المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة
كلية اللغة العربيّة
قسم اللغويّات

الغُرَّة

(في شرح اللمع)

لأبي محمّد سعيد بن المبارك بن عليّ الدّهّان (ت ٥٦٩ هـ)

من أوّل (معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه) إلى نهاية (باب النُّدبة)

دراسة وتحقيقاً

رسالة علميّة مقدّمة لنيل درجة العالميّة العالية (الدكتوراه)

إعداد الطّالب

ماجد بن عمر القَرْنيّ

إشراف

د . محمد بن حمود الدّعجانيّ

١٤٢٨ /١٤٢٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

م

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، أمَّا بعد :

فإنَّ الأوائل خلَّفوا لنا تراثاً كبيراً في علم العربيَّة ، أفنوا في إبداعه أعماراً وأعمـــاراً ، واشتغلوا عليه وبه زمنا طويلاً ، ذاك يوم أنْ كان للعربيَّة ما كان من منـــزلة رفيعـــة في قلوب أبنائها والطَّارئين عليها ممَّن شُغف بجمالها واتِّساقها وسعتها وتنوُّع فنونها ، وكانت قلوبهم بعد ذلك مترعة بتعظيمها وإجلالها ؛ لأنَّها اللغة الَّتي اصطفاها الله لخاتم كتبه ، فلم تعجز عن آي به وعظات .

واليوم وقد أدبرت الدُّنيا عنها أو كادت كان لزاماً على المشتغلين بها أنْ يبذلوا أكثر ممَّا بذل الأوَّلون ، وأنْ يصنعوا خيراً ممَّا صنعوا ، رجاء أنْ يعود لها في نفوس أهلها شـــيئاً ممَّا كان لها ، وممَّا هي جديرة به وحقيقة .

وإحياء تراث الأوَّلين من لوزام العمل العلميِّ اللغويِّ المستنير ، فجدير بكلٍّ مشتغل به أنْ يخرج على الأقلِّ كتاباً من ذلك التُّراث ، لتقوم أعمالنا البحثيَّة على أرض صلبة من نتاج المتقدِّمين .

وكتاب (الغرَّة) لابن الدَّهَّان من هذا النَّتاج الجدير بالإخراج ، فهو أكبر كتـــاب نحويٍّ وصل إلينا من نتاج القرن السَّادس الهجريّ ، وفيه ما فيه من تفصيل وبسط لقضايا العربيَّة ، كتاب حافل بالشَّواهد الكثيرة والنَّادرة ، وبنصوص نفيسة من كتب مفقودة ، وله أثر بيِّن في كتب من جاء بعده ، ومؤِّلفه عالم مُثنى عليه من قبل العلماء .

وهذه الرِّسالة هي دراسة وتحقيق لجزء من هذا السِّفر الضَّخم ، من أوَّل (معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه) إلى نهاية (باب النُّدبة) .

وتشتمل بعد هذه المقدِّمة على تمهيد ، وقسمين : أحدهما الدِّراسة ، والآخـــر : التَّحقيق ، ثمَّ الفهارس على النَّحو الآتي :

ـ **التمهيد : ابن جنِّي وكتابه (اللمع) ، وفيه مبحثان :**

المبحث الأوَّل : ابن جنِّي : حياته وآثاره بإيجاز .

المبحث الثاني : كتاب اللمع وقيمته العلميَّة .

ـ **القسم الأوَّل : الدراسة (ابن الدَّهَّان وكتابه الغرَّة) :**

و فيه فصلان :

الفصل الأوَّل : ابن الدَّهَّان حياته وآثاره ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوَّل : حياته ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأوَّل : اسمه ولقبه وكنيته .

المطلب الثاني : مولده و نشأته ووفاته .

المطلب الثالث : شيوخه وتلاميذه .

المطلب الرابع : رحلاته .

المبحث الثاني : آثاره .

المبحث الثالث : مكانته العلميَّة .

الفصل الثاني : كتاب الغرَّة وقيمته العلمية .

و فيه أربعة مباحث :

المبحث الأوَّل : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلّف ، وتحقيق اسمه .

المبحث الثاني : منهج المؤلّف في الكتاب ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : أسلوبه وطريقة عرضه للمادة العلمية .

المطلب الثاني : موقفه من الشواهد .

المطلب الثالث : عنايته بآراء العلماء .

المطلب الرابع : الأصول النَّحوية التي اعتمد عليها .

المبحث الثالث : مصادر الكتاب وقيمته العلميَّة ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مصادر الكتاب .

المطلب الثاني : قيمة الكتاب العلمية

المبحث الرابع : موازنة بين (الغرَّة) و شرح اللمع لابن بَرهان العكبري .

ـ **القسم الثاني : قسم التَّحقيق** ، ويبدأ بوصف النُّسخ الخطيَّة ، ونماذج منها ، ثمَّ النَّصّ المحقَّق .

ـ **ثمَّ الفهارس .**

ومنهجي في التَّحقيق هو المنهج الآتي :

١ ـ اعتمدت في تحقيق النَّصِّ على منهج الاختيار بين النُّسخ ـ في المواضع الَّتي تتعدَّد فيها ـ ؛ لعدم وجود نسخة متميِّزة .

٢ ـ نسخت الكتاب حسب القواعد الإملائيَّة الحديثة ، وصحَّحت ما كان فيها من تحريف وتصحيف ، وما هو من خطأ النسَّاخ، وقابلت المنسوخ مع الأصل المنسوخ منه .

٣ ـ ما وجد من سقط في إحدى النُّسخ أكملته من النُّسخ الأخرى ، و وضعته بين معقوفتين هكذا [ ] ، وأشرت إلى ذلك في الهامش .

٤ ـ ما جزمت بخطئه في جميع النُّسخ أبقيته كما هو ، و وضعته بين قوسين هكذا ( ) ، وبيَّنت الصَّواب في الهامش مع بيان سبب الخطأ ، واستثنيت من ذلك التَّصحيف والتَّحريف والخطأ الواضح ، فإنِّي صحَّحته في المتن ، وأشرت إلي ما في النُّسخ في الهامش .

٥ ـ وضعت خطاً مائلاً هكذا / للدَّلالة على نهاية الصَّفحة مع ذكر رقم الصَّفحة في الهامش الأيسر ، وذلك بالنَّظر إلى النُّسخة التيموريَّة ، فلمَّا انتهت وتفرَّدت نسخة قليج علي تحوَّلت الإشارة إليها .

٦ ـ عزوت الآيات القرآنيَّة إلى سورها ، مع بيان رقمها ، وكتابتها بالرسم العثمانيِّ .

٧ ـ وثَّقت القراءات من كتب القراءات .

٨ ــ قمت بعزو الأحاديث النبويَّة إلى مصادرها ، فإنْ كان الحديث في الصَّحيحين أو في أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما ، وإنْ لم يكن فيهما أو في أحدهما عزوته إلى كتب الأحاديث المعتمدة .

٩ ــ وثَّقت أقوال العرب والأمثال العربية من الكتب المعتمدة .

١٠ ــ وثقت الشَّواهد الشِّعريَّة مع نسبة الشَّاهد إلى قائله إنْ عُرف .

١١ ــ علَّقت على المسائل النَّحويَّة عند الحاجة إلى ذلك .

١٢ ــ وثَّقت المسائل الخلافيَّة في النَّحو من الكتب المعتمدة .

١٣ ــ عرَّفت بالكلمات الغريبة والمصطلحات العلميَّة والأماكن والبلدان تعريفاً موجزاً.

١٤ ــ ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم ترجمة موجزة ، باستثناء الأنبياء عليهم السَّلام ، والمشهور من الصَّحابة رضوان الله عليهم .

١٥ ــ التزمت بعلامات التَّرقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط .

١٦ ــ وضعت فهارس علميَّة في آخرِ الكتاب .

وبعد فإنِّي أتوجه بالشُّكر الجزيل لمشرفي فضيلة الدكتور محمَّد بن حمود الدَّعجانيّ على قبوله الإشراف على هذا العمل ، ثمَّ قراءته الدَّقيقة له ، وما أسداه من توجيهات طيِّبة ، أسأل الله العلي القدير أنْ يجزيه على عمله هذا خير الجزاء ، وأنْ يقرَّ عينه بكلِّ ما يحب .

وأخيراً أرجو أنْ أكون قاربت الصَّواب في عملي هذا ، وآمل أنْ يظهر فيه بعض ما عانيت فيه وكابدت ، وأنْ يكون فيه فائدة لطلَّاب هذا العلم الجليل ، وحسبي أنِّي خضت تجربة جديدة ومفيدة لي ، والحمد لله أوَّلاً وآخِراً .

التَّمهيد

ابن جنّي وكتابه (اللمع)

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: ابن جنّي: حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثَّاني: كتاب (اللمع) وقيمته العلميَّة.

المبحث الأوّل

ابن جنّي : حياته وآثاره بإيجاز

ابن جنّي : هو أبو الفتح عثمان بن جنّي [١] ، وأبوه (جنّي) مملوك روميٌّ لسليمان بن فهد الأزديِّ الموصليِّ [٢] ، ولد في الموصل [٣] قبل الثّلاثين والثّلاث مئة للهجرة [٤] .

عُرف بتلمذته لأبي عليٍّ الفارسيِّ وصحبته الطّويلة له ، فقد صحبه أربعين عاماً [٥] ، لازمه فيها ، وتبعه في أسفاره ، وخلا به في مقامه ، وأخذ عنه ، وصنّف في زمانه ، ورأى شيخه تصانيفه واستجادها [٦] .

وهذه الملازمة الطّويلة للفارسيِّ جعلت أكثر كتب التّراجم تغفل شيوخه الآخَرين ، ولكن يمكن معرفة بعضهم من خلال كتبه ، فمنهم : أبو بكر محمّد بن الحسن بن يعقوب المعروف بابن مِقْسَم [٧] ، وأبو الفرج الأصفهانيُّ عليُّ بن الحسين

---

(١) **تاريخ العلماء النّحويين** ٢٤ و **نزهة الألبّاء** ٢٤٤ و **معجم الأدباء** ٥/١٥٨٥ .

(٢) **نزهة الألبّاء** ٢٤٤ و **معجم الأدباء** ٥/١٥٨٥ .

(٣) **وفيات الأعيان** ٣/٢٤٨ .

(٤) **معجم الأدباء** ٥/١٥٨٥ و **وفيات الأعيان** ٣/٢٤٨ .

(٥) **نزهة الألبّاء** ٢٤٥ و **معجم الأدباء** ٥/١٥٨٩ و **البلغة** ١٤١ .

(٦) **إنباه الرُّواة** ٢/٣٣٦ .

(٧) أشار ابن جنّي إلى أخذه عنه في مواضع كثيرة جدا من كتبه منها (**المحتسب** ٢/٣٧٣ و **الخصائص** ١/٩٨ و ٣٨٣ و ٣/٣٠٢ و **سر صناعة الإعراب** ١/ ٢٠٦ و ٣٧١ و ٣٧٩ و **المنصف** ٣/٨١ و **المبهج** ١٣٧ و ١٤٤) ، وترجمته في (**إنباه الرُّواة** ٣/١٠٠ ـ ١٠٣) .

الكاتب [١]، وأبو سهل أحمَّد بن محمَّد القطَّان [٢]، وأبو بكر محمَّد بن علـيٍّ المراغـيُّ [٣]، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القَرْمِيسِينيُّ [٤].

كان أبو الفتح صديقاً للمتنبِّي ، يحـضر عنده بحلب كثيراً ويناظره في شـيء مـن النَّحو ، وكان المتنبِّي معجباً به وبذكائه وحذقه [٥]، حتَّى قال فيه : « هذا رجل لا يعرف قدره كثير من النَّاس » [٦].

تلمذ لابن جنِّي كثير من العلماء منهم : الذَّاكر النَّحويُّ المصريُّ [٧]، وأبو أحمد عبد السَّلام بن الحسين البصريُّ [٨]، وعليُّ بن زيد القاشانيُّ [٩] ، وأبو الحسن عليُّ بن عبيد الله السِّمسميُّ [١٠]، وأبو القـاسم عمر بن ثابت الثَّمانينيُّ [١١] ، وكان له من الولد : علـيّ ، وعال ، وعلاء ، وكلُّهم أدباء فضلاء ، قد خرَّجهم والدهم [١٢] .

---

(١) أشار ابن جنِّي إلى أخذه عنه في مواضع كثيرة منها (**الفسر** ١/ ١٣ و ٤١١ و ٤٤٥ و ٦٢٥ و ٧٥٧ و ٨٧/٢ و ٢٥٥ و **سر صناعة الإعراب** ٧٤/١ و ٢٠٢) ، وترجمته في (**معجم الأدباء** ١٧٠٧/٤ ـ ١٧٢٣) .

(٢) أشار ابن جنِّي إلى أخذه عنه في مواضع من كتبه منها (**سر صناعة الإعراب** ٣٣٩/١ و ٥٦٤/٢ و **المبهج** ٧٥ و **الفسر** ٤٧٢/١ و ٥٤٥ و ٥٧٠ و ٦٧١ و ٣/ ٤٢٠ و ٦٩٤) ، وترجمته في (**تاريخ الإسلام** ٨٨٦/٧ ـ ٨٨٧) .

(٣) أشار ابن جنِّي إلى أخذه عنه في مواضع من كتبه منها (**التَّمام** ١٥٨ و **المحتسب** ١٨٨/٢ و **الخصائص** ٢٩٩/٣ و **الفسر** ٧٢٠/١ و ٤٥/٣) ، وترجمته في (**إنباه الرُّواة** ١٩٦/٣) .

(٤) أشـار ابن جنِّي إلى أخذه عنه في (**المـحتسب** ٣٥/١ و ١٧/٢ و **الخصائص** ٧٥/١ و **الفـسر** ٤٩٩/٢) ، ولعلَّ ترجمته في (**غاية النِّهاية** ١٣/٧) .

(٥) **معجم الأدباء** ١٥٨٨/٥ و ١٥٩٤ .

(٦) **معجم الأدباء** ١٥٨٨/٥ .

(٧) ترجمة الذَّاكر وذكر تلمذته لابن جنِّي في (**إنباه الرُّواة** ٨/٢) .

(٨) ترجمة البصريِّ وذكر تلمذته لابن جنِّي في (**نزهة الألبَّاء** ٢٤٥ و ٢٤٧ ـ ٢٤٨) .

(٩) ترجمة القاشانيِّ وذكر تلمذته لابن جنِّي في (**معجم الأدباء** ١٧٥٩/٤) .

(١٠) ترجمة السِّمسميِّ وذكر تلمذته لابن جنِّي في (**نزهة الألبَّاء** ٢٤٨ و ٢٤٦) .

(١١) ترجمة الثَّمانينيِّ وذكر تلمذته لابن جنِّي في (**نزهة الألبَّاء** ٢٥٦ و٢٤٥) .

(١٢) **معجم الأدباء** ١٥٨٩/٥ و **تحفة الأديب** ١٧٩/١ .

استوطن ابن جنِّي بغداد ودَّرس بها العلم إلى أنْ مات بها ، وذلك في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة للهجرة[١] .

وخلَّف من بعده _ رحمه الله _ تراثاً كبيراً جليلاً يعدُّ في ذروة تراث العربيَّة ، وهذه قائمة بكتبة الَّتي وصلت إلينا[٢] :

_ **الألفاظ المهموزة** : طبع بتحقيق د. مازن المبارك في دمشق عام ١٤٠٩ هـ ، وطبعه أيضاً د. عبد الباقي الخزرجيُّ بعنوان (**ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود**) في جدَّة عام ١٤٠٧هـ .

_ **التَّصريف الملوكي** : طُبع في مصر عام ١٣٣١هـ بعناية محمد سعيد النعسان ، وطُبع في بيروت عام ١٤١٩ هـ بعناية د. ديزيره سقال .

_ **تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الرَّبيع وزير الرَّشيد والمأمون** .

_ **التَّمام في تفسر أشعار هذيل مِمَّا أغفله أبو سعيد السُّكريُّ** : طُبع في بغداد عام ١٣٨١ هـ ، وهذه المطبوعة ناقصة ، والموجود منها جزء من آخرِ الكتاب ، يدلُّ على ذلك أمور :

أوَّلها : أنَّ ابن جنِّي[٣] ذكر أنَّ حجم هذا الكتاب خمس مئة ورقة بل يزيد ، وهذه المطبوعة لا تبلغ هذا الحجم ، ويظهر ذلك بموازنتها مع المنصف الذي ذكر ابن جنِّي[٤] أنَّ حجمه خمس مئة ورقة أيضاً .

وثانيها : أنَّ ابن جنِّي أشار في هذه المطبوعة إلى أشياء تقدَّم الحديث عنها ، وليست فيها ، كقوله : « ينبغي أنْ يكون (أسوان) من لفظ (الأسوة) ومعناها ، إلا أنَّه للسَّلب

---

(١) ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ٢٥ و **نزهة الألبَّاء** ٢٤٦ و **معجم الأدباء** ١٥٨٥/٥ و **وفيات الأعيان** ٢٤٨/٣ و **إشارة التَّعيين** ٢٠١ و **مسالك الأبصار** ١٤٥/٧ .

(٢) الكتب الَّتي سأذكرها في فهرس المصادر ، أكتفي هنا بذكر عناوينها .

(٣) قول ابن جنِّي في (**معجم الأدباء** ١٥٩٨/٤) .

(٤) قول ابن جنِّي في (**معجم الأدباء** ١٥٩٨/٤) .

لا للإيجاب كما تقدَّم في أوَّل كتابنا هذا »[1] ، وقوله : « ذكَّر (بَعيد) ، ولم يقل : بعيدة، وذلك لما قدَّمناه من تشبيه العرب (فَعيلاً) بـ(فَعول) ، وتشبيه (فَعول) بـ(فُعول) »[2] .

وثالثها : أنَّ هناك نصوصاً نُقلت من هذا الكتاب وليست ضمن هذه المطبوعة ، مثل قول ابن جنِّي : « ... وعلى أنَّه قد جاء حرف واحد من الياء في هذا فلم يأت إلا معلاً ، وهو قولهم : (استافوا) في معنى : تسايفوا ، ولم يقولوا : استيفوا ؛ لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفاً في هذا الموضع الذي قد قويت فيه داعية القلب ، وقد ذكرنا هذا في كتابنا في شعر هذيل بمقتضى الحال فيه »[3] ، والحديث عن هذه الكلمة غير موجود في هذه المطبوعة ، ومنها قول أبي حيَّان : « ابن جنِّي في (التَّمام) : بينا تعانقه ، الألف إشباع ، ويخصُّ به المصدر ، لا يقال : (المال بينا زيد وعمرو) ... »[4] ، وهذا الحديث ليس في هذه المطبوعة ، ومنها أيضاً قول ابن هشام : « قال أبو الفتح في كتاب التَّمام : ومن أضاف (حيث) إلى المفرد أعربها »[5] ، وقال عن التَّضمين : « قال أبو الفتح في كتاب التَّمام : أحسبُ لو جُمع ما جاء منه لـجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً »[6] ، وكلا النَّصين غير موجود في هذه المطبوعة .

ورابعها : أنَّ هذا المطبوعة تخلو من المقدّمة ، ومن عادة ابن جنِّي التقديم لكتبه ما عدا بعض الكتب الصغيرة ، ممَّا يشير إلى نقص الكتاب من أوَّله .

---

(١) **التَّمام** ٤١ .

(٢) (**التَّمام** ١١٦) ، وينظر موضع آخر في صفحة (١٢٨) .

(٣) (**الخصائص** ١٢٤/١) ، وأعاد ابن جنِّي الحديث عن هذه الكلمة فقال : « فقد كنت قلت في هذه اللفظة في كتابي ديوان هذيل : إنَّه إنَّما أعلَّت هذه العين هناك ولم تصحَّ كما صحَّت عين (اجتوروا) ... » (**الخصائص** ١٥١/١) .

(٤) **تذكرة النُّحاة** ١٢٣ .

(٥) **مغني اللبيب** ١٧٨ .

(٦) **مغني اللبيب** ٨٩٩ .

وخامسها : أنّ ابن جنّي في هذا الكتاب كما يظهر من عنوانه يتابع السُّكّريَّ في كتابه (شرح أشعار الهذليين) ، ويعلّق على ما أغفله ، وبالمقابلة بين الكتابين وجدت أنّ ابن جنّي تابع في هذه القطعة السُّكّريَّ في ترتيبه ، فبدأت هذه القطعة من (شعر قيس بن العَيزارة) وانتهت بـ(شعر مُليح بن الحكم) ، وجاءت موافقة لترتيب السُّكّريِّ في الشُّعراء والأبيات ، وانتهت بما انتهى به ، وهذا يدل على أنّ الكتاب كلّه كان موافقا لكتاب السُّكّريِّ ، وأنّ ابن جنّي علّق على شعر شعراء كُثُر ذُكروا قبل (قيس بن العيزارة) ، ولكن أخلّت هذه المخطوطة بكلامه على شعرهم .

_ **التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة** : حقّق هذا الكتاب أولّا يسري القواسميّ رسالة ماجستير في كلية الأداب بجامعة القاهرة عام ١٩٧٠ م ، ثمّ حقّقه عبد المحسن الناصري رسالة ماجستير في كلية الأداب بجامعة بغداد عام ١٩٧٥ م .

_ **الخاطريّات** : وُجد من هذا الكتاب نسختان :

أوّلهما : طبعت في لبنان عام ١٤٠٨ هـ بتحقيق علي ذو الفقّار شاكر ، لكنّه أخلّ بجزء من المخطوط ، فلم ينشره ، ممّا جعل د. محمد الدّالي ينشر هذا الجزء النّاقص تحت عنوان (بقيّة الخاطريّات) وذلك في دمشق عام ١٤١٣ هـ ، وكذا نشرها د. عبد الفتّاح سليم تحت عنوان (الخاطريّات المنسيّة) في القاهرة عام ١٤٢٤ هـ .

والأخرى : وهي الجزء الثّاني من الكتاب ، حقّقها د. سعيد بن محمد القرنيُّ في مرحلة الماجستير في جامعة أمِّ القرى عام ١٤١٧ هـ .

_ **الخصائص** .

_ **سر صناعة الإعراب** .

_ **العروض** : طُبع في الكويت بتحقيق د. أحمد فوزي الهيب عام ١٤٠٧ هـ .

_ **عقود اللمع في النّحو** ، طبع بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، ونشر في مجلة كلية الآداب في جامعة الملك سعود ، المجلد الخامس ، عام ١٣٩٨ هـ .

_ **عقود الهمز وخواص أمثلة الفعل** : طُبع بتحقيق د. مازن المبارك في حوليّة كليّة الإنسانيّات والعلوم الاجتماعيّة بجامعة قطر ، العدد العاشر ، عام ١٤٠٧ هـ .

ـ **علل التّثنية** : نُشر في حوليَّات الجامعة التونسيَّة العدد الثَّاني عام ١٩٦٥ م بتحقيق د. عبد القادري المهيري ، وطُبع في القاهرة بتحقيق د. صبيح التميمي عام ١٤١٣ هـ .

ـ **الفتح الوَهْبي على مشكلات المتنبي** : نُشر في بغداد بتحقيق د. محسن غيَّاض عام ١٩٧٣ م ، ثمَّ طُبع في الرِّياض عام ١٤٢٨هـ بتحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع ، بعنوان (الفَسْر الصَّغير) .

ـ **الفَسْر** (وهو شرحه الكبير على ديوان المتنبي) .

ـ **اللمع في العربيَّة** .

ـ **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** .

ـ **مختصر القوافي** : طبع بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، ونشر في مجلة كلية الآداب في جامعة الملك سعود ، المجلد الثالث ، عام ١٣٩٤ هـ .

ـ **المذكَّر والمؤنَّث** : طُبع في جدَّة بتحقيق د. طارق نجم عبد الله عام ١٤٠٥هـ .

ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها** .

ـ **مسألتان من كتاب الأيمان لمحمَّد بن الحسن** ، طبعت بتحقيق د. محمَّد مهدي أحمد في مجلة معهد المخطوطات العربيَّة ، المجلد الثَّالث والثَّلاثون ، الجزء الأوَّل ، جمادى الأولى ، ١٤٠٩ هـ .

ـ **المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتلِّ العين** : طُبع بتحقيق د. مازن المبارك في دمشق عام ١٩٨٨م ، وبتحقيق د. أمين سالم في مصر عام ١٩٩٢م .

ـ **المنصف شرح لكتاب التَّصريف للمازنيِّ** .

وهناك بعض الدواوين طُبعت بروايته ، وهي : ديوان أبي طالب ، وديوان أبي الأسود الدؤلي ، وديوان العرجي .

المبحث الثاني

كتاب (اللمع) وقيمته العلميّة

نقل ياقوت[1] عن ابن جنّي إجازة كتبها لأحد طلّابه ، وأرَّخها بآخِر جمادى الآخِرة من سنة أربع وثمانين وثلاث مئة للهجرة ، وممّا ذُكر فيها كتاب (اللمع في العربيَّة) ، ويستفاد منها أمران :

أوَّلهما : أنّ ابن جنّي هو الّذي سمّى كتابه هذا بـ(اللمع في العربيَّة) .

والآخَر : أنّ تأليف (اللمع) كان قبل تأريخ الإجازة .

وهذا الكتاب كتاب نحويٌّ يجمع بين الاختصار والوضوح ، أمَّا الاختصار فدليله الحجم اللطيف للكتاب مع اشتماله على جلّ أبواب العربيَّة .

وأمَّا وضوح المعاني فظاهر بيّن في كلّ نواحي الكتاب ، فقلّما تجد نصّاً غامضاً بحاجة إلى تبيين ؛ ولذا تجد عامَّة ما في شروحه إمَّا تفصيل لمجمل ، أو إضافة لمعلومة جديدة .

فهو إذن كتاب مختصر سهل ، كُتب للمبتدئين في طلب العلم بغرض تعليمهم قواعد العربيَّة الأساسيَّة قبل أنْ يخوضوا غمار مطوَّلات العربيَّة كـ(الكتاب) و(الأصول) ، ولذا عمد ابن جنّي إلى انتقاء أبرز المسائل في كلّ باب ، وترك ما عداها ، ثمّ أخذ بما يراه راجحاً من الآراء ، وهو في الغالب قول البصريين[2] ، وأهمل ذكر خلافات النُّحاة وسرد النصُّوص ، وقلَّل فيه من التَّعليل ، وأكثر من الأمثلة المصنوعة الّتي تعين على فهم القاعدة .

(١) **معجم الأدباء** ١٥٩٧/٥ ـ ١٥٩٩ .

(٢) من غير الغالب أخذه بقول الكوفيين في أنّ (كيف) ظرف (**الغرّة** ـ قليج علي ـ ٢٧٦ ب) .

وأكثر الشَّواهد في الكتاب شواهد شعريَّة ، ويبلغ عددها ثمانية وسبعين شاهداً ، المنسوب منها ثلاثون ، وأمَّا الشَّواهد القرآنيَّة فهي تسعة وثلاثون شاهداً ، وجميعها قراءات متواترة ، وليس في الكتاب قراءة شاذَّة ولا حديث ، وفيه بعض الأقوال النَّثريَّة[١] .

وأمَّا تقسيم الكتاب وترتيبه فالكتاب يشتمل على أكثر من ستين باباً ، وهذه الأبواب يمكن توزيع أكثرها في مجموعات : فإنَّه بعد الحديث عن الكلام وأضربه ، جاء الحديث عن الإعراب والبناء وعلاماتهما في عشرة أبواب ، ثمَّ جاء الحديث عن الأسماء المرفوعة في سبعة أبواب ، ثمَّ جاء الحديث عن الأسماء المنصوبة في عشرة أبواب ، ثمَّ الحديث عن الأسماء المجرورة في أربعة أبواب ، ثمَّ الحديث عن ما يتبع الاسم في إعرابه في خمسة أبواب ، ثمَّ المعرفة والنَّكرة ، ثمَّ أبواب النِّداء الثَّلاثة ، ثمَّ إعراب الفعل في أربعة أبواب ، ثمَّ بعد ذلك جاءت مجموعة من الأبواب لا يجمعها جامع مثل : (باب التَّعجب) ، و(باب حبَّذا) ، و(باب العدد) ، و(باب الحكاية) ، وتخلَّل هذه الأبواب خمسة أبواب صرفيَّة وهي على التَّرتيب : (باب الجمع) ، و(باب النَّسب) ، و(باب التَّصغير) ، و(باب ألفات القطع والوصل) ، و(باب الإمالة) ، وهو آخر أبواب الكتاب .

ولصغر كتاب (اللمع) ووضوحه اشتغل طلَّاب العلم به زمناً يحفظونه ويقرؤونه على شيوخهم ، ذكر ابن خلِّكان أنَّه قرأ معظمه على ابن يعيش وأتَّمه على غيره[٢] ، وقال القفطيُّ عن جمل الزَّجَّاجيِّ : « وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشَّام ، إلى أنْ اشتغل النَّاس بـ(اللمع) لابن جنِّي ، و(الإيضاح) لأبي عليٍّ الفارسيِّ »[٣] ، ولاشتغال الطَّلاب به كثرت شروحه ، وخاصَّة في القرن الخامس والقرن السَّادس وكذا السَّابع ، ويظهر أنَّه بعد ذلك خفت ذكره ، ونزر شرحه ؛ لاشتغال الطَّلَّاب بغيره

---

(١) اللمع ٧٤ و ٧٥ و ١٥٣ و ٢٤٣ و ٢٦٣ و ٢٩٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٤٨/٧ .

(٣) إنباه الرُّواة ١٦١/٢ .

من المتون كـ(الكافية) لابن الحاجب ، و(الخلاصة) لابن مالك ، وفيما يأتي ذكر لشروحه المطبوعة :

١ ـ **شرح اللمع لعمر بن ثابت الثَّمانينيّ** (ت ٤٤٢ هـ) ، وهو تلميذ ابن جنِّي ، وشرحه طُبع خطأ من المحقِّق تحت عنوان (الفوائد والقواعد) ، يدلُّ على هذا أمور كثيرة منها :

ـ أنَّ نسختين من النُّسخ الثلاث الَّتي اعتمد عليها المحقِّق ذكرت أنَّه شرح للمع وتعليق عليه .

ـ أنَّ الكتاب يوافق اللمع في التَّرتيب .

ـ بعض العبارات الموجودة في الكتاب نفسه ، مثل قوله : « واختار ابن جنِّي في هذا الكتاب السُّكون ... »[1]، وقوله : « قال صاحب الكتاب : المبتدأ كلُّ اسم ابتدأته »[2]، وقوله : « وقال صاحب الكتاب : أعربتها في الوصل والوقف »[3].

ـ أنَّ شهاب الدِّين القرافيَّ نقل في (الاستغناء) سبعة مواضع من (شرح اللمع للثَّمانينيّ) ، وجميع هذه المواضع موجودة في هذه المطبوعة[4].

٢ ـ **شرح اللمع لابن بَرهان العُكْبَريّ** (ت ٤٥٦ هـ) .

٣ ـ **شرح اللمع للقاسم بن محمَّد الواسطيّ الضَّرير** (كان حيًّا قبل سنة ٤٦٩ هـ) .

٤ ـ **البيان في شرح اللمع للشَّريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ** (ت ٥٣٩ هـ) .

٥ ـ **شرح اللمع للأصفهانيّ أبي الحسن عليّ بن الحسين الباقوليّ** (ت ٥٤٣ هـ) .

٦ ـ **المتَّبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَريّ** (ت ٦١٦ هـ) .

٧ ـ **توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخبَّاز الإربليّ** (ت ٦٣٩ هـ) .

وبيانات هذه الكتب ستذكر في فهرس المصادر .

---

(١) **الفوائد والقواعد** ٨٠ ، وينظر : **اللمع** ٥٣ .

(٢) **الفوائد والقواعد** ١٥٨، وينظر : **اللمع** ٧١ .

(٣) **الفوائد والقواعد** ٨٤٦ ، وينظر : **اللمع** ٣٠٨ .

(٤) (**الاستغناء** ١٣٠ ـ ١٣١ و ١٤٥ و ٢١٧ و ٣٣٢ و ٣٤١ و ٣٤٣ و ٧٣٠) ، وهذه النُّصوص في (**الفوائد والقواعد** ٣٢٨ و ٣١١ و ٣١٨ و ٣٢٢ و ٣٢٥ و ٣٢١ و ٣٢٤) .

القسم الأوّل
(الدِّراسة)

ابن الدَّهَّان وكتابه (الغُرَّة)

وفيه فصلان :

الفصل الأوّل : ابن الدَّهَّان : حياته وآثاره.

الفصل الثَّاني : كتاب (الغُرَّة) وقيمته العلميَّة .

الفصل الأوَّل

ابن الدَّهَّان حياته وآثاره

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوَّل : حياته .

المبحث الثَّاني : آثاره .

المبحث الثَّالث : مكانته العلميَّة .

المبحث الأوَّل

حياته

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأوَّل : اسمه ولقبه وكنيته .

المطلب الثَّاني : مولده ونشأته ووفاته .

المطلب الثَّالث : شيوخه وتلاميذه .

المطلب الرَّابع : رحلاته .

المطلب الأوَّل

اسمه ولقبه وكنيته

ابن الدَّهَّان : هو سعيد بن المبارك بن عليِّ بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نَصْر بن عاصم بن عَبَّاد بن عصام بن الفَضْل بن ظفر بن غَلَّاب بن حمد بن شاكر بن عِياض بن حِصْن بن رجاء بن أُبي بن شِبْل بن أبي اليَسَر كعب الأنصاريُّ ــ رضي الله عنه ــ ، هذه هي سلسلة نسبه الَّتي ذكرها ابن خلِّكان[1] ، وذكر ياقوت[2] سلسلة نسبه إلى عبَّاد بن عاصم ــ وليس (عصام) كما عند ابن خلكان ــ ثمَّ ذكر أنَّ نسبه ينتهي إلى كعب بن عمرو الأنصاريِّ .

وذكر السُّيوطيُّ[3] سلسلة نسبه إلى كعب الأنصاريِّ وفيها بعض الفروق عن سلسلة ابن خلِّكان ، وهي أنَّه جعل مكان (سعيد) : (سعداً) ، وذكر أنَّ (عياضاً) هو ابن ثمالة بن جعفر بن رجاء ، وذكر (ابن أبي سنبل) مكان (ابن أبي شبل) ، وذكر أنَّ (عبَّاداً) ابن (عصام) وقيل : (عاصم) .

وأبو اليَسَر الَّذي ينتسب إليه ابن الدَّهَّان هو كعب بن عمرو بن عبَّاد بن عمرو بن غنم بن سواد بن غنم بن كعب بن سَلَمة بن عليّ الخزرجيّ الأنصاريّ ــ رضي الله

---

(١) **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ .

(٢) **معجم الأدباء** ١٣٦٩/٣ ، وينظر : **الوافي بالوفيات** ٢٥٠/١٥ و **نَكْت الهِميان** ١٥٨ .

(٣) (**تحفة الأديب** ٣٣١/١) ، وذُكر نسب ابن الدَّهَّان مختصراً في مصادر كثيرة منها : (**إنباه الرُّواة** ٤٧/٢ و **إشارة التَّعيين** ١٢٩ و **البلغة** ١٠٤) .

عنه ـ ، وهو من أصحاب رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، شهد العقبة وبدراً ، ومات سنة خمس وخمسين بالمدينة [١] .

ووهم بعض المعاصرين [٢] فجعل ابن الدَّهَّان من سلالة كعب بن مالك الأنصاريِّ .

والمشهور أنَّ كنيته أبو محمَّد [٣] ، ويظهر أنَّه يكنَّى أيضاً بـ(أبي عثمان) فقد التزم ابن الخبَّاز تكنيته بهذه الكنية في كتابه (الفريدة في شرح القصيدة) [٤] ، ويلقَّب بـ(ناصِح الدِّين) [٥] ، ويُعرف بابن الدَّهَّان [٦] ، ويبدو أنَّ جدَّه (عليّا) هو الدَّهَّان ؛ لأنَّه جاء اسمه مرتين في الورقة الأولى من كتابه (الفصول في العربيَّة) : (سعيد بن المبارك بن عليِّ الدَّهَّانِ) ، وكذا في الورقة الأخيرة من هذه المخطوطة ، وهي بخط تلميذه ياقوت بن عبد الله الأسديِّ ، وابن الدَّهَّان نفسه اطَّلع عليها ، وأثبت فيها خطَّه ، إضافة إلى أنَّ ضياء الدِّين بن الأثير ـ وهو أخو تلميذه مجد الدِّين ـ ذكره أيضاً بهذا الاسم [٧] ، ولكن جاء عند العماد الكاتب [٨] والقفطيِّ [٩] أنَّه (سعيد بن المبارك بن عليِّ بن الدَّهَّان) ، وعلى هذا يكون الدَّهَّان هو (عبد الله) وليس (عليّا) ، ولكن ما ذكرته أوَّلاً أولى ؛ لأنَّه ثابت بخطِّ تلميذ ابن الدَّهَّان ، وأقرَّه ابن الدَّهَّان نفسه .

---

(١) ينظر : **معرفة الصَّحابة** ٢٣٦٨/٥ ـ ٢٣٧٠ و **الإصابة** ٤٦٨/٧ .

(٢) **الفريدة ـ مقدّمة التَّحقيق** ـ ٣١ .

(٣) **خريدة القصر** "القسم العراقيّ" ٣ :١٩/١ و **معجم الأدباء** ١٣٦٩/٣ و**الكامل في التَّاريخ** ٤١١/١١ و**إنباه الرُّواة** ٤٧/٢ و **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ و **مسالك الأبصار** ٧٥/٧ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١ .

(٤) ينظر : ٤٩ و٥٠ و ٥٢ و ٥٩ و ٦٣ و ٦٧ و ٧٠ و ٧٥ و ١٠١ و ١٠٩ .

(٥) **الفريدة** ٤٩ و **الوافي بالوفيات** ٢٥٠/١٥ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١ .

(٦) **معجم الأدباء** ١٣٦٩/٣ و **الكامل في التَّاريخ** ٤١١/١١ و **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ و **إشارة التَّعيين** ١٢٩ و **مسالك الأبصار** ٧٥/٧ .

(٧) **الاستدراك** ١ .

(٨) **خريدة القصر** " القسم العراقيّ " ٣ :١٩/١.

(٩) **إنباه الرُّواة** ٤٧/٢ .

المطلب الثَّاني

مولده ونشأته ووفاته

ولد ابن الدَّهَّان عشيَّة الخميس ـ وقيل الجمعة ـ السَّادس والعشرين من رجب سنة أربع وتسعين وأربع مئة للهجرة [١] ، وفي (بغية الوعاة) [٢] أنَّه ولد في حادي عشري رجب سنة أربع ـ وقيل ثلاث ـ وتسعين وأربع مئة .

وكانت ولادته في بغداد بنهر طابق [٣] ، وذكر القفطيُّ [٤] أنَّه من أهل المقتدية إحدي المحال الشَّرقية من بغداد ، وقبله ذكر العماد الكاتب [٥] أنَّه لقيه ببغداد وكانت داره بالمقتدية في جواره .

نشأ ابن الدَّهَّان في بغداد ، وفيها تعلَّم وترعرع حتَّى كبُر وعُرف ، وكان طلبه للعلم مبكراً ، جاء في بعض المصادر [٦] أنَّه سمع ديوان المتنبِّي من أبي غالب محمَّد بن الحسن الكرخيِّ ، وأبو غالب هذا مات في سنة خمس مئة للهجرة [٧] ، وعلى هذا يكون ابن

---

(١) (**وفيات الأعيان** ٣٨٣/٢ و **مسالك الأبصار** ٦٧/٧ وينظر : **معجم الأدباء** ١٣٦٩/٣ و **إنباه الرُّواة** ٤٨/٢) ، وفي (**نكْت الهِميان** ١٥٨) أنَّه ولد سنة أربع وتسعين وثلاث مئة ، وهذا خطأ بيِّن ، يبعد أنْ يكون من الصَّفديِّ .

(٢) ٥٨٧/١ .

(٣) (**معجم الأدباء** ١٣٦٩/٣ و **إنباه الرُّواة** ٤٨/٢ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١) ، ونهر طابق : محلَّة ببغداد من الجانب الغربيِّ (**معجم البلدان** ٣٢١/٥) .

(٤) **إنباه الرُّواة** ٤٧/٢ وينظر : **معجم الأدباء** ١٣٦٩/٣ .

(٥) **خريد القصر** " القسم العراقيّ " ١٩/١:٣ .

(٦) **توضيح المشتبه** ٣١٨/٥ .

(٧) **تاريخ الإسلام** ٨٢٩/١٠ و **النُّجوم الزَّاهرة** ١٩٥/٥ .

الدَّهَّان في السَّادسة من عمره على أكبر تقدير وقت سماعه منه ، ولا بدَّ أنْ يسبق هذا تعلُّم القراءة والكتابة ومبادئ العلوم ، وحفظ بعض القرآن ، وعليه يكون بدء طلبه العلمَ في الرَّابعة من عمره تقريباً .

لم يكتفِ ابن الدَّهَّان بالدَّرس على علماء بغداد والإفادة من كتبها ، فرحل إلى أصبهان ، فسمع بها ، واستفاد من خزائن وقوفها ، وكتب الكثير من كتب الأدب بخطِّه ، ثمَّ عاد إلى بغداد ، واستوطنها زماناً ، وأخذ النَّاس عنه [(١)] .

وذكر ابن العماد الحنبليُّ [(٢)] أنَّ صاحبنا تصدَّر للاشتغال خمسين سنة ، وهذا يعني أنَّه تصدَّر للتَّدريس وهو في الخامسة والعشرين من عمره ؛ لأنَّه مات وله خمس وسبعون سنة ، وهذا يوافق تقريباً عام تسعة عشر وخمس مئة .

واصل ابن الدَّهَّان التَّدريس والتَّأليف حتَّى عُرِف وشُهر ، ثمَّ انتقل إلى الموصل عام أربعة وأربعين وخمس مئة [(٣)] ، ومكث فيها إلى أنْ توفِّي بها ، وكانت وفاته ــ رحمه الله ــ يوم الأحد غرَّة شوال سنة تسع وستين وخمس مئة [(٤)] ، ودفن بمقبرة المعافى بن عمران بباب الميدان [(٥)] .

وزعم ابن تغري بردي [(٦)] أنَّه مات في بغداد ، وزعم ابن المستوفي [(٧)] أنَّه توفِّي سنة ست وستِّين ، وكلا القولين مخالف للمشهور من أمره ، وجاء في (معجم الأدباء) [(٨)] أنَّه

---

(١) **إنباه الرُّواة** ٢/٤٧ .

(٢) **شذرات الذَّهب** ٦/٣٨٥ .

(٣) **خريدة القصر** "القسم العراقيّ" ٣ :١/٢١ .

(٤) **وفيات الأعيان** ٢/٣٨٣ وينظر : **خريدة القصر** "القسم العراقيّ" ٣ :١/٢١ و **الكامل في التَّاريخ** ١١/٤١١ و **إنباه الرُّواة** ٢/٥٠ و **إشارة التَّعيين** ١٣٠ و **مسالك الأبصار** ٧/٧٦ و **نكت الهيمان** ١٥٨ و **البلغة** ١٠٤ و **تحفة الأديب** ١/٣٣٢ و **بغية الوعاة** ١/٥٨٧ .

(٥) **معجم الأدباء** ٦/ ٢٨١٦ و **وفيات الأعيان** ٢/٣٨٣ .

(٦) **النُّجوم الزَّاهرة** ٦/٧٢ .

(٧) نقل هذا عنه ابن خلِّكان في (**وفيات الأعيان** ٢/٣٨٣) .

(٨) ٣/١٣٦٩ ــ ١٣٧٠ .

توفِّي سنة تسع وخمسين وخمس مئة ، وهذا خطأ ظاهر يبعد أنْ يكون من ياقوت ؛ لأنَّه ذكر بعد هذا بقليل حادثة وقعت لابن الدَّهَّان في سنة ثمان وستين وخمس مئة [١] ، فيظهر أنَّه خطأ من ناسخ المخطوط أو طابع الكتاب .

ولم يمت ابن الدَّهَّان إلا وقد أضرَّ بصره واختل نظره[٢] ، وكان قبل ذلك أعور ، مخلاً بإحدى عينيه [٣]، جاء في (معجم الأدباء)[٤]أنَّ رجلاً دخل على ابن المنقَّى النَّحويِّ الموصليِّ فقال له : من أين جئت ؟ فقال له : من عند علَّامة الدُّنيا ، يعني سعيد بن الدَّهَّان ، فقال ارتجالاً :

وقالوا الأعورُ الدَّهَّانُ حِبْرٌ يفوق النَّاسَ في أدبٍ وكَيْسِ
فقلتُ بُحَيْسُ خيرٌ منه علماً وإنَّ الكلب خيرٌ من بُحَيسِ

ولا شكَّ أنَّ مردَّ هذا الكلام إلى حسد الأقران .

وفي أوائل السَّنة الَّتي توفِّي فيها ابن الدَّهَّان ولد له ابنه يحيى ، فلمَّا بُشِّر به قال :

قيل لي جاءك نجلٌ ولد شهمٌ وسيمُ
قلت عزُّوه بفقدي ولدُ الشَّيخ يتيمُ

ثمَّ توفِّي وليحيى بضعة أشهر ، وقابل ياقوت الحمويُّ يحيى ووصفه بأنَّه النَّحويُّ ابن النَّحويِّ الأديب الشَّاعر ، وأنَّه بارع في النَّحو واللغة والأدب ، وأحد نحاة العصر وأدبائه المشاهير ، مات سنة ست عشرة وست مئة في الموصل[٥].

---

(١) **معجم الأدباء** ٣/ ١٣٧١ .
(٢) **خريدة القصر**" القسم العراقيّ " ٣ :٢١/١/ و **إشارة التَّعيين** ١٣٠ و **نكت الهميان** ١٥٩ .
(٣) **وفيات الأعيان** ١٣/٥ .
(٤) ١٧٥٨/٤ .
(٥) **معجم الأدباء** ٢٨١٦/٦ وينظر : **مسالك الأبصار** ٢٢٥/٧ .

المطلب الثَّالث

شيوخه وتلاميذه

قال ياقوت : « وسمع الحديث من أبي غالب أحمد بن البنَّاء ، وأبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين وغيرهما »[١] ، هذا هو النَّصُّ الَّذي يتردَّد في كتب التَّراجم[٢] في الحديث عن شيوخ ابن الدَّهَّان ، وفيه التَّصريح بشيخين سمع منهما ـ وهو كبير[٣] ـ الحديثَ ، وهما :

١ ـ أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنَّاء (ت ٥٢٧ هـ) ، وهو شيخ صالح ، كثير الرِّواية عالي السَّند ، مُسنِد بغداد [٤].

٢ ـ أبو القاسم هبة الله بن محمَّد بن عبد الواحد بن حمد بن العبَّاس بن الحصين الشَّيبانيُّ (ت ٥٢٥ هـ) ، محدِّث كبير ثقة واسع الرِّواية صحيح السَّماع [٥].

و لم أجد من ذكر له في ترجمته غير هذين الشَّيخين ، ولكن جاء عرضاً في بعض المصادر [٦] أنَّه سمع ديوان المتنبِّي من أبي غالب محمَّد بن الحسن الكرخيِّ

---

(١) معجم الأدباء ١٣٦٩/٣ .

(٢) وفيات الأعيان ٣٨٢/٢ و إشارة التَّعيين ١٢٩ و المختصر المحتاج إليه من تأريخ الحافظ أبي عبد الله ٨٥/٢ و الوافي بالوفيات ٢٥١/١٥ و البلغة ١٠٤ و بغية الوعاة ٥٨٧/١ و تحفة الأديب ٣٣١/١ .

(٣) سير أعلام النُّبلاء ٥٨٢/٢٠ .

(٤) تاريخ الإسلام ٤٥٦/١١ .

(٥) سير أعلام النُّبلاء ٥٣٦/١٩ .

(٦) توضيح المشتبه ٣١٨/٥ .

(ت ٥٠٠ هـ) ، وهو شيخ صالح بغداديٌّ من بيت الحديث [١]، وهذه الإشارة نادرة ، ولها أهميَّتها في بيان طلبه المبكِّر للعلم .

وزعم ياقوت أنَّه أخذ العربيَّة عن الرُّمَّانيِّ ، وهذا وهم واضح ، لأنَّه إذا أُطلق الرُّمَّانيُّ فإنَّما يراد به عليُّ بن عيسى الرُّمَّانيُّ (ت ٣٨٦ هـ) ، وبين وفاته وولادة ابن الدَّهَّان أزيد من قرن ، ومع ذلك لا يوجد رمَّانيٌّ آخر يمكن أنْ يأخذ عنه ابن الدَّهَّان صاحبنا ، والصَّحيح أنَّ ياقوت خلط بين رجلين كلاهما يطلق عليه (ابن الدَّهَّان) ، وكلاهما يكنى بـ(أبي محمَّد) ، فالَّذي أخذ عن عليِّ بن عيسى الرُّمَّانيِّ هو أبو محمَّد الحسن بن محمَّد بن عليِّ بن رجاء (ت ٤٤٧ هـ) المعروف بابن الدَّهَّان [٢]، وليس صاحبنا .

والغريب أنَّ الَّذين ترجموا له لم يذكروا له شيوخه في علوم العربيَّة الَّتي عُرف بها ، بل اكتفوا بذكر شيخيه السَّابقين في الحديث ، والإشارة عرضاً وفي غير ترجمته إلى سماعه ديوان المتنبِّي من أبي غالب محمَّد الكرخيِّ ، وشهرته في غير العربيَّة ، ولذا عدت إلى كتبه بحثاً عن أيِّ إشارة تفيدني في ذلك ، فوجدت أنَّه لم يشر إلى شيوخه مطلقاً في كتبه .

ولكن إذا بحثنا عن علماء العربيَّة في بغداد في مدَّة طلبه للعلم الَّتي بدأت تقريباً في عام ثمانية وتسعين وأربع مئة ، إلى تصدُّره في عام تسعة عشر وخمس مئة كما سبق [٣]، سنجد جمعاً كبيراً ، فمنهم : عليُّ بن أبي زيد محمَّد النَّحويُّ المعروف بالفَصِيحيِّ (ت ٥١٦ هـ) [٤]، وأبو منصور الجواليقيُّ (٤٦٦ هـ - ٥٣٩ هـ) [٥]، وأبو محمَّد عبد الله بن

(١) ينظر : **تاريخ الإسلام** ٨٢٩/١٠ و **النُّجوم الزَّاهرة** ١٩٥/٥ .

(٢) (**معجم الأدباء** ٩٩٧/٣ و **بغية الوعاة** ١/ ٥٢٣ _ ٥٢٤) ، وأشير هنا إلى أنَّ هذا الخلط الَّذي وقع فيه ياقوت وقع فيه من المعاصرين د. إبراهيم السَّامرائيّ في تحقيقه لـ(**نزهة الألباء** ٢٦٣) ، فإنَّ أبا البركات لم يترجم لسعيد بن المبارك بل ترجم للحسن بن محمَّد ، فأضاف المحقِّق لترجمته في المتن والحاشية ما أفسدها .

(٣) ينظر صفحة (١٧) .

(٤) **إنباه الرُّواة** ٣٠٦/٢ _ ٣٠٧ .

(٥) **إنباه الرُّواة** ٣٣٥/٣ _ ٣٣٧

عليِّ بن أحمد المقرئ النَّحويُّ (٤٦٤ هـ -٥٤١ هـ)[١]، وابن الشَّجريِّ (٤٥٠ هـ - ٥٤٢ هـ)[٢]، هؤلاء بعض أبرز العلماء الَّذين كانوا في بغداد في وقت طلبه العلم ، ويبعد ألَّا يأخذ عنهم أو عن بعضهم طالب علم العربيَّة ، وهو في بغداد وفي زمانهم .

وذكر القفطيُّ[٣] أنَّه في رحلته إلى أصبهان سمع من علمائها ، ولكنَّه لم يسمِّ أحداً منهم .

أمَّا تلاميذ ابن الدَّهَّان فكثر ، لأنَّه درَّس في بغداد ، ثمَّ درَّس بعد ذلك في الموصل ، وكان يراعي حال طلَّابه ، واختلاف قدراتهم ، يقول عن المقدّمة الَّتي ألَّفها في النَّحو ، وسمَّاها (الدُّروس) : « وكنت أنشأتها للمبتدئين مختصرة حرصاً على تحصيلها ، وسنناً إلى معرفة جملتها وتفصيلها ، فأشرح لكلٍّ منهم على حسب فطنته ، وأحمِّله ما لا يعجز عن طاقته »[٤]، ولا شكَّ أنَّ هذا مدعاة لكثرة طلَّابه ، وفيما يلي قائمة بمن وقفت عليه من تلاميذه :

١ ــ أبو الرِّضا أحمد بن علي بن أبي الزنبور النِّيليُّ اللغويُّ المقرئ الشَّاعر (ت ٦١٣ هـ) سكن الموصل ، وكان دخلها سنة اثنتين وخمسين وخمس مئة ، تأدَّب على سعيد ابن الدَّهَّان ، وعُمِّر طويلاً ، وكان من غلاة الرَّافضة[٥].

٢ ــ عبد الخالق بن أسد بن ثابت الحنفيُّ الدِّمشقيُّ (ت ٥٦٤ هـ) ، كان شافعيًّا ثمَّ تحوَّل حنفيًّا ، رحل في طلب العلم ، ودرَّس وصنَّف ، عاش ستاً وستين سنة[٦]، روى عن ابن الدَّهَّان[٧].

---

(١) نزهة الألبَّاء ٢٩٨ ــ ٢٩٩ .

(٢) إنباه الرُّواة ٣/٣٥٦ ــ ٣٥٧ .

(٣) إنباه الرُّواة ٢/٤٧ .

(٤) شرح الدُّروس في النَّحو ١أ .

(٥) ينظر : الوافي بالوفيات ٧/٢٠٠ و تاريخ الإسلام ١٣/٣٦١ .

(٦) سير أعلام النُّبلاء ٢٠/٤٩٧ ــ ٤٩٨ .

(٧) تحفة الأديب ١/٣٣٢ .

٣ ـ أبو سعد عبد الكريم بن محمَّد بن منصور السَّمْعانيُّ (٥٠٦ هـ - ٥٦٢ هـ) ، وهو محدِّث المشرق ، صاحب التَّصانيف ، ذُكر أنَّ عدد شيوخه سبعة آلاف شيخ ، كتب وروى عن ابن الدَّهَّان [١] ، ويروى عنه أنَّه قال : سمعت أبا القاسم علي بن الحسن الحافظ الدِّمشقيَّ من لفظه بدمشق يقول : سمعت سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان بنهر طابق ببغداذ يقول : رأيت في النَّوم شخصاً أعرفه ، وهو ينشد شخصاً كأنَّه حبيب له :

أيُّها الماطِلُ دَيني   أمليٌّ وتُماطِلْ
عَلِّلِ القلبَ فإنِّي   قانعٌ منكَ بباطِلْ

قال : فرأيت سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان ، وعرضت عليه هذه الحكاية ، فقال : ما أعرفها ، ولعلَّ ابن الدَّهَّان نسي ، وابن عساكر من أوثق الرُّواة ، جُمع له الحفظ والمعرفة [٢] .

قال القفطيُّ : « وقد سمعت من يذكر عمَّن حضر هذه الحكاية أنَّ ابن الدَّهَّان استملاها من ابن السَّمْعانيِّ ، وقال : أخبرني ابن السَّمعانيِّ المروزيُّ ، قال : أخبرني أبو القاسم بن عساكر الدِّمشقيُّ عنِّي أنِّي أخبرته ... وساق باقي الحكاية ، فكأنَّما روى عن رجلين عن نفسه ، وهو أغرب ما وقع في طريق الرِّواية » [٣] .

٤ ـ أبو الفتح عثمان بن سعيد بن منصور بن محمد البَلَطِيُّ النَّحويُّ (٥٢٤ هـ - ٥٩٩ هـ) كان عالماً شاعراً عروضيّا مؤرِّخاً نحويّا لغويّا ، أخذ النَّحو عن أبي نزار وابن الدَّهَّان ، ومن كتبه : العروض الكبير ، والعروض الصَّغير ، وأخبار المتنبِّي [٤] .

٥ ـ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدِّمشقيَّ ، المعروف بابن عساكر ، (٤٩٩ هـ ـ ٥٧١ هـ) ، كان محدِّث الشَّام في وقته ، ومن أعيان فقهاء

---

(١) **تاريخ الإسلام** ٢٧٤/١٢ ـ ٢٧٦ و ٤٠٨ وينظر : **إشارة التَّعيين** ١٢٩ و **البلغة** ١٠٤ .
(٢) **إنباه الرُّواة** ٤٩/٢ و **وفيات الإعيان** ٣٨٤/٢ ـ ٣٨٥ .
(٣) **إنباه الرُّواة** ٤٩/٢ .
(٤) ينظر : **معجم الأدباء** ١٦١٠/٤ ـ ١٦٢١ و **إنباه الرُّواة** ٣٤٤/٢ ـ ٣٤٥ .

الشَّافعيَّة[1] ، جمع شيوخه في كتاب بعنوان (معجم الشُّيوخ) ، وذكر منهم ابن الدَّهَّان ، قال : « أنشدني سعيد بن المبارك بن علي أبو محمد بن الدَّهَّان النَّحويُّ ببغداد هذين البيتين ، وذكر أنه رأى في المنام كأنَّ شخصا تركيّا ينشده إياهما ، وهما :

ولائمٍ لامَ دهري في تقلُّبهِ والدَّهرُ ذو صَممٍ إنْ لامَ إنسانُ
لا غروَ للدَّهرِ إمَّا حطَّني وغدا يُعلي سِوايَ فإنَّ الدَّهرَ ميزانُ »[2]

وسبق في الصَّفحة السَّابقة قصَّة مشابهة لهذه بين ابن عساكر وابن الدَّهَّان ، مع اختلاف الأبيات .

٦ ـ أبو بكر المبارك بن كامل بن أبي غالب الخفَّاف البغداديُّ الظَّفريُّ (٤٩٠ ـ ٥٤٣ هـ) ، محدِّث أفنى عمره في الطَّلب ، وكتب عمَّن دبَّ ودرج ، وسمع العالي والنَّازل ، فسمع خلقاً كثيراً[3] ، وكان ابن الدَّهَّان من الَّذين روى عنهم[4].

٧ ـ المبارك بن محمَّد بن محمَّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشَّيبانيُّ أبو السَّعادات الملقَّب بمجد الدِّين ، والمعروف بابن الأثير (٥٤٤ هـ - ٦٠٦ هـ) ، سكن الموصل سنة خمس وستين وست مئة ، وقرأ بها النَّحو على ابن الدَّهَّان[5]، قال : « كنت اشتغل بعلم الأدب على الشَّيخ أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان النَّحويِّ البغداديِّ بالموصل ، وكان كثيراً ما يأمرني بقول الشِّعر ، وأنا أمتنع من ذلك ، قال : فبينا أنا ذات ليلة نائم رأيت الشَّيخ في النَّوم وهو يأمرني بقول الشِّعر ، فقلت له : ضع لي مثالا أعمل عليه ، فقال :

جُبْ الفلا مدمناً إنْ فاتكَ الظَّفرُ وخُدَّ خَدَّ الثَّرى والليلُ معتكرُ

فقلت أنا :

---

(١) وفيات الأعيان ٣٠٩/٣ ـ ٣١١ .

(٢) معجم الشُّيوخ ٣٨٧/١ ـ ٣٨٨ .

(٣) سير أعلام النُّبلاء ٢٩٩/٢٠ ـ ٣٠٠ .

(٤) تحفة الأديب ٣٣٢/١ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء ٢٢٦٨/٥ ـ ٢٢٧١ و إنباه الرواة ٢٥٧/٣ ـ ٢٦٠ .

فالعزُّ في صهواتِ الخيلِ مركبُهُ والمجدُ ينتجه الإسراءُ والسَّهرُ

فقال لي : أحسنت هكذا فقل ، فاستيقظتُ فأتممتُ عليها نحو العشرين بيتاً »[١].

٨ ـ كمال الدين أبو الثَّناء محمود بن الحسن بن عليٍّ بن الحسن الضَّرير العراقيُّ (ت ٦٠٦ هـ) ، يعرف بـ(ابن الأرملة النَّحويِّ) ، أخذ النحو عن ابن الدَّهَّان البغداديِّ ، كان شديد العصبيَّة للأمويين ، كثير العصبيَّة على الطَّالبيين ، انتقل إلى إربل ، وكان يقرئ بصدر جامعها القرآن والنَّحو[٢] .

٩ ـ أبو الحرم مكيُّ بن ريَّان بن شبَّة بن صالح الماكِسِينيُّ المقرئ النَّحويُّ الضَّرير (ت ٦٠٣هـ) ، انتقل من بلده ماكِسِين إلى الموصل ، واشتغل فيها بعلم القرآن والأدب ، ثمَّ رحل إلى بغداد ، واجتمع بأئمة الأدب ، وقرأ على ابن الخشَّاب ، وابن الأنباريِّ ، وابن الدَّهَّان ، ثمَّ عاد إلى الموصل ، وتصدَّر بها للإفادة ، وأخذ النَّاس عنه [٣].

١٠ ـ منصور بن علي الحماميُّ الأعور ، قال التَّاج البلطيُّ : « رأيته في الموصل يتردد إلى ابن الدَّهَّان النَّحويِّ ، وإلى غيره من العلماء يستفيد منهم ، وهو متفسق مستهتر بالغلمان » [٤] ، وزعم د . شكري فيصل محقِّق هذا القسم من (الخريدة) أنَّ المراد بـ(ابن الدَّهَّان) ابن أسعد الموصليُّ ، والأقرب عندي أنَّ المراد هو صاحبنا سعيد بن المبارك ؛ لأنَّه هو المشهور بالنَّحو وتدريسه في الموصل ، بخلاف ابن أسعد هذا فشهرته بالشِّعر ، وإنْ كان نحويّا ، إضافة إلى أنَّ العماد ـ وهو ناقل الكلام السَّابق ـ في

---

(١) **معجم الأدباء** ٢٢٧٠/٥ .

(٢) ينظر : **مسالك الأبصار** ١٨١/٧ ـ ١٨٢ و **بغية الوعاة** ٢٧٦/٢ ـ ٢٧٧ .

(٣) ينظر : **وفيات الأعيان** ٢٧٨/٥ ـ ٢٨٠ و **مسالك الأبصار** ١٨٣/٧ ـ ١٨٧ .

(٤) نقل هذا الكلام عن البلطيِّ العمادُ في (**خريدة القصر** " قسم شعراء الشَّام " ٣٩٧/٢) ، ولم أقف لمنصور هذا على ترجمة .

ترجمته لابن أسعد [١] لم ينسبه إلى النَّحو ، بخلاف سعيد بن المبارك الَّذي وصفه بـ(النَّحويِّ) [٢] .

١١ ـ أمين الدِّين أبو محمَّد ياقوت بن عبد الله الموصليُّ الكاتب الأديب النَّحويُّ (ت ٦١٨ هـ) ، كان خطُّه في نهاية الحسن ، فكتب الكثير ، وانتشر خطُّه في الآفاق ، وكتب عليه خلق لا يحصون كثرة ، نزل الموصل ، وأخذ النَّحو والأدب عن ابن الدَّهَّان ولازمه ، وقرأ عليه ديوان المتنبِّي والمقامات للحريريِّ وجملة من تصانيفه ، وكان من أعيان تلاميذه ، مات وقد أسنَّ ، وبلغ من الكبر الغاية [٣].

وزعم ياقوت [٤] أنَّ الخطيب التَّبريزيَّ (ت ٥٠٢ هـ) أخذ عنه ، وهذا أيضاً وَهَم متَّصل بوهمه السَّابق في شيوخه ، فإنَّ الخطيب إنَّما أخذ عن أبي محمَّد الحسن بن محمَّد بن عليِّ بن رجاء (ت ٤٤٧ هـ) المعروف بابن الدَّهَّان [٥] ، وليس عن صاحبنا .

---

(١) **خريدة القصر** " قسم شعراء الشَّام " ٢/٢٧٩ ـ ٢٩٤ .

(٢) **خريدة القصر** " القسم العراقيِّ " ٣ :١/١٩ .

(٣) ينظر : **معجم الأدباء** ٦/٢٨٠٥ و٣/١٣٧٠ و **وفيات الأعيان** ٦/١١٩ ـ ١٢٢ .

(٤) **معجم الأدباء** ٣/١٣٦٩ .

(٥) **معجم الأدباء** ٣/٩٩٧ و **بغية الوعاة** ١/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤ .

المطلب الرَّابع

رحلاته

لابن الدَّهَّــان رحلــتان مختلــفتا الجهة والغــرض ، لم أجــد أيَّ إشـــارة إلى غيرهما ، وهما :

الأولى : رحلته من بلده بغداد إلى مدينة أصبهان ، والغرض منها طلــب العلــم ، فسمع بها ، واستفاد من خزائن وقوفها ، وكتب الكثير من كتب الأدب بخطِّه ، ثمَّ عــاد إلى بغداد ، واستوطنها زماناً ، وأخذ النَّاس عنه [(١)] ، وليس هناك ما يشير إلى مدَّة إقامته هناك ، ولا إلى تاريخ رحلته ، لكن ذكر القفطيُّ أنَّه بعد عودته منها أخذ النَّاس عنه [(٢)] ، وذكرت سابقاً أنَّ أخذ النَّاس عنه كان تقريباً في عام تسعة عشر وخمس مئة [(٣)] ، فتكون رحلته هذه قبل هذا التَّاريخ .

وممَّا يُذكر في رحلته هذه أنَّه وجد في بعض الأوقاف مجموعاً لابن جنِّي ، سُرق منه في طريقه إلى فارس ، فحزن عليه كثيراً ، ومات وهو فاقد له ، وذكر القفطيُّ [(٤)] أنَّه وجد مجلداً منه بخطِّ ابن الدَّهَّان [(٥)] .

---

(١) إنباه الرُّواة ٢/٤٧ .

(٢) إنباه الرُّواة ٢/٤٧ .

(٣) ينظر صفحة (١٧) .

(٤) إنباه الرُّواة ٣/١١٤ .

(٥) قال ياقوت : « وكان ابن الدَّهَّان هذا مع ما أوتي من سعة العلم وشياع الذِّكر والفــهم ، سـقيم الخطِّ ، كثير الغلط فيما يكتبه ، وهذا عجب من أمره » (**معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١**) ، وقد وصــلنا نموذج من خطِّه في صفحة العنوان لكتاب (الفصول في العربيَّة) ، إذ جاء فيها بخطِّه : (هذا صحيح وكتب ابن الدَّهَّان) ، ينظر : (**الفصول في العربيَّة ٣٥**) .

والثّانية : رحلته من بغداد إلى الموصل ، وكان مقصده دمشق ، فاجتاز بالموصل ، وحصل ما جعله يستقرُّ فيها ، قال ياقوت : « وكان سبب إصعاده من بغداد أنَّ ابن الصُّوفيّ[1] صاحب دمشق سمع به فكتب إليه عدَّة مكتوبات يسأله إصعادَه وقصده ، ويرغّبه في رفده ، وهو يدافع إلى أنْ حرَّكه القدر ، فأصعد إلى الموصل ليفد عليه ، فأقام بها مديدة حتّى قدم جمال الدين أبو الفرج محمد بن علي بن أبي منصور الأصبهانيُّ الجواد[2] صحبة سيف الدين غازي بن زنكي ، واستقرت قدمه في الوزارة له ، والتحكُّم في أمواله ، فسمع به جمال الدِّين الوزير ، فأحضره مجلسه ، واصطفاه لنفسه ، وأفاض عليه من إنعامه ما منعه عن قصد سواه ، وأجرى عليه الجرايات ، وقال له : جميع ما ترجوه من ابن الصُّوفيّ عندي أضعافه ، وجعله من جملة جلسائه »[3] .

ويبدو أنَّ ابن الدَّهّان لم يكن راغباً في الذّهاب إلى ابن الصُّوفيّ ؛ لما عُرف به من ظلم وفساد ؛ ولذا كان يدافع عروضه المتكرِّره ، ولعلَّ أمراً ما أحوجه إليه في آخِر أمره ، وهو مع ذلك كان متردِّداً ؛ ولذا مكث في الموصل مدَّة ، فلمّا التقى بجمال الدِّين الجواد المشهور بالكرم غَني عن ابن الصُّوفيّ .

وزعم ابن خلّكان[4] أنّه خرج من بغداد ، وانتقل إلى الموصل قاصداً جمال الدِّين الجواد ، وهذا يخالف رواية ياقوت والقفطيّ .

---

(١) ابن الصُّوفيّ : هو حيدرة بن المفرِّج بن الحسن الوزير زين الدَّولة (ت ٥٤٨ هـ) ، أخو الوزير المسيَّب ، عمل على خلع أخيه من وزارة صاحب دمشق مجير الدِّين ، فولّي منصبه ، فأساء السِّيرة وظلم وارتشى ، فبلغ ذلك مجير الدِّين فقتله (**تاريخ الإسلام** ٩٢٦/١١) .

(٢) جمال الدِّين (ت ٥٥٩ هـ) ، وزير صاحب الموصل ، كان يبالغ في الإنفاق حتّى عُرف بـ(الجواد) ، سُجن في سنة ثمان وخمسين وخمس مئة ، وتوفّي في سجنه (**وفيات الأعيان** ١٤٣/٥ ـ ١٤٧) .

(٣) **معجم الأدباء** ١٣٧٠/٣ وينظر : **إنباه الرُّواة** ٤٨/٢ .

(٤) **وفيات الأعيان** ٢٨٢/٢ ـ ٢٨٣ .

وذكر الصَّفديُّ[١] أنَّه مكث فيها أربعاً وعشرين سنة وثلاثة أشهر ، إلى أنْ توفِّي فيها ، وهذا يعني أنَّه رحل إليها في شهر رجب من عام خمسة وأربعين وخمس مئة ؛ لأنَّه توفِّي في ليلة عيد الفطر من سنة تسع وستين وخمس مئة ، ولكن يبدو أنَّه مكث أكثر من ذلك قليلاً ؛ لأنَّ العماد الكاتب[٢] معاصرَه وجارَه في بغداد ذكر أنَّه رحل إلى الموصل في سنة أربع وأربعين وخمس مئة ، فلو افترضنا أنَّه رحل في آخر هذه السَّنة ، فتزيد مدَّة إقامته في الموصل ستَّة أشهر عمَّا ذكره الصَّفديُّ .

وممَّا يُذكر في رحلته إلى الموصل أنَّه خلَّف في بغداد كتبه ، « ولما غرقت بغداد في سنة ثمان وستين وخمس مئة في أيام المستضيء بالله ، وقعت داره على كتبه الَّتي كان قد جمعها في مدَّة عمره ، وكان أكثرها بخطِّه ، فبلغه ذلك فوجَّه مملوكه إلى بغداد ، فوجدها وقد بقيت تحت الهدم أيَّاماً كثيرة ، وقد تعفَّنت وذهب أكثرها ، فقد كان من الاتِّفاق السَّيِّئ في أمرها أنَّه كان في جواره مدبغة ، فسرى إليها روائح الجلود ، فصارت آية في النَّتن وسوء الحال ، وجاؤوا بها على تلك الصِّفة ، وكان فيما ذهب منها شرح الإيضاح ، ولم يبقَ منه إلا ستّ عشرة مجلَّدة ؛ لأنَّها كانت صحبته لَّما أصعد ، وقال : لقد بخرت كتبي بأربعين رطلاً لاذناً ، لتزول منها روائح العفونة فلم تزل ، وأصيب على كتبه مصاباً عظيماً ، وعالجها بالبخرات حتى كان سبباً لذهاب بصره ، فما مات حتَّى أضرَّ »[٣] .

ويستفاد من هذا أنَّه لَّما غادر بغداد لم يقصد الهجرة الدَّائمة ، ولو قصد ذلك لأخذ كتبه معه ، أو أحضرها عند استقراره ، ويظهر أنَّه لم ينزل بغداد مدَّة إقامته في الموصل ، ولو نزلها لأخذ كتبه ، أو على الأقل لأخذ مصنَّفاته كشرح الإيضاح .

وقد أنس بالعيش في الموصل ، فمكث فيها حتَّى بعد سجن جمال الدِّين الجواد وموته ، إلى أنْ توفِّي فيها بعد موت جمال بعشر سنين .

---

(١) **الوافي بالوفيات** ٢٥١/١٥ و **نَكْت الهِميان** ١٥٨ .

(٢) **خريدة القصر** "القسم العراقيّ" ٣: ٢١/١ .

(٣) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ ــ ١٣٧٢ وينظر : **وفيات الأعيان** ٣٨٣/٢ .

المبحث الثّاني

آثاره

المبحث الثّاني

آثاره

خلّف ابن الدَّهّان الكثير من المصنَّفات المختصَّة بالنَّحو واللغة والعروض والأدب والتَّفسير ، وهذه قائمة بها :

ـ **إزالة المراء في الغين والرّاء**[١] ، ولعلّه هو الكتاب الّذي أشار إليه ابن خلّكان بكتاب الرّاء[٢] .

ـ **الأضداد في اللُّغة**[٣] ، حقّقه الدكتور محمد حسين آل ياسين ، ونشره ضمن المجموعة الأولى من سلسلة نفائس المخطوطات في النَّجف عام ١٩٥٢ م ، ثمَّ أعاد نشره في بغداد عام ١٩٦٣ م ، ولعلّه هو الكتاب المسمَّى بـ(الغُنية في الأضداد) عند ابن خلّكان [٤] .

ـ **بلوغ الأماني في حروف المعاني** ، لم يُذكر هذا الكتاب في ترجمته ، لكنَّ ابن الدَّهّان ذكره في (الغرَّة) ، قال : « والحروف معدودة ، تكون نيِّفاً وستين حرفاً ... وقد حصرناها ، وتكلَّمنا عليها حرفاً حرفاً في كتاب مفردٍ ، وترجمناه بـ(بلوغ الأماني في حروف المعاني) » [٥] ، وقال : « وقد أفردنا لهذه الحروف كتاباً ، وأشبعنا الكلام

---

(١) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **نَكْت الهِميان** ١٥٨ و **بغية الوعاة** ٥٨٧/١ .

(٢) **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ .

(٣) ينظر : **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **إشارة التّعيين** ١٢٩ .

(٤) **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ .

(٥) **الغرّة** ـ نسخة كوبريلي ـ ٣أ .

فيها » (١) ، وصدر الأفاضل الخـوارزميُّ وقف على هـذا الكتاب ، ونقـل منه قال : « وقال بعضهم في النَّسب إلى فقه أبي حنيفة : (حَنيفيٌّ) ، ذكره ابن الدَّهَّان في كتاب له موسوم بـ(معاني الحروف) » (٢) .

ـ **تفسير القرآن العظيم** ، أربع مجلدات (٣).

ـ **دروس العَروض** (٤)، وهو مطبوع بتحقيق د. إبرهيم جميـل محمَّـد إبـراهيم في الرِّياض عام ١٤٢٦ هـ ، ومنه نسخة لم يعرفها المحقِّق في مكتبة جوتا في المانيا ، رقـم (١) من مجموع رقمه (٣٥٨) (٥).

ـ **الدُّروس مقدِّمة في النَّحو** (٦) ، وهو مختصر نحويٌّ ألَّفه ابن الـدَّهَّان للمبتـدئين ، والموضوعات فيه أقلُّ وأقصر ممَّا في (الفصول في العربيَّة) ، وهو مقسَّم إلى دروس ، كـلُّ موضوع نحويٍّ في درس ، ومن هنا جاء عنوانه ، ولم يصل إلينا هذا الكتاب مـستقلًّا ، وإنَّما جاءنا مع شرحه الَّذي سيأتي الحديث عنه ، فإنَّ ابن الدَّهَّان كان يذكر الـدُّروس درساً درساً ، وتحت كلِّ درس شرحه .

ـ **ديوان شعره** (٧)، ولم يُعثر على هذا الدِّيوان ، ولكن هناك نمـاذج مـن شـعره حُفظت في بعض المصادر (٨)، وممَّا يتعلَّق بديوانه أنَّ له قصيدة في عويص الإعراب في ستة وثلاثين بيتاً ، أولُّها :

خليليَّ دمعَ العينُ حزناً ثوى القلبا   فناديت عمَّارٍ أُخيَّ فمـا لَبَّا

---

(١) **الغرَّة** ـ النُّسخة التَّيموريَّة ـ ٢٢٣ .

(٢) **التخمير** ١١ ـ ١٢ .

(٣) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **نَكْت الهِمْيان** ١٥٨ و **بغية الوعاة** ٥٨٧/١ .

(٤) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **نَكْت الهِمْيان** ١٥٨ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١ .

(٥) **الفصول في القوافي** " الدِّراسة " ١٤ .

(٦) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **إنباه الرُّواة** ٥٠/٢ .

(٧) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **إشارة التَّعيين** ١٢٩ و **البلغة** ١٠٤ .

(٨) **خريدة القصر** " القسم العراقيّ " ٣: ٢٢/١ ـ ٢٤ و **معجم الأدباء** ١٣٧٠/٣ ـ ١٣٧٢ و **دروس العروض** " الدِّرسة " ٢٠ ـ ٢٦ .

وهذه القصيدة طُبعت مع شرحها لابن الخبَّاز في كتاب بعنوان : (الفريدة في شرح القصيدة) .

ـ **كتاب رسائله** [١] .

ـ **الرِّياضة في النُّكَت النَّحويَّة** [٢] .

ـ **زهر الرِّياض** ، وهو كتاب تذكرته ، في سبعة مجلدات ، ذكر القفطيُّ[٣] أنَّه رآه وملكه بخطِّ ابن الدَّهَّان .

ـ **شرح أبنية سيبويه** ، وهذا الكتاب لم يُذكر في ترجمته ، ولكن وجد منه نسخة في تركيا كُتبت بعد وفاة المؤلِّف بخمسين سنة تقريباً ، وطُبعت بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، في الرِّياض عام ١٤٠٨ هـ ، ثمَّ طُبع بتحقيق د. علاء محمَّد رأفت في القاهرة عام ٢٠٠٣ م .

ـ **شرح أبيات سيبويه** ، ذكره بروكلمان [٤]، وأشار إلى وجود نسخة منه في بشير آغا في تركيا (١١٣ ، ٤) ، وأرسلت قبل سنوات في طلب هذا الكتاب ، فقيل لي إنَّه غير موجود ، والملاحظ أنَّ هذا الكتاب في المكتبة الَّتي فيها (شرح أبنية سيبويه) ، فلعلَّ بروكلمان وهم فيه .

ـ **شرح الإيضاح لأبي عليٍّ الفارسيِّ**، في ثلاثة وأربعين مجلداً[٥] ، وهو كبير كثير الفائدة[٦]، واسمه (الشَّامل) ، قال ابن النَّحَّاس الحلبيُّ : « قال ابن الدَّهَّان ـ رحمه الله ـ

---

(١) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **إشارة التَّعيين** ١٢٩ و **بغية الوعاة** ٥٨٧/١ .

(٢) **نكت الهميان** ١٥٨ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١ وينظر : **إشارة التَّعيين** ١٢٩ .

(٣) **إنباه الرواة** ٥٠/٢ وينظر : **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ و **تاريخ الإسلام** ١٠٩/١٢ .

(٤) **تاريخ الأدب العربيّ** ١٧٠/٥ .

(٥) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **إنباه الرواة** ٥٠/٢ و **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ .

(٦) **إشارة التعيين** ١٢٩ .

في (شرح الإيضاح) الّذي سمّاه : (الشَّامل) ... » [١]، وقال ابن الدَّهَّان : « والفرق بين الفاعل والمفعول من ثلاثين وجهاً ذكرناها في كتاب (الشَّامل) » [٢].

ألّف ابن الدَّهَّان هذا الكتاب في بغداد ، فلمَّا هاجر إلى الموصل لم يأخذ منه إلا ستَّة عشر مجلدا ، وبقيَّة الأجزاء تلفت مع بقيَّة كتبه في بغداد ، و لم يُعثر على شـــيء منـــه في عصرنا هذا ، والنَّقل عنه قليل ، فممَّن نقل عنه شهاب الدِّين القرافيُّ في كتابه (الاستغناء في أحكام الاستثناء)[٣]، وابن النَّحَّاس الحلبيُّ في (التَّعليقة)[٤] .

ـ شرح بيت واحـــد من شعـــر الملك الصالح طلائع بن رُزِّيك وزير صـــاحب مصر [٥]، قال عز الدِّين بن الأثير عن ابن رُزِّيك : « وكان لأهل العلم عنـــده إنفـــاق ، ويرسل إليهم العطاء الكثير ، بلغه أنَّ الشَّيخ أبا محمَّد بن الدَّهان النَّحويَّ البغداديَّ المقيم بالموصل قد شرح بيتاً من شعره ، وهو هذا :

تجنَّبَ سمعي ما يقول العواذلُ   وأصبحَ لي شغلٌ من الغزو شاغلُ

فجهَّز هديَّة سنيَّة ليرسلها إليه ، فقتل قبل إرساله » [٦] ، وكان مقتلـــه في ســـنة ســـت وخمسين وخمس مئة ، فهذا الشَّرح كُتب قبل هذا التَّاريخ .

ـ شرح الدُّروس في النَّحو ، كان ابن الدَّهَّان يشرح في حلقته لطلَّابـــه المبتـــدئين مختصره النَّحويَّ المعنون بـــ (الدُّروس) ، ثمَّ رغب إليه بعضهم في أنْ يكتب شرحاً عليه ، ففعل ، وجعله متوسِّطاً خالياً من عويص التَّعليل ، وهذا الكتاب طُبع بتحقيق د. إبراهيم الأدكاويِّ في القاهرة عام ١٤١١ هـــ .

---

(١) **التَّعليقة** ٨٣٢ وينظر : ٣٤٧ و ٨٠٥ .

(٢) **الغرَّة** ـ نسخة كوبريلي ـ ٣٩ ب .

(٣) ١٣١ و ١٤٦ و ١٨٤ و ٢١٦ و ٣٤٣ .

(٤) (١٦٢ و ٢٩٧ و ٣٤٧ و ٨٠٥ و ٨٢٥ و ٨٣٢) ، وهناك نصوص من (شرح الإيـضاح) في (**تذكرة النُّحاة** ٣٤٢ و ٣٥٦ و ٣٦٠ و ٣٦٦ و ٦٥١) ، ولكن جميع هذه النُّصوص مأخوذ مـــن تعليقة ابن النَّحَّاس .

(٥) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **إنباه الرواة** ٥٠/٢ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١ .

(٦) **الكامل في التَّاريخ** ٢٧٥/١١ .

ـ **شرح الفاتحة** [١].

ـ **شرح (قل هو الله أحد)** [٢].

ـ **العقود في المقصور والممدود** [٣]، وسمَّاه ابن خلِّكان : المعقود في المقصور والممدود [٤].

ـ **الغُرَّة** ، وهو شرح اللمع في العربيَّة لابن جنِّي ، شرح ابن الدَّهَّان هذا الكتاب مرَّتين ، الأولى وهو دون الخامسة والعشرين ، والثَّانية بعد أنْ تجاوز الأربعين [٥]، وقد استكمل الأربعين سنة أربع وثلاثين وخمس مئة ، ويظهر أنَّه أراد بشرحه الثَّاني نقض الشَّرح الأوَّل وإلغاءه واعتماد الجديد ، يقول : « والَّذي حداني على العناية بتصنيفه ونقض ما أبرمته من تفسير ... » [٦]، وقال : « فرفضت ما بدأت به رفض الهمِّ الطَّرب ، واطَّرحته اطِّراح النَّحل للضَّرَبِ ... » [٧] ، وسيأتي تفصيل الحديث عن هذا الكتاب في الفصل الثَّاني .

ـ **الغنية في الضَّاد والظَّاء** [٨]، وذكر بعضهم أنَّ لابن الدَّهَّان كتاب الضَّاد والظَّاء [٩]، وذكر آخرون أنَّ له كتاب الفرق بين الضَّاد والظَّاء [١٠]، ويظهر أنَّها عناوين لكتاب واحد .

---

(١) **معجم الأدباء** ٣/١٣٧١ و **نُكت الهِميان** ١٥٩ و **بغية الوعاة** ١/٥٨٧ .

(٢) **معجم الأدباء** ٣/١٣٧١ و **نُكت الهِميان** ١٥٨ و **تحفة الأديب** ١/٣٣١ .

(٣) **معجم الأدباء** ٣/١٣٧١ و **إشارة التَّعيين** ١٢٩ و **البلغة** ١٠٤ .

(٤) **وفيات الأعيان** ٢/٣٨٢ .

(٥) **الغرَّة** "نسخة قليج عليّ" ٣٤٥ ب .

(٦) **الغرَّة** "نسخة قليج عليّ" ٣٤٥ أ .

(٧) **الغرَّة** "نسخة قليج عليّ" ٣٤٥ ب .

(٨) **معجم الأدباء** ٣/١٣٧١ و **وفيات الأعيان** ٢/٣٨٢ .

(٩) **نُكت الهِميان** ١٥٨ و **بغية الوعاة** ١/٥٨٧ .

(١٠) **إشارة التَّعيين** ١٢٩ و **البلغة** ١٠٤.

_ **الفصول الأدبية** ، ذكره بروكلمان [1] ، وأشار إلى وجوده في مكتبة شهيد عليّ في تركيا ، برقم (٢٥٠٣) .

_ **الفصول في العربيّة** [2] ، لهذا الكتاب نسخة وحيدة كُتبت في حياة المؤلّف ، كتبها تلميذه ياقوت وقرأها عليه ، ونُشر هذا الكتاب بتحقيق د. فائز فارس في عام ١٤٠٩ هـ ، وياقوت هذا لمّا سرد مؤلّفات شيخه سمّى منها (الفصول في النّحو) [3] ، ويظهر أنّه يقصد هذا الكتاب ، وذكر ابن خلّكان [4] أنّ من كتب ابن الدّهّان في النّحو : الفصول الكبرى ، والفصول الصُّغرى ، ولم أجد من أشار إلى هذا قبله ، فإنْ صحّ فيكون (الفصول في العربيّة) هو كتاب الفصول الصُّغرى ؛ لأنّ حجمه صغير ، وأمّا الكبرى فلا يُعرف .

_ **الفصول في القوافي** ، طُبع بتحقيق د. محمّد الطّويل في مصر عام ١٩٩١م ، وحقّقه د. صالح العايد على نسخة وحيدة ، ونُشر في العدد السّادس عشر من مجلّة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة ، عام ١٤١٧ هـ ، ثمّ أعاد نشره بعد أنْ حصل على نسخة ثانية منه عام ١٤١٨ هـ في الرّياض .

_ **القانون في اللغة** ، في عشر مجلدات، وهذا الكتاب انفرد بذكره الفيروزأبادي [5] ، ولم يذكر مصدره ، ولمّا سأل ياقوتُ الحمويُّ ياقوتَ الموصليَّ تلميذَ ابن الدّهّان عن مصنّفات شيخه لم يكن هذا الكتاب من ضمن الكتب الّتي أملاها عليه [6] ، ويبعد أنْ يغفل عن كتاب بهذا الحجم ، هو ثاني أكبر كتب شيخه ، فلعلّ في الأمر وَهَماً ، خاصّة أنّ المعروف أنّ كتاب (القانون في اللغة) هو لأبي عبد الله سلمان بن عبد الله بن محمّد

---

(١) تاريخ الأدب العربيّ ٥/١٧٠ .

(٢) نُكَت الهِمْيان ١٥٨ و تحفة الأديب ١/٣٣١ .

(٣) معجم الأدباء ٣/١٣٧١ وينظر : إنباه الرواة ٢/٥٠ و بغية الوعاة ١/٥٨٧ .

(٤) وفيات الأعيان ٢/٣٨٢ .

(٥) البلغة ١٠٤ .

(٦) معجم الأدباء ٣/١٣٧١ .

الحلوانيّ النّهروانيّ (ت ٤٩٣ هـ) ، ويقع في عشر مجلدات ، وسلمان هذا أخذ عن ابن الدَّهَّان الحسن بن محمَّد بن عليٍّ (ت ٤٤٧ هـ) [1].

ـ **المآخذ الكنديَّة من المعاني الطَّائيَّة** [2]، وسمَّاه القفطيُّ[3] (الرِّسالة السعيديَّة في المآخذ الكنديَّة) ، وهو في مجلد ، وهذا الكتاب لم يصل إلينا كحال أكثر كتب ابن الدَّهَّان ، ولكن وصل إلينا كتاب متَّصل به ، وهو كتاب (الاستدراك في الأخذ على المآخذ) [4]لضياء الدِّين بن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) ، ومن خلال هذا الكتاب يتَّضح أنَّ ابن الدَّهَّان قصد في كتابه إلى جمع المعاني الظَّاهرة الَّتي أخذها المتنبِّي من أبي تمَّام ، فقدَّم لكتابه بمقدّمة طويلة ، تحدَّث فيها عن ذمِّ العصبيَّة ، وإباحة الشِّعر ، وذكر طائفة من قائليه في زمن رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ، وردَّ على من ذمَّه مطلقاً ، ثمَّ ذكر أنَّ قوله حسن ، وذكر وصف رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إيَّاه ، فطوَّل في ذلك ، وأورد أخباراً كثيرة وقضايا متعدِّدة ، وبعد هذه المقدِّمة الطَّويلة بدأ في سرد الأبيات الَّتي يرى أنَّ المتنبِّي أخذها من أبي تمَّام ، ويذكر بعد كلِّ بيت منها بيت أبي تمَّام المأخوذ منه ، مرتِّباً هذه الأبيات بحسب قوافيها على حروف المعجم ، وقد ذكر ابن الأثير هذه الأبيات كاملة .

ويرى ابن الأثير [5]أنَّ في هذا الكتاب خمسة عيوب ، وهي :

أوَّلاً ـ أنَّه ترك من الأبيات مثل الَّذي أخذ .

ثانياً ـ أنَّه في بعض المواضع يذكر أبياتاً للمتنبِّي يزعم أنَّها مأخوذة من أبي تمَّام في قوله : كذا وكذا ، وليس الأمر كما قال ، إذ ليس بينهما مماثلة ولا مشابهة .

---

(١) ينظر : **معجم الأدباء** ١٣٨١/٣ .

(٢) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ .

(٣) **إنباه الرُّواة** ٥٠/٢ وينظر : **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ .

(٤) هذا هو العنوان الَّذي ذكره المؤلِّف (**الاستدراك** ٥) ، والعنوان المطبوع به الكتاب هو (الاستدراك في الرَّدِّ على رسالة ابن الدَّهَّان المسمَّاة " المآخذ الكنديَّة من المعاني الطَّائيَّة ") .

(٥) **الاستدراك** ١ ـ ٢ .

ثالثاً _ أنّه يعزو أبياتاً للمتنبيّ أو أبي تمّام أو البحتريّ ، ولا تكون لهم .

رابعاً _ أنّه أطال المقدّمة واختصر الكتاب الّذي وُضعت المقدّمة من أجله .

خامساً _ أنّ المقدّمة لا تشاكل الكتاب ؛ لأنّه قصرها على أشياء خارجة عن مقصود الكتاب .

_ **المختصر في علم القوافي**[1] ، ذكر د. صالح العايد أنّه غير كتاب (الفصول في القوافي) سابق الذّكر ؛ لأنّ ناسخ مخطوطة الفصول قال عن قول الرّاجز :

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤهُ

: « وتمامه في غير الكتاب ، وفي المختصر :

ومهمة مغبرّةٍ أرجاؤهُ

كأنّ لونَ أرضه سماؤهُ »[2]

ولا أرى أنّ في هذا دليلاً ؛ لأنّ النّاسخ لم يُحدِّد أيَّ مختصر أراد ، فحمله على كتاب ابن الدّهّان تحكُّم ، وقد جاء في آخر النُّسخة الثّانية الّتي بلا عنوان : « هذا آخِر هذا المختصر »[3] ، والمسألة تبقى محتملة .

_ **النُّكَت والإشارات على ألسن الحيوانات**[4] .

_ **النّهاية في العروض**[5] .

وهناك كتاب آخَر يمكن أنْ يضاف إلى ما سبق ، أشار إليه الطُّوفيُّ في قوله : « ومن أمعن النظر وجد لكل تقديم وتأخير في القرآن مقتضيا مناسباً ، ولابن الدّهّان في ذلك

---

(١) **نُكَت الهِمْيان** ١٥٨ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١ .

(٢) **الفصول في القوافي _ الدِّراسة** _ ١٦ .

(٣) **الفصول في القوافي** ١٠٦ .

(٤) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ و **إشارة التّعيين** ١٢٩ و **البلغة** ١٠٤ .

(٥) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ ، وينظر : **إنباه الرُّواة** ٥٠/٢ .

كتاب كبير حسن »[١] ، والغالب أنْ يكون المراد صاحبنا ؛ فهو الأشهر من بين من يطلق عليهم (ابن الدَّهَّان) ، وإذا أُطلقت هذه الكنية عند المتأخِّرين فالغالب أنَّه المراد بها ، ولا أجزم بهذا ، فالأمر محتمل .

والجدير بالذِّكر هنا أنَّ الدكتور صالح العايد[٢] ذكر أنَّ لابن الدهَّان كتاباً في الكُنى ، اعتماداً على قوله في مراتب الأعلام : « والمرتبة الثَّالثة : أسماء الأجناس كـ " أبي الحارث " و " أسامة " ، وذلك أنَّ العرب تكلَّمت بأسماء كثيرة معارف مفردة وكُنى بالآباء والأمَّهات والبنين والبنات ، والتَّركيب كمفرده فيه ، وقد ذكرنا منه شيئاً كثيراً في كتابنا الكبير »[٣] .

والذي يظهر لي أنَّ ابن الدهَّان يشير بقوله : « كتابنا الكبير » إلى كتابه " الشَّامل في شرح الإيضاح " فهو أكبر كتبه كما سبق ، وكلامه مطلق ليس فيه إشارة إلى أنَّ هذا الكتاب في الكنى ، ومثل هذا الإطلاق إنَّما يُحمل على " الشَّامل " ، فيظهر أنَّه استطرد وأسهب في الحديث عن هذه الكنى فيه ، كما أنَّه كثيراً ما يستطرد في " الغرَّة " فيذكر أشياء بل فصولاً لم يشر إليها ابن جنِّي ، ومن أمثلة ذلك إضافته في آخر الكتاب ستَّة فصول ، وأنَّه في " معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف " ذكر كثيراً من المؤنَّثات بغير علامة مرتبة على حروف المعجم ، وغير ذلك كثير .

---

(١) الإكسير في علم التفسير ٢٤٨ .

(٢) الفصول في القوافي _ الدِّراسة _ ١٦ .

(٣) الغرَّة _ النَّصّ المحقّق _ ٣٢٣ .

المبحث الثَّالث

مكانته العلميَّة

المبحث الثَّالث

مكانته العلميَّة

كان لابن الدَّهَّان مكانة رفيعة ومنزلة حسنة ، لِما أوتي من سعة العلم وشِياع الذِّكر والفَهْم [١] ، ممَّا جعل ابن الصُّوفيِّ وزير صاحب دمشق يكتب إليه عدَّة مرَّات يسأله قصدَه ، ويرغِّبه في رِفْده [٢]، وأيضاً لمَّا نزل الموصل أحضره وزيرها جمال الدِّين الجواد مجلسه ، واصطفاه لنفسه ، وأفاض عليه من إنعامه ، وأجرى عليه الجرايات [٣]، وصدَّره للإقراء ، والإفادة ، والتَّصنيف [٤].

ومن أمارات هذه المنزلة العالية كثرة طلَّابه ، والعناية الظَّاهرة بمصنَّفاته الكثيرة ، وكثرة الاستفادة منها ، والأخذ عنها .

وقد أثنى عليه كثير من الفضلاء ، وبيَّنوا في حديثهم عنه فضله وعلمه وأدبه ، قال عنه العماد الأصفهانيُّ : « بحر لا يُغْضَضُ ، وحَبْر لا يَغْمُضُ ، سيبويه عصره ، ووحيد دهره ، لقيته ببغداد في وقت انتقالنا إليها ، وكانت داره بالمقتدية في جوارنا ، وكان يقال حينئذ : النَّحويُّون أربعة ببغداد : ابن الجواليقيِّ ، وابن الشَّجريِّ ، وابن الخشَّاب ، وابن الدَّهَّان ، وكان جماعته يتعصَّبون له ، ويفضِّلونه على غيره ، ويقصدون نحوه

---

(١) معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١ .

(٢) معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠ .

(٣) معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠ .

(٤) إنباه الرُّواة ٢/ ٤٨ .

لنحوه »[١] ، وقال ياقوت الحمويُّ : « كان من أعيان النُّحاة ، وأفاضل اللغويين ، كثير التَّصنيف جيِّد الشِّعر »[٢] .

وقال عنه ضياء الدِّين بن الأثير : « الرَّجل كان من مشاهير علماء العربيَّة غير مدافع ، ولا يُبخس حقُّه ؛ فإنَّه بلغ من هذا العلم مبلغاً كبيراً ، ورقى فيه إلى درجة عالية »[٣] ، وقال عز الدِّين بن الأثير : « كان إماماً في النَّحو ، له التَّصانيف المشهورة »[٤] ، وقال القفطيُّ عنه : « رجل عالم فاضل ، كيِّس نبيه نبيل ، له معرفة كاملة بالنَّحو ، ويد باسطة في الشِّعر »[٥] .

وقال ابن خلِّكان مثنياً عليه : « وكان سيبويه عصره ، وله في النَّحو التَّصانيف المفيدة ... وكان زمن أبي محمَّد المذكور ببغداد من النُّحاة : ابن الجواليقيِّ ، وابن الخشَّاب ، وابن الشَّجريِّ ، وكان النَّاس يرجِّحون أبا محمَّد المذكور على الجماعة المذكورين مع أنَّ كلَّ واحد منهم إمام »[٦] ، وقال الصَّفديُّ : « كان من أعيان النُّحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربيَّة »[٧] ، وقال ابن العماد الحنبليُّ : « كان سيبويه زمانه ، تصدَّر للاشتغال خمسين سنة »[٨] ، والثَّناء عليه كثير .

---

(١) خريدة القصر" القسم العراقيّ " ٣ :١/١٩ ــ ٢٠ .

(٢) معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩ .

(٣) الاستدراك ٢ .

(٤) الكامل في التَّاريخ ١١/٤١١ .

(٥) إنباه الرواة ٢/ ٤٧ .

(٦) وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢ .

(٧) الوافي بالوفيات ١٥/٢٥٠ و نكت الهميان ١٥٨ وينظر : بغية الوعاة ١/٥٨٧ .

(٨) شذرات الذَّهب ٦/٣٨٥ .

الفصل الثَّاني

كتاب (الغُرَّة) وقيمته العلميَّة

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأوَّل : تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلِّف .

المبحث الثَّاني : منهج المؤلِّف في الكتاب .

المبحث الثَّالث : مصادر الكتاب وقيمته العلميَّة .

المبحث الرَّابع : موازنة بين (الغُرَّة) وشرح اللمع لابن بَرهان العُكْبَرِيِّ .

المبحث الأوّل

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف، وتحقيق اسمه

من الثّابت أنّ لابن الدّهّان شرحاً على اللمع لابن جنّي ، فهذا مستفيض في كتب التّراجم الّتي ترجمت له ، ومن أقدم من ذكر هذا ياقوت الحمويّ في (معجم الأدباء) [١]، ثمّ تتابعت الإشارة إلى هذا الكتاب في قائمة مؤلّفاته في كتب التّراجم [٢] ، وأيضاً هناك نقول كثيرة عنه في كتب من جاء بعده [٣] .

ولكن هل هذا الكتاب الّذي بين أيدينا هو شرح اللمع لابن الدّهّان ؟

وصل إلينا من هذا الكتاب ثلاث نسخ يكمل بعضها بعضاً ، وهي :

أولاً : نسخة كوبريلي ، وهذه النُّسخة مخرومة الأوّل ، ذهب فيما ذهب من أوّلها صفحة العنوان ، و لم يذكر في خاتمتها اسم الكتاب ، ولا المؤلّف ، فهي على هذا بلا نسبة في الظّاهر .

ثانياً : نسخة قليج علي ، وجاء عنوانها في أوّل ورقة منها (كتاب شرح الإيضاح لابن جنّي) .

ثالثاً : نسخة المكتبة التّيموريّة .

---

(١) ٣/١٣٧١ .

(٢) **إنباه الرواة ٢/٥٠ و وفيات الأعيان ٢/٣٨٢ و إشارة التّعيين ١٢٩ و الوافي بالوفيات ١٥/٢٥٠ و البلغة ١٠٤ و بغية الوعاة ١/٥٨٧ .**

(٣) ينظر الصّفحة القادمة ، الحاشية (٣) .

ولا شكَّ أنَّ هـــذه النُّسخ لكتاب واحد ؛ لأنَّ الأجزاء المشتركة بينها تظهر ذلـــك جليّا ، ويستدلُّ على أنّها نسخ لشرح اللمع لابن الدَّهَّان بالأمور الآتية :

١ ــ أنَّه جاء في وسط نسخة كوبريلي [١] : (تمَّ الجزء الأوَّل من كتاب الغرَّة مـــن شرح اللمع ، تصنيف ناصح الدِّين تاج الأئمة سعيد بن المبارك بن عليّ الدَّهَّان النَّحويّ رحمه الله وغفر الله له) .

٢ ــ جاء في آخرِ النُّسخة التَّيموريَّة النَّصُّ الآتي : (تمَّ الجزء الثَّاني من الغرَّة ، وهو شرح اللمع) ، وصفحة العنوان من هذه النُّسخة موجودة لكن فيها بعـــض الطَّمـــس ، والظَّاهر منها ما يلي : (الجزء الثَّاني من كـــ.... وهو شرح اللمع لأبي الفتح بـــن ... تصنيف سيِّد ... الأئمة ... ناصح الدِّين تاج الأئمة حجَّة العرب ... بن عليّ الدَّهَّان).

٣ ــ جاء في نسخة قليج علي الَّتي وقع فيها الإشكال قول الشَّارح : (تمَّ شـــرح كتاب اللمع) [٢] .

٤ ــ أنَّ المتن المشروح هو اللمع لا الإيضاح ، فكل نصوص المتن مصدرة بـــ (قال أبو الفتح) وموجودة في كتاب (اللمع) ، وكل نصوص الشَّرح مصدرة بـــ (قال سعيد) وهو اسم ابن الدَّهَّان ، و لم أقف على شارح آخر للمع اسمه سعيد .

٥ ــ هناك نصوص كثيرة منقولة عن الغرَّة لابن الدَّهَّان موجودة في نسخة قلـــيج عليّ الَّتي زُعم أنَّها شرح الإيضاح لابن جنِّي [٣] .

وبعض هذا يكفي في إثبات أنَّ هذا الكتاب هو شرح اللمع لابن الدَّهَّان .

---

(١) صفحة (٧٣ب) .

(٢) صفحة (٣١٥ ب) .

(٣) ينظر ــ مثلا ــ : (**الفريدة في شـــرح القـــصيدة** ١٠٤ ، و ١٠٦ و **ارتـــشاف الـــضَّـــرب** ١٠١٣/٢ ، و ١٠٤٤/٢-١٠٤٥، و ١٠٦٣/٣ ، و ١٠٦٧/٣ ، و ١٠٧٢/٣ ، ٢٠١٠/٤ ، و **همع الهوامع** ١٣١/٦ ، و **الأشباه و النظائر** ٨٣/٢ و ٢٤٩-٢٥٠) ، وهذه النصوص موجودة على التوالي في (**الغـــرة** ٢٠ ب ــ ٢١أ ، و ٤٩أ ، و ١٩٤ ب ، و ١٩٨ ب ، و ٣٢٠ أ ــ ب ، و ٣٢٢ أ ، و ٣٢٢ ب ، ٢٨٢ ب ، و ٢٤٠ أ ، و ٢٥أ ، و ٣٢ أ) .

أمَّا اسم شرح اللمع لابن الدَّهَّان ، فهو (الغُرَّة) ، بدلالة ما يأتي :

أوَّلاً ــ جاء في أكثر من كتاب[١] أنَّ ابن الدَّهَّان سمَّى شرحه للمع بـ(الغُرَّة) ، قال ابن خلّكان : « وشرح كتاب اللمع لابن جنِّي شرحاً كبيراً يدخل في مجلدين ، وسمَّاه الغرَّة »[٢] ، ونقل ياقوت[٣] عن أحد طلَّابه قائمة بكتبه ، فكان فيها : (كتاب الغرَّة ، وهو شرح اللمع في العربيَّة لابن جنِّي) ، وقال ابن الخبَّاز : « وقد اطَّلعت على (الغرَّة) الَّتي أملاها في شرح اللمع »[٤] ، وبعضهم[٥] اكتفى بأنَّ لابن الدَّهَّان كتاباً هو الغرَّة .

ثانياً ــ ما جاء في نسختي كوبريلي و التَّيموريَّة ، ففي الأولى جاء : (تمَّ الجزء الأوَّل من كتاب الغرَّة من شرح اللمع) ، وفي الثَّانية (تمَّ الجزء الثَّاني من الغرَّة ، وهو شرح اللمع) ، وسبق ذكر هاتين العبارتين .

ثالثاً ــ أنَّ أكثر من ينقل عن هذا الكتاب يسمِّيه بالغرَّة[٦] .

ويظهر أنَّ ابن الدَّهَّان سمَّى كتابه بـ(الغُرَّة) للدَّلالة على تميُّز كتابه هذا بين الكتب ، وتقدُّمه عليها ، وخاصَّة شروح اللمع ؛ لأنَّ (غرَّة) كلِّ شيء أوَّله وأكرمه[٧]، وغُرَّة القوم : سيِّدهم[٨].

---

(١) **الوافي بالوفيات** ٢٥٠/١٥ و **نكت الهميان** ١٥٨ و **تحفة الأديب** ٣٣١/١ .

(٢) **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ .

(٣) **معجم الأدباء** ١٣٧١/٣ .

(٤) **الفريدة** ١٣١ .

(٥) **الكامل في التَّاريخ** ٤١١/١١ وينظر : **ضرائر الشِّعر** ١٨٩ .

(٦) ينظر الصَّفحة السَّابقة ، الحاشية (٣) .

(٧) **الصِّحاح** "غرر" ٧٦٨/٢ .

(٨) **جمهرة اللغة** ١٢٤/١ .

المبحث الثّاني

منهج المؤلّف في الكتاب

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأوّل : أسلوبه وطريقة عرضه للمادة العلميَّة .

المطلب الثَّاني : موقفه من الشّواهد .

المطلب الثَّالث : عنايته بآراء العلماء .

المطلب الرَّابع : الأصول النَّحويَّة الَّتي اعتمد عليها .

المطلب الأوّل

أسلوبه وطريقة عرضه للمادة العلميّة

(الغُرَّة) شرح لكتاب (اللمع في العربيَّة) لابن جنِّي ، ولذا جاء موافقاً له في ترتيب الأبواب ، وترتيب المادة العلميَّة داخل كلِّ باب ، ويعدُّ نصُّ اللمع في (الغـرَّة) نسخة جيَّدة منه ؛ لأنَّ ابن الدَّهَّان التزم ذكر كلام ابن جنِّي كاملاً إلا ما ندر من الأمثلة ، وكان يعتمد في ذلك على نسخ كثيرة من (اللمع) ، قال : « ورأيت في نسخة أخرى عوض (سَكْرى) : (بُشْرى وبشريان) ، وفي نسخة أخرى عوضه (حَبارى حباريات) ، وهو الصَّحيح » [١] ، وقال : « هذا الكلام في هذا الفصل لم أجده في نسخ كثيرة ، ورأيته في نسخة واحدة ، فأثبته » [٢] ، وقال أيضاً : « هذا البيت آخر الباب في أكثر النُّسخ ، ووجدت زيادة في بعض النُّسخ أنا أبيِّنها إنْ شاء الله » [٣] .

ودرج ابن الدَّهَّان في كلِّ شرحه هذا على ذكر جزء من (اللمع) مصدَّراً بـ(قال أبو الفتح) [٤] ، وهذا الجزء يقلُّ ويكثر بحسب ما يراه مناسباً ، ثمَّ يبدأ بالتَّعليق على هذا النَّصِّ مصدَّراً بقوله : (قال سعيد) ، وهذا الشَّرح يمكن أنْ يقسَّم قسمين :

---

(١) **الغرَّة** " كوبريلي " ٢١ أ .

(٢) **الغرَّة** " كوبريلي " ٢٢ ب .

(٣) **الغرَّة** " كوبريلي " ٣٦ ب .

(٤) أمَّا في أثناء شرحه النَّصَّ فيطلق عليه (عثمان) في الغالب ، وأحياناً ابن جنِّي ؛ وهذا منهج حسن .

أولّهما : تعليق متّصل بالمـتن المنقـول ، وذلك إمّا بتقييد مطلق [١] ، أو تفـصيل مجمل [٢] ، أو بتعليل ما جاء فيه [٣] ، أو بيان مصدره [٤] ، أو الإشارة إلى مـا فيـه مـن خلاف [٥] ، أو بتوجيه نقد ما إليه ، كقوله : « اعلم أنّ هذا الفصل وترتيبـه لا حاجـة للنّحويّ إليه ... وليس عثمان أوّل من ابتدع هذا من النُّحاة » [٦] ، وقولـه : « وأمَّـا إيقاعه لفظة (شيء) على المعدوم فشيء النّحو عنه بمعزل » [٧] ، وقولـه : « وإطـلاق القصر على المبنيّ فيه نظر » [٨] ، وقوله : « قد سبق الكلام على هـذا الفصـل ، وكان يـجب أنْ يكون قبل التّثنية » [٩] .

وقد يجتزئ في أثناء الشّرح عبارة من نصِّ (اللمع) المنقول قـبل الشّرح ، ويعلّـق عليها ، مثل : « وقوله : (" مَرَرْتُ بِزيْدٍ ظَرِيْفٍ " لا يجوز على الصِّفة) هو كمـا ذكر إجماعاً ، لكن على البدل عند البصريِّ ، ولا يجوز عند الكوفيِّ لما سـنذكره إنْ شاء الله ، ويجوز نصـبه على الـحال ، وقد رفعه بعـضهم علـى (هـو) » [١٠] ، ومثل : « وقوله : (يتبع الاسمَ) الأمر على ما ذكر إنْ لم تكن علّة تمنع » [١١] ، ومثل : « وقوله : (هاء التّأنيث) عبارة غيرها أولى منها ، وقد ذكر مثل ذلك سيبويه ، وإنّمـا

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٧ و ١٠٨ و ٢١٣ و ٢١٧ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٠٥ و ٢٧٥ و ٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٩ و ٢٣ و ٢٨ و ٢٧٣ .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٦٣ و الغرّة " كوبريلي " ١٤١ب .

(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٧١ و ١٠٨ و الغرّة " كوبريلي " ٤٢ب .

(٦) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

(٧) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٣٩ .

(٨) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٣٤ .

(٩) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٣٠ ، وينظر : ١٠٩ و الغرّة " كوبريلي " ٢١أ و ٤١أ و ٦٢أ .

(١٠) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٥٤ .

(١١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٦٩ .

هي تاء التّأنيث ؛ لأنّ الهاء إنّما ثبتت في الوقف ، فلو كان النّظر إلى الوقف لقلت : (ألف الصّرف) في التّنوين ؛ لانقلاب التّنوين ألفاً في المنصوب » [١] .

وأمّا الأبيات المذكورة في المتن فإنّه يتحدّث عنها في آخِر شرحه لكلّ نصٍّ ، وهو في الغالب ينسبها ويذكر بيتاً قبلها [٢] ، أو بيتاً بعدها [٣] ، أو شيئاً من أوّل قصيدة الشّاهد [٤] ، أو يجمع بين ذلك كلّه أو بعضه [٥] ، ويصحّح الخطأ في نسبتها ، قال : « والبيت الّذي أورده ذكر أنّه لأميّة ، وهو للفرزدق » [٦]، ونسب ابن جنّي بيتاً إلى العجّاج ، فقال ابن الدّهّان في نهاية كلامه : « والبيت الرّجز الّذي ذكره لرؤبة من قصيدة أوّلها ... » [٧] ، ويلاحظ أنّه صحّح هذين الخطأين دون أدنى تشنيع ، بل إنّه في الموضع الثّاني لم يشر إلى أنّ ابن جنّي أخطأ في نسبة البيت ، ومن لم يكن على ذكر من نصّ ابن جنّي لا يلاحظ هذا التّصحيح ، وهذا هو منهجه في نقد ابن جنّي وغيره ، نقد بعيد عن التّشنيع والإساءة .

وثانيهما : إضافة معلومات على الموجود في المتن المنقول ، وهذا كثير ، بل هو الغالب ؛ لأنّ اللمع كتاب واضح سهل ، لا يفتقر إلى طويل تبيين وتوضيح ، ومن الطّريف أنّه في موضع بعد أنْ نقل نصّ اللمع قال : « قد قدّمنا الكلام على هذه الأمثلة ، ولا بدّ أنْ يقال في هذا الفصل شيء ، فاعلم ... » [٨] ثمّ أخذ يضيف بعض المعلومات .

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٤٣٤ وينظر : ١١ و ٧٠ و ١٠٩ و ١٦٣ و ٣٣٤ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣١٥ و ٣٦٠ ، ٣٩٩ .

(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٠١ و ٢٢٢ و ٤٢٢ .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٧٤ و ٤١٧ .

(٦) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٠٩ وينظر : ١١ و ٧٠ و ١٦٣ و ٣٣٤ .

(٧) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٠٩ وينظر : ١١ و ٧٠ و ١٦٣ و ٣٣٤ .

(٨) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٧٤ .

ومن الأمثلة الواضحة على هذا تعليقه على قول ابن جنّي : « باب الوصف ، اعلم أنّ الوصف يتبع الاسم الموصوف تحليةً وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه ، بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيء من سببه » [(١)] ، فإنّه علّق على هذا النّصّ في ثلاث عشرة صفحة ، وغالب حديثه إضافة معلومات ، مثل الحديث عن تقديم الصّفة على الموصوف ، وتقديم بقيّة التّوابع ، ووجوه تخالف الصّفة والحال ، ونعت الاسمين المختلفي الإعراب أو العامل ، والفصل بين الصّفة والموصوف [(٢)] ، وغالب الشروح الطّويلة تعتمد هذا المنهج .

ومن هذه الإضافات إضافته ستة أبواب في آخرِ الكتاب لم يتعرّض لها ابن جنّي ، وهي : الإخبار بالّذي وبالألف واللام ، وباب الهجاء ، وباب المقصور والممدود ، وباب التقاء السّاكنين ، وباب الهمز ، وباب أسماء المصادر ، فقد أضاف هذه الأبواب ؛ وذكر أنّه لا مساغ لدخولها ضمن أبواب (اللمع) [(٣)] ، في حين أنّه وجد مساغاً للحديث عن باب التّذكير والتّأنيث في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، والحديث عن ضرورة الشّعر في باب (كان) عند قول ابن جنّي : « وقد يجعل الشّاعر اسم كان نكرة ، وخبرها معرفة للضّرورة » [(٤)] .

وهذه الإضافات يمكن أنْ تسمّى استطراداً ، بالنّظر إلى المتن المشروح ، ومن الاستطراد أيضاً أنّه عند حديثه عن الأشياء الّتي ينعت بها ذكر الوصف بـ(ذي) ، ثمّ استطرد في الحديث عنها خارج الموضوع ، ثمّ رجع وأكمل الأشياء الّتي ينعت بها [(٥)] ، ومن ذلك حديثه عن اسم التفضيل وأحكامه في باب الإضافة [(٦)] .

---

(١) **اللمع** ١٣٨ _ ١٣٩ .
(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٧ _ ١٩ .
(٣) **الغرّة** " نسخة قليج علي " ٣١٥ب .
(٤) **اللمع** ٨٦ وينظر : **الغرّة** " نسخة قليج علي " ٣١٥ب _ ٣١٦أ و " نسخة كوبريلي " ٥٠ب .
(٥) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢١ _ ٢٢ .
(٦) **الغرّة** " نسخة التّيموريّة " ٣٠٣ _ ٣٠٩ .

والتّكرار موجود في الكتاب ، ولكنّه قليل ، فمنه أنّه كرّر نصًّا منقولاً عن سيبويه [١] في موضعين متقاربين ، ودون حاجة ، ومنه تكراره قول يونس في (لكنّ) [٢] ، ومنه أنّه تحدَّث في باب الصِّفة [٣] مرَّتين عن أنّه لا يُفصل بين الصِّفة والموصوف بأجنبيٍّ من عامل الموصوف ، وإنْ كانت الشّواهد مختلفة ، لكن كان الأولى أنْ يجمع بينها في موضع واحد ، ومن ذلك قوله : « ومنها ما هو غير منقول ، وهو ما لم يقع إلا علماً ، وهو الذي يقال عنه إنّه مرتجل ، كـ " عِمران " و " دَعْد " ، والمرتجل هو الّذي لم يستعمل قبل العلميّة » [٤] ففي هذا النَّصِّ كرَّر تعريف المرتجل مرَّتين .

والغريب أنَّ ابن الدَّهّان ذكر أنَّ كتابه هذا كتاب اختصار [٥] ، وهذا الاختصار لا يتناسب مع هذا التِّكرار والاستطراد والإضافات الكثيرة .

وأسلوب الكتاب في غالبه واضح سهل ، بعيد عن التَّعقيد والغموض إلا في القليل ، ومن أمثلة هذا القليل قوله : « وتقول : (مَرَرْتُ بِرِجالٍ أَحْمَرَ آباؤُهُمْ) على قولك : (أَحْمَرِينَ) وإنْ لم يُقل » [٦] ، وقوله : « ولا يليان العامل فيهما في اللفظ لمستتر ، فيحكم عليهما بما لم يستتر من جنسه » [٧] ، وقوله : « لم يحذف (يا) معه ؛ لأنَّ أصله أنْ يشير به الواحد لواحد إلى غيره ... » [٨] .

---

(١) الغرَّة " النَّصّ المحقّق " ١٩٥ و ١٩٦ .

(٢) الغرَّة " النَّصّ المحقّق " ١٨٤ و ١٨٦ .

(٣) الغرَّة " النَّصّ المحقّق " ١٨ و ٤٩ .

(٤) الغرَّة " النَّصّ المحقّق " ٣٢٦ .

(٥) الغرَّة " كوبريلي " ٣٩ ب .

(٦) الغرَّة " النَّصّ المحقّق " ٥٣ .

(٧) الغرَّة " النَّصّ المحقّق " ٧٥ .

(٨) الغرَّة " النَّصّ المحقّق " ٣٦٥ وينظر : ٢٢ و ١٤٠ و ١٩٤ و ٢٠٠ و ٣١٥ .

وكان ابن الدّهّان في كتابه هذا يكثر من الإحالة إلى ما سبق [١] ، أو الإحالة إلى ما سيأتي [٢] ، ولعلّه قصد بهذه الإحالات الرّبط بين أجزاء هذا الكتاب الكبير ، والاستغناء بها عن تكرار بعض المعلومات الّتي يحتاج إليها في غير موضعها .

ومن الأشياء البارزة في الكتاب افتراض الاعتراضات ثمّ الانفصال عنها ، ومن أمثلته قوله : « فإنْ قيل : التّاء في (أنْتما) للخطاب ، كما كانت الكاف في (أَرَأَيْتَكَ زَيْداً ما صَنَعَ) ، فكيف لم تُكسر في المؤنّث ، وتُفتح في المذكّر ؟ فالجواب : أنّ هذا الفصل وقع في المفرد ، فأمّا في التّثنية فإنّك تقول : (أَرَأَيْتَكُما زَيْداً ما صَنَعَ) في المذكّر والمؤنّث » [٣] ، وقوله : « فإنْ قيل : فاحذفوا الألف وأبقوا الواو ، فيقع بذلك أيضاً المقصود ، فالجواب : أنّ الواو أثقل ، فالحذف لها أولى » [٤] .

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٦ و ٥٩ و ١٠٨ و ١٣٧ و ١٨٠ ، ١٨٩ و ٢١٩ و ٢٤٦ و ٢٧٢ و ٣٠٠ و ٣٧٥ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١ و ٥ و ٦ و ٢٨ و ٤٣ و ٨٤ و ٣١٨ و ٣٤٣ و ٣٤٤ .

(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٥٥ .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٥٥ وينظر : ٢٧ و ٤٠ و ٩٩ و ٢٢٤ و ٢٥٥ و ٣٤١ و ٣٧٠ و ٣٨٥ و ٣٨٩ .

المطلب الثّاني

موقفه من الشّواهد

من أبرز مزايا (الغُرَّة) كثرة الشَّواهد وتنوُّعها ، فقد اعتنى بها ابن الدَّهَّان عناية كبيرة ، وأولاها اهتمامه ، فقلَّما يترك مسألة بلا استشهاد ، بل إنَّه لا يكتفي بشاهد واحد في كثير من مسائله ، فتجده يستشهد على القضيَّة الواحدة بشاهدين [١] ، وبثلاثة شواهد [٢] ، وأربعة شواهد [٣] ، وخمسة شواهد [٤] ، وأكثر من ذلك [٥] ، ففي إحدى المسائل ـ وهي مسألة عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ـ استشهد لها بعشرة شواهد ، تسعة شواهد شعريَّة ، وآية واحدة [٦] ، وفي أخرى ـ وهي مسألة زيادة الواو ـ ذكر لها ثلاثة عشر شاهداً ، سبع آيات قرآنيَّة ، وستَّة شواهد شعريَّة [٧] .

وشمل استشهاده أضرب الاستشهاد المختلفة من قرآن ، وحديث وآثار ، وشعر ، وأقوال العرب المنثورة ، على اختلاف فيما بينها في الكثرة والشُّيوع .

---

(١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٦ و ٥٦ و ٦٤ و ٧٧ و ٨٣ و ١١٢ و ١١٥ و ١٢٥ و ٢٨٠ .

(٢) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٤٧ و ٩١ و ١١٢ و ١٢٠ ـ ١٢١ و ١٣٦ ـ ١٣٧ و ١٨٢ .

(٣) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٧ ـ ٩ و ٧١ ـ ٧٢ و ١١٤ و ١٢٧ ـ ١٢٨ و ١٢٨ ـ ١٢٩ .

(٤) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٥٨ ـ ٥٩ و ٦٨ ـ ٦٩ و ٩١ ـ ٩٢ و ١٠١ ـ ١٠٢ و ١١٥ ـ ١١٦ .

(٥) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٠ و ٦٢ ـ ٦٣ و ١٦٦ ـ ١٦٧ و ٣١٠ ـ ٣١١ .

(٦) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٢٢٨ ـ ٢٣١ .

(٧) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٤٨ ـ ١٥٠ .

فأكثرها الشِّعر إذ بلغت الأبيات الشِّعريَّة الكاملة غير المكرَّرة في هذا الجـزء الَّـذي قمت بتحقيقه ــ وهو تقريباً خمس الكتاب ــ بلغت (٤٦٢) بيتاً ، والأبيات النَّاقـصة غير المكرَّرة بلغت (٣٢) بيتاً .

وكثُر في شواهد ابن الدَّهَّان الشَّواهد النَّادرة ، فهناك شواهد لم أجدها عند غـيره ، مقل قول الرَّاجز :

أَرْسَلَ غُـضْفاً كُلَّها غِراثا
أَبَثَّـهـا في إِثْـرِهِ إِبْـثاثا [١]

فهذا الرَّجز لم أجده في شيء من المصادر ، وابن الدَّهَّان نقله من تفسير القرآن للمفضَّل ، ومنها قول الشَّاعر :

وَقِفْ بِسُؤالِ الدَّارِ أُخْبِرْكَ عَنْهُمُ   بِخَيْرٍ ولَمْ يُخْبِرْكَ مِـثْلِ خَبِيْرُ [٢]

وقوله :

رُبَّ حَرْبٍ أَسْعَرْتُها صاحِ بالإبـْ   ـرِيْقِ هَبْراً والأَسْمَـرِ العَسَّالِ [٣]

وقوله :

أَعامِ وما أَعامِ بنافِعٍ لِي   وإِكْثارِي التَّلَهُّفَ والزَّفِيْرا [٤]

ومنه قول الرَّاجز ــ نقله عن الكسائيِّ ــ :

يا نَعْجَ إِنْ أَهْدَيتِ لِي أَهْدَيْتُ لَكْ [٥]

وهناك شواهد لم أجدها إلا في مصدر واحد أو مصدرين من المصادر المتأخِّرة عـن ابن الدَّهَّان والَّتي استفاد أغلبها منه ، أو في مصدر واحد من المصادر المتقدِّمـة عليـه ، لكنَّها ليست كتباً نحويَّة ، وذلك من مثل قوله :

(١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٧٣ ــ ٧٤ .
(٢) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٣٩٨ .
(٣) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٤١٠ .
(٤) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٤١٤ .
(٥) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٤٣٠ .

وَهَمَّ عِطْفاهُ نَدًى أنْ يَنْبُعا [١]

وقوله :

أمْسَتْ تَمَنَّى أنْ يَكُونَ لِقَوْمِها مِنَ العزِّ ما تَبْني سُلَيْمٍ مُحارِبُ [٢]

هذا البيت والّذي قبله لم أجدهما إلا في (المغني في النَّحو) لابن فلاح ، ومنها :

غَضِبْتُ إلى سَيْفي فَنازَعْتُ جَفْنَهُ حُسامٍ بِهِ أُثْرٌ قَديمٌ مُسَلْسَلُ [٣]

لم أجد هذا البيت في غير (معجم البلدان) لياقوت ، ومنها :

إنَّ الخَليطَ بانَ أجْمَعُهُ [٤]

هذا البيت لم أجده في غير (الأشباه والنَّظائر) للسُّيوطيِّ ، ومنها :

وهُنَّ على خَدَّيْ شَبيبِ بن عامرٍ أثَرْنَ عَجاجاتٍ سَنابِكُها كُدْرُ [٥]

ومنها :

أما ترضى عَدُوَّةِ دُونَ مَوتي لِما في القَلْبِ من حَنَقِ الصُّدُورِ [٦]

هذا البيت والّذي قبله لم أجدهما إلا في (ضرائر الشِّعر) لابن عصفور وديوان الفرزدق ، ولكنَّ البيت الأوَّل جاء في الدِّيوان برواية أخرى ، ومنها :

أُقَلِّبُ فِي بَغْداذَ عَيْني فَــلا أرى سَنا الصُّبْحِ أو دِيْكاً بِبَغْداذَ صائحُ
بِلادٌ بِها كانَتْ شَكاتِي فَلَمْ أعُدْ ولَوْ مُتّ ما قامَــتْ عَلَيَّ النَّوائحُ [٧]

هذان البيتان لم أجدهما إلا في (ضرائر الشِّعر) و(ارتشاف الضَّرب) ، ومنها :

أنْعَتُ عَيْرَيْ صِبْيةٍ كِلاهُما

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٢٥ .
(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٢٧ .
(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٢٧ .
(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٧٩ .
(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٤٧ .
(٦) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٤٧ .
(٧) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٤٧ .

كَأَنَّ عِرْقَ سِدْرَةٍ لَوْناهُــما [1]

هذا الرَّجز لم أجده في غير (إيضاح شواهد الإيضاح) للقيسيِّ ، ومنها :

كِلْتَ كَفَّيْهِ تَوالى دِيَماً بِجُيُوشٍ مِنْ عِقابٍ ونِعَمْ [2]

هذا البيت لم أجده إلا في (شرح الكافية) للرَّضيِّ وتبعاً لذلك جاء في (خزانة الأدب) ، ومنها :

فَلا وأَساف لا تُلطُّونَ دُوْنَهُ تُيُوْساً بِقُوْسَى أوْ تَعُضَّكُمُ الحَرْبُ [3]

لم أجد هذا البيت في غير (الفَسْر) لابن جنِّي ، ومنها :

ألا يا حارِ وَيْحَكَ لا تَلُوْمَنْ ونَفْسَكَ لا تُضَيِّعْها ودَعْنِي [4]

لم أعثر على هذا البيت في غير (شرح القصائد السَّبع) لابن الأنباريِّ ، ومنها :

وأَوْلادُنا جُنَّةٌ هِيْ تَقِيْكَ وفي كُلٍّ أَمْوالِنا فَاحْتَكِمْ [5]

هذا البيت لم أجده إلا في (ديوان حسَّان) لكن براوية مختلفة عن هذه الرِّواية ، والحديث يطول عن شواهد (الغرَّة) الَّتي لم أجد من ذكرها قبل ابن الدَّهَّان ، وكذا عن الـــشَّواهد الَّتي وجدت لها ذكراً قبله ، لكن في كتب غير نحويَّة ، وغيرها من الشَّواهد النَّادرة [6] .

ومن الملاحظ على بعض شواهد (الغرَّة) أنَّها مغيَّرة عن روايتها في بقيَّة المــصادر ، وهي شواهد كثيرة ، فمنها :

رُبَّ عَجُوْزٍ مِنْ أُناسٍ شَهْرَبَهْ [7]

والرِّواية المعروفة : (شهبرة) ، ومنها :

---

(١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٩٢ .

(٢) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٩٦ .

(٣) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٣٦٢ .

(٤) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٤١٤ .

(٥) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٢٦٤ .

(٦) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٣٣ و ٤٨ و ٥٠ و ٥٨ و ٦٠ و ٧٢ و ٨٨ و ٩١ و ١٥٢ و ١٧٩ و ١٩٣ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣٠١ و ٣٥٤ و ٤٣٠ .

(٧) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ١٠ .

أَلَمْ تَرَيا بأنّ حِبالَ قَيْسٍ وتَغْلِبَ قَدْ تَبايَنَتا انْقِطاعا [١]

والرِّواية المعروفة : (ألم يحزنك أنّ) ، ومنها :

أَتاني وَعِيْدُ الحُوْصِ مِنْ آلِ دارِمٍ فَيا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الأَحاوِصا [٢]

ورواية البيت في المصادر : (آل جعفر فيا عبد عمرو) ، ومنها :

أَفَعَنْكَ لا بَرْقٌ أُريكَ وَمِيضَهُ عانٍ تَسنَّمَهُ ضِرامٌ مُثْقَبُ [٣]

ورواية البيت في المصادر : (كأنّ وميضه غابٌ) ، ورواية ابن الدَّهَّان لم يظهر لي معناها ، ومنها :

سائِلْ فَوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِوادي السَّفْحِ ذي الأَكَمِ [٤]

ورواية البيت في المصادر : (بسفح القُفِّ) أو (بسفح القاع) ، ومنها :

يا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحِينَ عَلى سَلْمانَ مِنْ جارِ [٥]

والرِّواية المعروفة للبيت : (سمعان) ، والأمثلة على هذا التَّغيير كثيرة [٦] ، ويبدو لي أنّ سبب هذا التَّغيير يرجح إلى أنّ ابن الدَّهَّان اعتمد في كتابه هذا على حفظه ، وذلك أنّه كان يملي هذا الكتاب إملاء [٧] .

والغالب أنّ ابن الدَّهَّان لا ينسب شواهده إلى قائليها ، فعدد الأبيات المنسوبة (٥٣) بيتاً فقط ، وفي نسبة بعضها خطأ ، فقد نسب بيتاً إلى جرير ، والصَّحيح

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٣ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٨٢ .

(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٧٩ .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٨٨ .

(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٤٩ .

(٦) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٨ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٩ و ٣١٨ و ٣٥٩ و ٣٦٢ و ٣٧٦ و ٣٩٥ و ٤٣٥ .

(٧) الفريدة ١٣١ .

أنّه لعبيد بن الأبرص [١] ، وفي موضعين ذكر أنّ البيت لهذليٍّ ، وليس الأمر كما قال [٢] .

وأمّا الاستشهاد بالقرآن فكثير ، ولكنّه دون الاستشهاد بالشّعر ، وبلغت الآيات القرآنيّة المستشهد بها في القسم الّذي حقّقته (١٨٢) آية تقريباً ، وكان في بعض المواضع يستشهد بالقراءات المتواترة دون نسبتها إلى قارئها [٣] ، وفي مواضع أخرى يستشهد بقراءات متواترة منسوبة [٤] ، واستشهد أيضاً بالقراءات الشّاذّة منسوبة إلى قارئها [٥] ، وغير منسوبة [٦] ، والغريب أنّه ذكر في موضع قراءة متواترة لحمزة ووصفها بالشُّذوذ [٧] .

قال ابن الدّهّان : « وأمّا بدل المضمر من الظّاهر ، والمضمر من المضمر ، وهو هو فلم أجده في التّنزيل » [٨] ، وفي موضع آخر يقول : « وعليه التّنزيل » [٩] ، وقال في مكان آخر : « وهي لغة القرآن » [١٠] ، وقال : « ليس في كتاب الله تعالى مصدر مضاف إلى المفعول ومعه الفاعل » [١١] ، وهذه النُّصوص تدلُّ على حرصه على الاستشهاد بالقرآن ، وتتبُّعه للغته .

---

(١) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٦٨ ــ ٦٩ .

(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٩١ و ٢٠٣ .

(٣) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٦٠ و ٦٢ و ١١٥ و ١٧٩ و ٣٠٢ .

(٤) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٨٢ ــ ٨٣ و ٩٦ و ٢٩٥ و ٢٩٧ و ٣٠٥ و ٣٠٦ .

(٥) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٧٠ و ٢٩٨ و ٣٠٦ .

(٦) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٩٤ و ٢٩٨ .

(٧) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٢٥ .

(٨) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١١٦ .

(٩) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٤١ .

(١٠) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٥٨ .

(١١) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٢٤ .

وأنبّه هنا إلى أنّه أخطأ في بعض الآيات القرآنيّة [1] ، وهذا يؤكّد ما سبق من أنّه اعتمد في كتابه هذا على حفظه .

ويأتي في المرتبة الثّالثة بعد القرآن الاستشهاد بأقوال العرب المنثورة وأمثالها ، وعددها في هذا الجزء تقريباً (١٠٤) ، وبعض هذه الأقوال نادر ، مثل : (كِلاهما سَواء) [2] ، و(هو أيْما مفلوقُ اللسانِ وأيْما مَرْضوضٌ) [3] ، و(إليَّ أبي عبدِ اللهِ) [4] .

وأمّا الحديث والأثر فالاستشهاد بهما في (الغرَّة) قليل كحال غالب كتب النَّحو ، وفي القسم الّذي حقّقته أحد عشر نصّاً فقط : ثمانية أحاديث ، وثلاثة آثار ، أحدها عن عمر بن الخطّاب ، والثّاني عن أبي هريرة ، والثّالث عن عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهم [5] .

والأحاديث الثّمانية الّتي ذُكرت في هذا القسم اثنان منها روايتان لحديث واحد [6] ، وثالث استُشهد به على أمر دينيّ ، وهو تحريم الحلف بغير الله ، ورابع ليس بحديث ، وهو قوله : رُوي عن النّبيِّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أنّه قال لرجل : « ما تَحْفَظُ مِنَ القُرآن ؟ » ، فقال : « الكَثيرَ الطَّيِّبَ » ، قال : « وما هُوَ ؟ » ، قال : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ ، ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ » ، فقال النّبيُّ ـ صلّى الله عليه وسلَّم ـ : « يُقَدِّمُ اللهُ الخَيْرَ وتُؤَخِّرُهُ » ، والمعروف أنّ المحاور هو عمر بن عبد العزيز ، والرّجل هو عَقيل بن عُلَّفة المرّيّ [7] .

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٤٠ و ١١٠ و ١٠٦ و ١٧١ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٩٣ .

(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٠٥ .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٢١ .

(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٥٥ ـ ١٥٦ و ١٩٢ .

(٦) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٩١ .

(٧) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٥٨ .

المطلب الثّالث

عنايته بآراء العلماء

عُني ابن الدَّهّان بآراء العلماء وأقوالهم ، فقلّما تخلو ورقة في كتابه من نقل عن عالم ، أو نسبة رأي إلى آخَر ، ففي هذا الجزء الّذي حقّقته ذِكْر لثلاثة وأربعين عالماً ، أكثرهم نحاة ، وفيهم اللغويون والقرّاء والفقهاء .

وأكثرهم ذكراً سيبويه ذُكر في ثلاث وثمانين صفحة ، ثمّ الأخفش ذُكر في تسع وثلاثين صفحة ، ثمّ المبرِّد والفارسيُّ ذُكر كلٌّ واحد منهما في ثمان وعشرين صفحة ، ثمّ الفرّاء ذُكر في ثلاث وعشرين صفحة ، ثمّ الكسائيُّ ذُكر في عشرين صفحة ، ومن العلماء من لم يُذكر إلا مرّة واحدة مثل علي بن سليمان الأخفش الأصغر والرَّبعيّ والعبديّ .

ومن عنايته بآراء العلماء اهتمامه بمسائل الخلاف بينهم ، ففي (الغرَّة) الكثير من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[1] ، ومسائل الخلاف بين البصريين بعضهم بعضاً[2] ، ومسائل الخلاف بين الكوفيين بعضهم بعضاً[3] .

---

(١) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٣ و ٢٦ و ٥٤ و ٦١ و ٧١ ـ ٧٢ و ٨٩ ـ ٩٠ و ١٠١ و ١٠٩ و ١٨٣ و ٢٥٧ ـ ٢٥٨ و ٣٢٧ و ٣٦٥ .

(٢) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢ و ١٤ و ١٦ و ٤٣ و ٦٦ و ٧٥ و ١١٠ و ٢٢٤ و ٢٩٢ و ٣٤٣ و ٣٥١ و ٣٥٢ .

(٣) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٣ و ١٠٩ .

ولم يكن ابن الدَّهَّان يكتفي بنقل الأقوال والآراء ، بل إنَّه في مواضع كثير يناقش هذه الأقوال ويفنِّد ما يراه غير صحيح منها ، فمن أمثلة هذا أنَّه بعد أنْ نقل قول الجرميِّ أنَّ (كِلتا) وزنها (فِعْتَل) قال : « وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنَّ تاء التَّأنيث لا تزاد حشواً .

والثَّاني : أنَّ قبلها ساكناً ليس بألف ، والَّذي جسَّره على ذلك أنَّه رأى الألف تُقلب مع المضمر ، وألف التَّأنيث لا يكون فيها ذلك ... »[١] .

ومن أمثلته أيضاً أنَّه بعد أنْ نقل قول السِّيرافيِّ : « لا تحذف الألف في " ضَرَبْتها " في الوقف ؛ كيلا يلتبس المذكَّر بالمؤنَّث » ، قال : « وهذا اعتلال فاسد ؛ بدليل " أَكْرَمْتُكِ " إذا حذفت الحركة في الوقف التبس المذكَّر بالمؤنَّث ؛ وإنَّما لم يُحذف لأنَّ الألف من نفس الكلمة ، ومَن زعم أنَّها زائدة فإنَّها لا تُحذف كما لا يُحذف ألف (رَأَيْتُ زَيْداً) »[٢] .

وقال : « قال عثمان : (إنَّما حمل على المعنى قبل تمام الكلام ؛ لأنَّه لَمَّا تقدَّم المبتدأ فكأنَّ الخبر قد تقدَّم ...) ، كذا ذكره عثمان ، ويلزمه على هذا (إنَّ زَيْداً وعَمْرٌو فِي الدَّارِ) فيعطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر »[٣] .

وأشير هنا إلى أنَّه في موضع نقل قولاً عن بعض العلماء دون تحديد للقائل ، قال : « وزعم بعض العلماء أنَّ (الرَّجُلَ) مبنيٌّ ، وهذا مشكل ؛ لأنَّه غير ملابس لحرف النِّداء الأصليِّ ؛ لأنَّ المنادى في اللفظ إنَّما هو (أيٌّ) ، و(الرَّجُلُ) وصف له ... »[٤] ، وهذا القول هو قول أبي نزار الحسن بن صافي المعروف بملك النُّحاة (ت ٥٦٨ هـ) ، وهذا النَّقل له أهميَّته ؛ لأنَّه يدلُّ على متابعة ابن الدَّهَّان لأقوال وآراء العلماء المعاصرين له .

---

(١) الغرَّة " النَّصّ المحقَّق " ٩٦ .

(٢) الغرَّة " النَّصّ المحقَّق " ٢٩٤ .

(٣) الغرَّة " النَّصّ المحقَّق " ٢٢٨ وينظر : ١١٥ و ١٦٨ و ١٨١ و ١٨٥ و ٢٦٥ و ٢٣٦ و ٢٣٩ و ٢٦٠ و ٣١٧ و ٣٤٩ و ٣٨٥ .

(٤) الغرَّة " النَّصّ المحقَّق " ٣٨٥.

المطلب الرّابع
الأصول النّحويّة الّتي اعتمد عليها

أصول النّحو هي أدلّته : من سماع ، وقياس ، وإجماع [1] ، والحديث في هذا المطلب هو عن هذه الأدلّة :

أوّلا : **السّماع** : ويشمل كلّ ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فيشمل القرآن بقراءاته ، والحديث والآثار ، والشّعر ، وأمثال العرب وأقوالهم المنثورة ، وقد سبق في المطلب الثّاني من هذا المبحث الحديث عن هذه المسموعات وعددها ، والحديث هنا عن الاستدلال بها .

أمّا القرآن فأكثر وروده في الكتاب للتّمثيل ، كقوله : « والصّفة تُذكر لأشياء : ... منها المدحُ ، كقوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ، فليس هنا اسم يشارك هذا الاسم ، فيحتاج فيه إلى الفصل ، ومنها الذّمُّ ، كقوله تعالى : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ التّقدير : (المرجوم) ، ومنها التّأكيد ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ ، و ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ، و ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ ، و ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ » [2] .

---

(١) الاقتراح ١٢٤ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٩ _ ١٠ وينظر : ٨٣ و ١١٢ و ١٧٣ و ٢٢٣ و ٣١٠ و ٣٥٠ .

ولكنّه يرد أيضاً كثيراً للاستدلال ، مثل قوله في الواو : « وحجّة من زعم أنّها للجمع دون التّرتيب قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ ، والسُّجود بعد الرُّكوع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ ، وهؤلاء القوم لم يكونوا يؤمنون بالرَّجعة ، ولهذا قال تعالى عنهم : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ... » (١) .

ومع أنّ ابن الدَّهّان ذكر الاستدلال بالقراءات المتواترة (٢) والشّاذّة (٣) إلا أنّه توقّف عند قراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ ، وزعم أنّها قراءة شاذّة ، ونقل تشنيع المبرِّد والزَّجّاج عليها دون اعتراض (٤) ، وهو متابع في هذا لمنهج كثير من النُّحاة قبله ، ولكنّه حاول أنْ يتلمّس لها وجهاً يخرجها عن ظاهرها المرفوض لديه ، فقال : « ومع ذلك فإنّه يصحُّ أنْ يكون قَسَماً ؛ لأنّ العرب تقسم بالرَّحم ، ويصحُّ أنْ تكون الباء مرادة ، فحذفها » (٥) .

وأمّا الحديث فمع قلّته في الكتاب إلا أنّه من الأدلّة الّتي يعتمد عليها ابن الدَّهّان ، ومن أوضح النُّصوص على استشهاده بالحديث قوله : « وهذا القول يفسده عندي ما رواه القتيبيُّ عن النّبيِّ ــ عليه السَّلام ــ حين قال لزيد الخيل : (ما وُصف لي شيء في الجاهليّة فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف ليسكَ) يريد : إلا أنت ، ولا آدميٌّ أفصح من رسول الله ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ » (٦) ، وأمّا قلّة الأحاديث في الكتاب

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٥٦ ــ ١٥٧ وينظر : ١٦١ و ١٦٨ و ١٧٠ و ٣٢٨ و ٣٨٨ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٩٦ و ٢٩٥ ــ ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٣٠٦ .

(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٩٤ و ٢٩٨ و ٣٠٥ .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٢٥ ــ ٢٢٦ .

(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٢٥ .

(٦) الغرّة " نسخة التّيموريّة " ١٨٩ .

فمرجعه إلى أنّه كان يعتمد على مصادر النّحو المتقدِّمة عليه ، والاستشهاد بالحديث قليل فيها .

وأمّا الشِّعر فمن أدلّة السَّماع البارزة عند ابن الدَّهّان ، يقول : « ... ووجدتُ له دليلاً قويّا ، وهو قول الشّاعر :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النّاسِ مِنْكُمْ إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قالَ يالا » [1]

ويقول : « ليس في جميع ما مثّل به حجَّة إلا البيت ، والبيت يُروى على غير هذا الوجه ، ثُمَّ إنَّ التَّمثيل يجب أنْ يوافق المذهب إذا ثبت للمذهب حجَّة ليقبل » [2] ، وقال : « ورأيت بيتاً ، وهو حجَّة على أنّه جملة ... » [3] ، ويبدو أنّه لأهمِّيَّة الشِّعر في الاستدلال كان ابن الدَّهّان يتتبَّع بنفسه هذه الشَّواهد ، ولا يكتفي بالموجود منها في كتب النُّحاة ، يشهد لهذا كثرة الشَّواهد النَّادرة عنده ، وبعض أقواله الَّتي تشير إلى هذا مثل : « وقد رأيت الباء في شعر التَّميميِّ » [4] ، وقوله : « وأكثر ما يجيء في الشِّعر اللغة التَّميميَّة ، ولم يجئ للحجازيِّ شيء يقطع به في الشِّعر إلا قوله ... » [5] ، وقوله : « والصَّواب أنْ يقول هنا : (بِكِرْ) ، وكذا وجدته بكسر الكاف في ديوانه » [6] .

وجميع الأبيات المعروفة النِّسبة المذكورة في القسم الَّذي قمت بتحقيقه هي لشعراء من عصور الاحتجاج ، ما عدا بيتين ، أوّلهما بيت أبي نواس :

قُلْ لِمَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أَبُوهُ ثُمَّ قد سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ [7]

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٢٦ وينظر : ١١٣ و ١٢٥ و ١٤٠ و ١٤٤ و ١٤٦ و ١٤٩ و ١٥٢ و ١٥٧ و ١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٣ و ٢١٨ و ٢٢٨ _ ٢٣١ و ٢٤٨ .

(٣) الغرّة " نسخة كوبريلي " ٣٣ ب .

(٤) الغرّة " نسخة كوبريلي " ٦٥ أ .

(٥) الغرّة " نسخة كوبريلي " ٦٥ أ .

(٦) الغرّة " نسخة كوبريلي " ١٤٤ أ .

(٧) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٦٩ .

والآخَر بيت المتنبِّي :

أيْما لإبْقاءٍ عَلى فَضْلِه أيْما لِتَسْليمٍ إلى رَبِّــه [١]

ويمكن أنْ يقال إنَّ بيت أبي نواس إنَّما ذكره تمثيلاً لا استدلالاً ، وقد مثَّــل بــه قبلــه المرزوقيُّ[٢] ، وأمَّا بيت المتنبِّي فإنَّما ذكره في سياق حوار بين المتنبِّي ورجلٍ اعترض هــذا البيت بكلامٍ للمبرِّد .

وأمَّا أمثال العرب وأقوالها المنثورة ، فهي أيضاً من الأدلَّة النَّحويَّة عند ابن الــدَّهَّان ، يقول : « ومنهم من يجيزه اعتباراً بنصبه على الحال في قولهم : (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلًّا) » [٣] ، وقال : « وذكــروا : (يا حارِ الظَّرِيْفُ) وهــذا يحقِّق الوصفيَّة إنْ كان سماعــاً عــن العرب » [٤] .

ثانياً : **القياس** : وهــو حمل فــرع على أصله بعلَّة ، وإجراء حكم الفــرع علــى الأصل[٥] ، والقياس كثير في (الغرَّة) ، ومن أمثلته قوله : « ووجدتُ في كتب النُّحــاة إهمالاً لهذا الفصل ، وهو أنَّهم يرخِّمون (سَفَرْجَلاً) اسم رجل في لغة من قــال : (يــا حارُ) ، وهذا لا يجوز قياساً على (طَيْلسان) ... » [٦] ، ومنه أيضاً قولــه : « اعلــم أنَّ الحروف إنَّما تعمل رفعاً ونصباً حملاً على الفعل ، إمَّا لفظاً كــ(إنَّ) وأخواته مع (كانَ) ، وإمَّا معنى كــ(ما) مع (لَيْسَ) » [٧] ، وقوله في البدل : « فإنَّه في تبيينه الأوَّل كالــصِّفة والتَّوكيد ، وكما أنَّ ما قبل هذين ليس في نيَّة الطَّرح فكذلك البــدل » [٨] ، وقــوله :

---

(١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٢٠٦ .

(٢) **الأزمنة والأمكنة** ١/٤٩ .

(٣) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٠٠ .

(٤) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٤١٦ .

(٥) **لمع الأدلَّة** ٩٣ .

(٦) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٤١٣ .

(٧) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٣٥٢ .

(٨) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٠٤ .

« إنّ إخراج الجنس من وضعه إلى محلّ يدلُّ فيه على ذات واحدة مخصوصة لا يرتكبونه بغير قرينة ، قياساً على الألف واللام وعلى الإضافة » [١] .

ولا يقاس عند ابن الدّهّان إلا على الكثير ، قال : « وهذا الباب لم يطّرد ، ولم يوجد في كتاب الله إلا ما يمكن تأويله على غيره ، فلم يُقس كما لم يُقس (اصطفيت الرِّجال زيداً) على (اخترت الرِّجال زيداً) ، وإنْ كان مثله ؛ لقلّته » [٢] .

ويرى ابن الدّهّان أنّ ما جاء في القرآن من القليل يجوز أنْ يستعمل في الكلام دون أنْ يقاس عليه غيره ، وأمّا ما جاء في الشِّعر فلا يستعمل في الكلام ، قال : « وقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ﴾ أي : لأولادكم ، فحذف ، وهذا يستعمل في الكلام وغيره لمجيئه في كتاب الله ، ولا يقاس حذف حروف الجرّ جميعها عليه ، وإنّما يستعمل في الكلام ما ورد في كتاب الله تعالى لا ما ورد في الشِّعر » [٣] .

وممّا يتّصل بالقياس العلّة ، فابن الدّهّان عُني بها كثيراً ، حتّى إنّه لا تكاد تخلو صفحة واحدة من تعليل ، بل إنّ كثيراً من الصّفحات فيها أكثر من علّة ، وأحياناً لا يكتفي بعلّة واحدة للمسألة الواحدة ، بل يعدّد عللها ، وينقل الأقوال المختلفة في العلل [٤] ، ويضعّف علّة [٥] ، ويصحّح أخرى [٦] ، يقول في تاء (أنتِ) : « وإنّما كُسرت للفرق ؛ لأنّ الضّمّة للمتكلّم في (فَعَلْتُ) ، والفتحة للمخاطَب في (فَعَلْتَ) ، فلم يبق إلا الكسرة ، فجُعلت للمخاطَبة في (فَعَلْتِ) ، وأيضاً فإنّ الكسرة من الياء ، وقد وُجدت الياء دالّة على المؤنّث في (تَضرِبِينَ) و(هَذِي) ، وأيضاً فالضّمّة أقوى الحركات ، والمتكلّم أعنى بنفسه من غيره ، فجُعلت له ، وأُعطيت نقيضتها للمخاطَب المذكّر ؛ لأنّه الأصل

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٦٤ وينظر : ٩٣ و ٩٤ و ١٨٤ و ٣٨٦ و ٣٩٠ و ٤١١ و ٤٦٢ .

(٢) الغرّة " نسخة كوبريلي " ٩١ أ .

(٣) الغرّة " نسخة كوبريلي " ٧٥ ب .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٦ و ٢٧ و ٢٥٢ و ٢٥٣ .

(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق "١٨١ و ٢٩٤ .

(٦) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٥٠ و ٢٧٦ .

للمؤنّث ، فلم يبقَ للمؤنّث إلا الكسرة »[١] ، ويقول : « وقال السِّيرافيُّ : (لا تحذف الألف في " ضَرَبْتها " في الوقف ؛كيلا يلتبس المذكّر بالمؤنّث) ، وهذا اعتلال فاسد ؛ بدليل (أَكْرَمْتُكِ) إذا حذفت الحركة في الوقف التبس المذكّر بالمؤنّث ؛ وإنّما لم يُحذف لأنّ الألف من نفس الكلمة ، ومَن زعم أنّها زائدة فإنّها لا تُحذف كما لا يُحذف ألف (رَأَيْتُ زَيْداً) »[٢] .

ثالثاً : **الإجماع** : وفي هذا الكتاب أمثلة متعدِّدة للإجماع ، منها قوله : « وهذا القسم الّذي هو المضاف يجوز أنْ تصفه على اللفظ إجماعاً إذا كان معرَباً »[٣] ، وقوله : « فبعضهم يجعل العامل فيه العامل في الأوّل بتوسُّط الحرف ، ويستدل على ذلك بقولهم : (جاءَني زَيْدٌ وعَمْرٌو الظَّرِيْفانِ) إجماعاً »[٤] ، ومنها أيضاً قوله : « وأجمعوا على أنّه لا يجوز البدل من المتكلّم بدلَ الكلِّ من الكلِّ »[٥] ، وقوله : « أنَّ في المعارف ما هو على ثلاثة أحرف ولا يُرخَّم إجماعاً »[٦] .

ولا بدَّ عند الاستدلال ألا يتطرَّق الاحتمال إلى الدَّليل ، فإنْ احتمل وجهاً آخَر لم يكن فيه احتجاج[٧] .

---

(١) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٥٦ .

(٢) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٢٩٤ .

(٣) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٣ .

(٤) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١٣٨ .

(٥) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٣٢٢ .

(٦) الغرّة " النّصّ المحقّق " ٤١١ وينظر : ١٤ و ١٧ و ٣٤ و ٥٤ و ٩٥ و ١٠٩ و ١٢٢ و ٢٧٧ و ٣٦١ .

(٧) الغرّة " النّصّ المحقّق " ١١١ و ١٣٦ .

المبحث الثّالث

مصادر الكتاب وقيمته العلميَّة

وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : مصادر الكتاب.

المطلب الثّاني :قيمة الكتاب العلميَّة .

المطلب الأوّل

مصادر الكتاب

مصادر ابن الدَّهّان في (الغرَّة) كثيرة ومنوَّعة ، منها ما صرَّح باسمه ، ومنها ما اكتفى بالنَّقل عن مؤلِّفه ، ومنها ما نقل منه دون إشارة ، وفيما يلي قائمة بمصادره الَّتي ظهرت لي في القسم الَّذي حقَّقته :

١ ـ **الكتاب لسيبويه** (ت ١٨٠ هـ) ، صرَّح ابن الدَّهّان بالأخذ منه في أربعة مواضع[١] ، ونقل في مواضع كثيرة عن سيبويه دون ذكر لكتابه ، وغالب هذا النَّقل في الكتاب[٢] ، وقليل منه ليس فيه[٣] ، وهناك مواضع اعتمد فيها على كتابه دون إشارة[٤] .

٢ ـ **معاني القرآن للأخفش** (ت ٢١٥ هـ) ، لم يشر إليه في هذا القسم ، ولكنَّه استفاد منه مصرِّحاً بالنَّقل عن مؤلِّفه[٥] .

٣ ـ **المسائل الكبير للأخفش** ، ذكره في موضع واحد[٦] .

---

(١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ١٠ و ٢٤ و ٩٣ و ٢٩٣ .

(٢) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ١٤ و ٣٥ و ٧٥ و ١٣٣ و ٢٩٤ و ٣١٤ و ٣٥١ و ٣٦٨ و ٣٩٦ و ٤٠٤ و ٤١٤ .

(٣) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ١٩٥ و ١٩٩ و ٢١٢ و ٢٤٣ و ٢٩٦ .

(٤) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٥٣ و ٦٦ و ٦٧ و ٢٩١ و ٣١١ و ٣٢٥ .

(٥) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ١١٠ و ١٤٩ ـ ١٥٠ و ٣٣٨ .

(٦) **الغرَّة** " النَّصّ المحقّق " ٣ .

٤ _ **المقتضب للمبرّد** (ت ٢٨٥ هـ) ، لم يشر إليه في هذا الجزء لكنّ كثيراً من نقوله عن المبرّد موجودة فيه[١] ، وقد يستفيد منه دون إشارة إلى مؤلّفه[٢] .

٥ _ **الابتداء لابن كيسان** (ت ٢٩٩ هـ) ، ذكره في موضع واحد[٣] .

٦ _ **المختار لابن كيسان** ، ذكره في موضع واحد[٤] .

٧ _ **تفسير القرآن للمفضّل** (ت ٣٠٠ هـ) ، نقل منه في موضع واحد[٥] .

٨ _ **معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج** (ت ٣١١ هـ) ، أشار إليه مرّة واحدة[٦] ، وأكثر آراء الزّجّاج الموجودة في هذا الجزء من (الغرّة) منه[٧] .

٩ _ **الأصول لابن السّرّاج** (ت ٣١٦ هـ) ، لم يصرّح باسم هذا الكتاب ، لكنّ أكثر نقله عن ابن السّرّاج من هذا الكتاب[٨] ، وهناك مواضع كثيرة يظهر أنّه استفاد فيها من هذا الكتاب دون إشارة إليه ولا إلى مصنّفه[٩] .

١٠ _ **جمهرة اللغة لابن دريد** (٣٢١ هـ) ، هناك نقل واحد عن ابن دريد[١٠] ، وهو في الجمهرة .

١١ _ **طبقات النّحاة للسّيرافيّ** (ت ٣٦٨ هـ) ، نقل منه في موضع واحد[١١] .

---

(١) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٤ و ٤٤ و ٢٤١ و ٢٩٤ و ٣٥١ و ٣٧٦ و ٤٠٤ .

(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٦١ و ٣٧٢ .

(٣) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٨٨ .

(٤) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٣٢١ .

(٥) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٧٣ .

(٦) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٥٤ .

(٧) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١١٥ و ٢٢٦ و ٢٥١ و ٢٦٧ و ٢٦٩ و ٢٩٢ .

(٨) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٤٣ و ١٤٦ و ٢٦٦ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٧٠ و ٣٧٦ و ٤٦٠ .

(٩) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٤٣ و ١٤٤ و ١٨١ و ٣٧٠ و ٣٨١ و ٣٩٢ و ٤٢٧ و ٤٦٠ .

(١٠) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٤٣٠ .

(١١) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٣١٨ .

١٢ ـ **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ، لم يذكره في هذا الجزء من الكتاب ، ولكن ما نقله من أقوال السِّيرافيّ موجود فيه [١] ، والإفادة من هذا الكتاب دون إشارة كثيرة في (الغرّة) [٢] .

١٣ ـ **التّذكرة لأبي عليٍّ الفارسيّ** (ت ٣٧٧ هـ) ، نقل منها نصّا واحداً [٣] ، ويلاحظ أنّ أكثر الأقوال المنسوبة إلى الفارسيّ لم أجدها في كتبه المطبوعة [٤] ، فلعلّها من هذا الكتاب .

١٤ ـ **الإيضاح العضديّ لأبي عليٍّ الفارسيّ** ، ذُكر في هذا الجزء من الكتاب في موضعين [٥] .

١٥ ـ **المسائل الشّيرازيّات لأبي عليٍّ الفارسيّ** ، لم يصرّح بذكر هذا الكتاب ، لكنّ إفادته منه ظاهرة في باب التّوكيد [٦] .

١٦ ـ **الحجّة للفارسيّ** ، لم يشر إليه ، لكنّه استفاد منه في أكثر من موضع [٧] .

١٧ ـ **المسائل البغداديّات للفارسيّ** ، نسب قولاً للفارسيّ لم أجده إلا في هذا الكتاب [٨] .

١٨ ـ **شرح الكتاب للرُّمّانيّ** (ت ٣٨٤ هـ) ، أحد أقوال الرُّمّانيّ وجدتها في شرحه هذا [٩] .

---

(١) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٩٤ و ٣١٣ و ٣٦٨ و ٣٩١ و ٣٩٦ .

(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٦٤ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٥ و ٣٢١ و ٣٢٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ .

(٣) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٩٩ .

(٤) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٤٥ و ١٩٥ و ٢٠٤ و ٢٤٩ و ٣٦٧ و ٣٨٠ و ٣٨٣ و ٣٨٨ و ٤٦١ .

(٥) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٣٤٤ و ٣٦٧ .

(٦) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٩٧ و ٩٩ .

(٧) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٤ و ١٨٥ و ١٨٧ و ٢٩٢ .

(٨) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٣٤ .

(٩) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٤٣٣ .

١٩ _ **التّذكرة المهذّبة** ، ذُكر هذا الكتاب في موضع واحد [١] ، دون إشـــارة إلى مؤلّفه ، ويظهر أنّه لابن جنّي ، وهو تهذيب لتذكرة شيخه الفارسيّ .

٢٠ _ **الخاطر لابن جنّي** (ت ٣٩٢ هـــ) ، صرّح بالنّقل منه في موضع واحد [٢] .

٢١ _ **الخصائص لابن جنّي** ، في هذا الكتاب حوار بين ابـــن جنّـــي والفارســـيّ موجود في (الغرّة) [٣] ، وهناك مواضع أخرى يظهر أنّ ابن الدّهّان اســـتفاد فيهـــا مـــن (الخصائص) دون إشارة [٤] .

٢٢ _ **سر صناعة الإعراب لابن جنّي** ، أحد الأقوال المنقولة عن ابن جنّي موجود فيه [٥] ، ويبدو أنّه استفاد منه في مواضع أخرى دون إشارة [٦] .

٢٣ _ **المنصف لابن جنّي** ، في هذا الكتاب قول واحد من الأقوال المنسوبة لابـــن جنّي [٧] .

٢٤ _ **التّنبيه لابن جنّي** ، هناك قولان من الأقوال المنسوبة لابن جنّي فيه [٨] .

وابن الخبّاز تنبّه إلى أثر بعض كتب ابن جنّي في (الغرّة) ، قال : « ولقد اطّلعت على (الغرّة) الّتي أملاها في شرح (اللمع) ، فوجدت فيها أبياتاً كثيرة ونصوصاً غريبة ممّا ذكر

---

(١) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٢٥ .

(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٨٨ .

(٣) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٠٧ .

(٤) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٣٧ و ٨٠ و ١٤٢ و ١٤٣ و ٢٨٤ .

(٥) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٥ .

(٦) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٤ و ٣٩ و ٦١ و ١٣٣ و ١٥٣ .

(٧) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٩٠ وينظر : ٢٦٨ و ٣٢٧ .

(٨) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٢٩ و ٢٢٨ وينظر : ٢٧ و ٣٨٦ .

أبو الفتح في (سر صناعة الإعراب) و (الخصائص) »[١] ، وهناك بيت لم أجده إلا في (الفَسْر) لابن جنّي[٢] فلعلّه أيضاً من كتب ابن جنّي الّتي استفاد منها ابن الدّهّان .

٢٥ ــ **الكشف والبيان في تفسير القرآن لأحمد بن محمّد الثّعلبيّ** (ت ٤٢٧ هــ)، ذكر ابن الدّهّان في موضع أنّه رأى بيتاً في بعض كتب المفسِّرين [٣] ، وقال في موضع آخَر : « ذكر المفسِّرون ... » [٤] ، ولم أقف على ما ذكر في غير كتاب الكشف .

٢٦ ــ **شرح اللمع لابن بَرهان العكبريّ** (ت ٤٥٦ هــ) ، لم يذكر ابنُ الدّهّان ابنَ برهان ولا كتابه ، ولكنّ استفادته منه ظاهرة[٥] .

٢٧ــ **المقتصد لعبد القاهر الجرجانيّ** (ت ٤٧١ هــ) ، لم يذكر ابن الدّهّان أيضاً هذا الكتاب ولا صاحبه ، ولكنّ أخذه عنه ثابت[٦] .

٢٨ ــ **العوامل والهوامل لابن فضّال المجاشعيّ** [٧] (ت ٤٧٩ هــ) ، لم يشر ابن الدّهّان إلى هذا الكتاب ولا إلى مؤلّفه ، ولكنّه عند حديث عن إبدال لام التّعريف ميماً أخذ كلامه كاملاً [٨] ، بشواهده وتعليقه على هذه الشّواهد ، ونسبتِه هذه اللغة إلى هذيل ، وهذه نسبة نادرة لم أجدها عند غير ابن فضّال .

---

(١) **الفريدة** " ١٣١ .

(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٣٦٢ .

(٣) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٦٧ .

(٤) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٧٠ .

(٥) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٠ و ١٤٠ و ١٧٦ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٣٨٣ .

(٦) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢١ و ١٢١ و ١٨٣ .

(٧) طبع د. عبد الفتّاح شلبي كتاباً بعنوان (معاني الحروف) ونسبه إلى الرُّمّانيّ ، وهذه المطبوعة تشمل كتابين ، الأوّل منهما أثبت د. سيف العريفيّ أنّه ليس للرُّمّانيّ ، بل لابن فضّال المجاشعيّ ، واسمه (العوامل والهوامل) أو (الهوامل والعوامل) (**كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرُّمّانيّ** ٤٩٨ ــ ٥١٥) ، وبعد ظهور هذه المقالة صدر كتاب جديد لابن فضّال هو (النُّكت في القرآن) ، وفيه المزيد من الأدلّة على صحّة هذه النّسبة .

(٨) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٩١ ــ ١٩٢ .

المطلب الثَّاني

قيمة الكتاب العلميَّة

كتاب (الغرَّة) أهمُّ كتاب وصل إلينا لابن الدَّهَّان وأكبر كتاب ، وقد أثنى عليه ابن خلِّكان وفضَّله على شروح (اللمع) ، قال : « وشَرَحَ كتاب (اللمع) لابن جنِّي شرحاً كبيراً يدخل في مجلدين ، وسمَّاه (الغرَّة) ، ولم أر مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب »[١] ، ومن أبرز مزايا (الغرَّة) ما يأتي :

١ ــ ظهور شخصية ابن الدَّهَّان العلميَّة في مواضع كثيرة من الكتاب ، فهو لم يكتفِ بعرض المعلومات ، بل كان يناقش الأقوال الَّتي ينقلها ، ويقدِّم بعض الاعتراضات العلميَّة عليها[٢] ، وكذلك كانت له آراؤه واجتهاداته في مسائل مختلفة[٣] .

٢ ــ أن ابن الدَّهَّان حفظ لنا في هذا الكتاب نصوصاً كثيرة من كتب ما زالت مفقودة ، مثل : الحدود للفراء[٤] ، والمسائل الكبير للأخفش[٥] ، وكتاب الخلاف

---

(١) **وفيات الأعيان** ٣٨٢/٢ .

(٢) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٩٦ و ١١٥ و ١٦٨ و ١٨٥ و ٢٦٥ و ٢٣٦ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٦٠ و ٢٩٤ و ٣١٧ و ٣٤٩ .

(٣) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٢١ و ٧٠ و ٩٣ و ٩٥ و ١٥١ و ٢١٢ و ٢٢٤ و ٢٣٣ و ٢٤١ و ٢٤٥ و ٢٥٠ و ٣٩١ .

(٤) **الغرَّة** " نسخة كوبريلي " ٥٤ ب .

(٥) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٣ و " نسخة كوبريلي " ٣٨ ب و ٥٦ ب و ٦٠ب و ٦٣ ب و ٧٢ أ .

لثعلب[١]، وتفسير القرآن للمفضّل[٢]، وكتاب الابتداء لابن كيسان[٣]، والمختار له[٤]، وشرح الإيضاح لابن جنّي[٥]، وهذا الكتاب الأخير لم يشر إليه أحد قبل ابن الدّهّان .

٣ _ أنّ الكتاب اشتمل على أقوال كثيرة لم أجدها في غيره[٦] .

٤ _ كثرة الشّواهد الشّعريّة في الكتاب ، وكثير منها شواهد نادرة وقليلة التّداول في كتب النُّحاة ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في المبحث السّابق .

٥ _ أنّ هذا الكتاب هو أكبر شروح (اللمع) المعروفة ، وهو أيضاً أكبر كتب النّحو الّتي وصلت إلينا من نتاج علماء القرن السّادس .

٦ _ وممّا يحسب أيضًا لابن الدّهّان ذلك الأثر الواسع الّذي تركه في كتب النّحو الّتي جاءت بعده ، وفيما يلي طائفة من المصادر الّتي استفادت منه :

_ **البديع في علم العربيّة لمجد الدّين بن الأثير** (ت ٦٠٦ هـ) ، وهو تلميذ ابن الدّهّان ، ولم يذكر (الغرّة) ولا سمّى شيخه ، ولكنّه نقل عنه في أربعة مواضع بقوله : (قال شيخنا)[٧] ، ولكن ليس هذا هو كلُّ أثر (الغرّة) في هذا الكتاب ، بل أثرها فيه أكبر من هذا بكثير ، فالّذي يظهر لي من خلال الموازنة بين الكتابين أنّ (البديع) يكاد يكون اختصاراً للغرّة ، وضع ابن الأثير ترتيباً لكتابه ، ثمّ أخذ مادّته من (الغرّة) بعد

---

(١) **الغرّة** " نسخة كوبريلي " ٥٦ ب .

(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٧٣ .

(٣) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٨٨ .

(٤) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٣٢١ .

(٥) **الغرّة** " نسخة قليج علي " ٢١٧ ب .

(٦) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٨ و ٣٩ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٤ و ٧٨ و ٨٨ و ١٤٥ و ١٨٨ و ٢١٥ و ٢٣٦ و ٢٤١ و ٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٨٤ و ٢٩٠ و ٣٣٢ و ٣٥٦ و ٣٦٣ و ٣٦٧ .

(٧) **البديع** ١:١/٢٣٥ و ١ :٢/٦٦٣ و ٢ :١/ ١١٦ و ٢٦٦ .

اختصارها ، وأضاف القليل من المعلومات ، وبعض التّعليقات ، ولذا تجده يتـابع ابـن الدّهّان حتّى في الخطأ في الآيات وغيرها [١] .

ـ **الفريدة في شرح القصيدة لابن الخبّاز** [٢] (ت ٦٣٩ هـ) .

ـ **توجيه اللمع لابن الخبّاز** [٣] .

ـ **ضرائر الشّعر لابن عصفور** (ت ٦٦٩ هـ) ، صرّح ابن عصفور بالنّقل عـن (الغرّة) في موضع واحد[٤] ، لكنّ يظهر أنّه استفاد منها في مواضع كثيرة دون إشـارة ، مثل حديثه عن توكيد النّكرة[٥]، وعطف المظهر المجرور على المضمر المجرور دون إعـادة الخافض ، فابن الدّهّان[٦] ذكر في هذه المسألة تسعة شواهد شعريّة وآيتين ، فجـاء ابـن عصفور[٧] وذكر جميع هذه الشّواهد مع ندرة بعضها ، إضافة إلى تـوجـيه ابن الدّهّان لإحدى الآيتين ، وهناك شواهد لم أجدها قبل ابن الدّهّان ، وهي موجودة في الضّرائر[٨] ، وأبيات يرويها ابن الدّهّان برواية مختلفة عن الرّواية المعروفة للبيت ، وأجدها عنـد ابـن عصفور بهذه الرّواية ، مثل قوله :

يا لَيْتَ شِعْرِيَ لا مُنْجِي مِنَ الهَـرَمِ   أَمْ هَلْ عَلى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

رواية البيت المشهورة بـ(ألا منجى) أو(ولا)[٩] ، وقوله :

نادَوْهُمُ ألا الْجموا ألا تَا
قالُوا جَمِيْعاً كُلُّهُم ألا فَا

---

(١) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٤٠ و ٦٩ و ١٩٦ .

(٢) ١٠٤ و ١٠٦ و ١٣١ .

(٣) ٢٤٢ .

(٤) **ضرائر الشّعر** ١٨٩ .

(٥) **ضرائر الشّعر** ٢٩٣ ـ ٢٩٥ وينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٧١ ـ ٧٣ و ٨٧ ـ ٨٨ .

(٦) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٢٢٥ و ٢٢٨ ـ ٢٣١ .

(٧) **ضرائر الشّعر** ١٤٧ ـ ١٤٩ .

(٨) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقق " ٤٧ و ٤٨ و ١٦٦ و ١٨٢ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٣٤٧ .

(٩) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٩٠.

ورواية البيت المشهورة (أنْ أجموا)[١] ، ولابن عصفور مزيد عناية بـ(الغرَّة) ، فإضافة إلى إفادته منها في (ضرائر الشِّعر) ، قام باختصارها في كتاب[٢] .

_ **المغني في النَّحو لابن فلاح اليمنيِّ** (ت ٦٨٠ هـ) ، والرَّجل لم أجده يصرِّح بالنَّقل عن (الغرَّة) في كتابه ، لكنَّ أثرها واضح فيه ، أخطأ ابن الدَّهَّان في آية فتبعه في خطئه[٣] ، وأخطأ ابن الدَّهَّان[٤] أيضاً في نسبة كلام إلى النَّبيِّ _ صلَّى الله عليه وسلَّم _، وليس هو له ، فتبعه ابن فلاح[٥] ، وتابع ابنَ الدَّهَّان في أنَّ الثَّناء والذَّمَّ يفتقر كلٌّ واحد منهما إلى أنْ يكون في الصِّفات معنى المدح أو الذَّمِّ عند البصريِّين ، والصَّحيح أنَّه يفتقر إلى شريطة أخرى عندهم[٦] ، وقول الكوفيين في هذه المسألة لم أجده إلا عند ابن الدَّهَّان[٧] ثمَّ ابن فلاح[٨] ، وفي مسألة تعدد الموصوف يظهر التشابه الكبير ما بين الكتابين[٩] ، وذكر ابن فلاح[١٠] عشرة فروق بين الحال والصِّفة ، تسعة منها موجودة في (الغرَّة)[١١] ، وهناك شواهد نادرة عند ابن الدَّهَّان موجودة في (المغني)[١٢] ، منها بيتان نسبهما ابن الدَّهَّان إلى كثيِّر ، وليسا في ديوانه ، ولم أجدهما في المصادر المتقدِّمة

(١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٤٠٨ .

(٢) **إشارة التَّعين** ٢٣٦ .

(٣) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٤٠ .

(٤) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٥٨ .

(٥) **المغني في النَّحو** ١٠٦ أ .

(٦) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٦١ وينظر : **المغني في النَّحو** ٩٣ ب .

(٧) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٦١ .

(٨) **المغني في النَّحو** ٩٣ ب .

(٩) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٢ _ ١٦ و **المغني في النَّحو** ٨٧ أ _ ب . .

(١٠) **المغني في النَّحو** ٩١ أ _ ب .

(١١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١١ _ ١٢ .

(١٢) ينظر : **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ١٢٥ و ١٢٧ و ٣٠١ .

عليه ، وهما بهذه النِّسبة في (المغني) [١] ، وهناك مواضع أخرى كثيرة تُظهر إفادة ابن فلاح من (الغرَّة) [٢] .

_ **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب لأبي حيَّان** (ت ٧٤٥ هـ) في هذا المصدر نقل كثير عن (الغرَّة) [٣] .

_ **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل لأبي حيَّان** ، جاء في الجزء المطبوع منه نقول كثيرة عن (الغرَّة) [٤] .

_ **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك لابن هشام الأنصاريِّ** [٥] (ت ٧٦١ هـ).

_ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريِّ** [٦] .

_ **التَّصريح بمضمون التَّوضيح لخالد الأزهريِّ** [٧] (ت ٩٠٥ هـ) .

---

(١) **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٢٦١ .

(٢) ينظر : **الغرَّة** " النَّصّ المحقَّق " ٤٧ و ٦٣ و ٧١ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ١٢٢ و ١٣٦ و ١٨٨ و ٢٦٠ .

(٣) ١٧٦/١ و ٣٥٤ و ٣٨٣ و ٣٩٤ و ٥١٦/٢ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٧ و ٦١٤ و ٦٤٢ و ٦٦٢ و ٦٦٦ و ٧٩٥ و ٩٤٣ و ٩٤٥ و ١٠١٣ و ١٠٣٠ و ١٠٤٤ و ١٠٥٤/٣ و ١٠٦٣ و ١٠٦١ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٩ و ١٠٧٢ و ١٠٩١ و ١٠٩٥ و ١١٠٥ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٦٩ و ١١٧٢ و ١٢٤١ و ١٢٦٤ و ١٢٦٦ و ١٣١٢ و ١٣٢٠ و ١٤٢٩ و ١٤٥٥ و ١٧٧٩/٤ و ١٩٧١ و ٢٠١٠ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٦ و ٢٠٧٩ و ٢٠٨٤ و ٢١١٤ و ٢٢٣٩/٥ .

(٤) ٩٢/٤ و ١٤٢ و ١٥٠ و ١٨٤ و ٢٦٠ و ٨/٥ و ٣٥ و ٣٨ و ١٠٥ و ١٤٩ و ١٥٦ و ١٦٤ و ١٧٩ و ٢٣٢ و ٢٣٧ و ٢٤٣ و ٢٤٨ و ٢٦٦ و ٢٨٧ و ٢٨٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٠ و ١٧٨/٦ و ١٨٨ .

(٥) ٣١٠/١ .

(٦) ٥٥١ .

(٧) ٦٣٢/١ و ٥١/٢ و ١٣٠ و ١٨٠ و ٢٨٣/٥ .

ـ **الأشباه والنّظائر في النّحو للسُّيوطيّ** (ت ٩١١ هـ) ، نقل السُّيوطيُّ في كتابه هذه نصوصاً كثيرة من (الغرّة) [١] .

ـ **شرح شواهد المغني للسُّيوطيّ** [٢] .

ـ **المزهر في علوم العربيّة للسُّيوطيّ** [٣] .

ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسُّيوطيّ** [٤] .

هذا بعض من آثار (الغرّة) في المؤلّفات النّحويّة الّتي جاءت بعدها ، ولا شكَّ أنَّ هذا التّأثير الكبير يرجع إلى عناية العلماء بها ، وتقديرهم لمكانتها .

وفي مقابل هذه المزايا للكتاب هناك بعض المآخذ عليه ، منها :

١ ـ الخطأ في أربع آيات قرآنيّة [٥] .

٢ ـ نسب إلى النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حديثاً ، وهو ليس له [٦] .

٣ ـ الخطأ في نسبة ثلاثة أبيات شعريّة [٧] .

٤ ـ تغيير الكثير من الشّواهد الشّعرية عن الرِّواية المعروفة لها [٨] .

٥ ـ ذكر أنَّ بيت الفرزدق :

عَلَى حالَةٍ لوْ أنَّ فِي القَوْمِ حاتِماً   عَلى جُوْدِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ

---

(١) ١/٤٥ و ١٠٧ و ٢٣٠ و ٢٨٤ و ٣٥٣ و ٤٧٨ و ٤٩٦ و ٥٣٤ و ٥٧٩ و ٦٢٢ و ٦٢٦ و ٦٧٩ و ٢/١٢ و ١٩ و ٣١ و ٥٩ و ٦٠ و ٨٣ و ١١٥ و ١٨٧ و ١٨٩ و ٢٠٤ و ٢٣٠ و ٢٤٩ و ٢٦٦ و ٢٩٨ و ٣٠٣ و ٣٢٦ و ٤١٦ و ٤٨٦ و ٥٣٠ و ٥٣٧ و ٣/١١ .

(٢) ٢/٧٨٣ و ٧٩٥ و ٨١٣ و ٨٢٠ .

(٣) ١/٤٢٤ .

(٤) ٢/١١٢ و ٢٣٣ و ٣/١٩١ و ٦/١٣١ .

(٥) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٤٠ و ١٠١ و ١١٠ و ١٧١ .

(٦) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٥٨ .

(٧) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٦٨ ـ ٦٩ و ١٩١ و ٢٠٣ .

(٨) ينظر ما سبق في صفحتي (٥٦ و ٥٧) .

من أبيات أوّلها :

وَلَمَّـا تَصافَـنَّا الإدواةَ أَجْهَشَتْ إِليَّ عُيُونُ العَنْبَرِيِّ الجُـراضِمِ
فَجَـاءَ بِجُلْمُوْدٍ لَـهُ مِثْلُ رَأْسِهِ لِيُسْقى عَلَيْهِ الماءَ بَيْنَ الصَّرائِمِ [١]

والأمر ليس كذلك ، فهذان البيتان ليسا هما أوّل القصيدة .

٦ ـ عدم الدّقة في حكاية بعض الأقوال ، ونقل بعض النّصوص [٢] .

٧ ـ الوهم في نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها ، فمثلاً نسب كلاماً إلى سيبويه ، وهو ليس له بل للسّيرافيّ [٣] .

٨ ـ هناك بعض التّناقض في كلامه ، ذكر في موضع أنّ (أجمعون) ليس بجمع (أجمع) ، بل هو اسم وُضع للجمع كـ(زيد) [٤] ، ثمّ بعد بضعة أسطر ذكر أنّ القول بأنّ (أجمع) تعرّف بالإضافة فاسد من وجهين ، أحدهما : وجود النّون في الجمع ، والنّون والإضافة لا يجتمعان [٥] ؛ وفي موضع آخر ذكر أنّ الفاء في جواب (أمّا) ليست للعطف [٦] ، ثمّ بعد خمسة أسطر قال : « وليس في الكلام حرف عطف يعمل ما بعده فيما قبله إلا الفاء الّتي في (أمّا) » [٧] .

٩ ـ ذكر أنّه لا يقال : (تي) خالية من الكاف ، والصّحيح أنّه يقال [٨] ، كما ذكر أنّ صفات الإشارة عطف بيان ؛ لأنّه لا اشتقاق فيها ، والصّحيح أنّ فيها اشتقاقاً نحو : (مررت بهذا الطّويل) [٩] .

---

(١) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٣٠ ـ ١٣١ .
(٢) ينظر : **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٦١ و ٣٤٥
(٣) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٩٦ وينظر : ٥٦ .
(٤) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٧٨ .
(٥) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٧٩ .
(٦) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٦٥ .
(٧) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٦٦ ، وينظر :١٣٣ و ١٣٩ ـ ١٤٠ و ٢٩٣ .
(٨) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ٣٣٢ .
(٩) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٣٣ .

١٠ ــ هناك مواضع قليلة فيها بعض العبارات غير الواضحة والمشكلة[١].

١١ ــ حكى في بعض المسائل عدم وجود خلاف فيها ، والخلاف فيها ثابت[٢].

١٢ ــ تكرار بعض المعلومات[٣].

١٣ ــ الإفادة في مواطن كثيرة من بعض المصادر ، دون الإشارة إلى ذلك[٤].

---

(١) ينظر ما سبق في صفحة (٥١) .

(٢) **الغرّة** " النّصّ المحقّق " ١٠٩ ــ ١١٠ و ١١١ و ٢٩٣ .

(٣) ينظر ما سبق في صفحة (٥١) .

(٤) ينظر ما سبق في الصّفحات (٦٩) و (٧٠) و (٧١) و (٧٣) .

المبحث الرّابع

موازنة بين الغرّة وشرح اللمع لابن بَرْهان

ابن بَرهان هو أبو القاسم عبد الواحد بن عليٍّ بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان الأسديُّ العُكْبريُّ ، كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة ، منها النَّحو واللغة والنَّسب ، توفِّي سنة ستٍّ وخمسين وأربع مئة ، وقد أناف على الثَّمانين [1]، وشرحه على (اللمع) هو ما وصلنا إلينا من كتبه .

ولم يسمِّ ابن برهان شرحه باسم كما فعل ابن الدَّهَّان الَّذي سمَّى كتابه بـ(الغرَّة) ، وكتاب ابن برهان وإنْ كان شرحاً للمع إلا أنَّ متابعته للمتن قليلة ، فهو يتحدَّث حديثاً حرّاً ، فيذكر تحت كلِّ باب ما يريد من معلومات وتعليقات دون إشارة إلى كلام ابن جنِّي أو تقيُّد به ؛ ولذا فالقارئ لهذا الكتاب لا يلاحظ في أكثره أنَّه شرح لكتاب آخر ، بل يظهر له أنَّه كتاب مستقلٌّ ، ولم يخرج ابن برهان عن هذا المنهج إلا في بابين ، وهما باب النَّسب وباب التَّصغير ، فإنَّه في هذين البابين كان ينقل بعضاً من المتن مصدَّرا بـ(قال أبو الفتح) ثمَّ يعلّق عليه ، وبعد أنْ انتهى من هذين البابين رجع إلى طريقته الأولى ومنهجه الَّذي سار عليه في كتابه .

وأمَّا ترتيب الأبواب فقد تابع فيه في الغالب ترتيب (اللمع) ، إلا أنَّه قدَّم أبواب النِّداء على باب النَّكرة والمعرفة ، وهي بعده في المتن ، كما أنَّه غيَّر تغييرات أخرى ، فحذف باب الاستفهام ، وباب ما يدخل الكلام فلا يغيِّره ، وباب الخطاب ، وتحدَّث عن نوني التَّوكيد ضمن حديثه عن إعراب الفعل ، وهو في المتن باب مستقلٌّ موجود بعد

---

(١) ينظر : إنباه الرُّواة ٢/٢١٣ ــ ٢١٥ و بغية الوعاة ١/١٢٠ ــ ١٢١ .

الحديث عن الموصولات ، كما أنّه غيّر بعض عناوين الأبواب ، فباب الموصول والصِّلة سمّاه باب الصِّلات ، وباب المفعول الّذي جُعل الفعل حديثاً عنه وهو ما لم يسمَّ فاعله سمّاه باب المفعول الّذي أقيم مقام الفاعل .

كلُّ هذه التّغييرات لا نجد لها أثراً في (الغرّة) ، فابن الدّهّان التزم في كلِّ شرحه ترتيب المتن في الأبواب ، والمعلومات المذكورة داخلها ، كما أنّه التزم في شرحه نقل جزء من كلام ابن جنِّي مصدّرا بـ(قال أبو الفتح) ، ثمّ يعلّق عليه ، وهكذا ، ولم يحذف شيئاً من المتن إلا القليل من الأمثلة .

وفي حين اعتمد ابن الدّهّان منهج التّفصيل وإضافة المعلومات ، كان ابن برهان يعتمد التّوسط ، والبعد عن الإكثار من الإضافات ، فجاء شرحه أصغر حجماً من كتاب ابن الدّهّان ، والمعلومات فيه أقلُّ ، والمسائل أقلُ بسطاً ممّا هي عليه في (الغرّة) ، فمثلاً باب التّوكيد عدد صفحاته في شرح ابن برهان أربع صفحات ، وهو في (الغرّة) ثلاث وثلاثون صفحة ، وباب التّرخيم تسع صفحات ، وهو في (الغرّة) اثنتان وأربعون صفحة ، وكذا بقيّة الأبواب .

أضاف ابن برهان باب اللامات في حين أنّ ابن الدّهّان أضاف ستّة أبواب في آخر الكتاب ، وهي : الإخبار بالّذي وبالألف واللام ، وباب الهجاء ، وباب المقصور والممدود ، وباب التقاء السّاكنين ، وباب الهمز ، وباب أسماء المصادر ، وهناك إضافات أخرى كثيرة .

وتبعاً لحجم الكتابين جاءت الشّواهد كثيرة جداً في (الغرّة) ، ومتوسطة العدد في شرح ابن برهان ، فعدد الآيات في الجزء الّذي حقّقته من (الغرّة) اثنتان وثمانون ومئة آية ، وعددها فيما يقابله من شرح ابن برهان تسع وعشرون ومئة آية تقريباً ، وتميَّز ابن برهان بشيء لم أجده عند غيره ، وهو حرصه على الاستقصاء في نسبة القراءات إلى أصحابها ، قال : « فإنْ قيل : فقد قرأ أبو جعفر يزيد ، وابن كثير ، وابن شهاب الزُّهريُّ ، وحفص عن عاصم ، وسليمان الأعمش ، وطلحة الياميِّ ، وابن أبي ليلى القاضي ، وحمزة ، والكسائيُّ ، ونعيم بن ميسرة النّحويُّ ، وابن إدريس الأوديُّ ،

وخلف البزّار ، والحسن البصريُّ ، وأبو عمرو بن العـلاء ، وسـلام ، ويعقـوب ، وابن عامر اليحـصبيُّ ، وعمرو بـن ميمون بن مهـران : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [1] ... » [2] ، وهـذا الأمـر كثـير في هذا الكتاب [3] ، وهو بهذا يعدُّ مرجعاً مهمّاً في القراءات ، وهذا التّفصيل لا نجده عن ابن الدّهّان ولا غيره من النُّحاة ، وليس هو من شأنهم .

أمّا الشّعر فشواهده عند ابن الدّهّان أكثر بكثير من شواهده عند ابن برهان ، فعدد الأبيات وأجزائها عند الأوّل في الجزء الّذي حقّقته من (الغرّة) قرابة الخمس مئة بيـت ، وأمّا عددها عند الثّاني فيما يقابل هذا الجزء من كتابه فتسعة وعشرون ومئة بيت .

وأمّا الأحاديث والآثار فهي أيضاً أكثر عند ابن الدّهّان ، ففي القسم الّذي حقّقتـه ثمانية أحاديث ، وثلاثة آثار ، أمّا ابن برهان فلم يذكر في كتابه في الجزء الّذي يقابل ما حقّقته من (الغرّة) إلا حديثين [4] ، ذكرهما للاستئناس بمعناهما لا للاستدلال بهما .

والقياس والتّعليل كثير في كلا الكتابين ، وعناية الشّارحين بهما ظاهرة ، ويختلفـان كثرة وقلّة تبعاً لاختلاف حجم الكتاب ، وابن برهان عرّف في كتابه القياس ، فقـال : « القياس أنْ تحكم للثّاني بما حكمت به للأوّل ، لاشتراكهما في العلّة الّتي اقتضتك ذلك في الأوّل » [5] ، وبهذا يكون ابن برهان من أقدم من عرّف القياس في كتب النّحو .

---

(١) سورة طه ، الآيتان (١١٨) و (١١٩) .

(٢) **شرح اللمع لابن برهان** ١/٨٠ ـ ٨١ .

(٣) ينظر : **شرح اللمع لابـن برهـان** ١/٦٨ و ١٨١ و ١٨٩ و ٢٦٦ و ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٦ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٤٠٢ و ٤٠٤ و ٤٩٣ و ٦٠٤ و ٦٨٣ و ٧٢٢ و ٧٢٨ و ٧٤٢ .

(٤) **شرح اللمع لابن برهان** ١/٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

(٥) **شرح اللمع لابن برهان** ١/٦ .

القسم الثّاني

التّحقيق

وصف النُّسخ الخطيَّة، ونماذج منها

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء من الكتاب على ثلاث نسخ خطيَّة ، وهي :

ـ النُّسخة الأولى : وهي نسخة موجودة في المكتبة التيموريَّة بمصر برقم (١٧١) ، وناسخها هو علي بن محمد بن أبي القاسم ، وتاريخ نسخها (٦١٤ هـ) ، وهي بخط النَّسخ ، وعدد أوراقها (٢٧١) ورقة ، ومتوسط عدد السُّطور في الصَّفحة الواحدة منها (١٧) سطراً ، وهي مرقَّمة بحسب الصَّفحات لا بحسب الأوراق ، وتنتهي عند قوله : (قال أبو الفتح : الثَّاني ما كان نكرة ثم نودي فحدث فيه التَّعريف بالإشارة والقصد ، نحو : يا رجل ويا غلام ، وكلاهما مبني على الضَّمِّ)[1]، وجاء بعد هذا النَّصِّ قول النَّاسخ : « تمَّ الجزء الثَّاني من الغرَّة ، و هو شرح اللمع ، ويتلوه في الجزء الثَّالث ـ بعون الله ـ في باب النِّداء (قال أبو الفتح : الثَّاني ما كان نكرة) ، وذلك بخط العبد الفقير الضَّعيف الرَّاجي رحمة ربِّه (عليّ بن محمد بن أبي القاسم) في عاشر ربيع الأوَّل من سنة أربع عشرة وست مئة ، وصلَّى الله على محمد النبي الأميِّ وعلى آله وصحبه » ، وجاء في الحاشية الجانبيَّة من الصَّفحة الأخيرة عبارة : « قوبل من الأصل الذي نقل منه ، وتمَّ أواخر ربيع الأوَّل سنة أربع عشرة وست مئة ولله الحمد ، وصلواته على محمد نبيِّه » .

والجزء الَّذي قمت بتحقيقه من هذه النُّسخة يبدأ من صفحة (٣١٤) ، وينتهي بنهايتها ، وفي هذا الجزء وقع خطأ في ترتيب الأوراق ، فالصَّفحات من (٣٢١) إلى (٣٤٠) مكانها الصَّحيح بعد صفحة (٣٨٠) ، فالصَّفحة رقم (٣٤١) رقمها الصَّحيح (٣٢١) ، والصَّفحة (٣٢١) رقمها الصَّحيح (٣٦١) ، أعدت ترتيب الأوراق ، وأبقيت

(١) ينظر : صفحة (٣٤٥) من النصِّ المحقق

الإشارة إلى أرقام صفحات المخطوط في الحاشية الجانبيَّة على ما هو مثبت في المخطـوط دون تصويب هذا الخطأ ؛ لأنَّ المقصود تسهيل العودة إلى المخطوط لمن يريد ، ولا يكون هذا إلا بالمحافـظة على أرقام المخطوط كما هي ، وأشـرت إلى هـذه النُّسخة بالرَّمز (ت) .

ــ النُّسخة الثَّانية : وهي نسخة مكتبة كوبريلي في تركيا ، رقمها (١٤٩٥) ، وعدد أوراقها (١٥٣) ورقة ، ومتوسط عدد السُّطور في الصَّفحة الواحدة منها (٣١) سطراً ، وخطها نسخ ، وتاريخ نسخها غير مثبت فيها ، ولكن ذكر مفهرسو المكتبة أنَّها كتبت في القرن السَّابع ، وهي مخرومة من الأوَّل ، وتنتهي في الموضع الَّذي انتهت عنده النُّسخة المصريَّة ، وجاء في آخـرها : (انتسخه لنفسه محمد بن محمد بن عبد العزيـز التجـيبيّ الشَّاطبيّ ، عفا الله عنه وعن والديه وعن المسلمين أجمعين) ، وهذه النَّسخة مقابلة علـى الأصل المنقولة منه ، بدلالة الدَّوائر المنقوطة .

والجزء الَّذي أقوم بتحقيقه منها يبدأ من بداية صفحة (١٢٩ب) ويستمر إلى نهايـة المخطوط ، وفي هذا الجزء نقصان كبيران ، موضع أوَّلهمـا نهايـة الـصَّفحة (١٣٣أ) ، ويشمل جزء من آخر باب النَّعت ، وجزء من بداية باب التَّوكيد ، وموضع النَّقص الثَّاني نهاية الصَّفحة (١٣٦أ) ، ويشمل جزء من آخر باب التَّوكيد ، وباب البدل كاملاً وباب عطف البيان وباب عطف النَّسق ، وجزء من بداية باب النَّكرة والمعرفة ، وقد أشرت إلى بداية ونهاية كلِّ نقص منهما في إثناء التَّحقيق ، والجدير بالـذِّكر أنَّ الـصَّفحات مـن (١٣٦ب) إلى (١٤٦أ) مقحمة في هذا الموضع ، وحقُّها أنْ تكون بعد صفحة (٩أ) ، وأشرتُ إلى هذه النُّسخة بالرَّمز (ك) .

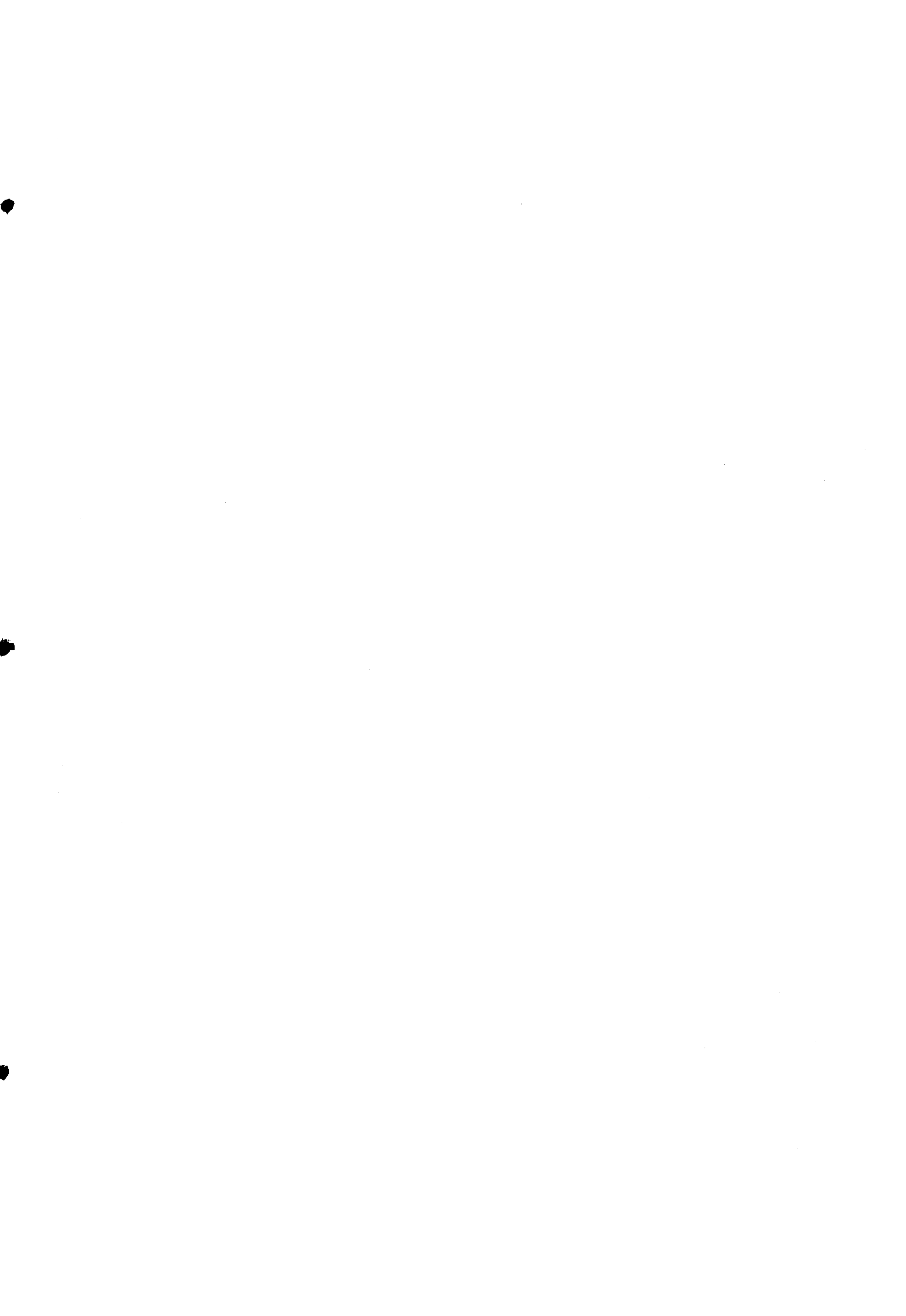
ــ النسخة الثَّالثة : وهي نسخة محفوظة في مكتبة قليج " شهيد " علي باشا بتركيـا ، برقم (٩٤٩) ، وعدد أوراقها (٣٤٥) ورقة ، وتبدأ من باب النَّكرة و المعرفة ، وتنتـهي بنهاية الكتاب ، ومتوسط عدد السُّطور في الصَّفحة الواحدة ثلاثة وعـشرون سـطرا ، وخطُّها نسخي حسن مشكول ، ولم يذكر فيها اسم النَّاسخ ولا سنة النَّسخ ، ولكـن يظهر أنَّ تاريخ نسخها يعود إلى القرن السَّابع ، ويكثر فيها علامة الدَّائرة المنقوطة ، ممَّـا

يدلُّ على أنَّها مقابلة على الأصل المنسوخة عنه ، وكُتب على ورقة الغلاف خطأ (شرح كتاب الإيضاح لابن جنّي) ، وسبق تفنيد ذلك في المبحث الأوَّل من هـذا الفصل ، وأشرتُ إلى هذه النُّسخة بالرَّمز (ع) .

وذكر د . عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ [1] أنَّ في العراق نسختين من القسم الثَّالث في مكتبة كلية الآداب ببغداد : أولاهما تبدأ بباب النَّكرة و المعرفة ، وتقع في (١٠٠) ورقة ، ورقمها (٢٠٢٦) ، والثَّانية تبدأ من باب الموصول والصِّلة ، وتقع في (٢٠٠) ورقة ورقمها (٢٠٢٥) ، ولم أستطع الحصول على هاتين النُّسختين ، ولا أدري هل ما زالتا موجودتين أم فنيتا مع ما فني في العراق ، والزّوي لم يذكر أنَّه وقف على هاتين النُّسختين أو مصدره فيما ذكر ، ولم يشر إليهما غيره ـ حسب علمي ـ ، وقد تكونان مجرد مصورة عن نسخة قليج علي كما أنها مصورة في أماكن كثيرة .

وفيما يلي نماذج من هـذه النُّسخ ، نموذجان من النُّسخة (ت) ، ثمَّ نموذجان من النُّسخة (ك) ، ثمَّ نموذجان من النُّسخة (ع) :

(١) مقدمة المتبع ١/٢٦ .



فانث السور لاضافته الى مونث وكذلك قراه من
قرا تلتقطه بعض السيارة بالتا لاضافته بعض
الى مونث ومنه قوله تعالى فله عشر امثالها والمثل مذكر
وقال ان مثل الحسنة حسنة والحسنة مونثة والتذكير
وقوله لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع
فتدبر هذه النكت قال ابو الفتح رحمه الله

معرفة ما يتبع الاسم في اعرابه

وهي خمسة اضرب وصف وتوكيد وبدل
وعطف بيان وعطف بحرف فاربعة من هذه تتبع الاول
بلا واسطة وواحد يتبع الاول بواسطة حرف وهو العطف
الذي يسمى نسقا قال سعيد التوابع كما زعم خمسة
ما لم يمنع مانع اما في الاول اما في الثاني من بناء او مشابهة
فعل او غير ذلك عند سيبويه وجماعة من النحاة وقال
قوم هي ستة واغفل سيبويه القسم السادس في باب
التوكيد وسنبينها ان شاء الله واختلف الناس في العامل في
الصفة والتوكيد وعطف البيان فزعم قوم ان العامل في التابع
منها هو العامل في المتبوع وهذا مذهب سيبويه وقال

الاخفش العامل في هذه الاشياء كونها تابعة لما قبلها وذلك
المعنى هو العامل بمنزلة الابتداء ووقوع الفعل موقع الاسم
فحجة الاخفش هو ان في هذه الاشياء ما لا يصح ان يلي العامل
نحو اجمع واكتع ونحوهما فلما كان كذلك علم ان العامل فيه غيره
العامل في الاول احتج ايضا بان الوصف قد يكون معربا والموصوف
مبنيا نحو يا زيد الظريف ولا رجل فاضلا فزيد مبني وصفته مرتفعة
ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة العامل في الموصوف
لم يختلف حركاتهما فيكون احدهما اعرابا والاخرى بناء فجيء هذا
في النداء يدل على ان العامل فيهما مختلف ولان يا لا يمكن ان
تلي الظريف فعلمنا انها ليست عاملة فيه ولو عملت فيه
لم يكن عملها رفعا وكذلك تكون الصفة مبنية والموصوف
معربا نحو مررت بزيد الذي في الدار ووجدت له دليلا
قويا وهو قول الشاعر

نحن بغرس الودي اعلمنا ... منا بركض الجياد في السدف

نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا
وقد صح ان نحن تاكيد للمضمر في خبر هو يجري مجرى المظهر واصل
لا يعمل في المظهر في القول القوي ولو عمل الضعف هنا لانه خبر
معنى اذ لم يكن خبر مبتدا وهو انقص رتبة من الصفة المشبهة

فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان تكسبانا شرا

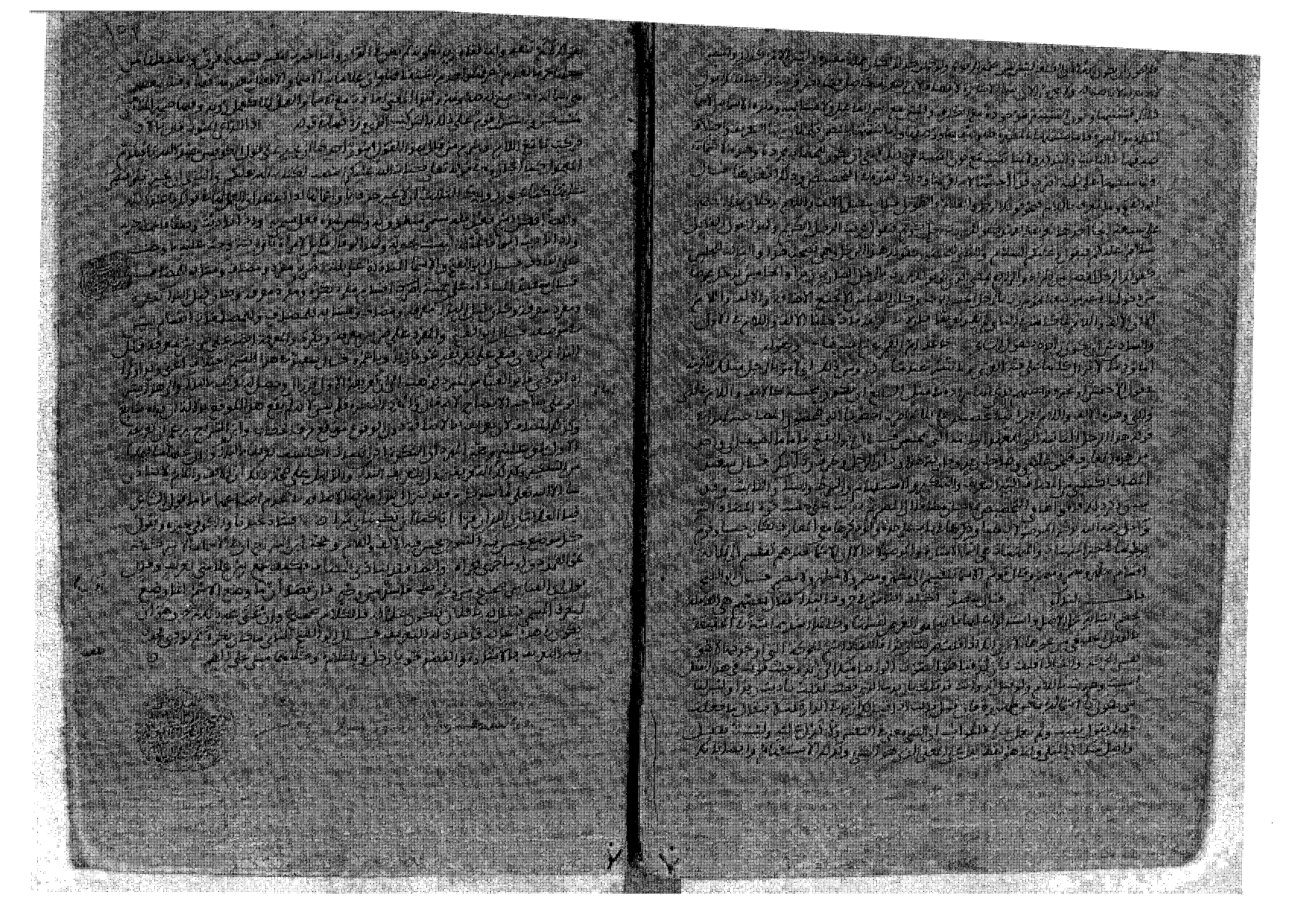
فشاذ عندنا والكوفي يجيزه ويقول كل موضع يحسن فيه النوين
يحسن فيه الالف واللام وجمعا ابن السراج ان في الاسماء مالا
شركه فيه نحو الفرزدق او ما جري مجراه وايضا فقد ينادي
المضاف فكيف يجمع بين علامتي تعريف وقال ابو العباس
صحيح من وجه فاسد من وجه فان قصدان اول ما وضع
الاسم انما وضع ليعرف المسمى فيقال له يا فلان فيكون على اله
فالكلام صحيح وان عني غير ذلك لم يجز وهو ان يكون في هذه
الحالة قد حدث له التعريف قال ابو الفتح الثاني ما كان
نكرة ثم نودي فحدث فيه التعريف بالاشارة والقصد نحو
يا رجل ويا غلام وكلاهما مبني على الضم

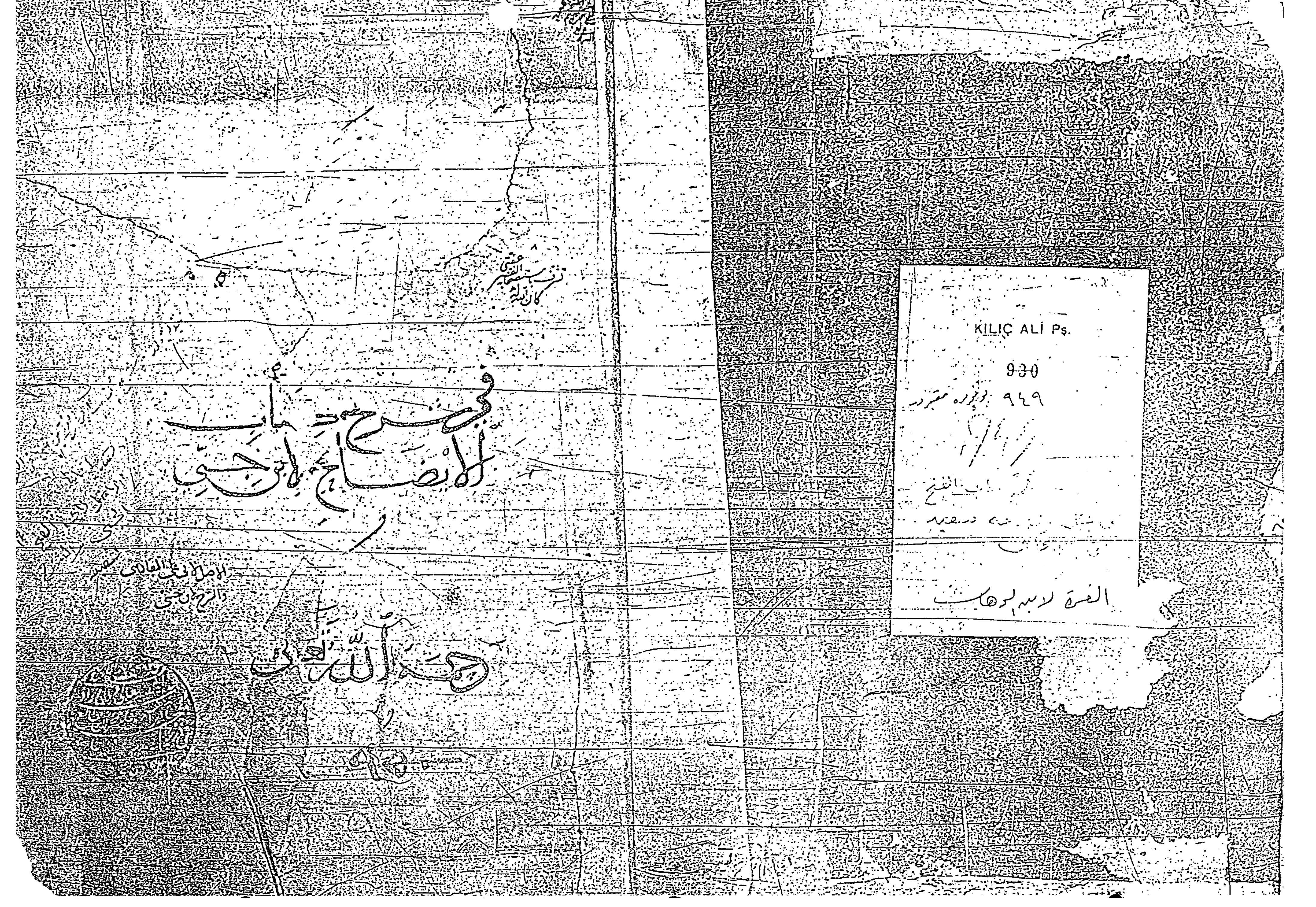
تم الجزء الثاني من الغرة وهو شرح اللمع
ويتلوه في الجزء الثالث بعون الله
في باب الندا قال ابو الفتح الثاني ما كان نكرة

وذلك بخط العبد الفقير الضعيف الراجي رحمة ربه
علي بن محمد بن ابي القسم في عاشر ربيع الاول من سنة اربع عشرة وستمايه
وصلى الله على محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه

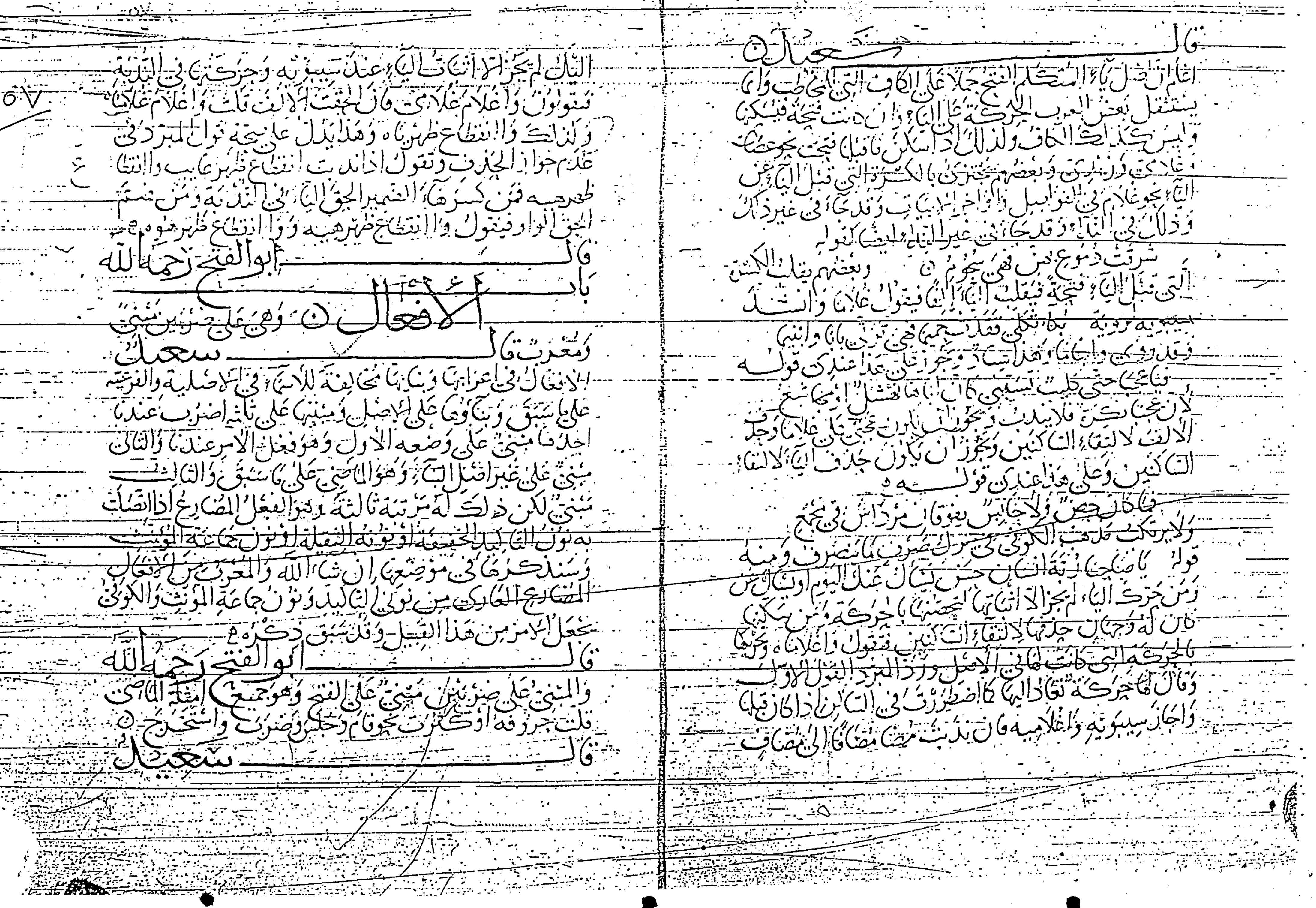
كمل من الاصل الذي
منه وتم اواخر ربيع
سنة اربع عشرة
الله وصلواته على محمد نبيه







KILIÇ ALİ Pş.
930
٩٤٩
رحمه الله تعالى



قال سعيد

اعلم ان قبل ياء المتكلم الفتح حملا على الكاف التي للمخاطب واما
يستثقل بعض العرب الحركة على الياء وان كانت فتحة فيسكنها
وليس كذلك الكاف ولذلك اذا اسكن ما قبلها فتحت نحو عصاي
[illegible] وبعضهم يكسرها بالكسرة التي قبل الياء عن
الياء نحو غلام في النوافيل [illegible] وقد جاء في غير ذلك
وذلك في الياء وقد جاء في غير الياء ايضا كقوله

شربت دموع [illegible] ... وبعضهم يقلب الكسرة
التي قبل الياء فتحة فيقلب الياء الفا فيقول غلاما وانشد

سيبويه [illegible] ... بابنا وابنيا
وقد [illegible] ... عندي قوله

[illegible] حتى كلت [illegible]
لان [illegible] فلا [illegible] غلاما وجلا
الالف لالتقاء الساكنين ويجوز ان يكون حذف الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا عندي قوله

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وليس كمذهب الكوفي في ترك صرف ما ينصرف ومنه
قوله يا صاحبا [illegible]
ومن حرك الياء لم يجز الا اثباتها [illegible] بالحركة ومن سكنها
كان له وجهان حذفها لالتقاء الساكنين فتقول واغلاماه وتحريكها
بالحركة التي كانت لها في الاصل ورد المبرد القول الاول
وقال لها حركة تعاد اليها كما اضطررت في الساكن اذا كان قبلها
واجاز سيبويه واغلاميه فان ندبت [illegible] مضافا الى مضاف

الياء لم تجز الا اثبات الياء عند سيبويه وحركتها في الندبة
تقول واغلام غلامي فان لحقت الالف قلت واغلام غلاميا
ولذلك وانقطاع ظهرياه وهذا يدل على صحة قول المبرد في
عدم جواز الحذف وتقول اذا ندبت انقطاع ظهر غايب وانقطاع
ظهرهيه فمن كسرها الضمير الحق الياء في الندبة ومن ضمها
الحق الواو فيقول وانقطاع ظهرهيه ووانقطاع ظهرهوه

قال ابو الفتح رحمه الله

باب الافعال وهي على ضربين مبني
ومعرب

قال سعيد

الافعال في اعرابها وبنائها مخالفة للاسماء في الاصلية والفرعية
على ما سبق وبناؤها على الاصل ومبنيها على ثلاثة اضرب عندنا
احدها مبني على وضعه الاول وهو فعل الامر عندنا والثاني
مبني على غير اصل البناء وهو الماضي على ما سبق والثالث
مبني لكن ذلك له مرتبة ثالثة وهو الفعل المضارع اذا اتصلت
به نون التاكيد الخفيفة او نونه الثقيلة او نون جماعة المؤنث
وسنذكرها في موضعها ان شاء الله والمعرب من الافعال
المضارع العاري من نوني التاكيد ونون جماعة المؤنث والكوفي
يجعل الامر من هذا القبيل وقد سبق ذكره

قال ابو الفتح رحمه الله

والمبني على ضربين مبني على الفتح وهو جميع امثلة الماضي
قلت حروفه او كثرت نحو قام وجلس وضرب واستخرج

قال سعيد

[مَعْرِفَةُ ما يَتْبَعُ الاسْمَ فِي إعْرابِهِ]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه ، وهي خمسة أضرب : وصفٌ ، وتوكيدٌ ، وبدلٌ ، وعطفُ بيان ، وعطفٌ بحرف ، فأربعةٌ من هذه تتبع الأوَّل بلا واسطةٍ ، و واحدٌ يتبع الأوَّل بواسطة حرف ، وهو العطف الَّذي يُسمَّى : (نَسَقاً)** »[1] .

قال سعيد : التَّوابع كما زعم خمسة ــ ما لم يمنع مانع ، إمَّا في الأوَّل وإمَّا في الثَّاني من بناء أو مشابهة فعلٍ أو غير ذلك ــ عند سيبويه[2] وجماعة من النُّحاة[3]، وقال قوم : « هي ستَّة »[4]، وأغفل سيبويه القسم السَّادس في باب التَّوكيد ، وسنبينها إنْ شاء الله .

---

(١) **اللمع** ١٣٨ .

(٢) (ينظر : **الكتاب** ١/١٥٨ و ٤٢١ و ٤٣٧ و ٤٣٩ و ٢/١٢٥ و ١٨٤ ــ ١٨٦) ، وسيبويه : هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر (ت ١٨٠ هــ) ، أخذ النحو عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم ، وممن تتلمذ له الأخفش الأوسط وقطرب (ينظر : **مراتب النَّحويين** ١٠٦ و **طبقات النَّحويين و اللغويين** ٦٦ ــ ٧٢) .

(٣) كابن السَّرَّاج في (**الأصول** ٢/ ١٩) ، والفارسيِّ في (**الإيضاح العضديّ** ٢٨٤) ، و الرُّمَّانيِّ في (**شرح الكتاب** ٢/٤٨أ) ، والمجاشعيِّ في (**الإشارة إلى تحسين العبارة** ٨٨) ، وغيرهم كثير ، ينظر : (**شرح المقدّمة المحسبة** ٢/٤٠٧ و **ثمار الصِّناعة** ٢٤٨ و **المفصَّل** ١١٤ و **شرح ملحة الإعراب** ٢٤٩ و **إصلاح الخلل** ٦٧) .

(٤) ممَّن ذكر أنَّها ستَّة أبو محمَّد عبيد الله الفَزاريُّ في كتابه عيون الإعراب الموجود في (**شرح عيون الإعراب** ٢٠٦) ، والسَّادس عنده هو التَّكرير ، ويريد به تكرار اللفظ سواء كان تكراراً للتَّأكيد نحو : (جاء زيدٌ زيدٌ) ، وهو ما يُسمَّى التَّوكيد اللفظيّ ، أو كان للتَّحذير أو الإغراء نحو : (الأسدَ الأسدَ) و(أخاك أخاك) ، وذكر الزَّنجانيُّ أنَّ من النَّحويين من أثبت للتَّوابع قسما سادسا سمَّاه الإتباع (**الكافي شرح الهادي** ٨٥٧) ، وابن الدَّهَّان إنَّما يريد الإتباع لا التَّكرير ، ينظر : صفحة (٢٣٢) .

واختلف النَّاس في العامل في الصِّفة والتَّوكيد وعطف البيان ، فزعم قوم[١] أنَّ العامل في التَّابع منها هو العامل في المتبوع ، وهذا مذهب سيبويه[٢] ، وقال/ الأخفش[٣] : « العامل في هذه الأشياء كونها تابعةً لما قبلها ، فذلك المعنى هو العامل ، بمنزلة الابتداء و وقوع الفعل موقع الاسم »[٤] .

[٣١٤]

فحجَّة الأخفش[٥] أنَّ في هذه الأشياء ما لا يصحُّ أن يلي العامل ، وهو (أَجْمَعُ) و(أَكْتَعُ) ونحوهما ، فلمَّا كان كذلك عُلم أنَّ العامل فيه غير العامل في الأوَّل ، واحتجَّ أيضاً بأنَّ الوصف قد يكون معرَباً والموصوف مبنيّا ، نحو : (يا زَيْدُ الظَّرِيْفُ) ، و(لا رَجُلَ فاضِلاً) ، فـ(زَيْدُ) مبنيٌّ وصفته مرتفعة ارتفاعاً صحيحاً ، فلو كان العاملُ في الصِّفة العاملَ في الموصوف لم تختلف حركتاهما ، فتكون إحداهما إعراباً ، والأخرى بناء ، فمجيء هذا في النِّداء يدلُّ على أنَّ العامل فيهما مختلف[٦] ، ولأنَّ (يا) لا يمكن أن

---

(١) ينظر : **المقتضب** ٣١٥/٤ و **شرح الكتاب للرُّمَّانيِّ** ٤٧/٢ ب .

(٢) نُسب هذا القول إلى سيبويه في (**البيان في شرح اللمع** ٢٨٨ و **المستوفى** ٤/٢ و **البديع** ١ : ٣٠٨/٢ ـ ٣٠٩ و **المحرَّر في النَّحو** ٩٥٩/٢) ، وذكر السُّهيليُّ في (**نتائج الفكر** ٢٣١) ، أنَّ سيبويه لم يصرِّح بهذا القول في النَّعت ، ولكنَّه نُسب إليه لأنَّه منع من أنْ يُجمع بين نعتي الاسمين إذا اتَّفق إعرابهما واختلف العامل فيهما نحو : (أتاني رجلٌ وهذا آخَر كريمين) (**الكتاب** ٥٩/٢ ـ ٦٠ وينظر : ٤٢١/١) ، وفي (**ارتشاف الضَّرب** ١٩٢٥/٤) أنَّ العامل في النَّعت عند سيبويه تبعيَّته للمنعوت كالأخفش .

(٣) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) ، تلمذ لسيبويه ، و أخذ عنه الجرميُّ والمازنيُّ ، له من المصنَّفات : معاني القرآن ، و المسائل الكبير (ينظر: **أخبار النَّحويين البصريين** ٦٦ – ٦٧ و **طبقات النَّحويين و اللغويين** ٧٢ ـ ٧٤) .

(٤) قول الأخفش في (**الفوائد والقواعد** ٣٦٩ و **البيان في شرح اللمع** ٢٨٨ ـ ٢٨٩ و **المحرَّر في النَّحو** ٩٥٩/٢ وينظر : **الحجَّة** ٤٠/١ و **شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٥٤٥/٢ و **المستوفى** ٤/٢) ، والسُّهيليُّ وابن عصفور يذهبان هذا المذهب (**نتائج الفكر** ٢٣١ ـ ٢٣٣ و **شرح الجمل** ٢١٧/١) .

(٥) جاء هنا في (ت) : (هو) .

(٦) الاحتجاج السَّابق للأخفش موجود في (**الحجَّة** ٤٠/١ ـ ٤١) .

تلابس (الظَّرِيْفَ) ، فعلمنا أنَّها ليست عاملة فيه ، ولو عملت فيه لم يكن عملها رفعاً ، وكذلك تكون الصِّفة مبنيَّة والموصوف معرباً ، نحو : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذي في الدَّارِ) .

ووجدتُ له دليلاً قويّا ، وهو قول الشَّاعر :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ   إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قالَ يالا [1]

وقد صحَّ أنَّ (نَحْنُ) تأكيد للمضمر في (خَيْرٍ)[2]، وهو يجري مجرى المظهر ، و(أَفْعَلُ) لا يعمل في المظهر في القول القويِّ[3]، ولو عمل لضعُف هنا ؛ لأنَّه غير معتمد إذا لم يكن خبرَ[4]مبتدأ ، وهو أنقص مرتبة من الصِّفة المشبَّهة / باسم الفاعل ، فلما كان كذلك عُلم أنَّ العامل في التَّابع غير العامل في المتبوع . [٣١٥]

و وجدت له في (المسائل الكبير)[5] شيئاً طريفاً ، وذلك أنَّه قال : « تقول : (يا مُنْطَلِقاً نَفْسُهُ وإخْوَتُهُ) إذا جعلت (نَفْسَهُ) تأكيداً للمضمر في (مُنْطَلِقٍ) على قبح ، فلو لم يطل لما انتصب » ، وما طوله إلا لعمله في (نَفْسِهِ) ، أو يكون قد نظر إلى المعطوف على المضمر فيه ، فأمَّا الضَّمير الَّذي فيه فلا يطول به ، وهذا يقوِّي قول سيبويه .

وحجَّة سيبويه أنَّ الصِّفة قد تقوم مقام الموصوف في مواضع شتَّى ، فيكون العامل فيها إجماعاً العامل في الموصوف نحو : (مَرَرْتُ بِقائِمٍ) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ

---

(١) البيت لزهير بن مسعود الضَّبِّيِّ أو سُويد (**النَّوادر** ١٨٥) ، وزعم ابن الأنباريِّ أنَّه للفرزدق (**الزَّاهر** ٢٤٠/١) ، وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في (**كتاب الشِّعر** ٢٧١/١ و **المسائل البغداديَّات** ٤١٥ و **الخصائص** ٢٧٦/١ و **المخصَّص** ١٨٦/١٢ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ :٣٦٢/١ و **رصف المباني** ١٢١) ، و(المثوِّب) : الَّذي يدعو النَّاس يستنصرهم ، (يالا) : أراد : يالَبني فلان ، فحكى صوت الصَّارخ المستغيث (**النَّوادر** ١٨٥_١٨٦) .

(٢) ينظر : **المسائل البغداديَّات** ٤١٥ و **كتاب الشِّعر** ٢٧٢/١ و ٢٨٧ .

(٣) ذكر سيبويه أنَّ ذلك جاء في لغة رديئة (**الكتاب** ٣٤/٢ وينظر : **المسائل البغداديَّات** ٤١٧ و **المسائل المنثورة** ٥٣ _ ٥٤) .

(٤) في (ت) : (خير) ، وهو خطأ بدلالة جرِّ (مبتدأ) في النُّسخة نفسها ، وضعفِ الأسلوب ، والفارسيُّ أعرب (خير) خبر مبتدأ محذوف و(نحن) تأكيداً (**كتاب الشِّعر** ٢٧٢/١ و**المسائل البغداديَّات** ٤١٥).

(٥) من كتب الأخفش الَّتي لم يُعثر عليها .

﴿إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[١]، والفاء إنَّما تدخل في جواب الشَّرط ، أو في خبر الموصول بالجملة الفعليَّة عدا الشَّرطيَّة أو الظَّرفيَّة ، أو في خبر النَّكرة الموصوفة بالجملة الفعليَّة عدا الشَّرطيَّة أو الظَّرفيَّة[٢] ، و(المَوْتُ) ليس من هذه الأشياء في شيء ، وقد دخلت الفاء في خبره ، وذلك أنَّه موصوف بـــ(الَّذي) فكان العامل في (المَوْتِ) هو العامل في (الَّذي) ، فلذلك دخلت الفاء في خبر (المَوْتِ)[٣] .

ومن ذلك قوله :

وكَرِّي إذا نادَى المُضافُ مُجَنَّباً   كَسِيْدِ الغَضا نَبَّهْتَهُ المُتَوَرِّدِ[٤] / [٣١٦]

فقد فصل بالحال[٥] الَّتي العامل فيها الفعل لا محالة ، فلو كان العامل في الصِّفة التَّبعيَّة لكان هنا فصل بالمعمول الأجنبيِّ ، وهذا يرِد على سيبويه كما يرد على الأخفش ، فإنْ جُعل حالاً من المضاف إليه فهو قليل .

ولا يرد ما اعترض به الأخفش من التَّأكيد ؛ وذلك أنَّها ألفاظ موضوعة لأنْ تكون تابعة لشيء قبلها ، وإذا كان فيها شيء يصلح أنْ يلي العامل لم يمتنع أنْ يليه ، فأمَّا اعتراضه بالإعراب والبناء فإنَّ الصِّفة إذا لحقها أمر أخرجها عن بابها لم يتعدَّ إلى الموصوف ، إذ هي كلمة أخرى ، ولها حرف إعراب غير الأوَّل ، وكذلك إذا لحق الموصوف حكم أخرجه عمَّا يستحقُّه لم يتعدَّ إلى الصِّفة ، ويدلُّك على ذلك أنَّ الصِّفة قد تكون من غير جنس الموصوف ؛ لأنَّها قد تكون فعلاً وظرفاً وجارّاً ومجروراً وغير ذلك .

---

(١) سورة الجمعة ، الآية (٨) .

(٢) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٢٥٨/١ ـ ٢٥٩ .

(٣) هذا الاستدلال والردُّ عليه في (**الحجَّة** ٤١/١ ـ ٤٧) .

(٤) البيت لطَرفة بن العبد ، وهـو في (**ديـوانه** ٤٦ و **الحيـوان** ٤٩٥/٣ و **الشِّعر والشُّعراء** ١٩١/١ و **شرح القصائد التِّسع** ٢٦٧/١ و **الصِّحاح** "حنب" ١١٦/١ و **العمـدة** ٤٢٢/١ و **العبـاب** "ضيف" ٣٧٦) ، و(كرِّي) : رجوعي وعطفي ، و(المضاف) : المُلْحَق والمدْرَك ، و(المجنَّب) : الفرس المنحني الرِّجلين ، و(الغضا) : شجر ، و(نبَّهته) : هيَّجته ، و(المتورِّد) : الَّذي يطلب ورود الماء (**شرح القصائد السَّبع** ١٩٤ ـ ١٩٦) .

(٥) الحال الجملة الفعليَّة (نبَّهته) .

ويدلُّك على صحَّة قول سيبويه أنَّ الصِّفة والموصوف قد يجريان في موضع مجرى الشَّيء الواحد ، حتَّى لا يقوم أحدهما مقام الآخَر في العامِّ ، وذلك (جاؤُوا الجَمَّاءَ الغَفيْرَ)[1] ، وقد جعلوهما معاً شيئاً واحداً ، وذلك نحو : (لا رَجُلَ ظَرِيْفَ في الدَّارِ) ، و(يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) ، فجعل (زيداً) و(ابناً) كالاسم الواحد ، وأضيف إلى (عمرو) ، ولذا[2] فُتح دال (زيد)[3] ، وممَّا يدلُّك على شـدَّة اتِّصال الصِّفة بالموصوف قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ /لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾[4] ، فالصِّفة تمَّمت الفائدة المقصودة . [٣١٧]

فأمَّا البدل فالعامل في الثَّاني غير العامل في الأوَّل ، يدلُّك على ذلك ظهور العامل مكرَّراً معه ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[5] ، وسنبيِّن ما فيه عند ذكرنا إيَّاه[6] .

وأمَّا العطف فقال قوم : العامل في الثَّاني هو العامل في الأوَّل[7] ، بدلالة (اختصمَ زيدٌ وعمرٌو) ، وقال قوم : العامل في الثَّاني غير العامل في

---

(١) (ينظر : **الكتاب** ٢/١٠٧ و **علل النَّحو** ٣٦٣) ، والمعنى : (جاؤوا بأجمعهم) ، و(الجمَّاء) : من الجَمِّ وهو الكثير ، و(الغفير) : من قولهم : (غفرت الشَّيء) إذا غطَّيته ، فأرادوا أنَّهم جاؤوا يغطُّون الأرض لكثرتهم (**أمالي ابن الشَّجريِّ** ٣/٢٠ وينظر : **التَّخمير** ١/٤٣٤) .

(٢) في (ك) : لذلك .

(٣) ينظر : **الحجَّة** ١/٤١ .

(٤) سورة الماعون ، الآيتان (٤) و(٥) .

(٥) سورة الأعراف ، الآية (٧٥) .

(٦) ينظر صفحة (١٠١) .

(٧) هذا قول سيبويه في (**الكتاب** ١/٦٠ و١٦٩ و١٧٤ و٤٣٧) ، و المبرِّد في (**المقتضب** ٤/٢١١) ، والفارسيِّ في (**المسائل البصريَّات** ١/٧٠١ ـ ٧٠٢) ، و الرُّمَّانيِّ في (**شرح الكتاب** ٢/٤٧ب و ٥٦ب) ، وابن برهان في (**شرح اللمع** ١/٢٣٧ وينظر : **المستوفى** ٢/٤ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ١/٢٤٦ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ :٢/٩٦٥) .

الأوَّل [1] ، يدلُّك [2] على ذلك قول الشَّاعر :

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدا   مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا [3]

ولأنَّه خلاف الصِّفة والموصوف ، وقيل فيه غير ذلك ، وسنبيِّن ما فيه في موضعه [4] ، ومن قال بالأوَّل قال : « إنَّما للأوَّل النِّيابة بوساطة الحرف » ، وكان يجب أنْ يحترز فيقول [5] : إنْ لم يكن ثمَّ علَّة مانعة من الإتباع ، وهي البناء ، وترك الصَّرف في اللفظ ، والقصر ، والإضافة إلى المتكلِّم ، وغير ذلك .

---

(١) هذا قول ابن جنِّي في (**سر صناعة الإعراب** ٢/ ٦٣٨ ـ ٣٦٩ و **الخصائص** ٢/٤٠٩ وينظر : **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ :٢/٩٦٥) .

(٢) في (ك) : يدلُّ .

(٣) البيت لعبد الله بن الزِّبعرى ، وهو في (**شعره** ٣٢ و **معاني القرآن للفرَّاء** ١/١٢١ و **مجاز القرآن** ٢/٦٨ و **الكامل** ١/٤٣٢ و **المسائل الحلبيَّات** ٣٠١ و **الفصوص** ١/٣٣٦ و **النُّكت في القرآن** ١/٨٥) ، والشَّاهد في عطف (رمح) على (سيف) ، والعامل في (سيف) لا يصح أنْ يعمل في (رمح) ، لأنَّه لا يقال : (تقلَّدت الرُّمحَ) ، فلابد أنْ ينصب بغير العامل الأوَّل ، وهذا دليل على أنَّ العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه ؛ لأنَّه إذا ثبت هذا في المختلفين ، كان حكماً مرجوعاً إليه في المتّفقين (**إيضاح شواهد الإيضاح** ١/٢٤٦) .

(٤) ينظر صفحة (١٣٨) وما بعدها .

(٥) في (ت) : (فتقول) .

[بابُ الوَصْفِ]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **باب الوصف ، اعلم أنَّ الوصف يتبع الاسم الموصوف تحليةً وتخصيصاً لمن له مثل اسمه ، بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيء من سببه** »[1] .

[٣١٨] **قال سعيد** : اعلم أنَّ الصِّفة تتبع الموصوف إذا لم يكن ثمَّ علَّة مانعة / ، ولا يصحُّ تقديم الصِّفة على الموصوف ؛ لأنَّها مكمِّلته وموضِّحته ، وكذلك التَّوابع الَّتي ذكرها لا يقدَّم شيء منها على متبوعاتها ، فأمَّا قول عِمْران[2] :

.... أَلْقَيْتَني أعْظُماً في قَرْقَرٍ قاعِ[3]

ومنه قوله :

---

(١) **اللمع** ١٣٨ ـ ١٣٩ .

(٢) هو عِمران بن حِطَّان بن ظَبيان السَّدوسيُّ ، رأس من رؤوس الخوارج ، وشاعر محسن مقدَّم ، كان خطيب الصُّفْريَّة ـ أحد فرق الخوارج ـ وشاعرهم (ينظر : **الكامل** ١٠٨٢/٣ ـ ١٠٨٨ و١١٨٩ و **المؤتلف والمختلف** ١٢٥) .

(٣) هذا عجز بيت ، وصدره عند الفارسيِّ :

إنْ أنتَ لمْ تُبْقِ لي لَحْماً ولا لَبناً ....

وهو بهذه النِّسبة في (**كتاب الشِّعر** ٢/ ٣٩٦ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٢/١) ، ولم يذكر في ديوان شعر الخوارج المشتمل على شعر عمران ، والبيت بلا نسبة في (**المخصَّص** ٣٠/١٠ و **البديع** ١ : ٢/ ٣٢٩ و **المحصَّل** ٩٠ و **البسيط في النَّحو** ٤٥٠/٢) ، وآخر البيت مذكور في (**المسائل الشِّيرازيَّات** ٢٣٤/١) ، والرِّواية في هذه المصادر (ألفيتني) بالفاء .

مِنَ الصُّهْبِ السِّبالِ وكُلِّ وَفْدِ حُوارٍ وهْيَ أنملةٌ حُـوارا[١]

يريد : (من السِّبالِ الصُّهْبِ) ، فالثّاني بدلٌ [من الأوّل][٢]؛ لأنّ العرب تقول : (قـاعٌ قَرْقَرٌ وقَرِقٌ)[٣]، وكذلك قوله :

وبالطَّوِيْلِ العُمْرِ عُمْراً جَيْدَرا[٤]

---

(١) البيت بلا نسبة في (**كتاب الشّعر** ٢٢٣/١) ، وروايته :

من الصُّهبِ السِّخال بكلِّ وهْدٍ حُوارٌ وهْي لازمةٌ حُوارا

وصدره في (**البديع** ١ :٢ /٣٢٨) ، ويُفهم من كلام الدُّكتور الطّناحي أنّ هذا البيت رواية أخرى لبيت الرّاعي النُّميريّ (**ديوانه** ١٤٦) :

يضعن سخالهنَّ بكلِّ فجٍّ خلاءٍ وهْي لازمة حوارا

و(الصُّهبة) : لون حمرة في شعر الرأس واللحية ، وكذلك في لون الإبل ، و(السِّبال) : جمع (سَـبَلة) وهي مقدَّم اللحية وما أسبل منها على الصَّدر ، ويقال للأعداء : (هم صُهْب السِّبال) (**تهذيب اللغة** ١١٢/٦ و٤٣٨/١٢) ، و(الحُوار) : ولد النّاقة من حين يوضع إلى أنْ يعظُم (**المحكم** ٣/ ٣٨٧) ، و(أنملة) كذا جاء في النُّسختين ، ولا يظهر علّة نصب ما بعدها ، ويظهر أنّها تحريف لــ(لازمة) .

(٢) ساقط من (ت) .

(٣) « يقال للقاع إذا كان مستوياً أملس : (هذا قاعٌ قرقرٌ وقرقٌ) » (**إصلاح المنطق** ٤١٩ وينظـر : ١٧٣ و **الغريب المصنّف** ٣٨٨/١) .

(٤) في (ك) : (حيدرا) بالحاء ، ويظهر في المخطوط أنّها كانت جيماً فمحيت النُّقطة ، والبيت بـلا نسبة في (**معاني القرآن وإعرابه** ٩٢/١ و **الأضداد لابن الأنباريّ** ٧٢ و **كتـاب الـشّعر** ٣٩٦/٢ و **الكشّاف** ١٨٧/١ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٢٠/١ و **المقرّب** ٢٤٨ و **البـسيط في النّحـو** ٥٧١/٢) ، والبيت لأبي النّجم العجليّ ؛ لأنّه ذُكر قبله بيتان آخران في المعاني والأضداد والكشّاف وهما :

أخذت بالجمَّة رأساً أزعرا

وبالثّنايا الواضحاتِ الدُّرْدُرا

وهذان البيتان نُسبا في (**التّقفية** ٤٢٥) إلى أبي النّجم ، فعليه يكون البيت الّذي معنـا أيـضاً لأبي النّجم ، و(الجيدر) : القصير (**الألفاظ لابن السِّكّيت** ١٦٣) .

أي : (وبالعُمْرِ الطَّويلِ) ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[١] ؛ لأنَّ العرب تقول : (أَسْوَدُ غِرْبِيْبٌ)[٢] ، فهو في الآية بدل ، وما يتعلق بالمعطوف وتقديمه فسنذكره[٣] .

والصِّفة تُذكر لأشياء : منها التَّخصيص مما يحتمله أمثاله ، تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كاتِبٍ ظَرِيفٍ) ، ومنها المدحُ ، كقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[٤] ، فليس هنا

---

(١) سورة فاطر ، الآية (٢٧) .

(٢) ينظر : **مجاز القرآن** ٢/١٥٤ و **الألفاظ لابن السِّكِّيت** ١٥٥ و **المنتخب** ١/٣٠٤ .

(٣) ينظر صفحة (١٤٢) ، ثمَّ أقول : جاء هنا في النُّسختين حديث طويل حول الإتباع يبدأ بقوله : « وأمَّا ما تنازعه الخلاف فهو قسم يسمَّى الإتباع...» ، وهذا إشارة إلى ما سبق في صفحة (١) من أنَّ هناك قسماً سادساً أثبته بعض النُّحاة دون بعض ، ووعد ابن الدَّهَّان أنْ يتحدَّث عنه ، ولكنَّ هذا النَّصُّ ذُكر أيضاً بعد نهاية أبواب التَّوابع كاملاً ، ويبدو لي أنَّ ذاك هو موضعه الصَّحيح ، أمَّا ذكره هنا فخطأ من فعل أحد النُّسَّاخ ، يدلُّ على هذا أمور ، منها : أنَّه لا يعقل أنْ يقصد الشَّارح إلى تكرير هذا الحديث الطَّويل في موضعين دون أيِّ زيادة أو نقص أو تغيير إلا المعتاد من اختلاف نسخ الكتاب الواحد وبالتَّرتيب نفسه ، خاصَّة وقد بنى كتابه على الاختصار كما سبق معنا في الدِّراسة ، مع أنَّه لا فائدة منه حتَّى لو قُصد بالكتاب التَّطويل ، وأيضاً نقل السُّيوطيُّ حديث الشَّارح عن الإتباع في (**المزهر** ١/٤٢٤ _ ٤٢٥) ، وذكر أنَّ ابن الدَّهَّان ذكره في باب التَّوكيد من الغرَّة ، وهذا يشير إلى وجود اضطراب ما ، أدَّى إلى الخطأ في موضع هذا النَّصِّ ، فبعض النُّسَّاخ أخطأ إذ وضعه في باب الوصف ، كما أنَّ بعضهم أخطأ إذ وضعه في باب التَّوكيد ، وهو لا هنا ولا هناك ، والأهمُّ من هذا أنَّ حديثه هنا عن الإتباع غير مناسب ، فلا علاقة له بما قبله ولا ما بعده ، والإقحام فيه ظاهر ، أمَّا حديثه عنه في الموضع الثَّاني فمناسبته ظاهرة ، فبعد أنْ فرغ من الحديث عن التَّوابع المتَّفق عليها ، عاد وتحدَّث عن هذا التَّابع السَّادس المختلف فيه كما سبق أنْ وعد ، هذا الَّذي أرجِّحه ؛ ولذا اكتفيت بإثباته في الموضع الثَّاني دون الأوَّل ، وأشير هنا إلى أنَّه جاء في الحاشية الجانبيَّة عند بداية الحديث عن الإتباع في الموضع الثَّاني ما يأتي : (مكرر من هاهنا إلى آخِرِ الفصل في باب الوصف ، وليس بغلط فلا يُسقط) ، وهذا القول كُتب بخطٍّ من قابل الكتاب على أصله ، وقوله هذا ليس فيه إلا أنَّ هذا التَّكرار ليس بفعل ناسخ هذه المخطوطة ، وليس غلطاً منه ، فهو موجود في الأصل الَّذي نقل عنه ، فيكون الخطأ من ذلك الأصل أو ما قبله .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (١) ، وسورة النَّمل ، الآية (٣٠) .

[٣١٩] اسم يشارك / هذا الاسم ، فيحتاج فيه إلى الفصل ، ومنها الذَّمُّ ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [١] التَّقدير : (المرجومِ) ، ومنها التَّأكيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [٢] ، و﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [٣] ، و﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [٤]، و﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ﴾ [٥] ، ومن ذلك قول الشَّاعر :

صَدَعَتْ غَزالةُ قَلْبَهُ بِفَوارِسٍ   تَرَكَتْ جُمُوْعَهُمُ كَأَمْسِ الدَّابِرِ [٦]

وقولُه :

رُبَّ عَجُوْزٍ مِنْ أُناسٍ شَهْرَبَهْ [٧]

والعجوز لا تكون إلا من أناس ، ومذهبُ [٨] صاحب الكتاب [٩] في الوصف غير المفيد في قوله : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْعَلَ) ،

---

(١) سورة النَّحل ، الآية (٩٨) .

(٢) سورة النَّجم ، الآية (٢٠) .

(٣) سورة الحاقة ، الآية (١٣) .

(٤) سورة النَّحل ، الآية (٥١) .

(٥) سورة النَّحل ، الآية (٢١) .

(٦) البيت لعِمران بن حِطَّان في (**ديوان شعر الخوارج** ١٨٤ و **الأغاني** ٨٥/٨ و **المختار** ٩٢٨/٢) ، وجاء في (**الحماسة البصريَّة** ٢٢٦/١) أنَّ البيت لشبيب بن يزيد بن نُعيم الشَّيبانيِّ ويُروى لعمران ، وهو بلا نسبة في (**جمهرة اللغة** ٩٢٣/٢ و **الخصائص** ٢٦٧/٢ و **حواشي المفصَّل** ٣٧٩) .

(٧) البيت لشِظاظ الضَّبِّيِّ في (**جمهرة الأمثال** ٥٣٣/١ و **مجمع الأمثال** ١٣١/٢ و **التَّنبيه والإيضاح** "شبهر" ١٤٣/٢) ، وهو بلا نسبة في (**العين** ١١٨/٤ و **المعاني الكبير** ٥٦٥/١ و **الاشتقاق** ٥٤٤ و **مقاييس اللغة** " نقض" ٤٧١/٥) ، والرِّواية في جميع المصادر : (شهبره) ، وكلاهما بمعنى العجوز الكبيرة (**الصِّحاح** "شهرب" ١٥٩/١) .

(٨) في (ت) : (ويذهبُ) ، وكُتب في الحاشية الجانبيَّة لـ(ك) : (أنكر أبو عثمان المازنيُّ الصِّفة غير المفيدة) ، (ينظر : **الخصائص** ١٩٩/١) .

(٩) **الكتاب** ٢٠٣/٣ .

وقال أبو عليٍّ[1]: « تقول في الاستفهام إذا قال : (رَأَيْتُ زَيْداً) : (المَنِّيَّ ؟) ، فهو وصف غير مفيد »[2]، ومن ذلك قولهم : (جِئْتُ بِشَيءٍ ما) ، أي : (بشيء من الأشياء) ، ومعلوم أنّ كلَّ شيء فهو من الأشياء ، وهنا فائدة وهو أنّه يزيل توقُّعَك مجيءُ الصِّفة المفيدة .

وقوله : (بذكر معنى في الموصوف) هذا يتَّجه له ، وقوله : (أو في شيء من سببه) لا يدخل فيه (أَفْعَل) و(مِئة) ونحوها ، فإنَّها لا تعمل[3] في شيء من سبب الأوَّل في القول القويِّ[4].

واعلم أنَّ الصِّفة تخالف الحال من وجوه[5]: منها أنَّ الصِّفة لا تكون لموصوفين مختلفين في الإعراب عند بصريٍّ[6]، والحال يصلح[7] لذلك ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ موضوع الحال أنْ يخالف صاحبها في الوضع في الغالب ؛ لأنَّ صاحبها الغالب عليه التَّعريف / أو التَّخصيص ، [٣٤١] وهي لا تأتي إلا نكرة ، فاستجازت العرب الجمع بين حالي المختلفي الإعراب والمختلفي المعنى ، نحو : (هَذا رَجُلٌ مَعَ امْرَأَةٍ مُنْطَلِقَيْنِ) ، والمختلفي الإعراب والمعنى[8] نحو قوله :

---

(١) أبو علي هو : الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيُّ (ت ٣٧٧ هـ) ، أخذ عن الزَّجّاج وابن السَّرَّاج ، ومن أشهر تلاميذه ابن جنِّي ، من كتبه : الحجَّة ، و الإيضاح العضديّ (ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ٢٦ — ٢٧ و **إنباه الرُّواة** ٣٠٨/١ — ٣١٠) .

(٢) لم أجد هذا القول للفارسيِّ ، وهذه المسألة مذكورة في (**الخصائص** ١٩٩/١ وينظر : **الكتاب** ٤١٥/٢) ، (والمَنِّيُّ) : سؤال عن النَّسب (**لسان العرب** "منن" ٤٢٠/١٣) .

(٣) في النُّسختين : فإنه لا يعمل .

(٤) إذا قلت : (مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه) و (مررت برجلٍ مئة إبلُه) فأكثر العرب يرفع (أفضل) و(مِئة) على الخبريَّة والمبتدأ ما بعدهما ، وقلَّة منهم تجيز جرَّهما على النَّعت لـ(رجل) ورفع ما بعدهما (ينظر : **الكتاب** ٢٦/٢ _ ٢٨ و **الأصول** ٢٧ _ ٢٩ و **المسائل المنثورة** ٥٣ _ ٥٤) .

(٥) ينظر : **المغني في النَّحو** ٩١ أ _ ب .

(٦) **الكتاب** ٥٩/٢ و ٦٠ و **المقتضب** ٣١٦/٤ و **الأصول** ٤١/٢ و ٤٢ و **الجمل** ١٦ .

(٧) في (ك) : تصلح .

(٨) كذا في النُّسختين ، و(المختلفا الإعراب و المختلفا المعنى) هما (المختلفا الإعراب والمعنى) ولا فرق ، ويظهر من خلال التَّمثيل أنَّ الأوَّل هو (المختلفا الإعراب والمختلفا العامل) ، والثَّاني هو (المختلفا الإعراب والمتَّحدا العامل) .

فَلَئِنْ لَقِيْتُكَ خالِيَيْنِ ....[1]

ومنها أنَّ الحال تكون[2] نكرة [و][3] الصِّفة على حسب موصوفها ، ومنها أنَّ الحال في عُرف البصريِّ[4] تقدَّم على صاحبها وعلى عاملها القويِّ على ما سبق[5] ، والصِّفة لا تتقدَّم على موصوفها ، ومنها أنَّ الحال لا يلزم أنْ يتبع في الإعراب ، والصِّفة تتبع ، ومنها أنَّ الحالين لا تكونان[6] لشخص واحد ، والصِّفتان تكونان[7] لموصوف واحد ، ومنها أنَّ الحال قد تقع غير مشتقة ، والصِّفة لا تكون إلا مشتقَّة أو في تقدير ذلك ، ومنها أنَّ الحال يغني عن عائدها الواو ، والصِّفة ليست كذلك ، ومنها أنَّ الحال تكون[8] من مضمر ، والصِّفة لا تكون لمضمر ، ومنها أنَّ الحال ليس في عاملها خلاف إذا كان فعلاً ، [و][9] في عامل الصِّفة خلاف[10] .

واعلم أنَّ الاسمين إذا اختلفا في الإعراب في اللفظ والمعنى وكان عاملهما واحداً ، نحو : (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً) ، فلا يجوز تثنية الصِّفة البتَّة ، فلا تقول : (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً

---

(١) هذا جزء بيت ، وتكملته :

.................لَتعلَمَنْ أيّي وأيُّكَ فارسُ الأحزابِ

ولم أقف على قائل البيت ، وهو في (**المحتسب** ٢٥٤/١ و **الفَسر** ٤٤٢/٢ و **مشكل إعراب القرآن** ٤٨٤/٢ و **البيان في غريب إعراب القرآن** ١٦٧/٢ و **المفضَّل** ٦٦٧ و **الفريد** ٣١/٤ و **شرح التَّسهيل** ٢٢٢/٢) .

(٢) في (ت) : يكون .

(٣) ساقط من (ت) .

(٤) **المقتضب** ٤/ ١٦٨و ٣٠٠ و **الأصول** ٢١٥/١ و **اللمع** ١١٧ وينظر: **الإنصاف** ٢١٠ و **المغني في النَّحو** ٩١ب .

(٥) **الغرَّة** ـ النسخة التَّيموريَّة ـ ٩١ و ٩٨ .

(٦) في النُّسختين : تكون .

(٧) في (ت) : يكونان .

(٨) في (ت) : يكون .

(٩) ساقط من (ت) .

(١٠) سبق ذكر هذا الخلاف في صفحة (٢) .

الكَرِيْمانِ) ولا (الكَرِيْمَيْنِ) ؛ لأنَّ الصِّفة هي الموصوف في المعنى ، فلا يكون موصوفها منصوباً مثلاً[١] وهي مرفوعة ، فإنْ اتَّفقا / في المعنى[٢] واختلفا في الإعراب والعامل واحد ، نحو : (ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً) لم يجز عند بصريٍّ[٣] وصفهما بصيغة واحدة ، وأجازه بعض الكوفيين[٤] ، وهو هشام[٥] وثعلب[٦] ، فدليل البصريِّ ما تقدَّم ، ودليل الكوفيِّ النَّظر إلى المعنى ، والمعنى أنَّ كلَّ واحد منهما فاعل في المعنى مفعول في المعنى ، ويحمله ثعلب[٧] على أيِّهما شاء ، ويحمله هشام[٨] على المرفوع ؛ لأنَّه المعتمَد في الجملة في اللفظ ، فتقول : (ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً العاقِلانِ) ، وثعلب يقول : (العاقِلَينِ والعاقِلانِ) .

[٣٤٢]

---

(١) في (ك) : مثلاً منصوباً .

(٢) تكرَّر في (ت) قوله : فلا يكون موصوفها منصوباً مثلاً وهي مرفوعة ، فإن اتَّفقا في المعنى .

(٣) نُسب هذا القول إلى البصريين في (**البديع** ١ :٢/٣٢٤ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢١٢/١ و **المغني في النَّحو** ٨٧أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ١٠٠٤/٢ وينظر : **الجمل** ١٦ و **شرح المقدّمة المحسبة** ٤١٩/٢ و **ثمار الصِّناعة** ٤٦٨) .

(٤) ينظر : **البديع** ١ :٢/٣٢٤ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢١٢/١ .

(٥) قول هشام في (**المغني في النَّحو** ٨٧ أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ٢/ ١٠٠٤) ، وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضَّرير الكوفيُّ (ت ٢٠٩ هـ) ، أخذ عن الكسائيِّ ، له من المؤلَّفات : الحدود ، والقياس ، والمختصر (ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ١٨٦ و**إنباه الرُّواة** ٣٦٤/٣_٣٦٥) .

(٦) قول ثعلب في (**المغني في النَّحو** ٨٧أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ١٠٠٤/٢) ، وثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشَّيبانيُّ (ت٢٩١هـ) ، من كبار الكوفيين ، أخذ عن سلمة بن عاصم وابن الأعرابيِّ ، وأخذ عنه ابن الأنباريِّ وأبو عمر الزَّاهد ، له من التَّصانيف : المجالس ، وقواعد الشِّعر (ينظر : **مراتب النَّحويين** ١٥١ _ ١٥٢ و **نزهة الألباء** ١٧٣ _ ١٧٦) .

(٧) قول ثعلب في (**المغني في النَّحو** ٨٧أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ١٠٠٥/٢) ، ونُسب هذا القول إلى ابن سعدان في (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢١٢/١ و **ارتشاف الضَّرب** ١٩٢٥/٤ و **المساعد** ٤١٥/٢) .

(٨) قول هشام في (**المغني في النَّحو** ٨٧أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ١٠٠٤/٢) ونُسب هذا القول إلى الفرَّاء في (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢١٢/١ و **ارتشاف الضَّرب** ١٩٢٥/٤ و **توضيح المقاصد** ١٤٨/٣) .

فإنْ اتّفق الموصوفان في الإعراب واختلف العاملان ، فلا يخلو العاملان من أنْ يكونا مختلفين في اللفظ والمعنى نحو : (أَكْرَمَ) و(أَهانَ) ، أو مختلفين في اللفظ والمعنى متّفق نحو : (جَلَسَ) و(قَعَدَ) ، أو مختلفين في المعنى واللفظ متّفق نحو : (وَجَدَ) إذا حزِنَ وإذا عَلِـمَ ، أو متّفقين في المعنى واللفظ[١] :

فالأوّل : كقولك : (أَقْبَلَ زَيْدٌ و أَدْبَرَ عَمْرٌو العاقِلانِ) فسيبويه[٢] يجيز ذلـك ، ويمنع منـه غيره[٣] ، فحجّة سيبويه أنّ العـامل فيهما من جهة الفعل ، وهـو عامـل واحـد إذ هـو إسناد ، وأنت تقول : (اخْتَلَفَ زَيْدٌ وعَمْرٌو العـاقِلانِ) إجماعـاً[٤] ، والمبرّد[٥] وابن السَّرّاج[٦] يمنعان[٧] من الأولى ؛ وذلك أنّ العاملين حيث اختلفا لم يجـز أنْ يعملا في معمول واحد .

---

(١) في (ك) : (اللفظ والمعنى)، وتنظر هذه المسألة بأوجهها في (**المغني في النّحو** ٨٧أ ـ ب) .

(٢) **الكتاب** ٦٠/٢ .

(٣) (**الأصول** ٤١/٢ و **الجمل** ١٦ و **المسائل البصريّات** ٧٧٩/٢ و **شرح الكتـاب للرُّمّـانيّ** ٩٣/٢أ و **شرح المقدّمة المحسبة** ٤١٩/٢ و **ثمار الصّناعة** ٤٦٨ و **كشف المشكل** ٦٢٣/١) ، وذكر السِّيرافيّ أنّ الخليل يوافق سيبويه في الإجازة ، وأمّا المبرّد والزّجّاج وكثير من المتأخِّرين فيمنعون (**شرح الكتاب** ١٤٦/٦) ، وممن تبع سيبويه الجرميُّ (**المسائل المنثورة** ٥٧) ، وابن خروف في (**شـرح الجمـل** ٣١٧/١) .

(٤) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ١٤٦/٦ .

(٥) (**المقتضب** ٣١٥/٤) ، والمبرّد : هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزديُّ الثماليُّ (ت ٢٨٥ هـ) ، أخذ النّحو عن الجرميِّ والمازنيِّ وغيرهما ، ومن تلاميذه الزّجّاج وابن كيسان ، له مـن المـصنفات : المقتضب ، والكامل ، والفاضل (ينظر : **أخبار النّحـويين البـصريين** ١٠٥ ـ ١١٣ و **طبقـات النّحويين و اللغويين** ١٠١ ـ ١١٠) .

(٦) (**الأصول** ٤١/٢) ، وابن السَّرّاج : هو أبو بكر محمد بن السَّري السَّرّاج (ت ٣١٦ هـ) ، أخذ عن المبرّد ، وأخذ عنه الزّجّاجيُّ والسِّيرافيُّ والفارسيُّ والرُّمّانيُّ ، من مصنفاته : الأصـول ، والمـوجز (ينظر : **طبقات النّحويين واللغويين** ١١٢ ـ ١١٤ و **نزهة الألباء** ١٨٦ـ ١٨٧) .

(٧) في المخطوطتين : (يمنع) .

[٣٤٣] وأمَّا المسألة / الثَّانية : وهو اختلافهما في اللفظ دون المعنى نحو : (قَعَدَ زَيْدٌ وجَلَسَ عَمْرٌو) ، فلا شبهة أنَّ سيبويه يجيزه[1] ، وإذا أجاز الأُولى فالأَولى إجازة هذه عنده لاتِّفاقهما في المعنى ، وابن السَّرَّاج[2] يمنع من ذلك ، وكذا يُحكى عن المبرِّد[3] .

وأمَّا المسألة الثَّالثة : وهو اختلافهما في المعنى دون اللفظ ، نحو : (وَجَدْتُ) من الغنى ، و(وَجَدْتُ) من الغضب ، تقول : (وَجَدَ زَيْدٌ و وَجَدَ عَمْرٌو العاقلانِ) فسيبويه[4] يجيز ذلك على ما سبق ، والمبرِّد[5] وابن السَّرَّاج[6] يمنعان من ذلك .

فأمَّا إذا كانا متَّفقين في اللفظ والمعنى نحو : (قامَ زَيْدٌ وقامَ عَمْرٌو العاقلانِ) فلا شبهة في إجازة سيبويه ذلك ، وكذلك جماعة النُّحاة[7] إلا ابن السَّرَّاج[8] ، فإنْ اعتقدت في العامل الثَّاني التِّكرار أجاز المسألة[9] ؛ لأَنه يصير عاملاً واحداً ، وامتنع إذا لم يكن الثَّاني تكراراً ؛ كيلا يعمل عاملان في معمول واحد .

---

(١) **الكتاب** ٢/٦٠ و ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/١٤٦ .

(٢) **الأصول** ٢/٤٢ وينظر : **شرح الكتاب للرُّمَّانيِّ** ٢/٩٣أ .

(٣) لم أجد من حكى هذا عن المبرِّد ، وكلام السِّيرافيِّ خلاف هذا ، قال : « لا خلاف بين أصحابنا أنَّ الفعلين إذا اتَّفق معناهما جاز أن يوصف فاعلاهما بلفظ واحد » (**شرح الكتاب** ٦/١٤٦) ، وابن عصفور نصَّ على أنَّ المبرِّد يوافق سيبويه (**شرح الجمل** ١/٢١٤) .

(٤) لم يشر سيبويه إلى هذه المسألة ، لكنَّه أجاز تثنية وصف معمولي الفعلين المختلفي اللفظ دون المعنى ، والمختلفي اللفظ والمعنى فمن باب أولى إجازة هذه المسألة .

(٥) لم يتحدَّث المبرِّد عن هذه المسألة في كتبه ، ونسبة هذا القول إليه مثبتة في (**شرح الجمل لابن عصفور** ١/٢١٤) ، والسِّيرافيُّ نسب إليه المنع إذا لم يتَّفق معنى الفعلين (**شرح الكتاب** ٦/١٤٦) .

(٦) **الأصول** ٢/٤١ وينظر : **شرح الجمل لابن عصفور** ١/٢١٤ .

(٧) ينظر: **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/١٤٦ **والبديع** ١ :٢/٣٢٤ و **شرح الجمل لابن عصفور** ١/٢١٤.

(٨) (**الأصول** ٢/٤١ وينظر : **شرح الجمل لابن عصفور** ١/٢١٤) ، وأنبِّه هنا إلى أنَّ ابن السَّرَّاج لم يذكر الصُّورتين الأخيرتين ، ولكنَّه قرَّر قاعدة عامَّة وهي أنَّه إذا اختلف عاملان في اسمين لم يجزْ أنْ تثنَّى صفتهما ، وكلُّ ما سبق يندرج ضمن هذه القاعدة .

(٩) **الأصول** ٢/٤٢ .

ولم يجز بعضهم [١] : (رَأَيْتُ زَيْداً فَعَمْراً الظَّرِيْفَيْنِ) ، ولا (ثُمَّ عَمْراً) ، كما لم يجز (زَيْدٌ فَعَمْرٌو قاما) ، و لا (زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو قاما) [٢]؛ لأجل أنَّ الفاء و(ثُمَّ) ليسا للاشتراك [٣].

فإنْ كان رفعهما ونصبهما وجرُّهما مختلفين لم يجز الجمع بين الصِّفات عند الخليل [٤] ، وأجازه بعضهم [٥] ، وذلك نحو : (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وجاءَ عَمْرٌو العاقِلانِ) ، وكذلك (ضَرَبْتُ / زَيْداً ، وإنَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ العاقِلَيْنِ) ، وكذلك (هَذا لابْنِ إنْسانَيْنِ كِرامٍ) ، فأمَّا (هَذا رَجُلٌ وذاكَ آخَرُ قائِمانِ) ، و(هَذا عَبْدُ اللهِ وذاكَ زَيْدٌ العاقِلانِ) ، فسيبويه [٦] يجيزه ، وأبو العبَّاس [٧] يأباه من وجهين : أحدهما : ما تقدَّم ، والآخَر : لاختلاف الإشارتين ، لأنَّ (هَذا) للقرب ، و(ذاكَ) للبعد ، وأجازه الفارسيُّ [٨] ؛ لأنَّ أحدهما قد يُستعمل موضع الآخَر ، وابن السَّرَّاج [٩] يمنعه لأجل أنَّهما عاملان .

[٣٤٤]

---

(١) لم أقف على من قال بهذا القول .

(٢) قال ابن السَّرَّاج : « وتقول : (زيد ثمَّ عمرو قام) ، و(زيد فعمرو قام) ، وقد أجازوا التَّثنية ، فتقول : (زيد فعمرو قاما) ، و(زيد ثمَّ عمرو قاما) ، ولا يجيزون مع (أو) و(لا) إلا التَّوحيد لا غير » (**الأصول** ٢/٧٦ _ ٧٧ وينظر : **شرح عيون الإعراب** ٢٣٦) .

(٣) المعروف أنَّ الفاء و(ثُمَّ) تشركان ما بعدهما في حكم ما قبلهما لفظاً ومعنى ، فلعلَّه يقصد أنَّهما ليسا للاشتراك في الزَّمن .

(٤) قول الخليل في (**الكتاب** ٢/٥٩ _ ٦٠) ، والخليل هو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديُّ الأزديُّ (ت ١٦٠ هـ) ، واضع علم العروض ، وهو من أكابر علماء اللغة والنَّحو ، تلمذ لأبي عمرو بن العلاء ، وتلمذ له سيبويه (ينظر : **أخبار النَّحويين البصريين** ٥٤_٥٦ و **نزهة الألباء** ٤٥_ ٤٧) .

(٥) نُسبت هذه الإجازة إلى الجرميِّ في (**شرح الجمل لابن عصفور** ١/٢١٣ _ ٢١٤) ، وإليه وإلى الأخفش في (**المساعد** ٢/٤١) .

(٦) **الكتاب** ٢/٦٠ .

(٧) **المقتضب** ٤/٣١٥ .

(٨) نُسب هذا القول إلى الفارسيِّ في (**المغني في النَّحو** ٨٧ب) ، ولكنَّه في (**المسائل البصريَّات** ٢/٧٧٨) صرَّح بالمنع .

(٩) **الأصول** ٢/٤١ وينظر: **شرح الكتاب للرُّمَّانيِّ** ٢/٩٣أ و **المغني في النَّحو** ٨٧ب .

فإنْ كان الاسم الأوَّل داخلاً في حيِّز الاستفهام والثَّاني في حيِّز الخبر لم يجز الجمع بين صفتيهما في كلِّ مذهب[١]، نحو قولك : (مَنْ زَيْدٌ وجاءَ عَمْرُو العاقِلانِ) ؛ لأنَّ الصِّفة لا تخلط ماله معنى ثابت بما ليس له معنى ثابت .

فإنْ كان الموصوف كنية لم تتبع الصِّفة إلا الأوَّل كما لم تقع[٢] التَّثنية والجمع إلا بالأوَّل ، يقول : (جاءَني أَبُو بَكْرٍ الكاتبُ) ، و(رَأَيْتُ أَبَوَي بَكْرٍ الكاتِبَيْنِ) ، و(مَرَرْتُ بآباءِ بَكْرٍ الكاتبِيْنَ)[٣] .

قال الفرَّاء[٤] : « إذا قلت : (ثَلاثَةُ أثْوابٍ خَزٌّ) فالرَّفع رديء ؛ لأنَّ المقصود الأثواب ، وإنَّما[٥] جيء بـ(الثَّلاثة) لسبب العدد حسبُ »[٦]، وكذلك أنشد :

فِيْهَا اثْنَتَانِ وأرْبَعُونَ حَلُوْبَةً سُوْداً ....[٧]

---

(١) الكتاب ٢/٦٠ و الأصول ٢/٤٢ و شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٣ .

(٢) في (ت) : يقع .

(٣) ينظر : البديع ١ :٢/٣٢٥ .

(٤) الفرَّاء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، من أشهر الكوفيين ، أخذ عن الكسائيِّ ، من مصنفاته : معاني القرآن ، و المذكر والمؤنَّث (ينظر: مراتب النَّحويين ١٣٩_١٤١ وتاريخ العلماء النَّحويين ١٨٧_ ١٨٩).

(٥) في النُّسختين : (لأنَّ الأثواب إنَّما) ، والكلام على هذا لا يستقيم ، ولكن كُتب في حاشية (ك) الجانبيَّة بحبر مختلف : (المقصود الأثواب) ، وأضيف أيضاً بهذا الحبر واوٌ قبل (إنَّما) .

(٦) قال الفرَّاء في قوله تعالى : ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾ : « لو كان الخضر منصوبة تُجعل نعتاً للسَّبع حسن ذلك ، وهي إذا خُفضت نعت للسُّنبلات » (معاني القرآن ٢/٤٧) ، فذكر أنَّ الحمل على العدد حسن وليس برديء ، وينظر : (شرح القصائد السَّبع ٣٠٦) .

(٧) تتمة البيت :

....كخافية الغراب الأسحمِ

والبيت لعنترة ، وهو في (ديوانه ١٩٣ و الجيم ١/٩١ و المذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء ٥٧ و الأصول ١/٣٢٥ و إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢/٤٥٣ و علل النَّحو ٥١٦ و المختار ١/٤٩٣) ، و(الحلوبة) : النَّاقة الَّتي تُحلب (المحكم ٣/٢٦٨) ، والشَّاهد هو نصب (سوداً) على النَّعت لـ(حلوبة) الواقعة تمييزاً للعدد ، ولم يرفعها _ في الرِّواية المستشهد بها _ على النَّعت للعدد ، و(حلوبة) في معنى الجمع ؛ ولذا جاءت نعتاً للجمع ، والبيت يروى أيضاً برفع (حلوبة) (ينظر : شرح القصائد التِّسع ٢/٤٧٠ _ ٤٧١ و الفوائد والقواعد ٦٥٢) .

[٣٤٥]

ولا يُفصل بين الصِّفة والموصوف بأجنبيٍّ من عامل الموصوف ، فأمَّا قوله :

أَقُولُ لِقَوْمٍ فِي الكَنِيْفِ تَرَوَّحُوا   عَشِيَّةَ بِتْنا عِنْدَ ماوانَ رُزَّحِ [١]/

ـ ففصل بمعمول (أَقُولُ) [٢] بين الصِّفة والموصوف ـ فشاذٌّ ، وكذلك قوله :

أَمَرَّتْ مِنَ الكَتَّانِ خَيْطاً وأَرْسَلَتْ   رَسُوْلاً إلى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِيْنُها [٣]

فـ(جَرِيٌّ) وصف (رَسُوْلٍ) ، و(إلى) يتعلّق بـ(أَرْسَلَتْ) ، فليس (أَرْسَلَتْ) بأجنبيٍّ من (رَسُوْلٍ) [٤] ، ولكن كذا ذكره الأخفش [٥].

وقد تقدَّم الصِّفة على الموصوف إذا كانت لاثنين وقد تقدَّم أحدهما [٦] كقوله :

---

(١) البيت لعُروة بن الورد ، وهو في (**ديوانه** ٥٢ و **الحماسة لأبي تمّام** ١٣٧ و **الأمالي للقالي** ٢/٢٣٤ و **مقاييس اللغة** "كنف" ٥/١٤٢ و **البديع** ١ :٢/٣٢٦ و **ضرائر الشّعر** ٢٠٥ و **همع الهوامع** ٥/١٦٩) ، و(الكنيف) : الحظيرة من الشّجر ، و(رزَّح) : مهازيل ساقطون ، و(تروَّحوا) : سِيروا في الرَّواح ، وتقدير البيت : أقول لقومٍ رزَّحٍ عشيَّة بتنا عند ماوان في الكنيف : تروَّحوا (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ** ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥) ، و(ماوان) : جبل أسود ضخم في بلاد محارب في جنبه بئر ماوان (**الأمكنة والمياه والجبال** ٢/٥٠٦) ، وذكر محقّق هذا الكتاب الشّيخ حمد الجاسر أنّه لا يزال معروفاً ، ويقع جنوب شرق النَّقْرة .

(٢) في النُّسختين : (قلتُ) ، والصَّواب ما أثبتُ أو (القول) .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**شرح القصائد السّبع** ٨٨ و ١٦٤ و **الأمالي للقاليّ** ١/١٩٥ و **المسائل الشّيرازيّات** ٢/٦٢٢ و **التّمام** ٩٣ و **المحتسب** ٢/٢٥٠ و **المقرَّب** ٢٥٠ و **التّدريب في تمثيل التّقريب** ١٨١) ، و(أمرَّت) : أحكمت الفتل (**تهذيب اللغة** ١٥/١٩٦) ، و(الجريُّ) : الرَّسول ، يقول : أرسلته إلى جارة لها تنتفها لتزيَّن (**الأمالي للقاليّ** ١/١٩٥) .

(٤) كذا في النُّسختين ، والأصل أنْ يقول : « فليس (إلى أخرى) بأجنبيٍّ من (أرسلت) » ؛ لأنَّ الحديث كان عن امتناع الفصل بين الصفّة والموصوف بأجنبيٍّ من عامل الموصوف ، وعامل الموصوف هو (أرسلت) ، والفاصل هو (إلى أخرى) .

(٥) لم أقف على مصدر ذكر هذا عن الأخفش .

(٦) هذا المعنى أخذه ابن الأثير عن صاحبنا بلا نسبة (**البديع** ١ :٢/ ٣٢٠) ، وهذا ما جعل بعض من جاء بعده ينسبه إليه (**ارتشاف الضَّرب** ٤/١٩٣٠ و **توضيح المقاصد** ٣/١٤٢) .

وَلَسْتُ مُقِرّا لِلرِّجالِ ظُلامةً ... أَبى ذاكَ عَمِّي الأَكْرَمانِ وخالِيا[١]

وقوله :

فَأَوْرَدْتُها ماءً كَأَنَّ جِمامَهُ ... مِنَ الأَجْنِ حِنَّاءٌ مَعاً وصَبِيْبُ[٢]

كأنَّه نظر إلى أنَّ العطف كالتَّثنية .

قال أبو الفتح : « **ولا يكون الوصف إلا من فعل ، أو راجعاً إلى معنى فعل** »[٣] .

قال سعيد : إنَّما لم تكن الصِّفة إلا من فعل ؛ لأنَّها تتضمَّن معنى زائداً ، وذلك المعنى يرجع إلى الفعل ، وبهذا يتحمَّل الضَّمير نحو : (قائِمٍ) ، و(قاعِدٍ) ، و(حَسَنٍ) ، و(أَحْسَنَ مِنْ زَيْدٍ) ، فهي مفتقرة إلى ضمير يعود منها إلى الموصوف ، وليس بمنزلة الخبر عند البصريِّ[٤] ؛ لأنَّ الخبر يجوز أنْ يكون جامداً لا ضمير فيه ؛ لأنَّ الخبر أحد جزئي الجملة المفيدة ، والصِّفة مكملة للفائدة[٥] ، فكأنَّها فضلة ، ولذلك حسن حذف الخبر ، ولم يحسن حذف الصِّفة ؛ لأنَّ الصِّفة فضلة فلا حاجة إليها ، والخبر معتمد

---

(١) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**البديع** ١ :٣٢٨/٢ و ضرائر **الشِّعر** ٢١٢ و **ارتشاف الضَّرب** ١٩٣٦/٤ و **توضيح المقاصد** ١٣١/٣ و **مغني اللبيب** ٨٠٣ و **همع الهوامع** ١٨٥/٥ و **منهج السَّالك للأشمونيّ** ٥٨/٣) .

(٢) البيت لعلقمة الفحل ، وهو في (**ديوانه** ٤٢ و **الكامل** ٩٢٥/٢ و **ديوان الأدب** ٧٣/٣ و **تهذيب اللغة** ١٢/ ١٢٢ و **كتاب الشِّعر** ٢٦٠/١ و **الإبانة** ٣٢٦/١ و ضرائر **الشِّعر** ٢١٢) ، وأصل الكلام : حنَّاء وصبيبٌ معاً ، فقدَّم الحال على أحد صاحبيه ، و(جمامه) : ما اجتمع من مائه وكُثر فيه ، و(الأجن) : أَجَنَ الماءُ : إذا تغيَّر غير أنَّه يُشرب ، و(الصَّبيب) : الدَّم المصبوب ، أو شجر بالحجاز يُخضب به مثل الحنَّاء ، وهذا التَّغيُّر إنَّما يعتري الماء من عدم الورود عليه ، يريد : إنِّي ركبت إليك من الطُّرق ما يتجنَّب كلُّ أحد ركوبه مخافة هوله (**شرح الأشعار السِّتَّة الجاهليَّة** ٥٤٣/١) .

(٣) **اللمع** ١٣٩ .

(٤) قول البصريين في (**الإنصاف** ٥٣ و **ائتلاف النُّصرة** ٣١ وينظر : **الإيضاح العضدي** ٨٢) ، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ الخبر الجامد فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ (**الإنصاف** ٥٣ و **التَّبيين** ٢٣٦) .

(٥) في (ك) : الفائدة .

[٣٤٦] الفائدة ، فالحاجة إليه داعية / موجوداً كان أو معدوماً ، وأمَّا معنى الفعل فالنِّسبة وما أشبهها ، ونحن نبيِّن ذلك إنْ شاء الله .

واعلم أنَّ الصِّفة تكون بالخُلُق نحو : (سَمْحٍ) ، و(كَريمٍ) ، وبالخَلْق نحو : (حَسَنٍ) ، و(طَوِيْلٍ) ، وبالعمل الظَّاهر نحو : (ضارِبٍ) ، و(قاتِلٍ) ، وبالأعمال القلبيَّة نحو : (عالِمٍ)، و(فَهِمٍ) ، وبالحرفة نحو: (عَطَّارٍ) ، وبالمصدر نحو : (زَوْرٍ) ، و(فِطْرٍ) ، ومن [ذلك][1] قولهم :

.... فَهُمْ رِضاً وَهُمُ عَدْلُ[2]

الأوَّل مصدر في موضع (مَفْعُوْلٍ) ، والثَّاني في موضع (فاعِلٍ) .

وبالنَّسب نحو : (بَصْرِيٍّ) ، وقال قوم : « يوصف بالتَّبجيل والتَّعظيم ، نحو قوله :

فَأَوْمَأْتُ إيْماءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ وَلِلَّهِ عَيْنا حَبْتَرٍ أَيُّما فَتى[3] »[4]

وهذا ليس بوصف هنا ، وإنَّما يكون وصفاً في قولك : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّما رَجُلٍ) ، و(بِرَجُلٍ كُلِّ رَجُلٍ) .

---

(١) ساقط من (ت) .

(٢) هذا جزء من بيت لزهير بن أبي سلمى ، والبيت بتمامه :

مَتى يَشْتَجِر قَوْمٌ تَقُل سَرَواتُهُم هُمُ بَيْنَنا فَهُم رِضاً وَهُمُ عَدلُ

وهو في (**شرح شعره** ٩٠ و **مجاز القرآن** ١٧٦/١ و **المذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم** ٧٧ و **الأضداد لأبي حاتم** ١٣٣ و **الصَّاحبي** ٣٥١ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ٢٠٥/١ و **الخصائص** ٢٠٢/٢) .

(٣) البيت للرَّاعي النُّميريِّ ، وهو في (**ديوانه** ٣ و **الكتاب** ١٨٠/٢ و **طبقات فحول الشعراء** ٥١٩/٢ و **الحماسة لأبي تمَّام** ٤٨٢ و **الكامل** ١٤٠٧/٣ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٠٧/١ و **شرح الكافية الشَّافية** ٢٨٧/١) ، و(أَيُّما) ضبط في (ت) بالضمِّ والفتح معاً ، فرفعه على الابتداء ، وخبره محذوف تقديره : (هو) (**شروح سقط الزَّند** "بطليوسي" ٥٢٦/٢) ، ونصبه على الحال ، و(حبتر) : اسم ابنه (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ** ١٥٠٣/٣ ـ ١٥٠٤) .

(٤) هذا قول ابن برهان في (**شرح اللمع** ٢٠٧/١) .

وبالجوهر نحو : (ذِي مالٍ) ، ولا ضمير في (ذِي) ؛ لأنَّ الصِّفة هنا هي الموصوف ، ولا معنىً للفعل فيها ، وإنَّما جاؤوا بها توصُّلاً إلى وصف الجوهر بالجواهر ، أو الشَّيء بغيره .

وفي (ذِي) كلام يحسن بيانه ، اعلم أنَّ (ذُو) وُضع في الكلام لأن يضاف إلى أسماء الأجناس فقط ، ولا يضاف إلى المضمرات ، فلا تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِيْكَ) ، و(امْرَأَةٍ ذاتِكَ) ؛ لأجل أنَّ المضمر معرفة ، والَّذي يضاف إليه معرفة ، والنَّكرة لا توصف / بالمعرفة ، وجاز (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ) ؛ لأنَّه نكرة ، و لَمَّا لم يجز إضافة (ذُو) إلى المضمر في أوَّل حالة الاسم ــ وهو التَّنكير ــ رُفض ذلك في الجميع ، فلم يُقل : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ ذِيْكَ) وإنْ كان (زَيْدٌ) يقتضي وصفه بالمعرفة ، وإنَّما يقال : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ صاحِبِكَ)[١]، ويدلُّك على أنَّ هذا المعنى هو المقصود لا ما أشارت النُّحاة[٢] إليه أنَّهم لم يضيفوه إلى العلم ، فيقولوا : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ذِي عَمْرٍو) أي : صاحب عمرو ؛ لأنَّ (عَمْراً) موضوع معرفة في أوَّل أحواله ، وإنَّما يضاف إلى ما يقع نكرة ثُمَّ تعرَّف بالألف واللام ، كأنَّهم نظروا فيه إلى النَّكرة ؛ لأنَّها أوَّل[٣].

[٣٤٧]

وقال قوم : « إنَّما لم يُضف إلى المضمر ؛ لأنَّ المقصود إنَّما هو الوصف بما بعده ، والمضمر لا يوصف به »[٤]، فيقال له : المال والخيل لا يوصف بهما ، وقد قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ و ذِي خَيْلٍ) ، فعلمت أنَّ المقصود إنَّما هو الأوَّل ، ويخرج عليه (زَيْدٌ) و(عَمْرٌو) .

---

(١) الكلام السَّابق من بداية الفقرة موجود في (**المقتصد** ٢/٩٠٧) .

(٢) لعلَّه يشير إلى ما ذكره الفارسيُّ من أنَّ (ذو) لا تضاف إلى المضمر لأنَّها إنَّما تُذكر ليتوصَّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس (**الإيضاح العضديّ** ٢٨٧) .

(٣) ينظر : **المقتصد** ٢/٩٠٧ .

(٤) قال ابن برِّيٍّ : « اعلم أنَّ النَّحويين إنَّما امتنعوا من إدخال (ذي) على المضمر من جهة أنَّها جُعلت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ولَمَّا كانت المضمرات لا يوصف بها لم تدخل على مضمر » (**حواشي ابن بري على درَّة الغوَّاص** ١٧٥) .

وأمَّا (ذُو) الَّتي بمعنى (الَّذي)[١] فهي معرفة ، توصل بما يوصل به (الَّذي) ، وتكون على صورة واحدة كـ(الَّذي) ، تقول : (هَذا زَيْدٌ ذُو قالَ ذاكَ) ، و(رَأَيْتُ زَيْداً ذُو قالَ ذاكَ) ، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ ذُو قالَ ذاكَ) ، وكذلك في المؤنَّث تقول : (هَذه هِنْدُ ذُو قالَتْ ذاكَ) ، قال الطَّائيُّ[٢] :

[٣٤٨]

فإنَّ المــاءَ ماءُ أبي وجَدِّي   وبِئْري ذُوْ حَفَرْتُ وذُوْ طَوَيْتُ[٣] /

أي : (الَّتي حَفَرْتُ وطَوَيْتُ) ، وقال بعضهم : « المؤنَّث يستعمل معها (ذاتُ) ، وتضمُّ التَّاء في الأحوال الثَّلاث »[٤] .

وبالجملة[٥] مع النَّكرة نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قامَ أَبُوْهُ) ، وبمتأوَّلٍ نحو قولك : (مَرَرْتُ بِقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ)[٦] ، وقوله :

....   فَيُطْوَى عَنْ أخِي الخَنَعِ اليَراعِ[٧]

(١) وهذا في لغة طيِّئ (**الأصول** ٢/٢٧ و **الأزهيَّة** ٢٩٥) .

(٢) هو سِنان بن الفحل الطائيُّ ، شاعر إسلاميٌّ في الدَّولة المروانيَّة (**خزانة الأدب** ٦/٤٦٠) .

(٣) البيت في (**الحماسة لأبي تمَّام** ١٦٦ و **الأزهيَّة** ٢٩٥ و **الأحاجي النَّحويَّة** ٩٢ و **أمالي ابن الشَّجري** ٣/٥٥ و **الإنصاف** ٣٢٨ و **الفوائد المحصورة** ٣٤٢ و **البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيّ** ١/٢٩١) ، و(طويت البئر) : بنيتها بالحجارة (**تخليص الشَّواهد** ١٤٧) .

(٤) نُسب هذا القول إلى ابن جنِّي في (**الفوائد المحصورة** ٣٤٢ وينظر : **المقتصد** ٢/٩٠٩) .

(٥) رجع الشَّارح إلى الأشياء الَّتي تكون صفة ، فقوله : (وبالجملة) عطف على قوله : (وبالجوهر) .

(٦) (العرفج) : نبات من نبات الصَّيف ، ليِّن أغبر له ثمرة خَشْناء (**العين** ٢/٣٢٢) ، وتأويل الكلام : مررت بقاعٍ جافٍ وخَشِنٍ (**الخصائص** ٣/٢٧٢ وينظر : **الكتاب** ٢/٢٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٦/١٠٠ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١/١٢٧) .

(٧) هذا عجز بيت لقَطَريِّ بن الفُجاءة ، وصدره :

ولا ثوبُ البقاءِ بثوبِ عزٍّ   ....

وهو في (**ديوان شعر الخوارج** ١٢٣ و **الحماسة لأبي تمَّام** ٤٠ و **نظام الغريب** ٨٠ و **رسائل في اللغة** ٢٥٣ و **التَّذكرة الحمدونيَّة** ٢/٤٠٥ و **لباب الآداب** ٢٢٤ و **الحماسة البصريَّة** ١/١٢٥) ، و(أخو الخنع) : الذَّليل ، و(اليراع) : الرَّجل الَّذي لا قلب له الجبان تشبيهاً بالقصبة (**شرح كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسيّ** ٢/١٠٥) ، قال ابن جنِّي : « وصف بالاسم غير الصِّفة ، وهو (اليراع) ؛ وذلك لما يُتصوَّر فيه من الضَّعف والخور ، حتَّى كأنَّه قال : عن أخي الخنع الضَّعيف الرِّخو السَّاقط ، ونحو ذلك » (**التَّنبيه** ٢٦ ب) .

قال أبو الفتح : « والمعرفة توصف بالمعرفة ، والنَّكرة توصف بالنَّكرة ، ولا توصف معرفة بنكرة ، ولا نكرة بمعرفة »[١] .

قال سعيد : طبيعة المعرفة مضادَّة لطبيعة النَّكرة ، والصِّفة مكملة ، ولا يكمل الشَّيء بمباين[٢] طبيعته[٣] ، وأيضاً فإنَّ المعرفة تدلُّ على الخصوص ، والنَّكرة تدلُّ على الشِّياع ، فإذا قال رجل : (ما جاءَني رَجُلٌ) جاز أنْ يكون نافياً للجنس جميعه ، وجاز أنْ يكون نافياً واحداً ، فالشِّياع موجود فيه ، والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّه يصحُّ أنْ تدخل (مِنْ) عليه ، فتستغرق الجنس ، وليس (زَيْدٌ) و(عَمْرٌو) بهذه المنـزلة ، فإذا قال : (ما جاءَني زَيْدٌ) لم يكن نافياً إلا مجيء واحدٍ بعينه ، والصِّفة هي الموصوف ، ولهذا المعنى تغني الصِّفة في بعض المواضع عن الموصوف ، نحو : (مَرَرْتُ بِقائِمٍ) ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾[٤] أي : (رجلاً بريئاً أو شخصاً محصَّناً) ، وقد اُستُغني بالموصوف / عن الصِّفة[٥] نحو : (لا صَلاةَ لِجارِ[٦] المَسْجِدِ إلا فِي المَسْجِدِ)[٧] في أحد القولين[٨] ، وحيث كانت إيَّاه تبعته في الإعراب ؛ ليدلَّ اللفظ على

[٣٤٩]

---

(١) **اللمع** ١٣٩ .
(٢) في (ت) : بنباين .
(٣) ينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ٢٠٣/١ و **المغني في النَّحو** ٨٦أ .
(٤) سورة النِّساء ، الآية (١١٢) .
(٥) ذكر الشَّارح سابقاً أنَّ الصِّفة لا يجوز حذفها (**الغرَّة** _ النُّسخة التيموريَّة _ ٣٠٤) .
(٦) في (ت) : حار .
(٧) الحديث في (**المصنَّف** " كتاب الصَّلاة _ باب من سمع النِّداء " ٤٩٧/١ وينظر : **تخريج أحاديث الرَّضيِّ** ٦٦) .
(٨) ذكر الشَّارح هذا الحديث في باب الإضافة ، وذكر أنَّ جماعةً يقدِّرونه بـ(كاملة) ، وهذا القول نقض لما أصَّله من عدم جواز حذف الصِّفة ، ولهذا ذهب إلى أنَّ تقديره هو : (لا كمالَ صلاةٍ) ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه (**الغرَّة** _ النُّسخة التيموريَّة _ ٣٠٤ وينظر : **الفَسر** ٣٦٥/٢ و ٦٥/٣ و **الخصائص** ٣٧٢/٢ و **الجواهر** ٧٨٦/٣ و **البديع** ١ :٣٢٧/٢) .

أنَّهما لشيء واحد ، فمن حيث لم يجز أنْ يوصف الواحد بالجمع ، ولا الجمع بالواحد ، لم يصحَّ أنْ يوصف المعرفة بالنَّكرة ، ولا النَّكرة بالمعرفة .

وقال بعضهم : « المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة ؛ لأنَّ صفة المعرفة لإزالة الشِّركة العارضة على المعرفة ، ولولا كثرة التَّسمية لم تحتج إلى وصف ، والنَّكرة لا تزيل الاشتراك العارض »[١] ، وقال قوم : « حكم النَّكرة أن توصف بالنَّكرة ؛ لأنَّ المعرفة أحقُّ بالتَّقديم ، فلم يجز من حيث كونها أحقُّ بالتَّقديم[٢] أنْ تكون تابعة لها في الرُّتبة »[٣] .

وحكم الصِّفة أنْ تتبع الموصوف ، وأيضاً فحكم الموصوف أنْ يكون أخصَّ[٤] من الصِّفة أو مساوياً لها ، بمنـــزلة خبر المبتدأ ، ولهذا أشكلت مسألة الكتاب (كَمْ غَيْرَهُ مِثْلَهُ لَكَ)[٥] ، و(غَيْرُ)[٦] أعمُّ من (مِثْل) ، وجعل سيبويه[٧] (مِثْلَهُ) صفة (غَيْرِهِ) ، ويمتنع أنْ يكون أخصَّ بمنـــزلة الخبر ، فلو ذَكر موصوفاً معرفة لعُلم منه أنَّه معروف عنده ، فلو وصفه بنكرة كان بمنـــزلة من لم يعرفه ، وهذا تضادٌّ ، وكذلك لو عكس القضيَّة ، وقد أجاز بعض / الكوفيين[٨] ذلك فيما فيه معنى مدح أو ذمٍّ ، كقوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ [٣٥٠]

---

(١) هذا قول الرُّمَّانيِّ في (**شرح الكتاب** ٢/٥٩ب و ٦٤ب _ ٦٥أ وينظر: **شرح اللمع لابن برهـــان** ١/٢٠٣) ، والصَّيمريِّ في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٦٩) .

(٢) كُرِّرت في (ت) جملة : (فلم يجز من حيث كونها أحقُّ بالتَّقديم) .

(٣) هذا قول الصَّيمريِّ في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٦٩) ، وعلي بن عيسى في (**شرح اللمع لابـــن برهان** ١/٢٠٣) ، وذكر المحقِّق أنَّه الرَّبعيُّ .

(٤) كُتب في (ت) : (أعرف) ، وفوقه (أخصّ) .

(٥) **الكتاب** ٢/١٥٩ .

(٦) في (ك) : كم .

(٧) **الكتاب** ٢/١٥٩ .

(٨) قول بعـــض الكوفيين في (**البديع** ١ :٢/ ٣١٥ و **المغني في النَّحـــو** ٨٦أ و **ارتـــشاف الـــضَّرب** ٤/١٩٠٨) .

هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾[1]، وهذا لا يعرفه بصريٌّ[2] إلا على البدل أو على إضمار فعل أو اسم .

وكذلك حكى سيبويه[3] عن الخليل : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ ، وأتاني أخُـوْهُ أنْفُسُهُما) ، قـال : « هو على : (هُما صاحِبايَ أنْفُسُهُما) ، والنَّصب على (أعني أنفسَهما) »[4]، وأجاز الأخفش[5] في قوله تعالى : ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾[6] أنْ يكون ﴿ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ صفة (آخرَيْنِ) ؛ لأنَّه لمَّا وصفه اختصَّ ، وهذا لا يقول به بصريٌّ غيره .

وزعم عثمان[7] أنَّ الصِّفة لا تتعرَّف إلا بالألف واللام ، فأمَّا قولهم : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ أخِي عَمْرٍو) فعطف بيان ، ولمَّا كان تقديره : (المعروف بكذا) انطلق عليه اسم الوصف، كما قالوا [في][8] : (مَرَرْتُ بِهَذا الرَّجُلِ) أنَّ (الرَّجُلَ) وصف ، وهو عطف بيان .

واعلم أنَّ الصِّفة تجري في التَّأنيث والتَّذكير على ثمانية أضرب :

الأوَّل : [أنْ][9] يكون وصفاً يجري على الفعل ، فيؤنَّث بتأنيث الموصـوف ، ويـذكَّر بتذكيره ، كقولك : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ ، و امْرَأةٍ قائِمةٍ) .

---

(١) سورة الهمزة ، الآيتان (١) و (٢) .

(٢) ينظر : **البديع** ١ :٢/ ٣١٥ .

(٣) **الكتاب** ٢/ ٦٠ .

(٤) قول الخليل في (**الكتاب** ٢/ ٦٠) .

(٥) قول الأخفش في (**الحجَّة** ٣/ ٢٦٧ و **البديع** ١ :٢/ ٣١٥ و **المغني في النَّحو** ٨٦أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ٢/ ٩٩٢ و **ارتشاف الضَّرب** ٤/ ١٩٠٨) ، وجاء في (**معاني القرآن للأخفش** ١/ ٢٩٠) أنَّ (الأوليان) بدل ؛ لأنَّ (آخران) لمَّا وُصِف صار كالمعرفة في المعنى فأجري المعرفة عليه ، ويظهر لي أنَّه عبَّر بـ(البدل) وأراد (الصِّفة) ، كما عبَّر سيبويه بـ(الصفة) وأراد (التَّوكيد) (**الكتاب** ٢/ ٣٥١ و٣٥٩ و٣٨٥) ، ويدلُّ على هذا أنَّ البدل لا يُشترط فيه الموافقة في التَّعريف والتَّنكير بخلاف الصِّفة .

(٦) سورة المائدة ، الآية (١٠٧) .

(٧) **سر صناعة الإعراب** ١/ ٣٥٦ _ ٣٥٧ .

(٨) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٩) ساقط من (ت) .

الثَّاني : [أنْ] [١] يكون مختصّاً بالمؤنَّث ، فلا يؤنَّث بقرينة في الغالب ، نحو : (حائِضٍ) ، و(طامِثٍ) ، و(طالِقٍ) ، فالكوفيُّ [٢] حذف التَّاء لاختصاص الاسم بالمؤنَّث ؛ لأنَّ الحاجة إلى التَّاء إنَّما هي للفصل [٣] ، والفصل موجود ، وقال البصريُّ : / « هذا فاسد بدليل (رَجُلٍ عَقِيْمٍ) و(امْرَأةٍ عَقِيْمٍ) ، و (رَجُلٍ أيِّمٍ) و(امْرَأةٍ أيِّمٍ) ، و(مُهْرةٍ ضامِرٍ) و(فَرَسٍ ضامِرٍ) ، و (رَجُلٍ بادِنٍ) و(امْرَأةٍ بادِنٍ) » [٤] ، قال الخليل : « هذا بتقدير النَّسب ، أي : ذاتُ حَيْضٍ » [٥] ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ [٦] ، والدَّليل على أنَّها بمعنى النَّسب طلاقها في الحال [٧] ، وهو [٨] يحتمل الأزمنة الثَّلاثة ، وقال سيبويه : « هو بتقدير (شخص) » [٩] ، فأُلزما معاً : (امْرَأةً قائِمةً) أنْ يُجوِّزا فيها : (قائماً) [١٠] ، فأمَّا (عَجُوْزةٌ) و(ناقةٌ) فالتَّاء للتَّأكيد عند الكوفيِّ [١١] ، ومن

[٣٥١]

---

(١) ساقط من (ت) .
(٢) (المذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء ٥٢ و المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ ١٣١ و١٣٩ وينظر : إسفار الفصيح ٧٨١/٢ و المغني في النَّحو ٨٦ب) ، وهذا قول أبي حاتم من البصريين (المذكَّر والمؤنَّث ٦٦) .
(٣) في (ت) : الفصل .
(٤) ينظر : المقتضب ١٦٤/٣ و المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ ١٣٩ ـ ١٤٠ و شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١٧١/٣ب .
(٥) قول الخليل في (الكتاب ٣٨٣/٣ ـ ٣٨٤ و المذكَّر والمؤنَّث للمبرِّد ٩٢) ، ونسب أبو بكر هذا القول إلى الأخفش وغيره من البصريين عدا سيبويه (المذكَّر والمؤنَّث ١٥٢) .
(٦) سورة المزمِّل ، الآية (١٨) ، (وينظر : الكتاب ٤٧/٢) .
(٧) الحديث هنا عن كلمة (طالق) .
(٨) أي : اسم الفاعل .
(٩) ذكر سيبويه أنَّه على تقدير (شيء) (الكتاب ٢٣٧/٣ و ٣٨٣) .
(١٠) ألزمهما بهذا أبو بكر في (المذكَّر والمؤنَّث ١٤٩ و ١٥٢) .
(١١) (المذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء ٧٨ و المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ ٨٩ و٤٥١) ، وهو قول أبي حاتم من البصريين (المذكَّر والمؤنَّث ٩٣ وينظر : التَّنبيه ١٩٣أ) .

أثبت التَّاء في (طالِق) فعلى الفعل[١]، فإنْ قيل : فمَن قال : (امْرَأةٌ طالِقٌ) لِمَ لا يقول : (طَلَقَ امْرَأتُهُ) ؟ ، قيل : لما يلزمه في المستقبل من إيجاد الياء للمؤنَّث ، وذا لا يجوز[٢] .

التَّالث : أنْ تكون الصِّفة على (فَعُول) ، فإنَّه يكون للمذكَّر والمؤنَّث على صورة واحدة[٣]، كـ(رَجُلٍ صَبُورٍ) ، و(امْرَأةٍ صَبُورٍ) ؛ وذلك لأنَّه غير جارٍ على الفعل عند الكوفيِّ[٤]، وعند البصريِّ[٥] لمناسبته لـ(فُعُولٍ)[٦] الَّذي هو المصدر ؛ لأنَّه ليس بينهما إلا ضمَّة الأوَّل وفتحته .

الرَّابع : (فَعِيل) الَّذي بمعنى (مَفْعُول) ، فيكون للذَّكر والأنثى على صورة واحدة ، نحو : (كَفٌّ خَضِيبٌ) ، و(لِحْيَةٌ دَهِينٌ) ؛ وذلك لأنَّه معدول عن (مَفْعُولٍ) عند الكوفيِّ[٧]، وعند البصريِّ[٨] مشابهته (فَعُولاً) الَّذي شابه (فُعُولاً) .

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٣/١٨٤ و **أدب الكاتب** ٢٩٤ و **المذكَّر والمؤنَّث للمبرِّد** ٩٣ .

(٢) ينظر : **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ١٤٢ .

(٣) وذلك إذا كانت (فعول) بمعنى (فاعِل) (**المذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم** ٧٨ و **أدب الكاتب** ٢٩٢) .

(٤) قال الفرَّاء : « وإنَّما ألقيت من أنثاه الهاء ؛ لأنَّه عدل (صابر) إلى (صبور) ، فلم يكن له فعل يبنى عليه ، فترك كالمذكَّر ، ألا ترى أنَّك لا تجد للصَّبور فعلاً ، فإنْ قلت : (قدْ صَبَرَ) فذلك للصَّابر » (**المذكَّر والمؤنَّث** ٥٦ وينظر : **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ١٣٢ و **المغني في النَّحو** ٨٦ب) ، وهناك علَّتان أخريان للكوفيين في (**النَّوادر لأبي مسحل** ١/٨٩ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٣/٤٠٦).

(٥) (ينظر : **المغني في النَّحو** ٨٦ب) ، وجاء في (**الكتاب** ٢/٢٣٧) : « وزعم الخليل أنّ (فَعُولاً) و(مِفْعالاً) إنَّما امتنعتا من الهاء ؛ لأنَّهما إنَّما وقعتا في الكلام على التَّذكير ، ولكنَّه يوصف به المؤنَّث ، كما يوصف بـ(عدل) و(رضا) » ، وقال النَّحَّاس : « فأمَّا أهل البصرة فيقولون : حُذفتْ الهاء على النَّسب » (**إعراب القرآن** ٣/٤٠٧) .

(٦) في النُّسختين : (بفعول) ، بالباء .

(٧) **المذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء** ٥٤ و **النَّوادر لأبي مسحل** ١/٨٨ و **الزَّاهر** ١/١١٣ و **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ١٣٢ وينظر : **المغني في النَّحو** ٨٦ب .

(٨) « و(فُعول) مصدر ، والمصدر إلى التَّذكير ، فسرى التَّذكير من(دُخول) و(خُروج) إلى (صَبور) و(كَفور) ، ثمَّ منه إلى (جَديد) و(سَديس) و(عَسير) ، وهذا وإنْ كان عندنا على هذا فإنَّه أقوى ممَّا ذهب إليه الفرَّاء فيه » (**التَّنبيه** ١٦١أ وينظر: **التَّمام** ١١٦ و**المبهج** ١١٣ و **المغني في النَّحو** ٨٦ب).

[٣٥٢] الخامس : دخول التّاء فيها للمبالغة ، كقولك /: (رَجُلٌ علّامةٌ) و(امْرَأَةٌ علّامةٌ) ، و (رَجُلٌ راوِيةٌ) و(امْرَأَةٌ راوِيةٌ) .

السَّادس : أنْ يكون المذكَّر على (أَفْعَل) والمؤنَّث على (فَعْلَاء) ، يختلفان في الإفراد ، ويتّفقان في الجمع ، تقول لهما : (فُعْلٌ) ، تقول : (رَجُلٌ أَسْوَدُ) و(امْرَأَةٌ سَوْداءُ) ، و(نِساءٌ سُوْدٌ) و(رِجالٌ سُوْدٌ) .

السَّابع : أنْ يكون المذكَّر على (فَعْلانَ) والمؤنَّث على (فُعْلَى) مقصور ، كقولك : (رَجُلٌ عَطْشانُ) ، و(امْرَأَةٌ عَطْشى) .

الثَّامن : اختلاف أبنيتهما بغير علامة ، كقولك : (رَجُلٌ صَنَعُ اليَدِ) ، و(امْرَأَةٌ صَناعٌ) .

قال أبو الفتح : « فالأسماء المضمرة لا توصف ؛ لأنَّها إذا أُضمرت فقد عُرِفت ، فلم تحتج إلى الوصف لذلك »[1] .

قال سعيد : هذا القول يدلُّ على أنَّ المضمرات أعرف المعارف ، وسنذكرها في موضعها[2] إنْ شاء الله ، وإنَّما لم يوصف المضمر لأنَّ المقصود من الصِّفة إزالة الاشتراك ، ولا يضمر اسم إلا وقد عُرِف ، فلا حاجة إلى صفته ، فإنْ قيل : فإنَّ (كمْ) و(إذْ) و(إذا) لا يوصفن ، ومع ذلك فلا يدلُّ عدم وصفهنَّ أنَّهنَّ أعرف المعارف ، فالجواب : أنَّ هذه الأسماء امتنعت من الوصف بطريق[3] أخرى ، وهي إيغالها في شبه الحروف ، فإنْ قلت : إنَّ المضمرات كذلك ، قيل : المضمرات أقعد في الاسميَّة من هذه الأسماء لكثرة تصرُّفها وقصور تلك / . [٣٥٣]

ولا يوصف بالمضمر ؛ لأنَّه غير مشتقٍّ ، ولا بمقارب للمشتقِّ ، ولو كان مشتقًّا لم يوصف به إذا ثبت أنَّه أعرف المعارف ، والصِّفة بابها أنْ تكون دون الموصوف ، فإنْ

---

(١) **اللمع** ١٣٩ .

(٢) ينظر صفحة (٢٤١) .

(٣) في (ك) : من طرق .

قيل : يكون الموصوف في الإضمار أعرف من الصِّفة فيها ، فيكون متكلِّماً أو مخاطباً ، والصِّفة لهما بمضمر غائب ، قيل : هذا يفسد من وجه آخر ، [و][1] ذلك أنَّ الصِّفة هي الموصوف ، وكلُّ واحد من هذه الأشياء غير الآخَر ، والكسائيُّ[2] حُكي عنه أنَّه يجيز نعت المضمر الغائب ؛ لأنَّه واقع موقع الأسماء الظَّاهرة ، وإنَّما يجوز البدل منه ، ولا يجوز نعته ؛ لأنَّ الوصف جيء به للفصل بينه وبين آخَر ، والبدل جيء به ليزيده تعريفاً ، وقد جوَّز سيبويه[3] : (قُمْتَ أَنْتَ) ، فجعل (أَنْتَ) وصفاً للتَّاء ، لكن ليس على حدِّ (العاقِلِ) ، وأجاز[4] أيضاً (ضَرَبْتُكَ أَنْتَ) ، فجعل (أَنْتَ) وصفاً للكاف ، فهذا يدلُّك على أنَّه ليس على حدِّ الصِّفة بـ(عاقِلٍ) وغيره ، وإنَّما هو على حدِّ التَّوكيد[5] .

قال أبو الفتح : « تقول في النَّكرة : (هَذا رَجُلٌ عاقِلٌ) ، و(رَأَيْتُ رَجُلاً عاقِلاً) ، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ) ، وتقول في المعرفة : (هَذا زَيْدٌ العاقِلُ) ، و(رَأَيْتُ زَيْداً العاقِلَ) ، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ العاقِلِ) »[6] .

[٣٥٤] **قال سعيد** : بيَّن في هذا الفصل شيئين ، أحدهما : الإعراب / ، والآخَر: المعنى[7] ، وهنا شيء يجب أنْ يُعلم ، وهو أنَّ في الصِّفات ما تتبع[8] موصوفاتها على لفظها لا غيرُ ،

---

(١) ساقط من (ك) .

(٢) قول الكسائيِّ في (**شرح التَّسهيل** ٣/٣٢١ و **المغني في النَّحو** ٨٨ب و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ٢/٩٩٦ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ١/٧٥١) ، والكسائيُّ : هو أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩ هـ) ، عالم الكوفة الأشهر ، وهو أحد القرَّاء السَّبعة ، أخذ عن الرُّؤاسيِّ ، و تلمذ له الفرَّاء ، من كتبه : معاني القرآن ، وما تلحن فيه العامَّة (ينظر : **مراتب النَّحويين** ١٢٠ ـ ١٢١ و **طبقات النَّحويين و اللغويين** ١٢٧ ـ ١٣٠) .

(٣) **الكتاب** ٢/٣٨٥ و٣٧٨ وينظر : **اشتقاق أسماء الله** ٢٦٠ .

(٤) **الكتاب** ٢/٣٨٥ .

(٥) ينظر : **اشتقاق أسماء الله** ٢٦٠ و **شرح عيون الإعراب** ٢٢٠ .

(٦) **اللمع** ١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٧) لم يتبيَّن لي المراد بـ(المعنى) الَّذي بيَّن في هذا الفصل .

(٨) في (ت) : يتبع .

ومنها ما يصحُّ أنْ تتبع[1] موصوفاتها على موضعها لا على لفظها ، ومنها ما يصحُّ أنْ تتبع[2] موصوفاتها على لفظها وعلى موضعها ، ومنها ما يمتنع أنْ يوصف .

فأمَّا ما يتبع على اللفظ لا غير [ذلك][3] فكقولك : (ذَهَبَ زَيْدٌ العاقِلُ) ، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ القائمِ) وما جرى مجراه ، وأمَّا ما يتبع على الموضع لا غيرُ فكقولك : (جاءَني هَؤُلاءِ العُلَماءُ) ، وجميع ما أوغل في شبه الحرف إذا كان مِمَّا يوصف .

وأمَّا ما يتبع على اللفظ تارة وعلى الموضع أخرى فهو ينقسم إلى أقسام ، بعضها أقوى من بعض ، وذلك[4] (لا رَجُلَ) ، والمضافُ إلى ما يحسن أنْ يعمل فيه عند بعضهم[5] ، وهذا له نظر إلى الاتِّصال والانفصال ، فيجب أنْ يبيَّن هنا للحاجة إليه ، والمقصود[6] فيه العامل مع معموله ، لكن نذكره وغيره لنبيِّن بذلك شدَّة الاتِّصال وضعفه[7] :

فأشدُّ الأسماء اتِّصالاً بما قبلها الكلمةُ المفردة بعضها ببعض كـ(زَيْدٍ) ، فلا يجوز الفصل بين زايها ويائها ودالها في شعر ولا غيره ، ولا تعلُّق لها بهذا .

---

(١) في (ت) : يتبع .

(٢) في (ت) : يتبع .

(٣) ليس في (ك) .

(٤) (وذلك) تكرَّرت في (ك) .

(٥) سيأتي الحديث عن هذه المسألة في صفحة (٣٣) وما بعدها .

(٦) في (ت) : للقصود .

(٧) مراتب الاتِّصال عند الرُّمَّانيِّ أربع ، وهي : بعض حروف الاسم مع بعض ، ثمَّ الاسم المركَّب ، ثمَّ المضاف إليه ، ثمَّ الصِّفة والموصوف (**شرح الكتاب** ٢/٨٦ب) ، وفي موضع آخَر جعلها خمساً ، وأضاف اتِّصال حرف الزِّيادة في الاسم كاتِّصال التَّاء بما قبلها في (عنكبوت) ، وجعله في المرتبة الثَّانية من تقسيمه السَّابق (**شرح الكتاب** ٢/١٥٢ب) ، وهي عند الفارقيِّ خمس : حروف الاسم بعضها مع بعض ، ثمَّ المركَّب ، ثمَّ الصِّلة والموصول ، ثمَّ المضاف ، ثمَّ العامل والمعمول (**تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٩٦ ــ ١٠٠) .

الثّاني في المرتبة : الاسم المركّب نحو : (مَعْدِيْ كَرِبَ)(١) ؛ لأنّهما وإنْ كانا اثنين فحكمهما حكم الاسم الواحد ، وله نظر إلى القسم الأوّل ، فالوصف لهما معاً /فتقول : (مَضَيْتُ إلى مَعْدِيْ كَرِبَ الكَرِيْمِ) ، ويلحق بهذا القسم (الّذي) وأخواته مع صلته ، وإنْ كان دونه في الرُّتبة ، ولا تعلّق لها بهذا . [٣٥٥]

الثّالث في الرُّتبة : العامل مع المعمول المبنيّ معه ، وهو (لا رَجُلَ) ، واتّصال الاسم بـ(لا) دون اتّصال المركّب من الاسمين بالآخَر ؛ لأنّ الاسمين يكون لهما معنى واحد ، نحو : (حَضْرَمَوْتَ) ، و(بَعْلَبَكَّ) ، فهذا _ أعني (لا رَجُلَ) _ يجوز أنْ تصفه(٢) على لفظه وموضعه ؛ لشدّة اتّصاله بالقياس إلى غيره ، وعلى موضعهما(٣) .

والمرتبة الرّابعة : اتّصال المضاف بالمضاف إليه ، وهذا القسم اتّصاله دون اتّصال (لا رَجُلَ) ؛ لأنّ كلّ اسم منهما له معنى ، وهو قائم بنفسه(٤) ، ولهذا المعنى جاز أنْ يُفصل بينهما بالجارّ والمجرور والظّرف إذا كان ظاهراً في الشِّعر ، وقد فُصل بينهما بالمفعول به ، فمثال الفصل بالجارّ والمجرور قوله :

كَأَنَّ أصْواتَ مِنْ إيْغالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ المَيْسِ أصْواتُ الفَرارِيْجِ(٥)

ومثال الفصل بالظّرف قوله :

---

(١) جاء في (ت) : (خمسة عشر) ، وكُتب فوقه (معدي كرب) .

(٢) في (ت) : يصفه .

(٣) أي : موضع (لا) مع (رجل) .

(٤) هنا تنتهي الصّفحة (١٣٣أ) من النُّسخة (ك) ، ويبدأ النّقص الأوّل الّذي يستمر إلى صفحة (٦٩) .

(٥) البيت لذي الرُّمَّة ، وهو في (**ديوانه** ٩٩٦/٢ و **الكتاب** ١٧٩/١ و **المقتضب** ٣٧٦/٤ و **المحلّى** ٥٢ و **سر صناعة الإعراب** ١٠/١ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ١٤٨ و **الإفصاح للفارقيّ** ١٢٨) ، و(الإيغال) : الإبعاد في السَّير ، و(الميس) : خشب تُعمل منه الرِّحال ، وأصل الكلام قبل الفصل : كأنّ أصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا أصواتُ الفراريج ؛ والمعنى أنّ رحالهم جدد ، وقد طال سيرهم ، فبعض الرِّحال يحكُّ بعضاً ، فيصوِّت مثل أصوات الفراريج (**شرح أبيات سيبويه** ٩٣/١) .

ومثال الفصل بالظَّرف قوله :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَما اسْتَعْبَرَتْ   لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها[1]

ومثال الفصل بالمفعول قوله :

[٣٥٦]

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوْصَ أبي مَزادَهْ[2] /

وقد فُصل بينهما بالجملة ، قال الشَّاعر ـ ذكره جماعة[3] ـ :

وقَدْ ماتَ خَيْراهُمْ ولَمْ يُهْلِكاهُمُ   عَشِيَّةَ بانا رَهْــطِ كَعْبٍ وحاتِمِ[4]

---

(١) البيت لعمرو بن قَمِيئة ، وهو في (**ديوانه** ٦٧ و **الكتاب** ١٧٨/١ و **المقتضب** ٣٧٧/٤ و **مجالس ثعلب** ١٢٥/١ و **الأصول** ٢/ ٢٢٧ و **المحلّى** ٥١ و **الفسر** ٥٣٠/١) ، و(ساتِيْدَما) : جبل بين مَيَّافارِقِيْنَ وسِعِرْتَ (**الأمكنة والمياه والجبال** ٨٧/٢) ، وذكر محقّق هذا الكتاب الشَّيخ حمد الجاسر أنَّ (مَيَّافارِقِيْن) أشهر مدينة بديار بكر ، وأنَّ (سِعِرْت) بلد لا يزال معروفاً في ديار بكر .

(٢) البيت يروى لبعض المدنيِّين المولَّدين ، وقيل هو لبعض المؤنَّثين مِمَّن لا يُحتجُّ بشعره (**خزانة الأدب** ١٥/٤) ، وهو بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/ ٣٥٨ و **مجالس ثعلب** ١٢٥/١ و **إعراب القراءات السَّبع** ١٧١/١ و **الخصائص** ٤٠٦/٢ و **تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٩٨ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ١٥٠ و **المفصَّل** ١١٠) ، وجاء في (**الإفصاح للفارقيِّ** ١١٦) عن المبرِّد أنَّ هذا البيت خطأ عند جميع أصحابنا ، وذكر الفرَّاء أنَّ هذه الرِّواية باطلة ، والصَّواب :

....   زجَّ القلوصِ أبو مزاده .

وقال أيضاً : « وهذا مِمَّا كان يقوله نحويُّو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربيَّة » (**معاني القرآن للفرَّاء** ٨١/٢ ـ ٨٢ و٣٥٨/١) ، و(زججتها) : رميتها بشيء في طرفه زُجّ كالحربة ، و(المِزَجَّة) : ما يُزجُّ به ، و(القلوص) : النَّاقة الشَّابَّة (**خزانة الأدب** ٤١٥/٤) .

(٣) منهم أبو زيد الأنصاريُّ والمبرِّد وسعيد الفارقيُّ وابن برهان ، ينظر تخريج البيت .

(٤) البيت للفرزدق ، وهو في (**ديوانه** ٢٠٦/٢ و **النَّوادر في اللغة** ٢١٥ و **التَّعازي والمراثي** ٨٠ و **تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٩٩ و **شرح اللمع لابن برهان** ٤٥٤/٢ و **التَّنبيه والإيضاح** "خير" ١١٩/٢ و **شرح الجزوليَّة للأُبَّذيِّ** ١٣٢ و٥٤٢) ، و(كعب) : هو كعب بن مامة الإياديُّ ، كان أحد أجواد العرب ، و(حاتم) هو حاتم بن عبد الله الطَّائيُّ المضروب به المثل في الجود ، والأَولى في جرِّ (رهط) أنَّه على البدل من (هم) في (خيراهم) ، كأنَّه قال : قد مات خيرا رهطِ كعبٍ وحاتمٍ ، فلم يهلكاهم عشيَّة بانا (**الكامل** ٣٠٠/١ و ٣٠٤ وينظر : **النَّوادر في اللغة** ٢١٥) ، وعلى هذا التَّوجيه للجرِّ لا شاهد في البيت ، والاستشهاد بالبيت إنَّما هو على التَّوجيه الَّذي سيذكره الشَّارح تبعاً للفارقيِّ .

أي : (عَشيَّةَ رَهْطِ كَعْبٍ وحاتِمٍ بانا)[١]، وهذا البيت كذا وقع مجروراً فيه (رَهْط) ، والقياس رفعه ، ويكون (بانا) في موضعه ، وتقديره : (بانا رَهْطُ كَعْبٍ ورَهْطُ حاتِمٍ) ، وألحق الألف على قوله :

أُلْفِيَتا عَيْناكَ عِنْدَ القَفا ....[٢]

ثمَّ حذف (رَهْطاً) وأراده كما قال :

أَلَمْ تَرَيا بأنَّ حِبالَ قَيْسٍ وتَغْلِبَ قَدْ تَبايَنَتا انْقِطاعا[٣]

أي : (وحبال تغلب) ، فحذف ، وعليه أنشد الفارسيُّ :

فَلَوْ أَنْ طَبِيْبَ الإنْسِ والجِنِّ داوَيا الَّذِي بِيَ مِنْ عَفْراءَ ما شَفَيانِي[٤]

يريد : (طَبِيْبا) ، فحذف ، أو يكون يريد : (طَبِيْبَ الإنْسِ وطَبِيْبَ الجِنِّ) ، فحذف .

وهذا القسم الَّذي هو المضاف يجوز أنْ تصفه على اللفظ إجماعاً[٥] إذا كان معرَباً ،

---

(١) ينظر : **تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٩٩ .

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

.... أولى فأَولى لكَ ذا واقِيهْ

وهو لعمرو بن مِلْقَط الطَّائيِّ في (**النَّوادر في اللغة** ٢٦٨ و **اشتقاق أسماء الله** ٢٢٠ و **شرح شواهد المغني** ١/٣٣١) ، ونُسب إلى بشر بن أبي خازم في (**المحلّى** ٢٤١) ، وإلى الفرزدق في (**النُّكت في القرآن** ١/٢٢٦ و٢/٦١٣) ، وليس في ديوانيهما ، وهو بغير نسبة في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/١١٧ و **سر صناعة الإعراب** ٢/٧١٨ و **الصَّاحبي** ٢٨٥) ، ومعنى هذا الشَّطر أنَّه يتلفَّت وهو منهزم (**الصَّاهل والشَّاحج** ٦٩٥) .

(٣) البيت للقَطاميِّ ، وهو في (**ديوانه** ٢٥٨ و **مجاز القرآن** ٢/٣٧ و **طبقات فحول الشُّعراء** ٢/٥٣٨ و **الأضداد في كلام العرب** ٧٥ و **الخاطريَّات** ١٣٨ و **الصَّاحبي** ٣٥٤ و **فقه اللغة** ٢/٥٨٥) .

(٤) البيت لعروة بن حِزام ، وهو في (**ديوانه** ٤٣ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣/٢٧٠ و **المساعد** ٢/٣٦٦ و **المقاصد الشَّافية** ٤/١٦٢ و **همع الهوامع** ٤/٢٩٢) ، ولم أجد هذا البيت في كتب الفارسيِّ ، والبيت مدوَّر ، فاللام الأولى من (الَّذي) من الشَّطر الأوَّل .

(٥) ينظر : **البديع** ١ :٢/٣١٨ و **المغني في النَّحو** ٩١ب .

وعلى الموضع المعنويِّ إنْ كان في الأوَّل معنى الفعل عند قوم[١]، ومنع منه آخـرون[٢]، وجعلوه متَّصلاً من كلِّ وجه ، فتقول : (أعْجَبَني مُضارَبَةُ زَيْدٍ الطَّوِيْلِ) إجماعاً ، و(الطَّوِيْلُ) وفيه خلاف ، وعلى هذا جاء قول لبيد[٣] :

[٣٥٧]

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّواحِ وهاجَهُ   طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[٤] /

فوصف (المُعَقِّبَ) على المعنى ؛ لأنَّه فاعل[٥]، وبعضهم[٦] يقول : (المَظْلُوم) فاعل (حَقَّه) ، و(حَقَّه يَحُقُّه) فعل ، يقال : (حَقَّه) إذا طالبه حقَّه[٧]، وبعضهم[٨] يجعل (المُعَقِّبَ)

---

(١) (ينظر: **البديع** ١ :٣١٨/٢) ، وممَّن إجازه الفارسيُّ في (**الإيضاح العضديّ** ١٨٦) ، وابن جنّي في (**المحتسب** ١٣/٢) ، وعبد القاهر في (**المقتصد** ٥٦٣/١) ، والحسن الفارقيُّ في (**الإفصاح** ٣٤٢) ، وابن الشَّجريِّ في (**أماليه** ٢٢٢/٢_ ٢٢٣) ، وابن الخشَّاب في (**المرتجل** ٢٤٣ و٢٤٦ وينظر: **التَّهذيب الوسيط** ١٤٥_ ١٤٦) .

(٢) (ينظر : **البديع** ١ :٣١٨/٢ و **المغني في النَّحو** ٩٢أ) ، وممَّن منعه سعيد الفارقيُّ ونقله عن شيخه الرُّمَّانيِّ في (**تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٣٦٠ _ ٣٦١ و ٩٣ _ ٩٤) .

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامريُّ ، أحد شعراء المعلَّقات ، أدرك الإسلام فأسلم ، توفي بالكوفة في أوَّل خلافة معاوية (ينظر : **المعمرون** ٧٦_ ٧٩ و **الشِّعر والشُّعراء** ٢٧٤/١ _ ٢٨٥) .

(٤) البيت في (**ديوان لبيد** ١٢٨ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٦٦/٢ و **تهذيب اللغة** ٢٧٢/١ و **المسائل البصريَّات** ٧٤٧/٢ و **تفسير أرجوزة أبي نواس** ٢٤ و **المقتصد** ٥٦٣/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٣٤٢) ، و(تهجَّر) : دخل في الهاجرة ، وهي نصف النَّهار ، و(الرَّواح) : من لدن زوال الشَّمس إلى الليل ، و(المعقِّب) : الَّذي يتبع عقب الإنسان في حقٍّ (**إيضاح شواهد الإيضاح** ١٧٥/١) ، والمعنى : هاج الأتان لطلب الماء كطلب المعقِّب (**المسائل البصريَّات** ٧٤٧/٢) .

(٥) ينظر: **المسائل البصريَّات** ٧٤٧/٢ و **المحتسب** ١٣/٢ و **مقاييس اللغة** "عقب"٨٢/٤ .

(٦) هذا أحد قولين أجازهما ابن جنّي في (**المحتسب** ١٣/٢) ، والحسن الفارقيُّ في (**الإفصاح** ٣٤٢) ، ونُسبت إجازة هذا القول إلى الفارسيِّ في (**إيضاح شواهد الإيضاح** ١٧٧/١ وينظر : **المغني في النَّحو** ٩٢أ) .

(٧) الَّذي وجدته أنَّ (استحقَّه) بمعنى طلب منه حقَّه (**المحكم** ٣٣١/٢) ، أمَّا (حقَّه) فمعناه (حجَّه وغلبه) (**المحيط في اللغة** ٢٨٧/٢ و **المحكم** ٣٣١/٢) ، وذكر ابن جنّي في (**المحتسب** ١٣/٢) أنَّه بمعنى (لواه حقَّه) .

(٨) نُسب هذا القول إلى ابن السِّكِّيت في (**مقاييس اللغة** "عقب"٨٢/٤) ، وإلى الفارسيِّ في (**خزانة الأدب** ٢٤٤/٢) ، وهو مذكور دون نسبة في (**المسائل البصريَّات** ٧٤٧/٢ و **شرح شواهد الإيضاح** ١٣٤ _ ١٣٥ و **المغني في النَّحو** ٩٢أ) .

المماطِل ، فيكون (مُعَقِّب) مفعولاً ، و(حَقَّه) مفعول به للمعقِّب ، وأضافه إليه ؛ لأنَّه عليه[١] ، و(المَظْلُوم) فاعل (طَلَب) ، ويجوز أنْ تكون الهاء للمظلوم ، وعلى هذا لا حجَّة فيه ، وتقول : (أَعْجَبَنِي ضارِبُ زَيْدٍ الظَّرِيْفِ و الظَّرِيْفَ) .

المرتبة الخامسة : (إنَّ) ، واتِّصالها بالاسم دون اتِّصال ما قبلها ؛ لأنَّ الخبر إذا كان ظرفاً جاز الفصل بينها وبين اسمها به ، فهذا القسم لا يجوز أنْ يوصف على الموضع ، وقد أجازه بعضهم[٢] ، وحمل عليه قول الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾[٣] فيمن رفع .

وما أُلحق بباب (لا رَجُلَ) في الوصف وليس مثله : (يا زَيْدُ الظَّرِيْفُ والظَّرِيْفَ) ، وسنحكمه في موضعه[٤] .

وما لا يوصف من الأسماء المظهرة (اللهُمَّ) عند سيبويه[٥] ، و(كَيْفَ) و(كَمْ) وجميع ما أَوْغل في شبه الحرف .

وكلُّ ما ذكرنا في الصِّفة من الخلاف يجوز في العطف بلا خلاف في جوازه على اللفظ ، ما لم يمنع منه مانع ، وعلى الموضع ، وذلك أنَّ باب العطف أوسع

---

(١) المعنى : أضاف (الحقّ) إلى ضمير (المعقّب) ؛ لأنَّ الحقَّ عليه .

(٢) أجازه الفرَّاء في (**معاني القرآن** ٢/٣٦٤ و٣٥٥) ، والزَّجَّاج في (**معاني القرآن وإعرابه** ٤/٢٥٧)، ومكيٌّ في (**مشكل إعراب القرآن** ٢/٥٩٠ و ينظر : **البيان في غريب إعراب القرآن** ٢/٢٨٣) ، وذكر أبو سعيد الفارقيُّ أنَّ هذا لا يجوز عند أكثر العلماء من أصحابه (**تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٩٤) .

(٣) سورة سبأ ، الآية (٤٨) ، والرَّفع قراءة الجمهور (**البحر المحيط** ٧/٣٨٥) .

(٤) ينظر صفحة (٣٧٠) .

(٥) **الكتاب** ٢/١٩٦ .

من باب الصِّفة ، لأنَّ العطف يُضمر معه العامل عند قوم[1] ، ولا يجوز ذلك في الصِّفة ، وقد سوَّى بينهما / جماعة من النَّحويين[2] . [٣٥٨]

وتتبع الصِّفةُ الموصوفَ في الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ إذا لم يعمل في ظاهرٍ الرَّفعَ ، والتَّعريفِ والتَّنكيرِ ، ولهذا منع بعضهم[3] من وصف (بَصْرة) من قولهم : (أمَّا البَصْرةُ فَلا بَصرةَ لَكُمْ)[4] ، وإنَّما لم يصحَّ وصفه لأنَّ لفظه نكرة ومعناه معرفة فامتنع الوصف ، ومنع الأخفش[5] من وصف (ابن عِرْس)[6] إذا عنيت أنثى ؛ لأنَّك[إنْ][7] قلت : (صَغِيرةٌ) لم تحترم اللفظ ، وإنْ قلت : (صَغِيرٌ) لم تحترم المعنى ، وغيرُه[8] لا يمنع منه كما قال :

---

(١) منهم ابن جنّي في (**سر صناعة الإعراب** ٦٣٨/٢ و٦٣٩ و **الخصائص** ٤٠٩/٢ و ٤٢٦ وينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٧/١) .

(٢) فقالوا : العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه كما أنَّ العامل في النَّعت هو العامل في المنعوت ، وسبق في صفحة (٦) حاشية (١) أنَّ هذا قول سيبويه والمبرِّد والفارسيِّ وغيرهم .

(٣) ذكر ابن الدَّهَّان سابقاً أنَّ الأخفش منع وصفه (**الغرَّة** _ نسخة كوبريلي _ ٦٦أ) ، وفي (**ارتشاف الضَّرب** ١٩٣٥/٤) أنَّ الفارسيَّ نصَّ على منعه .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٣٨٩/١ و **الحجَّة** ٣٤٤/٣ .

(٥) قول الأخفش في (**المغني في النَّحو** ٨٨أ) .

(٦) (ابن عِرْس) : دُويبَّة دون السِّنَّور أصكُّ أشتر أصلم ، له ناب (**لسان العرب** "عرس" ١٣٧/٦) ، و(الصَّكك) : تقارب الرُّكبتين ، و(الشَّتَر) : انقلاب في جفن العين الأسفل ، و(الصَّلْم) : قطع الأذن (**المحيط في اللغة** ١٢٤/٦ و ٣٠٥/٧ و ١٥٢/٨) .

(٧) زيادة يقتضيها الكلام .

(٨) ينظر : **المغني في النَّحو** ٨٨أ .

إذا رأيتَ بوادٍ حَيَّةً ذَكَراً فَاذْهَبْ ودَعْني أُمارِسْ حَيَّةَ الوادِي[1]

وذكر بعض النُّحاة شيئاً عجيباً ، وهو أنَّه قال : « لو قلت : (أَحَقُّ النَّاسِ بِمالِ أَبِيْهِ ابْنُهُ) لم يحسن للعلم به ، وهذا معلوم ، فإنْ قلت : (ابنُهُ الظَّرِيْفُ) لم يحسن ؛ لأنَّ الصِّفة فضلة ، والكلام لم يتمَّ قبلها ، فإنْ قلت : (أَحَقُّ النَّاسِ بِمالِ أَبِيْهِ البارُّ)[2] صحَّت المسألة »[3].

وتوصف النَّكرة بالجملة الخبريَّة ، كقولك : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوْهُ قائِمٌ) و(قامَ أَبُوهُ) ، و(إنْ يَقُمْ أَقُمْ معَهُ) فلا بدَّ فيها من عائد إلى الموصوف ، فأمَّا قوله :

(١) في نسبة هذا البيت خلاف ، فأبو تمَّام ذكره ضمن مقطوعة ، وذكر أنَّها لجسَّاس بن بِشر أو حارثة بن بدر الغُدانيّ (**الوحشيَّات** ١١١) ، وقال القيسيُّ في (**إيضاح شواهد الإيضاح** ٦٢٦/٢) : « هذا البيت لعَبِيد بن الأبرص ، وقيل : لأعشى طَرُود ، وقيل : لحارثة بن بدر الغُدانيّ » ، وجاء في (**شرح شواهد الإيضاح** ٤٢٨) : « وأنشد لعَبيد ، وقيل : هو لحارثة بن بدر ... قال الشَّيخ أبو محمَّد _ أيَّده الله _ : البيت لأعشى طرود ، وطرود حيٌّ من فهم ... وأمَّا حارثة بن بدر فإنَّما أتى به متمثِّلاً » ، والبيت موجود ضمن قصيدة لعَبيد في (**ديوانه** ٤٨ و **مختارت شعراء العرب** ٣٧١) ، وموجود أيضاً ضمن قصيدة لحارثة بن بدر في (**شعره** ٣٤٣ و **التَّذكرة الحمدونيَّة** ٢٣٧/٩) ، وهو بلا نسبة في (**الحيوان** ٢٣٥/٤ و **جمهرة اللغة** ٥٧٦/١) .

(٢) في المخطوط : (ابنه البارّ) ، ويظهر أنَّ إثبات (ابنه) وهم من النَّاسخ ، لأنَّ المسألة لا تصحُّ مع إثباته ، بل تصبح مثل : (ابنه الظَّريف) تماماً ، وفي الحاشية الآتية مزيد توضيح .

(٣) ذكر ابن جنِّي في (**الخصائص** ٣٣٦/٣) أنَّ الجملة الأولى لا تجوز ، ونسب القول بهذا إلى الأخفش في (**بقيَّة الخاطريَّات** ٣٢) ، وذكر أنَّ الفارسيَّ قال : « فإنْ قلت : (أحقُّ النَّاس بمال أبيه ابنُه البرُّ به) أو(المجدي عليه) ، أو نحو ذلك ، كانت المسألة على فسادها أيضاً ، قال : لأنَّ الخبر نفسه الَّذي هو (ابنه) غير مفيد ، ولا ينفعه مجيء الصِّفة المفيدة من بعده ؛ لأنَّ نفس لفظ الخبر غير مفيد ، وليس على هذا وضع الأخبار » (**بقيَّة الخاطريَّات** ٣٢) ، ثمَّ ذكر في (**الخصائص** ٣٣٨/٣) أنَّ صحَّة المسألة أنْ تقول : (أحقُّ النَّاس بمالِ أبيه أبرُّهم به وأقومهم بحقوقه) فتزيد في الثَّاني ما ليس في الأوَّل .

وتَبْسِمُ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوِّراً تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدي [1]

فـ(كَأَنَّ) وما بعده صفة لـ(أَلْمى) ، ولا عائد ظاهر فيه ، فقال بعضهم : « التَّقدير : (كَأَنَّ مُنَوِّراً هَذا الثَّغْرُ) »[2] ، وهذا فيه نظر من /[3] وجهين : [٣٥٩]

أحدهما : جعل اسم (كَأَنَّ) نكرة والخبر معرفة .

والثَّاني : إعادة المظهر إلى المظهر بغير لفظه ، والقول فيه : (كَأَنَّ مُنَوِّراً بِوُجُودِهِ تَخَلَّلَ)[4] ، وعليه قول الشَّاعر :

وتَحْسَبُ سَلْمى لا تَزالُ تَرَى طَلاً مِنَ الوَحْشِ أَوْ بَيْضاً بِمَيْثاءَ مِحْلالِ [5]

أي : (لا تَزالُ أَنْتَ تَرى طَلا بِوُجُودِها)[6] .

---

(١) البيت لطرفة بن العبد ، وهو في (**ديوانه** ٢٦ و **تهذيب اللغة** ١٥/٤٠٢ و **المسائل البصريَّات** ١/٣١٣ و **المحتسب** ٢/١٨٢ و **المحكم** ٢/٣٦٤ و **البديع** ١ :٢/ ٣١٩ و **المغني في النَّحو** ٨٤ ب) ، و(الألمى) : الأسمر ، أي : تبسم عن ثغر أسمر اللِّثات ، و(المنوِّر) : الأقحوان الَّذي قد ظهر نَوْره أي : زهره ، و(تخلَّل حرَّ الرَّمل) : توسَّطه ودخل فيه ، و(حرُّ الرَّمل) : أكرمه وأحسنه لوناً ، و(دعص) : كثيب من الرَّمل ، و(ندي) : أي في أسفله الماء (**شرح المعلقات السبع** ١٤٣ ـ ١٤٥) .

(٢) هذا تقدير النَّحَّاس في (**شرح المعلَّقات التِّسع** ١/٢١٦) ، والتَّبريزيّ في (**شرح المعلَّقات العشر** ٨٧).

(٣) تكرَّرت (من) في المخطوط .

(٤) ذكر النَّحَّاس في (**شرح المعلَّقات التِّسع** ١/٢١٧) أنَّ أبا بكر بن الخيَّاط يقدِّره بـ(كأنَّ به منوِّراً) ، وهذا أيضاً تقدير أبي بكر الأنباريّ (**شرح المعلَّقات السَّبع** ١٤٥) .

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في (**ديوانه** ٢٨ و **المعاني الكبير** ١/٣٦١ و **شرح الأشعار السِّتَّة الجاهليَّة** ١/١١٨ و **العمدة** ٢/٦٩٨ و **تثقيف اللسان** ١٤٢ و **خزانة الأدب** ١/٦٣) ، و(الطَّلا) : ولد الظَّبية ، و(الميثاء) : مسيل الوادي إذا كان عظيماً واسعاً ، و(المحلال) : المكان الَّذي يُكثر النَّاس النُّزول فيه (**شرح الأشعار السِّتَّة الجاهليَّة** ١/١١٨) .

(٦) هذا هو المعنى عند الكسائيّ ، وأمَّا الأصمعيُّ فذكر أنَّ المعنى : (لا تزال ترى نفسها في المكان الَّذي كنَّا نعهدها في مرتبعنا ، كأنَّه يراها بمكان ترى فيه الوحش والبيض) (**ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُّكَّريّ** ١/٣١٠) .

وأجاز الأخفش[١] : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوْكَ عاقِلٌ) .

وإنَّما وصُف بالجملة ؛ لأنَّ الجملة نكرة ، يدلُّك على ذلك تضمُّنها الفائدة ، ولا يجوز تعريفها ؛ لأنَّ تعريفها يخرجها عن حدِّها .

وأمَّا قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[٢] ، فلا تخلو الجملة من أنْ تكون حالاً لـ ﴿ ثَلَٰثَةٌ ﴾ أو وصفاً ، فلا يجوز أنْ تكون حالاً ؛ لأنَّه لا عامل يعمل فيها ، فإنْ قلت : أقدِّر : (هَؤُلاءِ ثَلاثة) ، فأُعْمِل الإشارة ، قيل : لو أُشير إليهم لم يقع فيهم خلاف ، وإنْ جعله وصفاً لـ ﴿ ثَلَٰثَةٌ ﴾ ، لم يخلُ أنْ يكون جملة أو مفرداً ، فإنْ كان مفرداً فأعملت ﴿ رَّابِعُهُمْ ﴾ لم يجز عند بصريٍّ[٣]؛ لأنَّه ماضٍ ، وإنْ جعلته جملة لم يجز ؛ لأنَّ الواو قد دخلت عليها في موضع ، وهو قوله : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[٤] ، فعلمت أنَّهم لا يريدون الصِّفة هنا[٥] ، فبقي أنْ

---

(١) لم أقف على هذا القول ، لكن جاء في (**تذكرة النُّحاة** ٣٣٢) أنَّ الأخفش في (الأوسط) أجاز : (مررت برجلٍ أخوك) ، وقال : « كأنَّك قيل لك : من هو ؟ فقلت : هو أخوك » ، فلعلَّ كلمة (عاقل) أضيفت خطأً من ناسخ أو وهماً من ابن الدَّهَّان ، أمَّا إنْ صحَّ النَّقل عن الأخفش فيكون (أخوك) خبر بمبتدأ محذوف ، و(عاقل) خبر ثان له ، ولا يصحُّ أنْ نجعل (أخوك) مبتدأ وخبره (عاقل) ؛ لأنَّ لابد في الجملة الواقعة صفة من عائد على الموصوف .

(٢) سورة الكهف ، الآية : (٢٢) .

(٣) **المقتضب** ٤/١٤٨ و **الأصول** ١/١٢٥ و **الجمل** ٨٤ و **الإيضاح العضديّ** ١٧١ ـ ١٧٢.

(٤) سورة الكهف ، الآية (٢٢) .

(٥) الحديث السَّابق عن الآية مستفاد من (**سر صناعة الإعراب** ٢/٦٤٣ ـ ٦٤٤) ، ولم يذكر ابن جنِّي الاستئنافَ ، بل قال : « فكما ظهرت الواو في آخرِ الكلام ، فكذلك ـ والله أعلم ـ هي مرادة في أوَّله لتتجنَّس الجمل في أحوالها والمراد بها ... إلا أنَّ الواو حُذفت من الجملتين المتقدِّمتين لأنَّ الَّذي فيهما من الضَّمير يعقدهما بما قبلهما ، لا عقد الوصف ، ولا عقد الحال لما ذكرناه ، ولكن عقد الإتباع ، لا سيَّما وقد ظهرت الواو في الجملة الثَّالثة ، فدلَّ ذلك على أنَّها مرادة في الجملتين المتقدِّمتين » .

[٣٦٠]

تكون استئنافاً ، فإنْ قيل : أعمله وإنْ كان ماضياً على الحكاية[١] ، وعند الكوفيِّ[٢] على الأصل ، قيل : يمنع منه دخول / الواو .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[٣] .

فإذا اجتمع المفرد والجملة فالأكثر تقديم المفرد على الجملة ؛ لأنَّه الأصل[٤] ، فتقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ أَبُوْهُ مُنْطَلِقٌ) ، وقد جاء في التَّنـزيل : ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[٥] ، وجاء الأمر بضدِّ هذا في التَّقديم ، فقال تعالى : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[٦] ، وعليه قول النَّابغة[٧] :

كِلِيْنِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ... ولَيْلٍ أُقاسِيْهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ[٨]

---

(١) يعني حكاية الحال الماضية ، وحقيقتها أنَّك تتصوَّر ذلك الزَّمان موجوداً ، وتتخيَّل أنَّه وقتك الَّذي أنت فيه ، أو أنَّك في ذلك الوقت (**المقتصد** ١/٥١٤) .

(٢) نُسب القول بجواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيِّ إلى الكوفيين في (**كشف المشكلات** ١/٤١٩) ، وذكر الزَّجَّاجيُّ أنَّ هذا القول خاصٌّ بالكسائيِّ (**الجمل** ٨٤ وينظر: **المقتصد** ١/٥١٣) ، ونُسب إلى هشام بن معاوية في (**ارتشاف الضَّرب** ٥/٢٢٧٢) .

(٣) سورة الأنعام ، الآية (٩٢) ، وأيضاً الآية (١٥٥) .

(٤) ينظر : **الأصول** ٢/٦٢ و **الخاطريَّات** ٩٤ و **بقيَّة الخاطريَّات** ٣٩ و **المتبع** ٢/٤٠٦ .

(٥) سورة الأنبياء ، الآية : (٥٠) ، وفي المخطوط : (وهذا كتاب مبارك أنزلناه) ، وهذا لم يرد في القرآن ، وهذا الخطأ من ابن الدَّهَّان بدلالة أنَّه ذكره أيضاً في كتابه (**شرح الدُّروس** ١٢٦ب) ، وتلميذه ابن الأثير أثبت الآية على هذه الصُّورة الخاطئة ، وكذا ابن فلاح في (**المغني في النَّحو** ٨٤ ب) ، وهما يتابعانه كثيراً ، وصحَّحتها لمكانة القرآن .

(٦) سورة الأنعام ، الآية (٩٢) ، وأيضاً الآية (١٥٥) .

(٧) هو أبو أُمامة زياد بن معاوية بن ضِباب الذُّبيانيُّ ، شاعر جاهليٌّ ، جعله ابن سلَّام في الطَّبقة الأولى من الشُّعراء (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ١/٥١ و **الشِّعر والشُّعراء** ١/١٥٧ ـ ١٧٣) .

(٨) البيت للنَّابغة الذُّبيانيِّ ، وهو في (**ديوانه** ٤٠ و **الكتاب** ٢/٢٠٧ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٢/٣٢ و **مجاز القرآن** ٢/١٨٤ و **الجمل** ١٧٢ و **المسائل البغداديَّات** ٥٠٣ و **لباب الإعراب** ٣١٣) ، والشَّاهد أنَّه لمَّا وصف الليل بوصفين جملة وهي (أقاسيه) ، ومفرد وهو (بطيء) قدَّم الجملة .

وقول الشَّاعر :

قَرَوْا أَضْيافَهُمْ رَبَحاً بِبُحٍّ   يَعِيْشُ بِفَضْلِهِنَّ الحَيُّ سُمْرِ[١]

[و][٢] يحكم بأنَّ الصِّفة بالجملة الفعليَّة أقوى من الوصف بالجملة الاسميَّة[٣] ؛ لأنَّ الصِّفة بابها الإفراد ، والجملة الفعليَّة أشبه بالمفرد من الجملة الاسميَّة ؛ لأنَّ اتِّصال الفعل بالفاعل أقوى من اتِّصال المبتدأ بالخبر ، وقال جماعة : « إذا وصفت بفعل فالأولى أنْ يكون حالاً ؛ لأنَّ الماضي قد اضمحلَّ وفني وتقضَّى ، وأُجيزَ ذلك في الماضي لأنَّه قد شوهد ورؤي »[٤]، وعليه التَّنزيل[٥].

---

(١) البيت لخُفَاف بن نُدْبة السُّلميِّ ، وهو في (**شعره** ٤٧٤ و **جمهرة اللغة** ٢٧٦/١ و **تهذيب اللغة** ٣٢/٥ و **مقاييس اللغة** "بح" ١٧٤/١ و **رسالة الغفران** ١٥٩ و **أساس البلاغة** "بح" ٢٧ و **التَّنبيه والإيضاح** "بحح" ٢٢٨/١) ، و(الرَّبح) : ما يربحون من قداحهم ، وهو أيضاً الفِصالُ ، و(البُحُّ) : القِداح ، و(السُمْر) : نعت للبحِّ ، يقول الشَّاعر : إنَّ هؤلاء القوم يَقرون أضيافهم ، وينحرون الجزور في وقت الجدب والبرد (**جمهرة اللغة** ٦٤/١) ، والشَّاهد في تقديم الوصف بالجملة وهي (يعيش بفضلهنَّ الحيُّ) على الوصف بالمفرد وهو(سمر) ، والموصوف (البُحُّ) .

(٢) زيادة يقتضيها الكلام .

(٣) هذا المعنى أخذه ابن الأثير عن صاحبنا بلا نسبة (**البديع** ١ :٢/ ٣٢٠) ، وهذا ما جعل بعض من جاء بعده ينسبه إليه (**ارتشاف الضَّرب** ١٩٣٠/٤ و **توضيح المقاصد** ١٤٢/٣ و **المساعد** ٤٠٥/٢) .

(٤) قال ابن السَّرَّاج : « الشَّيء إنَّما يوصف بما فيه ، فإذا وصفته بفعل أو وصلته فالأولى به أنْ يكون حاضراً كالاسم ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (مررتُ برجلٍ قائم) فهو في وقت مرورك في حال قيام ، وإذا قلت : (هذا رجلٌ قامَ أمسِ) فكأنَّك قلت : (هذا رجلٌ معلومٌ _ أي : اعلمه _ السَّاعة أنَّه قامَ أمسِ) ، ولأنَّك محقِّق ومخبر عمَّا تعلمه في وقت حديثك ، وكذلك إذا قلت : (هذا رجلٌ يقومُ غداً) فإنَّما المعنى : (هذا رجلٌ معلومٌ السَّاعةَ أنَّه يقوم غداً) ... وكلُّ موصوف فإنَّما ينفصل من غيره بصفة لزمته في وقته » (**الأصول** ٢٦٨/٢) ، وذكر الزَّجَّاجيُّ أن الوصف بالفعل الحال هو الأجود ، وقد ينعت بالماضي (**اشتقاق أسماء الله** ٢٧٤ وينظر: **البديع** ١ :٢/ ٣٢١) .

(٥) لم يظهر لي مرجع الضَّمير في (عليه) ، هل هو إلى الوصف بالجملة الفعليَّة الَّتي فعلها ماضٍ ، أو الَّتي فعلها للحال ، أو إلى الوصف بالجملة الفعليَّة مطلقاً ، وأيّاً كان مراده ففيه نظر ، فإنَّه جاء في القرآن الوصف بالجملة الفعليَّة الَّتي فعلها مضارع وماضٍ ، والوصف بالجملة الاسميَّة (**دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ٣ :٣/ ٦٣٣ _ ٦٥٩) .

وأكثر ما وصف من الأفعال بالماضي[١]؛ لأنَّه محقَّق ، وأمَّا المستقبل ففيه خلاف[٢]، فإنْ قدَّرت مخايلةً تقدير وجوده جاز الوصف/ به ، وعليه قوله : [٣٦١]

.... وإلَّا فَهَبْها ذِمَّةً سَتَضِيْعُ[٣]

ومن ذلك قولك : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَصِيْدُ غداً) ، التَّقدير فيه : (يقدِّرُ الصَّيدَ غداً) ، وأمَّا الحال فلا خلاف فيها ؛ لأنَّها مشاهَدة .

فأمَّا قول الشَّاعر :

حتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ المخْتَلِطْ
جاؤُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[٤]

وقوله :

وإنَّما أنْتَ أخٌ لا نَعْدَمُهْ[٥]

---

(١) هذا الكلام أخذه ابن الأثير عن صاحبنا بلا نسبة في (**البديع** ١ :٢/ ٣٢٠) ، وهذا ما جعل بعض من جاء بعده ينسبه إليه (**المساعد** ٢/٤٠٥ و **همع الهوامع** ٥/١٨٥) .

(٢) ينظر: **البديع** ١ :٢/ ٣٢٠ .

(٣) هذا عجز بيت للطِّرِمَّاح وصدره :

أعامِ دِني إنْ حُلْتَ بَيْني وبَيْنها ....

وهو في (**ديوانه** ١٨٠ و **المسائل البصريَّات** ٢/٧٩٧ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٣١٧ و **المغني في النَّحو** ٨٤ ب و **شرح ألفيَّة ابن معط** ١/٥٥٩) .

(٤) ذكر البغداديُّ أنَّ هذا الرَّجز لم ينسبه أحد إلى قائله ، وقيل : هو للعجَّاج (**خزانة الأدب** ٢/١١٢) ، وجاء في (**ملحق ديوانه** ٢/٣٠٤) ، ولكن رجَّح المحقِّق أنَّه من الشِّعر المنحول له ، وهو بلا نسبة في (**الكامل** ٢/ ١٠٥٤ و **أخبار أبي القاسم الزَّجَّاجيِّ** ٢٩ و **المحتسب** ٢/١٦٥ و **المقتصد** ٢/٩١٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٤٠٧ و **أمالي ابن الحاجب** ١/٤٦٥) ، و(الضَّيح) : اللبن المخلوط (**المحكم** ٦/٢١٤) .

(٥) البيت ضمن أرجوزة منسوبة إلى أبي محمَّد الحَذْلَميِّ في (**مجالس ثعلب** ١/١٩٤ ـ ١٩٥) ، وذكر ابن المعتز هذا البيت ضمن هذه الأرجوزة ، ولكنَّه نسبها إلى أبي نُخَيلة بن حَزْن الحِمَّانيِّ ، وذكر أنَّها من أراجيزه المشهورة بين أيدي النَّاس (**طبقات الشُّعراء** ٦٥ وينظر : **شعره** ١٨٧) ، والبيت بلا نسبة في (**الفَسْر** ١/٦٣ و **الإفصاح للفارقيِّ** ١٠٤ و **رسائل في اللغة** ٣٨٣ و **المغني في النَّحو** ٨٤ب و **شرح الكافية لابن جمعة** ١/٢٩٢) .

فإنَّه يُتأوَّلُ إلى الخبر ، كأنَّه قال في الأوَّل : (جاؤوا بضَيْحٍ يتلوَّنُ بهـذا اللـونِ) ، وفي الثَّاني : (وإنَّما أنتَ أخٌ مدعوٌّ له بالمواصلةِ) .

فأمَّا المعرفة فإنَّنا نبيِّن مذاهب النَّاس فيها في بابها إنْ شاء الله ، ونبيِّن هنا صـفاتها ، وكان القياس ألَّا توصف إلَّا أنَّه عرض فيها شيء من اللبس للاشـتراك الواقـع فيهـا ، فوُصفت لهذا ، وقال بعض النُّحاة : « إنَّ (الأفْضَلَ) و(الفُضْلى) اسمان ، وليسا بوصفين ؛ لأنَّهما لم يقعا إلَّا معرفتين ، وحكم الوصف أنْ يكون نكرة ، ثمَّ تتعرَّف ، فإنْ قلـت : فقد وُصف به في قولك : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الأَفْضَلِ) ، فإنَّـه قـد وُصـف بـ(المِئـة) و(الأَسَدِ)[1] وغيرِ ذلك »[2] .

فأمَّا المضمر فلا يوصف ولا يوصف به ، وأمَّا العَلَم فلا يوصف به ، وإنَّما يجـري عطف بيان ، ويوصف بما فيه الألف واللام ، وبما أضيف إلى معرفة ، وبأسماء / الإشـارة [٣٦٢] عند سيبويه[3] ، ولا يصحُّ ذلك عند ابن السَّراج[4] ؛ لأنَّ الإشارة عنده أعرف من العَلم لما سنبيِّن في بابه[5] إنْ شاء الله ، تقول : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ الطَّوِيْلِ ، و بِعَمْرٍو غُلامِكَ ، وبِبَكْرٍ هَذا) ، فكأنَّه إذا قال : (هَذا) قال : (الحاضِر) ، وإذا قال : (ذاكَ) قال : (الغائِـب) ، وهو وإنْ لم يكن مشتقًّا يؤول إلى المشتقِّ .

---

(١) صورة ما في المخطوط (الأجُر) والرَّاء غير كاملة ، وفوقها نقطتان ، وما أثبت اجتهاد ، يسوِّغه أنَّها أقرب ما يذكره النُّحاة من الأسماء الجامدة الَّتي ينعت بها إلى ما في المخطوط ، ولا يصحُّ أنْ يكون المراد (الآخَر) ؛ لأنَّه مثل (الأفضل) .

(٢) لم أقف على هذا القول .

(٣) **الكتاب** ٦/٢ .

(٤) اعتمد ابن الدَّهَّان في نسبة المنع إلى ابن السَّرَّاج على كونه يرى أنَّ اسم الإشارة أعرف من العلـم ، فعليه لا يوصف العلم باسم الإشارة عنده ؛ لأنَّه لا يوصف بالأعرف ، لكنَّ ابن السَّرَّاج مع أنَّه يرى أنَّ اسم الإشارة أعرف من العلم ، أجاز أنْ يوصف العلم باسم الإشارة ، كما أنَّه يـرى جـواز أنْ يعطف اسم الإشارة عطف بيان على العلم (**الأصول** ١٥٤/١ و ٣٢/٢) ، وقد انتبه ابن الدَّهَّان إلى ما قاله في عطف البيان ، ولم ينتبه إلى ما قاله في الصِّفة ، ينظر صفحة (٢٤٣) .

(٥) ينظر صفحة (٢٤٣) .

والمبهم لا يوصف إلا بأسماء الأجناس ممَّا فيه الألف واللام ، والعلَّة في ذلك هو أنَّ الألف واللام تأتي لضروب تُعرف في بابها[١] ، فمن جملة مواضعها العهد والحضور ، فلولا (هذا) لالتبس الأمر فيهما ، فإذا قلت : (هَذا الرَّجُلُ) فكأنَّك قلت : (الحاضِرُ) ، فإذا قلت : (الرَّجُلُ) قلت : (المعهود) ، والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّك لا تصفه إلا بجنس غير مشتقٍّ ، فإنْ وصفته بمشتقٍّ فهو على قبح جائزٌ[٢] ، وهو على إقامة الصِّفة مقام الموصوف .

ولشدَّة اتِّصال هذه الصِّفة لم يجز أنْ تقول : (مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ الطَّوِيْلِ والقَصِيْرِ) على الصِّفة[٣] ، ويجوز : (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الرَّاكِعِ والسَّاجِدِ) ؛ لأنَّ الثَّاني جئنا بصفته له ، والأوَّل جئنا به لأجل الصِّفة ، ولا يوصف بمضاف إلى ما فيه الألف واللام ولا غيره ؛ لأنَّه يصير ثلاثة أشياء في تقدير شيء واحد ، ولا يلزمنا / على ذلك (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ غُلامِ عَمْرٍو) ؛ لانفصاله بما ذكرنا[٤] ، هذا قول المبرِّد[٥] وغيره[٦] ، يُمنع منه على ما سبق ، فإذا قلت : (مَرَرْتُ بِهَذا الطَّوِيْلِ) فهو عطف بيان أو بدل[٧] ، وإذا قلت : (يا هَذانِ الطَّوِيْلانِ) فهو نعت ؛ لأنَّك في النِّداء لا تفتقر إلى (هَذا) في أحد القسمين لأجل

[٣٦٣]

(١) ينظر صفحة (٣٣٧) .

(٢) ينظر: **الكتاب** ٢/٧ و**المقتضب** ٤/٢١٦و٢٨٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٧٣ و**البديع** ١:٢/ ٣١٧ .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٢/٨ و **الأصول** ٢/٣٣ و **التَّعليقة على كتاب سيبويه** ١/٢٢٣ .

(٤) من شدَّة اتِّصال المبهم بصفته حتَّى كأنَّهما اسم واحد ، وليس العلم كذلك مع صفته (ينظر : **شرح الكتاب للرُّمَّانيّ** ٢/٦١أ) .

(٥) أي : منع نعت المبهم بالمضاف (**المقتضب** ٤/ ٢٨٢ ـ٢٨٣) .

(٦) **الكتاب** ٢/٨ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٦/٨٢ و **الإيضاح العضديّ** ٢٩٠ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٧٢ و **المقتصد** ٢/٩٢٤ .

(٧) جاء في أكثر المصادر أنَّه صفة (**الكتاب** ٢/٧ـ٨ و **المقتضب** ٤/ ٢٨٢ ـ٢٨٣ و **الأصول** ٢/٣٢ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٦/٨٢ و **الإيضاح العضديّ** ٢٩٠ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٧٢) .

اللام[1]، فتجعله معهوداً كما افتقرت مع (مَرَرْتُ) ، فهو في النِّداء كـ(زَيْدٍ) ، وفي الإخبار ليس كـ(زَيْدٍ) ؛ لأنَّه جيء به لما بعده .

وما فيه الألف واللام يوصف بما فيه الألف واللام وبما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام لا غير ، وبعضهم[2] يجيزه في غير الألف واللام ؛ لأنَّ المضاف دون مرتبة غيره ، ولا يوصف بالمبهم ؛ لأنَّها أعرف ممَّا فيه الألف واللام ، وسيبويه[3] لا يصف إلا بما هو مثل الموصوف في التَّخصيص أو دونه ، ولا يوصف بما هو أخصُّ من الموصوف في الوضع .

ولا يوصف ما أُضيف إلى الألف واللام بما أضيف إلى معرفة وضعيَّة ، ولا إلى مضمر ، ولا إلى مبهم ؛ لأنَّها أعرف منه ، فلو قلت : (رَأَيْتُ غُلامَ الرَّجُلِ الظَّرِيْفَ) كان بدلاً[4]، فإنْ قلت : (الظَّرِيفِ) كان نعتاً .

فأمَّا المضاف فلا يوصف إلَّا بما أُضيف كإضافته وبما فيه الألف واللام ، فإنْ أُضيف إلى مضمر أو إلى عَلَم جاز أنْ يوصف بأسماء الإشارة عند سيبويه[5]، وهذه جملة كافية .

[٣٦٤] واعلم أنَّهم قد وصفوا المضاف / إليه وهم يريدون المضاف ، قال :

عَلَيَّ يَوْمَ تَمْلِكُ الأمُوْرا

---

(١) لعلَّ المراد هنا أنَّ الألف واللام يتعيَّن كونها في النِّداء للحضور وليست للعهد ، ولا يفتقر في بيان ذلك إلى (هذا) .

(٢) ممَّن يجيز نعت ما فيه الألف واللام بمضاف إلى ما ليس فيه الألف واللام الفرَّاءُ ، فإنَّه أجاز : (مررتُ بالفاضل أخيكَ) ، وهو ينعت الأعمَّ بالأخصِّ ولا يبالي (**حواشي المفصَّل** ٣٩١ و ٣٩٢ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣/٢٠٨) ، ومنهم ابن خروف ، فقد أجازه وذكر أنَّ المنع منه تكلُّف (**شرح الجمل** ١/٣١٢ وينظر: **البديع** ١ :٢/ ٣١٧ و **الإرشاد** ٣٧٥) .

(٣) **الكتاب** ٢/٧ .

(٤) لم يذكر أنَّه يصحُّ أنْ يكون نعتاً له ؛ مع أنَّ كلامه في الفقرة الآتية يدلُّ على ذلك .

(٥) قال سيبويه : « والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أُضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، والأسماء المبهمة » (**الكتاب** ٢/٧) .

صَوْمَ شُهُورٍ وَجَبَتْ نُذُوْرا[١]

ونحو منه قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾[٢] ، وذلك في الخبر ، على أحد القولين[٣] .

وإنْ أردت أنْ تصف[٤] المعرفةَ بالجملة أتيت بـ(الَّذِي) ، وجعلت الجملة صلتها ، ووصفت بـ(الَّذِي) ، وثنيته وجمعته وأنَّثت على حسب الأوَّل .

ويجوز في كلِّ موصوف أنْ تجمع وتفرد صفاته على عدَّته ، كقولك : (مَرَرْتُ برِجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ وبَزَّارٍ) على الوصف والبدل ، ويجوز : (كاتبٌ وشاعرٌ وبَزَّارٌ) على التَّبعيض[٥] بالرَّفع ، وإنْ لم تستوفِ العدَّة فالرَّفع لا غيرُ[٦] ، وإذا كان الأوَّل معرفة جاز النَّصب على الحال والرَّفع على (هو) ، وذلك كقوله :

---

(١) لم أقف على قائل البيتين ، وهما في (**معاني القرآن للأخفش** ٢٩٠/١ و **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ١٩٨/١١ و **البديع** ١ :٣٢٩/٢ و **المغني في النَّحو** ٨٨أ) ، والشَّاهد : وصف (شهور) بـ(وجبت) في اللفظ ، بدلالة تاء التَّأنيث ، والوصف في المعنى للصَّوم ، لأنَّه هو الَّذي وجب ، وأمَّا نصب (صوم) فحملاً على المعنى ، لأنَّ المعنى : (قد أوجب صومَ شهور) كما ذكر الأخفش .

(٢) سورة الشُّعراء ، الآية (٤) .

(٣) قال المبرِّد : « فيه قولان : أحدهما : أنَّه أراد بـ(أعناقهم) جماعاتهم ، من قولك : (أتاني عُنُقٌ من النَّاس) أي : جماعة ، وإلى هذا كان يذهب بعض المفسِّرين ، وهو رأي أبي زيد الأنصاريِّ ، وأمَّا ما عليه جماعة أهل النَّحو وأكثر أهل التَّفسير ــ فيما أعلم ــ فإنَّه أضاف الأعناق إليهم ، يريد الرِّقاب ، ثمَّ جعل الخبر عنهم ؛ لأنَّ خضوعهم بخضوع الأعناق » (**المقتضب** ١٩٩/٤ وينظر : **الكامل** ٦٦٨/٢ و**المذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم** ١١٢و٢٢٤) ، وفي الآية توجيهات أخرى (ينظر: **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٧٧/٢ و **معاني القرآن وإعرابه** ٨٣/٨٢/٤ و **الدُّر المصون** ٥١٠/٨ ــ ٥١٢) .

(٤) في المخطوط (يصف) .

(٥) بيَّن سيبويه التَّبعيض بقوله : « كأنَّك قلت : أحدهما كذا والآخَر كذا ، ومنهم كذا ومنهم كذا » (**الكتاب** ٤٣٣/١) .

(٦) ينظر : **المقتضب** ٢٩٠/٤ ــ ٢٩٢ .

وهُنَّ عَلَى خَدَّيْ شَبِيْبِ بنِ عامِرٍ أَثَرْنَ عَجاجاتٍ سَنابِكُها كُدْرُ[1]

أي : (هي كُدْرٌ) .

وقال عمر بن أبي ربيعة[2] :

قُلْتُ أجِيْبِي عاشِقاً بِحُـبِّكُـمْ مُكَـلَّفُ[3]

أي : (هو) ، وعليه أجازوا (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخُوْكَ)[4] ، أي : (هو أخوك) ، وعليه أنشدوا :

أُقَلِّبُ في بَغْداذَ عَيْنِي فَـلا أرى سَنا الصُّبْحِ أو دِيْكاً بِبَغْداذَ صائِحُ

[٣٦٥] بِلادٌ بِها كانَتْ شَكاتِي فَلَمْ أَعُدْ ولَوْ مُتّ ما قامَـتْ عَلَيَّ النَّوائِحُ[5] /

أي : (هو صائحُ) ، ولو قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كاتِبٍ وشاعِرٍ وبَزّازٍ) لم يحسن الرَّفع ، وحسُن الجرُّ[6] ، وقد أجازه بعضهم[7] ، وكذلك قوله : (مَرَرْتُ بِثلاثةِ رِجـالٍ كـاتِبَيْنِ وشاعِرٍ) ،كما قال :

---

(١) البيت في (**ضرائر الشّعر** ١٧٣) ، وسبق أنْ أنشده الشّارح في صفحة (٢٤٤) مـن التَّيموريَّـة ، ونسبه إلى الفرزدق ، وروايته في (**ديوانه** ٢٥٣/١) :

وهُنَّ على خدَّي شُتَيْرِ بنِ خالدٍ أُثيرَ عَجاجٌ من سنابكها كُدرُ

و(العجاج) : الغبار ، (والسَّنابك) جمع (سُنْبُك) وهو طرف الحافر وجانباه من قُدُمٍ (**لسان العرب** "عجج" ٣١٩/٢ و"سنبك" ٤٤٤/١٠) .

(٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزوميُّ (ت٩٣هـ) ، شاعر مشهور كثير الغزل والمجون ، مـن أشعر القرشيين (ينظر : **الشّعر والشُّعراء** ٥٥٣/٢_ ٥٥٨ و **وفيات الأعيان** ٤٣٦/٣_ ٤٣٩) .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في (**المذكّـر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ١٤٤ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٢١٧ و **ضرائر الشّعر** ١٧٤) ، وبلا نسبة في (**مجالس ثعلب** ٩٦/١) ، وروايته في (**شرح ديـوان عمـر** ٤٦٢) :

قلتُ فإنِّي هائمٌ صَبٌّ بكمْ مكلّفُ

(٤) أجاز هذا الأخفش في كتابه الأوسط (**تذكرة النُّحاة** ٣٣٢ وينظر : **إيضاح الوقف والابتداء** ٦٣٨/١) .

(٥) لم أقف على هذين البيتين في غير (**ضرائر الشّعر** ١٧٤ و **ارتشاف الضَّرب** ٢٤٢٤/٥) .

(٦) ينظر : **الكتاب** ٤٣٣/١ .

(٧) ينظر : **المغني في النّحو** ٩١أ .

ذَوْدٌ ثَلاثٌ بَكْرَةٌ ونابانْ[١]

ويجوز إفراد الموصوفِينَ وجمع الصِّفة إذا استغرقت العدد ، فتقول : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو وخالدٍ الظُّرَفاء) ، وقد أجاز قوم[٢] وصف بعضهم وترك بعضهم ، وأنشد :

كَأَنَّ حُمُوْلَهُمْ لَمّا استَقَلّتْ ثَلاثةُ أَكْلُبٍ مُتَطارِدانِ[٣]

وقال الأخفش : « لا تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ صالِحٍ) ؛ لأنَّ (حَسْبُكَ) قد شمل جميع صفات الحُسن »[٤] .

فإذا اجتمعت صفتان فالصِّفة الثّانية لمجموع معنى الموصوف والصِّفة جميعاً عند قوم[٥] ؛ لأنَّ الصِّفة تابعة وكونها موصوفة يوجب لها أنْ تكون متبوعة ، وأيضاً فإنَّ الصِّفة

---

(١) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**المخصص** ١٢٨/٧ و **المغني في النّحو** ٩١أ) ، و(الذَّود) : ما بين الثّلاث إلى العشر من النُّوق خاصَّة ، وقيل : هو ما بين الثّنتين والتِّسع منها (**تهذيب اللغة** ١٤٩/١٤ ـ ١٥٠) ، و(البكرة) : الفتيَّة من النُّوق ، و(النّاب) : المسنَّة من النُّوق (**الصِّحاح** "بكر" ٥٩٥/٢ و "نيب" ٢٣٠/١) .

(٢) (ينظر: **المغني في النّحو** ٩١أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ١٠٠٨/٢) ، وقال الأخفش متحدِّثاً عن بعضهم : « وأجاز (مررتُ برجلينِ صالحٍ) ، وصفَ أحد الرَّجلين ، وكفَّ عن الآخَر ، وأجاز (مررتُ بثلاثة رجالٍ صالحَيْنِ) ، ولا يقول هذا كلُّ أحد ، وقد يحتمله القياس » هذا النّصُّ في (**خزانة الأدب** ٣٩/٥) نقلاً عن كتاب (المعاياة) للأخفش .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**ضرائر الشِّعر** ٢٥٥ و **المغني في النّحو**٩١ أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ١٠٠٨/٢) ، وذكر البغداديُّ أنّه لم يرَ هذا البيت إلا في كتاب (المعاياة للأخفش) ، ثمّ نقل عنه قوله : « قال بعضهم : إنَّ هذا شعر وُضع على الخطأ ؛ ليَعلم الّذي يَسأل عنه كيف فهم من يسأله ، وقال بعضهم : لا ولكنّه وصف اثنين منها وأخبر عنهما بتطارد » (**خزانة الأدب** ٣٩/٥) ، و(الحُمُول) : الإبل الّتي عليها الهوادج ، و(استقلّت) : ارتحلت ومضت ، وفي هذا البيت مبالغة في الهجو ، فإنَّ إبلهم ثلاثة لا غير ، وهي صغيرة جدّا ، فهي مع ما عليها في مقدار جرم الكلاب ، وليس عليها ما يثقلها من المتاع ولذلك تتطارد ، وإنَّ بعضها هزيل جدّا لا يقدر على الطِّراد (**خزانة الأدب** ٤٠/٥) .

(٤) لم أقف على قول الأخفش .

(٥) هذا قول الفارسيِّ نقله عنه ابن جنّي في (**التّمام** ٤٧) ، وقول ابن جنّي في (**بقيَّة الخاطريّات** ٣٩ وينظر : **البديع** ١ :٣٢٢/٢ و**المغني في النّحو** ٩٠ب) .

الأولى قد تكون جملة ، والجملة لا توصف ، وأيضاً فلو كانت الصِّفة الثَّانية للصِّفة الأولى لما قيل : « إنَّ الصِّفة إذا وقعت جملة فمرتبتها التَّأخير عن الصِّفة المفردة ، ومرتبة المفرد التَّقديم »[1]، وأيضاً فلو كانت الصِّفة للثَّانية لما حسُن عطفها عليها ، وقال قوم : « هي للأوَّل ؛ لأنَّه قد مُنع أن توصف الصِّفة ، فإذا / كان فاسداً وحده كان أيضاً فاسداً إذا انضمَّ إلى غيره ؛ لأنَّ العلَّة المانعة موجودة ، وأيضاً فهي للأوَّل[2] كما أنَّ الأُولى للأوَّل ، وأيضاً فالصِّفة شبيهة بالفعل ، والفعل لا يوصف »[3] . [٣٦٦]

ولا يجوز الفصل بين الصِّفة والموصوف بأجنبيٍّ من عامل الموصوف ، لا تقول : (ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَةً وعَمْراً قَتَلْتُهُما) ، وقد جاء على هذا قول الشَّاعر :

فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَةً   وصُداءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلْ[4]

وهذا شاذٌّ .

واعلم أنَّ معمول الصِّفة إذا لم يُذكر الموصوفُ لا يتقدَّم عليها ، لا تقول : (نِعْمَ طَعامَكَ آكِلاً زَيْدٌ) ، فإنْ ذكرت الموصوف جاز أن يتقدَّم معمول الصِّفة عليها لا على موصوفها ، كقولك : (نِعْمَ رَجُلاً طَعامَكَ آكِلاً زَيْدٌ) ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾[5] .

---

(١) قال بهذا ابن السَّرَّاج في (**الأصول** ٦٢/٢) ، وابن جنِّي (**بقيَّة الخاطريَّات** ٣٩) .

(٢) في المخطوط : (الأوَّل) .

(٣) (ينظر : **البديع** ١ :٣٢٢/٢ و **المغني في النَّحو** ٩٠ب) ، وهذا القول ذكره السُّهيليُّ ونسبه إلى ابن جنِّي أيضاً (**نتائج الفكر** ٢٠٨) ، وهو قول سيبويه (**الكتاب** ٤٢٢/١ و ٥١/٢) .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة ، وهو في (**شرح ديوانه** ١٩٣ و **الاشتقاق** ٤٧٧ و **الإتباع** ٣٤ و **المحتسب** ٢٥٠/٢ و **المفضَّل** "باب الحروف" ٩٢ و **حواشي المفصَّل** ٣٩٢ و **ضرائر الشِّعر** ٢٠٥) ، و(الصَّلقة) : الصَّدمة والوقعة المنكرة ، وقيل : الصِّياح ، و(الثَّلل) الهلاك (**مقاييس اللغة** "صلق" ٣٠٦/٣ و "ثل" ٣٦٨/٣) ، و(مراد) : قبيلة من مالك بن أُدَد ، و(صُداء) : بطن ضخم من بني يزيد ابن حرب بن عُلة بن جَلْد بن مالك بن أدد (**جمهرة أنساب العرب** ٤٠٦ و ٤١٣) .

(٥) سورة ق ، الآية (٤٤) .

فأمَّا قوله :

فَأَبْلِغْ تَلِيْداً إِنْ عَرَضْتَ ابْنَ مالِكٍ   وَهَلْ يَنْفَعَنَّ العِلْمُ إِلَّا المُعَــلَّما [١]

فإنَّه فصَــل بالجملة ، قيل : « هي اعتراض ، فلا اعتــبار بها » [٢]، وهــي اعتراضــة موكّدة [٣].

قال أبو الفتح : « وتقول فيما تصفه بشيء من سببه : (هَذا رَجُلٌ عاقِلٌ أَبُوْهُ) ، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ الكَرِيْمِ أَبُوْهُ) ، ولو قلت : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ظَرِيْفٍ) علــى الــصِّفة لم يجز ؛ لأنَّ المعرفة لا توصف / بالنَّكرة » [٤] .

[٣٦٧]

قال سعيد : سبب الشَّيء يتنــزَّل منــزلته في أكثر أحواله ، ألا ترى أنَّه قد يُعرف الرَّجل بصفة ولده أو جاره أو داره ، فكلُّ صفة رفعتْ ضميرَ الموصوف رفعتِ الَّذي من سببه إلا ما أستثنيه لك ، وهو (أفْعَل) ، فإنْ قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْــهُ أَبُــوْهُ) رفعت (أفضل) بخبر الابتداء ، و(أبوه) مبتدأ ، وقد جوَّزوا عكس ذلك [٥]؛ لأنَّه موضــع النَّكرة ، ومثله (مِثْلك) ، و(شِبْهك) ؛ لأنَّها أسماء جوامد ، وكذلك (سَواء) ، و(مِئة) [٦]، و(أَسَدٌ) إذا قصــدت الشِّدة، و(نــارٌ) إذا قصدت الحُمْرة [٧]، فتـــقول : (مَــرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٌ أُمُّهُ وأَبُوهُ) ، وقد أجــاز بعضهم [٨](مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ أَبُــوهُ وأُمُّــه) ،

---

(١) البيت للحُصين بن الحُمام الــمُرِّيِّ ، وهو في (**شعره** ١١٣ و **المفضليَّات** ٦٨ و **منتــهى الطَّلــب** ١٥٥/٢) ، و(عرضت) : مررت به (**الصِّحاح** " عرض " ١٠٨٣/٣) .

(٢) لم أعثر على قائل هذا القول .

(٣) ينظر : **التَّنبيه** ٦٨ب ــ ٦٩أ .

(٤) **اللمع** ١٤٠ .

(٥) هذا قول الرُّمَّانيِّ في (**شرح الكتاب** ٧١/٢ب) ، والصَّيمريِّ في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ١٧٧/١) .

(٦) ينظر : **الأصول** ٢٧/٢ ــ ٢٨ .

(٧) ينظر : **الكتاب** ٤٣٤/١ و ٢٨/٢ ــ ٢٩ و **الأصول** ٢٧/٢ ــ ٢٨ .

(٨) ذكر سيبويه أنَّ يونس زعم أنَّ ناساً من العرب يجرُّون هذا (**الكتاب** ٢٧/٢) .

وكـــذلك جوَّزوا (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِئَةٍ إِبِلُهُ)[١]، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُــوْهُ)[٢]، وهو قليل .

فأمَّا ([ما] [٣] رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)[٤]، و(ما مِـــنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فِيْها الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِيْ الحِجَّة)[٥]، فإنَّ (الكُحْـــلَ) و(الــصَّوْمَ) يرتفعان بــ(أَفْعَلَ) ؛ لأنَّ الهاء في (مِنْهُ) هي لصاحب (أَفْعَلَ)[٦] بخلاف المتقـــدِّم ، وإنَّمـــا جعلت للكحل في عينه عملاً ليس له في عين غيره ، وإنَّما كُره الابتداء للإضـــمار قبـــل

(١) الجرُّ لغة لبعض العرب (**الكتاب** ٢/ ٢٨ ــ ٢٩) .

(٢) الجرُّ لغة (**الأصول** ٢/ ٢٩) .

(٣) (ما) غير موجودة في المخطوط ، وهذا خطأ من النَّاسخ ، لأنَّ قوله : (وإنَّما جعلت للكحل في عينه عملاً ليس له في عين غيره) يقتضي وجودها ، ومن شرط مسألة الكحل النَّفي (**الكافية** ١٨٧) .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٢/ ٣١ و **المقتضب** ٣/ ٢٤٨ و **الأصول** ٢/ ٤٢ و **كتاب الشِّعر** ١/ ٢٧١ .

(٥) هذه العبارة ذكرت في كثير من كتب النَّحو من مثـــل (**الكتـــاب** ٢/ ٣٢ و **المقتـــضب** ٣/ ٢٥٠ و **الأصول** ٢/ ٤٤ و **المسائل البغداديَّات** ٤١٦ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/ ١٨٠) ، دون الإشارة إلى أنَّها حديث ، وذكر بعضهم أنَّها حديث (**شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٢/ ٥٥٢ و **شرح الكافية الشَّافية** ٢/ ١١٤٠) ، وهذا المعنى موجود في كتب الحديث بروايات مختلفة يجمع بينها عدم ذكر الـــصَّوم ، وأقربها إلى لفظنا هذا : (ما من أيَّام أحبُّ إلى الله فيهنَّ العمل ــ أو أفضل فيهنَّ العمل ــ مـــن أيَّـــام العشر) (**المصنَّف** " كتاب المناسك ــ باب فضل الأيَّام العشر والتَّعريف في الأمصار " ٤/ ٣٧٦) ، و(ما من أيَّام أحبُّ إلى الله العمل فيهنَّ من هذه الأيَّام) (**المسند للإمام أحمد** ١١/ ٥١) ، و(ما من أيَّام أحبُّ إلى الله أنْ يتعبَّد له فيها من عشر ذي الحجَّة) (**الجامع الكبير** " كتاب الصَّوم عن رسول الله ــ باب ما جاء في العمل في الأيَّام العشر " ٢/ ١٢٢) ، ويظهر لي أنَّ سيبويه اعتمد على المعـــنى الوارد في هذه الأحاديث فصاغ هذه العبارة من لفظه محقِّقاً فيها شروط المسألة ، ثمَّ أخذت عنه ، يدلُّ على هذا ما سبق من عدم ورود هذا اللفظ في كتب الحديث ، وأنَّه لما ذكرهـــا لم يشر إلى أنَّها من الحديث ، إضافة إلى قوله بعد ذكره العبارة السَّابقة : « وإنْ شئت قلت : ... و(ما من أيَّام أحبَّ إلى الله فيها الصَّوم من عشر ذي الحجَّة) » ، وهذا يظهر أنَّه لا يتعامل مع حديث .

(٦) الهاء راجعة إلى(الكحل) و(الصَّوم) ، وأمَّا صاحب (أفعل) فــ(رجل) و(أيَّام) (**الأشباه والنَّظـــائر** ٤/ ٤٩٣) ، فلعلَّ هناك سقطاً ، وأنَّ أصل الكلام هـــو : « الهاء في (منه) ليست هـــي لـــصاحب (أفعل) » .

الذِّكر لو قدَّمت[1] وجعلت (أَحْسَنَ) مبتدأ ، فإنْ أخَّرت (منه) قَبُحَ للفصل[2] ، وإنْ جعلت (الكُحْلَ) مبتدأ جازت المسألة إذا / قدَّمت (منه)[3] ، وجوَّز عثمان[4] أنْ تجعل (الكُحْلَ) بدلاً من المضمر في (أَحْسَنَ) ، ورَفَعَ (أَحْسَنَ) ، ويكون خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديره : (الكحلُ أحسنُ) .

[٣٦٨]

فإنْ كانت (أَفْعَلُ) ليست الَّتي تصحبها (مِنْ) رفعَتِ المظهر ، تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ أَبُوْهُ و زَرْقاءَ عَيْناهُ) ، فإنْ ثنَّيت (الأبَ) لم يُجز الكوفيُّ[5] إلَّا أنْ يثنِّي (أَفْعَلَ) ويرفعهما[6] ، والبصريُّ[7] يجري على ما كان يفعل في اسم الفاعل ، فيقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ أَبواهُ) ، وأنشدوا :

وَلاَ يَشْعُرُ الرُّمْحُ الأَصَمُّ كُعُوبُهُ ....[8]

---

(١) أي : لو قدَّمت (منه) على الكحل .

(٢) أي : الفصل بين (أفعل) وما يتَّصل به (منه) بالخبر (الكحل) .

(٣) أي : إذا قدَّمت (منه) وأخَّرت (الكحل) ، وتجوز المسألة أيضاً مع تقديم الكحل ، فتقول : (ما رأيتُ رجلاً الكحلُ أحسنُ في عينه منه في عينِ زيدٍ) (**المقتضب** ٣/٢٥٠ و **الأصول** ٢/٤٢ ـ ٤٣) .

(٤) لم أقف على قول ابن جنِّي ، (وينظر : **المسائل المنثورة** ٥٥) .

(٥) قول الكوفيين في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/١٢٣) .

(٦) المراد أنَّه إذا ثُنِّي (أفعل) رُفع هو و(الأب) على الاستئناف نحو : (مررتُ برجلٍ أعورانِ أبواه) ، وتثنية (أفعل) واجبة عند الكوفيين في مثل هذا ، وأمَّا رفعه استئنافاً فعلى سبيل الجواز ، إذ يجوز عندهم أيضاً إتباعه لما قبله فيقولون (مررتُ برجلٍ أعورين أبواه) (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/١٢٣) .

(٧) **الكتاب** ٢/٤١ .

(٨) هذا صدر بيت للنَّابغة الجعديِّ ، وعجزه :

.... بِثروَةِ رَهطِ الأبلخِ المُتظَلِّمِ

وهو في (**شعره** ١٤٤ و **الكتاب** ٢/٤٢ و **الأضداد لابن السِّكِّيت** ١٤٠ و **الأضداد لأبي حاتم** ٢٠٩ و **شرح القصائد السَّبع** ٣٤٧ و **شروح سقط الزَّند** "البطليوسي" ٢/٥٩٢ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ١/٤٠٦) ، والشَّاهد فيه رفع (الكعوب) بـ(الأصمِّ) ، وإفراده تشبيهاً له بما يسلَّم جمعه من الصِّفات ، ووجه الكلام أنْ يقول : الصُّمُّ كعوبه ؛ لأنَّ (أصمّ) ممَّا لا يسلَّم جمعه ، إنَّما يجري على التَّكسير ، و(الأصمّ) : الصُّلب ، و(الكعوب) : العُقد الفاصلة بين أنابيب القناة ، يقول : الرُّمح لا يشعر بمن كان كثير العدد متكبِّراً ظالماً (**تحصيل عين الذَّهب** ٢٥٣) .

وأجاز الكوفيُّ[1] ذلك ؛ لأنَّ (الكُعُوبَ) على حدِّ المفرد .

وتقول : (مَرَرْتُ بِرِجالٍ أَحْمَرَ آباؤُهُمْ) على قولك : (أَحْمَرِينَ) وإنْ لم يُقل[2]، كما قالوا : (مَرِيْض ومَرْضَى) ، وإنْ لم يقولوا : (مُرِضَ) ، بل توهَّموه[3]، ورأيتُ العَبْدِيَّ[4] قد منع من عمل (أَحْمَرَ) و(أَسْوَدَ) في الظَّاهر ، وقد يُحذَف[5] بعض الكلام فيه اختصاراً .

وكلُّ ما كان صفة للنَّكرة فهو يصلح أنْ يكون حالاً من المعرفة إلا الفعل الماضي ، فإنْ قدَّرت معه (قد) صحَّ ذلك ، وإنْ كان مستقبلاً بغير قرينة تخصِّصه وقدَّرته بمقدر صحَّ ، فإذا قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ أَبُوهُ) جاز أنْ ترفع (أَبُوهُ) بـ(عاقِلٍ) ، و(عاقِلٌ) صفة (رَجُلٍ) ، وجاز أنْ ترفع (عاقِلاً) وتجعله خبر المبتدأ الَّذي هو (أَبُوهُ) ، والجملة صفة (رَجُلٍ) ، فإذا قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَلِيْلٍ ما أَراهُ) جعلت / (ما) [٣٦٩] مصدريَّة ، فإنْ جعلت (ما) زائدة نصبت (قليلاً) ، وتكون قد وصفت في الأوَّل بمفرد وفي الثَّاني بجملة[6]، ومع الزِّيادة وصفت بجملة .

---

(١) قول الكوفيين في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/١٢٤) .

(٢) يظهر لي أنَّ فهم هذا الكلام يعتمد على القاعدة الآتية في آخر الصَّفحة الآتية ، وهي أنَّ الصِّفات الرَّافعة للظَّاهر الأولى فيها أنْ تكون جمعاً إذا كانت تُجمع جمع تكسير ، وأنْ تكون مفردة إذا كانت تُجمع بالواو والنُّون ، فعلى هذه القاعدة الأولى أنْ يقال في هذه الجملة : (حُمْر آباؤه) ، وأمَّا (أحمر آباؤهم) فعلى توهُّم أنَّ (أحمر) يُجمع على (أحمرين) .

(٣) هذا الكلام مأخوذ من (**الكتاب** ٢/٤٢) ، وذكر السِّيرافيُّ توضيحاً له أنَّ (فَعْلَى) إنَّما يُجمع عليه ما كان الوصف منه على (فَعِيل) والفعل منه على (فُعِلَ) مثل (قتلى) ، ثمَّ قال : « فتقدير (أعورين) وإنْ لم يُتكلَّم به كتقدير (هُلِكَ فهو هَلِيك) ، و(مُرِضَ فهو مَرِيض) حتَّى يصحَّ أنْ يكون جمعه (هَلْكى) و(مَرْضى) وإنْ لم يتكلَّم به » (**شرح الكتاب** ٦/١٢٤) .

(٤) لم أقف على قول العبديِّ ، وهو أبو طالب أحمد بن بكر (ت ٤٠٦هـ) ، أخذ عن السِّيرافيِّ والرُّمَّانيِّ والفارسيِّ ، له : شرح الإيضاح ، وشرح الجرميِّ (ينظر : **نزهة الألباء** ٢٤٦ _ ٢٤٧ و **معجم الأدباء** ١/٢٠٤ _ ٢٠٥) .

(٥) كذا في المخطوط ، والياء غير منقوطة ، ولعلَّ الصَّواب : (حذفنا) .

(٦) قوله : « وفي الثَّاني بجملة » أُضيف في الحاشية الجانبيَّة ، وهو بمعنى الجملة الأخيرة .

والأخفش[1] يقول : (مَرَرْتُ بِرَجُــلٍ وَشِــيْكٍ[2] ذَهابُــهُ) ، فــإنْ نــصبت (وَشِيكاً) كان على الظَّرف ، والأوَّل أولى ، فأمَّا قوله : (مَرَرْتُ بِزَيْــدٍ الكَــرِيْمِ أَبُوْهُ) فيجوز أنْ ترفع (الأبَ) بــ(الكَرِيمِ) ، والهاء تعود إلى الألف والــلام أو إلى مدلولهما ، ويجوز أنْ ترفع (أَبُوهُ) بالابتداء و(الكَرِيمِ) خبره ، والجملــة في موضــع الحال من (زَيْدٍ) ، والعائد إلى الألف واللام مضمر مستكنٌّ ، والعائد إلى صــاحب الحال من الجملة الهاء في (أَبُوهُ) .

وتقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حائِضٍ امْرَأَتُهُ) ، ولا تقــل : (بالرَّجُــلِ الحــائِضِ المَرْأَةِ)[3] ؛ لأنَّه يصير للأوَّل .

وقوله : « (مَرَرْتُ بزيْدٍ ظَرِيْفٍ)[4] لا يجوز على الصِّفة » هــو كمــا ذكــر إجماعاً[5] ، لكن على البدل عند البصريِّ[6] ، ولا يجوز عند الكوفيِّ لما ســنذكره إنْ شاء الله[7] ، ويجوز نصبه على الحال[8] ، وقد رفعه بعضهم على (هو)[9] .

وهذه الأشياء تجري مجرى الفعل إذا رفعت الظَّاهر في التَّوحيــد ، وذلــك إذا كان يُجمع جمع الصِّحة ، نحو : (مَرَرْتُ بِرِجالٍ مُنْطَلِقٍ غِلْمانُهُمْ) ، فإنْ قلــت :

---

(١) لم أقف على قول الأخفش .

(٢) الضَّبط بالرَّفع والجرِّ من المخطوط ، وكُتب فوقه (معاً) .

(٣) ينظر : **الأصول** ٣٥/٢ و **اشتقاق أسماء الله** ٢٧٣ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٥٧٨/١ ــ ٥٧٩ .

(٤) جاء في المخــطوط : « وقــوله : (مررتُ بزيدٍ الظَّريف) ، وقــوله : (مررتُ بزيــدٍ ظريفٍ) » .

(٥) جاء في (**ارتشاف الضَّرب** ١٩٠٩/٤ و **توضيح المقاصــد** ١٣٥/٣ و **همــع الهوامــع** ١٧٣/٥) أنَّ بعض النَّحويين جوَّزوا وصف المعرفة بالنَّكرة مطلقاً .

(٦) **الجمل** ١٥ و **شرح اللمع للواسطيِّ** ١٠٧ .

(٧) الكوفيون لا يجيزون إبدال النَّكرة المحضة من المعرفة ، ينظر صفحة (١٠٩) .

(٨) وهو الأجود (**الجمل** ١٥) .

(٩) ينظر : **الكتاب** ٨٣/٢ و **المقتضب** ٣٠٨/٤ .

(مَرَرْتُ بِرِجالٍ حَسَنٍ وُجُوْهُهُمْ) فالأولى جمع (حِسانٍ)[١]؛ لأنَّه يُجمع جمع التَّكسير[٢]، وجمع التَّكسير حكمه حكم المفرد ، فيكون قد/ جمع اللفظ والمعنى . [٣٧٠]

قال أبو الفتح : « وتقول : (هَذا رَجُلٌ مِثْلُكَ) ، و(نَظَرْتُ إلى رَجُلٍ شِبْهِكَ وشَرْعِكَ مِنْ رَجُلٍ) ، و(هَذا رَجُلٌ ضارِبُ زَيْدٍ وشاتِمُ عَمْرٍو) ، فتُجري هذه الألفاظ أوصافاً على النَّكرات وإنْ كنَّ مضافات إلى المعارف ، لتقديرك فيهنَّ الانفصال ، وأنَّهنَّ لا يخصُصْن شيئاً بعينه »[٣] .

قال سعيد : المضاف على ضربين : مضاف إلى نكرة ، ومضاف إلى معرفة ، فالمضاف إلى النَّكرة نكرة ، والمضاف إلى المعرفة على ضربين : ضرب يتعرَّف بإضافته ، وضرب لا يتعرَّف بإضافته ، فالَّذي يتعرَّف بإضافته إلى معرفة (غُلامٌ) ، و(دارٌ) ونحوهما ، والَّذي لا يتعرَّف بإضافته إلى معرفة : (مِثْلٌ) ، و(شِبْه) ، و(غَيْر) ، و(سِوَى) ، و(واحِدُ أُمِّهِ) ، و(عَبْدُ بَطْنِهِ)[٤]، والأربعة الأصناف الَّتي ذكرناها[٥]، وإنَّما كان كذلك لأنَّ حدَّ النَّكرة أنْ يكون الاسم شائعاً في جنسه ، فكلُّ ما شابهه فإنَّه مثله ، كقولك : (رَجُلٌ) يصلح لكلِّ آدميٍّ ذَكَرٍ بلغ الحُلُم في المتعارف ، وكذلك إذا قلت : (مِثْلَكَ) لم تخصَّ

---

(١) كذا في المخطوط ، والأولى أنْ تكون العبارة : « فالأولى جمع (حسن) » ، أو« فالأولى (حسان) » ، أو « فالأولى أنْ يُجمع على (حسان) » .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٢/٤٣ .

(٣) **اللمع** ١٤٠ .

(٤) (ينظر : **الزَّاهر** ١/٣٣٨ و **الإفصاح لابن الطَّراوة** ١٣٣) ، وجاء في بعض المصادر أنَّ الأكثر أنْ يكون (واحد أمِّه) و(عبد بطنه) معرفتين ، وأنَّ من العرب من يجعلهما نكرتين (**الإيضاح العضدي** ٢٧٩ و **المسائل الحلبيَّات** ٢٤٥ و**البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيِّ** ٢/١٠٤٤) .

(٥) وهي : اسم الفاعل إذا كان في معنى الحال أو الاستقبال ، والصِّفة الجاري إعرابها على ما قبلها وهي في الحقيقة لما أضيفت إليه ، نحو : (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) ، وإضافة (أفعل) إلى ما هو بعض له ، نحو : (أفضل القومِ) ، وإضافة الصِّفة إلى الموصوف ، نحو : (صلاة الأولى) (**الغرَّة** ـ النسخة التيموريَّة ـ ٢٩٧و٢٩٩و٣٠١و٣٠٩) .

واحداً بعينه ، بل كلُّ من كان له بعض خلالك أو جميعها فقد ماثلك فيها ، ولو كـــان ذلك في خَلَّة واحدة ، و(شِبْهك) بمنـــزلة (مِثْلِك) .

وزعم يونس[1] أنَّه يجوز أنْ يقال : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ) فتصف به المعرفة إذا جعلته الَّذي هو معروف / بمماثلتك ، فأمَّا (شَبِيهُكَ) فمعرفة للمبالغة الَّتي فيها ، يعني به الَّـــذي يشبهك من كلِّ وجه ، فأمَّا (غَيْرُكَ) فهو أنكر من (مِثْلِكَ) ؛ لأنَّ كلَّ ما عداك غـــيرُك ، وليس كلُّ ما عداك مثلك . [٣٧١]

وبعضهم[2] يجعل (غَيْراً) معرفة إذا كانت متعلِّقة بشيئين ليس غيرُ ،كقوله تعالى : ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[3] ؛ لأنَّه ليس إلا منعَم عليه أو مغضوب عليه ، فجعله بعضهم صفة للَّذين ، وردَّ ابن السَّرَّاج[4] هذا بقوله تعالى : ﴿ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ ﴾[5] ، وليس إلا الصَّلاح والفساد ، فقد وصف به ﴿ صَٰلِحًا ﴾ ، وهو نكرة ، فثبت أنَّه نكرة ، ويجوز أنْ يقال : إنَّه بدل ، وكذلك قوله :

إنْ قُلْتُ خَيْراً قالَ شَرّاً غَيْرَهُ ... أوْ قُلْتُ شَرّا مَـــدَّهُ بِمِدادِ[6]

---

(١) قول يونس في (**الكتاب** ٤٢٨/١) .

(٢) ذهب ابن السَّرَّاج إلى أنَّ (غير) تتعرَّف إذا كان شيء معرفة له ضدٌّ واحد ، فوصفته بـــــ(غـــير) ، وأضفتها إلى ضدِّه (**الحجَّة** ١٤٣/١ ـ ١٤٤ و **الإغفال** ٢٩٦/١) ، وأقرَّ الفارسيُّ هذا القـــول في الإغفال ، وذكر السِّيرافيُّ أنَّ لـــ(غير) وجهاً تتعرَّف فيه ، وذلك إذا استعملت في معـــنى المخـــالف كقولهم : (الصَّالح غير الطَّالح) (**شرح الكتاب** ٥٨/٦ ـ ٥٩) .

(٣) سورة الفاتحة ، الآية (٧) .

(٤) ردُّ ابن السَّراج هذا في (**شرح الكافية للرَّضيِّ** ٨٨٤/١:٢) ، ويظهر أنَّ نسبته إلى ابن السَّراج وهَم ، فهو غير موجود في الأصول والموجز ، والفارسيُّ نقل في (**الحجَّة** ١٤٣/١ ـ ١٤٤) نصًّا طويلاً من لفظ ابن السَّرَّاج ، يفيد أنَّه صاحب القول بتعريف (غير) إذا كانت بين ضدَّين ، وليس الرَّادَّ له .

(٥) سورة فاطر ، الآية (٣٧) ، في المخطوط (أرجعنا) .

(٦) البيت للأسود بن يعفر النَّهشليِّ ، وهو في (**ديوانه** ٣٢ و **الصَّداقة والصَّديق** ١٠٨ و **خزانة الأدب** ٢٠٩/٤) .

و(سِوى) يجري مجرى (غَيْر) ، ولهذا التَّقارب وقعا في الصِّفة والاستثناء ، ويجري أيضاً جملة صلة للَّذي ، ولا يخرج عن الظَّرفيَّة[١] ، ويجري صفة للنَّكرة ، تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِواكَ) .

وذكر بعضهم[٢] أنَّ (عَبْدَ بَطْنِهِ) أنكر من (واحِدِ أُمِّهِ) ، ودليله على ذلك أنَّه قد صار بمنـزلة الصِّفة المشتقَّة ، ألا ترى إلى قوله :

عَلامَ يُعْبِدُني قَوْمِي وقَدْ كَثُرَتْ ... فِيْهِمْ أباعِرُ ما شاؤُوا وعُبْدانُ[٣] / [٣٧٢]

أي : (يتَّخذوني عبداً) ، وجاء المصدر من هذا اللفظ ، قال الشَّاعر :

النَّاسُ عِنْدِي كَثُمامِ الثَّمِّ

يَرْضَوْنَ بِالتَّعْبِيْدِ والتَّأمِّي[٤]

وقلَّما وُصف بـ(عَبْدٍ) مفرد ، فيقال : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَبْدٍ)[٥] ، وإنْ كان صفة في الأصل ، فإنْ أضفته جاز وصفه به .

وينبغي أنْ تعلم أنَّه إذا تقدَّم نعت النَّكرة عليها انتصب على الحال ، نحو قولك : (هَذا قائِماً رَجُلٌ) ، قال الشَّاعر :

---

(١) هذا قول البصريين ، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّه يكون ظرفاً ويكون غير ظرف (**الإنصاف** ٢٥٢) .

(٢) لم أجد قائل هذا القول .

(٣) البيت منسوب إلى الفرزدق في (**لسان العرب** "عبد" ٢٧٥/٣) وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في (**النَّوادر في اللغة** ٤٨٤ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٧٩/٢ و **النَّوادر لأبي مسحل** ٤٦٤/٢ و **الألفاظ لابن السِّكِّيت** ٣٤٦ و **اشتقاق أسماء الله** ٣٠ و **ديوان الأدب** ٢٩٢/٢) .

(٤) البيتان لرؤبة ، وهما في (**ديوانه** ١٤٣ وشرح **الكتاب للسِّيرافيّ** ١٧٤/٥ و **تهذيب الألفاظ** ٤٣٦) ، والبيت الثَّاني في (**العين** ٤٣٢/٨ و **الألفاظ لابن السِّكِّيت** ٣٤٦ و **جمهرة اللغة** ١٠٩٤/٢ و **تهذيب اللغة** ٢٣٣/٢ و **المبهج** ٢٠٧) ، و(الثُّمام) : شجر ضعيف ، و(الثَّمُّ) : الجَمْع ، يقول : النَّاس لنا كالثُّمام ، لا يمتنع علينا ما نريده منهم ، يرضون أنْ يكونوا لنا عبيداً وإماءً (**تهذيب الألفاظ** ٤٣٦) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ١٨٢/٢ و **المسائل الحلبيَّات** ٣٠٠ .

لِعَزَّةَ مُوْحِشاً طَلَلُ .... [1]

ويجوز أنْ يُبدل الثَّاني من الأوَّل ، وقال الشَّاعر :

إذا لَمْ تُطْعِمُوْنا أطْعَمَتْنا بِحَمْدِ اللهِ مُعْصِفةٌ جَنُوْبُ [2]

وقال :

أَمَا أُقاتِلُ عَنْ دِيْنِي عَلَى فَرَسٍ ولا كَذا رَجُلاً إلا بِأَصْحابِ [3]

فـ(كَذا) كان وصفاً لـ(رَجُلٍ) ، فلمَّا تقدَّم انتصب على الحال [4]، ومن ذلك قوله :

وبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوْبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ [5]

وقال :

---

(١) هذا صدر بيت لكثيِّر ، سبق أنْ أنشده الشَّارح كاملاً في (ص ٩٥) من النُّسخة التَّيموريَّة ، وعجزه :

.... يلوح كأنَّه خللُ

وهو في (**ديوان كثيِّر** ٥٠٦ و **الفَسر** ٩٣/١ و **تحصيل عين الذَّهب** ٢٨٤ و **التَّنبيه والإيضاح** "وحش" ٢٣٨/٢ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ٥٦٤/١) ، وأكثر المصادر روت هذا البيت بـ(ميَّة) ينظر مثلاً (**معاني القرآن للفرَّاء** ١٦٧/١ و **إعراب ثلاثين سورة** ٢٣١ و **شرح عيون الإعراب** ١٠١) .

(٢) لم أجد هذا البيت إلا في (**التَّذكرة الحمدونيَّة** ٣٢٠/٨) ومن غير نسبة ، والشَّاهد في إبدال (جنوب) من (معصفة) ، و(معصفة) في الأصل نعت له قُدِّم عليه .

(٣) البيت لحُيَيِّ بن وائل ، وهو في (**ديوان شعر الخوارج** ٨٨ و **النَّوادر في اللغة** ١٤٨ و **الحجَّة** ١١٠/٥ و **التَّنبيه** ١٨٣ب و **شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ** ٤٦٤/١ و **شرح المفصَّل** ١٣٣/٥ و **لسان العرب** "رجل" ٢٦٨/١٠) ، و(رجلاً) : راجلاً ، ومعنى البيت الإنكار على من يرى أنَّ مقاتلة هذا الشَّاعر لا تجوز إلا ومعه أصحابه ، يقول : لِمَ لا أقاتل منفرداً سواء أكنت فارساً أو راجلاً (**شرح شواهد شرح الشَّافية** ١٠٣) ، و(أما) جاءت في المخطوط مشدَّدة الميم .

(٤) ينظر : **التَّنبيه** ١٨٣ب .

(٥) البيت نسبه السَّخاويُّ إلى ذي الرُّمَّة في (**المفضَّل** ٧٠٠ ـ ٧٠١) ، وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في (**الكتاب** ١٢٣/٢ و **الحلَى** ٥٠ و **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ١٤٨ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٢٩٩/١ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ١٣٤/١ و **شرح عمدة الحافظ** ٤٢٢/١) ، وأصل الكلام : (شحوبٌ بيِّنٌ) ، فلمَّا تقدَّم النَّعت انتصب على الحال .

وتَحْتَ العَوالِي بِالقَنا مُسْتَظِلَّةً ظِباءٌ أعارَتْها العُيُوْنَ الجآذِرُ[1]

وقال :

فَلَيْتَ أمِيْرَنا وعُزِلْتَ عَنَّا مُخَضَّبةً أنامِلُها كَعابُ[2]

وأمَّا قوله :

وَجَدْتُ أباها رائِضَيْها وأُمَّها فَأَعْطَيْتُ فِيْها الحُكْمَ حَتَّى حَوَيْتُها[3]

ومثله :

[٣٧٣] ولَسْتُ مُقِرّا لِلرِّجالِ ظُلامَةً أَبَى ذاكَ عَمِّي الأكْرَمَيْنِ وخالِيا[4] /

وقد تقدَّم ذكره ، ففيه إشكال ؛ لأنَّه قدَّم صفة الأمِّ في المعنى عليها وعلى حرف العطف ، والَّذي جسَّره على ذلك كون (رائِضَيْها) صفة للأب أيضاً[5] .

---

(١) البيت لذي الرُّمَّة ، وهو في (**ديوانه** ١٠٢٤/٢ و **الكتاب** ١٢٣/٢ و **الفَسر** ٩٢/١ و **الإفصاح للفارقيّ** ٢١٤ و **الفوائد المحصورة** ٣١٨ و **نتائج الفكر** ٢٣٥ و **كشف المشكل** ٦٢٠/١) ، والأصل : (ظباء مستظلّة) ، و(العوالي) : عوالي الهوادج ، و(القنا) : يريد القنا الَّذي يُعطف على الهوادج ، أو يريد الخشب الَّذي يُجعل كهيئة القبَّة في الهودج ، شبَّه خشبه بالقنا ، و(الجآذر) : أولاد البقر الوحشيَّة ، شبَّه النساء بالظِّباء ، وجعل عيونهنَّ كعيون أولاد البقر الوحشيَّة (**شرح أبيات سيبويه** ٥٠٢/١) .

(٢) البيت لعمرو بن أحمر الباهليِّ في (**المذكَّر والمؤنَّث للفرَّاء** ٥٥ و **عبث الوليد** ١٦١) ، وهو ممَّا أخلَّ به شعره المجموع ، وهو بلا نسبة في (**المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ١٤٧ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٢١٧ و **المخصَّص** ٣٦/١٧) ، والأصل : (أناملها مخضَّبة) ، و(كَعاب) خبر (ليت) ، وهي الجارية الَّتي كعب ثدياها أي : صار لها حجم (**جمهرة اللغة** ٣٦٥/١) .

(٣) البيت للبَعيث بن حُرَيث الحنفيِّ في (**الحماسة لأبي تمَّام** ٦٠١ و **كشف المشكل** ٦٤٢/١ و **ضرائر الشِّعر** ٢٠٦ و **تذكرة النُّحاة** ١١٨) ، ومعنى البيت : أنَّ نجابة أبوي هذه النَّاقة أغنتها عن رياضة الرَّائض ، وأعطيتُ بائعها حكمه فيها ، ولم أماكسه مخافة فوتها حتَّى حويتها (**شرح كتاب الحماسة لزيد الفارسيِّ** ٣٦٢/٣) .

(٤) سبق تخريج البيت في صفحة (١٩٠) .

(٥) في المعنى أيضاً ، وأمَّا إعرابه فمفعول ثان لـ(وجد) (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ** ١٨٠٤/٤) .

فإنْ تقدَّمت صفة المعرفة عليها أُعربتْ بما يستحقُّه الموصوف ، وجعلت الموصوف حينئذ بدلاً ، كقوله :

يَتْرُكْنَ بِلْمُشْتَبِهِ الدَّوِّيِّ
كُلَّ جَنِيْنٍ مَيِّتٍ أَوْحَيِّ
عُشّاً لِفَرْخِ الطَّائِرِ الكُرْكِيِّ(١)

ويجوز في النَّكرة مثل ذلك ، وعليه (قَرْقَرٌ قاعٌ) .

فإنْ وقع (ابْنٌ) وصفاً بين علمين حذفت التَّنوين من الأوَّل من اللفظ ، وحذفت الألف من اللفظ والخطِّ ، فقلت : (هَذا زَيْدُ بْنُ عَمْرو) ؛ لأنَّهم أرادوا أن ينبِّهوا على شدَّة اتِّصال الصِّفة بالموصوف ، فإنْ كان خبراً أو بدلاً أبقى التَّنوينَ لفظاً والألفَ خطّاً ، وعلى هذا قُرِئَ : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾(٢) فيمن جعله خبراً ، ومن جعله وصفاً قرأ : ﴿ عُزَيْرُ بْنُ ٱللَّهِ ﴾(٣) ، فأمَّا قول الشَّاعر :

جارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَهْ(٤)

---

(١) البيتان الأوَّلان لأبي النَّجم العجليِّ في (**أساس البلاغة** "جهض" ١٢٣) ، وجاء فيه مكان (جنين) : (جهيض) ، والبيت الثَّالث دون نسبة في (**الكافي شرح الهادي** ٨٨٩ و **توجيه اللمع** ٢٧٦) وروايتهما موافقة للرِّواية الَّتي سيذكرها الشَّارح في باب البدل صفحة (١١٢) ، وهذه الأبيات ممَّا أخلَّ بها ديوان أبي النَّجم المجموع ، وذكر الزَّنجانيُّ في الكافي أنَّ (الكُرْكيّ) بدل من الطائر وهو في معناه ، و(الدَّوِّيُّ) : المفازة (**الصِّحاح** "دوى" ٢٣٤٣/٦) .

(٢) سورة التَّوبة ، الآية (٣٠) ، وهذه قراءة عاصم والكسائيِّ ويعقوب (**المبسوط** ١٩٤ وينظر : **السَّبعة** ٣١٣ و **الحجَّة** ١٨١/٤) .

(٣) هذه قراءة بقيَّة العشرة (**المبسوط** ١٩٤ وينظر : **السَّبعة** ٣١٣ و **الكشف عن وجوه القراءات السَّبع** ٥٠١/١) .

(٤) البيت للأغلب العجليِّ ، وهو في (**شعره** ١٤٨ و **الكتاب** ٥٠٦/٣ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٤٣٢/١ و **المقتضب** ٣١٣/٢ و **المسائل البصريَّات** ٥١٨/١ و **سر صناعة الإعراب** ٥٣٠/٢ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢١٣) ، ونُسب للأخطل خطأً في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ٧٢٨/٢) ، وقيس بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن عليِّ بن بكر بن وائل قبيلةٌ عظيمة (**جمهرة النَّسب** ٥٣٤ ـ ٥٣٨ و **شرح أبيات سيبويه** ٣١٣/٢) .

فإنَّه نوَّن مضطرًّا ، أو يكون جعله بدلاً لا وصفاً[١] .

واعلم أنَّك إذ لقَّبت مفرداً بمفرد أضفته إليه ، تقول : (هَذا قَيْسُ قُفَّةَ يـا فَـتى) ، و(هَذا سَعْدُ كُرْزٍ يا فَتى) ، فإنْ / لقَّبته بمضاف جرى اللقب على الاسـم كالنَّعـت ، تقول : (هَذا زَيْدٌ وَزْنُ سَبْعةٍ) ، فإنْ لقَّبت مضافاً بمضاف أو[٢] بمفرد فكذلك ، تقول : (هَذا عَبْدُ اللهِ وَزْنُ سَبْعةٍ) ، و(هَذا عَبْدُ اللهِ كُرْزٌ)[٣] ؛ لأنَّ أصل الألقـاب أنْ تجـري على أصل التَّسمية ، وليس حقُّ الرَّجل أنْ يسمَّى باسمين مفردين ، ولكن بمفرد ومضاف أو بمضافين ، نحو : (زَيْدٌ أَبُو فُلانٍ) ، و(عَبْدُ اللهِ أَبُو فُـلانٍ) ، والكنيـة في المعرفـة كالاسم ، واللقب كذلك[٤] .

[٣٧٤]

وأمَّا الثَّناء والذَّمُّ فيفتقر كلٌّ واحد منهما إلى شريطتين عند الكوفيِّ ، وإلى شـريطة واحدة عند البصريِّ[٥] ، فالكوفيُّ[٦] يفتقر إلى تقديم صفات توجـب الثَّنـاء أو الـذَّمَّ ، والشَّريطة الثَّانية : أنْ يكون في الصِّفة معنى مدح أو ذمٍّ ، وهذه الشَّريطة هي الَّتي يفتقـر إليها البصريُّ ، وبعض النُّحاة[٧] يفتقر إلى شريطة ثالثة ، وهي[٨] أنْ يكون معرفة ، وهـذا

---

(١) ذكر ابن جنِّي أنَّ جميع البصريين يذهبون إلى أنَّ التَّنوين هنا ضرورة ، وأمَّا هو فيذهب إلى أنَّ التَّنوين جاء هنا لأنَّ الرَّاجز أبدل و لم يصف (**سر صناعة الإعراب** ٥٣١/٢ وينظر : **الخصائص** ٤٩١/٢) .

(٢) أُضيف في الحاشية الجانبيَّة (مفرداً) وبجوارها (صح) ، وهي إضافة غير صحيحة ؛ بدلالة السِّياق .

(٣) ينظر : **البديع** ١ :٣٢٦/٢ .

(٤) هذه الفقرة مأخوذة من (**المقتضب** ١٦/٤ ـ ١٧ وينظر : **الكتاب** ٢٩٤/٣ ـ ٢٩٦) .

(٥) لا يُسلَّم لابن الدَّهَّان هذا ؛ لأنَّ البصريين ذكروا شَّرطين : أوَّلهما : أنْ يكون في الصِّفة معنى مدح أو ذمٍّ ، وهو ما أثبته الشَّارح لهم ، والآخَر : أنْ يكون المعظَّم أو المذموم قد عرفه المخاطَب ، وشُهر عنده ما عُظِّم به أو ذُمَّ به ، أو يتقدَّم من كلام المتكلِّم ما يتقرَّر به عند المخاطَب حال مدح أو ذمٍّ (**الكتاب** ٦٩/٢ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٥٥/٦ و ١٥٩ وينظر : **إصلاح الخلل** ٨٣ و **البسيط في النَّحو** ٥٢٠/٢ ـ ٥٢١) ، فالشَّرط الثَّاني عند البصريين أعمُّ من الشَّرط الأوَّل عند الكوفيين .

(٦) قول الكوفيين في (**المغني في النَّحو** ٩٣ب) ، والفرَّاء أثبت النَّصب على الذَّمِّ والمـدح دون تقـديم صفات عليها (**معاني القرآن** ٢٩٨/٣) .

(٧) هذا الشَّرط ذكره ابن فضَّال في (**النُّكت في القرآن** ٣٢٩/١) ، ونسبه إلى من سمَّاهم بـ(أصحابنا) .

(٨) في المخطوط : (هو) .

الشَّرط إنَّما يكون في الاختصاص الجاري مجرى النِّداء ، فأمَّا المدحُ والذَّمُّ فلا يفتقران إلى التَّعريف في الوصف الممدوح به ، وأنشد سيبويه في النَّكرة الجارية على المعرفة ذمّا قـــولَ الشَّاعر :

لَعَمْري وما عَمْري عَلَيَّ بهيِّنٍ   لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقارِعُ

[٣٧٥]

أقارِعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غَيْرَها   وُجُوْهَ قُرُوْدٍ تَبْتَغي مَنْ تُخادِعُ[1] /

وهذا لا يصلح مثله في الوصف ، وهو ضدُّ ما أورده الكوفيُّ في الآية[2] ، وأنشد سيبويه :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيْرُ وخالَةً   فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري

شَغَّارَةً تَقِذُ الفَصِيْلَ بِرِجْلِها   فَـطَّـارَةً لِقَــوادِمِ الأبْكَــارِ[3]

وقال تعالى : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا حَبۡلٌ مِّن مَّسَدِۭ ﴾[4] فيمن نصب ، وقال الشَّاعر :

---

(١) البيتان للنَّابغة الذُّبيانيّ ، وهما في (**ديوانه** ٣٥ و **الكتاب** ٧٠/٢ _ ٧١ و **الكامل** ٩٣٢/٢ و **المحلّى** ٣٦ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/ ٢١٠ و ٢٥٤ و **الإفصاح للفارقيّ** ٢٨٣ و **الإبانة** ٤٢٣/١) ، والشَّاهد نصب (وجوه) على الذَّمِّ ، و(البُطل) : الباطل ، و(الأقارع) : بنو قريع بن عوف من تميم الَّذين سعوا به إلى النُّعمان ، و(لا أحاول) : لا أريد غيرها ، و(تخادع) : تشاتم (**شرح أبيات سيبويه** ٤٤٦/١) ، والرِّواية في المخطوط : (تخادع) بالخاء .

(٢) أي في قوله تعالى : ﴿ وَيۡلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ ، ينظر صفحة (٢٤ _ ٢٥) .

(٣) البيتان للفرزدق ، وهما في (**ديوانه** ٣٦١/١ و **الكتاب** ٧٢/٢ و **شرح نقائض جرير والفرزدق** ٥٠٣/٢ _ ٥٠٤ و **مجمع الأمثال** ٥٢٠/٣ و **الحلل** ١٧٩ و **منتهى الطَّلب** ٢٠٤/٥ و **البسيط في النَّحو** ١٥٥/١ _ ١٥٦) ، والشَّاهد نصب (شغَّارة) و(فطَّارة) على الذَّمِّ ، و(الفدعاء) : الَّتي أصابها ميل بين القدم والسَّاق من كثرة مشيها وراء الإبل ، و(العشار) : النُّوق الَّتي دخلت في الشَّهر العاشر من حملها ، و(الشَّغَّارة) : الَّتي ترفع رجلها ضاربة للفصيل ؛ لتمنعه من الرِّضاع عند الحلب ، و(تقذ) : تضرب بشدَّة ، و(الفطَّارة) : الَّتي تحلب الفَطْر ، وهو القبض على الخِلْف بأطراف الأصابع لصغره ، و(الأبكار) : الَّتي نتجت أوَّل بطن ، و(قوادمها) : أخلافها (**تحصيل عين الذَّهب** ٢٦٨ و **الحلل** ١٧٩) .

(٤) سورة المسد ، الآيتان (٤) و(٥) ، والنَّصب قراءة عاصم (**السَّبعة** ٧٠٠ و **المبسوط** ٤٢٠) .

سَقَوْني الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُوْني   عُداةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وزُوْرِ[١]

وقالت الخِرْنِق[٢]:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذيْنَ هُمُ   سُمُّ العُـداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِيْـنَ بِكُلِّ مُعْتَـرَكٍ   والطَّيِّبُونَ مَعـاقِدَ الأُزْرِ[٣]

وعليه تأوَّل بعضهم[٤] قوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[٥].

والكوفيُّ[٦] يقول : (جاءَني الرَّجُلُ العاقِلُ الظَّريفَ) إذا قدَّم الصِّفة الأولى الَّتي توجب المدح ، و رووا (هَذا زَيْدٌ الظَّريفَ)[٧] ، وقالوا : « ليس هذا مدحاً ؛ لأنَّه لم

(١) البيت لعروة بن الورد العبسيِّ ، وهـو في (**ديوانـه** ٣٥ و **الكتـاب** ٢/ ٧٠ و **الكامـل** ٢/ ٩٣٢ و **مجالس ثعلب** ٢/ ٣٤٩ و **جمهـرة اللغة** ٢/ ١٠٧٤ و **اشتقـاق أسمـاء الله** ٢٧٦ و **التَّبـصرة والتَّذكرة** ١/ ١٨٢) ، والشَّاهد نصب (عداة) على الذَّمِّ ، و(تكنَّفوني) : أحاطوا بي (**العباب** "كنف" ٥٥٣) .

(٢) هي الخرنق بنت بدر بن هِفَّان القيسيَّة ، شاعرة جاهليَّة ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمِّه ، وقيل: هي عمَّته (**خزانة الأدب** ٥/ ٥٥) ، و(الخرنق) لقبها ، واسمها هند (**شرح الجمل لابن خروف** ١/ ٣١٥) .

(٣) البيتان في (**ديوان شعر الخرنق** ٢٩ و **الكتاب** ١/ ٢٠٢ و **مجاز القـرآن** ١/ ٦٥ ـ ٦٦ و **معـاني القرآن للأخفش** ١/ ١٦٧ و **تأويل مشكل القرآن** ٥٣ و **الأصول** ٢/ ٤٠ و **الجمل** ١٥) ، والشَّاهد نصب (النَّازلين) على المدح ، و(سمُّ العداة) : يعني أنَّهم يتلفون أعداءهم كـإتلاف الـسُّمِّ لهـم ، و(الجزر) : جمع (جزور) وهي النَّاقة ، و(آفة الجزر) : تريد أنَّهم ينحرون الجزر لضيفانهم ، و(المعترك) : موضع القتال ، و(الطَّيبون معاقد الأزر) تريد أنَّهم أعِفَّة (**شرح أبيات سيبويه** ٢/ ١٦) .

(٤) القول بأنَّ نصب (المقيمين) في هذه الآية على المدح قول سيبويه في (**الكتاب** ٢/ ٦٣) ، والمـبرِّد في (**الكامل** ٢/ ٩٣٠ ـ ٩٣١) ، ونُسب إلى البصريين في (**النُّكت في القرآن** ١/ ٢١٤ وينظر : **معاني القرآن للأخفش** ١/ ١٦٧ و **معاني القرآن وإعرابه** ٢/ ١٣١ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١/ ٥٠٤) .

(٥) سورة النِّساء ، الآية (١٦٢) .

(٦) ينظر ما سبق في صفحة (٦١) .

(٧) رواية الكوفيين هذه في (**المغني في النَّحو** ٩٣ب) .

يتقدَّم مدحٌ ، وإنَّما هو منصوب على التَّقريب[١] »[٢] ، واستدلُّوا على ذلك بقولهم : (هَذا زَيْدٌ إيَّاهُ)[٣] ، ولا حجَّة في ذلك ؛ لأنَّه يجوز أنْ يكون قد أعاد لام الكلمة كما قال :

.... كأنَّكَ فِيْنا يا أَباهُ غَرِيْبُ[٤]

[٣٧٦]

وقوله / :

ولَوْ رَضِيَتْ يَدايَ بِها وضَنَّتْ لَكانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الخِيارُ[٥]

---

(١) التَّقريب هو إعمال اسم الإشارة في الجمل الاسميَّة عمل كان ، فيرتفع ما كان مبتدأ على أنَّه اسم للتَّقريب ، ويُنصب الخبر على أنَّه خبر له (**المنصوب على التَّقريب** ٥٠١ وينظر : **معاني القرآن للفراء** ١/١٢ _ ١٣ و **مجالس ثعلب** ١/٤٣_٤٤ و ٢/٣٥٩ و **الأصول** ١/١٥٢) .

(٢) قول الكوفيين في (**المغني في النَّحو** ٩٣ب) .

(٣) (إيَّاه) جاءت بالياء في المخطوط وفي (**مجالس ثعلب** ١/٤٣) ، والمعنى عليها ، لكنَّ تعليق ابن الدَّهَّان يظهر أنَّه قرأها بالباء (أباه) ، وإلَّا فلا يكون هنالك علاقة بين هذه الجملة وقوله : (يجوز أنْ يكون قد أعاد لام الكلمة) .

(٤) هذا عجز بيت ، وصدره :

تقولُ ابنتي لَمَّا رأتني شاحباً ....

والبيت منسوب إلى أبي الحَدْرَجان في (**النَّوادر في اللغة** ٥٧٥) ، وهو بلا نسبة في (**المسائل الشِّيرازيَّات** ١/٣٣٥ و **الخصائص** ١/٣٣٩ و **الفَسر** ١/٢٠١ و٤٧٢ و **مقاييس اللغة** ٣/٢٥٢ و **الصِّحاح** " أبو " ٦/٢٢٦١ و **أساس البلاغة** " شحب" ٤١٠) ، والشَّاهد في البيت هو ردُّ اللام المحذوفة من (الأب) (**الحجَّة** ٤/٣٩٥) ، و(أباهُ) جاء في المخطوط بهاء مضمومة ، وفوق الضمَّة نقطتان ، وكُتب فوقها (معا) ، إشارة إلى أنَّه يروى بالهاء وبالتَّاء ، وجاءت الكلمة في المصادر السَّابقة بالتَّاء المفتوحة ماعدا (الفسر) وبعض نسخ النَّوادر ، فقد جاءت بالهاء المضمومة .

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في (**ديوانه** ١/٢٩٤ و **طبقات فحول الشُّعراء** ١/٣١٨ و **الكامل** ١/١٥٨ و **المحتسب** ٢/١٨١ و **الصَّاحبيّ** ٤٢٤ و **اللآلي** ١/٢٦٨ و **أمالي ابن الشَّجريّ** ١/١٨٣) ، والمعنى : (لو صدقتُ في ضنِّي بها وحرصي عليها وحبي لها ، لاخترت خير الأمرين ، وهو إمساكها ، مع ما لا يعلم أحد مِمَّا خبَّأ الله من قدره) ، كذا قال محمود شاكر في تعليقه على البيت في حواشي الطَّبقات .

في أحد القولين[١]، ويجوز أنْ يجعل (اليَدَينِ) لَمَّا اصطحبتا فلم يفترقا نُزِّلا منزلة الشَّيء الواحد ، فأخبر عن إحداهما[٢]، كما قال :

لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلُّ   بِها العَيْنانِ تَنْهَلُّ[٣]

والرَّفع في المدح والذَّمِّ يستويان .

ومن هذا الباب التَّرحُّم بالمسكين والبائس ونحوه ، ولا يُترحَّم بكلِّ اسم ولا كلِّ صفة ، إنَّما يُترحَّم بما ترحَّمت به العرب ، وزعم الخليل[٤]أنَّه يقول : (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِيْنِ) على البدل ، وفيه معنى التَّرحُّم ، وأنشد :

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كَوانِسا
فَلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائِسا[٥]

---

(١) وهو قول الفارسيِّ ، فـ(يداي) رُدَّت لامها ، وهي مفردة ، وأبقيت الحركة في العين ، وأمَّا القول الثَّاني فهو قول الفرَّاء الَّذي جعل الكلمة مثنَّاه ، لكن لَمَّا كانتا غير متباينتين أجراهما مجرى الواحدة (**الغرَّة** _ النُّسخة التَّيموريَّة _ ٣١٠) .

(٢) (ينظر : **الخاطريَّات** ١٨٣) ، وهذا قول الفرَّاء كما جاء في الحاشية السَّابقة .

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في (**ملحق ديوانه** ٤٧٣ و **جمهرة اللغة** ٥٩/١ و **الإبدال لأبي الطَّيِّب** ٣٣٧/٢ و**أمالي القالي** ٤٢/١ و **الخاطريَّات** ١٨٢ و**أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٨٣/١ و **الإرشاد** ٣٨١) ، و(الزُّحلوفة) : آثار تزلُّج الصِّبيان من فوق التَّلِّ إلى أسفله ، أو هي مكان منحدر مملَّس ، و(زُلٌّ) : زَلَقٌ (**الصِّحاح** "زحلف" ١٣٦٨/٤ و "زلل" ١٧١٧/٤) .

(٤) قول الخليل في (**الكتاب** ٧٥/٢) .

(٥) لم أقف على قائل البيتين ، وهما في (**الكتاب** ٧٥/٢ و **المحلَّى** ٣٩ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٤٨ و **الإبانة** ٤٢٥/١ و **إصلاح الخلل** ٨٦ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٦/٢ و **شرح الجزوليَّة للأُبَّذيِّ** ٥٤٢) ، والشَّاهد نصب (البائس) بإضمار فعل على معنى التَّرحُّم ، والرَّاجز يصف هنا إبلاً بركت بعد الشِّبع ، فنام راعيها ؛ لأنَّه غير محتاج إلى رعيها (**تحصيل عين الذَّهب** ٢٧٠) ، وجاء في المخطوط : (يقرقرى) بالياء ، و(قرقرى) : بلد من اليمامة (**الأمكنة والمياه والجبال** ٣٥٠/٢) ، وذكر المحقِّق حمد الجاسر أنَّ ما وصفت به (قرقرى) ينطبق على أرض واسعة تمتدُّ متاخمة لجبل العارِض غربَه ، فيما بينه وبين الوَشْم ، فيها قرى كثيرة وأودية ، وتُعرف باسم (البَطِين) .

وقال الخليل : « (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِيْنُ) ورفعه على (هو المسكينُ)[١]، وعلى الابتداء ، و(مَرَرْتُ بِهِ) خبره »[٢]، ويجوز نصبه على قوله :

لَنا يَوْمٌ ولِلْكِرْوانِ يَوْمٌ تَطِيْرُ البائساتِ ولا نَطِيْرُ[٣]

وتنصب الاسمَ العلم على هذا إذا كان فيه هذه المعاني معلومةً ، كقوله :

بِنا تَمِيْماً يُكْشَفُ الضَّبابُ[٤]

فإنْ خلا منها تنصبه بإضمار فعل لا مدح فيه ، كقوله :

[٣٧٧]

وما غَرَّني حَوْزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَناً عَواشِيَها في الجَوِّ وهْو خَصِيْبُ[٥] /

وزعم يونس[٦] أنَّه يقول : (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِيْنَ) على قولك : (مَرَرْتُ بِهِ مِسْكِيْناً) ، وهذا لا يتَّجه له عند سيبويه[٧]، وزعم أيضاً أنَّه يُتبع في الرَّفع والنَّصب

---

(١) في (**الكتاب** ٧٥/٢) : (المسكين هو) على أنَّ (المسكين) المبتدأ .

(٢) قول الخليل في (**الكتاب** ٧٥/٢ وينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٠/٦) .

(٣) البيت لطرفة بن العبد ، وهو في (**ديوانه** ١٠٩ و **أمثال العرب للمفضَّل** ١٧٥ و **الشِّعر والشُّعراء** ١٨٧/١ و **الفاخر للمفضَّل** ٧٤ و **المحلَّى** ٣٨ و **إصلاح الخلل** ٨٦ و **البديع** ١:١/١٤٥) ، و(الكِرْوان) جمع (الكَرَوان) وهو طائر يشبه البطَّ (**تهذيب اللغة** ٣٤١/١٠ ـ ٣٤٢) .

(٤) البيت لرؤبة ، وهو في (**ملحق ديوانه** ١٦٩ و **الكتاب** ٧٥/٢ و **المحلَّى** ٤٠ و **الإفصاح للفارقيِّ** ١٥٣ و **البديع** ١:١/١٤٤ و **شرح المفصَّل** ١٨/٢ و **البسيط في النَّحو** ٥١٩/٢) ، وفي المخطوط : (تكشف) بالتَّاء .

(٥) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الكتاب** ٧٤/٢ و **الانتصار** ١٥٣ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢١٠/١ و **البسيط في النَّحو** ٥٤/١) ، و(محصن) اسم الرَّجل (الرِّزاميِّ) ، و(رزام) : حيٌّ من بني عمرو بن تميم ، و(العواشي) : جمع (عاشية) ، وهي المتعشِّية المعتلفة من الإبل ، و(حوزها) : جمعها للعلف ، يقول : جَمَعَها للعلف ليمنع الضَّيف ، وهو خصيب ؛ لأنَّها لا تُحلب وهي تعتلف (**تحصيل عين الذَّهب** ٢٧٠) ، وفي المخطوط كُتبت (غواشيها) بالغين .

(٦) قول يونس في (**الكتاب** ٧٦/٢) .

(٧) قال سيبويه : « وهذا لا يجوز ؛ لأنَّه لا ينبغي أنْ يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام » (**الكتاب** ٧٦/٢) .

والجرِّ ، فيقول : (ضَرَباني المِسْكِيْنانِ) ، و(مَرَرْتُ بِهِما المِسْكِيْنَينِ) [1] ، والمبرِّد [2] يختار قولَه في الغائب .

وزعم الخليل [3] أنَّه يقول : (إنَّهُ المِسْكِيْنُ أحْمَقُ) على (هو المسكينُ) ، ففصل ، قال سيبويه : « وهو ضعيف » [4] .

واعلم أنَّك إذا فرَّقت الوصف على الموصوفينَ فأحسنه أنْ تجعل أوَّل الوصف لآخِر الموصوفِينَ ، وأخرَه لأوَّله ؛ كيلا يكثر الفواصل ، تقول : (زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَ أخِيْهِ العاقِلِ العاقَلَ العاقَلُ) ، و(ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً الظَّرِيْفَ الظَّرِيْفُ) [5] .

---

(١) يذهب يونس إلى أنَّه لا يُرفع التَّرحُّم على إضمار شيء يرفع كما قال الخليل وابن أبي إسحاق ، وإنَّما الحكم عنده أنْ يُحمل على المترحَّمِ عليه رفعاً ونصباً وجرّاً ، فيقول : (ضربته المسكينَ) ، و(ضرباني المسكينانِ) ، و(مررتُ به المسكينِ) (**الكتاب** ٢/٧٧) .

(٢) قال السِّيرافيُّ : « وقال أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد : أختارُ قول الخليل وابن أبي إسحاق ، وأجيزُ قول يونس في الموضع الَّذي نحتاج فيه إلى الإيضاح نحو إضمار الغائب » (**شرح الكتاب** ٦/١٦٢) .

(٣) قول الخليل في (**الكتاب** ٢/٧٦) .

(٤) **الكتاب** ٢/٧٦ .

(٥) (ينظر : **التَّنبيه** ١٧٢أ) ، وهذه الفقرة بأمثلتها في (**البديع** ١ :٢/٣٢٢) .

[بابُ التَّوكيدِ]

قال أبو الفتح : « باب التَّوكيد ، اعلمْ أنَّ التَّوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكَّد لرفع اللبس ، وإزالة الاتِّساع »[1] .

قال سعيد : التَّوكيد على ضربين : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ ، فاللفظيُّ تكرار اللفظ اسماً كان ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، فتقول : (رَأَيْتُ زَيْداً زَيْداً) ، و(رَأَيْتُ زَيْداً رَأَيْتُ زَيْداً) ، و(رَأَيْتُ زَيْداً رَأَيْتُ) ، وعليه قوله تعالى :﴿ قَوَارِيرَاْ (١٥) قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ ﴾[2] ، وقول الرَّاجز :

كَمْ نِعْمةٍ أَسْدَيْتَها كَمْ كَمْ وكَمْ[3]

وقوله :

فَأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّـجاءُ بِبَغْـلَـتِي   أَتاكَ أَتاكَ اللاحِقُوْنَ احْبِسِ احْبِسِ[4] / [٣٧٨]

وقال جَرِير[5] :

---

(١) اللمع ١٤١ .

(٢) سورة الإنسان ، الآيتان (١٥) و(١٦) .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/١٧٧ و **تأويل مشكل القرآن** ٢٣٦ و **الصَّاحبي** ٣٤٢ و **فقه اللغة** ٢/٦٤٩ و **البديع** ١:٢/٣٣١ و **توجيه اللمع** ٢٦٧ و **المغني في النَّحو** ٧٤ ب) .

(٤) البيت منسوب إلى الكميت في (**شفاء العليل** ٢/٧٤٢) ، وليس في ديوانه المجموع ، وهو في (**الخصائص** ٣/١٠٣ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١/٣٧٢ و **توجيه اللمع** ٢٦٧ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣/٣٠٢ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:٢/١٠٥٩ و **تذكرة النُّحاة** ٣٤٢) .

(٥) هو أبو حَزْرة جرير بن عطيَّة الخطفي (ت ١١٠ هـ) ، كان من فحول شعراء الإسلام في العصر الأمويِّ ، عُرف بنقائضه مع الفرزدق (ينظر: **الأغاني** ٨/٥_٦٥ و **وفيات الأعيان** ١/٣٢١_٣٢٧) .

هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوْعَ كِنْـ ـــدةَ حِيْنَ وَلَّوا أَيْنَ أَيْنا [١]

وقوله :

مَتَى مَتَى تُطَـلَّعُ المَثابا
لَعَلَّ شَيْخاً مُهْتَراً أَصابا [٢]

فهذا النَّحو لا يخصُّ شيئاً بعينه ، والثَّاني يُبيَّن في موضعه .

وقوله : « يتبع الاسمَ » الأمر على ما ذكر إنْ لم تكن علَّة تمنع [٣]، وهذا القسم أشدُّ ملابسة بما قبله من الصِّفة ، وذلك أنَّ الصِّفة يصحُّ حذف موصوفها وإقامتها مقامه ، تقول : (رَأَيْتُ الظُّرَفاءَ) تريد : (الرِّجالَ الظُّرفاءَ) ، وإنْ كان فيه قبح عند سيبويه [٤]، ولا يصحُّ أنْ تقول : (رَأَيْتُ أَجْمَعِيْنَ) [٥]، تريد : (الرِّجالَ أجمعينَ) ، فلمَّا كان أشدَّ ملابسة بما قبله كان أحقَّ بالإتباع لما قبله من الصِّفة ، وهو بمنزلة الصِّفة في كونه من جملة واحدة وتابعاً للأوَّل ، وهو الأوَّل .

وأمَّا قوله : « لرفع اللبس » فهو كما ذكر ، وذلك أنَّ العرب قد أُولعت بنسبة الفعل إلى غير من فعله إذا كانت [٦]له به عُلْقة ، وكان فاعله مأموراً ، فيقولون : (ضَرَبَ الأَمِيْرُ

---

(١) تابع ابنُ الأثير في (**البديع** ٣٣١/٢:١) شيخَه في نسبة البيت إلى جرير ، وليس هو في ديوانه ، والصَّحيح أنَّه لعَبيد بن الأبرص ، فهو ضمن قصيدة في (**ديوانه** ١٣٦) ، وجاء منسوباً إليه في (**تأويل مشكل القرآن** ١٨٦ و **الأغاني** ٦٠/٢٢ و **شرح أدب الكاتب** ٩١ و **مختارات شعراء العرب** ٣٣١) ، وهو بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرَّاء** ١٧٧/١ و **المغني في النَّحو** ٧٥ أ) .

(٢) لم أقف على قائل الرَّجز ، وهو في (**مقاييس اللغة** "ثوب" ٣٩٤/١ و **لسان العرب** "ثوب" ٢٤٤/١ و " شيخ " ٣٢/٣ و **تاج العروس** "ثوب" ٣٤٢/١) ، و(المثابة) : حبالة الصَّائد ، ومراده بالشَّيخ الوَعِل ، و(المهتر) : الخَرِف (**مقاييس اللغة** "ثوب" ٣٩٤/١ و "هتر" ٣٢/٦) .

(٣) ينظر صفحة (٦) .

(٤) **الكتاب** ٢٧٠/١ وينظر : **الأصول** ٤٦٢/٣ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢٧٥/١ و **الجواهر** ٢٨٦/١ .

(٥) ينظر : **الأصول** ٢١/٢ .

(٦) هنا تبدأ الصَّفحة (١٣٣ب) من نسخة (ك) ، وبها ينتهي النَّقص الأولُ الّذي سبق أنْ أشرت إلى بدايته في صفحة (٣١) .

اللصّ) ، و(ضَرَبَ السُّلْطانُ الدِّينارَ) ، فـ(السُّلْطانُ) لم يباشر ذلك بنفسه ، ولكنَّه أمر به ، فنُسب إليه ، فلمَّا كان كذلك كُرِه اللبس في قولك : (قامَ زَيْـدٌ) ، فخيـف أنْ يُتوهَّم هنا ما تُوهِّم / ثَمَّ ، فإذا جاء التّأكيد رفع اللبس ، فقلت : (قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) . [٣٧٩]

وأمَّا قوله : (وإزالة الاتِّساع) فهو كما ذكر ، وهو مناسب لرفع اللبس ؛ وذلـك أنَّك تقول : (جاءَ القَوْمُ) ، وإنْ كان قد بقي منهم رجل أو أكثر ، فغُلِّـب الأكثـر ، فيُتوهَّم أنَّه قد بقي منهم أحد ، فإذا قلت : (كُلُّهُم) عُلم أنَّه لم يبق منهم أحد ، كذا ذكر جماعة من النَّحويين [١] ، وعندي [٢] أنْ يجعل إزالة الاتِّساع هو الفصل الأوَّل ، وهـو أنْ يزيل الاحتمال لضرب الدَّراهم الَّذي كان شائعاً بين الملك وأصحابه ، ويُجعـل لرفـع اللبس قولك : (جاءَ القَوْمُ) إذا كان قد بقي منهم بعضهم ممَّن [لم] [٣] يُعتدُّ بـه ، فـإنْ قلت : (كُلُّهُم) أو (أَجْمَعُونَ) ونحو ذلك عُلم أنَّه لم يبق أحد ، وزال اللبس .

واعلم أنَّ بيان الشَّيء ينقسم إلى ثلاثة أقسام : بيان تخصيص ، وبيان جمع لفظـين مختلفين لمعنى واحد ، وبيان تأكيد ، وهو إظهار دليلين لمدلول واحـد ، فالتَّخـصيص [٤] للوصف ، والتَّوكيد والبدل يتقاربان ؛ لأنَّ المعنى في الثّاني منهما والأوَّل واحـد إلا مـا فُرِّق بينهما .

قال أبو الفتح : « وإنَّما تؤكَّد المعارفُ دون النِّكرات مضمرُها ومظهرُها » [٥] .

---

(١) ينظر : **الفوائد والقواعد** ٣٦٠ و **التّبصرة والتّذكرة** ١٦٣/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢١١ .

(٢) (ينظر : **البديع** ٢:١/٣٣٠) ، قال الواسطيُّ : « وإنَّما جيء بالتَّوكيد لرفع اللبس ؛ لأنَّ العـرب تُطلق على الأكثر لفظ الكلِّ ، تقول : (مررتُ بالقومِ) ، وقد مررت على أكثرهم ، فجاؤوا بالتَّأكيد ليزول هذا اللبس » (**شرح اللمع** ١٠٨) .

(٣) ساقط من (ت) .

(٤) في (ت) : كالتَّخصيص .

(٥) **اللمع** ١٤١ .

[٣٨٠]

قال سعيد : التَّوكيد الأوَّل لا يخصُّ معرفة ولا نكرة ، ولكنَّه لهما جميعاً ، فأمَّا هذا القسم الَّذي ذكره عثمان ، وزعم أنَّه / يؤكِّد به المعارف حسبُ ، ففي ذلك خلاف بين الكوفيِّ والبصريِّ ، فالأسماء [١] المعرفة والنَّكرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام [٢] :

قسم لا خلاف في تأكيده ، وهو (زَيْدٌ) ، و(عَمْرٌو) وجميع المعارف .

وقسم لا خلاف في أنَّه لا يُوكَّد [٣]، وهو النَّكرات الشَّائعة غير المؤقَّتة [٤]، نحو : (رِجالٌ) ، و(دَراهِم) .

وقسم فيه خلاف بين البصريِّ والكوفيِّ ، وهي النَّكرة المؤقَّتة ، نحو : (دِيْنارٌ) ، و(دِرْهَمٌ) ، و(يَوْمٌ) ، و(لَيْلَةٌ) ، فحكم هذا عند البصريين [٥] حكم الشَّائع ، وحكمه عند الكوفيين [٦] حكم المعرفة فيه ، ويستدلُّون على ذلك بأنَّه معروف القدر ، فالمعنى الموجود في المعرفة موجود فيه ، وقد جاء ذلك في الشِّعر ، قال الشَّاعر :

يا لَيْتَني كُنْتُ صَبِيّا مُرْضَعا
تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَجْمَعا [٧]

وأنشدوا :

---

(١) في (ك) : والأسماء .

(٢) ينظر : **البديع** ٣٣٥/٢:١ و **ضرائر الشِّعر** ٢٩٥ و **المغني في النَّحو** ٧٩ أ .

(٣) ينظر : **البديع** ٣٣٥/٢:١ و **شرح الكافية الشَّافية** ١١٧٦/٣ و **المغني في النَّحو** ٧٩ أ .

(٤) (غير المؤقَّتة) : غير معلومة القدر (**ضرائر الشِّعر** ٢٩٥) .

(٥) **الكتاب** ٣٨٦/٢ و ٣٩٦ و **الأصول** ٢١/٢ و ٢٣ و **الجمل** ٢٢ و **علل النَّحو** ٣٨٧ .

(٦) (**مجالس ثعلب** ٩٨/١ وينظر : **التَّعليق على الموطَّأ** ٨٣/٢ و **المفصَّل** ١١٧ و **الإنصاف** ٣٦٢) ، وقال الفارسيُّ : « وأهل الكوفة يجيزون أنْ تؤكَّد النَّكرة بالمعرفة في (كلٍّ) خاصَّة ، يجيزون : (رأيت ثلاثاً كلَّهنَّ ، ولا يجيزون : (رأيت رجلاً نفسَه) » (**التَّعليقة** ١٢١/١) .

(٧) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**العقد الفريد** ٤٦٠/٣ و **الاقتضاب** ٣٤٢/٣ و **الإفصاح لابن الطَّراوة** ٢١ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٧٣/١ و **الكافي شرح الهادي** ٨٤٩ و **المغني في النَّحو** ٧٩ أ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٠٦٨/٢:١) .

زَحَرْتَ بِهِ لَيْلَةً كُلَّها فَجِئْتَ بِهِ مُؤْيِداً خَنْفَقِيْقا [١]

وأنشد الأخفش :

لَوْ كانَ ذا المِرْبَدُ داراً أجْمَعا [٢]

فأجاز أنْ يكون تأكيداً لـ(دارٍ) ، وأجاز أنْ يكون مبنيّا على الفتح [٣] ، وأنشد :

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أجْمَعا [٤]

فأجاز أنْ يكون تأكيداً لـ(يَوْمٍ) ، فأمَّا ما أنشدوه من قوله :

---

(١) البيت لشُتَيم بن خُويلد الفَزاريّ في (**الحيوان** ٨٢/٣ و ٥١٧/٥ و **البيان والتّبيين** ١٨٢/١ و **معجم الشّعراء** ٣٦٧) ، وهو منسوب إلى الكميت في (**شرح القصائد السّبع** ٣٠٣) ، وليس في ديوانه المجموع ، وجاء بغير نسبة في (**جمهرة اللغة** ٦٨٦/٢و١٢١٩ و **الإنصاف** ٣٦٣ و **حواشي المفصّل** ٣٧٣ و **ضرائر الشّعر**٢٩٣) ، ومعناه : دبَّرت به ليلتك ، حتَّى فرغت منه ، فجئت به مؤيدا خنفقيقا ، أي : داهية (**شرح القصائد السّبع** ٣٠٣) .

(٢) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**المفصّل** ٧٦٧ و **شرح التّسهيل لابن مالك** ٢٩٣/٣ و **المغني في النّحو** ٧٩ أ) ، قال ابن مالك : « قال الأخفش في (المسائل) : وزعموا أنّ من العرب من يجعل (أجمع) و(أكتع) وجنسه نكرة ، فيقول : أجمعَيْنِ وجمعاوانِ وكتعاوينِ ، قال : وقال الشّاعر :

لو كان ذا المربد خبزاً أجمعا

فجعل (أجمع) من صفة النّكرة ، هذا نصُّ الأخفش في المسائل » (**شرح التّسهيل** ٢٩٣/٣) ، و(المربد) : الموضع الّذي تُحبس فيه الإبل وغيرها ، وأهل المدينة يسمُّون به الموضع الّذي يجفّف فيه التّمر (**الصّحاح** " ربد" ٤٧٢/٢) .

(٣) ليس في النّصِّ الّذي نقله ابنُ مالك عن مسائل الأخفش ـ المنقول في الحاشية السّابقة ـ سوى أنّه تأكيد ، ولعلّ ابن مالك لم ينقل تكملة النّصِّ ، أو أنّ الأخفش ذكر البناء في كتاب آخر .

(٤) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**العين** ٦٥/١ و **التّنبيه** ١٣٩ب و **المفصّل** ١١٧ و **أسرار العربيّة** ٢٥٨ و **اللباب** ٣٩٦/١ و **المقرّب** ٢٦٣ و **فاتحة الإعراب** ١٩٤) ، و(صرَّت) : صوَّتت ، و(البكرة) : الّتي يستقى عليها الماء من البئر ، والمعنى : ما انقطع استقاء الماء من البئر يوماً كاملاً (**المقاصد النّحويّة** ٩٥/٤) ، وجاء في (**الكافي شرح الهادي** ٨٤٩) أنّ أبا الحسن روى البيت بـ(يوما) بغير تنوين .

[٣٢١]

عَداني أَنْ أَزُوْرَك أَنَّ بَهْمِي عِجافٌ كُلُّها إلا قَلِيْلا [(١)] /

فـ(كلُّها) تأكيد لما في (عِجاف)[(٢)] من الضَّمير[(٣)]، كما أنشدوا :

أُولاكَ بَنُوْ خَيْرٍ وشَرٌّ كِلَيْهِما جَمِيْعاً ومَعْرُوْفٍ هُناكَ ومُنْكَرِ [(٤)]

وقد أنشدوه : (كِلاهُما)[(٥)]، وإذا كان كذلك فهو تأكيد لما في (خَيْرٍ وشَرٌّ) من الضَّمير ، وأنشد المفضَّل[(٦)] في (تفسير القرآن) :

أَرْسَلَ غُضْفاً كُلُّها غِراثا

---

(١) ذكر البكريُّ أنَّه رأى هذا البيت منسوباً إلى أَرْطاة بن سُهيَّة المُرِّيِّ (اللآلي ٣٤٢/١) ، وهو بغير نسبة في (**الجيم** ٣١٣/٢ و **جمهرة اللغة** ١٠٤٣/٢ و **الأمالي للقاليِّ** ١١٤/١ و **المسائل البغداديَّات** ٤٤٩ و **حواشي المفصَّل** ٣٧٤ و **ضرائر الشِّعر** ٢٩٥) ، و(عداني) : شغلني ، و(البهم) : صغار المعز ، و(عجاف) : هَزْلى (**لسان العرب** "عدا" ٤٢/١٥ و "بهم" ٥٦/١٢ ، و"عجف" ٢٣٣/٩) ، والرِّواية في بقيت المصادر (عجايا) : جمع (عَجِيّ) ، وهو الفصيل تموت أمُّه فيرضعه صاحبه بلبن غيرها ويقوم عليه ، أو هو الَّذي يغذَّى بغير لبن (**لسان العرب** "عجا" ٢٩/١٥) .

(٢) في (ت) : (عجاز) .

(٣) ينظر : **حواشي المفصَّل** ٣٧٤ .

(٤) ذكر الشَّارح في صفحة (٩٤) أنَّ البيت لمسافع بن حذيفة العبسيِّ ، وهو بهذه النِّسبة في (**الحماسة لأبي تمَّام** ٢٨٣ و **التَّنبيه** ١٣٩أ) ، ونُسب إلى العُتبيِّ محـمَّد بن عبد الله من بني عتبة بن أبي سفيان في (**الحيوان** ٨٩/٢) ، والبيت بغير نسبة في (**حواشي المفصَّل** ٣٧٤ و **شرح عمدة الحافظ** ٥٦٥/١ و **شرح الكافية الشَّافية** ١١٧٦/٣ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٠٦٨/٢:١) ، والمعنى : أنَّهم كانوا بني الخير لاستدرار المنافع من مالهم وجاههم ، وبني الشَّرِّ لاستدفاع البلايا ببأسهم ، وكـانوا يـسعدون مواليهم ببرِّهم ، ويشقون معاديهم بسطوتهم (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ** ٩٩٠/٢) ، وجاء في المخطوط نصب (معروف) و(منكر) ، وهذا خطأ ؛ لأنَّ البيت ضمن مقطوعة مكـسورة القافيـة ، و(معروف) معطوف على (شرٍّ) ، وهو مجرور ، والنَّصب لا وجه له ، وأُعيد البيت بالضَّبط الصَّحيح في صفحة (٩٥) .

(٥) جاءت هذه الرِّواية في (**شرح كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسيِّ** ٤٤٩/٢) .

(٦) هو أبو طالب المفضَّل بن سلمة بن عاصم ، كان كوفيَّ المذهب ، أخذ عن ابن السِّكِّيت وثعلب ، من كتبه : الفاخر ، وضياء القلوب في تفسير القرآن (ينظر : **مراتب النَّحويين** ١٥٤ و **إنباه الرُّواة** ٣٠٥/٣ ـ ٣١١) .

أَبَثَّــها في إثْــرِهِ إبْــثاثا [١]

فأكّد بـــ(كُلٍّ) (غُضْفاً) ، وهو جمع مجهول ، وهذا مشكل إنْ أنشده نصباً ، وإنْ أنشده رفعاً سهل أمره ؛ لأنّه يكون تأكيداً للمضمر في (غُضْفٍ) .

والبصريون يدفعون ما لا تأويل فيه ، وينشدون :

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمِي أَجْمَعا [٢]

فإنْ أنشد البيت على ما هو عليه فيجب أنْ يكون غير منوَّن ، ويكون الألف بدلاً مــن الياء ؛ لأنَّ بعض العرب يقول في الإضافة : (هَذا غُلاما) [٣]، كما قال :

فَهْيَ تَرَثّى بِأَبا وابْناما [٤]

وإذا كان كذلك لم يكن فيه حجّة .

وإنّما لم تؤكّد إلا المعارف لشيئين : أحدهما معنويٌّ ، والآخَر لفظيٌّ ، فأمّا المعنــويُّ فإنَّ النَّكرة لم يثبت لها عينٌ ، فالحاجة إلى تثبيت عينها أولى من الحاجــة إلى تأكيــدها ، وأمّا اللفظيُّ فهو أنَّ هذه الألفاظ الموضوعة للتّأكيد جميعها معارف بالإضافة أو بتقــدير الإضافة ، ولهذا المعنى (أَجْمَعُ) لا ينصرف للتّعريف و وزن/ الفعل لا للصِّفة ، ولــذلك [٣٢٢]

(١) لم أقف على هذا الرَّجز ، وتفسير القرآن للمفضَّل من الكتب المفقودة ، و(غُضْف) : كلاب مرخية الأذن ، و(غِراث) : جياع ، و(أبثّ) : نشر .

(٢) سبق تخريج البيت في صفحة (٧٢) ، ورواية البصريين له بـــ(يومي) لم أقف عليها ، وفي (**الكافي شرح الهادي** ٨٤٩) أنّ أبا الحسن روى البيت بـــ(يوما) بغير تنوين .

(٣) ينظر : **الأصول** ٣٤١/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢٦٣ .

(٤) البيت لرؤبة ، وهو في (**ملحق ديوانه** ١٨٥ و **القوافي للأخفش** ٢٧ و **المقتضب** ٢٧٢/٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٥٤/٣ب و **المسائل الشّيرازيّات** ١٧٣/١ و **البيان في شرح اللمع** ٣٨٢ و **المفصَّل** ٥٠٦) ، وفي البيت روايات : فيروى (بأبي وابنيما) ، و(بأبا وابناما) (**الكتاب** ٢٢٣/٢) ، و(بأبا وابنيما) (**المقتضب** ٢٧٢/٤) ، والأخفش والسِّيرافيُّ والفارسيُّ يروون البيت بياء النِّداء وليس بالباء ، وأمّا رواية الدِّيوان فهي : (تُرَثّي بأبِ وابنيما) ، وقوله : (ترثّى بأبا) ، أي تندب وتنادي بـــ(يا أبا) ، والأصل : (يا أبي) ، فقلبت الياء ألفاً .

اتّفق سيبويه[١] والأخفش[٢] فيه إذا سُمِّي به ونكِّر ، فقالا نصرفه ، واختلفا في (أَحْمَرَ) إذا سُمِّي به ونكِّر ، فسيبويه[٣] لا يصرفه ، والأخفش[٤] يصرفه ، والدَّليل على أنَّه معرفة هنا أنَّه لا يدخله الألف واللام كما لا يدخل في (زَيْد) ، فإذا ثبت أنَّها معرفة لم تؤكّد بهـا النَّكرة ؛ لأنَّها في تقدير اسم واحد ، والأوَّل هو الثَّاني بمنـزلة الوصف ، بل هو أقعد .

قال أبو الفتح : « والأسماء الَّتي تؤكّد بها تسعة ، وهي : (نَفْسُه) ، و(عَيْنُـه) ، و(كُلُّه) ، و(أَجْمَع) ، و(أَجْمَعُونَ) ، و(جَمْعاءُ) ، و(جُمَعُ) ، و(كِلا) ، و(كِلْتا) »[٥] .

قال سعيد : هذه الألفاظ تسع ، وتنقسم إلى نيِّف وعشرين لفظة في التَّذكير والتَّأنيث والتَّثنية والجمع ، وكلُّ واحدة من هذه اللفَظات لها معنى .

فأمَّا (نَفْسُهُ) و(عَيْنُهُ) فإنَّهما تأكيدان لحقيقة الشَّيء ، ويؤكّد بهما ما يتجزَّأ وما لا يتجزَّأ ، نحو : (أَنْفَقْتُ الدِّرْهَمَ نَفْسَهُ عَيْنَهُ) ، و(قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُـهُ) ، ولا يليـان العامل فيهما في اللفظ لمستتر ، فيحكم عليهما بما لم يستتر من جنسه[٦] ، وهما تأكيدان ؛ لأنَّهما يليانه غير تأكيد ، وذلك أنَّ التَّأكيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام[٧] :

---

(١) **الكتاب** ٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(٢) لم أجد قول الأخفش في هذه المسألة ، ولكن ذكرها في المصادر دون إشارة إلى خلاف ، في حين أنَّه يُذكر خلافه في (أحمر) قد يشير إلى موافقة الأخفش لسيبويه فيها ، (ينظر : **المقتضب** ٣/٣٤٢ و **ما ينصرف** ١٦ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣/٨٢ ب) .

(٣) **الكتاب** ٣/١٩٨ .

(٤) قول الأخفش في (**المقتضب** ٣/٣٧٧ و **ما ينصرف** ١١ و **التَّعليقة على كتاب سيبويه** ٣/١٦) .

(٥) **اللمع** ١٤١ .

(٦) لعلَّ المعنى : أنَّهما لا يليان في اللفظ العامل فيهما وهما تأكيدان لضمير مستتر ، لحصول اللبس في الفاعل ، وكذا الحكم إذا كان الفاعل ضميراً بارزاً مرفوعاً ؛ لأنَّه من جنس المستتر ، لأنَّ الضَّمير المستتر مرفوع .

(٧) ينظر : **المسائل المنثورة** ٤٩ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٢٥ .

أحدها : يصحُّ في التّوكيد(١) له أنْ يلي العامل قبل التّوكيد به ، وهو (نَفْسُهُ) ، و(عَيْنُهُ) ، فلا يجريان على المضمر المرفوع تأكيداً إلا بتأكيد المضمر ؛ لأنّهما يصلحان أنْ / يكونا معموليه ، فيلتبس الأمر فيهما ؛ لأنّك تقول : (خَرَجَتْ نَفْسُ زَيْدٍ) ، و(فَقَأْتُ عَيْنَهُ) ، فلو قلت : (هِنْدٌ خَرَجَتْ نَفْسُها) ، لم يُعلم أفاعلة هي أم تأكيد للمضمر في (خَرَجَتْ) ، فإنْ جعلتها تأكيداً لـ(هِنْد) جاز ، وكان الأولى أنْ تقول : (هِنْدٌ نَفْسُها خَرَجَتْ) ، والإشكال باقٍ بعدُ ؛ لأنّه لا يُعلم الضّمير إلامَ يرجع ، فإذا أردت تأكيد المضمر فيه قلت : (هِنْدٌ خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُها) ، وكذلك (عَيْنُهُ) . [٣٢٣]

فإنْ قلت : (إنَّ زَيْداً قامَ نَفْسَهُ) فنصبت كان حسناً ، فإنْ أردت تأكيد المضمر في (قامَ) قلت : (إنَّ زَيْداً قامَ هُوَ نَفْسُهُ) ، فأكّدت أوّلاً ثمّ أكّدت بالنّفس ، ولا تحتاج إلى هذا التّأكيد مع المنصوب والمجرور ، فتقول : (ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ) ، و(مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ) ، وكذلك (عَيْنُهُ) ، تقول : (ضَرَبْتُهُ عَيْنَهُ) ، و(مَرَرْتُ بِهِ عَيْنِهِ) ؛ لأنّ مضمرها لا بدّ من ظهوره في اللفظ ، أو يكون محذوفاً في صلةٍ ، أو صفةٍ ، أو غيره ، لكن لا يؤكّده المحقّقون(٢) إذا حُذف ، وأيضاً فإنّهما لا يغيّران صيغة الفعل ، أعني المنصوب والمجرور(٣) .

والقسم الثّاني : لا يصحُّ أنْ يلي العامل معمولاً له أوّلاً ، وإنّما كان كذلك لأنّ التّأكيد بمنزلة التّكرير ، ولم يتكرّر الاسم فيكون معمولاً له غير تبع ، وهو (أَجْمَعُ) و(أَجْمَعُونَ) وأخواتهما ، وهذا القسم يجري على كلّ مضمر مرفوع ومنصوب / ومجرور بتأكيد وبغير تأكيد ، وسبب ذلك أمنهم اللبس ؛ لأنّه لا يصحُّ أنْ يكون معمولاً ؛ لأنّه لا يقع أصلاً بنفسه من غير متبوع ، وأنشدوا : [٣٢٤]

---

(١) (في التوكيد) جاءت في النُّسختين ، ويبدو لي أنّ مقحمة ، فالكلام يستقيم بدونها .

(٢) ذكر ابن جنّي أنّ الأخفش لا يجيز تأكيد الضّمير المنصوب المحذوف من الصِّلة نحو : (الّذي ضربتُ نفسَه زيدٌ) (**الخصائص** ١/١٢٧و٢/٣٧٨ و **الخاطريّات** ٨٤) ، وذكر في (**الخصائص** ١/٢٨٧) أنّ هذا غير جائز عندنا .

(٣) وهذا بخلاف المضمر المرفوع ، فإنّ الفعل عند اتّصاله به يسكّن آخِره (**التّبصرة والتّذكرة** ١/١٦٨ وينظر : **الأصول** ٢/٢٠) .

تَرَى الثَّوْرَ فِيْها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ   وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ [(١)]

فـ(أَجْمَعُ) تأكيد للمضمر الَّذي في (باد) ، وكذلك قوله :

فَإنْ كانَ جُثْماني بِأَرْضٍ سِواكُمُ   فَإنَّ فُؤادي عِنْدَكِ اليَوْمَ أَجْمَعُ [(٢)]

فـ(أَجْمَعُ) تأكيد للمضمر [الَّذي] [(٣)] في الظَّرف [(٤)].

وهذا القسم الَّذي هو (أَجْمَعُ وجَمْعاءُ) ليس على حدِّ (أَحْمَر وحَمْراءَ) ؛ لأنَّ (أَحْمَرَ وحَمْراءَ) وصفان ، و(أَجْمَعَ وجَمْعاءَ) اسمان ، وإنَّما هذا [(٥)] اتِّفاق وقع في اللغة كـ(سَلْمانَ) اسم رجل ، و(سَلْمى) اسم امرأة ، وليس على (عَطْشانَ وعَطْشى) ؛ لأنَّ هذين وصفان ، وذينك اسمان [(٦)].

ولا يثنَّيان استغناء عن تثنيتهما بـ(كِلا وكِلْتا) ، ولو ثنّيته لأغنى عن ذكر (كِلا وكِلْتا) في التَّأكيد ، وقد أجاز ذلك الكسائيُّ [(٧)] والأخفش [(٨)] ، وقال أبو عليٍّ : « إنَّما لم

(١) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الكتاب** ١٨١/١ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٨٠/٢ و **تأويل مشكل القرآن** ١٩٤ و **الأصول** ٤٦٤/٣ و **المختار** ٢٩١/١ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ١٥٢ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٧/١) .

(٢) البيت منسوب إلى جميل بن مَعْمَر في (**ديوانه** ١١٩ و **أمالي القاليّ** ٢١٧/١ و **التَّصريح** ٥٣٧/١ و **شرح شواهد المغني** ٨٤٦/٢) ، ومنسوب إلى كثيِّر في (**ديوانه** ٤٠٤ و **أمالي ابن الشَّجريّ** ٥/١ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١٨٨/١) ، وذكر عليّ بن أبي الفرج هذا البيت ضمن قصيدة ، وقال : إنَّها لكثيِّر ، وفيها أبيات تروى لجميل (**الحماسة البصريَّة** ١٠٥٢/٣) .

(٣) ساقط من (ت) .

(٤) وهو (عندك) (ينظر : **مغني اللبيب** ٥٧٩ و **التَّصريح** ٥٣٨/١) .

(٥) في (ك) : هو .

(٦) ينظر : **الخصائص** ٣٢١/١ ـ ٣٢٢ .

(٧) قول الكسائيِّ في (**إصلاح الخلل** ٩٥ ـ ٩٦ و **حواشي المفصَّل** ٣٦٣ وينظر : **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٦٩/١) ، ونسب ابن السِّيد وابن عصفور هذا القول إلى الكوفيين جميعاً .

(٨) قول الأخفش في (**شرح التَّسهيل لابن مالك** ٢٩٣/٣ و **المغني في النَّحو** ٧٨أ و **شرح الكافية للرَّضيّ** ١٠٦٥/٢:١) ، وممَّن أجازه أيضاً أبو حاتم في (**المذكَّر والمؤنَّث** ٥٨) .

يجز (مَرَرْتُ بِهِما أَجْمَعَيْنِ) ؛ لأنَّ تعريفه[١] كتعريف الأعلام ، فلو ثُني لدخلته الألف واللام ، و وقع وصفاً لأسماء الإشارة »[٢] ، فإنْ قيل : فهلا فُعل به في التَّثنية كما فُعل بالعَلَم ، قيل : ليس هو عَلَم في الحقيقة ؛ لأنَّه يجري على المضمر والمظهر ، وتثنيته[٣] توجب له ضرباً واحداً من/[٤] التَّعريف ، وإنَّما جُمع لأنَّ الجمع أشبه بالمفرد ؛ لأنَّه تُرتجل[٥] له صِيغ كـ(نِسْوَةٍ) و(قَوْمٍ) ، ولهذا بُني (الَّذي) و(الَّذِيْنَ) ، وأُعرب في التَّثنية ، وقال ابن السَّرَّاج : « إنَّما أعطوا الجمع الواو في الرَّفع حملاً على الضَّمَّة في الواحد منه »[٦] .

[٣٢٥]

وهذا القسم إنَّما يؤكَّد به الواحد المتجزِّئ ، فـ(أَجْمَعُ) للدِّرهم ونحوه ، و(جَمْعاءُ) للدَّار ونحوها ، ولا يقع[٧] (أَجْمَعُ) للرَّجل ، ولا (جَمْعاءُ) للمرأة .

و(أَجْمَعُوْنَ) للجماعة المذكَّرين العلماء ، وليس (أَجْمَعُوْنَ) جمع (أَجْمَعَ)[٨] كـ(زَيْدُونَ) من (زَيْدٍ) ؛ لأنَّه لو كان كذلك لدخلته الألف واللام كما تدخل على (الزَّيْدِيْنَ) ، فلمَّا لم تدخل عليه عُلم أنَّه معرفة بنفسه ، وأنَّه اسم وُضع للجمع كـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) .

---

(١) أي : (أجمع) .
(٢) لم أقف على قول الفارسيِّ .
(٣) في (ك) : التَّثنية .
(٤) كرِّرت (من) في (ت) .
(٥) في (ت) : يرتجل .
(٦) لم أجد قول ابن السَّرَّاج .
(٧) في (ت) : تقع .
(٨) (ينظر : **نتائج الفكر** ٢٨٨ ـ ٢٨٩ و **المتبع** ٤٠٩/٢ و **الملخَّص** ٥٤٦/١) ، وذكر الفارسيُّ في (**التَّكملة** ٣٤٧ و ٣٤٨) والجوهريُّ في (**الصِّحاح** "جمع" ١٢٠٠/٣) والجرجانيُّ في (**المقتصد في شرح التَّكملة** ٣٧٧) أنَّ (أجمعين) جمع (أجمع) ، وينظر : (**المسائل البصريَّات** ٤٢٠/١) .

فأمَّا (أَجْمَعُ) ففي تعريفه خلاف ، فبعضهم يقول : « إنَّه تعرَّف[١] بالإضـــافة »[٢] ، ويستدلُّ على ذلك بمراجعة الشَّاعر إليه في قوله :

إنَّ الخَلِيْطَ بانَ أَجْمَعُهُ[٣]

وهذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنَّه لو كان كذلك كان مبنيّا كـــ(قَبْلُ) و(بَعْدُ) .

والثَّاني : وجود النُّون في الجمع[٤] ، والنُّون والإضافة لا يجتمعان ، ألا ترى أنَّ تقدير الإضافة يوجب حذف النُّون ، كما يوجبها وجودها في قوله :

يا مَنْ رَأى عارِضاً أُسَرُّ بِهِ   بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ[٥]

[٣٢٦] وقال قوم : « هو معرفة بالألف واللام المقدَّرة »[٦] ، ولو كان / كذلك كان مبنيّا كـــ(أَمْسِ) ، فإنْ جعلته معدولاً عنها كـــ(سَحَرَ) كان قريباً[٧] .

---

(١) في (ت) : يعرف .

(٢) هذا قول المجاشعيِّ في (**شرح عيون الإعراب** ٢١٤) ، والدِّينوريِّ في (**ثمار الصِّناعة** ٤٥٧ وينظر: **نتائج الفكر** ٢٨٦) ، ويظهر أنَّه قول سيبويه (**الكتاب** ٢٠٣/٣ وينظر : **شرح الجمل لابن خروف** ٣٣٩/١ و **الـــصَّفوة الصَّفيَّة** ٧٢٩/٢:١) .

(٣) لم أجد هذا البيت في غير (**الأشباه والنَّظائر** ٦١٤/١) ، وفي (ت) : نال ، و(الخليط) : هم القوم أمرهم واحد (**تهذيب اللغة** ٢٣٥/٧) .

(٤) ذكر ابن الدَّهَّان قبل أسطر أنَّ (أجمعون) ليس جمع (أجمع) .

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في (**شرح ديوانه** ٢١٥ و **الكتاب** ١٨٠/١ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٣٢٢/٢ و **المقتضب** ٢٢٩/٤ و **الخصائص** ٧٠٧/٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٥٢/١ و **الحلل** ٢١٣) ، والشَّاهد : حذف النُّون من (ذراعين) لإضافتها إلى (الأسد) ، والشَّاعر يصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذِّراع ونوء الجبهة ، وهما من أنواء الأسد ، وأنواؤه أحمد الأنواء (**تحصيل عين الذَّهب** ١٥٠).

(٦) لم أقف على هذا القول ، والمشهور أنَّ القول الثَّاني في تعريف (أجمع) أنَّه بالعلميَّة ، ونُسب هذا القول إلى محققي هذه الصَّنعة في (**شرح المفصَّل** ٤٦/٣ و **البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيِّ** ٣٧٦/١) ، وصحَّحه ابن أبي الرَّبيع ، ونُسب إلى أبي سليمان السَّعديِّ و محمَّد بن مسعود الغزنيِّ في (**ارتشاف الضَّرب** ١٩٥١/٤ وينظر : **توضـــيح المقاصد** ١٦٩/٣ و **همع الهوامع** ٢٠٣/٥) ، وهو القول الَّذي سيخلص إليه الشَّارح في الفقرة بعد القادمة .

(٧) ينظر : **شرح الجمل لابن خروف** ٣٤٠/١ و **شرح المفصَّل** ٤٦/٣ و **الصَّفوة الصَّفيَّة** ٧٢٩/٢:١ .

فأمَّا قوله : (أَجْمَعُهُ) فإنَّهم أوقعوه موقع (جَمِيْعِهِ) ، ولم يَلْفِتُوا عن الأصل الَّذي هو (جَمِيْعٌ)(١) ، و(أَجْمَعُ) وإنْ كان واقعاً موقع (جَمِيْعٍ) ، فإنَّهم لفتوا عنه من كلِّ وجهٍ : منه أنَّه كان صفة فزال عنها ، وأنَّه كان يتحمل الضَّمير فلم يتحمَّله ، وأنَّه كان يجري على فعله فلم يجرِ عليه ، وأنَّه كان نكرة كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾(٢) ، ألا ترى أنَّه وصفه بقوله : ﴿ مُحْضَرُونَ ﴾ ، فصار معرفة ، وأنَّه كان يتعرَّف بقرينة في قوله :

عَهْدِي بِها الحَيَّ الجَمِيْعَ وفِيْهِمُ   قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ(٣)

فعدلوا عن هذه الأشياء إلى أنْ صار اسماً ، وصار تعريفه بنفسه ، ولا يتحمَّل الضَّمير ، ولا يجري على الفعل .

فلمَّا لم يكن مقدَّراً فيه [الألف و](٤) اللام ، ولا الإضافة ، ولا هو مضمر لظهور لفظه ، ولا مبهم لوجود تخصيصه وعدم الإشارة ، فلم يبقَ إلا تعريف الوضع .

فأمَّا قولهم : (أَخَذْتُ المالَ بِأَجْمَعِهِ)(٥) فليست بـ(أَجْمَعَ) الَّتي يؤكَّد بها ؛ لأنَّ تلك معرفة ، وهذه نكرة للإضافة الَّتي فيها ، وهو جمع (أَجْمَعَ) على حذف الزِّيادة(٦) ، و(أَجْمَعُ) لا يلي العامل ، وهذه تلي العامل .

---

(١) أي : في هذا الموضع ، والأصل أنْ يخالفه من كلِّ وجه كما سيذكر الشَّارح .

(٢) سورة يس ، الآية (٥٣) .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ ، وهو في (**شرح شعره** ٢٨٨ و **الكتاب** ١/١٩٠ و **الخاطريَّات** ٩٩ و **التَّنبيه** ٦٠ب و **التَّنبيه والإيضاح** "حضر" ٢/١٠٧ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٢/٥٩٤ و **شرح المفصَّل** ٦/٦٢) ، يقول : عهدتُ هذه الأحياء ـ الَّتي ذكرها في بيت سابق ـ المجتمعة وهم بخير وحال حسنة ، يتنادمون ويتقامرون (**شرح أبيات سيبويه** ١/٢٧) .

(٤) ساقط من (ت) .

(٥) ينظر : **الخصائص** ١/٨٥ و **التَّنبيه** ١٣٩ ب .

(٦) ذكر ابن جنِّي هذا في (أَجْمُع) بضم الميم (**الخصائص** ١/٨٥ ـ ٨٦) .

وقال قوم : « إنَّما لم يُضف (أَجْمَعُ) لأنَّه (أَفْعَلُ) ، وقد أُنس من هذا الوزن أنَّه إذا أُضيف/ إلى شيء أنْ يكون بعضه ، وليس كذلك هنا ، فعوَّضوه عن الإضافة الواوَ والنُّونَ ، وإنْ كان (أَفْعَلُ) صفة لا يجمع بالواو والنُّون »[1] ، وإنَّما اعتذرت للإضافة ، ولم اعتذر للألف واللام ؛ لأنَّ هذا البابَ جميعه الغالبُ عليه الإضافة . [٣٢٧]

وأمَّا (جَمْعاءُ) فإنَّما لم تنصرف لأجل ألف التَّأنيث الَّذي انقلبت الهمزة عنه ، وهي علَّة تقوم مقام علَّتين ، ولو كان عوضُ الألفِ تاءَ التَّأنيث لم ينصرف أيضاً ؛ لاجتماع التَّعريف والتَّأنيث .

وأمَّا (جُمَعُ) فالكلام فيه طريف[2] ؛ لأنَّ الظَّاهر من كلام المحقِّقين[3] أنَّه ليس بجمع (جَمْعاءَ) كما أنَّ (أَجْمَعِينَ) ليس بجمع (أَجْمَعَ) ، ثُمَّ يعتذرون لعدم صرفه بما يدلُّ على أنَّه جمعها[4] ، وقال قوم : « هو جمع (جَمْعاءُ) على المعنى »[5] ، فهذا حسن ، فيكون بمنزلة (هَؤلاءِ) من (هَذا) ، ويؤكَّد به مَن يعقل من جموع الأسماء وما لا يعقل ، ولا ينصرف للعدل والتَّعريف ، أمَّا التَّعريف فظاهر ؛ لجريه[6] تأكيداً على معرفة ، وامتناع الألف واللام من الدُّخول عليه ، وليس بمبنيٍّ .

---

(١) هذا قول ابن الورَّاق في (**علل النَّحو** ٣٨٩) ، والصَّيمريِّ في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٦٧) ، والمجاشعيِّ في (**شرح عيون الإعراب** ٢١٤) .

(٢) في (ت) : ظريف .

(٣) (ينظر : **الملخَّص** ١/٥٤٦) ، وذكر أبو إسحاق الفارابيُّ في (**ديوان الأدب** ١/٢٥٤) أنَّه جمعه ، وكذا الجوهريُّ في (**الصِّحاح** "جمع" ٣/١٢٠٠) .

(٤) ينظر : **ما ينصرف** ٥٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٤/٩٤أ .

(٥) لم أقف على هذا القول .

(٦) يبدو أنَّ الكلمة في (ك) : جريانه .

وأمَّا العدل فالنُّحاة فيه على ضربين : فبعضهم[١] يزعم أنَّه معدول عن (جَمَاعى) : (فَعالى) ، كما تقول : (صَحْراءُ وصَحارى) ؛ لأنَّها اسم كما تقول : إنَّ (صَحْراءَ) اسم ، وبعضهم يقول : « هو معدول عن (جُمْعٍ) ،كما تقول : (حَمْراءُ وحُمْرٌ) »[٢] ، ويعتلُّ في ذلك بأنَّه أصله / الصِّفة ، فالتُفت إلى الأصل فيه كما فُعل في قوله : [٣٢٨]

أَتاني وَعيْدُ الحُوْصِ مِنْ آلِ دارِمٍ   فَيا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الأَحاوِصا[٣]

والقسم الثَّالث من القسمة الأولى[٤] : وهو (كُلٌّ) ، وهو المتوسِّط ، وليس في حكم الأوَّل في الحسن إذا ولي العامل ، ولا في حكم الثَّاني في القبح إذا وليه[٥] ، فله حالة متوسِّطة ، وهو للإحاطة والعموم ، فقد ناسبت (أَجْمَعِيْنَ) ، فأمَّا قراءة أبي عمرو[٦] :

---

(١) هذا قول الفارسيِّ في (**التَّكملة** ٣٤٨ و **الإغفال** ٥٠٣/٢ وينظر: **شرح اللمع للواسطيِّ** ١٠٩) ، وقول الجرجانيِّ في (**المقتصد في شرح التَّكملة** ٣٧٧) ، والأصفهانيِّ في (**شرح اللمع** ٥٦٢/٢ وينظر: **شرح الجمل لابن خروف** ٣٣٩/١) ، وفي (**أسرار العربيَّة** ٢٥٤ ـ ٢٥٥) أنَّ هذا قول الأكثرين .

(٢) هذا قول الزَّجَّاج في (**ما ينصرف** ٥٤) ، والسِّيرافيِّ في (**شرح الكتاب** ٩٤/٤أ) ، والرُّمَّانيِّ في (**شرح الكتاب** ٢٤٢/٣ب) ، ونُسب إلى الأخفش في (**الفاخر للبعليِّ** ٧٩١/٢) ، وإلى المازنيِّ في (**المقتصد في شرح التَّكملة** ٣٧٦ و **شرح المفصَّل** ٤٦/٣) .

(٣) البيت للأعشى ، وهو في (**ديوانه** ١٤٩ و **إصلاح المنطق** ٤٠١ و **الاشتقاق** ٢٩٦ و **الإغفال** ٥٠٦/٢ و **المبهج** ٦٥ و **الصِّحاح** "حوص" ١٠٣٤/٣ و **شرح اللمع لابن برهان** ٤٤٣/٢) ، وأراد بـ (الحوص) : رهط علقمة بن عُلاثة بن عوف بن الأحوص (**إصلاح المنطق** ٤٠١) ، والشَّاهد : هو جمع (الأحوص) علماً على (حُوص) باعتبار الوصفيَّة الأصليَّة فيه ، وأمَّا باعتبار عَلَميَّته الحاليَّة فيجمع على (أحاوص) ، ورواية البيت في المصادر : (آل جعفر فيا عبد عمر) .

(٤) ينظر صفحة (٧٥) .

(٥) ينظر : **المقتضب** ٣٨٠/٣ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٥/١ .

(٦) أبو عمرو : اسمه كنيته ، وقيل : هو زبَّان بن العلاء بن عمَّار المازنيُّ البصريُّ (ت ١٥٤ هـ) ، شيخ القرَّاء بالبصرة ، أخذ عن ابن أبي إسحاق ، وأخذ عنه أبو عبيدة و الأصمعيُّ (ينظر : **طبقات النَّحويين و اللغويين** ٣٥ ـ ٤٠ و **معرفة القرَّاء الكبار** ٢٢٣/١ ـ ٢٣٧) .

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [١] برفع (كُلٌّ) ، فإنَّه وإنْ ارتفع بالابتداءِ فإنَّه في موضع خبر (إنَّ) ، والخبر تابع كـالتَّوكيد ، فهي حينئذٍ بمنـزلة اسم الفاعل في العمل ، لم يبلغ قوَّة الفعل فاحتاج إلى اعتماد ما يُعينه ، وكذلك (ظَنَنْتُ) وأخواتها لا يُلْغَين متقدِّمات ، فإنْ تقدَّمهنَّ ظرف أو حرف جرٍّ ــ وإنْ كان لَغْواً [٢] ــ اشتغل المحلُّ فوقعت وسطاً في اللفظ فجاز إلغاؤها ، وقد سبق ذكر ذلك [٣] .

و[تقول] [٤] : (جاءَني القَوْمُ كُلُّهُمْ) ، و(جاؤُوني كُلُّهُم) ، فإنْ قلت : (ضَرَبْتُ كُلَّكُم) ؛ فلمشابهتها بـ(بَعْضٍ) ، والأولى [٥] (ضَرَبْتُكُم كُلَّكُم) ، و(أَجْمَعُ) وأخواتها لا يصحُّ فيها ذلك ، فتقول : (جاءَني القَوْمُ أَجْمَعُوْنَ) ، و(جاؤُوْني أَجْمَعُوْنَ) ، وقيل : « هو من المعمول الَّذي لا يتسلَّط عليه عامل إلا الابتداء » [٦] ، كقوله تعالى :﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [٧] ، وقوله تعالى :﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [٨] ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ الابتداء عامل ليس له صورة / فصارت كأنَّها خالية من عامل ، فشابهت التَّأكيد ، ولم يستحسنوا (ضَرَبْتُ كُلَّهُم) ، و(مَرَرْتُ بِكُلِّهِم) [٩] ، فإنْ قالوه [٣٢٩]

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٥٤) ، وقراءة أبي عمرو في (**السَّبعة** ٢١٧ و **جامع البيان في القراءات السَّبع** ٩٩١/٣) .

(٢) وهو مالا يتمُّ به الكلام مع الاسم ؛ أي : لا يصحُّ أنْ يكون خبرًا عنه (ينظر : **البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيِّ** ٧٧٦/٢ و **شرح ألفيّة ابن معط** ٩٣٤/٢) .

(٣) ينظر : **الغرَّة** ــ نسخة كوبريلي ــ ٨١ أ .

(٤) ساقط من (ت) .

(٥) في (ت) : في الأولى .

(٦) هذا رأي الخليل (**الكتاب** ١١٦/٢ وينظر : **علل النَّحو** ٣٨٨) .

(٧) سورة مريم ، الآية (٩٥) .

(٨) سورة النَّمل ، الآية (٨٧) .

(٩) ينظر : **المقتضب** ٣٨٠/٣ و **شرح عيون الإعراب** ٢١٢ .

فلمشابهتها بـ(بَعْضٍ) ، فأمَّا قولهم : (بِكُلٍّ قائِماً)[١] فإنَّما خرجت على لفظ النَّكرة فقويت ؛ لأنَّ النَّكرة هي الأصل فوليت العامل[٢] ، وأمَّا (كِلا) و(كِلْتا) فسنذكرهما في بابهما إنْ شاء الله[٣] .

قال أبو الفتح : « **تقول : (قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) ، و(رَأَيْتُ زَيْداً نَفْسَهُ) ، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ) ، وكذلك : (قامَ أَخُوْكَ عَيْنُهُ) ، و(رَأَيْتُهُ عَيْنَهُ) ، و(مَرَرْتُ بِهِ عَيْنِهِ) ، وتقول : (جاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ) ، و(رَأَيْتُهُ كُلَّهُ أَجْمَعَ) ، و(مَرَرْتُ بِهِ كُلِّهِ أَجْمَعَ) ، و(جاءَ القَوْمُ كُلُّهُم أَجْمَعُوْنَ) ، و(رَأَيْتُهُم كُلَّهُم أَجْمَعِيْنَ) ، و(مَرَرْتُ بِهِم كُلِّهِم أَجْمَعِيْنَ) ، و(جاءَتْ القَبِيْلَةُ كُلُّها جَمْعاءُ) ، و(رَأَيْتُها كُلَّها جَمْعاءَ) ، و(مَرَرْتُ بِها كُلِّها جَمْعاءَ) ، و(جاءَ النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ) ، و(رَأَيْتُهُنَّ كُلَّهُنَّ جُمَعَ) ، و(مَرَرْتُ بِهِنَّ كُلِّهِنَّ جُمَعَ)** »[٤] .

قال سعيد : قد قدَّمنا الكلام على هذه الأمثلة ، ولا بدَّ أنْ يقال في هذا الفصل شيء ، فاعلم أنَّ الصِّفات يجوز أنْ يُعطف بعضها على بعض بالواو إذا لم يكن فيها معنى ترتيب نحو : (قامَ زَيْدٌ الظَّرِيْفُ والشَّرِيْفُ) ، فإنْ كان فيها معنى التَّرتيب جاز أنْ تعطف عليه بالفاء ، فتقول : (جاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبُ فالسَّالِبُ فالآئِبُ) ، والتَّأكيد لا يصحُّ فيه ذلك ، والعلَّة في ذلك / أنَّ في الصِّفة معنى لا يدرك في الموصوف ، فلمَّا اختلفت معانيها تنزَّلت منزلة الأجنبيَّة ، ولهذا المعنى صحَّ أنْ يُحذف أحدهما ، ويقوم الآخر مقامه ، والتَّأكيد هو المؤكَّد نفسه ، ولا يصحُّ عطف الشَّيء على نفسه ؛ لأنَّه ليس فيه أكثر ممَّا في الأوَّل . [٣٣٠]

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٢/١١٤ و **اشتقاق أسماء الله** ٢٦٥ .

(٢) في النُّسختين : (للعامل) .

(٣) ينظر صفحة (٨٩) .

(٤) **اللمع** ١٤١ ـ ١٤٢ .

ولا يصحّ أنْ يُنصب شيء منها على الحال[١]؛ لأنّهنّ معارف .

قال أبو الفتح : « ويتبع (أَجْمَعَ) (أَكْتَعُ أَبْصَعُ) ، ويتبع (أَجْمَعِيْنَ) (أَكْتَعُوْنَ أَبْصَعُوْنَ) ، ويتبع (جَمْعاءَ) (كَتْعاءُ بَصْعاءُ) ، ويتبع (جُمَعَ) (كُتَعُ بُصَعُ) ، ومعنى هذه التّوابع كلّها شدّة التّوكيد »[٢] .

قال سعيد : في التّأكيد ألفاظ لا تُستعمل إلا تبعاً بمنزلة (عَطْشانَ نَطْشانَ) و(حَسَنٍ بَسَنٍ) ، واعلم أنّهم أكثر ما يُعيدون في التّوكيد والإتباع لامَ الكلمة ، ألا ترى أنّ (أَجْمَعَ) و(أَكْتَعَ) و(أَبْصَعَ) الهمزة زائدة ، والمُعاد من نفس الكلمة هو اللام حسبُ ، وكذلك (جَمْعاءُ كَتْعاءُ) ، والعلّة في ذلك تباعد لام الكلمة الثّانية من الكلمة الأولى ، فأنّسُوا اللفظ بإعادة المتباعِد ؛ لأنّ الفاء ملاصقة للكلمة الأولى ، فلصوقها يغني عن إعادتها ، وتباعد اللام يحوج إلى العود إليه ، وأيضاً فالالتفات إلى لام الكلمة بالعناية أولى ، وبها يعرف معنى حال الكلمة ؛ لأنّها محلُّ الإعراب ، وأيضاً فإنّما جُعل ذلك فيها عوضاً من التّغيير الّذي يلحقها ، ألا ترى أنّ مَن صحّح (الحَوَكَةَ) / و(الخَوَنَةَ) و(الغَيَبَ)[٣] لم يصحّح (عَصاً) و(رَحاً) ، وأيضاً فإنّهم تركوا في العين القياس لبعدها عن الطّرف[٤] ، ولزموا ذلك في اللام لقربها ، ولهذا إذا اجتمعا صَحّتِ العين وأعلّت اللام نحو : (طَوى) ، و(شَوى) ، فأمّا (آيٌ) و(رايٌ) فشاذٌّ[٥] .

[٣٣١]

---

(١) ينظر : **تسهيل الفوائد** ١٦٥ .

(٢) **اللمع** ١٤٢ .

(٣) (الغَيَب) : جمع غائب (**الصّحاح** "غيب" ١/١٩٦ و ينظر : **الخصائص** ١/١٤٨ و ٢/٣٢١ و ٣/٥٢) .

(٤) في (ت) : الظّرف .

(٥) وجه شذوذهما اعتلال عينهما وصحّة لامهما (**سر صناعة الإعراب** ٢/٨٠٥) .

قال أبو الفتح : « ولا يجوز تقديم بعضها على بعض ، وذلك (جاءَ القَوْمُ كُلُّهم أَجْمَعُوْنَ) ، فلا يجوز أنْ تقدّم (أَجْمَعِيْنَ) على (كُلٍّ) ؛ لضعفها وقوّة (كُلٍّ) عليها »[1] .

قال سعيد : اعلم أنَّ هذه الألفاظ تقوى وتضعف بحسب معانيها ، فـ(النَّفْسُ) أقوى من (العَيْنِ) ؛ لعموم (النَّفْسِ) باستخدام الأعضاء وقيامها بنفسها من غير حاجة إلى الأعضاء ، خصَّها الله تعالى بذلك ، و(العَيْنُ) دونها في الرُّتبة ، وأمَّا جعلها عبارة عن الجملة فمجاز ، فإذا اجتمعا قُدِّمت (النَّفْسُ) على (العَيْنِ) ، وإذا جاء معهما (كُلٌّ) أُخِّر عنهما[2] ؛ لأنَّ (كُلّا) للإحاطة والعموم ، والإحاطة والعموم معنى يرجع إلى ما يتعلّق بحال الذَّوات ، و(النَّفْسُ) و(العَيْنُ) عبارتان عن الذَّوات ، وأيضاً فإنَّ (النَّفْسَ) و(العَيْنَ) يكونان لما يتبعَّض ولما لا يتبعَّض ، و(كُلّا) لا يكون إلا لما يتبعَّض ، فـ(النَّفْسُ) أعمُّ ، وإذا جاء معهنَّ (أَجْمَعُ) وأخواتها كنَّ بعد (كُلٍّ)[3] ، ألا ترى أنَّ (كُلّا) يصلح أنْ تلي العامل ، ولا يصحُّ ذلك في (أَجْمَعَ) وأخواته / . [٣٣٢]

و(أَكْتَعُ) تابع لـ(أَجْمَعَ) لظهور لفظ الجمعيَّة فيه ، و(أَكْتَعُ) يرجع بالتَّأويل إلى معنى (أَجْمَعَ) ؛ لأنَّه من (تَكَتَّعَتِ الجِلْدَةُ) : إذا اجتمعت وتقبَّضت[4] ، وقالوا : (كَتِعَ الرَّجُلُ إذا انقبض وانضمَّ[5] ، و(أَبْصَعُ) تابع لـ(أَكْتَعُ) لبعده في التَّأويل من (أَجْمَعَ) ، وقيل :

---

(١) **اللمع** ١٤٢ .

(٢) (ينظر : **علل النّحو** ٣٨٨ و **التّبصرة والتّذكرة** ١٦٦/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢١٢) ، وذكر الواسطيُّ أنَّ (كلّا) هي أمُّ الباب ، ولا يتقدَّم عليها من حروف التَّأكيد شيء (**شرح اللمع** ١٠٨) .

(٣) ينظر : **علل النّحو** ٣٨٨ و **التّبصرة والتّذكرة** ١٦٦/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢١٢ .

(٤) قال المجاشعيُّ : « وقد قيل : إنَّ (أكتع) مشتق من : (كَتَعَ الجلدُ في النَّار) إذا انضمَّ واجتمع » ، (**شرح عيون الإعراب** ٢١٢ وينظر: **البديع** ٣٣٤/٢:١ و **البسيط في شرح جمل الزّجّاجي** ٣٨٢/١) ، وذكر الورَّاق جواز كونه من قولهم : (مرَّ عليه حول كَتِيْعٌ) ، أي : تام (**علل النّحو** ٣٨٨ وينظر : **الصّحاح** "كتع" ١٢٧٥/٣) .

(٥) ينظر : **جمهرة اللغة** ٤٠٢/١ .

« إنّه مشتقٌّ من (التّبصُّعِ) : وهو العَرَق السَّائل ، ولا يسيل حتّى يجتمع »[١]، وقيل : « هو من (الأَبْصَعِ) وهو الأحمق ؛ لأنَّ الأحمق لا[٢] يكون إلا تابعاً »[٣]، فعلى هذا يكون التّرتيب ، إلا أنّه يصلح أنْ يؤكّد بـ(النّفس) وحدها ، وكذلك (العَيْنُ) ، و(كُلٌّ) ، و(كِلا) ، و(كِلْتا) ، و(أَجْمَعُ) ، ولا يصحُّ أنْ يؤكّد بـ(أَكْتَعَ) إلا وقبلها (أَجْمَعُ) ، ولا يؤكّد بـ(أَبْصَعَ) وحدها إلا وقبلها (أَكْتَعُ) ، هذا هو المشهور[٤]، وقد رُوي قول الشّاعر :

.... وسائِرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أَكْتَعُ[٥]

وروي قول أعشى[٦] بن ربيعة :

---

(١) جاء هذا القول في (**البديع** ١:٢/ ٣٣٤) ولكن ذكر فيه (البصيع) مكان (التبصُّع) ، وذكر المجاشعيُّ أنّه قد قيل : إنَّ (أبصع) مشتق من (بَصَعَ العرقُ) إذا تحدَّر شيئا بعد شيء (**شرح عيون الإعراب** ٢١٢) ، وجاء في (**العين** ٣١٣/١) تبصَّع العرق من الجسد أي : خرج .

(٢) في (ت) : الا .

(٣) (ينظر: **المغني في النّحو** ٧٧ ب) ، وذُكر أنَّ الأبصع بمعنى الأحمق في (**التّكملة والذّيل والصّلة** "بصع" ٢١٥/٤) .

(٤) (ينظر : **ما ينصرف** ١٦ و **الأصول** ٢٣/٢ و **الجمل** ٢٢ و **التّبصرة والتّذكرة** ١٦٦/١ و **الفوائد والقواعد** ٣٦٤ و **كشف المشكل** ١٠/٢ و **الإرشاد** ٣٦٣) ، وذكر ابن الورّاق والمجاشعيُّ أنّه يجوز بعد ذكر (أجمعَ) التّقديم والتّأخير فيما بين (أكتعَ أبصعَ أبتعَ) (**علل النّحو** ٣٨٨ و **شرح عيون الإعراب** ٢١٢) ، وقال الزّمخشريُّ : « وعن ابن كيسان تبدأ بأيّتهنَّ شئت بعدها ـ أي : بعد (أجمع) ـ ، وسُمع (أجمعُ أبصعُ) ، و (جُمَعُ كُتَعُ) ، و(جُمَعُ بُتَعُ) ، وعن بعضهم : (جاءني القومُ أكتعونَ) » (**المفصَّل** ١١٧ وينظر : **الجيم** ٨٧/١ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٤٤٠/١) .

(٥) سبق تخريج البيت في صفحة (٧٧) ، وذكر ابن برهان أنَّ هذه هي رواية الأخفش (**شرح اللمع** ٢٢٧/١) ، وكذا السَّخاويُّ في (**المفضَّل** ٩٤٤ وينظر : **المغني في النّحو** ٧٨ ب و **شرح الجزوليَّة للأُبّذيّ** ٦٧٣) .

(٦) في النُّسختين : (أعسى) ، وهو عبد الله بن خارجة بن حبيب بن قيس بن عمرو بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان ، من ربيعة بن نزار ، شاعر إسلاميٌّ من الكوفة ، كان شديد التّعصب لبني أميَّة (ينظر : **الأغاني** ٩٥/١٨ ـ ٩٨ و **المؤتلف والمختلف** ١٠) .

تَوَلَّوا بالدَّوابِرِ واتَّقَوْنا بِنُعْمانَ بْنِ زُرْعَةَ أَكْتَعِينا[١]

فإنْ اجتمع تأكيد وصفة قدِّمت الصِّفة قبل التَّأكيد ، ولا يجوز عكس ذلك[٢] ، فتقول : (قامَ زَيْدٌ الكاتِبُ نَفْسُهُ) ، ولا يجوز (قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ الكاتِبُ) ، وذكر ابن كَيْسان[٣] في كتاب (الابتداء)[٤] : (عَبْدُ اللهِ نَفْسُهُ الظَّرِيْفُ أَخُوْكَ) ، وقدَّم كلاماً يقتضي أنْ يكون (الظَّرِيْفُ) فيه صفة ، وذا لا يجوز عند المحقِّقين ؛ لأنَّ التَّأكيد بمنزلة التَّكرير/ ، ولا يكرَّر الاسم إلا بعد أنْ يتمَّ ، ورأيتُ عثمان في كتاب (الخاطر)[٥] قد ارتكب مذهب ابن كيسان ، فقال : « وتقول : (ضَرَبْتُ زَيْداً نَفْسَهُ الظَّرِيْفَ) » فجعل (نَفْسَهُ) مؤكِّداً ، و(الظَّرِيْفَ) وصفاً له ، وجوَّز (ضَرَبْتُ زَيْداً نَفْسَهُ الظَّرِيْفِ) فجعل (الظَّرِيْفَ) بدلاً من الهاء ، ولم يجوِّز وصف (النَّفْسِ) بـ(الظَّرِيْفِ) ؛ لأنَّ أسماء التَّوكيد لا توصف .

[٣٣٣]

وأجاز الفرَّاء[٦] (أَنْتُما قائِمانِ أَنْفُسُهُما أَنْفُسُكُما) ، ولو قال : (أَنْفُسُكُما أَنْفُسُهُما) لم يجز ، ورأيتُ عثمان[٧] يأباهما ، ولو قلت : (زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ نَفْسَهُ

---

(١) البيت لأعشى ربيعة في (**المفضَّل** ٩٤٤ و **ضرائر الشِّعر** ٢٩٤ و **المغني في النَّحو** ٧٨ ب) ، وهو بلا نسبة في (**همع الهوامع** ٢٠٢/٥) ، و(الدَّوابر) : جمع (دابرة) ، ودابرة الحافر مؤخَّره (**لسان العرب** "دبر"٢٦٩/٤) ، و(نعمان بن زرعة) : من بني تغلب (**جمهرة أنساب العرب** ٣٠٦) .

(٢) ينظر : **حواشي المفصَّل** ٣٦١ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٧٦/١ .

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) ، أخذ عن ثعلب والمبرِّد ، له من الكتب : الموفقي ، والمختار ، والمهذَّب (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغويين** ١٥٣ و **تاريخ العلماء النَّحويين** ٥١ ـ ٥٢) .

(٤) قول ابن كيسان في (**المغني في النَّحو** ٧٩ أ) ، وجاء في (**إنباه الرُّواة** ٥٩/٣) أنَّ لابن كيسان كتاب بعنوان (الوقف والابتداء) .

(٥) لم أجد هذا القول في المطبوع من الخاطريَّات .

(٦) لم أجد قول الفرَّاء .

(٧) لم أجد قول ابن جنِّي .

نَفْسُهُ)[١] جاز ، فإنْ قلت : (نَفْسَهُ نَفْسِهِ) جاز ، [وإنْ قلت][٢] : (نَفْسِهِ نَفْسَهُ) جاز ، فإنْ قلت : (نَفْسُهُ نَفْسِهِ) لم يجز ؛ لأنَّ (زَيْداً) هو الهاء ، فإذا أكَّدت (زَيْداً) أغناك عن تأكيد الهاء ، فإنْ قلت : (قامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ نَفْسُهُ) لم يجز ، وكذلك إنْ قلت : (نَفْسُهُ نَفْسِهِ) لم يجز ؛ لأنَّ (النَّفْسَ) وما يضاف إليها لا يؤكَّدان هنا[٣].

قال أبو الفتح : « وتقول في التَّثنية : (قامَ الرَّجُلان كلاهُما) ، و(رَأَيْتُهُما كِلَيْهِما) ، و(مَرَرْتُ بِهِما كِلَيْهِما) ، و(قامَتْ المَرْأتان كِلْتاهُما) ، و(رَأَيْتُهُما كِلْتَيْهِما) ، و(مَرَرْتُ بِهِما كِلْتَيْهِما) ، و(كِلا) و(كِلْتا) متى أضيفتا إلى المضمر كانتا في الرَّفع بالألف ، وفي الجرِّ والنَّصب بالياء على ما مضى[٤] ، فإنْ أُضيفا إلى مظهر كانا بالألف على كلِّ حال ، تقول : (جاءَني كلا أَخَوَيْكَ) ، و(رَأَيْتُ كلا أَخَوَيْكَ) ، و(مَرَرْتُ بِكلا أَخَوَيْكَ) /، و(جاءَتْني كِلْتا أُخْتَيْكَ) ، و(رَأَيْتُ كِلْتا أُخْتَيْكَ) ، و(مَرَرْتُ بِكِلْتا أُخْتَيْكَ) ؛ لأنَّ (كِلا) و(كِلْتا) اسمان مفردان غير مثنَّيين ، وإنْ أفادا معنى التَّثنية »[٥] .

[٣٣٤]

قال سعيد : (كِلا) و(كِلْتا) زعم البصريون[٦] أنَّهما اسمان مفردان يفيدان معنى التَّثنية ، كما أنَّ (كُلّا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع ، ويستدلُّون على ذلك بأنَّه لا واحد له منطوق به البتَّة[٧] ، وأيضاً فإنَّهما يكونان مع المظهر بالألف في كلِّ حال في كلِّ

---

(١) كذا كان الضَّبط في (ك) ، فـ(نفسَه) بالنَّصب توكيد لـ(غلام) ، و(نفسُه) بالرَّفع توكيد لـ(زيد) ، وأمَّا (ت) فجاء الضَّم قبل الفتح (نفسُه نفسَه) .

(٢) مكان ما بين المعكوفين في (ت) : (أو) .

(٣) ينظر : **المغني في النَّحو** ٧٩ أ .

(٤) يشير إلى الجمل المذكورة في هذا النَّصِّ .

(٥) **اللمع** ١٤٣ .

(٦) **المقتضب** ٣/٢٤١ و **المسائل البصريَّات** ٢/٨٩٨ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١/٧٧ و **علل النَّحو** ٣٨٩ و **سر صناعة الإعراب** ١/١٥٢ .

(٧) ينظر : **المسائل البصريَّات** ٢/٨٩٨ .

لغة[١] ، ولو كانت ألف تثنية لكان حكمها حكم ألف (الزّيْدانِ) ، وإنَّما صارت ألفهما مع المضمر ياءً في الجرِّ والنَّصب لشبههما بــ(عَلى) ، و(لَدى) ، ألا ترى أنَّهما يكونان مع المظهر بالألف ومع المضمر بالياء ، فأمَّا (كِلا) في الرَّفع فلم يقع موقع (عَلى) ، و(لَدى) ، وذلك أنَّهما ظرفان فلا يقعان مرفوعين[٢] ، فلذلك لم يُغيَّرا[٣] في الرَّفع عن الألف .

وإنَّما انقلبت ألف (عَلى) و(إلى) مع المضمر ياءً ؛ ليفرق بينهما وبين المتمكّن نحو : (عَصاً) ، كما فُعل ذلك بالتَّثنية في (الَّذِي) و(ذا) ، ألا ترى [أنَّك تقول][٤] : (الَّذِي و اللذانِ) ، و(ذا و ذانِ) ، وتقول : (العَمى و العَمَيانِ) ، و(العَصا و العَصَوانِ) ، و(الرَّحا و الرَّحَيانِ) ، ولم يلزم ذلك في غيرهما من الحروف ؛ لأنَّ (مِنْ) حرف صحيح ، والحروف الصِّحاح لا مناسبة لها بغيرها كمناسبة حروف العلَّة ، وانقلاب بعضها إلى بعض ، فأمَّا (فِي) فإنَّك لو غيَّرتها / لاحتجت إلى تغيير حركة وحرف ؛ لأنَّ الألف لا تقع قبلها كسرة ، فلمَّا كان كذلك تُركت على حالها ، ووجه مناسبة (كِلا) لــ(عَلى) و(لَدى) لزومها الإضافة[٥] .

[٣٣٥]

وإنَّما غُيِّرت (كِلا) مع المضمر ولم تغيَّر مع المظهر ؛ لأنَّ المضمر يردُّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى إلى لام الجرِّ كيف تُكسر مع المظهر ، وتُترك مفتوحة مع المضمر ؛ لأنَّ أصل اللام الفتح ؛ لأنَّ كلَّ ما هو على حرف واحد فأصله الفتح ، وأيضاً فإنَّك تقول في (عَلِمَ زَيْدٌ) : [(عَلْمَ زَيْدٌ)][٦] إذا خفَّفت[٧] ، وإذا اتَّصل بالمضمر قلت : (عَلِمْتُ) ،

---

(١) إلا في لغة بني كنانة ، فإنَّهم يقلبون الألف ياء في حالتي النَّصب والجرِّ ، نحو : (رأيتُ كلي الرَّجلين) ، و(مررتُ بكلي الرَّجلين) (**معاني القرآن للفرَّاء** ١٨٤/٢) .

(٢) ينظر : **المسائل الشِّيرازيَّات** ٧٥/١ .

(٣) أي : كلا و كلتا .

(٤) ساقط من (ك) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٤١٣/٣ .

(٦) ساقط من (ت) .

(٧) وهذا في لغة بكر بن وائل وأناس كثير من تميم (**الكتاب** ١١٣/٤) .

فرددها مع المضمر ، وأيضاً فإنّك تقول : (أَعْطَيْتُكُمْ دِرْهَماً) ، فتحذف الواو إذا اتّصلت بالمظهر ، فإذا اتّصلت بالمضمر رددها ، فقلت : (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكُمُوْهُ) ، فعرفت أنّ المضمر يردُّ الأشياء إلى أصولها .

وأيضاً فإنّ خبرها كثيراً ما يقع مفرداً كقوله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ ﴾[1] ، وقال الشّاعر :

كِلا أَخَوَيْنا إنْ يُرَعْ يَدْعُ قَوْمَهُ   ذَوِي جامِلٍ دَثْرٍ وجَمْعٍ عَرَمْرَمِ[2]

وقال :

كِلا يَوْمَيْ أُمامَةَ يَوْمُ صَدٍّ   وإنْ لَمْ آتِها إلا لِماما[3]

وقال الكوفيُّ : « هو اسم مثنّى »[4]، واستدلّ على ذلك بأنّه قد أُخبر عنهما بالتّثنية في قوله[5]:

[٣٣٦] كِلاهُما حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما   قَدْ أَقْلَعا وكِلا أَنْفَيْهِما رابي[6]/

---

(١) سورة الكهف ، الآية (٣٣) .

(٢) البيت نُسب إلى بعض بني أسد في (**الحماسة لأبي تمّام** ٧٩ و **الفسر** ٧٢/٢) ، وهو بلا نسبة في (**توجيه اللمع** ٢٧١ و **الكافي شرح الهادي** ٨٥٣) ، و(الجامل) : الإبل ، و(الدَّثر) : الكثير ، و(العرمرم) : الجيش العظيم ، يقول : كلا صاحبينا إنْ يُفزع يستغث بقوم ذوي عدد وعدّة (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ** ٢٥٤/١) .

(٣) البيت لجرير ، وهو في (**ديوانه** ٧٧٨/٢ و **كتاب الشّعر** ١٢٦/١ و **المسائل الشّيرازيّات** ٧٦/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٨/١ و **شرح المقدّمة المحسبة** ٤١١/٢ و **الاقتضاب** ٣٤٤/٢ و **الإنصاف** ٣٥٧) .

(٤) قول الكوفيين في (**المسائل البصريات** ٨٩٤/٢ و **شرح اللمع للواسطيّ** ١٠٩ و **الأحاجي النّحويّة** ٢٣ و **الإنصاف** ٣٥٥ وينظر : **معاني القرآن للفرّاء** ١٤٢/٢) .

(٥) هنا تنتهي الصّفحة (١٣٦أ) من النُّسخة (ك) ، ويبدأ النّقص الثّاني فيها الّذي يستمر إلى صفحة (٢٦٨) .

(٦) البيت للفرزدق ، وهو في (**شرح ديوانه** ٣٤ و **النّوادر في اللغة** ٤٥٣ و **المسائل الشّيرازيّات** ٧٦/١ و **الخصائص** ٤٢١/٢ و **المقتصد** ١٠٥/١ و **الأحاجي النّحويّة** ٢٣ و **البيان في شرح اللمع** ٢٨٦) .

فحمل على اللفظ والمعنى ، وقال الأسود بن يَعْفُرَ [١] :

إنَّ المَنيَّةَ والحُتُوْفَ كِلاهُما   يَرْقى المَخارِمَ يَرْقُبانِ سَوادِي [٢]

فحمل على اللفظ والمعنى ، وأنشد :

كِلا الثَّقَلَيْنِ قَدْ صارا عَدُوًّا   .... [٣]

وقال :

كِلا جانبَيْهِ يَعْسِلانِ كِلاهُما   كَما اهتَزَّ خُوْطُ البانةِ المُتَتابِعُ [٤]

وقال :

أَنْعَتُ عَيْرَيْ صِبْيةٍ كِلاهُما
كَأَنَّ عِرْقَ سِدْرَةٍ لَوْناهُما [٥]

---

(١) هو أبو الجرّاح الأسود بن يَعْفُر بن عبد الأسود بن جَندل بن نَهْشل بن دارم ، وهو شاعر جاهليٌّ فحل أعمى (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ١/١٤٣ و١٤٧ و **الشِّعر والشُّعراء** ١/٢٥٥ـ ٢٥٦) .

(٢) البيت في (**ديوان الأسود بن يعفر** ٢٦ و **المفضليات** ٢١٦ و **مجاز القرآن** ٢/٣٦ و **المسائل الشّيرازيّات** ٢/٤١٩ و **المسائل البغداديّات** ٤٤٥ و **الصّاحبي** ٣٥٤ و **البديع** ١:٢/٣٤٢) ، ورواية البيت في المصادر السّابقة (يوفي) وهو بمعنى يرقى ، و(المخارم) : جمع مَخرِم ، وهو مقطع أنف الجبل والغِلظ ، و(سواده) : شخصه ، يريد أنّ المنيَّة والحتوف ترقبه وتستشرفه (**شرح المفضليّات** ٤٤٧) .

(٣) هذا صدر بيت ، وسيذكره الشّارح كاملاً في صفحة (٩٧) ، وفيها تخريجه .

(٤) البيت لحُميد بن ثور ، وهو في (**ديوانه** ١٠٤ و **طبقات فحول الشُّعراء** ٢/٥٨٥ و **الشعر والشعراء** ١/٣٩١ و **الخصائص** ٣/٣١٤ و **الصّاهل والشّاحج** ٦٤٤ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ١/٤٠٧ و **البسيط في النّحو** ٢/٦١٧) ، ورواية الدّيوان والمصادر الأدبيَّة لا شاهد فيها ، وهي :

ترى طرفيه يعسلان كلاهما   كما اهتزَّ عود السَّاسَم المتتايع

و(يعسلان) : عسل الذئب مضى مسرعاً واضطرب في عدوه ، و(الخوط) : الغصن النّاعم ، (البانة) : شجرة تطول في استواء ، وليس لخشبها صلابه ، و(المتتايع) : هو المستوي الّذي لا أُبن فيه (**لسان العرب** "عسل" ١١/٤٤٦ و "خوط" ٧/٢٩٧ و "بين " ١٣/٧٠ و "تبع" ٨/٣١) .

(٥) لم أقف على قائل الرَّجز ، وهو مرويٌّ عن الأصمعيِّ في (**إيضاح شواهد الإيضاح** ١/٤٠٧) ، وفيه : (عنــزَي ... كلتاهما) .

وقال سيبويه في كتابه : « (كِلاهُما وتَمْراً) ، أي : كلاهما ثابتانِ لي ، وزدني تمراً »[١]، فأخبر عنه بالتَّثنية ، ولو كانت مفردة لكانت بمنزلة (عَصاً) ، ولو كانت بمنزلة (عَصاً) لم تختلف مع مضمر ومظهر ، فانقلابها يدلُّ على كونها تثنيةً ، فأمَّا حملها على (عَلى) فلا يتَّجه[٢] ؛ لأنَّ (عَلى) حرف و(كِلا) اسم ، فأمَّا ثبوتها في المظهر على كلِّ حال فإنَّما كان كذلك لأنَّهم حملوها على لغة بَلْحارِث بن كَعْب[٣]، وكان ذلك عوضاً فيها ممَّا أُخِلَّ بذكر مفردها في المشهور من الاستعمال ، وأيضاً فإنَّهم قالوا : (كِلاهُما سَواء)[٤]، فأخبروا عنها بـ(سَواء) ، و(سَواء) لا يخبر به إلا عن التَّثنية .

والأولى قول البصريِّ لما سبق ذكره ، وأمَّا الإخبار عنها بالتَّثنية فلأجل معناها كما تدلُّ (كُلُّ) بمعناها على الجمع ، فيُخبر تارة عن معناها وتارة عن/ لفظها ، قال الله تعالى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[٥]، وقال : ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[٦]، ويدلُّك على صحَّة ذلك إضافتها إلى الاثنين ، والعرب لا تقول : (مَرَرْتُ بِهِما اثْنَيْهِما)[٧] ؛ لأنَّه يكون إضافة الشَّيء إلى نفسه ، فإنْ قيل : فقد أضافتها العرب إلى المفرد في قوله : [٣٣٧]

إنَّ لِلْخَيْرِ وللشَّرِّ مَدَى وكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ[٨]

---

(١) **الكتاب** ٢٨١/١ وينظر : **الفاخر للمفضَّل** ١٤٩ .

(٢) في المخطوط : (تتجه) .

(٣) وهم يجعلون المثنَّى بالألف في الرَّفع والنَّصب والجرِّ (**معاني القرآن للفرَّاء** ١٨٤/٢ و **سر صناعة الإعراب** ٤٧٦/٢) ، وذكر أبو زيد أنَّهم يقلبون الياء السَّاكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً (**النَّوادر** ٢٥٩) ، وبلحارث بن كعب من اليمن ، وكعب هو ابن عُلة بن جلد بن مالك بن أُدَد بن زيد بن يَشْجب (**عجالة المبتدي** ٤٥) .

(٤) لم أقف على هذا القول .

(٥) سورة النَّمل ، الآية (٨٧) .

(٦) سورة مريم ، الآية (٩٥) .

(٧) ينظر : **المسائل الشِّيرازيَّات** ٤١٦/٢ .

(٨) البيت لعبد الله بن الزِّبَعْرى ، وهو في (**شعره** ٤١ و **السِّيرة النَّبويَّة** ٢/ ١٣٦ و **الإغفال** ٢٥٧/١ و**المسائل الشِّيرازيَّات** ٤٥١/٢ و **المفصَّل** ١٠٣ و**البديع** ٣٤٠/٢:١ و **الكافي شرح الهادي** ٨٥٢) .

ولو كان مفرداً لم يُضف إلى مفرد هو هو ، ألا ترى أنّك لا تقول : (مَرَرْتُ بِهِ واحدِهِ) ، والهاء هي الواحد ، كما لا تقول : (اثْناهُما)[١] ، فالجواب : أنّ الإضافة إلى التّثنية هو المعهود فيها ، فأمّا الإضافة إلى المفرد فما جاء من ذلك فشاذٌّ لا اعتداد به[٢] ، وقريب من ذلك ما رُوي عن رؤبة[٣] :

فيهِ خُطُوطٌ منْ سوادٍ وبَلَقْ
كَأنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْليعُ البَهَقْ[٤]

فهو لو أراد الخطوط لقال : (كأنّها) ، وإنْ أراد السَّواد والبَلَق لقال : (كأنّهما) ، فقيل[٥] له في ذلك ، فقال : « أردتُ ذاكَ »[٦] ، فحمل على المعنى ، وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[٧] .

فأمّا قول مُسافِع العَبْسيِّ[٨] :

---

(١) ينظر : **كتاب الشّعر** ١٢٩/١ و **المسائل الشّيرازيّات** ٤٤٢/٢ .

(٢) ذكر الفارسيُّ أنّ الإضافة في البيت السّابق هي إلى مفرد يراد به التّثنية (**المسائل الشّيرازيّات** ٤٥١/٢ وينظر : ٤٤٧ و ٤٥٣) .

(٣) هو رؤبة بن العجّاج بن رؤبة ، يكنى أبا الجَحّاف ، كان من أرجز النّاس ، وهو أكثر شعراً من أبيه (ينظر : **طبقات فحول الشّعراء** ٧٦١/٢ _ ٧٦٧ و **اللآلي** ٥٦/١) .

(٤) البيتان في (**ديوان رؤبة** ١٠٤ و **مجاز القرآن** ١٢٣/٢ و **مجالس ثعلب** ٣٧٥/٢ و **جمهرة اللغة** ٣٧٦/١ و **مجالس العلماء** ٢١١ و **الإغفال** ٢٥٦/١ و **المحتسب** ١٥٤/٢) ، و(البلق) : سواد وبياض ، و(التّوليع) : استطالة البلَق ، و(البهق) : بياض يعتري الجلد يخالف لونه (**الصّحاح** "بلق" ١٤٥١/٤ و "ولع" ١٣٠٤/٣ و "بهق" ١٤٥٣/٣) .

(٥) الّذي راجعه هو أبو عبيدة (**مجاز القرآن** ٤٤/١) .

(٦) قول رؤبة في (**مجاز القرآن** ٤٤/١ و **مجالس ثعلب** ٣٧٥/٢ و **الإغفال** ٢٥٦/١) .

(٧) سورة يونس ، الآية (٥٨) .

(٨) هو مُسافِع بن حُذيفة العبسيُّ ، شاعر فارس من شعراء الجاهليّة (**خزانة الأدب** ١٧٣/٥) ، ولم أجد له ترجمة في غير الخزانة .

أُولاكَ بَنُوْ خَيْرٍ وشَرٍّ كِلَيْهِما جَمِيْعاً ومَعْرُوْفٌ هُناكَ ومُنْكَرُ [1]

[٣٣٨]

فـ(كِليهما)[2] بدل من (خَيْرٍ وشَرٍّ) ، لا تأكيد عند بصريٍّ ولا كوفيٍّ[3] ، أمَّا / البصريُّ فظاهر الأمر أنَّه نكرة ، وأمَّا الكوفيُّ[4] فإنَّه إنَّما يحسن تأكيد النَّكرة عنده إذا كانت مؤقَّتة نحو : (أَكَلْتُ رَغِيْفاً كُلَّهُ) ، و(صُمْتُ يَوْماً كُلَّهُ) ، وهذا عندي يجوز على قول الكوفيِّ ؛ لأنَّ العموم فيه بمنزلة التَّوقيت ، وأمَّا البدل فمحمول على (كِلا)[5] ، ولولا ذلك لما جاز .

و(كلّ) اسمٌ مبهمٌ[6] ، فإنَّه قد يُحمل خبره على لفظه تارة وعلى معناه أخرى ، كـ(مَنْ) ونحوها ، إلا أنَّ الحمل على لفظ (كِلا) أكثر ، وعلى معنى (كُلٍّ) أكثر .

فأمَّا (كِلْتا) فهي عند سيبويه[7] (فِعْلى) ، والتَّاء مبدلة من واو ، وهي الألف الَّتي كانت في (كِلا) ، وإنَّما حكموا بأنَّها واو لأنَّها لم تُمَلْ ، ولو كانت من الياء لأُميلت ، وأيضاً فإنَّ التَّاء تُبدل من الواو أكثر ممَّا تُبدل من الياء ، والألف الَّتي في (كِلْتا) للتَّأنيث ، وقال قوم : « الألف في (كِلا) منقلبة عن الياء ، والتَّاء في (كِلْتا) بدل من الياء »[8] ،

---

(١) سبق تخريج البيت في صفحة (٧٣) .

(٢) في المخطوط : (وكلهما) .

(٣) ذكر ابن جنِّي أنَّ إعراب (كليهما) توكيد مقبول عند الكوفيين ؛ لأنَّهم يجيزون توكيد النَّكرة المتبعِّضة بما هو موضوع للإحاطة والعموم (**التَّنبيه** ١٣٩ أ) .

(٤) ينظر ما سبق في صفحة (٧١) .

(٥) في المخطوط : (كلٍّ) ، وصوَّبته اعتماداً على كلام ابن جنِّي والمرزوقيِّ ، قال ابن جنِّي : « ... لكن يكون بدلاً من (خير وشرٍّ) ، حتَّى كأنَّه قال : (أولاك كِلا خير وشرٍّ) » (**التَّنبيه** ١٣٩ب) ، وقال المرزوقيُّ : « ... ويجعلونه بدلاً ، كأنَّه قال : بنو كِلا الخير والشَّرِّ » (**شرح ديوان الحماسة** ٩٩٠/٢ ـ ٩٩١) .

(٦) هذا ضبط المخطوط ، ويبدو لي أنَّ (كلّا) مضافة إلى ما بعدها ، والله أعلم .

(٧) **الكتاب** ٣٦٤/٣ وينظر : **سر صناعة الإعراب** ١٥١/١ .

(٨) قوَّى الفارسيُّ هذا القول في (**المسائل الشِّيرازيَّات** ٤١١/٢ ـ ٤١٢) ، و نُسب إلى السِّيرافيِّ في (**شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٥٦٠/٢ و٥٦١ وينظر : **شرح الكتاب** ١٦١/٤ب) .

واحتجُّوا بأنَّهم سمعوا إمالة (كِلا) في قراءة حمزة[١] والكسائيِّ في قوله تعالى : ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[٢] بالإمالة ، وقد أُبدلت التَّاء من الياء في (ثِنْتَيْنِ) ، وهو من (ثَنيتُ) ، وقد شبَّهها سيبويه[٣] بـ(شَرْوَى)[٤] ، والواو في (شَرْوَى) بدل من الياء في (شَرَيْتُ)[٥].

وقال الجرميُّ[٦] : « وزنها (فِعْتَل) ، والألف هي لام الكلمة ، والتَّاء زائدة »[٧] ، [٣٣٩] وهذا فاسد من/ وجهين[٨] :

أحدها : أنَّ تاء التَّأنيث لا تزاد حشواً .

والثَّاني : أنَّ قبلها ساكناً ليس بألف ، والَّذي جسَّره على ذلك أنَّه رأى الألف تُقلب مع المضمر ، وألف التَّأنيث لا يكون فيها ذلك ، وأيضاً فإنَّ التَّاء إذا كانت زائدة فهي غير منقلبة ، وإذا كانت غير زائدة هنا فهي منقلبة ، فحملُها على كونها غير منقلبة أولى ، وأيضاً فقد وُجد الشَّاعر قد حذف الألف في قوله :

كِلْتَ كَفَّيْهِ تَوالى دِيَماً   بِجُيُوشٍ مِنْ عِقابٍ ونِعَمْ[٩]

---

(١) هو حمزة بن حبيب بن عُمارة التيميُّ مولاهم الزَّيات (ت ١٥٦ هـ) ، أحد القرَّاء السَّبعة ، قرأ على الأعمش ، وقرأ عليه الكسائيُّ (ينظر : **معرفة القرَّاء الكبار** ٢٥٠/١ _ ٢٦٥ و **غاية النِّهاية** ٢٦١/١ _ ٢٦٣) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية (٢٣) ، وقراءة حمزة والكسائيِّ في (**التَّذكرة** ٢١٦/١ و **المستنير** ٢٥٢/٢) .

(٣) **الكتاب** ٣٦٤/٣ .

(٤) (شروى) : بمعنى مثل (**المحيط في اللغة** ٣٧٣/٧) .

(٥) ينظر : **المنصف** ١٠٨/٢ و ١٥٨ .

(٦) الجرميُّ : هو أبو عمر صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ) ، أخذ عن الأخفش وأبي زيد ، و أخذ عنه المبرِّد ، له كتاب : الفرخ ، وغريب سيبويه (ينظر : **أخبار النَّحويين البصريين** ٨٤ _ ٨٥ و **إنباه الرُّواة** ٨٠/٢_٨٣) .

(٧) قول الجرميِّ في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦١/٤أ و **التَّعليقة على كتاب سيبويه** ١٩٠/٣ و **علل النَّحو** ٣٩١) .

(٨) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ١٥١/١ _ ١٥٢ و **الاقتضاب** ٣٤٣/٢ .

(٩) البيت بلا نسبة في (**شرح الكافية للرَّضيِّ** ٨٩/١:١ و **خزانة الأدب** ١٣٣/١) ، ولم أجده في غيرهما .

قال أبو عليٍّ : « وألف التّأنيث لا تحذفها الإضافة الّتي هي غير نسبة ، وقد تحـذف لام الكلمة في نحو : (لَدُنْ زَيْدٍ) و(لَدُ زَيْدٍ) »[١] ، فتأمّل ذلك .

واعلم أنّهم أجروا ألف (كِلْتا) وهي للتّأنيث مجرى ألف (كِلا) ، وهي لام الكلمة ، فقلبوها كما قلبوها في قولك : (مَرَرْتُ بِالمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِما) ، و(رَأَيْتُهُما كِلْتَيْهِمـا) ، وكذلك أجروا ألف (حُبْلى) في النِّسبة مجرى ألف (مِعْزَى) في قول بعضهم[٢] .

واعلم أنّه لا يخلو (كِلا) في الإضافة[٣] من أنْ يضاف إلى مظهر أو إلى مضمر ، ولا يخلو المضاف إلى المظهر من أنْ يكون المظهر مثنًّى غير مضاف أو مثنًّى مضافاً ، فإنْ كان مثنًّى غير مضاف فكقولك : (كِلا الرَّجُلَيْنِ قامَ) ، و(كِلْتا المَرْأَتَيْنِ قامَتْ) ، كقولـه تعالى / : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ ﴾[٤] ، وكقول الشّاعر حين حمل على المعنى : [٣٤٠]

كِلا الثَّقَلَيْنِ قَدْ صـارا عَدُوّا   فَلَسْتُ أُحِبُّ مِنْ صُهْبِ السِّبالِ[٥]

وإنْ كان مضافاً فلا يخلو أنْ يكون المضاف إليه مظهراً أو مضمراً ، فإنْ كـان مظهـراً فكقوله :

كِلا يَوْمَيْ أُمامةَ يَوْمُ صَدٍّ   ....[٦]

وإنْ كان مضمراً فكقوله : (كِلا عَبْدَيْكَ[٧] قامَ) ، و(كِلْتا جارِيَتَيْكَ قامَتْ) ، والمضمر على ثلاثة أضرب : متكلِّم ، ومخاطَب ، وغائب ، فالمتكلِّم تقول فيه : (قُمْنا كِلانا) ،

---

(١) لم أقف على قول أبي عليٍّ ، وينظر : (**الإغفال** ٢/٣٨١) .
(٢) الأصل في النّسب إلى (حُبْلَى) ونحوها ممّا كان على أربعة أحرف وآخره ألف التّأنيث : (حُبْليٌّ) ، وأمّا ما كانت ألفه منقلبة عن أصليٍّ نحو : (مَرْمى) ، أو كانت ملحقة بالأصليّة نحو : (مِعْزى) فالنّسب إليها : (مَرْمَوِيّ) و(مِعْزوِيٌّ) ، وبعض العرب يجعل (حُبْلى) في النّسب بمنـزلة (مَرْمى) و(مِعْـزى) فيقول : (حُبْلَوِيّ) (**الكتاب** ٣/٣٥٢ ـ ٣٥٣ و **التّكملة** ٢٥٦ ـ ٢٥٧) .
(٣) يظهر أنّ حديث الشّارح عن إضافة (كلا) مستفاد من (**المسائل الشّيرازيّات** ٢/٤٤٧) .
(٤) سورة الكهف ، الآية (٣٣) .
(٥) لم أقف على قائل البيت ، ولم أجده في غير (**المسائل الشّيرازيّات** ٢/٤٤٧) .
(٦) تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٩١) .
(٧) في المخطوط : (عبيدَيْك) .

قال النَّمرُ بن تَوْلَب[١] :

فَإِنَّ اللهَ يَعْلَمُني ووَهْباً ويَعْلَمُ أَنْ سَنَلْقاهُ كِلانا[٢]

والمخاطَب والغائب يجريان مجرى المتكلِّم على ما سبق ، تقول : (قُمْتُما كِلاكُما) ، و(قاما كلاهُما) .

وقد أُضيف إلى مفرد دالٍّ على الكثرة كما قال :

.... وكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ[٣]

فأوقعوا (ذلِكَ) على التَّثنية كما قالوا في قوله تعالى : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٤] وهو يريد : (الفُروضة والبَكارة) ، ومن وقوعه على الكثرة قوله تعالى : ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٥] ، وقال الفارسيُّ : « لو قلتَ في الشِّعر : (جاءَني كِلا زَيْدٍ وعَمْرٍو) جاز على قوله :

كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ الَّذي ضُرِبَتْ بِهِ عَلى دَهَشٍ أَلْقاهُ باثْنَيْنِ صاحِبُهْ[٦]

---

(١) هو النَّمر بن تَوْلَب بن أُقَيْش بن عبد الله العُكليُّ ، شاعر مخضرم فصيح ، كان جواداً ، وعُمِّر طويلاً (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ١/١٥٩و١٦٠ـ١٦٤ و **الشِّعر والشُّعراء** ١/٣٠٩ ـ ٣١١) .

(٢) البيت في (**ديوان النَّمر** ١٣٧ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ٢/٤٤٨ و **الاقتضاب** ٣/٤٤ و **المفصَّل** ١٠٣ و **التَّخمير** ٢/٢٤ و **المقاصد الشَّافية** ٤/١٠٠) ، وجاء في ديوانه المجموع أنَّ (وهباً) هذا رجل من ربيعة نازع النَّمر في بئر.

(٣) تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٩٣) .

(٤) سورة البقرة ، الآية (٦٨) .

(٥) سورة الزُّخرف ، الآية (٣٥) .

(٦) البيت بلا نسبة في (**المسائل الشِّيرازيَّات** ٢/٤٥٣ و **التَّنبيه** ١٣٩ب و **البديع** ١:٢/٣٤١ و **شرح المفصَّل** ٣/٣ و **الكافي شرح الهادي** ٨٥٢ و **المقرَّب** ٢٣٢ و **المقاصد الشَّافية** ٤/١٠٥) ، وجاء في المخطوط : (ألفاه يا بينُ) ، وما أثبته هي رواية الفارسيِّ الَّذي صرَّح ابن الدَّهَّان بالنَّقل عنه ـ هذا في مخطوطتي الشِّيرازيَّات ، أمَّا المطبوعة فمغيَّرة ـ ، وكذا هي رواية البديع ، ومصدره الدَّائم ابن الدَّهَّان ، بالإضافة إلى أنَّها رواية أكثر المصادر ، فلذا رجَّحت أنَّها رواية ابن الدَّهَّان ، أمَّا البيت مطلقاً فلا أدري ما الصَّواب في روايته ، وفي المقرَّب : (يا بنُ ألقاه) ، وفي (**ديوان الفرزدق** ١/٧١) بيت قريب من هذا البيت ، أظنُّه رواية أخرى له ، وهو :

كلا السَّيف والعظم الَّذي ضربا به إذا التقيا في السَّاق أوهاه صاحبه

لأنَّ العطف بالواو نظيره التَّثنية »[1].

فإنْ قلت : و(كِلْتا) للتَّأنيث فما وجه/ قوله ــ أنشده الفارسيُّ في (التَّذكرة) ــ : [٣٨١]

هُمُ أَهْلُ بَطْحاوَيْ قُرَيْشٍ كِلَيْهِما هُمُ صُلْبُها لَيْسَ الوَشائِظُ كالصُّلْبِ[2]

فـ(بَطْحاوَيْ) تثنية (بَطْحاء) وهي مؤنَّثة ، يريد : (بَطْحاوَيْ مَكَّةَ) ، قيل : « هذا محمول على المعنى »[3].

ولو قلت : (كِلا أخيْكَ وأبيْكَ ذاهِبٌ) لم يجز في الكلام[4].

وقال الأخفش : « لا يجوز (اختَصَمَ الرَّجُلانِ كِلاهُما) ؛ لأنَّ (اختَصَمَ) لا يكون إلا لأكثر من واحد ، فلا حاجة إلى تأكيده ، وليس كذلك (جاءَني الرَّجُلانِ كِلاهُما) ؛ لأنَّه يجوز أنْ يكون المجيء لرجل واحد ، فإنْ قيل : فلم لا يخاف أنْ يكون الفاعل جمعاً ، فإذا قلت : (كِلاهُما) بيَّنت أنَّهما اثنان ، فالجواب أنَّ (كِلا) لم يوضع للتَّقليل ، وإنَّما وُضع[5] للتَّكثير »[6].

---

(١) المسائل الشِّيرازيَّات ٤٥٣/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في (**الحجَّة** ٢٨٩/٣ و **الصحاح** "وشظ" ١١٨١/٣ و **تاج العروس** "وشظ" ٤٩٨/١٠) ، وهو منسوب إلى الأخطل في (**أساس البلاغة** "وشظ" ٩٠٦) ، وهناك بيت قريب منه في (**شعر الأخطل** ٧٤٣) ، وهو :

على ابنِ أبي العاصي قريشٌ تعطَّفتْ له صلبها ليس الوشائظ كالصُّلب

و(الصُّلب) : الحَسَب ، والمراد هنا أهل الحسب ، و(الوشائظ) : هم الدُّخلاء في القوم ليسوا من صميمهم (**لسان العرب** "صلب" ١/ ٥٣٠ و "وشظ ٤٦٥/٧) .

(٣) قال الزَّمخشريُّ : « ذكَّر (البطحاء) على تأويل (الأبطح) ، أو جعل (كِلا) مثل (كلٍّ) حيث يقول : (كلهنَّ فعلت) ، وعن ناس من العرب (كلّتهنَّ) » (**أساس البلاغة** "وشظ" ٩٠٦) .

(٤) ينظر : **المسائل الشِّيرازيَّات** ٤٥٢/٢ .

(٥) في المخطوط : وضعت .

(٦) قول الأخفش في (**المقتضب** ٢٤٢/٣ ــ ٢٤٣ وينظر : **المسائل الشِّيرازيَّات** ٤٦٦/٢) .

واعلم أنَّ (كُلًّا) يقطع عن الإضافة ، وهو[1] معرفة[2] ، ولا يصحُّ ذلــك في (كِـلا) و(كِلْتا) ؛ لأنَّ الجميع بمنــزلة المفرد في الارتجال ، والتَّثنية محمولة على الإفراد ، فلم تقوَ (كِلا) قوَّة (كُلٍّ) ، ألا ترى أنَّ التَّثنية لا تُعرَب إلا بالحروف ، والجمــع قــد يُعــرَب بالحروف وبالحركات كالمفرد ، والدَّليل على أنَّ الإضافة مرادة في (كُلٍّ) نصب الحـــال عنه عن الإضافة في قولك : (مَرَرْتُ بِكُلٍّ قائماً)[3] ، ولهذا المعنى لم يستحسنوا وصـــفه على هذه الجهة[4] ؛ لأنَّهم إنْ وصفوه على لفظه سلبوه معناه ، وإنْ وصفوه على معناه لم يحترموا لفظه .

[٣٨٢] وقد اُختلف في دخول الألف واللام/ على (كُلٍّ) و(بَعْضٍ) ، فبعضهم[5] لا يجيــزه ؛ لتقدير الإضافة فيه على ما سبق من نصب الحال عنه ، ومنهم[6] من يجيزه اعتباراً بنـــصبه على الحال في قولهم : (مَرَرْتُ بِهِمْ كُلًّا)[7] ، فلو كان للإضافة فيه تأثير لم يُنصب على الحال ، ولكان مبنيًّا .

---

(١) في المخطوط : هي .

(٢) ينظر : **كتاب الشّعر** ١/١٦٧ .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٢/١١٤ و **المسائل الشّيرازيّات** ١/١٨ .

(٤) ينظر : **المسائل البصريّات** ١/٦٧٩ و **كتاب الشّعر** ١/١٦٧ .

(٥) مثل الأصمعيّ وأبي حاتم (**تهذيب اللغة** ١/٤٩١) ، و الزَّجَّاجيّ (**الجمل** ٢٥) ، وقال المعــرِّيُّ : « كان المتقدِّمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على (كلٍّ) و(بعض) » (**عبث الوليد** ٤٣٠ وينظر : **رسالة الغفران** ٤٥٦ و **أمالي ابن الشَّجريّ** ١/٢٣٣) .

(٦) كالفارسيّ في (**كتاب الشّعر** ١/١٦٨ وينظر : **أمالي ابن الــشَّجريّ** ١/٢٣٣ ـ ٢٣٤) ، قـــال المعرِّيُّ : « وكان أبو عليٍّ الفارسيُّ يزعم أنَّ سيبويه يجيز إدخال الألف واللام على (كلٍّ) إلا أنَّه مـــا لفظ بذلك ، ولكنَّه يُستدلُّ عليه بغيره ، والقياس يوجب دخول الألف واللام على (كلٍّ) و(بعض) » (**عبث الوليد** ٤٣٠ ـ ٤٣١ وينظر : **رسالة الغفران** ٤٥٦) .

(٧) ينظر : **الأصول** ١/١٦٣ و **أمالي ابن الشَّجريّ** ١/٢٣٤ و **البديع** ١:٢/٣٣٨ .

[بابُ البَدَلِ]

قال أبو الفتح : « باب البدل »[١] .

قال سعيد : هذا الباب يسمِّيه البصريُّ[٢] البدلَ ، ويسمِّيه الكوفيُّ[٣] التَّرْجَمةَ .

اعلم أنَّ البدل والمبدل منه في تقدير جملتين[٤] ، وليس الصِّفة والموصوف ، والتَّأكيد والمؤكَّد ، وعطف البيان وما قبله كذلك ، ويؤكِّد ذلك عندك أنَّ إظهار العامل في الثَّاني قد جاء في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[٥] ، فإظهار اللام يدلُّ على صحَّة ما ذهبنا إليه ، ومن ذلك قول الشَّاعر :

---

(١) **اللمع** ١٤٤ .

(٢) **الكتاب** ١٥٠/١ و٤٣٩ و١٤/٢ و **المقتضب** ٢٦/١ و٢٩٥/٤ و **الكامل** ٣٠٦/١ و **الأصول** ٤٦/٢ .

(٣) والمتبوع في التَّرجمة يُسمَّى مترجَماً عنه ، والتَّابع مترجِماً (ينظر: **معاني القرآن للفرَّاء** ١٧٨/٢ و **مجالس ثعلب** ٢٠/١ و **إيضاح الوقف والابتداء** ١٣٢/١ ـ ١٣٣ و ٧٤١/٢و ٨٥٩ و٩٦٧ و٩٦٩) ، والغالب أنَّ الفرَّاء يسمِّي هذا الأسلوب تكريراً ، والتَّابع مكروراً (**معاني القرآن** ٧/١ و٥٦ و٣٢/٢ و١٤٠ و٣٦٠ و٣٨٢ و٢٧٩/٣ وينظر: **الأصول** ١٨٩/٢) .

(٤) ينظر : **الحجَّة** ١٤٥/١ و١٤٧ و **تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٢١٨ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٩/١ و **شرح المقدّمة المحسبة** ٤٢١/٢ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية (٧٥) ، والَّذي جاء في المخطوط هو : (وقال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) ، ويظهر أنَّ الشَّارح اختلطت عليه هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓاْ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ ﴾ سورة سبأ ، الآية (٣٢) .

خَيْرُ حَيٍّ لِمَعَدٍّ خُلِقُوا   لِفَقِيْرٍ ولِجارٍ وابْنِ عَمْ[١]

وقوله :

أَلا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرَي بَنِي أَسَدْ   بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُوْدٍ وبِالسَّــيِّدِ الصَّمَدْ[٢]

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ ﴾[٣] ، فأمَّا قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[٤] ، فلا تكون الثَّانية بدلاً من الأولى ؛ لأنَّه لو كان كذلك لأعاد همزة الاستفهام ، ومنه قوله تعالى/ : ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾[٥] ، ولا يصحُّ ذلك في الصِّفة ، فلو قلت : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ بالظَّرِيفِ) لم يجز ذلك، وإنَّما تَقِلُّ إعادة العامل إذا كان فعلاً ، ويحسن في الحرف لثقل ذلك وخفَّة هذا[٦] . [٣٨٣]

فإذا قلت : (ضَرَبْتُ زَيْداً [يَدَهُ][٧]) فالعامل في (زَيْدٍ) : (ضَرَبْتُ) بحقِّ الأصل الَّذي له ، والعامل في (يَدِه) : (ضَرَبْتُ) بحكم النِّيابة عنه[٨] ، وقال بعضهم : « بل العامل في

---

(١) البيت لطرفة ، وهو في (**ديوانه** ١١٧ و **المعاني الكبير** ٥٥٦/١ و **كتاب الشِّعر** ٢٢٠/١ و **مختارات شعراء العرب** ١٧١ و **البديع** ٣٤٥/٢:١ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ٨٠٢/٢) .

(٢) البيت نُسب إلى سَبْرة بن عمرو الأسديِّ في (**شرح أبيات إصلاح المنطق** ١٥١ و **الصِّحاح** "دبـر" ٦٥٢/٢ و **تهذيب الألفاظ** ٥٢٠ و **اللآلي** ٩٣٣) ، ونُسب إلى هند بنت معبد بن نَضْلة في (**السِّيرة النَّبويَّة** ٥٧٢/١ و **معجم ما استعجم** ٩٩٦/٣) ، وهو بلا نسبة في (**معاني القرآن وإعرابه** ٣٧٨/٥ و **المحصَّل** ٨٤) ، والمراد بالسَّيِّد الصَّمد : خالد بن نَضْلة ، وهو وعمرو كانا نديمي المنذر بـن مـاء السَّماء ، ثمَّ قتلهما فندم ، وقصتهما معه في (**أسماء المغتالين من الأشراف** ١٣٣ ـ ١٣٤) .

(٣) سورة الأنعام ، الآية (٩٩) .

(٤) سورة النَّبأ ، الآيتان (١) و (٢) .

(٥) سورة الحجِّ ، الآية (٢٢) .

(٦) ينظر : **المقتصد** ٩٢٩/٢ ـ ٩٣٠ .

(٧) ساقط من المخطوط .

(٨) ينظر : **المقتضب** ٢٩٥/٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣٨/٤ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٩/١ .

الثَّاني فعل مضمر يدلُّ عليه هذا الظَّاهر »[١]، وكلاهما قول .

والمبرِّد[٢] يعتقد في الثَّاني الوقوع موقع الأوَّل ، واطِّراح الأوَّل ، فأُفسِد عليه بقولك : (جاءني الَّذي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ)[٣]، فالمسألة صحيحة ، ولا يجوز وقوع (زَيْدٍ) موقع الهاء ، وكذلك قول الشَّاعر :

وكأنَّهُ لَهِقُ السَّراةِ كأنَّهُ ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسوادِ[٤]

---

(١) هذا قول الأخفش (**الفوائد والقواعد** ٣٧٠) ، والفارسيِّ في (**الحجَّة** ١/١٤٥ و١٤٩) ، وابن جنِّي في (**الخصائص** ٢/١٥٩) .

(٢) نُسب هذا القول إلى المبرِّد في (**شرح المقدِّمة المحسبة** ٢/٤٢٣ و **شرح عيون الإعراب** ٢٢٧ و **التَّهذيب الوسيط** ١٥٣) ، ويظهر أنَّ هذا القول أُخذ من قوله : « اعلم أنَّ البدل في جميع العربيَّة يحلُّ محلَّ المبدل منه ، وذلك قولك : (مررت برجل زيدٍ) ، و(بأخيك أبي عبد الله) ، فكأنَّك قلت : (مررت بزيد) و(مررت بأبي عبد الله) » (**المقتضب** ٤/٢١١) وقوله : « وبدل المعرفة من النَّكرة كقولك : (مررت برجلٍ زيدٍ) ، كأنَّك نحَّيت الرَّحل ووضعت (زيداً) مكانه ، فكأنَّك قلت : (مررت بزيدٍ) » (**المقتضب** ١/٢٦وينظر : ٤/٢٩٥) ، ولكنَّه في موضع آخر صرَّح بخلاف هذا فقال : « وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، إنَّما أبدلت للتَّبيين ... ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجز أنْ تقول : (زيد مررت به أبي عبد الله) ؛ لأنَّك لو لم تعتدَّ بالهاء فقلت : (زيد مررت بأبي عبد الله) كان خَلْفاً ؛ لأنَّك جعلت (زيداً) ابتداء و لم تردَّ إليه شيئا ، فالمبدل منه مثبت في الكلام ... والمعنى الصَّحيح أنَّ البدل والمبدل منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أنْ يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط » (**المقتضب** ٤/٣٩٩ ـ ٤٠٠) .

(٣) ينظر: **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣٠ و **شرح عيون الإعراب** ٢٢٧ .

(٤) البيت بلا نسبة في (**الكتاب** ١/١٦١ و **الحجَّة** ٤/٢٩١ و **كتاب الشِّعر** ١/٧٧ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣٠ و **الإفصاح للفارقيِّ** ١٦٠ و **الاقتضاب** ٣/٢٦٩ و **المستوفى** ٢/٢٢) ، ونُسب هذا البيت إلى أبي حيَّة النُّميريِّ وإلى الأعشى ، وليس في ديوانيهما ، والحديث عن هذه النِّسبة في حاشية الدكتور الطَّناحي على كتاب الشِّعر ، و(لهق السَّراة) : أبيض أعلى الظَّهر ، والشَّاعر يقول : كأنَّ بعيري ثور أبيض أعلى الظَّهر ، أسفع الخدَّين كأنَّما عُيِّن بسواد ، وكذلك بقر الوحش بيض كلُّها إلا سفعة في خدودها ومغابنها وأكارعها (**تحصيل عين الذَّهب** ١٣١) .

فـ(ما) زائدة ، والهاء اسم (كَأَنَّ) ، و(حاجِبَيه) بدل من الهاء ، و(مُعَيَّنٌ) خبر الحاجبين[1] ، فلو أنَّ الأوَّل في نيَّة الطَّرح من كلِّ وجه لم يصحَّ أنْ يخبر عن (الحاجِبَينِ) وهما اثنان بمفرد ، وكذلك قوله :

إنَّ السُّيُوْفَ غُدُوَّها ورَواحَها   تَرَكَتْ هَوازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ[2]

فالغدوُّ والرَّواح مصدران مذكَّران ، و(تَرَكَتْ) خبر (إنَّ) ، والمصدران بدل من (السُّيُوْفِ) ، فلو لم تراع الأوَّل لم تلحق التَّاء بالفعل ، وقد أنشد/: [٣٨٤]

.... غُدُوَّها ورَواحَها   تَرَكَا ....[3]

وليس فيه حجَّة .

وأمَّا من[4] زعم أنَّ الأوَّل ليس في نيَّة الطَّرح ، وإنَّما موضعه له ، فقوله صحيح بما قدَّمناه من فساد ضدِّه ، فإنَّه في تبيينه[5] الأوَّل كالصِّفة والتَّوكيد ، وكما أنَّ ما قبل هذين ليس في نيَّة الطَّرح فكذلك البدل .

ويضاف إلى قول من يقول : إنَّ الأوَّل في نيَّة الطَّرح : (إذا لم يكن في الكلام مانع) ، وهي العوائد وما جرى مجراها ، وإنَّما يكون الأوَّل في نيَّة الطَّرح عند

---

(١) (معيَّن) خبر (كأنَّ) (**شرح اللمع للواسطيِّ** ١١١) ، وهو في الأصل قبل دخول (كأنَّ) خبر عن الهاء ، ومراد الشَّارح أنَّه لو كان المبدل منه ــ وهو الهاء ــ في نيَّة الطَّرح سيكون (معيَّن) خبر عن البدل (حاجبيه) ، وهذا يؤدِّي إلى إشكال الإخبار بالمفرد عن المثنَّى .

(٢) البيت للأخطل ، وهو في (**شعره** ٧٤ و **مجاز القرآن** ٢٢/٢ و **طبقات فحول الشُّعراء** ٤٧٧/٢ و **الكامل** ٩٠٦/٢ و **كتاب الشِّعر** ٥١٧/٢ و **المختار** ١٧٥/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٠/١) ، و(الأعضب) : المكسور القرن (**تهذيب اللغة** ٤٨٤/١) .

(٣) جاءت هذه الرِّواية في (**معاني القرآن للأخفش** ٢٣٧/١ و **الصَّاهل والشَّاحج** ٥٩٠) .

(٤) مثل المبرِّد في (**المقتضب** ٣٩٩/٤ ــ ٤٠٠) ، والسِّيرافيِّ في (**شرح الكتاب** ٣٦/٤) ، و الصَّيمريِّ في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ١٥٦/١) ، و ابن برهان في (**شرح اللمع** ٢٢٩/١) ، وابن بابشاذ في (**شرح المقدّمة المحسبة** ٤٢٣/٢) ، والزَّمخشريِّ في (**المفصَّل** ١٢٣) .

(٥) جاء في المخطوط : (شبه) ، ويظهر أنَّه تصحيف ، وينظر: (**شرح المقدّمة المحسبة** ٤٢٣/٢) .

المحقّقين(١) في بدل البعض كقولك(٢) : (ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ) ؛ لأنّ التّقدير : (ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ) ، فلا حاجة إلى الأوّل ، فأمّا (ضَرَبْتُ أخاكَ زَيْداً) فليس كذلك ؛ لأنّ الثّاني فيه بيان للأوّل كالوصف .

وأجاز الأخفش(٣) (زَيْدٌ قامَ عَمْرٌو أَخُوْهُ) إذا كان (أَخُوْهُ) عطف بيان أو وصفاً ، ومنع منه إذا كان بدلاً ، ثمّ عاد وأجاز المسألة بدلاً وعطفاً(٤) .

قال أبو الفتح : « اعلم أنّ البدل يجري مجرى التّوكيد في التّحقيق والتّشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتّخصيص »(٥) .

قال سعيد : الأمر على ما ذكر ، وهو أنّ البدل يناسب التّوكيد والوصف من وجوه ويفارقهما ، وهو في الحقيقة إعلام السّامع بمجموعي اسم المسمّى على جهة البيان(٦) ، والمناسبة بين التّوكيد والبدل أنّهما تكريران يلحقان الأوّل ، وأنّ كلّ واحد/ منهما لا يتقدّم على صاحبه ، وأنّ إعرابهما كإعراب ما يجريان عليه ، وأنّك في التّوكيد مشدّد معنى المؤكّد ، وكذلك في البدل تُعنى بالأوّل فتُبدل منه ، ولهذا المعنى وقع الخلاف بين [٣٨٥]

(١) لم أصل إلى هؤلاء المحقّقين الّذين أشار إليهم ابن الدّهّان ، والمعروف أنّ بدل الغلط هو الّذي في نيّة الطّرح (ينظر : **المقتضب** ٤/٤٠٠ و **شرح الكتاب للسّيرافيّ** ٤/٣٧ ـ ٣٨ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣١) .

(٢) في المخطوط : (قولك) بإسقاط كاف التّشبيه .

(٣) جاء في (**الحجّة** ١/١٤٧) أنّ الأخفش ذكر في بعض كتبه أنّه لا يجوز أنْ تجعل (أخوه) بدلاً ، ويجوز أنْ تجعله صفة .

(٤) ذكر الفارسيُّ أنّ الزّياديَّ سأل الأخفش عن قولهم : (زيدٌ ذهبَ عمرٌو أخوه) ، أبدل هو أم صفة ؟ فقال : ما أبالي أيّهما قلت (**الحجّة** ١/١٤٧) .

(٥) **اللمع** ١٤٤ .

(٦) هذا التّعريف موجود في (**شرح الجمل لابن بابشاذ** ٢٧ أ و **شرح المقدّمة المحسبة** ٢/٤٢٣ و **ثمار الصّناعة** ٤٧١) ، وجاء في هذه المصادر وغيرها (اسم) بالإفراد كما هو في المخطوط ، والأولى فيه التّثنية .

الكوفيّ والبصريّ[١] في إبدال النّكرة المحضة من المعرفة من غير لفظه ، فأمّا إذا خُصِّصت النّكرة بالوصف أو الإضافة لم يقع خلاف في جوازه .

ومن المقاربة الّتي بين الوصف والبدل أنّ الصِّفة موضِّحة كما أنّ البدل موضِّح ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيْفٍ) بيّنت بـ(ظَرِيْفٍ) : (الرَّجُلَ) ، وإذا قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صالِحٍ ورَجُلٍ طالِحٍ) بيّنت بالبدل الممرور به .

والمباينة بينهما أنّ الصِّفة لا تكون إلا بما يُشتقُّ أو بتقدير ذلك ، والبدل لا يلزم ذلك فيه بل يكون بالمشتقّ وغيره ، والتّوكيد المعنويُّ يكون بألفاظ معدودة محصورة ، وليس البدل كذلك ، وأيضاً ففي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى[٢] اللفظ ، وذلك البعضيُّ والاشتماليُّ ، وليس كذلك الصِّفة إذا كانت للأوّل ، بل يكون مستتراً غير ظاهر إلى[٣] اللفظ ، والبدل يكون بالفعل من الفعل ، ولا يكون الوصف كذلك ، والبدل يكون نكرة وإنْ كان المبدل منه معرفة ، ويكون معرفة وإنْ كان المبدل منه نكرة ، والصِّفة والتّأكيد يتبعان الأوّل في التّعريف / والتّنكير ، وفي البدل ما لا يتحمّل ضميراً البتّة ، وليس كذلك الصِّفة[٤] . [٣٨٦]

وقوله : « إنّ البدل في التّحقيق والتّشديد بمنزلة التّأكيد » ، أنّك إذا قلت لرجل ليس له إلا أخ واحد : (مَرَرْتُ بِأَخِيْكَ) عرفه ، فإذا أردت تشديد ذلك وتحقيقه قلت : (زَيْدٍ) ، فتنزّل منزلة قولك : (عَيْنِه) و(نَفْسِه) ، وأمّا كونه في الإيضاح والبيان كالصِّفة فإنّك إذا قلت : (مَرَرْتُ بِأَخِيْكَ) لمن له إخوة جماعة ، فإذا قلت : (زَيْدٍ) أوضحته من بينهم وبيّنته ، فتنزّل منزلة الوصف .

---

(١) ينظر صفحة (١٠٩) .

(٢) كذا في المخطوط ، والأولى (في) .

(٣) كذا في المخطوط ، والأولى (في) .

(٤) حديث ابن الدّهّان السّابق من قوله : « المناسبة بين التّوكيد والبدل » إلى هنا نقله السُّيوطيُّ في (**الأشباه والنّظائر** ٢/٤٨٦ _ ٤٨٧) باختصار .

وإنَّما أبدل النَّكرة من المعرفة ، والمعرفة من النَّكرة بخلاف الوصف ؛ لأنَّه في تقدير عامل آخَر لما بيَّنا[١] .

قال أبو الفتح : « والبدل يصلح أنْ يحذف الأوَّل ، ويقام الثَّاني مقامه ، وهو في الكلام على أربعة أضرب : بدل الكلّ ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط والنِّسيان »[٢] .

قال سعيد : أمَّا حذف الأوَّل وإقامة الثَّاني مقامه فقد تقدَّم القول في ذلك[٣] ، ولهذا المعنى أُعرب بإعرابه من رفع ، ونصب ، وجرٍّ ، وجزم ؛ إيذاناً بأنَّ محلَّه محلُّ الأوَّل ، واختزل[٤] العامل فيه لئلَّا يكون بعامل يُستغنى به عن الأوَّل ، فحذفوا عامل الثَّاني ليكون حاجته إلى الجملة الأولى[٥] داعية ، وأظهروه في بعض المواضع تنبيهاً على هذا المعنى ، وأنَّه بخلاف الوصف ، ولما / أظهروه أظهروا حرف الجرِّ لتشتدَّ حاجته إلى الأوَّل . [٣٨٧]

وسأل الفارسيَّ عثمانُ[٦] الفارسان[٧] عن قوله : (رَأَيْتُكَ فِيْها إِيَّاكَ قائماً) هذا الحال ممَّ هو ؟ ، فقال : من (إِيَّاكَ) ؛ لأنَّه أقرب ، والعامل فيه (رَأَيْتُ) ؛ لأنَّ عامله مختزل لا حكم له .

---

(١) ينظر صفحة (١٠١) .

(٢) **اللمع** ١٤٤ .

(٣) ينظر صفحة (١٠٣) .

(٤) في المخطوط (اجتزل) بالجيم ، وهو تصحيف .

(٥) في المخطوط (الأول) .

(٦) قال ابن جنِّي : « سألتُ أبا عليٍّ ـ رحمه الله ـ عن مسألة الكتاب : (رأيتكَ إيَّاكَ قائماً) ، الحال لمن هي ؟ فقال : لـ(إيَّاكَ) ، قلت : فالعامل فعل آخَر غير الأوَّل ؟ وهذا يقود إلى أنَّ النَّاصب للحال هو النَّاصب لصاحبها أعني الفعل المقدَّر ، فقال : لمَّا لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاملة مع هذا الظَّاهر » (**الخصائص** ٤٢٨/٢) .

(٧) كذا في المخطوط ، وهذه الكلمة فيها إشكال نعت مختلفي الإعراب بلفظ واحد ، وهذا لا يصحُّ ، فيُحمل على القطع بتقدير : (هما الفارسان) ، وفي الكلام ركاكة ، والأقرب أنَّ النَّاسخ أثبتها خطأً .

وأمَّا قسمة البدل فهي كما ذكر ؛ لأنَّ كلَّ شيء ضُمَّ إلى شيء من الألفاظ فلا يخلو أنْ يكون له بالأوَّل تعلُّق ، أو لا تعلُّق له به ، فإنْ كان له به تعلُّق فلا يخلو أنْ يكون العامل فيه غير العامل في الأوَّل ، أو يكون العامل فيه العامل في الأوَّل ، فإنْ كان العامل(١) فيه غير الأوَّل فلا يخلو أنْ يكون بين العاملين فاصل ، أو لا فاصل بينهما ، فإنْ لم يكن بينهما فاصل لم يخل أنْ يكون الأوَّلَ حُكماً ومعنى ، أو يكون إيَّاه حُكماً لا معنى ، فإنْ كان الأوَّلَ حُكماً ومعنى فهو كُلِّيٌّ ، أو يكون بعضَ الأوَّل [فهو بدل البعض](٢) ، أو يكون ملتبساً بالأوَّل ، لكن يكون هذا القسم الأكثر فيه أنَّه لا يصحُّ له وجود إلا بوجود الأوَّل ، وهو بدل الاشتمال ، والَّذي يكون الأوَّلَ حُكماً لا معنى هو الَّذي يكون غير الأوَّل محمولاً على الأوَّل ، ولا ملابسة له في المعنى بالأوَّل ، وهذا هو بدل الغلط والنِّسيان .

[٣٨٨]

وأدخل الألف واللام على (كلٍّ) ، وقد سبق الكلام / عليه(٣) .

قال أبو الفتح : « ويجوز أنْ تبدل المعرفة من المعرفة ، والنَّكرة من النَّكرة ، والمعرفة من النَّكرة ، والنَّكرة من المعرفة ، و المظهر من المظهر ، والمضمر من المضمر ، والمظهر من المضمر ، والمضمر من المظهر ، وكلٌّ ذلك جائز »(٤) .

قال سعيد : هذا القسم يتعلَّق ببدل الكلِّ من الكلِّ ، وهذه الأشياء الَّتي ذكرها في بعضها وفاق ، وفي بعضها خلاف ، أمَّا الكوفيُّ(٥) والبصريُّ(٦) فمجمعون على إبدال المعرفة من المعرفة إذا كانا ظاهرين ، وإمَّا إبدال النَّكرة المحضة من النَّكرة المحضة

---

(١) في المخطوط : (للعامل) .

(٢) زيادة يقتضيها الكلام .

(٣) ينظر صفحة (١٠٠) .

(٤) **اللمع** ١٤٤ .

(٥) **معاني القرآن للفرَّاء** ٢/٣٦٠ و **شرح القصائد السَّبع** ٢٩ و٣٦ و ٤٠٦ و ٥٦٦ .

(٦) **الكتاب** ١/١٥٠ و ٢/١٦ و **المقتضب** ١/٢٦ و ٤/٢٩٥ و **الأصول** ٢/٤٦ .

فالكوفيُّ [1] والبصريُّ [2] مجمعون عليه ، ومنعه بعض الكوفيين [3] ، وأكثرهم يجيزه على ما بيَّنَّا ، وأمَّا النَّكرة المحضة من المعرفة فمختص بالبصريِّ [4] ، ولا يجيزه كوفيٌّ [5] ، فإنْ كانت النَّكرة موصوفة توافق الكوفيُّ [6] والبصريُّ [7] على إجازته ، وبعض الكوفيين [8] يمنعه أيضاً إلا فيما تكرَّر لفظه قياساً على الآية [9] .

وقوله : « والمظهر من المظهر » لا حاجة إليه ؛ لأنَّه قد ذكر المعرفة والنَّكرة ؛ لأنَّهما ظاهران [10] ، والمضمر من المضمر ما فيه

---

(١) **شرح القصائد السَّبع** ٣١٥ .

(٢) **الكتاب** ٤٣١/١ و ٤٣٩ و **المقتضب** ٢٨/١ و ٢٩٧/٤ و **الموجز** ٦٥ .

(٣) قول بعض الكوفيين في (**المساعد** ٤٢٩/٢) .

(٤) (**الكتاب** ٩/٢ و٨٦ و **معاني القرآن للأخفش** ٥٨٩/٢ و **المقتضب** ٢٧١/٣ و **الحجَّة** ٣٧٢/٦ وينظر: **شرح اللمع للواسطيِّ** ١١٢) ، وقال الفارسيُّ : « البدل ... وإنْ كان نكرة فهو يبيِّن المعرفة، وذلك أنَّه لا يكون بدلاً إلا أنْ ينعته ... فإنْ أبدلت النَّكرة من المعرفة ولم تنعت النَّكرة فهو اتِّساع ، ووجه تجويزه ... » (**المسائل المنثورة** ٤٨) ، فيظهر لي من هذا النَّصِّ ومن كون أكثر الأمثلة الَّتي يذكرها البصريون جاء البدل فيها موصوفاً أنَّ وصفه هو الأصل عندهم ، أمَّا عدم وصفه فجائز على قلَّة .

(٥) قول الكوفيين في (**شرح اللمع للواسطيِّ** ١١٢ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٩١/١ و **المغني في النَّحو** ٩٨ ب) ، وذكر ابن جنِّي أنَّ الكوفيين لا يجيزون إبدال النَّكرة من المعرفة إلا إذا كانت من لفظها (**المحتسب** ٣٢٥/١) .

(٦) **معاني القرآن للفرَّاء** ٣٨٢/٢ و٢٧٩/٣ وينظر : **شرح اللمع للواسطيِّ** ١١٢ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٩١/١ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ٨٠٥/٢ .

(٧) **المقتضب** ٢٦/١ و ٢٩٦/٤ و **الأصول** ٤٧/٢ و **الجمل** ٢٣_٢٤ و **المسائل المنثورة** ٤٨ .

(٨) نُسب هذا القول إلى الكوفيين في (**شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٥٦٨/٢ و **شرح عمدة الحافظ** ٥٨١/٢ وينظر : **الحجَّة** ١٤٩/١ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٩١/١) .

(٩) يريد قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ سورة العلق ، الآيتان (١٥) و (١٦) ، (ينظر : **المحتسب** ٣٢٥/١) .

(١٠) النَّكرة لا تكون إلا ظاهرة ، أمَّا المعرفة فتكون ظاهرة وتكون مضمرة .

خلاف [١] ، واعلم أنَّ سيبويه قد أجاز بدل المضمر المخاطَب من المضمر المخاطَب ، قال : « تقول : (قُمْتَ أَنْتَ) فيكون (أَنْتَ) بدلاً من التّاء » [٢] ، والمظهر من المضمر فيه خلاف [٣] :

[٣٨٩]

فإذا كان الأوّل مخاطَباً فالبصريُّ [٤] لا يجيزه إلا الأخفش [٥] ، ويحتجُّ بقوله الله تعالى / : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦] ، ولا دليل له في ذلك ؛ لأنّه لا إعراب فيه ظاهر فيحمله على الأوّل ، ولو ظهر لكان متأوَّلاً ، فيحتمل هنا أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره

---

(١) قال ثعلب : « أهل البصرة يقولون : (ضربتكَ إيَّاكَ) بدل ، و(ضربتكَ أنتَ) تأكيد ، وهما جميعاً تأكيد ، وقولهم : بدل ، خطأ » (**مجالس ثعلب** ٥٥٧/٢ و١٣٣/١) ، وقال ابن هشام : « ولا يبدل المضمر من المضمر ، ونحو : (قمتَ أنتَ) ، و(مررتُ بكَ أنتَ) توكيد اتِّفاقاً ، وكذلك نحو : (رأيتكَ إيَّاكَ) عند الكوفيين » (**أوضح المسالك** ٣٥٩/٣ وينظر: **شرح التّسهيل لابن مالك** ٣٣٢/٣) ، ونحو (قمتَ أنتَ) لم يتّفق على كونه توكيد ، فهو بدل عند سيبويه والسِّيرافيّ (**الكتاب** ٣٨٦/٢ و **شرح الكتاب** ١٠٦/٩ وينظر : **شرح الجمل لابن بابشاذ** ٢٧ أ) .

(٢) لم أجد هذا اللفظ في الكتاب لكن المعنى موجود ، قال سيبويه : « فإنْ أردت أنْ تُبدل من المرفوع قلت : (فعلتَ أنتَ) » (**الكتاب** ٣٨٦/٢ وينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ١٠٦/٩) .

(٣) الحديث هنا عن بدل الكلّ .

(٤) **المقتضب** ٢٧٢/٣ و **الكامل** ٥١٠/٢ و **الحجّة** ١٤٧/١ و **المقتصد** ٩٣٠/٢ وينظر: **البديع** ٣٤٧/٢:١.

(٥) (**معاني القرآن** ٢٩٣/١) ، وهو يجعل ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ بدل من الضَّمير في ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ في الآية المذكورة ، والكوفيون أيضاً يجيزون إبدال الظّاهر من ضمير المخاطب (**شرح الكافية الشّافية** ١٢٨٤/٣ ـ ١٢٨٥) .

(٦) سورة الأنعام ، الآية (١٢) ، وجاء أوّل الآية في المخطوط : (الله لا إله إلا هو ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب ...) ، وهذا خطأ ، فإنّ أوّل الآية هو : ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ، ويظهر أنّ هناك خلطاً بين هذه الآية وآية النِّساء : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ سورة النِّساء ، الآية (٨٧) .

محذوف ، أو يكون خبره ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، ولو ظهر إعرابه نصباً جاز أنْ يُحمل على الذَّمِّ ، وإذا احتمل هذه الوجوه لم يكن فيه احتجاج ، وعليه أنشدوا :

وَلَأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً أَوْساً أُوَيْسُ مِنَ الهَبالَهْ [١]

فأمّا قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾ [٢] ، فليس ذلك ببدل كليٍّ ، وإنّما هو بدل بعض ، والعائد محذوف تقديره : (مِنْكُم) .

فإنْ كانا غائبين [٣] لم يكن في جوازه خلاف [٤] ، فإنْ كان الأوَّل متكلِّماً لم يكن في امتناع البدل الكليِّ إذا كان ظاهراً خلاف [٥] .

---

(١) البيت منسوب إلى الكميت في (**ديوانه** ٤١٩ و **الحيوان** ١٩٨/١ و **الأزمنة والأمكنة** ٢٢٩/١) ، وإلى أسماء بن خارجة في (**التّنبيه والإيضاح** "جشأ" ١١/١) ، وجاء أيضاً في (**شرح ديوان الفرزدق** ٦٠٧) ، وهو بلا نسبة في (**الحجّة** ١٤٥/١ و **الخصائص** ٧٢/٢ و **شرح اللمع للأصفهانيّ** ٥٦٩/٢) ، وذكر ابن مالك أنّ الكوفيين أنشدوا هذا البيت ، وجعلوا (أوساً) بدلاً من الكاف ؛ لأنّ الذّئب يقال له أوس و أويس ، وأمّا البصريون فجعلوه مصدر آسَ أَوْسة بمعنى عوضة (**شرح الكافية الشّافية** ١٢٨٥/٣ وينظر : **الحجّة** ١٤٦/١) ، و(حشأ) : أصاب حشاه ، و(المشقص) : السَّهم العريض النّصل ، و(أوساً) : عوضاً ، و(أويس) : تصغير أوس ، وهو الذّئب ، وهو منادى (**التّنبيه والإيضاح** "جشأ" ١١/١) ، و(الهبالة) : الغنيمة (**تهذيب اللغة** ٣٠٧/٦) .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية (٢١) .

(٣) أي : البدل والمبدل منه : المبدل منه ضمير الغائب ، والبدل ظاهر ، والظّاهر في عداد الغائب .

(٤) ينظر : **الكامل** ٥١٠/٢ و **الإيضاح العضديّ** ٢٩٣ و **المفصّل** ١٢٣ .

(٥) بل فيه خلاف ، فإنّ الكوفيين أجازوا هذا البدل (**حواشي المفصّل** ٤٠٥ و **شرح الكافية الشّافية** ١٢٨٤/٣ **وهمع الهوامع** ٢١٨/٥) ، وكذا الأخفش (**شرح الجمل لابن بابشاذ** ٢٧/١ ب و **حواشي المفصّل** ٤٠٥) ، وابن الدّهّان نفسُه قال في صفحة (٣٢١) : « وقد حكى ابن كيسان في (المختار) عن الكسائيّ : (إليّ أبي عبدِ الله) ، فجعل (أبي عبد الله) بدلاً من الياء ، وهذا شاذٌّ » ، ولكن يظهر أنّه لا يعتدُّ بهذا ؛ بدلالة قوله في صفحة (٣٢٢) : « وأجمعوا على أنّه لا يجوز البدل من المتكلّم بدلَ الكلّ من الكلّ ، والحكاية شاذّة في (إليّ أبي عبدِ الله) » .

فمثال بدل المعرفة من المعرفة قوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[1]، وقوله :

عُشٌّ كَعُشِّ الطَّائِرِ الكُرْكِيِّ[2]

ومن ذلك قول الشّاعر :

والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرَ تَمْسَحُها ... رُكْبانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ[3]

فـ(الطَّيْرُ) بدل من (العائِذاتِ) .

وبدل النَّكرة المحضة من النَّكرة المحضة قوله تعالى : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾[4]، وقول الشّاعر/ : [٣٩٠]

فَأَلْقَتْ قِناعاً دُوْنَهُ الشَّمْسُ واتَّقَتْ ... بِأَحْسَنِ مَوْصُوْلَيْنِ كَفٌّ ومِعْصَمِ[5]

وتحتمل الآية أنْ يكون البدل موصوفاً لقوله تعالى : ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا﴾[6] أي : (في الحدائقِ) ، والبيت ليس كذلك .

ومثال بدل النَّكرة الموصوفة من النَّكرة الموصوفة قوله تعالى :
﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ

---

(١) سورة الفاتحة ، الآيتان (٦) و (٧) .

(٢) سبق الحديث عن هذا البيت في صفحة (٦٠) .

(٣) البيت للنّابغة الذُّبيانيّ ، وهو في (**ديوانه** ٢٥ و **شرح القصائد التّسع** ٧٦٠/٢ و **كتاب الشّعر** ٣٩٥/٢ و **العمدة** ٨٧٨/٢ و **شرح المفصّل** ١١/٣ و **شرح الكافية للرّضيّ** ١٠١٤/٢:١ و **تخليص الشّواهد** ٣٦٦) ، و(العائذات) : ما عاذ بالبيت من الطّير ، و(الغَيل) : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، و(السَّند) : ما قابلك من الجبل وعلا عن السَّفح (**خزانة الأدب** ٧٣/٥ _ ٧٤) .

(٤) سورة النّبأ ، الآيتان (٣١) و (٣٢) .

(٥) البيت لأبي حيَّة النُّميريِّ ، وهو في (**شعره** ٧٦ و **الحماسة لأبي تمّام** ٤٢٥ و **البيان والتّبيين** ٢٢٩/٢ و **طبقات الشّعراء** ١٤٦ و **اللآلي** ٦٨٤/٢ و **شرح أدب الكاتب** ١٠٠ و **نظم الفرائد** ٧٤) .

(٦) سورة النّبأ ، الآية (٣٥) .

كَافِرَةٌ ﴾ (١)، إلا أنَّ هذه الآية البدل فيها موصوف ، والمبدل منه كذلك ، والَّتي قبلها البدل والمبدل منه غير موصوفين (٢)، وممَّا يوصف البدل و لم يوصف المبدل منه قوله :

وكُنْتُ كَذي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ورِجْلٍ رَمى فِيْها الزَّمانُ فَشَلَّتِ (٣)

ومن [ذلك] (٤) قوله تعالى : ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ (٥)، ومنه قوله : ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ ﴾ (٦)، إلا أنَّه وصف (النُّعاس) بقوله : ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ﴾ .

وبدل النَّكرة غير الموصوفة من المعرفة قول الشَّاعر :

إنِّي رَأَيْتُ بَني جِلَّانَ كُلَّهُمُ كَساعِدِ الضَّبِّ لا طُوْلٍ ولا قِصَرِ (٧)

فهذا يفسد قول الكوفيِّ (٨) .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٣) .

(٢) في المخطوط : موصوف .

(٣) البيت لكثيِّر ، وهو في (**ديوانه** ٩٩ و **الكتاب** ١/ ٤٣٣ و **مجاز القرآن** ١/٨٧ و **معاني القرآن للفرَّاء** ١/١٩٢ و **المقتضب** ٤/٢٩٠ و **الجمل** ٢٤ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٣٢) .

(٤) جاء مكانه في المخطوط بياض ، والإشارة ترجع إلى إبدال نكرة من نكرة .

(٥) سورة فاطر ، الآية (٢٧) .

(٦) سورة آل عمران ، الآية (١٥٤) .

(٧) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الحيوان** ٦/١١٢ و **الحجَّة** ١/١٤٩ و **التَّنبيه** ١١٩ب و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣٣ و **شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٢/٥٦٨ **وحواشي المفصَّل** ٤٠٣ و **شرح عمدة الحافظ** ٢/٥٨٢) ، و(جِلَّان) قبيلة من عَنَزة ، و(كساعد الضَّبِّ) : الضَّبُّ ساعد جميع أفراده على مقدار واحد لا يزيد ولا ينقص ، والمعنى : أنَّهم متساوون في فضيلة رشق السِّهام ، لا يرتفع أحدهم على الآخَر فيها ، ولا ينحطُّ عنه (**خزانة الأدب** ٥/١٨٦) .

(٨) سبق قولهم في صفحة (١٠٩) .

ومثال بدل النَّكرة الموصوفة من المعرفة قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾(١)، ومن ذلك قول الشَّاعر :

نَهِلَ الزَّمانُ وعَـلَّ غيْرَ مُصَرَّدِ ... مِنْ آلِ عَـتَّاب وآلِ الأَسْوَدِ

مِنْ كُلِّ فَيَّاضِ اليَدَيْنِ إذا غَدَتْ ... نَكْباءُ تُلْوِي بالكَنِيْفِ المُرْصَدِ(٢)

[٣٩١]

وقال الشَّاعر / :

فَلا وأَبِيْكَ خَيْرٍ مِنْكَ إنِّي ... لَيُؤْذِيْنِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيْلُ(٣)

وقال :

وَلَّى وَصُرِّعْنَ مِنْ حَيْثُ التَبَسْنَ بِهِ ... مُضَرَّجاتٍ بِأَجْـراحٍ ومَقْتُوْلُ(٤)

---

(١) سورة العلق ، الآيتان (١٥) و (١٦) .

(٢) جاء بعده في المخطوط : (الموصد معاً) ، والبيتان في (**الحماسة لأبي تمّام** ٢٢٧ و **شـرح عيـون الإعراب** ٢٢٨ و **محاضرات الأدباء** ٣٦٥/٤ و **حواشي المفصَّل** ٤٠٤) ، وهما في الحماسة ضـمن مقطوعة من أربعة أبيات منسوبة إلى رجل من خثعم ، والبيت الرَّابع من هذه المقطوعة نُـسب إلى حارثة بن بدر الغُدانيّ في (**الحيوان** ٨٠/٣) ، ونُسب إلى عمرو بن النَّعمان البياضـيِّ في (**معجـم البلدان** ٤٧٣/١ وينظر : **حواشي المفصَّل** ٤٠٤ ح"٤") ، و(النَّهل) : الشُّرب الأوَّل ، و(العَلَل) : الشُّرب الثَّاني ، و(التَّصريد) : تقليل الشُّرب ، و(الفيَّاض) : الكثير السَّيلان ، و(نكباء) :ريح تنكَّبت عن مهابِّ الرِّياح الأربع ، وإذا كثرت واشتدَّ هبوبها شَمِلَ القحط ، و(تلوي بـه) : تـذهب بـه ، و(الكنيف) : الحظيرة من الشَّجر ، والمعنى : أنَّ الزَّمان ألحَّ عليهم ، فذهب منهم بكلِّ سخيٍّ واسـع المعروف إذا اشتدَّ الزَّمان (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ** ٨٠٦/٢ ـ ٨٠٧) .

(٣) البيت لشُمَيْر بن الحارث الضَّبِّيِّ في (**النَّوادر في اللغة** ٣٨٢) ، وهـو بلا نسبة في (**الحجَّة** ١٥٠/١ و **التَّنبيه** ١١٩ب و **توجيه اللمع** ٢٧٧ و **حواشي المفصَّل** ٤٠٤ و **شرح عمدة الحـافظ** ٥٨١/٢ و **الصَّفوة الصَّفيَّة** ٧٧٤/٢:١) ، و(خير) بدل من (أبيك) ، و(التَّحمحم) : صوت الفرس إذا طلب العلف ، والمراد : يؤذيني فقد التَّحمحم ، فهو على حذف مضاف (**خزانة الأدب** ١٨١/٥ـ١٨٢) .

(٤) البيت لعَـبْدة بن الطَّبيب ، وهـو في (**شعـره** ٧٠ و **المفضـليَّات** ١٤٠ و **النَّوادر في اللغة** ١٥٦ و **التَّكملة** ٤٢٠ و **منتهى الطَّلب** ٤٠/٣ و **لسان العرب** "جرح" ٤٢٢/٢) ، والشَّاعر يصف ثوراً وكلاباً ، و(التبسن) : اختلطن ، و(مضرَّجات) : حمر مصبغات بالدَّم (**شرح شـواهد الإيـضاح** ٥١٨ ـ ٥١٩) .

وبدل المعرفة من النَّكرة قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ﴾[٢] ، فـ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ بدل من (كُلٍّ) .

وأمَّا بدل الظَّاهر من المضمر فنحو قوله ــ وهو رجل من بني أَسَد[٣] ــ :

دَعَوْتُ فَتًى أجابَ فَتًى دَعاهُ ... بِلَبَّـيْهِ أَشَـمَّ شَمَـرْدَلِيِّ[٤]

فأبدل من الهاء ، وقال تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَانِّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾[٥] ، فـ﴿ أَحَدُهُمَآ ﴾ و﴿ كِلَاهُمَا ﴾ بدل من الألف في ﴿ يَبْلُغَانِّ ﴾ فيمن قرأ بها[٦] ، ذكره الزَّجَّاج[٧] ، وفيه نظر[٨] ، وقوله :

---

(١) سورة الشُّورى ، الآيتان (٥٢) و (٥٣) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية (٢٠) .

(٣) كذا في (**الحماسة لأبي تمَّام** ٦٠٨) ، ويُعرف بـ(بني أسد) أكثر من قبيلة ، والأشهر : أسد بن خزيمة بن مُدْرِكة بن إلياس ، وأسد بن ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان (**عجالة المبتدي** ١٢) .

(٤) البيت في (**الحماسة لأبي تمَّام** ٦٠٨ و **لسان العرب** "لبى" ٢٣٩/١٥ و **خزانة الأدب** ٩٨/٢) ، و(أجاب فتى دعاه) : أجابني ، و(بلبَّيه) : أراد أجاب بالتَّلبية ، فأضاف (لبَّى) إلى ضمير المجيب ، و(الأشمُّ) طويل الأنف ، والمراد الكريم ، وهو بدل من الهاء ، و(الشَّمردل) : الطَّويل ، وزاد ياء النِّسبة في آخره توكيداً للوصفيَّة (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ** ١٨١٧/٤ ــ ١٨١٨) ، و(شمرديِّ) بدل من الهاء في (لبَّيه) (**التَّنبيه** ٢٢٨أ) .

(٥) سورة الإسراء ، الآية (٢٣) .

(٦) هذه قراءة حمزة والكسائيِّ وخلف (**المبسوط** ٢٢٨ و **المستنير** ٢٥٢/٢) .

(٧) (**معاني القرآن وإعرابه** ٢٣٤/٣ وينظر : **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٤٢١/٢) ، والزَّجَّاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريِّ بن سهل (ت ٣١٦هـ) ، تلمذ للمبرِّد ، وتلمذ له الفارسيُّ ، ومن مؤلفاته : معاني القرآن وإعرابه ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وفعلت وأفعلت (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغويين** ١١١ ــ ١١٢ و **إنباه الرُّواة** ١٩٤/١ ــ ٢٠٠) .

(٨) الإشكال هو أنَّ (أحدهما) بدل بعض ، و(كلاهما) عطف عليه ، فيكون بدلاً ، ولكن لا يجوز أنْ يكون بدل بعض ؛ لأنَّه مرادف للضَّمير من حيث التَّثنية ، ولا يجوز أنْ يكون بدل كلٍّ ؛ لأنَّ المستفاد من الضَّمير هو المستفاد منه ، فلم يفد البدل زيادة على المبدل منه (**البحر المحيط** ٣٢/٦ وينظر : **الدُّر المصون** ٣٣٦/٧) .

عَلى حالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حاتِماً   عَلى جُوْدِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ[١]

وقد أنشدوه :

.... ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ[٢]

فلا يكون فيه استشهاد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[٣] في أحد الأقوال[٤]، ومنه قول الرَّاجز[٥] :

كَأَنَّ فِي أَذْنابِهِنَّ الشُّوَّلِ

مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُوْنَ الإِيَّلِ[٦]

وأمَّا بدل المضمر من الظَّاهر ، والمضمر من المضمر ، وهو هو فلم أجده في التَّنزيل ، لكنَّه سائغ حسن في الكلام / . [٣٩٢]

---

(١) البيت للفرزدق ، وهو في (**ديوانه** ٢/٢٩٧ و **المذكّر والمؤنّث للفرَّاء** ٨٣ و **الحلّى** ١٦٣ و **تفسير أرجوزة أبي نواس** ٢٢ و **الفوائد والقواعد** ٣٧٥ و **الإفصاح للفارقيّ** ٣٣٩ و **كشف المشكل** ٢/٢٦) .

(٢) هذه الرِّواية هي رواية الدِّيوان ، وهي أيضاً في (**الدِّيباج** ٢٦ و **الكامل** ١/٣٠٤ و **شرح اللمع للأصفهانيّ** ٢/٥٧٠ و **توجيه اللمع** ٢٧٨) .

(٣) سورة الإخلاص ، الآية (١) .

(٤) ينظر : **كشف المشكلات** ٢/١٤٩١ **والبيان في غريب إعراب القرآن** ٢/٥٤٥ و **التِّبيان** ٢/١٣٠٩.

(٥) جاء في المخطوط : (قول الشَّاعر) ، ثمّ كُتب بخط صغير فوق لام (قول) المطولة (الرَّاجز) .

(٦) البيتان لأبي النَّجم العجليّ ، وهما في (**ديوانه** ١٩١ و **إصلاح المنطق** ٨٣ و **الاشتقاق** ٤٤ و **الفسر** ٣/١١٥ و **مقاييس اللغة** "أول" ١/١٥٩ و **الأزمنة والأمكنة** ١/٢٨١ و **المفصَّل** ٣٩٠) ، و(أذنابهنَّ) : يريد أذناب الإبل ، و(الشُّوَّل) : جمع (شائلة) ، وهي الَّتي شالت بذنبها ، وهي بدل من الضَّمير المضاف إليه الأذناب ، و(العَبَس) : ما يتعلّق بأذناب الإبل من أبعارها وأبوالها ، وشبَّهه بهذه القرون لصلابته وشدَّته (**شرح أبيات إصلاح المنطق** ٢٣٦) ، و(الإيَّل) ذكر الأوعال (**الصِّحاح** "أجل" ٤/١٦٢١) .

قال أبو الفتح : « **وعِبْرة البدل أنْ يصلح حذف الأوّل وإقامة الثّاني مقامه** »[١] .

قال سعيد : هذا القول قد تقدَّم[٢] فيه ما فيه كفاية ، ولو احترز فقال : (ما لم يمنع منه مانع) كان حسناً .

قال أبو الفتح : « **تقول في بدل الكلّ : (قامَ زَيْدٌ أَخُوْكَ) ، و(رَأَيْتُ أَخـاكَ جَعْفَراً)** »[٣] .

قال سعيد : أمَّا المثال على بدل الكلِّ من الكلِّ فقد تقدَّم[٤] بما يغني عن إعادته .

قال أبو الفتح : « **وتقول في بدل البعض : (ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ) ، و (مَـرَرْتُ بِقَوْمِكَ ناسٍ مِنْهُم)** »[٥] .

قال سعيد : بدل البعض يفتقر الثّاني فيه إلى ضمير يرجع منه إلى الأوَّل ، إذ ليس هو بالأوّل ، فإذا لم يكن الأوَّل تنـزَّل منـزلة خبر المبتدأ إذا كان جملة ، فاحتاج إلى رابط .

وهذه الأقسام من التَّعريف والتَّنكير وغيره [الَّتي] [٦] يصحُّ أنْ تكون في [البدل] [٧] الأوَّل [تصحُّ] [٨] في بدل البعض ، إلا بدل المضمر من المضمر ، والمضمر من المظهر ؛ لأنَّ

---

(١) اللمع ١٤٤ .

(٢) ينظر صفحة (١٠٣) .

(٣) اللمع ١٤٥ .

(٤) ينظر صفحة (١١٢) وما بعدها .

(٥) اللمع ١٤٥ .

(٦) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٧) مكانها في المخطوط بياض .

(٨) زيادة يقتضيها السِّياق ، ويمكن أنْ يوضع مكانها : (يصحُّ أنْ تكون) ؛ لتوافق العبارة الأولى ، لكن ما أثبت أخصر .

المضمر ليس له صيغة تبعيض ، وأجاز بعضهم[1] : (رَأَيْتُهُما إِيَّاهُ مِنْهُما) ، كما تقول : (رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْداً مِنْهُما) ، ولم يجزه أحد يوثق به .

وإذا ذكرت الطَّرفين جاز أنْ يكون بدلاً كليّا[2] كقولك : (ضَرَبْتُ زَيْداً اليَدَ والرِّجْلَ) ؛ لأنَّهما طرفاه ، فاستغني بذكرهما عن ذكر جملته ، وهذا كثير في كلام العرب ، ألا ترى أنَّك تقول : (ضَرَبْتُ زَيْداً) ، فـ(ضَرَبْتُ) جنس ، ولعلَّك لم تفعل / [٣٩٣] منه إلا مرَّة واحدة ، ثمَّ تقول : (زَيْداً) ، ولعلَّك لم تضرب غير عضو واحد منه ، وكذلك أتيتَ بالتَّاء ، وهي كناية عن جُمْلتك ، ولعلَّك لم يفعل منك إلا عضو واحد ، فإنْ جعلت (اليَدَ) و(الرِّجْلَ) بدل بعض من كلٍّ جاز[3] ، وفيه أنَّك حذفت العائد ، والتَّقدير فيه : (مِنْهُ) ، وسوَّغ حذف الضَّمير أنَّ الألف واللام قد سدَّ[4] مسدَّه .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾[5] ، فهذا بدل الكلِّ من الكلِّ باجتماع الجنسين ؛ لأنَّها لا تخلو منهما .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾[6] .

ولو قلت : (ضَرَبْتُ زَيْداً اليَدَ) لم يكن إلا بدل البعض على تقدير : (مِنْهُ) ، وقال الأخفش : « إنْ قلت : (قُطِعَ زَيْدٌ يَدُهُ) جاز ، ولو قلت : (كُسِرَ زَيْدٌ أَنْفُهُ) لم يجز ؛

---

(١) ينظر : **البديع** ٣٤٧/٢:١ و **توجيه اللمع** ٢٧٩ و **المحصَّل** ٩٧ .

(٢) (ينظر : **الإيضاح العضديّ** ٢٩٣ و **المقتصد** ٩٣٣/٢) ، وقال سيبويه : « فإنْ قلت : (ضُرب زيدٌ اليدُ والرِّجلُ) جاز على أنْ يكون بدلاً ، وأنْ يكون توكيداً » (**الكتاب** ١٦٠/١ وينظر : **الأصول** ٥٤/٢ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ٢٨ أ) .

(٣) ينظر : **الإيضاح العضديّ** ٢٩٣ .

(٤) كذا في المخطوط على أنَّ الألف واللام شيء واحد ، والأولى : (سدَّا) .

(٥) سورة الأنعام ، الآية (١٥١) .

(٦) سورة البقرة ، الآية (١٢٦) .

لأنَّه يجوز أنْ تقول : (قُطِعَ زَيْدٌ) ، وأنت تعني (يَدَهُ) ، فيُفهم المعنى ، ولا تقول : (كُسِرَ زَيْدٌ) ، وأنت تريد (أَنْفَهُ) »[1] .

فإنْ ذكرت البدل البعضيَّ فيجب أنْ تذكر ما يوافق العدد ، فمَّا صحَّ أنْ يُذكر له ثلث تذكر ثلثه ، وكذلك ماله نصف وربع ، يُذكر نصفه وربعه ، فإنْ لم يكن ذلك لم يصحَّ ذكره ، فلا تقول : (رَأَيْتُ الجِمالَ ثُلُثَها) ، وهي أربعة ، وهكذا في السُّدس والسُّبع والثُّمن إلى آخرِ الأجزاء .

[٣٩٤] وعِبْرة الباب عند الأخفش[2] أنَّك تنظر/ الأوَّل ، إنْ جاز السُّكوت عليه جاز أنْ تبدل الثَّاني منه ، مثال ذلك أنْ تقول : (قُطِعَ القَوْمُ) ، فإنْ أردت (الأَيْدي) صحَّت المسألة ، فقلت : (قُطِعَ القَوْمُ الأيْدي مِنْهُم) ، وإنْ أردت (الأُنُوفَ) لم يصحَّ ؛ وذلك أنَّك لا تقول : (قُطِعَ القَوْمُ) ، وأنت تريد (الأُنُوفَ) ، وإنَّما تقول : (جُدِعَ القَوْمُ) ، وكذلك (تَزَوَّجْتُ قَوْمَكَ) ، لا يصحُّ أنْ تقول : (امْرَأَتَيْنِ مِنْهُم) ، فإنْ قلت : (تَزَوَّجْتُ نِساءَكَ امْرَأَتَيْنِ مِنْهُم) صحَّت المسألة .

قال أبو الفتح : « وتقول في بدل الاشتمال : (يُعْجِبُني زَيْدٌ عَقْلُهُ) ، و(عَجِبْتُ مِنْ جَعْفَرٍ جَهْلِهِ وغَباوَتِهِ) »[3] .

قال سعيد : بدل الاشتمال هو الَّذي يكون المعنى مشتملاً عليه وعلى الأوَّل ، ويكون العامل فيه مقتضياً للثَّاني كما يكون مقتضياً للأوَّل ، والنَّفس إذا ذكرت الأوَّل طالبت بالمعنى الَّذي يستفاد ، وذلك المعنى مشتمل[4] على الثَّاني مع اتِّصاله بالأوَّل لا على الإطلاق ، فقولك : (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) ، إذا قلت : (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ) ذهبت النَّفس تطالب بالمعنى المعجب من (زَيْد) ، وهو إمَّا علمه ، وإمَّا عقله ، وإمَّا غير ذلك ، ولو ذكرت الثَّاني مع الأوَّل على وجه الإضافة لَغَنيتَ عن إخراجه مخرج البدل فقلت : (أَعْجَبَنِي عِلْمُ زَيْدٍ) ، وكذلك في البدل

---

(١) قول الأخفش هذا سيأتي مفصَّلاً في الفقرة بعد القادمة ، وفيها توثيقه .
(٢) قول الأخفش في (**البديع** ١:٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩ و **المحصَّل** ٦٠) .
(٣) **اللمع** ١٤٦ .
(٤) في المخطوط : مشتملاً .

[٣٩٥] البعضيِّ في هذه الإضافة ، وبدل البعض تسكن النَّفس فيه إلى الأوَّل سكوناً تامّاً ، وهي/ غير مطالبة بالثَّاني لو لم يُذكر ، بخلاف بدل الاشتمال .

وقيل : « إنَّما قيل فيه بدل الاشتمال لأنَّك إذا قلت : (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَقْلُهُ) فإنَّك لم يعجبك زيد وحده ، ولا العقل مطلقاً وحده هنا ، وإنَّما عجبت من عقلٍ متعلّق بزيد ، فكأنَّ العجب يشتمل عليهما ، فسمِّي بدل الاشتمال »[١] .

فمثال بدل الاشتمال قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾[٢] ، فلم تكن المسألة عن الشَّهر الحرام ؛ إذ هو معلوم ، وإنَّما المسألة عن حكم يقترن به كالقتال ، والصَّوم ، أو الزَّكاة ، وغير ذلك ممَّا حكمت به الشَّريعة ، ومثل ذلك قول الشَّاعر :

لَقَدْ كانَ فِي حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُهُ   تُقَضَّى لُباناتٌ ويَسْأَمُ سائِمُ[٣]

والتَّقدير : (لَقَدْ كانَ في ثَواءٍ حَوْلٍ ثَوَيْتُهُ) ، فهذا بدل الاشتمال .

وأكثر ما يكون هذا في المصادر[٤] ، ولا بدَّ فيه من ضمير يعود إلى الأوَّل ؛ لأنَّه غيره كما قدَّمنا في بدل البعض ، وهذا أولى بالضَّمير ، فلو قلت : (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ العِلْمُ) أو (عِلْمٌ) لم يصحَّ .

---

(١) هذا القول تكرار للكلام السَّابق ، وينظر : (**البسيط في النَّحو** ٦٨٣/٢ و **ارتشاف الضَّرب** ١٩٦٨/٤) ، وهناك أقوال مختلفة في تحديد المراد بالاشتمال في (**البسيط في شرح جمل الزَّجاجيِّ** ٣٩١/١ _٣٩٢ و **البسيط في النَّحو** ٦٨٠/٢ _ ٦٨٣) .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢١٧) .

(٣) البيت للأعشى ، وهو في (**ديوانه** ٧٧ و **الكتاب** ٣٨/٣ و **المقتضب** ٢٩٧/٤ و **الأصول** ٤٨/٢ و **الجمل** ٢٦ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٥٩/١ و **الفوائد والقواعد** ٣٧٣) ، وجاء قوله : (تَقَضِّي لباناتٍ ويسأمَ) بضبطين : أحدهما هذا ، والثَّاني ما أثبته في المتن ، نُصَّ على هذين الضَّبطين في المخطوط ، وكُتب فوق كلِّ كلمة منها كلمة : (معاً) ، وهذان الضَّبطان روايتان في البيت (**المقتضب** ٢٨/١ و **شرح ما يقع فيه التَّصحيف** ٢٩٤) ، وتوجيههما في (**الحلل** ٣٢ _٣٣) .

(٤) ينظر : **شرح الجمل لابن بابشاذ** ٢٧ ب و **البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيِّ** ٣٩٠/١ .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾[١] ، فـ﴿ ٱلنَّارِ ﴾ بدل من ﴿ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ ، و(الأُخْدُودُ) حُفَر فيها[٢] النَّار ، وفي هذا شيئان :

أحدهما : أنَّ النَّار ليست بمصدر .

والثَّاني : أنَّه لا ضمير فيها راجعاً إلى (الأُخْدُودِ) ، فأمَّا كونها / ليست بمصدر فيجوز كما تقول : (سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ) ، وإنَّما قلنا : الغالب في استعماله المصدر ، وأمَّا المضمر العائد فقد قيل فيه قولان : [٣٩٦]

أحدهما : أنَّ الألف واللام سدَّا مسدَّه[٣] .

والثَّاني : أنَّ قوله : ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾[٤] أغنى عن الضَّمير العائد من النَّار ؛ لتعلُّقه بالجملة المتقدِّمة[٥] ، وقد كان بعضهم[٦] يفرُّ من هذا العدم للعائد[٧] إلى حذف المضاف ، كأنَّه قال : (قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ أُخْدُودِ النَّارِ) ، فهذا يخرجه إلى بدل الكلِّ من الكلِّ .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٨] بدل الشَّيء من زمانه[٩] ، وفي قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾[١٠] بدل الشَّيء من مكانه[١١] .

---

(١) سورة البروج ، الآيتان (٤) و(٥) .

(٢) في المخطوط : (في) ، والصَّواب ما أثبت (ينظر : **معاني القرآن للفرَّاء** ٣/٢٥٣) .

(٣) ذكر هذا القول النَّحَّاس في (**إعراب القرآن** ٥/١٩٢) ، ونُسب إلى بعض الكوفيين في (**مشكل إعراب القرآن** ٢/٨٠٩ و **النُّكت في القرآن** ٢/٧٢٠ و ينظر : **شرح القصائد السَّبع** ٧٠) .

(٤) سورة البروج ، الآية (٦) .

(٥) لم أقف على هذا القول .

(٦) قال بهذا السُّهيليُّ في (**نتائج الفكر** ٣٠٨ وينظر: **ارتشاف الضَّرب** ٤/١٩٦٧) .

(٧) في المخطوط : (العائد) .

(٨) سورة البقرة ، الآية (٢١٧) .

(٩) هذا قول عبد القاهر في (**المقتصد** ٢/٩٣٥ وينظر : **البديع** ١:٢/٣٥١) .

(١٠) سورة البروج ، الآية (٤) .

(١١) في المخطوط : (بدل فوق الشَّيء من مكانه) ، و(فوق) هذه لا معنى لها هنا ، وهذا القول لعبد القاهر في (**المقتصد** ٢/٩٣٥ وينظر : **البديع** ١:٢/٣٥٠) .

فأمَّا قول الشَّاعر :

بَلَغْنا السَّماءَ مَجْدُنا وفِعالُنا   وإنَّا لَنَرْجُو بَعْدَ ذَلكَ مَظْهَرا[١]

فمن أنشد : (مجدُنا)[٢] بالرَّفع كان من هذا الباب ، وإذا أُنشد نصباً كان على حذف الباء أو مفعولاً من أجله ، ولو جُعل بدل كلٍّ من كلٍّ لم يجز إجماعاً .

قال أبو الفتح : « وتقول في بدل الغلط : (عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عَمْرٍو) ، و(أَكَلْتُ خُبْزاً تَمْراً) ، غلطت فأبدلت الثَّاني من الأوَّل ، وهذا البدل لا يقع في قرآن ولا شعر »[٣] .

قال سعيد : هذا القسم لا يقع في شعر ؛ لأنَّ الشَّاعر لا ينشد قصيدة حتَّى ينقِّحها ويسوِّيها ، فيرتق خللها ، وأمَّا التَّنزيل فتعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً / ، وإنَّما يكون [٣٩٧] هذا في كلام النَّاس المستعمل غير المتثبِّت فيه ، ويكون المتكلِّم به ساهياً ، وبابه أنْ يأتي بـ(بَلْ)[٤] ؛ ليُعلم أنَّك مضرب عن الأوَّل لافت إلى الثَّاني ، وهذا ضرورة تقع في الكلام ، لا تقع في شعر .

قال أبو الفتح : « قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[٥] ، فهذا بدل بعض من كلٍّ »[٦] .

---

(١) البيت للنَّابغة الجعديِّ ، وهو في (ديوانه ٥١ و الشِّعر والشُّعراء ٢٨٩/١ و رسالة الغفران ٢٢٨ و الحماسة البصرية ٢١/١ و المغني في النَّحو ١٠٠ أ و شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٦٠ و الفاخر للبعليِّ ٨١٠/٢) .

(٢) ذُكرت روايتا الرَّفع والنَّصب في (المغني في النَّحو ١٠٠ أ و خزانة الأدب ٤١٩/٧) .

(٣) اللمع ١٤٦ .

(٤) ينظر : الجمل ٢٦ و الإيضاح العضديِّ ٢٩٤ .

(٥) سورة آل عمران ، الآية (٩٧) .

(٦) اللمع ١٤٦ ـ ١٤٧ .

قال سعيد : في هذه الآية وجهان من الإعراب[(١)] :

أحدهما : أنْ تكون ﴿مَن﴾ في موضع جرٍّ ، لكونها بدلاً من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بدل بعض من كلٍّ[(٢)] ، وذلك أنَّ الكلام لو حُمل على ﴿ٱلنَّاسِ﴾ أدّى إلى الشّياع ، ولكان الحجُّ مفترضاً على كلِّ آدميٍّ ، وهذا لا يصلح مطلقاً ؛ لأجل الطِّفل ، والشَّيخ الهِمِّ[(٣)] ، والعجوز ، والمجاهد المشغول بالجهاد ، وإذا كان كذلك عُلم أنَّ المقصود الثّاني ، الّذي هو المستطيع ، والمستطيع قد اختُلف في استطاعته ، فبعضهم[(٤)] يجعلها الصِّحة ، وبعضهم[(٥)] يجعلها الزّاد والرّاحلة والأمن ، وهذا أمر يتعلّق بالفقهاء ، وإذا كان كذلك فالتّقدير فيه : (وللهِ حَجُّ البَيْتِ عَلى مَنِ اسْتَطاعَ إلَيْهِ سَبِيْلاً) ، وفيه أنّه حذف العائد للعلم به ، وتقديره : (مِنْهُم) ، كما قالوا : (السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرْهَمٍ)[(٦)] أي : (مِنْهُ) .

ويجوز أنْ يكون موضع (مَنْ) رفعاً بـ(الحجِّ) الّذي هو مصدر[(٧)] ، ويكون التّقدير : (وللهِ عَلى النَّاسِ أنْ / يَحُجَّ البَيْتَ مَنِ اسْتَطاعَ إلَيْهِ سَبِيْلاً) ، وإذا كان كذلك لم يكن من [٣٩٨]

---

(١) ينظر : **ثمار الصّناعة** ٤٧٥ _ ٤٧٦ و **البيان في غريب إعراب القرآن** ٢١٣/١ .

(٢) (ينظر: **الكتاب** ١٥٢/١ و **المقتضب** ٢٧/١ و **معاني القرآن وإعرابه** ٤٤٧/١ و **الأصول** ٤٧/٢ **إعراب القرآن للنّحّاس** ٣٩٦/١) ، وابن برهان يرى أنّه بدل كلٍّ من كلٍّ (**شرح اللمع** ٢٣١/١) .

(٣) (الهِمُّ) : الشّيخ الفاني (**المحيط في اللغة** ٣٢٩/٣) .

(٤) ممّن قال بهذا عكرمة (**الإشراف** ١٧٤/٣) .

(٥) ممّن قال بأنّ الاستطاعة هي الزّاد والرّاحلة الحسن البصريُّ ومجاهد وسعيد بن جبير (**الإشراف** ١٧٥/٣) ، وأمّا أمن الطّريق فشرط لوجوب الحجِّ (**المجموع** ٦٣/٧) .

(٦) (ينظر : **الأصول** ٦٩/١ و ٣٠٢/٢ و **كتاب الشّعر** ٢٤٧/١ و **الإغفال** ٩١/٢) ، و(المنا) : المكيال الّذي يكيلون به السّمن وغيره (**لسان العرب** "منا" ٢٩٧/١٥) .

(٧) نُسب هذا القول إلى بعض الكوفيين في (**البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ** ٤٠٣/١) ، وإلى بعض البصريين في (**البحر المحيط** ١٨/٣) وينظر تفنيد هذا القول في (**نتائج الفكر** ٣٠٩ _ ٣١١) .

هذا الباب ، والأوَّل أكثر ؛ لأنَّه ليس في كتاب الله تعالى مصدر مضاف إلى المفعول ومعه الفاعل[1] ، لكنَّه حسَنٌ ، وقد جاء في الشِّعر ، قال الشَّاعر :

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيْفُ   لِعَيْنَيْكَ مِنْ ماءِ الشُّؤُوْنِ وَكِيْفُ[2]

أي : (أمِنْ أجْلِ أنْ رَسَمَ داراً مَرْبَعٌ ومَصيْفٌ)[3] .

قال أبو الفتح : « وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[4] ، فهذا بدلٌ لكلٍّ من الكلِّ ، وقال تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[5] ، فهذا بدل الاشتمال »[6] .

قال سعيد : أمَّا قوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[7] ، فهو بدل الشَّيء من الشَّيء وهو هو ، ألا ترى أنَّ الصِّراط المستقيم هو الصِّراط الَّذي[8] أُنعم به على القوم المهتدين .

---

(١) (ينظر : **الملخَّص** ٣١٩/١) ، وقال ابن مالك : « ... ولذا لم يجئ في القرآن رفعه بعد الإضافة إلا في رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنَّه قرأ : ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّاءُ ﴾ (سورة مريم : الآية ٢) بضمِّ الدَّال والهمزة » (**شرح التَّسهيل** ١١٨/٣) .

(٢) البيت للحطيئة ، وهو في (**ديوانه** ١٦٦ و **الإيضاح العضديِّ** ١٨٤ و **أمالي المرزوقيِّ** ١٠٩ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١١١/٢ و **شرح المفصَّل** ٦٢/٦ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ١١٨/٣و **الملخَّص** ٣١٩/١) ، و(الرَّسم) : مصدر بمعنى التَّغيير ، و(مربع) : زمن الرَّبيع ، و(مصيف) : زمن الصَّيف ، و(الشُّؤون) : مجاري الدَّمع ، و(الوكيف) : سيلان الدَّمع (**شرح شواهد الإيضاح** ١٣٠ _ ١٣١) .

(٣) ينظر : **أمالي المرزوقيِّ** ١٠٩ و **الإفصاح لابن الطَّراوة** ٦٧ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١١٢/٢ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآيتان (٦) و (٧) .

(٥) سورة البقرة ، الآية (٢١٧) .

(٦) **اللمع** ١٤٦ _ ١٤٧ .

(٧) سورة الفاتحة ، الآيتان (٦) و (٧) .

(٨) في المخطوط : (الذين) .

فأمَّا قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾[1] ، فهذا بدل اشتمال ؛ لأنَّ الشَّهر الحرام ليس بالقتال ، ولا القتال ببعضه ، و(القتالُ) مصدر ، و(الشَّهْرُ) ليس كذلك ، وإنَّما كانت المسألة واقعة على القتال ، والضَّمير الَّذي في ﴿ فِيهِ ﴾ قد عاد إلى الشَّهر ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾[2] ، فـ﴿ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ في موضع نصب بأنَّه بدل من الضَّمير الَّذي هو/ [٣٩٩] الحوت[3] ، والتَّقدير : (وما أنساني ذِكْرَ الحُوْتِ إلا الشَّيْطانُ) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾[4] ، فـ(هو) مرفوع إمَّا بـ(ما) ، وإمَّا بالابتداء ، و ﴿ أَن يُعَمَّرَ ﴾ بدل من ﴿ هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن ﴾ ، ويجوز أنْ يكون ﴿ أَن يُعَمَّرَ ﴾ مرفوعاً بـ﴿ مُزَحْزِحِهِ ﴾ .

وهذا البدل في هذا الباب يجوز أنْ يُبدل فيه من ضمير المتكلِّم والمخاطَب بخلاف البدل الكليِّ ، قال الشَّاعر :

ذَرِيْنِي إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا   وما أَلْفَيْتِني حِلْمِي مُضاعا[5]

فـ(حِلْمِي) بدل من الياء ، وإذا جاز في المتكلِّم فهو في المخاطَب أجوز .

ومن هذا الباب قوله :

وَهَمَّ عِطْفاهُ نَدًى أَنْ يَنْبُعا[6]

---

(١) سورة البقرة ، الآية (٢١٧) .

(٢) سورة الكهف ، الآية (٦٣) .

(٣) ينظر : **المسائل الشّيرازيَّات** ٢٥٢/١ .

(٤) سورة البقرة ، الآية (٩٦) .

(٥) البيت لعدي بن زيد العِباديِّ ، وهو في (**ديوانه** ٣٥ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٤٢٤/٢ و **الحماسة البصريَّة** ٢١٢/١) ، ولرجل من خثعم أو بجيلة في (**الكتاب** ١٥٦/١ و **الأصول** ٥١/٢) ، وبلا نسبة في (**التَّمام** ٢١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٨٦) .

(٦) لم أجد هذا البيت في غير (**المغني في النَّحو** ١٠٠ أ) .

أي : (بندى) ، و(أنْ يَنْبُعا) بدل من قوله : (عِطْفاهُ) .

قال أبو الفتح : « وبدل المعرفة من المعرفة قولك : (قامَ أَخُوْكَ [زيدٌ][1]) ، وبدل النَّكرة من النَّكرة قولك : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غُلامٍ) ، والمعرفة من النَّكرة : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ) ، والنَّكرة من المعرفة : (ضَرَبْتُ زَيْداً رَجُلاً صالحاً) ، [والمظهر من المظهر : (مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ أَخِيْكَ)][2]، والمظهر من المضمر : (مَرَرْتُ به أَبِي[3] محمَّدٍ) ، قال الشَّاعر :

عَلى حالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حاتِماً عَلى جُوْدِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ[4]

جرَّ (حاتماً) ؛ لأنَّه بدل من الهاء في (جوده) ، والمضمر من المظهر : (رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاهُ) ، والمضمر من المضمر : (رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ) »[5] .

[٤٠٠] **قال سعيد** : ليس في جميع ما مثّل به حجَّة إلا البيت ، والبيت يُروى على غير هذا الوجه / ، ثمَّ إنَّ التَّمثيل يجب أنْ يوافق المذهب إذا ثبت للمذهب حجَّة ليقبل ، وقد رُوي :

.... ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ[6]

ومن بدل المظهر من المضمر المجرور قول ساعدة بن جُؤَيَّة[7] في صفة السَّحاب :

حَيْرانَ يَرْكَبُ أَعْلاهُ أَسافِلَهُ يُخْفِي جَدِيْدَ تُرابِ الأَرْضِ مُنْهَزِمِ[8]

---

(١) ساقط من المخطوط .

(٢) ساقط من المخطوط .

(٣) في المخطوط : أي .

(٤) سبق تخريج البيت في صفحة (١١٦) .

(٥) **اللمع** ١٤٤ _ ١٤٥ .

(٦) ينظر ما سبق في صفحة (١١٦) .

(٧) ساعدة من بني تميم بن سعد بن هذيل ، وهو شاعر محسن جاهليٌّ إسلاميٌّ ، وشعره محشوٌّ بالغريب والمعاني الغامضة (ينظر : **المؤتلف والمختلف** ١١٣ و **اللآلي** ١/١١٥) .

(٨) البيت في (**شعر ساعدة بن جؤيَّة الهذليِّ** ٣/١١٢٩ و **الأضداد لابن السِّكِّيت** ٨٥ و **المعاني الكبير** ٢/٧٢٧ و **الأضداد في كلام العرب** ١٦٩ و **خزانة الأدب** ٨/١٦٤) ، و(حيران) : أي أنَّ هذا السَّحاب لا يمضي على جهته ، بل يتردَّد ، و(يخفي) : يظهر ، و(منهزم) : منشق بالمطر (**المعاني الكبير** ٢/٧٢٧) .

فـ(مُنْهَزِم) بدل من الهاء[١] في (أسافله) ، ومن ذلك ما أنشدْنا :

دَعَوْتُ فَتًى أجابَ فَتًى دَعاهُ   بِلَبَّـيْهِ أشَـمَّ شَمَـرْدَلِيِّ[٢]

وقد مثَّلنا ذلك باستشهاداته بآيات وأبيات[٣] .

ومن بدل المظهر من المضمر [ما][٤] قد جاء في كتاب الله تعالى ، وقد مثّلنا منه بشيء[٥] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[٦] ، فـ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ بدل من المضمر الّذي في ﴿مُّفَتَّحَةٗ﴾[٧] .

ومنه قول الشّاعر :

أمْسَتْ تَمَنَّى أنْ يَكُوْنَ لِقَوْمِها   مِنَ العِزِّ ما تَبْني سُلَيْمٍ مُحارِبُ[٨]

فـ(سُلَيْمٌ) بدل من الهاء في (قَوْمِها) ، ويجوز أنْ يكون بدلاً من (قَوْمِها) ، ومن ذلك قوله :

غَضِبْتُ إلى سَيْفِي فَنازَعْتُ جَفْنَهُ   حُسامٍ بِهِ أُثْـرٌ قَدِيْمٌ مُسَلْسَلُ[٩]

فـ(حُسامٌ) يجوز أنْ يكون بدلاً من الهاء في (جَفْنِهِ) ، أو بدلاً من (سَيْفِي) ، ومن ذلك قوله :

---

(١) في المخطوط : (الياء) .
(٢) سبق تخريج البيت في صفحة (١١٥) .
(٣) ينظر صفحة (١١٥) وما بعدها .
(٤) زيادة يقتضيها السِّياق ، ويغني عنها حذف (مِن) الّتي في أوّل الفقرة .
(٥) ينظر صفحتا (١١٥) و (١١٦) .
(٦) سورة ص ، الآية (٥٠) .
(٧) ينظر : **الإيضاح العضديّ** ١٨٠ و **الإغفال** ٥٢٧/٢ .
(٨) لم أجد البيت في غير (**المغني في النّحو** ٩٨ أ) .
(٩) البيت لمربع بن وعوعة بن ثمامة من بني أبي بكر بن كِلاب في (**معجم البلدان** ٣٩١/٢) ، ولم أجده في غيره من المصادر ، و(أُثْر السَّيف) : فِرِنده ووَشْيه ، و(سيف مسلسل) : هـو الّذي فيه خـطوط الفِرِنْد ، و(فِرِنْد السَّيف) : وَشْيه (**المحيط في اللغة** ١٦٦/١٠ و ٢٤٤/٨ و ٤٠٢/٩) .

[٤٠١]

ونَتَجْتُ مَيِّتَهُ جَنيناً مُعْجَلاً عِنْدِي قَوابِلُهُ الرِّجالُ مُسَتَّرِ[١] /

فـ(مُسَتَّرٌ) بدل من الهاء في (قَوابِلِهِ) .

وتقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الكِرامِ جَعْفَرٍ و جَعْفَرٌ و جَعْفَراً) ، فالجرُّ بدل من (رَجُلٍ) ، والنَّصب بدل من موضع الجارِّ والمجرور ، والرَّفع بدل من المضمر في الجارِّ والمجرور الَّذي هو صفة ، وتقول : (زَيْدٌ إِنَّهُ أَخاكَ عاقِلٌ) ، فـ(أخاكَ) بدل من الهاء .

ويجوز أنْ يبدل الفعل من الفعل إذا وافقه في الزَّمن والمعنى ، نحو : (إِنْ تَقُمْ تَنْهَضْ أَنْهَضْ مَعَكَ) ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾[٢]، وقال الشَّاعر :

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا فِي دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا[٣]

ومنه قوله :

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبايِعا
تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيْءَ طائِعا[٤]

ومنه قوله :

---

(١) البيت منسوب لحاتم الطَّائيِّ في (**المسائل البصريَّات ٢/٨٨٥** و **المسائل العضديَّات ٩٤** و **الإفصاح للفارقيِّ ١٩٩** و **توجيه اللمع ٢٧٨**) ، وهو في (**زيادات ديوانه ٢٥٧**) ، قال الفارقيُّ : « قال أبو عليٍّ في تفسير معناه : إنَّه أراد (الزَّند) ، أي ما ينتج ميِّت لا روح له فيه ؛ لأنَّه النَّار ، وهو مع كونه لا روح فيه فهو عجِل الخروج ، بخلاف الولد إذا مات في بطن أمِّه ، فإنَّه يكون عسِر الوضع ، وهو مستَّر ، وإنَّما يقدحه الرِّجال في الغالب ، فجعل القادح له بمنزلة القابلة للجنين » (**الإفصاح للفارقيِّ ٢٠٠**) .

(٢) سورة الفرقان ، الآيتان (٦٨) و (٦٩) .

(٣) البيت لعبيد الله بن الحُرِّ الجُعْفيِّ في (**شعره ٩٨** و **سر صناعة الإعراب ٢/٦٧٨** و **شرح أبيات سيبويه ٢/٦٦** و **المفصَّل ٢٥٥**) ، وهو بلا نسبة في (**الكتاب ٣/٨٦** و **المقتضب ٢/٦١** و **الحجَّة ٥/٣٥١**) .

(٤) لم أقف على قائل البيتين ، وهما في (**الكتاب ١/١٥٦** و **المقتضب ٢/٦٢** و **الأصول ٢/٤٨** و **الحجَّة ٥/٣٥٠** و **التَّبصرة والتَّذكرة ١/١٦٢** و **شرح عيون الإعراب ٢٣٤** و **المتبع ٢/٤٢٠**) .

رُوَيْدَ بَني شَيْبانَ بَعْضَ وَعيدِكُمْ   تُلاقُوا غَـداً خَيْلي عَلَى سَفَوانِ
تُلاقُوا جياداً لا تَحيْدُ عَنِ الوَغَى   إذا ما غَدَتْ في المَأْزِقِ المُتَداني[1]

ولا تكون هذه الأشياء عطف بيان ؛ لأنَّ عطف البيان بمنـزلة الوصف ، والفعل لا يوصف ، ولا يصحُّ أنْ تقول : (إنْ تَأْتني تَأْكُلْ آكُلْ مَعَكَ) ؛ لأنَّ الأكل ليس من جنس الإتيان[2] .

[٤٠٢]

وقد تُبدَل / الجملة من الجملة إذا اتَّفقا في المعنى واختلفا في الوضع ، كقوله :

ذَكَرْتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا   وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفةُ السُّمْرُ[3]

أجاز عثمان[4] أنْ تكون (وَقَدْ نَهِلَتْ) بدلاً من قوله : (والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنا) ، وهو في موضع الحال ، والفعل والفاعل بدل من المبتدأ والخبر .

ويجوز أنْ يبدل الحرف وما يتعلَّق به من الحرف وما يتعلَّق به ، كقولك : (سَأَلْتُ عَنِ النَّاسَ عَنْ كَسْبِهِم) ، وقد سبق ذكر ذلك[5] .

---

(١) البيتان لودَّاك بن ثُمَيل المازنيّ ، وهما في (**الحماسة لأبي تمّام** ٤٥ و **العقد الفريد** ٢٠١/٥ و **المحتسب** ١٥٠/١ و **الجامع لأحكام القرآن** ٤٩٠/٤ و **شرح التّسهيل لابن مالك** ٣٣٤/٣ و **مغني اللبيب** ٥٩٥) ، والأوَّل منهما في (**المحكم** ١٢٥/١٠ و **معجم ما ستعجم** ٧٤٠/٣) ، و(سَفوان) : اسم ماء قرب البصرة (**معجم البلدان** ٢٢٥/٣) .

(٢) ينظر : **الأصول** ٤٩/٢ .

(٣) البيت لأبي عطاء السِّنديّ ، وهو في (**الحماسة لأبي تمّام** ٣٣ و **شروح سقط الزَّند** " البطليوسيّ" ١١٠٨/٣ و **البديع** ٣٥٢/٢:١ و **شرح المفصَّل** ٦٧/٢ و **المحصَّل** ١١٥ و **المغني في النَّحو** ١٠١ ب و **مغني اللبيب** ٥٥٧) ، و(الخطِّيُّ) : الرُّمح ، و(يخطر) : يتردَّد بالطَّعن ، و(نَهلت) : رويت (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ** ٥٦/١ ـ ٥٧) ، و(المثقَّفة) : المقوَّمة والمسوَّاه (ينظر : **لسان العرب** "ثقف" ٢٠/٩) .

(٤) أجاز ابن جنِّي هذا في (**التّنبيه** ١٥ أ) ، كما أجاز أنْ تكون حالا من الضَّمير المجرور في (بيننا) .

(٥) لم يسبق أنْ ذكر ذلك في هذا الباب ، و لم أقف عليه في غيره .

ولا يبدل من الموصول حتَّى يتمَّ بصلته ، ولا يقدَّم البدل على المبـدل منـه ، فـلا يجوز : (ضَرَبْتُ الَّذي زَيْداً فِي الدَّارِ) ، ولا (ضَرَبْتُ زَيْداً الَّذِي فِي الدَّارِ) ، و(زَيْـدٌ) بدل من (الَّذِي) .

ومن حكم البدل أنّه إذا استغرق الثَّاني العدَّة جاز أنْ يكون بدلاً وقطعاً من الأوَّل ، كقولك : (جاءَنِي رَجُلانِ زَيْدٌ وعَمْرٌو) ، فيجوز أنْ يكونا بدلاً من (الرَّجُلينِ) ، ويجوز أنْ يكونا خبري مبتدأ تقديره : (هُما زَيْدٌ وعَمْرٌو) ، وكذلك (رَأَيْتُ القَوْمَ ثلاثةً زَيْداً وعَمْراً وخالداً) ، و(زَيْدٌ وعمرٌو وخالدٌ) ، فإنْ قصرت عن عـدَّة الأوَّل فـالقطع ، كأنَّك قلت : (مِنْهُم زَيْدٌ ومِنْهُم عَمْرٌو) ، ومن ذلك قول الشَّاعر :

[٤٠٣]

تَوَهَّـمْتُ آيات لَها فَعَرَفْـتُها لِستَّة أَعْـوامٍ وذا الـعامُ سابِـعُ /
رَمادٌ كَكُحْلِ العَـيْنِ لا أَسْتَبِيْنُهُ وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ[1]

فالرَّفع أحسن ؛ لأنَّ (آيات) جماعة ، والرَّماد والنُّؤي اثنان ، ومن نصب أراد بـ(الآياتِ) اثنين ، وإنْ كان جماعة في اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾[2] ، والفقهاء ماعدا ابن عبَّاس[3] يحجبون بالاثنين من الإخوة الأمَّ ، فدلَّ أنَّ الجمع واقع على اثنين .

والبيت الَّذي أنشده للفرزدق ، من أبيات أوَّلها :

ولَمّـا تَصافَـنَّا الإداوةَ أَجْهَشَتْ إِلَيَّ عُيُوْنُ العَنْبَرِيِّ الجُـراضِمِ

---

(١) البيتان للنَّابغة ، وهما في (**ديوانه** ٣٠ و **مجـاز القرآن** ٣٣/١ و **شرح الجمل لابن خروف** ٣٤٧/١ و **المقرَّب** ٢٧١ **المغني في النَّحو** ١٠١ب و **البسيط في شرح جمـل الزَّجَّـاجيِّ** ٣٩٩/١ و **شـرح الجزوليَّة للأبَّذيِّ** ٧١٠) ، و(لستَّة أعوام) : أي بعد ستَّة أعوام ، و(النُّؤي) : حاجز حول البيـت ؛ لئلا يدخله الماء ،.و(الجذم) : الأصل ، و(الأثلم) : المتهدِّم ، و(الخاشع) : المطمئنُّ اللاصق بـالأرض الَّذي ذهب شخصه ، وهذه المعاني من شرح الدِّيوان .

(٢) سورة النِّساء ، الآية (١١) .

(٣) الجمهور يحجبون الأمَّ عن الثُّلث إلى السُّدس باثنين من الإخوة ، وعبد الله بن عبَّاس يـرى أنَّهـا لا تُحجب إلا بثلاثة منهم فصاعداً (**الإشراف** ٣٢٢/٤ و **الصَّعقة الغضبيَّة** ٤٦٣) .

فَجَــاءَ بِجُلْمُوْدٍ لَــهُ مِثْلُ رَأْسِهِ ... لِيُسْقَى عَلَيْهِ الماءَ بَيْنَ الصَّرائِمِ

عَلى حالَةٍ لوْ أنَّ فِي القَوْمِ حاتِماً ... عَلى جُوْدِهِ لَضَنَّ بِالماءِ حاتِمِ[1]

(١) البيت الثّالث سبق تخريجه في صفحة (١١٦) ، والأوّل والثّـاني في (**ديـوان الفـرزدق** ٢٩٧/٢ و **الدّيباج** ٢٦ و **الكامل** ٣٠٤/١ و **الأزمنة والأمكنة** ٢٠٠/٢ و **الحلـل** ١٩٩ و **شـرح اللمـع للأصفهانيّ** ٥٧١/٢ و **المحصّل** ١٠٩) ، و(تصافنّا) : اقتسمنا الماء بالحِصص ، وذلك إنّمـا يكـون بالمَقْلة ، وهي حصاة تلقى في الماء ليُعرف قدر ما يُسقى كلٌّ واحد (**الصِّحاح** "صـفن" ٢١٥٢/٦ و "مقل" ١٨٢٠) ، و(الإداوة) : وعاء للماء (**تهذيب اللغة** ٢٣١/١٤) ، و(أجهشت) : أسرعت ، و(الجراضم) : الأحمر الممتلئ ، و(الصّرائم) : جمع صريمة وهي الرّملة الّتي تنقطع من معظـم الرّمـل (**الكامل** ٣٠٤/١ ــ ٣٠٥) ، وهذان البيتان ليسا هما أوّل القصيدة ، كما أنّ بينهما وبين البيـت الثّالث أبياتاً .

[بابُ عَطْفِ البَيانِ]

قال أبو الفتح : « باب عطف البيان ، ومعنى عطف البيان أنْ تُقيم الأسماء الصَّريحة غير المأخوذة من الفعل مُقام الأوصاف المأخوذة من الفعل ، تقول : (قامَ أَخُوْكَ مُحَمَّدٌ) ، كقولك : (قامَ أَخُوْكَ الظَّرِيْفُ) ، و(رَأَيْتُ أَخاكَ مُحَمَّداً) ، و(مَرَرْتُ بِأَخِيْكَ مُحَمَّد) »(١) .

قال سعيد : اعلم أنَّ التَّابع إمَّا أنْ يكون مكمِّلاً للأوَّل ، وإمَّا ألَّا يكونَ مكمِّلاً له ، فالَّذي لا يكون مكمِّلاً للأوَّل هو المعطوف بحرف العطف ، والَّذي يكون مكمِّلاً للأوَّل هو إمَّا أنْ يكون في تقدير/جملتين ، أو في تقدير جملة واحدة ، فالَّذي يكون في تقدير جملتين هو البدل ، وقد بيَّنا حكمه ، والَّذي يكون في تقدير جملة واحدة على ضربين : أحدهما(٢) إمَّا أنْ يفيد فائدة المشتقِّ ، فيتضمَّن الضَّمير ، وإمَّا ألَّا يفيدَ ، فالمفيد من ذلك هو الوصف ، والَّذي لا يفيد فائدة المشتقِّ في المعنى هو إمَّا بألفاظ معدودة تفيد معنى الأوَّل ، وإمَّا ألَّا تكونَ كذلك ، فالأوَّل التَّوكيد ، والثَّاني عطف البيان(٣) .

[٤٠٤]

والَّذي أذكره الآن هو أولى من الأوَّل ، وذلك أنَّه لا يخلو أنْ يكون مكمِّلاً للأوَّل أو غير مكمِّل ، فغير المكمِّل هو العطف بالحرف ، والمكمِّل لا يخلو أنْ يكون في تقدير جملة أخرى ، أو متَّصلاً بالعامل معمولاً له من كلِّ وجه ، فالأوَّل البدل ، والثَّاني لا يخلو أنْ يكون فيه ما في الأوَّل لا غير ، سوى الفرق بين الحقيقة والمجاز في غالب الأمر ، أو يكون فيه معنى لا يُعرف بالأوَّل ، فالأوَّل هو التَّوكيد ، والثَّاني هو لا يخلو أنْ يكون

---

(١) **اللمع** ١٤٨ .

(٢) أثبتت هذه الكلمة في المخطوط ، والأولى حذفها .

(٣) ينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ٢٠١/١ .

مشتقّاً أو غير مشتقٍّ ، فالمشتقُّ هو الوصف ، وغير المشتقِّ هو عطف البيان ، وسيبويه لم يفرد له باباً ، لكن ذكره في ضمن الأبواب[1].

وهذا القسم إنَّما يكون في الأسماء الجوامد ، وأكثر ما يتبيَّن في النِّداء[2] ، ولا فرق بينه وبين الصِّفة إلا تحمُّل الضَّمير والاشتقاق ، ومن ذلك : (يا أيُّها الرَّجُلُ غُلامُ / زَيْدٍ) ، فـ(غُلامُ زَيدٍ) لا يكون بدلاً من (الرَّجُلِ) ، ولا وصفاً له ؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يوصف بما يضاف إلى العلم . [٤٠٥]

وكلُّ صفات الإشارة عطف بيان في الحقيقة[3] ؛ لأنَّه لا اشتقاق فيها[4] ، وجماعة[5] يسمُّونه صفة ؛ لأنَّ أسماء الإشارة قد يقع بعدها ما لا يشتقُّ[6] نحو : (مَرَرْتُ بِهَذا الرَّجُلِ) ، وأسماء الإشارة ليست كسائر الأسماء ؛ لأنَّها وصفتها بمنزلة شيء واحد كما بيَّنّا[7] ، فجاز أنْ تسمِّي نحو : (الرَّجُلِ) ، و(المَرْأة) معه وصفاً[8] ، ولأنَّ كلَّ وصف فإنَّما يُؤتى به لأجل الموصوف ، وإنَّما الإشارة جِيء بها لأجل وصفها .

---

(١) **الكتاب** ١٣٩/١ و ٨٦ و ١٢/٢ و ١٨٤ ـ ١٨٦ و ١٩٠ ـ ١٩٣ .

(٢) ينظر : **إصلاح الخلل** ٦٨ .

(٣) قال ابن السِّيد : « وأمَّا باب المبهمات فنحو قولك : (مررت بهذا الرَّجلِ) ، و(لقيت هذا الرَّجلَ) ، والنَّحويون يتسامحون في هذا ، فيسمونه نعتاً ؛ لأنَّه يبين كما يبين النَّعت ، وإنَّما هو في الحقيقة عطف بيان » (**إصلاح الخلل** ٧١ وينظر : **سر صناعة الإعراب** ٣٥٧/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٦/١ و **ثمار الصِّناعة** ٤٧١) .

(٤) بل فيها اشتقاق ، نحو : (مررت بهذا الطَّويل) ، وكلامه هذا يخالف قوله الآتي : (قد يقع بعدها ما لا يشتقّ) ؛ لأنَّ ظاهره أنَّ وقوع غير المشتقِّ بعدها غير لازم .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٧/٢ـ٨ و١٨٩ و **المقتضب** ٤/ ٢٨٢ ـ٢٨٣ و **الأصول** ٣٢/٢ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٨٢/٦ و **الإيضاح العضديِّ** ٢٩٠ و **الإغفال** ٣١٤/٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٧٢/١ وينظر : **شرح الجزوليَّة للأُبَّذيِّ** ٥٨٩ .

(٦) هذا الكلام لا يصلح أنْ يكون تعليلاً للجملة قبله ، وكان المفترض أنْ يقول : (لأنَّ أسماء الإشارة قد يقع بعدها ما يشتقُّ) .

(٧) ينظر ما سبق في صفحة (٤٤) .

(٨) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٣٥٧/١ .

وممَّا يفرق بين عطف البيان والبدل[1] أنَّك إذا قلت للرَّجل له أخٌ واحد : (مَـرَرْتُ بِأَخِيْكَ زَيْد) كان (زَيْدٌ) بدلاً ، ولم يكن عطف بيان ، ولو كان له إخـوة فقلـت : (مَرَرْتُ بِأَخِيْكَ زَيْدٍ) كان (زَيْدٌ) عطف بيان ، ولَمَّا كان عطف البيان كالوصف كان لإزالة اللبس ، ولا[2] لبس في المسألة الأولى[3] .

فمثال عطف البيان : (يا أَخانا زَيْداً) فليس (زَيْدٌ) بوصف ؛ لأنَّه غير مشتقٍّ ، ولا بدلاً لأنَّه ليس بمبنيٍّ ، ولو كان بدلاً لكنت تقول : (يا أَخانا زَيْدُ) ، فثبت أنَّه عطـف بيان .

وقال الفارسيُّ : « إذا قلت : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ واحِدٍ) فـ(واحِدٌ) عطف بيـان ؛ لأنَّهم قالوا : (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ) »[4]، وكذلك : (يا أَيُّها الرَّجُلُ زَيْدٌ) ، (زَيْـدٌ) عطف بيان/، وليس ببدل من (الرَّجُلِ) ؛ لأنَّه لا يقع موقعه ، فإنْ أبدلته من (أيٍّ) جاز ، وبنيته على الضَّمِّ[5]، وكذلك : (يا هَذا زَيْدٌ و زَيْداً) رفعاً ونصباً[6] . [٤٠٦]

(١) ينظر في الفرق بينهما (**الأصول** ٤٦/٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٨٣/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢٢٤ و **إصلاح الخلل** ٧٥ ــ ٧٦ و **رسائل في اللغة** ٢٠٣ ــ ٢٠٥) .

(٢) تكرَّرت (لا) في المخطوط .

(٣) ينظر : **الفوائد والقواعد** ٣٧٦ .

(٤) قال الفارسيُّ : « اعلم أنَّ قوله : (مررت برجل واحدٍ) يحتمل (واحد) فيه ضربين : أحـدهما : أنْ يكون وصفاً ، والآخَر : أنْ يكون اسماً للعدد ... وأمَّا الاسم فهو اسم العدد من قولنـا : واحـد ، اثنان ، ووُصف بهذا كما وصف بـ(أربع) في قولهم : (مررت بنسوة أربعٍ) ، فحقيقة هذا أنَّه اسم وعطف بيان لا صفة ... والدَّليل على أنَّ (واحداً) اسم ليس بوصف ... قولُك : (مـررت بنسوة أربعٍ) ، وصرفك لـ(أربع) ، فلو كان وصفاً لم ينصرف ، كما لم ينصرف (أحمر) ، فانصراف هذا يدلُّك على أنَّه اسم ، و(واحد) مثله ؛ لموافقته له في باب العدد » (**المسائل البغداديَّات** ٥٧٩) .

(٥) ينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٦/١ .

(٦) (ينظر : **الكتاب** ١٩٢/٢ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٥/١) ، وذكر ابن يعيش أنَّ الرَّفع علـى اللفظ ، والنَّصب على الموضع (**شرح المفصَّل** ٨/٢) .

[بابُ عَطْفِ النَّسَقِ]

قال أبو الفتح : « **باب العطف ، وهو النَّسَق ، وحروفه عشرة ، وهي : الواو ، والفاء ، و(ثُمَّ) ، و(أَوْ) ، و(لا) ، و(بَلْ) ، و(لَكِنْ) الخفيفة ، و(أَمْ) ، و(إمَّا) مكسورة مكرَّرة ، و(حَتَّى) ، وقد مضى ذكرها**(١) »(٢) .

قال سعيد : بعضهم يجعل حروف العطف ثلاثة حسبُ ، وهو ابن دَرَسْتَوَيه(٣) ، وهي : الواو ، والفاء ، و(ثُمَّ) ، ويجعل أصل الثَّلاثة الواو ، وهذا قول واهٍ ، وبعضهم يجعل حروف العطف اثني عشر حرفاً ، ويزيد عليها (لَيْسَ) و(كَيْفَ) ، وهو هشام(٤) ،

(١) ينظر : **اللمع** ١٣٢ _ ١٣٥ .

(٢) **اللمع** ١٤٩ .

(٣) قول ابن دَرَسْتَوَيه في (**توجيه اللمع** ٢٨٣ و **شرح المفصَّل** ٨/٨٩ و **المغني في النَّحو** ١٠٣ب) ، وابن دَرَسْتَوَيه : هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيه (ت ٣٤٧ هـ) ، صحب المبرِّد و ابن قتيبة ، ومن كتبه : تصحيح الفصيح ، وشرح كتاب الجرميِّ (ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ٤٦ و **بغية الوعاة** ٢/٣٦) .

(٤) قول هشام في (**المغني في النَّحو** ١٠٣ب) ، وقوله في (كيف) خاصَّة مذكور في (**ارتشاف الضَّرب** ٤/١٩٧٧و ١٩٧٩ و **المساعد** ٢/ ٤٤٣) ، ونسب هذا القول إلى الكوفيين في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/٨٠) ، وأمَّا قوله في (ليس) فذهب أبو حيَّان اعتماداً على نصٍّ منقول عنه إلى أنَّها ليست عاطفة عنده وعند الكوفيين ، ولكنَّ بعض العلماء نسب إلى الكوفيين أو بعضهم هذا القول (**الأزهيَّة** ١٩٦ و **البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيِّ** ١/ ٣٤٤ و **شرح الكافية لابن جمعة** ٢/٦٦١ وينظر : **مجالس ثعلب** ٢/٤٤٧ و **الأصول** ٢/٥٩ و **الصَّاحبيِّ** ٢٦٦) .

وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضَّرير الكوفيُّ (ت ٢٠٩ هـ) ، أخذ عن الكسائيِّ ، وله كتاب المختصر ، والقياس ، والحدود (ينظر : **نزهة الألبَّاء** ١٢٩ _ ١٣٠ و **إنباه الرُّواة** ٣/٣٦٤ _ ٣٦٥) .

ويجعل (كَيْفَ) عاطفة بعد النَّفي ، فيقول : (ما جاءَني زَيْدٌ فَكَيْفَ أَخُوهُ) ، و(ما رَأَيْتُ زَيْداً فَكَيْفَ أَخاهُ) ، و(ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَكَيْفَ أَخِيْهِ) ، وفي هذا ما فيه ، ومنهم[1] من يزيل (كَيْفَ) ، ويدخل (لَيْس).

فوجه فساد أنَّ (كَيْفَ) حرف عطف أنَّها اسم ، ولم نرَ اسماً عاطفاً ، والثَّاني : أنَّه يجيء مقدَّماً ، ويدخل عليه في أكثر المواضع حرف العطف ، وأمَّا (لَيْس) فهي فعل ، والعاطف لا يكون فعلاً ، وتكون مقدَّمة من غير أنْ تتبع شيئاً ، ويستدلُّ الكوفيُّ على [٤٠٧] كونها عاطفة بقول الشَّاعر /:

وإذا جُوْزِيْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ   إنَّما يَجْزِي الفَتى لَيْسَ الجَمَلْ[2]

ويقول على هذا : (جاءَني رَجُلٌ لَيْسَ زَيْدٌ) ، و(رَأَيْتُ رَجُلاً لَيْس زَيْداً) ، و(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَيْسَ زَيْدٍ) ، وهذا البيت لا حجَّة فيه ؛ لأنَّه يكون خبر (لَيْس) في البيت محذوفاً ، تقديره : (لَيْسَ الجَمَلُ يَجْزِي)[3] ، وحسَّن حذف الخبر شيئان :

أحدهما : ما فيها من معنى النَّفي ، فأشبهت (لا) ، فجاز حذف الخبر[4] معها كما جاز في (لا) .

والثَّاني : أنَّه قد تقدَّم في الكلام ما ناب عن الخبر ، وإذا كان قد حُذف خبر (إنَّ) فالأولى حذف خبر (لَيْسَ) ، قال الشَّاعر :

إنَّ مَحَلّا وإنَّ مُرْتَحَلا   وإنَّ فِي السَّفْرِ لَوْ مَضى مَهَلا[5]

---

(١) (ينظر : **المغني في النَّحو** ١٠٤أ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ٧٧٣/١) ، وذهب إلى هذا حيدرة في (**كشف المشكل** ٦٢٤/١) .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة ــ رضي الله عنه ــ ، وهو في (**ديوانه** ١٧٩ و **الكتاب** ٣٣٣/٢ و **المقتضب** ٤١٠/٤ و **الصَّاحبي** ٢٦٦ و **الأزهيَّة** ١٩٦ و**المستوفى** ٤٥/٢ و **شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٥٨٦/٢) .

(٣) ينظر : **مجالس ثعلب** ٤٤٧/٢ و **الأزهيَّة** ١٩٦ .

(٤) في المخطوط : (فجاز الخبر حذف الخبر) ، و(الخبر) الثَّانية ملحقة في الحاشية .

(٥) البيت للأعشى ، وهو في (**ديوانه** ٢٣٣ و **الكتاب** ١٤١/٢ و **المقتضب** ١٣٠/٤ و **الأصول** ٢٤٧/١ و **المحتسب** ٣٤٩/١ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٢١١/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢١٤) ، والتَّقدير : إنَّ لنا محلاً ، وإنَّ لنا مرتحلاً .

وقال :

سوى أنَّ قَوْماً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلى النَّاسِ أَوْ أنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلا [١]

وروى ابن السِّكِّيت[٢] أنَّ الفرَّاء سأل أعرابيًّا : أنَّ الزَّبابة[٣] فارة البَـرِّ ؟ ، فقـال : « إنَّ الزَّبابة ، وإنَّ الفارةَ »[٤]، أي : ([إنَّ][٥] الزَّبابةَ زَبابةٌ ، وإنَّ الفارةَ فارةٌ) .

وقال الفارسيُّ وغيره : «حروف العطف تسعة »[٦]، وأزالوا (إمَّا) مـن العطـف ، وسبب ذلك نذكره عند ذكرنا لها[٧] إنْ شاء الله ، وبعضهم[٨] يجعلها ثمانية ، ويزيل (إمَّا) و(حَتَّى) منها ، ويقول : (حَتَّى) حرف جرٍّ ، وليس لها في العطف نصيب ، وقـد بيَّنـا ذلك[٩].

---

(١) البيت للأخطل ، وهو في (**ذيل شعره** ٥٥٩ و **مجاز القرآن** ١٩٢/٢ و **المقتضب** ١٣١/٤ و **شـرح القصائد السَّبع** ٥٦ و **الخصائص** ٣٧٤/٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٢١٢/١ و **أمالي ابـن الـشَّجريِّ** ٦٣/٢) ، والتَّقدير : أنَّ الأكارمَ نهشلاً تفضَّلوا ، ونهشل بن دارم فرع من تميم (**جمهـرة أنـساب العرب** ٢٢٩) .

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السِّكِّيت (ت ٢٤٤ هـ) ، روى عن الأصمعيِّ والفرَّاء ، ومن كتبه : إصلاح المنطق ، والألفاظ (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغـويين** ٢٠٢ ــ ٢٠٤ و **تـاريخ العلماء النَّحويين** ٢٠١ ــ ٢٠٣) .

(٣) (الزَّبابة) : هو فأر لا شعر عليه ، وقيل : هو فأر عظيم أحمر حسن الشَّعر ، وقيل : هو فأر أصـمُّ ، وقيل : هو جرذ عظيم (**لسان العرب** "زبب" ٤٤٦/١) .

(٤) ذكر السِّيرافيُّ أنَّ الفرَّاء حكى أنَّ أعرابيًّا قيل له : الزَّبابة الفارة ؟ فقال : إنَّ الزَّبابـة ، وإنَّ الفـارة (**شرح الكتاب** ٨/٣ ب) .

(٥) زيادة يقتضيها الكلام .

(٦) (**الإيضاح العضديِّ** ٢٩٥ و **المستوفى** ٢٧/٢ و **شرح الجمل لابن خـروف** ٣٢٠/١ و **الملخَّـص** ٥٧٠/١) ، ونُسب هذا القول إلى الزَّجَّاج في (**شرح ألفيَّة ابن معط** ٧٧٣/١) .

(٧) ينظر صفحة (٢١٢) .

(٨) ينظر : **البديع** ٣٥٥/٢:١ و **المغني في النَّحو** ١٠٤أ و **شرح الكافية لابن جمعة** ٦٦١/٢ .

(٩) **الغرَّة** ــ النُّسخة التَّيموريَّة ــ ٢٧٨ وينظر : **المقتصد** ٩٥٧/٢ .

[٤٠٨]

قال أبو الفتح : « فهذه الحروف تجتمع كلُّها في إدخال الثَّاني في إعراب الأوَّل/، ومعانيها مختلفة »[١] .

قال سعيد : المعمول بعد هذه الحروف مختلف فيه :

فبعضهم[٢] يجعل العامل فيه العامل في الأوَّل بتوسُّط الحرف ، ويستدل على ذلك بقولهم : (جاءَني زَيْدٌ وعَمْرٌو الظَّرِيفانِ) إجماعاً ، فلو كان العامل في الثَّاني غير العامل في الأوَّل لم يجز (الظَّرِيْفانِ) عند من منع (جاءَ زَيْدٌ وأتى عَمْرٌو الظَّرِيْفانِ) ، وهو ابن السَّرَّاج[٣] ، ولو كانت الواو عاملة لعملت شيئاً واحداً ، وما بعدها يكون على حسب ما قبلها ، فتقول : (قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) ، و(ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً) ، و(مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو) ، فلمَّا اختلف ما بعد الواو عُلم أنَّها ليست عاملة ، وأيضاً فإنَّك تقول : (أعْلَمَ جَعْفَرٌ زَيْداً عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ و بَكْرٌ خالِداً مُحَمَّداً خَيْرَ النَّاسِ) ، ويزيد على ذلك الظُّروف والمصدر والأحوال والمفعول من أجله ، ولا يكون ثَمَّ شيء مضمر عامل لهذه الأشياء .

[و][٤] منها أنَّ العامل الجارَّ لا يُضمر في الغالب ، على أنَّه قد رُوي : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنْ زَيْدٍ وإنْ عَمْرٍو)[٥] ، وهو شاذٌّ ، فإذا قلنا : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو) ، جررت (عَمْراً) ، ولم يجز أنْ يُضمر حرف الجرِّ ، علمنا أنَّ الجرَّ للباء الأولى ، وأيضاً فإنَّهم أجازوا (زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً وأخاهُ) ، ولم يجيزوا (زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً ، وضَرَبْتُ أخاهُ)[٦] ، وأيضاً ففي حروف العطف ما لا يصحُّ ظهور العامل بعده /، وهو (لا) ،

[٤٠٩]

---

(١) **اللمع** ١٤٩ .

(٢) ينظر ما سبق في صفحة (٦) .

(٣) **الأصول** ٤٢/٢ .

(٤) ساقط من المخطوط .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٢٦٣/١ ـ ٢٦٤ و **المسائل البصريَّات** ٦٣٥/١ .

(٦) ينظر : **الأصول** ٧٨/٢ .

ويشيِّد[١] هذا القول أنَّك لو سمَّيت بالعاطف والمعطوف[٢] لم تحكِ[٣]، فلو كان العامل فيه فعلاً مضمراً لحكيت .

ومن زعم[٤] أنَّ الواو هي العاملة فحجَّته أنَّ العامل الأوَّل قد اشتغل بمعموله ، ولا شيءَ في الكلام غيرُ الحرف ، والمعمول لا يعمل في نفسه ، وأُفسد قوله بعدم الحكاية أيضاً ، وعليه أنْ يقال[٥]: لو سمَّيت رجلاً (زَيْداً وعَمْراً) من قولك : (ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْراً) لم تحكِ[٦]، وله أنْ يقول : إنَّ العامل الَّذي تدَّعيه غير موجود مع المعمول ، ومن ذلك أنَّك تقول : (أقامَ زَيْدٌ أمْ عَمْرٌو) فيكون استفهاماً متَّصلاً ، ولو كان الفعل مراداً كان على تقدير : (أقامَ زَيْدٌ أمْ قامَ عَمْرٌو) ، فيكون منقطعاً ، وفي كونه متَّصلاً عند النَّحويين[٧] دليل على أنَّه لا فعل معه مقدَّر ، فثبت أنَّه مرتفع بالعاطف ـ أعني الحرفَ ـ دون الفعل ، وأيضاً فإنَّك تقول : (إنَّ زَيْداً وعَمْراً قائمانِ) ، فلو كان (عَمْرٌو) منتصباً بغير (إنَّ) الأولى لكان منتصباً بـ(إنَّ) مضمرة ، و(إنَّ) لا يُضمر ويَعمل[٨] ، ولهذا لم يجز العطف على عاملين .

---

(١) أي : يقوِّي ويُحكِم (ينظر : **لسان العرب** "شيد" ٣/٢٤٤) .

(٢) في المخطوط : (المعطوف عليه) ، وهو خطأ ؛ لأنَّ الحديث عن العامل في المعطوف لا المعطوف عليه .

(٣) جاء في كثير من المصادر أنَّه يحكى (**الكتاب** ٣/٣٣٣ و **المقتضب** ٤/١٤ و **الأصول** ٢/١٠٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٤/١٤٤أ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢/٤٨٩) ، وابن الدَّهَّان سيذكر أنَّه يحكى عند حديثه عن حجَّة القول الثَّالث الَّذي نسبه إلى الفارسيِّ وابن جنِّي.

(٤) ذكر ابن السَّرَّاج أنَّ الواو عاملة تقوم مقام ما عطفت عليه (**الأصول** ٢/١٠٤) .

(٥) كذا في المخطوط ، ولعلَّ الصَّواب : يقول .

(٦) ينظر : **الكتاب** ٣/٣٣٣ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٤/١٤٤أ .

(٧) ينظر : **الكتاب** ٣/١٦٩ و **المقتضب** ٤/٢٩٣ و **الموجز** ٦٦ و **المسائل المنثورة** ١٠٦ و**الأزهيَّة** ١٢٤.

(٨) هذا الكلام بهذا السِّياق دليل للقول الأوَّل .

ومن اعتقد أنَّ العامل الحرف بالنِّيابة ـ وهو مذهب الفارسيِّ[١] وابن جنِّي[٢] ـ احتجَّ بأنَّك لو سمِّيت رجلاً بـ(عَمْرٍو) من قولك : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرٍو) والواو معه لحكيت ، فلو لم تكن عاملة لم تحكِ ، والَّذي يدفع هذا أنَّ هذا /الحرف يتبع ما بعده ما قبله ، فإذا ثبت له حكم في محلٍّ وعُدم متبوعه لم يتغيَّر عن حاله[٣].

[٤١٠]

ومن النَّاس من يقول : « إنَّ العامل في الثَّاني مقدَّر غير الأوَّل »[٤]، ويحتجُّ بقول الشَّاعر :

يا دارَ عَفْراءَ ودارَ البَخْدَنِ[٥]

ثمَّ قال :

فيْكِ المَها مِنْ مُطْفِلٍ ومُشْدِنِ[٦]

---

(١) نُسب هذا القول إلى الفارسيِّ وتلميذه الرَّبعيِّ في (**شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣٧) ، وفي (**المسائل البصريَّات** ١/٧٠١ ـ ٧٠٢ وينظر : **الحجَّة** ١/٣١٠) أنَّ العامل في المعطوف إنَّما هو العامل في المعطوف عليه بتوسُّط الحرف ، وذكر السِّيرافيُّ أنَّ الواو نائبة عن العامل في (**شرح الكتاب** ٤/١٤٤أ وينظر : **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٤٤) .

(٢) نُسب هذا القول إلى ابن جنِّي في (**شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣٧) ، وقد ذكر أنَّ حرف العطف نائب عن العامل في (**سر صناعة الإعراب** ٢/٦٣٥ و٦٣٦) ، ولكنَّه صرَّح في أكثر من موضع بعبارات مفصَّلة واضحة أنَّ حرف العطف ـ مع نيابته ـ لا يعمل ، وأنَّ العامل هو المقدَّر بعده (**سر صناعة الإعراب** ٢/٦٣٨ و٦٣٩ و **الخصائص** ٢/٤٠٩ و ٤٢٦ و **المبهج** ١٥٦) .

(٣) عبارته فيها غموض ، ولعلَّه يريد أنَّ حرف العطف لو كان هو العامل ، للزم ما بعده حكماً واحداً ، ولم يتغيَّر بتغيُّر المتبوع .

(٤) جاء في الحاشية قبل السَّابقة أنَّ هذا قول ابن جنِّي ، وينظر : (**شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣٧ و **شرح اللمع للواسطيِّ** ١١٦ و **نتائج الفكر** ٢٤٩) .

(٥) البيت لرؤبة ، وهو في (**ديوانه** ١٦١ و **الكتاب** ٢/١٨٨ و **الحجَّة** ١/٢٥٧ و **التَّنبيه** ١٠٥ ب و **المخصَّص** ٣/٢٩ و **فُرحة الأديب** ٩٦ و **المفضَّل** ٩٢٦) ، و" البخدن " : المرأة النَّاعمة ، وذكر ابن السِّيرافيِّ أنَّه عنى بها عفراء ، أضاف الدار إلى اسمها تارة وإلى صفتها أخرى ، والدار واحدة (**شرح أبيات سيبويه** ١/٤٦٩) .

(٦) البيت لرؤبة ، وهو في (**ديوانه** ١٦١ و **جمهرة اللغة** ٢/١١١٦ و **شرح أبيات سيبويه** ١/٤٦٩ و **الفسر** ٣/٢٠١ و **فُرحة الأديب** ٩٦ و **التَّكملة والذَّيل والصِّلة** " بخدن " ٦/١٩١ و **المفضَّل** ٩٢٦) ، و(المها) : بقر الوحش ، و(المطفل) : الَّتي معها طِفْل ، و(المشدن) : الَّتي قد شَدَنَ ولدُها ، أي : قوِيَ ومشى معها (**شرح أبيات سيبويه** ١/٤٦٩) .

فعلمت أنَّها دار واحدة ، وكذلك قوله :

أَيا ابْنَةَ عَبْدِ اللهِ وابْنةَ مالِكٍ   ويا ابْنةَ ذِيْ البُرْدَيْنِ والفَرَسِ الوَرْدِ [١]

ثُمَّ قال :

إذا ما صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمسِي لَهُ   أَكِيْلاً فَإِنِّي لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِي

فعلمت بأنَّها بنت واحدة ، فلمَّا كرَّرها علمت أنَّك إذا قلت : (قامَ غُلامُ زَيْدٍ وعَمْرٍو) وهو لـهما أنَّ ثَمَّ غلاماً آخَر جارّاً لـ(عَمْرٍو) [كما] [٢] في البيتين الأولَّين ، وقال الشَّاعر :

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدا   مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا [٣]

و(الرُّمْحُ) لا ينتصب بـ(مُتَقلِّدٍ) ، وإنَّما هو (ومُعْتَقلاً رُمْحاً) [٤] .

فأمَّا الاعتراض بعدم الحكاية فلأجل عدم صورة الفعل ، ألا ترى أنَّك لـو سمَّيت رجلاً بـ(زَيْدٍ) حسُن قولك : (زَيْداً ضَرَبْتُهُ) ، أعربته وإنْ كان منصوباً بفعل آخَر نائب عن المظهر عند البصريِّ [٥] ، وأمَّا الاعتراض بقولهم : (زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْراً وأَخاهُ) ،

---

(١) هذا البيت والَّذي يليه لقيس بن عاصم المِنْقَرِيِّ ، وهما في (**شعره** ١٤٩ و **الكامل** ٧٠٩/٢ و **الأغانيِّ** ٤٥/١٤ و **الجليس الصَّالح** ٢٩٧/١ _ ٢٩٨ و **شرح حماسة أبي تمَّام للأعلم** ٩٦٩/٢ و **التَّذكرة الحمدونيَّة** ٢٨٠/٢) ، ونُسبا إلى أبي الجوَّاس الحارثيِّ في (**التَّنبيه** ٢١٢أ) ، وإلى عروة بن الورد في (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٣١٥/٤) ، كما نُسبا إلى حاتم الطَّائيِّ في (**لباب الآداب** ١٢٠ وينظر : **ديوان شعر حاتم** ٢٩٤ _ ٢٩٥) ، وذكر الشَّيخ أحمد شاكر في تحققيه لـ(لباب الآداب) أنَّ النِّسبة الصَّحيحة هي لقيس ، وهو يخاطب امرأته منفوسة بنت زيد الفوارس ، ونسبها لعمِّها وجدِّها الأكبرين : عبد الله ومالك ، ثمَّ نسبها لجدِّها لأمِّها ذي البردين ، وهو عامر بن أحيمر بن بهدلة ، و(الفرس الورد) : الَّذي لونه لون الورد (**مقاييس اللغة** "ورد" ١٠٥/٦) .

(٢) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٣) سبق تخريج هذا البيت في صفحة (٦) .

(٤) اعتقال الرُّمح : أنْ يجعله الرَّاكب تحت فخذه ، ويجرَّ آخره علـى الأرض وراءه (**النِّهاية** "عقل" ٢٨١/٣ وينظر : **الفسر** ١١١٤/١) .

(٥) **الكتاب** ٨١/١ و **المقتضب** ٧٤/٢ وينظر : **الإنصاف** ٧٧ .

[٤١١] وامتناع المسألة لو ظهر الفعل ؛ فالاحترام/ للفظ ، ألا ترى إلى إدخالهم (إنْ) مع (ما) الزَّمانيَّة(١) ، وتأخيرهم اللام عن المبتدأ مع (إنَّ) الَّتي(٢) بمعنى (نَعَمْ)(٣) .

وهذه الحروف تجتمع في إعراب الثَّاني بإعراب الأوَّل ما لم يكن ثَمَّ علة ، لكن تختلف أحكامها ، فمنها ما يُدخِل الثَّاني في حكم الأوَّل لفظاً ومعنى ، ومنها ما تُدخله لفظاً ولا يُدخِله معنى ، وليس فيها ما يُدخِل الثَّاني في حكم الأوَّل معنى لا لفظاً ، وتجتمع في أنَّ ما بعدها لا يتقدَّم على ما قبلها ، وما جاء من ذلك فإنَّما جاء في الشِّعر في الواو ، قال الشَّاعر :

جَمَعْتَ وَبُخْلاً غِيْبَةً ونَمِيْمَةً ثَلاثَ خِلالٍ لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي(٤)

فأمَّا قوله :

ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ(٥)

فمتأوَّل(٦) على تقدير عطف (رَحْمَةِ اللهِ) على المضمر في (عَلَيْكِ) ، و(السَّلامُ) مبتدأ ، وهذا يقوِّي من قال إنَّ (مالاً) من قولك : (عَلَيْكَ مالٌ) مرفوع بالابتداء(٧).

---

(١) ينظر : **الأزهيَّة** ٥٢ و٩٦ .

(٢) كُرِّرت (التي) في المخطوط .

(٣) ينظر : **معاني القرآن وإعرابه** ٣٦٣/٣ .

(٤) البيت ليزيد بن الحكم الثَّقفيِّ ، وهو في (**شعره** ٢٧٨ و **الأصول** ٣٢٦/١ و **أمالي القالي** ٦٨/١ و **المسائل البصريَّات** ٢٩٢/١ و **الخصائص** ٣٨٣/٢ و **الفوائد والقواعد** ٣٧٨ و **ضوء السِّقط** ٥٤٧) .

(٥) البيت بلا نسبة في (**تلقين المتعلِّم في النَّحو** ٩٦ و **مجالس ثعلب** ١٩٨/١ و **الأصول** ٣٢٦/١ و **الجمل** ١٤٨ و **الخصائص** ٣٨٦/٢ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٦٦ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢٧٦/١) ، وقال ابن السِّيد : « هذا البيت لا أعلم لمن هو ، وينسبه قوم إلى الأحوص » (**الحلل** ١٨٩ وينظر : **ديوان الأحوص** "الحاشية" ٢٣٩ و **شرح الجمل لابن خروف** ٦٨٨/٢) ، و(ذات عرق) : الحدُّ الفاصل بين تهامة ونجد ، وهو منزل لحاجِّ العراق (**الأمكنة والمياه والجبال** ٢٤٥/٢) ، وذكر محقِّق هذا الكتاب حمد الجاسر أنَّها تعرف الآن باسم (الضَّريبة) أعلى وادي نخلة الشَّاميَّة .

(٦) هذا تأويل ابن جنِّي في (**الخصائص** ٣٨٦/٢) .

(٧) هذا قول البصريين (**الخصائص** ٢٩٩/١ و ٣١٧ و **الإنصاف** ٤٨ و **مغني اللبيب** ٥٧٩) .

وأجازوا[١] (قامَ وزَيْدٌ عَمْرٌو) ، وأحسن منه عند بعضهم[٢] : (ضَـرَبْتُ وزَيْـداً عَمْـراً) في الشِّعر ، ولا يجوز (وزَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً) ، ولا يجوز في المخفوض ، ولم يجيزوا (إنَّ وعَمْراً زَيْـداً قائمان) ؛ لأنَّ (إنَّ) أداة ، ويجيزون (كَيْفَ وعَمْرٌو زَيْدٌ) ، ويقولون : «كلُ شيء لم يكن رافعاً لم تله الواو ، نحو : (هَلْ وزَيْدٌ عَمْرٌو قائمانِ) »[٣] ، وهـذا يدلُّ على أنَّ (كَيْـفَ) رافعـة عنـد الكوفيِّ[٤] /[٤١٢] ، والمنصوب بمنـزلة المرفوع في التَّقديم كما أنشدنا ، وقال الشَّاعر :

لَعَنَ الإلَهُ وزَوْجَها مَعَها هِنْدَ الهُنُودِ طَوِيلَةَ البَظْرِ[٥]

وإنَّما لم يجز العطف إذا لم يكن قبلها ما يرفع ؛ لأنَّه يصير مبتدأ أو في حكم المبتدأ ، ولـيس أحـد يجيز مبتدياً (وزَيْدٌ عَمْرٌو قائمانِ) ، و(إنَّ) بمنـزلة الابتداء[٦] ، وهي لا ترفع عند كوفيٍّ[٧] .

وتقول : (زَيْدٌ رَغِبَ فِيْكَ وعَمْرٌو) ، و(زَيْدٌ فِيْكَ رَغِبَ وعَمْرٌو) ، ولا يجوز (زَيْـدٌ فِيْـكَ وعَمْرٌو رَغِبَ) ؛ لأجل الفصل وتقدُّم المعطوف على العامل[٨] ، ولا يجوز عطفـه علـى (زَيْـدٍ)

---

(١) ينظر : **الأصول** ٧٧/٢ و **المسائل البصريَّات** ٦٨٤/١ و **الخصائص** ٣٥/١ و ٣٨٥/٢ .

(٢) قال ابن جنِّي: « وأسهل منه : (ضربتُ وعمراً زيداً) ؛ لأنَّ الفعل في هذا قد استقلَّ بفاعله ، وفي قولك : (قامَ وعمرٌو زيدٌ) ، اتَّسعت في الكلام قبل الاستقلال والتَّمام » (**الخصائص** ٣٨٥/٢) .

(٣) ذكر ابن السَّرَّاج أنَّ الجملة الأخيرة محال ، وهذا السَّطر والَّذي قبله مأخوذٌ من (**الأصول** ٧٧/٢) .

(٤) وهذا بناء على أنَّ الكلام السَّابق كلام الكوفيين ، وسبق أنَّ ابن الدهَّان أخذه من (الأصول) ، وهـو هناك منسوب إلى قوم ، ولم يُذكر أنَّهم الكوفيون ، ففي كلامه نظر ، إضافة إلى أنَّ ابن سعدان الكوفيَّ عدَّ (كيف) من حروف الابتداء ، ثمَّ قال : « فهذه حروف تجري بما بعدها بما يصيبه من الإعراب ، وإنَّما سمِّيت حروف الرَّفع لأنَّ أكثر ما يجيء بعدها مرفوع » (**مختصر النَّحو** ٥٦) ، وهذا يدلُّ على أنَّها غير رافعة عنده .

(٥) البيت لحسَّان رضي الله عنه ، وهو في (**ديوانه** ٣٥٠ و **المحتسب** ٣٤١/١ و **المفضَّل** "باب الحروف " ٢٠٨ و **ضرائر الشِّعر** ٢١٠ و **المقرَّب** ٢٥٧ و **شرح الجزوليَّة للأبَّذيِّ** ٦٤٦ و **همع الهوامع** ٢٧٦/٥) ، و(هند الهنود) : هي هند بنت عتبة بن ربيعة ، كما جاء في ديوان حسَّان .

(٦) ينظر : **الأصول** ٧٧/٢ .

(٧) قول الكوفيين في (**الأصول** ٢٣٠/١ و **الإنصاف** ١٥٣) .

(٨) قال ابن السَّرَّاج : «لم يجز أنْ تقول : (زَيْدٌ فِيْكَ وعَمْرٌو رَغِبَ) ؛ لأنَّك قد فصلت بين المبتدأ وخبره بـالمعطوف ، وقدَّمت ما هو متَّصل بالفعل ، وفرَّقت بينهما بالمعطوف أيضاً » (**الأصول** ٧٧/٢) .

للفصل[1]، ولكان يجب أنْ تقول : (رَغبا) ، ويجوز أنْ تقول : (رَغِبَ) لولا الفصل ، ويجوز : (زَيْدٌ رَاغِبٌ وعَمْرٌو فِيْكَ) إنْ عطفته على المضمر ، فإنْ عطفته على (زَيْدٍ) لم يجز للفصل[2] .

وتقول : (زَيْدٌ وعَمْرٌو قاما) ، ويجوز (زَيْدٌ وعَمْرٌو قامَ) على حذف خبر أحدهما ، وتقول : (زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو قامَ) ، و(زَيْدٌ فَعَمْرٌو قامَ) ، وقد جوَّز بعضهم[3] : (قاما) مع الفاء و(ثُمَّ) ، والأولى (قامَ) ، ولا يجيزون[4] مع (أوْ) و(إمَّا) و(لا) إلا التَّوحيد ؛ لأنَّك لو ثنَّيت القيام مع (أوْ) جعلته لهما ، وهو لأحدهما[5] .

وقد جوَّزوا تقديم الفاء و(ثُمَّ) على ما يجب أنْ يكون قبلها ، ونبيِّن ذلك في موضعه[6] ، وجوَّزوه[7] أيضاً في (أوْ) ، وأنشدوا في (ثُمَّ) :

[٤١٣]

أَأَطْلالَ سُعْدَى بِالسِّباعِ فَحُمَّةٍ   سَأَلْتُ فَلَمَّا اسْتَعْجَمَتْ ثُمَّ صَمَّتِ[8]/

يريد : (سألتُ فجَمَّت فلمَّا صَمَّت ثمَّ استعجمت)[9] ، كما قال :

---

(١) في المخطوط : (للفضل) .

(٢) للفصل بين (راغب) و(فيك)، و(فيك) معلّق بـ(راغب) فلا يفصل بينهما (ينظر : **الأصول** ٢/٧٦).

(٣) ينظر : **الأصول** ٢/٧٦ _ ٧٧ و ١/٢٥٧ و **شرح عيون الإعراب** ٢٣٦ و **المقرَّب** ٢٥٨ .

(٤) ينظر : **الإيضاح العضديّ** ٢٩٦ و **شرح عيون الإعراب** ٢٣٦ و **المقرَّب** ٢٥٨ .

(٥) هذه الفقرة مستفادة من (**الأصول** ٢/٧٦ _ ٧٧) .

(٦) ينظر صفحة (١٦٤) ، وصفحة (١٦٨) وما بعدها .

(٧) في المخطوط : (جوزه) ، ولا عائد لهذا الضَّمير المستتر ، ولذا غيَّرته ليوافق الإضمار قبله وبعده .

(٨) البيت لكثيِّر ، وهو في (**ديوانه** ٣٢٣ و **القوافي للأخفش** ١٨ و **كتاب في علم العروض** ٢٨٨ و **المحكم** ١/٣١٦ و٢/٣٨٨ و **الفصول في القوافي** ٦٨ و **ارتشاف الضَّرب** ٤/٢٠٢٠ و **همع الهوامع** ٥/٢٧٥) ، والرِّواية في هذه المصادر : (أأطلال دار) ، و(السِّباع) هي رواية الأخفش ، وهو وادي (**المحكم** ١/٣١٦) ، ولم أجده فيما رجعت إليه من كتب البلدان ، وجاء في بعض المصادر (النِّباع) ، وفي بعضها (النِّياع) ، وذكر ياقوت أنَّهما روايتان في البيت ، وذكر أنَّ (النِّباع) بين المدينة وينبع (**معجم البلدان** ٥/٢٥٦ و ٣٢٩) ، و(حُمَّة) : جبل أو وادٍ بالحجاز (**الأمكنة والمياه والجبال** ١/٣٩٤) .

(٩) كذا في المخطوط ، ولم يظهر لي لماذا ذُكر (فجمَّت) هنا .

صَمَّ صَداها وعَفا رَسْمُها فَاسْتَعْجَمَتْ عَنْ مَنْطِقِ السَّائِلِ [١]

فأمَّا [٢] قوله تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ [٣] ، فإنَّ الفارسيَّ يقول : « الضَّمير يرجع إلى ما دلَّ عليه اللفظ لا على نفس اللفظ ، ألا ترى أنَّه لمَّا جرى ذكر الغنيِّ والفقير وقعت الدِّلالة من اللفظ عليهما » [٤] .

وممَّا جاء في (أوْ) قوله :

لاهُمَّ إنَّ عامِـرَ بْنَ عَمْرِو
الأعْوَرَ الأعْسَرَ أوْ لا أدْري
أخذهـا عائـذةً بِحَجْرِ [٥]

كأنَّه قال : (أخذها عائذةً بحَجْرٍ أو لا أدري) ، وعلى هذا تأوَّل بعضهم [٦] قوله :

أنا البَطَلُ الحامِي الذِّمارَ و إنَّما يُدافِعُ عَنْ أحْسابِهِمْ أنا أوْ مِثْلي [٧]

---

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في (**ديوانه** ١١٩ و **العين** ١٣٩/٧ و **شرح القصائد السَّبع** ٨ و **تهذيب اللغة** ١٢٦/١٢ و **الإغفال** ٩٨/١ و **سر صناعة الإعراب** ٣٧/١ و **المحكم** ٢٠٩/١) ، و(صداها) : سمعها ، يريد أنَّ الدَّار مقفرة لا أنيس بها ، فيُسمع صوته ، ويحتمل أنْ يكون الصَّدى : الصَّوت الَّذي يجيبك بمثل الَّذي تتكلَّم به ، فيكون المعنى : أنَّه لا أحد بها ، يجيبه الصَّدى ، و(استعجمت) : لم تتكلَّم ، يريد أنَّ من ألمَّ بها فسأل عن حال أهلها لا يجد جواباً (**ديوان امرئ القيس بشرح الأعلم** ١١٩) .

(٢) الحديث عن هذه الآية مقحم هنا ، ومكانه قبل الفقرة السَّابقة .

(٣) سورة النِّساء ، الآية (١٣٥) .

(٤) لم أقف على قول الفارسيِّ هذا ، (وينظر : **المقتصد** ٩٤٣/٢) .

(٥) الأبيات لعنترة في (**المسائل الشِّيرازيَّات** ١٩٥/١) ، وليست في ديوانه ، وهي بلا نسبة في (**المسائل البصريَّات** ٥٧١/١ و **ضرائر الشِّعر** ٢١١ و **ارتشاف الضَّرب** ٢٤٣٢/٥) ، قال الفارسيُّ : « الباهليّ حكى أنَّه أُغير على هذه الإبل في آخر يوم من الشَّهر الحرام بحَجر أي : بحرمة » (**المسائل البصريَّات** ٥٧١/١) .

(٦) لم أقف على صاحب هذا التَّأويل .

(٧) البيت للفرزدق ، وهو في (**ديوانه** ١٥٣/٢ و **معاني القرآن و إعرابه** ٢٤٣/١ و **المسائل الشيرازيَّات** ٤٨/١ و **المحتسب** ١٩٥/٢ و **شرح اللمع لابن برهان** ٧٥/١ و **البديع** ٢٤/٢:١ و **التَّخمير** ٣٠٣/١) ، وذِمار الرَّجل هو كلُّ شيء يلزمه حمايته والدَّفع عنه (**تهذيب اللغة** ٤٣٠/١٤) .

يريد : (مثلي أو أنا) ، وهذا فيه تعسُّف ؛ لأنَّه يكون قد أخَّر حرف العطف عن (أنا) ، وأوقعه على (مِثْلي) ، وإنَّما يَرِد كثيراً في الواو كما قال :

ثُمَّ اشْتَكَيْتُ لَأَشْكانِي وساكِنُهُ   قَبْرٌ بِسِنْجارَ أَوْ قَبْرٌ عَلى قَهَدِ[1]

وأنشد :

كَأَنَّا عَلى أَوْلادِ أَحْقَبَ لاحَهَا   ورَمْيُ السَّفَا أَنْفاسَها بِسِهامِ

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْها التَّناهِي وأَنْزَلَتْ   بِها يَوْمَ ذَبَّابَ السَّبِيبِ صِيامِ[2]

يريد : (جنوبٌ ورمي السَّفا) .

وقد جوَّز ابن السَّرَّاج[3] : (ضَرَبْتُ زَيْداً وعَمْرٌو) ، ويكون (عَمْرٌو) مضروباً ، أي : (وعمرٌو كذلك) .

---

(١) البيت منسوب إلى صَنَّان بن عبد الله اليشكريِّ في (**شرح كتاب الحماسة لأبي القاسم الفارسيِّ** ٣٧٥/٢) ، وهو بلا نسبة في (**الحماسة لأبي تمَّام** ٢٢٦ و **معجم البلدان** ٤١٨/٤ و **ضرائر الشِّعر** ٢١١ و **ارتشاف الضَّرب** ٢٤٣٢/٥ و **التَّدريب في تمثيل التَّقريب** ١٩١ و **شفاء العليل** ٧٩٧/٢) ، و(سِنْجار) : مدينة في نواحي الجزيرة ، قريبة من الموصل ، و(قَهد) : اكتفى ياقوت بأنَّها اسم موضع ، ولم يحدِّده (**معجم البلدان** ٢٦٢/٣ و ٤١٨/٤) ، وأصل الكلام قبل التَّقديم : لأشكاني قبر بسنجار وساكنه .

(٢) البيتان لذي الرُّمَّة ، وهما في (**ديوانه** ١٠٧١/٢ _ ١٠٧٢ و **الكتاب** ٩٩/٢ _ ١٠٠ و **المخصَّص** ٢١٦/١٣ و **الحلل** ١٨٩ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٤٩/١ و **شرح الكافية الشَّافية** ١٢٦٩/٣ و **الفصول المفيدة** ١٥٣) ، و(الأحْقَب) : الحمار الوحشيُّ الَّذي بموضع الحقيبة منه بياض ، و(لاحها) : غيَّرها وأضمرها ، وفي المخطوط : (لاحه) ، وهو خطأ ؛ لأنَّ الضَّمير يرجع إلى أولاد أحقب ، و(السَّفا) : شوك البُهْمى ، و(أنفاسها) : أنوفها ، و(السِّهام) : شوك البهمى ، و(ذوت) : جفَّت ، و(التَّناهي) : جمع (تَنْهية) ، وهو موضع ينتهي السَّيل إليه ، ويقف فيه مدَّة من الزَّمن ، فإذا اشتدَّ الحرُّ جفَّ ، و(أنزلت بها) : أي أنَّ الجنوب أنزلت بالحمير يوماً شديداً ، و(السَّبيب) الذَّنب ، و(يوم ذبَّاب السَّبيب) : أي يوم تذبُّ الحمير بأذنابها ، و(صيام) : نعت لأولاد أحقب (**شرح أبيات سيبويه** ٤٨٣/١ _ ٤٨٤) .

(٣) **الأصول** ٧٨/٢ .

[٤١٤]

قال/أبو الفتح : « فمعنى الواو الاجتماع ، تقول : (قامَ زَيْدٌ وعَمْـرٌو) ، أي : اجتمع لهما القيام ، ولا تدري كيف حالهما فيه » [١] .

قال سعيد : الواو لا يخلو أنْ تكون متَّصلة بالكلمـة اتِّـصال واو (جَـوْهَرٍ) ، أو منفصلة ، فإذا كانت متَّصلة فلا يخلو أنْ تكون أصلاً أو زائدة ، فالأصل نحو : (وَعْدٍ) ، و(ثَوْبٍ) ، و(عَدْوٍ) ، والزَّائدة تكون للإلحاق [٢] وغير الإلحاق ، ولا تكـون أوَّلاً زائـدة البتَّة ، فالَّتي للإلحاق نحو : (حَوْقَلٍ) [٣] ، و(جَوْهَرٍ) ، و(جَهْوَرٍ) [٤] ، و(سِنَّوْرٍ) [٥] ، أو للمدِّ نحو : (عَجُوْزٍ) ، وللتَّكثير نحو : (قَمَحْدُوَةٍ) [٦] .

وأمَّا المنفصلة [٧] فسبع واوات :

الأولى : جامعة عاطفة ، والثَّانية : جامعة غير عاطفـة ، والثَّالثـة : واو قـسم ، الرَّابعة : واو الحال ، الخامسة : واو (رُبَّ) ، السَّادسة : عاملـة في قـول الجرمـيِّ [٨] ، ومضمرة بعدها (أنْ) في قول سيبويه [٩] ، السَّابعة : زائدة في قول الكوفيِّ [١٠] .

---

(١) **اللمع** ١٤٩ .

(٢) الإلحاق : هو أنْ تزيد على الكلمة حرفاً زائداً ليس من أصل البناء ؛ ليبلغ بناء من الأبنية الأصول أزيد منها (**مقاييس المقصور والممدود** ٢٨ وينظر : **المنصف** ٣٤/١) .

(٣) (الحَوْقَلُ) : الشَّيخُ الكبير (**المنتخب** ١٥٣/١) .

(٤) (الجهور) : هو الصَّوت العالي (**تهذيب اللغة** ٥٠/٦) .

(٥) (السِّـنَّور) : يطلق على أشياء منها : الهرُّ ، وأصل الذَّنب ، والسَّـيِّد (**لسان العـرب** " سـنر " ٣٨١/٤) .

(٦) (القَمَحْدُوة) : الهنة النَّاشزة فوق القفا (**لسان العرب** " قمحد " ٣٦٨/٣) .

(٧) في المخطوط : (المتَّصلة) ، والشَّارح أنهى الحديث عن المتَّصلة ، ويبدأ الآن في الحديث عن المنفصلة .

(٨) قول الجرميِّ في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣٢/١٠ و **إصلاح الخلل** ٤٩) .

(٩) (**الكتاب** ٤١/٣ وينظر: ٢٨/٣) .

(١٠) قول الكوفيين في (**الخصائص** ٤٦٢/٢ و **المحتسب** ٢١٦/٢) ، وذكر الفرَّاء وابن الأنباريِّ أنَّ الواو إنَّما تزاد مع (لَمَّا) و(حتَّى إذا) فقط (**معاني القرآن للفرَّاء** ٢٣٨/١ و٢/ ٢١١ و ٢٤٩/٣ و **إيضاح الوقف والابتداء** ٩٧١/٢ و **شرح القصائد السَّبع** ٥٥) .

فأمَّا الجامعة العاطفة فالَّتي نحن بصددها ، والواوات جُمَعُ قد ذكرناها في أبوابها[1] إلا الواو الزَّائدة والعاطفة الجامعة :

فالزَّائدة نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾[2]، التَّقدير فيه عندهم[3]: (حتَّى إذا جاؤوها فُتحتْ أبوابُها) ، وعليه قول الشَّاعر :

[٤١٥]

حَتَّى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ورَأَيْتُمُ أَوْلادَكُمْ شَبُّوا/
وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنا إنَّ اللَّئِيْمَ الغادِرُ الخَبُّ[4]

يريد : (قلبتم) ، وقال :

وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ فِيهِمُ رَشِيْدٌ ولا ناه أخاهُ عَنِ الغَدْرِ
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ بْنَةَ وائِلٍ وكانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ راغِيَةِ البَكْرِ[5]

---

(١) ذكر الواو الجامعة غير العاطفة في باب المفعول معه (**الغرَّة** _ النُّسخة التَّيموريَّة _ ٧٣) ، و واو القسم في باب القسم (**الغرَّة** _ نُسخة قليج علي _ ١٨٤أ) ، و واو الحال في باب الحال (**الغرَّة** _ النُّسخة التَّيموريَّة _ ١١٤) ، و واو (ربَّ) في باب الجرِّ (**الغرَّة** _ النُّسخة التَّيموريَّة _ ٢٤٨ _٢٤٩) ، والواو الَّتي يضمر بعدها (أنْ) في باب الحروف الَّتي تنصب الأفعال (**الغرَّة** _ نسخة قليج علي _ ٧٠أ و ٧ب) .

(٢) سورة الزُّمر ، الآية (٧٣) .

(٣) أي الكوفيين (ينظر : **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٣٨/١ و٢/ ٢١١ و **شرح القصائد السَّبع** ٥٥ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٢٢/٤) .

(٤) البيتان للأسود بن يَعْفُر النَّهشليِّ ، وهما في (**ديوانه** ١٩ و **معاني القرآن للفرَّاء** ١٠٧/١ و **المقتضب** ٧٨/٢ و **مجالس ثعلب** ٥٩/١ و **شرح القصائد السَّبع** ٥٥ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٣٧/١٠ و **سر صناعة الإعراب** ٦٤٧/٢) ، و(قملت بطونكم) : كثرت قبائلكم ، و(الخَبُّ) : الرَّجل الخدَّاع (**الصِّحاح** "قمل" ١٨٠٥/٥ و "خبب" ١١٧/١) .

(٥) البيتان للأخطل ، وهما في (**شعره** ٤٤٢ _ ٤٤٣ و **الجليس الصَّالح** ٣٤٢/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٤٦/١ و **ضرائر الشِّعر** ٧٢ و **شرح عمدة الحافظ** ٦٤٩/٢ و **المغني في النَّحو** ١٢٢ب و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٣٢١/٢:٢) ، ورواية الدِّيوان (أمال عليهم) ، ولا شاهد فيها ، و(راغية البكر) : المراد أنَّهم أُهلكوا ؛ وذلك أنَّ بكر ثمود رغا فيهم فأُهلكوا (ينظر : **الكامل** ٧/١) .

يريد : (صَبَّ) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾[1] يريد : (ناديناه) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾[2] ، أي : (ليكون) ، كذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ ﴾[3] ، أي : (ضياء) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ﴾[4] ، أي : (ليعلم) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾[5] ، أي : (لو افتدى به) .

وأنشدوا لكُثيِّر[6] :

فإذا وذَلِكَ لَـــيْسَ إلَّا حِيْنَهُ ... وإذا مَضى شَيْءٌ كَأَنْ لَمْ يُفْعَلِ[7]

يريد : (فإذا ذلك) ، وأنشد الأخفش :

---

(١) سورة الصّافات ، الآيتان (١٠٣) و (١٠٤) .

(٢) سورة الأنعام ، الآية (٧٥) .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية (٤٨) .

(٤) سورة آل عمران ، الآية (١٤٠) .

(٥) سورة آل عمران ، الآية (٩١) .

(٦) هو أبو صخر كُثيِّر بن عبد الرَّحمن الخُزاعيُّ (ت ١٠٥ هـ) ، وهو صاحب عزَّة ، وأكثر شعره فيها ، وكان رافضيًا (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ٥٠٣/١_٥١٧ و **وفيات الأعيان** ١٠٦/٤_١١٣) .

(٧) البيت منسوب إلى كُثيِّر في (**الجواهر** ٨٨٩/٣) ، وقد يكون هذا تصحيفاً ؛ لأنَّ المشهور أنَّــه لأبي كبير الهذليِّ ، فهو لأبي كبير في (**شعره** ١٠٨٠/٣ و **الشِّعر والشُّعراء** ٦٧٢/٢ و **تهــذيب اللغــة** ٦٧٥/١٥ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٤٦/١ و **العمدة** ٧٠١/٢ و **ضرائر الــشِّعر** ٧٢ و **شــرح الكافية الشَّافية** ١٢٦٠/٣) وغيرها ، والإشارة في البيت إلى شبابه وما مضى من أيَّام تمتُّعه (**تهذيب اللغة** ٦٧٥/١٥) .

فَإذا وذَلِكَ يا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إلّا كَـلَمَّةِ حـالِمٍ بِخَـيالِ[١]

[٤١٦]

يريد : (فإذا ذلك) ، ومنه قول أبي خِراش[٢] / :

لَعَمْرُ أَبي الطَّيْرِ المُـرِبَّةِ غُـدْوَةً عَلى خالدٍ لَقَدْ عَكَفْنَ عَلى لَحْمِ

ولَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَطْعَمِ الطَّيْرُ مِثْلَهُ عَشيَّةَ أَمْسى لا يُبِيـنُ مِنَ البَكْمِ[٣]

يريد : (لحمِ) ؛ لأنَّ الثَّاني هو الأوَّل ، ومن ذلك قوله :

وإنَّ رَشِيْداً وابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ حَتَّى يُصْدِرَ الأمْرَ مُصْدَرا[٤]

ورشيد هـو ابن مروان ، فالـواو زائدة ، ومنه عندهم[٥] قوله تعـالى : ﴿أَوَكُلَّمَا

---

(١) البيت لتميم بن أُبيّ بن مقبل ، وهو في (**ديوانه** ١٨٩ و **معاني القرآن للأخفش** ١٣٢/١ و **الفسر** ٦٦٩/٢ و **الصِّحاح** "لمم" ٢٠٣٢/٥ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٤٥/١ و **الجواهر** ٣/ ٨٨٩ و **شرح عمدة الحافظ** ٦٥٠/٢) ، و(اللمَّة) : يقال أصابت فلاناً من الجنِّ لَمّة ، وهي : المسُّ والشَّيء القليل (**الصِّحاح** "لمم" ٢٠٣٢/٥).

(٢) أبو خِراش هو خويلد بن مرَّة الهذليّ ، وهو شاعر جاهليٌّ أدرك الإسلام فأسلم ، مات في خلافة عمر رضـي الله عنه (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ٦٦٣/٢ ــ ٦٦٤ و **الإصابة** ٣٦٤/٢) .

(٣) البيت الأوَّل في (**شعر أبي خِراش** ١٢٢٦/٣ و **المحكم** ١٠٦/٢ و **شروح سقط الـزَّند** " البطليوسـيّ " ١٥٧٧/٤) ، ونُسب لأبي جُنْدَب الهذليّ في (**المعاني الكبير** ١٢٠٠/٣) ، وليس في شعره ، والبيتـان معـاً منسوبان إلى أبي خراش في (**شرح اللمع لابن برهان** ٢٤٦/١ و **ضرائر الشِّعر** ٧١ و**خزانة الأدب** ٤٧/١١) ، ونقل البغداديُّ قصيدة وجدها في (شرح أشعار الهذليين للسُّكَّريِّ) نسبها الأخفش لِخراش ابن المذكور ، وفيها هذان البيتان (**خزانة الأدب** ٧٩/٥ ــ ٨١) ، وهي في الجزء المفقود من شرح السُّكَّريِّ ، و(أبو الطَّير) : خالد سمّاه به لوقوعها عليه ، وقيل : أراد أبا الطَّير الواقعة عليه ، و(المربَّة) : المقيمة ، و(خـالد) : هـو ابـن زهـير الهذليُّ (**خزانة الأدب** ٧٦/٥ ــ ٧٨) .

(٤) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٣٤٥/٢ و **الأضداد لابن الأنباريّ** ١١٠ و **ضـرائر الشِّعر** ٧١ و **خزانة الأدب** ٤٧/١١) .

(٥) القائل بجواز زيادة الواو في الآية الآتية هو الأخفش (**معاني القرآن** ١٤٧/١) ، وأمَّا الكوفيون فلم أقف على من نسب إليهم زيادة الواو هنا ، بل نُسب إلى الكسائيِّ منهم القول بأنَّها (أَوْ) حُرِّكت الواو منها (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٢٥٢/١ و **مشكل إعراب القرآن** ١٠٥/١ ــ ١٠٦) ، وأيضاً سبق أنْ ذكرت قريباً أنَّ الواو لا تزاد عند الفرَّاء وابن الأنباريِّ إلا بعد (لَمَّا) و(حتَّى إذا) ، وعليه فالواو عندهم غير زائدة هنا ، ولا في الشَّواهد السَّابقة ابتداء من قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيَ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ .

عَـٰهَدُواْ عَهْدًا ﴾[١].

وهذا جميعه متأوَّل تأويلاً يخرجه عن زيادة الواو ، على أنَّهم قد زادوا حروفاً كثيرة ، من ذلك اللام في قوله :

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بِي ولا لِلما بِهِمْ أبَداً شِفاءُ[٢]

وإنَّما جواب الآيات والأبيات محذوف عند البصريِّ[٣]، ويجوز عندي أنْ يكون ﴿ طِبْتُمْ ﴾[٤]مع عامله هو الجواب ، ويكون تقديره : (قلنا لهم طبتم) ، وحذف القول كثير كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم ﴾[٥].

وضدُّ دعواهم قول الشَّاعر ــ وهو الهذليُّ[٦] ــ :

فَأَصْبَحْنَ يَنْشُرْنَ آذانَهُنَّ فِي الطَّرْحِ طَرْفاً شِمالاً يَمِيْنا[٧]

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٠٠) .

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي الأسديِّ في (**شرح شواهد المغني** ٥٠٥/١ و **خزانة الأدب** ٣٠٨/٢) ، وهو في (**معاني القرآن للفرّاء** ٦٨/١ و **المحتسب** ٢٥٦/٢ و **الصَّاحبيِّ** ٣٩ و **الصَّاهل والشَّاحج** ٤٩١ و **الإنصاف** ٤٥٥) .

(٣) ينظر : **المقتضب** ٧٨/٢ و **الخصائص** ٤٦٢/٢ .

(٤) سورة الزُّمر ، الآية (٧٣) ، عاد الشَّارح ليتحدَّث عن قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ .

(٥) سورة الرَّعد ، الآيتان (٢٣) و (٢٤) .

(٦) هو أميَّة بن أبي عائذ العَمريُّ الهذليُّ ، وهو شاعر إسلاميٌّ من شعراء الدَّولة الأمويَّة (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ٦٦٧/٢ و **الأغاني** ٧/٢٤ ــ ٩) .

(٧) البيت لأميَّة بن أبي عائذ الهذليِّ ، وهو في (**شرح أشعار الهذليين** ٥١٨/٢ و **شرح الدُّروس** ١٢٣أ و **منتهي الطَّلب** ٢٩٦/٩ و **البديع** ٣٥٦/٢:١ و **المفصَّل** "باب الحروف " ٢٠٨ و **ضرائر الشِّعر** ١٦١ و **الفصول المفيدة** ١٢٦ و **شرح أبيات مغني اللبيب** ٣٢٧/٧) ، وجاء في المخطوط والبديع : (ينثرن) ، وصوَّبته من بقيَّة المصادر الَّتي منها شرح الدروس لابن الدَّهَّان نفسه ، وأيضاً جاء في المخطوط : (ظرفاً) بالظَّاء المعجمة في البيت والتَّعليقِ عليه ، وفي جميع المصادر : (طرفاً) ، وفي شرح أشعار الهذليين والمنتهى : (والطَّرحَ) .

أي : (ويميناً) ، فأعمل المصدر وفيه الألف واللام في (الطَّرف) ، وأنشد الهذليُّ :

فَرامَتْ بنا مَشْرِقــاً مَغْرِبــاً [غِياراً]وحَبْساً صَحارَى حُزُونا[1]

[٤١٧]

أي : (مشرقاً ومغرباً)/ ، وأنشدوا :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الــوُدَّ فِي فُــؤادِ الكَرِيْــمِ[2]

وقوله :

وكَيْفَ لا أَبْكِي عَلى عَلَّاتِي

صَبائِحِي غَبائِــقِي قَــيْلاتِي[3]

وروى أبو زَيْد[4]: (أَكَلْتُ سَمَكاً لَحْماً تَمْراً) .

وإذا عطفت جملة على جملة فيها ضمير جاز حذف الواو وإثباتها كقولــه تعــالى :

﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾

---

(١) البيت لأميَّة بن أبي عائذ الهذليّ ، وهو في (**شرح أشعــارالهذليين** ٢/٥١٩ و **منتهى الطَّلب** ٩/٢٩٧ و **البديع** ١:٢/٣٥٧ و **الفصول المفيدة** ١٢٦) ، و(غيارا) ساقطة من المخطوط ، وجاء في شــرح أشعار الهذليين والمنتهى : (جلساً) مكان (حبساً) .

(٢) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الخصائص** ١/٢٩٠ و **الصَّداقة والصَّديق** ١٩٥ و **نتائج الفكر** ٢٦٣ و **المفصَّل** "باب الحروف " ٢٠٨ و **شرح الجمل لابن عصفور** ١/٢٥٦ و **شــرح الكافيــة الشّافية** ٣/١٢٦٠ و **الفصول المفيدة** ١٢٥) .

(٣) لم أقف على قائل البيتين ، وهما في (**سر صناعة الإعراب** ٢/٦٣٥ و **الخصائص** ١/٢٩٠ و **المحكم** ٦/٣١١ و **المفصَّل** "باب الحروف " ٢٠٨ و ضرائر الــشّعر ١٦١ و **المغــني في النَّحــو** ١٢٣ب و **الفصول المفيدة** ١٢٦) ، و(الصَّبائح) : جمع (الصَّبوح) ، وهي النَّاقة الَّــتي تُحلــب بالغــداة ، و(الغبائق) : جمع (الغبوق) ، وهي النَّاقة الَّتي تُحلب بعد المغرب ، و(القيلات) : جمع (قَيْلة) ، وهــي النَّاقة الَّتي تُحلب عند المقيل وقت الظَّهيرة (**لسان العرب** "صبح" ٢/٥٠٣ و "غبق" ١٠/٢٨٢) .

(٤) (ينظر : **الخصائص** ٢/٢٨٠ و **التّمام** ١٢٢) ، وأبو زيد : هو سعيد بن أوس الأنصاريُّ (ت ٢١٥ هـــ) ، أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه اللغة القاسم بن سلّام ، مــن مــصنفاته : النّوادر ، والهمز (ينظر : **طبقات النَّحويين و اللغويين** ١٦٥ ــ ١٦٦ و **البلغة** ١٠٣) .

﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[١]، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ (٤٥) وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴾[٢]، وقال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ (١٦) كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾[٣]، فأمَّا قول من قال[٤] بحذف الواو وإثباتها لأجل السَّبعة والثَّمانية في الأعداد فلا يعرفه نحويٌّ .

واعلم أنَّ القياس ألا يُحذف من الحروف شيءٌ ولا يزاد ، وذلك أنَّهم جاؤوا بهذه الحروف اختصاراً ، ولهذا لم يعملوا أكثرها ، فإذا كان كذلك فزيادتها إسهاب ، وحذفها إخلال وإجحاف بالغرض الَّذي جِئْتَ بها من أجله ، ألا ترى أنَّها حروف معنى ، والمعنى يتعلَّق بها ، فحذفها يخلُّ بذلك المعنى[٥]، ولهذا المعنى لا يجيز أبو الحسن[٦]: (جاءَني الَّذي ضَرَبْتُ زَيْداً) ، فيبدل من الهاء المحذوفة ، ولا (جاءَني الَّذي ضَرَبْتُ نَفْسَهُ) ، فيؤكِّد الهاء المحذوفة ؛ لأنَّ المحذوف/من مواضع الاختصار ، والبدل والتَّوكيد من مواضع [٤١٨]

---

(١) سورة الكهف ، الآية (٢٢) .

(٢) سورة الواقعة ، الآيتان (٤٥) و (٤٦) .

(٣) سورة الذَّاريات ، الآيتان (١٦) و (١٧) .

(٤) ذكر الخطيب الإسكافيُّ في توجيه دخول الواو في الآية السَّابقة من سورة الكهف ثلاثة توجيهات ، الثَّاني منها يتعلَّق بالعدد سبعة ، والثَّالث ـ وذكر أنَّه للمفسِّرين ـ يتعلَّق بالعدد ثمانية (**درَّة التَّنزيل** ٨٦٨/١ ـ ٨٧١) ، وقال المراديُّ : « واو الثَّمانية ، ذهب قوم إلى إثبات هذه الواو منهم ابن خالويه والحريريّ وجماعة من ضعفة النَّحويين ... وذهب المحقِّقون إلى أنَّ الواو في ذلك إمَّا عاطفة ، وإمَّا واو الحال ، ولم يثبتوا واو الثَّمانية ، وأنكر الفارسيُّ واو الثَّمانية » (**الجنى الدَّاني** ١٦٧ ـ ١٦٨ وينظر: **المحرَّر في النَّحو** ٩٩٦/٢ ـ ٩٩٧ و **الدُّرّ المصون** ٤٦٨/٧ و **مغني اللبيب** ٤٧٤ ـ ٤٧٧) .

(٥) ينظر: **سر صناعة الإعراب** ٢٦٩/١ ـ ٢٧٠ .

(٦) قول الأخفش بمنع توكيد الهاء المحذوفة في (**الخصائص** ١٢٧/١و٣٧٨/٢ و **الخاطريَّات** ٨٤) ، وأمَّا منعه الإبدال من الهاء المحذوفة فلم أقف عليه ، (وينظر : **التَّمام** ٢٢٥) .

الإسهاب ، فتضادَّ الأمر فيهما ، وقد أجاز مثل ذلك الزَّجَّاج(١) في كتابه في القرآن ، فإنْ قلت : (جاءَنِي الَّذِي قامَ زَيْدٌ) فأبدل من المضمر في (قامَ) كان حسناً .

وأمَّا الواو الَّتي في هذا الباب فالنَّاس فيها على ضربين :

فالشَّافعيُّ(٢) ــ رحمة الله عليه ــ وأصحابه ، وقيل : هو مذهب ثعلب(٣) ، وقيل هو مذهب الرَّبَعِيِّ(٤) أنَّها للتَّرتيب .

ومذهب النُّحاة(٥) ، وهو مذهب أبي حنيفة(٦) ــ رضي الله عنه ــ أنَّها للجمع .

---

(١) وذلك في توجيه قوله تعالى : ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ سورة طه ، الآية (٦٣) ، إذ زعم أنَّ المعنى : (نعم هذان لهما ساحران) (**معاني القرآن وإعرابه** ٣/٣٦٣) ، وهذا فيه ذكر التَّأكيد وهو اللام ، وحذف بعض المؤكَّد ، وهو المبتدأ (هما) (ينظر : **الإغفال** ٢/٤٠٩ و **سر صناعة الإعراب** ١/٣٨٠) .

(٢) نُسب هذا القول إلى الشَّافعيِّ في (**البرهان** ١/١٣٧ و **البيان في شرح اللمع** ٢٩٦ و **الغرَّة المخفيَّة** ٨٠ ب و **توجيه اللمع** ٢٨٤) ، وذكر الزَّنجانيُّ أنَّ هذا لم يثبت عنه (**الكافي شرح الهادي** ٩٠٨) ، والشَّافعيُّ هو أبو عبد الله محمَّد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ) ، إمام المذهب الشَّافعيِّ (**طبقات الشَّافعيَّة** ١/١١ ــ ١٤) .

(٣) نُسب هذا القول إلى ثعلب في (**البديع** ١:٢/٣٥٦ و **الإرشاد** ٣٨٩ و **المغني في النَّحو** ١٠٥أ و **ارتشاف الضرب** ٤/١٩٨٢) ، وذكر عمر الكوفيُّ أنَّ قول ثعلب حكاه أصحاب الشَّافعيِّ ، وهو غير معروف ، فلا يصحُّ التَّعلُّق به (**البيان في شرح اللمع** ٢٩٦ و ٢٩٨ وينظر : **الغرَّة المخفيَّة** ٨٠ ب) ، وكلام ثعلب في المجالس صريح في عدم إفادتها التَّرتيب (**مجالس ثعلب** ٢/٣٨٦) .

(٤) قول الرَّبعيِّ في (**المغني في النَّحو** ١٠٥أ) ، والرَّبعيُّ هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج (ت ٤٢٠ هـ) ، تلمذ للفارسيِّ والسِّيرافيِّ ، وأخذ عنه القاضي أبو المحاسن المفضَّل التَّنوخيُّ ، من كتبه : شرح مختصر الجرميِّ (ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ٢٠ ــ ٢١ و٢٢ **وإنباه الرُّواة** ٢/٢٩٧) .

(٥) قال السِّيرافيُّ : « وأجمع النَّحويون واللغويون من البصريين والكوفيين أنَّ الواو لا توجب تقدُّم ما تقدَّم لفظه » (**شرح الكتاب** ٦/٧٠ وينظر : **الكتاب** ١/٤٣٨ و **معاني القرآن للفرَّاء** ١/٣٩٦ و **المقتضب** ١/١٠ و **معاني القرآن وإعرابه** ٤/٣١٤ و **الأصول** ٢/٥٥ و **حروف المعاني** ٣٦ و **الإيضاح العضديّ** ٢٩٥ و **علل النَّحو** ٣٧٧ و **سر صناعة الإعراب** ٢/٦٣٢) .

(٦) ذكر الجوينيُّ أنَّ أصحاب أبي حنيفة ذهبوا إلى أنَّ الواو للجمع (**البرهان** ١/١٣٧) ، وأبو حنيفة هو النُّعمان بن ثابت التَّيميُّ مولاهم الكوفيُّ (ت ١٥٠ هـ) ، إمام المذهب الحنفيِّ (**سير أعلام النُّبلاء** ٦/٣٩٠ ــ ٤٠٣) .

فحجَّة من زعم أنَّها للتَّرتيب ما رُوي عن أمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنه ـ أنَّه لمَّا سمع سُحَيْماً[1] ينشد :

عُمَيْرةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غادياً   كَفى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلمَرْءِ ناهِيا[2]

فقال له : « [لَوْ][3] قَدَّمْتَ الإسْلامَ عَلى الشَّيْبِ لَكانَ أَوْلى بِكَ »[4] .

ومن ذلك أنَّ النَّبيَّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لمَّا سمع رجلاً يقول : « مَنْ يُطِعْ اللهَ ورَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدْ ، ومَنْ يَعْصِهما فَقَدْ غَوَى » ، فقال له النَّبيُّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : « بِئْسَ الخَطِيْبُ أَنْتَ ، قُلْ : ومَنْ يَعْصِ اللهَ ورَسُولَهُ فَقَدْ غَوى »[5] ، فلو كانت الواو تفيد الجمع دون التَّرتيب لكان قد نهاه عن شيء وأمره بمثله .

ومن ذلك أيضاً أنَّ رجلاً سأل ابن عبَّاس : « كَيْفَ تُقَدِّمُ العُمْرَةَ عَلى الحَجِّ وقَدْ قَدَّمَ اللهُ تعالى الحَجَّ /عَلى العُمْرةِ في كِتابِهِ العَزِيْزِ ، فَقالَ تعالى : ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[6] ؟ » ، فقال : « كَما قَدَّمَ اللهُ تَعالى الوَصِيَّةَ عَلى الدَّيْنِ ، وأَنْتَ تُقَدِّمُ الدَّيْنَ عَلى [٤١٩]

---

(١) سُحَيم عبد لبني الحَسْحاس من بني أسد ، وهو عبد أسود نوبيٌّ ، وكان شاعراً محسناً (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ١/٤٠٨ ـ ٤٠٩ و **الأغاني** ٢٢/٢١٣ ـ ٢١٩) .

(٢) البيت في (**ديوان سُحيم** ١٦ و **طبقات فحول الشُّعراء** ١/١٨٧ و **البيان والتَّبيين** ١/٧١ و **الكامل** ٢/٧٦٨ و **كتاب الشِّعر** ٢/٤٣٧ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٤٠ و **الإنصاف** ١٤٧) .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٤) قول عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ لسحيم مذكور في كثير من المصادر منها (**طبقات فحول الشُّعراء** ١/١٨٧ و **البيان والتَّبيين** ١/٧١ و **الكامل** ٢/٧٦٨ و **أمالي المرزوقيِّ** ٣٨٨ و **البيان في شرح اللمع** ٢٩٧ و **المحصول** ١:١/٥١٤ ـ ٥١٦) وجواب (لو) فيها جميعاً : (لأجزتك) ، وجاء في (**تهذيب الآثار** ٢/٤٦٨) « قال عمر لعبد بني الحسحاس حين أنشده :

....   كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

: (لو قلته كلّه هكذا لأعطيتك عليه) » ، وفي (**المصنَّف** ١١/٢٦٧) أنَّ عمر لمَّا أنشده سحيم البيت السَّابق قال : (صدقتَ) .

(٥) الحديث في (**صحيح مسلم** " كتاب الجمعة ـ باب تخفيف الصَّلاة والخطبة " ٣٤٥) .

(٦) سورة البقرة ، الآية (١٩٦) .

الوَصِيَّةِ ، فقال تعالى : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖ ﴾[1] »[2] ، لأنَّهم فهموا من تقديم اللفظ تقديم المعنى ، فدلَّ ذلك على أنَّ الواو يقتضي التَّرتيب .

ومن ذلك أيضاً أنَّ رجلاً لو قال لامرأته الَّتي لم يدخل بها : (أَنْتِ طالقٌ وطالقٌ) وقعت الأولى دون الثَّانية ، فلو كانت الواو للجمع دون التَّرتيب لوقعت الطَّلقتان كما [لو][3] قال لها : (أنتِ طالقٌ طَلْقَتَيْنِ)[4] ، ومن ذلك قولهم : (قامتْ هندٌ وزيدٌ) فتؤنَّث لتأنيث الأوَّل ، فيدلُّ على أنَّه للأوَّل أوَّلاً[5] .

وحجَّة من زعم أنَّها للجمع دون التَّرتيب قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾[6] ، والسُّجود بعد الرُّكوع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا ﴾[7] ، وهؤلاء القوم لم يكونوا يؤمنون بالرَّجعة ، ولهذا قال تعالى عنهم : ﴿ وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾[8] ، يريد : نحيا ونموت ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾[9] ، وقال في موضع آخر : ﴿ وَقُولُواْ

---

(١) سورة النِّساء ، الآية (١٢) .

(٢) وجاء في (**الأمّ** ٥/٢١٨ و**السُّنن الكبرى للبيهقيّ** " كتاب الوصايا ــ باب تبدية الدَّين على الوصيَّة " ٦/٤٣٨) : أنه قيل لعبد الله بن عبَّاس ــ رضي الله عنه ــ : كيف تأمر بالعمرة قبل الحجِّ والله عزَّ وجلَّ يقول : ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلۡحَجَّ وَٱلۡعُمۡرَةَ لِلَّهِ ﴾ ؟ ، فقال : كيف تقرؤون الدَّين قبل الوصية أو الوصية قبل الدَّين ؟ ، قال : الوصية قبل الدَّين ، قال : فبأيِّهما تبدؤون ؟ قالوا : بالدَّين ، قال : فهو ذلك .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٤) ينظر : **البرهان** ١/١٣٧ ــ ١٣٨ و **المحصول** ١:١/٥١٨ .

(٥) في المخطوط : (أولى) ، ولعلَّ الصَّواب ما أثبت .

(٦) سورة آل عمران ، الآية (٤٣) .

(٧) سورة المؤمنون ، الآية (٣٧) ، وصدرت الآية في المخطوط بـ(وقالوا) ، وهذا خطأ ؛ سببه الخلط بين هذه الآية وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾ (الأنعام ٢٩) .

(٨) سورة المؤمنون ، الآية (٣٧) .

(٩) سورة البقرة ، الآية (٥٨) .

﴿حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾[١]، والقصَّة واحدة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ / وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لْئَيْكَةِ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[٤]، وموسى قبل داود بزمان، فكيف بسليمانَ وعيسى[٥].

[٤٢٠]

ومن ذلك قول الرَّاجز:

وَمَنْهَلٍ فيه الغُرابُ مَيْتُ
سَقَيْتُ مِنْهُ القَوْمَ واسْتَقَيْتُ[٦]

وإنَّما هو استقى ثمَّ سقى[٧]، ومن ذلك قوله:

---

(١) سورة الأعراف، الآية (١٦١).

(٢) سورة ق، الآيات (١٢) و (١٣) و (١٤).

(٣) سورة ص، الآيتان (١٢) و (١٣)، (وينظر: **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٤) سورة النِّساء، الآيتان (١٦٣) و (١٦٤).

(٥) وقد تقدَّم ذكرهما على ذكر موسى وداود، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَءَاتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ (وينظر: **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٤٠).

(٦) البيتان بلا نسبة في (**أمالي القاليّ** ٢/٢٤٤ و **الحجّة** ٣/٢٦ـ ٢٧ و **شرح الهداية** ١/٢٧ و **أمالي ابن الشّجريّ** ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣ و **المغني في النّحو** ١٠٦ب و **شرح ألفيَّة ابن معط** ١/٧٧٧)، وذكر البكريُّ أنّ البيتين ضمن أرجوزة تُنسب إلى العجّاج، وإلى أبي محمَّد الحذلميِّ الفقعسيِّ (**اللآلي** ١/٢٠١)، وفي موضع آخر صحَّح نسبتها إلى الفقعسيِّ (**اللآلي** ٢/٨٦٩ ـ ٨٧٠ وينظر: **لسان العرب** " أجن " ١٣/٨).

(٧) ينظر: **شرح اللمع للواسطيّ** ١١٧.

نُعِلُّهُ مِنْ جانبٍ ونُنْهِلُهْ[١]

والعَلَل بعد النَّهَل ، وقال لبيد :

أُغْلي السِّباءَ بكُلِّ أَدْكَنَ عاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُها[٢]

والمِقْدَحة هي المِغْرَفة ، وإنَّما تُغرف الخمرة بعد قلع الطِّين[٣] .

ومن ذلك ما رُوي عن النَّبيِّ[٤] ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنَّه قال لرجل : « ما تَحْفَظُ مِنَ القُرآن ؟ » ، فقال : « الكَثيرَ الطَّيِّبَ » ، قال : « وما هُوَ ؟ » ، قال : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّا يَرَهُ ، ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ » ، فقال النَّبيُّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : « يُقَدِّمُ اللهُ الخَيْرَ وتُؤَخِّرُهُ » ، فقال العربيُّ منشداً :

---

(١) البيت لأبي النَّجم العجليِّ ، وهو في (**شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٨/١ و **المفصَّل** "باب الحروف " ٢١٢ و **شرح المفصَّل** ٩٢/٨ و **الكافي شرح الهادي** ٩٠٧ و **المغني في النَّحو** ١٠٦ب و **الفصول المفيدة** ٧٦) ، وذكره الأصمعيُّ في (**الإبل** ١٥٢) برواية : (من حَلَبٍ) ، وليس هو في ديوان أبي النَّجم المجموع ، و(العَلَل) : هو الشُّرب الثَّاني ، و(النَّهَل) : الشُّرب الأوَّل (**الصِّحاح** "علل" ١٧٧٣/ و "نهل" ١٨٣٧/٥) .

(٢) البيت في (**شرح ديوان لبيد** ٣١٤ و **شرح القصائد السَّبع** ٥٧٥ و **سر صناعة الأعراب** ٦٣٢/٢ و **الفوائد والقواعد** ٣٧٧ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٣٩/١ و **أسرار العربيَّة** ٢٦٨ و **اللباب** ٤١٧/١) ، و(أُغلي) : اشتَري غالياً ، و(السِّباء) : اشتراء الخمر ، و(الأدكن) : الزِّقُّ الأغبر ، و(العاتق) : الخالصة ، أو الَّتي لم تُفتح ، و(الجونة) : المطليَّة بالقار ، و(قدحت) : اغترف منها ، و(فُضَّ) : كُسر ، و(ختامها) : طينها (**شرح القصائد التِّسع** ٤٢٠/١) .

(٣) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٦٣٢/٢ ـ ٦٣٣ و **أسرار العربيَّة** ٢٦٨ .

(٤) لم أجد من روى هذه الحكاية عن النَّبيِّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ إلا ابن فلاح في (**المغني في النَّحو** ١٠٦أ) ، وهو يكثر الاعتماد على صاحبنا ، وذُكرت مختصرة في (**محاضرات الأدباء** ٢٨٧/١ و **الكشَّاف** ٤١٥/٦) دون تحديد لمن حاور الرَّجل ، والمعروف أنَّ المحاور هو عمر بن عبد العزيز ، والرَّجل هو عَقيل بن عُلَّفة المرِّيُّ (**الأغاني** ١٨٨/١٢ و **التَّذكرة الحمدونيَّة** ٣٨٠/٩ و **معجم البلدان** ٣٩٨/٥ وينظر : **المساعد** ٤٤٤/٢ و **خزانة الأدب** ٤٨٢/٤ ـ٤٨٣) .

خُذا بَطْنَ هَرْشى أَوْ قَفاها فَإنَّما كِلا جانِبَي هَرْشى لَهُنَّ طَرِيْقُ[١]

فلم ينكر النَّبيُّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ استدلاله ، ومن ذلك أنَّ النَّبيَّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ/سمع رجلاً يقول : « ما شاءَ اللهُ وشِئْتَ » فقال له ـ عليه السَّلام ـ : « قُلْ : ما شاءَ اللهُ ثُمَّ شئْتَ »[٢] ، فلو كانت الواو للتَّرتيب لما نقله من الواو إلى (ثُمَّ) . [٤٢١]

ومن ذلك أنَّ رجلاً جاء إليه[٣] الحسنُ البصريُّ[٤] يسأله في دم ، فأجابه ، فقال له : « قَدْ وَهَبْتُ الدَّمَ للهِ ولِوُجُوهِكُمْ » ، فقال له الحسن : « هَلَّا قُلْتَ : للهِ ثُمَّ لِوُجُوهِكُمْ »[٥] ، فلو كانت الواو للتَّرتيب لما نهى عنها ، وأتى بـ(ثُمَّ) .

ومن ذلك قول الشَّاعر :

كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ الَّذي ضُرِبَتْ بِهِ ....[٦]

---

(١) سبق في الحاشية السَّابقة أنَّ المستشهد بهذا البيت هو عَقيل بن عُلَّفة ، ولا أدري هل هو من قوله أو منقوله ، وينظر : (**عقيل بن عُلَّفة المريِّ حياته وشعره** ٣١٣) ، والبيت في (**طبقات فحول الشُّعراء** ٧١٤/٢ و **مقاييس اللغة** ١٤٧/١ و **الفسر** ٤٩٠/٣ و **الصِّحاح** "هرش" ١٠٢٧/٣ و **فصل المقال** ٣٤٨ و **المغني في النَّحو** ١٠٦أ و **المساعد** ٤٤٤/٢) ، و(هرشى) : ثنيَّة في طريق مكَّة قريبة من الجُحْفة ، يرى منها البحر ، ولها طريقان فكلُّ من سلك واحداً منهما أفضى به إلى موضع واحد (**معجم البلدان** ٣٩٧/٥) .

(٢) قال الشَّافعيُّ : « وقال رجل يا رسول الله : (ما شاء الله وشئت) ، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (أمثلان ؟ قل : ما شاء الله ثم شئت) » (**الأمّ** ٤١٥/٢ ـ٤١٦) ، وجاء في (**مسند الإمام أحمد** ٤٣١/٣) : سمع رسول الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ رجلاً يقول : (ما شاء الله وشئتَ) ، فقال : (بل ما شاء الله وحده) ، وجاء في (**سنن ابن ماجة** " كتاب الكفَّارات ـ باب النَّهي أنْ يقال : ما شاء الله وشئت ٢١/٧) : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (إذا حلف أحدكم فلا يقل : ما شاء الله وشئت ، ولكن ليقل : ما شاء الله ثم شئت) .

(٣) في المخطوط : (إلى) ، والصَّواب ما أثبت ؛ لأنَّ الحسن هو الَّذي ذهب للرَّجل يسأله .

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن يَسار البصريُّ (ت ١١٠ هـ) ، كان من كبار التَّابعين ، شُهر بالفصاحة والعلم والزُّهد (**وفيات الأعيان** ٦٩/٢ ـ ٧٣) .

(٥) ينظر : **البيان والتَّبيين** ٢٦١/١ .

(٦) تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٩٨) .

و(كِلا) إنَّما تضاف إلى اثنين ، فلو لم يكن الواو للجمع لما جاز ذلك فيها ، ومن ذلك أنَّهم يقولون : (جاءَني زَيْدٌ وعَمْرٌو مَعاً)[١]، ولا يفعلون ذلك في غيرها ، وأيضاً فلو قلت : (وَقَفْتُ هَذا المِلْكَ عَلى أولادِي وأَوْلادِ أَوْلادِي) كان وقفاً لهم في زمن واحد ، ولو قلت : (وَقَفْتُ هَذا المِلْكَ عَلى أولادِي فَأَوْلادِ أَوْلادِي) لم يكن للثَّاني إلا بعد انقراض الأوَّل ، وأيضاً فإنَّهم يقولون : (زَيْدٌ وعَمْرٌو قاما)[٢]فكما أنَّ الألف لا تقتضي ترتيباً في الفاعلين فكذلك[٣](جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) .

وأيضاً فلو كانت الواو للتَّرتيب لوقعت في جواب الشَّرط ، وأيضاً فإنَّ (بَيْنَ)[٤] إنَّما وقعت في الكلام لتُضاف إلى أكثر من واحد ، أو لفظ دالٍّ على تثنية أو جمع ، كقولك : (المالُ بَيْنَ الزَّيْدَيْنِ والزُّيُودِ) ، وتقول / : (المالُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو) ، فلو كانت الواو تدلُّ على التَّرتيب لأضفتها إلى الواحد ، ولجاز دخول الفاء معها ، فأمَّا قوله : [٤٢٢]

.... بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[٥]

---

(١) ينظر : **مجالس ثعلب** ٣٨٦/٢ .

(٢) ينظر : **الأصول** ٧٦/٢ .

(٣) في المخطوط : (وكذلك) .

(٤) في المخطوط : (بينا) .

(٥) هذا عجز بيت ، وصدره :

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ ....

والبيت لامرئ القيس ، وهو في (**ديوانه** ٨ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١٤١/٣ و **الأزهيَّة** ٢٤٤ و **القوافي للتَّنوخيِّ** ٧٥ و **الإنصاف** ٥٢٧ و **كشف المشكل** ٤٤٤/٢ و **ارتشاف الضَّرب** ٢٣٨١/٥) ، و(سقط اللوى) : منقطعه ، و(اللوى) : حيث يسترقُّ الرَّمل ، فتخرج منه إلى الجدد (**شرح القصائد السَّبع** ١٩) ، و(الدَّخول) : هضاب حمر عالية ، فيها ماء عذب يسمَّى بهذا الاسم ، شمالاً من هضبة الدَّواسر ، وتبعد عن بلدة عفيف ٢٠٠ كيلاً جنوباً ، و(حومل) : جبل أسود له قمة بارزة يقع غرباً من هضاب الدَّخول قريباً منها (**المعجم الجغرافيّ للبلاد العربيَّة السُّعوديَّة** "عالية نجد" ٥١٣/٢ و ٤٣٤/١ _ ٤٥٣) .

فـ(الدُّخُولُ) مواضع شتَّى[١]، ومن ذلك أنَّ (افْتَعَلَ) و(تَفاعَلَ) إذا كانا[٢] من اثنين معطوف أحدهما على الآخَر لم يكن العاطف إلا الواو ، وأيضاً فطريق التَّحليل[٣] يشهد بأنَّ الواو للجمع ، وذلك أنَّه ليس في حروف العطف ما معناه الجمع إلا الواو ، وذلك أنَّ الفاء للتَّعقيب ، و(ثُمَّ) للمهلة ، وما بقي من حروف العطف ليس لها معنى جمع ، فلو جعلناها للتَّرتيب استغنينا عنها ، وأَفْقَدْنا[٤] معنى الجمع ، وجعلنا بمعنى واحد حرفين .

واستدلَّ قوم على أنَّها ليست للتَّرتيب بقوله تعالى : ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾[٥]، فقوله تعالى : ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾ يدلُّ على أنَّها ليست للتَّرتيب ، إذ لو كانت للتَّرتيب لما احتاجت الجملة إلى (بَعْد) ، ويُفسد هذا النَّظر قوله تعالى : ﴿ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ﴾[٦]، و(ثُمَّ) للمهلة بلا خلاف ، ويقال على هذا : إنَّه لا دلالة في الجمل إذا جاءت بعضها إثْر بعض ؛ لما سنذكره في فصل[٧] (ثُمَّ) ، وقال بعضهم : « قد يكون ذلك في الجملة حجَّةً إذا جاءت / الثَّانية متعلِّقة بالأولى »[٨]. [٤٢٣]

---

(١) ينظر : **شرح القصائد التِّسع** ١/١٠٠ و **الإغفال** ١/٢٥٢ و **الأزهيَّة** ٢٤٤ .

(٢) في المخطوط : كان .

(٣) طريق التَّحليل هو ما يسمَّى بالسَّبر والتَّقسيم ، وهو أحد مسالك العلَّة ، ومعناه : أنْ يذكر جميع الوجوه المحتملة ، ثمَّ يختبرها، فيُبقي ما يصلح ويَنفي ما عداه (ينظر : **المتَّبع** ١/١٣٢ **والاقتراح** ٢٨٣).

(٤) كذا الضَّبط في المخطوط ، ولعلَّ المراد : وأفقدْنا حروف العطف معنى الجمع ، ويمكن أنْ يُبنى الفعل للمجهول .

(٥) سورة النَّازعات ، الآيات من (٢٧) إلى (٣٠) .

(٦) سورة الأنعام ، الآية (٥٤) .

(٧) في المخطوط : (فضل) .

(٨) لم أقف على قائل هذا القول .

فأمَّا قول الشَّاعر :

فَكانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً   أَوْ يَسْرَحُوهُ بِها واغْبَرَّتِ السُّوْحُ[1]

وإنَّما جسَّره على ذلك أنَّه وجد (أَوْ) يقع للإباحة ، وأنَّك إذا قلت : (جالِسِ الفُقَهاءَ أَوِ النُّحاةَ) جاز للمأمور أنْ يجالسهما[2]، فأقامها فيه مقام الواو ، وبعضهم[3] ينشده : (وتَسْرَحُوهُ) ، وبعضهم[4] يجعل (أَوْ) نائبة عن الواو .

وتقول : (قامَ زَيْدٌ قامَ أَمْسِ ولَمْ يَقْعُدْ) ، ولو قلت : (زَيْدٌ قامَ أَمْسِ ويَقْعُدُ) لم يجز[5].

---

(١) نُسب هذا البيت إلى أبي ذؤيب الهذليّ في (**أساس البلاغة** "سوح" ٣٩٦ و **كشف المشكلات** ٢٩٧/١ و **شرح شواهد الإيضاح** ٢٤٥ و **المتبع** ٤٢٦/٢) ، وذكر القيسيُّ أنَّ هذا البيت لرجل من النَّبيت ــ حيٌّ من الأنصار ــ ، وقيل : لأبي ذؤيب الهذليّ ، ولم يجده في شعره ، وإنَّما وجد هذين البيتين :

وقال ماشيهم سيَّانِ سيركم   أو أنْ تقيموا به واغبرَّت السُّوح

وكان مثلين أن لا يسرحوا نعماً   حيث استرادت مواشيهم وتسريح

(**إيضاح شواهد الإيضاح** ٣٤١/١ وينظر : **شرح أشعار الهذليين** ١٢٢/١ و **كشف المشكلات** ٥٨٩/١ ــ ٥٩٠ و **خزانة الأدب** ١٣٧/٥) ، والشَّاهد هنا هو استعمال (أو) في معنى الواو ؛ لأنَّ (سيَّان) لا يستعمل إلا بالواو (**الخصائص** ٣٤٨/١) ، و(يسرحوه) : يرسلوه إلى المرعى نهاراً ، و(النَّعم) : الإبل ، و(بها) : أي في السَّنة المجدبة أو الأرض المجدبة ، و(السُّوح) : جمع ساحة ، وهي فضاء يكون بين دور الحيِّ ، و(اغبرَّت) : اسودَّت في عين من يراها ، أو كثر فيها الغبار لعدم الأمطار (**شرح شواهد الإيضاح** ٢٤٥) .

(٢) ينظر : **الإيضاح العضدي** ٢٩٦ .

(٣) جاء في (**شرح شواهد الإيضاح** ٢٤٥ وينظر : **خزانة الأدب** ١٣٧/٥) أنَّ هذا البيت يروى :

وقال رائدهم سيَّان سيركم   وأنْ تقيموا به واغبرَّت السُّوح

(٤) جاء في (**البيان في شرح اللمع** ٣٠٢) أنَّ الرُّمَّانيَّ ذكر في شرحه لمختصر الجرميِّ أنَّ (أو) يكون بمعنى الواو ، وأنشد عليه البيت السَّابق ، وذكر المراديُّ أنَّ القول بأنَّ (أو) تأتي بمعنى الواو قول الأخفش والجرميِّ وجماعة من الكوفيين (**الجنى الدَّاني** ٢٣٠ وينظر: **الخصائص** ٣٤٨/١) .

(٥) قال ابن السَّرَّاج : « تقول : (زيدٌ قامَ أمسِ ولم يقعدْ) ، ولا يجوز : (زيدٌ قامَ ويقعدُ) ، وإنَّما جاز مع (لَمْ) لأنَّها مع ما عملت فيه في معنى الماضي » (**الأصول** ٧٨/٢) .

قال أبو الفتح : « ومعنى الفاء التَّفرُّق على مواصلةٍ ، أي : أنَّ الثَّاني يتبع الأوَّل بلا مُهْلة »[١] .

قال سعيد : الفاء تكون أصلاً ، وبدلاً ، ومُتْبِعة ، وزائدة ، فالأصل تكون فاء ، أو عيناً ، ولاماً ، وذلك نحو : (فَصْلٍ) ، و(صُفْرٍ) ، و(صَرْفٍ) ، والبدل قولهم : (جَـدَفٌ) في (جَدَثٍ) ؛ لقولهم في جمعه : (أَجْداثٌ)[٢] ، ومُتْبِعة على ضربين : متبعة عاطفة ، ومتبِعة غير عاطفة ، فالمتبِعة العاطفة نحو قولك : (قامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو) ، فالفاء هنا توجب أنَّ الثَّاني بعد الأوَّل بلا مهلة .

وقوله : « ومعناها التَّفرُّق على مواصلة » هو كلام الزَّجَّاج[٣] ، كذا حكاه عثمان في بعض كتبه[٤] ، ثمَّ قال : « وقد أجاد العبارة عنها ، أي ليست حالها كحال الواو الَّتي ما عُطِف بها ما مع ما قبلها بمنـزلة ما جُمع في لفظ واحد » / . [٤٢٤]

وقوله : « على مواصلة » أي : لما فيها من قوَّة الإتباع ، وأنَّه لا مهلة فيها ، يؤكِّد ذلك عندك[٥] أنَّ الشَّيء إذا دنا من الشَّيء فقد يجري مجرى ما هو حادث في وقته ، وإنْ كان بعده ، وذلك كقول العرب : (أَشْكُرُهُ إذا أَعْطاني)[٦] ، وهو لم يشكره وقت العطيَّة ، وإنَّما شكره عَقِيبَ ذلك ، وقوله :

لَمَّا أَتاني ابْنُ عُمَيْرٍ راغِباً   أَعْطَيْتُهُ عَيْساءَ مِنْها فَبَرِقْ[٧]

---

(١) **اللمع** ١٤٩ .

(٢) ينظر: **سر صناعة الإعراب** ٢٤٨/١ .

(٣) نُسب هذا الكلام إلى الزَّجَّاج في (**البديع** ٣٥٨/٢:١ و **شرح الكافية لابن جمعة** ٦٦٣/٢) .

(٤) لم أجد هذا في الموجود من كتب ابن جنّي .

(٥) جاء في المخطوط : (عندك هو) ، وهذا خطأ ؛ لأنَّ ضمير الفصل لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر ، أو ما كان بمنـزلتهما .

(٦) ينظر : **التَّنبيه** ٣٥ب و **المحتسب** ٢٩١/١ .

(٧) البيت للأعور بن براء الكلابيِّ في (**مجاز القرآن** ٢٧٧/٢ و **شرح أبيات إصلاح المنطق** ١٣٦ و **تهذيب إصلاح المنطق** ١٢٦)، وهو بلا نسبة في (**العين** ١٥٦/٥ و **إصلاح المنطق** ٤٥ و **إعراب القراءات السَّبع** ٤١٥/٢ و **الحجَّة** ٣٤٥/٦) ، و(العيساء) : النَّاقة البيضاء ، و(بَرِقَ) : تحيَّر بصره فلا يطرف ، و(ابن عمير) : كذا في إصلاح المنطق ، ومكانه في المجاز (ابن صُبَيح) ، وهو من بني هلال بن عامر ، وكان الأعور خاله (**شرح أبيات إصلاح المنطق** ١٣٦) .

فـ(لَمَّا) منصوبة الموضع بـ(أَعْطَيْتُ) ، ولم يعطه حين إتيانه راغباً ، إنَّما أعطاه عَقِيبَه .

فأمَّا قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [٣] ، فالتَّقدير في الآية الأولى : (وإذا أردتَ قراءةَ القرآنِ فاستعذْ باللهِ) ، فاكتفى بالمسبَّب عن المسبِّب ، فالمسبَّب القراءة ، والمسبِّب الإرادة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ [٤] ، معناه : (فضربَ فانفجرتْ) ، والوجه الآخَر : أنْ يكون على التَّقديم والتَّأخير ، ومثله قولـه تعالى : ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ [٥] ، التَّقدير : (ما إنَّ مفاتحَه لتنوءُ بها العصبةُ) ، ومنه قوله :

[٤٢٥]

وإنِّي مَتى ما أَدْعُ باسْمِكَ لا تُجِبْ وكُنْتَ جَديراً أَنْ تُجِيْبَ فَتَسْمَعا [٦] /

أي : (أنْ تَسمعَ فتُجيبَ) ، قال الشَّاعر :

صَبَّحَهُمْ بِكِلابِ الغَوْثِ يُؤسِدُها مُسْتَوْضِحُونَ يَرَوْنَ العَيْنَ كَالأَثَرِ [٧]

---

(١) سورة النَّحل ، الآية (٩٨) .

(٢) سورة المائدة ، الآية (٦) .

(٣) سورة الأعراف ، الآية (٤) .

(٤) سورة البقرة ، الآية (٦٠) .

(٥) سورة القصص ، الآية (٧٦) .

(٦) البيت لمتمم بن نويرة اليربوعيِّ ، وهو في (**شعره** ١١١ و **المفضَّليَّات** ٢٦٧ و **الشِّعر والشُّعراء** ١/٣٣٨ و المراثي ٧٤ و **جمهرة أشعار العرب** ٢/٧٥١ و **العقد الفريد** ٣/٢٦٤ و **منتهى الطَّلب** ٦/٣٨٤) ، والرِّواية في جميع هذه المصادر بالواو مكان الفاء ، لكن جاء في مخطوطة (المراثي) فوق (وتسمعا) : (وفتسمعا) إشارة إلى أنَّها رواية ثانية .

(٧) البيت للرَّاعي النُّميريِّ ، وهو في (**ديوانه** ١٢٧ و **المعاني الكبير** ٣/١١٩٣ و **تأويل مشكل القرآن** ١٩٦ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٤٣ و **ضرائر الشِّعر** ٢٦٧ و **منتهى الطَّلب** ٦/٥٦) ، و(يؤسدها) : يغريها ، و(المستوضحون) : _ في المخطوط (مستوضحين) ، وهو خطأ ؛ لأنَّه فاعل (يؤسدها) _ يريد صيَّادون ، يقال : استوضح الرَّجل إذا نظر ليرى شبحاً أو أثراً ، و(يرون العين كالأثر) : أراد : يرون الأثر كالعين ، فقلب ، يريد أنَّ أثر الصَّيد عندهم إذا رأوه بمنزلة الصَّيد نفسه لا يخفى عليهم (**المعاني الكبير** ٣/١١٩٣) .

أي : (يرونَ الأثرَ كالعينِ)[١]، وقيل : « إنَّ كلَّ فعلين تقاربا في المعنى جاز تقديم أيّهما شئت »[٢].

وأمَّا الآية الثّالثة : فقيل : « إنَّ الهلاك واقع ببعض القوم ، فيكون التّقدير : (وكم منْ قريةٍ أهلكْنا بعضَها ، فجاءَها بأسُنا فأهلكْنا الجميعَ) »[٣].

وقريب من هذا في (أوْ) قول الشّاعر :

ونَعْرُرْ أُناساً عَرَّة يَكْرَهُوْنَها   فَنَحْيا كِراماً أَوْ نَمُوْتَ فَنُقْتَلُ[٤]

والموت هنا مقاربة أسبابه ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾[٥] أي : (أسبابه) .

والمُتْبعة غير العاطفة[٦] هي الّتي تأتي في جواب الشّرط إذا وقع جملة من مبتدأ وخبر ، أو أمر ونحوه ، نحو : (إنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ) ، وذلك أنّهم ربطوا الجملة بالجملة بالفاء ؛ لأنَّها للإتباع بلا مهلة ، وحكم الجزاء أنْ يكون واقعا بالشّرط يتلوه بلا مهلة ، وكذلك الفاء في جواب (أمَّا) ليست للعطف ، وإنَّما هي للإتباع ؛ لأنَّ في (أمَّا) معنى الشّرط ، وإنْ كان حكم الفاء أنْ تلي الجملة ، لكن قدَّموا أحد الجزأين تحسيناً ، لكيلا يلي (أمَّا) ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه[٧] من قولهم : (أَخذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصاعِداً) ، لم

---

(١) لعلمهم بالصَّيد وآثاره (**تأويل مشكل القرآن** ١٩٦) .

(٢) ينظر : **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٣٠١/١٢ و **الدُّر المصون** ٢٤٩/٥ .

(٣) ينظر : **الجامع لأحكام القرآن** ١٥٣/٩ .

(٤) البيت للأخطل ، وهو في (**شعره** ٣٣ و **العين** ٨٥/١ و **غريب الحديث** ١٩/٥ و **تهذيب اللغة** ١٠١/١ و **منتهى الطَّلب** ١٤٩/٦ و **تاج العروس** "عرر" ٢٠٥/٧) ، وفي شرح ديوان الأخطل أنَّ (نعررهم) بمعنى : نوقع بهم وقعة منكرة ، و(العَرَّة) : الشِّدَّة في الحرب (**المحيط في اللغة** ٩١/١) ، وجاء في المخطوط (نعزز) و(عزَّة) ، وهو تصحيف ظاهر .

(٥) سورة إبراهيم ، الآية (١٧) .

(٦) ينظر : **التّعليقة على كتاب سيبويه** ١٧٢/١ و **سر صناعة الإعراب** ٢٥٢/١ _ ٢٥٩ .

(٧) **الكتاب** ٢٩٠/١ .

[٤٢٦]

يستحسن الواو هنا[١] ؛ لأنَّ المعنى في أشياء متعدِّدة تترتَّب/، وكان شِرى أوَّلها بدرهم ، ثمَّ زاد على ذلك في الشِّراء الثَّاني ، فقدَّره بقولك : (فَزادَ الثَّمَنُ صاعِداً) [٢]، ولا تحسن (ثُمَّ) حسن الفاء[٣].

وليس في الكلام حرف عطف يعمل ما بعده فيما قبله إلا الفاء الَّتي في (أمَّا)[٤] والَّتي في الأمر في قولك : (بِزَيْدٍ فَامْرُرْ) .

وأمَّا الزَّائدة فقول الشَّاعر :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ   وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[٥]

ومنه قوله ــ فيما رواه الأخفش[٦] ــ : (زَيْدٌ فَوَجَدَ) ، يريد : (وجدَ) ، ومن ذلك قوله :

يَمُوْتُ أُناسٌ أَوْ يَشِيبُ فَتاهُمُ   ويَحْدُثُ ناسٌ والصَّغِيْرُ فَيَكْبُرُ[٧]

وقال أبو كَبِيْر[٨] :

---

(١) قال سيبويه : « ولا يجوز أنْ تقول : (وصاعِداً) » (**الكتاب** ١/٢٩٠) .

(٢) **الكتاب** ١/٢٩٠ .

(٣) **الكتاب** ١/٢٩١ .

(٤) ذكر ابن الدَّهَّان في الفقرة الماضية أنَّ هذه الفاء ليست عاطفة .

(٥) البيت للنَّمر بن تولب ، وهو في (**شعره** ٣٥٧ و **الكتاب** ١/١٣٤ و **معاني القرآن للأخفش** ١/٣٥٤ و **الكامل** ٣/١٢٢٩ و **كتاب الشِّعر** ١/٣٢٦ و **الأزهيَّة** ٢٤٨) ، وزعم الهرويُّ أنَّه للمتلمِّس (**إسفار الفصيح** ٢/٨٦٧) ، وذكر الفارسيُّ أنَّ إحدى الفاءين لا تكون إلا زائدة ؛ لأنَّ (إذا) إنَّما تقتضي جواباً واحداً (**الحجَّة** ١/٤٤) ، وفي (**خزانة الأدب** ١/٣١٥) قال أبو عليٍّ في (المسائل القصريَّة) : الفاء الأولى زائدة ، والثَّانية فاء الجزاء ، ثمَّ قال : اجعل الزَّائدة أيَّهما شئت ، وذكر عبد القاهر أنَّ الزَّائدة هي الثَّانية (**المقتصد** ١/٣١٣ وينظر : **اللباب** ١/٤٢٢) .

(٦) **معاني القرآن** ١/١٣٢ .

(٧) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**ضرائر الشعر** ٧٣ و **شرح عمدة الحافظ** ٢/٦٥٣ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣/٣٥٦ و **البحر المحيط** ٣/٣٧ و **الدُّر المصون** ٣/٣٤٢ و **شفاء العليل** ٢/٧٨٢ و **الأشباه والنَّظائر** ١/٤٥٧) .

(٨) أبو كبير هو عامر بن الحُلَيس الهذليُّ ، ذكر ابن قتيبة أنَّه جاهليٌّ ، وبعضهم جعله من الصَّحابة (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ٢/٦٧٠ ــ ٦٧٤ و **الإصابة** ٧/٣٤٣) .

فَرَأَيْتُ ما فِيهِ فَــثُمَّ رُزِئْــتُهُ   فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ راضٍ مَعْمَرِي[١]

أي : (ثُمَّ) ، ومن ذلك قوله :

أَراني إذا ما بتُّ بِتُّ عَلى هَوًى   فَثُمَّ إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غادِيا[٢]

وبعض النُّحاة[٣] يجعل (ثُمَّ) زائدة احتراماً للتَّقديم ، وأنشدوا :

لَمَّا اتَّقى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُها   فَتَرَكْتُ ضاحِيَ كَفِّهِ يَتَذَبْذَبُ[٤]

وقال الفرَّاء : « إذا كان الفعلان يقعان معاً جاز أنْ تقدِّم أيَّهما شئت ، تقول : (أَعْطَيْتَني فَأَحْسَنْتَ) ، و(أَحْسَنْتَ فَأَعْطَيْتَني) »[٥] ، فلا فرق بينهما ، وليس هنا فعلان مختلفان ، بل كلاهما واحد ، وقد رُدَّ عليه / [٤٢٧] بقولهم : (أَعْطَيْتَ فَأَجْزَلْتَ ، ومَشَيْتَ فَأَسْرَعْتَ) ، ولو عكست لم يحسن ، وقد فُصل بينهما[٦] بشيء غير مَرْضيٍّ ، فتركنا ذكره .

---

(١) البيت في (**شعر أبي كبير** ١٠٨٢/٣ و **المحكم** ١٠٧/٢ و **توجيه اللمع** ٢٨٦ و **الكافي شرح الهادي** ٩١٢ و **ضرائر الشِّعر** ٧٣ و **المغني في النَّحو** ١٢٣أ و **الأشباه والنَّظائر** ١٠٤/١) ، و(المعمر) : المنزل (**المحكم** ١٠٧/٢) ، يقول : أصبت بموت هذا الرَّجل بعد أنْ عرفت طيِّب أخلاقه وأفعاله .

(٢) البيت لزهير بن أبي سُلمى ، وهو في (**شرح شعره** ٢٠٧ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١٥٢/١ و **سر صناعة الإعراب** ٢٦٤/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٤٤/١ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٩٠/٣ و **المفصَّل** "باب الحروف " ٢٢٨ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٥٦/٣) ، و(بتُّ على هوى) : بتُّ على أمر أريده ، فإذا أصبحت جاء أمر غيرُ ما بتُّ عليه ، وهو موتي وذهابي إلى القبر (**شرح شعر زهير** ٢٠٧) .

(٣) هذا قول الأخفش (**المسائل الشِّيرازيَّات** ١٥١/١ ــ ١٥٢ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٤٤/١ و **شرح عمدة الحافظ** ٦٥٤/٢) ، وابنِ الشَّجريِّ في (**الأمالي** ٩٠/٣) .

(٤) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**سر صناعة الإعراب** ٢٦٩/١ و **الأزهيَّة** ٢٤٨ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٥٦/٣ و **البحر المحيط** ٣٧/٣ و **مغني اللبيب** ٢٢٠ و **شفاء العليل** ٧٨٢/٢) ، وفي المخطوط مكان (اتَّقى) : (رأى) ، وهو تحريف ، و(ضاحي كفِّه) : ظاهرها (**المعاني الكبير** ٨٣٤/٢) .

(٥) ينظر : **معاني القرآن للفرَّاء** ٣٧١/١ و **البديع** ٣٥٩/٢:١ و **ارتشاف الضَّرب** ١٩٨٥/٤ .

(٦) أي بين هذه الجملة وجملة الفرَّاء ، ولم أقف على هذا الفصل .

قال أبو الفتح : « ومعنى (ثُمَّ) المهلة والتَّراخي ، تقول : (قامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو) ، أي : بينهما مهلة »[١] .

قال سعيد : (ثُمَّ) للتَّرتيب بمهلة ، وكان ابن دَرَسْتَوَيْه[٢] يقول فيها قولاً غير مَرْضيٍّ ، وهو أنَّه جعل الثَّاء بدلاً من الفاء ، والفاء بدلاً من الواو ؛ لتقارب المخرج ، ويجعل أصل الحروف الواو ، وممَّا يدلُّك على أنَّه ليس في (ثُمَّ) معنى الفاء أنَّهم لم يوقعوها في جواب الشَّرط ، وهي تقع للمهلة إذا وقعت مع المفردات ، وأمَّا في الجملة فلا يلزم ذلك فيها ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾[٣] ، وقال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٖ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوۡاْ ﴾[٤] ، وقال الله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ﴾[٥] ، قيل : « المعنى : دام على التَّوبة »[٦] كما قال : ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[٧] ، وقال : ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ ﴾[٨] إلى قوله : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم [بِهِۦ] لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾[٩] ، ثمَّ قال

---

(١) **اللمع** ١٥٠ .

(٢) ينظر : **شرح ألفيَّة ابن معط** ٧٧٣/١ .

(٣) سورة الانفطار ، الآيتان (١٧) و (١٨) .

(٤) سورة البلد ، الآيات من (١٢) إلى (١٧) .

(٥) سورة طه ، الآية (٨٢) .

(٦) هذا قول قتادة (**جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٣٤٨/١٨ وينظر : **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٥٣/٣) .

(٧) سورة الفاتحة ، الآية (٦) .

(٨) سورة الأنعام (١٥١) .

(٩) سورة الأنعام (١٥٣) ، و(به) ساقطة من المخطوط .

[٤٢٨]

: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾[١]، وموسى أوتي الكتاب قبل محمَّد عليه السَّلام ، قيل[٢]: « تقديره : يا محمَّد / ثمَّ آتينا »[٣]، وقيل : « إنَّ (ثُمَّ) بمعنى الواو »[٤]، وقال الشَّاعر :

قُلْ لِمَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أَبُوْهُ ثُمَّ قد سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ[٥]

والصَّواب أنَّ (ثُمَّ) لا تقتضي التَّرتيب في الجمل ، وإنَّما تقتضي المهلة في المفردات[٦]، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ ﴾[٧]، ولا شكَّ أنَّ أمره الملائكة قبل خلقهم وتصويرهم ، وقال الأخفش : « (ثُمَّ) بمعنى الواو »[٨]، كما قال :

سَأَلْتُ رَبِيعةَ مَنْ خَيْرُها أَباً ثُمَّ أُمّاً فَقالَتْ لِمَهْ[٩]

ومن ذلك : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[١٠]،

---

(١) سورة الأنعام (١٥٤) .

(٢) في المخطوط : (قل) .

(٣) قال الطَّبريُّ : « قل بعد ذلك يا محمَّد : آتى ربُّك موسى الكتاب ، فترك ذكر (قل) إذ كان قد تقدَّم في أوَّل القصَّة ما يدلُّ على أنَّه مراد فيها » (**جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٢٣٢/١٢) .

(٤) ينظر : **البديع** ٣٥٩/٢:١ و **المساعد** ٤٤٩/٢ .

(٥) البيت لأبي نُواس ، وهو في (**ديوانه** ٢٢٢ و **الأزمنة والأمكنة** ٤٩/١ و **نتائج الفكر** ٢٥٠ و **كشف المشكلات** ٢٣٦/١ و **شرح الجمل لابن خروف** ٣٢٢/١ و **البديع** ٣٥٩/٢:١ و **المحرَّر في النَّحو** ٩٩٨/٢) .

(٦) ينظر : **الصَّاحبيّ** ٢١٦ .

(٧) سورة الأعراف ، الآية (١١) .

(٨) **معاني القرآن** ٣٢١/١ .

(٩) البيت للأقيشر الأسديّ ، وهو في (**ديوانه** ٧٤ و **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٣٢٢/١٢ و **الأغاني** ١٨٠/١١ و **الصَّاحبيّ** ٢١٥) ، وفي المخطوط مكان : (لمه) : (له) .

(١٠) سورة المجادلة ، الآية (٣) .

والتَّقدير : (فتحريرُ رقبةٍ ثمَّ يعودونَ لما قالوا) ، هذا قول الأخفش[١] ، ومثله : ﴿ اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾[٢] ، تقديره : (فانظرْ ماذا يرجعونَ ثمَّ تولَّ عنهم) .

وقيل : « (ثُمَّ) تكون للتَّرتيب في الجمل ، وإنَّما تكون في الآحاد كما تقدَّم »[٣] ، وقد جاءت معاني الأحرف الثَّلاثة في آية واحدة ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾[٤] ، وليس للطُّعْم والسَّقي ترتيب ، والشِّفاء عقيب السُّقم ، والإحياء بعد الموت بزمان ، وجوَّز الأخفش[٥] أنْ يكون (ثُمَّ) في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ [وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ] ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾[٦] زائدة .

[٤٢٩] واعلم أنَّ / الهمزة تدخل على الواو والفاء و(ثُمَّ) ، قال الله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾[٧] ، وقال تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تَهْدِي ﴾[٨] ، وقال : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا

---

(١) قال الأخفش : « المعنى : فتحرير رقبة من قبل أنْ يتماسَّا » (**معاني القرآن** ٥٣٧/٢) .

(٢) سورة النَّمل ، الآية (٢٦) .

(٣) ينظر : **جواهر الأدب** ٣٦٣ .

(٤) سورة الشُّعراء ، الآيات (٧٩) و (٨٠) و (٨١) .

(٥) ليس قول الأخفش في المعاني ، وهو مذكور في (**المسائل الشِّيرازيَّات** ١٥١/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٤٤/١ و **البديع** ١:٢/٣٦٠) .

(٦) سورة التَّوبة ، الآية (١١٨) ، وما بين المعكوفين ساقط من المخطوط ، أو لعلَّ الشَّارح تعمَّد إسقاطها اختصاراً ، وعليه فالأولى أنْ يوضع مكانها ثلاث نقاط .

(٧) سورة البقرة ، الآية (١٠٠) .

(٨) سورة يونس ، الآية (٤٣) .

﴿وَقَعَ﴾[1] ، وهذه الحروف كلها تدخل على (هَلْ) ، كقوله تعالى : ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[2]، وذلك أنَّ الهمزة تدخل في الإيجاب في قوله :

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ [3]

فلم يُستقبح أنْ تكون هذه الحروف بعدها ، بخلاف (هَلْ)[4]؛ لأنَّ الهمزة إذا اجتمعت مع (هَلْ) دخلت عليها كما دخلت حروف العطف عليها .

قال أبو الفتح : « ومعنى (أَوْ) الشَّكُّ ، تقول : (قامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) ، وتكون تخييراً ، تقول : (اضْرِبْ زَيْداً أَوْ عَمْراً) أي : أحدَهما ، وتكون إباحة ، كقولك : (جالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِيْنَ[5]) أي : قد أبحتك مجالسة هذا الضَّرب من النَّاس ، وأين وقعت (أَوْ) فهي لأحد الشَّيئين »[6] .

قال سعيد : (أَوْ) تقع في الكلام على أربعة أضرب :

أحدها : أنْ تكون للشَّكِّ ، كقولك : (جاءَني زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) ، فيجوز في هذا أنْ يكون الكلام مضى صدره على الإخبار ، ثمَّ جئت بـ(أَوْ) ، فسرى الشَّكُّ من الثَّاني إلى الأوَّل ، وهذا إنَّما يكون في الخبر أو الاستخبار ، وكذلك الإبهام ، ويجوز أنْ يكون صدر الكلام مضى على الشَّكِّ ، فينتخل في اليد منهما معنى (أَحَدِهما) .

---

(١) سورة يونس ، الآية (٥١) ، والَّذي في المخطوط : (أثمَّ إذا جاءهم) ، وليس ذا في القرآن .

(٢) سورة المائدة ، الآية (٩١) .

(٣) البيت للعجَّاج ، وهو في (**ديوانه** ١/ ٤٨٠ و **الكتاب** ١/ ٣٣٨ و **المقتضب** ٣/ ٢٨٩ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ١٩٣ و **إعراب ثلاثين سورة** ١٩ و**الإيضاح العضديِّ** ٣٠٠ و **الفصول الخمسون** ١٩٧) ، و(القنَّسريُّ) : الشَّيخ الكبير السِّنِّ (**العين** ٥/ ٢٥١) .

(٤) ينظر : **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١/ ٤٠٠ .

(٥) هو أبو بكر محمَّد بن سيرين (ت١١٠ هـ) ، من كبار التَّابعين ، اشتهر بتعبير الرُّؤى (**وفيات الأعيان** ٤/ ١٨١ ـ ١٨٣) .

(٦) **اللمع** ١٥٠ .

الثَّاني : أنْ تكون للتَّخيير ، وهذا الباب أصله أنْ يكون في الأمر أو النَّهي فيما يكون محظوراً على الإنسان ، فإذا/ خيَّره أطاعه في أحدهما ، وبقي الآخَر على حظره ، كقولك : (خُذْ مِنْ مالِي عَشَرَةَ دَراهِمَ أَوْ دِيْناراً) ، فمالك محظور على غيرك مِلْكه ، فلمَّا أمرته بالأخذ حلَّ واحد منهما بغير عينه ، وبقي الحظر في الآخَر على ما كان عليه ، فإذا نهيته فقلت : (لا تَأْخُذْ مِنْ مالِي عَشَرَةَ دَراهِمَ أَوْ دِيْناراً) ، فالنَّهي يتناول حظر ما جُعل حلالاً له بالأمر ، وبقي الآخَر على حُرْمه أوَّلاً وآخراً . [٤٣٠]

وقوله :

حَتَّى خَضَبْتُ بِما تَحَدَّرَ مِنْ دَمِي أَكْنافَ سَرْجِي أَوْ عِنانَ لِجامِي[1]

ليست (أوْ) للشَّكِّ ، إنَّما هي الَّتي يراد بها أحد الأمرين على معنى التَّعاقب ، كما تقول للرَّجل : (ما كانَ طَعامُكَ) ، فيقول : (الحِنْطَةَ أَوِ الأُرْزَ) أي : (أحد هذين) ، على أنْ يكون كلٌّ واحد منهما بدلاً من صاحبه .

والثَّالث : أنْ يكون فيها معنى الإباحة ، وذلك يكون أيضاً في الأمر والنَّهي ، فيقارب معنى الواو في أحد الأقسام ، وبابها لم تخرج عنه ، وإنَّما حصل ما حصل فيها بقرينة أخرى ، ومثاله أنْ تقول له : (الْبَسْ مِنْ مالِكَ قَمِيْصاً أَوْ جُبَّةً) ، فإنْ لبس أحدهما فقد عمل بمقتضى (أوْ) ؛ لأنَّ معناها أنْ يكون لأحد الشَّيئين ، فإنْ لبسهما جميعاً فقد امتثل الأمر منك ، وفعلُه الآخَر منهما لأجل أنَّه مالكه ، وملكه لا يُحظر عليه لغير علَّة ، ولو كانت الواو مكان (أوْ) وفَعَل أحدَهما كان مخالفاً أمره /، وكذلك لو قلت : (جالِسِ النُّحاةَ أَوِ الفُقَهاءَ) على ما سبق في الإباحة ، ولو قلت له : (لا تُخالِطِ الجُهَلاءَ أَوِ الشُّراةَ) فخالط أحدهما كان عاصياً للنَّهي ، كما أنَّه لو خالط القبيل الأوَّل كان طائعاً في الأمر بمقتضى (أوْ) ، ولو خالطهما جميعاً كان عاصياً ، كما أنَّه لو خالط القبيلين الأوَّلين كان طائعاً في الأمر على الأصل الأوَّل . [٤٣١]

---

(١) البيت لقطريٍّ بن الفجاءة ، وهو في (**ديوان شعر الخوارج** ١٢٦ و **الحماسة لأبي تمَّام** ٤٧ و **الأمالي للقاليِّ** ١٩٠/٢ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٦٤/٣ و **ارتشاف الضَّرب** ١٩٩٠/٤ و **المساعد** ٤٥٨/٢ و **شرح اللمحة البدريَّة** ٣١٦/١) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[١] فإنَّه لا يجوز له طاعة أحدهما ؛ لأنَّ التَّقدير : (لا تُطعْ أحدَ هذينِ الصِّنفينِ) ، وإنْ لم يكن هذا النَّهي[٢] داخلاً على أمر بطاعة أحد القسمين في المعنى ، ولكنَّه على تقدير ذلك من الكفَّار له .

وتقول : (لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ) على تقدير الحال ، ولا تفرد الفعل ؛ لأنَّ بالتَّكرير أفاد الشَّرط إفادة الحال ، ولا يقع موقعه فعل مستقبل ؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تكرير ، فإذا دخلت الهمزة جئت بـ(أَمْ)[٣] .

الرَّابع : أنْ تكون للإبهام ، وذلك إذا صدرت من الباري سبحانه وتعالى ، أو ممَّن يريد أنْ يُبهم ، كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٤] ، وكقوله تعالى : ﴿ كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾[٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[٦] ، ففي الآية الأولى خمسة أقوال[٧] :

من النَّاس من يقول : إنَّ (أَوْ) معناها التَّخيير[٨] هنا ، كأنَّه قال : لو رأيتموهم لقلتم كذا ، وكنتم بالخيار فيه .

[٤٣٢] وقال بعضهم : معناها / الشَّكُّ لكم[٩] ، أي : لو رأيتموهم لشككتم في عدِّهم ، فكنتم قائلين كذا .

---

(١) سورة الإنسان ، الآية (٢٤) .

(٢) ظاهر ما في المخطوط : الذي .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٣/١٨٥ـ ١٨٦ و **المسائل المنثورة** ٢١١ .

(٤) سورة الصَّافات ، الآية (١٤٧) .

(٥) سورة النَّحل ، الآية (٧٧) .

(٦) سورة البقرة ، الآية (٧٤) .

(٧) ينظر : **معاني الحروف** ٧٨ .

(٨) نُسب هذا القول إلى سيبويه في (**النُّكت في القرآن** ٢/٥٣٦) ، ولم أجده في كتابه .

(٩) هذا قول الأخفش في (**معاني القرآن** ١/٣٤ و ٢/٤٩١) وابن جنِّي في (**الخصائص** ٢/٤٦١ و **سر صناعة الإعراب** ١/٤٠٦ وينظر : **معاني القرآن وإعرابه** ٤/٣١٤) .

والثَّالث : أنَّ الله تعالى أبهم لمصلحةٍ لا نقف عليها [١] ، ونحو منه قوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [٢] ، ولو شاء لبيَّن .

والقول الرَّابع : إنَّ (أَوْ) بمعنى الواو [٣] ، وعليه أنشدوا :

فَلَوْ كانَ الْبُكاءُ يَـرُدُّ شَيْئاً ... بَكَيْتُ عَلى جُبَيْرٍ أَوْ عِفاقِ
عَلى الْمَرْأَيْنِ إِذْ هَلَكا جَمِيعاً ... لِشَأْنِهِما بِحُزْنٍ واشْتِياقِ [٤]

وكذلك قوله :

فَقُلْتُ الْبَثا شَهْرِينِ أَوْ نِصْفَ ثالِثٍ ... إِلى ذاكُمـا ما غَـيَّـبَتْنِي غَيابِيا [٥]

---

(١) ممَّن قال بهذا القول الصَّيمريُّ في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ١٣٢/١) ، والثَّمانينيُّ في (**الفوائد والقواعد** ٣٧٩) ، والواسطيُّ في (**شرح اللمع** ١٢٢ وينظر : **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٤٤٣/٣ و **حروف المعاني** ١٣) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية (٨٥) .

(٣) هذا قول قطرب (**سر صناعة الإعراب** ٤٠٦/١ و **الخصائص** ٤٦١/٢) ، وابن قتيبة في (**تأويل مشكل القرآن** ٥٤٤) .

(٤) البيتان لمتمم بن نويرة اليربوعيِّ ، وهما في (**شعره** ١٢٤ و **معاني القرآن للأخفش** ٣٥/١ و **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٣٣٧/١ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٢٨٠ و **الأزهيَّة** ١١٦ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٧٦/٣ و **لباب الإعراب** ٤٠٠) ، و(جبير) كذا جاء في المخطوط ومعاني الأخفش ، وذكر محمود شاكر في حواشيه على جامع البيان أنَّه خطأ محض ؛ لأنَّ المراد هو بجير بن عبد الله اليربوعيُّ وأخوه عِفاق ، وجاء في المخطوط : (عُقاق) ، وهو تصحيف .

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهليِّ ، وهو في (**شعره** ١٧١ و **معاني القرآن للأخفش** ٣٥/١ و **تأويل مشكل القرآن** ٥٤٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦٥/٤أ و **كتاب الشِّعر** ١٤٤/١ و **المحتسب** ٢٢٧/٢ و **الصَّاحبي** ١٧٢) ، فـ(أو) هنا بمعنى الواو ؛ لأنَّ لَبْثَ نصف الثَّالث لا يكون إلا بعد لبث الشَّهرين (**الأزهيَّة** ١١٥) ، وأراد بـ(الغَياب) الغيابة ؛ ولذا أنَّث (**الأزمنة والأمكنة** ٢٧٨/٢) ، و(الغيابة) : كلُّ شيء غيَّب عنك شيئاً (**العين** ٤٥٥/٤) .

والقول الخامس : إنَّ (أَوْ) بمعنى (بَلْ)[١]، وهذان القولان للكوفيين[٢]، ومثل ذلك قول الشّاعر :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى وصُورَتِها أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ[٣]

واعلم أنَّ (أَوْ) تقع بين شيئين أو أشياء مختلفة الأوقات يتناولها ، فتُذكر (أَوْ) لتُقرَّ كلَّ واحد منهما في وقته ، كقولك للرَّجل : (ما كُنْتَ تَأْكُلُ بِبَغْداذَ ؟) ، فيقول : (بِطِّيخاً أَوْ نارَنْجاً[٤]) أي : (آكلها جميعها ، ولا أجمع بينهما) .

وذكروا[٥] أنَّ (أَوْ) تكون على ضربين متَّصلة أو منقطعة ، فالمتَّصلة كقوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٦]، فهذه لو كانت للإباحة قبل دخول (لا) قرَّرت الآثم كالكفور في/ المخالطة ، كما أنَّ الحسن وابن سيرين واحد في المخالطة ، فلمَّا دخلت (لا) استغرق النَّهي الاثنين ، كما أنَّه لولا النَّهي لكان مقتضى الأمر يجيز له مخالطتهما ، وقال سيبويه : « لو قيل : (أَوْ لا تُطِعْ مِنْهُم كَفُوراً) لانقلب المعنى »[٧]، يعني أنَّه كان يكون إضراباً عن الأوَّل ، فيجوز طاعته ، ولا يصحُّ هذا . [٤٣٣]

وأمَّا المنقطعة فقولك : (أنا أَخْرُجُ أَوْ أُقِيمُ) أضربت عن الخروج وأتيت بالإقامة .

---

(١) هذا قول الفرَّاء في (**معاني القرآن** ٢/٣٩٣) ، وأبي عبيدة في (**مجاز القرآن** ٢/١٧٥ وينظر : **حروف المعاني** ١٣ و **فقه اللغة** ٢/٦١٥) ، وينظر الردُّ على هذا القول في (**المقتضب** ٣/٣٠٤) .

(٢) نُسب هذان القولان إلى الكوفيين في (**معاني الحروف** ٧٨ و **النُّكت في القرآن** ٢/٥٣٦) .

(٣) البيت لذي الرُّمَّة في (**ملحق ديوانه** ٣/١٨٥٧ و **المحتسب** ١/٩٩ و **الخصائص** ٢/٤٥٨ و **الأزهيَّة** ١٢١ و **البيان في شرح اللمع** ٣٠٣) ، وهو بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/٧٢ و **حروف المعاني** ٥٢) ، و(قرن الشَّمس) : أوَّلها عند الطُّلوع ، و(رونق الضُّحى) : أوَّلها (**المحكم** ٦/٢٢١ و ٢٢٩) .

(٤) النَّارنج : ثمر (**القاموس المحيط** "نرج" ١٨٩) .

(٥) ينظر : **الحجَّة** ٤/٥٣ ـ ٥٤ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨ و **البديع** ١:٢/٣٦٢ و **شرح الكافية الشَّافية** ٣/١٢٢١ .

(٦) سورة الإنسان ، الآية (٢٤) .

(٧) **الكتاب** ٣/١٨٨ .

واعلم[1] أنَّ النَّهي إذا ولي الَّتي للإباحة استغرق الجميع عند جميع العلماء[2]، كقولك : (لا تَأْكُلْ خُبْزاً أَوْ لَحْماً أَوْ سَمَكاً) فإنَّه قد نُهي عن الجميع[3]، فإذا كان نهي تخيير فهو كذلك عند البصريِّ[4]، فأمَّا ابن كيسان[5] فإنَّه يجعله لواحد غير معيَّن ، ويدع الآخَر على ما يقتضيه (أوْ) قبل النَّهي ، فهو[6] كقولك : (خُذْ دِينارِي أَوْ دِرْهَمِي) ، فإذا قلت : (لا تَأْخُذْ دِينارِي أَوْ دِرْهَمِي) إنَّما نهيه عن واحد ، ولا فرق بينهما عند الجماعة غيره ، فأمَّا قوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[7] وقياس العربيَّة : (فالله أولى به) ؛ لأنَّ هاهنا (أوْ) ، والعائد إلى أحدهما لا إليهما ، والجواب عند النُّحاة[8] أنَّ هذا كلام محمول على المعنى ، والصَّواب عندي[9] أنَّ هذه الجملة[10]

---

(١) في المخطوط : فاعلم .

(٢) ذكر هذا الإجماع أبو حيَّان في (**ارتشاف الضَّرب** ١٩٩٠/٤) ، وذكر السِّيرافيُّ أنَّه قول جميع البصريين (**شرح الكتاب** ٦٩/٤أ وينظر : **معاني القرآن للأخفش** ٣٤/١ و **حروف المعاني** ٥١ و **الأزهيَّة** ١١٢ و **جواهر الأدب** ٢١٤) .

(٣) في المخطوط (الجمع) ، ويظهر أنَّ الصَّواب ما أثبت اعتماداً على الكلام السَّابق وما جاء في (**حروف المعاني** ٥١ و **الأزهيَّة** ١١٢) .

(٤) هذا القول قال به السِّيرافيُّ في (**شرح الكتاب** ٦٩/٤أ) ، ثمَّ نُسب إليه في (**ارتشاف الضَّرب** ١٩٩٠/٤ و **الجنى الدَّاني** ٢٣١ و **مغني اللبيب** ٨٨ وينظر : **معاني القرآن للأخفش** ٣٤/١) .

(٥) المشهور أنَّ ابن كيسان يجوِّز أنْ يكون النَّهي عن واحد ، وأنْ يكون عن جميع المذكور (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦٩/٤أ و **ارتشاف الضَّرب** ١٩٩٠/٤ و **الجنى الدَّاني**٢٣١ و **المساعد** ٤٥٨/٢) .

(٦) في المخطوط (هو) .

(٧) سورة النِّساء ، الآية (١٣٥) .

(٨) ينظر : **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٣٠٥/٩ ـ ٣٠٦ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٤٩٥/١ و **مشكل إعراب القرآن** ٢١٠/١ و **البيان في شرح اللمع** ٢٦٩/١ و **الفريد** ٣٥٧/٢ و **الدُّر المصون** ١١٦/٤ .

(٩) هذا قول ابن برهان في (**شرح اللمع** ٢٥١/١) .

(١٠) في المخطوط : الجماعة .

عارضة ، وجواب الشَّرط إنَّما هو ﴿فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ﴾[1]، وإذا كان قد فُصل/ بين الفعل والفاعل بالجملة العارضة في قوله : [٤٣٤]

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي والحَوادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ[2]

فأنْ يُفصل بين الشَّرط وجوابه بجملة عارضة أولى .

قال أبو الفتح : « **ومعنى (لا) التَّحقيق للأوَّل ، والنَّفي عن الثَّاني ، تقول : (قامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو)** »[3] .

قال سعيد : لـــ(لا) في الكلام أربعة عشر وجهاً :

أحدها : أنْ تكون للنَّهي ، كقولك : (لا تَقُمْ) .

والثَّاني : أنْ تكون للنَّفي ، كقولك : (لا رَجُلَ في الدَّارِ) ، و(واللهِ لا يَقُومُ زَيْدٌ).

والثَّالث : أنْ تكــون مُهيِّئة ، كقــولك : (لَوْلا زَيْدٌ جاءَ عَمْرٌو) ، فـــ(لَــوْ) كانت تلي الفعل ، فصارت بــ(لا) تلي الاسم ، وهي مغيِّــرة أيــضــاً ؛ لأنَّ (لَــوْ) معناها امتناع الشَّيء لامتناع غيره ، فلمَّا دخلت (لا) صار معناها امتناع الشَّيء لوجود غيره .

والرَّابع : أنْ تكون بمعنى (لَمْ)[4]، كقوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[5]، ومنــه قول[6] الشَّاعر :

---

(١) سورة النِّساء ، الآية (١٣٥) .

(٢) البيت لجويرية بن بدر الدَّارميِّ في (**شرح نقائض جرير والفرزدق** ٤٨١/٢ و **العقد الفريد** ١٨٤/٥ وينظر : **شرح شواهد المغني** ٨٠٧/٢) ، وهو بلا نسبة في (**الخصائص** ٣٣١/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٥١/١ و **رسائل في اللغة** ١٧٤ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٣٢٨/١ و **مغني اللبيب** ٥٠٦) .

(٣) **اللمع** ١٥٠ .

(٤) ينظر : **الأصول** ٦٠/٢ .

(٥) سورة القيامة ، الآية (٣١) .

(٦) في المخطوط : كقول .

وأيُّ خَمِيْسٍ لا أَفأْنا نِهابَهُ ....[1]

وقول الشَّاعر :

وأيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا[2]

والخامس : أنْ تكون زائدة كقوله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3]، وقال تعالى : ﴿لا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[4]، ومثله قول زُهَير[5] :

مُوَرَّثُ المَجْدِ لا يَغْتالُ هِمَّتَهُ عَنِ المَفاخِرِ لا عَجْزٌ ولا سَأَمُ[6]

وقال الهذليُّ :

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

.... وأسيافنا يقطُرن من كبشه دما

والبيت لطرفة بن العبد ، وهو في (**ديوانه** ١٨٤ و **مجاز القرآن** ٢٧٨/٢ و **تأويل مشكل القرآن** ٥٤٨ و **الكامل** ١٠٤٤/٢ و **الصَّاحبي** ٢٥٧ و **الأزهيَّة** ١٥٨ و **إصلاح الخلل** ٩١) ، و(الخميس) : الجيش ، و(أفأنا) : رددنا (**الكامل** ١٠٤٤/٢) .

(٢) البيت لأميَّة بن أبي الصَّلت في (**ديوانه** ٤٩١ و **طبقات فحول الشعراء** ٢٦٧/١ و **التَّعازي والمراثي** ٢٣٠ و **الأغاني** ١٠١/٤ و **تهذيب اللغة** ٣٤٧/١٥) ، ونُسب إلى أبي خراش الهذليِّ في (**الأزهيَّة** ١٥٨ و **إصلاح الخلل** ٩١ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٥٣٦/٢) ، وذكر البغداديُّ أنَّ هذا البيت لأميَّة ، ثمَّ أخذه أبو خراش ، وضمَّه إلى بيت آخر ، وكان يقولهما وهو يسعى بين الصَّفا والمروة (**خزانة الأدب** ٢٩٥/٢) ، و(لا ألـمَّ) : لم يلمَّ بالذَّنب ولم يقارف (**جمهرة اللغة** ٩٢/١) .

(٣) سورة الحديد ، الآية (٢٩) .

(٤) سورة فصِّلت ، الآية (٣٤) .

(٥) زهير بن أبي سُلْمى ، واسم (أبي سلمى) ربيعة بن رِياح المزَنيُّ ، شاعر جاهليٌّ مقدَّم ، لم يدرك الإسلام (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ٥١/١ و٦٣ و **الشِّعر والشُّعراء** ١٤١/١) .

(٦) البيت في (**شرح شعر زهير** ١٢٦ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٢١٣ و **الصَّاحبي** ٢٥٨ و **فقه اللغة** ٥٩٦/٢ و **الحماسة البصريَّة** ٣٧٠/١ و **تذكرة النُّحاة** ٥٦٩) .

[٤٣٥]

أَفَعَنْكَ لا بَرْقٌ أُرِيكَ وَمِيضَهُ عانٍ تَسنَّمَهُ ضِرامٌ مُثْقَبُ[١] /

وقد تزاد مرَّتين[٢] في بيت واحد ، أنشده ابن الأنباريِّ[٣] :

فَما الدُّنْـيا بِباقِـيةٍ لِخلٍّ أَجَلْ لا لا ولا بِرَذاذِ مالِ[٤]

وأمَّا قوله تعالى : ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[٥] ففيه ثلاثة أقوال[٦] :

أحدها : أنْ تكون (لا) زائدة[٧] ، وهذا فيه نظر ؛ لأنَّه لم يرد زيادة في أوَّل الكلام .

والثَّاني : أنَّه قرئ باللام[٨] ، تقديره : (لَأُقْسِمُ بيومِ القيامةِ) .

---

(١) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهذليِّ ، وهو في (**شعره** ١١٠٣/٣ و **الغريب المصنَّف** ٦٩٥/٣ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٢١٣ و **تهذيب اللغة** ٤١٨/١٥ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ٥٠٦/٢ و **الصَّاحبي** ٢٥٩ و **المخصَّص** ٦٥/١٤) ، و(أفعنك لا برق) : أي : أمِن أرضك ومن ناحيتك برق هذه صفته ، و(تسنَّمه) : علاه ، و(الضِّرام) : ما رقَّ ودقَّ من الحطب (**الأضداد لابن الأنباريِّ** ٢١٣) ، ورواية البيت في المصادر السَّابقة : (كأنَّ وميضه غابٌ) ، و(الغاب) : الآجام (**لسان العرب** "أجم" ٦٥٦/١) ، أمَّا (عان) في المخطوط فلا أدري ما المراد بها .

(٢) جاء فوق هذه الكلمة في المخطوط بخط صغير : (أو أكثر) دون إشارة إلى أنَّه من النَّصِّ .

(٣) ابن الأنباريِّ هو أبو بكر محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن بشَّار (ت ٣٢٨ هـ) ، أخذ عن أبيه وثعلب ، وتلمذ له القاليُّ ، من كتبه : الزَّاهر ، و إيضاح الوقف والابتداء (ينظر : **طبقات النَّحويين و اللغويين** ١٥٣ ـ ١٥٤ و **إنباه الرُّواة** ٢٠١/٣ ـ ٢٠٨) ، ولم أقف على هذا البيت في كتبه .

(٤) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الإنصاف** ٧٠ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٠٢/٣ و **شفاء العليل** ٧٤٣/٢) ، ورواية البيت في هذه المصادر :

فما الدُّنيا بباقية بحزن أجل لا لا ولا برخاء بالِ

(٥) سورة القيامة ، الآية (١) .

(٦) ينظر : **معاني الحروف** ٨٤ .

(٧) هذا قول الكسائيِّ ومحمَّد بن سعدان (**إيضاح الوقف والابتداء** ١٤٣/١) ، وأبي عبيدة (**مجاز القرآن** ٢٧٧/٢ وينظر : **إعراب القراءات السَّبع** ٤١٤/٢) ، وفي (**الأزهيَّة** ١٥٣) أنَّه قول البصريين والكسائيِّ وعامَّة المفسرين .

(٨) هذه قراءة ابن كثير في رواية قُنْبُل ، وقراءة الحسن البصريِّ وعبد الرَّحمن الأعرج (**التَّذكرة** ٦٠٥/٢ وينظر : **السَّبعة** ٦٦١) .

والثَّالث : أنْ تكون ردّاً لكلام من أنكر البعث ، فقال تعالى : ﴿لَآ﴾ ، ثمَّ قال : ﴿أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[1] .

السَّادس : أنْ تكون مزيلة للبس ، كقولك : (ما قامَ زَيْدٌ ولا عَمْرٌو) ، فلولا (لا) لجاز أنْ ينفي اجتماع قيامهما في زمن واحد ، وإذا قلت : (ولا عَمْرٌو) زال اللبس .

والسَّابع : أنْ يكون جواباً ، كقولك لمن قال : (أزَيْدٌ في الدَّار ؟) : (لا) .

والثَّامن : أنْ تكون نافية للفعل المستقبل بعد القسم ،كقولك : (واللهِ لا يَقُومُ زَيْدٌ).

والتَّاسع : أنْ تكون نائبة عن الجملة ، وهي (لا) في قولك : (إمَّا لا)[2] أي : (إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَه) ، والعرب تميلها[3] .

والعاشر : أنْ تكون بتقدير (لَيْسَ) ، وقد سبق ذكره[4] .

والحادي عشر : أنْ تكون عوضاً من حذف الشَّأن والقصَّة ، وإحدى النُّونين في (أنَّ) ، وإيلاءِ الحرف ما لم يكن يليه ، وقد سبق ذكره[5].

والثَّاني عشر : أنْ تكون بمعنى (غَيْر) ، ولا بدَّ من تكريرها ، تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لا شُجاعٍ ولا جَبانٍ) ، ولو قلت : (لا شُجاعٍ) / وحده لم يجز ، فإنْ قلت : (هَذا يَوْمٌ لا حَرَّ ، ولا حرٌّ) جاز ، وإنْ جررت لم يجز . [٤٣٦]

---

(١) هذا قول الفرَّاء (**معاني القرآن** ٢٠٧/٣ وينظر : **معاني القرآن وإعرابه** ٢٥١/٥ و **إعراب القراءات السَّبع** ٤١٤/٢) .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٢٩٤/١ و **الزَّاهر** ٢٦٣/١ .

(٣) ينظر : **الأصول** ٢٥٤/٢ و **المنصف** ١١٦/٣ و **رسالة الملائكة** ١٨٩ .

(٤) ينظر : **الغرَّة** " كوبريلي " ٦٥أ .

(٥) تحدَّث الشَّارح عن هذا في (**الغرَّة** " كوبريلي " ٦٤ب ـ ٦٥أ) ، ومثاله قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ (سورة طه ، الآية : ٨٩) ، فـ(لا) وقعت هنا فاصلة بين (أنْ) المخففَّة من الثَّقيلة والفعل ، وذلك بالإضافة إلى إفادة معنى النَّفي للعوض عن ثلاثة أشياء : أحدها : حذف اسم (أنْ) ، وهو ضمير الشَّأن ، والثَّاني : حذف إحدى النُّونين منها ، والثَّالث : إيلاؤها ما لم تكن تليه ، وهو الفعل .

والثَّالث عشر : أنْ تدخل على الفعل الماضي فيكون دعاء[١]، كقولهم : (لا غَفَرَ اللهُ لِفُلانٍ) .

الرَّابع عشر : أنْ تكون عاطفة ، ولا يظهر بعدها فعل ؛ لئلا يلتبس بالدُّعاء ، ولا يجوز أنْ يكون بعد كلام منفيٍّ ؛ لأنَّ (لا) إنَّما تنفي عن الثَّاني ما يوجب للأوَّل ، وإذا صُدِّر الكلام بنفي فماذا تنفي عن الثَّاني .

وتقول : (أَنْتَ غَيْرُ قائمٍ ولا قاعِدٍ) تريد : (وغيرُ قاعِدٍ) ، وكذلك : (أنتَ غَيْرُ القائِمِ ولا القاعِدِ) ، ولا يجيزون ذلك في المعارف الأعلام ، لا تقول : (أَنْتَ غَيْرُ زَيْدٍ ولا عَمْرٍو)[٢].

ولا يجوز أنْ ينسق على (لَمْ) و(لَنْ) : (لا) مع الأفعال ، لا تقول : (لَمْ يَقْعُدْ عَبْدُ اللهِ ولا يَقُمْ) ، و (لَنْ يَقُومَ عَبْدُ اللهِ ولا يَقْعُدَ) ؛ لأنَّ (لا) إنَّما تأتي في العطف لتنفي عن الثَّاني ما يوجبه الأوَّل[٣]، وهذا التَّعليل عندي غير صحيح ؛ لأنَّ (لا) ليست هنا للعطف ، وإنَّما امتنعت المسألتان في الرَّفع ؛ لأنَّ (لَمْ) لنفي الماضي ، و(لا) ينفي المستقبل فتضادَّ الأمر فيهما ، و(لَنْ) تنفي المستقبل ، و(لا) وإنْ نفت المستقبل فيكون جواب القسم ، و(لَنْ) لا يكون جواب القسم ، فتخالف أمرهما .

وقد حذفت (لا) وهي مرادة ، أجاز يونس[٤]: (كَاليَوْمِ رَجُلاً) يريد : (لا

(١) ينظر : **الأصول** ٦٠/٢ .

(٢) ينظر : **الأصول** ٧٧/٢ .

(٣) هذا تعليل ابن السَّرَّاج في (**الأصول** ٧٨/٢ و ٦٠) .

(٤) قول يونس في (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٣٣٨/٧) ، وذكر ابن السَّرَّاج أنَّ (كاليوم رجلاً) من الألفاظ المستعملة في حال التَّعجُّب (**الأصول** ١٠٩/١) ، ويشهد لتقدير (لا) ظهورها في قولهم : (لا كاليوم رجلاً) (**مجالس ثعلب** ٢٦٦/١) ، وذهب الزَّمخشريُّ إلى أنَّ التَّقدير هو : (لم أرَ) (**المفصَّل** ٦١ وينظر : **الكتاب** ٢٢٤/١ و٢٨٤ و **المقتضب** ١٤٩/٢) ، ويونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضَّبيُّ (ت١٨٢ هـ) ، أخذ عن أبي عمرو ، وأخذ عنه سيبويه (ينظر : **مراتب النَّحويين** ٤٤-٤٥ و **طبقات النَّحويين و اللغويين** ٥١_٥٣) .

[٤٣٧]

كاليومِ) ، وقال أَوْس[١] / :

حَتَّى إذا الكَلَّابُ قالَ لَها كَاليَوْمِ مَطْلُوباً ولا طَلَبا[٢]

وقال النَّمِر :

وقَوْلِي إذا ما أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ[٣]

وقال الشَّاعر :

رَأَيْتُكَ يا ابْنَ الحارِثِيَّةِ كالَّتِي صِناعَتَها أَبْقَتْ ولا الوَهْيَ تَرْقَعُ[٤]

فحذف (لا) من هذا جميعه .

قال أبو الفتح : « ومعنى (بَلْ) الإضراب عن الأوَّل ، والإثبات للثَّاني ، تقول : (قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) »[٥] .

---

(١) أوس بن حَجَر بن عَتَّاب ، شاعر تميم في الجاهليَّة ، جعله ابن سلَّام المقدَّم في الطَّبقة الثَّانية من الشُّعراء (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ٩٧/١ و **الشِّعر والشُّعراء** ٢٠٢/١ ـ ٢٠٩) .

(٢) البيت في (**ديوان أوس بن حجر** ٣ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ٣٨٠/١ و **المفصَّل** ٦١ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٢٦/٢ و **منتهى الطَّلب** ٢٣٨/٢ و **ضرائر الشِّعر** ١٥٦ و **ارتشاف الضَّرب** ١٣١٥/٣) ، والتَّقدير عند الشَّارح تبعاً للفارسيِّ هو : (لا كاليوم مطلوباً) ، وذهب ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ التَّقدير هو (لم أرَ) ، و(الكلَّاب) : صاحب الكلاب (**الصِّحاح** "كلب" ٢١٣/١) .

(٣) البيت في (**شعر النَّمِر** ٣٦٧ و **طبقات فحول الشُّعراء** ١٨٥/١ و **جمهرة الأمثال** ٣٦١/١ و **ضرائر الشِّعر** ١٥٥ و **شرح الكافية الشَّافية** ٨٤٨/٢ و **مغني اللبيب** ٨٣٥ و **شفاء العليل** ٦٩٤/٢) ، و(المنخَّل) : هو ابن الحارث بن قيس بن عمرو اليشكريّ ، اتَّهمه النُّعمان بن المنذر بزوجته ، فقتله ، وقيل : حبسه ، ثمَّ انقطع خبره ، فضرب به المثل في الغيبة المنقطعة (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٣٤٢/٧) ، والمعنى : أقول لهم إذا أرسلوا بعيرهم : لا تقدرون عليه ، أي : أظنُّ النَّاس كلَّهم مثلي لضعفي (**المعاني الكبير** ١٢١٥/٣) .

(٤) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**ضرائر الشِّعر** ١٥٦ و **ارتشاف الضَّرب** ٢٤٢١/٥ و **همع الهوامع** ٣٣٦/٥ و **شرح أبيات مغني اللبيب** ٣٣٨/٧) ، وجاء في المخطوط : (ترفع) ، و(الوهْي) : الشَّقُّ في الأديم وغيره (**مقاييس اللغة** "وهى" ١٤٦/٦) .

(٥) **اللمع** ١٥١ .

قال سعيد : اعلم أنَّ في (بَلْ) قولين ، أحدهما للبصريِّ ، والآخَر للكــوفيِّ ، فأمَّـا البصريُّ[١] فإنَّه[٢] يستدرك بها بعد النَّفي والإيجاب ، فيقول : (ما قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْــرٌو) ، و(قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) ، ويحملوها على (لَكِنْ) ، وعلَّة الكوفيِّ[٣] في ذلك المتداول بـين النَّاس ، وهو إتيانها بعد النَّفي ، وذلك أنَّه يرى ما بعدها يخالف ما قبلها ، فيقول : (ما قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) ، فيكون (عَمْرٌو) قد قام ، فيجب على هذا أنَّك إذا قلت : (قــامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) أنْ يكون (عَمْرٌو) ما قام ؛ ليخالف الثَّاني حكم الأوَّل ، وهذا لا يقولـه أحد ، فيجب ألَّا يجوز ، والبصريُّ[٤] يحمله في الإيجاب على المعنى ، فيقول في : (قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) التَّقدير فيه : (بلْ قامَ عمرٌو) ، فيكون قد أضربت عن الإخبار بقيام زيد ، وأخبرت بقيام عمرو .

وقد جوَّز أصحاب أبي عليٍّ[٥] أنَّك إذا قلت : (ما قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) وجهــين : أحدهما : أنْ يكون التَّقدير : (بلْ ما قامَ عمرٌو) ، فاستدركت الكلام كلَّه / ، والآخَر : أنْ يكون التَّقدير : (بلْ قامَ عمرٌو) ، فاستدركت الفعل وحده ، وإذا قلت : (ما قــامَ

[٤٣٨]

(١) **المقتضب** ١٢/١ و **الأصول** ٥٧/٢ و **شرح الكتــاب للرُّمَّــانيِّ** ٥٨/٢ب و **علــل النَّحــو** ٣٧٨ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٣٦/١ .

(٢) في المخطوط : (فإنَّها) .

(٣) لم يذكر ابن الدَّهَّان قول الكوفيين ، ولكنَّه مفهوم من كلامه ، وقولهم هو عدم جواز العطف بــ(بل) إلا بعد نفي (**الصَّاحبيّ** ٢٠٨ و **معاني الحروف** ٩٤ و **شرح عيون الإعــراب** ٢٤٧ و **المغــني في النَّحو** ١١٤ب و **الجنى الدَّاني** ٢٣٧) ، وذكر ابن الأنباريِّ أنَّهم يجيزون العطف بها بعد الإيجــاب والنَّفي إجماعاً (**الإنصاف** ٣٨٨ وينظر : **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٣٥٢/٢:٢) .

(٤) **المقتضب** ١٢/١ و **الأصول** ٥٧/٢ و **علل النَّحو** ٣٧٩ .

(٥) ذكر عبد القاهر هذين الوجهين عن شيخه في (**المقتصد** ٩٤٦/٢ ـ ٩٤٧) ، وشيخه هــو أبــو الحسين محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن عبد الوارث الفارسيُّ تلميذ أبي عليٍّ وابن أختــه (وينظــر : **المساعد** ٤٦٣/٢ ـ٤٦٤) ، ونُسب هذان الوجهان إلى المبرِّد في (**شرح الجزوليَّة للأبَّــذيِّ** ٦١٥ و **رصف المباني** ٢٣١ وينظر : **الملخَّص** ٥٧٦/١) .

زَيْدٌ لا بَلْ عَمْرٌو) فـ(لا) لتوكيد الكلام ، كأنَّه قال : لا تشتغلن بهذا الإخبار الأوَّل ، واعتمد على الثَّاني .

قال أبو الفتح : « ومعنى (لَكِنْ) الاستدراك ، تقول : (ما قامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو) ، و(ما رَأَيْتُ زَيْداً لَكِنْ جَعْفَراً) ، إلا أنَّها لا تُستعمل في العطف إلا بعد النَّفي ، فلو قلت : (قامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو) لم يجز ، فإنْ جاءت بعد الواجب وجب أنْ تكون بعدها الجملة ، تقول : (قامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ) ، و(مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ لَكِنْ جَعْفَرٌ لَمْ أَمْرُرْ بِهِ) »[1] .

قال سعيد : (لَكِنْ) أنقص رتبة من (بَلْ) في بابها ؛ لأنَّ (بَلْ) لم تُنْقَلْ من شيء إلى شيء آخَر ، و(لَكِنْ) تُنْقَل من المشدَّدة إلى المخفَّفة ، ومن الدُّخول على الجمل إلى عطف المفرد ، فنقصت عن مرتبتها ، ولهذا المعنى دخل عليها حرف العطف ، ولم يدخل على (بَلْ) ، فتقول : (ما قامَ زَيْدٌ ولَكِنْ عَمْرٌو) ، ولم يصحَّ ذلك في (بَلْ) ، لا تقول : (ما قامَ زَيْدٌ وبَلْ عَمْرٌو) ، ولهذا المعنى تجاذبها الخلاف ، وذلك أنَّ يونس[2] لا يستعملها عاطفة ، و[يرى][3] أنَّها إذا كانت مخفَّفة بمنزلتها إذا كانت مشدَّدة قياساً على (إنَّ) ، و(أنَّ) ، و(كَأَنَّ) إذا خُفِّفْنَ ، فإذا قلت : (ما قامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو) ففي (لَكِنْ) ضمير الشَّأن والقصَّة ، و(عَمْرٌو) مرفوع بفعل مضمر[4] ، وكذلك : (ما رَأَيْتُ زَيْداً /لكِنْ عَمْراً)[5] ، و(ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ لَكِنْ عَمْرٍو) ، وحمله على ذلك مراعاة أصلها في

[٤٣٩]

---

(١) اللمع ١٥١ .

(٢) قول يونس في (**الحجَّة** ١٧٧/٢ و **كتاب الشِّعر** ٧٣/١ و **شرح اللمع للأصفهانيّ** ٥٨٣/٢ و **التَّخمير** ٨٥/٤) .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٤) جاء في (**كتاب الشِّعر** ٧٣/١) أنَّ (عمراً) على قول يونس مرتفع بـ(لكنْ) ، والخبر مضمر .

(٥) ينظر : **كتاب الشِّعر** ٧٣/١ .

التَّشديد ، والصَّواب الأوَّل ؛ لأنَّه لو كان الثَّاني صحيحاً لجاز النَّصب في بعض المواضع مع ظهور الخبر .

وإذا شدَّدت (لَكِنْ) جاز عند البصريِّ[١] وجود الواو وعدمها ، والكسائيُّ[٢] إذا خفَّفها أجاز عدمها ، وإذا ثقَّل أجاز وجودها .

واعلم أنَّ (لَكِنْ) لم نعلم شيئاً على مثاله في الأسماء والأفعال[٣] ، وهي مثل (إنَّ) و(أنَّ) في التَّخفيف إلا أنَّ (إنَّ) و(أنَّ) يخالفان (لَكِنْ) ، أمَّا (أنَّ) فعاملة مخفَّفة ومثقَّلة ، وأمَّا (إنَّ) فعاملة مثقَّلة ، وبعض العرب[٤] يعملها مخفَّفة ، وليس في العرب من أعمل (لَكِنْ) مخفَّفة في اسم ظاهر[٥] ، وذلك أنَّهم فعلوا ذلك إيذاناً بأنَّ قياس هذه الحروف إذا خُفِّفت ألَّا تعمل[٦] ، كما لم يجازوا بـ(كَيْفَ) ـ وإنْ كان القياس فيها عند الفارسيِّ[٧] أنْ يجازوا بها ـ حملاً على (أيْنَ) ؛ ليدلُّوا على أنَّ أصل الأسماء ألَّا يجازى بها ، وقد كُفَّت بـ(ما) كما كُفَّ غيرها ، وقد سبق ذكره[٨] ، ولم تجئ (لَكِنْ) مخفَّفة إلا وهي غير مُعْمَلة كما أنشد أبو زيد :

---

(١) (**الحجَّة** ٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠) ، وكذا إذا خُفِّفت جاز وجود الواو وعدمها (**حروف المعاني** ٣٣) ، وذكر ابن مالك أنَّ المخفَّفة تلزمها الواو ، لا يُستغنى عنها إلا قبل جملة مصرَّح بجزأيها (**شرح التَّسهيل** ٣/٣٤٣) .

(٢) الكسائيُّ يختار عدم الواو إذا خُفِّفت النُّون ، ووجود الواو إذا شدِّدت (**الجنى الدَّاني** ٥٨٧ و **البحر المحيط** ١/ ٤٧٠ و **الدُّر المصون** ٢/ ٣٠) ، وهذا قول الفرَّاء أيضاً (**معاني القرآن** ١/ ٤٦٥) .

(٣) ينظر : **الحجَّة** ٢/ ١٧٠ .

(٤) وهم أهل المدينة (**شرح الجمل لابن خروف** ١/ ٤٦٤) ، وبنو تميم وباهلة (**الإبانة** ٢/ ١١٧) ، وغيرهم ، ينظر تفصيل ذلك في (**اللغات في الكتاب لسيبويه المستوى النَّحوي** ٢٧٨) .

(٥) (ينظر : **الحجَّة** ٢/ ١٧٠) ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها مخفَّفة (**تسهيل الفوائد** ٦٥ وينظر : **نتائج الفكر** ٢٥٧) .

(٦) ينظر : **الحجَّة** ٢/ ١٧٠ .

(٧) ذكر الفارسيُّ في (**الحجَّة** ٢/ ١٧٠ ـ ١٧١) أنَّ القياس لا يمنع منه .

(٨) **الغرَّة** " كوبريلي " ٦٤أ .

وما دَهْرِي بِشَتْمِكَ فَاعْلَمَنْهُ ولَكِنْ أَنْتَ مَخْذُولٌ كَبِيرُ[١]

وقال زُهَير :

[٤٤٠] لَقَدْ بالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفى ولَكِنْ أُمُّ أَوْفى لا تُبالِي[٢]/

وقال الرُّمَّانيُّ[٣] : « إذا خُفِّفت (لَكِنَّ) بطل عملها ، ودخلت في حروف العطف ؛ لمضارعتها (لا) في العطف في إيجابها لما قبلها ، ونفيها لما دخلت عليه ، فحسُن إضمار ضدِّ النَّفي معها إذا قلت : (ما جاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو) ، كما حسُن إضمار ضدِّ الموجَب مع العطف ؛ إذ الحرف العاطف يقوم مقام الحذف[٤] ، فيكفي منه عاملاً وغير عامل ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (ما قامَ زَيْدٌ ولَكِنْ بَكْرٌ) دلَّت بما وُضعتْ له من المعنى في المخالفة على : (ولكنْ قامَ بكرٌ[٥]) ، كما أنَّك إذا قلت : (قامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو) دلَّت[٦] (لا) في النَّفي على أنَّك تريد : (لا قامَ عمرٌو) ، أو (لم يقمْ عمرٌو) »[٧] .

والَّذي رواه يونس[٨] أنَّ (لَكِنْ) الخفيفة ليست من حروف العطف ، يقوِّي ذلك أنَّ أخواتها من خفَّفهنَّ لم يخرجهنَّ بالتَّخفيف عن أصلهنَّ الَّذي كنَّ عليه ، فإذا وافق حال التَّخفيف حال التَّشديد في اللفظ والمعنى ، وجب أنْ يكون مثل (حتَّى) الَّتي تكون لمعانٍ

---

(١) البيت لزيد الخيل الطَّائيِّ ، وهو في (**شعره** ١٦٨ و **النَّوادر في اللغة** ٣٠٢ و **الحجَّة** ١٧٢/٢) .

(٢) البيت في (**شرح شعر زهير** ٢٥٧ و **اللامات للزَّجَّاجيِّ** ٨٤ و **الحجَّة** ١٧٢/٢ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٥٤/١ و **أساس البلاغة** "بلو" ٥٣ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٧٨/٢) ، وفي (**المراثي** ٢٧٥) أنَّه من منحول شعر زهير ، و(مظعنها) : مسيرها (**شرح شعر زهير** ٢٥٧) .

(٣) الرُّمَّانيُّ هو : أبو الحسن عليُّ بن عيسى بن عليٍّ (ت ٣٨٤ هـ) ، أخذ عن الزَّجَّاج وابن السَّرَّاج ، وأخذ عنه أبو القاسم الدَّقيقيُّ ، من كتبه : شرح كتاب سيبويه ، والنُّكت في إعجاز القرآن (ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ٢١و٣٠ـ٣١ و **إنباه الرُّواة** ٢٩٤/٢ ـ ٢٩٦) .

(٤) لعلَّه يريد بالحذف المحذوف .

(٥) في المخطوط : (عمرو) .

(٦) في المخطوط : (ودلَّت) بزيادة الواو .

(٧) لم أقف على كلام الرُّمَّانيِّ .

(٨) سبق تخريج قول يونس في صفحة (١٨٤) .

مختلفة مع أنَّ اللفظة واحدة ، فيقال : (حتَّى) وإنْ كانت على لفظة واحدة فإنَّ المعاني الَّتي تدلُّ عليها مختلفة ، فالعطف بها غير كونها جارَّة ، و وقوعها للمبتدأ غير ذينكَ ، وكذلك الواو في أقسامها ، فإذا كان كذلك وجب ألَّا تخرج عن بابها مشدَّدة[١] .

[٤٤١] ولذلك يجوِّز يونس أنْ تقول : (ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ ولَكِنْ/ طالِحٍ) فيجرُّ بباء مضمرة ، يدلُّ عليها الباء المقدَّمة كما حكى سيبويه[٢] عنه ، ويضمر القصَّةَ في (لَكِنْ) كما أضمرها في (إنْ) و(أنْ) في قولهم : (أما إنْ غَفَرَ اللهُ لَكَ)[٣] ، فإنْ قال : (ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ لَكِنْ طالِحٌ) على حدِّ قولك : (لَكِنْ هُوَ طالِحٌ) ، فإنَّه يقول : لما خُفِّفت صارت من حروف الابتداء كما صارت (إنَّ) كذلك ، ولذلك[٤] وقع بعدها الفعل[٥] .

وإذا دخلت عليها الواو عند من زعم أنَّها عاطفة أبقى فيها معنى الاستدراك ، وانتقل العطف منها إلى الواو[٦] كما فعلوا ذلك بقول الشَّاعر :

---

(١) الحديث السَّابق مأخوذ من (**الحجَّة** ٢/١٧٧) .

(٢) قال الفارسيُّ : « وكذلك يجوز أنْ يقول يونس في نحو : (ما مررت برجل صالح لكن طالحٍ) : إنَّه يجرُّه بباء يضمرها دلَّت المتقدِّمة لها عليها ، كما حكى سيبويه عنه نحو هذا » (**الحجَّة** ٢/١٧٩) ، وسيبويه ذكر جملة (ما مررت برجل صالحٍ لكنْ طالحٍ) في (**الكتاب** ٢/٤٣٥) ، ولكن لم يذكر ليونس قولاً فيها ، وإنَّما ذكر له الجرَّ في جملة أخرى ، وهي (مررت برجل صالحٍ وإنْ لا صالحٍ فطالحٍ) (**الكتاب** ٢/٢٦٢) .

(٣) قال المبرِّد : « تقول : (أما إنْ غفر الله لك) ، وإن شئت : (أما أنْ) ... فالتَّقدير : أما إنَّه ، وأما أنَّه غفر الله لك » (**المقتضب** ٣/٩ و ينظر : **الحجَّة** ٢/١٧٩) .

(٤) في المخطوط : (كذلك) ، والتَّصويب من (**الحجَّة** ٢/١٧٩) ، ويدلُّ عليه السِّياق .

(٥) الحديث السَّابق مأخوذ من (**الحجَّة** ٢/١٧٩) .

(٦) ينظر : **المسائل المنثورة** ٢٠٥ و **المفصَّل** " باب الحروف " ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

سائِلْ فَوارِسَ يَرْبُــوعٍ بِشِدَّتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِوادِي السَّفْحِ ذِي الأَكَمِ [١]

فأخرج الاستفهام من (هَلْ) ، وأبقاه في الهمزة ، ومثله قوله :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ رِئْمانُ أَنْفٍ إذا ما ضُــنَّ بِاللَّبَنِ [٢]

أخرج الاستفهام من (أَمْ) ، وأخلصها للعطف ، ولو خرج الاستفهام من (كَيْفَ) لأزال البناء عنها وأعربها ؛ لأنَّ (كَيْفَ) للاستفهام بُنيت [٣] ، ويونس [٤] يشدِّد مع دخول الواو ، ويخفِّف ، لا فرق بينهما ، والقياس هو الأوَّل ؛ لعدم النَّصب فيها كما قلنا .

ولمَّا كانت منقولة عن شيء ضعفت عن الحرف الَّذي وضع أصلاً لهذا المعنى ، فلم تدخل إلا على النَّفي ، فإنْ كان الكلام موجَباً وضعاً احتجت إلى أنْ يكون بعدها جملة ، فتقول : (قامَ زَيْدٌ لَكِنْ جَعْفَرٌ لَمْ يَقُمْ) ، وإذا قلت ذلك كان لك/ في (لَكِنْ) وجهان : [٤٤٢]

أحدهما : أنْ تكون حرف عطفٍ عطف جملة على جملة .

والآخَر : أنْ تكون حرف ابتداء [٥] ، كقوله تعالى : ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [٦] ، فعلى الوجه الأوَّل لا يجوز الوقف على ما قبلها ، وعلى

---

(١) البيت لزيد الخيل ، وهو في (**شعره** ١٥٥ و **المقتضب** ٢٩١/٣ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٧٤/٤ب و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١٨٤/١ و **الخصائص** ٤٦٣/٢ و **المفصَّل** ٣٢٦ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٦٣/١) ، ورواية البيت في المفصَّل : (بسفح القاع) ، وفي بقيَّة المصادر : (بسفح القُفِّ) ولم أجد رواية الشَّارح في شيء من المصادر ، ولم أجد ذكراً لوادي السَّفح هذا ، و(الأكم) : أشراف في الأرض كالرَّوابي ، ويقال : هو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد ، فربَّما غلُظ ، وربَّما لم يغلُظ (**تهذيب اللغة** ٤٠٩/١٠) .

(٢) البيت لأُفْنُون بن صُرَيم التَّغلبيِّ في (**المفضليَّات** ٢٦٣ و **البيان والتَّبيين** ١٠/١ و **مجالس العلماء** ٣٥ و **أمالي القالي** ٥١/٢) ، وهو بلا نسبة في (**الكامل** ١٤٠/١ و **المسائل البغداديَّات** ٤١٩ و **المحتسب** ٢٣٥/١) ، و(العلوق) : النَّاقة إذا رَئِمت بأنفها ، ومنعت درَّها (**الإبل** ٧٣) ، و(رئمان) : مصدر رئمت النَّاقة ولدها رئماناً : إذا تعطَّفت عليه (**جمهرة اللغة** ١٠٦٨/٢) .

(٣) ينظر : **الخصائص** ١٨٤/٢ .

(٤) لم أقف على قول يونس هذا .

(٥) جاء في المخطوط : (أنْ تكون حرف عطفٍ عطف جملة على جملة ابتداء) ، ولا معنى لهذا ، وهو خطأ من النَّاسخ ، بسبب انتقال نظره إلى الوجه الأوَّل ، والصَّواب موجود في : (**البديع** ١ : ٣٦٥/٢ و **المغني في النَّحو** ١١٥ب) ، ومصدرهما الغرَّة .

(٦) سورة النِّساء ، الآية (١٦٦) .

الوجه الثَّاني أنت مخيَّر في الوقف على ما قبله ، والوصل له بالثَّاني ، فأمَّا قولهم : (ما قامَ أحدٌ لَكِنْ عَمْرٌو) فإنَّهم يمنعونه لما ذكرناه في باب الاستثناء[1] .

قال أبو الفتح : « ومعنى (أَمِ) الاستفهام ، ولها فيه موضعان :

أحدهما : أنْ تقع معادِلة لهمزة الاستفهام[2] ، على معنى (أيٍّ) .

والآخَر : أنْ تقع منقطعة على معنى (بَلْ) .

الأوَّل نحو قولك : (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) ، ومعناهما : (أيُّهما عندكَ) ، و(أَزَيْداً رَأَيْتَ أَمْ عَمْراً) معناه : (أيَّهما رأيتَ) ، الثَّاني : (هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو) ، معناه : (بلْ أعندكَ عمرٌو) ، تركت السُّؤال الأوَّل ، وأخذت في الثَّاني ، وقد تقع في هذا الوجه بعد الخبر ، تقول : (قامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرٌو) ، ومعناه : (بلْ أقعدَ عمرٌو) ، ومثله من كلامهم : (إنَّها لَإبلٌ أَمْ شاءٌ)[3] ، مضى صدر كلامه على اليقين ، ثمَّ أدركه الشَّكُّ فاستثبت فيما بعد فقال : (أَمْ شاءٌ) ، إلا أنَّ ما بعد (بَلْ) متحقِّق ، وما بعد (أَمْ) مشكوك فيه ، مسؤول عنه ، قال عَلْقَمة / بن عَبَدة[4] : [٤٤٣]

هَلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مَكْتُومُ أَمْ حَبْلُها إذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ

---

(١) قال ابن الدَّهَّان : « لم يجيزوا : (ما جاءني أحدٌ لكنْ عمرٌو) ؛ لأنَّ معنى (لكنْ) الانقطاع ... وإذا كان كذلك و(زيد) من جنس الأحدين لم يبقَ الموضع لـ(لكنْ) ؛ لتضادِّ الأمر فيهما ؛ لأنَّها توجب اقتطاعه ممَّا قبله ، و(زيد) متَّصل به في المعنى ، وقد أجازوا هذا على وجه آخر ، وهو أن لا يجعل زيداً داخلاً في الأحدين ، فيكون منقطعاً منهم » (**الغرَّة** " التَّيموريَّة " ١٦٥) .

(٢) « معنى المعادلة هو المشاطرة والمقاسمة ، ومعنى المشاطرة أنْ يسأل عن اسمين أو فعلين ، فيدخل الهمزة على الأوَّل ، ويدخل (أمْ) على الثَّاني منعطفة على الأوَّل ، ويجعل الَّذي لم يسأل عنه بينهما » (**الفوائد والقواعد** ٣٨٤) .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٣/ ١٧٤ و **معاني القرآن للأخفش** ١/٣٣ و **المسائل المنثورة** ٢٠٢ .

(٤) علقمة بن عَبَدة شاعر جاهليٌّ من بني تميم ، وهو الَّذي يقال له علقمة الفحل ، كان معاصراً لامرئ القيس (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ١/٢١٨ _ ٢٢٢ و **المؤتلف والمختلف** ٢٢٧) .

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لَمْ يَقْـضِ عَبْـرَتَهُ   إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَـيْنِ مَشْكُومُ [١] » [٢].

قال سعيد : اعلم أنَّ (أَمْ) تكون زائدة ومتَّصلة ومنقطعة ، فالزَّائدة عند بعضهم [٣] كقول الشَّاعر :

يا دَهْرُ أَمْ ما كانَ مَشْيِي رَقَصا
بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصا [٤]

وأنشدوا :

يا لَيْتَ شِعْرِيَ لا مُنْجِي مِنَ الهَـرَمِ   أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ [٥]

وعليه حمل عثمان [٦] في أحد الأقوال قوله :

---

(١) البيتان في (**ديوان علقمة** ٥٠ و **المفضليَّات** ٣٩٧ و **الكتاب** ١٧٨/٣ و **المقتضب** ٢٩٠/٣ و**المحتسب** ٢٩١/٢ و **الأزهيَّة** ١٢٨ ـ ١٢٩ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٠٧/٣) ، و(حبلها) : وصلها ، و(نأتك) : بعدت عنك ، و(لم يقضِ عبرته) : لم تنفد دموعه كلُّها ، وهذا أشدُّ لاحتراق قلبه ، و(مشكوم) : مثاب مكافأ ، والمعنى : هل ما علمت من حبِّي لها مكتوم عندها أم منتشر ، ثمَّ يقول : هل كبير بكى على إثر فراق الأحباب مكافأ على بكائه (**شرح المفضليَّات** ٧٨٦ ـ ٧٨٧) ، وجاء في المخطوط مكان (يقضِ) : (يفضِ) بالفاء .

(٢) **اللمع** ١٥١ ـ ١٥٣ .

(٣) هذا قول أبي زيد الأنصاريِّ (**المقتضب** ٢٩٦/٣ ـ ٢٩٧ و **إيضاح الوقف والابتداء** ٨٨٥/٢ و **المنصف** ١١٨/٣) .

(٤) لم أقف على قائل البيتين ، وهما في (**معاني القرآن للأخفش** ٣٢/١ و **المقتضب** ٢٩٧/٣ و **تهذيب اللغة** ٦٢٥/١٥ و **المنصف** ١١٨/٣ و **الأزهيَّة** ١٣٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١١٠/٣ و **ضرائر الشِّعر** ٧٤) ، و(الرَّقص) : شبيه بالنَّقزان من النَّشاط (**جمهرة اللغة** ٧٤٢/٢) ، و(التَّوقُّص) : تقارب الخطْو (ينظر : **الصِّحاح** "وقص" ١٠٦٢/٣) .

(٥) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهذليِّ ، وهو في (**شعره** ١١٢٢/٣ و **الحماسة للبحتريِّ** ٤٠٧ و **الأزهيَّة** ١٣١ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٠٩/٣ و **ضرائر الشِّعر** ٧٤ و **لسان العرب** " أمم " ٣٦/١٢ و **مغني اللبيب** ٧٠) .

(٦) (**المنصف** ١١٧/٣ ـ ١١٨) ، وهذا القول أجازه قبل ابن جنِّي شيخه الفارسيُّ في (**كتاب الشِّعر** ٨٣/٢) .

فَأَجَبْتُها أَمَّا بِجِسْمِي أَنَّهُ   أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ البِلادِ فَوَدَّعُوا [١]

وأمَّا قول بعض هذيل[٢] : (جاءَنِي أمْرَجُلُ) ، وقول الشَّاعر منهم :

ذاكَ خَلِيلِي وذُو يُعاتِبُنِي   يَرْمِي وَرائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ[٣]

فإنَّه يبدل (أمْ) من (ألْ) ، فيجعلها بمنزلة الألف واللام ، فهو يريد : (بالسَّهم والسَّلمة) ، وفي الحديث : (لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ فِي امْسَفَرِ)[٤]، فإنَّه يريد : (لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيامُ فِي السَّفَرِ) ، رواه قوم هكذا[٥]، وهذا[٦] لا يكون تناقضاً ؛ لأنَّ النَّبيَّ ـ

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذليّ ، وهو في (**شرح أشعار الهذليين** ٦/١ و **المفضليّات** ٤٢١ و **الأضداد لابن الأنباريّ** ٢١٦ و **الكُتّاب** ٥٣ و **كتاب الشِّعر** ٨١/١ و **المنصف** ١١٧/٣ و **ضرائر الشِّعر** ٦١) ، و(أودى) : هلك (**الصِّحاح** " أدا " ٢٢٦٥/٦) ، والشَّاهد في قوله : (أمَّا) ؛ وأصله على أحد الأقوال : (أمْ ما) ، و(أمْ) زائدة ، وكتبت في المخطوط منفصلة ؛ والمشهور كتابتها متَّصلة (**الكُتّاب** ٥٣) ، خاصَّة وقد اختلف في أصلها .

(٢) نُسب إبدال لام التَّعريف ميماً إلى هذيل في (**معاني الحروف** ٧١) ، كما نُسب إلى الأزد في (**مجالس ثعلب** ٥٨/١) ، وإلى طيِّئ في (**الأحاجي النَّحويَّة** ٤٥) ، وإلى حمير في (**لسان العرب** "سلم" ١٢/ ٢٩٧) ، وإلى أهل اليمن في (**معاني القرآن للأخفش** ٣٢/١) .

(٣) هذا البيت ليس لهذليٍّ كما زعم ابن الدَّهَّان ، بل هو لبُجَير بن عَنَمة الطَّائيِّ ، وهو ملفَّق من بيتين ، وهما :

وإنَّ مولايَ ذو يعاتبني   لا إحنةٌ عنده ولا جَرِمَهْ

ينصرني منك غيرَ معتذر   يرمي ورائي بامسهم وامسلمهْ

(**المؤتلف والمختلف** ٧٥ و **لسان العرب** "سلم" ٢٩٧/١٢) ، والبيت بالتَّلفيق موجود في (**غريب الحديث** ٢١٧/٥ و **الزّاهر** ١٨٧/٢ و **تهذيب اللغة** ٦٢٥/١٥ و **الأزهيَّة** ١٣٣ و **شرح عيون الإعراب** ٢٤٥ و **الأحاجي النَّحويَّة** ٤٦) ، و(ذو) : كلمة طائيَّة بمعنى (الَّذي) ، و(السَّلِمة) : الحجر ، والمعنى : هذا الرَّجل يعاتبني ، ويسلك طريق بقاء الودِّ ، فيذبُّ عنِّي ويدافع مرَّة بالسِّهام ومرَّة بالسِّلام (**شرح شواهد شرح الشَّافية** ٤٥٢ ـ ٤٥٣) .

(٤) الحديث بهذه الرِّواية في (**مسند الإمام أحمد** ٨٤/٣٩) .

(٥) الحديث بهذه الرِّواية في (**صحيح البخاري** " كتاب الصَّوم ـ باب قول النَّبيِّ ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ لمن ظلل عليه واشتدَّ الحرُّ : ليس من البرِّ الصَّوم في السَّفر " ٣٣٩) .

(٦) في المخطوط : (وهكذا) ، والتَّصويب من (**معاني الحروف** ٧١) ، وهو المصدر الَّذي أخذ عنه ابن الدَّهَّان هذه الفقرة .

[٤٤٤] صلَّى الله عليه وسلَّم ــ تكلَّم عند كلِّ قوم بلغتهم ، ومن كلام أبي هريرة لَمَّا حُوصر عثمانُ ــ رضي الله عنه ــ : (اليَوْمَ طابَ امْضَرْبُ وحَلَّ امْقِتالُ)[١] يريد : (طابَ / الضَّربُ وحلَّ القتالُ) ، فمن النَّاس من يجعل الميم بدلاً من اللام لقرب ما بينهما[٢] ، ومنهم من يجعلهما[٣] لغتين ؛ لأنَّ الَّذين يقولون هذا لا يقولون ذاك[٤] .

وأمَّا المتَّصلة فهو أنْ يجتمع في الكلام ثلاث شرائط[٥] :

أوَّلها : أنْ تكون معادِلة للهمزة ، فيَنْتَخل في اليد معنى (أيُّهما) ، وإنَّما تعادل الهمزةَ ؛ لأنَّ الهمزة قد تذكرها وأنت محقِّق كقول الرَّاجز :

أطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ[٦]

وهو يوبِّخ نفسه على ذلك ، ولا يجوز ذلك في (هَلْ)[٧] .

والشَّريطة الثَّانية : أنْ يكون السَّائل عالماً واحداً من المسؤول عنهم بغير عينه ، وذلك أنَّك تقول أوَّلاً : (أزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو ؟) ، فتقديرها : (أأَحَدُهُما[٨] عِنْدَكَ ؟) ، فتقول : (لا) أو (نعم) ، يكون الجواب بالحرف ، فإنْ قلت : (نَعَم) عُلم كون أحدهما بغير عينه ، ولا يصحُّ أنْ يقول في جواب ذلك : (زَيْدٌ) أو (عَمرٌو) ؛ لأنَّه

---

(١) لم أجد هذا الأثر كاملاً إلا في (**معاني الحروف** ٧١ و **شرح عيون الإعراب** ١٤٦) ، وذكره الخطيب البغداديُّ بسنده في (**الكفاية** ٢٨١) برواية : (طاب امضرب) فقط ، وكذا ذكره أبو عبيد في (**غريب الحديث** ٥/٢١٦) ، ثُمَّ أضاف أنَّ الأصمعيَّ شرحه بقوله : (أي : حلَّ القتال وطاب) ، فلعلَّ هذا هو مصدر الزِّيادة في الأثر .

(٢) (ينظر : **معاني الحروف** ٧١) ، وممَّن قال بهذا ابن جنِّي في (**سر صناعة الإعراب** ١/٤٢٣) ، والهرويُّ في (**الأزهيَّة** ١٣٢) .

(٣) في المخطوط : (يجعلها) .

(٤) ينظر : **معاني الحروف** ٧١ .

(٥) ينظر : **الفوائد والقواعد** ٣٨٣ ــ ٣٨٤ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٥٦.

(٦) سبق تخريج البيت في صفحة (١٧١) .

(٧) ينظر : **الكتاب** ٣/١٧٦ .

(٨) في المخطوط : (أحدهما) .

يَنْتَخِل منهما معنى : (أأَحَدُهُما) ، فإذا قال : (أأَحَدُهُما عِنْدَكَ ؟) لم يحسن أنْ يقال له : (زَيْدٌ) أو (عَمْرٌو) ، فتقول له حينئذٍ : (أزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) فيَنْتَخِل من ذلك معنى (أيٍّ) ، ويدلُّك على صحَّة ذلك قول الشَّاعر :

فأيَّ بَعْلَيْك رَأَيْت خَيْرا
آلعَظِيمَ خِصْيةً وأَيْرا
أَمِ الَّذي حَوَى نَدًى وضَيْرا[1]

[٤٤٥] ولا يصحُّ في جواب هذا (لا) أو (نَعَم) / .

والشَّريطة الثَّالثة : ألَّا يكون بعدها مبتدأ وخبر ، ولا فعل وفاعل ، إلا أنْ يكون بعدها فعل وفاعل وقبلها فعل وفاعل ، وفاعل الثَّاني هو فاعل الأوَّل في المعنى[2] ، كقولك : (أقامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ) ، و(أضَرَبْتَ زَيْداً أَمْ قَتَلْتَهُ) ، فإنْ قلت : (أزَيْدٌ قائمٌ أَمْ قامَ عَمْرٌو) ، و(أقامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ عَمْرٌو) ، و(أزَيْدٌ قائمٌ أَمْ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) ، و(أقامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) كانت (أَمْ) منقطعة ، ولم تكن متَّصلة .

فإنْ جئت بـ(أفْعَلَ) لم يكن بعدها إلا (أَمْ) دون (أوْ) ، وكذلك إذا جاء ما لا يحسن السُّكوت على ما يُعطف عليه كان بـ(أَمْ) دون (أوْ) ، نحو قولك : (ما أُبالِي أضَرَبْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً)[3] ، فإنْ استغرق الاسم المستفهَم[4] به معنى (أيٍّ) وعطفت عليه اسماً كان بـ(أوْ) دون (أَمْ) ، نحو قولك : (مَنْ يقوم أوْ يَقْعُدُ) ، و(أيُّ النَّاسِ يَقُومُ

---

(١) الأبيات لمالك بن أبي حِبال الأسديّ في (**معجم الشُّعراء** ٣١٦) ، ولعمرو بن عمرو بن عُدَس في (**جمهرة الأمثال** ٥٧٦/١ و **فصل المقال** ٣٥٨ و **مجمع الأمثال** ٣٢٢/١ و **العُباب** " ضرط " ١١٢ و **المغني في النَّحو** ١١٢ب و **تاج العروس** " ضرط " ٣٢٤/١٠) ، ورواية البيت الثَّالث :

أم الَّذي يأتي العدوَّ سيرا

أو (يلقى الكماة) ، أو (يغشى الكماة) ، أمَّا رواية ابن الدَّهَّان فلم أجدها .

(٢) ينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ٢٥٦/١ .

(٣) ينظر : **الكتاب** ١٨٠/٣ .

(٤) في المخطوط : (المستفم) ، بدون هاء .

أَوْ يَقْعُدُ)[١]، وإذا جئت بعد اسم الاستفهام فجئ بـ(أَوْ) دون (أَمْ) كقولك : (أيُّ النَّاس قامَ أَوْ قَعَدَ) ، وإذا جئت بعد (أَفْعَل) جئت بـ(أَمْ) ،كقولك : (أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْرٌو) .

وأمَّا المنقطعة فإنَّها تأتي بعد الاستفهام والخبر ، فمثالها بعد الاستفهام : (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو) ، كأنَّه استفهم أوَّلاً عن (زَيد) ، ثمَّ بدا له عن ذلك الاستفهام فاستفهم عن (عَمْرٍو) ، فهي في تقدير (بَلْ) والهمزة ، فأمَّا تقديرها بـ(بَلْ) فللإضراب / عن الأوَّل ، وأمَّا تقديرها بالهمزة فلأجل الاستفهام ، فقد تضمَّنت معنييهما ، ولا تأتي إلا بعد كلام تامٍّ قبل كلام تامٍّ ؛ لأنَّك مضرب عن الأوَّل ، ولا تضرب عن شيء إلا بعد تمامه ، وأنت مجدِّد الاستفهام عن الثَّاني ، فيجب أنْ يكون جملة لتصدُّر الاستفهام لها ، ولا يقدَّر بـ(بَلْ) وحدها ؛ لأنَّ ما بعد (بَلْ) متحقِّق ، وما بعد (أَمْ) ليس كذلك ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾[٢] إذا انتزعنا من الكلام معنى الاستفهام ، وجعلناها بمعنى (بَلْ) وحدها كيف يكون حال المعنى ، وقد قدَّرها بعضهم[٣] بـ(بَلْ) في قول الشَّاعر :

فَوَاللهِ ما أَدْرِي أَسَلْمى تَغَوَّلَتْ سُرَى اللَّيْلِ أَمْ كُلٌّ إِلَيَّ حَبِيبُ[٤]

[٤٤٦]

---

(١) هذا الكلام في (**البديع** ١ :٢/٣٧٣) ، وفيه إشكال ؛ وهو أنَّ المعطوف عليه ليس الاسم المستفهم به ، وأيضاً ليس المعطوف اسماً بل فعلاً كما في المثالين ، ويبدو لي أنَّه عبَّر بأسلوب غير دقيق عن الكلام الموجود في (**الأصول** ٢/٢١٣ ـ ٢١٤ و **التَّعليقة على كتاب سيبويه** ٢/٢٨٣) ، وقوله بعدُ : « وإذا جئت بعد اسم الاستفهام فجئ بـ(أَوْ) » يغني عن هذه العبارة .

(٢) سورة الطُّور ، الآية (٣٩) .

(٣) قدَّرها بـ(بل) الفرَّاء في (**معاني القرآن** ١/٧٢) ، والهرويُّ في (**الأزهيَّة** ١٢٩) .

(٤) البيت لعقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى في (**تعليق من أمالي ابن دريد** ١٠٢) ، وهو بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/٧٢ و **إيضاح الوقف والابتداء** ٢/٨٨٥ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٤/٦٤ب و **تهذيب اللغة** ١٥/٦٢٤ و **الصَّاحبي** ١٦٨ و **الأزهيَّة** ١٢٩) ، ورواية البيت في المصادر: (أم الحِلْم) أو (أم النَّوم) مكان (سرى الليل) ، و(تغوَّلت) : تشبَّهت بالغول في تلوُّنها (**أساس البلاغة** "غول" ٥٩٨) .

أي : (بلْ كلٌّ) .

وأمَّا قولهم : (ما أُبالي أزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو) ، فلا يصحُّ هنا (أَوْ) ؛ لأنَّهم نزَّلوها منزلة (سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) ، قال الفارسيُّ : « وأمَّا (ما أدري أزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَوْ عَمْرٌو) ، و(ما أَدْري أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) ، و(لَيْتَ شِعْرِي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) تستعمل بـ(أَوْ) وبـ(أَمْ) »[1]، قال الفارسيُّ : « لأنَّ العرب نزَّلت (لَيْتَ شِعْرِي) و(ما أَدْري) منزلة (عَلِمْتُ) ، فجرى الاستفهام عليها كما جرى على (عَلِمْتُ) ، و(ما أُبالي) ليس بمنزلة (عَلِمْتُ) ، وإنَّما جرى عليه الاستفهام كما جرى على التَّسوية /، والتَّسوية تكون باثنين »[2]. [٤٤٧]

وذكر سيبويه فيها[3]: « (أَمْ) كـ(سَوَاء) ؛ لأنَّك قد تقول : (عَلِمْتُ أَيُّهما فِي الدَّارِ) »[4]، وقال : « لأنَّك لا تدري أيُّهما هو »[5]، وقال : « تقول : (ما أدري أقامَ أَوْ قَعَدَ) إذا أردت أنَّه لم يكن بينهما شيء ، كأنَّه يقول : لا أدَّعي أنَّه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود ، أي : لم أعُدَّ قيامه قياماً ، ولم يستبن لي قعود بعد قيامه »[6].

---

(١) لم أقف على هذا القول في كتب الفارسيِّ الموجودة ، ووجدت ما يوافق بعضه في (**المسائل المنثورة** ٢٠٨) وما يخالفه في (**المسائل البصريَّات** ١/٧١٢ ـ ٧١٥) .

(٢) لم أقف أيضاً على هذا القول في كتب الفارسيِّ الموجودة ، وينظر : (**الحجَّة** ١/٢٦٤ ـ ٢٦٥ و **المسائل المنثورة** ٢٠٧) .

(٣) في المخطوط : (فيهما) ، ولا أجد مرجعاً مناسباً لهذا الضَّمير المثنَّى ، والأولى ما أثبت ، والمراد : في (أم) .

(٤) ليس هذا النَّصُّ في الكتاب المطبوع ، وقد يكون معناه أنَّ الاستفهام بـ(أم) مثل التَّسوية بها ، قال ابن السَّرَّاج : « وإنَّما استوت التَّسوية والاستفهام لأنَّك إذا قلت مستفهماً : (أزيدٌ عندك أم عمرٌو) فهما في جهلك لهما مستويان ، لا تدري أنَّ زيداً في الدَّار كما لا تدري أنَّ عمراً فيها ، وإذا قلت : (قد علمتُ أزيدٌ في الدَّار أم عمرٌو) فقد استويا عند السَّامع ، كما استوى الأوَّلان عند المستفهِم » (**الأصول** ٢/٥٨) ، ويشهد لهذا المعنى قول سيبويه الَّذي نقله ابن الدَّهَّان تتمَّة لهذا النَّصِّ : « لأنَّك لا تدري أيُّهما هو » ، فهذا القول هو إجمال ما فصَّله ابن السَّرَّاج .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٣/١٧١ .

(٦) **الكتاب** ٣/١٧١ ـ ١٧٢ .

قال : « (وإذا كان بعد (سَواء) ألف الاستفهام ، فلا بدَّ من (أَمْ) ، اسمين كانا أو فعلين ، تقول : (سَواءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ و أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو) ، وإذا كان بعدها فعلان بغير ألف الاستفهام عُطف الثّاني بـ(أَوْ) ، تقول : (سَواءٌ عَلَيَّ قُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ) ؛ لأنَّ معناها الجزاء ، وإنْ كانا اسمين بلا ألف عُطف الثّاني بالواو ؛ لأنَّ معناها التّعديل ، وإنْ كان بعدها مصدران كان الثّاني بالواو و بـ(أَوْ) حملاً عليهما »[1].

فإذا قلت : (أقامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ) ، فالبدء بالفعل أولى ؛ لأنَّه المستفهَم عنه ، فإذا قلت : (أَزَيْداً لَقيتَ أَمْ عَمْراً) فالبدء بالاسم أحسن ؛ لأنَّ المستفهَم عنه الاسم ؛ لأنَّ الفعل قد ثبت .

قال سيبويه : « فإذا قلت : (ما أدْرِي أقامَ أَوْ قَعَدَ) ، فإنَّما تقوله إذا لم يكن بينهما /زمن ، وكانا غير معتدٍّ بهما ، كأنَّك قلت : لا أدَّعي أنَّه كان منه في تلك الحال قيام أي أنّي لم أعدَّ قيامه قياماً ، ولم يستبن لي منه قعود »[2] . [٤٤٨]

وأمَّا البيتان اللذان رواهما عثمان فـ(أَمْ) فيهما منقطعة ؛ لأنَّ بعض شرائط المتّصلة قد اختلَّ بوجود (هَلْ) ، والمبتدأ والخبر بعد (أَمْ) .

وأمَّا إتيانها بعد الخبر فقولهم : (إنَّها لَإِبِلٌ أَمْ شاءٌ) كأنَّه لمح أشخاصاً ، فاعتقدها إبلاً ، ثمَّ بدا له فأضرب واستفهم ، كأنَّه قال : (بلْ أهي[3] شاءٌ) ، وإذا قلت : (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو عِنْدَكَ) كانت منقطعة ؛ لأنَّك لا تستطيع أنْ تقول : (أَيُّهما عِنْدَكَ) ، فإنْ جعلت (عِنْدَكَ) مؤكِّدة جاز أنْ تكون (أَمْ) متَّصلة .

---

(١) هذا الكلام ليس لسيبويه ، بل للسِّيرافيِّ ، فمعناه موجود في (**شرح الكتاب** ٤/٦٦أ) ، وقد تبع ابن الأثير شيخه في نسبته إلى سيبويه دون ذكرٍ لمصدره (**البديع** ١:٢/٣٧٤) ، ثمَّ جاء السُّيوطيُّ ونقله من البديع (**همع الهوامع** ٥/٢٥١) .

(٢) (**الكتاب** ٣/١٧١ ـ ١٧٢) ، وهذا النَّصُّ ذكره ابن الدَّهان قبل أسطر .

(٣) في المخطوط : (بل هي) بدون الهمزة ، وأثبتها اعتماداً على قول ابن الدَّهَّان السَّابق : « ثمَّ بدا له فأضرب واستفهم » ، وعلى ما جاء في (**المسائل العضديَّات** ١٩٧ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٣٥ و **البديع** ١: ٢/٣٦٧ و **رصف المباني** ١٨٠) .

ومن المنقطعة قوله تعالى : ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[(١)]، ثمَّ قال تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[(٢)]، ومثله قوله تعالى : ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[(٣)] تقديره : (أمْ أنتم بُصَراءُ)[(٤)]، ولو اقتصر على ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ كان قد عَمَّ[(٥)] السُّؤال ، وكذلك إذا قلت : (أزَيْدٌ في الدَّارِ أمْ لا) ؛ لأنَّه مستغن عن (أمْ لا) ؛ لأنَّه يجيب عنه وإنْ لم يذكره ، فكأنَّه أضرب عن استفهام الواجب ، واستفهم عن النَّفي .

ولو قال : (هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أمْ بُرٌّ) لقال : (لا) أو (نَعَم) ، وكذلك لو قال : (هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أوْ بُرٌّ) لقال : (لا) أو (نَعَم) ، وبينهما / فرق ؛ لأنَّ الأوَّل جواب عن [٤٤٩] الاستفهام الثَّاني ، والثَّاني[(٦)] جواب عنهما معاً ، فإنْ قلت : (آلحَسَنُ أوِ الحُسَيْنُ أمِ ابْنُ الحَنَفيَّة[(٧)] أفْضَلُ) ، فجوابه : (أَحَدُهُما)[(٨)]، وفي مذهب الكيسانيَّة[(٩)]: (ابنُ الحَنَفِيَّة) ،

(١) سورة السَّجدة ، الآيتان (١) و (٢) .

(٢) سورة السَّجدة ، الآية (٣) .

(٣) سورة الزُّخرف ، الآيتان (٥١) و (٥٢) .

(٤) ينظر : **الكتاب** ١٧٣/٣ .

(٥) كذا في المخطوط ، ولعلَّ الصَّواب : عُلم .

(٦) في المخطوط : (وللثَّاني) .

(٧) ابن الحنفيَّة : هو أبو القاسم محمَّد بن عليٍّ بن أبي طالب (ت ٨١ هـ) ، وأمُّه خوله بنت جعفر الحنفيَّة ، كان كثير الورع والعلم (ينظر : **المعارف** ٢١٦ و **وفيات الأعيان** ١٦٩/٤ ـ ١٧٣) .

(٨) ينظر : **الأصول** ٢١٤/٢ و **التَّعليقة على كتاب سيبويه** ٢٨٦/٢ و **الخصائص** ٢٦٦/٢ .

(٩) (ينظر : **المسائل العضديَّات** ١٩٦ و **الخصائص** ٢٦٧/٢) ، والكيسانيَّة : فرقة من فِرَق الشِّيعة ، وهم أتباع المختار بن أبي عبيد الثَّقفيّ ، وكان يقال له : كيسان ، وقيل : إنَّه أخذ مقالته عن مولى لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ اسمه كيسان ، وهم يقولون بإمامة محمَّد بن الحنفيَّة (**الفَرْق بين الفِرَق** ٢٧/١ ـ ٢٨) .

فإنْ قلت : (آلحَسَنُ أَفْضَلُ أمْ الحُسَيْنُ أَوْ ابْنُ الحَنَفِيَّةِ) ، فجوابه : (الحَسَنُ) ، أو (الحُسَيْنُ)[١]، أو (أَحَدُهُما) .

وقد تُحذف الألف وهي تُراد[٢]، كقول عُمرَ بن أبي رَبيعةَ :

لَعَمْرُكَ ما أَدْري وإنْ كُنْتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ[٣]

أي : (أبسبعٍ) ، وقول الأسودِ بن يَعْفُر :

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دارِياً شُعَيْبُ ابْنُ سَهْلٍ أَمْ شُعَيْبُ ابْنُ مِنْقَرِ[٤]

فأمّا قول الشّاعر :

---

(١) الجواب بـ(الحسين) فيه تطوُّع من المجيب بما لا يلزم ، وذلك أنّ جوابه على ظاهر سؤاله أنْ يقول : (الحسن) ، أو يقول : (أحدهما) ؛ وذلك لأنّ معنى السُّؤال : (آلحسن أفضل أم أحدهما ؟) (**الخصائص** ٢/٢٦٦ ـ ٢٦٧) .

(٢) في المخطوط : (تزاد) ، وهو تصحيف .

(٣) البيت في (**شرح ديوان عمر** ٢٦٦ و **الكتاب** ٣/١٧٥ و **المقتضب** ٣/٢٩٤ و **معاني القرآن وإعرابه** ١/٨٢ و **الصّاحبي** ٢٩٧ و **الأزهيّة** ١٢٧و **المفصّل** ٣٢٦) ، ورواية الدِّيوان :

فوالله ما أدري وإنّي لحاسب بسبع رميتُ الجمر أم بثمان

(٤) البيت في (**ديوان الأسود** ٣٧ و **الكتاب** ٣/١٧٥ و **المقاصد الشّافية** ٥/١٠٥) ، ونُسب أيضاً إلى اللعين المِنْقَريِّ في (**الكامل** ٢/٧٩٣) ، والبيت بلا نسبة في (**المقتضب** ٣/٢٩٤ و **شرح ما يقع فيه التّصحيف** ٤٩٤ و **المحتسب** ١/٥٠ و **الصّاحبي** ٢٩٦) ، وهناك بيت قريب من هذا البيت لأوس بن حجر ، وهو :

لعمرك ما أدري أمن حَزْنِ محجنٍ شعيث بن سهمٍ أم لحزن بن منقر

(**ديوان أوس** ٤٩ و **البيان والتّبيين** ٤/٤٠) ، و(شعيب) : تصحيف ، والصّواب : (شعيث) ، وإنّما أثبته بالباء ؛ لأنّه كذا جاء في المخطوط ، وهي رواية ـ وإنْ كانت مصحّفة ـ معروفة ، فهي رواية النّحّاس في (**إعراب القرآن** ٢/٢١٠) ، وقال الأعلم : « ويروى (شعيب) بالباء ، وهو تصحيف » (**تحصيل عين الذّهب** ٤٤٧) ، وأيضاً فقد جاء بالباء في (**المغني في النّحو** ١١٣ب) ، وهو كثيراً ما يعتمد على الغرّة ، و(سهل) : تحريف ، والصّواب (سهم) ، وإنّما أثبته محرّفاً لأنّه هكذا في المخطوط والمغني ، ممّا يدلُّ على أنّها رواية ابن الدّهّان ، وهو كثيراً ما يغيّر في الشّواهد ، و(شعيث) : حيٌّ من تميم ، ثمّ من بني منقر ، فجعلهم أدعياء وشكَّ في كونهم منهم ، أو من بني سهم ، و(سهم) : حيٌّ من قيس (**تحصيل عين الذّهب** ٤٤٧) .

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِواسط   غَسَقَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا [١]

فيحتمل أنْ يكون من هذا الباب ، ويحتمل أنْ يكون من الباب الأوّل[٢].

وإذا تصدَّر الكلام (هَلْ) جئت مرّة بـ(أَمْ) ومرّة بـ(أَوْ) ، قال مالك بن الرَّيْب[٣] :

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحى   رَحى الحَرْبِ أَمْ أَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَما هيا [٤]

ويروى بـ(أَوْ)[٥]، قال سيبويه : « لو قلت : (هَلْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ) ، أو (هَلْ تَضْرِبُ أَمْ تَقْتُلُ) لكان واحداً »[٦]، يعني : أنَّ (أَوْ) تطلب الفعل في موضع / [٤٥٠] ، و(أَمْ) تطلب الاسم ، ولا تُصَوِّرْ[٧] هنا

---

(١) البيت للأخطل ، وهو في (**شعره** ٨٤ و **الكتاب** ١٧٤/٣ و **مجاز القرآن** ٥٦/١ و **المقتضب** ٢٩٥/٣ و **الصّاحبي** ١٦٧ و **شرح اللمع للواسطيّ** ١٢٥ و **الأزهيّة** ١٢٩) ، و(واسط) : يطلق على أماكن كثيرة، وذكر نصر أنّ الّذي ذكره الأخطل هو واسط الجزيرة (**الأمكنة والمياه والجبال** ٥٨١/٢) ، و(الغسق) : أوّل ظلمة الليل (**الصّحاح** "غسق" ١٥٣٧/٤) ، وجاء في المخطوط : (كذبنك) بالنّون .

(٢) يريد أنّ البيت يحتمل أنّه حُذفت منه الهمزة وهي مرادة ، والتّقدير : (أكذبتك عينك) ، فيكون من باب وقوع (أم) بعد الاستفهام ، ويحتمل أنّه من الباب الأوّل ، وهو وقوعها بعد الخبر ، وهذان الوجهان ذكرهما سيبويه ، ونسب الثّاني منهما إلى الخليل (**الكتاب** ١٧٤/٣) .

(٣) مالك بن الرَّيب : من مازن تميم ، كان فاتكاً لصّا ، ثمّ تاب ، فغزا خراسان ، ومات بها (ينظر : **الشّعر والشّعراء** ٣٥٣/١ ـ ٣٥٥ و **معجم الشّعراء** ٣١٣ ـ ٣١٤) .

(٤) البيت في (**شعر مالك** ٤٦ و **الكتاب** ١٧٨/٣ و **المراثي** ١١٦ و **اللامات للزّجّاجيّ** ١٥٥ و **ذيل الأمالي** ١٣٧ و **الأزهيّة** ١٢٧ و **لسان العرب** "مثل" ٦١٦/١١) ، و(فَلْج) : وادي عظيم بين البصرة وحِمى ضَرِيَّة (**الأمكنة والمياه والجبال** ٣٣٠/٢) ، وذكر محقّق هذا الكتاب الشّيخ حمد الجاسر أنّ هذا الوادي لا يزال معروفاً ، ولكن باسم الباطِن ، وهو وادي عظيم يخترق الجزيرة من أعلى حِرار خيبر في الحجاز منحدراً شرقاً إلى ساحل الخليج .

(٥) سيبويه روى البيت بـ(أو) ثمّ قال : « فهذا سمعناه ممّن ينشده من بني عمّه ، وقال أناس : (أم أضحت) » (**الكتاب** ١٧٨/٣) .

(٦) هذا النّصُّ بهذه النّسبة في (**البديع** ١ :٢/٣٧٤) ، وليس هو في الكتاب ، ولكن جاء فيه (هل تأتينا أو تحدثنا) ، ثمّ قال بعد أسطر : « وإنْ شئت قلت : (هل تأتيني أم تحدّثني) » (**الكتاب** ١٧٥/٣ ـ ١٧٦) .

(٧) كذا في المخطوط ، ولعلّ فيها تحريفاً لم أتبيّن أصله .

المسألة [١] .

وأمَّا (هَلْ) في البيت الَّذي ذكره قبله ففيه (أَمْ) [٢] ، ونحوه كقوله :

أَبا مالكٍ هَلْ لُمْتَني مُذْ حَضَضْتَني عَلَى القَتْلِ أَمْ هَلْ لامَني فِيْكَ لائمُ [٣]

فبعضهم [٤] يزيل عنها الاستفهام ، ويجعلها بتقدير (قَدْ) حملاً على قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [٥] ، وفيه نظر ؛ لدخولها على الجملة الاسميَّة في بيت عَلْقَمة ، وإنَّما الاستفهام في البيت باقٍ ، لكنَّه مسلوب عن (أَمْ) ؛ لأنَّ لـ(أَمْ) معنيين : الاستفهام ، والعطف ، فإذا سُلبتْ الاستفهامَ بقي العطفُ ، كما قلنا في (كَيْفَ) [٦] ، وبعضهم [٧] لا يخرج الحروف عن أوضاعها ، وإنَّما يتأوَّل الاستفهام تأويلاً يخرجه إليها في الآية .

---

(١) لم أفهم علاقة هذا التَّفسير بكلام سيبويه ، وقال السِّيرافيُّ : « المسألة مع (أَمْ) تقع على الاسم ، ومع (أو) تقع على الفعل ، ثمَّ بعد ذلك يجوز تأخير ما الوجه تقديمه ، وتقديم ما الوجه تأخيره على ما ذُكر في الباب ، فالباب في (أَمْ) تقديم الاسم ويجوز تأخيره ، والباب في (أو) تأخير الاسم ويجوز تقديمه » (**شرح الكتاب** ٤/٦٧أ) .

(٢) يظهر أنَّه يريد البيت الأوَّل من البيتين المذكورين في نصِّ ابن جنِّي ، وتعبيره هنا مشكل .

(٣) البيت نُسب في (**الكتاب** ٣/١٧٦) إلى زُفَر بن الحارث ، وذكر الأعلم أنَّ الصَّحيح أنَّه للجحَّاف بن حكيم السُّلميِّ (**تحصيل عين الذَّهب** ٤٤٧) ، وهو منسوب إلى الجحَّاف في (**شرح نقائض جرير والفرزدق** ٢/٥٦٩ و **طبقات فحول الشُّعراء** ٢/٤٨١ و **الشِّعر والشُّعراء** ١/٤٨٥ و **حروف المعاني** ٤٩ و **التَّمام** ١٧٥) ، و(أبو مالك) : كنية الأخطل ، والشَّاعر يقول : هل لمتني على تفريطي في قتل قومك بني تغلب ؟ يريد أنَّه لم يكن منه تفريط فيلام ، وهذا على طريق الهزء به (**شرح أبيات سيبويه** ٢/٣٩) .

(٤) هذا قول الفارسيِّ في (**المسائل المنثورة** ٢١٣) .

(٥) سورة الإنسان ، الآية (١) .

(٦) أي : في اجتماعها مع (كيف) ، ينظر صفحة (١٨٨) .

(٧) قال ابن جنِّي في الآية السَّابقة : « وقد يمكن عندي أنْ تكون مبقَّاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام ، فكأنَّه قال ــ والله أعلم ــ : هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلا بدَّ في جوابه من (نعم) ملفوظاً بها أو مقدَّرة ، أي : فكما أنَّ ذلك كذلك فينبغي للإنسان أنْ يحتقر نفسه » (**الخصائص** ٢/٤٦٢) ، وقال السَّخاويُّ : « وقال ابن كيسان : (هل) في الآية استفهام على بابه ، ولا يبعد ما قال ، وأنْ يعطي (هل) حكم الهمزة في التَّقرير » (**المفضَّل** "باب الحروف" ٣٢٣ وينظر : **النُّكت في القرآن** ٢/٦٩٣ و **مغني اللبيب** ٤٦٠ ــ ٤٦٢) .

وبعد البيت [١] :

لَمْ أَدْرِ بِالبَيْنِ حَتَّى أَزْمَعُوا ظَعَناً كُلُّ الجِمالِ قُبَيْلَ الصُّبْحِ مَزْمُومُ [٢]

قال أبو الفتح : « ومعنى (إمَّا) كمعنى (أَوْ) في : الخبر ، والشَّكِّ ، والإباحة ، والتَّخيير ، تقول : (قامَ إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو) ، و(كُلْ إمَّا خُبْزاً وإمَّا تَمْراً) ، إلا أنَّها أقعد في لفظ الشَّكِّ من (أَوْ) ؛ لأنَّك تبتدئ بها شاكّاً ، فتقول : (قامَ إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو) ، و(أَوْ) يمضي صدر كلامك على اليقين ، ثمَّ تأتي بـ(أَوْ) فيما بعد ، فيعود الشَّكُّ سارياً من آخرِ الكلام / إلى أوَّله » [٣] . [٤٥١]

قال سعيد : في (إمَّا) خلاف بين النُّحاة ، فسيبويه [٤] يزعم أنَّها مركبة من (إنْ) و(ما) ، ودليله قول الشَّاعر :

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدما [٥]

فهذا يدلُّك على أنَّ أصل (إمَّا) : (إنْ ما) ، ثمَّ أدغمت النُّون في الميم ، وغيره [٦] يزعم أنَّها غير مركَّبة ، ولكنَّها مفردة ، والَّتي في البيت هي

---

(١) المراد البيت الثَّاني لعلقمة المذكور في نصِّ اللمع .

(٢) البيت في (**ديوان علقمة** ٥٠ و **المفضليَّات** ٣٩٧ و **منتهى الطَّلب** ١٨٦/١) ، و(أزمعوا) : أجمعوا على ذلك ، و(الظَّعن) : الارتحال ، و(مزموم) : عليه زمامه (**شرح المفضليَّات** ٧٨٨) .

(٣) **اللمع** ١٥٤ .

(٤) **الكتاب** ١٤١/٣ و ٣٣١ _ ٣٣٢ .

(٥) البيت للنَّمر بن تَوْلَب العُكْليِّ ، وهو في (**ديوانه** ١١٩ و **الكتاب** ٢٦٧/١ و **مجاز القرآن** ٢٣١/٢ و **الانتصار** ٩٣ و **المسائل البغداديَّات** ٣٢٣ و **المنصف** ١١٥/٣ و **الأزهيَّة** ٥٦) ، و(الصَّيِّف) : مطر الصَّيف ، وأراد بـ(الخريف) : مطر الخريف ، والشَّاعر يصف وعلاً يألف روضة مخصبة في جبل حصين ، والأمطار ملازمة له (**تحصيل عين الذَّهب** ١٨٦ _ ١٨٧) .

(٦) ابن جنِّي بعد أنْ حكى قول سيبويه في (**الخصائص** ٤٤١/٢) قال : « وقد خولف فيه » ، وممَّن قال بعدم التَّركيب الهرويُّ في (**الأزهيَّة** ١٤٣) ، ولكنَّ كثيراً من العلماء قال بالتَّركيب : فمنهم الخليل (**الكتاب** ٣٣١/٣ _ ٣٣٢ و **المقتضب** ٢٨/٣) ، والزَّجَّاج في (**ما ينصرف** ١٦٥) ، وابن ولَّاد في (**الانتصار** ٩٥) ، وابن الورَّاق في (**علل النَّحو** ٣٧٧) ، وابن جنِّي في (**المنصف** ١١٥/٣) ، والقزَّاز في (**ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٠٦ _ ٢٠٧) ، والمهلبيُّ في (**نظم الفرائد** ١١٣) .

(إنْ) [1] شرطيَّة ، ولو كانت العاطفة على الخلاف في البيت لكُرِّرت بلفظها عند سيبويه ، وكذلك قوله :

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْها فَإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ [2]

فلا يجوز أنْ تكون هنا شرطيَّة لعدم الجزاء ، ولا يكون ما قبلها مغنياً عن الجزاء ؛ لأجل الفاء [3] ، ويجوز : (فإنْ جزعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ) على : (فإنْ ما أمرُكَ جزعٌ) [4] ، وأمَّا قوله :

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقّا وإنْ كَذِباً فَما اعْتِذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيلا [5]

فهي شرطيَّة ، وما قبلها يغني عن الجزاء وإنْ كان ماضياً لعدم الفعل الشَّرطيِّ ، وقيل : « الفاء هي الجواب » [6] .

---

(١) في المخطوط : (" إنْ " هي) .

(٢) البيت لدُرَيد بن الصِّمَّة ، وهو في (**ديوانه** ١١٠ و **الكتاب** ٣٣٢/٣ و **الكامل** ٣٧٨/١ و **ما ينصرف** ١٦٦ و **الانتصار** ٩٥ و **علل النَّحو** ٣٧٧ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٠٧) ، والمعنى : لقد كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك ، فاكذبنها في كلِّ ما تمنِّي به بعدُ ، فإمَّا أنْ تجزع لفقد أخيك جزعاً ، وإمَّا أنْ تجمل الصَّبر (**تحصيل عين الذَّهب** ١٨٦) .

(٣) دخول الفاء على الشَّرط يُبطل أنْ يكون ما قبله مغنياً عن الجواب (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣٥/٥) .

(٤) (ينظر : **الكتاب** ٢٦٧/١ و **المسائل البغداديَّات** ٣٢٣) ، و(إنْ ما) كذا كتبت في المخطوط ، والأولى أنْ تُكتب (إمَّا) ، ولعلَّه أُريد إظهار (إنْ) الَّتي في البيت مع بيان المحذوف منها .

(٥) البيت للنُّعمان بن المنذر في (**الكتاب** ٢٦٠/١ و **الفاخر للمفضَّل** ١٧٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٩٥/٢ ـ ٩٦ و **التَّخمير** ٤٩١/١ و **شرح الكافية الشَّافية** ٤١٧/١) ، وهو بلا نسبة في (**المسائل الحلبيَّات** ٢٣٢ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٩٠) .

(٦) لم أقف على من قال بهذا .

والأصمعيُّ[1] يعتقد في البيت الأوَّل أنَّ (إنْ) فيه شرطيَّة ؛ لعدم التِّكرار وعدم الصورة ، وبعضهم يدَّعي أنَّها على وزن (فِعْلى)[2] ، وحُذِفتْ في الشِّعر ضرورة كما حُذِفتْ[3] في قوله في البيت الَّذي للهذليِّ[4] / : [٤٥٢]

دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فَأَبانِ ....[5]

يريد : (المنازل) ، وبعضهم يقول : « النُّون في (إنْ) بدل من الميم »[6] .

وأمَّا ما أُلْزِم سيبويه من عدم التِّكرار فقد جاء ذلك ، قال الشَّاعر :

تُهاضُ بِدارٍ قَدْ تقادَمَ عَهْدُها وإمَّا بِأَمْواتٍ أَلَـمَّ خَيالُها[7]

---

(١) قول الأصمعيِّ في (**الانتصار** ٩٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣٥/٥ و **المسائل البغداديَّات** ٣٢٩) ، والأصمعيُّ : هو أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب الباهليُّ البصريُّ (ت٢١٦ هـ) ، أخذ عن حمَّاد بن سلمة ، وأخذ عنه السِّجستانيُّ والرِّياشيُّ (ينظر : **مراتب النَّحويين** ٨٠ _ ٩٥ و **طبقات النَّحويين واللغويين** ١٦٧ _ ١٧٤) .

(٢) ينظر : **المسائل البصريَّات** ٨٨١/٢ و **جواهر الأدب** ٤٢١ .

(٣) أي : حذفت (ما) من (إمَّا) في الشِّعر ضرورة ، كما حذفت الزاي واللام في قوله ... .

(٤) المعروف أنَّ البيت للبيد بن ربيعة _ رضي الله عنه _ ، وسيأتي هذا في التَّخريج .

(٥) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة _ رضي الله عنه _ ، وعجزه :

.... وتقادمت بالحبس فالسُّوبانِ

وهو في (**شرح ديوانه** ١٣٨ و **تأويل مشكل القرآن** ٣٠٧ و **شرح الكتاب للسيرافيِّ** ٦٨/٣ ب و **الفَسر** ٣٨٦/١ و **الفصوص** ١٤٦/٥ و **رسالة الملائكة** ٢٧٦ و **شرح اللمع لابن برهان** ٤٨١/٢) ، و(أبان) : جبلان معروفان في القصيم ، و(متالع) : جبل ثالث يقع جنوبهما (**المعجم الجغرافيّ للبلاد العربيَّة السُّعوديَّة** " المنطقة الشَّرقيّة " ١٠١/١) .

(٦) لم أقف على من قال بهذا .

(٧) البيت للفرزدق في (**ديوانه** ٧١/٢ و **كتاب الشِّعر** ٨٥/١ _ ٨٦ و **المنصف** ١١٥/٣) ، ونُسب إلى ذي الرُّمَّة في (**شرح عمدة الحافظ** ٦٤٢/٢) ، وأثبته محقِّق ديوان ذي الرُّمَّة في ملحق (**ديوانه** ١٩٠٢/٣) وذكر أنَّه للفرزدق ، وذكر البغداديُّ أنَّ هذا هو الصَّحيح (**خزانة الأدب** ٧٨/١١) ، والبيت بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٣٩٠/١ و **الأزهيَّة** ١٤٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٢٧/٣) ، و(تهاض) : من الهَيْض : وهو النُّكس في المرض بعد الاندمال (**تهذيب اللغة** ٣٦٢/٦) ، والحديث عن النَّفس ، وتقدير البيت : تهاض إمَّا بدار ، وإمَّا بأموات (**كتاب الشِّعر** ٨٦/١) .

وقال قوم : « هي هنا واقعة موقع (أَوْ) »[١]، وهذا محال لدخول الواو عليها ، فأمَّا ما أنشده الفارسيُّ :

لَعَلَّكَ مَيِّتٌ إمَّا غُلامٌ   تَبَوَّأَ مِنْ شَمَنْصِيرٍ مُقاما[٢]

فتقديره : (إنْ غلامٌ مات[٣]) ، وقد اعتاضوا عن (إمَّا) الثَّانية بـ(أَوْ) في الشِّعر ، قال :

إمَّا مُشِيفٌ عَلى مَجْدٍ ومَكْرُمَةٍ   أَوْ أُسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يُهْلِكُ الوَرِقُ[٤]

وقد فتح بعضهم هذه الهمزة في رواية قُطْرُب[٥] ، وأنشد :

سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلى آلَةٍ   فأمَّا عَلَيْها وأَمَّا لَها[٦]

---

(١) هذا قول الفرَّاء في (**معاني القرآن** ٣٩٠/١) .

(٢) البيت لصخر الغي الهذليِّ ، وهو في (**شرح أشعار الهذليين** ٢٩٢/١ و **المعاني الكبير** ١٢٢٨/٣ و **جمهرة اللغة** ١١٥٢/٢ و **الخصائص** ٢٠٥/٣ و **معجم البلدان** ٣٦٤/٣ و **لسان العرب** "علل" ٤٧٤/١١) ، و(شَمَنْصِير) : جبل بتهامة (**الأمكنة والمياه والجبال** ١٤٠/٢) ، وذكر محقِّق كتاب (الأمكنة) الشَّيخ حمد الجاسر في الحاشية أنَّه جبل عالٍ يقع شمال مكَّة بنحو ١٤٠ كيلاً ، وأنَّ منه ينبع عين الكامل ، وقد يُدعى باسم ضِلْع سُليم ، وسكَّانه منهم .

(٣) في المخطوط : (إن غلام ما) ، ولا معنى لهذا ، والتَّصويب من (**شرح أشعار الهذليين** ٢٩٢/١ و **المعاني الكبير** ١٢٢٨/٣) ، وجاء فيهما أنَّ (ما) من (إمَّا) زائدة .

(٤) البيت لغَيْلان بن سَلمة الثَّقفيِّ في (**الأغاني** ١٤٥/١٣ و **الأوائل** ٢٠٣/٢) ، وهو بلا نسبة في (**ضرائر الشِّعر** ١٦٣ و **المغني في النَّحو** ١١١ب و **شرح الكافية لابن جمعة** ٦٦٦/٢ و**لسان العرب** "شوف" ١٨٥/٩) ، و(مشيف) : مشرف (**لسان العرب** "شوف" ١٨٥/٩) .

(٥) ينظر : (**المغني في النَّحو** ١١١ب) ، وعن التَّوَّزي أنَّ البيت بفتح الهمزة ، وهي لغة ، والكسر أجود (**ديوان الخنساء بشرح ثعلب** ٨٥ وينظر : **مجالس ثعلب** ٤٨٨/٢) ، وقطرب هو أبو علي محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ) ، أخذ النحو عن سيبويه ، من مصنفاته : الأضداد ، والفَرْق ، والمثلثات (ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ٨٢-٨٤ و **إشارة التَّعيين** ٣٣٨) .

(٦) البيت للخنساء في (**ديوانها** ٨٤ و **الكامل** ١٤١٥/٣ و **العقد الفريد** ١٦٧/٥ و **الفسر** ٣١٢/٣ و **المحكم** ٣٥٩/٦ و **الحماسة البصرية** ٦٥١/٢) ، وفي (**الأغاني** ٧٢/٩) أنَّه يروى للخنساء وعامر بن جوين ، وفي (**التَّذكرة الحمدونية** ٤٧/٧) أنَّه لامرئ القيس ويروى للخنساء ، والمشهور نسبته إلى الخنساء ، وهو ضمن قصيدة في ديوانها ، و(آلة) : حالة وخُطَّة هي الفيصل ، فإمَّا ظفرتُ وإمَّا هلكتُ (**الكامل** ١٤١٦/٣) .

(١) وبعضهم(٢) يقلب إحدى الميمين ياء ، فيقول : (أَيْما) ، وبعضهم(٣) يقـول : (إِيْمـا) ، وأنشدوا :

فَأَيْما حُبُّها عَرَضٌ وأَيْما بَشاشَةُ كُلِّ عِلْقٍ مُسْتَفادِ(٤)

وظَلَع فرس ، فقال رجل : « هُوَ أَيْما مَفْلُوقُ اللسانِ وأَيْما مَرْضُوضٌ »(٥)، وأنشد الفرَّاء لأبي القَمْقام(٦) :

[٤٥٣]

تُنْتِجُها أَيْما شَمـالٌ عَـرِيَّةٌ وأَيْما صَباً جُنْحَ الظَّلامِ هَبُوبُ(٧) /

---

(١) أقحم هنا في المخطوط العبارة الآتية : (وأمَّا المفتوحة الهمزة فعلى ضربين : ضرب قد تقدَّم ذكره) ، ووضعها هنا خطأ من النَّاسخ يدلُّ على هذا أنَّ الكلام بعدها متَّصل بما قبلها ، وأنَّه لم يُذكر بعـدها الضَّرب الثَّاني ، ثمَّ إنَّها أُعيدت بعد أسطر قليلة ، وفُصِّل القول في ضربيها .

(٢) وهي لغة تميم وبني عامر (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٢٠٤/١ ينظـر : **الأزهيَّـة** ١٤٨ و **ارتـشاف الضَّرب** ١٩٩٤/٤ و **الجنى الدَّاني** ٥٢٧ و٥٣٥) .

(٣) ينظر : **ارتشاف الضَّرب** ١٩٩٤/٤ و **الجنى الدَّاني** ٥٣٥ .

(٤) البيت للمتلمس الضُّبعيِّ ، وهو في (**ديوانه** ١٧١ و **جمهرة اللغة** ١٣٢١/٣ و **تهذيب اللغة** ٤٥٦/١ و **الفسر** ٩٤٣/١ و **تاج العروس** "عرض" ٨٦/١٠) ، يقول : إمَّا أنْ يكون الَّذي بي مـن حبِّهـا عرضاً لم أطلبه ، أو يكون عِلْقاً (**تهذيب اللغة** ٤٥٦/١) ، وروايـة البيت في المـصادر الـسَّابقة بـ(إمَّا) ، وجاءت (أيما) الأولى في المخطوط بكسر الهمزة وفتحها .

(٥) (ينظر : **المساعد** ٤٦١/٢) ، و(ظلع) : عرَج وغمز في مشيه ، و(مفلوق) : مشقوق ، و(مرضوض) : مكسور (**لسان العرب** " ظلع " ٢٤٣/٨ و "فلق" ٣٠٩/١٠ و "رضض" ١٥٤/٧) .

(٦) لم يزد المرزبانيُّ في (**معجم الشُّعراء** ٥٩٥) على القول بأنَّه أبو القمام الأسديُّ ، ونسبه القفطيُّ في (**إنباه الرُّواة** ١٢٠/٤) إلى فقعس ، وهم من أسد ، وذكر أنَّ الكسائيَّ روى عنـه ، وأنَّـه مـن الأعراب الَّذين دخلوا الحاضرة .

(٧) البيت منسوب لأبي القمقام عن الفرَّاء في (**تثقيف اللسان** ٢٣٥ و **خزانة الأدب** ٨٧/١١) ، وهو بلا نسبة في (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢٣٥/١ و **المقرَّب** ٢٥٤ و **شرح الجزوليَّة للأُبَّـذيِّ** ٦٣٠ و **رصف المباني** ١٨٤ و **همع الهوامع** ٢٥٣/٥) ، والرِّواية في جميع هذه المصادر ما عدا الخزانة (أمَّا) ، ورواية الخزانة موافقة لرواية ابن الدَّهَّان ، وجاء فيها أنَّها رواية الفرَّاء ، و(شَمال عريَّـة) : بـاردة (**تهذيب اللغة** ١٥٨/٣) .

وسأل بعضُهم المتنبّي[1] وقد أنشد :

أيْما لإبْقاءٍ عَلى فَضْلِه　　أيْما لتَسْليمٍ إلى رَبِّــه[2]

فقال له : « إنَّ المبرِّد[3] يردُّ هذا في الشَّكِّ والتَّخيير ، ويجيزه في الإخبار » ، فقال المتنبِّي : « يقال في الخبر (أيْما) و(إيْما) »[4] ، وأنشد :

بِذي هَيْدَبٍ أيْما الرُّبا تَحْتَ وَدْقِه　　فَتَرْوي وأيْما كُلُّ وادٍ فَيَرْعَبُ[5]

وأمَّا في الشَّكِّ والتَّخيير فأهل الحجاز[6] ومن جاورهم يقولون : (إمَّــا) و(أمَّــا) ، وقيس وأسد وبعض بني تميم[7] يقولون : (أمَّا) بفتح الألف ، وأنشد الفرَّاء :

أمَّا تُغالي وأمَّا هاجَهُمْ فَزَعٌ　　........................[8]

---

(١) المتنبي هو أبو الطَّيِّب أحمد بن الحسين الكوفيُّ (ت٣٥٤ هــ) ، الشَّاعر المشهور ، كان عالماً بالعربيَّة (**وفيات الأعيان** ١/١٢٠ ــ ١٢٥) .

(٢) البيت في (**ديوان المتنبِّي** ٥٥٩) .

(٣) لم أقف على قول المبرِّد .

(٤) لم أقف على هذه المحاورة مع المتنبِّي ، وكان المنتظر أنْ يقول المتنبِّي : يقال في الشَّكِّ والتَّخيير ... .

(٥) البيت لُمَلَيْح بن الحكم الهذليِّ ، وهو في (**شرح أشعــار الهــذليين** ٣/١٠٥٠ و **إصلاح المنطق** ٢٢٦ و **تهذيب اللغة** ٢/٣٩٤ و **الصِّحاح** "رعــب" ١/١٣٧ و **المحكم** ٢/٩٥ و **المخــصص** ٣/١٥٦) ، و(الهيدب) : الغيم المتراكب في أطراف السَّحاب ، و(يرعب) : يملأ ، يقول : أروى هذا المطر بكثرته الأماكن المرتفعة وملأ الأودية (**شرح أبيات إصلاح المنطق** ٤٠٣) .

(٦) ينظر : **ارتشاف الضَّرب** ٤/١٩٩٢ و **المساعد** ٢/٤٦١ .

(٧) ينظر : **تثقيف اللسان** ٢٣٥ و **ارتشاف الضَّرب** ٤/١٩٩٠ و **المساعد** ٢/٤٦١ .

(٨) هذا صدر بيت مذكور بلا نسبة في (**تثقيف اللسان** ٢٣٥ و **شرح الجزوليَّــة للأبَّــذيِّ** ٦٣٠) ، وعجزه في التَّثقيف :

....　　بين الرَّبيض يكُدُّ المبطئ الفَرِقا

وعجزه في شرح الجزوليَّة :

....　　بين الرَّبيض إذا ما الذَّائبُ اختلفا

وهو في التَّثقيف منقول عن الفرَّاء عن المفضَّل لبني تميم ، و(تُغالي) : تسير بسرعة (**لــسان العــرب** "كدن" ١٣/٣٥٦) ، ومكان هذه الكلمة في المصدرين السَّابقين : (أُسارى) .

وأمَّا المفتوحة الهمزة فعلى ضربين : ضرب قد تقدَّم ذكره[1] ، وضرب تكون فيه مركَّبة من (أنْ) و(ما) كقوله :

أبا خُراشةَ أمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

تقديره : (لأنْ كنتَ) ، و(ما) عوض من الفعل المحذوف ، و(ذا) نصب على الحال[3] ، هذا مختصر القول فيها ، فأمَّا بسطه فاعلم أنَّ (إمَّا) تكون على ضربين :

ضرب تكون فيه بسيطة ، وهي يفصَّل بها الخبر المجمل ، وقد استصعب الزَّجَّاج[4] الكلام فيها ، وذلك أنَّها من مشكلات كتاب سيبويه ، وذلك أنَّها قُدِّرت بجملة شرطيَّة ، تقديرها : (مَهْما يكنْ منْ شيءٍ)[5] ، ولذلك لزمت الفاء في الجزاء / ، وحذفت الجملة الشَّرطيَّة ، وعُوِّض منها (أمَّا) ، ولا يليها فعل إلا أنْ يكون فعلاً شرطيّاً[6] ؛ لكونه بمنزلة المفرد في الحاجة ، وإنَّما لم يلها فعل ؛ لأنَّها قد نابت عن الفعل ، وكان حكم الفاء أن تتصدَّر الجملة الاسميَّة ، وتلاصق (إمَّا) ، فكرهوا ذلك حيث لم يكن قبلها جملة محقَّقة ، أو مفرد لتُعطى حقَّ تبعيَّتها ، فقدَّموا أحد الاسمين ،

[٤٠٤]

---

(١) ينظر : **الغرَّة** ــ نسخة كوبريلي ــ ٢٦أ .

(٢) البيت للعبَّاس بن مرداس السُّلميِّ في (**ديوانه** ١٠٦ و **الكتاب** ٢٩٣/١ و **الاشتقاق** ٣١٣ و **الحلل** ٣٨ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٤٩/١) ، وهو بلا نسبية في (**كتاب الشِّعر** ٥٨/١ و **المنصف** ١١٦/٣) ، ووهم الجاحظ فنسبه في (**الحيوان** ٢٤/٥) إلى خُفاف بن نَدْبة ، وخفاف هذا هو (أبو خراش) المذكور في البيت ، و(الضَّبُع) : السَّنة الشَّديدة ، والمعنى : إنْ كنت كثير القوم عزيزاً فإنَّ قومي موفورون لم تهلكهم السِّنون (**تحصيل عين الذَّهب** ١٩٧) .

(٣) ذكر القيسيُّ أنَّه خبر (كان) (**إيضاح شواهد الإيضاح** ٧٠٧/٢) .

(٤) لم يشر إلى هذا في الموجود من كتبه .

(٥) ينظر : **الكتاب** ١٣٧/٣ و٢٣٥/٤ و **المقتضب** ٣٥٢/٢ و ٢٧/٣ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٨/٢ .

(٦) كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ (سورة الواقعة ، الآية ٨٨) ، وأطلق ابن الشَّجريِّ في (**الأمالي** ٨/٢ و٣/ ١٣١) والمراديُّ في (**الجنى الدَّاني** ٥٢٥) القول بأنَّه لا يليها الفعل ، ومرادهم أنَّها لا تلاصق الفعل بدون فاصل .

وأتبعوه الثَّاني[1]، والدَّليل على أنَّ مرتبة الفاء التَّقدُّم إجازتهم (أمَّا زَيْداً فَضَرَبْتُ)[2]، فأعملوا ما بعد الفاء فيما قبلها[3]، ولا يجيزون ذلك إلا في الأمر نحو قولك : (زَيْداً فَاضْرِبْ) وفيه خلاف[4].

وأمَّا قولهم : (أمَّا زَيْدٌ فإنِّي أضْرِبُ) فلا يجيزونه[5] إلا بالرَّفع ؛ لحرمة (إنَّ)[6]، وقد أجازه[7] الكسائيُّ، وروى عن العرب : (أمَّا قُرَيْشاً فإنِّي أفْضَلُها)[8]، وهذا أشكل ممَّا ذكرنا ، فأمَّا إنْ قلت : (أمَّا خَلْفَكَ فإنِّي قائِمٌ) جازت المسألة[9]؛ لأنَّ (أمَّا) تعمل في الظَّرف لما فيها من معنى الفعل[10].

فإنْ قلت : (أمَّا عِلْماً فإنِّي عالِمٌ) وجعلت (عِلماً) مصدراً حقيقيّاً لم يجز ؛ لأنَّه لا يعمل فيه إلا فعل أو مشتقٌّ منه ، فإنْ جعلته مصدراً في موضع الحال أو مفعولاً له جازت

---

(١) وذلك نحو : (أمَّا زيدٌ فكريمٌ)، والأصل : (أمَّا فزيدٌ كريمٌ) ، فقدَّموا أحد الاسمين وهو هنا (زيد) ، وجاء الثَّاني وهو (كريم) بعد الفاء على صورة التَّابع له .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٩٥/١ .

(٣) والأصل أنَّ ما بعد الفاء لا يجوز أنْ يعمل فيما قبلها ، وأعملوه هنا فيما قبلها لأنَّه في تقدير التَّقديم (**البيان في غريب إعراب القرآن** ٣٣٨/٢) .

(٤) لعلَّه يشير إلى أنَّ الفاء عند قوم ـ منهم الفارسيُّ ـ زائدة ، وعند قوم عاطفة (**الجنى الدَّاني** ٧٣ وينظر : **المسائل البصريَّات** ٦٦٦/١ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٤٢٧/٢:٢ ـ ١٤٢٨) .

(٥) قال ابن الشَّجريِّ : « وإنْ قلت : (أمَّا زيداً فإنِّي ضاربٌ) ، فهذه غير جائزة عند جميع النَّحويين إلا أبا العبَّاس المبرِّد ، فإنَّه أجاز نصب (زيد) بـ(ضارب) » (**الأمالي** ١٣٢/٣ ـ ١٣٣ وينظر : ١١/٢ ـ ١٢ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٤٣١/٢:٢ و **مغني اللبيب** ٨٣) .

(٦) لأنَّ ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها (**المسائل البغداديَّات** ٣٣٣) .

(٧) أي : النَّصب .

(٨) حكاية الكسائيِّ عن العرب في (**شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٣٠/٢ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٤٢٧/٢:٢ و **ارتشاف الضَّرب** ١٥٧٤/٣) وفيها (فأنا) مكان (فإنِّي) .

(٩) ينظر : **الكتاب** ١٣٧/٣ و **المسائل البغداديَّات** ٣٣٢ .

(١٠) ينظر : **المسائل البغداديَّات** ٣٣٣ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١١/٢ و ١٣٢/٣ .

المسألة ؛ لعمل (أمَّا) فيه ، وتقول : (أمَّا العلمُ فعالِمٌ) رفعاً ونصباً[١] ، فإذا رفعت كان (عِلْماً) منصوباً على الحال في المسألة / المتقدِّمة ، وإذا نصبت كان (عِلْماً) منصوباً على المصدر أو المفعول له[٢] ، فأمَّا قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ ﴾[٣] ، فمن رفع فعلى الابتداء ، ومن نصب فبفعل مقدَّر بعد الفاء ، وهذه (أمَّا) يلزم تكريرها في أكثر الأحوال[٤] ، ورووا فيها (أيْما) ، وقد تقدَّم ذكره[٥] .

[٤٥٥]

وأمَّا (أمَّا) الثَّانية فما حكاه سيبويه[٦] عن العرب : (أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ) فهي (أنْ) المصدريَّة ، وأصلها : (لِأنْ كنتَ منطلقاً) ، فحذفوا الفعل اختصاراً ، وكرهوا إيلاء الاسم (أنْ) فجاؤوا بـ(ما) عِوضاً منه[٧] ، وجاؤوا بالضَّمير المنفصل عوض المتَّصل ، ولأبي عليٍّ في هذه المسألة قولان : مرَّة يقول هي[٨] العاملة في (أنْتَ) و(ذا) في

---

(١) في نحو هذه الجملة لغتان للعرب : الأولى : وجوب الرَّفع ، وهي لغة بني تميم ، والأخرى : جواز الرَّفع والنَّصب ، والرَّفع أكثر ، وهي لغة أهل الحجاز ، أمَّا الرَّفع فعلى الابتداء ، والنَّصب على المفعول له أو المصدريَّة ، ينظر تفصيل هذا في (**اللغات في الكتاب لسيبويه** ٣١٢ ـ ٣١٥) .

(٢) المراد : أنَّ مَنْ ينصب النَّكرة ويرفع المعرفة فالنَّصب عنده على الحال ، ولذا لم ينصب المعرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة ، وأمَّا من ينصب المعرفة والنَّكرة معاً فالنَّصب عنده لا يمكن أنْ يكون على الحال ، بل على المصدريَّة أو المفعول له (ينظر : **اللغات في الكتاب لسيبويه** ٣١٤) .

(٣) سورة فصلت ، الآية (١٧) ، ورفع (ثمود) قراءة الجمهور (**الفريد** ٥٠٧/٥) ، ونصبه دون تنوين قراءة الحسن البصريِّ (**معاني القرآن للفرَّاء** ١٤/٣) ، وابن أبي إسحاق وعيسى الثَّقفيِّ (**مختصر في شواذِّ القرآن** ١٣٤) ، وقراءة نصبه مع التَّنوين جاء في (**إعراب القرآن للنَّحاس** ٥٥/٤) أنَّ أبي حاتم رواها عن أبي زيد عن المفضَّل عن الأعمش وعاصم .

(٤) (ينظر : **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١١/٢) ، وقال المالقي : « ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم » (**رصف المباني** ١٨٢) ، وقال الأخفش : « وأمَّا التي تستغني عن التَّثنية فتلك تكون مفتوحة الألف أبداً نحو قولك : (أمَّا عبدُ الله فمنطلقٌ) » (**معاني القرآن** ٧٥/١) ومراده بـ(التَّثنية) : التّكرار .

(٥) ينظر ما سبق في صفحة (٢٠٥) .

(٦) **الكتاب** ٢٩٣/١ و ١٤٩/٣ ـ ١٥٠ .

(٧) في المخطوط : (منها) ، والصَّواب ما أثبت ؛ لأنَّها عوض من الفعل (**الكتاب** ٢٩٣/١) .

(٨) أي : (ما) .

البيت[١] بحكم النِّيابة ، وتارة يقول العامل هو المحذوف ، و(ذا) منصوب على الحال من (كانَ) التَّامَّة[٢] ؛ لأنَّه لا يقع إلا نكرة .

وقدَّر سيبويه[٣] (أنْ) بـ(إذْ) هنا لأجل إيلائها الاسم ، وقربها من معناها[٤] ، وإذا كان كذلك أشكل دخول الفاء في قوله :

أبا خُراشةَ أمَّا أنْتَ ذا نَفرٍ فَإنَّ قَوْمِي لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٥]

لأنَّ التَّقدير فيه : (لأنْ كنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي)[٦] ، وكذلك : (لأنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك) ، وأمَّا الكوفيُّ فيقول : « هي (إنْ) فُتحت /لَمَّا وليها الاسم »[٧] ، وينشدون : [٤٥٦]

إمَّا أقَمْتَ وأمَّا أنْتَ مُرْتَحِلاً فَاللهُ يَحْفَظُ ما تأْتِي وما تَذَرُ[٨]

فكسروه مع الفعل وفتحوه مع الاسم لقرب ما بينهما ، ولذلك قرئ : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[٩] كسراً وفتحاً .

---

(١) يقصد بيت العبَّاس بن مرداس الَّذي سبق ذكره في صفحة (٢٠٧) ، وهذا القول لم أجده في كتب أبي عليٍّ المطبوعة ، ولكنَّه نُسب إليه في (**إيضاح شواهد الإيضاح** ٧٠٧/٢) .

(٢) ذكر الفارسيُّ في (**المسائل البغداديَّات** ٣٠٤) أنَّ (أنت) مرتفع بالفعل المحذوف ، ولم يشر إلى إعراب (ذا) .

(٣) **الكتاب** ٢٩٤/١ .

(٤) قال الفارسيُّ : « إنَّما جعل (إذ) بمنزلة (إنْ) لأنَّ (إذ) لِما مضى ، كما أنَّ (أنْ) تكون لِما مضى » (**التَّعليقة** ١٩٠/١) .

(٥) سبق تخريج البيت في صفحة (٢٠٧) .

(٦) قال السِّيرافيُّ : « لأجل أنَّ الثَّاني استُحقَّ بالأوَّل جاز دخول الفاء في الجواب في قوله : ... » (**شرح الكتاب** ٦٥/٥) .

(٧) قول الكوفيين في (**الأصول** ١٨٧/٢ و**التَّخمير** ٤٩٢/١ وينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦٥/٥) .

(٨) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**تهذيب اللغة** ٦٢٩/١٥ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦٦/٥ و **المفصَّل** ٩٢ و **أمالي ابن الحاجب** ٤١١/١ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١: ٨٠٧/٢ و **البحر المحيط** ٢٤٥/١ و **مغني اللبيب** ٥٤) .

(٩) سورة البقرة ، الآية (٢٨٢) ، (وينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦٥/٥) ، وكسر الهمزة قراءة حمزة وحده ، والجمهور على فتحها (**السَّبعة** ١٩٣ و **المبسوط** ١٣٧) ، وجاء في المخطوط : (إحدَيهما) ، ويظهر أنَّها كتبت بالياء إشارة إلى إمالتها ، وهي قراءة حمزة والكسائيِّ (**الإقناع** ٢٩٥/١ ـ ٢٩٦) .

وروى ابن الأنباريِّ[١] : (أَمَّا زَيْدٌ يَنْطَلِقُ انْطَلِقْ مَعَهُ) ، وروى الكسائيُّ[٢] جزمهما معاً ، وهذا لا يعرفه بصريٌّ[٣] .

وأمَّا (إمَّا) فهي على ضربين : شرط ، وما نحن بصدده ، وهي في هذا الباب تكون على ضروب (أَوْ) ، والفرق بينهما أنَّ الشَّكَّ سارٍ في (أَوْ) من آخرِ الكلام إلى أوَّله ، وفي (إمَّا) تبتدئ شاكّاً ، وليس في (أَوْ) خلاف في كونها حرف عطف ، وذكر بعض النُّحاة من أصحاب الفرَّاء[٤] أنَّ (إمَّا) لا تكون للإباحة ، كما تكون (أَوْ) ؛ لقصورها عنها ، وأمَّا (إمَّا) فللنُّحاة ثلاثة أقوال[٥] :

منهم[٦] من يعتقد أنَّهما[٧] حرفا عطف ؛ لكون ما بعد الثَّانية تابعاً لما قبلها ، ويُفسد هذا أنَّ الأُولى ليس قبلها ما يُحمل ما بعدها عليه في قولك : (قامَ إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو) ،

---

(١) لم أقف على رواية ابن الأنباريِّ .

(٢) قال الفارسيُّ : « وحكى أبو عُمر في كتابه عن بعض العلماء ـ أظنُّه الأصمعي ـ أنَّه حكى الجزاء بـ(أمَّا) ، قال : ولم يحكه غيره » (**التَّعليقة** ٢/٢٠٩) .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٣/١٠١ .

(٤) ذُكر هذا القول دون نسبة في (**همع الهوامع** ٥/٢٥٢) .

(٥) حقُّ هذا الكلام أنْ يكون بعد قوله : « وليس في (أَوْ) خلاف في كونها حرف عطف » دون فصل ، وأمَّا الفاصل بينهما فحقُّه التَّقديم .

(٦) قال ابن أبي الرَّبيع : « وأمَّا (إمَّا) الأولى فاتَّفق النَّحويون على أنَّها ليست بحرف عطف » (**البسيط** ١/٣٣١) ، وقال المراديُّ : « لا خلاف في أنَّ الأولى غير عاطفة » (**الجنى الدَّاني** ٥٣٠) ، ولكن ظاهر عبارة الزَّجَّاجيِّ في (**الجمل** ١٧) ، والمجاشعيِّ في (**الإشارة إلى تحسين العبارة** ٩٢) تدلُّ على أنَّهما على هذا القول الَّذي ذكره ابن الدَّهَّان ، وأُطلق القول بأنَّ (إمَّا) حرف عطف دون تمييز الأولى من الثَّانية في (**الكتاب** ١/٤٣٥ و **الأصول** ٢/٥٦ و **سر صناعة الإعراب** ١/٣٨٦ و **شرح الكتاب للرُّمَّانيِّ** ٢/١٥٧أ و٥/٤٦أ و **المفصَّل** ٣٠٨) .

(٧) أي : (إمَّا) الأولى والثَّانية ، لأنَّ (إمَّا) يجب تكرارها .

وقوله تعالى : ﴿يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنًا﴾[١]؛ لأنَّها لا تخلو أنْ تعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة ، وليس هذا هنا[٢].

[٤٥٧] ومنهم[٣] من يعتقد أنَّ الأولى ليست حرف عطف لما بيَّنَّا ، والثَّانية حرف / عطف للإتباع ، وهذا يفسده[٤] دخولُ الواو عليها دخولاً واجباً .

والصَّحيح القول الثَّالث أنَّهما ليسا حرفي عطف لما بيَّنَّا ، وهذا قول الفارسيِّ[٥] والزَّجَّاج[٦] وغيرهما[٧] ، وإنَّما ذُكرت في هذا الباب لمناسبتها حروف العطف بالإتباع ، ولاستغناء الثَّانية عن عامل ، فتدبَّر ذلك .

وقال الفارسيُّ : « إذا قلت : (جاءَني إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو) ، فـ(زَيْدٌ) مرفوع بفعل مضمر بعد (إمَّا) على شريطة التَّفسير ، ولا يرتفع بالفعل الموجود ؛ لأنَّه بعد (إنْ) ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها »[٨].

---

(١) سورة الكهف ، الآية (٨٦) .

(٢) ينظر : **الإيضاح العضديّ** ٢٩٧ .

(٣) هذا قول المبرِّد في (**الكامل** ٣٧٧/١) ، والورَّاق في (**علل النَّحو** ٣٧٨) ، والصَّيمريّ في (**التَّبصرة والتَّذكرة** ١٣٩/١) .

(٤) في المخطوط : (يفسد) بدون هاء .

(٥) **الإيضاح العضديّ** ٢٩٧ و **المسائل البغداديَّات** ٣١٩ _ ٣٢٠ و **المسائل المنثورة** ٤٢ .

(٦) قول الزَّجَّاج في (**البديع** ٣٦٨/٢:١) .

(٧) ممَّن قال بهذا السِّيرافيُّ في (**شرح الكتاب** ٥٩/٦) ، والثَّمانينيُّ في (**الفوائد والقواعد** ٣٨١) ، والجرجانيُّ في (**المقتصد** ٩٤٤/٢) ، وابن بابشاذ في (**شرح الجمل** ٢٤ ب) ، وغيرهم (ينظر : **شرح عيون الإعراب** ٢٤٩ و **ثمار الصِّناعة** ٤٧٩ و **أسرار العربيَّة** ٢٧١ و **التَّوطئة** ١٩٩) .

(٨) لم أقف على هذا الكلام للفارسيِّ ، بل وجدت ما يخالفه ، وهو قوله في ردِّه على من يرى أنَّ (إنْ) من (إمَّا) عند سيبويه للجزاء : « ... ألا ترى أنَّك تقول : (ضربتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً) ، وتقول : (ذهب إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) ، فلو كان (إنْ) للجزاء لما عمل ما قبلها فيما بعدها ، ولكان (ذهب) فارغاً لا فاعل له » (**المسائل البغداديَّات** ٣٢٦) ، فهو هنا يصرِّح بأنَّ ما قبل (إمَّا) يعمل فيما بعدها ، وينفي كون (إنْ) للجزاء ، وإذا لم تكن كذلك فيكون ما قبل (إمَّا) هو العامل فيما بعدها عنده ، ولا حاجة للتَّقدير .

قال أبو الفتح : « واعلم أنَّك تعطف الاسم على الاسم إذا اتَّفقا في الحال »(١) .

قال سعيد : لولا اختلاف لفظ الاسمين لما افتقر إلى حرف عطف إذا اجتمعا في الحكم الواحد ، ولكنَّهم يستغنون بالصِّيغة الواحدة المثنَّاة عن العطف .

وفي كلامه إرسال ؛ وذلك أنَّ المضمر المتَّصل المرفوع لا يُعطف عليه إلا بتأكيد ، ولا يُعطف هو على غيره البتَّة ، إلا بإعادة العامل ، والمجرور لا يُعطف عليه غيره البتَّة إلا بإعادة العامل ، ولا يُعطف على غيره إلا بإعادة العامل ، والمضمر المتَّصل المنصوب وإنْ عُطف عليه فإنَّه لا يُعطف على غيره إلا بإعادة العامل لما سنذكره ، ولو قال : « المظهر » لزال الاعتراض /. [٤٥٨]

قال أبو الفتح : « وكذلك الفعل على الفعل إذا اتَّفقا في الزَّمان ، تقول : (قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)(٢) **؛ لأنَّ القيام يصحُّ من كلٍّ واحد منهما ، ولا تقول : (ماتَ زَيْدٌ والشَّمْسُ) ؛ لأنَّ الشَّمس لا يصحُّ موتها ، وتقول**(٣)**: (قامَ زَيْدٌ وقَعَدَ) ؛ لاتِّفاق زمانيهما ، ولا تقول : (يَقُومُ زَيْدٌ وقَعَدَ) ؛ لاختلاف زمانيهما »**(٤) .

قال سعيد : إذا صحَّ قيام كلٍّ واحد من الفعلين مع فاعله بنفسه من غير حاجة إلى فعل غيره ــ احترازاً من (اختَصَمَ) و(تَخاصَمَ) ، فلا تقول : (اختَصَمَ زَيْدٌ واختَصَمَ عَمْرٌو) ــ صحَّ عطف أحدهما على الآخَر ، فإذا كان الفعل جنساً واحداً والفاعلان مختلفان ، وقد صحَّ لكلٍّ واحد منهما على الانفراد أنْ يكون لذلك الفعل صحَّ حذف الفعل الثَّاني اجتزاء بالأوَّل عنه ، فتقول في : (قامَ زَيْدٌ وقامَ عَمْرٌو) : (قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) إذا اتَّفقا في الحال ؛ لأنَّه يصحُّ أنْ تقول : (قامَ عَمْرٌو) ، ولمَّا لم يصحَّ أنْ

(١) اللمع ١٥٤ .

(٢) هنا يمثل ابن جنِّي لعطف الاسم على الاسم الَّذي ذُكر في النَّصِّ السَّابق .

(٣) في المخطوط : (ويقول) .

(٤) اللمع ١٥٤ ــ ١٥٥ .

تقول : (ماتَتْ الشَّمْسُ) الموت الَّذي يموته زيد لم يصحَّ أنْ تقول[1] : (ماتَ زَيْدٌ والشَّمْسُ) ؛ لأنَّهما لم يشتركا في الفعل ، فإذا لم يصحَّ الفعل الثَّاني منفرداً به لم يصحَّ أنْ تجعل له حصَّة في الفعل الأوَّل الَّذي ناب عن الفعل المحذوف ، فإنْ تقاربا في المعنى جاز كقول الشَّاعر :

[٤٥٩]

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا[2] /

وكذلك (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعَمْراً)[3] ، وهكذا لا يقال : (تَبَسَّمَ الرَّجُلُ والفَرَسُ) .

وأمَّا عطف الفعل على الفعل [إذا][4] اتَّفقا في الزَّمان فحسنٌ ، ولا تريد بذلك التَّرتيب إذا أتيت بالواو ، وهو كالاسم فيما ذكرنا ، فأمَّا إذا اختلفا في الزَّمان فإنَّه لم يجز عطف أحدهما على الآخَر ؛ لتباين وجودهما ، فيصير ذلك بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، أو الفعل على الاسم[5] ، فأمَّا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[6] فإنَّما عطف ﴿ وَأَقْرَضُواْ ﴾ على معنى صلتي اسمي (إنَّ) ؛ لأنَّه لا يصحُّ عطفه على ﴿ الْمُصَّدِّقَات ﴾ لتأنيثه ، ولا على ﴿ ٱلْمُصَّدِّقِينَ ﴾ للفصل بينه وبينه

---

(١) في المخطوط : (يقول) .

(٢) سبق تخريج هذا البيت في صفحة (٦) .

(٣) قال ابن السَّرَّاج : « ... فتقول على هذا إذا عطفت على الموضع : (مررتُ بزيدٍ وعمراً) ... ، كأنَّك قلت : ... ، و(أتيتُ عمراً) ، ودلَّ (مررت) على (أتيت) ، فاستغنيت بها وحذفت » (**الأصول** ٢/٦٥ وينظر : **الكتاب** ١/٩٤ و **المقتضب** ٤/١٥٤) .

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٥) ينظر : **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٤٣٧ ــ ٤٣٨ .

(٦) سورة الحديد ، الآية (١٨) .

بـ﴿الْمُصَّدِّقَاتِ﴾ ، فبقي أنْ يكون معطوفاً على معنى مجموعهما[١] ، وعند بعض الكوفيين[٢] هو محذوف الموصول تقديره : (والَّذينَ أقرضُوا) ، فحذف ، وكثيراً يرتكبون هذا[٣] ، وذا مشكل .

وأمَّا قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٤] فـ﴿يَقْبِضْنَ﴾ عندي خبر مبتدأ محذوف ، أي : (وهنَّ يقبضْنَ) كما سبق[٥] ، ويصحُّ عطف الجملة على المفرد إذا كانا حالين ، ولا يحتاج إلى المبتدأ ، وقد سبق قريب من هذا في الوصف[٦] ، أو يكون حالاً من الضَّمير الَّذي في ﴿صَافَّاتٍ﴾ ، والعامل فيه ﴿صَافَّاتٍ﴾ ، أو حالاً من ﴿الطَّيْرِ﴾[٧] ، والعامل / ﴿يَرَوْا﴾ على تقدير : (قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ)[٨] .

[٤٦٠]

---

(١) قال الفارسيُّ : « لا نحمل قوله : (وأقرضوا) على الاعتراض ، ولكنَّا نعطفه على المعنى ، ألا ترى أنَّ (المصدِّقين والمصدِّقات) معناه : (إنَّ الَّذين صدَّقوا) ... فحمل (وأقرضوا) على المعنى لمَّا كان معنى (المصدِّقين) الَّذين صدَّقوا ، فكأنَّه قال : (إنَّ الَّذين صدَّقوا وأقرضوا) » (**الحجَّة** ٢٧٥/٦ وينظر : **المسائل الحلبيَّات** ١٤١ ـ ١٥٣ و **البيان في غريب إعراب القرآن** ٤٢٢/٢ و **الفريد** ١٠٢/٦) .

(٢) هذا قول أبي عثمان المازنيِّ (**مجالس العلماء** ١١٠) ، وأبي حيَّان في (**البحر المحيط** ٣١٥/٨) ، وحذف الموصول جائز عند الكوفيين ، ولكن لم أجد من نسبه إليهم في هذه الآية .

(٣) ينظر : **ضرائر الشِّعر** ١٨٣ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٢٣٥/١ .

(٤) سورة الملك ، الآية (١٩) .

(٥) لم أجد ذكراً لهذه الآية فيما سبق .

(٦) ينظر صفحة (٤١) .

(٧) ينظر : **مشكل إعراب القرآن** ٧٤٦/٢ .

(٨) أي : وصككت عينه (ينظر : **إصلاح المنطق** ٢٣١ و **التَّمام** ٢٧) .

فأمَّا قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (١) فالجملة في موضع [الحال] (٢) على ما سبق (٣)، وقيل : « ﴿كَفَرُواْ﴾ بتقدير : (يَكْفرونَ) » (٤)، أو يكون ﴿يَصُدُّونَ﴾ بتقدير : (صَدُّوا) ، كقوله :

وإذا مَرَرْتَ بِقَبْرِهِ فَانْحَرْ لَهُ كُومَ الهجان وكُلَّ أجْرَدَ سابِحِ
والْطَخْ جَوانِبَ قَبْرِهِ بِدمائِها فَلَقَدْ يَكُونُ أخا دَمٍ وذَبائِـحِ (٥)

وقيل : « ﴿أَقْرَضُواْ﴾ حال مقدَّر معه (قَدْ) كما قال تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ (٦)، أي : (وقدْ كنتمْ) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ (٧) » (٨)، وبعضهم (٩) يجعلها جملة معترضة لا موضع لها من الإعراب ولا صلة .

---

(١) سورة الحجِّ ، الآية (٢٥) .

(٢) زيادة يقتضيها السِّياق ، (وينظر : **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٩٢/٣ و **البديع** ١: ٣٧٨/٢) .

(٣) لم أجد ذكراً للآية السَّابقة فيما سبق .

(٤) قال بهذا الواسطيُّ في (**شرح اللمع** ١٢٧) .

(٥) البيتان لزياد الأعجم ، وهما في (**ديوانه** ٥٤ و **الشِّعر والشُّعراء** ٤٣١/١ و **ذيل الأمالي** ٩ و **الإغفال** ٣٨٨/١ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٣٥/٢ و **الكافي شرح الهادي** ٩٣٦) ، وهما منسوبان إلى الصَّلَتان في (**الأضداد لابن الأنباريِّ** ٦٠ ـ ٦١) ، وهو قول الأصمعي (**المراثي** ٣٢) ، وذكر الأصفهانيُّ أنَّ هذا قول شاذٌّ ، والصَّحيح أنَّهما لزياد (**الأغاني** ٢٦١/١٥) ، واعتماداً على هذا لم يثبت جامع شعر الصَّلتان هذين البيتين ولا قصيدتهما في شعره ، والشَّاهد في قوله : (فلقد يكون) ؛ لأنَّ معناه : (فلقد كان) ، فاستعمل المضارع وأراد الماضي ، و(الكوم) : جمع كوماء ، وهي النَّاقة عظيمة السَّنام ، و(الهجان) : البيض الكرام من الإبل ، و(الأجرد) : يريد فرساً قصير الشَّعر ، وهذا من علامات العتْق والكرم ، و(السَّابح) : يريد فرساً حسن مدِّ اليدين في الجري (**لسان العرب** "كوم" ٥٢٩/١٢ و "هجن" ٤٣١/١٣ و "جرد" ١١٦/٣ و "سبح" ٤٧٠/٢) .

(٦) سورة البقرة ، الآية (٢٨) .

(٧) سورة الشُّعراء ، الآية (١١١) .

(٨) لم أقف على هذا القول .

(٩) ذكر الفارسيُّ أنَّ هذا أرجح الوجوه في (**المسائل الحلبيَّات** ١٤٣) .

قال أبو الفتح : « **ويُعطف المظهر على المظهر** »[١] .

قال سعيد : الأمر على ما ذكر كما بيَّنَّا ، وكان يجب أنْ يقول : « إذا اتَّفقا في الحال » .

قال أبو الفتح : « **والمضمر على المضمر** »[٢] .

قال سعيد : يفتقر إلى احتراز ؛ لأنَّ المضمر المتَّصل لا يصحُّ عطفه على شيء ، والمضمر المتَّصل المرفوع والمجرور لا يُعطف عليهما شيء إلا بتأكيد المرفوع ، وإعادة عامل المعطوف في المجرور ، وقوله : « المضمر » يعمُّ الجنس متَّصلة ومنفصلة .

قال أبو الفتح : « **والمظهر على المضمر** »[٣] .

[٤٦١]

قال سعيد : هذا الفصل يحتاج / إلى احتراز لما بيَّنَّا من المرفوع والمجرور منه ، وسنبيِّن علل ذلك إنْ شاء الله .

قال أبو الفتح : « **والمضمر على المظهر** »[٤] .

قال سعيد : هذا أيضاً إرسال يجب أنْ يحترز فيقول : « المنفصل » ؛ لأنَّ المتَّصل لا يقوم بنفسه ، فكيف يُعطف بغير عامل ظاهر .

قال أبو الفتح : « **تقول في عطف المظهر على المظهر : (قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) ، وفي عطف المضمر على المضمر : (رَأَيْتُكَ وإيَّاهُ) ، وفي عطف المظهر على المضمر : (رَأَيْتُكَ وزَيْداً) ، وفي عطف المضمر على الظَّاهر : (قامَ زَيْدٌ وأَنْتَ)** »[٥] .

---

(١) اللمع ١٥٥ .

(٢) اللمع ١٥٥ .

(٣) اللمع ١٥٥ .

(٤) اللمع ١٥٥ .

(٥) اللمع ١٥٥ _ ١٥٦ .

قال سعيد : هذا الفصل تمثيل لما تقدَّم ذكره ، وسنبيِّن ما يمتنع من العطف وما لا يمتنع إنْ شاء الله .

قال أبو الفتح : « **فإنْ كان المضمر مرفوعاً [متَّصلاً]** [١] **لم يُعطف عليه بشيء حتَّى تؤكَّد ، تقول : (قُمْ أَنْتَ وزَيْدٌ) ، ولو قلت : (قُمْ وزَيْدٌ) من غير توكيد لم يحسن ، قال الله تعالى : ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾** [٢] **، وربَّما جاء في الشِّعر غير مؤكَّد ، قال عمر بن أبي ربيعة :**

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [٣] » [٤] .

قال سعيد : للمرفوع ضميران : متَّصل ، ومنفصل ، والكلام في المنفصل كالكلام في الظَّاهر ، يدلُّك على ذلك قول الشَّاعر :

أنا البَطَلُ الحامِي الذِّمارَ وإنَّما يُدافِعُ عَنْ أحْسابِهِمْ أنا أوْ مِثْلي [٥] / [٤٦٢]

فإتيانه بـ(أنا) مع الياء الَّتي تصلح للمذكَّر الغائب يدلُّ على أنَّ منزلته منزلة المظهر من الأسماء ، ولو جاء بالهمزة الَّتي تصلح للمتكلِّم لم يحسن أنْ يكون فاعلاً .

---

(١) زيادة من اللمع .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٣٥) ، وسورة الأعراف ، (١٩) .

(٣) البيت لعمر في (**ملحقات شرح ديوانه** ٤٩٨ و **الكامل** ٤١٨/١ و **شرح أبيات سيبويه** ١٠١/٢ و **التَّخمير** ٢/ ١٢٩ و **شرح المفصَّل** ٧٦/٣ و **المحصَّل** ١٧٧) ، وذكر الصَّغانيُّ في (**العباب** "عسف" ٤٣٧) أنَّ البيت للعرجيِّ ، وليس لعمر ، وهو في (**ديوان العرجيِّ** ١٢٣) ضمن قصيدة ، وهو بلا نسبة في (**الكتاب** ٣٧٩/٢ و **الخصائص** ٣٨٦/٢) ، و(الزُّهر) : جمع (زهراء) : وهي البيضاء ، و(تهادى) : تميل في مشيها ، و(النِّعاج) : نعاج الوحش ، و(الملا) : الصَّحراء ، و(تعسَّفن رملا) : يريد أنَّهنَّ يمشين كمشي نعاج الوحش إذا وقعت في الرَّمل ، فهنَّ ينقلنَّ قوائمهنَّ نقلاً بطيئاً ، وتتحرَّك أحشاؤهنَّ لتكلفهنَّ نقل قوائمهنَّ (**شرح أبيات سيبويه** ١٠١/٢) .

(٤) **اللمع** ١٥٦ .

(٥) سبق تخريج البيت في صفحة (١٤٥) .

وأمَّا المتَّصل المرفوع فإنَّما لا يصحُّ العطف عليه ؛ لأنَّه قد صار من الفعل بمنزلة الجزء الواحد ، الدَّليل على ذلك ما سبق ذكره[١] ، فمن حيث لم يجز عطف الاسم على الفعل لم يجز عطف المظهر على المضمر المرفوع ، ويمكن أنْ يقال : قد يمكن إضمار الفاعل حتَّى يضعف ظهوره البتَّة ، كقولك : (زَيْدٌ قامَ) ، فلو عطفت على الفاعل المضمر لكان عطفاً على الفعل ، وقيل : « إنَّما المضمر المرفوع لَمَّا غَيَّر صيغته[٢] ، ولم يغيِّرْه المظهرُ ، لم[٣] يُعطف عليه ، بخلاف المنصوب فإنَّه لا يغيِّر مضمرُه صيغةَ الفعل ، فعُطف مظهره عليه » ، هذا قول سيبويه[٤] ، ونزَّلوا الضَّمير الملفوظ به منزلة غير الملفوظ به ، فألحقوه به .

فإنْ أكَّدت الضَّمير المرفوع حَسُن العطف ؛ ذلك أنَّ التَّأكيد قد قوَّى حكم الاسميَّة فيه ، فألحقه بحكم الظَّاهر ، وفصل بينه وبين المعطوف عليه ، فتقول : (قُمْ أنْتَ وزَيْدٌ) ، كقوله تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[٥] ، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾[٦] .

وقد أُجري طول الكلام مجرى التَّأكيد ، فأجازوا العطف معه بلا توكيد ، قال الله تعالى : ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ / ٱتَّبَعَنِ ﴾[٧] ، كما حسَّن طولُ الكلام الحذفَ في [٤٦٣]

(١) ينظر : **الغرَّة** ـ نسخة كوبريلي ـ ٣٩ أ .

(٢) أي : صيغة الفعل .

(٣) في المخطوط : ولم .

(٤) هذا القول ذكره سيبويه عن الخليل في (**الكتاب** ٢/٣٧٨) .

(٥) سورة البقرة ، الآية (٣٥) ، وسورة الأعراف ، (١٩) .

(٦) سورة الأعراف ، الآية (٢٧) .

(٧) سورة آل عمران ، الآية (٢٠) .

الصِّلة في قولهم : (ما أنا بِالَّذي قائِلٌ لَكَ شَيْئاً)[١]، ويجوز أنْ تكون الواو في معنى (مَعَ) ، و(مَنْ) بعدها منصوب الموضع[٢].

فأمَّا قوله تعالى : ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٣] فالنُّحاة[٤] يدخلونها في باب طول الجملة والعوض عن التَّأكيد ، وجعل الفارسيُّ[٥] (لا) نائبة عن الضَّمير ، ويفسد هذا أنَّ (لا) بعد الواو ، لا قبلها ، وقد باشرت الواو المعطوف بوساطة (لا) ، والقول عندي في ذلك أنَّ : ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ غير معطوف على النُّون والألف ، وإنَّما هو مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : (ما أشركْنا ولا آباؤُنا أشركُوا) ، ويقرب من هذا : (حَضَرَ اليَوْمَ القاضِي امْرَأَةٌ)[٦] لأجل الطُّول .

وقد كثر العطف على المضمر المرفوع في الشِّعر ، قال طَرَفة[٧] :

---

(١) والأصل : (ما أنا بالَّذي هو قائل لك شيئاً) (ينظر : **الكتاب** ٤٠٤/٢ و **المحتسب** ٦٤/١) .

(٢) هذا القول قال به الزَّمخشريُّ في (**الكشَّاف** ٥٣٩/١ وينظر : **الدُّر المصون** ٩١/٣ ـ ٩٢) .

(٣) سورة الأنعام ، الآية (١٤٨) .

(٤) (ينظر : **المقتضب** ٢١٠/٣ و **شرح اللمع لابن برهان** ٨٤/١ و **ثمار الصِّناعة** ٤٥٩) ، وطول الجملة عندهم بـ(لا) (**الكامل** ٩٣٢/٢ و **الإغفال** ٨٤/٢ و **المحتسب** ٣١٤/١ و **الفوائد والقواعد** ٣٨٩ و **البيان في شرح اللمع** ٣١٥) ، و(لا) أيضاً عوض من التَّأكيد (**الكامل** ٤١٧/١ ـ ٤١٨ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٩٢/٩ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٤٠/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٥٧٢/٢ وينظر : **الكتاب** ٣٧٩/٢ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١٠٥/٢) .

(٥) قال الفارسيُّ تعليقاً على هذه الآية : « فترك التَّأكيد الَّذي يقبح تركه في السَّعة ، واستُحسن ذلك لطول الكلام بـ(لا) ، ولو لم يطل به للزم التَّأكيد » (**الإغفال** ٨٤/٢) ، أمَّا في (**الحجَّة** ٢٢٦/٣) فنفى أنْ تكون (لا) عوض من التَّأكيد ، وقال : « إنَّما يستقيم أنْ يكون هذا عوضاً من الضَّمير المنفصل الَّذي كان يقع قبل حرف العطف ، فأمَّا إذا وقع بعد حرف العطف لم يسدَّ ذلك المسدَّ » .

(٦) ينظر : **الإغفال** ٨٤/٢ و **الحجَّة** ٢٢٦/٣ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٤١٨/٢ .

(٧) (طَرَفة) : هو عمرو بن العَبْد بن سفيان ، وقيل : اسمه عُبيد ، وقيل : مَعْبد ، شاعر جاهليٌّ ، قُتل وله بضع وعشرون سنة (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ٤٠/١ و ٤١ و ١٣٧ و **معجم الشُّعراء** ٢١ ـ ٢٢) .

رَأَيْتُ بَنِي غَبْراءَ لا يُنْكِرُونَنِي   ولا أَهْلُ هَاذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ [١]

فمن رفع (أهلاً) عطف على الواو [٢]، ومن ذلك قوله _ أنشده سيبويه _ :

فَلَمَّا التَقَيْنا والجِيادُ عَشِيَّةً   دَعَوْا يا لَكَلْبٍ وانْتَمَيْنا لِعامِرِ [٣]

وقال :

ولَسْتُ بِنازِلٍ إلا أَلَـمَّتْ   بِرَحْلِي أَوْ خَيالَتُها الكَذُوبُ [٤]

وقال :

فَأُقْسِمُ أنْ لَوِ التَقَيْنا وأَنْتُمُ   لَكانَ لَنا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ [٥]

---

(١) البيت لطرفة بن العبد ، وهو في (**ديوانه** ٤٥ و **المذكّر و المؤنّث لابن الأنباريّ** ٧٣٢ و **شرح القصائد التّسع** ١/ ٢٦٣ و **المسائل الحلبيّات** ٢٢ و **مقاييس اللغة** " بني " ١/ ٣٠٤ و **شروح سقط الزّند** " التّبريزيّ " ٣/ ١٣٠٧ و **الفاخر للبعليّ** ٢/ ٧٧٦) ، و(بني غبراء) : الفقراء ويدخل فيهم الأضياف ، و(الطِّراف) : بناء من أدَم يتخذه المياسير ، والمعنى : أنّ الفقراء يعرفونني ؛ لأنّني أعطيهم ، والأغنياء يعرفونني لجلالتي ومنادمتي لهم (**شرح القصائد التّسع** ١/ ٢٦٣) .

(٢) ينظر : **شرح القصائد السّبع** ١٩٢ و **شرح القصائد التّسع** ١/ ٢٦٣ .

(٣) البيت للرّاعي النُّميريّ ، وهو في (**ديوانه** ١٣٤ و **الكتاب** ٢/ ٣٨٠ و **غريب الحديث** ٣/ ١٦٤ و **تهذيب اللغة** ٣/ ٩٧ و **حواشي المفصّل** ٤١٣ و **ضرائر الشّعر** ١٨١ و **المغني في النّحو** ١١٩أ) ، ونُمير الّذي ينتمي إليه الشّاعر هو ابن عامر بن صَعْصَعة (**جمهرة النّسب** ٣١٣) .

(٤) البيت منسوب إلى خَوْليّ بن شَهلة الطّائيّ في (**الفسر** ١/ ١١٧٢) ، وهو بلا نسبة في (**الحماسة لأبي تمّام** ٩٧ و **المحكم** ٥/ ١٥٩ و **شرح الجمل لابن عصفور** ١/ ٢٥٠ و **شرح الجزوليّة للأبّذيّ** ٦٤٧ و **المغني في النّحو** ١١٩ب و **شرح الكافية للرّضيّ** ٢:١/ ١٠٢١) ، وجاء في (**خزانة الأدب** ٥/ ١٢٢) أنّ الصّغاني نسب هذا البيت في العباب مادة (خيل) إلى رجل من بني بُحتُر بن عَتُود ، ويظهر أنّ هذا ما جعل بعض المتأخّرين ينسبه إلى البحتريّ ، ولذا ذكره محقّق ديوانه في الملحق الّذي يتضمّن الشّعر المنسوب إليه وليس في مخطوطات ديوانه (**ديوان البحتريّ** ٤/ ٢٥١٥ وينظر : **تاج العروس** "خيل" ١٤/ ٢٢١) .

(٥) البيت للمسيَّب بن عَلَس في (**شعره** ١٣٤ و **شرح أبيات سيبويه** ٢/ ١٨٥ و **شرح شواهد المغني** ١/ ١٠٩ _ ١١٠) ، وهو بلا نسبة في (**الكتاب** ٣/ ١٠٧ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢/ ٣٩٣ و **شرح المفصّل** ٩/ ٩٤ و **ضرائر الشّعر** ١٨١) .

[٤٦٤]

وأنشد سيبويه(١) :

ورَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهةِ رَأْيِه   ما لَمْ يَكُنْ وأَبٌ لَهُ لِيَنالا(٢) /

فهذه الأبيات قد اجتمع فيها عطف المظهر على المضمر ، والمضمر على المضمر ، وينبغي أنْ تعلم أنَّك إذا أكَّدت فقلت : (قُمْتُ أنا وزَيْدٌ) فـ(زَيْدٌ) معطوف على التَّاء لا على (أنا) المؤكِّدة ؛ لأنَّك [لو](٣) اطَّرحته وأكَّدته كان كإدغام الملحق(٤) .

والبيت الَّذي أنشده عثمان بعده :

قَدْ تَنَقَّبْنَ بِالحَرِيرِ وَأَبْدَيْـــ   ـــنَ عُيُوناً حُورَ المَدامِعِ نُجْلا(٥)

قال أبو الفتح : « فإنْ كان المضمر منصوباً حَسُنَ العطــف عليــه ، تقــول : (رَأَيْتُكَ ومُحَمَّداً) »(٦) .

قال سعيد : المفعول ليس بمنــزلة الفاعل في الاتِّصال بالفعل ، ولهذا المعنى لم يسكن لام الفعل له ، ولم يُغيِّر(٧) الفعلُ بعده ، واجتمع به متحرِّكات أربعــة ؛ لأنَّ النيَّــة بــه الانفصال ، وإذا كان منفصلاً من الفعل ـ خلاف المضمر المرفوع ، لا أعني بــه ضــدَّ

---

(١) ليس هذا البيت في مطبوعة الكتاب .

(٢) البيت لجرير ، وهو في (**ديوانه** ٥٧/١ و **الكامل** ٤١٨/١ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٩٣/٩ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٧/١ و **البيان في شرح اللمع** ٣١٥ و **الإنصاف** ٣٨١ و **المقرَّب** ٢٥٦) .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق ، وهي مأخوذة من (**البديع** ١: ٣٧٦/٢) الَّذي أُثبتت فيه العبارة كاملة .

(٤) والملحق لا يدغم ، قال الفارسيُّ : « وإنَّما لم يدغم الملحق ؛ لأنَّ الإدغام فيه ينافي الإلحاق ، ألا ترى أنَّــك لــو أدغمت شيئاً من هــذه الكلــم لم يوازِ ما أردت الإلحاق به ، وخالفــه في وزنه ، فكان ذلك نقضاً للغرض » (**التَّكملة** ٦١٥) .

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة في (**ملحقات شرح ديوانه** ٤٩٨ و **شرح أبيات سيبويه** ١٠١/٢ و **التَّخمير** ٢/ ١٢٩ و **شرح المفصَّل** ٧٦/٣ و **المحصَّل** ١٧٧) ، وهو للعرجيِّ ضمن قصيدة في (**ديوانه** ١٢٤) ، و(حور المدامع) : كحل العيون ، و(النُّجل) : جمع (نجلاء) : وهي الواسعة (**شرح أبيات سيبويه** ١٠٢/٢) .

(٦) **اللمع** ١٥٦ .

(٧) في المخطوط : (يعرب) ، ولا معنى له ، أمَّا ما أثبته فاعتمدت فيه على (**الكتــاب** ٣٧٨/٢) ، والمعــنى : أنَّ الفعل لم يغيَّر بعد اتِّصاله بهذا الضَّمير .

متَّصله _ جاز العطف عليه ، ولهذا المعنى يؤكَّد الضَّمير المتَّصل المنصوب بالنَّفس والعين ، ولا يؤكَّد الضَّمير المتَّصل المرفوع بهما حتَّى يؤكَّد بشيء آخر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾[٢] ، ومثال عطف المظهر على المضمر قوله تعالى : ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾[٣] .

قال أبو الفتح : « فإنْ كان الضَّمير مجروراً لم تعطف عليه إلا بإعادة الجارِّ ، تقول : (مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ) ، و(نَزَلْتُ /عَلَيْكَ وعَلى جَعْفَرٍ) ، ولو قلت : (مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدٍ) كان لَحْناً ، على أنَّهم قد أنشدوا :

[٤٦٥]

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَما بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٤] »[٥] .

قال سعيد : اعلم أنَّ المضمر المجرور يوافق المضمر المنصوب من وجه ، ويخالفه من وجه ، فالموافقة هو أنَّه يؤكَّد بالنَّفس والعين كما يؤكَّد المضمر المنصوب ، والمخالفة هو أنَّه لا يُعطف[٦] عليه كما يُعطف على المضمر المنصوب ، ويوافق الضَّمير المرفوع من وجه ، ويخالفه من وجه ، فأمَّا موافقته له فإنَّه لا يُعطف عليه في حال السَّعة كما لا

---

(١) سورة الإسراء ، الآية (٣١) .

(٢) سورة سبأ ، الآية (٢٤) .

(٣) سورة إبراهيم ، الآية (٣٥) .

(٤) البيت بلا نسبة في (**الكتاب** ٣٨٣/٢ و **الكامل** ٩٣١/٢ و **معاني القرآن وإعرابه** ٧/٢ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٤٣١/١ و **المختار** ١٨٩/١ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٤١/١) ، ونسبه المحلّيُّ إلى الرَّاعي في (**مفتاح الإعراب** ٣٢) ، وليس في شعره المجموع ، وذُكر في ملحق (**شعر عمرو بن معدي كرب** ١٩٧) ، و(فما بك والأيَّام من عجب) : أي : لا نعجب أنْ يفعل القبيح مثلك كما أنَّ الأيَّام يتوقَّع أنْ يرد فيها ما نعجب منه (**شرح أبيات سيبويه** ٢٠٧/٢) .

(٥) **اللمع** ١٥٧ .

(٦) جاء في المخطوط : (والمخالفة هو أنَّه ... كالضَّمير المنصوب ولا يعطف) ، ومكان النُّقاط بياض بمقدار كلمتين ، ويظهر لي أنَّ (كالضَّمير المنصوب و) مقحمة من النَّاسخ ، والكلام بدونها مستقيم ، ومناسب لنظم الجمل قبله وبعده .

يُعطف على المضمر المرفوع ، ومخالفته له أنَّ المضمر المجرور يؤكَّد بالنَّفس والعين ، والمضمر المتَّصل المرفوع لا يؤكَّد بالنَّفس والعين حتَّى يؤكَّد قبلهما ، لكن المضمر المرفوع إذا أُكِّد عُطف عليه ، وليس كذلك هذا في القول القويِّ[١] .

وإنَّما لم يُعطف على المضمر المجرور ؛ لأنَّه قد وقع موقع التَّنوين[٢] ، والتَّنوين لا يُعطف عليه ، فإنْ قيل : فالمظهر المضاف كذلك ، فالجواب : أنَّ التَّنوين أشبه بالمضمر ؛ لكونه على حرف واحد في الغالب ، فلا يفصل بينهما ، وأنَّه مبنيٌّ كالتَّنوين ، وأنَّه لا يقوم بنفسه كالتَّنوين ، وقد يُحذف /ويراد ـ كما يُحذف التَّنوين ـ في (يا غُلامِ)[٣] ، فلمَّا أشبهه من هذه الوجوه جرى مجراه فلم يُعطف عليه ، فإنْ أُكِّد بالنَّفس فسيبويه[٤] يجريه مجرى غير المؤكَّد ، ولا فصل عنده بينهما ، والجرميُّ[٥] يجيز العطف عليه مع التَّأكيد كالمضمر المرفوع ، والقول قول سيبويه لما بيَّنَّاه . [٤٦٦]

وقال المازنيُّ[٦] : « إنَّما لم يُعطف على المضمر المجرور لا لأنَّه وقع موقع التَّنوين ، وصحَّ العطف على غيره من الضَّمائر ؛ لأنَّه لمَّا صحَّ أنْ تقول : (ضَرَبْتُ زَيْداً وإيَّاكَ) ، صحَّ أنْ تقول : (ضَرَبْتُكَ وزَيْداً) ، ولمَّا صحَّ أنْ تقول : (قامَ زَيْدٌ وأَنْتَ) ، صحَّ أنْ تقول : (قُمْتُ وزَيْدٌ) ، ولمَّا لم يصحَّ أنْ تقول : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وكَ) ، لم يصحَّ أنْ تقول : (مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدٍ) »[٧] ، يعني : أنَّه لمَّا كان للمرفوع والمنصوب منفصل

---

(١) قال بهذا القول سيبويه في (**الكتاب** ٢/٣٨١ و٣٨٢) ، والسِّيرافيُّ في (**شرح الكتاب** ٩/٩٦) .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٢/٣٨١ و **المسائل البغداديَّات** ٥٦١ و **المقتصد** ٢/٩٥٩ .

(٣) ينظر : **الحجَّة** ٣/١٢٢ و **شرح اللمع للواسطيِّ** ١٢٩ و **الإنصاف** ٣٧٣ .

(٤) **الكتاب** ٢/٣٨١ وينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٦٥ .

(٥) قول الجرميِّ في (**المسائل البصريَّات** ٢/٨٧٤ وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٦٥ و **المحصَّل** ١٨٤) .

(٦) المازنيُّ هو : أبو عثمان بكر بن محمد (ت ٢٤٩هـ) ، شيخ المبرِّد ، روى عن أبي عبيدة والأصمعيِّ ، له من التَّصانيف : كتاب التَّصريف ، وما يلحن فيه العامَّة (ينظر: **أخبار النَّحويين البصريين** ٨٥ـ٩٥ و **إنباه الرُّواة** ١/٢٨١ـ ٢٩) .

(٧) قول المازنيِّ في (**معاني القرآن وإعرابه** ٢/٦ ـ ٧ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٩/٩٥ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٦٥) .

ومتَّصل ، وعُطف المنفصل على المظهر عُطف المظهر على متَّصله ، والمجرور ضمائره متَّصلة ، فلمَّا لم يُعطف على غيره لم يُعطف غيره عليه ، ولا يلزم على هذا : (قُمْتُ وزَيْدٌ) لما بيَّناه[١] .

فأمَّا قراءة من قرأ : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[٢] بالجرِّ فإنَّها قراءة شاذَّة[٣] ، وفي كتاب (التَّذكرة المهذَّبة)[٤] عن الفارسيِّ أنَّ أبا العبَّاس قال : « لو صلَّيتُ خلف إمام يقرأ : ﴿مَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[٥] ، و﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ لأخذتُ نعلي ومضيتُ »[٦] ، ومع ذلك فإنَّه يصحُّ أنْ يكون قسماً[٧] ؛ لأنَّ / العرب تقسم بالرَّحم ، ويصحُّ أنْ تكون الباء مرادة[٨] ، فحذفها كما حذفها في قوله : [٤٦٧]

---

(١) ينظر ما سبق في صفحة (٢١٩) ، وينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ٢٦٥/١ .

(٢) سورة النِّساء ، الآية (١) ، وقرأ بجرِّ (الأرحام) ابن مسعود وابن عبَّاس ويحيى بن وثَّاب وإبراهيم النَّخعيُّ وطلحة اليامىُّ والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصريُّ وقتادة ومجاهد وحمزة الزَّيَّات وأبو إياس هارون بن علي بن حمزة الكسائيّ (**شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٦/١ وينظر : **السَّبعة** ٢٢٦ و **المبسوط** ١٥٣) ، وفي (**المستنير** ٩٩/٢) أنَّه قرأ بالخفض الأصبهانيُّ والحلبيُّ عن عبد الوارث .

(٣) سبق أنَّها قراءة حمزة ، فهي قراءة متواترة ، ولكن درج النُّحاة على وصفها باللحن والخطأ والقبح (**معاني القرآن للفرَّاء** ٢٥٢/١ و **الكامل** ٩٣١/٢ و **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٥١٩/٧ ـ ٥٢٠ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٤٣١/١ و **معاني القراءات** ٢٩٠/١ ـ ٢٩١ و **الحجَّة** ١٢١/٣ و **المختار** ١٨٨/١ و **المقتصد** ٩٦٠/٢ و **ضرائر الشِّعر** ١٤٩) .

(٤) يظهر أنَّه يقصد كتاب (مختار تذكرة أبي عليٍّ وتهذيبها) لابن جنِّي (**إنباه الرُّواة** ٣٣٧/٢) .

(٥) سورة إبراهيم ، الآية (٢٢) ، وكسر الباء قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثَّاب وحُمران بن أعين والقاسم بن معن وجماعة من التَّابعين (**فتح الوصيد** ١٠٣٨/٣ وينظر : **السَّبعة** ٣٦٢) .

(٦) هذه الحكاية في (**الجامع لأحكام القرآن** ٩/٦ وينظر : **درَّة الغوَّاص** ١٠٣) .

(٧) ينظر : (**المختار** ١٩٠/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٢٦/١ و **شرح اللمع للواسطيِّ** ١٣٠) ، وردَّ النَّحَّاس هذا القول في (**إعراب القرآن** ٤٣١/١)

(٨) ينظر : **إعراب القراءات السَّبع** ١٢٧/١ و **التَّمام** ٧٩ و **النُّكت في القرآن** ٢٠١/١ .

مَشائيمُ لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْـنٍ غُرابُـها[١]

فجرَّ وإنْ لم تتقدَّم باء .

ولهذا المعنى لَمَّا لم يصحَّ العطف على المضمر تأوَّلوا فعلاً ناصباً ، وإنْ كان المعنى على المضمر ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[٢] بالنَّصب حملاً على الفعل ، وقولهم : (مالَكَ وزَيْداً) ، و(ما شأْنُكَ وزَيْداً)[٣] .

قال الزَّجَّاج : « الجرُّ في ﴿الْأَرْحَامِ﴾ خطأ في العربيَّة ، وخطأ في أصول أمر الـدِّين عظيم ؛ لأنَّ النَّبيَّ عليه السَّلام قال : (لا تَحْلِفُوا بِآبائِكُم)[٤]، فكيف يكون (يتساءلونَ بِهِ وبالرَّحمِ) على ذا ؟ ، ورأيت إسماعيل بن إسحاق[٥] يذهب إلى أنَّ الحلف بغير الله أمر عظيم ، وأنَّه خاصٌّ لله تعالى »[٦] .

وقول الشَّاعر :

---

(١) نُسب هذا البيت في (**الكتاب** ١٦٥/١ و ٣٠٦) إلى الأحوص الرِّياحيِّ اليربوعيِّ ، ونُسب في موضع آخر منه إلى الفرزدق (**الكتاب** ٢٩/٣ وينظر : **شرح ديوانه** ١٢٣ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٨٦٥/٢) ، والمشهور نسبته إلى الأحوص ، وهو بهذه النِّسبة في (**الحيوان** ٤٣١/٣ و **شرح أبيات سيبويه** ٧٤/١ و **فُرحة الأديب** ٣٣ و **تهذيب إصلاح المنطق** ٣٦٩ و **شرح شواهد الإيضاح** ٥٨٩ و **الحماسة البصريَّة** ١٤٠٥/٣) ، والشَّاهد في جرِّ (ناعب) ، و(لا ناعباً إلا ببين غرابها) : يعني أنَّ غرابهم لا ينعب إلا بالفراق ، وهذا مثل للتَّطيُّر منهم والتَّشاؤم بهم (**تحصيل عين الذَّهب** ١٣٧) .

(٢) سورة العنكبوت ، الآية (٣٣) ، وينظر : **التَّمام** ٣٢ .

(٣) التَّقدير : (ما صنعتَ وزيداً) (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٨٠/٥ ــ ٨١ وينظر : **الكتاب** ٣٠٧/١ و **الأصول** ٢٥١/٢ و **المفصَّل** ٧٦) .

(٤) الحديث في (**صحيح البخاري** " كتاب الأيمان والنُّذور ــ باب لا تحلفوا بآبائكم " ١٢٣٠ و **صحيح مسلم** " كتاب الأيمان ــ باب النَّهي عن الحلف بغير الله تعالى " ٧٢٠) .

(٥) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزديُّ (ت ٢٨٢ هـ) ، كان إماماً في العربيَّة والفقه ، سمع عليّا المدينيَّ وغيره ، وروى عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل وغيره ، من كتبه : المسند ، وأحكام القرآن (ينظر : **معجم الأدباء** ٦٤٧/٢ ــ ٦٥١ **وبغية الوعاة** ٤٤٣/١) .

(٦) **معاني القرآن وإعرابه** ٦/٢ .

.... فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[١]

وقد جرَّه بعضهم[٢]، فمن نصبه فبتقدير : (لِيكْفِكَ والضَّحَّاكَ سيفٌ)[٣]، وقد رفعه بعضهم[٤]على : (لِتكْفِ[٥]وليكْتَفِ الضَّحَّاكُ)[٦]، ورفع (سيفاً) على المعنى كما قالوا في :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ[٧]

---

(١) هذا عجز بيت ، وصدره :

إذا كانتِ الهيجاء وانشقَّتِ العصا ....

وهو منسوب إلى لبيد في (**الجواهر** ٨٧٠/٣) ، ومنسوب إلى جرير في (**ذيل الأمالي** ١٤٠) ، وليس في ديوانيهما ، وهو بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٤١٧/١ و **إعراب القرآن للنَّحاس** ١٩٥/٢ و **الأصول** ٣٧/٢ و **التَّكملة** ١٠٦ و **المقصور والممدود للقالي** ٢٨٣ و **التَّمام** ٣٢) .

(٢) روى الأخفش هذا البيت في (المسائل الصُّغرى) وذكر أنَّ منهم من ينصب (الضَّحَّاك) ، ومنهم من يجرُّه ، ومنهم من ينصبه (**شرح عمدة الحافظ** ٦٦٧/٢ وينظر : **الأصول** ٣٧/٢ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٥٦٢/١) .

(٣) ينظر : **التَّمام** ٣٢ .

(٤) ينظر : **الأصول** ٣٧/٢ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٥٦٢/١ و **شرح عمدة الحافظ** ٦٦٧/٢ .

(٥) كذا في المخطوط ، ولعلَّها : (لتكتفِ) .

(٦) (ينظر: **إيضاح شواهد الإيضاح** ٥٦٢/١) ، وأُعرب (الضَّحاك) في حالة الرَّفع مبتدأ محذوف الخبر ، والتَّقدير : (فحسبك سيف مهنَّد والضَّحاكُ كذلك) (**شرح عمدة الحافظ** ٤٠٧/١ _ ٤٠٨) ، وأُعرب مبتدأ و(سيف) خبره ، و(حسبك) محذوف الخبر ؛ لأنَّه في معنى الأمر ، أي : فلتكتفِ ولتتق ، فاستغني عن خبره (**شرح شواهد الإيضاح** ٣٧٤ _ ٣٧٥) .

(٧) البيت منسوب إلى الحارث بن نَهيكٍ النَّهْشليِّ في (**الكتاب** ٢٨٨/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ١٤٠) ، وإلى نَهْشَل بن حَرِّيٍّ الدَّارميِّ في (**مجاز القرآن** ٣٤٨/١ _ ٣٤٩ و **شرح شواهد الإيضاح** ٩٤ و **الفريدة** ٨١) ، وإلى الحارث بن ضِرار النَّهشليِّ في (**شرح أبيات سيبويه** ١١٠/١) ، وإلى لبيد في (**تحصيل عين الذَّهب** ١٩٥) وهو في الشِّعر المنسوب إليه في (**ديوانه** ٣٦٢) ، وإلى مُزَرِّد بن ضِرار الغطفانيِّ في (**إيضاح شواهد الإيضاح** ١٠٩/١) ، وذكر البغداديُّ أنَّ الصَّواب أنَّه لنهشل بن حرِّيٍّ (**خزانة الأدب** ٣١٣/١) ، والشَّاهد أنَّه رفع (ضارع) على المعنى ، فكأنَّه قال : (ليبكه ضارع) ، لأنَّ قوله : (لِيُبك) دلَّ على باكٍ (**الإفصاح للفارقيِّ** ١٤١) ، و(يزيد) : هو يزيد بن نَهْشل ، و(الضَّارع) : الذَّليل ، و(المختبط) : السَّائل ، و(تُطيح) : تُهلك ، و(الطَّوائح) : المطيحات ، يريد أنَّه سأل من أجل ما نزل به من الأشياء المهلكة (**شرح أبيات سيبويه** ١١٠/١ _ ١١٢) .

[٤٦٨]

وقال عثمان : « إنَّما حمل [على] (١) المعنى قبل تمام الكلام ؛ لأنَّه لمَّا تقدَّم المبتدأ فكأنَّ الخبر قد تقدَّم ، كما قال / :

إنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإنَّني قَسَماً إلَيْكَ مَعَ الصُّدودِ لَأَمْيَلُ (٢) » (٣)

كذا ذكره عثمان ، ويلزمه على هذا (إنَّ زَيْداً وعَمْرٌو في الدَّارِ) فيعطف على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر (٤) .

وقال الأخفش : « إذا قلت (حَسْبُكَ وزَيْداً دِرْهَمانِ) فـ(حَسْبُكَ) مبتدأ ، و(دِرْهَمانِ) فاعله ، و(زَيْدٌ) معطوف على المعنى ، فإنْ جررت (زَيْداً) قَبُحَ ، فإنْ أكَّدت جاز عند بعضهم ، وهو قبيح ، فإنْ قلت : (حَسْبُ زَيْدٍ وعَمْرٍو دِرْهَمانِ) لم تضطر إلى الرَّفع والنَّصب ، وكان الجرُّ الوجه » (٥) .

وقد جاء عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور في الشِّعر ، قال الشَّاعر :

وقَدْ رامَ آفاقَ السَّماءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَصْعَداً فيها ولا الأَرْضِ مَقْعَدا (٦)

ومنه البيت الَّذي أورده وهو قوله :

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فَاذْهَبْ فَما بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (٧)

---

(١) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٢) البيت للأحوص الأنصاريِّ في (**شعره** ٢٠٩ و **الكتاب** ٣٨٠/١ و **مجاز القرآن** ١٦٢/٢ و **المفصَّل** ٥٨) ، وهو بلا نسبة في (**المقتضب** ٢٣٣/٣ و **المسائل العضديَّات** ١٨٠ و **نتائج الفكر** ٨١) ، والشَّاهد في قوله (قسماً) فهو منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه قوله : (وإنَّني إليك لأميل) ، أي : أقسم قسماً ، فحمل على المعنى قبل تمام الكلام ؛ لأنَّ (لأميل) تأخَّر عن الفعل المقدَّر (**التَّنبيه** ٧٥أ ـ ٧٥ب) .

(٣) ينظر : **التَّنبيه** ٧٥ أ .

(٤) وهذا لا يجوز عند البصريين (**الإنصاف** ١٥٨ وينظر : **اللمع** ٩٥ ـ ٩٦) .

(٥) قول الأخفش في (**الأصول** ٣٦/٢ ـ ٣٧) .

(٦) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**البديع** ٣٧٧/٢:١ و **ضرائر الشِّعر** ١٤٨ و **الجامع لأحكام القرآن** ١٣/٦ و **المغني في النَّحو** ١٢٠أ و **تذكرة النُّحاة** ٧٢٦) .

(٧) سبق تخريج البيت في صفحة (٢٢٣) .

وأنشد الكوفيُّ :

ما إنْ بِها والأُمُورِ مِنْ تَلَفٍ   ما حُمَّ مِنْ أَمْرِ غَـيْبةٍ وَقَعا [١]

ومن ذلك قوله :

أَمُرُّ عَلى الكَتِيبةِ لَسْتُ أَدْرِي   أَحَتْفِي كانَ فِيـها أَمْ سِواها [٢]

فـ(سِواها) مجرور الموضع بـ(في)[٣]، وعلى هذا حمل بعضهم[٤] قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [٥] فعطف على الكاف والميم ، وعندي أنَّه محمول على فعل مضمر[٦].

[٤٦٩]

ومنه قوله / :

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَماجِمِ عَنْهُمُ   وأَبِي نُعَـيْمٍ ذِي اللِواءِ الـمُحْرِقِ [٧]

ومنه قوله :

---

(١) البيت لذي الإصبع العَدْوانيّ ، وهو في (**ديوانه** ٥٦ و **منتهى الطَّلب** ٣/٥٥ و **ضرائر الشِّعر** ١٤٨ و **الجامع لأحكام القرآن** ١٣/٦ و **المغني في النَّحو** ١٢٠أ) ، و(حُمَّ) : قدِّر (**الصِّحاح** "حمم" ٥/١٩٠٤).

(٢) البيت للعبَّاس بن مرداس ، وهو في (**ديوانه** ١٦٢ و **اشتقاق أسماء الله** ١٣٠ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٩/٩٥ و **معجم الشُّعراء** ١٣٥ و **الفوائد والقواعد** ٣٩١ و **البيان في شرح اللمع** ٣١٧ و **شرح الكافية الشَّافية** ٣/١٢٥٢) .

(٣) (ينظر : **التَّنبيه** ٧٧أ) ، وقال السِّيرافيُّ : « أمَّا هذا البيت الأخير فليس فيه حجَّة ؛ لأنَّ (سواها) ظرف ، ألا ترى أنَّه يجوز أنْ تقول : (أفي اليوم كان حتف زيد أم يومِ الجمعة) » (**شرح الكتاب** ٩/٩٥) .

(٤) نُسب هذا القول إلى الكوفيين في (**البيان في غريب إعراب القرآن** ٦٦ ــ ٦٧) ، وأجازه الفرَّاء في (**معاني القرآن** ٢/٨٦ و ينظر : **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٢/٣٧٨) .

(٥) سورة الحجر ، الآية (٢٠) .

(٦) والتَّقدير : وأعشنا مَن لستم له برازقين (ينظر : **مشكل إعراب القرآن** ٢/٤١١ **والدُّر المصون** ٧/١٥٢).

(٧) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٢/٨٦ و **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ١٧/٨٣ و **الإنصاف** ٣٧٣ و **المحصَّل** ١٨٤ و **شرح عمدة الحافظ** ٢/٦٦٢ و **الفاخر للبعليِّ** ٢/٨٣٥ و **المقاصد الشَّافية** ٥/١٦٠) ، و(ذو الجَماجِم) : من مياه العُمَق (**الأمكنة والمياه والجبال** ١/٣٠٨) ، وذكر محقِّق هذا الكتاب حمد الجاسر أنَّ العُمَق من مناهل طريق الحجِّ الكوفيِّ المشهورة ، وأنَّه لا يزال معروفاً ، ويقع في عالية نجد في منطقة مهد الذَّهب .

أَوْ بَيْنَ مَمْنُونٍ عَلَيْهِ وقَوْمِهِ إنْ كانَ شاكِرَها وإنْ لَمْ يَشْكُرِ[1]

والكوفيُّ[2] يجيز عطف الظَّاهر على المضمر المجرور ، ولا يمنع منه ، ومنه قوله :

آبَــكَ أَيِّــهْ بِيَ أَوْ مُــصَدَّرِ
مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[3]

ومنه قوله :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا فَما بَيْنَها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ[4]

ومنه قوله :

---

(١) البيت لعوف بن عطيَّة التَّيميِّ في (**المفضليَّات** ٣٢٧) ، وهو بلا نسبة في (**ضرائر الشِّعر** ١٤٨) .

(٢) قول الكوفيين في (**كشف المشكلات** ٢٨٥/١ و **الإنصاف**٣٧١ و **اللباب** ٤٣٢/١ و **فتح الوصيد** ٨٢٠/٣) ، وقال الزَّجَّاجيُّ : « وقد قبَّحه الكوفيون ، وأجازوه مع قبحه » (**مجالس العلماء** ٢٤٦ وينظر : **اشتقاق أسماء الله** ١٣٠) ، وقال الفرَّاء: « ... وفيه قبح ؛ لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّي عنه ... وإنَّما يجوز هذا في الشِّعر لضيقه » (**معاني القرآن** ٢٥٢/١ ـ ٢٥٣) ، وفي موضع آخَر أجاز حمل قراءة عليه ، وقال : « وما أقلَّ ما تردُّ العرب مخفوضاً على مخفوض قد كُنِّي عنه » (**معاني القرآن** ٨٦/٢) ، وجاء أنَّ الكسائيَّ لا يعطف على المضمر (**مجالس ثعلب** ٣٢٤/١) .

(٣) لم أقف على قائل الرَّجز ، وهو في (**الكتاب** ٣٨٢/٢ و **حواشي المفصَّل** ٤١٤ و **المفصَّل** ٩٩٦ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢٤٧/١ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٧٧/٣ و **شرح الجزوليَّة للأُبَّذيِّ** ٦٤٢ و **المقاصد الشَّافية** ١٥٨/٥) ، و(آبك) : كلمة تقال لمن تنصحه ولا يقبل ، ثمَّ يقع فيما حذَّرته ، مثل (ويلك) ، و(أيّه) : أَيَّهَ بالرَّجل والفرس : صوَّت ، و(مصدَّر) : قويُّ الصَّدر شديده ، و(الجِلَّة) : المسنَّة ، و(الجأْب) : الغليظ ، و(الحشور) : منتفخ الجنبين (**لسان العرب** "أوب" ٢٢١/١ و "أيه" ٤٧٥/١٣ و "صدر" ٤٤٦/٤ و "جلل" ١١٧/١١ و "جأب" ٢٤٨/١ و"حشر" ١٩٣/٤) .

(٤) البيت لمسكين الدَّارميِّ ، وهو في (**ديوانه** ٥٣ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٨٦/٢ و **الحيوان** ٤٩٤/٦ و **اشتقاق أسماء الله** ١٣٠ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٩٥/٩ و **معاني القراءات** ٢٩٠/١ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١٤٢/١) ، و(الغَوْط) : عمق الأرض الأبعد (**لسان العرب** "غوط" ٣٦٥/٧) ، و(النَّفانف) : جمع (نَفْنَف) : وهو كلُّ مهوى بين شيئين (**مقاييس اللغة** "نف" ٣٥٨/٥) .

أَرِيْحُوا البِلادَ مِنْكُمُ ودَبِيبِكُمْ بِأعْرَاضِكُم مِثْلَ الإماءِ الوَلائِدِ[١]

(١) البيت للحطيئة في (**ديوانه ٣١٣**) ، وروايته فيه :

أريحوا البلاد منكمُ ودبيبكم بأعراضنا فعل الإماء العواهرِ

وهو بلا نسبة في (**الغرَّة المخفيَّة** ٨٣ أ و **الكافي شرح الهادي** ٩٤٠ و **ضرائر الشِّعر** ١٤٨ و **ارتشاف الضَّرب** ٥/٢٤٢٦) .

[الإتباع] (١)

وأمَّا ما تنازعه (٢) الخلاف (٣) فهو قسم يسمَّى الإتباع نحو : (عَطْشانَ نَطْشانَ) (٤) ، وهو داخل في حكم التَّوكيد عند الأكثر (٥) ، والدَّليل على ذلك كونه توكيداً (٦) للأوَّل غيرَ مبيِّن لمعنى عن نفسه بنفسه (٧) كـ(أَكْتَعَ) و(أَبْصَعَ) مع (أَجْمَعَ) ، فكما لا يُنطق بـ(أَكْتَعَ) بغير (أَجْمَعَ) فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها ، ولهذا المعنى كُرِّرت (٨) بعض حروفها في مثل : (حَسَنٍ بَسَنٍ) (٩) ،كما يُفعل في (أَكْتَعَ أَبْصَعَ) مع (أَجْمَعَ) (١٠) ،

---

(١) يراجع ما كتبته في صفحة (٩) الحاشية (٣) ، وسأسمِّي الموضع الثَّاني الَّذي ذُكر فيه الحديث عن الإتباع في (ت) بـ(ت٢) .

(٢) في (ت٢) : فأمَّا ما ينازعه .

(٣) سبق أنْ ذكر ابن الدَّهان في صفحة (١) أنَّ هنالك قسماً سادساً للتَّوابع أثبته بعض النُّحاة دون بعض ، وهو هنا يتحدَّث عنه .

(٤) (ينظر : **الغريب المصنَّف** ٢/٦٥٧ و **الإتباع** ٩٤) ، قال القالي : « (نطشان) مأخوذ من قولهم : (ما به نَطِيشٌ) ، أي : ما به حركة ، فمعناه : عطشان قَلِق » (**الأمالي** ٢/١٠٩) .

(٥) هذا يخالف ما ذكره أبو الطَّيِّب من أنَّ أكثر أهل اللغة يفرِّقون بين الإتباع والتَّوكيد (**الإتباع** ٢) ، وممَّن جعل الإتباع من التَّوكيد ابن السَّرَّاج في (**الأصول** ٢/٢٣) ، وقال أبو عبيد : « وإنَّما سُمِّي إتباعاً ؛ لأنَّ الكلمة الثَّانية إنَّما هي تابعة للأولى على وجه التَّوكيد لها » (**غريب الحديث** ٢/١٤١ ـ ١٤٢) ، وقال عبد الرَّحمن الهمذانيُّ : « وإنَّما هو شبيه بالتَّوكيد للحرف الأوَّل » (**الألفاظ** ٣٠٢ وينظر : **أمالي القالي** ٢/٢٠٨) .

(٦) في (ت٢) : مؤكَّداً .

(٧) في (ت٢) : غير مغنٍ بنفسه في نفسه .

(٨) في (ت٢) : كرِّر .

(٩) ينظر : **الغريب المصنَّف** ٢/٦٥٧ و **الإتباع** ١٢ .

(١٠) في (ت٢) : كما فعل بـ(أكتع) مع (أجمع) .

وإنَّما(١) لم يُذكر لـ(أكْتَع)(٢) ونحوه باب(٣)؛ لأنَّه لا يُعدُّ قسماً، إذ(٤) لا يُعقل منه معنى بغير متبوع؛ لأنَّها(٥) ألفاظ يسيرة جرت على ألفاظ يسيرة، فكان(٦) حكمها حكم (أكْتَع)، ومنهم من يجعلها قسماً على حياله، وحجَّته(٧) مفارقتها لـ(أكْتَع)(٨)؛ لجريانها(٩) على المعرفة والنَّكرة / بخلاف تلك، وأنَّها [غير](١٠) مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف (أكْتَع). [٤٧٠]

والَّذي عندي أنَّ هذه الألفاظ تدخل في باب التَّوكيد بالتِّكرار(١١)، نحو: (رَأَيْتُ زَيْداً زَيْداً)، و(رَأَيْتُ رَجُلاً رَجُلاً)، وإنَّما غُيِّر منها حرف واحد؛ لما يتجنَّبون في أكثر كلامهم التِّكرارَ، ويدلُّك على ذلك أنَّه إنَّما كُرِّرت في (أبْصَع) و(أكْتَع) اللامُ(١٢)، وهنا(١٣) كُرِّرت العين واللام نحو: (حَسَنٍ بَسَنٍ)، و(شَيْطانَ لَيْطانَ)(١٤).

---

(١) في (ك) : فإنَّما .

(٢) كذا ، ويظهر أنَّ الصَّواب : (نطشان) ؛ لأنَّ الكلام عن ألفاظ الإتباع ، ويدلُّ على هذا قوله : « فكان حكمها حكم (أكْتَع) ، ومن جعلها قسماً على حدة فحجَّته مفارقتها لـ(أكْتَع) » .

(٣) في (ك) و (ت) : باباً .

(٤) في (ت ٢) : لأنَّه .

(٥) في (ت ٢) : وإنَّما هي .

(٦) في (ك) و (ت) : وكان .

(٧) في (ك) و (ت) : ومن جعلها قسماً على حدة فحجَّته .

(٨) في (ت ٢) : (أكتع) ، بدون اللام .

(٩) في (ت ٢) : بجريانها .

(١٠) ساقط من (ت) .

(١١) ينظر : **الكافي شرح الهادي** ٨٥٧ .

(١٢) في (ت ٢) : إنَّما كُرِّر في (أجمع) و(أكتع) العين .

(١٣) في (ت ٢) : هاهنا .

(١٤) (ينظر : **الغريب المصنَّف** ٦٥٧/٢ و **الإتباع** ٧٥) ، وذكر القالي أنَّ المعنى : شيطان لَصُوق (**الأمالي** ٢٠٩/٢) ، والشَّكل بالوجهين في (ت) .

وقال قوم : « هذه الألفاظ تسمَّى تأكيداً وإتباعاً »[١] ، وزعم [قوم][٢] أنَّ التَّأكيد[٣] غير الإتباع ، واختُلف في الفرق :

فقال قوم : « الإتباع منها ما لم يحسن فيه واو [العطف][٤] ، كقولك : (حَسَنٌ بَسَنٌ) ، و(قَبِيْحٌ شَقِيْحٌ)[٥] ، والتَّأكيد يحسن فيه الواو كقولهم[٦] : (حِلٌّ وبلٌّ) »[٧] .

وقال قوم : « الإتباع للكلمة الَّتي لا يختصُّ بها معنى مفرد بها ، والتَّأكيد للكلمة الَّتي لها معنى ينفرد بها من غير حاجة إلى متبوع[٨] »[٩] ، فلا يجوز على هذا أنْ يُسمَّى (نائِعاً) تابعاً لقول[١٠] الشَّاعر :

---

(١) ينظر : **الإتباع** ٢ و **أمالي القالي** ٢/٢١٦ .

(٢) ساقط من (ت ٢) ، وهؤلاء ذكر أبو الطَّيب أنَّهم أكثر أهل اللغة (**الإتباع** ٢) .

(٣) جاء بعد هذه الكلمة في (ت ٢) : (فيها) ، ولا داعي لها .

(٤) ساقط من (ت ٢) .

(٥) (ينظر : **الغريب المصنَّف** ٢/٦٥٧ و **الإتباع** ٥٥) ، وذكر القالي أنَّ معناه متناهي القبح ، أو قبيح مكسور (**الأمالي** ٢١٠) .

(٦) في (ت ٢) : كقولك .

(٧) ذكر أبو الطَّيب هذا القول ولم ينسبه في (**الإتباع** ٢ ــ ٣) ، والقول بأنَّ الإتباع لا يكون بالواو قول أبي عبيد في (**غريب الحديث** ٢/١٤٣ و ١٤٤) ، وعبد الرَّحمن الهمذانيُّ في (**الألفاظ** ٣٠٢) .

(٨) في (ت) : الإتباع يكون للكلمة لا معنى لها آخَر غير التَّبعيَّة ، وكذا في (ك) لكن بدون كلمة (آخر) ، (وينظر : **المزهر** ١/٤٢٥) .

(٩) لم أقف على من قال بهذا القول ، ولكنَّ قول أبي الطَّيِّب قريب منه ، وهو أنَّ الإتباع ما لم يختصَّ بمعنى يمكن إفراده به ، والتَّوكيد ما اختصَّ بمعنى وجاز إفراده (**الإتباع** ٣) ، والحديث السَّابق عن الإتباع نقله السِّيوطيُّ في (**المزهر** ١/٤٢٤ ــ ٤٢٥) .

(١٠) في (ت) : كقول .

لَعَمْرُ بَنِي شِهابٍ ما أقامُوا   صُدُوْرَ الخَيْلِ والأسَلَ النِّياعا[١]

ولا يجوز في القول الأوَّل أنْ يُسمَّى (نُوْعًا) إتباعاً لقولهم[٢] في الدُّعاء : (جُوْعاً ونُوْعاً)[٣] .

(١) البيت نُسب إلى القَطاميِّ في (**المخصَّص** ١٤/٣٥ و **لسان العرب** " نوع " ٨/٣٦٥ وينظر : **ملحق ديوانه** ٤٠٤) ، ونُسب إلى دُريد بن الصِّمَّة في (**الصِّحاح** "نوع" ٣/١٢٩٤ و **سمط اللآلي** ٢/٨٣٦ و **الاقتضاب** ٣/٥٩ وينظر : **ملحق ديوانه** ١٩٦) ، وإليه نسبه ابن برِّي (**لسان العرب** " نوع " ٨/٣٦٥) ، ولكن ذكر محقِّق ديوان دريد أنَّ البيت ثابت للقطاميِّ ، وأنَّه ليس لدريد شيء على هذا الرويِّ ، كما أنَّه ليس له علاقة ببني شهاب ، في حين ذكر محقِّق ديوان القطامي أنَّ البيت لدريد ، والبيت بلا نسبة في (**أدب الكاتب** ٤٧ و **الزَّاهر** ٢/٥٥ و **ديوان الأدب** ٣/٣٧٦ و **المنصف** ٢/٣٢٦) ، و(الأسل النِّياعا) : الرِّماح العطاش (**أدب الكاتب** ٤٧) .

(٢) في (ك) : (لقوله) ، وفي (ت) : كقول .

(٣) ينظر : **الغريب المصنَّف** ٢/٦٥٧ و **الإتباع** ٩٣ .

[بابُ النّكرة والمَعْرِفة]

[٤٧١]

قال أبو الفتح _ [رحمه الله] [١] **_ : « باب النَّكرة والمعرفة ، النَّكرة : ما لم تَخُصَّ الواحدَ من جنسه ، نحو : (رَجُلٍ) ، و(غُلامٍ) ، وتُعتبر / النَّكرة باللام وبـ(رُبَّ) ، نحو : (الرَّجُلِ) ، و(الغُلامِ) ، و(رُبَّ رَجُلٍ وغُلامٍ) »** [٢] .

قال سعيد : اعلم أنَّ الحدَّ الذي حَدَّ به النَّكرة صحيح ، والمبرِّد حدَّه [٣] بقوله : « كلُّ شيء لزم كلَّ واحد من جنسه مثلُ اسمه ، إذا كان في معناه ، وله نصيب في الجنسيَّة كنصيبه » [٤] ، فأمَّا الاعتبار الذي يعتبره [٥] النُّحاة فليس بشامل ؛ وذلك أنَّهم يعتبرونها بالألف واللام و(رُبَّ) ، وهذا يخرج منه أسماء الأفعال النكرات ، نحو (صَهٍ) ، فإنَّه لا يدخل عليه لام تعريف ولا (رُبَّ) ، فإن احترَز بالتنوين دخل فيه نحو (زَيْدٍ) ، وخرج منه (كَيْفَ) ، فيجب أن يُضيف إلى اللام و(رُبَّ) الجوابَ [٦]، ولا يُجتزأ باللام عن (رُبَّ) ؛ لأنَّ (غَيْرَكَ) و(مِثْلَكَ) لا يدخلهما لام ، ويدخلهما (رُبَّ) كقول الشَّاعر :

---

(١) التَّرحُّم موجود في (ع) فقط ، في هذا الموضع وجميع المواضع القادمة ، وسأكتفي بهذه الإشارة هنا عن تكرارها ، وعن وضع القوسين المعكوفين فيما يأتي .

(٢) **اللمع** ١٥٨ .

(٣) في (ع) : (جدّه) .

(٤) لم أقف على هذا التَّعريف في كتب المبرِّد ، ولا غيره .

(٥) في (ت) : (تعتبره) .

(٦) فالاسم يكون نكرة إذا كان جوابه نكرة (**الفصول في العربيَّة** ٤٨) .

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ غَرِيْرَةٍ   بَيْضاءَ قَدْ مَــتَّعْتُها بِطَلاقِ [١]

وكذلك (مَنْ) في قوله :

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أذْوادَنا   رُحْنَ عَلى بَغْضائِهِ واغْتَدَيْنْ [٢]

وكذلك (ما) في قوله :

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْــــرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ [٣]

وقد تغني (رُبَّ) عن اللام ، فأمَّا (رُبَّهُ رَجُلاً) [٤] فقد بيَّناه في بابــه [٥] ، وإنَّما يُعلم أنَّ (كَيْفَ) نكرة بجــوابهــا ؛ لأنَّك تقول : (كَيْفَ زَيْــدٌ) ، فيقــال : (صالِحٌ) /، [٤٧٢]

---

(١) نُسب هذا البيت إلى أبي مِحجَن الثقفي ــ رضي الله عنه ــ في (**الكتاب** ٤٢٧/١ و **شرح المفصَّل** ١٢٦/٢ و **المقاصد الشَّافية** ٥٧٥/٣) ، وليس في ديوانه ، وخطَّأ الأسود الغُندجانيُّ هذه النِّسبة ، ورأى أنَّ الصحيح نسبته إلى غيلان بن سلمة الثقفي (**فُرحة الأديب** ١٨٨) ، وهو بهذه النسبة في (**الأغاني** ١٤٢/١٣) ، وبلا نسبة في (**المقتضب** ٢٨٩/٤ و **سر صناعة الإعراب** ٤٥٧/٢ و **المقتصد** ٥٨٨/١) .

(٢) البيت لعمرو بن لَأْي التيمي في (**الوحشيَّات** ٩ و **الحماسة البصريَّة** ٢٧٣/١) ، ومنسوب إلى عمرو بن قميئــة في (**ملحق ديوانه** ٧٥ و **الكتاب** ١٠٨/٢ و **الأزهيَّة** ١٠١ و**أمالي ابن الشَّجريِّ** ٦٤/٣) ، وصحَّح الشيخ محمود شاكر في حواشي الوحشيَّات النِّسبة الأولى ، وهو بلا نسبة في (**الأصول** ٣٢٥/٢ و **المسائل البغداديَّات** ٥٦٦) ، و(أذوادنا) : جمع (ذَوْد) ، وهو من الإبل ما بين الثَّلاث إلى العشر ، وقيل غير ذلك (**المحكم** ١١٩/١٠) ، ومعنى البيــت : نحــن محسَّدون لشرفنا وكثرة أموالنا ، وحسَّادنا لا ينالون منا أكثر من إظهار البغضاء لنا ؛ لعزنا وامتناعنا (**تحــصيل عــين الذهب** ٢٨٠) .

(٣) البيت لأميَّة بن أبي الصلت ، وهو في (**ديوانه** ٤٤٤ و **المقتضب** ٤٢/١ و **الفاخر للمفضَّل** ٢٧٦ و **المسائل الشيرازيات** ٤٨٤/٢ و **التَّبصرة و التَّذكرة** ٢٩١/١ و **الأزهيَّة** ٨٢ و **نظم الفرائد** ٢٤٦) ، وذكر البغداديُّ في (**خزانــة الأدب** ١١٢/٦-١١٦) أنَّ البيت نُسب إلى أكثر من شاعر ، وأنَّ المشهور نسبته إلى أميَّة ، و(فَرْجة) : انفــراج ، و(كحــلِّ العقال) : يريد انفراجا سهلاً سريعاً ، كما يُحلُّ العقال في السُّهولة والسُّرعة (**شرح أبيات سيبويه** ٤/٢) .

(٤) هذا القول في (**الأصول** ٤٢٢/١ و **علل النحو** ٣٨٧ و **المقتصد** ٢/ ٩٣١) .

(٥) أي باب حروف الجرِّ ، قال : « ... والقسم الثَّالث من أقسام (رُبَّ) : أن تدخل على المضمر المفسَّر ، تقول : (رُبَّه رجلا) ، قال الأخفش : (رُبَّه رجلا) أصله التوكيد ، كأنَّه قال : رُبَّ رجلٍ رجلٍ ، فأضمر أحدهما ، ونصب الثاني على الحال ، وعاد فقال : إنَّما ينصب الثاني على التفسير ، وهذا المضمر مجهول ، لا يرجع إلى شيء ، فلا بدَّ له مــن مفسِّر » (**الغرَّة** ــ النسخة المصرية ــ ٢٤٧-٢٤٨ ، وينظر : **البيان في شرح اللمع** ٣٢٠) .

[كما] [١] عرفت أنّ (مَتى) ظرف زمان ، و(أَيْنَ) ظرف مكان بالجواب .

والأسماء على ثلاثة أضرُب : مظهر ، ومضمر، وما بينهما [٢] كأسماء الإشارة .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **واعلم أنّ بعض النّكرات أعمُّ من بعض ، فأعمُّ الأشياء وأبهمها (شَيْءٌ) ، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [٣] فسمّاها شيئاً وإنْ كانت معدومة ، و(مَوْجُوْدٌ) إذن أخصُّ من (شَيْءٍ) ؛ لأنّك تقول : (كُلُّ مَوْجُودٍ شَيْءٌ ، ولَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مَوْجُوداً) ، و(مُحْدَثٌ) أخصُّ من (مَوْجُودٍ) ؛ لأنّك تقول : (كُلُّ مُحْدَثٍ مَوْجُودٌ ، ولَيْسَ كُلُّ مَوْجُودٍ مُحْدَثاً) ، و(جِسْمٌ) أخصُّ من (مُحْدَثٍ) ؛ لأنّك تقول : (كُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ) ، ولا تقول : (كُلُّ مُحْدَثٍ جِسْمٌ) ، فعلى هذا مراتب النَّكرة في إيغالها في الإبهام ومقاربتها الاختصاص** » [٤] .

قال سعيد : اعلم أنّ هذا الفصل وترتيبه لا حاجة للنَّحويّ إليه [٥] ، ولا يلـــزم على هذا تقسيم المعارف في الاختصاص [٦] ؛ فإنّما فعل ذلك احتراماً للصِّفة ، فإنّه يؤدّي إلى وصف كلّ معرفة بكلّ معرفة مشتّقة ، وذا لا يجوز ، فبُيِّن الأعرفُ ليوصف بما هو مثله أو دونه [٧] ، وأمّا النَّكرة فأعمُّها يوصف بما يوصف بها أخصُّها إذا كانت الصِّفة تليق به ،

---

(١) (كما) ساقطة من (ت) .

(٢) وهو ما يسمّى بالمبهم (**شرح المقدّمة المحسبة** ٩٨/١ و **ثمار الصناعة** ١٥٣ و ١٥٦) ، وجعل ابـــن الدَّهّان في (**الفصول في العربية** ٤٨) هذه الأضرب الثّلاثة أضربا للمعرفة لا لمطلق الاسم ، وذكر أنّ المبهم هو أسماء الإشارة ويتنـــزّل منـــزلتها الأسماء الموصولة .

(٣) سورة الحج ، الآية (١) .

(٤) **اللمع** ١٥٨-١٥٩ .

(٥) حاول ابن الخبّاز في (**توجيه اللمع** ٣٠٠) أنْ يتلمّس فائدة لهذا التّرتيب والتّقسيم ، ولكنّها متكلّفة .

(٦) المعنى أنّه لا يلزم على عدم حاجة النّحوي لتقسيم النّكرة باعتبار الاختصاص والـــشّيوع أنْ يكـــون تقسيم المعرفة كذلك .

(٧) نقل الزَّنجانيُّ عن ابن الدَّهّان حديثه السَّابق بالمعنى (**الكافي شرح الهادي** ١٠٣٥) .

ألا ترى أنّك تقول : (مَرَرْتُ بِشَيْءٍ جَيِّد) كما تقول : (مَرَرْتُ بِثَوْب جَيِّدٍ وبِرَجُلٍ جَيِّدٍ) ، فلا / نكرة أعمُّ من (شَيْءٍ) وأخصُّ من (رَجُلٍ) في الأسماء ، وكلاهما قد وُصف بـ(جَيِّدٍ) ، فعلمتَ بذلك أنّ الكلام في تقسيم النّكرة ممّا لا حاجة إليه ، وليس عثمان أوّل من ابتدع هذا من النُّحاة [1] . [٤٧٣]

وهذا حدٌّ يشمل جميعَ ما ذكره وهو : أنّ كلّ شيء دخل في ضمن الآخَر إذا ذُكر ، فهو أخصُّ منه ؛ لاشتمال ذلك الشّيء عليه وعلى غيره ، وهذا شيء يتعلّق بالجنس والنّوع ، وهذه الأشياء إذا دخل عليها الألف واللام أو الإضافة تساوي [2] معارفَها [3] .

وأمّا إيقاعه لفظة (شَيْءٍ) على المعدوم فشيء النّحو عنه بمعزل [4] .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **فأمّا المعرفة : فما خصَّ الواحدَ من جنسه ، وهي خمسة أضرُب : الأسماء المضمرة ، والأسماء الأعلام ، وأسماء الإشارة ، وما تعرَّف باللام ، وما أُضيف إلى واحد من هذه المعارف** » [5] .

قال أبو سعيد : اعلم أنّ المعرفة شيء يرجع إلى السّامع لا إلى المتكلّم ؛ لأنّ المتكلّم قد [6] يستوي عنده جميعُها [7] في بعض الأحوال ، وقد يستويان [8] فيه كقولك لصاحبك : (اشْتَرْ لِيْ غُلاماً ، واسْتأْجِرْ لِيْ داراً) .

---

(١) ينظر : **المقتضب** ٣/١٨٦ و ٤/٢٨٠ و **الأصول** ١/١٤٨ و **الجمل** ١٧٨ .

(٢) الياء من (تساوي) غير واضحة في (ع) .

(٣) في (ع) : (معارفُها) بالرَّفع .

(٤) فهو من قضايا علم الكلام ، والقول بأنّ المعدوم شيء هو قول المعتزلة (**المتّبع** ٢/٤٥١ وينظر : **المسائل في الخلاف** ٣٨ و **ثمار الصّناعة** ١٥٧ و **توجيه اللمع** ٣٠٠) .

(٥) **اللمع** ١٥٩ .

(٦) اللام والميم من (المتكلّم) و(قد) مطموسة في (ع) .

(٧) أي المعارف والنّكرات .

(٨) أي المتكلّم والسامع .

وقد حَصرتْ المعارفَ خمسةُ أشياء ، فيها خلاف بين النُّحــاة :

فزعم قوم [١] أنَّ الأعلام أخصُّها ، واعتقدوه مذهباً لسيبويه [٢] ؛ لتقديمه إيَّاها [٣] على المعارف في بابها [٤] ، وذلك فاسد ؛ لأنَّه قدَّم الألف واللام على المضمرة [٥] ، و لم يقــل أحد أنَّها أعــرف من المضمرة [٦] ، وقــال من قــال/ بهذه المقالــة أنَّ (رُبَّ) قـــد دخلت على المضمر في قــولهم : (رُبَّـــهُ رَجُلاً) [٧] ، و لم تدخل [٨] علــى ســائرها ، وحُكي عن الكسائيِّ أنَّه قال : « العـــرب تقول : (إنْ كانَ فِي هَـــذا الفَجِّ أحَدٌ فَــلا هُوَ) » [٩] .

[٤٧٤]

---

(١) نُسب هذا القول إلى السِّيرافيِّ في (**الفوائد و القواعد** ٣٩٥) ، وإلى الكوفيين في (**اللبــاب** ٤٩٤/١ وارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨) ، وإلى الكوفيين ما عدا الفرَّاء في (**البسيط في النحو** ٢/ ٤٩٨_٤٩٩)، وهو قول أبي القاسم الفارقيِّ في (**تفسير المسائل المشكلة في أوَّل المقتضب** ٢٠٣) ، وزعم أنَّه قول شيخه الرُّمَّانيِّ ، ولكنَّ الرُّمَّانيَّ صرَّح في (**شرح الكتاب** ٢/٦٢ب) أنَّ الضَّمائر أعرف المعارف .

(٢) (ينظر : **همع الهوامع** ١٩١/١) ، ونُسب إليه أيضاً أنَّه يسوِّي بين العلم والضَّمير (**شرح الجمــل لابن خروف** ٣١٠/١) ، ونُسب إليه أنَّ الضَّمائر الأعرف (**الكافي شرح الهادي** ٨٧١) .

(٣) في (ع) و (ت) : (إيّاه) .

(٤) **الكتاب** ٥/٢ .

(٥) **الكتاب** ٥/٢ .

(٦) ذكر أبو حيَّان أنَّ من الناس من ذهب إلى أنَّ المعرَّف بأل أعرف المعارف ـــ وهذا يشمل المـــضمر ـــ لأنَّه وضع لتعريفه حرف بخلاف غيره (**التَّذييل والتَّكميل** ١١٣/٢) ، ولعلَّ هذا القول قيل بعد ابن الدَّهَّان .

(٧) ينظر : صفحة (٢٣٧) ، حاشية (٤) .

(٨) في (ع) و (ت) : (يدخل) .

(٩) ينظر : **الأصول** ٤٠٦/١ و **التَّذييل والتَّكميل** ٢٩٢/٥ .

وجماعة النُّحاة [١] يعتقدون أنَّ أعرفها المضمرة ، كذا نصَّ الأخفش [٢] والمبرِّد [٣] ، وجماعة من الكوفيين [٤] ، وحجَّتهم في ذلك أنَّه لا يوصف وجميع هذه الأشياء يوصف ، فعدم الوصف يدلُّ على شدَّة اختصاصها [٥] ، وقيل : « إنَّما لم يوصف وجاز البدل منه [٦] ؛ لأنَّ الوصف يذكر ليفصل بين آخَر مثل اسمه ، والبدل يذكر لتعريفه لا لتفصيله » [٧] ، ولقائل أنْ يقول : إنَّما لم يوصف لمشابهته الحرفَ وإيغاله فيه ، والحرف لا يوصف ، ولا يلزم على هذا (ذا) و(الَّذي) ؛ فإنَّ لهما قوَّة بما لحقهما من التَّصغير والوصف بهما ، ولما ذكرناه لم يوصف (كَيْفَ) و(أَيْنَ) و(مَتى) و(كَمْ) ، وليس عدم الوصف لهنَّ ممَّا يدلُّ على أنَّهنَّ معارف .

والَّذي عندي أنَّ المضمرات أعرف المعارف ، ولهذا المعنى لا يُبدل من متكلِّمها ومخاطبها بدل كلٍّ من كلٍّ ، وأنَّ فيه ما لا يصحُّ فيه الشركة كـ (أنا) ، والتَّاء في (قُلْتُ) ، وياء (غُلامِي) ونحوه ، ولأنَّه قد ترد تثنيته وجمعه على حكم مفرده في التَّعريف ، وإنْ كانت أسماء الإشارة قد شاركتها في هذه العلَّة .

---

(١) **اشتقاق أسماء الله** ٢٦٩ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/١٧١ و **الفوائد و القواعد** ٣٩٥ و **الإشارة إلى تحسين العبارة** ٨٦ و **شرح المقدِّمة المُحْسبة** ١/١٧١ و **ثمار الصناعة** ١٥٧ و **البيان في شرح اللمع** ٣٢٦ و **المتَّبع** ٢/٤٥٣ و **المفضَّل** ٩٦٩ .

(٢) لم أقف على هذا القول للأخفش .

(٣) **المقتضب** ٤/٢٨١ .

(٤) يُفهم من كلام ابن الخبَّاز في (**الغرَّة المخفيَّة** ٦١ أ) اتِّفاق البصريين والكوفيين على هذا القول ، ونُسب إلى الكوفيين قول آخر وهو أنَّ العلم أعرف المعارف (**اللباب** ١/٤٩٤ و **شرح المفصَّل** ٥/٨٧) ، وفي (**الإنصاف** ٥٦٩) أنَّ الاسم المبهم عندهم أعرف من العلم .

(٥) تنوَّعت إحالاته إلى الضَّمير بين التَّأنيث والتَّذكير ، فهو يؤنِّث باعتبار المضمرات والأسماء المضمرة ، ويذكِّر باعتبار الضَّمير والمضمر .

(٦) (منه) غير واضحة في (ع) .

(٧) ينظر صفحة (٢٩) .

وحجَّة من يدَّعي أنَّ الأعلام أعرف أنَّ المضمر قد يكون للمعرفة والنَّكرة ، فتقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَأَكْرَمْتُهُ) ، والهاء / تعود على (رَجُلٍ) ، والعَلَم لا يقع إلا على معرفة ، وكان القياس فيه [1] ألَّا يوصف إلا أنَّه كثُرت التَّسمية باللفظة الواحدة فاحتيج إلى تمييزها للفصل ، وأيضاً فإنَّه حُكي عن بعض العرب أنَّه قال في جواب رجل قال له : (أَمَرَرْتُ بِهِم) : (مَنِينَ) [2]، وإنَّما يكون مثلُ هذا جواباً عن النَّكرة ، وهذا لا يلزم ، وأمَّا قولهم : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَأَكْرَمْتُهُ) ، فإنَّه لَّما جرى ذكره نُزِّل منزلة المعهود فأُعيد إليه لفظ المضمر ، كما تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) ، فتقول : (أَعْرِفُ الرَّجُلَ) لَّما جرى ذكره ، وأمَّا اعتلالهم بـ (مَنِين) فلا يلزم ؛ لأنَّ الحكاية شاذَّة ، وأيضا فإنَّ المعارف التي هي أعلام متى جُمعت تنكَّرت ، فقد التزمت شيئاً شاذّاً يلزمك مثله مطّرداً ، ويدلُّك على أنَّ المضمر أعرف منه أنَّه يأتي بعده ، تقول : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَأَخْرَجْتُهُ مِنْ دارِهِ) .

[٤٧٥]

وإذا نظرت إلى السَّبب الدَّاعي إلى الإتيان بالمضمرات من أجله عرفت به أنَّها أعرف المعارف ، وذلك الإيجاز والاختصار وإزالة اللبس ، ألا ترى أنَّك لو قلت عن نفسك : (زَيْدٌ فَعَلَ ذَلِكَ) ، عِوَضَ (أنا فَعَلْتُ) لالتبس ذلك ، وكذا لو قلت : (زَيْدٌ ضَرَبْتُ زَيْداً) ، و(عَبْدُ اللهِ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ) .

واعتلَّ من زعم أنَّ العَلَم أعرف منه بأنَّ المضمر لا يلزم مسمَّاه بل يكون للمخاطَب ما دام مخاطَبا / ، وكذا للمتكلّم ، وهذا لا يلزم ؛ لأنَّ النَّكرات تلزم مسمَّاها ، وإنَّما كان ذلك في المضمرات لأنَّها تنقسم إلى : متكلِّم ، ومخاطب ، وغائب ، ولكلٍّ واحد منها لفظ موضوع ، فلو كان لجميعها ضمير واحد لالتبس .

[٤٧٦]

(١) في النُّسختين (فيها) .

(٢) لم أقف على هذه الحكاية ، لكن سيبويه ذكر ما يشبهها ، قال : « وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم ، فيقول : مع مَنِينْ ؟ وقد رأيتُه ، فيقول : منا » (**الكتاب** ٢/ ٤١٢ وينظر : **الإغفال** ١/٨١) .

وسيبويه [١] عنده العَلم أعرف من الإشارة ، بدليل أنّه يلزم مسمَّاه ، وقد عرفت ما في هذا ، وإنَّما العَلم أعرف منه للإبهام الَّذي فيه ووضوح العَلَم ، ولهذا المعنى يقع في الأعلام ما لا شِرْكة فيه .

وقال ابن السَّرَّاج : « أسماء الإشارة أعرف لأنَّها تعرف بشيئين بالقلب والعين ، والأعلام تعرف بالقلب ، وما يعرف بشيئين أعرف ممَّا يعرف بشيء واحد [٢] » [٣] ، وقد صَدَفَ عن هذا القول في موضع آخر بأنْ قال : « إذا قلت [٤] : (زَيْدٌ هَذا عالِمٌ) ، جاز أنْ يكون (هَذا) عطف بيان لـ (زَيْدٍ) » [٥] ، وعطف البيان والصِّفة لا يكونان أخصَّ من الموصوف .

وأمَّا الألف واللام والمضاف فزعم بعضهم [٦] أنَّ ما فيه اللام أعرف منه ، وحجَّته أنَّنا لا نجد [ما] [٧] فيه الألف واللام نكرة وقد وُجد في الإضافة نحو (مِثْلِكَ) ، و(غَيْرِكَ) ، وما كان مضافا غير حقيقيٍّ [٨] ، وقيل :

---

(١) (**الكتاب** ٢/٦-٧) ، ولم يصرِّح سيبويه بأنَّ العلم أعرف من اسم الإشارة ، لكن يُفهم هذا من كلامه ؛ فقد أجاز نعت العلم باسم الإشارة ، وذكر _ بعد _ أنَّه لا ينعت بالأخصّ ، أمَّا توجيه سيبويه الذي ذكره ابن الدَّهَّان « بدليل أنَّه يلزم مسمَّاه » فلم أقف عليه .

(٢) (واحد) مطموس من (ع) .

(٣) لم أقف على هذا الكلام بهذه الصُّورة في الأصول والموجز ، لكن ابن السرَّاج ذكر أنَّ اسم الإشارة أعرف من العلم دون هذا التَّعليل في (**الأصول** ١/١٥٤) ، وقول ابن السَّرَّاج مع التَّعليل موجود في (**الفوائد و القواعد** ٣٩٥ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/ ١٣٥ أ _ ب و **البسيط في النحو** ٢/٤٩٩ و ينظر : **المفصَّل** ٩٧٠) ، والمقولة هذه منسوبة إلى الكوفيين في (**الإنصاف** ٢/٢١٥-٢١٦) وإلى الفراء تحديدا في (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢/١٣٦) ، وهذا المعنى موجود في (**الكتاب** ٢/٧) لكن ما يعرف بالقلب _ عنده _ هو الاسم المعرَّف بـ(أل) لا العَلَم .

(٤) (إذا قلت) غير واضحة في (ع) .

(٥) ينظر : **الأصول** ١/١٥٤ .

(٦) ينظر : **الغرَّة المخفيَّة** ٦١ أ و **شرح اللمحة البدريَّة** ١/٢٤٢ .

(٧) ساقط من (ت) .

(٨) ينظر : **علل النحو** ٣٨٤ و **ثمار الصِّناعة** ١٥٩ .

« المضاف أعرف »[١]؛ لأنَّه قد يضاف إلى مضمر نحو : (غُلامكَ) ، ولأنَّ اللام قد توجد ولا اعتداد بها نحو : (إنَّني لَأَمُرُّ بالرَّجُلِ مِثْلِكَ فَأُكْرِمُهُ) في أحد القولين [٢] .

[٤٧٧] وبحَسَب المضاف إليه / يكتسي المضاف من تعريف وتنكير إلا ما استثنينا [٣] .

---

(١) (ينظر : **الغرَّة المخفيَّة** ٦١ أ و **شرح اللمحة البدريَّة** ٢٤٢/١) ، وهذا القول والقول السَّابق بأنّ ما فيه الألف واللام أعرف خلاف المشهور ، والمشهور أنَّ المضاف ليس له رتبة ثابتة بالنِّسبة إلى غيره من المعارف ، بل رتبته متغيره بحسب ما أضيف إليه ، ثم اختلف العلماء في تحديد هذا التَّرابط بين رتبة المضاف والمضاف إليه على أقوال (**التّذييل والتّكميل** ١١٩/٢ و **همع الهوامع** ١٩٣/١) .

(٢) القول الأوَّل : أنَّ الألف واللام زائدة ، و(مثلك) نكرة ، وهو قول الأخفش ، أمَّا القول الثّاني : فهو أن الألف واللام مرادة في (المثل) وهو قول الخليل (ينظر: **الكتاب** ١٣/٢ **معاني القرآن للأخفش** ١/ ١٧ و **الإغفال** ٢٨٩/١ و **الخصائص** ٩٩/٣) .

(٣) قال ابن الدَّهّان في باب الإضافة : « قد يجيء في الألفاظ ما هو معرَّف وحكمه حكم النَّكرة ، وإن كان قد حصَّل بالإضافة نوع اختصاص ... نحو (غيرك) و(مثلك) ؛ لأنَّهما لا يتعرَّفان وإن كانا مضافين إلى معرفة ؛ لأنَّ كلَّ ما عداك غيرُك ، وكلُّ ما شابهك مثلُك ، وكذلك (واحد أمّه) و(عبد بطنه) » (**الغرَّة** _ النسخة المصريَّة _ ٣١٢) .

[الأَسْماءُ المُضْمَرةُ]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **والأسماء المضمرة على ضربين : منفصل ومتَّصل ، فالمنفصل على ضربين : مرفوع ، ومنصوب** » [١] .

قال سعيد : الحاجة الدَّاعية إلى المضمر الاختصار [٢] وعدم اللبس [٣] ، وهو كما ذكر منفصل ومتَّصل ، وإنَّما يُبنى عند قوم [٤] لأنَّه لا يلزم مسمَّاه ، وعندي أنَّه إنَّما بُني لأنَّه أفادنا ما أفادنا الاسم المعرَب مع حركته ، فقد تضمَّن ما ليس له في الأصل [٥] ، وقيل : « إنَّما بُني لأنَّ في [٦] المضمرات ما يلزم الخطاب مع الاسميَّة ، وقد يقع للخطاب مجرَّدا من الاسميَّة [٧] فغلب عليها شبهُ الحروف » ، وهذا مذهب الفارسيِّ [٨] .

والمنفصل ما قام بنفسه بمنزلة المظهر، والمتَّصل لا يقوم بنفسه ، وإنَّما يتَّصل بعامله، ولهذا لا يقع مبتدأ ؛ لأنَّ عامله معنويٌّ ، ويدلُّك على شدَّة اتِّصاله بالعامل أنَّك تقول :

---

(١) **اللمع** ١٦٠.

(٢) في (ت) : للاختصار .

(٣) ينظر : (**الخصائص** ٢/١٩٣ **والفوائد والقواعد** ٣٩٦ ـ ٣٩٧) ، ووجه اللبس أنه لو سُمِّي المتكلِّم أو المخاطَب بعلميهما فربَّما التبس ، ولو كُرِّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربَّما تُوهِّم أنَّه غير الأوَّل (**شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:٢/١١٢ وينظر : **اللباب** ١/٤٧٤) .

(٤) ينظر : **المقتصد** ١/١٤٠ **والمرتجل** ٣٠٥ **وفاتحة الإعراب** ١٦١ .

(٥) ينظر : **البديع** ١:٢/٥ .

(٦) في (ع) : من في .

(٧) مثل الكاف والتَّاء ، فهما اسمان مضمران يفيدان الخطاب في نحو : (قلمك) و(كتبتَ) ، وحرفا خطاب في نحو : (ذلك) و(أنت) (ينظر : **الخصائص** ٢/ ١٨٥ و١٨٩) .

(٨) **الإيضاح العضديِّ** ٢٤٦ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١/١٦١ وينظر: **شرح اللمع لابن برهان** ١/٣٠١ .

(ضَرَبْتُكَ) ، وتجعل الكاف ضميراً متّصلاً ، وهي متّصلة بالتّاء ــ وليست التّاء عند المحقّقين[١] بعاملة ــ فعلمت بذلك أنّها شديدة الاتّصال بعاملها[٢].

واعلم أنّ الضّمائر منفصلها ومتّصلها ستّون ضميراً لا خلاف فيها ، وواحد[٣] فيه خلاف ، أضمير[٤] هو أم حرف ؟ وذلك الياء في (تَضْرِبِينَ) وقد سبق ذكره[٥] ، فأمّا المنفصل فهو[٦] أربعة وعشرون ضميراً ، والمتّصل الذي لا خلاف فيه ستّة وثلاثون ضميراً ، فللمرفوع / من جملتها أربعة وعشرون ضميراً : اثنا عشر ضميرا متّصلاً[٧] ، [٤٧٨] واثنا عشر ضميراً منفصلاً لا خلاف فيها ، وللمنصوب أربعة وعشرون ضميراً : اثنا عشر ضميراً متّصلاً ، واثنا عشر ضميراً منفصلاً ، وللمجرور اثنا عشر ضميراً متّصلاً ، وإنّما جيء بالضّمير المنفصل لثلاثة أشياء :

أحدها : للعامل المعنويّ .

والثّاني : لتقدُّم المعمول على العامل .

والثّالث : للفصل بين العامل والمعمول .

---

(١) قول المصنّف : « عند المحقّقين » يشير إلى وجود قول آخر ، وهو ما ذهب إليه بعض الكوفيين ــ ومنهم هشام بن معاوية ــ من أنّ العامل في المفعول هو الفاعل ، وعلى هذا فالتّاء هنا عاملة في الكاف (**الغرّة** " النُّسخة التّيموريّة " ٢ ــ ٣ و **الإنصاف** ٧٢ و **شرح الكافية للرّضيّ** ١ : ١/٣٩٤) .

(٢) وذلك لأنّ الضّمير المتّصل إنّما يتّصل بعامله ، والكاف هنا اتّصلت بالتّاء ، فدلّ هذا على أنّها صارت كالجزء من عاملها .

(٣) في (ت) جاء مكان (و واحد) : (وشيء) ، وفوقها كتب (و واحد) .

(٤) في (ت) : اسم .

(٥) (**الغرّة** ــ نسخة كوبريلي ــ ٤١أ) ، ذهب الجمهور إلى أنّ هذه الياء ضمير ، وذهب الأخفش والمازنيّ إلى أنّها حرف تأنيث ، والفاعل ضمير مستتر في الفعل ، ينظر تفصيل هذا الخلاف في (**المسائل البغداديّات** ٥٨١ ــ ٥٨٢ و **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير** ١/٣٢٥ ــ ٣٢٦ و **التّذييل والتّكميل** ٢/١٤٢ ــ ١٤٤) .

(٦) في النُّسختين : (هي) .

(٧) في (ع) : متّفصلا .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « فالمرفوع المتكلِّم ذكراً كان أو أنثى (أنا) » (١).

قال سعيد : اعلم أنَّ المتكلِّم غير مُلْبَس على المخاطَب ؛ لأنَّ كلاماً واحداً لا يكون من متكلِّمَين بصوت واحد وآلة واحدة ، فأمَّا المخاطَب فإنَّه [قد] (٢) يقع فيه لبس ؛ لأنَّه قد يكون يحضره اثنان وثلاثة وأكثر ، فربَّما اعتقد غيرُ المقصود أنَّه القصدُ له بالخطاب ، فلهذا المعنى كان له لفظ واحد ذكراً كان أو أنثى ، بخلاف المخاطَب فإنَّ بينهما فرقاً ، وذلك قولك (أنا) للذكَّر والأنثى ، فالهمزة والنُّون ـ عندنا (٣) ـ هي الاسم ، والألف الآخِر لبيان الحركة الَّتي في النُّون (٤) ، ولهذا المعنى يُزيلوها في الوصل فيقولون : (أنَ (٥) زَيْدٌ) ، قال الله تعالى : ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ (٦) ، فأمَّا قول الشَّاعر :

أنا سَيفُ العَشيرَةِ فاعْرِفُونِي ... حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّناما (٧)

---

(١) **اللمع** ١٦٠ .

(٢) ساقط من (ت) .

(٣) أي البصريين ، وأمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ الاسم هو (أنا) بكماله (**شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/٩٥أ و **شرح المفصَّل** ٣/٩٣ و **حواشي المفصَّل** ٤١٨ و ينظر : **الإغفال** ١/٣٢٧) .

(٤) ينظر : **المسائل البغداديَّات** ٥٠٤ .

(٥) حذفت الألف في (ع) ، والصَّحيح أنَّها تكتب وصلاً ووقفاً (**الكُتَّاب** ٨٥) ، وحذف هذه الألف في الوصل دون الوقف لغة أهل الحجاز (**دقائق التَّصريف** ٥٣٨ و **التَّذييل والتَّكميل** ٢/١٩٥) .

(٦) سورة طه ، الآية (١٢) .

(٧) البيت لحُميد بن بَحْدل الكلبيِّ في (**الصِّحاح** " أون " ٥/٢٠٧٥ و**خزانة الأدب** ٥/٢٤٢-٢٤٣) ، وألحقه الميمنيُّ بـ(**ديوان حميد بن ثور الهلاليّ** ١٣٣) ، اعتماداً على مجيئه في (**أساس البلاغة** "ذرى" ٢٥٤) منسوباً إلى حميد ، وهذا فيه نظر ؛ لأنَّه لم يبيَّن في (أساس البلاغة) من هو حميد هذا ، فالأولى أنْ يُحمل إطلاق الأساس على تقييد الصِّحاح ، وهو بلا نسبة في (**إيضاح الوقف والابتداء** ١/٤١١ و **الحجَّة** ٢/٣٦٥ و **الفسر** ١/٦٨ و **المختار** ١/٤٩٧) ، و(تذرَّى السَّنام) : شرُف وعلا وارتفع أمره (**أساس البلاغة "ذرى"** ٢٥٤) .

وقوله :

أنا أبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي [١]

[٤٧٩] فشاذٌّ [٢]، وهو ممَّا أُجرى فيه / الوصل مجرى الوقف ، ولهذا المعنى يقول بعض العرب في الوقف : (أَنَهْ) [٣] ، قال الشَّاعر :

إنْ كُنْتُ أدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ

مِنْ كَثْرَةِ التَّخليطِ أنّي مَنْ أنَهْ [٤]

ومنهم من يقول : (أنْ) [٥] في الوصل والوقف ، وحكى الفرَّاء : (آنَ قُلْتُ) ، وقال : « هو مقلوب » [٦] ، فكأنَّ الألف في (أنا) عنده من نفس الكلمة ،

---

(١) البيت لأبي النَّجم العجليِّ ، وهو في (**ديوانه** ٩٩ و **الكامل** ٦٢/١ و **المنصف** ١٠/١ و **المقتصد** ٣٠٧/١ و **النُّكت في القرآن** ٣٩١/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٦٩ و **شرح المفصَّل** ٩٨/١) .

(٢) إثبات الألف في الوصل في السَّعة ليس شاذًّا ، بل هو لغة تميم (**شرح التسهيل لابن مالك** ١٤١/١ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ٢: ١٢٨/١) ، وبعض قيس وربيعة (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١١٦/٢ و **فتح الوصيد** ٧٣٣/٣) ، وقرأ بها نافع في كلِّ القرآن إذا لقيت هذه الألف همزة مثل قوله : ﴿أَنَا أُحْيِۦ﴾ (سورة البقرة ، الآية : ٢٥٨) ، إلا في قوله تعالى : ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (الأعراف ، الآية : ١٨٨ و الشُّعراء ، الآية : ١١٥) فإنَّه يحذفها (**السَّبعة** ١٨٨ وينظر : **فتح الوصيد** ٧٣٣/٣ ـ ٧٣٤) .

(٣) غير واضحة في (ع) ، وهي لغة في عليا تميم وسفلى قيس (**معاني القرآن للفرَّاء** ١٤٤/٢) .

(٤) لم أقف على قائل هذين البيتين ، وهما في (**الفوائد والقواعد** ٣٩٩ و **شرح المفصَّل** ٩٤/٣ و **فتح الوصيد** ٧٣٢/٣ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١٢٨/١:٢ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ٦٦٢/١ و **شرح شواهد شرح الشَّافية** ٢٢٢) .

(٥) في (ت) : (أنَ) ، وهذه اللغة مذكورة في (**معاني القرآن وإعرابه** ٢٨٧/٣ و **تهذيب اللغة** ٥٦٩/١٥ و **الفَسر** ٦٨/١ و **الفوائد والقواعد** ٤٠٠) .

(٦) حكاية الفرَّاء وقوله في (**شرح اللمع لابن برهان** ٢٩٨/١ و **المرتجل** ٣٢٩ و **المحصَّل** ٢٨٤ و **الصَّفوة الصَّفيَّة** ٦١٣/١:٢) ، وأبو حيَّان نسب إلى الفرَّاء القول بالإشباع لا القلب (**التَّذييل والتَّكميل** ١٩٦/٢ وينظر : **شرح التَّسهيل للمراديِّ** ١٣٣) ، و(آن) لغة قضاعة (**تهذيب اللغة** ٥٦٩/١٥ و **دقائق التَّصريف** ٥٣٨) .

والفارسيُّ [١] يزعم أنَّ ألف (آنَ) ألف مشبَعة من الحركة كقوله :

أعُــوذُ باللهِ منَ العَــقْرَابِ
مِنْ عَقْرَباتٍ شُوَّلِ الأذْنابِ [٢]

و أمَّا قوله :

.... لَعَمْرِي لَقَدْ أعْيَلْتُ وانَا رَقُوبُ [٣]

فإنَّه قلب وحذف [٤].

وأمر ألف (أنا) عندي مشكل ؛ لأنَّ الألف لبيان الحركة إنَّما تأتي لحركة مُسْتَحَقَّة [٥] للبناء ، ونون (أنا) لم يدع إلى حركتها داع ؛ لأنَّ الكلمة مبنيَّة [٦] ، وليس قبل آخرها

(١) لم أقف على هذا القول في كتبه ، ولكنَّه منسوب إليه في (**شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٩٨ و **المحصَّل** ٢٨٤) .

(٢) لم أقف على قائل هذين البيتين ، وهما في (**رسالة الملائكة** ٢١٣ و **ضرائر الشِّعر** ٣٣ و **المغني في النَّحو** ١٢٩ أ و **رصف المباني** ١٠٦ و **لسان العرب** " سبسب " ١/٤٦٠ و **موارد البصائر** ٨٥) ، والبيت الثَّاني في هذه المصادر ما عدا (المغني) برواية :

الشَّائلات عقد الأذناب

والسُّيوطيُّ بعد أنْ ذكر هذه الرِّواية ذكر أن ابن الدَّهَّان في (الغرَّة) أنشده بالرِّواية المثبتة في المتن (**شرح شواهد المغني** ٢/٧٩٥) .

(٣) في (ت) : (زقوب) ، وهذا عجز بيت صدره :

يقولون جهلاً ليس للشَّيخ عَيِّلٌ ....

وهو بلا نسبة في (**المحتسب** ١ /١٤٧ و **المحرر الوجيز** ٢/٣٦٤ و **الكافي شرح الهادي** ١٠٤٥ و **البحر المحيط** ٢/٥٥٩ و **الدُّر المصون** ٢/٦٥٧) ، و(الرَّقوب) : الذي لم يعش له ولد ؛ لأنه يرقب موته ويرصده خوفاً عليه (**النِّهاية** ٢/ ٢٤٩) .

(٤) قلبت همزة (أنا) ألفاً ، وحذفت الألف الأخيرة للوصل .

(٥) في (ت) : للحركة المستحقة .

(٦) في (ع) : مبيَّنة ، وإذا كانت الكلمة مبنية فالأصل أنْ تبنى على السُّكون (**المقتضب** ٢/٢ و ٣/١٧٣ و **المرتجل** ١٠١ و **المقرَّب** ٣١٨) .

ساكن ، ولا لها نظر إلى المعرَب ، ولا هي على حرف واحد ، فلو لم يكن الألف من أصل الكلمة لما احتيج إلى حركة النُّون ، وإنَّما حُذفت للغَناء عنها بالفتحة ، ويدلُّ على صحَّة ذلك أنَّ بعضهم[1] زعم أنَّ (آنَ) مقلوب من (أنا) ، فلو كانت للتَّبيين لما نُقلت .

ويدلُّ على أنَّ أصل النُّون السُّكون قولُهم (أنْتَ) بسكون النُّون ، والتَّاء زائدة ، وقد ذُكر أنَّ الزَّائد قد يُتصرَّف فيه [أيضاً][2] ، قالوا من[3] (عِفْرِيت) ـ والتَّاء زائدة ـ : (تَعَفْرَتَ الرَّجُلُ)[4]، وممَّا يدلُّ / على أنَّ الألف زائدة قولهم : (أنْتَ) فالألف والنُّون حسْبُ الاسم ، وإنَّما ألحقوا الألف في (أنا) لأنَّه اسم نائب عن مظهر ، وهو منفصل عن العامل ، وهو دالٌّ على الاسم مع حركته ، فبني على حركة لقوَّته ، وبُيِّنت الحركة بالألف تارة وبالهاء أخرى[5] ، وعندي أنَّما بَنى (أنا) على الحركة أنَّ الضَّمير[6] قد ثبت له الحركة مع المخاطَبَينِ ضرورة للفصل ، فحُمل[7] في المتكلِّم عليهما ، وليخرج عن شبه الحرف النَّاصب .

[٤٨٠]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **والتَّثنية والجمع جميعا (نَحْنُ)** »[8] .

---

(١) سبق قريباً أنَّه الفرَّاء .

(٢) زيادة من (ت) .

(٣) في (ت) : في .

(٤) أي : صار عفريتاً ، أي : خبيثاً ، ووزنه (تَفَعْلَتَ) ، وهو مثال غريب في الفعل (**المحتسب** ١٤١/٢) ، وفي (**لسان العرب** " عفر " ٥٨٦/٤ وينظر : **الخصائص** ٢٢٧/١ ـ٢٢٨) عن الزَّجَّاج : « وهذا مما تحملوا فيه تبقية الزَّائد مع الأصل في حال الاشتقاق توفية للمعنى والدِّلالة » .

(٥) العبارة السابقة جاءت في (ع) على النَّحو الآتي : (فبني على حركة لقوَّته ، وبيِّنت الحركة حينئذ بالألف أو الهاء ، وهو دالٌّ على الاسم مع حركته) ، ووضعت في آخر هذه الفقرة .

(٦) جاءت هذه العبارة في (ت) هكذا : (وعندي إنما بني على حركة لأنه قد ثبت ...) .

(٧) في (ع) : فجمل .

(٨) **اللمع** ١٦٠ .

قال سعيد : (أنا) كلمة ليس لها مسمًّى سوى المتكلِّم ، فلا يصحُّ أنْ تقول : (أنا) ، وتعطف عليه (أنا) أخرى لغيرك ، كما يصحُّ أن تقول : (أَنْتَ قُلْتَ) ، ثمَّ تقول : (أَنْتَ وأَنْتَ قُلْتَ) لآخَر فتعطف عليها مثلها [١] ، فلمَّا كان كذلك أُرتجل للمثنَّى والمجموع ـ إذا دخلن في حكم المتكلِّم في الإخبار ـ اسم [٢] ، وهو (نَحْنُ) ، وتشارَك المثنَّى والمجموعُ [٣] ؛كيلا يكون للمفرد والمثنَّى والجمع صيغ [٤]، وأيضاً فقد يقولها الواحد العظيم عن نفسه ؛ لأنَّهم نزَّلوه منزلة الجمع .

وحُرِّك آخرُها لأنَّ قبله [٥] ساكناً ، واختصَّت بالضَّمِّ لأنَّ الضَّمَّة من الواو ، والواو علامة الجمع ، هذا قول الزَّجَّاج [٦] ، وقال المبرِّد : « شُبِّهت بـ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) » [٧] ، قال علي بن سليمان [٨] : « هو ضمير المرفوع ، فحُملت حركته على موضوعه ، والضمَّة / علامة الرَّفع » [٩] ، وقال قُطْرُب : « أصله (نَحُنْ) فنقلت الضَّمَّة إلى [٤٨١]

---

(١) ينظر : **الأضداد لابن الأنباريِّ** ١٨٤ .

(٢) موضع (اسم) في (ت) قبل قوله (إذا دخلن ...) .

(٣) في (ت) : شارك المثنى المجموع .

(٤) يعني أنَّهم ألحقوا التَّثنية بالجمع كراهية أنْ تكثر الفروق (**الأضداد لابن الأنباريِّ** ١٨٤) .

(٥) في (ت) : قبلها .

(٦) (**معاني القرآن و إعرابه** ٨٩/١) ، والزجَّاج هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري بن سهل (ت ٣١١ هـ) ، أخذ عن المبرِّد ، وأخذ عنه الزَّجَّاجيُّ ، له من الكتب : معاني القرآن وإعرابه ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ينظر : **تاريخ العلماء النَّحويين** ٣٨ ـ ٤٠ و **نزهة الألبَّاء** ١٨٣ ـ ١٨٥) .

(٧) قول المبرِّد مع وجه التَّشبيه في (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١٨٩/١ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ٩٥/١ب و **شرح المفصَّل** ٩٤/٣ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ٦٦٣/١) .

(٨) هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) ، سمع المبرد وثعلب ، وأخذ عنه المعافى الجريريُّ ، طبع له : الاختيارين ، وتعليقه على الكامل طبع مع الكامل ، وكذا تعليقه على نوادر أبي زيد (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغويين** ١١٥ – ١١٦ و **إنباه الرُّواة** ٢٧٦/٢ -٢٧٨) .

(٩) رأي عليٍّ في (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١٨٩/١و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ٩٥/١ب و **شرح المفصَّل** ٩٤/٣ و **التَّذييل و التَّكميل** ١٩٨/٢) .

النُّون »[1] ، وقال ثعلب : « شُبِّهت بـ (حَيْثُ) »[2]، وهذه أكثرها دعاوٍ يضيق الزَّمان عن تبطيلها، فلا نُشغل به[3].

ومؤنَّث المثنَّى ومؤنَّث المجموع مع مذكَّره يستويان كما استويا في المفرد .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **والمخاطَب (أَنْتَ)** »[4] .

قال سعيد : التَّاء في (أَنْتَ) حرف الخطاب ، و(أَنْ) هو[5] الاسم ، والدَّليل على ذلك أنَّه لا يخلو أنْ يكون جميعه اسماً ، أو اسماً وحرفاً ، أو اسمين ، فلا يجوز أنْ يكونا بكمالهما اسماً ؛ لأنَّه قد بيَّنا أنَّ (أنْ) في (أنا) هو الاسم والألف زائدة ، ولأنَّ التَّاء تحذف مع المتكلِّم ، وإنْ كانا اسمين فلابدَّ أنْ يكون للثَّاني موضع من الإعراب ، وليس كذلك ؛ لأنَّه لو كان جرّا لم يجز ؛ لأنَّ المضمرات لا تضاف ، ولا يجوز أنْ يكون رفعاً ؛ لأنَّه كان يكون جملة والجملة تفيد ، وهذا غير مفيد ، ولا يجوز أنْ يكون موضعها نصباً ؛ لوجهين :

أحدهما : أنَّ التَّاء ليس من ضمائر المنصوبات .

---

(١) نُسب هذا القول إلى قطرب في (**شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/٩٥ب و **شرح المفصَّل** ٣/٩٤ و **المحصَّل** ٢٨٦) ، وإلى هشام في (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١/ ١٩٨ و**ارتشاف الضَّرب** ٢/٩٢٨) ، وإلى الكسائيِّ في (**النُّكت في القرآن** ١/٩٧) ، وهو قول سلمة الصُّحاريّ في (**الإبانة** ٤/٣٧٤ وينظر : **مجالس العلماء** ١٠٥) ، وذكر ابن بابشاذ والمجاشعيُّ أنَّ هذا القول دعوى لا دليل عليها .

(٢) رأي ثعلب مع وجه التَّشبيه في (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١/ ١٨٩ وينظر : **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/٩٥ب و **المحصَّل** ٢٨٦) ، وفي (**التَّذييل و التَّكميل** ٢/١٩٧ـ ١٩٨) نسبة هذا القول للفرَّاء وثعلب .

(٣) في (ت) : فلا تشغل به ، والهاء عائدة على (تبطيلها) .

(٤) **اللمع** ١٦٠ .

(٥) (هو) مكرَّر في (ع) ، وهذا قول البصريين (**شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:٢/١٢٩) ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ التَّاء من أصل الضَّمير (**شرح المفصَّل** ٣/٩٥) .

والثّاني : أنّه ليس معه عامل يعمل فيه النَّصب ، فبقي أنْ يكون اسماً وحرفاً ، والتّاء فيه كالكاف في (ذَلِكَ) ، وخُصَّت بالفتح حملاً على كاف المخاطَب ، وقيل : « خُصَّ ذلك بالفتح لأنّه مفعول به » [1] ، وقيل : « للخفَّة » [2] ، وقال الفرَّاء : « التّاء في (أَنْتَ) هي الاسم ، والألف والنُّون عماد [لها] [3] » [4].

[٤٨٢] واعلم / أنَّ التّاء تكون على ثلاثة أضرب [5] :

أحدها أنْ تكون للخطاب مجرَّدةً من الاسميَّة ، وهو التّاء في (أَنْتَ) .

وللخطاب وفيها الاسميَّة نحو التّاء في (قُمْتَ) .

وللاسميَّة بلا خطاب كالتّاء في (أرَأَيْتَكَ) ، وذلك أنَّ الكاف هنا للخطاب ، وإنَّما بُنيت هنا لأنَّ الكاف التي للخطاب صاحَبَتها [6] كما صاحبت [7] التّاء (أنْ) في (أَنْتَ) ، فبُني (أنْ) وهو اسم .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **والتّثنية (أنْتُما)** » [8] .

---

(١) لم أقف على هذا القول .

(٢) قال الثّمانينيُّ : « واختيرت له الفتحة لأنّها أكثر الحركات وأخفّها » (**الفوائد و القواعد** ٤٠٠ وينظر : **اللباب** ٤٧٦/١ و **شرح المفصَّل** ٩٥/٣) .

(٣) ليس في (ع) .

(٤) هذا القول نُسب إلى الفرَّاء في (**البديع** ٢ :٨/١ و **المحصَّل** ٢٨٧) ، ونُسب إلى الكوفيين في (**شرح المفصَّل** ٩٥/٣) ، وإلى ابن كيسان في (**التّذييل و التّكميل** ٢/ ١٩٦ و **الجنى الداني** ٥٨) ، ونُسب إلى الفرَّاء القول بأنّ (أنت) بكماله الاسم في (**شرح الكافية للرّضيّ** ١٣٠/١:٢ و **شرح ألفيّة ابن معط**٦٦٣/١ و **التّذييل والتّكميل** ١٩٦/٢ و **همع الهوامع**٢٠٨/١) .

(٥) ينظر : **الخصائص** ١٨٩/٢ – ١٩٠ و **المحصَّل** ٣٠٣.

(٦) في (ع) : صاحِبها .

(٧) في (ع) : صاحب .

(٨) **اللمع** ١٦٠ .

قال سعيد : (أَنْتُما) ليس بتثنية لفظيَّة ، وإنَّما هي تثنية معنويَّة ، وذلك أنَّ التَّثنية اللفظيَّة تتنكَّر معرفتها ، تقول : (زَيْدٌ) و(الزَّيْدان) ، و(أَنْتُما) اسم موضوع للتَّثنية والألف علامتها في الحقيقة ، ودخلت الميم فصلاً بين الواحد والاثنين ، ولا يكفي [1] الألف فصلاً لأنَّه قد يقع [2] آخر الشِّعر [في (أَنْتَ)] [3] ، وقد يجوز أنْ يُعتقد أنَّها ألف إشباع للفتحة ، فعلى الأوَّل قوله :

يا مُرُّ يا ابنَ رافعٍ يا أَنْتا
أَنْتَ الَّذيْ طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا [4]

وكانت الميم أحقُّ بالزيادة لأنَّها من مخرج الواو وفيها غنَّة ، وهي من حروف الزِّيادة [5] ، وقد استوعبت الضَّمائرَ الواوُ والياءُ والألفُ والنُّونُ ، وضُمَّت التَّاء لأنَّك إنَّما احتجت إلى فتحها للفصل بين (ضَرَبْتَ) و(ضَرَبْتُ) و(ضَرَبْتِ) ، والأصل ضمُّها ، كذا قال بعض / الكوفيين [6] ، وإنَّما فتحت للفصل فلمَّا زال الفصل ردُّوها إلى أصلها ، وإنَّما قيل : أصلها الضَّمُّ ، لأنَّ الضَّمَّ أقوى الحركات ، وهذه الأسماء قد دلَّت على مواضعها [٤٨٣]

---

(١) في (ت) : تكفي .

(٢) في (ت) : تقع .

(٣) ساقط من (ع) ، وإذا وقعت كذلك جاز أنْ يتوهَّم أنَّها ألف الإطلاق (**علل النَّحو** ٤١٣) .

(٤) البيتان لسالم بن دارة الغطفانيّ في (**النَّوادر في اللغة** ٤٥٥ و **خزانة الأدب** ١٤٠/٢) ، وهما بلا نسبة في (**علل النَّحو** ٤١٤ و **الإنصاف** ٢٧٧ -٢٧٨ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢٥٣/١ و **شرح المفصَّل** ١١٧/١ و **لباب الإعراب** ٢٩٦) ، وبعضهم زعم أنَّ البيت للأحوص ، وهو وهَم ، والبيت الأوَّل حُرِّف على أوجه ، وصوابه :

يا مرُّ يا ابن واقع يا أنتا

لأنَّ المخاطب هو مرَّة بن واقع الفزاريُّ (**خزانة الأدب** ١٤٠/٢ ـ ١٤١) .

(٥) ينظر : **شرح الجمل لابن بابشاذ** ٩٦/١ ب .

(٦) لم أقف على هذا القول ، وفي بعض المصادر علل متعددة لهذا الضَّمِّ ليس منها ما ذكره ابن الدَّهَّان ينظر : (**مجالس العلماء** ١٠٥ و **المغني في النَّحو** ١٣٠ب) .

من الإعراب بوضعها فاستغني عن إعرابها ، فلمَّا حرَّكوها حرَّكوها بأقوى الحركـات ، وهي الحركة التي تستحقُّها [1] لو أعربت .

وهذا اللفظ يصلح للمثنَّى المذكَّر والمؤنَّث فلا يُفصل بينهما ، وإنَّما كـان كـذلك حملاً على المظهر ، لمَّا كانت صيغة مثنَّى المذكَّر كصيغة مثنَّى المؤنَّث في الظَّاهر حُمل في المضمر عليه ، فإنْ قيل : التَّاء في (أنْتُما) للخطاب ، كما كانت الكاف في (أَرَأَيْتَكَ زَيْداً ما صَنَعَ) [2] ، فكيف لم تُكسر [3] في المؤنَّث ، وتُفتح في المذكَّر ؟ فـالجواب : أنَّ هـذا الفصل وقع في المفرد ، فأمَّا في التَّثنية فإنَّك تقول : (أَرَأَيْتَكُما زَيْداً ما صَنَعَ) في المذكَّر والمؤنَّث ، وهذا إنَّما فُعل ليُعدِموا علامةَ الإفراد إذ [4] المفرد قد زال حكمه .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **والجمع (أَنْتُمْ)** » [5] .

قال سعيد : (أَنْتُمْ) الأصل فيه (أَنْتُمُو) بواو تدلُّ [6] على الجمع كما كانت الألـف تدلُّ على التَّثنية ، وإنَّما حُذفت الواو لثقلها والعلم بها ، ألا ترى أنَّها لو كانت مفردة لم تحتج إلى الميم ، ولو كانت تثنيةً لكان بعد الميم الألفُ ، فلمَّا عُدمت / الألفُ عُلـم أنَّ [٤٨٤] الكلمة ليست بتثنية ، ولمَّا وُجدت الميم عُلم أنَّ الكلمة ليست بمفـردة [7] ، فثبـت أنَّـه جمع [8] ، فإنْ قيل : فاحذفوا الألف وأبقوا الواو ، فيقع بذلك أيضاً المقصود ، فالجواب : أنَّ الواو أثقل ، فالحذف لها أولى ، وممَّا يدلُّك على أنَّ الأصل (أَنْتُمُو) أنَّ الميم إذا حُرِّكت

(١) في (ع) : استحقَّها ، وفي (ت) : يستحقه .
(٢) ينظر : **الكتاب** ١/٢٤٥ .
(٣) في (ت) : ينكسر .
(٤) في (ع) : إذا .
(٥) **اللمع** ١٦٠ .
(٦) في (ع) : يدل .
(٧) في (ت) : بمفرد .
(٨) ينظر : **الفوائد و القواعد** ٤٠١ و **شرح اللمع للواسطي** ١٣٥ .

حُرِّكت بالضَّمِّ ، ولا وجه للضَّمِّ إلا لأجل الواو ، والثَّاني : أنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول : (أَنْتُمُــو)(١)، وأيضاً فإنَّ المؤنَّث له حرفان يدلّان عليه وهو (أَنْتُنَّ) ، فيجب أنْ يكون للمذكَّر حرفــان (٢)، فــإذا وُجدت الميمُ طُلبت الواو ؛ لأنَّها علامة الجمع في (ضَرَبُوا) ونحوه .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللمخاطَبة (أَنْتِ)** » (٣) .

قال سعيد : الكلام في (أَنْتِ) كالكلام في (أَنْتَ) للمذكَّر ، وإنَّمــا كُــسرت للفــرق ؛ لأنَّ الضَّمَّة للمتكلِّم في (فَعَلْتُ) ، والفتحة للمخاطَب في (فَعَلْتَ) ، فلم يبق إلا الكسرة ، فجُعلــت للمخاطَبة في (فَعَلْتِ) ، وأيضاً فإنَّ الكسرة من الياء ، وقد وُجدت الياء دالَّــة علــى المؤنَّــث في (تَضْرِبِينَ) و(هَذِي) (٤) ، وأيضاً فالضَّمَّة أقوى الحركات ، والمتكلِّم أعنى بنفسه من غيره ، فجُعلــت له ، وأُعطيت نقيضتها للمخاطَب المذكَّر ؛ لأنَّه الأصل للمؤنَّث ، فلم يبقَ للمؤنَّث إلا الكسرة .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **والتَّــثنية (أَنْتُما)** » (٥) .

قال سعيد : تثنية المؤنَّث كتثنية المذكَّر ؛ لأنَّ التَّثنية ضمُّ مفرد إلى مفرد ، والبــصريُّ يجتــزئ بفرق / الجمع عن فرق التَّثنية(٦)، والكوفيُّ يجتزئ بفرق المفرد عن فرق التَّثنية(٧)، وكذلك(٨) المظهــر يتَّفق في التَّثنية ويختلف في الجمع . [٤٨٥]

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٤/١٩١ و **علل النَّحو** ٤١٤ و **الإبانة** ٣٧٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٣١٢ .

(٢) ينظر : **شرح اللمع للواسطيِّ** ١٣٥ .

(٣) **اللمع** ١٦٠ .

(٤) (هذي) بالياء لغة تميم في الوصل ، وفي الوقف يقولون : (هذه) ، كما يقولها أهل الحجاز وقيس وصلاً ووقفاً (**الكتاب** ٤/١٨٢ و ٢٣٨) .

(٥) **اللمع** ١٦٠ .

(٦) لم أقف على هذا القول للبصريين .

(٧) لم أقف على هذا القول للكوفيين .

(٨) في (ع) : لذلك .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **والجمع (أَنْتُنَّ)** » [١] .

قال سعيد : لَمَّا كانت العادة جارية في المذكَّر والمؤنَّث المعرب أنَّه إذا جُمِع جمع السلامة فُرِّق بينهما ، وأكثر جمع التكسير غُيِّر ، عُدِّي هذا المعنى إلى المضمر فيهما ، ألا ترى أنَّك تقول : (ضاربٌ وضارِبُونَ) ، و(ضارِبةٌ وضارِباتٌ) ، و(ضارِبٌ وضُرَّابٌ) ، و(ضارِبةٌ وضَوارِبُ) ، و(فَدَانٌ وأَفْدِنةٌ) [٢] في المذكَّر ، و(عَناقٌ وأَعْنُقٌ) [٣] في المؤنَّث ، فكذلك جعلوا الواو علامة الجمع المذكَّر ، والنُّون علامة الجمع المؤنَّث ، ولَمَّا كان قبل الواو ميمٌ جعلوا قبل النُّون نوناً ؛ ليكون بإزاء الزَّائد ثَمَّ ، وكانت نوناً ليقع إدغام فتنزل منزلة الحرف الواحد ، فيكون أنقص مرتبة من المذكَّر ، وفتحوا النُّون كي لا تجتمع [٤] ضمَّتان ، أو ضمَّة وكسرة ، وأيضاً فالفتحة تقارب السُّكون لما بيَّنا ، وضمير المذكَّر ساكن فجُعل ضمير المؤنَّث مفتوحاً لَمَّا اضطروا إلى تحريكه ، وقيل : « هذا موضوع للجمع المؤنَّث كـ (أَنْتُم) في المذكَّر » [٥].

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللغائب (هُوَ) ، و(هُما) ، و(هُمْ)** » [٦].

قال سعيد : اعلم أنَّ (هُو) ضمير المذكَّر الغائب ، والنُّحاة فيه على ضربين : فالكوفيُّ [٧] يزعم أنَّ الهاء وحدها اسم / ، والواو إشباع لتلك الضَّمَّة كي لا يكون اسماً بمنزلة المظهر على حرف واحد ، فإذا وُقف عليه لم يصحَّ ؛ لأنَّ الابتداء به يوجب [٤٨٦]

---

(١) **اللمع** ١٦٠ .

(٢) الفدَان بالتَّخفيف : الآلة التي يُحرث بها (**تاج العروس** " فدن " ٤٢٩/١٨) .

(٣) العناق : الأنثى من ولد المعز (**الصِّحاح** " عنق " ١٥٣٤/٤) .

(٤) في (ع) : يجتمع .

(٥) لم أقف على قائل هذا .

(٦) **اللمع** ١٦٠ .

(٧) مذهب الكوفيين في (**علل النَّحو** ٤١٢ و **شرح اللمع للواسطيِّ** ١٣٥ و **البسيط في النَّحو** ٢٣٤/١) .

تحريكه ، والوقف عليه يوجب تسكينه ، ولا يكون الشّيء متحرِّكاً ساكناً في حال ، والمذهب الثّاني للبصريِّ [١] ، وهو أنّهما جميعاً الاسم ؛ لأنّ حرف الإشباع لا يتحرَّك ، وهذا متحرِّك ، وإنّما الهاء وحدها اسم في المتّصل لما سنبيِّن في موضعه[٢] ، وليس هذا من ذاك ، ألا ترى أنّ مضمر مؤنّث المتّصل (ها) ، ومضمر مؤنّث المنفصل (هِيَ) .

وقد استعملت العرب (هُوَ) على جهات[٣] : فأكثرها استعمالاً (هُوَ) ــ وهي لغة القرآن ــ بفتح الواو[٤] ، فأمّا (وَهْوَ) و(فَهْوَ) فمسكّنة الهاء تشبيهاً لها بـ (عَضُد) ، نزّلوا الواو منزلة فاء الكلمة ، وكذلك (لَهْوَ) [٥] ، وبعضهم يقول [٦] : (ثُمَّ هْوَ) ، وهو قليل [٧] .

---

(١) مذهب البصريين في (شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٩٧أ و التّخمير ٢/١٤٤ و حواشي المفصّل ٤١٨ وينظر : التّعليقة على كتاب سيبويه ٤/٢٢٧) .

(٢) ينظر : صفحة (٢٩٣) .

(٣) للعرب أربع لغات في هذا الضّمير (الفَسْر ١/٤٧٨) .

(٤) ينظر : الإبانة ٤/٥٦١ .

(٥) ينظر : (الكتاب ٤/١٥١ و التّكملة ١٩٩ ــ ٢٠٠ و الشّافية ٦٢) ، والتّسكين لغة أهل نجد ، والتّحريك لغة أهل الحجاز (ارتشاف الضّرب ٢/٩٢٨ و شرح التّسهيل للمراديّ ١٣٥ و المساعد ١/١٠٠) .

(٦) في (ع) : تقول ، ولعلّ المراد بالبعض في كلام المصنِّف الكسائيُّ ، فقد صرَّح به عند حديثه عن (هي) (ينظر : صفحة ٢٦٥) ، وأبو البركات ذكر أنّه لم يجز السكون مع (ثُمَّ) إلا الكسائيّ ، فإنّه قرأ : ﴿ثُمَّ هْوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (القصص ، الآية :٦١) حملاً على الواو والفاء ؛ لأنّها من أخواهما ، وفرَّق الأكثرون بينهما ؛ لأنّ (ثمّ) منفصلة من الضّمير ، تقوم بنفسها ، بخلاف الواو والفاء (البيان في غريب إعراب القرآن ١/٦٩ و ينظر : الحجّة ١/٤٠٦ ــ ٤٠٩ و كشف المشكلات ١/٢٩ و فتح الوصيد ٣/ ٦٢٧ ــ ٦٢٨) ، وهناك من قرأ بإسكان الهاء غير الكسائيّ (المستنير ٢/٣٥٢) ، وذكر ابن يعيش أنّ العرب لا يسكنون مع (ثمّ) إلا على ندرة (شرح المفصّل ٣/٩٨ وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٩٧ب) ، وذُكر جواز التّسكين معها دون تمييز بينها وبين أخواها في (تسهيل الفوائد ٢٦ و الدُّر المصون ١/٢٤٥ و همع الهوامع ١/٢١٠) .

(٧) بخلاف التّسكين فيما قبله الواو أو الفاء أو اللام فإنّه أكثر في كلام العرب (التّذييل و التّكميل ٢/٢٠١ و المساعد ١/١٠٠) ، وفي (المحصّل ٢٩١) أنّ تسكين الهاء مع (ثُمّ) أقلّ من تسكينها مع بقيّة الحروف ، ولم يجزه الفارسيُّ في (التّكملة ٢١٨) .

وبنو أسد[١] يُسكِّنون الواو وصلاً ووقفاً ، وأنشد قُطْرُب :

وكُنَّا إذا ما كانَ يَوْمُ كَرِيْهة فَقَدْ عَلِمُوا أنّي وَهُوْ فَـتَيانِ [٢]

وبعضهم يشدِّد الواو [٣] ، وأنشد قُطْرب أيضاً :

وإنَّ لِساني شُهْدةٌ يُشْتَفى بِها وهُوَّ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ [٤]

ومنهم من يحذف الواو [٥] ، وأنشد سيبويه :

---

(١) حكى الكسائيُّ هذه اللغة عن بني أسد وتميم وقيس (**المحكم** ٢٤٧/٤ وينظر : **تسهيل الفوائد** ٢٦) ، وزعم الفارسيُّ أنَّ هذا التَّسكين ضرورة (**الحجَّة** ١٣٤/١-١٣٥ وينظر : **شرح المفصَّل** ٩٦/٣) .

(٢) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**دقائق التَّصريف** ٥٣٩ و **التَّكملة والذَّيل والصِّلة** " ها " ٥٤٨/٦ و **لسان العرب** "ها " ٤٧٨/١٥ و **تاج العروس** " ها " ٤٣٠/٢٠) .

(٣) وهم هَمْدان (**تسهيل الفوائد** ٢٦ و **تخليص الشَّواهد** ١٦٥ و **همع الهوامع** ٢١٠/١) ، ونُسبت أيضاً إلى تميم في (**الإبانة** ٥٦١/٤) .

(٤) البيت منسوب إلى جرير في (**الفصول الخمسون** ٢٧٥) وليس في ديوانه ، ونُسب في (**المقاصد النَّحويَّة** ٤٥١/١) إلى رجل من همْدان ، وهو بلا نسبة في (**المحلّى** ٢٤٣ و **دقائق التَّصريف** ٥٣٩ و **الفوائد و القواعد** ٤٠١ و **شرح المفصَّل** ٩٦/٣ وشرح **الكافية للرَّضيِّ** ١:٢/ ١٣١ و **تخليص الشَّواهد** ١٦٥) .

(٥) المشهور أنَّ حذف هذه الواو ضرورة ، وليس لغة (**الأصول** ٤٣٩/٣ و٤٦٠ و **المسائل العسكريَّة** ١٩٨ و **الخصائص** ٦٩/١ و **الصِّحاح** " ها " ٢٥٥٨/٦ و **ما يحتمل الشِّعر من الضَّرورة** ١٣٠ و **الإنصاف** ٤٠٤ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٣٩٦/١ و **ضرائر الشِّعر** ١٢٥ و **رصف المباني** ١٠٩ ــ ١١٠ و **موارد البصائر** ٢٢٢) ، ولكنَّ الكسائيَّ حكى أنَّ بعضهم يحذف هذه الواو فقط إذا كان قبلها ألف ساكنة ، فيقول : (حتَّاهُ فعل ذلك) ، و(إنَّماهُ فعل ذلك) (**المحكم** ٢٤٧/٤ وينظر : **الفَسْر** ٤٧٨/١) .

[٤٨٧]

فَبَيْناهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ/ (١)

وقد أجمل في هذا الفصل ما فصَّل مثله في المتكلِّم والمخاطَب، وقد ذكرنا المفردات (٢) فأمَّا التَّثنية فهو (هُما) ، وهو موضوع للتَّثنية ، وهذا الذّي دعا الكوفيَّ (٣) إلى أن قال : إنَّ الهاء وحدها الاسم ؛ لأنَّه وجد الواو تذهبها (٤) التَّثنية ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ (هُما) غير (هُوَ) ، وبعضهم يقول : « إنَّ الألف بدل من الواو في (هُوَ) » (٥) ، وهذا قول رديء لما يتخلَّله من الاعتراضات ، وقال بعضهم : « إنَّ الميم بدل من الواو ؛ كي لا يلتبس بواحد مشبع الحركة لو قيل (هوا) » (٦) ، وهذا أيضاً فاسد .

وأمَّا (هُمْ) فهو اسم للجمع ، وبين (هُما) و(هُمْ) فصل من غير وجه التَّثنية ، وذلك أنَّ (هُما) يصلح لكلِّ مثنَّى ، و(هُمْ) لا يصلح لكلِّ مجموع ، إلا أنْ يكون

---

(١) البيت منسوب إلى العُجير السَّلوليّ في (**الإغفال** ١/٢٧٠ و **شرح أبيات سيبويه** ١/٣٣١ و **تحصيل عين الذَّهب** ٦٩ و **الإنصاف** ٥٤٢ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ١/٣٩٦ و **التَّنبيه و الإيضاح** " هدد " ٢/٦٣) ، وهو في (**شعره** ٢٢٩) ، وردَّ الغُندجانيُّ هذه النِّسبة ، وذكر أنَّه للمخلَّب الهلاليِّ (**فُرحة الأديب** ٧٩ وينظر : **خزانة الأدب** ٥/٢٦٠) ، وذكر ابن برِّي أنَّ هذه هي الرِّواية المشهورة عند النَّحويين ، والصَّواب : (طويل) ؛ لأنَّ القصيدة لاميَّة (**التَّنبيه والإيضاح** " هدد " ٢/٦٣) ، ولكنَّ رواية النُّحاة مبنيَّة على نقل من العرب (**القوافي للأخفش** ٤٧) ، والأصل (بينا هو) ثمَّ حذف الواو ، و(يشري) : يبيع ، و(الملاط) : ما ولي العضُد من الجنب ، والشَّاعر يصف بعيراً ضلَّ عن صاحبه ، فيئس منه ، فبينما هو يبيع رحله سمع منادياً يسأل عن صاحبه (**تحصيل عين الذَّهب** ٧٠) .

(٢) لعلَّه جمع باعتبار اللغات في (هو) .

(٣) ينظر : **علل النَّحو** ٤١٢ و **شرح اللمع للواسطيِّ** ١٣٥ ــ ١٣٦ .

(٤) في (ت) : يذهبها .

(٥) لم أقف على هذا القول .

(٦) ينظر : **المغني في النَّحو** ١٣١ب .

عالماً مذكّراً ، و(هُما) لكلِّ مثنّى عاقل وغير عاقل ، مذكّر وغير مذكّر ، ووجدتُ لكُثَيِّر[١] في الشِّطْرَنْج :

أَوْرَدْتَ خَيْلَكَ ثُمَّ لَمْ تُصْدِرْهُمُ ... وِرْداً لَها فيهِ السِّمامُ المُنْقَعُ

أَغْفَلْتَهُمْ وأَضَعْتَ حِينَ وَلِيتَهمْ ... وَلَهاً ومَنْ وَلِيَ المُضَيِّعَ أَضْيَعُ[٢]

و هذا شاذٌّ ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾[٣]، يعني : (آلهتهم) ؛ فلأنَّها نُزِّلت عندهم منزلة مَنْ يعقل ، حتى ثبتت عليهم الحجَّة ، ولهذا قال تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾[٤]، فإذا لم تجب ثبتت عليهم[٥] الحجَّة .

[٤٨٨]

وقد تحذف الواو مِن[٦] (هُمُو) والضَّمَّة ويبقى / (هُمْ)[٧]، وتعلم[٨] أنَّه جمع لأنَّه لو كان مفرداً لم تحتج[٩] إلى الميم ، ولو كان مثنَّى لاحتجت إلى الألف ، فإنْ لقي[١٠] الميم

---

(١) كُثَيِّر : هو أبو صخر كثيِّر بن عبد الرحمن الخزاعيُّ (ت ١٠٥ هـ) ، وهو شاعر أهل الحجاز المقدَّم وأحد عشّاق العرب المشهورين به (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ٢/ ٥٣٤ و ٥٤٠ _ ٥٤٥ و **وفيات الأعيان** ٤/١٠٦ _ ١١٣) .

(٢) البيتان منسوبان إلى كثيِّر أيضاً في (**المغني في النّحو** ١٣٢ أ) ، وليسا هما في ديوانه ، والبيت الأوَّل منهما دون نسبة في (**البديع** ٢:١/١٨ و **المحصَّل** ٣٠٧) ، و(السِّمام) : جمع سُمٍّ (**القاموس** "سمم" ١٠١٣) .

(٣) سورة الأنبياء ، الآية (٦٣) .

(٤) سورة الأعراف ، الآية (١٩٥) .

(٥) في (ع) : فإذا لم يجب ثبتت عليه .

(٦) في (ت) : في .

(٧) ينظر : **الإبانة** ٤/ ٥٦٣ و **المحصَّل** ٢٩٢.

(٨) في (ت) : يعلم .

(٩) في (ت) : يحتج .

(١٠) في (ت) : لفي .

ساكناً حرّكتها بالضّمّة عوداً إلى الأصل الّذي كان لها ، وبعضهم [1] يعدل عن أصل الكلمة إلى أصل التقاء السّاكنين ، وأنشد ابن الجَهْم [2] :

فَهُمُ بِطانَتُهُمْ وهُمْ وُزَراؤُهُمْ وهُمِ القُضاةُ ومِنْهُم الحُكّامُ [3]

بكسر ميم (هُم) عند (القُضاة) ، وقد أجاز بعض الكوفيين [4] (هُمُ) بغير واو ، ولغير [5] التقاء السّاكنين ، وألحقوا الميم في الجمع حملاً على التّثنية ؛ لأنّ التّثنية أوّل الجمع ، و لم يعكسوا في الحذف لما بيّنا من الثّقل والخفّة .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللغائبة (هِي) ، و(هُما) ، و(هُنّ)** » [6].

قال سعيد : (هِيَ) كلمة موضوعة للمرفوع المنفصل المؤنّث ، وقال بعضهم : « لمّا كانت الكسرة والياء للمؤنّث جعلا هنا له » [7] .

---

(١) وهم بعض سليم (**سر صناعة الإعراب** ٥٥٩/٢ و **شرح المفصّل** ١٣٢/٣) .

(٢) بعده في (ع) قبل البيت : (فهمُ) ، وابن الجهم : هو أبو عبد الله الكاتب محمَّد بن الجهم بن هارون (ت ٢٧٧ هـ) وهو صاحب الفرّاء ، أخذ عنه نفطويه وابن مجاهد (ينظر : **معجم الأدباء** ٢٤٧٨/٦) ، ويدلُّ على أنّه المراد أنّ ابن جنّي روى البيت في (**الخصائص** ١٣٢/٣) بالسَّند الآتي: « وروينا عن محمَّد بن محمَّد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد » .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**المحتسب** ٤٥/١ و **سر صناعة الإعراب** ٥٥٨/٢ و **شرح المفصّل** ١٣٢/٣ و **شرح التّسهيل لابن مالك** ١٣٤/١ و **المساعد** ٩٤/١ و **الأشباه و النّظائر** ٣٦٤/١) .

(٤) ذكر الصُّحاريّ في (**الإبانة** ٥٦٣/٤) ثلاثة أوجه لهذا الضّمير ، وهي : (هُمْ) بالجزم ، و(هُمُ) بالتّحريك ، و(هُمُو) بإثبات الواو .

(٥) في (ت) : بغير .

(٦) **اللمع** ١٦٠ .

(٧) لم أقف على صاحب هذا القول .

وفي هذه الكلمة لغات[١] : أفصحها (هِيَ) متحركة الياء بالفتح ، و(هِيْ) بإسكان الياء[٢] ، وحكى أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم[٣]، قال : أنشدني الحريريُّ[٤] عن ثعلب :

ألا هِيْ ألا هِيٍّ ألا هِيَّ كَلَّفَتْ فُؤادَكَ شَوْقاً إنَّ ذا لَجَدِيْرُ
ألا هِيْ ألا هِيٍّ فَذَرْها فَإنَّما تَمَسُّكُ ما لا يُسْتَطاعُ غُرُورُ[٥]

[٤٨٩] بتشديد الياء وكسرها وتنوينها ، فأمَّا التَّنوين فشاذٌّ ، ولو أُنشد / بغير تنوين لجاز ، وكان يكون الجُزء مكفوفاً[٦]، وقد فتحها قوم مع التَّشديد[٧]، وأنشدوا في تسكين الياء :

---

(١) ينظر : **الفوائد والقواعد** ٤٠٢ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/ ٩٧ أ ـ ب و **الإبانة** ٥٦٢/٤ و **شرح المفصَّل** ٩٧/٣ –٩٨ و **المحصَّل** ٢٩٠ .

(٢) هذه لغة بني أسد (**الإبانة** ٥٦٢/٤) ، وقد منع الزَّجَّاج الإسكان هنا وفي (هُوَ) (**معاني القرآن وإعرابه** ١٥٧/١) ، والصَّحيح جوازه ، فقد رواه الكثير ، ومن حفظ حجّةٌ على من لم يحفظ ، وينظر : (**الإغفال** ٣٢٥/١ ـ ٣٢٨ و **الخصائص** ٨٩/١) .

(٣) أبو طاهر (ت ٣٤٩ هـ) تلميذ ابن مجاهد وابن درستويه ، كان كوفيَّ المذهب ثقة أميناً ، من كتبه : شواذ السَّبعة ، والانتصار لحمزة ، وطبعت له رسالة صغيرة بعنوان (أخبار النَّحويين) (ينظر : **إنباه الرُّواة** ٢١٥/٢ و **معرفة القرَّاء الكبار** ٦٠٣/٢ – ٦٠٥) .

(٤) لعلَّ المراد أبو الحسن عبيد الله بن ثابت بن أحمد بن خازم الكوفيُّ الحريريُّ (ت ٣١٩ هـ) (**تاريخ الإسلام** ٣٥٥/٧ ـ ٣٥٦) .

(٥) البيتان في (**الإبانة** ٥٦٢/٤ ـ ٥٦٣ و **التَّكملة والذَّيل والصِّلة** " ها " ٥٤٩/٦ و **المغني في النَّحو**١٣١ ب) ، والأوَّل منهما في (**الفصول الخمسون** ٢٧٤) ، والثَّاني في (**لسان العرب** " ها " ٤٧٨/١٥) ، والرِّوايات في هذه المصادر متباينة ، ومخالفة لرواية ابن الدَّهَّان ماعدا رواية المغني .

(٦) المكفوف : مصطلح عروضي ، يراد به الجزء الذي سقط سابعه السَّاكن (**الكافي في العروض والقوافي** ٢٦) ، والجزء : التَّفعيلة .

(٧) وهم هَمْدان (**تسهيل الفوائد** ٢٦ و **تخليص الشواهد** ١٦٥ و **همع الهوامع** ٢١٠/١) .

وأَوْلادُنا جُنَّةٌ هِيْ تَقِيْكَ   وفي كُلِّ أَمْوالِنا فَاحْتَكِمْ [١]

وأنشدوا لعَبيد[٢] :

أَخْلَفَ ما بازِلاً سَدِيْسُها   لا حِقَّةٌ هِيْ ولا نَيُـوبُ [٣]

(نَيوب) : الهرمة من النُّوق[٤]، وقد حذف قـوم الياء واجتـزأوا بالـكـسرة وأنـشد سيبويه :

دارٌ لِسَلْمى إذْهِ مِنْ هَواكا [٥]

---

(١) لم أقـف علـى هـذا البيـت بهـذه الرِّوايـة ، ولكـن وجدتـه في (**ديـوان حـسَّان** ١٣٩) برواية :

فإنَّا وأولادَنـا جُنَّة   نقيكَ وفي مالِنا فاحتكمْ

(٢) عبيد هو : ابن الأبرص الأسديُّ أحد شعراء الجاهليَّة المشهورين ، وهو من أقران عبد المطلـب بـن هاشم ، قتله النُّعمان بن المنذر (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ١/٢٦٧ ـ ٣٦٩ و **وفيـات الأعيـان** ٤/٣٢٩) .

(٣) البيت في (**ديوان عبيد** ١٧ و **جمهرة أشعار العرب**١/٤٦٥ و **جمهرة اللغـة** ٢/١٠٢٩ و **شـرح المعلقات العشر** ٣٧٧ و **منتهى الطلب** ٢/٢٠٢ و **التَّذييل والتَّكميل** ٢/٢٠٣) ، و(أخلف) : أتى عليها سنة بعدما بزلت ، و(ما) زائدة ، و(السَّديس) : سنّ ينبت قبل البازل ، وذلك في السَّنة الثَّامنة ، و(البازل) : سنّ تنبت في التَّاسعة ، يقول : سقط السَّديس وأخلف مكانه البازلَ ، و(الحقَّة) : مـن الإبل ما كانت في السَّنة الرَّابعة ؛ لأنَّها استحقَّت أنْ يُحمل عليها (ينظر : **شرح المعلقـات العـشر** ٣٧٧ و **مبادئ اللغة** ٢٤٢) .

(٤) سمُّوها بذلك حين طال نابها وعظُم (**لسان العرب** " نيب " ٢/٧٧٦ وينظر : **الإبل** ٦٤) ، وجاءت هذه الكلمة في البيت وهذا الموضع في (ع) و (ت) بالثَّاء : (ثيوب) ، وهو تصحيف .

(٥) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الكتاب** ١/ ٢٧ و **الأصول** ٣/٤٦١ و **كتاب في علم العروض** ٨٠ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٢/١٦١ و **التَّكملة** ٢٢٤ و **الفَسْر** ١/٢٩٩ و **الفوائد و القواعـد** ٤٠٢ و **الإنصاف** ٥٤٦ و **ضرائر الشِّعر** ١٢٦) ، والأصل : (إذْ هِي) فحذف الياء ، والرِّوايـة في جميع هذه المصادر باستثناء السِّيرافيِّ : (سُعدى) ، ورواية ابن الدَّهَّان جاءت موافقة لرواية السِّيرافيِّ ، والمذكور في هذه المصادر وغيرها أنَّ حذف هذه الياء ضرورة وليس لغة .

وحكم (هِيَ) مع الواو والفاء ولام الابتداء حكم (هُـوَ) [١] ، وقـد جعل الكسائيُّ (ثُمَّ) بمنـزلتهنَّ [٢] ، وليس الأمر كذلك عند المحقِّقين [٣] .

والكلام في (هُما) _ هنا _ كالكلام في (هُما) [ثَمَّ] [٤]، واستواؤهما _ هنا _ كاستوائهما ثَمَّ في (أنْتُما) ، وهذه الكلمة _ [يعني] [٥] (هِيَ) _ الاسمُ .

وأمَّا (هُنَّ) فهي على ثلاثة أحرف كالمذكَّر ، والفـرق بينـهما أنَّ (هُـم) جمع للمذكَّرين من يعقل ، و(هُنَّ) لمن يعقل ولما لا يعقل من الجموع مؤنَّثاً كان واحد جمعه أو مذكَّراً .

قال أبو الفتح _ رحمه الله _ : « فأمَّا المضمر المنصوب[المنفصل] [٦] فـ(إيَّاي) للمتكلِّم ، وللتثنية (إيَّانا) ، وللجمع (إيَّانا) ، وللمخاطَب (إيَّاكَ) ، وللتثنية (إيَّاكُما) ،

---

(١) فيجوز تسكين الياء وفتحها (**الكتاب** ١٥١/٤ و **الشَّافية** ٦٢ و **الدُّر المصون** ٢٤٥/١).

(٢) قرأ الكسائيُّ بإسكان الهاء من (هو) و(هي) مع الواو والفاء واللام و(ثمّ) ، ولم يفرِّق بينها ، لكن لم يرد في القرآن نحو: (ثمّ هي) ، وإنَّما جاء في موضع واحد فقط ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ (القصص : ٦١) (**السَّبعة** ١٥١) .

(٣) مثل أبي عمرو بن العلاء ، فقد قرأ بإسكان الهاء من (هو) و(هي) مع الواو والفاء واللام ، وبالتَّحريك مع (ثمّ) ؛ لكن لم يرد في القرآن نحو : (ثمّ هي) ، وإنَّما جاء في موضع واحد فقط ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ (القصص :٦١) (**السَّبعة** ١٥١) ، وهذا التَّفريق مذهب الأكثرين ؛ لأنَّ (ثمّ) منفصلة من الضَّمير ، وتقوم بنفسها ، ويوقف عليها ، بخلاف الواو والفاء واللام (**الكشف عن وجوه القراءات السَّبع** ٢٣٤/١ _ ٢٣٥ و **البيان في غريب إعراب القرآن** ٦٩/١) ، وينظر : صفحة (٢٥٨) ، حاشية (٧) .

(٤) ساقط من (ت) .

(٥) ساقط من (ت) ، والظَّاهر أنَّ ابن الدَّهَّان يريد أنْ يبيِّن أنَّ (هي) بكمالها الاسم كما قال البصريون ، وليس الهاء وحدها مثل ما قال الكوفيون (**الإنصاف** ٥٤٢) .

(٦) زيادة من (**اللمع** ١٦٠) .

وللجمع (إيَّاكُمْ) ، وللمخاطبة (إيَّاكِ) ، وللتّثنية (إيَّاكُما) ، وللجمع (إيَّاكُنَّ) ، وللغائب (إيَّاهُ) ، وللتّثنية (إيَّاهُما) ، [وللجمع (إيَّاهُم) ، وللغائبة (إيَّاها) ، وللتّثنية (إيَّاهُما)] [١]، وللجمع (إيَّاهُنَّ) » [٢].

[٤٩٠] **قال سعيد** : لمّا فرغ من ضمير المرفوع المنفصل/ أتى بضمير المنصوب المنفصل ؛ إذ ليس غيرُهما ، وهذا القسمُ اثنا عشر لفظةً كالمرفوع ، وإنّما فيه ألفاظٌ تصلحُ لشيئين أو أكثرَ كـ (إيَّانا) ، يصلح للمثنّى والمجموع مذكّرا ومؤنّثا ، و(إيَّاكُما) لمثنّى المذكّر والمؤنّث ، وكذلك (إيَّاهُما) .

و(إيَّا) فيها جميعها موجودة ، والمختلِف هو المتّصل به من ياء ، وكاف ، وهاء ، ونون متّصلة بهاء أو ألف ونحوها ، وفي هذه اللفظة خلاف بين النُّحاة [٣] :

فمن النُّحاة من يزعم أنّ (إيَّا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف وغيرِه ، وهو قول الخليل فيما زعم ابن السَّرّاج [٤] ، وكذا حكى المازنيُّ [٥] عنه ، وموضع الكاف وغيرِها

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ع) .

(٢) **اللمع** ١٦٠ .

(٣) ينظر تفصيل هذا الخلاف في (**الإغفال** ٧٣/١ ـ ٨٠ و **سر صناعة الإعراب** ٣١٢/١ ـ ٣١٨ و **التبصرة و التذكرة** ٥٠٣/١ ـ ٥٠٥ و **الإنصاف** ٥٥٥ ـ ٥٦١ و **المفصّل** " باب الحروف " ٢٦٩ ـ ٢٧١ و **البسيط في النّحو** ٢٥٢/١ ـ ٢٥٦ و **المحصّل** ٢٩٦ ـ ٣٠٢ و **فاتحة الإعراب** ١٦٣ ـ ١٦٥ و **شرح ألفية ابن معط** ٦٧٣/١ ـ ٦٧٥) .

(٤) (**الأصول** ٢٥١/٢ و ينظر : **الكتاب**٢٧٩/٢ و **الإغفال** ٧٦/١) ، ورجّح قولَ الخليلِ السِّيرافيُّ في (**شرح الكتاب** ١٤١/٣ب) ، والمعرّيُّ في (**رسالة الملائكة** ٥٥ ـ ٥٦) ، وقال الفارسيُّ عن هذا القول : « هو مستبعد لا أعلم له سماعا يعضده ، ولا قياسا يثبته » (**الإغفال** ٨٠/١) .

(٥) لم أقف على هذا القول للمازنيّ ، وجاء في المصادر أنّ رأيه موافق لرأي الخليل (**الإغفال** ٧٦/١ و **سر صناعة الإعراب** ٣١٣/١ و **شرح المفصّل** ١٠٠/٣) .

جرٌّ ، ويستدلُّ على ذلك بقول العرب : (إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوابِّ) (١) ، ثمَّ قال :« لو قال قائل : (إِيَّاكَ نَفْسِكَ) ، لم أعنِّفْهُ » (٢) ، فلو قطع بكون الكاف في موضع جرٍّ لم يقل : « لم أُعنِّفه » ، وكان يجب أنْ يقول : « لكان الواجب » ، ألا ترى أنَّه لا يحسن أنْ يقول : « لو قال رجل : (قامَ زَيْدٌ) ـ ورفع (زَيْدٌ) ـ لم أعنِّفْهُ »(٣)، وإنَّما حكى جرَّ (الشَّوابِّ) عن العرب ثمَّ قال : « لو قاس إنسان عليها لم أُعنِّفْهُ » ، ولو كانت صحيحة لم يقل هذا ، فهي حكاية شاذَّة (٤) ، ورأيتُ في بعض كتب المفسِّرين(٥) بيتاً على هذا :

دَعْني وإِيَّا خالدٍ فَلَأَقْطَعَنَّ عُرَى نِياطِهْ (٦)

[٤٩١] وقال قوم ـ [منهم الزَّجَّاج] (٧) ـ : قد اقتضت هذه الحكاية أنَّه اسم / ظاهر مضاف إلى سائر (٨) المضمرات ، ولا يكون مضمراً ؛ لأنَّ المضمر لا يضاف .

---

(١) هذا القول في (**الكتاب** ١/٢٧٩ و **الأصول** ٢/٢٥١و **معاني القرآن و إعرابه** ١/٤٨ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/٥٠٣ و **إعراب ثلاثين سورة** ٢٦).

(٢) قول الخليل في (**الكتاب** ٢/٢٧٩ و **الأصول** ٢/٢٥١) .

(٣) هذا المعنى في (**سر صناعة الإعراب** ١/ ٣١٥) .

(٤) ينظر : **الإغفال** ١/٧٧ .

(٥) **الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثَّعلبي** ١/١١ب .

(٦) البيت لمحمد بن أبي عُيينة بن المهلَّب بن أبي صُفرة في (**الأغاني** ٢٠ /٥٤ و **محاضرات الأدباء** ٣/٢٩٣ و **لسان العرب** " أيا " ١٤ /٦٠) ، وهو بلا نسبة في (**توجيه اللمع** ٣٠٤ و **الكافي شرح الهادي** ١٠٦٧ و **التَّذييل والتَّكميل** ٢/٢٠٨) ، والفاء في بداية الشَّطر الثَّاني و(عرى) ساقطان من النُّسختين ، وأثبتهما من الكشف والمصادر في الحاشية السَّابقة .

(٧) ساقط من (ع) ، وينظر : (**معاني القرآن و إعرابه** ١/٤٨ ـ ٤٩) ، وسقط من مطبوعة المعاني كلمة (ظاهر) ، وهي ثابتة في نصِّ الزَّجَّاج الموجود في (**الإغفال** ١/٧٣) .

(٨) في (ع) : هذه ، وأثبت ما في (ت) لموافقته عبارة الزَّجَّاج في المعاني .

وحكى المبرِّد عن الأخفش [١] وغيره أنَّ (إيَّا) اسم مضمر والحروف الَّتي في آخِره لتبيين [٢] المقصود ، كالتَّاء في (أَنْتَ) ، والكاف في (ذَلِكَ) ، و(النَّجاءَكَ) [٣] ، و(أَرَأَيْتُكَ) ، ودليله أنَّه لا يكون إلا [في] [٤] موضع نصب ، فأشبه (أَنْتَ) و(نَحْنُ) ونحوهما ، ولو كان مظهراً لم يلزم طريقة واحدة في الموضع ، وليس بظرف غير متمكّن ، ولا مصدرٍ غير متصرِّف كـ (سُبْحانَ) [٥] ، ولا موضع للكاف ونحوها ؛ لأنَّها بمنزلة الكاف في (ذَلِكَ) ، ويدلُّك [٦] على أنَّه مضمر أنَّه بمنزلة النُّون والياء في (ضَرَبَنِي) [٧] ، وتغيُّر آخِره إنَّما هو لتغيُّر أعداد المضمرين .

وسيبويه يقول : « علامة المضمَرين المنصوبين (إيَّا) ما لم يُقدر على الكاف في (رَأَيْتُكَ) ونحوها ، فإنْ قدرت عليها لم تأت بهذا » [٨] ، ورُدَّ هذا القول بأنَّه لا يوجد ياء لا موضع لها من الإعراب ، وأنت قد تقول : (إيَّايَ) ، وقال جماعة من الكوفيين:

---

(١) حكاية المبرِّد عن الأخفش في (**الإغفال** ٧٦/١ و **سر صناعة الإعراب** ٣١٣/١) .

(٢) في (ع) : ليتبيَّن .

(٣) (النَّجاءَك) : بمعنى : انجُ ، والكاف فيه للخطاب ، لا موضع لها من الإعراب (**المقتصد** ٧٦٧/٢) .

(٤) (في) ليست في (ت) .

(٥) الاستدلال السَّابق موجود في (**المنصف** ١٢١/١ ـ ١٢٢) ، والظَّرف غير المتمكِّن : هو غير المتصرِّف ، وهو نوعان : ما لا يفارق الظرفيَّة أصلاً كـ (قَطُّ) ، وما لا يخرج عنها إلا بدخول (مِنْ) عليه فقط ، كـ (قبل) ، (**التَّصريح** ٥٢/٢ - ٥٢١) ، والمصدر غير المتصرِّف : هو الذي يلزم النَّصب على المصدريَّة (**المقاصد الشافية** ٣١٤/٣) .

(٦) هذه هي أوَّل كلمة في الصَّفحة (١٤٦ب) من نسخة (ك) ، وبها ينتهي النَّقص الثَّاني الَّذي سبق أنْ أشرت إلى بدايته في صفحة (٩١) .

(٧) ينظر : **شرح الجمل لابن بابشاذ** ٩٨/١ب و **المحصَّل** ٢٩٩ .

(٨) ينظر : **الكتاب** ٣٥٥/٢ .

« (إيَّاكَ) بكماله الاسم » [١] بمنزلة (هُوَ) ، وقال بعضهم : « الاسم من (إيَّاكَ) الكاف وحدها [٢] ، و(إيَّا) دعامة له » [٣] ، وقد جُعل هنا [٤] الأكثر دعامة للأقلِّ .

وقال ابن دَرَسْتَوَيه : « هو اسم لا مضمر ولا مظهر » [٥] ، والزَّجَّاجُ [٦] يقول بقول الخليل في الإضافة ، ويخالفه في أنّه مظهر ، وهي عنده كـ(سَبْحانَ) مضافة .

[٤٩٢]

وأسدُّ هذه الأقوال عند الفارسيِّ [٧] قول/ الأخفش مع النَّظر ، ولا يحتمل هذا الكتاب أكثر من ذلك ، والكلام فيما يتصلُّ بـ (إيَّا) من مثنّى ومجموع كالكلام في الكاف .

---

(١) نُسب هذا القول إلى الكوفيين في (**إعراب القرآن للنَّحاس** ١/١٧٣ و **مشكل إعراب القرآن** ١/٧٠ و **التبيان** ١/٧) ، وذُكر هذا القول مع القول الآتي منسوبين إلى الكوفيين في (**شرح المقدِّمة المُحْسبة** ١/١٥٣ و **الإنصاف** ٥٥٥ و **التَّخمير** ٢/١٤٦ و **المحصَّل** ٢٩٨) .

(٢) (وحدها) مطموسة في (ك) .

(٣) نُسب هذا القول إلى الكوفيين في (**علل النَّحو** ٤١٧ و أسرار **العربية** ٢٩٩ و **البسيط في النَّحو** ١/٢٥٥) ، ولعلَّ المراد ببعض الكوفيين الفرَّاء ، فقد نُسب هذا القول إليه في (**اللباب** ١/٤٨٠ و**الفاخر للبعليِّ** ١/٤٨٠ و **الجنى الداني** ٥٣٧) ، والطبريُّ ممَّن يقول بهذا القول في (**جامع البيان** ١/١٦٤) .

(٤) جاء فوق (هنا) في (ع) : (هذه) .

(٥) قال ابن بابشاذ : « قال ابن درستويه : (إيَّا) اسم لا ظاهر و لا مضمر ، بل هو في الأسماء المضمرة بمنزلة اسم الإشارة في الأسماء المظهرة ، ففيه شبه منها ، ولذلك ألبس أمره حتى قال قوم : إنَّه مضمر مظهر » (**شرح الجمل** ١/٩٨ب وينظر : **المحصَّل** ٢٩٧ و **شرح التَّسهيل للمراديِّ** ١٣٧ و **همع الهوامع** ١/٢١٢) ، ومعنى هذا أنَّه مبهم كني به عن المنصوب (**شرح المفصَّل** ٣/١٠١) .

(٦) (**معاني القرآن و إعرابه** ١/٤٨ و ينظر : **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/٩٨ب) .

(٧) مال الفارسيُّ إلى قول الأخفش في (**الإغفال** ١/٧٨ و٨٠ و **المسائل العضديات** ٢٧ و٢٩ـ ٣٠) ، وذهب في (**المسائل المنثورة** ٥٠ ـ ٥١) إلى أنَّه اسم ظاهر وليس بمضمر ، وينظر : (**سر صناعة الإعراب** ١/٣١٤ و ٣١٨ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/٩٩أ) .

وقد ذكر المفسِّرون [١] عن أبي زَيْد أنَّ الأصل في (إيَّاكَ) إنَّما هو ياءان ، الأولى للتَّنبيه [٢] ، والثَّانية للنِّداء ، تقديرها : (أيْ يا) ، فأدغمت وكسرت الهمزة ، وقالوا عن أبي عبيد [٣] : « إنَّ أصله : (إوْياك) من (آوى) ، كأنَّ [٤] فيه معنى الانضمام [٥] » [٦] .

وقرأ الرَّقاشيُّ [٧] : ﴿ أَيَّاكَ ﴾ بفتح الهمزة ، وبعضهم يخفِّف الياء [٨] .

---

(١) **الكشف والبيان** ١/١٢أ وينظر : **الفريد** ١/٨١ .

(٢) في (ت) : (للتثنية) .

(٣) أبو عبيد : هو القاسم بن سلَّام الأزديُّ مولاهم (ت ٢٢٤ هـ) ، إمام في سائر الفنون ، أخذ القراءة عن الكسائيِّ ، واللغة عن أبي زيد والأصمعيِّ وغيرهما ، من مؤلفاته : الغريب المصنَّف ، وغريب الحديث (ينظر : **مراتب النَّحويين** ١٤٨ ــ ١٤٩ و **إشارة التَّعيين** ٢٦١ ــ ٢٦٢) .

(٤) في (ع) : كأنَّه .

(٥) ينظر : **رسالة الملائكة** ٦٨ .

(٦) قال الثَّعلبيُّ : « قال أبو عبيد : أصله : (إوْيَاك) ، فقلبت الواو ياء و أدغمت ، وأصلها من آوى يؤوي إيواء ، كأنَّ فيه معنى الانقطاع والفصل » (**الكشف والبيان** ١/١٢أ وينظر : **الفريد** ١/٨١) .

(٧) جاء في النُّسخ الثَّلاثة : (الرِّياشيّ) ، ويظهر أنَّه تحريف ؛ لقرب ما بين الكلمتين ، ويدلُّ على ذلك أنَّ المصادر المعتمدة في القراءات وغيرها إنَّما تنسب هذه القراءة للرَّقاشيِّ (**إعراب القرآن للنَّحاس** ١/١٧٣ و **مختصر في شواذِّ القرآن** ٩ و **المحتسب** ١/٣٩ و **المحرر الوجيز** ١/٧٥ و **الجامع لأحكام القرآن** ١/٢٢٥ و **البحر المحيط** ١/٣٧) ، ومنها كتاب (**الكشف و البيان** ١/١٢أ) الَّذي كان ابن الدَّهَّان ينقل منه ، وليس أبو الفضل العباس بن الفرج الرِّياشيُّ (ت ٢٥٧ هـ) معروفاً بالإقراء ، بل هو إمام في العربيَّة والأدب .

والرَّقاشي هو : الفضل بن عيسى ــ كذا صرَّح النَّحاس باسمه ــ ابن أبان ، أبو عيسى البصريُّ ، روى عن أنس بن مالك والحسن البصريِّ ، وروى عنه سفيان بن عيينة ، كان قاصّاً ، وهو منكر الحديث (**تهذيب الكمال** ٢٣/٢٤٤ ــ ٤٨٨) ، وسمَّاه ابن قتيبة في القدريَّة (**المعارف** ٦٢٥) .

(٨) وهي قراءة عمرو بن فائد (**إعراب القرآن للنَّحاس** ١/١٧٣ و **مختصر في شواذِّ القرآن** ٩) ، قال ابن جنِّي : « وينبغي أنْ يكون عمرو بن فائد إنَّما قرأ ﴿ إِيَاكَ ﴾ بالتَّخفيف ؛ لأنَّه كره اجتماع التَّضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة ، ولا ينبغي أنْ يُحمل (إياك) بالتَّخفيف على أنَّها لغة ؛ وذلك أنَّا لم نر لذلك أثراً في اللغة ولا رسماً ، ولا مرَّ بنا في نثر ولا نظم » (**المحتسب** ١/٤٠) .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وأمَّا الضَّمير المتَّـصل فثلاثـة أضـرب : مرفـوع ، ومنصوب ، ومجرور** » [١] .

قال سعيد : قد تقدَّم الكلام في عدد [٢] الضَّمائر وانقساماتها ، فالمرفوع له متَّصل ومنفـصل ، والمنصوب له متَّصل ومنفصل ، والمجرور ليس له إلا متَّصل ؛ وذلك أنَّه ليس لنا مجرور يتقدَّم علـى عامله ، ولا يفصل بينه وبين عامله إذا كان مضمراً ، ولا [لنا] [٣] جارٌّ معنـويّ ـ فأمَّـا مـذهب الأخفش في الصِّفة [٤] ، فلا يرد هنا ؛ لأنَّ الصِّفة لا تكون مضمرة ـ ولهـذه الثَّلاثـة اجتُـلب المنفصل ، فإذا لم يكن هذه الثَّلاثة في المجرور أو بعضها لم يكن له منفصل [٥] ، والمنصوب يتقدَّم على عامله ، ويفصل بينه وبين عامله ، ويحذف عامله ، والمرفوع يتقدَّم على عاملـه عنـد البـصريِّ في موضع واحد ـ في قولٍ [٦] ـ وهو قولك : (قائمٌ زَيْدٌ) ، وله عامل / معنوي ، وهـو الابتـداء ـ عندنا ـ والمبتدأ [٧] إلا أن أحد العاملين تقدَّم [٨] عليه [٩] ، ويُفصل بينـه وبين عامله مثل : (ما قـامَ [٤٩٣]

---

(١) **اللمع** ١٦١.

(٢) في (ت) : عدم .

(٣) ساقط من (ع) .

(٤) وهو أنَّ العامل في الصِّفة عامل معنويٌّ بمنـزلة الابتداء ، وهذا المعنى هو كونها تابعة لما قبلها (**الغرَّة** ـ النسخة المصريَّة ـ ٣١٥) .

(٥) ينظر : **شرح المفصَّل** ٨٥/٣ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٤٦٣/١ و **المغني في النَّحو** ١٣٦أ .

(٦) أي : في قول من أقوال قال بها البصريون في رافع خبر المبتدأ ، وسيأتي ذكره بـعد المثال (ينظر : **الإنصاف** ٤٠ و **التَّبيين** ٢٢٩) .

(٧) هذا قول المبرِّد (**المقتضب** ١٢٦/٤) وابن جنِّي (**الخصائص** ٣٨٥/٢) ، وكثير من البصريين (**شرح المفـصَّل** ٨٥/١) ، و لهذا قال ابن الدَّهَّان : « عندنا » .

(٨) في (ك) : يقدم .

(٩) قال ابن جنِّي في (**الخصائص** ٣٨٥/٢) : « وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه ؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنَّما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً ، فلم يتقدَّم الخبر عليهما معاً ، وإنَّما تقدَّم على أحدهما » ، ولهذا كان الأولى أنْ يذكر الشَّارح قول الأخفش أنَّ الخـبر مرفـوع بالمبتدأ وحده (**الخصائص** ٣٨٥/٢) ؛ فيستقيم كلامه .

إلَّا أنا) ، فأمَّــا (قائمٌ زَيْدٌ) على مذهب الكوفيِّ [١] فلا يرد حجَّة للمضمر المنفصل ، وقد يرِدُ للكوفيِّ فيه حجَّة في غير هذا الموضع ، وهو قوله :

فَظَلَّ لَنا يَومٌ لَذيذٌ بِنِعْمَةٍ   فَقِلْ في مَقيلٍ نَحْسُه مُتَغَيِّبِ [٢]

وقد سبق ذكره [٣] ، وكذلك (زَيْدٌ قامَ) عند بعضهم [٤] ، فلمَّا كانا [٥] كذلك احتجنــا فيهما إلى ضمير منفصل .

والمضمر [٦] على أربعة أضرب [٧] :

أحدُها : يعود إلى مذكور ، نحو : (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) .

الثَّاني : يعــود إلى ما يدلُّ علــيه الكــلام ، كقولــهم : (مَــنْ كذبَ كانَ شرّاً لَهُ) [٨] .

(١) مذهبهم أنَّ (قائم) مبتدأ ، و(زيد) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة هنا أنَّها في معنى الفعل (**مغني اللبيب** ٥٧٩ و ٦١٢ وينظر : **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١ : ٢٥١/١) ، ولا يصحُّ عندهم أنْ يكون (قائم) خبراً مقدَّماً ؛ لأنَّهم يمنعون تقديم الخبر على المبتدأ (**الإنصاف** ٦١ و **التَّبيين** ٢٤٥) .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في (**ديوانه** ٣٨٩ و **مجالس العــلماء** ٢٤٥ و **رسائل في اللغــة** ١٧٧ و **شــرح الجــمل لابن عصفور** ١٦١/١ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ١٠٨/٢ و **لسان العرب** " غيب " ٦٥٤/١) .

(٣) قال ابن الدَّهَّان : « وللكوفيين في هذا مذهب طريف ، وهو أنَّهم يقدِّمون المرفوع على رافعه ، ولا يجيز ذلــك البصريّ ، وأنشدوا ... يريد : متغيِّب نحسُه ، وهذا عند البصريين على : متغيب عنــه ، ثم حــذف الحــرف ، وأضاف إليه إضافة النِّسبة ، و (نحسه) مرفوع بشيء في معنى (متغيِّب) ، يفسِّره (متغيب) » (**الغرَّة** _ نــسخة كوبريلي _ ٣٨ وينظر : **رسائل في اللغة** ١٧٧ _ ١٧٨) .

(٤) وهم الكوفيون ، فقد أجازوا جعل (زيد) فاعلاً لـ (قام) (**شرح الجمل لابن عصفور** ١٦٠/١ و **أوضــح المسالك** ٧٨/٢) .

(٥) في (ع) و (ت) : كان .

(٦) في (ع) : الضَّمير .

(٧) ينظر : **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١١٥/٣ _ ١١٧ **والفصول الخمسون** ٢٢٧ _ ٢٢٩ و **التَّوطئة** ١٨٠_١٨٢ .

(٨) الضَّـــمير هنا هو اسم كان ، وهو عـــائد على الكــذب الَّذي دلَّ علــيه قــوله (كذب) (**الكتاب** ٣٩١/٢ و **المقتضب** ٥١/٤ و **الأصول** ٧٩/١ و **التَّوطئة** ١٨١) .

الثّالث : يعود على شيء معلوم ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [١] ، و﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [٢] .

الرّابع : على شريطة التّفسير ، وهو على ضربين : ضرب يُفسَّر بالمفرد ، كفاعل (نعْمَ) و(بِئْسَ) ، والضّمير في (رُبَّه [رَجُلاً] [٣]) ، وفاعل الفعل الأوّل من الفعلين نحو : (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْداً) ، والثّاني : يُفسَّر بالجملة ، نحو ضمير الشّأن والقصّة [٤] .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وللمرفوع المتكلّم التّاء في (قُمْتُ)** » [٥].

قال سعيد : في هذا القسم وأمثاله ثلاثة أسئلة :

الأوّل : لَمَ بُني ؟ وقد سبق ذكره [٦] .

والثّاني : لَمَ بُني على حركة ؟ وذلك لأنّ فيها ما هو على حرف واحد صحيح ، كالتّاء والكاف والنّون ، فلم نبنه على سكون / لئلا يكون إجحافاً ، فأمّا الواو في (ضَرَبُوْا) ، والياء في (اضْرِبِيْ) فهما محمولتان على الألف في (اضْرِبا) ، ولأنّ الحركة فيهما مستثقلة ، وأيضاً فإنّهم استغنوا بحركة ما قبلهما عن حركتهما ، ألا ترى أنّ ما قبلهما يكون مع غيرهما ممّا حكمه حكمهما ساكناً نحو: (ضَرَبْتُ) ، و(ضَرَبْنَ) ، [٤٩٤]

---

(١) سورة ص ، الآية (٣٢) .

(٢) سورة الرّحمن ، الآية (٢٦) .

(٣) زيادة من (ك) .

(٤) « ضمير الشأن والقصّة : عبارة عن ضمير يؤتى به قبل الجملة ـ اسميَّة كانت أو فعليَّة ـ إذا أُريد تفخيم الأمر و تعظيمه » (**التّعليقة لابن النّحاس** ٣٦٠/١ وينظر : **المفصّل** ١٣٢ ـ ١٣٣ و **شرح الكافية الشّافية** ٢٣٣/١ ـ ٢٣٨) .

(٥) **اللمع** ١٦١.

(٦) في صفحة (٢٤٥) .

فأمَّا ياء (غُلامِيَ) فليس لها ألف تحمل عليها [١] ، وإنَّما مع الألف نونٌ قبلها نحو : (غُلامُنا) [٢] ، وبعد ذلك فلكونها ياء جاز إسكانها ، وإنَّما هي متحرِّكة [٣] كالكاف الَّتي للخطاب ، والهاء الَّتي للغائب .

وإنَّما [٤] كانت الحركة ضمَّة لأنَّ الضَّمَّة من علامات الرَّفع ، والتَّاء مرفوعة الموضع ، كما ضمُّوا أوَّل الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله تنبيهاً على أنَّ المحذوف كان مرفوعاً ، وقال بعضهم : « إنَّما بُني على الضَّمَّة لأنَّها أقوى الحركات » [٥]، لتكون [٦] كالعوض ممَّا أُجحف به .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللتَّثنية والجمع (قُمْنا)** » [٧] .

قال سعيد : قد بيَّنا اشتراكهما في المنفصل المرفوع [٨] ــ أعني التَّثنية والجمع ــ بما يُغني عن [٩] إعادته ، واعلم أنَّ النُّون والألف في هذا الموضع هما الاسم [١٠]، لا واحدَ

---

(١) في (ع) و (ت) : عليه .

(٢) المعنى أنَّ ياء المتكلِّم في (غلامي) لا يماثلها ضمير يكون ألفاً فتسكن الياء حملاً عليه كما سكنت الياء في (اضربي) حملاً على ضمير الرَّفع المماثل لها ، وهو الألف في (اضربا) ، وإنَّما الضَّمير المماثل لها هو (نا) ، فمع الألف نون .

(٣) في (ع) : (مفتوحة) ، وكذا في أصل (ت) و (ك) ، لكن صحّحت فيهما إلى ما أثبت ، و ما في (ع) خطأ ؛ لأنَّ كاف الخطاب تُحرَّك بالفتح للمذكَّر وبالكسر أيضاً للمؤنَّث ، وهاء الغائب المذكَّر لا تُحرَّك بالفتح .

(٤) من هنا يبدأ جواب السُّؤال الثَّالث الَّذي أشار إلى وجوده أوَّل كلامه ، و لم يذكره ، وهو : لما كانت الحركة ضمَّة ؟ .

(٥) ينظر : **توجيه اللمع** ٣٠٦ و **البسيط في النَّحو** ٢٢٦/١ .

(٦) في (ع) : ليكون .

(٧) **اللمع** ١٦١.

(٨) في صفحة (٢٥١) .

(٩) في (ك) : و .

(١٠) ينظر : **الكتاب** ٦/٢ و **إعراب ثلاثين سورة** ٢٧ و **التَّبصرة و التَّذكرة** ٥٠٨/١ .

منهما ، وبعضهم يدَّعي[١] أنَّ النُّون وحدَها هي الاسم[٢]، وزيدت الألف لـئلا يلتـبس الجمع[٣] بالتَّثنية ، وبعضهم يدَّعي أنَّ الألف هي الأصل[٤]، وزيدت النُّون للفصل بـين الغائب والمتكلِّم ، والأوَّل الصَّحيح .

قـال أبو الفـتح ـ رحمه الله ـ : « **وللمخاطَب (قُمْـتَ) ، و(قُمْتُمـا) ، و(قُمْتُم)** »[٥] .

قال سعيد : إنَّما فُتحت تاء المخاطَب لئلا يلتبس بـالمتكلِّم ، وكانـت حركتـها الفتحة ؛ لأنَّ / المتكلِّم قد استبدَّ بالضَّمَّة لما ذكرناه ، والكسرة من دلائـل التَّأنيـث ؛ لأنَّها من الياء ، والياء تكون علامة للمؤنَّث ، وأيضاً فإنَّ المخاطَب مفعـول في المعـنى للمخاطِب[٦]؛ لأنَّك تقول : (أَسْمَعْتُهُ) ، و(خاطَبْتُهُ) .

[٤٩٥]

وقد أجمل ، وتفصيله أنْ يقول : وللمخاطَب (قُمْـتَ) ، وللتَّثنيـة (قُمْتُمـا) ، وللجمع (قُمْتُمُو) ، ويجوز (قُمْتُمْ) بإسكان الميم[٧] ؛ لزوال اللبس [بوجـود المـيم ، وعدمِ الألف][٨] ؛ لأنَّها لو كانت مفردة لم تحتج إلى ميم ، ولو كانت تثنية لاحتجتَ إلى

---

(١) في (ت) و (ك) : يزعم .

(٢) ينظر : (**البديع** ٢ : ١/ ١٦ و **المحصَّل** ٢٧٤ و **المغني في النَّحو** ١٣٢أ) ، وممَّن قال بهـذا القـول الفراء في (**معاني القرآن** ٢/٨٥) ، وابن بابشاذ في (**شرح المقدّمة المحسبة** ١/١٤٧) .

(٣) المراد جمع النسوة نحو : (قمْنَ) .

(٤) ينظر : **البديع** ٢ : ١/ ١٦ و **المغني في النَّحو** ١٣٢أ .

(٥) **اللمع** ١٦١.

(٦) ينظر : **التَّبصرة و التَّذكرة** ١/٤٩٤ و **المرتجل** ٣٣٦ و **توجيه اللمع** ٣٠٦ .

(٧) ينظر : (**الفوائد والقواعد** ٤٠٨ و **توجيه اللمع** ٣٠٦) ، وذكر ابن مالك أنَّ في هذه الميم ثلاثـة أوجه : تسكينها وهو الأكثر ، وضمُّها بإشباع ، وضمُّها باختلاس وهو الأقلُّ (**شـرح التَّـسهيل** ١/١٢٢) .

(٨) ساقط من (ت) .

الألف ، واتبعتَ الضَّمَّةَ الواوَ في الحذف ، فإذا حُركتِ الميمُ لالتقاء السَّاكنين تحرَّكتْ بالضَّمِّ نظراً إلى الأصل ، وما أشكلَ حذفَ الواو مع كونها فاعلةً والتَّاء للخطاب ! ؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف ، فإنْ جعلتها علامة الجمع والتَّاء الفاعلة وللخطاب[1] كان أقرب .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللمخاطَبة (قُمْتِ)، و(قُمْتُما) ، و(قُمْتُنَّ)** »[2].

قال سعيد : كُسرت التَّاء لما بيَّنا ، واتفقت تثنية المضمر المذكَّر [و المؤنَّث][3] لِما تقدَّم ذكره ، واختلفا في الجمع لأنَّ التَّثنية يلزم أنْ تكون على صيغة الواحد في المعرَب ، ولا يلزم ذلك في الجمع ، وزيدت النُّون لتكون[4] بإزاء عدَّة المذكَّر ، والصَّحيح إنَّما زيدتْ النُّون الأولى لأنَّ النُّون فاعلة صحيحة ، فزادوا نوناً ساكنة ليجري الفاعل على منهاج واحد في سكون ما قبله ، ولولا النُّون الأولى لكان ما قبل الفاعل متحرِّكاً ضرورة ؛ لأنَّه لو سكنت التَّاء / لالتقى ساكنان لام الكلمة والتَّاء ، وتركوا التَّاء مضمومة وإنْ كان الفاعل مخاطَباً ؛ لأنَّ اللبس قد زال بالنُّون ، فبقيت الحركة القويَّة الَّتي استبدَّ بها المفرد وهو مستحقٌّ لها . [٤٩٦]

وهي مجرَّدة للخطاب عارية من الاسميَّة ، وإنَّما سُكِّن ما قبلها جرياً على منهاج المفرد ، والنُّون هي الفاعلة وعلامة الجمع ، وقد عكس قوم[5] هذه القضيَّة ، فجعلوا التَّاء الفاعلة والخطاب فيها ؛ لأنَّها الملابسة للفعل ، والنُّون علامة الجمع

---

(١) في (ع) و (ت) : الخطاب .

(٢) **اللمع** ١٦١.

(٣) ساقط من (ت) و (ك) .

(٤) في (ت) : ليكون .

(٥) ينظر : **البديع** ٢ : ١٧/١ .

(ضَرَبْنَ) الفاعلة [1] إجماعاً ، وليس معها تاء دالّة على الجمع ، ويلزمهم أنْ يجعلوا الواوَ والألفَ في (قُمْتُمُو) [2]، و(قُمْتُما) علامةً حسبُ .

وفتحت النُّون لخفتها ، و لم تضمَّها كيلا تتوالى ضمَّتان ، فأمَّا (قُمْتُمُو) فإنَّ الواو جلبتْ الضمَّةَ ، و لم تكسر النُّون استثقالاً للكسرة بعد الضَّمَّة ، كما كُرهت كسرة نون الجمع الصَّحيح بعد الواو ، فلم يبقَ إلا الفتح ، [و][3]أيضاً فإنَّ أصل المخاطَب أنْ تكون [4] علامته مفتوحة ، وإنَّما كُسرت في المؤنَّث للفصل ، ولمَّا كان الفصل بين المؤنَّث والمذكَّر قد وقع بنفس الحرف لم نحتج إلى فاصل آخَر ، وتركنا الفتحة لها ، وقد ألحقت التَّاء الَّتي للمؤنَّث ـ إذا اتَّصلت بضمير مفعول [5]، أو لم تتَّصل[6] به ـ ياءً ، قال الشَّاعر/ : [٤٩٧]

رَمَيْتِيْه فَأَقْصَدْتِ   وما أخْطَأْتِ الرَّمْيَهْ[7]

ويقال : هي لغة لعَدِيِّ الرِّباب [8] ، حكاها أبو عبيدة [9] ، قال : « تقول :

---

(١) في (ت) و (ك) : الفاعل .

(٢) في (ع) : قمتمُ .

(٣) ساقط من (ت) و (ك) .

(٤) في (ع) : يكون .

(٥) في (ع) : (مرفوع مفعول) ، وزيادة (مرفوع) هنا خطأ بيِّن ؛ لأنَّ المفعول لا يكون مرفوعاً .

(٦) في (ع) : يتَّصل .

(٧) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**كتاب في علم العروض** ٢٨٠ و **الحجة** ٥/ ٣٠ و **الفَسْر** ١/١٨٣ و **مشكل إعراب القرآن** ١/٤٠٣ و **القوافي للتَّنوخيِّ** ١٠٣ و **البديع** ٢ : ١/ ١٥ و **المحصَّل** ٣٠٦) ، و(أقصد) : أصاب (**الصِّحاح** "قصد " ٢/٥٢٤) .

(٨) (**الغريب المصنَّف** ٣/٦٦٦ **وعبث الوليد** ٥٠٦) ، و« قال الأخفش في كتابه الأوسط : هي لغة رديئة لربيعة » (**ارتشاف الضَّرب** ٢/٩١٢) ، وذكر سيبويه هذه اللغة دون نسبة ، ولكنَّه أشار إلى قلَّتها (**الكتاب** ٤/٢٠٠) ، وعديُّ الرِّباب : هم عديّ بنو عبد مناة بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر (**جمهرة أنساب العرب** ١٩٨) .

(٩) حكاية أبي عبيدة في (**الغريب المصنَّف** ٣/ ٦٦٦) ، وأبو عبيدة : هو مَعْمر بن المثنَّى التيميُّ البصريُّ (ت ٢١٠هـ) ، روى عن هشام بن عروة ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلَّام والمازنيُّ ، له كتب كثيرة منها : مجاز القرآن ، والخيل ، والدِّيباج (ينظر : **مراتب النَّحويين** ٧٧ ـ ٧٩ و **إنباه الرُّواة** ٣/٢٧٦ ـ ٢٨٧) .

(أنتِ [١] فَعَلْتِي ذاكَ) ، و(ضَرَبْتِيهِ) » [٢].

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللضَّمير الغائب** [٣] **في (قامَ) ، و (قامـا) ، و (قامُوا)** » [٤].

قال سعيد : الضَّمير المتَّصل على ضربين : ملفوظ به ، ومستكنٌّ ، فالمضمر في النيَّة على ضربين :

أحدهما : معتدٌّ به اعتداد الظَّاهر في اللفظ ، وهو المستتر في الفعل للغائب ، ألا ترى أنَّنا لو سمَّينا بـــ (قامَ) من قولك : (زَيْدٌ قامَ) لم يجز إلا حكايته [٥] ، ولا يحسن ظهوره ــ وسيبويه [٦] جوَّزه في اسم الفاعل وإنْ جرى على من هو له ــ وإنَّما لم يجز ظهـــوره ؛ لأنَّك لو قلت : (زَيْدٌ قامَ هُوَ) لم يخلُ (هُوَ) من أنْ يكون تأكيداً أو فاعلاً ، فلو كـــان فاعلاً لقلت : (الزَّيْدانِ قامَ هُما) ، وهذا غير حسن ، فثبت أنَّه تأكيد للضَّمير المستكنِّ في الفعل ، وإنَّما لم يظهر للعلم به ، وكذلك فعل الأمر للواحد المخاطَب .

والَّذي [٧] لا يُعتدُّ به المستكنُّ في الاسم نحو : (قائِمٍ) ، و(حَسَنٍ) .

---

(١) في النُّسخ الثَّلاث : (أنتِي) ، وهو خطأ ؛ لأنَّ المصنِّف كان يتحدَّث عن التَّاء الَّتي هي ضمير رفـــع متَّصل ، وليس عن ضمير الرَّفع المنفصل (أنتِ) ، فالشَّاهد في (فعلتِي) و(ضربتيه) دون (أنتِ) ، إضافة إلى أنَّ نصَّ أبي عبيدة ذُكر في الغريب المصنَّف على ما أثبتُ .

(٢) قول أبي عبيدة في (**الغريب المصنَّف** ٣/ ٦٦٦) .

(٣) **اللمع** ١٦١.

(٤) كذا في النُّسخ الثَّلاث ، وفي اللمع : (والضَّمير للغائب) .

(٥) وذلك لأنَّا سمَّينا بجملة مكوَّنة من فعل واسم هو الضَّمير المستتر ، والجمل المسمَّى بها تُحكـــى علـــى ألفاظها ، وهذا بخلاف ما إذا سمَّينا بفعل مجرد دون الضَّمير فإنَّه يُعرب (**الجمل** ٣٣٩ و ٣٤٤) .

(٦) (**الكتاب** ٢/٥٢) ، وينظر : صفحة (٢٨٣) .

(٧) هذا هو الضَّرب الثَّاني من المضمر في النيَّة .

وقد أجمل في الفصل ، والألف في (قاما) هي الفاعلة في قولك : (الزَّيْدانِ قاما) ، وهي في قولك : (قاما الزَّيْدانِ) علامة للتَّثنية في الفاعل إلا أنْ تجعلها الفاعلة ، وتجعل (الزَّيْدانِ) بدلاً منها ، والواو في (قامُوا) بهذه المنزلة ، إلا أنَّ / الألف تصلح لكلِّ مثنّى عاقلٍ وغيرِ عاقل ، مؤنَّث ومذكَّر ، والواو لا تصلح إلا لجمع واحد مذكَّر عاقل ، تقول : (الزَّيْدُونَ قامُوا) ، ولا تقول : (الجِمالُ قامُوا) ، ولهذا المعنى شذَّ قول جرير : [٤٩٨]

شَرِبْتُ بِها والدِّيكُ يَدْعُو صَباحَهُ   إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا [١]

لأنَّه أجراها مجرى من يعقل[٢] ، وقد حُذفتْ هذه الواو في الضَّرورة [٣]، واجتزؤوا عنها بالضَّمَّة ، قال :

---

(١) البيت ليس لجرير كما قال ابن الدَّهَّان وتلميذه ابن الأثير في (**البديع** ٢:١ /١٨) واللورقيُّ في (**المحصَّل** ٣٠٧) ، فليس هو في دِيوانه ، بل هو للنَّابغة الجعديِّ ، فهو في (**شعر** ٤) ، وجاء منسوباً إليه في (**الكتاب** ٤٧/٢ و **مجاز القرآن** ٣٨/٢ و **الصَّاحبي** ٤١٩ و **فقه اللغة و سرُّ العربيَّة** ٦٥٠/٢ و **شروح سقط الزَّند** " البطليوسي " ١٤٥١/٤ و **التَّنبيه و الإيضاح** " نعش " ٣٢٧/٢) ، ونسب السُّيوطيُّ هذا البيت إلى الجعديِّ ، ثم نقل عن ابن الدَّهَّان في الغرَّة كلامه عن البيت وعزوه إلى جرير (**شرح شواهد المغني** ٧٨٢/٢_٧٨٣) ، وفي (**الموشَّح** ١٥٤ _ ١٥٥) أنَّ هذا البيت للنَّابغة الذُّبيانيِّ ، وأنَّ الفرزدق أخذه ، و(يدعو صباحه) : أي في وقت إصباحه ، و(دنوا) أي : مالت هذه النُّجوم إلى جانب الأفق للغروب ، و(تصوبوا) : انحدروا (**شرح أبيات مغني اللبيب** ١٣١/٦) ، وجاء مكان (شربت) في (ع) : (سريت) ، وفي (ت) و (ك) : (شريت) ، وكلاهما تصحيف ، لا معنى له هنا ؛ لأنَّ الشَّاعر يتحدَّث عن خمر شربها ، والباء في (بها) زائدة (**تحصيل عين الذَّهب** ٢٥٧) ، والتَّصحيح من الدِّيوان والكتاب وغيرهما .

(٢) « كان حقُّه أنْ يقول : (دنونَ فتصوَّبْنَ) ؛ لأنَّها مما لا يعقل ، إلا أنَّه أجراها مجرى ما يعقل ، إذ كان دورها على تقدير لا يختلف كقصد العاقل الشَّيءَ الَّذي يعمله » (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٢١/٢) .

(٣) ينظر : (**الألفات لابن خالويه** ٦٧ و **ضرائر الشِّعر** ١٢٧ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ٢: ١٢٤/١) ، ولكن نصَّ بعضهم على أنَّ هذا الحذف لغة (**أسرار العربية** ٢٧٩ و **شرح المفصَّل** ٥/٧ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٣٤٠/٢ وينظر : **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٤١) ، وذكر الفرَّاء أنَّ هذه اللغة في هوازن وعليا قيس (**معاني القرآن** ٩١/١) .

فَلَوْ أنَّ الأطبَّا كانُ حَوْلِي   وكانَ مَعَ الأطِبَّاءِ الشِّفاءُ [(١)]

وقال :

لَوْ أنَّ قَوْمِي حِيْنَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ

عَلى الجِبالِ الصُّمِّ لانْفَضَّ الجَبَلْ [(٢)]

يريد : (كانوا) ، و(حملوا) .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللغائبة (قامَتْ) ، و(قامَتا) ، و(قُمْنَ)** » [(٣)].

قال سعيد : اعلم أنَّ المؤنَّث معنى زائد على المذكَّر ، فلا بدَّ له من علامة ؛ إذ القياس يؤدِّي [إلى] [(٤)]استتار المضمر فلم يكن في الكلام لفظ يُعلم به ، ولا بروز لفظ يُعرف به ، فأوجبوا وجود التَّاء له حقيقيّاً كان أو غير حقيقيٍّ ، فأمَّا قوله :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها   ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إبقالَها [(٥)]

---

(١) البيت بلا نسبة في (**مجالس ثعلب** ٨٨/١ و **إيضاح الوقف و الابتداء** ٢٧٢/١ و **الفَسْر** ٦٥٦/٢ و **الإفصاح للفارقيِّ** ١٤٧ و **الإنصاف** ٣٢٩ و **الأشباه و النظائر** ٦٦٧/٣) وفي المصادر المذكورة في الحاشية السَّابقة ، وجاء آخر البيت في المصادر السَّابقة (الأساة) .

(٢) لم أقف على قائل البيتين ، وهما في (**إيضاح الوقف والابتداء** ٢٧٣/١ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٢/٢ و **شرح المفصَّل** ٨٠/٩ و **ضرائر الشِّعر** ١٢٨ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ١٢٣/١ و **التَّذييل والتَّكميل** ١٣٩/٢ و **موارد البصائر** ٢١١) ، و(انفضَّ) : انكسر أو تفرَّق (**تاج العروس** "فضض" ١٠/ ١٢٧) ، والشَّاهد هو الاجتزاء بالضَّمة عن الواو في (حملُ) ، وسُكِّن للوقف (ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٢/٢) .

(٣) **اللمع** ١٦١.

(٤) ساقط من (ع) .

(٥) البيت لعامر بن جُوين الطائيِّ في (**الكتاب** ٤٦/٢ و **مجاز القرآن** ٦٧/٢ و **الكامل** ٨٤١/٢ و **الأصول** ٤١٣/٢ و **فُرْحة الأديب** ١٠٢ و **الفريدة في شرح القصيدة** ٥٧ و**ضرائر الشِّعر** ٢٧٥) ، ونسبه ابن الأنباريِّ إلى الأعشى في (**شرح القصائد السَّبع** ١٠٧ و٥٢٢) ، ونسبه الخوارزميُّ إلى الخنساء في (**التَّخمير** ٢/ ٣٨٥ وينظر : **فُرْحة الأديب** ١٠١ ــ١٠٢) ، و(الودق) : المطر ، و(الإبقال) : إخراج البَقْل ، وهو ما نبت عن بَزْرة (**إيضاح شواهد الإيضاح** ٥٠١/١ ــ٥٠٢) .

فقد سبق [ذكره][1] ، وكذلك قوله :

[٤٩٩]

فَإمَّا تَرَيْنِي ولِي لِمَّةٌ   فَإنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِها[2]/

ولو قال : (أودتْ) لم تكن القصيدة مُرْدَفة[3] ، ولكنَّه حمله على الحَدَثان[4] .

وليست التَّاء فاعلة ؛ لأنَّك قد تقول : ([قَدْ][5] قامَتْ هِنْدٌ) ، فتثبت التَّاء مع (هِنْدٍ) ، و(هِنْدٌ) الفاعلة ، وتقول : (الهِنْدانِ قامَتا) ، فتثبت[6] التَّاء مع الألف ، وإنْ كانت الألف فاعلة .

وأجمل ـ أيضاً ـ هذا الموضعَ ، واستوى المؤنَّث والمذكَّر على ما سبق ، وأمَّا الجمع بالنُّون له عاقلاً كان أو غيره فقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾[7] ، ولا حاجة لها إلى نون أخرى ؛ لأنَّه قد سكن ما قبلها ، ولأنَّها بإزاء الواو في المذكَّر .

---

(١) زيادة من (ت) و (ك) ، وسبق أنْ ذكر ابن الدَّهَّان هذا البيت في (**الغرَّة** ـ نسخة كوبريلي ـ ٤٢) ، وأشار هناك إلى أنَّ حذف التَّاء من (أبقل) ضرورة ؛ لأنَّ الفعل المسند إلى ضمير المؤنَّث المستتر يجب إلحاقه علامة التَّأنيث .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في (**ديوانه** ١٧١ و **الكتاب** ٤٦/٢ و **معاني القرآن للأخفش** ٦٢/١ و **الأصول** ٤١٣/٢ و **إصلاح الخلل** ٣٨٩ و **الكافي في الإفصاح** ٢/ ٣٥٤ و **رصف المباني** ١٨٦) ، و(اللمَّة) : الشَّعر الَّذي نزل من الرأس إلى ما بين المنكبين ، و(أودى) : هلك (**شرح أبيات سيبويه** ٤٧٨/١) .

(٣) القصيدة المردفة : هي الَّتي وقع فيها الرِّدف ، ويكون بثلاثة أحرف : بالألف ، أو الياء أو الواو الساكنتان ، وموقعه قبل حرف الرويِّ ، لا حاجز بينهما ، وهو حرف يجب الالتزام به في كلِّ القصيدة إنْ وُجد في أوَّلها (**الفصول في القوافي** ٦١ ـ ٦٢) .

(٤) ينظر : **معاني القرآن للفرَّاء** ١٢٨/١ و **التَّكملة** ٣١٣ .

(٥) ساقط من (ك) و(ت) .

(٦) في (ك) : فثبتت .

(٧) سورة يونس ، الآية (٢٢) .

وهذه النُّون تكون عند أكثر العلماء[1] من الثَّلاثة إلى العشرة ، والتَّاء لما فوق ذلك في الفعل فاعلةً ، فأمَّا مفعولة فللقليل والكثير المخاطَب مع الكاف نونان ، كقولك : (ضَرَبْتُكُنَّ) ، وقيل : « للكثير كاف وحدها مكسورة »[2] كقولك : (أَخَذْتُكِ) ، و(شَرَيْتُكِ) ، وأكثر ما يكون في جمع المذكَّر غير الآدميِّ المخاطَب ، ومع المؤنَّث عامًّا .

والجمعُ للغائب القليل مع الهاء نونان ، والكثير ألف[3] كقولك : (ضَرَبْتُهُنَّ) و(ضَرَبْتُها) هذا في الأفعال ، وهي مع الجارِّ كصورها مع الفعل منصوبة ، وحكمها حكمها إلا في الموضع .

---

(١) ينظر : (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/ ٤٣٥ و **المذكَّر و المؤنَّث لابن الأنباريِّ** ٦٨٠ و **التَّكملة** ٣١٠ و **المفصَّل** ١٩١ و **البديع** ٢ : ١٧/١) ، هذا هو المختار ، والعكس جائز (**معاني القرآن للفرَّاء** ٤٣٥/١ و **المذكَّر و المؤنَّث لابن الأنباريِّ** ٦٨١ و **المفصَّل** ١٩١) ، وليس في المصادر السَّابقة تفريق بين العاقل وغير العاقل ، وإنْ كانت أمثلة التَّكملة والمفصَّل لغير العاقل ، أمَّا ابن الأنباريِّ فأمثلته تشمل النَّوعين ، ولكن جاء في بعض المصادر أنَّ التَّفريق بين الكثير والقليل خاصٌّ بغير العاقل ، أمَّا العاقل فلا فرق بين كثيره وقليله ، والأفصح فيه أنْ يجمع الضَّمير (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢/ ٤٠٦_٤٠٧ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ١٢٩/١ _ ١٣٠ و **البحر المحيط** ١٠٧/٢ _ ١٠٨) .

(٢) لم أقف على هذا القول ، ومن شواهد إعادة الكاف المكسورة على المؤنَّث المجموع قول الشَّاعر :

ولستُ بسائلٍ جاراتِ بيتي أ غُيَّابٌ رجالُكِ أم شُهودُ

(**الحماسة لأبي تمَّام** ١٢٢ و **التَّذييل و التَّكميل** ١٥٦/٢) فقال : (رجالكِ) ، ولم يقل : (رجالكُنَّ) .

(٣) ينظر : (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/ ٤٣٥ و **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ٦٨١ و **البديع** ٢ : ١٧/١) هذا هو الأفصح ، لكن يجوز العكس (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/ ٤٣٥ و **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ٦٨٢) ، وهذا الحكم جاء مطلقاً في المصادر السَّابقة ، ومقيَّداً في المصادر الآتية بغير العاقل ، وأمَّا العاقل فلا فرق بين كثيره وقليله في أنَّ الأصل إعادة الضَّمير عليه مجموعاً ، وقد يعود عليه كما يعود على المفرد المؤنَّث (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢/ ٤٠٦_٤٠٧ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ١٢٩/١_ ١٣٠ و **ارتشاف الضَّرب** ٩١٦/٢) .

تقول [١] : (الأَجْذاعُ انْكَسَرْنَ) ، و(الجُذُوعُ انْكَسَرَتْ) ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَـٰبِ / ٱللَّهِ ﴾ [٢] ، ثم قال تعالى : ﴿ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ [٣] ، فقال : ﴿ مِنْهَآ ﴾ لما عاد إلى الاثني عشر ، وقال : ﴿ فِيهِنَّ ﴾ لما عاد إلى الأربعة الأشهر [٤]، فهي مفارقة للواو من حيث إنَّها صالحة لكلِّ مؤنَّث .

[٥٠٠]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وكذلك الضَّمير في اسم الفاعل والمفعول ، نحو : (ضارِبٍ) ، و(مَضْرُوبٍ) ، وفي الظَّرف نحو : (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وما أُجري هذا المجرى** » [٥].

قال سعيد : الضَّمير في اسم الفاعل هو القسم الثَّاني الَّذي شرطته في الفصل الَّذي قبله [٦] ، وهو كامن لا ظهور له في اللفظ إلا إذا جرى على غير من هو له [٧] ، وإنْ كان سيبويه قد أجاز ظهوره عند قوم ، وإنْ جرى على من هو له ، وينزِّله منزلة الظَّاهر ، فقال : « وتقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَ امْرَأَةٍ ضارِبِها هُوَ) » ، ثمَّ قال : « هو

---

(١) رجع ابن الدَّهَّان ــ هنا ــ ليمثل لمجيء النُّون من الثَّلاثة إلى العشرة ، والتَّاء لما فوق ذلك .

(٢) سورة التَّوبة ، الآية (٣٦) .

(٣) سورة التَّوبة ، الآية (٣٦) .

(٤) ينظر : **المذكَّر و المؤنَّث لابن الأنباريِّ** ٦٨٢ .

(٥) **اللمع** ١٦١.

(٦) وهو ما كان مضمراً في النيَّة لا يُعتدُّ به اعتداد الظَّاهر في اللفظ ، ينظر : صفحة (٢٧٨) .

(٧) صفة كان أو حالاً أو خبراً أو صلة ، نحو : (مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها هو) فـ (ضاربها) صفة في اللفظ لـ (امرأة) ، لكنَّه في المعنى لـ (رجل) لهذا ظهر ضميره (ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٣٦/٦ و **الإنصاف** ٥٦) .

مخيَّر بين أنْ يجعله [١] وصفاً [٢] للمضمر ، وأنْ يجعله فاعلاً بمنــزلة (زَيْــدٍ) » [٣] ، وقــال بعضهم [٤] : « هذه المسألة لا حجَّة فيها عندي لاتِّفاق الإعرابين ، واحتمال التَّأويــل ، فإنْ اختلف الإعراب كان فيه حجَّة » ، وليس الأمر كذلك عندي .

وهذا الضَّمير المستكنُّ في اسم الفاعل لا اعتداد به ؛ لأنَّه لو اعتدَّ به لكان جملــة ، ولو كان جملة لوصل به (الَّذي) ، فأمَّا (أقائمٌ الزَّيْدان أمْ قاعدان) فعلى غير القياس / ، والقياس عند المازنيِّ (أمْ قاعدٌ هُما) [٥] ، فأمَّا الضَّمير الَّذي في الظَّرف فإنَّ الكــوفيين [٦] يعتــدُّون به [٧] جــملة في كلِّ موضع ، ولا يعتــدُّ به بصريٌّ [٨] جملة إلا صــلة للَّــذي التَّام [٩] .

[٥٠١]

---

(١) في (ت) : تجعله .

(٢) أي : توكيداً للضَّمير المستتر في (ضاربها) ، فسيبويه يعبِّر عن التَّوكيد بالوصف .

(٣) هذا المعنى في (**الكتاب** ٢/ ٥٢ وينظر : **التَّذييل والتَّكميل** ١٦/٤) ، والمثال في الكتاب جاء علــى النَّحو الآتي : (مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها هو) ، ولا مدخل على هذا للقول الَّذي نقلــه ابــن الدَّهَّان عن بعضهم ؛ لأنَّ الإعراب اختلف ، فامتنع كون (ضاربِها) نعتاً لــ (امرأة) ، وتعيَّن كونه نعتاً لــ (رجل) ، فهو جارٍ على من هو له في المعنى ، ومع ذلك أُبرز معه الضَّمير الَّذي أجاز ســيبويه أنْ يكون فاعلاً لاسم الفاعل .

(٤) لم أقف على صاحب هذا القول .

(٥) قال ابن جنِّي : « ومن ذلك قول العرب : (أقائم أخواك أم قاعدان ؟) هــذا كلامها ، قال أبــو عثمان : والقــياس يوجب أن تقول : (أقائم أخــواك أم قاعــدٌ هما ؟) ، إلا أنَّ العرب لا تقوله إلا : قاعدان ، فتــصل الضَّمير ، والقــياس يوجب فصله ليعــادل الجملــة الأولى » (**الخــصائص** ١٠٠/١) .

(٦) لم أقف على نسبة هذا القول إليهم .

(٧) في (ع) : يعدُّونه ، والهاء عائدة على الظَّرف المشتمل على الضَّمير .

(٨) ينظر : **المقتضب** ١٥٧/١ و **توجيه اللمع** ٤٩٣ و **الأشباه و النَّظائر** ٥٢/٢ .

(٩) ذكر ابن الدَّهَّان أنَّ (الَّذي) وبقيَّة الموصولات أسماء نواقص ، وأنَّها لا تتمُّ إلا بــصلاتها (**الغــرَّة** ــ نسخة قليج علي ــ ١٩٧ و ١٩٩) ، وعلى هذا فــ (الَّذي) التامّ : هو (الَّذي) مع صلته .

والظَّرف النَّاقص[١] و[نحوه][٢] ، والظَّرف التَّامُّ[٣] واسم الفاعل يستوي عند الكوفيِّ الرَّفع بهما[٤] .

وقوله : « ما جرى هذا المجرى » يعني به الصِّفة[٥] واسم الفعل ، إلا أنَّ اسم الفعل يُعتدُّ بالضَّمير معه جملة في قولك : (صَهْ) ، و(مَهْ) ، لكنَّه لا يثنَّى الضَّمير فيهما ، ولا يجمع ، بل يكون[٦] على صورة واحدة اختصاراً ، ولو رِيْمَ ذلك لصاروا إلى الفعل .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **فأمَّا الضَّمير المنصوب فالياء في (كَلَّمَني)** »[٧].

قال سعيد : الياء هي الضَّمير ، والنُّون وقاية للكلمة من الكسرة الَّتي تجب للياء[٨] ، وإنَّما يُفعل هذا في المبنيَّات إبقاءً على حركة الآخِر أو سكونه ، نحو : (مِنِّي) ، و(ضَرَبَني) ، فأمَّا (يَضْرِبُني) ونحوه فإنَّما حفظوا فيها حركة الإعراب حملاً على (ضَرَبَني) ، ولأنَّ الإعراب ليس يتمكَّن فيه ، ولم يحتاجوا إلى مثل هذا في (غُلامِي)

---

(١) الظَّرف النَّاقص : هو الَّذي لا يتمُّ معناه إلا بذكر متعلَّق خاصّ جائز الذكر ، نحو : (جاء الَّذي سكن مكاناً) (**التَّصريح** ٤٦١/١) .

(٢) ساقط من (ت) و (ك) ، والمراد بنحو الظَّرف النَّاقص الجارُّ والمجرور النَّاقص نحو : (أحمدُ بك معجبٌ) .

(٣) الظَّرف التَّامّ : ما يُفهم بمجرَّد ذكره ما يتعلَّق هو به ، فمتعلَّقه لهذا واجب الحذف ، ومثاله : (جاء الَّذي عندك) (**التَّصريح** ٤٦١/١) .

(٤) الضَّمير يرجع إلى اسم الفاعل والظَّرف مطلقاً ناقصاً وتامّاً ، والكوفيون يسوُّون بين الظَّرف واسم الفاعل في جواز رفع الاسم بعدهما على الفاعليَّة ، سواء اعتمدا على شيء نحو : (ما عندك زيدٌ) ، و(ما قائمٌ زيدٌ) ، أو لم يعتمدا نحو : (عندك زيدٌ) ، و(قائمٌ زيدٌ) ، أمَّا جمهور البصريين فيتعيَّن عندهم أنْ يكون (زيد) في المثالين الأخيرين مبتدأ (**مغني اللبيب** ٥٧٨ـ٥٧٩) .

(٥) أي : الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل ، مثل : (وجهُك حسنٌ) (ينظر : **توجيه اللمع** ٣٠٦) .

(٦) في (ت) : تكون .

(٧) **اللمع** ١٦١.

(٨) في (ت) : تجب الياء ، وفي (ك) : تجيب الياء .

لشدَّة اتصال المضاف بالمضاف إليه ، وأيضاً فإنَّ البناء لا يدلُّ على حركته إذا عُدمتْ شيءٌ بخلاف الإعراب ، فإنَّ عامله يدلُّ عليه ، فلهذا المعنى روعيتْ حركة البناء وسكونه .

وكذلك (لَيْتَني) و(إنَّني) ونحوه ، وقيل : « هو محمول على الفعل »[1]، فأمَّا قوله / : [٥٠٢]

.... يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني[2]

فشاذٌ[3]، فإنْ قيل : فما الحاجة إلى النُّون[4] في قولك : (ضَرَبْتِني) للمخاطَب المؤنَّث ، فالجواب : حمله على المذكَّر كما حُمل في جمع السَّلامة ، وقيل : « إنَّما زادوها لكيلا يُعتقد أنَّ هذه الياء[5] إشباع »[6]، وأمَّا (هُما يَضْرِبانِني) فإنَّما زادوا النُّون وإنْ كانت النُّون مكسورة ؛ إعلاماً أنَّ هذه النُّون الأولى عوض من الضَّمَّة في الفعل ، والضَّمَّة في (يَضْرِبُني) تثبت معها نون الوقاية ، فكذلك هذا ، وكيلا يُعتقد أنَّ هذه النُّون الَّتي هي

---

(١) ينظر : **المقتضب** ٣٨٤/١ و **سر صناعة الإعراب** ٥٥٠/٢ و **المفصَّل** ١٣٥ و **شرح اللمع للأصفهانيّ** ٦٠٣/٢ .

(٢) هذا عجز بيت وصدره :

تراهُ كالثَّغام يُعَلُّ مسكاً ....

وهو لعمرو بن معدي كرب ، وهو في (**شعره** ١٨٠ و **الكتاب** ٥٢٠/٣ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٩٠/٢ و **مجاز القرآن** ٣٥٢/١ و **الحجَّة** ٣٣٤/٣ و **المنصف** ٣٣٧/٢ و **التَّبصرة و التَّذكرة** ٤٢٨/١) ، و(الفاليات) : جمع (فالية) ، اسم فاعل من (الفَلْي) ، وهو إخراج القمل وتفتيشه من الشَّعر والثِّياب ، يقول : إنَّ من شأن شَعره أنْ يسوء الفاليات لكثرة الشَّيب فيه (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٢٩٨/٧) .

(٣) والأصل : (فلينني) ، فحذف نون الوقاية للضَّرورة ، وكسر نون النِّسوة (**الفوائد و القواعد** ٤١٣) ، وزعم بعض البصريين أنَّ حذف هذه النُّون لغة غطفان (**الحجَّة** ٣٣٥/٣) .

(٤) في النُّسخ الثَّلاث (الكسرة) ، والصَّواب ما أثبت ؛ لأنَّ النُّون إنَّما جاءت وقاية من الكسر ، والكسر هنا لازم ، وهذا سبب السُّؤال .

(٥) في النُّسخ الثَّلاث (الكسرة) ، والصَّواب ما أثبت ؛ لأنَّ الياء هي الَّتي تكون إشباعاً لا الكسرة .

(٦) لم أقف على هذا القول .

علامة للرَّفع هي الوقاية ، وأنَّ الفعل مجزوم أو منصوب ، وليجري الفعل على طريقة واحدة ، وأيضاً فإنَّ الجرَّ لَمَّا لم يدخل[1] في الفعل إعراباً لم يدخل الكسر فيه بناءً ، وقد أجروا أسماء الأفعال هذا المجرى ، قالوا : (قَطْنِي) ، و(قَدْنِي) ، وقد حُذفت هذه النُّون معه في الشِّعر ، قال :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [2]

حملاً على الاسميَّة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ [3] زادوا النُّون إبقاء على سكون النُّون الَّتي للكلمة .

فأمَّا (ضَرَبَانِي) فلمَّا كانت هذه الياء تستدعي الكسرة قبلها ، والألف لا تحتمل الحركة ، وليست حرف إعراب كما كانت في (عَصاً) [4] زادوها لتتحمَّلها / ، وحملوا معتلَّ الأسماء والأفعال على صحيحهما في (عَصاي) ، و(يَخْشانِي) . [٥٠٣]

وأصل هذه الياء الحركة حملاً على كاف المخاطَب ، وكانت الحركة فتحة لخفَّتها وثقل الياء ، ومن العرب من يُسكِّنها في الوصل والوقف[5] ، وحجَّته ثقل الحركة فيها ، وأيضاً فحركة الكاف فارقة بين المذكَّر والمؤنَّث ، وحركة الياء ليست فارقة ، وأيضاً

---

(١) في (ت) و (ك) : فإنّه لمَّا لم يدخل الجرُّ .

(٢) البيت منسوب إلى حُميد بن مالك الأرقط في (**شرح أبيات إصلاح المنطق** ٥٤٦ و **الصِّحاح** "خبب" ١١٨/١ و **اللآلي** ٤٧٤/١ و **تخليص الشَّواهد** ١٠٧) ، وفي (**شعر أبي نُخيلة** ١٩٤ و ٢٦٤ ـ ٢٧٢) حديث مفصَّل عن الخلاف في نسبة هذا البيت ، ونتيجته ترجيح نسبته إلى حميد المذكور ، والبيت بلا نسبة في (**الكتاب** ٣٧١/٢ و **النَّوادر في اللغة** ٥٢٧ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ٧٣/٢) ، و(الخبيبَين) : هما عبد الله بن الزّبير وأخوه مصعب ؛ لأنَّ عبد الله كان يكنى أبا خبيب ، وروي : (الخبيبينَ) بالجمع ، والمراد عبد الله بن الزُّبير وأصحابه ، و(قدني) : حسبي (**شرح أبيات إصلاح المنطق** ٥٤٦) .

(٣) سورة الكهف ، الآية (٧٦) .

(٤) جاءت العبارة السابقة في (ت) و(ك) على النَّحو الآتي : والألف ليست حرف إعراب كما كانت في (عصاً) لا تحتمل الحركة .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٢٢١/٢ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٩/١ و **سر صناعة الإعراب** ٧٧٩/٢ .

فإنَّهم جعلوا الكسرة الّتي قبل الياء عِوضاً من حركتها فيمن يُسكِّنها ، وليس كذلك الكاف .

فإنْ قيل : إنْ كنت زدت هذه النُّون لتقي الفعل الكسرَ ، فما تصنع بقولك : (قُومِي) و(اضْرِبِي) ، وآخر الفعل مكسور ؟ قيل : الياء هنا فاعلة ، فجرت[1] مجرى الياء في (يَرْمِي) و(يَقْضِي) ، وأمَّا[2] (تَضْرِبِينَ) فليست الياء آخراً ، وقد صارت حشواً .

وقد تُحذف هذه الياء اجتزاء بالكسرة عنها ، وذلك في الفواصل والقوافي[3] ، قال الله تعالى : ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾[4] ، ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾[5] ، وقال الشَّاعر :

.... ولمَّا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ[6]

فلمَّا وقف حذف الكسرة .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « والتَّثنية والجمع (كَلَّمَنا) »[7].

---

(١) في (ع) : تجري .

(٢) في (ك) : فأمَّا .

(٣) (ينظر : **معاني القرآن و إعرابه** ٣٨٩/١) ، وذكر الزَّجَّاج في هذا الموضع أنَّ أهل اللغة يسمُّون أواخر الآي الفواصل .

(٤) سورة البقرة ، الآية (٤٠) .

(٥) سورة البقرة ، الآية (٤١) .

(٦) عجز بيت للأعشى ، وصدره :

ومن شانئٍ كاسِفٍ وجهُهُ ....

وهو في (**ديوانه** ١٩ و **الكتاب** ١٨٧/٤ و **معاني القرآن و إعرابه** ٣٨٩/١ و **إعراب القراءات السَّبع** ٨٠/١ و **الفصوص** ١٣١/٣ و **المفصَّل** ٣٥٧ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢٩١/٢) ، والرِّواية في المصادر السابقة : (إذا ما) مكان (ولمَّا) ، والمعنى : إذا تضيَّفته عبس في وجهي وأنكرني وإنْ كان عارفاً بي (**تحصيل عين الذهب** ٥٦٣) .

(٧) **اللمع** ١٦١.

قال سعيد : هذا اتّفاق وقع في المثنّى والمجموع المنصوب ، كما وقع في مثنّى المرفوع ومجموعه في قولك : (كَلَّمْنا) ، إلا أنّ ما قبل النُّون في المرفوع ساكن ، وفي المنصوب متحرِّك ، وأمَّا في المعتلِّ / اللام فإنَّها تكون مع (نا) المنصوبة ألفاً كما تكون مع المظهر المنصوب ، تقول : (رَمانا عَمْرٌو) ، ومع (نا) المرفوعة على الأصل إنْ ياء فياءٌ ، وإنْ واواً فواوٌ ، تقول : (رَمَيْنا عَمْراً) ، و(غَزَوْنا عَمْراً) ؛ لأنَّها تسكن اللام فتعود إلى الأصل . [٥٠٤]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **والكاف للمخاطَب : (رَأَيْتُكَ) ، وللتَّثنية : (رَأَيْتُكُما) ، وللجمع : (رَأَيْتُكُمْ)** » (١).

قال سعيد : الكاف كما ذكر للمخاطَب ذكراً كان أو أنثى ، إلا أنّ المذكّر مفتوح ، والمؤنَّث مكسور ، وللكاف من التصرُّف ما ليس لغيرها من الضَّمائر ؛ لأنَّها تُزاد مع الأسماء في (ذَلِكَ) و(النَّجاءَكَ) ، ومع الأفعال في : (أَرَأَيْتُكَ) ، وتكون تارة اسماً وتارة حرفاً ، وقد تكون التَّاء في (أَنْتَ) و(ضَرَبْتَ) كذلك ، لكنَّ الكاف أكثر تصرُّفاً ، وكذلك تقع الواو والألف والنُّون ، وقد سبق ذكر ذلك (٢) .

وزيدت الميم مع المثنَّى هنا كما زيدت مع مثنَّى (٣) المرفوع المخاطَب ، فقولك : (ضَرَبْتُكُما) الكاف للخطاب ، وضُمَّت كما ضُمَّت تاء الخطاب في قولك : (قُمْتُما) ، وكذلك (ضَرَبْتُكُمُو) الكاف للخطاب والواو للجمع ، وهي المفعولة ، وقيل : (كُما)

---

(١) اللمع ١٦١.

(٢) ينظر : صفحة (٢٧٩) .

(٣) في (ك) : المثنّى .

و(كمُو) بمجموعها دلالة على المقصود لا واحد منهما [١]، ومن النَّاس مَن يدَّعي أنَّ الكاف زيدت متحرِّكة [٢]؛ لأنَّها اسم ، وهي على حرف واحد ، وأكثر النَّاس على أنَّها زيدت ساكنة _ منهم المبرِّد [٣]_ ، وإنَّما حُرِّكت للفصل / بين المذكَّر والمؤنَّث . [٥٠٥]

ومَن قال : (ضَرَبْتُكُمْ) فالواو محذوفة ، يدلُّ على ذلك (ضَرَبْتُكُنَّ) ، فكما للمؤنَّث حرفان فكذلك للمذكَّر ، ولا تحرَّك الميم مع حذف الواو احترازاً من اجتماع خمس حركات لا ساكن بعدها كما فُعل في ﴿ رُسُلُكُم ﴾ [٤] ، وتحذف [٥] الواو والضَّمَّة في الجمع كما حذفت في ضمير المرفوع ، فتقول : (ضَرَبْتُكُمْ) ، فإذا لقيها ساكن ضممت الميم حملاً على الأصل .

قال أبو الفتح _رحمه الله_ : « **والمخاطَبة (رَأَيْتُكِ) ، و(رَأَيْتُكُما) ، و(رَأَيْتُكُنَّ)** » [٦].

قال سعيد : قد بيَّنا أنَّ الكسرة من علامة التَّأنيث ، فأعُطيت المؤنَّث كما سبق في ضمير المرفوع [٧]، وتشارك الضَّميران المثنَّيان هنا كما اشتركا في

---

(١) (ينظر : **البديع** ٢ :١/١١ و **المحصَّل** ٢٧٤) ، وقول ابن الدَّهَّان : « منهما » يرجع إلى الميم والألف من (كما) والميم والواو من (كمو) ، قال الثَّمانينيُّ : « وفي النَّاس من قال : زادوا الميم والألف علماً للتَّثنية، والميم والواو علماً للجمع » (**الفوائد والقواعد** ٤١٥ وينظر : **البيان في شرح اللمع** ٣٤٥) .

(٢) لم أقف على هذا القول .

(٣) لم أقف على رأي المبرِّد .

(٤) سورة غافر ، الآية (٥٠) ، والحديث هنا عام في ميم الجمع ، وليس خاصاً بميم الجمع المتَّصلة بالفعل ، فابن الدَّهَّان يقول : إنَّ ميم الجمع تسكَّن عند حذف الواو ؛ لئلا يجتمع في بعض صورها خمس حركات لا ساكن بعدها ، وهذا المعنى موجود في (**الكتاب** ٤/ ١٩٢و٢٠ و **التَّكملة** ٢٢٣) .

(٥) في (ت) : يحذف .

(٦) **اللمع** ١٦١.

(٧) ينظر : صفحة (٢٧٥) .

المرفوع في المذكّر والمؤنّث ، وبعض بني تميم [1] يُبدل من الكاف المكسورة الــشّين [2] ، وأنشد :

فَعَيْناشِ عَيْناها وجِيْدُشِ جِيْدُها ولَكِنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيْقُ [3]

وقال :

ولَوْ حَرَشْتِ لَكَشَفْتِ عَنْ حِرِشْ
عَــنْ واســعٍ يَغْرَقُ فِيه القَنفَرِشْ [4]

وبعضهم يلحق الكاف المؤنّثة في الوقف شيناً ، فإذا وصلوا أزالوها [5] ، وإنّما أبدلوا مــن الكاف شيناً لشدّة العناية بالفصل ؛ لأنّ الفصل بالحرف أقوى منه بالحركة ، كما فصلوا بين جمعهما [6] بالواو والنّون [7] .

---

(١) نسب سيبويه هذه اللغة إلى ناس كثير من تميم وناس من أسد (**الكتاب** ١٩٩/٤) ، وذكر المبرّد أنّ هذه لغة بني عمرو بن تميم (**الكامل** ٧٦٥/٢) ، وتسمّى هذه اللغة الكشكشة (**الإبدال لأبي الطيب** ٢٣٠/٢) .

(٢) في (ع) : من الكاف الشين المكسورة .

(٣) البيت لمجنون ليلى ، وهو في (**ديوانه** ٢٠٧ و **الكامل**/٢ ١٠٣٨ و **جمهرة اللغة** ٤٣/١ و **الإبدال لأبي الطيب** ٢٣١/٢ و **التّمام** ٣٧ و **سر صناعة الإعراب** ٢٠٦/١ و **الممتع** ٢٧٤) ، ورواية الدّيوان والكامل بالكاف .

(٤) البيت الثّاني منسوب إلى رؤبة في (**تهذيب اللغة** ٤٢١/٩ و **لسان العرب** "قنفرش " ٣٣٨/٦ وينظر : **ملحق ديوانــه** ١٧٦) ، ولكن ذكر الصّغانيّ في (**التّكملة** " قنفرش" ٥٠٥/٣) أنّ هذه النّسبة غير صحيحة ، والبيت الأوّل بلا نسبة في (**الجيم** ١٨٨/١ و **الإبدال لأبي الطيب** ٢٣١/٢ و **تهذيــب اللغــة** ٩/ ٤٢٥ و **شــرح الكافيــة للرّضــيّ** ٢ : ١٤٦٠/٢) ، وفي (**الحيوان** ١١١/٦) أنّه لأعرابي من تميم ، والبيتان معاً في (**العين** ٢٦٩/٥ و **جمهرة اللغة** ٤٢/١) ، و(القنفرش) : فرج الرجل الضّخم (**القاموس** "قنفرش" ٥٤٢) ، و(الاحتراش) : صيد الضّبّ خاصّــة ، والــشاهد : (حرش) ، والأصل : (حرك) ، و(الحر) : فرج المرأة ، يقول : لــو كنت تصيدين الضبّ لأدخلته في فرجك إعجابــاً بــه ، وإعظاماً للذّته (**خزانة الأدب** ٤٦٣/١١) ، وجاء مكان (عن) من البيت الأوّل في (ع) : (على) .

(٥) (ينظر : **الكتاب** ١٩٩/٤ ـــ ٢٠٠) ، وفي (**شرح الكتاب للسّيرافيّ** " السّيرافيّ النّحويّ " ٤٧٢) : « ويقال إنّها في قوم من بكر بن وائل » ، وفي (**العين** ٢٦٩/٥ و **سر صناعة الإعراب** ٢٣٠/١) أنّها لغة ربيعة .

(٦) في (ع) : جميعهما .

(٧) ينظر : **الكتاب** ١٩٩/٤ .

[٥٠٦]

وبعضهم يلحق الكاف المفردة إذا اتّصلت / بهاء ألفاً ، فيقول : (أَعْطَيْتُكَاهُ) ، وإنْ كان لمؤنّث يلحق ياء ، فيقول : (أَعْطَيْتُكيه)[1] ، وزادوا في الجمع نوناً أخرى ؛ ليكون على عدّة جمع المذكّر في (أَعْطَيْتُكُمُو) ، فتقول : (أَعْطَيْتُكُنَّ) ، والكلام هنا كالكلام ثَمَّ .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وللغائب : (رَأَيْتُهُ) ، و(رَأَيْتُهما) ، و(رَأَيْتُهُمْ)** »[2].

قال سعيد : اعلم أنّ الهاء في (رَأَيْتُهُ) ونحوها هي الاسم وحدها ، وقال قوم : « هي وما بعدها الاسمُ »[3]، فالزجّاج[4] يذكر عن سيبويه أنّ مِن مذهبه أنّ الهاء والواو هما الاسم ، وكلامه يدلُّ على غير ذلك في آخر الباب[5]، والزّجّاج[6] يقول الهاء وحدَها الاسمُ ، وهو مذهب الفارسيِّ[7] وجماعة من النُّحاة[8].

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٢٠٠/٤ .

(٢) **اللمع** ١٦٢.

(٣) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** " السِّيرافيّ النّحويّ " ٤٥٣ .

(٤) قال الزّجّاج : « زعم سيبويه أنّ الواو زيدت على الهاء في المذكّر كما زيدت الألف في المؤنّث ... ليستوي المذكّر والمؤنّث في باب الزّيادة » (**معاني القرآن و إعرابه** ٥٠/١ وينظر : **الكتاب** ١٨٩/٤)، وهذا التنظير لها بألف المؤنّث هو دليل من قال بأنّ الهاء مع ما بعدها هو الاسم في المذكّر كما سيأتي، ومن هنا فُهم أنّ الزجّاج ينسب إلى سيبويه هذا القول ، وينظر قول الزّجّاج أيضاً في : (**شرح الكتاب للسِّيرافيّ** " السِّيرافيّ النّحويّ " ٤٥٣) .

(٥) وهو باب (إثبات الياء والواو في الهاء الّتي هي علامة الإضمار وحذفها) ، فقد قال سيبويه عن الياء الّتي بعد هاء الإضمار : « ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلته » ، وهذا النصُّ لم يأتِ في آخر الباب بل في آخر حديثه عن هاء المفرد (**الكتاب** ١٩١/٤) .

(٦) **معاني القرآن و إعرابه** ٥٠/١ وينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** " السِّيرافيّ النّحويّ " ٤٥٣ و **البيان في شرح اللمع** ٣٤٧ .

(٧) **الحجّة** ١/ ٦٤ و ٦٥ و ١٣٧ـ ١٣٨ .

(٨) ينظر : **المقتضب** ٣٩٩/١ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ١٥٨/٢ ـ ١٥٩ و **علل النّحو** ٤١٩ و **سر صناعة النّحو** ٦٢٩/٢ و٧٧٣ و**الكشف عن وجوه القراءات** ٤٢/١ و**الفوائد والقواعد** ٤١٦ و**البيان في شرح اللمع** ٣٤٧ .

ويحتجُّ الأوَّل بأنَّ المؤنَّث لا خلاف في أنَّ الألف مع الهاء هو المضمر[١]، فكـذلك[٢] المذكَّر ، الهاء مع ما بعدها هو الاسم ، ويعتلُّ الثَّاني بأنَّ الهاء وحدها الاسم حملاً علـى الكاف والياء ، وسيبويه يقول في كتابه : « هاء الإضمار »[٣]، وإنَّما الواو إشـباع ؛ لأنَّ الهاء خفيَّة ، فناسبت[٤] حروف المدِّ واللين بما سبق ذكره ، ولهذا المعنى إذا سكن مـا قبلها في (مِنْهُ) و (عَنْهُ) و (اضْرِبْهُ) لم تحتج إلى الواو ، وذلك أنَّهم كرهوا لخفائهـا أنْ يجمعوا بين ساكنين ، ولهذا المعنى إذا انكسر ما قبلها أو كان قبلها ياء ساكنة قلبت الواو ياء ،[وبعضهم يُقِرُّها على ما بها / ، فيقول : (بِهُو)][٥] ، وبعضهم يشمُّ الهاء المتحرِّك ما قبلها الحركة ، ولا يشبعها[٦] ، وبعضهم يسكنها البتَّة ، وقيل : « هي لغة »[٧] .

[٥٠٧]

واعلم أنَّ هذه الهاء الَّتي للمذكَّر لا تخلو أنْ يكون[٨] ما قبلها متحرِّكاً أو ساكناً ، فإنْ كان متحرِّكاً كان إلحاق الواو إشباعاً للحركة الَّتي فيها لتحقيق بيانها ؛ لأنَّها خفيَّة ، هذا في الوصل ، وإذا وقفت أزلتهما[٩] .

---

(١) هذا ما ذكره السِّيرافيُّ (**شرح الكتاب للسِّيرافيّ** " السِّيرافيّ النَّحويّ " ٤٥٣ وينظر : **البيان في شرح اللمع** ٣٤٧) ، لكنَّ ابن الدَّهَّان نفسه ذكر خلافاً في صفحة (٢٩٨) .

(٢) في (ت) : (فذكم) .

(٣) ذكر سيبويه هذا المصطلح مرتين ، وذلك في (**الكتاب** ٤/ ١٩١) ، وذكر في موضعين آخرين (الهاء الَّتي هي علامة الإضمار) (**الكتاب** ٤/ ١٨٩ و ١٩٥) .

(٤) في (ع) : فتناسب .

(٥) ساقط من (ع) ، وهي لغة أهل الحجاز (**الكتاب** ١٩٥/٤ و **معاني القـرآن للأخفـش** ٢٧/١ و **الأصول** ٣٨٠/٢) .

(٦) هم أعراب عُقيل وكلاب ، فإنَّهم يجيزون تحريكَ الهاء المتحرِّك ما قبلها من غير إشباع وإسـكانَها (**المحكم** ٢٤٨/٤ و **تسهيل الفوائد** ٢٤) .

(٧) هي لغة أزد السَّراة (**معاني القرآن للأخفش** ٢٨/١ و **المحتسب** ٢٤٤/١) .

(٨) في (ت) : تكون .

(٩) أي : أزلت الواوَ وحركة الهاء .

فإنْ كان ما قبلها ساكناً وكان حرف مدٍّ حذفتَ الحرفَ ، و لم تلحقها إيّـــاه[1] ، نحـــو : (عَصاهُ) ، و(خُـــذُوهُ) ، و(عَلَيْه) ؛ كيلا تجـــمع[2] بـــين ســـاكنين بينـــهما حـــرف خفيٌّ ، وهـــو الهـــاء ، فـــإنْ كـــان السَّاكن صحيحاً فمذهب ســـيبويه[3] الإلحـــاقُ للـــحرف بعـــد الهاء ، نحو : (عَنْهـــو) ، و(مِنْهـــو) فـــإذا [4]وقفـــتَ حذفتهما[5] ، ومذهب المبرِّد[6] أنَّ إلحـــاق الحـــرف وحذفه [في كـــلا الحـــالتين][7] سواء .

وتُقلب الواو ياء إذا كان قبل الهاء حرف مكسور أو ياء لخفائها ، ويجوز أنْ يُترك على الأصل كقراءة مَن قرأ : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو ٱلْأَرْضَ ﴾[8].

وقال السِّيرافيُّ : « لا تحذف[9] الألف في (ضَرَبْتها) في الوقف ؛كيلا يلتبس المذكَّر بالمؤنَّث »[10] ، وهذا اعتلال[11] فاسد ؛ بدليل (أَكْرَمْتُكِ) إذا حذفت الحركة في الوقف

---

(١) في المختار ، وإلا فقد جاء عن العرب إثبات الحرف (**الكتاب** ٤/١٨٩ و **المقتضب** ١/٤٠١) .

(٢) في (ع) : يجتمع .

(٣) أثبت سيبويه الوجهين ، ثم ذكر أنَّ إلحاق الحرف أجود (**الكتاب** ٤/١٩٠) .

(٤) كُرِّرت (إذا) في (ع) .

(٥) في (ع) : حذفهما .

(٦) هذا ما يفهم من كلامه في (**المقتضب** ١/١٧٦) ، لكنَّه في (**المقتضب** ١/٤٠١) فضَّل الحذف علـى الإثبات .

(٧) ليس في (ت) و (ك) .

(٨) سورة القصص ، الآية (٨١) ، ولم أقف على من قرأ بهذه القراءة ، لكنَّ سيبويه والمبرِّد ذكرا أنَّ أهل الحجاز هكذا يقرؤون (**الكتاب** ٤/ ١٩٥ و**المقتضب** ١/١٧٥ وينظر : **المحتسب** ١/٦٧ و٢/٢٤٩) .

(٩) في (ع) : يحذف .

(١٠) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** " السِّيرافيّ النَّحويّ " ٤٥٤ وينظر : **الكتاب** ٤/١٩٠ .

(١١) في (ت) و (ك) إعلال .

التبس المذكّر بالمؤنّث ؛ وإنّما لم يُحذف[1] لأنّ الألف من نفس الكلمة ، ومَن زعم أنّها زائدة فإنّها لا تُحذف كما [لا][2] يُحذف ألف (رَأَيْتُ زَيْداً) .

[٥٠٨]

قال الشّاعر / :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حادٍ   إذا طَلَبَ الوَسِيْقَةَ أو زَمِيرُ[3]

وقرأ عاصم[4] في رواية حفص[5] عن[6] أبي بكر[7] من رواية خلف[8] عنه بخلافٍ ،

---

(١) في (ك) : تحذف .

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) البيت للشّمّاخ بن ضِرار ، وهو في (**ديوانه** ١٥٥ و **الكتاب** ٣٠/١ و **المقتضب** ٤٠٢/١ و **الحجّة** ١٣٠/٥ و **الخصائص** ٣٧١/١ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ١٩٩ و **الإنصاف** ٤٠٦) ، وفي (**فُرحة الأديب** ٩٤) أنّه ليس للشمّاخ بل لربيع بن قعنب الفزاريّ ، و(الزّجل) : صوت فيه حنين وترنّم ، و(الوسيقة) : الأتن الّتي يضمّها ويجمعها هذا الحمار الوحشيُّ الّذي يصفه الشّاعر ، يقول : إذا طلب أتنه صوّت بها ، فكأنّ صوته صوت حاد إبل أو صوت مزمار (**تحصيل عين الذهب** ٦٤) ، والشّاهد في حذف الواو من (كأنّهُ) ، ورواية الدّيوان : (تقول أصوت حاد) ، وعلى هذه الرّواية لا شاهد في البيت .

(٤) عاصم : هو أبو بكر عاصم بن بهدلة أبي النَّجُود الكوفيُّ (ت ١٢٧ هـ) ، أحد القرّاء السّبعة ، قرأ على أبي عبد الرحمن السُّلميِّ ، وقرأ عليه الأعمش وحفص بن سليمان (ينظر : **معرفة القرّاء الكبار** ٢٠٤/١ _ ٢١٠ و **غاية النّهاية** ٣٤٦/١ _ ٣٤٩) .

(٥) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديُّ مولاهم (ت ١٨٠ هـ) ، تلميذ عاصم وابن زوجته ، كان أعلم النّاس بقراءته (ينظر : **معرفة القرّاء الكبار** ٢٨٧/١ _ ٢٩٠ و **غاية النّهاية** ٢٥٤/١ _ ٢٥٥) .

(٦) كذا في النُّسخ الثّلاث ، ولكن رواية حفص ليست عن أبي بكر ، بل عن عاصم مباشرة ، ويظهر أنّ في النّصّ اضطراب ، ولعلّ الأصل : (وعن) بالواو .

(٧) أبو بكر : هو شعبة بن عيّاش بن سالم الكوفيُّ (ت ١٩٣ هـ) ، راوي عاصم ، قرأ عليه الكسائيُّ ويحيى بن آدم (ينظر : **معرفة القرّاء الكبار** ٢٨٠/١ _ ٢٨٧ و **غاية النّهاية** ٣٢٥/١ _ ٣٢٧) .

(٨) هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البغداديُّ (ت ٢٢٩ هـ) ، أحد القرّاء العشرة ، أخذ قراءة عاصم عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عيّاش (ينظر : **معرفة القرّاء الكبار** ٤١٩/١ _ ٤٢٢ و **غاية النّهاية** ٢٧٢/١ _ ٢٧٤) .

وحمزةُ : ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[1] بغير واو ، وأنشد سيبويه[2] :

فَبِتُّ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُجِيلُهُ   ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ[3]

وقال :

أَنْحَى عَلَيَّ الدَّهْرُ صَدْراً ويَدا

يُقْسِمُ لا يُصْلِحُ إِلَّا أَفْسَدا

فَيُصْلِحُ اليَوْمَ ويُفْسِدُهْ غَدا[4]

---

(١) سورة الزُّمر ، الآية (٧) ، وقراءة حمزة وعاصم في رواية حفص في (**السَّبعة** ٥٦٠) ، و قال ابن مجاهد : « قرأ عاصم في رواية أبي بكر : ﴿يَرْضَهْ﴾ بإسكان الهاء ، وقال خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم : ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ يشمُّ الضَّمّ » (**السَّبعة** ٥٦٠) .

(٢) ليس هذا البيت في مطبوعة الكتاب .

(٣) البيت ليعلى الأحول الأزديِّ في (**الأغاني** ٢٢ /١٠٤ و **نظم الفرائد** ٢٠٥) ، وهو بلا نسبة في (**معاني القرآن للأخفش** ٢٨/١ و **إعراب القراءات السَّبع** ٤٨٥/٢ و **المنصف** ٨٤/٣ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٠١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٨٤/٢) ، و(أجيله) : جاءت هكذا في النُّسخ الثَّلاث ، والرِّواية في أكثر المصادر (أخيله) ، و لم أقف على روايته بالجيم إلا في (**إعراب القراءات السَّبع** ٤٨٥/٢ و **شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٥٩٧/٢) ، وفي (**الفصول الخمسون** ٢٧٤) إلا أنَّ المحقِّق غيرها إلى الخاء ، وفي نسخة من نسخ (**سر صناعة الإعراب** ٧٢٧/٢ ، ح " ١ ") ، ولم يظهر لي المعنى على هذه الرِّواية ، أمَّا على رواية (أخيله) فهو من أخلت السحابة وأخيلتها إذا رأيتها مُخيلة للمطر ، أي تُخيِّل من رآها أنَّها ممطرة (**عبث الوليد** ٣٦٨) ، و(مِطواي) مثنَّى (مِطوٍ) وهو الصَّاحب ، والضَّمير في (أجيله) أو (أخيله) وفي (له) عائد على البرق (**خزانة الأدب** ٢٧٤/٥).

(٤) الأبيات لدُوَيْد بن زيد بن نَهْد القضاعيِّ كما في (**طبقات فحول الشُّعراء** ٣١/١ ــ ٣٢ و **المعمَّرون** ٢٥ و **الشِّعر والشُّعراء** ١٠٤/١) ، ولسليمان بن المهاجر في (**الحماسة للبحتريِّ** ٤٢٢) ، وهي بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٣٨٨/١ و **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٢١/١٣ و **التَّذييل والتَّكميل** ١٦٧/٢) ، والثَّالث منها في (**حجَّة القراءات** ١٦٦) ، والرِّوايات في هذه المصادر مختلفة ، ورواية الفرَّاء والطَّبري موافقة لرواية ابن الدَّهَّان ، إلا في كلمة (صدرا) فإنَّها عندهما (رجلاً) .

وقرأ أبو عمرو في رواية أبي شعيب[١] وأبي شجاع[٢] : ﴿ يَرْضَهْ لَكُمْ ﴾[٣] بسكون الهاء ، وكذلك روى الكسائيُّ عن أبي بكر عن عاصم[٤]، وأنشدوا :

وأَشْرَبُ الماءَ ما بِي نَحْوَه عَطَشٌ   إلّا لأنَّ عُيُونَـهْ سالَ وادِيْها[٥]

وبعضهم يشير إلى الحركة ولا يشبعها في غير الشِّعر[٦].

والتّثنية كالتّثنية للمخاطَب لا فرق بينهما إلا الكافُ والهاء ، والكلام فيهما واحد ، وإذا وصلت هذا الضّمير المجموع بضمير آخر أعدت الواو فقلت : (أَعْطَيْتُهُمُوهُ) ، و(أَعْطَيْتُكُمُوهُ) ، وبعضهم يقول : (أَعْطَيْتُهُمْهُ)[٧] ، والأوّل أولى .

---

(١) أبو شعيب : هو صالح بن زياد بن عبد الله السُّوسيُّ (ت ٢٦١ هـ) ، أخذ القراءة عن أبي محمد اليزيديِّ راوي أبي عمرو (ينظر : **معرفة القرّاء الكبار** ٣٩٠/١ ـ ٣٩١ و **غاية النّهاية** ٣٣٢/١ ـ ٣٣٣) .

(٢) جاء في النُّسخ الثّلاث (أبي) ، والمراد محمّد بن شجاع البلْخيُّ البغداديُّ (٢٦٤ هـ) ، فقيه حنفيٌّ مشهور ، أخذ القراءة عن أبي محمّد اليزيديِّ عن أبي عمرو (**غاية النّهاية** ١٥٢/٢ ـ ١٥٣) ، والمعروف أنّ كنيته أبو عبد الله ، فلعلّ (أبي) تحريف لـ(ابن) ، والأصل : (ابن شجاع) وكذا يشار إليه في بعض المصادر ، أو لعلّ له كنية أخرى خلاف المشهورة .

(٣) سورة الزُّمر ، الآية (٧) ، وقراءة أبي عمرو في رواية أبي شعيب في (**السّبعة** ٥٦١ و **المبسوط** ٣٢٢) ، أمّا رواية ابن شجاع ففي (**جامع البيان في القراءات السّبع** ١٥٤٠/٤) .

(٤) رواية الكسائيِّ في (**السّبعة** ٢١٠ و **جامع البيان في القراءات السّبع** ١٥٣٧/٤ ـ ١٥٣٨) .

(٥) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الفَسْر** ٢٩٨/١ و **المحتسب** ٢٤٤/١ و **شرح الهداية** ٢٢٤/١ و **المحكم** ٢٤٨/٤ و **نظم الفرائد** ٢٠٥ و **التّخمير** ٢٤٥/٤ و **الاقتراح** ١٧٧) ، وفي جميع المصادر (سيل) مكان (سال) ما عدا الاقتراح .

(٦) سبق أنّهم أعراب عُقيل وكلاب (**المحكم** ٢٤٨/٤ و **تسهيل الفوائد** ٢٤) .

(٧) هذا قول يونس (**الكتاب** ٣٧٧/٢ و **شرح الهداية** ٢٣/١) ، وفي (**سر صناعة الإعراب** ١٠٣/١ و **المقتصد في شرح التّكملة** ١٠١) أنّ حذف الواو هنا لغة شاذّة لا يقاس عليها .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **والغائبة : (رَأَيْتُها) ، و(رَأَيْتُهُما) ، و(رَأَيْتُهُنَّ)** » [١].

قال سعيد : (ها)[٢] جميعها ضمير التَّأنيث عند البصريِّ[٣] ، والكوفيُّ[٤] يجعل الهاء ضمير المؤنَّث ، والألف صلة للفتحة كالواو في المذكَّر في (ضَرَبْتُهُ) ، وقد حذف بعضهم الألف اجتزاء بالفتحة[٥] ، وروي ابن أبي هاشم[٦] في بعض القراءات : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهَ﴾[٧]، ورُوي / عن عليٍّ عليه السلام [أنَّه قرأ][٨] : ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَها﴾[٩] ؛ لأنَّه لم يكن من صلبه ، وأنشد قُطْرُب[١٠] : [٥٠٩]

---

(١) **اللمع** ١٦٢.

(٢) في (ت) و (ك) : هذا .

(٣) نُسب هذا القول إلى البصريين في (**المغني في النَّحو** ١٣٤ب) ، وإلى الأخفش منهم تحديداً في (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٣٤٨/٧) ، وبعض البصريين كالفارسيِّ وابن جنِّي صرَّحوا بأنَّ الضَّمير هو الهاء وحدها والألف زائدة (**الحجَّة** ١٣٨/١ و **سر صناعة الإعراب** ٧٢٦/٢ وينظر : **الفوائد و القواعد** ٤١٦) ، وأيضاً سيبويه فإنَّه يظهر من كلامه أنَّ الهاء وحدها هي الضَّمير (**الكتاب** ٣٥٥/٣) .

(٤) نُسب هذا القول إلى الكوفيين في (**المغني في النَّحو** ١٣٤ب) .

(٥) ينظر : **الحجَّة** ١٣٩/١ .

(٦) هو أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم ، سبقت ترجمته في صفحة (٢٦٣) .

(٧) سورة هود ، الآية (٤٢) ، ونسب ابن خالويه هذه القراءة إلى هشام بن عروة (**مختصر في شواذّ القرآن** ٦٥) ، ونسبها ابن جنِّي إلى علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير وأبي جعفر محمد بن علي وأبي عبد الله جعفر بن محمد (**المحتسب** ٣٢٢/١) ، وزاد في (**البحر المحيط** ٢٩٥/٥) نسبتها إلى علي بن الحسين .

(٨) زيادة من (ك) .

(٩) نُسبت هذه القراءة لعليٍّ ـ رضي الله عنه ـ في (**مختصر في شواذ القرآن** ٦٥) ، وفي (**المحتسب** ٣٢٢/١) أنَّ هذه القراءة تروى عن عروة ، ونُسبت لهما في (**البحر المحيط** ٢٩٥/٥) .

(١٠) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٧٢٧/٢ .

إمَّا تَقُوْدُ بِهِ شاةً فتأْكُلُها أوْ أنْ تَتَبَّعَهَ فِي بَعْضِ الأَراكِيْبِ[1]

وعلى هذا تأوَّل الكوفيُّ[2] :

فَلَمْ أرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَما كِدْتُ أَفْعَلَهْ[3]

والبصريُّ يقول : أصله : (أنْ أفعلَه)[4] ، وقُطْرُب يدَّعي أنَّ نون التَّوكيد مرادة[5]،

---

(١) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**أخبار أبي القاسم الزجَّاجي** ١٥٢ و **سر صناعة الإعراب** ٧٢٧/٢ و **العمدة** ٢/ ١٠٥٣ و **البديع** ٢ :١/ ٢١ و **ضرائر الشِّعر** ١٢٥ و **البسيط في النَّحو** ٢٤٩/١ و **ارتشاف الضَّرب** ٢٤١٠/٥) ، والمخاطب بهذا البيت هو الذِّئب ، والهاء في (به) عائدة على الحبل ، و(الأراكيب) جمع (أُركوب) وهو أكثر من الرَّكب ، والرَّكب في الأصل : راكب الإبل ، ثمَّ أطلق على كلِّ من ركب دابَّة (**لسان العرب** " ركب " ٤٣٠/١) ، والشَّاهد في قوله : (تتبَّعهَ) ، والأصل : (تتبَّعها) فحذف الألف ، والرِّواية في المصادر: (تبيعهَ) ما عدا إحدى نسختي البديع ، فإنَّها جاءت موافقة لرواية ابن الدَّهَّان .

(٢) ينظر : **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٣٢ .

(٣) البيت لعامر بن جوين الطَّائيِّ في (**الكتاب** ٣٠٧/١ و **الأغاني** ٧٢/٩ و **فُرحة الأديب** ٨٢ و **الصَّاهل و الشَّاحج** ٤٦٨) ، ولعامر بن الطُّفيل في (**الإنصاف** ٤٤٩) ، وبلا نسبة في (**جمهرة اللغة** ٢٨٩/١ و **الحجَّة** ١٣٩/١ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٣٢) ، و(خباسة): غنيمة ، يقول : لم أرَ مثل هذه الغنيمة غنيمة رجل واحد ، وإنَّما يحويها جيش ، و(نهنهت) : كففت ، أي كففت نفسي عن أخذ هذه الغنيمة بعدما كدت آخذها (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٣٥١/٧) ، وجاء مكان (خباسة) في (ت) : (خبابية) ، وفي (ك) : (جنايبة) ، وجاء مكان (نهنهت) في (ع) : (نهنيت) .

(٤) (ينظر : **الكتاب** ٣٠٧/١ و **تحصيل عين الذهب** ٢٠٤) ، وفي (**العباب** " حبس " ١١٧) أنَّ هذا مذهب البصريين ، لكنَّ السِّيرافيَّ ذكر أنَّ غير سيبويه يقول : إنَّهم أرادوا : أفعلُها (**شرح الكتاب** ٧٩/٥) ، وهذا يدلُّ على أنَّ هذا القول خاصٌّ بسيبويه ، ويؤكِّد هذا أنَّ القزَّاز بعد أنْ ذكر قول سيبويه قال : « وهذا أيضاً عند أصحابه غلط » (**ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٣٣) .

(٥) فالأصل : (أفعلَنْهُ) ، ثمَّ حذفت النُّون وبقيت اللام مفتوحة ، وهذا القول مذكور بلا نسبة في (**ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٣٤ و **الصَّاهل والشَّاحج** ٤٦٨ و **تحصيل عين الذهب** ٢٠٤) ، ومنسوب إلى الأخفش في (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٣٤٩/٧) .

ومنهم[1] مَن يقول [أصله][2] : (أفعلُهَا) ، ثمَّ نقل وحذف الألف[3] ، وأنشد :

فإنِّي قَدْ سَئِمْتُ بِدارِ قَوْمِي   أُمُوراً كُنْتُ فِي لَخْمٍ أَخَافَهْ[4]

يريد : (أخافُهَا) ، فحذف بعد النَّقل[5] ، والكلام في (رَأَيْتُهُما) كالكلام في مذكَّره ، وقد بيَّنا حكم النُّون[6] .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : **« والمضمر المجرور لا يكون إلا متَّصلاً ، وهو الياء للمتكلّم ، نحو : (مَرَرْتَ بِي) »**[7].

قال سعيد : قد بيَّنا علَّة كونه متَّصلاً[8]، والياء تكون للمجرور كما تكون للمنصوب ، لا فرق بينهما إلا أنَّ ياء المنصوب يلحقها نون الوقاية ، وهذه الياء أصلها الحركة ، وقد تُسكَّن[9]، وقد تحذف ويجتزأ بالكسرة قبلها إذا كان ما قبلها مكسوراً[10]،

---

(١) هذا قول الفرَّاء (**الحجَّة** ١/١٣٩ وما **يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٣٢ و **الإنصاف** ٤٥٣) ، وجاء في (**مغني اللبيب** ٨٣٩) أنَّه قول المبرِّد ، وذكر السِّيرافيُّ أنَّه قول غير سيبويه (**شرح الكتاب** ٥/٧٩) .

(٢) ساقط من (ع) .

(٣) في (ع) : الحركة ، وفي (ع) أيضاً جاء قوله : « ومنهم من يقول ... وحذف الحركة » بعد قوله : «كالكلام في مذكره » .

(٤) البيت بلا نسبة في (**الصَّاهل والشَّاحج** ٤٦٩ و **الإنصاف** ٤٥٤ و **ضرائر الشِّعر** ١٢٥ و **شرح الكافية الشَّافية** ٤/١٩٩١ و **ارتشاف الضَّرب** ٥/٢٤١٠ و **تخليص الشَّواهد** ١٤٨) .

(٥) وهي لغة طيِّئ (**جمهرة اللغة** ١/٢٨٩) ، ولخم (**الصَّاهل و الشَّاحج** ٤٦٨ و **الإنصاف** ٤٥٤) .

(٦) ينظر صفحة (٢٩٢) ، وصفحة (٢٧٦) .

(٧) **اللمع** ١٦٢.

(٨) ينظر صفحة (٢٧١) .

(٩) ينظر : **التَّكملة** ٢١٩ و **الفوائد و القواعد** ٤١٧ .

(١٠) أمَّا إذا لم يكن ما قبلها مكسوراً ، وذلك إذا كان الاسم المضاف إليها معتلَّ الآخِر ، فتثبت الياء مفتوحة ، نحو : (يا فتايَ) و(يا قاضيَّ) (**التَّكملة** ٢٢١ و **التَّصريح** ٤/٥٥) .

وقد قلب الياءَ قومٌ[١] ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة ، وقد حذف قومٌ الألفَ واجتزؤوا بالفتحة في النّداء[٢] ، وهذا جميعه إذا اتّصلت بالاسم ، فتقول : (يا غُلاميْ) ، و([يا][٣] غُلاميَ) ، و(غُلامِ) ، و(يا / غُلاما) ، و(يا غُلامَ) ، وأنشدوا في ([يا][٤] غُلامِ) : [٥١٠]

.... شَرِقتْ دُمُوعِ بِهِنَّ فَهْيَ سَجُومُ[٥]

وأنشدوا في (غُلاما) :

.... فَيــا عَجَبا مِنْ رَحْلِها المُتَحَمَّلِ[٦]

وذلك لأنَّ (عَجَبا) نكرة ، والنَّكرة لا تُندب ، ويجوز في أحد القولين[٧] أنْ يكون مندوباً مضافاً حُذفت ياؤه لالتقاء السَّاكنين ، وأُبقيت ألف النُّدبة .

---

(١) وهم طيِّئ (**شرح الجمل لابن عصفور** ٢/٩٧_٩٨) .

(٢) ذكر ابن الدَّهَّان خمسة أوجه في هذه الياء ، وظاهر من تمثيله الآتي أنَّ هذه اللغات في النِّداء ، فقوله : « في النّداء » قيد لجميع الأوجه ، والأمر كذلك ، وهذه الأوجه لغات ، ينظر في تفصيلها (**الجمل** ١٥٩ _ ١٦٠ و **الفوائد والقواعد** ٤٦٥ _ ٤٦٦ و **اللغات في الكتاب لسيبويه المستوى النّحويّ** ٧٥ _ ٨١) ، وإسكان الياء وفتحها يكون في النّداء وفي غيره (**شرح التّسهيل لابن مالك** ٣/٢٨١) ، وكذا قد تحذف الياء في غير النّداء على قلّة (**معاني القرآن للأخفش** ١/٧٨) ، وذكر ابن مالك أنّ الأوجه الثلاثة الأخيرة كلّها قد ترد في غير النّداء (**شرح التّسهيل** ٣/٢٨٢) ، لكنَّ الأشهر والأكثر في غير النّداء هو إثبات الياء ساكنة أو متحرِّكة .

(٣) ليس في (ع) .

(٤) ليس في (ت) و (ك) .

(٥) عجز بيت لم أقف على صدره ولا قائله ، وهو في (**المغني في النّحو** ٤٦أ و **الصّفوة الصّفيّة** ١: ١/١٠٧ و **الأشباه والنّظائر** ١/٥٨٢) ، و(سجوم) : سائلة الدّمع (**الصّحاح** "سجم" ٥/١٩٤٧) ، والشّاهد هو حذف ياء المتكلّم من (دموع) .

(٦) هذا عجز بيت لامرئ القيس ، وصدره :

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيَّتي ....

وهو في (**ديوانه** ١١ و **الشّعر و الشّعراء** ١/١٢٤ و **شرح القصائد التّسع** ١/١١١ و **البحر المحيط** ٦/١٦٨ و **شرح شواهد المغني** ٢/٥٥٨) .

(٧) ينظر : **الحلل** ٨٣ _ ٨٤ و ٢٢٦ _ ٢٢٧ .

وقد كسر بعضهم[1] ياء المتكلّم وأنشد :

حَتَّى إذا مــا هَمَّ بالمُضِيِّ
قالَ لَها هَلْ لَكِ يا تا فِيِّ[2]

وعليه تأوَّل بعضهم[3] قراءة من قرأ : ﴿ بِمُصْرِخِيِّ ﴾[4] بكسر الياء ، فإنْ كان ما قبلها ساكناً لم يحسن إلا تحريكها ، نحو : (عَصايَ) ، و(قَفايَ) ، وقد سكّنها بعضهم[5] ، وهو قليل[6] .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **والتَّثنية والجمع : (مَرَرْتَ بِنا)** »[7].

قال سعيد : (نا) تكون[8] علامة للمرفوع المتّصل ، والمنصوب المتّصل ، والمجرور [المتّصل][9] ، تقول : (ضَرَبْنا) ، و(ضَرَبَنا) ، و(مَرَرْتَ بِنا) ، ولم يذكر اتِّصاله مع

---

(١) وهم بنو يَرْبوع (**الحجَّة** ٥/ ٢٩ و **مشكل إعراب القرآن** ٤٠٤/١) .

(٢) البيتان للأغلب العجليِّ ، وهما في (**شعره** ١٦٨ ــ ١٦٩ و **الحجَّة** ٢٩/٥ و **الكشف عن وجوه القراءات السَّبع** ٢٦/٢ و **فتح الوصيد** ١٠٣٩/٣ و **الفريد** ٢٤/٤ و **إبراز المعاني** ٢٩٤/٣) ، والثّاني منهما في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٧٦/٢ و **معاني القراءات** ٦٢/٢) ، وزعم الزَّجَّاج أنَّ هذا الشِّعر لا يُلتفت إليه ، ولا يُعرف قائله (**معاني القرآن و إعرابه** ١٦٠/٣) ، لكن سبق أنَّ البيت للأغلب العجليِّ، و(تا) : اسم إشارة للمؤنَّث، ورواية البيت الأوَّل في المصادر (ماضٍ) مكان (حتَّى) .

(٣) ينظر : **إعراب القراءات السَّبع** ٣٣٦/١ و **معاني القراءات** ٦٢/٢ و **الحجَّة** ٢٨/٥ ــ ٣٠ و **شرح الهداية** ١٦١/١ ــ ١٦٢ .

(٤) سورة إبراهيم ، الآية (٢٢) ، وكسر الياء قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثّاب وحُمران بن أعين والقاسم بن معن وجماعة من التّابعين (**فتح الوصيد** ١٠٣٨/٣ وينظر : **السَّبعة** ٣٦٢) .

(٥) قرأ نافع : ﴿ ومحيايْ ﴾ (سورة الأنعام ، الآية ١٦٢) بإسكان الياء (**السَّبعة** ٢٧٥) .

(٦) ذكر الفارسيُّ أنّك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم (**الحجَّة** ٤٤٠/٣ ــ ٤٤١) .

(٧) **اللمع** ١٦٢.

(٨) في (ت) و (ك) : يكون .

(٩) ليس في (ك) .

الاسم وذكر اتّصاله مع الحرف ، وذكر الباء لأنّها أخصر حروف الجرّ ، فأمّا الكاف واللام فلم يخلصا للجرّ خلوص الباء ، وإنّما ذكر الحرف لأنّ الإضافة في الاسم محمولة على اللام أو (مِنْ) .

وقدَّم ذكر الياء لأنّها أخصُّ بالجرّ ؛ لأنَّها على هذه الصُّورة لا تكون للنَّصب إلا ومعها نون ، بخلاف الهاء والكاف ؛ لأنَّهما على صورة واحدة يكونان للمنصوب والمجرور .

[٥١١]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وللمخاطَب : (مَرَرْتُ بِكَ) ، و(بِكُما) / ، و(بِكُمْ)** »[١].

قال سعيد : صورة الكاف في المجرور كصورة الكاف في المنصوب مفرداً ومثنًّى ومجموعاً ، لا فرق بينهما إلا الموضع ، وبعضهم يكسر الكاف في غير المفرد إذا انكسر ما قبلها ؛ حملاً على الهاء قال الشّاعر :

وإنْ قالَ مولاهُمْ عَلى جُلِّ حادِثٍ ... مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أحْلامِكِمْ رَدُّوا[٢]

قال سيبويه : « هي لغة قوم من ربيعة »[٣] .

---

(١) **اللمع** ١٦٢.

(٢) البيت للحطيئة ، وهو في (**ديوانه** ٦٦ و **الكتاب** ١٩٧/٤ و **معاني القرآن للأخفش** ٣٠/١ و **المقتضب** ١/ ٤٠٥ و **الكامل** ٧١٧/٢ و **معاني القرآن و إعرابه** ٥٢/١ و **الإبانة** ٨٧/٤) ، و(مولاهم) : ابن عمهم أو حليفهم ، و(جلُّ الشّيء) : معظمه ، و(ردوا فضل أحلامكم) : أي : ردُّوا على جنايتي حلمكم الواسع (**شرح أبيات سيبويه** ٣٤٢/٢) .

(٣) يظهر أنّ ابن الدَّهّان وَهِم ، لأنّ سيبويه نسب هذه اللغة لناس من بكر بن وائل (**الكتاب** ١٩٧/٤ وينظر : **معاني القرآن للأخفش** ٣٠/١) ، وقبلها بصفحة واحدة نسب لقوم من ربيعة لغة كسر الهاء في (منهِم) ، فوهم الشّارح بينهما ، وتبعه على وهمه ابن الأثير في (**البديع** ١:٢/١٤) .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وللمخاطَبة : (مَرَرْتُ بِكِ) ، و (بِكُما) ، و(بِكُنَّ) »** [١].

قال سعيد : الكسرة علامة التَّأنيث في كاف المجرور والمنصوب المفرد ، وفي التَّاء الَّتي للمخاطَبة ، والكلام هنا كالكلام في المنصوب .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : «**وللغائب : (مَرَرْتُ بِهِ) ، و(بِهِما) ، و(بِهِمْ)** » [٢].

قال سعيد : [٣] قد بيَّنا أنَّ الهاء إذا انكسر ما قبلها تخالف الكاف ، وفيها خمس لغات ، وفي الحكم ستٌّ [٤] :

إحداهنَّ : أنْ تصل بياء مثل : (بِهِي) [٥]، وهي اللغة الفصحى ، وإنَّما كُسرتْ لأنَّها حرف خفيٌّ ، فكرهوا الخروج من الكسرة إلى الواو [٦]، وليست حاجزاً حصيناً .

واللغة الثَّانية : حذف الياء وإشمام الهاء شيئاً من الكسر ، وأنشد الكسائيُّ :

[٥١٢]

لِي والدٌ شَيْخٌ تَهُضُّهُ غَيْبَتي وأَظُنُّ أنَّ نَفادَ عُمْرِهِ عاجِلُ [٧] /

---

(١) **اللمع** ١٦٢.

(٢) **اللمع** ١٦٢.

(٣) جاء هنا في (ع) : (الكسرة علامة التأنيث في كاف المجرور والمنصوب المفرد ، وفي التَّاء الَّتي للمخاطَبة) ، وهو تكرار لما جاء في الفقرة السَّابقة .

(٤) ينظر : **معاني القرآن للأخفش** ١/ ٢٧ ـ ٢٨ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/٥٠٨ ـ ٥٠٩ و **الفوائد والقواعد** ٤١٨ ـ ٤١٩ و **المحصَّل** ٢٧٧ ـ ٢٨١ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ٢ : ١ /١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٥) وهي لغة بني تميم (**معاني القرآن للأخفش** ١/٢٧) .

(٦) وذلك لأنَّ أصل الكلمة : (بِهُو) ، فكرهوا الانتقال من كسرة الباء إلى الواو ؛ لأنَّ الهاء بينهما حاجز غير حصين ، فضمُّوا الهاء ، وقلبوا الواو ياء .

(٧) البيت بلا نسبة في (**المحكم** ٤/٢٤٩ و **الإنصاف** ٤٠٧ و **المغني في النَّحو** ١٣٥أ و **لسان العرب** " ها " ١٥/٤٧٨) ، والشَّطر الثَّاني في (**البديع** ٢: ١/ ١٤) ، وذكر المعريُّ في (**ضوء السَّقط** ٦٠٧) أنَّ هذا البيت لأبي حزام العُكليِّ ، ذكره الكسائيُّ في (إعراب القرآن) ، وروايته عنده :

لي والدٌ شيخٌ تسوءهُ غيبتي وأظنُّ أنَّ فناءَ عمرِه حاضرُ

والثّالثة : أنْ تضمَّ الهاء وتصلها بواو[١]، فتقول[٢] : (بِهُو) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو ٱلْأَرْضَ ﴾[٣] .

والرّابعة[٤]: إسكان الهاء[٥]، قرأ أبو عمرو وعاصم في روايةٍ : ﴿ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ ﴾[٦].

والخامسة : (بِهِ) بغير ياء ، وقيل : « إنّ نافعاً قرأ بها »[٧].

والسّادسة : إشمام الهاء شيئاً من الضّمِّ ، وهي أقلُّها .

والتّثنية : (بِهِما) بكسر الهاء ، و(بِهُما) بضمِّ الهاء[٨] ، و(بِهِما) بإشمام الهاء شيئاً من الكسر، وأمّا الجمع العاقل ففيه لغات[٩] :

إحداهنَّ : (بِهِمِي) ، والثّانية : (بِهُمُو) ، والثّالثة : (بِهِمْ) ، والرّابعة : (بِهُمْ) ، والخامسة : (بِهِمُو)[١٠].

---

(١) وهي لغة أهل الحجاز (**الكتاب** ٤/١٩٥ و **معاني القرآن للأخفش** ١/٢٧) .

(٢) في (ع) : أن يضم الهاء ويصلها بواو فيقول .

(٣) سورة القصص ، الآية (٨١) ، وذكر سيبويه أنّ أهل الحجاز هكذا يقرؤون (**الكتاب** ٤/ ١٩٥) .

(٤) في (ت) و (ك) : الرابع .

(٥) وهي لغة أزد السراة (**معاني القرآن للأخفش** ١/٢٨) .

(٦) سورة آل عمران ، الآية (٧٥)، وقراءة أبي عمرو وعاصم من رواية أبي بكر في (**الإقناع** ١/٤٩٩) .

(٧) ينظر : **السّبعة** ٢٠٨ _ ٢١٠ .

(٨) ينظر : **إعراب ثلاثين سورة** ٣٢ و **المحصّل** ٢٨١ و **شرح الكافية للرّضيّ** ٢ : ١ /١٣٥_١٣٦ .

(٩) ينظر : **معاني القرآن للأخفش** ١/٢٩ و **سر صناعة الإعراب** ٢/٧٧٣ _ ٧٧٤ و **التّبصرة و التّذكرة** ١/٥١٠ .

(١٠) بقي لغتان ، وهما : (بِهُمُ) (**التّبصرة و التّذكرة** ١/٥١٠) ، و(بِهُمِي) (**معاني القرآن للأخفش** ١/٢٩) .

فإنْ سَكن ما قبلها في الإفراد وكان الحرف صحيحاً ففيه لغتان[١] : ضمُّ الهاء بغير حرف بعدها ، نحو : (مِنْهُ) ، والثّانية : (مِنْهُو) ، فإنْ كان السّاكن في الإفراد ياء كان فيها أربع لغات[٢] : أفصحهنَّ كسر الهاء بغير ياء ، فتقول : (عَلَيْهِ مالٌ) ، و(لَدَيْهِ عِلْمٌ) ، والثّانية : بياء بعد الهاء ، نحو : (عَلَيْهِي مالٌ) ، و (لَدَيْهِي عِلْمٌ) ، وبه قرأ ابن كثير[٣] ، والثّالثة : بضمِّ الهاء وبواو بعدها ، تقول : (فِيهُو) ، و(عَلَيْهُو) ، والرّابعة : ضمُّ الهاء بغير واو ، وقيل : « هي قراءة الزُّهْرِيِّ »[٤]، وقرأ عاصم في رواية حفص : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[٥] .

وقد أجاز بعض الكوفيين[٦] ضمَّ السّاكن الصّحيح في الوصل ، وتسكين الهاء في قولك : (مِنْهُ) / ، و(عَنْهُ) ، وعليه قوله : [٥١٣]

فقلْتُ للسَّائِسِ قُدْهُ أَعْجِلُهْ[٧]

---

(١) (ينظر : **الكتاب** ١٩٠/٤ و **المقتضب** ١٧٦/١ و ٤٠١ و **التّبيان** ١٣/١) ، وهناك لغة ثالثة لناس من بكر بن وائل وهي كسر الهاء (**شرح الكافية للرّضيّ** ٢ : ١ /١٣٣) .

(٢) ينظر : **معاني القرآن و إعرابه** ٥٠/١ ـ ٥١ و **التّبصرة والتّذكرة** ٥٠٨/١ ـ ٥٠٩ و **الفوائد والقواعد** ٤١٩ و **التّبيان** ١٣/١ .

(٣) ينظر : **السّبعة** ١٣٢ و **الإقناع** ٤٩٧/١ .

(٤) قراءة الزُّهريِّ في (**إعراب القرآن للنّحّاس** ١٧٩/١) ، والزُّهريُّ : هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشيُّ الزُّهريُّ (ت ١٢٤ هـ) ، روى عن ابن عمر و أنس بن مالك ـ رضي الله عنهما ـ ، وأخذ عنه مالك بن أنس ، و وردت عنه الرّواية في حروف القرآن (ينظر : **المعارف** ٤٧٢ و **غاية النّهاية** ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣) .

(٥) سورة الكهف ، الآية (٦٣) ، وقراءة عاصم برواية حفص في (**السّبعة** ١٣١ و٣٩٤) .

(٦) إسكان هاء المذكّر ونقل حركته إلى الساكن الصّحيح قبله جائز في الوقف (**الكتاب** ١٧٩/٤ و**التّكملة** ٢٢٧ و**التّبصرة والتّذكرة** ٥٠١/١)، وأمّا إجازته في الوصل عند الكوفيين فلم أقف عليها .

(٧) البيت لأبي النّجم العجليّ ، وهو في (**ديوانه** ١٦٤ و **العقد الفريد** ١٧٢/١ و **الصّاهل و الشّاحج** ٤٤١ و **اللآلي** ٣٢٨/١) ، ورواية المعرّيّ : (فقلت للسائس خذهُ اعزلْهُ) .

وهو آخر قافية ، وهذا إنّما يجيء في قافية الشّعر[١] مثل قوله :

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ[٢]

فإنْ كان ما قبلها مضموماً أو مفتوحاً لم يجز في الهاء إلا الضَّمُّ وإسكانها[٣] كما قال:

وأَشْرَبُ الماءَ ما بِي نَحْوَه عَطَشٌ   إلَّا لأنَّ عُيُــونَهْ سالَ وادِيْها[٤]

وأمَّا الجمع إذا سكن ما قبل الهاء فيه نحو[(مِنْهُم) ففيــه لغــات : الأولى (مِــنْهُمْ) بسكون الميم ، الثّانية][٥]: (مِنْهُمُو) بضمِّ الهاء والميم وواو بعدها ، الثّالثــة[٦] : (مِــنْهُمُ) بضمِّ الهاء والميم حكاه أبو هاشم[٧] ، فإنْ كان قبل الهاء كسرة أو ياء فقد بيَّنا ما فيــه في (بِهِم) و(عَلَيْهِم)[٨] ، فتدبَّر هذا الفصل ، ففيه قليل غموض .

---

(١) (ينظر : **المحرَّر في النّحو** ١٢٣٥/٣) ، وهذا التّخصيص بالشِّعر غير دقيق ، فقد قــال الــسِّيرافيُّ : « وهو جيِّد بالغ في الكلام والشِّعر » (**شرح الكتاب** ١١٤/٢) ، ورغم أنّ هذا جائز في الــشِّعر والنّثر إلا أنّه أكثر ما يكون في الشّعر (**التّبصرة والتّذكرة** ٥٠١/١ وينظر : **الــصَّاهل والــشَّاحج** ٤٤١) .

(٢) البيتان لزياد الأعجم ، وهما في (**شعره** ٤٥ و **الكتاب** ١٨٠/٤ و **الكامل** ٦٩٣/٢ و **التّكملة** ٢٢٨ و **التّبصرة و التّذكرة** ٥٠١/١ و **سر صناعة الإعراب** ٣٨٩/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ١٠٤) ، جــاء مكان (عنــزيّ) في (ت) : غربي ، وفي (ك) : غنــزي .

(٣) ينظر : **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٢٣/١ و **الفوائد و القواعد** ٤١٩ .

(٤) سبق هذا البيت في صفحة (٢٩٧) .

(٥) ساقط من (ك) .

(٦) في (ك) : الثانية .

(٧) لعلّه أبو هاشم المُريّ خالد بن يزيد بن صالح الدِّمشقيُّ (ت ١٦٦ هــ) ، آخر أصحاب ابن عــامر وفاةً (**معرفة القرَّاء الكبار** ٢٦٦/١ـ ١٦٧) ، أو أنّه أبو هاشم المرزويُّ (**غاية النِّهاية** ٣٥٧/٢) .

(٨) سبق الحديث قريباً عن (بهم) ، أمَّا (عليهم) فلم يسبق الحديث عنها .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **والغائبة : (مَرَرْتُ بِها) ، و(بِهِما) ، و(بِهِنَّ)** »[1].

قال سعيد : (ها) تكون ضمير المجرور والمنصوب ، لا فرق بينهما إلا الموضع ، واللغة الفصيحة (بِها) ، وأمَّا ما ورد في الشِّعر من قوله : (بَـهْ)[2] فشاذٌّ ، والتَّثنية (بِهِما) ، و(بِهُما)[3]، والجمع (بِهِنَّ) ، و(بِهُنَّ)[4]، والياء كالكسرة في هذا النَّوع .

---

(١) اللمع ١٦٢.

(٢) ينظر : صفحة (٢٩٩) وما بعدها .

(٣) ينظر : إعراب ثلاثين سورة ٣٢ و شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ : ١ /١٣٥ـ١٣٦ .

(٤) ينظر : الفوائد و القواعد ٤٢٠ .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « فإذا قدرتَ على الضَّمير المتَّصل لم تأتِ بالمنفصل ، تقول : (قُمْتُ) ، ولا تقول / : (قامَ أنا) ؛ لأنَّك تقدر على التَّاء ، وتقول : (رَأَيْتُكَ) ، ولا تقول(١) : (رَأَيْتُ إِيَّاكَ) ؛ لأنَّك تقدر على الكاف ، وربَّما جاء ذلك في ضرورة الشِّعر ، قال : [٥١٤]

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكا(٢)

يريد : (بلَغَتْكَ) ، وقال أميَّة(٣) :

بِالوارِثِ الباعِثِ الأَمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهارِيرِ(٤) »(٥) .

قال سعيد : اعلم أنَّه متى أمكن الإتيان بالمتَّصل لم تأتِ بالمنفصل ، وذلك إذا كان العامل موجوداً لفظيّا لا حاجز بينه وبين معموله ، ولم يكن في الكلام شبهة فصلٍ ، فإنَّه يكون متَّصلاً ، فإن كان ثَمَّ فصلٌ أو اتِّساع بتقديم أو شبهة فصلٍ كان منفصلاً(٦) ،

---

(١) في (ت) : يقول .

(٢) البيت لحميد الأرقط ، وهو في (الكتاب ٣٦٢/٢ و الأصول ١٢٠/٢ و العقد الفريد ١٨٦/٤ و المسائل العضديَّات ٢٨ و المفصَّل ١٢٩ و ضرائر الشِّعر ٢٦١ و الملخَّص ٥٩٦/١) .

(٣) هو أبو عثمان أميَّة بن أبي الصَّلْت الثَّقفيُّ ، جاهليٌّ أدرك الإسلام ، ولم يسلم ، قرأ الكتب المتقدِّمة من كتب الله ، ورغب عن عبادة الأوثان (ينظر : الشِّعر والشُّعراء ٤٥٩/١ـ٤٦٢ و اللآلي ٣٦٢/١).

(٤) نسب ابن جنِّي البيت هنا وفي (الخصائص ٣٠٧/١) إلى أميَّة ، وتبعه ابن عصفور (ضرائر الشِّعر ٢٦١) ، وذكر محقِّق ديوان أميَّة هذا البيت فيما أُنشد لأميَّة وليس له (ديوان أميَّة ٥٥١) ، وفي (تخليص الشَّواهد ٨٧) أنَّ البيت للفرزدق ، وأنَّه ينسب إلى أميَّة وليس في ديوانه ، والصَّحيح أنَّ هذا البيت للفرزدق كما سيذكر ابن الدَّهَّان ، فهو موجود ضمن قصيدة في (ديوانه ٢١٤/١) ، ونُسب إليه في (المسائل العضديَّات ٢٧ ـ ٢٨ و توجيه اللمع ٣٠٩ و شرح التَّسهيل لابن مالك ١٥٦/١ و التَّصريح ٣٣٠/١ و خزانة الأدب ٢٨٩/٥) .

(٥) اللمع ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٦) ينظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١٣٥/٣ أ .

وذلك كقوله تعالى : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾(١)، وقوله تعالى :﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(٢)، ومن ذلك قول الشَّاعر :

مُبَرَّأٌ مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ   فَاللهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيَّانا(٣)

لأنَّك لا تعطف المتَّصل على شيء بغير عامله ، وكذلك قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٤) للتقدُّم على العامل ، فإنْ قلتَ : (إنَّ إيَّاك رَأَيْتُ) جاز في الشِّعر إنْ أعملت (رَأَيْتَ)(٥)، ولم يجز إنْ أعملت (إنَّ) ، ومن ذلك في المرفوع قوله :

[٥١٥]

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها   ما قَطَّرَ الفارِسَ إلَّا أنا(٦) /

وقال :

أنا البَطَلُ الحامِي الذِّمارَ وإنَّما   يُدافِعُ عَنْ أحْسابِهِمْ أنا أوْ مِثْلِي(٧)

وكذلك قوله :

---

(١) سورة سبأ ، الآية (٢٤) .

(٢) سورة الإسراء ، الآية (٦٧) .

(٣) البيت بلا نسبة في (**الكتاب** ٣٥٦/٢ و **شرح المفصَّل** ٧٥/٣ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ١٥٠/١ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ٧٩٥/٢ و **تذكرة النُّحاة** ٧٢٥ و **التَّذييل والتَّكميل** ٢٢٥/٢ و **همع الهوامع** ٢١٨/١) .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية (٥) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٣٥٧/٢ .

(٦) البيت لعمرو بن معدي كرب ، وهو في (**شعره** ١٦٧ و **الكتاب** ٣٥٣/٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٤٩٧/١ و **المفصَّل** ١٣٠ و **البديع** ٢٣/٢:١ و **شرح الجمل لابن عصفور** ١١/٢ و **الملخَّص** ٥٩٣/١) ، وفي (**التَّخمير** ١٥٠/٢) : « يقال هذا البيت للفرزدق ، والظاهر أنَّه لعمرو بن معدي كرب » ، و(قطَّر الفارس) : أي ألقاه على أحد قطريه ، وهما جانباه (**مقاييس اللغة** " قطر " ١٠٥/٥) .

(٧) سبق تخريج البيت في صفحة (١٤٥) .

أَرَواحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُوْرُ   أَنْتَ فَانْظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيْرُ[١]

فإنْ قلت : (ضَرَبْتُكَ) لم تقل[٢] : (ضَرَبْتُ إيَّاكَ) ؛ للقدرة على المتّصل ، وتقول[٣] : (قُمْتُ) ، ولا تقول : (قامَ أنا) ؛ للقدرة على المتّصل ، وقد يقع المتّصل والمنفصل في موضع إذا لم يستحكم المحلُّ[٤] تقول : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِيكَ) ، و(مِنْ ضَرْبِي إيَّاكَ) ، و(ضَرْبِيكُم) ، (ضَرْبِي إيَّاكُم) ، ولا يكون مع عدم التّنوين ضمير الأوّل إلا متّصلاً[٥] ، وإنّما الثّاني يقع متّصلاً ومنفصلاً ، وهذا إنّما يكون إذا كان الضّمير الأوّل فاعلاً ، فلا يلي المصدر سواه حملاً على المضمرين في الفعل نحو : (ضَرَبْتُكَ) .

فإنْ كان الاسم المضاف إلى المصدر مفعولاً وجئتَ بالفاعل بعده مضمراً لم يكن إلا منفصلاً ، نحو : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ) ، و(مِنْ ضَرْبِهِ أَنْتَ)[٦] ، والأقرب والأبعد في هذا سواء[٧] ؛ لأنَّ ضمير المرفوع معنى ولفظاً لا يقع متّصلاً إلا مع الفعل متّصلاً به ،

---

(١) البيت لعديِّ بن زيد العباديِّ ، وهو في (**ديوانه** ٨٤ و **الكتاب** ١/ ١٤٠ و **طبقات فحول الشُّعراء** ١/ ١٤٠ و **كتاب الشّعر** ١/ ٣٢٥ و **أمالي ابن الشّجريِّ** ١/ ١٣٤ و **كشف المشكل** ٢/ ٥١١ و **الكافي في الإفصاح** ٢/ ٣٨٢) ، يقول : أرواح يودعك أي يكون آخر الأوقات التي تنتهي حياتك إليها أم بكور يودعك ؟ ، فالموت لابدَّ من نزوله (**شرح أبيات سيبويه** ١/ ٤١٥) .

(٢) في (ت) : يقل .

(٣) في (ت) : يقول .

(٤) وذلك مثل المصدر ، فإنّه لا تستحكم فيه علامة الإضمار ، إذ لا يتّصل به ضمير المرفوع ، وإنّما يتّصل به ضمير المجرور الّذي تشاركه فيه الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل ، نحو (غلامي) (**شرح الكتاب للسّيرافيّ** ٣/ ١٣٩ ب) .

(٥) ينظر : **شرح الكتاب للسّيرافيّ** ٣/ ١٣٩ ب .

(٦) ينظر : **الكتاب** ٢/ ٣٥٩ .

(٧) ينظر : **شرح الكتاب للسّيرافيّ** ٣/ ١٣٩ ب .

وكلام النَّحويين[١] إذا كانا مضمرين والثَّاني المفعول ، واستحسنوا (ضَرْبِي إيَّاكَ) ؛ لأنَّه لم تستحكم[٢] علامة الإضمار مع المصدر[٣] ، ومن قال : (ضَرْبِيكَ) حمله على الفعل .

[٥١٦] فالأوَّل في التَّرتيب المتكلِّم ثمَّ المخاطب ثمَّ الغائب[٤] ، تقول / : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِيكَ) ، و(مِنْ ضَرْبِكَهُ) ، و(ضَرْبِي إيَّاكَ) ، و(ضَرْبُكَ إيَّاهُ) ، فإنْ كان الفاعل هو المخاطب وأضفت المصدر إليه ، والمفعول به [هو][٥] المتكلِّم لم يحسن إلا المنفصل ، نحو : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ إيَّايَ)[٦] ، وكذلك إذا كان[٧] مضافاً إلى فاعل غائب والمفعول مخاطَب ، أو كان مضافاً إلى فاعل غائب والمفعول متكلِّماً ، تقول : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ إيَّاكَ) ، و(ضَرْبِهِ إيَّايَ)[٨] ، ولم يحسن هنا ضميرٌ متَّصلٌ لأنَّه ينقص عن مرتبة الفعل ، فلا يكون جملة ، ألا ترى أنَّ من قال : (ضَرْبِي إيَّاكَ) أكثر ممَّن قال : (ضَرْبِيكَ)[٩] ، فإذا ارتكبوه في فنٍّ من فنون المصادر لم يتجاوزوه لنقصانه عن الفعل ، وأزلت التَّرتيب لأنَّه إنَّما يجيء التَّرتيب إذا تساوين[١٠].

والأحسن في أخبار (كان) الضَّمائر المنفصلة ، كقوله :

---

(١) ذكر هذا السِّيرافيُّ في (**شرح الكتاب** ٣/١٣٩ أ) .

(٢) في (ع) : يستحكم .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٢/٣٥٨ .

(٤) المعنى : إذا اتَّصل بالمصدر ضمير الفاعل و جاء بعده ضمير المفعول ، فيجوز اتِّصال ضمير المفعول به إذا كان مجيء الضَّميرين السَّابقين على هذا التَّرتيب ، والأفضل انفصاله ، أمَّا إذا اختلف التَّرتيب فلا يحسن الاتِّصال (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/ ١٤٠أ) .

(٥) زيادة من (ك) .

(٦) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/ ١٤٠أ .

(٧) في (ت) : كانا .

(٨) ينظر : **الكتاب** ٢/٣٥٨ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/ ١٤٠أ .

(٩) ينظر : **الكتاب** ٢/٣٥٧ .

(١٠) كذا في النّسخ ، ولم أفهم المعنى عليه ، والأولى عندي أنْ يكون مكانه (اتَّصلن) .

لَئِنْ كانَ إيَّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا عَنِ العَهْدِ والإنْسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[١]

قال السِّيرافيُّ[٢] : « لأنّه قد يكون جملة ، [والجملة][٣] لا تكون[٤] إلا منفصلة ، وأنَّ اسمها هو الخبر فيكون بمنـــزلة (ضَرَبْتُني) » [٥] ، ويجوز المتَّصل كما سبق.

فأمَّا (رُوَيْدَ)[٦] نحوها فإنَّ مفعولها متَّصل ، تقول : (رُوَيْدَكَهُ)[٧] ، ولم يجز كثير من النُّحاة[٨] : (رُوَيْدَ إيَّاكَ) ، وعلى هذا قالوا :

مَناعِـــها مِنْ إبِـلٍ مَناعِها
أما تَرَى المَوْتَ لَدَى أنْساعِها[٩] /

[٥١٧]

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في (**شرح ديوانه** ٩٤ و **الكامل** ١١٥٣/٣ و **التّبصرة والتّـذكرة** ٥٠٦/١ و **المفصَّل** ١٣١ و **التّوطئة** ١٨٦ و **المقرَّب** ١٠٤ و **شرح الألفيَّة لابن النّاظم** ٦٤) .

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافيُّ (ت ٣٦٨ هـ) ، أخذ عن الزَّجَّاج وابن السَّرَّاج ، له شرح كتاب سيبويه (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغويين** ١١٩ و **نزهة الألبَّاء** ٢٢٧ ـ ٢٢٩) .

(٣) زيادة من (ع) .

(٤) في (ع) : يكون .

(٥) ذكر السِّيرافيُّ ثلاث علل لاختيار الانفصال في أخبار (كان) ، وابن الدَّهَّان هنا نقل عنه علتين باختصار (**شرح الكتاب** ١٤٠/٣ب ـ ١٤١أ)

(٦) (رويد) : بمعنى مهلاً ، و(رويدك) بمعنى : أمهلْ (**الصِّحاح** "رود" ٤٧٩/٢) .

(٧) (ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٥٧/٩) ، والكاف هنا حرف خطاب لا محلَّ لها من الإعـراب ، والهاء في محلِّ نصب المفعول به لاسم الفعل (ينظر : **الصِّحاح** "رود" ٤٧٩/٢ و **المقتصد** ٥٧١/١) .

(٨) ينظر : **الكتاب** ٣٦٠/٢ و **الأصول** ١٢٠/٢ .

(٩) البيتان لراجز من بكر بن وائل أو تميم (**شرح أبيات سيبويه** ٢٩٨/٢ و **ما بنته العرب على فَعالِ** ٦٧) ، وهما بلا نسبة في (**الكتاب** ٢٧٠/٣ و **المقتضب** ٣٧٠/٣ و **ما ينصرف** ٩٧ و **جمهرة اللغة** ٩٥٢ و **المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ** ٦٠١ و **التّبصرة والتّذكرة** ٢٥١/١) ، و(الأنساع) : سيور مضفوره تجعل زماماً للبعير و غيره (**لسان العرب** " نسع " ٣٥٢/٨) ، والرِّواية في المصادر السَّابقة (أربعاها) مكان (أنساعها) .

وقد أجاز سيبويه[١] : (عَلَيْكَنِي) ، و(عَلَيْكَ بِي) ، و(عَلَيْكَ إِيَّايَ) ؛ لأنَّها لمَّا أُضيفت إلى الكاف أشبهت المصدر المضاف ، فجاء بعده الضَّمير المتَّصل والمنفصل .

وقد جاء[٢] في الشِّعر مثلُ : (ضَرَبْتُ إِيَّاكَ) ، قال :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكا[٣]

وقال :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِنْـــ ـــنَما نَقْــتُلُ إِيَّانا[٤]

وقد تُؤوِّل مثلُ هذا ، فذهب الزَّجَّاج[٥] إلى أنَّ تقديره : (حتَّـــى[٦] بلغتُـــكَ إِيَّـــاكَ) ، فـــ(إيَّاك) توكيد ، والضَّرورة على هذا باقية فيه[٧]، وقد بيَّناه، وقال قوم : « تقديره : (حتَّى إِيَّاكَ بلغتُ) »[٨] وأخَّروه ، وحمل الزَّجَّاج[٩] البيت الثَّاني على أنَّه : (ما نقتلُ إلا

---

(١) **الكتاب** ٣٦١/٣ .

(٢) في (ع) : جاز .

(٣) سبق تخريج البيت في صفحة (٣٠٩) .

(٤) البيت لأبي الإصبع العَدْوانيِّ في (**ديوانه** ٧٨ و **تهذيب الألفاظ** ٢١٠/١ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٥٧/١ و **التَّخمير** ١٤٩/٢ و **الكافي شرح الهادي** ١٠٤٣) ، ونُسب في (**الجيم** ٤٠/٣) إلى حُرثان ، وهو اسم ذي الإصبع السَّابق (**الاشتقاق** ٢٦٨) ، وذكر ابن جنّي في (**الخصائص** ١٩٤/٢) أنَّ البيت لأبي بجيلة ، وفي (**الكتاب** ٢/ ٣٦٢) أنَّه لبعض اللصوص ، و(قرَّى) : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب (**الأمكنة والمياه والجبـــال** ٣٦٠/٢) ، وفهم الشَّيخ حمد الجاسر محقِّق هذا الكتاب من بعض النُّصوص أنَّه في شرق منطقة تثليث وما حولها ، وذكر أنَّـــه يُسمَّى به أكثر من موضع ، ومعنى قوله : (نقتل إيانا) : أنَّهم أوقعوا ببني عمِّهم ، فكأنَّهم بقتلهم قاتلون أنفسهم (**تحصيل عـــين الذهب** ٢٨٢) ، أو أنَّه شبَّه المقتولين بقـــومه في الحسن والسِّيادة (**أمالي ابن الشَّجريِّ** ٥٩/١) .

(٥) قول الزَّجَّاج في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٤٤/٣أ و **تحصيل عين الذَّهب** ٣٧٧) .

(٦) في النُّسخ الثلاث (إذا) ، وهو خطأ ظاهر .

(٧) قال الأعلم : « وهذا التَّقدير ليس بشيء ؛ لأنَّه حذف المؤكَّد وترك التَّوكيد مؤكَّداً لغير موجود ، فلم يخرج من الضَّرورة إلا إلى أقبح منها » (**تحصيل عين الذهب** ٣٧٧ وينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٤٤/٣أ) .

(٨) لم أقف على من قال بهذا القول .

(٩) قول الزَّجَّاج في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٤٤/٣أ) .

إيَّانا) ، وعلى كلِّ حال فهو أسهل من (بلغتُ إيَّاكا) ؛ لأنّه لا يمكن أنْ يُؤتى فيه بالمتَّصل مع (إلَّا) ، وإنَّما قياسه أنْ يأتي بالمنفصل[1].

وأنشدوا في المرفوع :

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوَصْلِ أمْ صَرَمُوا   يا صاحِ بَلْ صَرَمَ الوِصالَ هُمُ[2]

وقد جعل بعضهم المتَّصل موضع المنفصل قال :

فَما أُبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا   ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيَّارُ[3]

وقياسه : (إلا إيَّاك) ، والبيت الّذي أورده ذكر أنّه لأميَّة وهو للفرزدق[4]، وقبله : [٥١٨]

إنِّي حَلَفْتُ و لَمْ أَحْلِفْ عَلى فَنَدٍ   فِناءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِيْنَ مَعْمُوْرِ /

بِالباعِثِ الوارِثِ الأمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ[5]

---

(١) كلام ابن الدَّهَّان غير واضح ؛ لأنّه لا يوجد في البيت (إلا) ، ويظهر أنّه أراد كلام السِّيرافيّ فوهم فيه ، قال السِّيرافيُّ : « وأمَّا قوله : (نفتل إيَّانا) فهو أقلُّ ضرورة ؛ وذلك أنّه لا يمكنه أنْ يأتي بالضَّمير المتَّصل ، فيقول : (نقتلنا) ؛ لأنّه لا يتعدَّى فعله إلى ضميره ، وكان حقُّه أنْ يقول : (نقتل أنفسَنا) ، فجاء بالمنفصل فجعله مكان (أنفسنا) ؛ لأنّهما يشتركان في الانفصال ، ويقعان بمعنى في نحو قولك : (ما أكرمت إلا نفسك) و(ما أكرمت إلا إيَّاك) » (**شرح الكتاب** ١٤٤/٣ب) .

(٢) البيت لطرفة بن العبد ، وهو في (**ديوانه** ١٨٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٥٨/١ و **الكافي شرح الهادي** ١٠٤٣ و**ضرائر الشِّعر** ٢٦٠ و **المغني في النَّحو** ١٣٦ب و **تخليص الشَّواهد** ٨٦ و **همع الهوامع** ٢٠٨/١).

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**إعراب القرآن للنَّحاس** ٤٠٤/٤ و **الخصائص** ٣٠٧/١ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ٢٧٤ و **المفصَّل** ١٣٠ و **شمس العلوم** ١٣٤/١ و **أمالي ابن الحاجب** ٣٨٥/١ و **شرح المقدِّمة الجزوليَّة الكبير** ٦٤١/٢) .

(٤) ينظر صفحة (٣٠٩) ، حاشية (٤) .

(٥) البيتان في (**ديوان الفرزدق** ٢١٣/١ ـ ٢١٤ و **توجيه اللمع** ٣٠٩ و **الكافي شرح الهادي** ١٠٤٢ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ١٥٦/١ و **تخليص الشَّواهد** ٨٧ و **خزانة الأدب** ٢٩٠/٥) ، و(فند) : كذب ، و(فناء) : ظرف لـ (حلفت) ، وما بينهما اعتراض ، و(البيت) : الكعبة ، و(دهر الدهارير) : الزَّمن السَّالف (**تخليص الشَّواهد** ٨٧ ـ ٨٨) ، وجاء في (ع) : (الأحياء) مكان (الأموات) .

وأنشدوا :

.... ولَمْ يَأْسِرْ كَإيَّاك آسرُ[1]

واعلم أنّه متى ذكرتَ مفعولين كلاهما غائب فالأحسنُ تقديم ما يقوم مقام الفاعل وجعل الثاني منفصلاً ، تقول : (أَعْطَيْتُهُ إيّاهُ) ، ويجوز : (أَعْطيْتُهُوهُ) ، فإنْ كان أحدهما حاضراً مخاطَباً والآخَر غائباً ، قدّمت[2] الحاضرَ المخاطَب قلت : (أَعْطَيْتُكَهُ) ، و(أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ) ، وتقول فيما يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين إذا قدَّمت الغائب على المتكلِّم أو المخاطَب أو الغائب : (أَعْطاهُ إيَّاكَ) ، و(أَعْطاهُ إيَّاهُ) ، و(أَعْطاها إيَّاي) ، هكذا رتَّبه سيبويه[3] ، والمبرِّد[4] يجيز (أَعْطاهُوكَ) ، فمتى كان المفعول الأوَّل أبعدَ في التَّرتيب من الثَّاني وقُدِّم كان الثَّاني منفصلاً .

واعلم أنَّ الفعل إذا تعدَّى إلى مفعولين مضمرين وكان من الأفعال التي يُقتصر فيها على أحد المفعولين ، إنْ قدَّمت الأقرب على الأبعد ، كالمتكلِّم على المخاطَب ، جئت بهما متَّصلين ، كقولك : (أَعْطانيكَ زَيْدٌ) ، وكذلك إنْ قُدِّم المخاطَب على الغائب ، تقول[5] : (أَعْطاكَهُ زَيْدٌ) ، فإنْ قُدِّم المخاطَب على المتكلِّم جئت بضمير المخاطب متَّصلاً وبضميرك منفصلاً ، تقول[6] : (أَعْطاكَ إيَّاي) ، وكذلك / إنْ قُدِّم الغائب على [٥١٩]

---

(١) هذا جزء بيت وتمامه :

فأحسنْ و أجملْ في أسيركَ إنَّهُ ضعيفٌ ولم يأسر كإيَّاكَ آسرُ

ولم أقف على قائله ، وهو في (**مجالس ثعلب** ١٣٣/١ و **المسائل العضديات** ٢٧ و **الجليس الصّالح** ٤٢٣/١ و **التّمام** ٣٣ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ٢٧١ و **حواشي المفصّل** ٤٤٤ و **المفضّل** " باب الحروف " ١٣٢) .

(٢) في (ع) و (ت) : وقدمت .

(٣) **الكتاب** ٣٦٤/٢ _ ٣٦٥ .

(٤) قول المبرِّد في (**الأصول** ١٢٠/٢ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ١٤٦/٣ أ و **الفسر** ٦٧٢/٣) .

(٥) في (ت) : يقول .

(٦) في (ت) : يقول .

المخاطب جئت بالمخاطَب منفصلاً ، كقولك : (أَعْطاهُ إِيَّاكَ)[١] ، وقد أجازت النُّحاة[٢] أنْ تجيء[٣] بهما متَّصلين ، وهو غير كلام العرب ، فإنْ جئت بهما غائبين كانا متَّصلين ، كقولك : (أَعْطاهُوهُ)[٤] ، و(أَعْطَيْتُهُوهُ) ، و(أَعْطَيْتُهاهُ) ، والأكثر عند سيبويه[٥] أنْ تأتي بالثَّاني منفصلاً .

ولا يجوز أنْ يتعدَّى فعل الفاعل إلى نفسه مضمراً ، لا يجوز (اضْرِبْكَ) ، وإنَّما يقال : (اضْرِبْ نَفْسَكَ)[٦] ، فأمَّا (حَسِبْتُني مُنْطَلِقاً) فقد تقدَّم ذكره[٧].

وقد أوقعوا ضمير المجرور موقع ضمير المرفوع المنفصل ، ويحكم على موضعه بالجرِّ عند سيبويه[٨] ، نحو (لَوْلاي) ، و(لَوْلاكَ) ، و(لَوْلاهُ) ، و(لَوْلانا) ، و(لَوْلاها) ، وعند الأخفش[٩] في موضع رفع ، وقد تقدَّم ذكره[١٠] ، وأمَّا (عَساكَ) و(عَساني) فضميرُ منصوبٍ منصوبُ[١١] الموضع عند سيبويه[١٢] ، مرفوع الموضع عند الأخفش[١٣] ،

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٣٦٣/٢_٣٦٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ١٤٦/٣أ .

(٢) قال سيبويه : « فإن بدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال : (أعطاكني) ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : (قد أعطاهوني) ، فهو قبيح ، لا تكلَّم به العرب ، ولكنَّ النحويين قاسوه » (**الكتاب** ٣٦٣/٢ _ ٣٦٤) .

(٣) في (ع) : يجيء .

(٤) في (ع) : أعطاهُ .

(٥) **الكتاب** ٣٦٥/٢ .

(٦) ينظر : **الكتاب** ٣٦٦/٢ .

(٧) ينظر : **الغرَّة** _ النُّسخة التَّيموريَّة _ ١٧ .

(٨) **الكتاب** ٣٧٣/٢ .

(٩) قول الأخفش في (**الكامل** ١٢٧٨/٣ و **شرح الكتاب للرُّمَّانيّ** ٤٤/٣ ب و **الجليس الصَّالح** ٤٢٢/١) .

(١٠) ينظر : **الغرَّة** _ نسخة كوبريلي _ ٨٣ب .

(١١) في (ع) : لمنصوب .

(١٢) **الكتاب** ٣٧٤/٢ .

(١٣) قول الأخفش في (**شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ١٥٤/٣أ و **شرح الكتاب للرمَّانيّ** ٤٥/٣ب و **أمالي ابن الشَّجريّ** ٢٧٨/١) .

وسنذكره في موضعه[١].

واعلم أنَّ الكاف و(مُنذُ) و(مُذْ)[٢] و(حتَّى) لا يدخلن على مضمر البتَّة في الكلام ، وقد جاء في الشِّعر ، قال :

وأُمَّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبا[٣]

وقال :

فَلا أَرَى بَعْلاً ولا حَلائلا

كَها[٤] ولا كَهُنَّ إلَّا حائلا[٥]

وذكر السَّيرافيُّ في (طبقـــات النُّحاة)، قال : « أنشد الكسائيُّ بيتين كتبهما إلى رجل

---

(١) ينظر : **الغرَّة** ــ نسخة قليج عليّ ــ ١١١ أ .

(٢) في (ع) : مذ و منذ .

(٣) البيت للعجَّاج ، وهـــو في (**ديوانه** ٢٦٩/٢ و **الكتاب** ٣٨٤/٢ و **الإبل** ١٣٧ و **الأصـــول** ١٢٣/٢ و **المسائل العضديَّات** ٢٧٤ و **ما يجوز للـــشَّاعر في الـــضَّرورة** ٢٧٦ و **الأحـــاجي النَّحويَّة** ٦٧) ، و(أمّ أوعال) : هضبة بعينها ، والمراد أنَّ هذه الهضبة مثل موضع آخـــر ذكـــره سابقاً في القرب أو أنَّها أقرب (**شرح أبيات سيبويه** ٩٦/٢) .

(٤) كـــذا في النُّسخ الثَّلاث ، وهي روايـــة الفـــارسيِّ في (**المسائل العسكريَّة** ١٣٧) ، وكـــذا في (**المسائل العضديَّات** ٢٧٤) غـــير أنَّ المحقِّق غيَّرها كما ذكر ، والـــرِّواية المشهورة (كَهُ) .

(٥) البيتان لرؤبة في (**ديوانه** ١٢٨ و **التَّـــصريح** ١٦/٣ و **خزانـــة الأدب** ١٩٥/١٠ و١٩٩) ، ونسبا إلى العجَّاج في (**الكتاب** ٣٨٤/٢ و **تحصيل عين الذهب** ٣٨٣ و **شروح سقط الزَّنـــد** "البطليوسيّ" ٢٦٧/١) ، وذكرهما محقِّق ديوان العجَّاج فيما نُسب إليه ولـــيس لـــه (**ديـــوان العجَّاج** ٣٦٣/٢) ، ونُسبا إلى امرئ القيس في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٢١١/٢) ، وليسا في ديوانه ، وهما بلا نسبة في (**الأصول** ١٢٣/٢ و **المسائل العسكريَّة** ١٣٧) ، والمعـــنى : لا أرى بعلاً كهذا الحمار ، ولا حلائلاً كهذه الأتن إلا مانعاً لها عن أن يقربها غـــيره من الفحول ؛ لأنَّ الحمار يمنع أتنه من غيره (**خزانة الأدب** ٢٠٠/١٠) ، والرِّواية في المصادر (حـــاظلاً) مكـــان (حـــائلاً) ، ولم أقـــف على رواية ابن الدَّهَّان إلا عند تلـــميذه ابن الأثـــير في (**البـــديع** ٢ : ٢٨/١) .

[٥٢٠]

أسماه ـ أظنّه[١] اليزيديّ[٢] / ـ :

شَكَوْتَ إِلَيْنا مَجانينَكُمْ   ونَشْكُو إِلَيْكَ مَـجانِينَنا
فَلَوْلا الْمُداراةُ كُنّا كَهُمْ   ولَوْلَا الْمُعافاةُ كانُـوا كَنا[٣] »[٤] .

وقد أوقعوها على المضمر المنفصل المنصوب والمرفوع ، وذلك كقوله :

.... ولَمْ يَأْسِرْ كَإِيَّاك آسِرُ[٥]

وقـالـوا : (ما أنا كَـأَنْتَ وما أَنْـتَ كَـأَنا)[٦]، قـال سيـبويه[٧] والنُّـحاة[٨] : « لم يقولـوا : (كِي)[٩] استغـنوا عـنه بـ (مِثْلِي) » ، وقـد أجـاز بعـضَ ذلك

---

(١) ظنُّ ابن الدَّهَّان ليس صحيحاً ، فالمكتوب إليه بحسب مصدره هو أبو زيد (**أخبار النَّحويين البصريين** ٧١) ، وجاء في (**العقد الفريد** ١٣٦/٢) أنّ المكتوب إليه هو الرَّقاشيُّ .

(٢) هو أبو محمد يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢هـ)، قيل له اليزيديَّ لأنّه أدَّب أولاد يزيد الحميريِّ ، تلمـذ لأبي عمرو بن العلاء ، وتلمذ له القاسم بن سلّام ، له كتاب : النَّـوادر ، والمقـصور و الممـدود (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغويين** ٦١ـ٦٥ و **إنباه الرواة** ٣١/٤) .

(٣) البيتان للكسائيِّ في (**العقد الفريد** ٢٩٩/٢ و **أخبار النَّحويين البصريين** ٧١) ، ونسبا في (**ارتشاف الضَّرب** ١٧١١/٤ و **خزانة الأدب** ١٩٧/١٠) إلى أبي محمد اليزيديِّ ، ويظهر أنّه وهم مبنيٌّ علـى وهم ابن الدَّهَّان السَّابق ، والبيتان بلا نسبة في (**المفصَّل** " باب الحروف " ١٣٣ و **جـواهر الأدب** ١٢٣) ، والثّاني منهما بلا نسبة في (**البسيط في النَّحو** ٢٧٠/١) ، ومع أنّ ابن الدَّهَّان يعتمد على السِّيرافيِّ إلا أنّ روايته جاءت مخالفة له في البيت الثّاني .

(٤) **أخبار النَّحويين البصريين** ٧١ .

(٥) سبق تخريجه في صفحة (٣١٦) .

(٦) (ينظر : **شرح الكتاب للرُّمَّانيِّ** ٤٥/٣ ب و **الجليس الصالح** ٤٢٣/١ و **الأُزهيَّة** ١٧٢) ، وذكـر المبرِّد أنّ هذا القول ليس بشيء ولا يجوز (**المقتضب** ٧٣/٣) .

(٧) (**الكتاب** ٣٨٣/٢) ، ولكن سيبويه قبل هذا الموضع ذكر دخول الكاف على الضَّمير ، وذكـر أنّ العرب قلّما تكلموا به (**الكتاب** ٣٧٢/٢ ـ ٣٧٣) .

(٨) ينظر : **الأصول** ١٢٣/٢ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٢١٠/٢ و **المسائل العسكريَّة** ١٣٦ .

(٩) الكاف مكسورة (**الكتاب** ٣٧٢/٢ و ٣٨٥) .

المبرِّدُ[١].

و اعلم أنَّ (أنا) و(أنْتَ) و(نَحْنُ) و(هُوَ) و(هِيَ) و(أنْتُم) ونحوها من ضمائر المرفوع يكنَّ وصفاً[٢] للمرفوع والمنصوب والمجرور [المضمرات][٣] على غير حدِّ الوصف بـ(الطَّويلِ) و(الظَّريفِ)، لكن بمنزلة (نَفْسِهِ) و(عَيْنِهِ)، وإنَّما كان كذلك لأنَّ أصل المبنيَّات أنْ تجري[٤] في جميع المواضع على صورة واحدة، فارتكبنا في المضمرات[غير][٥] هذا الارتكاب لمعنى، ثمَّ عدنا إلى الأصل في بعض الأحوال تنبيهاً عليه، ولمَّا فعلنا ذلك فعلناه في المرفوعات؛ لأنَّ المرفوع أوَّل، ولأنَّ للمبتدأ منه عاملاً معنويّا يأتي ضميره منفصلاً بالضَّرورة[٦].

فأمَّا إذا أبدلت المضمر من المضمر أو المظهر احتجت إلى أنْ تبدل من المنصوب ضميراً منصوباً، وهكذا[٧] مع المرفوع، وتعيد العامل مع المجرور؛ لأنَّه ليس له ضمير منفصل، فتقول: (رَأيْتُهُ إيَّاهُ)، و(قامَ هُوَ)، و(مَرَرْتُ بِهِ[بِهِ][٨])، وقد أجازوا[٩] هذا في المتكلِّم والمخاطَب / ، خلافاً للمظهر، وقد حكى ابن كيسان في

[٥٢١]

(١) يفهم من كلامه في (**المقتضب** ١/٣٩٠) إجازة دخول الكاف على الضَّمير، وذكر السِّيرافيُّ أنَّه يجيز دخول الكاف و(حتَّى) و(مذ) على الضَّمير (**شرح الكتاب** ١٠١/٩)، والواسطيُّ ذكر أنَّه يجيز إضافة (مذ) و(منذ) و(حتَّى) و(ذو) إلى المضمرات (**شرح اللمع** ١٣٧).

(٢) أي: توكيداً، وعبَّر ابن الدَّهَّان بهذا المصطلح متابعة لسيبويه، فهو مصدره في هذه الفقرة (**الكتاب** ٣٨٥/٢).

(٣) ساقط من (ع)، (وينظر: **الكتاب** ٣٨٥/٢ و **الفوائد و القواعد** ٤٢١).

(٤) في (ع): يجري.

(٥) ساقط من (ت) و (ك).

(٦) ينظر: **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦١/٣أ.

(٧) في (ت): هذا.

(٨) ساقط من (ت) و (ك).

(٩) ينظر ما سبق في صفحة (١١٠).

(المختار)[١] عن الكسائيِّ (إليَّ أبِي عَبْدِ اللهِ) ، فجعل (أبِي عَبْدِ اللهِ) بدلاً من الياء ، وهذا شاذٌّ .

وقد منع قوم من الجمع بين وصف المضمر والفصل[٢] والبدل[٣]، ومنعوا من الجمع بين الوصف والفصل[٤]، ومنعوا من الجمع بين الفصل والبدل[٥]، كما منعوا من الجمع بين الجميع[٦] .

والفصل بين الفصل وبينهما أنَّ الفصل يدخله اللام[٧] في قوله تعالى : ﴿ [إِنَّا][٨] لَنَحْنُ ٱلْغَـٰلِبُونَ ﴾[٩] في أحد الوجهين ، والفصل بين الوصف والبدل أنَّ الوصف يكون بمضمر مرفوع لا غير ، والفرق بين الفصل والوصف[١٠] أنَّ الفصل يقع بين الظاهرين والمضمرين في محلٍّ مخصوص ، والوصف منه لا يقع إلا بعد مضمر في كلِّ موضع[١١].

---

(١) (المختار في علل النّحو) في ثلاثة مجلدات أو أكثر (**معجم الأدباء** ٢٣٠٨/٥) ، وهو في عداد المفقود .

(٢) في (ك) : الوصف .

(٣) ذكر السِّيرافيُّ أنّه لا يجوز اجتماعها جميعاً (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٤/٣أ) .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٣٨٩/٢ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٣/٣أ و **شرح الكتاب للرمَّانيِّ** ٧٣/٣ب .

(٥) (ينظر : **الكتاب** ٣٨٩/٢ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٣/٣أ و **شرح الكتاب للرمَّانيِّ** ٧٣/٣ب) ، قال السِّيرافيُّ : « فإنْ قلت : (كنتَ أنتَ خيراً من زيدٍ أنتَ) فجعلت (أنتَ) الأوَّل فصلاً و(أنتَ) الأخير بدلاً ، فهو عندي جائز » ، ثمّ ذكر أنَّ أبا بكر مَبْرَمان ذكر منعه (**شرح الكتاب** ١٦٣/٣أ) .

(٦) في (ع) : الجمع .

(٧) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٦/٣أ .

(٨) ساقطة من (ت) و (ك) .

(٩) سورة الشُّعراء ، الآية (٤٤) .

(١٠) في (ت) : الوصل .

(١١) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٦٣/٣أ .

وهذه الضَّمائر تترتَّب في التَّخصيص على ثلاث مراتب : فأخصُّها ضمير المـــتكلّم ، وأوسطها ضمير المخاطَب ، وأعمُّها ضمير الغائب[١]، ولهذا أُبدل منه في كلّ قــول[٢]، وأُبدل من المخاطَب عند الكوفيّ[٣]، وأجمعوا على أنّه لا يجوز البدل من المتكلّم بدلَ الكلّ من الكلّ[٤]، والحكاية شاذّة في (إليَّ أبي عبدِ الله) .

---

(١) ينظر : **الجمل** ١٧٨ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣/١٣١ب و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٣٠٣ .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٢/٧٥ و **المقتضب** ٤/٢٩٦ و **المقتصد** ٢/٩٣٠ و **المفصّل** ١٢٣ و **الكافية** ١٣٩ .

(٣) قول الكوفيين في (**حواشي المفصّل** ٤٠٥ و **شرح الكافية الشّافية** ٣/١٢٨٤) .

(٤) في حكاية هذا الإجماع نظر ؛ لأنّ الكوفيين أجازوا هذا البدل وكذا الأخفش ، ينظر مـــا ســـبق في صفحة (١١١) حاشية (٥) .

[الأَعْلام]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وأمَّا**[1] **الأعلام فما خُصَّ به الواحد ، فجعل علماً له ، نحو : (عَبْدِ اللهِ) ، و(عُمَرَ) ، وكذلك الكُنى نحو : (أبي مُحَمَّدٍ) ، و(أبي عَلِيٍّ) ، وكذلك [الألقاب ، نحو]**[2] **: (أَنْفِ النَّاقةِ) ، و(عائِدِ الكَلْبِ)** »[3] .

قال سعيد : اعلم أنَّ العَلَم سمة وُضعتْ للشيء ليُعرف بها من بين جنسه ، لا لمعنى فيه ، ألا ترى أنَّك قد تُسمِّي رجلاً قبيحاً بــ(حَسَنٍ) ، وجباناً بــ(أَسَدٍ) ، ولا تصف به ، وكذلك تُسمِّيه (عامِراً) وإنْ / مات طفلاً . [٥٢٢]

والأعلام على ثلاث مراتب : أخصُّها ما لم يُسمَّ به غيرُ مسمَّاه ، كــ(الفَرَزْدَقِ) في عرفنا ، وما أشبهه ، والمرتبة الثَّانية : ما كثرت التَّسمية به ،كــ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) ، والمرتبة الثَّالثة : أسماء الأجناس كــ(أبي الحارِثِ) و(أُسامةَ) ، وذلك أنَّ العرب تكلَّمت بأسماء كثيرة معارف مفردة ، وكُنى بالآباء والأمَّهات والبنين والبنات ، والتَّركيب كمفرده فيه ، وقد ذكرنا منه شيئاً كثيراً في كتابنا الكبير[4].

فممَّا كنِّي بالآباء قولهم للذِّئب : (أبو جَعْدَةَ) ، و(أبو عِسْلَة) ، و(أبو مَذْقَةَ) ، و(أبو ثُمامةَ)[5]، وللأبيض : (أبو الجَوْنِ)[6]، وللأسود : (أبو

(١) في (ب) و (ج) : فأما .

(٢) زيادة من (**اللمع** ١٦٤) .

(٣) **اللمع** ١٦٤.

(٤) يظهر أنَّه يشير إلى شرحه للإيضاح المسمَّى بالشَّامل .

(٥) (ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/٧ و **المخصَّص** ١٧٦/١٣ و ٢١٣) ، و(أبو عِسلة) : بالكسر بالعين والغين (**تاج العروس** "عسل" ٤٨٩/١٥ وينظر : **تهذيب اللغة** ٣٣٨/٢) .

(٦) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/٧ و **المخصَّص** ١٧٧/١٣ .

البَيْضاءَ[١]، وللأعمى : (أبو بَصيرٍ)[٢]، وللقرد : (أبو قَيْسٍ)[٣]، ولبعض الطُّيور : (أبو بَراقِشَ)[٤]، ومن الكنى بالأمَّهات : للدَّاهية : (أمُّ حَبَوْكَرى)، و(أمُّ فَأْرٍ)، و(أمُّ اللُّهَيْمِ)[٥]، وللخمر : (أمُّ لَيْلى)، و(أمُّ الخَلِّ)[٦]، ومن الكنى بالبنين : للغراب : (ابن دَأْيَةَ)[٧]، ولبعض الدوابِّ : (ابن مِقْرَضٍ)[٨]، وللحمار : (ابن طابٍ)[٩]، ومن البنات : (ابنة الجَبَلِ) : الصَّدى ، و(بنت الأَرْضِ) : الحصاة[١٠].

والفرق بين هذه الأسماء وبين (زَيْد) و(عَمْرو) ، أنَّ[١١] (زَيْداً) و(عَمْراً) لا توقعه[١٢] على كلِّ واحد من النَّاس ، و(أُسامةُ) يقع على كلِّ ما خبَّرت عنه من الأسود ، فإذا

---

(١) ينظر : **الأضداد لابن الأنباريِّ** ١٠٥ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/٧ .

(٢) ينظر : **جمهرة اللغة** ٣١٢/١ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/٧ .

(٣) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٦/٧ و **المخصَّص** ١٧٧/١٣ .

(٤) (أبو براقش) : طائر يكون في العِضاة ، فيه ألوان من سواد وبياض يتغيَّر في النهار ألواناً (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٧/٧ و **المخصَّص** ١٧٨/١٣) .

(٥) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٧/٧ و **المخصَّص** ١٨٦/١٣ ـ ١٨٧ .

(٦) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٧/٧ و **المخصَّص** ١٨٩/١٣ و ١٩٠ .

(٧) ينظر : **المنتخب**٣٧٠/١ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٨/٧ .

(٨) (ابن مقرض) : دويبة أصغر من الفأرة ، أكحل اللون ، له خطيم طويل (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٧/٧ و **المخصَّص** ٢٠٦/١٣) .

(٩) لم أقف على هذا المعنى ، والمذكور أنَّه نوع جيِّد من تمر المدينة يقال له : (عِذْق ابن طاب) (**المرصَّع** ٢٣٢ وينظر : **المخصَّص** ٢١٣/١٣) ، ويظهر أنَّ المعنى الذي ذكره ابن الدَّهَّان غير صحيح ، فإنَّه في هذه الكنى اعتمد تماماً على السِّيرافيِّ ، والسِّيرافيُّ لم يذكر هذا المعنى ، بل قال : « ويقال للحمار الأهليِّ : ابن سَنَّة ، وابن طاب : عِذق المدينة » (**شرح الكتاب** ٨/٧) ، فيبدو أنَّ نسخته من شرح السِّيرافيِّ فيها سقط ، أو أنَّ نسخ الغرَّة التي بين يدي اتفقت على هذا السَّقط، أو أنَّ ابن الدَّهَّان وهم .

(١٠) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٨/٧ و **المرصَّع** ٧٢ .

(١١) في (ع) : (وأنَّ) .

(١٢) في (ع) : (يوقعه) .

قلت : ([إنَّ][١] ثُعالةَ يَفِرُّ مِنْ أُسامةَ) ، فأنت تقصد أنَّ هذا الجنس يفرُّ من هذا الجنس ، لا واحداً بعينه .

[٥٢٣]

فمنها ماله اسم وكنية ، نحو: (ثُعالة) و(أبي الحُصَين)[٢] ، كرجل / اسمه (زَيْد) وكنيته (أبو طاهرٍ) ، وفي المؤنَّثات الضَّبُع : (قَثام) و(جَعَارِ) ، و(أمُّ رِمالٍ) و(أمُّ عامرٍ)[٣] ، كامرأة اسمها (هِنْدٌ) وكنيتها (أمُّ الهَيْثَم) ، ومنها ما يُعرف له اسم ولا يعرف له كنية كـ(قُثَم) لذكر الضَّبُع[٤] ، ومنها ما يُعرف له كنية ولا يعرف له اسم ، نحو : (أبي بَراقِشَ) ، ومنها ما لا يُعرف له اسم غير العلم ، ولا يُعرف له كنية كـ(ابن عِرْسٍ) ، و(ابن مِقْرَضٍ) ، و(حِمارِ قبَّانَ)[٥].

ومن الأعلام ما هو منقول من الأجناس كـ(أَسَد) ، و(حِمارٍ) ، و(بَكْرٍ) ، ومنها ما هو منقول من المصادر ، كـ(زَيْدٍ) ، و(عَمْرٍو) ، و(فَضْلٍ) ، ومنها ما هو منقول من الوصف كـ(حامدٍ) ، و(عامرٍ) ، ومنها ما هو منقول من الأفعال كـ(تَغْلِبَ) ، و(يَشْكُرَ) ، و(تُماضِرَ) ، ومنها ما هو منقول من الأصوات[٦] كـ(ببَّة) ، قال الشَّاعر :

لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ
جارِيَةً خِدَبَّهْ[٧]

---

(١) زيادة من (ع) .

(٢) وهما للثَّعلب (**الكتاب** ٢/٩٣) .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٢/٩٣ و **المخصَّص** ١٣/١٨٨ .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٢/٩٣ .

(٥) (حمار قبَّان) : دُويبَّة صغيرة لازقة بالأرض ذات قوائم كثيرة (**العين** ٣/٢٢٨) ، والأنواع السَّابقة مستفادة من (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٧/٩_١٠) .

(٦) في (ع) : (الأفعال صوات) ، وينظر : (**المبهج** ١٦) .

(٧) الرَّجز لهند بنت أبي سفيان ، وهو في (**شرح نقائض جرير والفرزدق** ١/٢٨٢ و **جمهرة اللغة** ١/٦٣ و **المسائل الحلبيَّات** ١٣٧ و **سر صناعة الإعراب** ٢/٥٩٩ و **المبهج** ١٦ و **التَّنبيه و الإيضاح** " ببب " ١/٤٢ و **التَّخمير** ١/١٧٣) ، و(ببَّه) لقب ابنها ، واسمه عبد الله بن الحارث النَّوفليُّ كما في الجمهرة ، و(خِدبَّه) : ضخمة (**الصِّحاح** " خدب " ١/١١٨) .

ومنها ما هو غير منقول ، وهو ما لم يقع إلا عَلَماً ، وهو الذي يقال عنه : إنَّه مرتجل ، كـ(عِمْرانَ) ، و(دَعْد) ، والمرتجل هو الَّذي لم يُستعمل قبل العلَميَّة .

وقد يغلب الوصف فيصير اسماً عَلَماً كـ (ابنِ الصَّعِقِ) [١] ، و(النَّجْم) للثُّريَّا ، وقالوا : (الحارِث) فسمَّوا به ، وأبقوا حكم الوصفيَّة فيه ، قال سيبويه : « جعلوه هو الشَّيء بعينه [٢] ، و لم يجعلوه سُمِّي به ، ومن قال : (حارِث) أجراه مجرى (زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) » [٣] ، وكذلك سمَّوا بـ (الفَضْل) و(فَضْلٍ) .

[٥٢٤] والألقاب كالكنى ، قالوا / : (قَيْسُ قُفَّةَ) ، و(سَعْدُ كُرْزٍ) ، فإذا نبزوا اسماً مفرداً بمفرد أضافوا الأوَّل إلى الثَّاني ، فقالوا : (زَيْدُ قُفَّةَ) ، فإنْ كان الأوَّل [مضافاً أو] [٤] مفرداً والثَّاني مضافاً ، أو الأوَّل مضافاً والثاني مفرداً لم يفعلوا ذلك ، بل أجروه وصفاً عليه ، تقول : (هَذا زَيْدٌ وَزْنُ سَبْعةٍ) ، و(هَذا أَبُو طاهرٍ قُفَّةُ) [٥] .

---

(١) (ينظر : **الكتاب** ٢/١٠٠ـ١٠١) ، و(الصَّعِق) : هو خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب ، قُتل بصاعقة أصابته ، فعُرف بـ (الصَّعِقِ) ، ثمَّ عُرف بعض أولاده بـ(ابن الصَّعِق) ، حتَّى إذا ذُكر (ابن الصَّعِق) لم يذهب الوهم إلى غيره إلا ببيان ، وأشهر ولده يزيد بن عمرو بن الصَّعِقِ (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٢١/٧) ، وفي (**الاشتقاق** ٢٩٧) أنَّ الصَّعِقَ هو عمرو بن خويلد .

(٢) قال الفارسيُّ : « فأمَّا نحو : (العباس) ... فإنَّما دخلت الألف واللام فيها على تنزيل أنَّها صفات جارية على موصوفين ، وهذا يعني الخليلُ بقوله : جعلوه الشيء بعينه » (**الحجَّة** ٣/٣٣٩) .

(٣) هذا النَّصُّ هو اختصار لكلام نسبه سيبويه إلى الخليل في (**الكتاب** ٢/١٠١) .

(٤) ساقط من (ت) و (ع) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٣/٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

[أَسْماءُ الإِشارَةِ]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : «**وأمَّا أسماء الإشارة فــ(هَذا) للحاضِرِ**» (١).

قال سعيد : (ذا) اسم الإشارة ، وعند الكوفيِّ (٢) الذال وحدها ، وعند البصريِّ (٣) فاؤه ذال ، وعينه ياء ، ولامه ياء أيضاً محذوفة ، والدَّليل على أنَّ الموجود عين والمحذوف اللام أنَّ العين قلَّما حُذفت ، ويدلُّ على أنَّ عينه ياء سماع الإمالة فيها (٤) ، فإذا ثبت أنَّ عينه ياء بإمالتها (٥) ، وإذا كانت عينه ياء ثبت أنَّ لامه ياء ؛ لأنَّه ليس في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو (٦) ، فأمَّا (حَيْوَة) فالياء انقلبت واواً ، وهو من (حَيِيْتُ) (٧) ، وكذلك (الحَيَوان) عند الخليل (٨) ، وأمَّا المازنيُّ فيقول (٩) : « وردا شاذَّين » (١٠) ، وإنَّما وقع فيه هذا

---

(١) **اللمع** ١٦٥.

(٢) **إيضاح الوقف والابتداء** ١٣٨/١ و **المذكَّر و المؤنَّث لابن الأنباريِّ** ١٢٨و ٧٣٢ وينظر : **اللامات للزجَّاجي** ١٣٢ و **الإغفال** ٣١٤/٢ و **الإنصاف** ٥٣٥.

(٣) **المقتضب** ٢٨٧/٢ و **الإغفال** ٣١٦/٢ و **المنصف** ١٢٢/١ وينظر : **الإنصاف** ٥٣٥ .

(٤) ينظر : **الكتاب** ١٣٥/٤ و **المنصف** ١٢٢/١.

(٥) بعده في (أ) : (و إذا كانت عينه ياء) ، و هي زيادة مقحمة على النصِّ .

(٦) ينظر : **المسائل البغداديَّات** ٢٣٣ و **المنصف** ٢٨٥/٢ .

(٧) ينظر : **المسائل البغداديَّات** ٢٣٣ و **المبهج** ٢٢ .

(٨) قول الخليل في (**المقتضب** ١٨٦/١ و **اشتقاق أسماء الله** ١٠٤ و **المسائل البغداديَّات** ٢٣٢) .

(٩) في (أ) : يقول .

(١٠) يعني أنَّه ليس فيهما قلب ، فعينهما ياء ولامهما واو ، ومثل هذا لا يوجد في كلام العرب ، فهما شاذَّان ، وهذا المعنى ذكره المازنيُّ في كتابه (التَّصريف) الموجود ضمن شرحه (**المنصف** ٢٨٤/٢ ــ ٢٨٥) .

التَّصرُّف ؛ لأنَّهم صغَّروه ، وذلك لما وقع موصوفاً ووصفاً ، فقوي[١] حكمه من بين جميع المبنيَّات[٢] .

وهو يستعمل للقريب ويستعمل معه (ها) للتَّنبيه ، فيقال : (هَذا) ، و روى الكوفيُّ[٣] (هَذاءِ) بالكسر ، وقد يُفصل بينهما ، قال الله تعالى : ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ ﴾[٤] ، وتقول/ : (هاهُوَذا) ، وبعضهم[٥] يدَّعي أنَّ (هُوَ) فَصْل ، وبعضهم[٦] يدَّعي أنَّ (ها) دخلت على المضمر و(ذا) على بابه[٧] ، فأمَّا قوله :

[٥٢٥]

.... فَقُلْتُ لَهُمْ هَذا لَها ها وَذا لِيا[٨]

يريد : (هَذا لَها ، وهَذا لِيا) ، وهو[٩] قليل .

---

(١) في (ج) : قوي .

(٢) في (أ) : المبنيّا .

(٣) **المذكّر و المؤنّث لابن الأنباريّ** ٧٣٢ و ينظر : **المحلّى** ٢٤٢ و **شرح الجزوليّة للأبّذي** ٥٨٤/١ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية (١١٩) .

(٥) هذا قول الخليل ، نُسب إليه في (**الكتاب** ٣٥٤/٢) ، وقول سيبويه في (**الكتاب** ١٩٧/٢) ، وقول الفرَّاء أيضاً في (**معاني القرآن** ٢٣١/١) .

(٦) هذا القول أجازه سيبويه في (**الكتاب** ٣٥٤/٢ وينظر : **البديع** ٢ : ٤٠/١) .

(٧) في (ع) و (ت) : ما به .

(٨) هذا عجز بيت وصدره :

نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا ....

والبيت نسبه الأعلم إلى لبيد في (**تحصيل عين الذهب** ٣٧٤ وينظر : **خزانة الأدب** ٤٦١/٥) ، وهو مذكور في ملحق (**شرح ديوانه** ٣٦٠) ، وهو بلا نسبة في (**الكتاب** ٣٥٤/٢ و **المقتضب** ٣٢٢/٢ و **سر صناعة الإعراب** ٣٤٤/١ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ٢٦٤ و **المحصّل** ٥٢٩) .

(٩) في (ت) : فهو .

فإذا كان بعـــيداً قلت : (ذاكَ) فزادوا الكاف ، فإنْ كان أبعد من (ذاكَ) زادوا اللام فقالوا : (ذَلِكَ)[١] ، ولا يكادون يقـــولون : (هاذَلِكَ)[٢] ، وإنّما جعـــلوا اللام للبعيد[٣] ؛ لأنّها قـــد أُنس بها للمعهود الغائب في (الرَّجُلِ) و(الغُلامِ) ، فجعـــلوها مع (ذاكَ) ، وكُسرت اللام لالـــتقاء السَّاكنين ، والكاف للخطاب لا موضع لها من الإعراب ، وقد قالوا : (هاذاكَ)[٤] ، قال الشَّاعر:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْراءَ لا يُنْكِرُونَنِي ولا أَهْلُ هَاذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ[٥]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **والتّثنية في الرَّفع (ذانِ) ، وفي الجـــرِّ والنَّـــصب (هَذينِ)** »[٦] .

قال سعيد : (ذانِ) ليس بتثنية[٧] (ذا) ، كـــ(زَيْدَيْنِ) لـــ(زَيْدٍ) ، وإنَّما هـــو اســـم موضوع للتّثنية[٨]، بدليل أنّه لا يتنكّر ، والألف الّتي في قولك : (ذانِ) هي ألـــف تثنيـــة فصحبت النُّون ، وليست بألف[٩] (ذا) ، بدلالـــة أنّـــك تقـــول في الجـــرِّ (ذَيْـــنِ)[١٠] ،

---

(١) في (ع) جاء مكان قوله : « فإنْ كان أبعـــد ... (ذلك) » قولُه : « فإذا كـــان أبعد قلـــت : (ذلك) ، فزدت اللام » .

(٢) ينظر : **معاني القرآن وإعرابه** ٦٨/١ و **اللامات للزَّجَّاجيِّ** ١٣٢ و **شرح المقدّمة المحسبة** ١٦٦/١ .

(٣) في (ت) : للعيد .

(٤) ينظر : **شرح القصائد السَّبع** ١٩٢ .

(٥) سبق تخريج البيت في صفحة (٢٢١) .

(٦) **اللمع** ١٦٥.

(٧) في (ع) : تثنية .

(٨) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٤٦٦/٢ ــ ٤٦٧ .

(٩) في (ت) : بالألف .

(١٠) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٢٣/١ ــ ١٢٤ .

[٥٢٦]

وحذفت الألف من (ذانِ) و لم تقلب للفرق بين المتمكّن[في (عَصا) / وغير المتمكّن][١] ، كما قالوا في (الّذي) : (اللّذانِ) ، و لم يقولوا : (اللّذيانِ) ، كما قالوا : (العَميان) ؛ للفرق بين المتمكّن وغيره ، والجرّ والنّصب على صورة التّثنية في الأسماء الأعلام ، وإنْ خالفتها من هذه الجهة .

وبعضهم[٢] يُشدِّد النُّون فيقول : (ذانّ) ، وكأنّهم جعلوا النُّون السّاكنة عوضاً من الألف المحذوفة[٣] ، وقيل : « ليُعلموا أنّ هذا ليس بتثنية محضة »[٤] ، وقيل : « ليُعلموا أنّ هذا القسم لا يُضاف كما فعلوا بــ (اللّذانِ) »[٥] ، وقيل في (ذانِّك) : « إنّ النُّون السّاكنة/ عوض من اللام في المفرد »[٦].

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **و(ذاكَ) للغائب، و(ذَلكَ) لما هو أبعد منه** »[٧].

قال سعيد : قد سبق الكلام على هذا الفصل ، وكان يجب أنْ يكون قبل التّثنية ، واعلم أنّه لا بدَّ في أسماء الإشارة من ثلاثة [أشياء][٨] : مُشير ، ومُشار إليه ، ومُشار به إليه ، فقرينة الحال تُغني عن الكاف ، إلا أنّه لمّا زاد معنى زادوا الكاف ، و لو تُركنا والقياسَ لم نجعل (ذا) البتّة لغائب ، لكن الكاف جَعل لها حكماً آخَر .

---

(١) ساقط من (ع) .
(٢) وهم تميم وقيس (**أوضح المسالك** ١/١٢٧) .
(٣) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٢/٤٨٧ .
(٤) ينظر : **المحصَّل** ٥١٤ .
(٥) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ١/١٢٢ و **الفوائد والقواعد** ٤٣١ .
(٦) هذا قول الزّجّاج في (**معاني القرآن وإعرابه** ٤/١٤٣ وينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ١/٣١١) .
(٧) **اللمع** ١٦٥.
(٨) ساقط من (ع) .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « والتَّثنية (ذانِكَ) و(ذَيْنِكَ) » [١].

قال سعيد : أمَّا (ذانِكَ) فتثنية (ذاكَ) تثنية وضعيَّة ، بمنزلة (ذاكَ) في الإفراد ، وقالوا في (ذانِكَ) : (ذانِّكَ) فشدَّدوا النُّون ، فقيل : « إنَّ اللام قُلبت نوناً ، وأُدغمت في النُّون » [٢] على ما سبق / . [٥٢٧]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « و(هَذِهِ) و(هاتانِ) و(هاتَيْنِ) ، و(تِلْكَ) و(تِيكَ) و(تانِكَ) و(تَيْنِكَ) » [٣].

قال سعيد : هاء (هَذِهِ) بدل من الياء ، وأصله : (ذِي) ، ولو كانت الهاء أصلاً لم تُحذف في التَّثنية ، ولأنَّه ليس لنا هاء تدلُّ على التَّأنيث [٤] ، فإذا ثُنِّيت قيل : (هاتانِ) غُيِّرت الذَّال تاءً لأجل اللبس بالمذكَّر ، وقُلبت الذَّال تاءً لأنَّهما تقاربها ، وهي من علامة التَّأنيث ، وقيل : « (ذِي) و(تا) لغتان » [٥] ، فإذا ثَنَّينا (ذِي) عدنا إلى (تا) وثنَّيناها ؛ لأجل اللبس [٦] ، فإذا قيل : (هَذِهِي) ، فالياء مشبَعة لأجل الكسرة .

---

(١) **اللمع** ١٦٥.

(٢) هذا قول ابن خالويه في (**إعراب القراءات السَّبع** ٢/١٧٤ و ينظر : **معاني القرآن وإعرابه** ٤/١٤٣) .

(٣) **اللمع** ١٦٥.

(٤)ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١/١١٨ .

(٥) لم أقف على هذا القول .

(٦) أي ثُنيت (تي) دون (ذي) ، لأنَّ تثنية (ذي) تؤدِّي إلى لبس المؤنَّث بالمذكَّر .

و(تِيْكَ) لا يُقال فيها : (تِي) خالية من الكــاف[١] كمــا قيــل : (ذِي) ، وقــال الأخفش : « لأنَّهم قد أنِسُوا بحذف الياء السَّاكنة إذا كان قبلها كسرة ، فتبقى[٢] الكلمة على حرف واحد ، فإذا تحصَّنت بالكاف قالوا : (تِيكَ) »[٣]، وهذا يُفسده عليه قولهم : (ذِي) ؛ لأنَّهم فرُّوا منه إلى (ذِهْ) في أكــثر كلامهم[٤]، وسكَّنوا الهاء لأنَّها بدل مــــن الياء .

وقال الأخفش : « ليس لام (تِلْكَ) كلام (ذَلِكَ) ؛ لأنَّ لام (تِلْكَ) عوض من الياء ، ولهذا المعنى هي ساكنة ، ولام (ذَلِكَ) للتَّوكيد »[٥]، وقيل : « التَّاء في (تِيْكَ) مبدلة من الذَّال »[٦]، و لم يقولوا : (ذِيْكَ)[٧] استغناء عنه بــ(تِيْكَ) ، و لم[٨] يقولوا : (تِي)[١] استغناءً

(١) تبع ابنَ الدَّهَّان في هذا القول ابنُ الأثير في (**البديع** ٢:١/٤٠) ، لكنَّ الصَّحيح أنَّه يقال : (تِي) ، فقد أثبتها جمع مــن النُّحاة (**المقــتضب** ٢/٢٨٧ و **شرح القصائد التِّسع** ٢/ ٧٦٦ و **الكُـتَّاب** ٤٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١/١١٨ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١/٣٦٩ و **مشكل إعراب القرآن** ١/٧٦ و **شرح اللمع لابن برهــان** ١/ ٣١٧ و **المخــصَّص** ١٤/١٠٠ و **شرح المقدِّمة المحسبة** ١/١٦٢ و **المفصَّل** ١٣٦) ، ولعلَّ ابن الدَّهَّان قال ما قال استناداً على عدم ذكــر سيبويه لها في كتابه ، وابن جنِّي في المتن ، وعلى كلام الأخفش كما سيأتي ، وقد قال ابن الشَّجريِّ : « فأمَّــا (تِي) فمجهولة في أكثر الرِّوايات » (**أمالي ابن الشَّجريِّ** ٣/١٦٥) .

(٢) في (ع) : فبقي .

(٣) لم أقف على قول الأخفش هذا .

(٤) لم يظهر لي كيف تكون هذه الجملة تعليلاً للجملة السَّابقة ، ولكن يستقيم الكلام إذا قلنا إنَّ قــبل (يفــسده) : (لا) ساقطة ، والمعنى : أنَّ قول الأخفش لا يفسده قولهم : (ذي) ؛ لأنَّ استعمالها بالياء قليل ، والأكثر أنْ تبدل الياء هاء .

(٥) لم أقف على قول الأخفش هذا ، وابن الخشَّاب أشار إلى أنَّ بعض النَّحويين المتقدِّمين فرَّق بــين هــاتين اللامــين ، لاختلافهما في الحركة والسكون (**المرتجل** ٣٠٢) .

(٦) لم أقف على هذا القول .

(٧) قال أبو حاتم : « وأمَّا ما أُولعت به العامة من قولهم (ذيك) ... فليس من كلام العرب ، وهو خطأ » (**المــذكَّر والمؤنَّث** ٢١٨ وينظر: **إصلاح المنطق** ٣٨٢) ، ومن النُّحاة من يثبتها (**دقائق التَّصريف** ٥٤١ و **المفصَّل** ١٣٦) .

(٨) في (ع) : لا .

عنه بـ (ذي) ، كما استُغني بـ (تَرَكَ) عن (وَدَعَ) و(وَذَرَ) [٢].

[٥٢٨] و(تِلْكَ) الأصل فيها : (تِيلْكَ) / ، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وكان القياس تحريك اللام لالتقاء السّاكنين كما فُعل في (ذَلِكَ) ، لكنّهم رأوا أنّ (تِي) لا تُستعمل البتّة ، فخلطوا الكلمة ، وحذفوا الياء لتكون حاجة الكلمة إلى التّاء داعية ، و(تِيكَ) أقرب من (تِلْكَ) ، وقال النّابغة :

ها إنَّ تا عِذْرَةٌ إلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ ... فَإنَّ صاحِبَها قَدْ تاهَ فِي البَلَدِ [٣]

وقال الشّاعر :

خَلِيْلَيَّ لَوْلا ساكِنُ الدّارِ لَمْ أكُنْ ... بِتا الدّارِ إلَّا عابِرَ بنِ سَبِيلِ [٤]

وقال :

يَتْبَعْنَ بَوّاعاً كَسِرْحانِ الغَضا
فَهْوَ أَبٌ لِهَذِهِ وابْنٌ لِتا [٥]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **والجميع (هَؤلاءِ) و(هَؤلى) ممدود ومقصور ، و(أُولِئكَ) و(أُولاكَ) مقصور وممدود** » [٦].

---

(١) ينظر الحاشية الأولى من هذه الصّفحة .

(٢) في (ك) : عن (وذر) و (ودع) .

(٣) البيت في (**ديوان النّابغة** ٢٨ و **شرح القصائد التّسع** ٢/ ٧٦٦ و **المذكّر و المؤنّث لأبي حاتم** ٢١٩ و **مقاييس اللغة** " هي " ٤/٦ و **المفصّل** ٣١٣ و **شرح التّسهيل لابن مالك** ٢٤٥/١) .

(٤) البيت بلا نسبة في (**المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ** ١٨٤ و **الزّاهر** ٣٨٣/١ و **الجامع لأحكام القرآن** ٤٦٢/١ و **الدُّر المصون** ٢٨٤/١) .

(٥) البيتان بلا نسبة في (**النّوادر في اللغة** ٦٠٥) ، ونُسبا إلى رجل يسمّى الجُلَيح التّعلبيّ في قصّة ذُكرت في (**ديوان الشّمّاخ بن ضرار** ٣٥٣ و ٣٧٧ و ٣٧٨) ، ورواية ابن الدّهّان مطابقة لما في النّوادر ، وجمل (بوّاع) : جسيم (**لسان العرب** " بوع " ٢٢/٨) .

(٦) **اللمع** ١٦٥.

قال سعيد : قوله : « ممدود ومقصور » ، وإطلاق القصر على المبني فيه نظر [١] ؛ إلا أنّه إنّما حَسَّن ذلك له أنَّ أختها ممدودة ، وكانت الّتي على (فُعَل) [٢] تمثيلاً تنقص [٣] عن الّتي على (فُعال) تمثيلاً [٤] ، فسمَّاها مقصورة ، قال عثمان : « وحَسُن ذلك هنا أيضاً لمشابهتها المتمكّن [٥] ؛ لأنَّها تُوصف ويُوصف بها ، وتُحقَّر فإنْ قيل : فإنَّ (ذا) و(تا) كذلك ولا يسمَّيان مقصورين ، فالجواب : أنَّ (أُولى) أشبه بالمتمكّن من (ذا) لكونه أكثر حروفاً » [٦] ، وقال عثمان : « فإنْ قيل :فحركة (أُولاءِ) الممدودة حركة التقاء السّاكنين وليست بإعراب /، والمقصور ما قُصِر عن الإعراب ، قيل : للزومها لزوم حركة الإعراب ؛ لأنَّها إذا اُنقصَتْ [٧] واحدة من حركات الإعراب عاقبتها أخرى ، وليست كذلك من كلمتين » [٨] ، وهذا فيه نظر من وجهين : أحدهما في السُّؤال ، والآخر في الجواب .

[٥٢٩]

---

(١) لأنَّ المقصور هو ما قُصر عن الإعراب ، فالمبنيُّ لا يسمَّى مقصوراً لأنَّه غير مستحقّ للإعراب (**كتاب الخطّ** ٣٠ _ ٣١) .

(٢) في (أ) خرم يسير جاء على بعض هذه الكلمة ، و التي على (فُعَل) في التمثيل هي (أولى) .

(٣) في (ع) : ينقص ، وفي (ت) لا يظهر إلا (ـقض) .

(٤) أي : (أولاء) .

(٥) في (ع) : للمتمكن .

(٦) لم أقف على هذا النصِّ ، ولكن حديثه عن شبهها بالمتمكّن مذكور في (**المنصف** ١/١٢٢) .

(٧) في (ع) و (ت) : انقضت .

(٨) قال ابن النَّحَّاس : « ... وإنْ كان ابن جنّي _ رحمه الله _ قد قال في (شرح المقصور والممدود ليعقوب ابن السِّكّيت _ رحمه الله _) : فإنْ قلت : فإنَّ حركة (أولاء) الممدودة إنَّما هي لالتقاء السَّاكنين ، وليست بإعراب ، وقد قدَّمت أنَّ المقصور إنَّما سُمِّي مقصوراً ؛ لأنَّه قصَّر عن شكل الصَّوت بحركة الإعراب ، قيل : حركة التقاء السَّاكنين إذا كان ساكناها في كلمة واحدة تجري مجرى حركة الإعراب ... ألا تراها لازمة لزوم حركة الإعراب ، وإنَّما يستهلكها الوقف كاستهلاكه حركة الإعراب ، وليست كذلك حركة التقاء السَّاكنين إذا كانا منفصلين ... » (**التَّعليقة** ٢/١٠٣٢ _ ١٠٣٣) .

ويقال فيه : (أُولاكَ) ، و(أُولَئِكَ) ، و(أُولالِكَ) ، وأنشدوا :

أُولالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشابَةً   و هَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولالِكا[1]

قال أبو الفتح _ رحمه الله _ : « **[و]**[2] **(ها) في جميع هذا حرف معناه التّنبيه**[3] **، وإنّما الاسم ما بعده ، والكاف في جميع ذلك للخِطاب »**[4].

قال سعيد : (ها) للتّنبيه[5] لا شبهة فيها ، ولهذا المعنى اعملوها في الحال لما فيها من معنى الفعل[6] ، وهي (ها) الّتي في النّداء في (يا أيُّها الرَّجُلُ) عند البصريِّ[7] ، وتكون[8] اسماً للفعل في غير هذا الموضع[9] .

---

(١) البيت بلا نسبة في (**إصلاح المنطق** ٣٨٢ و **المذكّر و المؤنّث لابن الأنباريّ** ٧٣٣ و **اللامات للزّجّاجيّ** ١٣٢ و **المنصف** ٣/٢٦ و **الفوائد والقواعد** ٤٣١ و **كشف المشكل** ١/٩٥) ، وفي (**نوادر أبي زيد** ٤٣٨) بيت منسوب إلى أخي الكَلْحَبَة هُبيرة بن عبد مناف عجزه يطابق عجز هذا البيت وهو :

أ لم تك قد جرَّبت ما الفقرَ والغنى   و لا يعظ الضليل إلا أولاكا

و(الأشابة) من الناس : الأخلاط (**الصِّحاح** " أشب " ١/٨٨) .

(٢) ساقط من (ت) و (ك) .

(٣) في (ت) : التّثنية .

(٤) **اللمع** ١٦٥.

(٥) في (ت) : للتثنية .

(٦) وذلك في نحو : (هذا عبدُ اللهِ منطلقاً) ، فالعامل في الحال إمّا التّنبيه بـ (ها) أو الإشارة بـ (ذا) ، فإذا أعملت التّنبيه فالتّقدير : انظر إليه منطلقاً ، والمقصد أنّك أردت أن تنبه المخاطَب لعبد الله في حال انطلاقه (**شرح الكتاب للسّيرافيّ** ٦/١٦٤) .

(٧) (ها) الّتي في النّداء للتّنبيه مثلها هنا (ينظر : **الكتاب** ٢/٢١٢ و **الإغفال** ٢/١١ و١٤) ، وينظر ما سيأتي في صفحة (٣٨٥) .

(٨) في (ت) : يكون .

(٩) تكون اسماً للفعل بمعنى (خُذْ) ، وفيها لغات (**حروف المعاني** ٧٣ و **معاني الحروف** ٩٢) .

والكاف للخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب لأنَّه لا يخلو أنْ يكون رفعاً أو نصباً أو جرّا ، فلا يجوز أنْ يكون رفعاً ؛ لأنَّ الكاف ليس من ضمير المرفوع ، ولو كان كذلك لكان جملة مفيدة ، وليس الأمر كذلك ، ولا منصوباً ؛ لأنَّه معرفة لا ناصب له ، ولا مجروراً ؛ لأنَّ أسماء الإشارة لا تُضاف ؛ لأنَّ التَّعريف حاصل فيها بغير / قرينة ، [٥٣٠] وأيضاً فإنَّك تقول : (ذانكَ) فتثنِّيها ، ونون التَّثنية موجودة [مع الكاف] [١]، وليس مع اسم الفاعل ولا مُشابهه ،[فبقي أنْ تكون [٢] للخطاب مجرَّدةً] [٣].

وهذه الأسماء بين[الأسماء] [٤] المظهرة والمضمرة ، فأمَّا شبهها بالمظهرة فللوصف بها ووصفها ، وأمَّا شبهها بالمضمر فلملازمتها التَّعريف ، واختلاف صيغها في التَّأنيث والتَّذكير [٥].

وهذه الأسماء في تخصيصها على ثلاثة أضرب : فـ(ذا) أخصُّها ؛ لأنَّه أقربها ، و(ذاكَ) بعده في التَّخصيص ، و(ذلِكَ) أبعدها .

---

(١) ساقط من (ع) .

(٢) في (ع) : يكون .

(٣) هذا النَّصُّ غير موجود في هذا الموضع من (ب) و (ج) ، ولكنَّه ذُكر بعدُ ، ينظر : حاشية (٥) من هذه الصَّفحة .

(٤) ساقط من (ع) .

(٥) (ينظر : **شرح المقدِّمة المحسبة** ١/ ١٦٣) ، وجاء بعد (والتذكير) في (ت) و (ك) : (ولأنَّها تثبت مع نون التَّثنية في (ذانك) ، فبقي أن تكون للخطاب مجردة) ، وهذا الحديث عن كاف الخطاب جاء مقحماً هنا ، ومكانه آخر الفقرة السَّابقة ، مع أنَّ قوله : « ولأنَّها ... (ذانك) » تكرار لما سبق .

[ما تعرَّف باللامِ]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وما تعرَّف باللام فنحو قولك : (الرَّجُل)** ، و(**الغُلام**) ، و(**الطَّوِيل**) »[١] .

قال سعيد : الألف واللام يدخلان الكلمة على سبعة أنحاء[٢] :

أحدها : تعريف العهد ، كقولك : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ) ، فتقول : (عَرَفْتُ الرَّجُلَ) ، ولهذا يقول القائل : (سَلامٌ عَلَيْكُمْ) ، فتقول[٣] : (وعَلَيْكُمُ السَّلامُ) .

والثَّاني : للحضور كقولك : (هَذا الرَّجُلُ) ، وهي تصحب (هَذا) .

والثَّالث : للجنس كقولك : (الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ المَرْأَةِ) .

والرَّابع : بمعنى (الَّذي)[٤] نحو قولك : (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ زَيْداً) .

والخامس : تدخل عوضاً من دخولها في غير موضعها ، نحو : (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ) ، وكان القياس ألَّا تجتمع الإضافة والألف واللام ، إلا أنَّ الألف / واللام [٥٣١] لَّما كانت في الثَّاني لم تُفِد[٥] تعريفاً فأردنا تعريفه ، فأدخلنا الألف واللام في الأوَّل .

والسَّادس : أنْ تكون زائدة ، كقول الشَّاعر :

باعَدَ أُمَّ العَمْرِ عَنْ أَسِيْرِها[٦]

---

(١) **اللمع** ١٦٦ .

(٢) ينظر : **اللامات للزَّجَّاجيِّ** ٤٣ ـ ٤٩ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٦٥٠/٢ و **البديع** ٢ : ١ /٤١ ـ ٤٢ .

(٣) في (ع) : فيقول .

(٤) وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين (**مغني اللبيب** ٧١) .

(٥) في (ع) : تفسد .

(٦) البيت لأبي النَّجم ، وهو في (**ديوانه** ١١٠ و **المقتضب** ٤٩/٤ و **الحجَّة** ٣/ ٣٤٧ و **سر صناعة الإعراب** ٣٦٦/١ و **المقتصد** ٧٣/١ و **نظم الفرائد** ٨٠ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٦٥٠/٢) ، وفاعل (باعد) : (حرَّاس) في البيت التَّالي لهذا البيت .

وكقوله :

أما ودماءٍ لا تَزالُ كَأنَّها   عَلى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما[١]

ومن ذلك : (إنِّي لَأَمُرُّ بالرَّجُلِ مثْلكَ فَأُكْرِمُهُ) في قول الأخفش[٢] أو غيره[٣]، وبعضهم[٤] يدَّعي أنَّها مرادة في (مِثْل) .

السَّابع : أنْ تكون[٥] محسِّنة كالألف واللام في (الَّذي) و(الَّتي) .

وهذه الألف واللام في مراتب التَّخصيص على ثلاثة أضرب[٦] : أخصُّها الَّتي للحضور المصاحبة لـ(هَذا) في قولك : (هَذا الرَّجُلُ) ، الثَّانية : الَّتي للعهد ، الثَّالثة : الَّتي للجنس .

---

(١) البيت لعمرو بن عبد الجن في (**الاختيارين** ٧٢٤ و **خزانة الأدب** ٧/٢١٦) ، و هو بلا نسبة في (**الحجَّة** ٣/ ٣٤٦ و **النُّكت في القرآن** ٢/٦٠٣ و **المنصف** ٣/١٣٤ **شرح اللمع لابن برهان** ٢/٥٨٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٣/١٢١) ، والشَّاهد زيادة الألف واللام في (النَّسر) وهو اسم صنم ، فهو معرَّف بالوضع ، فلا حاجة به إلى الألف و اللام (**المنصف** ٣/١٣٤) .

(٢) (**معاني القرآن** ١/١٧ وينظر: **الخصائص** ٣/٩٩) فالألف واللام زائدة في (الرَّجل) ؛ لأنَّ (مثلك) إنَّما تكون صفة للنَّكرة .

(٣) قال بهذا أيضاً الفارسيُّ (**المسائل البصريَّات** ٢٢٩ وينظر : **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١/٢٣٥)

(٤) هذا قول الخليل ، فهو يرى أنَّ اللام مرادة في (المثل) ، حتَّى كأنَّك قلت : إني لأمر بالرَّجل المثل لك (**الكتاب** ٢/١٣ و **الخصائص** ٣/٩٩) .

(٥) في (ع) : يكون .

(٦) ينظر : **البديع** ٢ : ١ /٤١ ـ ٤٢ .

[ما أضيف إلى واحد من المعارف]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « فأمَّا ما أُضيف إلى واحد من هـذه المعـارف ، فنحو : (غُلامِي) ، و(صاحِبِ زَيْدٍ) ، و(جارِيةِ هَذا) ، و(دارِ الرَّجُلِ) ، و(طَرَفِ رِداءِ بَكْرٍ) »[1] .

قال سعيد : المضاف يكتسي من المضاف إليه: التَّعريف، والتَّنكير، [والاستفهام][2]، والشَّرط ، والبناء ، والتَّأنيث ، وقد سبق ذكر ذلك[3]، فأقواها في التَّخصيص ما كان مضافاً إلى المضمر ، ثم يترتَّب على حسب قوَّة المضاف إليه[4].

[٥٣٢] وأخلَّ ـ رحمه الله ـ بذكر الموصولات هنا ، وذكرها في بابٍ / على حدة[5]، ولو ذكرها مع المعارف لكان حسناً ، وقوم[6] يدخلونها في حيِّز المبهمات ، والمبهمات هي أسماء الإشارة والموصولات ؛ لأنَّ[7] الأسماء عندهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مظهر ،

(١) **اللمع** ١٦٧ .
(٢) ساقط من (ع) .
(٣) **الغرَّة** ـ النُّسخة التَّيموريَّة ـ ٢١٢ ـ ٢١٣ .
(٤) ينظر : **البديع** ٢ : ١/٤٣ ـ ٤٤ .
(٥) **اللمع** ٢٤٧ ـ ٢٥٢ .
(٦) منهم سيبويه (**الكتاب** ٣/ ٤١١) ، والمبرِّد (**المقتضب** ٢/٢٨٦ـ٨٩) ، والزجَّاج (**ما ينصرف** ١٠٥) .
(٧) في (ت) و (ك) : إلا أنَّ .

ومضمر ، ومبهم[1]، وقال قوم : « الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر »[2] .

---

(١) في (**الأشباه والنّظائر** ٨٣/٢) : « قال ابن الدّهّان في الغرّة : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مظهر ، ومضمر ، ومبهم ، والمبهمات هي أسماء الإشارة و الموصولات » .

(٢) ممن قال بهذا ابن درستويه فهو يرى أنّ (إيّاك) لا مظهر و لا مضمر كما ذكر ابن الدّهّان سابقاً في صفحة (٢٦٩) ، وابن بابشاذ في (**شرح المقدّمة المحسبة** ١/ ٩٨ و١٦١) فهو يرى أنّ اسم الإشارة لا مظهر ولا مضمر .

[بابُ النِّداءِ]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **باب النِّداء** »[١] .

قال سعيد : اختلف الناس في حروف النِّداء ، فقال بعضهم : « هي العاملة بحكم النيابة عن[٢] الأصل »[٣] ، واستدلُّوا عليه[٤] بأنَّها هي الغرض نفسُها ، وكأنَّها أشدُّ مماسَّة في الحقيقة بالفعل الحقيقيِّ من غيرها ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (ضَرَبْتُ زَيْداً) فاللفظ اسم للحركة الَّتي أوجدها لا هو نفس الحركة ، وأنت إذا قلت : (يا زَيْدُ) ، فـ(يا) هو الصوت الواصل منك إلى زيد ، وحيث قويت في هذا الفصل أُميلت وعُدِّيت باللام[٥] ، ولو قيل لكَ وأنتِ قد قلت : (يا زَيْدُ) : (ما الَّذي فَعَلْتَ ؟) ، لقلتَ : (نادَيْتُ زَيْداً) .

وليس لنا شيء يكون (يا) اسماً له يمكن ظهوره ، فإنْ قيل : فأنت إذا قيل لك : (أزَيْدٌ فِي الدَّارِ ؟) ، قلتَ : (لا) ، فيقال : (ما فَعَلْتَ ؟) ، فإنَّك تقول : (نَفَيْتُ) ، ولم تُعمل غيرَ (لا) ، فالجواب : أنَّ النفي معنى في النَّفس ، و(لا) تدلُّ عليه ، وليست

---

(١) **اللمع** ١٦٨ .

(٢) في (ت) و (ك) : على .

(٣) المراد بـ(الأصل) الفعل ؛ لأنَّ معنى النِّداء (أنادي زيداً) ، وهذا قول ابن السَّرَّاج وابن جنِّي (**الأصول** ١/٣٣٣ و **اللمع** ١٦٩) ، ونُسب إلى الفارسيِّ في (**ارتشاف الضَّرب** ٤/ ٢١٧٩ ــ ٢١٨٠ و **همع الهوامع** ٣/ ٣٣) ، وكلام الفارسيِّ في (**المسائل العسكريَّة** ١٠٩ ــ ١١٠) صريح في أنَّ العامل هو فعل محذوف غير مستعمل إظهاره ، وهذا القول بلا نسبة في (**الإنصاف** ٢٧٨ ــ ٢٧٩) .

(٤) في (ت) و (ك) : عليها .

(٥) ينظر : **كتاب الشِّعر** ١/٦٧ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ٢/٤٧٤ .

[٥٣٣]

بفعل واصلٍ منك إلى المنفيِّ ، وإنَّما هي[1] لفظٌ يدلُّ على المعنى الَّذي هو النَّفي ، وكذلك الاستفهام ، وأيضاً فإنَّك / بقولك : (لا) لم تنفه ، وإنَّما نفاه زيد بكونه لم يكن في الدار ، وإنَّما أخبرت بنفيه ، فبينهما فرق .

وإنَّما جعلها من جعلها حرفاً[2] لعدم تصرُّفها ولعدم اشتقاقها ، وأنَّ علامات الأسماء والأفعال معدومة فيها .

وقال بعضهم : « هي أسماء للأفعال بمنزلة (صَهْ) ، و(مَهْ) ، ولهذا المعنى أفادت مع الأسماء ، والعمل لها كعمل (رُوَيْد) ، وفيها ضمير للمنادى مستكنٌّ »[3]، واستدلَّ قوم[4] على ذلك بالتَّركيب الَّذي ورد فيها في قوله :

.... إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قالَ يالا[5]

فركَّب (يا) مع اللام ، ويلزم من قال بهذا القول أمور :

أحدها : أنْ يُجيز على قول الكوفيين (عَبْدَ اللهِ يا) ، فيقدِّم المعمول كما أجازوا[6] في قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[7] النصبَ لـ ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ بـ ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾[8].

---

(١) في (ك) : هو .

(٢) ممَّن جعلها حرفاً سيبويه والمبرِّد وابن السَّرَّاج والفارسيُّ (**الكتاب** ٢/٢٢٩ و٢٣١ و**المقتضب** ٤/٢٣٣ و **الأصول** ١/٣٢٩ و **المسائل العسكريَّة** ١٠٩) ، وهو مذهب أكثر النُّحاة (**شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/١٢٠أ) .

(٣) نسب الزَّنجانيُّ هذا الرأي إلى أبي طالب العَبديِّ (**الكافي شرح الهادي** ٦٢٥) ، وذكر المراديُّ في (**الجنى الداني** ٣٥٥) أنَّ هذا الرأي نُقل عن الكوفيين ، ونُسب إلى الفارسي في (**شرح المفصَّل** ١/١٢٧ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:١/٤٠٨) .

(٤) لم أقف على من استدلَّ بهذا .

(٥) تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٣) .

(٦) في (ت) و (ك) : أجازوه .

(٧) سورة النساء ، الآية (٢٤) .

(٨) نُسب هذا القول إلى الكوفيين في (**المرتجل** ٢٥٥ و **الإنصاف** ١٨٧ و **التَّبيين** ٣٧٣ـ٣٧٤) ، ولكنَّ الفرَّاء عند حديثه عن هذه الآية صرَّح بأنَّ نحو : (زيداً عليك) جائز ، لكنَّه منصوب بشيء مضمر قبله لا باسم الفعل (**معاني القرآن** ١/٢٠٦) ، فيظهر أنَّه يخالف أصحابه .

والثّاني : أن يُجيز (يا) ويقتصر عليها كما يجوز (رُوَيدَكَ) .

الثّالث : ألّا يُجيز حذفَ (يا) وإعمالها إذا اعتقد أنّ العمل لها في قولك : (يا عَبْدَ اللهِ) ، وأيضاً فكلُّ اسم فعل فله مسمًّى منطوق به ، وليس لهذه فعل مسمَّاةٌ هي[١] به .

وإذا ناديت وصفاً فالجملة خبريَّة ، وإذا ناديت اسماً فالجملة ليست خبريَّة ، ولهذا لو قال قائل لامرأة : (يا زانِيةُ) وجب عليه ما وجب على القاذف[٢] .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « والأسماء المناداة على ثلاثة أضرب : مفرد ، ومضاف / ، ومشابه للمضاف »[٣] . [٥٣٤]

قال سعيد : المناداة على خمسة أقسام : مفرد نكرة ، ومفرد معرفة وكان قبل النّداء نكرةً ، ومفرد معرفة وكان قبل النّداء معرفة ، ومضاف ، ومشابه للمضاف ، وللمضافات انقسام يُبيَّن[٤] في موضعه .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ :[٥] « والمفرد على ضربين : معرفة ، ونكرة ، والمعرفة أيضاً على ضربين : معرفة قبل النّداء ، ثمّ نُودي فبقي على تعريفه نحو : (يا زَيْدُ) ، و(يا عَمْرُو) »[٦] .

قال سعيد : في هذا القسم اختلاف ، أعني (زَيْداً) و(عَمْراً) إذا نُوديا[٧] ، فأبو العبّاس المبرِّد[٨] يذهب إلى أنّ تعريفه الأوّل قد زال ، وحصل له تعريف بالنِّداء ، و إلى

---

(١) في (ت) و (ك) : يُسمَّى .

(٢) ينظر : **بقيّة الخاطريّات** ٤١ و **الفوائد والقواعد** ٤٣٦ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/١١٧ أ .

(٣) **اللمع** ١٦٨ .

(٤) في (ع) : نبين .

(٥) جاء هنا في (ع) خطأً (قال سعيد) .

(٦) **اللمع** ١٦٨ .

(٧) في (ك) : نودي .

(٨) **المقتضب** ٤/٢٠٥ .

هذا يشير أبو عليٍّ [في] [1] (الإيضاح) ؛ لأنَّه قال : « وأمَّا المفرد النَّكرة فلم يُبنَ ؛ لأنَّه لم يقع هذا الموقع ، بدلالة أنَّ نداءه شائع ، وكذلك المضاف لأنَّ تعريفه بالإضافة دون الوقوع موقع حرف الخطاب » [2] ، و ابن السَّرَّاج [3] يزعم أنَّ تعريفه الأوَّل باقٍ عليه .

فحجَّة المبرِّد [4] أنَّ النَّكرة إذا قُصدت اكتسبت تعريفاً بالنِّداء ، وزال عنها ما فيها من التَّنكير ، فكذلك التَّعريف يزول بتعريف النِّداء ، والدَّليل على صحَّة ذلك أنَّ الألف واللام لا يُنادى بها إلا اللهُ تعالى لما سنذكره [5] ، فقد تنزَّل النِّداء منزلة الإضافة في عدم اجتماعهما ، فأمَّا قول الشَّاعر / : [٥٣٥]

فَيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا
إيَّاكُما أنْ تُكْسِباني شَرَّا [6]

فشاذٌّ عندنا [7] ، والكوفيُّ [8] يُجيزه ، ويقول : « كلُّ موضع يحسن فيه التَّنوين يحسن فيه الألف واللام » [9] .

---

(١) ساقط من (ت) ، و في (ع) : (صاحب) .

(٢) (**الإيضاح العضديّ** ٢٤٦) ، قال الجرجانيُّ معلِّقاً على هذا النصِّ : « اعلم أنَّ الشيخ أبا عليٍّ قد سوَّى بين العلم والنَّكرة في أنَّ كلَّ واحد منهما قد تعرَّف بوقوعه موقع أسماء الخطاب ، وبُني لذلك ... ألا ترى أنَّه جعل سبب الثبات على الأصل الَّذي هو النصب في النَّكرة أنَّها لم تقع موقع أسماء الخطاب ... » (**المقتصد** ٧٦٨/٢) .

(٣) **الأصول** ٣٣٠/١ .

(٤) ينظر : **المقتضب** ٢٠٥/٤ .

(٥) ينظر : صفحة (٣٩٤) وما بعدها .

(٦) لم أقف على قائل البيتين ، وهما في (**المقتضب** ٢٤٣/٤ و **الأصول** ٣٧٣/١ و **اشتقاق أسماء الله** ٢٥ و **علل النحو** ٣٤٢ و **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ١٩٤ و **أسرار العربيَّة** ٢١٠ و **شرح الجمل لابن خروف** ٦٨٤/٢) .

(٧) أي : البصريين ، لأنَّهم لا يجيزون دخول (يا) على ما فيه الألف واللام (**الكتاب** ١٩٥/٢ و **المقتضب** ٢٣٩/٤ و **الإنصاف** ٢٨٦) .

(٨) قول الكوفيين في (**الأصول** ٣٧٢/١ و**الإنصاف** ٢٨٦ و**التَّبيين** ٤٤٤) ، وابن السرَّاج عبَّر عنهم بأهل بغداد ، وذكر الرَّضيُّ أنَّ هذا قول بعض الكوفيين (**شرح الكافية** ٤٥٨/١:١) ، ويظهر أنَّ هذا أصوب ؛ لأنَّ ظاهر كلام الفرَّاء عدم جواز ذلك (**معاني القرآن** ١٢١/١) .

(٩) قال ابن السَّرَّاج : « وأهل بغداد يقولون : (يا الرَّجلُ أقبلْ) ، ويقولون : لم نرَ موضعاً يدخله التَّنوين يمتنع من الألف واللام » (**الأصول** ٣٧٢/١) .

وحجَّة ابن السرَّاج أنَّ في الأسماء ما لا شِركة فيه نحو : (الفَرَزْدَقِ) أو ما جرى مجراه[١]، وأيضاً فقد ينادى المضاف ، فكيف يجمع بين علامتي تعريف ، وقال : « قول أبي العبَّاس صحيح من وجه ، فاسد من وجه ، فإنْ قصد أنَّ أوَّل ما وُضع الاسم إنَّما وُضع ليُعرف [به][٢] المسمَّى ، فيقال له : (يا فُلانُ) ، فيكون عَلماً له ، فالكلام صحيح ، وإنْ عنى غير ذلك لم يجز ، وهو أنْ يكون في هذه الحالة قد حدث له التَّعريف »[٣].

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **الثَّاني : ما كان نكرة ، ثمَّ نُودي فحدث فيه التَّعريف بالإشارة والقصد ، نحو : (يا رَجُلُ) ، و(يا غُلامُ) ، وكلاهما مبنيٌّ على الضَّمِّ** »[٤] .

قال سعيد : النَّكرة إذا قُصدت تنـزَّلت منـزلة المعرفة ، فعُمل فيها ما عُمل في المعرفة ، وقوله : « وكلاهما مبنيٌّ على الضَّمِّ » فيه ثلاثة أسئلة : أحدها : لما بُني[٥] ؟ ،

---

(١) ينظر : **الأصول** ١/٣٣٠ .
(٢) ساقط من (ب) و (ج) .
(٣) عبارة ابن السَّرَّاج هي : « ومن قال إذا قلت : (يا زيدُ) : إنَّه معرفة بالنِّداء ، فهذا الكلام من وجه حسن ، ومن وجه قبيح عندي ، أمَّا حسنه فأنْ يعني : أنَّ أوَّل ما يُوضع الاسم ليُعرف به الإنسان ، أنَّه ينادى به فيقول له أبوه أو من سمَّاه مبتدئاً : (يا فلان) ، وإذا كُرِّر ذلك عليه علم أنَّه اسمه ... فمن قال : إنَّ الاسم معرفة بالنِّداء ، أي : أصله أنَّه به صار يُعرف المسمَّى فحسن ، وإن كان أراد أنَّ التَّعريف الَّذي كان فيه قد زال ، وحدث بالنِّداء تعريف آخر ، فقد بيَّنا وجه الإحالة فيه » (**الأصول** ١/٣٣٠) .
(٤) (**اللمع** ١٦٨) ، وبهذا النَّصِّ تنتهي النُّسختين (ت) و (ك) ، وتنفرد النُّسخة (ع) ببقيَّة الكتاب .
(٥) في المخطوط : (لما بني على حركة ؟) ، والصَّحيح أن يكون السؤال : (لم بني ؟) فقط دون إضافة (على حركة) ؛ لأنَّ السُّؤال هنا عن مطلق البناء ، والمراد : لم بني و لم يعرب ؟ ، وإضافة (على حركة) جعلته يشبه السُّؤال التَّالي ، ويظهر أنَّها خطأ من النَّاسخ .

والثّاني : لما بُني على حركة وأصل البناء السُّكون ؟ ، والثّالث : لم اختصَّ بهذه الحركة دون غيرها ؟ .

أمَّا بناؤه[١] فلأنَّ الأسماء المظهرة إنَّما وُضعت للغَيبة ، والاسم إذا كان حاضراً مخاطَباً فله الكاف أو التّاء على حسب الفاعل والمفعول ، وإنْ كان متكلّماً فله الياء والتّاء على حسب موضعها ، ولا يُحتاج إلى اسم مظهر ، فإذا قلتَ : (يا زَيْدُ) ، فكأنَّك قلتَ : (أدْعُوكَ) أو (أُناديكَ) ، إذ هو مخاطَب ، فوقع المظهر موقع الكاف ، والكاف مبني ، فبُني المظهر ، وإذا كان الاسم قد بُني لوقوعه موقع الحرف وليس من جنسه ، وإنَّما أُعمل الاسم لمشابهة الفعل ، وأُعرب الفعل لمشابهة الاسم[٢]، فبناء الاسم لوقوعه موقع الاسم أولى كما ذكر سيبويه[٣] في بناء الفعل المضارع إذا اتَّصل به نون الجمع .

وقيل : « إنَّما بُني في النِّداء لوقوعه[٤] موقع الكاف ، والغالب على الكاف معنى الخطاب ؛ لأنَّها أين وقعت فالخطاب فيها ، كقولك : (ضَرَبْتُكَ) ، وقد تقع للخطاب مجرَّدة من الاسميَّة ، مثل : (ذَلِكَ) ، فغلب عليها معنى الحرف ، فبُني الاسم لوقوعه موقعها » [٥].

---

(١) في المخطوط : (بناؤها) ، ومرجع الضَّمير هو (المفرد) ؛ ولذا ذُكِّر في السُّؤال .

(٢) المعنى : أنّه إذا ثبت تأثير المشابهة بين أنواع الكلم المختلفة ، فالاسم يُبنى إذا أشبه الحرف ، ويعمل إذا أشبه الفعل ، و الفعل يُعرب إذا أشبه الاسم ، فأنْ يثبت هذا التَّأثير بين أنواع الجنس الواحد أولى ، ليصل بهذا إلى أنَّ بناء الاسم لوقوعه موقع الاسم أولى .

(٣) يشير ابن الدَّهّان إلى أنَّ التأثير بسبب المشابهة بين مشتركين في نوع الكلم أولى من التأثير بسبب المشابهة بين مختلفين ، وهذا المعنى أشار إليه سيبويه ، فقد ذكر أنَّ الفعل المضارع يُبنى على السكون إذا اتَّصل بنون النسوة حملاً على ما يشبهه وهو الفعل الماضي المسند إلى نون النسوة ، ثمَّ ذكر أنَّ هذا ليس بأبعد من إعرابها حين أشبهت الأسماء ، لأنَّ مشاكلة المضارع الماضيَ أكثر من مشاكلته الاسم (ينظر : **الكتاب** ١/٢٠ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٢/٢٦) .

(٤) في المخطوط : لوقوعها .

(٥) هذا قول الفارسيِّ في (**الإيضاح العضديّ** ٢٤٦) .

وإنّما بُني على حركة ؛ لأنّ له تمكُّناً ، والبناء فيه عارض ؛ لأنّه يُعرَب تارة ويُبنى تارة ، فإنْ كان مبنيّا قبل النّداء تُرك على حالته في النّداء ، نحو : (يا هَؤُلاءِ) ، و(يا مَن فِي الدَّارِ) ؛ لأنّ السبب المستدعي للبناء فيها غيرُ مفارق في النّداء ، والنّداء يُحدث بناءً في المفرد المقصود ، فإذا كانت حاله البناء لم يُحدث شيئاً ، وإنّما يختلف/ كيفيّة البناء ، [٢٦ب] فبناء (مَنْ) لأجل الصّلة لا للنّداء ؛ لأنّ سبب الصّلة أقوى في البناء من سبب النّداء ؛ ألا ترى أنّه لم يتعرّض بحركته في (هَؤُلاءِ) ، كما أنّه لم يبنِ (عَبْدَ اللهِ) و(الطَّوِيلَ) ، فلأن لا يُغيِّر بناء (مَنْ) و(الَّذِي) أولى ، وليس السبب الموجب للمعرَب في النّداء أنْ يُبنى بقويٍّ قوّة السبب الموجب له في الموصولات والاستفهام وغير ذلك ، ألا ترى أنّ الشّاعر يجوز له إعرابه في ضرورة الشّعر ، ولا يجوز له ذلك في (مَنْ) و(هَؤُلاءِ) ، فتفهَّم ذلك .

وإذا لم تقوَ علّة البناء ، وكان للاسم حالتان : إعراب ، وبناء بُني الاسم على حركة كـ(قَبْلُ) ، و(بعْدُ) .

و إنّما كانت الحركة ضمّة ؛ لأنّه لا يخلو أنْ يُبنى على ضمٍّ ، أو فتح ، أو كسر ، فلا يكون فتحةً ؛ لأنّ أصل عمل النّداء في الإعراب النّصب ، فلم يبنوه على حركة تناسب عمله ؛ لأجل اللبس ، فأمّا (لا رَجُلَ) فالتّركيب حملهم على ذلك ، وإنّما لم يكن كسرةً خوفاً أنْ يلتبس بالمضاف إلى النّفس نحو : (يا غُلامِ) ؛ لأنّ العرب تجتزئ بالكسرة عن الياء ، ألا ترى أنّهم قد فعلوا ذلك في غير النّداء ، قال الشّاعر :

أَمَا تَرْضَى عَدُوَّةِ دُوْنَ مَوْتِي   لِما فِي القَلْبِ مِنْ حَنَقِ الصُّدُورِ[١]

فلم يبق إلا الضّمّ .

والعرب تقول : (يا أَنْتَ) ، و(يا إِيَّاكَ)[٢]، فمن قال : (يا أَنْتَ) فعلى قوله :

يا مُـرُّ يا ابْنَ رافِـعٍ يا أنْتا

---

(١) البيت للفرزدق ، وهو في (**ديوانه** ٢١٩/١ و **ضرائر الشّعر** ١٢٧) ولم أجده في غيرهما ، والشّاهد في قوله : (عدوةِ) ، والأصل فيه (عدوتي) فحذف الياء ، ورواية الديوان : (عدية) .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٢٩١/١ .

أَنَتَ الَّذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا[١]

فإنَّه جعل الضَّمَّة في : (يا زَيْدُ) كالرَّفعة في قولك : (قامَ زَيْدٌ) ، فأوقع المضمر المرفوع موقعه ، ومن قال : (يا إيَّاكَ) فإنَّه نظر أصلَ العمل موضعاً ولفـظاً في المضاف ، والطَّويل ، والنَّكرة غير المقصودة [فحمل عليه] [٢]، وروى أبو عبيدة أنَّ الأخْوَص[٣] قال لأبيه[٤] حين أراد أنْ يخطُب : (يا إيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)[٥] ، أو يكون حذف المنادى كما أنشد سيبويه :

[٢٧أ]

أَيا شاعِراً لا شاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَريرٌ ولَكِنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ[٦] /

أي : (يا قومِ عليكم شاعراً) ، في أحد الوجهين[٧] ، ومنه قوله :

(١) سبق تخريج هذا الرَّجز في صفحة (٢٥٤) ، و(مرَّ) جاء في المخطوط : (مَنَّ) .

(٢) مابين المعكوفين جاء في الحاشية اليمنى ، ولا يوجد إشارة إلى موضعة ، ويظهر أنَّه هنا .

(٣) في المخطوط : (الأحوص) ، وكذا في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١/١٥٣ و **حواشي المفصَّل** ١١٣ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣/٣٨٧) ، وهو تصحيف ، يدلُّ عليه أنَّه في المصدرين الأخيرين ذُكر أنَّه الأخوص اليربوعيُّ ، واليربوعيُّ يلقَّب بالأخوص بالخاء المعجمة ، إضافة إلى أنَّ أبا عبيدة روى هذه القصَّة في (**مجاز القرآن** ١/٢٦٠ ــ ٢٦١) منسوبة إلى الأخوص الرِّياحيِّ ، وهو صاحبنا ، وهو زيد بن عمرو بن عتَّاب بن هَرْميِّ بن رياح بن يربوع من بني تميم ، شاعر فارس إسلاميّ (ينظر : **المؤتلف والمختلف** ٦٠ و **جمهرة أنساب العرب** ٢٢٧ و **خزانة الأدب** ٤/١٦٥) .

(٤) في المخطوط : (لأبنه) ، وهو تصحيف .

(٥) قال السِّيرافيُّ : « وقد ذُكر عن الأحوص في خبر له ذكره أبو عبيدة أنَّه وفد على معاوية مع أبيه ، فقام فخطب فوثب أبوه ليخطُب فكفَّه ، وقال : (يا إيَّاكَ قد كفيتكَ) » (**شرح الكتاب** ١/١٥٣ و ينظر : **حواشي المفصَّل** ١١٣ و **خزانة الأدب** ٢/١٤١) ، ورواية أبي عبيدة في (**مجاز القرآن** ١/٢٦٠ ــ ٢٦١) أكثر تفصيلاً ، وفيها : (يا إيَّاك إنِّي قد كفيتك) .

(٦) البيت للصَّلَتان العَبْديِّ ، وهو في (**شعره** ٥٥٧ و **الكتاب** ٢/٢٣٧ و **طبقات فحول الشُّعراء** ٢/٤٠٤ و **الشِّعر والشُّعراء** ١/٥٠١ و **المقتضب** ٤/٢١٥ و **أمالي القاليّ** ٢/١٤٢ و **الصَّاحبيّ** ٢٨٧) .

(٧) الوجه الثَّاني : هو أن يكون (شاعراً) منادى جرى على لفظ النَّكرة ، وإنْ كان مقصوداً به واحداً بعينه في المعنى (**شرح أبيات سيبويه** ١/٥٦٦ و **تحصيل عين الذَّهب** ٣٢٦) .

يا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحينَ عَلى سَلْمانَ مِنْ جارِ[١]

أي : (يا قومِ) ، وقيل في قوله تعالى : ﴿ يَـٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ ﴾[٢] مثلَ هذا .

والكسائيُّ[٣] يدَّعي أنَّ المنادى المضموم معرب ، وليس قبله رافع ولا ناصب ولا جارٌّ ، فأعربوه إعراب ما عَرِي من العوامل وهو المبتدأ ، ولم يتمكَّن عامله ، فحُذف التَّنوين منه ، وقال الرِّياشيُّ[٤] : « هو مرفوع ، وإنَّما حذفوا التَّنوين ؛ لأنَّ التَّنوين إنَّما جيء به فرقاً بين الاسم والفعل، ثمَّ إنَّ المنادى لا يكون فعلاً فلم يحتاجوا إلى الفرق »[٥]، وهذا يفسد بدخول التَّنوين مع حرف الجرِّ على المنصرف .

وقال الفرَّاء : « أرادت العرب أنْ تدعو المنادى بصوتين ، وتوقع اسم المنادى بينهما حشواً في الصَّيحة ؛ ليُعلم أنَّه مراد ، فقالوا : (يا زَيْداه) فكانت (يا) للنِّداء ، والألف لرفع الصَّوت وامتداده ، والهاء للسَّكت ، وقد أثبتها العرب في دعاء الميِّت ، والحيُّ أولى ؛ لأنَّه يسمع ، ثمَّ حذفَتْها مع الحيِّ لكثرة استعمالهم إيَّاه ، وأثبتها بعضهم معه قال :

يـــا رَبِّ يـــا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ
عَفْراءَ يا رَبَّاهِ مِنْ قَبْلِ الأَجَلْ[٦]

---

(١) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الكتاب** ٢١٩/٢ و **الكامل** ١١٩٩/٣ و **أخبار أبي القاسم الزجَّاجي** ١٥٣ و **التَّبصرة و التَّذكرة** ٣٦٠/١ و **الجليس الصَّالح** ١٩٧/٢ و **رسالة الملائكة** ١٩٤ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٧٣) ، والرِّواية في هذه المصادر وغيرها (سمعان) مكان (سلمان) .

(٢) سورة يس ، آية (٣٠) ، (وينظر : **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١١٨/١أ و **التِّبيان** ١٠٨١/٢) .

(٣) قول الكسائي في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣٥/٣ أ و **الكافي شرح الهادي** ٦٣٤ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:١/٤١٠) ، ونُسب هذا القول إلى الكوفيين في (**الإنصاف** ٢٧٥) .

(٤) هو أبو الفضل العبَّاس بن الفرج الرِّياشي (٢٥٧ هـ) ، من علماء البصرة ، غلب عليه الشِّعر والغريب (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغويين** ٩٧ ـ ٩٩ و **تاريخ العلماء النَّحويين** ٧٥ ـ ٧٩) .

(٥) نُسب إلى الرِّياشيِّ القول بأنَّه معرب في (**ارتشاف الضَّرب** ٢١٨٣/٤ و **همع الهوامع** ٣٨/٣) .

(٦) البيتان لعروة بن حزام العذريِّ ، وهما في (**ديوانه** ٣١ ـ ٣٢ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٤٢٢/٢ و **المجالس** ٢٥٢ و **تهذيب إصلاح المنطق** ٢٢٥ و **شرح المفصَّل** ٤٧/٩ و **شرح عمدة الحافظ** ٢٩٣/١ و **خزانة الأدب** ٢٧٣/٧) .

فلمَّا كان كذلك ، وحذفت العرب الألف ، وكانت كالمضافة إلى هذه الأسماء ، بُني المنادى لتضمُّنه شيئين : معناه ، ومعنى المحذوف ، فصار كــ(قَبْلُ) و(بَعْدُ) ، فأُعطي أثقل الحركات ، و لم ينوَّن لما فيه من تقدير الألف المحذوفة »[1] ، فإنْ أضفتَ المنادى نابت الإضافة عنده[2] عن الألف ، ففتحتَ ، فهذا يدلُّ على أنَّ المضاف مبنيٌّ عنده .

فمثال الأوَّل[3] قوله تعالى : ﴿يَصَالِحُ ٱئْتِنَا﴾[4] ، و ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[5] ، ومثال الثَّاني : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا﴾[6] ، قال الشَّاعر :

[٢٧ب]

قالَتْ هُرَيْرةُ لَمَّا جِئْتُ زائِرَها وَيْلي عَلَيْكَ و وَيْلي مِنْكَ يا رَجُلُ[7]/

وقوله :

ألا يا بَيْتُ بِالعَلْياءِ بَيْتُ ....[8]

---

(١) مذهب الفرَّاء في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/ ٣٥ ب و **الإنصاف** ٢٧٥ _ ٢٧٦ و **الكافي شرح الهادي** ٦٣٤ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:١/٤١١) .

(٢) مذهب الفرَّاء في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/ ٣٥ب و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:١/٤١١) .

(٣) الشَّارح هنا يمثِّل لنوعي المعرفة ، فالأوَّل : ما كان معرفة قبل النِّداء وبعده ، والثاني : ما كان معرفة بعد النِّداء نكرة قبله .

(٤) سورة الأعراف ، الآية (٧) .

(٥) سورة البقرة ، الآية (٣٥) ، وسورة الأعراف الآية (١٩) .

(٦) سورة سبأ ، الآية (١٠) .

(٧) البيت للأعشى ، وهو في (**ديوانه** ٥٧ و **الجمل** ١٥٣ و **شرح القصائد التِّسع** ٢/٧٠٠ و **المحتسب** ٢/٢١٣ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/٣٣٨ و **شرح عيون الإعراب** ٢٥٢ و **شرح ملحة الإعراب** ٢٢٠) .

(٨) هذا صدر بيت عجزه :

.... ولولا حبُّ أهلك ما أتيتُ

وهو لعمرو بن قِعاس (أو قِنعاس) المراديِّ في (**الكتاب** ٢/٢٠١ و **الاختيارين** ٢١١ و **أمالي المرزوقيِّ** ٢٢٠ و **التَّنبيه و الإيضاح** "تمر" ٢/٩٠ و **منتهى الطَّلب** ٨/٢٤٥ و **شرح شواهد المغني** ١/٢١٥) ، هذا هو المشهور ، وهناك أقوال أخرى في نسبته (**إيضاح شواهد الإيضاح** ١/٥٥٣) ، وهو بلا نسبة في (**المسائل الشِّيرازيَّات** ١/١٤٢ و **الخاطريَّات** ١٢٠) .

فإنْ اضطررت إلى تنوين العلم تركته على حاله ، ونوَّنته عند سيبويه [١] ، والخليل [٢] ، والمازنيّ [٣] ، وأنشدوا :

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ [٤]

وقال الشَّاعر :

ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وقالَتْ يا عَديٌّ لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقي [٥]

وأبو عمرو [٦] ويونس [٧] وعيسى بن عُمر [٨] والمبرِّد [٩] والجرميُّ [١٠] ينصبونه .

---

(١) **الكتاب** ٢٠٢/٢ .

(٢) قول الخليل في (**المقتضب** ٢١٣/٤ و **الأصول** ٣٣٧/١ و **الجمل** ١٥٤) .

(٣) قول المازنيِّ في (**المقتضب** ٢١٣/٤ و **أمالي الزَّجَّاجيِّ** ٨٣ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٩٧) .

(٤) البيت للأحوص ، وهو في (**ديوانه** ٢٣٧ و **الكتاب** ٢٠٢/٢ و **مجالس ثعلب** ٧٤/١ و ٤٧٤ و **الأصول** ٣٤٤/١ و **المسائل البصريات** ٥٨٩/١ و **التَّبصرة و التَّذكرة** ٣٥٥/١ و **الأزهيَّة** ١٦٤) ، وجاء فوق كلمة (عليها) في المخطوط بخط صغير : (علينا) .

(٥) البيت لمهلهل بن ربيعة في (**ديوانه** ٥٨ و **التَّعازي و المراثي** ٣٠٠ و **الأمالي للقالي** ١٢٩/٢ و **الأغاني** ٣٦/٥ و **الصِّحاح** " وقى" ٢٥٢٨/٦) ، وقيل إنَّه لعديٍّ أخي مهلهل في (**شرح أبيات سيبويه** ٢٤٢/٢ و **التَّكملة والذَّيل والصِّلة** " وقى " ٥٣٢/٦ و **الحماسة البصريَّة** ٧١٩/٢) ، لكنَّ المشهور أنَّ عديّا هو اسم مهلهل (**شرح نقائض جرير و الفرزدق** ١٠٠٨/٣ و **طبقات فحول الشُّعراء** ٣٩/١ و **الشِّعر والشُّعراء** ٢٩٧/١) ، وإنْ كان هناك من قال إنَّ اسم مهلهل هو امرؤ القيس ، وأنَّ عديّا أخوه (**معجم الشُّعراء** ١٠٩) ، لكنَّه خلاف المشهور ، ونُسب البيت أيضاً إلى عدي بن زيد في (**الإفصاح للفارقيِّ** ٩٨) ، والبيت بلا نسبة في (**المقتضب** ٢١٤/٤ و **الجمل** ١٥٥ و **المسائل العسكريَّة** ٢٣٣) .

(٦) قول أبي عمرو في (**المقتضب** ٢١٣/٤ و **الأصول** ٣٣٧/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٩٧) .

(٧) قول يونس في (**المقتضب** ٢١٣/٤ و **الأصول** ٣٣٧/١ و **أمالي الزَّجَّاجيِّ** ٨٣) .

(٨) قول عيسى في (**الكتاب** ٢٠٣/٢ و **المقتضب** ٢١٣/٤ و **التَّبصرة التَّذكرة** ٣٥٤/١) ، وهو عيسى بن عمر الثقفيُّ (ت ١٤٩هـ) ، من مقدمي نحويي البصرة ، أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق، وأخذ عنه الخليل (ينظر : **مراتب النَّحويين** ٤٣ و ٤٦ و**أخبار النَّحويين البصريين** ٤٩ ــ ٥٠) .

(٩) **المقتضب** ٢١٤/٤ .

(١٠) قول الجرميِّ في (**المقتضب** ٢١٣/٤ و **الأصول** ٣٣٧/١ و **أمالي الزَّجَّاجيِّ** ٨٣) .

فحجَّة سيبويه أنَّه أشبه المعمول المعرَب غير المنصرف حين حُملت صفته على لفظه ، فجُعل مع التَّنوين على ما كان عليه كقولك : (هَذا أَحْمَدٌ) ، إذا اضطررت إلى تنوينه [١] ، وحجَّة مَن نصب أنَّ التَّنوين يُعيده إلى أصله كما أعاد مجرور ما لا ينصرف في قولك : (مَرَرْتُ بِأَحْمَدٍ يا فَتى) في الضَّرورة [٢].

فإنْ ناديت منقوصاً نحو : (قاضٍ) فالخليل [٣] يثبت الياء ، فيقول إذا قصده : (يا قاضِي) ، وحجَّته أنَّه موضع ليس ينوَّن فصار كما فيه الألف واللام ، ويونس يقول : (يا قاضْ) [٤] ، وحجَّته أنَّه باب حذف ، ومن مذهبهم أنْ يحذفوا الياء في غير النِّداء ، فحذفهم إيَّاها في النِّداء أولى ، وسيبويه [٥] يختار قول يونس ، فأمَّا (مُرٍ) اسم الفاعل من (أرى) فليس فيه إلا إثبات الياء [٦] ؛ لحذفهم الهمزة وبقاء الكلمة لو فعلت ذلك على حرف واحد ؛ لأنَّ الميم زائدة .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **فأمَّا النَّكرة فمنصوبة بـ (يا) ؛ لأنَّه ناب عن الفعل ، ألا ترى أنَّ معناه : (أَدْعُو زَيْداً) ، و(أُنادِي زَيْداً)** » [٧] .

قال سعيد : اعلم أنَّ الحروف إنَّما تعمل رفعاً ونصباً حملاً على الفعل ، إمَّا لفظاً كـ(إنَّ) وأخواته مع (كانَ) ، وإمَّا معنى كـ(ما) مع (لَيْسَ) ، وليس في العربية / ما [٢٨أ]

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٠٢ .

(٢) ينظر : **أمالي الزَّجَّاجيِّ** ٨٣ و شرح **الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٣٦ ب .

(٣) قول الخليل في (**الكتاب** ٤/١٨٤ و **الحجَّة** ٥/٢٤) .

(٤) قول يونس في (**الكتاب** ٤/١٨٤ و **المسائل الحلبيَّات** ٩٣) .

(٥) **الكتاب** ٤/١٨٤ .

(٦) ينظر : **الكتاب** ٤/١٨٤ و **المسائل الحلبيَّات** ٩٣ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٢٠٢ .

(٧) **اللمع** ١٦٩ .

يعمل في الاسم نصباً ، ولا يعمل رفعاً معه[١] عند بصريٍّ[٢] سوى (لا) عند سيبويه[٣] ، مع أنّه لا بدَّ معه من مرفوع ، فأمَّا ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤] فالمرفوع محذوف .

وإذا ثبت عند الجماعة أنَّ حرف النِّداء ليس بفعل ولا اسم محمول عليه ، لم يجز أنْ يُضمر فيه مرفوع ، وهذا طريف[٥] ، وعند الكوفيِّ أيضاً طريف ؛ لأنَّه لم يجد في الكلام عاملاً نصباً لا رفع معه ، إمَّا له وإمَّا لغيره ، وهذا قد عدمهما .

وهذا جميعه يقوِّي كونه اسماً للفعل حتَّى يُضمر معه مرفوع ، ولهذا المعنى قد خلطه بعض العرب بحرف الجرِّ وركَّبه معه ، كقوله :

.... إذا الدَّاعِي المثوِّب قالَ يالا[٦]

كما قالوا : (هَلَّلْتُ) ، و(حَوْلَقْتُ)[٧]، وليس لنا فعل يدلُّ على المعنى الَّذي أدَّاه (يا) فكأنَّه أصل بنفسه في العمل .

ولم يصحَّ بناء النَّكرة غير المختصَّة لبعدها عن المضمر ؛ لأنَّ ذلك معرفة ، وهذه نكرة ، فتقول : (يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي) ، و(يا راكِباً تَوَقَّني) ، وتقول : (يا رَجُلُ) ، و(يا راكِبُ أَقْبِلْ) ، فإنْ نصبتهما أجازه البصريُّ[٨]، ولم يجز الكوفيُّ[٩] النَّصب في

---

(١) ينظر : **الإنصاف** ١٥٣ .

(٢) قيّده بالبصريين لأنَّ الكوفيين يخالفون في هذا ، فيقولون مثلاً : (إنَّ) وأخواتها لم تعمل إلا النَّصب في الاسم ، والخبر لم يتأثّر بها (**الإنصاف** ١٥٣) .

(٣) **الكتاب** ٢٧٤/٢ و ٢٧٥ و ٢٩٣ وينظر : **المسائل المنثورة** ٩٢ .

(٤) سورة ص ، الآية (٣) .

(٥) في المخطوط : (ظريف) ، ولعلَّ الصَّحيح ما أثبت ؛ لأنَّ المراد أنّه غريب وهو بالطّاء (**القاموس** " طرف " ٧٤٨) .

(٦) تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٣) .

(٧) (حَوْلَق) و (حَوْقَل) قال : لا حول ولا قوَّة إلا بالله (**الزَّاهر** ١٠٢/١) .

(٨) قول البصريين في (**الأصول** ٣٦٩/١ و **المجالس** ٣٢٠) .

(٩) **مختصر النَّحو** ٦٨ وينظر: **الأصول** ٣٦٩/١ و**شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣٧/٣ أ و **المجالس** ٣٢٠ و٣٢٢) ، ولكن يظهر من كلام الفرَّاء جواز النَّصب في النَّكرة غير الموصوفة مطلقاً (**معاني القرآن** ٣٧٥/٢) .

(رَجُلٍ) إلا أنْ يصفه ، فيقول : (يا رَجُلاً حَسَناً وَجْهُهُ) ، وأجازوا (يا راكِباً) كقوله :

فَيا راكِباً إمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   بَنِي مالِكٍ والرَّيْبِ ألَّا تَلاقيا[1]

فإنْ قلت : (يا رَجُلاً) لم يُجزه كوفيٌّ ، وأجازه البصريُّ ، واحتجَّ بقول الشَّاعر البصريّ[2] :

أداراً بِحُزْوى هِجْتِ لِلعَيْنِ عَبْرَةً   فَماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أوْ يَتَرَقْرَقُ[3]

ولا حجَّة في هذا على الكوفيِّ ؛ لأنَّ النَّكرة موصوفة هنا ، وقال الشَّاعر :

لَعَلَّكَ يا تَيْساً نَزا في مَرِيْرَةٍ   مُعَذِّبُ لَيْلَى أنْ تَراني أَزُورُها[4]

ولو قصد المنادى لضمَّ كما قال :

---

(١) البيت لمالك بن الرَّيْب ، وهو في (**ديوانه** ٤٧ و **المراثي** ١١٨ و **الاختيارين** ٦٢٨ و **جمهرة أشعار العرب** ٧٦٦/٢ و **ذيل الأمالي** ١٣٧ و **الحماسة البصريَّة** ٧٧٥/٢) ، و(عرضت) : مررت به (**الصِّحاح** " عرض " ١٠٨٣/٣) .

(٢) قد يكون (البصريّ) فاعل (احتجَّ) ، أو صفة للشَّاعر على أنَّ ذا الرمَّة بصريٌّ .

(٣) البيت لذي الرُّمَّة ، وهو في (**ديوانه** ٤٥٦/١ و **الكتاب** ١٩٩/٢ و **المقتضب** ٢٠٣/٤ و **الجمل** ١٤٨ و **التَّمام** ٧٦ و **التَّبصرة** و **التَّذكرة** ٣٣٩/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ١٤٢) ، و(حُزْوى) : حبل من حبال الدَّهناء في شرقيِّها ، والحبل الكثيب المرتفع الممتد ، وتوسَّع في الاسم فشمل الأرض القريبة منه (**المعجم الجغرافيّ للبلاد العربيَّة السُّعوديَّة " المنطقة الشَّرقيَّة "** ٤٨٧/٢ ـ ٤٩٦) ، و(ماء الهوى) : الدُّموع الَّتي تجري مِن عين مَن في قلبه هوى ، و(يرفضّ) : يتفرق شيئاً بعد شيء ، و(يترقرق) : يجري (**شرح أبيات سيبويه** ٤٨٨/١ـ٤٨٩) .

(٤) البيت لتوبة بن الحُمَيِّر ، وهو في (**ديوانه** ٣٩ و **الكتاب** ٢٠٠/٢ و **النَّوادر في اللغة** ٢٨٧ و **المقتضب** ٢٠٣/٤ و **تفسير أرجوزة أبي نواس** ١٩ و **أمالي المرزوقيِّ** ٣٨٥ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٥٥٤/١) ، و(المريرة) : الحبل ، يخاطب توبةُ زوجَ ليلى الأخيليَّة ، وكان حلف لتعذِّبنَّ إن كلَّمته ، جعله كالتَّيس مشدود الحبل (**شرح أبيات سيبويه** ٦٠٣/١) ، وجاء في المخطوط مكان (تيساً) : (قيساً) ، وهو تحريف .

يا دارُ أقْوَتْ بَعْدَ أصْرامِها ....[1]

[٢٨ب] وحجَّة الكوفيِّ أنَّه لم يرد[2] كلام العرب إلا على ما ذكره ، فأمَّا قوله تعالى/[3] : ﴿ يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾[4] ، فلو جعلناه منصوباً بـ (يا) ، لم يكن حجَّة على الكوفيِّ ؛ لطوله بالعمل ، أو وصفه بما بعده إذا جعلت الجارَّ وصفاً .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وكذلك المضاف أيضاً منصوب ، نحو : (يا عَبْدَ اللهِ) ، و(يا أبا الحَسَنِ)** »[5] .

قال سعيد : المضاف لم يخرج عن بابه إلى البناء في النِّداء ؛ لأنَّه باين المضمر ؛ لأنَّهما اسمان والمضمر مفرد ، وأنَّ المضمر تعريفه بنفسه ، والمضاف تعريفه بغيره ، وأيضاً فالمضاف واقع موقع التَّنوين ، وما فيه التَّنوين معرَب ، وكذلك ما كان مضافاً ، فلمَّا بعد عن شبه المضمر بقي على أصله ، والكسائيُّ يقول : « أُدخِلَ في أوسع أبواب

---

(١) هذا صدر بيت عجزه :

.... عاما وما يَعنيك من عامها

وهو للطِّرِمَّاح بن حكيم ، وهو في (**ديوانه** ٢٤٨ و **الكتاب** ٢٠١/٢ و **معاني القرآن وإعرابه** ٨٩/٣ و **تهذيب اللغة** ١٨٥/١٢ و **التّمام** ٨٢ و **المختار** ٤١١/١ و **المحيط المجموع** ٣٥/٢) ، و(أصرام) : واحدها (صِرْم) بمعنى جماعة ، والمعنى : أقفرت هذه الدار بعد أهلها (**تحصيل عين الذهب** ٣١٢ ــ ٣١٣) .

(٢) كُتب فوق هذه الكلمة في المخطوط بخط صغير (يوجد) .

(٣) كرر (تعالى) في المخطوط .

(٤) سورة يس ، الآية (٣٠) .

(٥) **اللمع** ١٦٩ .

الإعراب »[١]، وقال الفرَّاء : « سألته بم أُلحقُه من المنصوبات ، فلم يُلحقْه بشيء »[٢]، وظاهر كلام الفرَّاء[٣] أنَّه مبنيٌّ .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَـٰصَـٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ﴾[٤] ، ومن ذلك[٥] قول الشَّاعر :

يا دارَ عَفْراءَ و دارَ البَخْدَنِ[٦]

وامتنعوا من قولهم : (يا غُلامَكَ)[٧]؛ لأنَّ الكاف هو المخاطب ، فيجب أنْ يكون هو المنادى ، والغلام هو المنادى هنا ، فلم يجز ، وأجاز بعضهم[٨] : (يا ذاكَ) ، واستقبحه بعضهم[٩] .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله **ـ : « وكذلك المشابه للمضاف من أجل طوله ، وهو كلُّ ما كان عاملاً فيما بعده نصباً أو رفعاً ، فالنَّصب : (يا ضارِباً زَيْداً) ، و(يا**

---

(١) رأي الكسائيِّ في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٣٥ أ) .

(٢) لم أقف على قول الفرَّاء هذا .

(٣) ينظر ما سبق صفحة (٣٤٩) وما بعدها .

(٤) سورة يوسف ، الآية (٣٩) ، والآية (٤١) .

(٥) في المخطوط : (ذيك) ، وهو تحريف ؛ لأنَّ الإشارة هنا إلى مذكَّر وهو (المضاف) ، وقد أشار إليه قريباً بـ(ذلك) ، مع أنَّ الشَّارح ذكر قريباً في صفحة (٣٣٢) أنَّه لا يقال : (ذيك) .

(٦) سبق تخريج البيت في صفحة (١٤٠) .

(٧) ينظر : **المقتضب** ٤/٢٤٥ و **المسائل البصريَّات** ١/٥٧٨ و **الفَسر** ١/٣٤٢ .

(٨) نُسب هذا القول إلى سيبويه وابن كيسان في (**ارتشاف الضَّرب** ٤/٢١٩٧ و **توضيح المقاصد** ٣/٣٠٢ و **المساعد** ٢/٤٨٥) ، ونُسب إلى سيبويه اعتماداً على كلامه في (**الكتاب** ٢/١٨٩) ، والسِّيرافيُّ يتأوَّله (**شرح الكتاب** ٣/٣٨ أ) .

(٩) ينظر : (**الصَّفوة الصَّفيَّة** ٢: ١/٢١٢) ، وقال السِّيرافيُّ : « (أولئك) لا تنادى ؛ لأنَّ الكاف للمخاطب ، و(أولاء) غير الَّذي له الكاف ، فكيف ينادى من ليس بمخاطب » (**شرح الكتاب** ٣/٣٨ أ وينظر : **حواشي المفصَّل** ١٢٨) ، وهذا الكلام يشمل (ذاك) ، ولذا نُسب إليه المنع في (**ارتشاف الضَّرب** ٤/٢١٨٣) .

خَيْراً مِنْ عَمْرٍو) ، و(**يا عِشْرِينَ رَجُلاً)** ، **والرَّفع نحو : (يا حَسَناً وَجْهُهُ)** ، و(**يا قائماً أَخُوهُ)** »[1] .

قال سعيد : الاسم الطَّويل هنا كناية عن العامل رفعاً ظاهراً أو موضعاً ، أو نصباً لفظاً أو موضعاً ، وقد بيَّنا وجه المشابهة بين المضاف والطويل[2] ، ولا يجوز بناؤه لاقتضائه ما بعده ، فقد صار التَّنوين كأنَّه وسط الاسم /، فتقول : (يا ضارِباً زَيْداً) ، و(يا ضارِباً أَبُوهُ) ، والظَّرف وحرف الجرِّ يدخلان فيما ذكرنا ، فتقول : (يا ضارِباً في الدَّارِ) إنْ جعلت (في الدَّارِ) ظرفاً لـ(ضارِبٍ) ، أو حالاً للمضمر في (ضارِبٍ) ، ولو اعتُدَّ بالمضمر في (ضارِبٍ) لوجب أنْ يقول : (يا ضارِباً) في حالة الفصل ؛ لأنَّه عامل ومعمول .

[٢٩أ]

وإنْ سمَّيت رجلاً (خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) أو كان نكرة فقصدته بالنِّداء أو لم تقصده ، فهو في النِّداء على حالة واحدة ، فتقول : (يا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) ، لكنَّها تختلف في الوصف ، فتصف الأوَّل بالمعرفة ، وكذلك الثَّاني ، وتصف الثَّالث بالنَّكرة ، وإنْ شئت حذفت (يا) من الأوَّل حسبُ ، ولا يجوز حذفها في الثَّاني ولا الثَّالث .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وكذلك المعطوف ، كرجل سمَّيته (زَيْداً وعَمْراً) ، تقول إذا ناديته : (يا زَيْداً وعَمْراً أَقْبِلْ)** »[3] .

قال سعيد : إذا سمَّيت رجلاً بمعطوف ومعطوف عليه كان حكمه حكم الطَّويل ، ووجه شبهه بالطَّويل أنَّ الاسم الأوَّل لا يتمُّ به المسمَّى ، كما لو سمَّيت بالعامل والمعمول وناديت العامل وحده لم يصحَّ ، فقد تنزَّل الثَّاني منزلة (الكَرِيمِ) من قولك : (عَبْدِ الكَرِيمِ) ، ومن (زَيْدٍ) في قولك : (ضارِبٌ زَيْداً) .

---

(١) **اللمع** ١٦٩ .

(٢) ينظر : **الغرّة** ـ نسخة كوبريلي ـ ٦٦ ب .

(٣) **اللمع** ١٦٩ ـ ١٧٠ .

ولو ناديت رجلاً اسمه (ثَلاثةٌ وثَلاثُونَ) لقلت : (يا ثَلاثةً وثَلاثِينَ) فنصبتهما معاً ، ولو ناديت جماعة هذه العدَّة عدَّتهم ، وقصدت قصدهم قلت : (يا ثَلاثةُ والثَّلاثُونَ) ، وإنْ شئت قلت : (والثَّلاثِينَ) ، وإنْ لم تقصد قصدهم تساوى هو والمسمَّى به في اللفظ ، فكنت تقول : (يا ثَلاثةً وثَلاثِينَ أَقْبِلُوا)[1]، ولو سمَّيت رجلاً بـ(طَلْحَةٍ وزَيْدٍ) وقصدت واحد الطَّلح قلت : (يا طَلْحَةً وزَيْداً) منوَّنة ، ولو سمَّيته بـ(طَلْحَةَ وزَيْدٍ) وقد ثبت في (طَلْحَةَ) عدم الصَّرف أبقيته على ما به ، ونوَّنت الثَّاني[2] ، وبعضهم[3] ينوِّنهما معاً / . [٢٩ب]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **والحروف الَّتي يُنبَّه بها المدعوُّ خمسة ، وهي : (يا) ، و(أَيا) ، و(هَيا) ، و(أَيْ) ، والألف ، فتقول : (يا زَيْدُ) ، و(أَيا زَيْدُ) ، و(هَيا زَيْدُ) ، و(أَيْ زَيْدُ) ، و(أَزَيْدُ) ، قال ذو الرُّمَّة**[4]**:**

هَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وبَيْنَ النَّقا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ[5]

وقال الآخر :

---

(١) ينظر : **الأصول** ٣٤٤/١ ــ ٣٤٥ و **المرتجل** ١٩٣ .

(٢) في المخطوط : (المثاني) ، وينظر : **المقتضب** ٢٢٥/٤ .

(٣) لم أقف على هذا القول .

(٤) ذو الرُّمَّة هو أبو الحارث غَيْلان بن عُقبة بن بُهَيْش (ت ١١٧ هـ) ، أحد فحول الشُّعراء (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ٥٢٤/١ ــ ٥٣٦ و **وفيات الأعيان** ١١/٤ ــ ١٧) .

(٥) البيت في (**ديوان ذي الرمَّة** ٧٦٧/٢ و **الكتاب** ٥٥١/٣ و **معاني القرآن للأخفش** ٣٣/١ و **أدب الكاتب** ٢٢٤ و **الكامل** ٩٥٢/٢ و **المسائل المنثورة** ٢٠٤ و **شرح عيون الإعراب** ٢١) ، ورواية الديوان : (أيا) ، و(الوعساء) : موضع مرتفع من الرمل ، وقوله : (آأنت أم أمُّ سالم) : أراد : آأنت أحسن أم أمُّ سالم (**شرح أبيات سيبويه** ٢٥٧/٢) ، و(النَّقا) : من الرَّمل الكثيب المجتمع الأبيض الَّذي لا يُنبت شيئاً (**تهذيب اللغة** ٣١٩/٩) ، و(جلاجل) : أرض باليمامة (**معجم ما استعجم** ٣٨٨/٢) .

أَزَيْدُ أَخا وَرْقاء إنْ كُنْتَ ثائِراً   فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ فَخاصِمِ[(١)]

يريد : (**يا زَيْدُ**) »[(٢)] .

قال سعيد[(٣)] : أمُّ الباب (يا) ؛ لأنَّها تُستعمل للقريب والبعيد والنُّدبة ، وهذه الحروف الباقية تترتَّب : فالهمزة لما قرُب منك كلَّ القرب ، واستغنيت عن مدِّ الصوت ، وهو يكني عنها بالألف للخطِّ وقرب المخرج ، تقول : (أَزَيْدُ أَقْبِلْ) لمن تخاطبه ، كقوله :

أَزَيْدُ أَخا وَرْقاء إنْ كُنْتَ ثائِراً   فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْناءُ حَقٍّ فَخاصِمِ

وقد استُعمل في هذا الموضع (يا) ، فإنْ كان أبعد من ذلك قلت : (أَيْ زَيْدُ) ، قال الشَّاعر :

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدُ فِي رَوْنَقِ الضُّحى   غِناءَ حَماماتٍ لَهُنَّ رَجِيْعُ[(٤)]

وقالوا : (آيْ زَيْدُ) ، سمع الكسائيُّ[(٥)] رجلاً يقول : (آيْ أُمَّهْ) بالمدِّ ، فإنْ كان أبعد من ذلك قلت : (يا زَيْدُ) ، فإنْ بعُد عن هذا قلت : (أَيا زَيْدُ) ، وقد يُبدلون الهمزة هاء[(٦)] كما قالوا : (إِيَّاكَ و هِيَّاكَ)[(٧)] ، وقال الشَّاعر :

---

(١) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الكتاب** ١٨٣/٢ و **تلقين المتعلّم في النَّحو** ٩٤ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٤١/١ و **المقتصد** ٧٧١/٢ و **شرح عيون الإعراب** ٢٧٢ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢٦٦/١ و **المحيط المجموع** ٢٤/٢) ، و(ورقاء) : حيٌّ من قيس ، و(الثائر) : طالب الدم ، و(الأحناء) : الجوانب ، يقول : إن كنت طالباً للثَّار ، فقد أمكنك ذلك ، فاطلبه وخاصم فيه (**تحصيل عين الذهب** ٣٠٧) .

(٢) **اللمع** ١٧٠ _ ١٧١ .

(٣) في المخطوط (قال أبو الفتح رحمه الله) ، ولكن كُتب فوق لام (قال) الممطولة (سعيد) .

(٤) البيت لكُثيِّر ، وهو في (**ديوانه** ٤٧٤ و **شرح القصائد السَّبع** ٤٢ و **الجمل** ١٥٥ و **معاني الحروف** ٨٠ و **شرح عيون الإعراب** ٢٧١ و **توجيه اللمع** ٣٢١ و **المحرَّر في النحو** ٧٥١/٢) ، وجاء في المخطوط : (و لم) بالواو ، ورواية البيت في المصادر (هدير) أو (هديل) مكان (رجيع) ، وفي (**الصِّحاح** "رجع" ١٢١٧/٣) : «كلُّ شيء يردَّد فهو رجيع » ، و(أي عبد) : يا عبدة ، و(رونق الضُّحى) : إشراقه وضياؤه (**الحلل** ٢٠٤) .

(٥) هذه الحكاية نسبها أبو بكر إلى الفرَّاء في (**شرح القصائد السَّبع** ٤٣) .

(٦) ينظر : **الإبدال لابن السكّيت** ٨٨ .

(٧) ينظر : **دقائق التَّصريف** ٣٦٥ و **سر صناعة الإعراب** ٣٧١/١ و ٥٥١/٢ .

فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الَّذي إنْ تَوَسَّعَتْ مَوارِدُهُ ضاقَتْ عَلَيْكَ مَصادِرُه[١]

وقد يُستعمل بعضها مكان بعض إلا الهمزة ، فإنَّها لا تُستعمل إلا لما قرُب منك ، وبعضهم قال : « الهمزة همزة الاستفهام اُستغني بها عن حرف النِّداء »[٢]، فأمَّا قولهم : (يا أللهُ) وهو أقرب من كلِّ قريب فلشدَّة الخضوع ، وهذا الأمر يرجع إليك[٣].

والبيت الَّذي ذكره لذي الرُّمَّة ، وقبله / : [٣٠أ]

أَقُولُ لِدَهْناوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ لَنا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفةٍ فالصَّرائِمِ[٤]

وقد ذكر ابن كيسان الحروف المنبَّه بها المنادى ثمانيةً ، وهي : (يا) ، و(أيا) ، و(هَيا) ، و(أيْ) ، و(آ)[٥]، و(آيْ) ، و(وا) ، والهمزة[٦].

---

(١) البيت لمضرّس بن رِبْعيٍّ الفقعسي في (**شرح كتاب الحماسة لزيد الفارسيِّ** ٢١/٣) ، وذكر البغداديُّ في (**شرح شواهد شرح الشَّافية** ٤٧٦) أنَّ أبا تمّام نسبه لمضرِّس في (الحماسة) ، وإلى طُفيل الغَنَويّ في (مختار أشعار القبائل) ، وهو في (**ملحق ديوان طفيل** ١٤٣) ، وليس هو في الحماسة في الطَّبعة العراقيَّة الَّتي اعتمدها ، ولكن ذكر د. عبد الله العسيلان محقّق الحماسة طبعة جامعة الإمام أنّه نُسب إلى مضرّس في إحدى النُّسخ (**الحماسة** ٥٧٩/١) ، والبيت بلا نسبة في (**الزَّاهر** ١٨٤/١ و **دقائق التَّصريف** ٣٦٥ و **المحتسب** ٤٠/١ و **شرح التَّصريف** ٣٥٥ و **الإنصاف** ١٧٥) .

(٢) لم أقف على قائل هذا القول .

(٣) قال الزَّمخشريُّ : « وقول الدَّاعي : (يا ربِّ) و(يا أللهُ) استقصارٌ منه لنفسه وهضم لها ، واستبعاد عن مظانِّ القبول والاستماع ، وإظهارٌ للرَّغبة في الاستجابة بالجُؤار » (**المفصَّل** ٣١٤) .

(٤) البيت في (**ديوان ذي الرُّمَّة** ٧٦٦/٢ و **الأغاني** ٧/١٨ و **شرح شواهد شرح الشَّافية** ٣٤٦) ، و(دهناويَّة) : ظبية من ظباء الدهناء ، و(عوهج) : طويلة العنق ، و(عرفة) : قطعة من الرمل ، و(الصرائم) : قطع من الرمل ، وهذه المعاني من شرح الديوان لأبي نصر الباهليّ

(٥) رُسم هذا الحرف في المخطوطة هكذا : (أو) .

(٦) لم أجد من ذكر هذا النَّقل عن ابن كيسان ، وينظر في حروف النِّداء (**شرح القصائد السَّبع** ٤٢ ـ ٤٣ و **شرح القصائد التِّسع** ١٢٤/١ و **المقرَّب** ١٩٢ و **الفاخر للبعليِّ** ٥١٢/٢ و **ارتشاف الضَّرب** ٢١٧٩/٤) .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله **ــ : « ويجوز أنْ يُحذف حرف النِّداء مع كلّ اسم لا يجوز أنْ يكون وصفاً لــ(أيٍّ) ، تقول : (زَيْدُ أَقْبِلْ) ؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تقول : (يا أيُّها زَيْدُ أَقْبِلْ) ، ولا تقول : (رَجُلُ أَقْبِلْ) ؛ لأنَّه يجوز أنْ تقول : (يا أيُّها الرَّجُلُ أَقْبِلْ) ، ولا تقول : (هَذا أَقْبِلْ) ؛ لأنَّه يجوز أنْ تقول : (يا أيُّهذا أَقْبِلْ) ، قال الله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[1] »[2] .**

قال سعيد : جَعَلَ ما لا يكون وصفاً لــ (أيٍّ) يجوز حذف (يا) منه ، وليس هذا بتعليل ، وإنَّما هذا تأدية ما وصل إليه من كلام العرب ، لكنَّه يكون مع التَّفسير تعليلاً ، فالَّذي منع حذف (يا) من النَّكرات المقصودة عند القبيلين[3] ، ومن أسماء الإشارة عند البصريين[4] عللٌ[5] ، منها أنَّهم لم يفعلوا ذلك كيلا يجمعوا عليه حذف الحرف والموصوف و(ها) التَّنبيه والألف واللام[6] ، وكأنَّ هذا يجعل ما ذكره عثمان علَّة .

وأمَّا قول الشَّاعر:

---

(١) سورة يوسف ، الآية (٢٩) .

(٢) **اللمع** ١٧١ .

(٣) أي : البصريين والكوفيين (**الكتاب** ٢/٢٣٠ **والمقتضب** ٤/٢٥٨ **ومجالس ثعلب** ١/٢١١) ، وزعم بعضهم أنَّ الكوفيين يجيزون حذف حرف النِّداء مع النَّكرات المقصودة (**شرح الكافية الشَّافية** ٣/١٢٩١ و **شرح الألفيَّة لابن النَّاظم** ٥٦٦ و **الفاخر للبعليِّ** ٢/٥١٩) .

(٤) (**الكتاب** ٢/٢٣٠ و **المقتضب** ٤/٢٥٨ و **الأصول** ١/٣٢٩ و **الجمل** ١٥٦ و **اشتقاق أسماء الله** ٢٢٠) ، أمَّا الكوفيون فيجوز عندهم حذف حرف النِّداء مع أسماء الإشارة (**المجالس** ٣٠٧) .

(٥) في المخطوط : (لعلل) .

(٦) وهذا لأنَّ الأصل في النَّكرة المقصودة أنْ تنادى بـ(أيّ) نحو: (يا أيُّها الرَّجلُ) ، فلا يحسن أنْ تقول : (رجلُ) فتحذف حرف النِّداء والموصوف وها التنبيه (أيُّها) والألف واللام ، فيكون إجحافاً شديداً به (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٦٠أ و **توجيه اللمع** ٣٢٢) .

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أتيْتَنا بِدُهْنِ الخُزامَى أوْ بخُوْصَةِ عَرْفَجِ[1]

وقوله :

لَعَمْرِي لَسَعْدُ بْنُ الضَّبابِ إذا غَدا أَحَبُّ إلينا مِنْكَ فَا فَرَسٍ حَمِرْ[2]

وقوله :

فَلا وأَسافٍ لا تُلِطُّونَ دُوْنَهُ تُيُوْساً بِقُوْسَى أوْ تَعُضَّكُمُ الحَرْبُ[3]

وقوله :

فَشايِعْ وَسْطَ قَوْمِكَ مُقْبَئِنّاً لِتُحْسَبَ سَيِّداً ضَبُعاً تَبُوْلُ[4]

فشاذٌّ لا يُقاس عليه ، ويجوز أنْ يُنصب هذا عندي على الذمِّ ، وكذلك ما أنشده الأصمعيُّ :

كُليه وجُرِّيهِ ضِباعُ وأبْـشِري بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدِ اليَوْمَ ناصِرُهْ[5]

---

(١) لم أعثر على قائل البيت ، وهو في (**جمهرة اللغة** ٦٠٦/١ و **الفَسر** ٢٤٧/٢ و **المحتسب** ٧٠/٢ و **ضرائر الشّعر** ١٥٥ و **البديع** ١: ٣٩٤/٢ و **الكافي شرح الهادي** ٦٤٣ و **شرح عمدة الحافظ** ٢٩٧/١) ، و(خوصة عرفج) : هُنيَّة تطلع منه عند إدراكه (**جمهرة اللغة** ٦٠٦/١) .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في (**ديوانه** ١١٣ و **الكامل** ١١٢١/٣ و **جمهرة اللغة** ٥٢٢/١ و **التّمام** ٧٨ و **الصِّحاح** "حمر" ٦٣٨/٢ و **الصّاهل والشّاحج** ٦٢٨ و **كشف المشكل** ٥٣٢/١) ، و(حَمِر الفرس) : إذا بشم فأنتن فوه ، يعيِّره بالبخَر (**جمهرة اللغة** ٥٢٢/١) ، والأصل : يا فا فرسٍ حَمِرَ .

(٣) البيت لعبد الله بن ثعلبة الأزديِّ ، ولم أجده في غير (**الفَسر** ٦٠٧/١) ، و (تلطون) : تدافعون وتمنعون (**لسان العرب** "لطط" ٣٨٩/٧) ، و(قُوْسى) : بلد بالسَّراة (**معجم البلدان** ٤١٣/٤) ، والشاهد في قوله : (تيوساً) ، والأصل : (يا تيوساً) .

(٤) البيت للأعلم حبيب بن عبد الله الهذليِّ ، وهو في (**شرح أشعار الهذليِّين** ٣٢٢/١ و **الخصائص** ١٩٦/٣ و **المحكم** "قنن" ٨٦/٦ و **شرح أدب الكاتب** ١١٣ و **لسان العرب** "قنن" ٣٤٩/١٣) ، و(شايع) : ادعُ ، و(مقبئنا) : منتصباً ، والشّاهد قوله : (ضبعاً) ، والأصل : (يا ضبعاً) (**شرح أشعار الهذليين** ٣٢٢/١) .

(٥) البيت للنّابغة الجعديِّ في (**ملحق شعره** ٢٢٠ و **الكتاب** ٢٧٣/٣ و **المخصَّص** ٦٤/١٧) ، وذكر الصغانيُّ أنّه لم يجده في شعر النّابغة (**ما بنته العرب على فَعالِ** ٣١) ، وهو بلا نسبة في (**المقتضب** ٣٧٥/٣ و **ما ينصرف** ٩٩ و **أمالي ابن الشّجريِّ** ٣٥٨/٢ و **مجمع الأمثال** ٣٣٧/٢ و **ارتشاف الضّرب** ٢٤٢١/٥) ، والرِّواية في هذه المصادر : (فقلت لها عيثي جعارِ وجرِّري) أو (أبشري) ، باستثناء الارتشاف فإنّ الرِّواية فيه موافقة لرواية ابن الدَّهّان .

والكلام على المضموم من النَّكرات ، وقالوا في المثل : (أَطْرِقْ كَرا)[١] ، وروى / التَّوَّزيّ [٢] عن الأصمعي : (ارْجِعْ عُقَيْلُ إلى عَقْلِكَ)[٣] ، [٣٠ب] فهذا تصغير التَّرخيم[٤] ، وأبو عُبيدة يقول : (عُقَيل) اسم القبيلة[٥] ، فأمَّا قوله :

عَلَى ما أَنَّهــا هَزِئَتْ وقالَتْ هَنُونَ أَجُنَّ ؟ مَنْشَأُ ذا قَرِيبُ[٦]

---

(١) هذا المثل مذكور في (**الكتاب** ٢/٢٣١ و **المقتضب** ٤/٢٦١) ، وذكر في (**العين** ٥/٤٠٠ و **جمهرة الأمثال** ١/١٩٤ و **مجمع الأمثال** ٢/٢٨٥) بزيادة : (إنَّ النعام في القُرى) ، وهو مثل يضرب للرَّجل الحقير إذا تكلَّم في الموضع الجليل ، أو يضرب مثلاً للرَّجل يُتكلَّم عنده فيظنُّ أنَّه المراد بالكلام ، فيقول المتكلِّم ذلك ، أي : اسكت فإنِّي أريد من هو أنبل منك ، و(الكرى) : الكروان ، وهو طائر ضعيف ، فشبَّه الذليل به ، والنَّعامُ بالأعزّ ، و(أطرق) : أَغْضِ (**الزَّاهر** ٢/٣٩٦ _٣٩٧) .

(٢) في المخطوط (الثوري) ، وهو تصحيف ، فسفيان الثوريّ توفي عام (١٦٠ هـ) ، وهو من طبقة شيوخ الأصمعيّ ، والأصمعيُّ يروي عنه (**مراتب النَّحويين** ٣٦) ، أمَّا التوَّزيُّ فهو ممَّن أخذ عن الأصمعيِّ ، وأيضاً فالثَّوريُّ محدِّث فقيه يبعد أنْ يُعنى بنقل مثل هذه الجملة ، بخلاف التوَّزيّ اللغويّ .

والتوَّزيُّ : هو أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد مولى لقريش (ت ٢٣٠هـ) ، قرأ كتاب سيبويه على الجرميِّ ، وقرأ على الأصمعيِّ وأبي عبيدة (ينظر : **أخبار النَّحويين البصريين** ٩٥ _٩٧ و **طبقات النَّحويين واللغويين** ٩٩) .

(٣) لم أقف على هذا المثل بهذه الرِّواية ، والرِّواية المشهورة له : (أُشِئْتَ عُقَيلُ إلى عقلكَ) كذا رواها أبو عبيد عن الأصمعيِّ في (**الأمثال** ٣٣٠ وينظر : **دقائق التَّصريف** ٤٣٤ و **جمهرة الأمثال** ١/١٢٥ و **مجمع الأمثال** ٢/١١٦٥) ، والمعنى كما قال أبو عبيد : لمَّا أُلجئت إلى رأيك جلب عليك ما تكره ، وأقدم من ذكر هذا المثل الشَّيبانيُّ في (**الجيم** ١/٧٠) ، قال : « وفي الأمثال : (قد أُشِئْتَ عُقيلُ إلى عقلكَ) أي : قد اُضطررت إلى عقلك » .

(٤) تصغير التَّرخيم : هو أن تصغَّر الاسم على حذف ما فيه من الزوائد ، وهو جائز في الكلام والشِّعر (**شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٢/١٤٤) ، فـ (عقيل) تصغير ترخيم لـ (عاقل) .

(٥) لم أقف على قول أبي عبيدة ، و ذكر الميداني أنَّ (عُقَيل) اسم رجل (**مجمع الأمثال** ٢/١٦٥) .

(٦) البيت لعبد الله بن سَلِمة الغامديِّ ، وهو في (**المفضليَّات** ١٠٣ و **المحكم** ٧/١٥٦ و **منتهى الطَّلب** ١/٢٦٠ و **تاج العروس** "جنن" ١٨/١٢١) ، و(هنون) : جمع (هَن) ، وهو كناية عن إنسان ، أي : يا رجال أجُنَّ هذا ، هزئت منه لما رأت من كبره ، و(منشأ ذا قريب) : أي هو حديث السِّنِّ لا عقل له (**شرح المفضليَّات** ١٨٣ _ ١٨٤) .

فقيل هو من هذا ؛ لأنَّ تقديره : (يا قومُ و يا ناسُ) ، وقيل : « لمَّا صار اسماً للأدميِّ نُزِّل منزلة (ثُعالة) : اسم الثَّعلب »[١] .

وقال قوم : « إنَّما لم تُحذف من النَّكرة المخصوصة لأنَّ تخصيصها متعلِّق بوجود (يا) ، فإذا أزلتها عادت إلى الأصل ، فالتبس المقصود ، كما تقول مع الألف واللام ، وأمَّا (زَيْدٌ) فتعريفه موجود حُذفت (يا) أو وُجدت ؛ لأنَّ بناءه دالٌّ على (يا) مع وجود التَّعريف فيه »[٢] ، والاعتراض على هذا البناء بـ(أَحْمَدَ) و(مَنْ) إذ لا تنوين معه ، ويلزم على هذا حذف ياء من (رَجُلُ) المضموم ، فإنَّ البناء يدلُّ على أنَّه منادى .

والصَّواب عندي أنْ يُقال : إنَّ إخراج الجنس من وضعه إلى محلٍّ يدلُّ فيه على ذات واحدة مخصوصة لا يرتكبونه بغير قرينة ، قياساً على الألف واللام وعلى الإضافة والمعرفة بالمضاف[٣] ، والعَلَم ليس لـ(يا) في تعريفه كسب ؛ إذ ليست (يا) بناقلة له عن شياع إلى تخصيص ، فاحتُمل[٤] حذف (يا) فيه[٥] لقلَّة غنائها فيه .

---

(١) لم أعثر على من قال بهذا القول .

(٢) لم أقف على هذا القول .

(٣) كذا في المخطوط ، ولعلَّ الصَّواب : (المضاف إليه) ، مع أنَّ كلمة (الإضافة) قبلها تغني عنها .

(٤) في المخطوط : (فاحتملا) .

(٥) في المخطوط : (فيهما) .

وأيضاً فأكثر ما يُنادى الأسماء إذا كانت أعلاماً ؛ لأنّها المقصودة ، ما عدا (هَذا)(١) ، فإنّــه وإنْ كان معرفة فإنّه / لا يُحذف (يا) معه عند البصريّ(٢) ، فأمّا الكوفيّ(٣) فإنّه يحمل (هَذا) على (زَيْدٍ) ، وسيبويه(٤) يجعل (يا) فيه عوضاً من (أيٍّ) حين حذفها ، وقيل : « لم يُحذف (يا) معــه ؛ لأنّ أصــله أنْ يُشير به الواحدُ لواحد(٥) إلى غيره ، فلمّا ناديته ذهب منه ذلك المعنى ، و لم يحـتج إلى ثالـث(٦) [٣١أ]

(١) جاء هنا في المخطوط النّصُّ الآتي : « والفارسيُّ يقول هو مبنيٌّ بالإشارة المتقدّمة كــ(زيــد) ، هــو متعرِّف بالتّعريف المتقدِّم خلافاً للمبرِّد في (زيد) ، ولا يجوز أن يتجدَّد لــ(هذا) تعريف كما لا يجوز أنْ يتجدَّد له تنكير في التّثنية والجمع ، و(زيد) قد يجوز أنْ يتجدَّد له اختصاص بالنّداء ، كما لا يُنكر أنْ يتجدَّد له اختصاص بالوصف ، فأمّا تعريفٌ فلا ؛ لأنّ التّعريف يتجدّد له بعد التّنكير ، و(هذا) لا يتنكَّر البتّة ؛ لأنّه مبني للإشارة ، وكذلك (زيد) متعرِّف بتعريفه الأوّل ، والنّداء جدَّد له اختصاصاً ، وبناء (هذا) هو البناء الأوّل و(زيد) [مبنيٌّ] لوقوعه موقع المضمر لا لتضمُّنه معناه » ، ويظهــر لي أنّ هذا النّصّ مقحم في هذا الموضع ، بدلالة أمرين : أوّلهما : أنّ سياق الكلام معه قلق وغير ملتئم ، وإذا حُذف استقام الكلام ، وذلك أنّ هذا النصّ يتحدَّث عن بناء اسم الإشارة المنادى ، هل هــو بنــاء متجدِّد له بعد البناء ، أم هو البناء الأوّل ، في حين أنّ الكلام قبله وبعده عن حذف حرف النِّــداء ، والآخَر : أنّ هذا النّصّ ذُكر كاملاً بعد أسطر قليلة في الورقة نفسها ، ويبدو لي أنّ هذا النّصّ كان في حاشية الأصل المنسوخ عنه ، ولمّا لم يهتدِ النّاسخ لموضعه بدقّه ؛ لكونه استطراداً ، وضعه أولاً عند تمام الحديث عن حذف حرف النّداء ، على النّحو الّذي أثبت ، ثمّ ذكره مع حذف بعض الكلمــات في الحاشية خشية أنْ يكون أخطأ موضعه ، ثمّ جاء ناسخ آخر ، واجتهد فوضع هذا الــنّصّ في أثنــاء الحديث عن حذف حرف النّداء مع اسم الإشارة ، لمناسبة الحديث عن اسم الإشارة ، ولم ينتبــه إلى وجوده في المتن ، أو غير ذلك من عوارض النّسخ ، والله أعلم .

(٢) **الكتاب** ٢/٢٣٠ و **المقتضب** ٤/٢٥٨ و **الأصول** ١/٣٢٩ .

(٣) يجوز عند الكوفيين حذف حرف النّداء مع أسماء الإشارة (**المجالس** ٣٠٧) .

(٤) **الكتاب** ٢/ ٢٣٠ .

(٥) المراد بــ(الواحد) المتكلّم ، و(لواحد) المخاطب ، و(غيره) غير المخاطب وهو المشار إليه ، والعبــارة ركيكة ، تأثّر فيها الشّارح بعبارة السّيرافيّ : « أصل (هذا) أنْ تشير به إلى واحد لواحــد» (**شــرح الكتاب** ٣/٣٧ب) .

(٦) قبل النّداء كانت الإشارة تحتاج إلى ثلاثة عناصر : مشير ، ومشار له وهو المخاطب بالإشارة ، ومشار إليه، وعند النّداء يصبح المخاطب هو المشار إليه ، فيزول العنصر الثّالث .

فعُوِّض (يا) لما نقص منه » ، وقيل : هذا قول المازنيِّ[١]، وقيل : « لو حذفت (يا) منه لالتبس أهو منادى أو مشار إليه ؛ لأنَّ أصله أن يُوضع في جملة فيها : مشير ، ومشار إليه ، ومشار له[٢]، فسلبتْه (يا) هذا المعنى ، فإذا حذفها عاد إليه[٣]، كما لو حذفت التّاء في (فَرازِنة) لعاد إلى (فَرازِين)[٤] »[٥]، وقيل : « لما كان وصفاً لـ(أيٍّ) في قوله :

ألا أيُّهَذا[٦] المَنْزِلُ الدَّارِسُ الّذي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عاهِدُ[٧]

لم يحسن حذف (يا) و(أيٍّ) فيكون إجحافاً »[٨]، ومعنى هذا أنَّ (هَذا) يجوز أنْ يكون وصفاً وأنْ يكون موصوفاً ، وبـ(يا) تبيَّن حكمه .

وإنْ كان نكرة منصوبة لم يحذف (يا) أيضاً معها ؛ كيلا يلتبس على السَّامع بالإغراء ، وقيل : « حُمل على المخصوص من النَّكرات منه ، فأمَّا (يا عبدَ اللهِ) فحُمل على المفرد في الحذف »[٩]، وقيل : « الإغراء لا يُفتقر معه إلى شيء ، والنِّداء يُفتقر معه

---

(١) نُسب هذا القول إلى المازنيِّ في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٣٧ ب و ٦٠أ و **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٧٦) .

(٢) في المخطوط : (مشار إليه به) ، وهو خطأ ؛ لأنَّه يُفهم من هذا المصطلح مع ركاكته أداة الإشارة ، وهي غير مرادة هنا ؛ فهي موجودة في النِّداء وغيره ، وإنَّما المراد المخاطب وهو (المشار له) ، لأنَّ في النِّداء يصبح المخاطب هو المشار إليه .

(٣) في المخطوط : (فإذ حذفها عاد إليها) .

(٤) في المخطوط : (قرارين) ، و(الفرازين) : جمع (فِرْزان) ، وهو الوزير في لُعبة الشِّطْرَنْج (**تاج العروس** "فرزن" ١٨/٤٣١ وينظر : **الكتاب** ١/٢٥ و **الخصائص** ١/١١٤ و ٢/١٠٩) .

(٥) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٦٠أ .

(٦) في المخطوط : (أيّ يُهذا) .

(٧) البيت لذي الرُّمَّة ، وهو في (**ديوانه** ٢/ ١٠٨٨ و **الكتاب** ٢/١٩٣ و **المقتضب** ٤/٢١٩ و **الفَسر** ٢/٢٤٦ و **المحتسب** ٢/٦٩ و **الفوائد والقواعد** ٤٤٤ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٤١١) .

(٨) لم أقف على قائل هذا القول .

(٩) لم أقف على قائل هذا القول .

إلى أمر ، أو نهي ، أو خبر ، أو استفهام ، أو نحوها »[١] ، وهذا يُضعِّف قول من اعتلّ بالإغراء في النّكرة .

والفارسيُّ[٢] يقول في (ذا) هو مبنيٌّ بالإشارة المتقدِّمة كـ(زَيْدٍ) هو معرَّف بالتّعريف المقدَّم خلافاً للمبرِّد[٣] في (زَيْدٍ) ، وهذا خلاف ما يدلُّ عليه ظاهر كلامه في (الإيضاح)[٤] ، ولا يجوز أنْ يتجدَّد لـ(ذا) التّعريف في النّداء كما لا يجوز أنْ يتجدَّد له تنكير في التّثنية والجمع ، و(زَيْدٌ) قد يجوز أنْ يتجدَّد له تنكير وتعريف ، ولا ينكر أنْ يتجدَّد لـ(ذا) اختصاص بالنّداء كما لا ينكر أنْ يتجدَّد له اختصاص بالوصف ، فأمَّا تعريف فلا ؛ لأنَّ التّعريف يتجدَّد بعد التّنكير ، و(هذا) لا يتنكَّر/ البتَّة ؛ لأنَّه مبنيٌّ للإشارة ، وكذلك (زَيْدٌ) متعرف بتعريفه الأوَّل والنّداء جدَّد له اختصاصاً ، وهذا يمكن أنْ يجمع بينه وبين كلامه في (الإيضاح) ولا يُضادّه ، وبناء (هَذا) هو البناء الأوَّل ، و(زَيْدٌ) مبني لوقوعه موقع المضمر لا لتضمُّنه معناه .

[٣١ب]

واعلم أنَّ الأسماء على ضربين[٥] : ضرب يُنادى ، وضرب لا يُنادى ، فالَّذي يُنادى على ثلاث مراتب :

مرتبة لا بدَّ من وجود (يا) معها ، نحو النّكرة وأسماء الإشارة عندنا .

ومرتبة لا بدَّ من حذف (يا) معها ، وهو (اللَّهُمَّ) ، و (أيٌّ) في قولهم : (اللَّهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ)[٦] ، فأمَّا (اللَّهمَّ) فسيجيء ذكره[٧] ، وأمَّا (أيَّتُها العصابةُ) ، و(أيُّها الرَّجُلُ) إذا عنيت نفسك ؛ فلأنَّها للاختصاص لا للنِّداء المحضِّ ؛ لأنَّ النّداء المحض مختصٌّ

---

(١) لم أقف على قائل هذا القول .

(٢) لم أقف على قول الفارسيِّ .

(٣) ينظر ما سبق في صفحة (٣٤٣) .

(٤) فإنَّ كلامه في الإيضاح يفهم منه أنَّ نحو : (زيد) تجدَّد له تعريف في النّداء ، ينظر ما سبق في صفحة (٣٤٤) .

(٥) نقل السُّيوطيُّ عن الغرَّة بعض هذا الكلام في (**الأشباه والنَّظائر** ٢/٢٤٩ ـ ٢٥٠) .

(٦) **الكتاب** ٢/٢٣٢ و **المقتضب** ٣/٢٩٨ .

(٧) ينظر صفحة (٤٠٢) .

بمن ناديته لأمرك ، ونهيك ، وشفاعتك ، وإخبارك ، واستفهامك ، وهذا مختصٌّ بنفسك ، فاستُعير لفظ أحدهما مكان الآخر ، كما فعلوا في التَّسوية في قولهم : (سَواءٌ عَلَيَّ أَقامَ أَمْ قَعَدَ) ، و(ما عَلِمْتُ أَقامَ أَمْ قَعَدَ) حيث استويا عنده[1]، ولا يقع ما ذكرناه عند سيبوبه[2] إلا للمتكلّم والمخاطَب ، ولا يقع للغائب كالنِّداء ، وقد روى : (وعَلى المضارِبِ الوَضيعةُ أَيُّها البائِعُ)[3]، ومنع سيبويه[4] من ظهور (يا) معه ، وارتكب السِّيرافيُّ في هذا الفصل شيئاً[5] لم يعجبني ، فتركت ذكره .

والّذي أنت مخيَّر في وجود (يا) وحذفها معه (زَيْدٌ) و(عَبْدُ اللهِ) .

والقسم الّذي لا يُنادى أسماء الأفعال ، والظُّروف ، وما ليس بأهل للجواب إلا أنْ يُنـزَّل منـزلة ما يُجيب كالمنـزل ، والماء ، والدَّار ، والرَّبْع وغير ذلك ، وقسم آخَر لا يُنادى حتَّى يُوصل بشيء آخَر وهو ما فيه الألف واللام .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله **ـ : « فإنْ وصفت المفرد المضمومَ [بمفرد][6] جاز لك في وصفه الرَّفعُ والنَّصبُ جميعاً ، تقول : (يا زَيْدُ الطَّويلُ و الطَّويلَ) ، فمَن رفع فعلى اللفظ ، ومن نصب فعلى الموضع ، قال العجَّاج[7]:**

---

(١) « التَّسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام ؛ لأنَّك تسوِّي فيه كما تسوِّي في الاستفهام ... » (**الكتاب** ٢/٢٣٢) .

(٢) **الكتاب** ٢/٢٣٦ .

(٣) (**الكتاب** ٢/٢٣٢) ، ولعلَّ (الوضيعة) : هي ما يأخذه السُّلطان من الخراج والعُشُور (**تهذيب اللغة** ٣/٧٥) .

(٤) **الكتاب** ٢/٢٣٢ .

(٥) لعلّه يشير إلى قوله : « والّذي عندي أنَّ (أَيُّها الرَّجل) و(أَيَّتها العصابة) في موضع اسم مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، فإذا كان مبتدأ فكأنَّه قال : (العصابةُ المذكورةُ أو الرَّجلُ المذكورُ من أريد) ، أو (من أريد العصابةُ أو الرَّجلُ المذكورُ) ؛ لأنَّه لا يُقدَّر فيه حرف النِّداء » (**شرح الكتاب** ٣/٦١ ب) .

(٦) زيادة من (**اللمع** ١٧١) .

(٧) العجَّاج : هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، لقي أبا هريرة ، وسمع منه ، وهو من أشهر الرّجَّاز (ينظر : **الشّعر والشُّعراء** ٢/٥٩١ ـ ٥٩٣ و **اللآلي** ١/٥٦) .

يا حَكَمُ الوارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[١]

[٣٢أ]

وقال /جرير :

فَما كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى   بِأَكْرَمَ مِنْكَ يا عُمَرَ الجَوادَا[٢] »[٣] .

قال سعيد : الغالب في حكم المبنيَّات ألَّا يُوصَفن لمشابهتها الحرفَ ، وإنَّما يُوصف منها ما كان له نظر إلى المتمكّن ، إمَّا بالإخبار عنه ، وإمَّا بالوصف له وبه[٤]، وإمَّا بتثنية وجمعه ، وإمَّا بتصغيره ، فأمَّا المضمرات فإنَّما امتنع ذلك فيها لما بيَّنَّا[٥]، وما وُصف من المبنيَّات[٦] فإنَّما يوصف على موضعه لا على لفظه إلا قسمين :

أحدهما : ما عملت فيه (لا) في النَّفي وبُني معها .

والثَّاني : هذا الباب ، فإنَّهما يُوصفان على موضعهما كما كان في المبنيَّات ، وعلى لفظهما كما هو في المعرَبات .

---

(١) هذا البيت ليس للعجَّاج بل لرؤبة ، وسيأتي هذا في كلام ابن الدَّهَّان ، وهو بالنِّسبة الصَّحيحة في (**ديوان رؤبة** ١١٨ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١٥٦/١ و **شرح شواهد المغني** ٥٣/١ و **شرح أبيات مغني اللبيب** ٦٠/١) ، وبلا نسبة في (**المقتضب** ٢٠٨/٤ و **الإغفال** ١١٢/٢ و **الخصائص** ٣٨٩/٢) ، ونقل البغداديُّ عن الأصمعيِّ أنَّ (حَكماً) : هو الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، وبشر أخو عبد الملك بن مروان .

(٢) البيت لجرير ، وهو في (**ديوانه** ١١٨/١ و **المقتضب** ٢٠٨/٤ و **الأصول** ٣٦٩/١ و **الجمل** ١٥٤ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٤٠/١ و **المقتصد** ٧٧٠/٢ و **شرح عيون الإعراب** ٢٦٠) ، و(كعب بن مامة) : هو الإياديُّ الَّذي آثر على نفسه بالماء حتَّى مات عطشاً ، و(ابن سُعدى) : هو أوس بن حارثة الطَّائيُّ ، وسُعدى أمُّه ، كان سيِّداً مقدَّماً ، و(عمر) : هو عمر بن عبد العزيز (**الكامل** ٣٠٠/١ _ ٣٠٣) .

(٣) **اللمع** ١٧١ _ ١٧٢ .

(٤) كذا في المخطوط ، ويظهر لي أنَّ إثبات (له) وهم ؛ لأنَّ المعنى سيكون : يوصف المبنيُّ إذا كان يوصف .

(٥) ينظر صفحة (٢٨) .

(٦) جاء هنا في المخطوط : (منه) ، والكلام معها غير مستقيم .

وأبي الأصمعيُّ[1] ذلك في النّداء ، ووافق الأصمعيَّ الفرَّاءُ[2] في المرخَّم ، وهـو رأي ابن السَّرَّاج[3] ، فأمَّا وجه وصفه فلأنَّه قد روعي فيه أصله بقولهم : (يا تَميمُ كُلُّهُم)[4] ، فأعادوا إليه ضمير الغائب على أصل وضعه ، والأصمعيُّ نظر إلى قولهم : (يـا تَمِـيمُ كُلُّكُم)[5] ، فأعاد الضمير بلفظ المخاطبة .

فإذا وُصف المفرد المضموم بمفرد مثله كان في وصفه وجهان :

أحدهما : الرَّفع حملاً على اللفظ ؛ لأنَّ (يا) لمَّا اطَّرد في كلِّ اسم مفرد مقصود يقـع بعدها أنْ يكون مضموماً أشبه عامل اللفظ ، فحُملت صفته على لفظه كما تقول : (قامَ زَيْدٌ الظَّرِيفُ) ، وعلى هذا قالوا : (يا زَيْدانِ) فجعلوا الألف كالضَّمَّة في (زَيْدٍ) كمـا هي في المعرَب ، وكذلك (لا غُلَامَيْنِ) في النَّفي ، جعلوا الياء كالفتحة .

ويجب أنْ يُحترز فإنَّه ليس كلُّ منادى يُحمل صفته على لفظـه إذا كـان مفـرداً مقصوداً ، بدلالة (يا هَؤُلاءِ الظَّرِيفُونَ) فلم يُحمل على اللفظ ، وكذلك (يـا حَـذامِ العاقِلةُ) ، وإنَّما تحمل على اللفظ ما كان معرَباً قبل النِّداء ، فبناه النِّداء ، فـإنْ قيـل : فأجز (مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ العالِمَ) حملاً على اللفظ ، قيل : ليس كلُّ اسم يقع بعـد البـاء يكون هذا حكمه فتحمل صفته على لفظه ، وأيضاً فإنَّ حركة (أَحْمَدَ) عنـدنا حركـة

---

(١) أبي الأصمعيُّ وصف المنادى المبنيِّ مطلقاً (**الأصول** ٣٧١/١ و **المقتصد** ٧٧٣/٢ و **شرح التّسهيل لابن مالك** ٣٩٣/٣) .

(٢) قول الفرَّاء في (**الأصول** ٣٧٤/١) .

(٣) **الأصول** ٣٧٤/١ .

(٤) (ينظر : **الكتاب** ١٨٤/٢ و **الإغفال** ١١٤/٢) ، قال الفارسيُّ : « والدَّليل على جواز وصف المفرد المضموم في النِّداء ــ وإنْ كان قد وقع موقع ما لا يوصف من حروف الخطاب ــ أنَّهم كما أجـروه مجرى أسماء الخطاب ، فقد أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة ، وذلك في قولهم : (يا تميمُ كلُّهم) ، فأضافوه إلى ضمير الغيبة ، كما أضافوه إلى ضمير المخاطب في قولهم : (يا تميم كلُّكم) » (**الإيضاح العضديّ** ٢٤٦ ــ ٢٤٧ وينظر : **المقتصد** ٧٧٢/٢) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ١٨٤/٢ و **الإغفال** ١١٤/٢ .

[٣٢ب]

نائبة عن مثلها لعلّة وُجدت في (أحْمَدَ) و لم تُوجد[١] / في (الظَّرِيفِ)[٢]، فحُمل الوصف على أصله إذ العلّة معدومة فيه .

والأخفش[٣] يدَّعي في بعض كتبه أنَّ الصِّفة مبنيَّة إذا ضممتها ، ويخطِّئ من يعتقد فيها الرَّفع ، وقد سلك مسلكه جماعة[٤]، والأولى ما ذكرنا ؛ لأنَّه لا علَّة للثَّاني تخرجه عن أصله ، ولو كانت العلَّة الَّتي في المنادى في صفته لم يجز بناؤها ؛ لأنَّ الألف واللام تُحصِّنها كما حصَّنت الإضافةُ المنادى عن البناء و(أيّا) في الموصولات عنه إذا لم يُحذف العائد عند سيبويه[٥]، فأمَّا (يا اللهُ) فسيأتي الكلام عليها[٦].

ويجوز النَّصب[٧] على الموضع حملاً على سائر المبنيَّات ، فتقول : (يا زَيْدُ الظَّرِيفَ) ، والكوفيُّ[٨] ينصبه على تقديره : (يا أَيُّها الظَّرِيفَ) ، فإذا حُذفت (يا) و(أيٌّ) نصبت ، والأصمعيُّ[٩] ينصبه على : (أَعْنِي) ، ويرفعه على : (أَنْتَ) .

---

(١) في المخطوط : (يوجد) .

(٢) كذا في المخطوط ، والصَّواب : (العالم) ؛ لأنَّه هو نعت (أحمد) في الجمل السابقة .

(٣) قول الأخفش في (**شرح ألفيَّة ابن معط** ١٠٤٩/٢) ، وقال الرَّضيُّ : « أورد الأخفش في (مسائله الكبير) أنَّ بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو : (يا زيدُ الطَّويلُ) ، و(يا عالمُ زيدُ) أنَّهما مبنيَّان على الضَّمِّ كما في البدل » (**شرح الكافية** ١:١/٤١٠) .

(٤) لم أقف على من تبع الأخفش في هذا القول .

(٥) (أيّ) الموصولة تعرب إذا كانت مفردة ؛ لأنَّها تضاف (ينظر: **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ٢٤/٣) ، وكذا إذا كانت مضافة و لم يُحذف صدر صلتها ، أمَّا إذا حُذف صدر صلتها نحو : (أكرمْ أيُّهم أفضلُ) ، فبعض العرب يعربها ، وبعضهم يبنيها على الضَّمِّ ، ومن النُّحاة من لا يثبت لغة البناء ، ومنهم من يثبتها ويوجهها على غير البناء ، أمَّا سيبويه فيثبتها على البناء (**الكتاب** ٢/ ٤٠٠) ، ينظر تفصيل هذه المسألة في (**اللغات في الكتاب لسيبويه المستوى النحويّ** ٢٢-٢٨) .

(٦) ينظر : صفحة (٣٩٤) وما بعدها .

(٧) هذا هو الوجه الآخَر في الوصف المفرد للمنادى المفرد المضموم .

(٨) قال ابن السَّرَّاج : « وقال الكوفيون : يراد بها : (يا أيُّها الظَّريفَ) ، فلمَّا لم تأتِ بـ(يا أيُّها) نصبته » (**الأصول** ٣٦٩/١) .

(٩) ينظر : **المقتصد** ٧٧٣/٢ و **الكافي شرح الهادي** ٦٤٩ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ١٠٥٠/٢ .

وعطف البيان بمنـــزلة الوصف ، تقول : (يا رَجُلُ زَيْدٌ و زَيْداً) ، وعلى هذا أنشدوا :

إنِّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا
لَقائلٌ يـــا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا[1]

فمنهم من ينشده : (يا نَصْرُ نَصْرٌ)[2] على اللفظ رفعاً وعلى الموضع نصباً ، ومنهم من يرويه : (يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْراً)[3] على البدل ، و(نَصْرٌ) الثَّالث إمَّا عطف بيان وإمَّا إغراء ، قال الأصمعيُّ : « معنى هذا أنَّ قوله : (يا نَصْرُ نَصْراً نَصْراً) إنَّما يريد به المصدر، أي : (انصُرْني نَصْراً) »[4]، وكان أبو عبيدة يقول[5]: « هذا تصحيف ، إنَّما قاله لنصر بن سيَّار [6] : (يا نَصْرُ نَضْراً نَضْراً) أي : (عليكَ نضراً) ، فقرنه[7] به »[8].

---

(١) البيتان لرؤبة ، وهما في (**ملحق ديوانه** ١٧٤ و **الكتاب** ١٨٥/٢ و **المقتضب** ٢٠٩/٤ و **الأصول** ٣٣٤/١ و **الخصائص** ٣٤٠/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٠٢ و **شرح المقدّمة المحسبة** ٤٢٢/٢) .

(٢) ينظر : **المقتضب** ٢١٠/٤ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٤٩/١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٠٣ .

(٣) ينظر : **الكتاب** ١٨٦/٢ و **المقتضب** ٢١٠/٤ **والأصول** ٣٣٥/١ .

(٤) قول الأصمعيِّ في (**المقتضب** ٢١٠/٤ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٠٣ و **حواشي المفصَّل** ١٢٠) .

(٥) في المخطوط : (تقول) .

(٦) وهو أبو الليث نصر بن سيَّار بن رافع الكنانيُّ (ت ١٣١ هـ) ، كان والياً علـى خراسـان (ينظـر : **المعارف** ٤٠٩ و **تاريخ الإسلام** ٧٤٥/٣ ـ ٧٤٦) .

(٧) كذا في المخطوط ، والأولى أنْ يكون (يغريه) كما هو في المصادر المذكورة في الحاشية الآتية .

(٨) قول أبي عبيدة في (**المقتضب** ٢١١/٤ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٢٠٣ و **حواشـي المفـصَّل** ١١٩) ، وقـال السِّيرافيُّ : « وكان المازنيُّ يروي عن أبي عبيدة ... قال : كان صاحب نصر بن سيَّار يقال لـه : (نـصرٌ) ، وكان قد حجب رؤبة عن نصر ، فقال : (يا نصرُ نصراً نصراً) ، يغريه به أي : اضربْ أو لُمْ ومـا أشـبه ذلك » (**شرح الكتاب** ٣٧/٣ب) ، وجاء في المخطوط وفي المصادر السَّابقة (نـصر) بالـصَّاد ، وهـذا تصحيف ؛ لأنَّ أبا عبيدة ينصُّ على وجود تَصحيف في البيت ، ولا تصحيف على ما ذكروا ، وقد صـرَّح الصَّيمريُّ بالصَّواب فقال : « وروى المازنيُّ عن أبي عبيدة : (يا نصرُ نضراً نضراً) ، قال : كان نـضر ـ بالضَّاد معجمة ـ حاجب نصر بن سيَّار ، وكان حجبه ، فقال : (يا نصرُ ـ يعني نصر بن سيَّار ـ نـضراً نضراً) ، أي : حاجبَك ، يغريه به » (**التَّبصرة والتَّـذكرة** ٣٤٩/١ ـ٣٥٠ وينظـر: **إيـضاح شـواهد الإيضاح** ٣٤٠/١ **والتَّكملة والذَّيل والصِّلة** "نصر" ٢١١/٣ **والمغني في النَّحو** ٩٦أ) .

وقال الأخفش[١]: تقول: (يا رَجُلُ الرَّجُلُ) على البدل ، وهو مشكل ، و(يا مُنْطَلِقُ المُسْرِعُ) على الوصف ، والنَّصب جائز ، فإنْ جعلت (مُسْرِعاً) حالاً ، وأزلت الألف واللام نصبت (مُنْطَلِقاً) ؛ لأنَّه قد عمل ، ونوَّنته معرفة ونكرة ، فتقول : (يا مُنْطَلِقاً مُسْرِعاً) ، وكذلك (يا مُنْطَلِقاً نَفْسُهُ) بالرَّفع إنْ جعلته تأكيداً للمضمر في (مُنْطَلِق) ، فإنْ جعلته تأكيداً لـ(مُنْطَلِق) نصبته وضممت (مُنْطَلِقاً) ، قلتَ : (يا مُنْطَلِقُ نَفْسَهُ) ، ويجوز (نَفْسَكَ) ، والأوَّل / أجود ، والمازنيُّ[٢] لا يجيز نصب (مُنْطَلِق) مع رفع (النَّفْس) ، ويقول : « إنَّما يطول فيما له فيه عمل » ، وكان قياس سيبويه[٣] أنْ ينصبه ، وقياس الأخفش ألَّا ينصبه ؛ لأنَّ الأخفش[٤] يعمل في الصِّفة عنده غير العامل في الموصوف ، وكذلك التَّوكيد وعطف البيان . [٣٣أ]

فإنْ قلت : (يا هَؤُلاءِ الطِّوالُ) فالأجود البدل ، فإنْ قلت : (يا هَؤُلاءِ الرِّجالُ) فالوصف[٥] ، فإنْ قلت : (يا زَيْدُ العاقِلُ الظَّرِيْفُ) فالأولى نصب (الظَّرِيْفَ) ، ويجوز رفعه على وصفِ وصفِ (زَيْد) ، وتقول : (يا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْهِ) برفع (الحَسَنِ) ونصبه ، كما تفعل بـ(الطَّوِيلِ) عند سيبويه[٦] ؛ لأنَّه إضافة غير حقيقيَّة ، وأنشد :

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ[٧]

---

(١) لم أقف على كلام الأخفش هذا .

(٢) لم أجد هذا القول للمازنيّ .

(٣) لأنَّ العامل في التَّابع عنده هو العامل في المتبوع ، فـ(منطلق) عمل في المضمر وعمل في توكيده ، فهو على هذا شبيه بالمضاف ، وهذه المسألة سبق ذكرها في الصفحة (٢) .

(٤) ينظر : صفحة (٢) .

(٥) ينظر : **المقتضب** ٢٦٥/٤ ـ ٢٦٦ و ٢٢٠ .

(٦) **الكتاب** ٢/ ١٩١ و١٩٢ .

(٧) البيت لخُزَز بن لَوْذان السَّدوسيِّ في (**الكتاب** ١٩٠/٢ و **المفصَّل** ٦٤) ، و نُسب إلى خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد في (**الأغاني** ٨٥/١٠) ، وهو بلا نسبة في (**المقتضب** ٢٢٣/٤ و **مجالس ثعلب** ٢٧٥/١ و **مجالس العلماء** ٨٨ و **كتاب الشِّعر** ٣٤٦/٢ و **الخصائص** ٣٠٢/٣) ، و(العنس) : الناقة القويَّة ، و(الأقتاب) : جمع (قَتَب) وهو رحل صغير على قدر سنام البعير ، و(الحِلْس) :كساء يلي ظهر البعير تحت الرَّحل (**لسان العرب** "عنس" ١٥٠/٦ و "قتب" ٦٦١/١ و"حلس" ٥٤/٦) .

وأنشد :

يا ذا المُخَوِّفُنا بِمَقْتَلِ شَيْخِه   حُجْرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأَحْلامِ [١]

فأمّا إذا باشرت (حَسَنُ الوَجْهِ) النّداء فسنذكر ما فيه [٢].

والبيت الرّجز الّذي ذكره لرؤبة من قصيدة أوّلها :

هاجَكَ مِنْ سَلْمى كَمُنْهاضِ الفَكَكْ [٣]

وقبله :

وَقُلْتُ والأَرْحامُ شَكٌّ ذُو شَبَكْ

يا حَكَمُ الوارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ

مِيراثَ أَحْسابٍ وجُودٍ مُنْسَفِكْ [٤]

والبيت الّذي لجرير من قصيدة أوّلها :

---

(١) البيت لعَبيد بن الأبرص ، وهو في (**ديوانه** ١٢٢ و **الكتاب** ١٩١/٢ و **التّبصرة والتّذكرة** ٣٤٥/١ و **أمالي ابن الشّجريّ** ٨١/٣ و **الإيضاح في شرح المفصّل** ٢٧٢/١ و **المحيط المجموع** ٢٩/٢ و **شرح الكافية للرّضيّ** ٤٢٩/١:١) ، والمنادى هو امرؤ القيس بن حُجْر (**شرح أبيات سيبويه** ٥٤٦/١) .

(٢) ينظر صفحة (٣٧٦) .

(٣) البيت في (**ديوان رؤبة** ١١٧ و **جمهرة اللغة** ٢/ ١٠١٢ و **تهذيب اللغة** ٤٥٨/٩ و **المنصف** ٩١/٣ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ١٦٩ و **شرح شواهد المغني** ٥٣/١) ، ويقال : هضت العظمَ : إذا كسرته بعد أن كان جُبِر ، وكاد يلتئم فانهاض انهياضاً ومنهاضاً ، وهو منهاض ، و(الفكك) : الفكّ (**المنصف** ٩١/٣) ، وجاء في المخطوط : (مُنهاج) مكان (منهاض) ، والتّصويب من المصادر السّابقة .

(٤) الأبيات الثلاثة في (**ديوان رؤبة** ١١٨) ، والثّاني والثّالث في (**الجيم** ٢٢٥/٢ و **شرح أبيات مغني اللبيب** ٦٠/١) ، وسبق تخريج البيت الثّاني قريباً ، و(الشّكُّ) : اللّزوم والاتّصال ، ورحم شاكّة أي : قريبة ، ورواية الدّيوان (شَبْكٌ) ، و(شَبَك) : الشُّبْكة والشَّبَكة القرابة (**لسان العرب** "شكك" ٤٥٢/١٠ _٤٥٣ و "شبك" ٤٤٨/١٠) ، و(منسفك) : منصب واسع (**شرح أبيات مغني اللبيب** ٦١/١) .

أَبَــتْ عَيْــناكَ بِالحَسَنِ الرُّقــادا ....[1]

وقبله :

إلى الفــارُوقِ يَنْتَسِبُ ابْنُ لَيْــلَى   ومَرْوانَ الَّذي رَفَــعَ الــعِمادا
تَــزَوَّدْ مِــثْلَ زادِ أَبِــيْكَ فِيْــنا   فَنِعْــمَ الــزَّادُ زادُ أَبِــيْكَ زادا
فَما كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى   بِأَكْــرَمَ مِنْكَ يا عُمَــرَ الجَوادَا[2]

وتقول : (يا طَلْحَةَ الحَسَنُ) على (يا زَيْدُ الظَّرِيْفُ) ، وإنْ كانت التَّاء مفتوحــة لأنَّها للإقحام[3] ولا اعتبار بها ، وتاء الكلمة الَّــتي كانت حرف الإعــراب مقــدَّرة بالضَّمِّ .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **فإنْ نعتَّه بالمضاف نصبته لا غير ، تقول : (يا زَيْدُ أخا عَمْرٍو) ، و(يا زَيْدُ ذا الجُمَّةِ)** »[4] .

[٣٣ب] **قال سعيد/** : لما باين المضاف المفرد لم يجز أنْ يُحمل على لفظه ؛ لأنَّه لو وقع موقعه لم يكن مثله وكان منصوباً ، فأمَّا (يا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْهِ) فإنَّما جاز رفعه ؛ لأنَّ إضافته غير حقيقيَّة ، ولهذا المعنى اجتمعت الإضافة والألف واللام ، فكأنَّك قلت : (يــا زَيْــدُ الحَسَنُ) كما ذكرنا ، فإنْ نصبت (الوَجْهَ) كان النَّصب والرَّفع في (الحَسَنِ) جائزين[5] ،

---

(١) هذا صدر البيت ، وعجزه :

.... وأنكرت الأصادق والبلادا

و(الحسن) : من أنقاء الدَّهناء ، يقع فيما بين وادي فلْج (الباطن) وتعشار الواقع غير بعيد عن شمال سدير (**المعجم الجغرافيّ للبلاد العربيَّة السُّعوديَّة " المنطقة الشَّرقيَّة "** ٤٩٨/٢ ــ ٥٠٩) .

(٢) البيتان الأولان في (**ديوان جرير** ١/ ١١٧ ــ ١١٨ و **شرح أبيات مغني اللبيب** ٦٣/١) ، والبيت الثَّالث سبق تخريجه في صفحة (٣٦٩) .

(٣) في المخطوط : (للأقهام) ، وينظر : (**شرح اللمع لابن برهان** ٢٩٢/١ و **أمالي ابــن الــشَّجريِّ** ٣٠٦/٢ ــ ٣٠٨) .

(٤) **اللمع** ١٧١ ــ ١٧٢ .

(٥) في المخطوط : (جائزاً) .

ولا يُعتبر عمله وصفاً كما أُعتبر عمله منادى ، فإنْ ناديته حذفت الألف واللام من الأوّل ، وقلت : (يا حَسَنَ الوَجْهِ) ، ولم يجز إلا النّصب[1] ، فالمبرّد[2] ينصبه لطوله نظراً إلى المعنى ؛ لأنّ معناه : (يا حَسَناً وَجْهُهُ) ، وابن السرّاج[3] ينصبه للإضافة نظراً إلى اللفظ ؛ لأنّ الضّمّة في المنادى إنّما تكون للبناء ، وكلا القسمين لا يُبنيان .

فإنْ نعتّ المضاف بمفرد لم يكن إلا نصباً ؛ لأنّه ليس في اللفظ ما يُحمل عليه مخالفاً للموضع فيُحمل عليه ، وإذا كان كذلك المفرد فالمضاف أولى بالنّصب ، فأمّا قوله :

فَيا أخوَيْنا عَبْدَ قَيْسٍ ونَوْفَلاً   نَشَدْتُكُما بِاللهِ لا تَجْنِيا حَرْبا[4]

فعطفُ بيان ؛ لأنّه لو كان بدلاً لضممت (نَوْفَلاً) .

فإنْ قال : (يا زَيْدُ الظَّرِيفُ ذُو الجُمَّةِ) كان حسناً سائغاً إنْ جعلته صفة (الظَّرِيفِ) ، فإنْ قلت : (يا زَيْدُ الظَّرِيفُ وذا الجُمَّةِ) ، لم يجز إلا النّصب إلا المازنيّ[5] ، فإنّه أجاز الرّفع ، فإنْ أُريد فيه العطف على المنادى فلا خلاف في نصبه ، فإنْ أراد العطف على الصِّفة فالواو يقوم مقام العامل ، وللصِّفة نحو في الاتِّساع غير ما سلف ، فإذا كانت تقوم مقام العامل وكان الأوّل مرتفعاً رفعاً صحيحاً ارتفع المضاف[6] بالعطف عليه ارتفاعاً صحيحاً ، كما قال :

---

(١) أجاز ثعلب أنْ يضمّ (**شرح التّسهيل لابن مالك** ٣/٣٩٣ و **ارتشاف الضّرب** ٤/٢١٨٧) .

(٢) **المقتضب** ٤/٢٢٦ وينظر : **الأصول** ١/٣٤٦ .

(٣) **الأصول** ١/٣٤٦ .

(٤) البيت لطالب بن أبي طالب في (**السِّيرة النبويّة** ٢/٢٦ و **العقد الفريد** ٣/٣٢٠) ، وهو بلا نسبة في (**تلقين المتعلّم في النّحو** ٩٦ و **إصلاح الخلل** ٧٠ و **شرح الكافية الشّافية** ٣/١١٩٧ و **المقاصد الشّافية** ٥/٥٧ و **منهج السّالك للأشموني** ٣/٨٧) ، والرّواية في هذه المصادر (عبد شمس) ، وهو الصّحيح ؛ لأنّ عبد شمس بن عبد مناف هو أخو نوفل بن عبد مناف .

(٥) رأي المازنيّ والنّحاة غيره في (**الأصول** ١/٣٧٢ و **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير** ٣/٩٥٨) ، وللشّلوبين نقد لهذه المسألة يحسن أنْ يراجع .

(٦) في المخطوط : المضاف إليه .

يا أيُّها الجاهلُ ذُو التَّنــزِّي[1]

وأيضاً فقد سوَّغه أنَّه يجوز في المعطوف أشياء ينفرد بها كما سبق[2]، وأمَّـا النُّحـاة فإنَّهم قالوا : « إنَّ الواو يقوم مقام العامل ، فكما أنَّه لو حلَّت هذه الصِّفة المضافة محـلَّ الصِّفة المفردة لم تكن إلا نصباً ، وكذلك إذا أتبعتها إيَّاها بالواو ؛ لأنَّ الـواو تُـشرك المعطوف في العامل / الأوَّل بين الشَّيئين »[3]، وقال الأخفش : « لو قلت :

[٣٤أ]

يا أيُّها الجاهلُ ذا التَّنــزِّي

لم أرَ به بأساً إلا أنَّ العرب لم تتكلَّم به »[4].

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وكذلك التَّوكيد جارٍ مجرى الوصف تقـول : (يا تَميمُ أجْمَعُونَ و أَجْمَعِينَ) ، و(يا تَميمُ كُلَّهُم و كَلَّكُم) بالنَّصب لا غيرُ** »[5] .

قال سعيد : قد بيَّنَّا فيما تقدَّم[6] أنَّ حكم التَّوكيد في التَّعريف حكم المؤكَّد بمنـزلة الوصف ، فكما يجوز رفع المفرد ونصبه إذا جرى وصفاً للمفـرد المعرفـة في الـصِّفة ، فكذلك أجيزه في التَّوكيد ، تقول : (يا تَميمُ أجْمَعُونَ) كما تقول : (يا زَيْدُ الطَّويلُ)، و(يا تَميمُ أجْمَعِينَ) كما تقول : (يا زَيْدُ الطَّويلَ) ، فإنْ أكَّدته بمـضاف لم يجـز في المضاف إلا النَّصب كما كان ذلك في الصِّفة ، فتقول : (يا تَميمُ كُلَّهُم و كُلَّكُـم) ،

---

(١) البيت لرؤبة ، وهو في (**ديوانه** ٦٣ و **الكتاب** ٢/ ١٩٢ و **المقتضب** ٢١٨/٤ و **الأصـول** ٣٣٧/١ و **الإغفال** ٢٩٨/١ و **الخاطريَّات** ١٢٣ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٤٤/١) ، و(التَّنــزِّي) : التَّسرُّع إلى الشَّرِّ (**لسان العرب** " نزا " ٣٢٠/١٥) .

(٢) لم يسبق هذا في باب العطف ، ولم أعثر عليه في غيره .

(٣) لم أقف على هذا الكلام ، والقول بأنَّ الواو تشرك المعطوف في العامل الأوَّل في (**المسائل البصريَّات** ٧٠١/١ ـ ٧٠٢ و **الحجَّة** ٣١٠/١) .

(٤) قول الأخفش في (**الأصول** ٣٧٦/١) .

(٥) **اللمع** ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٦) ينظر صفحة (٧١) .

فإنْ أكّدت بـــ(أجْمَعِينَ) ونحوه مضافاً لم يكن إلا منصوباً كالصِّفة تقول : (يا غِلْمانَنـــا أجْمَعِينَ) ، وكذلك إذا أكّدت مضافاً بمضاف نحو : (يا إخْوانَنا كُلَّكُم و كُلَّهُم) .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « وإنْ عطفت على المنادى [المضموم][1] اسماً فيه ألف ولام كنت مخيَّراً إنْ شئت رفعته ، وإنْ شئت نصبته ، تقول : (يا زَيْدُ والحارِثُ) ، وإنْ شئت : (والحارِثَ) ، قال الله تعالى : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرُ﴾ ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾[2] يقرآن بالرَّفع والنَّصب ، وقال الشَّاعر :

ألا [يا]زَيْدُ والضَّحَّاكَ سِيْرا   فَقَدْ جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيْقِ[3]

ويروى : (والضَّحَّاكُ) بالرَّفع والنَّصب »[4] .

قال سعيد : إذا عطفت على الاسم المنادى المضموم اسماً فيـــه ألـــف ولام ففيـــه خلاف/: فالخليل وسيبويه والمازنيُّ[5] يختارون الرَّفع ، وعليه قراءة العامَّة : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرُ﴾[6] ، ويجوِّزون النَّصب ، وأمَّا أبو عمرو وعيسى ويـــونس وأبـــو عُمـــر [٣٤ب]

---

(١) زيادة من (**اللمع** ١٧٣) .

(٢) سورة سبأ ، الآية (١٠) ، وعامة القرَّاء على النَّصب ، وقرأ بالرَّفع روح وزيد عن يعقوب وعبيد بن عمير والأعرج والسُّلميّ وأبو نوفل وأبو يحيى وابن أبي عبلة وابن هرمز وعاصم في روايـــة (ينظـــر : **المبسوط** ٣٠٤ و **البحر المحيط** ٣٥١/٧) .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٣٥٥/٢ و **الجمل** ١٥٣ و **تفسير أرجوزة أبي نواس** ١٨٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٤٨/١ و **المجالس** ٢٣٨ و **الأزهيَّة** ١٦٥ و **التَّهذيب الوسيط** ١٩٥) ، و(الخَمَر) : كلُّ ما واراك من شيء (**الصِّحاح** " خمر " ٢/ ٦٥٠) ، و(يا) ساقطة مـــن المخطوط .

(٤) **اللمع** ١٧٣ .

(٥) قول الخليل ومن معه في (**المقتضب** ٢١٢/٤ و **شرح الجمل لابن بابـــشاذ** ١١٩/١ ب و **شـــرح الكافية الشَّافية** ١٣١٤/٣ وينظر : **الكتاب** ١٨٧/٢) .

(٦) سورة سبأ ، الآية (١٠) .

الجرميّ[1] فيختارون النَّصب ولا يمنعون الرَّفع ، فيقولون : (يا زَيْدُ والرَّجُلُ) ، والمبرِّد[2] يختار النَّصب في نحو : (الرَّجُلِ) ، والرَّفع في نحو : (الحارِثِ) .

فحجَّة سيبويه أنَّه مفرد كالأوَّل ، ولو صحَّ وقوعه موقعه كان له حكمه ، وإنَّما الألف واللام منعته من ذلك ، ألا ترى أنَّك لو قلت : (يا زَيْدُ وعَمْرُو) كان مثله مبنيًا[3] ، وحجَّة أبي عمرو وأصحابه أنَّه يقول : « الألف واللام تعاقب الإضافة والتَّنوين في المنادى ، وهما منصوبان »[4] ، وأمَّا المبرِّد فإنَّه يحمل (الحارِثَ) على (زَيْدٍ) ؛ لأنَّ الألف واللام هنا قليلة الغَناء ، إذ الاسم علم ، ويحمل (الرَّجُلَ) و(الغُلامَ) على المضاف[5].

وأمَّا ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ في الآية فيجوز رفعه على ما ذكروه ، ويجوز عطفه على المضمر في ﴿أَوِّبِي﴾ ، وقام الظَّرف هنا مقام التَّوكيد ، ويجوز نصبه على ما سبق ، ويجوز نصبه على أنَّ الواو واو المفعول معه[6] ، وقيل : « إنَّ (الحارِثَ) هنا مبنيٌّ ؛ لأنَّه لو كان معرباً لجاز (يا زَيْدُ والحارِثُ أَخُونا) فوصفته به »[7].

ولا يجوز : (يا رَجُلُ و غُلامُ) لبعد المُخَصِّص عنه ، كما لا يجوز (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ وغُلامٍ) فيكون حكمه حكم (الرَّجُلِ) لبعده عنه ؛ لأنَّ الواو تشرك الثَّاني والأوَّل في

---

(١) قول أبي عمرو ومن معه في (**المقتضب** ٢١٢/٤ وشرح **اللمع لابن برهان** ٢٧٧/١ **والمجالس** ٢٣٧) .

(٢) هذا القول منسوب للمبرِّد في (**الأصول** ٣٣٦/١ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣٧/٣ ب و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٧٧/١ و **شرح الجمل لابن خروف** ٦٨٣/٢) ، وليس هو في كتبه الموجودة ، وجاء في (**المقتضب** ٢١٣/٤) أنَّ كلا القولين السَّابقين حسن ، والنَّصب حسن على قراءة النَّاس .

(٣) ينظر : **الكتاب** ١٨٧/٢ و **المقتضب** ٢١٢/٤ .

(٤) ينظر : **المقتضب** ٢١٣/٤ .

(٥) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣٧/٣ ب و **شرح المفصَّل** ٣/٢ .

(٦) ينظر : **شرح اللمع للواسطيّ** ١٤٣ .

(٧) لم أقف على هذا القول .

المعنى الَّذي استحـــقَّه بالعامل لا بالمـــعنى الَّذي استحقَّه بنفسه ، ولـــو كـــان كـــذلك لكنـــت تقول : (مَرَرْتُ بِزَيْــدٍ وحِمارٍ) على أنَّ الحمار آدميٌّ ، ذا لا يصحُّ ، وأمَّــا قوله :

يا هَوْذُ أَحْسَنَ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمٍ   بَحْرَ الموارِدِ للـــوُرَّادِ والشَّرَعـــا[1]

فلا يخلو (الشَّرَعِ) من أنْ يكون مثل (يا زَيْدُ ذا الجُمَّةِ والحـــارِثَ) ، أو تنـــصبه علـــى الوصف[2] ، فإنْ كان على الوصف لم يجز فيه إلا النَّصب ؛ لأنَّه يكون وصفاً لـــ(بَحْـــرِ المَوارِدِ) وصفة المضاف نصب هنا ، هذا قول الفارســـيِّ[3] ، ومنـــع أنْ يكـــون وصـــفاً لـــ(هَوْذَةَ) ؛ لأنَّك لا تقول : (يا زَيْدُ والظَّرِيفَ) ، وهذا / يلزمه في (بَحْرِ المَـــوارِدِ) ، فإنْ جعلته نداء غير وصف جاز الرَّفع والنَّصب .

[٣٥أ]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **فإنْ لم يكن فيه ألف ولام كان له حكمه لـــو ابتُدئ به ، تقول : (يا زَيْدُ وعَمْرُو) ، و(يا زَيْدُ وعَبْدَ الله)** »[4] .

قال سعيد : اعلم أنَّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في أحكامه من إعراب ومعنى ، إلا أنْ يكون في الأوَّل ما يوجب نقيضه أو يكون في الثَّاني ، فيجري كلُّ واحد منـــهما على ما يستحقُّه لو ابتدأت به في مكان الأوَّل ، فأمَّا (كُلُّ شاةٍ وسَـــخْلَتِها)[5] ، و(رُبَّ رَجُلٍ وأخِيهِ)[6] فمن النَّادر .

---

(١) البيت للأعشى ، وهو في (**ديوانه** ١٠٩ و **عيار الشِّعر** ١١٨) ، و(هوذ) : هو هوذة بن عليٍّ بـــن ثُمامة الحنفيُّ ، كان يجيز البُرُد لكسرى حتَّى تقع بنجران ، فأعطاه كسرى قَلَنْسُوة قيمتها ثلاثون ألف درهم (**جمهرة النَّسب** ٥٣٩) ، و(الشَّرَع) : ما يُشرع فيه ، يشرعه النَّاس ، فيشربون منه ويستقون (ينظر : **لسان العرب** "شرع" ١٧٩/٨ و١٧٥) .

(٢) كيف يكون وصفاً وهو مسبوق بالواو ؟ .

(٣) لم أقف على هذا القول للفارسيِّ ، وليس البيت السَّابق في كتبه المطبوعة .

(٤) **اللمع** ١٧٣ .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٥٥/٢ و **الأصول** ٣٩/٢ .

(٦) ينظر : **الكتاب** ٥٦/٢ و **الأصول** ٤٠/٢ .

فإنْ قلت : (يا زَيْدُ وعَمْرُو) بنيت ؛ لأنَّك لو ناديت (عَمْراً) من غير وجود (زَيْدٍ) ضممته ؛ لأنَّ العلَّة في الأوَّل موجودة في الثَّاني ، وكذلك (يا عَبْدَ اللهِ وزَيْدُ) فكأنَّك قلت : (يا زَيْدُ) ، فإنْ قلت : (يا زَيْدُ وعَبْدَ اللهِ) أعربت الثَّاني بالنَّصب ؛ لأنَّك لو ابتدأته قبل (زَيْدٍ) قلت : (يا عَبْدَ اللهِ) فنصبت ، وحكى الأخفش[١] نصبَ المعطوف[٢] ولا ألف ولا لام فيه ، نحو : (يا زَيْدُ وعَمْراً) ، وجوَّزه المازنيُّ[٣] ، وقال الكوفيُّ : « إنْ نسقت المفرد على المضاف كان فيه وجهان ، تقول : (يا عَبْدَ اللهِ وزَيْدُ و زَيْداً) »[٤]، ولا يعرف هذا بصريٌّ[٥].

و لم يجوِّز الأخفش[٦] (يا زَيْدُ ورَجُلُ تَعالَيا) بغير (يا) حتَّى يُعيد حرف النِّداء ، وقال المازنيُّ : « لا يجوز (يا زَيْدُ وخَيْراً مِنْ عَمْرٍو أَقْبِلا) إذا قصدت (خَيْراً مِنْ عَمْرٍو) وكان معرفة ؛ لأنَّه إذا تباعد احتجت[٧] إلى (يا) أخرى أو ألف ولام ، فتقول : (يا زَيْدُ و يا خَيْراً مِنْ عَمْرٍو) أو (يا زَيْدُ والأَخْيَرُ أَقْبِلا) »[٨].

وحكم البدل حكم المعطوف عند البصريِّ[٩]، تقول : (يا زَيْدُ عَبْدَ اللهِ) ، و(يا عَبْدَ اللهِ زَيْدُ) ، فأمَّا قول الشَّاعر :

---

(١) قول الأخفش في (**البديع** ١ : ٤٠٦/٢ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ١٠٥٥/٢) .

(٢) في المخطوط : (المعطوف عليه) .

(٣) قول المازنيِّ في (**الأصول** ٣٧٢/١ و**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣٧/٣ ب وشرح الكافية للرَّضيِّ ٤٢٧/١:١) .

(٤) قول الكوفيين في (**الأصول** ٣٦٩/١ وينظر: **الفاخر للبعليِّ** ٥٢٣/٢) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ١٨٦/٢ و **المقتضب** ٢٠٧/٤ و٢١١ .

(٦) قول الأخفش في (**ارتشاف الضَّرب** ٢٢٠٠/٤ و **المساعد** ٥١٣/٢ و **توضيح المقاصد** ٢٩٤/٣ وينظر : **المستوفى** ٣٣٠/١) .

(٧) في المخطوط : (احتجب) .

(٨) قول المازنيِّ في (**الأصول** ٣٧١/١ ـ ٣٧٢) .

(٩) **الكتاب** ١٨٥/٢ و١٨٦ و **المقتضب** ٢١١/٤ و **الأصول** ٣٣٤/١ – ٣٣٦ .

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ   لا يُلْفِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ[١]

فكأنَّهم قالوا : (يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ) فاستغنوا بواحد منهما عن الآخر : فمنهم[٢] مَن يرى أنَّ الأوَّل/ مقحم ، ومنهم مَن يرى أنَّ الثَّاني مقحم ، [٣٥ب] وقالوا : (مَرَرْتُ بِخَيْرِ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ)[٣] ، ويجوز (يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ) ، فذلك الإقحام مثل اللام في (لا أبالَكَ)[٤] ، والهاء في (حَمْزَةَ) في قولك : (يا حَمْزَةَ)[٥] ، وإنَّما بنوا (قَبْلُ) و لم يبنوا (تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) وإنْ كانا متضمِّنين للمضاف ؛ لأنَّ الثَّاني من المضاف مراد في اللفظ منابٌ عنه غيره .

---

(١) البيت لجرير ، وهو في (**ديوانه** ٢١٢/١ و **الكتاب** ٢٠٥/٢ و **النَّوادر في اللغة** ٤١١ و **الكامل** ١١٤٠/٣ و **الجمل** ١٥٧ و **الخصائص** ٣٤٥/١ و **المجالس** ٢٩٨) ، و(عمر) هو عمر بن لجأ التيميُّ ، و(تيم عديٍّ) هم تيم بن عبد مناة قوم عمر ، والرِّواية المشهورة للبيت (يلقينكم) بالقاف ، والمعنى : لا يلقينَّكم في مكروه عمر لأجل تعرُّضه لي (**شرح أبيات سيبويه** ١٤٢/١) ، وأمَّا (يلفينَّكم) بالفاء فجاءت في المخطوط والمجالس ، وذكر ابن سيده أنَّ مَن رواه بالفاء فقد صحَّف وحرَّف (ينظر : **خزانة الأدب** ٢٩٨/٢) .

(٢) في هذا الكلام نظر ؛ لأنَّه جعل الأصل : (تيم عدي تيم عدي) ، ثمَّ فرَّع عن هذا الأصل قولين كلاهما يعتمد على وجود كلمة مقحمة ، مع أنَّ الموازنة بين عبارة (يا تيم تيم عدي) والأصل الَّذي افترضه توجب أنْ يكون هناك كلمة محذوفة من الأصل لا مقحمة ، ويظهر لي أنَّ الشَّارح خلط بين القولين الأشهر في هذه المسألة ، وهما : أنَّ (تيم) الثَّانية مقحمة توكيداً ، والأولى نصبت لإضافتها إلى (عديٍّ) ، وهذا قول الخليل (**الكتاب** ٢/ ٢٠٦) ، الآخر : أنَّ أصل الجملة (يا تيمَ عديٍّ تيمَ عديٍّ) ، ثم حُذف (عدي) الأوَّل لدلالة الثَّاني عليه ، وهذا قول أجازه المبرِّد (**المقتضب** ٢٢٧/٤ وينظر : **الأصول** ٣٤٣/١ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٤٢/١ و**المجالس** ٢٩٨) فأخذ الشَّارح هذا الأصل من القول الثَّاني وأخذ الإقحام من القول الأوَّل .

(٣) ينظر : **الكتاب** ١٨٠/١ و **المقتضب** ٢٢٨/٤ .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٢٠٦/٢ و **اللامات للزَّجَّاجيِّ** ١٠٤ ـ ١٠٧ .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٢٠٧/٢ و **الحجَّة** ٣٩٠/٤ .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وتقول : (يا أيُّها الرَّجُلُ) ، فتُبني (أيٌّ) على الضمِّ ؛ لأنَّها في اللفظ مناداة ، و(ها) للتَّنبيه ، و(الرَّجُلُ) مرفوع ؛ لأنَّه وصف لـ(أيٍّ) ، ولا يجوز فيه غير الرَّفع** »[1] .

قال سعيد : اعلم أنَّ ما فيه الألف واللام لا ينادى مباشِراً لـ(يا) ؛ كيلا يجمعوا بين (يا) والألف واللام ، وقال الفارسيُّ : « إنَّما امتنعوا من الجمع بينهما كما امتنعوا من الجمع بين التَّنوين والألف في (واغُلامَ[2] زَيْداه) ؛ لأنَّهما لمعنى ، ألا ترى أنَّ (يا) للتَّنبيه وحدها ، والتَّخصيص إنَّما هو للفصل[3] ، بدلالة أنَّك تقول : (يا رَجُلاً) فتوجد (يا) وهو نكرة »[4]، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين (أنَّ) واللام ، ولمَّا اضطروا إلى ندائه توصَّلوا بـ(أيٍّ) ، وجعلوا المقصود بالنِّداء وصفاً له ، كما فعلوا بالأجناس لمَّا أرادوا أنْ يصفوا بها فأتوا بـ(ذي) ، وأضافوها إليها ، وكذلك لمَّا أرادوا وصف المعارف بالجمل أتوا بـ(الَّذي) ، وجعلوا الجملة صلة لها ، ووصفوا بـ(الَّذِي) المعارف[5]، فحصل المقصود .

فلمَّا نُودي (أيٌّ) ضُمَّت كما يُضمُّ المقصود المفرد ، وجاؤوا بـ(ها) عوضاً عن (يا) أخرى ، وقال سيبويه : «كأنَّك كرَّرت (يا) مرَّتين ، وصار الاسم بينهما كما قالوا : (هاهُوَذا) »[6]، وقال الأخفش : « (ها) عوض من الإضافة »[7]، وأفسد بعضهم[8] هذا

---

(١) **اللمع** ١٧٤ .

(٢) في المخطوط : (غلا) فقط ، والتَّصويب من (**شرح اللمع لابن برهان** ٢٧٩/١) .

(٣) كذا في المخطوط ، ولعلَّ الصَّواب : (بالقصد) (ينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ٢٧٩/١) .

(٤) قول الفارسيِّ في (**شرح اللمع لابن برهان** ٢٧٩/١) .

(٥) ينظر : **الإغفال** ١٢/٢ ـ ١٣ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٨٠/١ .

(٦) **الكتاب** ١٩٧/٢ .

(٧) نُسب هذا القول إلى الأخفش في (**معاني القرآن وإعرابه** ٢٢٨/١ وينظر : **الإغفال** ١٩/٢) .

(٨) كالفارسيِّ (**الإغفال** ١٩/٢ ـ ٢٢) .

القول ، وقالوا : « قد حُذفت الإضافة من (أيٍّ) في الشَّرط والاستفهام ، و لم يُعوِّضوا من المحذوف شيئاً ، فكيف يُعوَّض في النِّداء ، والنِّداء باب حذف ؟ »[١].

[٣٦أ]

وقال بعضهم ــ وهو مذهب الأخفش[٢]/ ــ : (الرَّجُلُ) مرفوع ؛ لأنَّه من صلة (أيٍّ) ، وقد حُذف العائد ؛ لأنَّ النِّداء موضع حذف ، وأظنُّه قول الفرَّاء[٣] موافقاً قول الأخفش ، ولو كان الأمر على هذا لظهر في بعض المواضع ، ولجاز أنْ يكون ظرفاً وجملة فعليَّة ، وأنْ يقع نكرة ؛ لأنَّه خبر مبتدأ ، وإنَّما ارتكب هذا المذهب لَمَّا رأى أنَّ (الرَّجُلَ) لا يجوز فيه غير الرَّفع عنده .

والصَّواب أنْ يقال : إنَّما جيء بـ(أيٍّ) توصُّلاً إلى نداء (الرَّجُلِ) لئلا يباشر (يا) ، وقال بعضهم : « إنَّما جيء بـ(أيٍّ) لأنَّ في الأعلام ما فيه الألف واللام نحو : (الفَضْلِ) ، و(العَبَّاسِ) ، و(الثُّرَيَّا) ، و(العَيُّوقِ)[٤] ويراد نداؤه ، فجيء بـ(أيٍّ) له توصُّلاً إلى ذلك »[٥] ، وقد بيَّنا ذلك فيما تقدَّم[٦] .

فأمَّا قوله :

مِنَ اجْلِكِ يا الَّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وأنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي[٧]

---

(١) ينظر : **الإغفال** ٢١/٢ .

(٢) قول الأخفش في (**معاني القرآن وإعرابه** ٩٩/١ و٢٢٨ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١٩٧/١ و **شرح الكتاب للرُّمَّانيِّ** ١٨٣/٢ ب) .

(٣) قال ثعلب : « وإذا قال : (يا أيُّها الرَّجلُ) ، اختلف النَّاس فيه ، فقال سيبويه وأصحابه : (الرَّجل) تابع لـ(أيّ) ، وخطَّأه الفرَّاء ، قال : هو (يا أيُّ هذا الرَّجلُ) أراد : (يا أيُّ هو هذا الرَّجلُ) ، كذا هو عند الفرَّاء » (**مجالس ثعلب** ٥٨٦/٢ وينظر : ٤٢/١) .

(٤) (العيُّوق) : نجم أحمر مضيء في طرف المجرَّة الأيمن ، يتلو الثُّريَّا (**الصِّحاح** "عوق" ١٥٣٥/٤) .

(٥) هذا قول ابن بَرهان العكبريِّ في (**شرح اللمع** ٢٧٩/١) .

(٦) يظهر أنَّه يشير إلى تبيينه للأعلام المتَّصلة بـ(أل) ، وهذا سبق في صفحة (٣٢٦) .

(٧) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الكتاب** ١٩٧/٢ و **المقتضب** ٢٤١/٤ و **اللامات للزَّجَّاجيِّ** ٥٣ و **ما يحتمل الشّعر من الضَّرورة** ١٩٤ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٥٦/١ و **المفصَّل** ٦٤ و **البيان في شرح اللمع** ٣٧٧) .

فإنَّما حسَّنه أنَّ[١] الألف واللام هنا غير مفارقتين بخلاف (الرَّجُلِ) ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ المقصود بالألف واللام إمَّا تعريف العهد ، وإمَّا الحضور ، وإمَّا الجنس ، فالحضور يقتضي ثلاثة أشياء كما ذكرنا في (هَذا)[٢] ، والعهد يقتضي ذكر شيء سابق ، فلمَّا خرجت عن وضعها تُركت (ها) عوضاً من (يا) ، والألف واللام هنا للحضور ، و(ها) أنَّ الها[٣] عن تعريف العهد إليه .

وزعم بعض العلماء[٤] أنَّ (الرَّجُلَ) مبنيٌّ ، وهذا مشكل ؛ لأنَّه غير ملابس لحرف النِّداء الأصليِّ ؛ لأنَّ المنادى في اللفظ إنَّما هو (أيٌّ) ، و(الرَّجُلُ) وصف له ، وإنَّما وُصف بالألف واللام ؛ لأنَّ (أيّا) تناسب أسماء الإشارة في الإبهام ، وأسماء الإشارة توصف بالألف واللام ، فتقول : (جاءَني هَذا الرَّجُلُ) .

فإنْ قيل : فلم لزمت (ها) التَّنبيه ولم يجيء بـ(يا) ، فالجواب : أنَّ (يا) قاطعة ما قبلها عمَّا بعدها ؛ لأنَّها نُزِّلت منزلة الفعل في نحو : (يا زَيْدُ) ، و(ها) ليست قاطعة بدلالة قولهم : (مَرَرْتُ بِهَذا الرَّجُلِ) ، فلو جاؤوا بـ(يا) لاقتطعت الصِّفة من الموصوف ، وكان/ يكون كإدغام الملحق ، وإنَّما جاؤوا بها ليُعلم أنَّ الاقتصار على الأوَّل غير جائز ؛ لأنَّ (ها) للتَّنبيه ، والتَّنبيه لا بدَّ أنْ يكون ما بعده منبَّهاً عليه ، ولا يُقتصر عليه . [٣٦ب]

فإنْ قيل : فقد قالوا : (يا أَيُّهَذا الرَّجُلُ) ، فلو كان جيء بها توصُّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام لما احتاجوا إليها هنا ، فالجواب : أنَّ (ذا) وصف لـ(أيٍّ)[٥] كما كان الألف واللام وصفاً له ؛ لأنَّه مبهم مثله ، وإنْ كان يمكنهم أنْ ينادوه بغير (أيٍّ) ، ولأنَّ

---

(١) في المخطوط : (لأنَّ) .

(٢) ينظر صفحة (٣٣٠) .

(٣) كذا في المخطوط ، ولم اهتد إلى تصويب العبارة ، ويبدو لي أنَّ المراد أنَّ (ها) تمنع كون الألف واللام لتعريف العهد .

(٤) هذا قول أبي نزار الحسن بن صافي المعروف بملك النُّحاة (**أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٣٦٤) .

(٥) في المخطوط : (لأري) .

المبهم إنّما جيء به إذ[١] صحب الألف واللام ، وكأنّ الألف واللام في الحقيقة هي المقصودة[٢] في النِّـــداء ، وكان القياس ألّا يُوصف (أيٌّ) بـــ(ذا) ؛ لأنّ الصِّفة تشرح الاسم وتزيل اللـــبس عنـــه ، وإذا كـــان (أيٌّ) و(ذا) مبهمين فالشَّرح بهما غير حاصل ، ولكن لمّا كان المعوَّل على ما يتبع (ذا) احتُمل ذلك فيه .

ولا يجوز في (الرَّجُلِ)[٣] إلا الرَّفع ؛ لما ذكرنا ، وهو أنّه لا يصحُّ السُّكوت[٤] على (أيٍّ) دون وصـــفه ، والمازنيُّ[٥] يجيز فيه النَّصب قياساً على الموصوف التَّامِّ ، كما نزَّل بعض العرب الظَّـــرف النَّـــاقص منـــــزلة الظَّرف التَّامِّ فيما حكـــاه الكسائيُّ والفرَّاء فقالا : « بعـــض العرب يقول : (فِيكَ عَبْـــدُ اللهِ راغِبـــاً) ، و(فِيكَ راغِباً عَبْدُ اللهِ) »[٦].

وقد استضعف بعضهم[٧] (يا أيُّهَذا الرَّجُلُ) ؛ لأنّ (ذا) مبهم ، والمبهم كيـــف [يـــبيِّنُ المبـــهمَ ؟] [٨]، والأولى جوازه لأنّه قد بيَّن المعيَّن ، فالأولى تبيينه المبهم ، وقال المبرِّد في قوله :

---

(١) في المخطوط : (إذا) .

(٢) في المخطوط : (والمقصودة) .

(٣) في المخطوط : (للرحل) .

(٤) في المخطوط : (السُّكون) .

(٥) قول المازنيّ في (**معاني القرآن وإعرابه** ٩٨/١ و٤٠٩/٣ و **علل النَّحو** ٣٤٥ و **المقتصد** ٧٧٨/٢) .

(٦) أصل هذه المسألة أنّه إذا صحب المبتدأ المعرفة ظرف تامٌّ ــ وهو ما يُفهم بمجرَّد ذكره ما يتعلّق به ــ واسم يصلح للحاليَّة ، وكلاهما صالح لخبريَّة المبتدأ المذكور ، نحو : (زيدٌ خلفَك قائمٌ) ، فلك فيه وجهان : الأوَّل أن تنصب الاسم على الحال ، ويكون الظَّرف متعلّق بالاستقرار الّذي هو خبر المبتدأ ، والآخَر : أن ترفع هذا الاسم علـــى الخبريَّة ، وتعلّق الظَّرف به ، ويشترط للنَّصب أنْ يتأخَّر الاسم عن الظَّرف ، أمَّا إذا كان الظَّرف ناقصاً ــ وهـــو الّذي لا يتمُّ معناه إلا بذكر متعلّق خاصّ ــ فيتـــعيَّن رفـــع الاسم على الخبريَّة نـــحو : (فيك عبدُ الله راغبٌ) (**المقتضب** ١٦٦/٤-١٦٧و٣٠٠-٣٠٢ و **أمالي ابن الشَّجريّ** ٨/٣) ، والكوفيون يجيزون النَّصب مع الظَّرف النَّاقص أيضاً (**شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٤٨/٢ و **ارتشاف الضَّرب** ١٥٩٣/٣) ، وذكر ابن السَّراج أنّهم أجازوا (فيك راغباً عبدُ الله) ، واستضعفوا (فيك عبدُ الله راغباً) وقد أنشدوا بيـــتاً جـــاء فيـــه مثـــل هـــذا منصوباً (**الأصول** ٢٠٥/١) ، وابن سعدان من الكوفيين يمنع النَّصب (**مختصر النَّحو** ٦١) .

(٧) استضعفه الجرميُّ والفارسيُّ (**المقاصد الشَّافية** ٣١٥/٥ و ٣١٩) ، وقال ابن جنّي : « أصحابنا يستـــضعفون وصف (أيّ) في النّداء بـــ(هذا) » (**التّنبيه** ١٠٠ب) .

(٨) زيادة يقتضيها السِّياق .

يا أَيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنَــزِّي[1]

: « إنَّ (ذو) لا يكون وصفاً لــ(أيٍّ) ؛ لأنَّ تعريفه بغيره »[2]، وهذا يفسده (يا هَذا ذا الجُمَّةِ)[3]، وإنْ قلت : (يا هَذا الرَّجُلُ) وقصدت نداء الرَّجل كــان حكمــه حكــم (أيٍّ) ، وإنْ قصدت نداء (هَذا) كان حكمه حكم (زَيْدٍ) ، وبيان هذا [أنَّك][4] إنْ جئت بــ(هَذا) لتردَّ تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فحكمه حكــم (أيٍّ) ، وإنْ جئــت بــ(الرَّجُلِ) للتَّبيين فليس حكمه هنا حكم (زَيْدٍ) .

فإنْ قلت : فــ(ها) في قوله :

[٣٧أ]

أَلَا أَيُّهَذا المَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذي   كَأَنَّكَ لَمْ يعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عاهِدُ[5] /

وقولك : (يا أَيُّهَذا الرَّجُلُ) أهي (ها) في قولك : (يا أَيُّها الرَّجُلُ) ؟ أم هي (هــا) في قولك : (هَذا زَيْدٌ) ؟ ، فإنْ كانت الأولى كان كسراً لمــا اعتقــده مــن أنَّ المــراد [و][6] القصد بها أنَّ المنادى ما بعد (أيٍّ) ، وإنْ كانت الأخرى جاز حذفها ، ولم تسمع محذوفة هنا ، فالجواب : أنَّها (ها) الَّتي في قولك : (يا أَيُّها الرَّجُلُ) ؛ لأنَّ القيــاس أنْ يوصف (أيٌّ) باسم جنس مخصوص ؛ لأنَّه مبهم ، و(ذا) مبهم ، ومبهم لا يبيِّن مبــهماً ، والحاجة بعدُ إلى الألف واللام داعية ، فهي على بابها[7]، فوجود (ذا) كعدمه .

---

(١) سبق تخريج البيت في صفحة (٣٧٧) .

(٢) ينظر : (**المقتضب** ٢١٨/٤ ـ ٢١٩) وقول المبرِّد لم يكن في البيت ، بل في جملة نحوه ، وهي (يا أيُّها الرَّجلُ ذو الجمَّة) .

(٣) يظهر لي أنَّه لا يُفسده ، لأنَّ (ذا الجمَّة) ليس نعتاً ؛ فالمبهم لا ينعت بالمضاف ، بل هو نداء ثان أو منصوب بــ(أعني) (**المقتضب** ٢٦٥/٤) ، أو بدل أو عطف بيان (**شــرح الكتــاب للــسِّيرافيّ** ٤٠/٣ ب) .

(٤) مكانه في المخطوط بياض بمقدار كلمه .

(٥) سبق تخريج هذا البيت في صفحة (٣٦٦) .

(٦) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٧) في المخطوط (يا بها) ، (يا) في آخر السَّطر ، و (بها) في أوَّل السَّطر التَّالي .

قال الفارسيُّ : « يجب أنْ يكون [مبيِّن][١] (ذا) واحداً لا جنساً مُبيِّناً ؛ لأنَّ الصِّفة وفق الموصوف ، وكذلك المبيِّن ، و(ذا) واحد ، وكذلك (أيّ) »[٢] .

واعلم أنَّك تقول : (يا هَؤُلاءِ الطِّوالُ) فيكون صفة لـ(هَؤُلاءِ) ، فإنْ قلت : (يا هَؤُلاءِ وزَيْدٌ الطِّوالُ) كان عطف بيان ، ولم يكن وصفاً ؛ لأنَّ أسماء الإشارة لا يُفصل بينها[٣] وبين صفتها ، فجُعل عطف بيان[٤] ، فإنْ قلت : (يا زَيْدُونَ وعَمْرُو الطِّوالُ) فهو وصف ، فإنْ قلت : (يا أيُّها الرَّجُلُ وزَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ) كان مدحاً[٥].

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **واعلم أنَّك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام ، فلا تقول : (يا الرَّجُل) ، ولا (يا الغُلام) ؛ لأنَّ الألف واللام للتَّعريف ، و(يا) تُحدث في الاسم ضرباً من التَّخصيص ، فلم يجتمعا لذلك** »[٦] .

قال سعيد : قد بيَّنَّا فيما تقدَّم أنَّ (يا) والألف واللام لا يجتمعان ، والكوفيُّ يجيز ذلك ، وأنشدوا البيت الَّذي ذكرناه[٧] ، والبصريُّ يجعل ذلك قريباً من اجتماع الألف واللام في (أَفْعَل) و(مِنْ) إذا قلت : (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) ؛ لأنَّ الألف واللام للتَّعريف ، و(مِنْ) تُحدث في الاسم تخصيصاً ، فامتنع الجمع بينهما ، وليست (يا) بمحدثة للتَّخصيص[٨] في الحقيقة ، وإنَّما المحدث / للتَّخصيص القصدُ ، يدلُّك على ذلك قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾[٩] ، و﴿ رَبَّنَا [٣٧ب]

(١) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٢) لم أقف على هذا القول .

(٣) في المخطوط : (بينهما) .

(٤) ينظر : **الأصول** ١/٣٧٤ .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٢/١٩٤ ــ ١٩٥ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣/٤١ أ ــ ٤١ب .

(٦) **اللمع** ١٧٤ .

(٧) ينظر صفحة (٣٤٤) .

(٨) جاء بعده في المخطوط (القصد) ، ولكن شُطب عليها .

(٩) سورة يوسف ، آية (٢٩) .

﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[١] ، وما دلَّ على التَّخصيص لا يُحذف وهو مرادٌ إلا وله تأثير قويٌّ كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ) ، ولو كانت (يا) تُحدِث تخصيصاً لجاز أنْ تقولَ : (الفَضْلُ) وأنت تناديه ، فتوجد الألف واللام مع عدم (يا) ، والقصد هو المثبت للتَّخصيص ، لكن في محلٍّ بعلامة وفي محلٍّ بغير علامة ، والعلامة (يا) .

فإنْ قيل على قول مَن قال : إنَّ (يا) تحدِث تعريفاً ، فكيف اجتمعت (يا) مع المضاف ، وهما للتَّعريف ؟ ، فالجواب : أنَّ الإضافة لم تلابس (يا) ، فصار ذلك بمنزلة وجود (أنَّ) واللام إذا فُصل بينهما ، والثَّاني : أنَّ المضاف إليه واقع موقع التَّنوين ، وأنت لا تمنع من اجتماع (يا) مع التَّنوين في مثل قوله :

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيْباً   أَلُؤْماً لا أَبالَكَ واغْتِرابا[٢]

فلمَّا اجتمعت (يا) والتَّنوين لم يمتنع أنْ يُجمع بين (يا) والإضافة ، والصَّواب ما قدَّمنا أوَّلاً أنَّ (يا) للتَّنبيه لا غيرُ ، والتَّخصيص وغيره إنَّما هو بالقصد .

فإنْ قيل : فاجمع بين الألف واللام و(يا) ، فالجواب : أنَّ القصد قد أغنانا عن الألف واللام ، فإنْ قيل على القول الأوَّل[٣] : فاجمع بين الألف واللام والإضافة في الجوامد[٤]

---

(١) سورة البقرة ، آية (٢٨٦) .

(٢) البيت لجرير ، وهو في (**ديوانه** ٦٥٠/٢ و **الكتاب** ٣٣٩/١ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٩٧/٢ **إصلاح المنطق** ٢٢١ **والمقصور والممدود للقاليّ** ٢٤٧ و **شرح الكافية الشَّافية** ٦٦٤/٢ **والمحرَّر في النَّحو** ٧٥٩/٢) ، يعيِّر جريرُ العبَّاسَ بن يزيد الكنديَّ في أنَّه حليف لبني فَزارة ، وشعبى من بلادهم ، والحليف عند العرب عار (**فُرحة الأديب** ١٦٣) ، و(شُعبى) : جبل بحمى ضَرِيَّة لبني كلاب (**الأمكنة والمياه والجبال** ٥٦/٢) ، وذكر الشَّيخ حمد الجاسر محقِّق هذا الكتاب أنَّه سلسلة جبال لا تزال معروفة في الشَّمال الغربيِّ من بلدة ضَرِيَّة التَّابعة لإمارة القصيم ، بينهما نحو عشرين كيلاً ، وسيبويه ذكر أنَّ (أعبداً) على وجهين : على النِّداء ، وعلى الاستفهام أي : أتفخرُ عبداً (**الكتاب** ٣٤٥/١) .

(٣) وهو القول بأنَّ (يا) تُحدث تعريفاً ، وهو مذكور في الصَّفحة السَّابقة .

(٤) في المخطوط (الجواب) ، ولا معنى له ، والجوامد لا يجمع فيها بين الإضافة و(أل) بخلاف المشتقَّات ، فإنَّ قد يُجمع في بعضها بينهما.

وقد بعُد ما بينهما ، فالجواب عنه : أنَّ الألف واللام والإضافة كلّ واحدة منهما للتَّعريف ، فلا بدَّ لكلٍّ واحدة منهما من إزالة شياع ، ولم يبق مع وجود أحدهما شياع ، و(أنَّ) واللام للتَّوكيد ، ولا يمتنع أن يُجمع[1] بينهما مع الفصل كما جمعت بين (أَجْمَعِينَ) وغيره ، وأمَّا اجتماع (يا) والإضافة فلأنَّ (يا) لم يشتدَّ لزومها لما دخلت عليه كالألف واللام ، ألا ترى أنَّها قد ترد ولا تخصيص معها في قولك : (يا رَجُلاً أَقْبِلْ) ، وقد ترد والمنادى محذوف كما ذكرنا[2] ، وقد يَرِد المنادى وهي محذوفة على ما سبق[3] ، وأنَّ العامل يتخطَّى الألف واللام ويعمل فيما دخلت عليه ، وهي موجودة فيه / ، والكوفيُّ يسوِّي بين الإضافة والألف واللام في هذا[4] .

[٣٨أ]

فإنْ ناديت (الحارِثَ) و(العَبَّاسَ) و(الفَضْلَ) أسماء رجال ، فبعضهم[5] يقول : (يا حارِثُ) ويسقط الألف واللام ، وهذا يلتبس بمن سُمِّي (حارِثاً) ، وبينهما فرق ، وبعضهم[6] يقول : (يا أيُّها الحارِثُ) وهذا فيه قبح ؛ لأنَّه يجعل الاسم العلم وصفاً كما لو قال : (مَرَرْتُ بِهَذا الحارِثِ) ، ولو قال : (مَرَرْتُ بِهَذا الرَّجُلِ) جاز ؛ لأنَّ الألف واللام تجري صفة على (هَذا) وهي هنا للحضور ، وليس كذلك (الحارِث) ، فإنْ اعتبرت الوصفيَّة فيه قياساً على مَن قال :

---

(١) في المخطوط (يجتمع) .

(٢) ينظر : صفحة (٣٤٨) وما بعدها .

(٣) ينظر : صفحة (٣٦١) .

(٤) فكما يجوز الجمع بين (يا) والإضافة يجوز الجمع بين (يا) والألف واللام ؛ لأنَّ كليهما للتَّعريف ، وقول الكوفيين سبق في صفحة (٣٤٠) .

(٥) ينظر : **البديع** ١: ٣٩٧/٢ و **الملخَّص** ٤٥٦/١ و ٤٥٧ و **ارتشاف الضَّرب** ٢١٩٣/٤ .

(٦) نصَّ سيبويه وغيره على امتناع هذا الوجه (**الكتاب** ٣٣٤/٣ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٣٩٩/٣ و **الملخَّص** ٤٥٦/١ و **الفاخر للبعليِّ** ٥٢٧/٢) ، وهذا المنع قول البصريين (**حواشي المفصَّل** ١٢٨) ، أمَّا الفرَّاء فلم يذكر إلا هذا الوجه (**معاني القرآن** ١٢١/١ و ٣٥٥/٢ وينظر : **البديع** ١: ٣٩٧/٢ و **ارتشاف الضَّرب** ٢١٩٤/٤) .

أتانِي وَعِيْدُ الحُوْصِ .... [1]

كان وجهاً ، والصَّواب عندي أنْ تقول : (يا مَنْ هُوَ الحارِثُ أَقْبِلْ) [2] فتدبَّر ذلك ، والأكثر الأوَّل ، وهو أنْ تقول : (يا فَضْلُ) ، و(يا عَبَّاسُ) ، في (الفَضْلِ) و(العَبَّاسِ) ، وعليه حمل السِّيرافيُّ [3] (يا فَرَزْدَقُ) .

وجماعة من النَّحويين يستقبحون الحال من المنادى ، وجماعة يجيزونه ، فممَّن منعه المازنيُّ [4] ، وحجَّته أنَّه لا يناديه على شريطةٍ ، وممَّن أجازه المبرِّد [5] ، وقال : « أناديه قائماً ولا أناديه قاعداً » [6] ، وأنشد :

قالَتْ بَنُو عامرٍ خالُوا بَنِي أَسَدٍ ... يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوامِ [7]

وتقول : (يا زَيْدُ دُعاءً حَقًّا) على : (أدعو) .

---

(١) هذا جزء بيت سبق أن ذكره الشَّارح كاملاً في صفحة (٨٢) ، وهناك تخريجه .

(٢) ينظر : **البديع** ١: ٣٩٨/٢ و **الغرَّة المخفيَّة** ١١٤/٢أ و **الكافي شرح الهادي** ٦٣٣ و **الصَّفوة الصَّفيَّة** ٢: ١٩٨/١ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ١٠٤٣/٢ .

(٣) **شرح الكتاب** ١٥٦/١ .

(٤) قول المازنيِّ في (**الأصول** ٣٧٠/١ و **الإنصاف** ٢٨٣) ، ويظهر أنَّه رجع عنه كما يظهر من نهاية حوار المبرِّد معه في الأصول ، ولهذا نسب إليه الهرويُّ القول بالجواز (**اللامات** ٥٢) ، وفي (**ارتشاف الضَّرب** ٢١٨١/٤) أنَّ مذهب المازنيِّ التَّفصيل بين أنْ تكون الحال مؤكدة أو مبيِّنة فلا يجوز ، وممَّن منع الحال من المنادى الفرَّاء والسِّيرافيُّ (**شرح الكتاب** ٣٥/٣ ب و ٣٦ب) ، والأخفش (**اللامات للهروي** ٥٣) ، والكوفيون (**ارتشاف الضَّرب** ٢١٨١/٤) .

(٥) قول المبرِّد في (**الأصول** ٣٧٠/١ و **اللامات للهرويِّ** ٥٣ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:٤٠٩/١) ، وممَّن أجازه أيضاً الفارسيُّ (**كتاب الشِّعر** ٦٧/١) .

(٦) يعني : قد أحتاج أنْ أناديه في حال قيامه دون حال قعوده .

(٧) البيت للنَّابغة الذُّبيانيِّ ، وهو في (**ديوانه** ٨٢ و **الكتاب** ٢٧٨/٢ و **الأصول** ٣٧١/١ و **اللامات للزجَّاجي** ١٠٩ و **المسائل البصريَّات** ٥٥٩/١ و **المحتسب** ٢٥١/١ و **الحلل** ٢٤٣) ، و(خالوا) : تاركوا ، وقصَّة البيت في (**شرح أبيات سيبويه** ٢١٨/٢ ـ ٢١٩) .

والنُّحاة[1] يجيزون (يا زَيْدُ الظَّرِيفُ وذا الجُمَّةِ) إذا عطفته على (زَيْد) ، فإنْ عطفته على (الظَّرِيف) فالمازنيُّ[2] يرفع ، والنُّحاة[3] ينصبون ؛ لأنَّه في تقدير مستأنف وصفاً للأوَّل ، وهو مضاف ، فلو لم يكن الواو ، وكان وصفاً للظَّريف كان رفعاً[4] ، وهذا النصُّ يُحسِّنُ وصفَ الصِّفة ، والكوفيُّ[5] يجيز نصب المفرد المنادى المقصود بغير تنوين وإتباع صفته له وينشد :

فَما كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ يا عُمَرَ الجَوادَا[6]

ينصب (عُمَرَ) ، والمازنيُّ[7] يعتقد أنَّ الألف هنا محذوفة ، أي : (يا عُمَرِي) و(يا عُمَرَا) ، ثمَّ (عُمَرَ) .

[٣٨ب] وقال سيبويه : « لو سمَّيت رجلاً بـ(الَّذي/ رَأَيْتَهُ) ، لم تغيِّره ، ولم يجز أنْ تناديه »[8]، وقال المبرِّد : « هذا خطأ ؛ لأنَّه لو كان كذا لخرج من حدِّ الأسماء ؛ لأنَّ الاسم وقع ليقصد صاحبه ، وقد صار اسماً ، فخرج من أنْ يقال فيه : (يا أيُّها) ، ولكن يقول : (يا الَّذي رَأَيْتَ) كما تقول : (يا أللهُ اغْفِرْ لِي) »[9]، وقال الرُّمَّانيُّ : « غلط المبرِّد في ذلك ؛ لأنَّ هذا بمنزلة (العَبَّاسِ) و(المُطَّلِبِ) في التَّسمية ، فلا يجوز (يا العَبَّاس) ، ولا (يا المُطَّلِبِ) ، فكذلك لا يجوز (يا الَّذي رَأَيْتَهُ) ؛ لِما قاله الخليل[10] من أنَّ الَّذي سُمِّي بـ(العبَّاس) إنَّما سُمِّي باسم الشَّيء بعينه ، فيحتاج إلى أنْ يأتي بعلامة

(١) ينظر : **الأصول** ٣٧٢/١ .

(٢) قول المازنيِّ في (**الأصول** ٣٧٢/١) ، وسبق الحديث عن هذه المسألة في صفحة (٣٧٦) .

(٣) ذكر ابن السَّرَّاج أنَّ النُّحاة كلَّهم يخالفون المازنيَّ (**الأصول** ٣٧٢/١) .

(٤) ينظر : **الأصول** ٣٧٢/١ .

(٥) قول الكوفيين في (**الأصول** ٣٦٩/١) .

(٦) سبق تخريج البيت في صفحة (٣٦٩) .

(٧) قول المازنيِّ في (**الأصول** ٣٧٢/١ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١٦٩/١) .

(٨) **الكتاب** ٣٣٣/٣ .

(٩) قول المبرِّد في (**الانتصار** ٢٠٨ و **الإغفال** ٢٨٦/١) .

(١٠) قول الخليل في (**الكتاب** ١٠١/٢ و **الحجَّة** ٣٣٩/٣) ، وينظر ما سبق في صفحة (٣٢٦) .

التَّعريف ، فدلَّ على أنَّه سمِّي باسم الشَّيء بعينه ، فلذلك لم يجز (يا العَبَّاس) ، ولا (يا الَّذي رَأَيْتهُ) »[1].

ويجوز[2] (يا أَيُّها العَبَّاسُ) إذا قدَّرت الألف واللام للجنس ؛ لأنَّ ذلك لا يخرجه أنْ يكون قد سُمِّي باسم الشَّيء بعينه الَّذي لا ثاني له ، وكلُّ ما لا ثاني له فإنَّه يستحيل فيه الشِّركة ؛ لأنَّك لو قلت : (هَذا الدِّرْهَمُ لِمَنْ فِي هَذِهِ الدَّارِ) ، وفيها واحد أو عشرة بأعيانهم ، لم يجز أنْ يشاركهم فيه غيرهم ممَّن ليس هم في الدَّار ، وكذلك إذا صحَّ شيء للجنس دون غيره لم يصحَّ فيه الشِّركة .

ولو سمَّيت بـ(الَّذي رَأَيْتُهُ فِي الدَّارِ) جملة ، و(العَبَّاسُ مُنْطَلِقٌ) جاز أنْ تناديه[3] ؛ لأنَّ الألف واللام في هذا لم يدخل ليدلَّ على أنَّك سمَّيت بهذا الاسم الَّذي هو اسم الشَّيء بعينه من قِبَل أنَّ الجملة ليست اسم الشَّيء بعينه ، فإذا نقلها إلى التَّسمية صارت بمنزلة (زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) حين نقلتهما إلى التَّسمية ، ولو سمَّيت بـ(الَّذي) لقلت : (يا لَذِ)[4]، و(هَذا لَذٍ قَدْ أَقْبَلَ) ؛ لأنَّ الاسم هو (لَذِ)[5] دخلت عليه الألف واللام ، وهو ناقص لا يتمُّ إلا بصلته ، فلمَّا جئت بعلامة التَّعريف من غير صلة متمِّمة للاسم لم تُعرِّف علامةُ التَّعريف ؛ لأنَّها إنَّما تُعرِّف الاسمَ التَّامَّ ، فيكون قد جئت بها فيما لا يصحُّ أنْ يتعرَّف بها ، فكنتَ بمنزلة من يطلب الكتابة ممَّا لا يُكتب به /. [٣٩أ]

---

(١) لم أقف على هذا النصِّ للرُّمَّانيِّ ، ولكن وجدت كلاماً له حول هذه المسألة ، وهو قوله : « فإنْ سمَّيت بقولك : (الَّذي رأيت) حكيت ؛ لأنَّ معتمده على الجملة ، ولا يجوز أنْ ينادى ؛ لأنَّ فيه الألف واللام ، كما لا ينادى (العبَّاس) ، ولا أن يكون صفة لـ(أيّ) في قولك : (يا أيُّها) ؛ لأنَّه علم ، وإنَّما يوصف المبهم بالجنس » (**شرح الكتاب** ٤/٩ ب) .

(٢) كذا في المخطوط ، ويظهر لي أنَّ الصَّواب : (لا يجوز) ؛ وهو الموافق لسياق كلامه بعد ، وبدلالة أنَّه جعل العلَّة المانعة من (يا العبَّاس) متحقِّقة هنا ، وسبق أنْ ذكرت أنَّ منع هذا الأسلوب قول البصريين ، ينظر : صفحة (٣٩٠) ، حاشية (٦) .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٣/٣٣٣ .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٣/٢٨١ و **المسائل المنثورة** ٢٦٢ .

(٥) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ١/٣٥٣ و **الأزهيَّة** ٢٩١ و **المقتصد** ٢/٩١٩ .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **إلا أنّهم قالوا : (يا أللّهُ اغْفِرْ لي) بقطع الهمزة ووصلها ، فجاء هذا في اسم الله تعالى خاصَّة لكثرة استعماله ، ولأنَّ الألف واللام قد صارتا بدلاً من همزة (إلاه) في الأصل** »[1] .

قال سعيد : اعلم أنَّ هذه اللفظة فيها قولان[2] :

أحدهما : أنَّ الأصل فيها (إلاه) فحذفوا الهمزة التي هي فاء الفعل ، وكان وزنه (فِعالٌ) ، وعوَّضوا منها الألف واللام ، كما قالوا في (النَّاسِ) : إنَّ أصله (أُناسٌ) ، فحذفوا الهمزة وعوَّضوا ، وبعضهم[3] يفرِّق بين الموضعين ، ويقول : « قد جمعت العرب بينهما في (النَّاسِ) ، قال :

إنَّ المَنايا يَطَّلِعْـ ـنَ عَلَى الأُناسِ الآمِنِيْنا[4] »[5]

وقد جمعت العرب بينهما في (إلاه) أيضاً ، لكن في الشِّعر ، قال :

بِاسْمِ الإلَهِ وبِهِ بَدِيْنا[6]

---

(١) **اللمع** ١٧٣ .

(٢) ذكر الزجَّاجيُّ فيها أربعة أقوال في (**اشتقاق أسماء الله** ٢٣ ـ ٢٨) ، وكلا القولين الّذين ذكرهما ابن الدَّهَّان قال بهما سيبويه في (**الكتاب** ٢/١٩٥ و ٣/٤٩٨ وينظر : **الانتصار** ٢٣٣ و **مجالس العلماء** ٥٦ ـ ٥٧ و **التَّعليقة على كتاب سيبويه** ١/٢٧٨) .

(٣) المراد الفارسيُّ ، فإنَّه يرى أنَّ الألف واللام عوض من الهمزة المحذوفة في لفظ الجلالة ، وليست عوضاً في (النَّاس) (**الإغفال** ١/٤٦ ـ٤٧ وينظر : **خزانة الأدب** ٢/٢٨٠ ـ ٢٨٧) .

(٤) البيت لذي جدن الحميريِّ في (**المعمَّرون** ٤٣) ، وهو بلا نسبة في (**مجالس العلماء** ٥٧ و **الإغفال** ١/٤٧ و **الخصائص** ٣/١٥١ و **المخصَّص** ١٧/١٤٠ و **المقتصد** ٢/٧٥٨ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١/١٨٨) .

(٥) هذا القول ممَّا قوَّى به الفارسيُّ رأيه ، إذ لو كانت الألف واللام عوضاً لم تجتمع مع المعوَّض عنه (**الإغفال** ١/٤٦ ـ٤٧) ، وكلام الشَّارح القادم اعتراض على الفارسيِّ .

(٦) البيت لعبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ ، وهو في (**ديوانه** ١٤٢ و **مجاز القرآن** ١/٢٠ و **جمهرة اللغة** ٢/١٠١٩ و **إعراب ثلاثين سورة** ١١ و **الصِّحاح** "بدي" ٦/٢٢٧٩ و **المخصَّص** ١٠/٤٢ و **شرح الألفيَّة لابن النَّاظم** ٤٧٧) .

والقول الثَّاني : أنَّ أصله (لاهٌ) بوزن (فَعَل) ، والألف منقلبة عن الياء ؛ لقولهم : (لَهْيَ أَبُوكَ)[١]، ووزنه (فَلْعٌ) على القلب ، وقالوا : (لاهِ أَبُوكَ)[٢] وأصله : (للهِ أَبُوكَ) بثلاث لامات : لام الجرِّ ، ولام التَّعريف ، وفاء الكلمة ، فضمَّنوا الكلمة لام التَّعريف وحُذفت ، فبقيت لامان ، فحُذفت إحداهما ، فمن النَّاس[٣] مَن يدَّعي أنَّ المحذوف لام الجرِّ ، وحجَّتهم فتح الموجودة ، ولو كانت لام الجرِّ لكُسرت لدخولها على المظهر ، وقد حُذف حرف الجرِّ أيضاً في قولهم : (اللهِ لَأَفْعَلَنَّ)[٤]، وقولهم : (وَبَلَدٍ)[٥].

وقال قوم : « المحذوف فاء الكلمة ، والموجود لام الجرِّ ؛ لأنَّه لمعنى ، فوجوده أولى ، وأمَّا فتحه فلمصاحبته الألفَ ؛ ولأنَّ الكلمة قد ضارعت بالبناء المضمراتِ »[٦] ، فلمَّا كانت الألف واللام في هذا الاسم لازمة نزَّلوها منزلة بعض الكلمة ، فأبقوها فيها ، قال الرَّاجز :

مُبارَكٌ سَمَّوا ومَنْ سَمَّاهُ
عَلى اسْمِكَ اللهُمَّ يا أَللهُ[٧]

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٤٩٨/٣ و **كتاب الشِّعر** ٤٥/١ .

(٢) ينظر : **الكتاب** ١١٥/٢ .

(٣) هذا قول سيبويه في (**الكتاب** ٤٩٨/٢) ، والسِّيرافيِّ في (**شرح الكتاب** ٤٥٧/٢) ، والفارسيِّ في (**كتاب الشِّعر** ٤٦/١ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ٩٣/١ ـ ٩٤) .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٤٩٨/٣ و **معاني القرآن للأخفش** ٢٩٥/١ و **المسائل البصريَّات** ٩١٠/٢ .

(٥) قال سيبويه : « وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجرِّ والنَّصب والرَّفع ، تقول : (وبلدٍ) ، تريد : (وربَّ بلدٍ) » (**الكتاب** ١٠٦/١ وينظر : **المسائل البصريَّات** ٦٩٧/١) ، وهذا قول أكثر البصريين ، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ الجارَّ مذكور ، وهو الواو (**الإنصاف** ٣٢٢ ـ ٣٢٥) .

(٦) نُسب هذا الرأي إلى المبرِّد في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٤٥٧/٢ و ٤٥/٧ و **التَّمام** ١٤٨) ، ولكن في (**الإغفال** ٦١/١) كلام للمبرِّد يَنسب فيه هذا القول إلى بعضهم وليس له ، ثم يحتجُّ له ، وذكر الفارسيُّ أنَّ هذا القول محتمل (**التَّعليقة** ٢٧٦/١) .

(٧) لم أقف على قائل الرَّجز ، وهو في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٢٠٤/١ و **تهذيب اللغة** ٤٢٧/٦ و **الإنصاف** ٢٨٩ و **شرح عمدة الحافظ** ٢٩٨/١ و **الفاخر للبعليِّ** ٥٢٥/٢ و **المساعد** ٥٠٩/٢ و **ائتلاف النُّصرة** ٤٦) ، ورواية البيت الأوَّل في جميع هذه المصادر : (مبارك هُوَّ) .

[٣٩ب]

فقطَع الهمزة /، ومن وصلها فلكثرة[١] الكلمة على أفواههم في الدُّعاء والابتهال في النَّعماء والبأساء .

وفرَّق سيبويه[٢] بين هذه الكلمة و(الَّذي) وإنْ كان الألف واللام ملازمتهما ؛ لأنَّه ليس باسم عَلَم ، لأنَّك تقول : (يا أيُّها الَّذي قالَ ذاكَ) ، ولو كان عَلَماً لم يُوصف به (أيٌّ) ، قال : « وليس (النَّجْمُ) و(الدَّبران)[٣] بهذه المنزلة ، وإنْ لم يفارقا ؛ لأنَّها فيهما بمنزلتها في (الصَّعِق) ، وهي في (اللهِ) تعالى بمنزلة شيء غير منفصل ، كما كانت الهاء في (الجَحاجِحة)[٤] بدلاً من الياء في (الجَحاجِيْح) ، والألف في (يمانٍ) بدلاً من الياء في (يَمَنِيٍّ) »[٥] ، فمَن نادى بوصل الهمزة فعلى الأصل المستعمل في غير النِّداء ، ومَن قطعها فلأنَّها قد بُنيت مع الكلمة بناء لا تفارقه .

واعلم أنَّك إذا وصفت العلم المفرد بـ(ابْنِ فُلانٍ) معرفةً جاز لك في المنادى الضَّمُّ والفتح ، فتقول : (يا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو) ، و(يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) ، والفتحة في (زَيْد) فتحة بناء ؛ لأنَّ سيبويه[٦] شبَّهها بفتحة راء (رَأَيْتُ امْرَأً) ، ولهذا يقولون : (هَذا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) فيحذفون التَّنوين ، وكذلك (هَذِهِ هِنْدُ ابْنةُ عَبْدِ اللهِ) فيمن صرف[٧] ؛ لأنَّهم جعلوه بمنزلة اسم واحد ، وأكثر النُّحاة[٨] يذهب إلى أنَّ هذه الحركة في (هِنْدٍ) و(زَيْدٍ) حركة بناء ، وإلى هذا نظر السِّيرافيُّ[٩] .

---

(١) في المخطوط : (ولكثرة) .

(٢) **الكتاب** ١٩٥/٢ .

(٣) (الدَّبران) : هو الكوكب الأحمر الَّذي على أثر الثُّريَّا ، بين يديه كواكب كثيرة مجتمعة ، من أدناها إليه كوكبان صغيران يكادان يلتصقان (**الأزمنة والأمكنة** ١٦٧/١) .

(٤) (الجحاجحة) : جمع (جَحْجاح) وهو السَّيد السَّمْح الكريم (**العين** ١٠/٣) .

(٥) **الكتاب** ١٩٦/٢ .

(٦) **الكتاب** ٢٠٤/٢ .

(٧) ينظر : **الكتاب** ٢٠٤/٢ .

(٨) ذكر المبرِّد أنَّ أكثر النَّحويين يرون أنَّ التَّنوين إنَّما حُذف لالتقاء السَّاكنين (**المقتضب** ٣١١/٢ وينظر : **الحجَّة** ١٢٥/٥) ، وعليه فـ(زيد) و(هند) معربان عند أكثر النُّحاة خلافاً لما ذكره الشَّارح .

(٩) **شرح الكتاب** ٤٥/٣ ب ، وينظر : **سر صناعة الإعراب** ٥٢٧/٢ .

وقال الأخفش : « لو قلتَ : (يا زَيْدُ بُنَيَّ عَمْرٍو) لم يجز في (زَيْدٍ) و(هِنْدٍ) غيرُ الضَّمِّ ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يُستعمل في همزة الوصل »[1]، وكلام سيبويه الأوَّل[2].

[٤٠أ] ومن قال : (يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) / قال في (زَيْدانِ) محكيًا اسم رجل : (يا زَيْدانَ بْنَ عَمْرٍو) ، فهذا يدلُّك على أنَّها حركة بناء في (يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) ، وحركة (زَيْدٍ) في قولك : (يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) حركة بناء ، وحركة (ابْنٍ) حركة إعراب ، فغلبت حركةُ البناء حركةَ الإعراب ، ولأنَّ (زَيْداً) يستحقُّ النَّصب لعمل (يا) ، ومِن النَّاس[3] مَن يجعل الحركتين حركة بناء ، وهو مشكل ؛ لأنَّ الإضافة تمنع منه ، ومَن لم يجعل (زَيْدانِ) عَلماً قال : (يا زَيْدانِ ابْنَي عَمْرٍو) ، ومَن قال : (يا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو) ، قال في (زَيْدانِ) علماً محكيًا : (يا زَيْدانِ بْنَ عَمْرٍو) ، وقياسه عندي (يا زَيْدَيْنِ بْنَ عَمْرٍو) ، فقلب الألف ياء .

فإنْ ناديت (فِلَسْطُونَ) اسم رجل فيمن حكى ، قلت : (يا فِلَسْطِينَ بنَ زيدٍ) ؛ لأنَّ الياء في التَّثنية والجمع كالفتحة .

والكُنى بمنزلة الأسماء إذا كانت مضافة إلى (ابْنٍ) ، فإنْ قلت : (يا زَيْدُ ابْنَ أَخِينا) لم يكن غيرُ الضَّمِّ ، وكذلك (يا رَجُلُ ابْنَ زَيْدٍ) .

---

(١) لم أقف على قول الأخفش .

(٢) لم يتحدَّث سيبويه عن هذا الأسلوب في النِّداء ، ولكنَّه تحدَّث عنه في غير النِّداء ، فقال : « وتقول : (هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرٍو) في قول أبي عمرو ويونس ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان ، وليس بالكثير في الكلام ككثرة (ابن) في هذا الموضع ، وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يُحمل على الشَّاذِّ ، ولكنَّه يُجرى على بابه حتَّى تعلم أنَّ العرب قد قالت غيرَ ذلك ، وكذلك تقول العرب ، ينوِّنون » (**الكتاب** ٣/٥٠٨ وينظر : **المقتضب** ٢/٣١٤) .

(٣) هذا قول الفارسيِّ في (**الإيضاح العضدي** ٢٥٠) ، والجرجانيِّ في (**المقتصد** ٧٨٥) .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **فإنْ ناديت المضافَ إليكَ كان لك فيه أربعة أوجه : (يا غُلامِ) بحذف الياء ، و(غُلامِيْ) بإسكانها ، و(غُلامِيَ) بفتحها ، و(يا غُلاما) بقلبها للتّخفيف ألفاً ، قال الرّاجز :**

فَهْيَ تَرَثّى بِأَبا وابْناما [1] » [2] .

قال سعيد : المضاف إليه إذا كان ياء وكان المتّصل به منادى كان فيه خمسة أوجه :

أجودها : (يا غُلامِ) بحذف الياء ؛ لأنّه موضع حذف وتخفيف ، ولا ثبوت للتّنوين مع المخصوص فيه ، والتّنوين أقوى من الياء ، ألا ترى أنّ الياء قد تُحذف لالتقاء السّاكنين في قولك : (جاءَ قاضِي القَوْمِ) ، والتّنوين يُحرَّك لالتقائهما في القول القويّ [3] نحو : (زَيْدٌ العاقِلُ) ، ولم تحذف لكونها ياء ، بدليل أنّه لو كان مقصوراً لم يجز حذف ياء المتكلّم معه نحو : (يا بُشْراي) ، ولا لأجل أنّها ضمير بدليل أنّك تقول : (يا غُلامَنا) ، ولم يجز حذف النّون والألف ، وإنّما حُذفت لأنّها ياء متكلّم قبلها [4] كسرة ، فأشبهت ياء المنقوص في باب النّداء ، وهي بدل من التّنوين ، ولهذا المعنى يقع فيه التّرخيم خلاف غيره من الأبواب ، وإذا جاز حذف هذه الياء في غير النّداء فهي في النّداء أجوز ، كقوله :

وَقِفْ بِسُؤالِ الدّارِ أُخْبِرْكَ عَنْهُمُ ... بِخَيْرٍ ولَمْ يُخْبِرْكَ مِثْلِ خَبِيْرُ [5]

[٤٠ب]

والثّاني في الرُّتبة : (يا غُلامِيْ) بياء ساكنة ، فتثبتها حملاً على المظهر ، ولأنّ / الوقف يزيل الكسرة الدّالّة على الياء ، فيلتبس المضاف بالمفرد .

---

(١) سبق تخريج البيت في صفحة (٧٤) .

(٢) اللمع ١٧٣ .

(٣) والقول الآخَر جواز حذف التّنوين ، ينظر الحديث عن هذه المسألة في (سر صناعة الإعراب ٥٣٢/٢ ـ ٥٣٦ و رصف المباني ٤٢١ و همع الهوامع ١٧٨/٦ ـ ١٧٩ و خزانة الأدب ٣٧٥/١١ ـ ٣٧٨) .

(٤) في المخطوط : (قيلها) .

(٥) لم أقف على هذا البيت ، ويظهر أنّ الشّاهد فيه قوله : (مثلِ) ، والأصل فيه : (مثلي) فحذف الياء في غير النّداء .

والثّالث : (يا غُلامِيَ) بفتحها ؛ لأنَّ أصلها الفتح حملاً على كـاف المخاطـب[1] وتائه .

الرّابع : (يا غُلاما) بقلب الكسرة في الميم فتحة ، فتنقلب الياء ألفاً ، والمـازنيُّ[2] يسوِّغ هذا القلب في غير النّداء .

والخامس : حذف الألف والاجتزاء بالفتحة عنها ، كما قال :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنّي بِلَيْتَ ولا بِلَهْفَ ولا لَوَ انِّيْ[3]

وعليه قرأ عاصم : ﴿يَـٰبُنَىَّ﴾[4] بالفتح .

فأمّا البيت الّذي أنشده فمشكل الأمر؛ لأنَّ قبله :

بُكَاءَ ثَكْلَى فَقَدَتْ حَمِيْما

فَهْـيَ تَرَنَّى بِـأَبا وابْنِيْما[5]

والياء إذا وقعت رِدْفاً[6] لا يقع معها الألف .

---

(١) في المخطوط : (المخطاطب) .

(٢) قول المازنيِّ في (**الأصول** ٣٤١/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢٦٣) .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**معـاني القـرآن للأخفش** ٧٢/١ و الـ**مسائل العسكريَّة** ٢٠٥ و **المسـائل الشّـيرازيّات** ١٦٩/١ و **الخصـائص** ١٣٥/٣ و **أمـالي ابن الشّجريِّ** ٢٩٣/٢ و **الإنصاف** ٣٣٠ و **المقرّب** ١٩٩) ، والشّاهد في قوله : (بلهفَ) ، وأصله : (بلهفا) فحذف الألف (**الحجّة** ٣٤٠/٤) .

(٤) جاء ﴿يَـٰبُنَىَّ﴾ في ستة مواضع من القرآن ، أوّلها في سورة هود ، الآية (٤٢) ، وقرأ عاصم في رواية حفص بالفتح في كلِّ هذه المواضع ، وأمّا في رواية أبي بكر فبالفتح في سورة هود ، وبالكسر في غيرها (**السّبعة** ٣٣٤ وينظر : **الحجّة** ٣٤٠/٤_٣٤١ و **المختار** ٣٩٤/١ و **حجّة القراءات** ٣٤٠_٣٤١) .

(٥) البيتان لرؤبة ، والبيت الثّاني سبق تخريجه في صفحة (٧٤) ، وجميع مصادر تخريجه هناك ذُكر فيها البيت الأولّ معه .

(٦) (الرِّدف) : هو ألف أو ياء أو واو ساكنتان قبل حرف الرّويِّ لا حاجز بينهما ، والياء والواو تتعاقبان ردفين في القصيدة الواحدة ، أمّا الألف فلا يتعاقب معهما (**الفصول في القوافي** ٦١ _ ٦٢) ، وذكر الفارسيُّ أنَّ هذا لا يمتنع إذا أراد حكاية ما تكلّم به المتكلّم (**المسائل الشّيرازيّات** ١٧٣/١) .

فأمّا قوله تعالى : ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ﴾[1] فإنَّ الخليل[2] يزعم أنَّ التَّاء عوض من الياء ، واجتماعهما لا يجوز ، وزادوها هنا عوضاً ، ولم يزيدوها في (يا عَمِّ) و(يا خالِ) ؛ لأنَّ لهما مؤنَّثين من لفظهما ، ويدلُّك على أنَّها للتَّأنيث أنَّك تقف عليها بالهاء ، وحكى يونس[3] حذفها وإرادتها ، فقال : (يا أبَ) ، قال : « ومن قال : (يا أبتَ) فإنَّه اجتزأ بفتحة التَّاء عن الألف المنقلبة عن الياء »[4] ، وهذا يدلُّ على أنَّ ما قاله الخليل فيه نظر .

وقالوا : (يا رَبُّ)[5] وهم يريدون : (يا رَبِّ) ، فهذه ستة أوجه ، وقد ورد في الكتاب العزيز في المنادى حذف الياء وثبوتها ، كقوله تعالى : ﴿يَـٰقَوۡمِ﴾[6] ، و﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[7] ، وكقوله تعالى : ﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾[8] ، وقال الشَّاعر :

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا[9]

---

(١) سورة مريم ، الآية (٤٢) ، وابن عامر قرأ بفتح التَّاء ، وقرأ الباقون بكسرها (**السَّبعة** ٣٤٤ و**التَّذكرة** ٣٧٨/٢) .

(٢) قول الخليل في (**الكتاب** ٢١٠/٢ ــ ٢١٢) .

(٣) حكاية يونس في (**الكافي شرح الهادي** ٦٢٨ و **لباب الإعراب** ٣٠٧ و **شرح الكافية للرَّضيّ** ٤٦٧/١:١) ، وروى سيبويه عنه في (**الكتاب** ٢١٣/٢) قولَ العرب : (يا أمَّ) فقط ، وقال : « ولا يجوز ذلك في غير الأمِّ من المضاف » .

(٤) لم أقف على هذا القول منسوباً إلى يونس ، ولكن قال به الأخفش والزجّاج والصَّيمريُّ (**معاني القرآن** ٨٠/١ و **معاني القرآن وإعرابه** ٩٠/٣ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٥٣/١) ، ونُسب إلى المازنيِّ في (**المسائل العسكريَّة** ٢٠٨) ، وأجازه ابن خالويه والفارسيّ (**إعراب القراءات السَّبع** ٨٦/١ و **الحجَّة** ٣٩١/٤ وينظر : **المختار** ٤١٢/١) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٢٠٩/٢ و **معاني القرآن للأخفش** ٧٩/١ .

(٦) ورد ﴿يَـٰقَوۡمِ﴾ في القرآن سبعاً وأربعين مرَّة ، أولها في سورة هود ، الآية (٦٣) .

(٧) سورة الزُّمر ، الآية (١٦) .

(٨) سورة العنكبوت ، الآية (٥٦) ، وسورة الزُّمر ، الآية (٥٣) .

(٩) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ في (**الكتاب** ٢١٠/٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٥٠/١ و **شرح المفصَّل** ١١/٢ و **الكافي شرح الهادي** ٦٢٧) ، وهو بلا نسبة في (**المقتضب** ٢٤٧/٤ و **المنصف** ٢٣٢/٢ و **المحيط المجموع** ١٢/٢) ، والشَّاهد قوله : (إلهي) ، فأثبت ياء المتكلّم مع المنادى .

فإنْ أضفت إلى اسم مضاف إلى نفسك ، فالأولى فيه إثبات الياء ؛ لأنَّــه لم يباشـر النِّداء ، فجعله بمنــزلة الخبر ، قال أبو زُبَيْد[١] :

يا ابْنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي   أَنْتَ خَلَّيْتَني لَأَمْـرٍ شَدِيْدِ [٢]

وبعضهم يقول : (يا ابْنَ أُمَّا)[٣] ، وعليه قوله :

[٤١أ]

يا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعي [٤]/

فأمَّا (يا ابْنَ أمَّ) فإنَّ سيبويه[٥] يجعلهما اسـمين بمنـزلة اسـم واحـد نحو : (خَمْسَةَ عَشَرَ) .

فإنْ كان المضاف إليه كافاً لم يجز نداؤه لانقلاب المعنى ، فإنْ كانت هـاء لمعهـود جاز ، كقولك إذا ذكرت زيداً : (يا أخاهُ) .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « وتقول في النِّداء : (اللّهُـمَّ اغْفِـرْ لَنـا) ، وأصلهـا : (يا اللهُ اغْـفِرْ لَـنا) فحـذفـت (يا) مـن أوَّلـه ، وجعـلت المـيم في آخِره عـوضاً منـها ، ولا يجوز الجمـع بينهما إلا أنْ يضـطرَّ شـاعر ، قال :

إنِّي إذا مـا حَدَثٌ أَلَمَّا

---

(١) هو أبو زُبيد حَرْملة بن المنذر الطَّائيُّ ، شاعر جاهليٌّ نصرانيٌّ أدرك الإسلام ، وكـان مـن المعمَّرين (ينظر : **طبقات فحول الشُّعراء** ٥٩٣/٢ ـ ٦١٥ و **معجم الأدباء** ١١٦٧/٣ ـ ١١٧٧) .

(٢) البيت في (**ديوان أبي زبيد** ٥٩٧ و **الكتاب** ٢١٣/٢ و **مجاز القرآن** ٢٥/٢ و **المقتضب** ٢٥٠/٤ و **معاني القرآن وإعرابه** ٣٧٩/٢ و **الجمل** ١٦١ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٤٥/١) .

(٣) ينظر : **المختار** ٣٢٨/١ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٥١/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢٦٥ .

(٤) البيت لأبي النَّجم العجليِّ ، وهو في (**ديوانه** ١٣٤ و **الكتاب** ٢١٤/٢ و **النَّوادر في اللغة** ١٨٠ و **المقتضب** ٢٥٢/٤ و **الأصول** ٣٤٢/١ و **المسائل البغداديَّات** ٥٠٦ و **المحتسب** ٢٣٨/٢) .

(٥) **الكتاب** ٢١٤/٢ .

أقُوْلُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا[1] »[2] .

قال سعيد : قال الفرَّاء : « الأصل في (اللَّهُمَّ) : (يا اللهُ أُمَّنا بِخَيْرٍ) فحذف وخلط الكلمتين »[3] ، وهذه يفسده أشياء :

أحدها : قوله تعالى : ﴿ وَ[إِذْ][4] قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ ﴾[5] فأتي لـ (إنْ) بجواب ، ولو كان كما زعم لم يفتقر إلى جواب كما تقول : (اتَّقِ اللهَ إنْ كُنْتَ مُسْلماً) ، وأيضاً فكان يجب أنْ يقول : (اللَّهُمَّ) ويقتصر عليه ؛ لأنَّه معه دعاء ، وأيضاً فإنَّك قد تقول : (اللَّهُمَّ أُمَّنا بِخَيْرٍ) ، فتجمع بينهما ، وأيضاً فقد تقول : (اللَّهُمَّ الْعَــنْ فُلاناً) ، فهذان دعاءان بغير حرف عطف عنده ، وأيضاً فقد تقول : (أنْتَ اللَّهُمَّ الرَّزَّاقُ) ، فلو كان كما ادَّعى لكنت قد فصلت بجملتين بين الابتداء وخبره .

وأمَّا البصريُّ[6] فإنَّه يقول إنَّ الميم في آخرِه عوض من (يا) في أوَّله ، والعوض متحرِّك وساكن وكذالك المعوَّض منه ، فأمَّا الجمع بينهما في قوله :

وما عَلَيْكِ أنْ تَقُــوْلِي كُلَّما
صَلَّيْتِ أوْ سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ ما

---

(١) البيتان لأبي خِراش الهذليّ في (**شعره** ١٣٤٦/٣ و **المقاصد النّحويَّة** ٢١٦/٤) ، وخطَّأ البغداديُّ هذه النِّسبة، وذكر أنَّهما لا يُعرف قائلهما (**خزانة الأدب** ٢٩٥/٢) ، وهما بلا نسبة في (**النَّوادر في اللغة** ٤٥٨ و **المقتضب** ٢٤٢/٤ و **الزَّاهر** ١٤٦/١ و**المسائل الشِّيرازيَّات** ١٩٣/١ و **المحتسب** ٢٣٨/٢).

(٢) **اللمع** ١٧٣ .

(٣) (ينظر : **معاني القرآن** ٢٠٣/١) ، وهذا القول ـ وإنْ شُهرت نسبته إلى الفرَّاء ـ قــول الكــوفيين جميعا (**الزَّاهر** ١٤٦/١ و **اشتقاق أسماء الله** ٣٢ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ١٩٧ و **الإنصاف** ٢٩٠) .

(٤) ساقط من المخطوط .

(٥) سورة الأنفال ، الآية (٣٢) .

(٦) **الكتاب** ٢٥/١ و ١٩٦/٢ و **المقتضب** ٢٣٩/٤ و٢٤٢ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١٧٨/١ .

أُرْدُدْ عَلَيْــنا شَيْخَنا مُسَلَّما(١)

وقوله :

إنِّي إذا ما حَــدَثٌ ألَمَّا

أقــولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

[٤١ب]

فشاذٌّ ، وقد ورد مثله في قوله / :

هُما نَفَثا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما عَلَى النَّابِحِ العاوِي أشَدَّ رِجامِ(٢)

وقد خففها بعضهم(٣) ، وأنشد الأعشى(٤) :

كَدَعْوَةٍ مِنْ أبِيْ رِياحِ يَسْمَعُها اللَّهُمَ الكُبارُ(٥)

---

(١) لم أقف على نسبة هذه الأبيات ، وهي في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٢٠٣/١ و **معاني القرآن وإعرابه** ٣٩٤/١ و **المحلَّى** ٨٤ و **الزَّاهر** ١٤٦/١ و **اشتقاق أسماء الله** ٣٢ و **المسائل الشِّيرازيَّات** ١٩٣/١ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ١٩٧) .

(٢) البيت للفرزدق ، وهو في (**ديوانه** ٢١٥/٢ و **الكتاب** ٣٦٥/٣ و **معاني القرآن للأخفش** ٢٤٩/١ و **المقتضب** ١٥٨/٣ و **مجالس العلماء** ٢٥١ و **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ١٩٧ و **شرح اللمع للأصفهانيِّ** ٦٢٦/٢) ، ومعنى البيت أنَّ إبليس وابنه ـ وقد سبق ذكرهما في البيت السَّابق لهذا البيت ـ ألقيا من فيهما في فِي الفرزدق مراجمةً شديدة على من هجاه (**شرح أبيات سيبويه** ٢٥٨/٢) ، والشَّاهد قوله : (فمويهما) إذ جمع فيه بين الميم والواو، والميم عوض من الواو، وهذا جمع بين العِوض والمعوَّض عنه (**المحتسب** ٢٣٨/٢) .

(٣) ينظر : **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٠٤/١ .

(٤) الأعشى هو أبو بصير ميمون بن قيس ، من سعد بن ضُبيعة بن قيس ، شاعر جاهليٌّ أدرك الإسلام في آخِر عمره و لم يُسلم (ينظر : **الشِّعر والشُّعراء** ٢٥٧/١ ـ ٢٦٦ و **معجم الشُّعراء** ٣٨٢ ـ ٣٨٤) .

(٥) البيت للأعشى ، وهو في (**ديوانه** ٢٨٣ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٢٠٤/١ و **جمهرة اللغة** ٣٢٧/١ و **تهذيب اللغة** ٤٢٧/٦ و **كتاب الشِّعر** ٤١/١ و **سر صناعة الإعراب** ٤٣٠/١ و **الأحاجي النَّحويَّة** ٩٨) ، وجاء مكان (دعوة) : (حلفة) في جميع المصادر السَّابقة ، و رواية الدِّيوان : (لاهُ الكبار) ، والرِّواية المذكورة في المتن هي رواية الفرَّاء ، ويروى : (الهِمَّةُ الكبارُ) أي : الشَّيخ الفاني (**معاني القرآن** ٣٩٨/٢) ، وهناك رواية للكسائيِّ وهي : (اللهُ واللهُ كبارُ) (**معاني القرآن للفرَّاء** ٢٠٤/١) ، ورواية للأصمعيِّ وهي : (سمعتها الواحدُ الكبارُ) (**شرح ما يقع فيه التَّصحيف** ٣١٠) ، ويروى : (لاهُمُ الكبارُ) (**المسائل الشيرازيَّات** ١٩٦/١) ، و(أبو رياح) : هو حصن بن عمرو بن بدر ، وكان قتل رجلاً من بني سعد بن ثعلبة ، فسألوه أنْ يحلف أو يعطي الدِّية ، فحلف ثمَّ قُتل ، فضربته العرب مثلاً لما لا يغني من الحلف (**خزانة الأدب** ٢٦٩/٢) .

واعلم أنَّ (اللَّهُمَّ) لا يُوصف عند سيبويه[1] ، وقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ ﴾[2] و﴿ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[3] هو على نداءين أو على البدل ، وإنَّما لم يُوصف لأنّه اكتسى بالتَّركيب بعداً من المتمكّن ، والمنادى في باب الوصف يضعف ، فلمَّا زاده التَّركيب امتنع وصفه ، فأمَّا (سِيْبَوَيْهِ) و(عَمْرَوَيْهِ) فإنَّما وُصف والتَّركيب موجود في الكلمة ؛ لأنَّهما استحقَّا قبل التَّركيب الوصفَ ، والمبرِّد[4] يجيز وصفه حملاً على كلِّ مركَّب متمكّن ، ولا تحفل بقول الأصمعيِّ والأخفش : « يُمنع من وصف (عَمَّ) من قولك : (يا ابنَ عَمَّ) فيمن بنى ؛ لأنَّه بعض كلمة »[5].

وقد اختصَّ النِّداء بأشياء لا تكون[6] في غيره ، قالوا : (يا لُكَعُ)[7] ، و(يا فُسَقُ) للرَّجل ، وللمرأة : (يا لَكاعِ) ، و(يا فَساقِ) ، واستعماله في غير النِّداء في الشِّعر شاذٌّ ، كقوله :

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوي   إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ[8]

وقالوا : (يا هَناهُ) أي : (يا رجلُ) ، وكذلك : (يا نَوْمانُ) ، و(يا فُلُ)[9].

واعلم أنَّهم يُدخلون لام المستغاث في النِّداء ، وهي على ضربين : يدخل في المستغاث به ، والمستغاث إليه ، فالمستغاث به يُفتح معه اللام ، تقول : (يا لَزَيْدٍ) ، وعليه قوله :

---

(١) **الكتاب** ١٩٦/٢ .

(٢) سورة المائدة ، الآية (١١٤) .

(٣) سورة الزمر ، الآية (٤٦) .

(٤) **المقتضب** ٢٣٩/٤ .

(٥) لم أقف على هذا القول .

(٦) في المخطوط : (يكون) .

(٧) (اللكع) : اللئيم (**الألفاظ** ٥١) .

(٨) البيت للحطيئة ، وهو في (**ملحق ديوانه** ٣٣٠ و **المذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم** ٢٣٣ و **الكامل** ٣٣٩/١ و **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ٦١٤ و **الجمل** ١٦٤ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٥٤/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٨٤/١) .

(٩) ينظر : **الكتاب** ٢/ ١٩٨ و **المقتضب** ٢٣٥/٤ ـ ٢٣٧ .

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِيْ كُلَيْباً   يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الـفرارُ[١]

فإنْ كان مدعوّا إليه كُسرت اللام ، فقلت : (يا لِلْماءِ) ، و(يا لِلْعَجَبِ) ، وإنْ جمعت بينهما فافتح لام المستغاث به واكسر لام المستغاث إليه ، تقول : (يا لَزَيْدٍ لِلعَجَـبِ) ، وإنّما فُتحت الأولى وكُسرت الثّانية للفرق ، ولم تُعكس القضيّة ؛ لأنَّ الأوّل منـادى ، والمنادى واقع موقع المضمر /، ولهذا بُني ، والمضمر إذا لم يكن ياء فُتحت لام الجرِّ معه ، [٤٢أ] قال الشّاعر :

ألا يا لَقَوْمي لِطَيْفِ الخَيا   لِ أَرَّقَ مِنْ نازحٍ ذِي دَلالِ[٢]

وقال قيس[٣] :

تَكَنَّفَني الوُشاةُ فأَزْعَجُوْني   فَيا لَلنَّاسِ لِلْواشي المُطاعِ[٤]

وقال :

يا لَلرِّجالِ لِيَـوْمِ الأَرْبعاءِ أمَا   يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبا[٥]

وقال :

---

(١) البيت لمهلهل بن ربيعة ، وهـو في (**ديـوانه** ٣٥ و **الكتاب** ٢١٥/٢ و **التّعـازي والمـراثي** ٢٨٩ و **اللامات للزجّاجيّ** ٨٧ و **الخصائص** ٢٢٩/٣ و **التّبصرة والتّذكرة** ٣٤٥/١ و **المجالس** ٣٧٢) .

(٢) البيت لأميَّة بن أبي عائذ الهذليّ ، وهـو في (**الكتاب** ٢١٦/٢ و **شرح أشعـار الـهذليّين** ٤٩٤/٢ و **الحجّة** ١٢١/٤ و **الصّحاح** "طيف" ١٣٩٧/٤ و **فـقه اللغـة** ٦٠٨/٢ و **العباب** "طيف" ٤٠٣ و **المقاصد الشّافية** ٣٦٩/٥) ، و(الطَّيف) : ما جاءه في المنام ، يقول : هذا الخيال جاء من امـرأة بعيدة ذات دلال (**شرح أشعار الهذليّين** ٤٩٤/٢) .

(٣) هـو قيس بن ذَريح ، من بني كنانة ، وهو أحد عشّاق العـرب المشهورين بذلك ، وصاحـبته لبنى (ينظر : **الشّعر والشّعراء** ٦٢٨/٢ ـ ٦٢٩ و **الأغاني** ١٣٣/٩ ـ ١٦٢) .

(٤) البيت لقيس بن ذَريح ، وهو في (**شعره** ١١٨ و **الكتاب** ٢١٦/١ و **الكامل** ١١٩٩/٣ و **الأصول** ٣٥٢/١ و **اللامات للزجّاجيّ** ٨٨ و **الفَسر** ٣٥١/١ و **البيان في شرح اللمع** ٣٨٥) .

(٥) البيت لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذليّ ، وهو في (**شرح أشعار الهذليين** ٩١٠/٢ و **المقتـضب** ٢٥٦/٤ و **مجالس ثعلب** ٤٠٦/٢ و **الموجز** ٤٩ **ومعـاني الحروف** ١٤٢ **والجليس الصّالح** ١٧٤/٣ و **الفوائد والقواعد** ٤٧٠) .

.... يا لَقَوْمي لِفُرْقَة الأحْبابِ[1]

فإنْ عطفت على المستغاث به اسماً مثله مستغاثاً به كسرتَ اللام ، وعدت إلى الأصل ؛ لأنَّ اللبس قد زال بحرف العطف ، قال الشَّاعر :

يَدْعُوْكَ ناءٍ بَعِيْدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[2]

ولا بدَّ من وجود (يا) معها ، قال سيبويه : « ليفصلوا بينها وبين لام الابتداء »[3]، ولا بدَّ من أمر متعجَّب منه ، وقال الخليل : « كأنَّهم جعلوا هذه الزِّيادة في أوَّله عوضاً من الألف والهاء في آخره ، ولا يُجمع بينهما كـ(الجَحاجِحةِ) و(الجَحاجِيْحِ) »[4]، ولا يُستعمل مكان (يا) غيرها .

---

(١) لم أقف على صدر هذا البيت ولا على نسبته ، وهو في (**الكتاب** ٢١٩/٢ و **الإبانة** ١٧٧/٤ و **شرح الجمل لابن خروف** ٧٤٤/٢ و **شرح الكافية لابن جمعة** ١٨٩/١ و **المساعد** ٥٢٨/٢ و **همع الهوامع** ٧٣/٣) .

(٢) ذكر القيسيُّ أنَّ هذا البيت لأبي الأسوَد الدُّؤليّ ، ويُنسب إلى أبي زُبيد الطائي (**إيضاح شواهد الإيضاح** ٢٦٨/١) ، وليس في ديوانيهما ، وهو بلا نسبة في (**المقتضب** ٢٥٦/٤ و **الأصول** ٣٥٣/١ و **الجمل** ١٦٧ و **الفَسر** ٣٥٢/١ **والتَّبصرة والتَّذكرة** ٣٥٩/١ **والفوائد والقواعد** ٤٧١ و **شرح عيون الإعراب** ٢٦٧) ، والرِّواية المعروفة في البيت : (يبكيك) ، والمعنى : يبكي عليك الغريب ، ويسر بموتك القريب ، فتعجَّب من هذا ، ودعا ليُتعجَّب منه (**إيضاح شواهد الإيضاح** ٢٧١/١) .

(٣) **الكتاب** ٢١٨/٢ .

(٤) قول الخليل في (**الكتاب** ٢١٨/٢) .

[بابُ التَّرْخِيمِ]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **باب التَّرخيم ، اعلم أنَّ التَّرخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النِّداء تخفيفاً** »[1].

قال سعيد : اعلم أنَّ التَّرخيم في اللغة : الرَّأفة والإشفاق[2]، وقيل : « هو التَّسهيل [و][3] التَّليين من قولهم : (امْرَأَةٌ رَخِيمٌ) إذا كانت ليِّنة الكلام[4]، قال الشاعر :

لَها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيْرِ ومَنْطِقٌ رَخِيْمُ الحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[5] »[6]

ويقال : (رَخِمْتُه) إذا رققت عليه[7]، و(الرُّخامى) : نبت ليِّن[8].

وإنَّما يقع في النِّداء ؛ لأنَّه حذف يعتري بعض الكلمة ، والحذف إنَّما يعتري ما كثُر في كلامهم أو تكرَّر ، وأكثرُ ما يتكرَّر في كلامهم النِّداءُ ؛ لأنَّ من تخـبره / بخـبر ، أو [٤٢ب]

---

(١) **اللمع** ١٧٦ .

(٢) ينظر : **تهذيب اللغة** ٣٨٣/٧ و **مقاييس اللغة** ٥٠٠/٢ .

(٣) الواو ساقطة من المخطوط .

(٤) ينظر : **جمهرة اللغة** ٥٩٢/١ .

(٥) البيت لذي الرُّمَّة ، وهو في (**ديوانه** ٥٧٧/١ و **إصلاح المنطق** ١٥٦ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٢٤٢ و **الأمالي للقالي** ١٥٤/١ و **كتاب الشعر** ١٩٨/١ و **المحتسب** ٣٣٤/١ و **البيان في شرح اللمع** ٣٩٣) ، و(رخيم الحواشي) : ليِّن نواحي الكلام ، و(الهراء) : الكلام الكثير الَّذي ليس له معنى (**شرح أبي نصر الباهلي على الديوان** ٥٧٧/١) .

(٦) هذا قول عمر الكوفي في (**البيان في شرح اللمع** ٣٩٣) .

(٧) قال ابن دريد : « وأهل اليمن يقولون : رخِمته ، أي : رققت عليه » (**جمهرة اللغة** ٥٩٢/١) .

(٨) (الرُّخامى) : نبت تجد به السَّائمة ، وهي بقلة غبراء تضرب إلى البياض ، حلوة لها أصل أبيض ، إذا انتزعته حلب لبناً (**تهذيب اللغة** ٣٨١/٧) .

تأمره ، أو تنهاه ، أو تستفهمه منادى إمّا لفظاً ، وإمّا تقديراً ، فلمّا كثُر في كلامهم خفّفوه بالحذف كما قالوا : (لم يَكُ) ، و(لا أَدْرِ) ، و(لم أُبَلْ)[1]، فحُذف منها ما حُذف لغير علّة مؤثّرة ، وإنّما هو لكثرته ، وأيضاً فإنّه مخاطَب ، فاستغني ببعض حروف الكلمة عن جميعها كما قال :

نادَوْهُمُ ألا الْجمُوا ألا تَا
قالُوا جَمِيْعاً كُلُّهُم ألا فَا[2]

يريد : (ألا تركبون) ، قالوا : (فاركبوا) ، فاستغنى بالفاء والتّاء عن جميع الكلمة ، وليستا من الكلمة أصلاً ، وكذلك قالوا في قول الشّاعر :

قُلْنا لَها قِفِي لَنا قالَتْ قافْ[3]

تريد : (أقف) ، وكذلك قوله :

بِالْخَيْرِ خَيْراتٌ وإنْ شَرّاً فَا
ولا أُرِيْدُ الشَّرَّ إلا أنْ تَا[4]

---

(١) والأصل فيها : (لم يكنْ) ، و(لا أدري) ، و(لم أبالِ) ينظر تفصيل الحديث عنها في (**المنصف** ٢/٢٢٧ ـ ٢٣٢) .

(٢) البيتان بلا نسبة في (**معاني القرآن وإعرابه** ١/٦٢ و **المقصور والممدود للقالي** ٢٩٣ و **شرح أبيات إصلاح المنطق** ٢٤٤ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ٢٨٢ و **العمدة** ١/٥١١ و **النُّكت في القرآن** ١/٥٩ و **ضرائر الشّعر** ١٨٥) ، وجاء البيت الأوّل مع أبيات أخرى في (**شرح شواهد شرح الشّافية** ٢٦٧) عن كتاب (الرّد على أهل الإلحاد) لقطرب مصدّراً بـ(قال غيلان) ، ثمّ ذكر البغداديُّ في صفحة (٢٧٤) أنّه لا يدري من القائل .

(٣) البيت للوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط في (**شرح شواهد شرح الشّافية** ٢٧١) ، والبيت بلا نسبة في (**معاني القرآن للفرّاء** ٣/٧٥ و **تأويل مشكل القرآن** ٣٠٨ و **معاني القرآن وإعرابه** ١/٦٢ و **الفَسر** ١/١٦٢ و **الصّاحبي** ١٦١ و **المجالس** ٣٧٤) .

(٤) البيتان للُقَيم بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك في (**النّوادر في اللغة** ٣٨٦ و **العمدة** ١/٥١٠ و **الإبانة** ١/٢٩٦ وينظر : **ما ينصرف** ١٥٣ و **شرح أبيات سيبويه** ٢/٣٢١) ، ولحكيم بن مُعَيَّة التّميميِّ في (**المحكم** ٢/١٩٣) ، وهما بلا نسبة في (**الكتاب** ٣/٣٢١ و **القوافي للأخفش** ٥١ و **الكامل** ٢/٥٣١ و **الفصوص** ٥/١٩٠) .

يريد : (فشرٌّ) و(تريد) ، و رُوي على غير هذا[١] ، فإذا استُغني بحرف واحد عن جميع الكلمة في غير النِّداء ، فاستغناؤهم عن حرف واحد بجميع الكلمة في النِّداء أولى ، وأنشدوا :

دَرَسَ المَنا بِمُتالِعٍ فَأَبانِ ....[٢]

يريد : (المنازل) .

والاسم المرخَّم يفتقر إلى ستّ شرائط في الغالب :

أحدها : أنْ يكون[٣] منادى ؛ لأنَّه الأكثر في كلامهم ، وكثيراً ما تجوَّزوا فيه ، فنادوا الميَّت والجماد .

والثَّاني : أنْ يكون مفرداً غير مضاف ؛ لأنَّه الأوَّل ، ولأنَّ التَّرخيم يلحقه في آخره ، فإذا لم يكن مفرداً صار آخر المفرد منه حشواً ، والتَّرخيم لا يلحق حشواً إلا تبعاً ، ولا يلحق الثَّاني منه ؛ لأنَّه معرَب غير منادى .

والثَّالث : أنْ يكون معرفة إلا أنْ يكون مؤنَّثاً بالتَّاء ، فلا يفتقر إلى تعريفه في أحد التَّرخيمين لما سنذكره[٤] ، وقد شذَّ كلمة رُخِّمت وهي نكرة غير مؤنَّثة ، وهي (صاحِب) ، وأنشد سيبويه :

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ ....[٥]

---

(١) الرِّواية الأخرى هي : (فأا...تأا) بألف بعد همزة ، ينظر الحديث عنها في (النَّوادر في اللغة ٣٨٦ ـ ٣٨٨ و **إعراب القراءات السَّبع** ١/١٩٤ و **سر صناعة الإعراب** ١/٨٣) .

(٢) سبق ذكر تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٢٠٣) .

(٣) في المخطوط : (تكون) .

(٤) وهو ترخيم من ينتظر ، تنظر الصَّفحات من (٤٢٨) إلى (٤٣٢) .

(٥) سبق ذكر هذا الشَّطر في صفحة (٣٧٣) .

[٤٣أ]

ومن العجب أنَّني لم أسمع بهذه الكلمة مناداة إلا مرخَّمة[١]، وقد حُذفت (يا) معها وهي نكرة مرخَّمة ، وأنشدوا /:

رُبَّ حَرْبٍ أسْعَرْتُها صاحِ بالإبْـ ـرِيقِ هَبْراً والأَسْمَـرِ العَسَّالِ[٢]

وإنَّما اُفتقر إلى التَّعريف ؛ لأنَّ في ذلك تأنُّساً بالمحذوف ؛ لأنَّه لو كان نكرة كان مجهول التَّمام ، فتعريفه يدلُّ على محذوفه .

الرَّابع : أنْ يكون مبنيّاً ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ الحذف تغيير ، والبناء تغيير ، والتَّغيير يؤنس بالتَّغيير ، ألا ترى أنَّهم لو نسبوا إلى (ظَرِيفٍ) قالوا : (ظَرِيْفِيٌّ) ، ولو نسبوا إلى (ظَرِيفةٍ) قالوا : (ظَرَفِيٌّ) ، فحذفوا مع التَّاء الياء ، ولم يحذفوا مع الأوَّل الياءَ لَمَّا لم يُحذف من الكلمة شيء ، وأيضاً فإنَّهم قد خففوا (مَيِّتاً) و(هَيِّناً) فقالوا : (مَيْتٌ) و(هَيْنٌ) ، فحذفوا المتحرِّكة الَّتي كانت واواً ، فانقلبت ياء[٣]، لِيُؤنس التَّغيير بالتَّغيير .

الخامس : أنْ يكون تعريفه وضعيّا ، وإنَّما كان كذلك لأنَّ التَّغيير في الأعلام أشهر ، ألا ترى إلى (مَكْوَزة) ، و(مَحْبَب) ، و(مَوْهَب) ، و(حَيْوَة) ، و(تَهْلَل)[٤].

---

(١) وجدت شاهداً نوديت فيه دون ترخيم ، وهو قول أبي نُخيلة الحِمَّانيّ :

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ

أي : يا صاحبُ أو يا صاحبِ ، وأسكن المنادى ضرورة (**شعر أبي نخيلة** ١٦٩ و **الكتاب** ٢٠٣/٤ و **معاني القرآن للأخفش** ١٠٠/١ و **معاني القرآن وإعرابه** ١٣٦/١) ، ولكن روي هذا البيت برواية أخرى ، وهي : (صاحِ) (**معاني القرآن وإعرابه** ١٣٧/١ و **شرح القصائد التِّسع** ١١٨/١) .

(٢) لم أجد على هذا البيت في شيء من المصادر ، و(الإبريق) : السَّيف شديد البريق ، و(العسَّال) : الرُّمح (**الصِّحاح** "برق" ١٤٤٩/٤ و "عسل" ١٧٦٥/٥) ، و(الهبر) : الضَّرب والقطع (**النِّهاية** "هبر" ٢٣٩/٥) .

(٣) ينظر : **المنصف** ١٥/٢ ـ ١٧ .

(٤) هذه الأسماء أعلام جاءت شاذَّة عن القياس ، والقياس فيها أنْ يُعَلَّ الأوَّل منها فيقال : (مَكازة) ، وأنْ يُدغم الثَّاني والخامس فيقال : (مَحَبّ) و(تَهَلّ) ، وأنْ يقال في الثَّالث : (مَوهِب) بكسر العين ، وفي الخامس : (حَيَّة) ، ينظر الحديث عن هذه الأعلام ووجه الشُّذوذ فيها في (**المبهج** ١٨ـ٢٠ و٢٢) .

السَّادس : أنْ تكون على أكثر من ثلاثة أحرف ؛ ليعود في الحذف إلى ماله نظير[١] في الأصول .

وقد أخلَّ في هذا الفصل باحترازين :

أحدهما : أنَّ النكرة قد تُضمُّ في النِّداء إذا كانت مقصودة ، ولا يجوز ترخيمها عنده[٢]، فأمَّا (أَطْرِقْ كَرا)[٣] فيمن يريد : (يا كَرَوانُ) فشاذٌّ من وجهين : أحدهما : حذف (يا) وهو نكرة ، والثَّاني : ترخيمه وهو نكره .

والثَّاني : أنَّ في المعارف ما هو على ثلاثة أحرف ولا يُرخَّم إجماعاً[٤]، نحو : (بَكْرٍ) و(عَمْرٍو) وجميع ما كان ساكن الأوسط ، وكان يجب أنْ يُقيِّد كلامه قبل التَّمثيل .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وهو في الكلام على ضربين :**

أحدهما : أنْ تحذف آخِرَ الاسم ، وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسُّكون .

والآخَر : أنْ تحذف ما تحذف ، وتجعل ما بقي بعد الحذف اسماً قائماً بنفسه ، كأن لم تحذف منه شيئاً »[٥] .

قال سعيد : بعض العرب إذا حذف من الكلمة حذف التَّرخيم أبقى ما بقي على ما كان / عليه قبل الحذف ، ولا يبالي[٦] بما بقي أله نظير في الكلام أم لا ، وهذا أقوى في التَّرخيم عند أصحابنا[٧] قياساً على (لا أَدْرِ) و(لم يَكُ) ، ولأنَّ اللبس يقلُّ فيه ، [٤٣ب]

---

(١) في المخطوط : (نضير) .

(٢) اللمع ١٧٩ .

(٣) ينظر صفحة (٣٦٣) .

(٤) ينظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣/٧٠ ب .

(٥) اللمع ١٧٦ .

(٦) في المخطوط : (ينالي) .

(٧) ينظر: الجمل ١٦٨ـ١٦٩ و الفوائد والقواعد ٤٧٣ وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٨٧ والمقتصد ٢/٧٩٢.

والدليل على صحَّة ذلك أنَّك تقول : (يا حارِ الظَّرِيْفُ) ، وليس معك ضمَّة تُتْبِعُها فاءَ (الظَّرِيفِ) ، فعلمت أنَّ الثَّاء في (حارِث) مرادة ، وقريب من ذلك قوله :

فَأَلْفَيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلا قَلِيلا[1]

فالتَّنوين مراد لنصب الاسم .

والضَّرْب الآخَر : مذهب للعرب أيضاً ، وهو أنْ تحذف ما تحذف ، وتبقي ما تبقي كأن لم تحذف منه شيئاً ، فتضمَّه على ما يستحقّه المبنيُّ ، وهذا إنَّما يُرتكب إذا[2] أدَّى إلى أنْ يكون له نظير في كلامهم ، وبه يقع المعاياة ، وهو أشكل القولين في النَّحو ، ولهذا لو قيل لك : كيف ترخِّم (طَيْلساناً) اسم رجل فيمن كسر اللام على هذا القول؟ ، لم يجز لأنَّه يصير إلى (طَيْلِس) ، و(فَيْعِل) في الصَّحيح ليس في كلامهم[3] ، وفي اللغة الأولى يصحُّ ترخيمه ؛ لأنَّ المحذوف مراد[4] .

---

(١) البيت لأبي الأسود الدُّؤلي ، وهو في (**ديوانه** ٥٤ و **الكتاب** ١/١٦٩ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٢/٢٠٢ و **المقتضب** ٢/٣١٢ و **مجالس ثعلب** ١/١٢٣ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١/٣٥٨ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٥٦) ، والأصل : (ولا ذاكراً اللهَ) ، فحذف التَّنوين لالتقاء السَّاكنين لا للإضافة ، ولولا ذلك لجرَّ لفظ الجلالة ، و(المستعتِب) : هو من رجع عن الإساءة ، وطلب الرِّضا (**الصِّحاح** "عتب" ١/١٧٦) .

(٢) في المخطوط : (إذ) .

(٣) فهو من أبنية المعتلِّ خاصَّة ، نحو : (سيِّد) (**الكتاب** ٤/٢٦٦) ، وذكر الخطيب الإسكافيُّ في (**المجالس** ٣٥٣ _ ٣٥٤) أنَّ المبرِّد يمنع ترخيمه على هذه اللغة ، في حين أنَّ بعض المتأخِّرين من النَّحويين أجازوه ؛ لأنَّه لا يلزم أنْ يكون ما يبقى بعد الحذف للتَّرخيم موافقاً لأبنيتهم .

(٤) ينظر : **الأصول** ١/٣٧٣ و **شرح الكتاب للسيرافيِّ** ٣/٧١ ب و **البيان في شرح اللمع** ٤٠٣ _ ٤٠٥ .

ووجدتُ في كتب النُّحاة[1] إهمالاً لهذا الفصل ، وهو أنَّهم يرخِّمون (سَفَرْجَلاً) اسم رجل في لغة من قال : (يا حارُ) ، وهذا لا يجوز قياساً على (طَيْلِسان) ؛ لأنَّه يصير إلى (فَعَلٍّ) ، وليس هذا الوزن في كلامهم[2].

ورأيت الفصل الَّذي هو الثَّاني[3] مراعى أيضاً ، وهو أنَّهم لو رخَّموا (حَيْوَة) اسم رجل لقالوا : (يا حَيْوُ)[4] ، ولم يدغموا فيها فدلَّ على مراعاتهم التَّاء ، وإنْ كانت التَّاء ليست ممَّا يوجب عدم الإدغام ، وأيضاً فإنَّ (يَسْتَعُوْراً) اسم البلد[5] لو رخَّمته لقلت : (يا يَسْتَعُ) ، وبعد الياء ثلاثة أصول ، فينبغي أنْ تكون[6] زائدة ، وهي عندهم أصل اعتباراً بكونها (فَعْلَلُول)[7] .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله **ــ : « الأوَّل منهما : قولك في (حارِث) : (يا حارِ) ، وفي (مالِك) : (يا مالِ) ، وفي (جَعْفَر) : (يا جَعْفَ) ، وفي (بُرْثُن) : (يا بُرْثُ) ، وفي (قِمَطْر) : (يا قِمَطْ) ، قال الشَّاعر :**

---

(١) من النُّحاة من يرى أنَّ الأوزان لا تراعى في التَّرخيم ؛ لأنَّها ليست أصليَّة ، فلا يلزم أنْ يكون ما يبقى بعد الحذف للتَّرخيم موافقاً لأبنيتهم (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٧١ ب ــ ٧٢ أ و **المجالس** ٣٥٤ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢/١٢١ و **شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:١/٤٩٢ و ٤٩٣) .

(٢) (ينظر : **المقاصد الشَّافية** ٥/٤٥٢) ، ونقل أبو حيَّان عن ابن الدَّهَّان هذا المنع (**ارتشاف الضَّرب** ٥/٢٢٣٩) ، وابن القطَّاع أثبت هذا الوزن في (**أبنية الأسماء والأفعال** ٢٩٥) ، وينتبه إلى الخطأ في ضبط الوزن في كتابه .

(٣) يعني : المحذوف في لغة من قال : (يا حارُ) .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٥١ .

(٥) (يستعور) : موضع قِبَل حرَّة المدينة ، كثير العِضاه ، موحش بعيد (**معجم ما استعجم** ٤/١٣٩٤) .

(٦) في المخطوط : (يكون) .

(٧) ينظر : **الكتاب** ٤/٣١٣ و **المسائل البغداديَّات** ٩٥ و **المنصف** ١/١٤٥ .

[٤٤أ]

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِداهِيَةٍ   لَمْ يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلي ولا مَلِكُ[١] / »[٢] .

قال سعيد : ذكر سيبويه[٣] أنَّ أكثر ما وقع التَّرخيم في (حارِث) ، و(مالِك) ، و(عامِر) ، وذكر الفرَّاء عن الكسائيِّ[٤] أنَّه لم يسمع حرفاً مرخَّماً من أسماء النَّاس وغيرهم إلا ما كان آخِره مزيداً ، أو هاء تأنيث إلا هذه الثَّلاثة الأحرف ، وهذا يدلُّك على أنَّ الحذف إنَّما وقع فيما كثر في كلامهم ، اجتزاء بكثرة جريانه في النُّطق .

وقال الفرَّاء : « وقد استعملت العرب هذه الكلمة في التَّرخيم[٥] ، وإنْ لم يكن اسم المدعو ، قال الشَّاعر :

أَعامِ وما أَعامِ بِنافِعٍ لِي   وإكْثارِي التَّلَهُّفَ والزَّفِيْرا[٦] »[٧]

قال : « وأكثر ما ورد منها مرخَّماً (حار) »[٨] ، قال الشَّاعر :

أَلا يا حارِ وَيْحَكَ لا تَلُوْمَنْ   ونَفْسَكَ لا تُضَيِّعْها ودَعْنِي[٩]

وقال آخَر :

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى ، وهو في (**شرح شعره** ١٣٦ و **المحلّى** ١١٢ و **الزَّاهر** ٦٤٠/١ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١٢١/٤ و **الجمل** ١٦٩ و **التبصرة والتذكرة** ٣٦٧/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢٦٩) ، و(حار) : هو الحارث بن وَرقاء الصَّيداويّ ، من بني أسد (**شرح شعر زهير** ١٢٧) .

(٢) **اللمع** ١٧٧ .

(٣) **الكتاب** ٢٥١/٢ و ٢٥٣ .

(٤) قول الكسائيِّ في (**البديع** ٢/١ :٤١٥ و **ارتشاف الضَّرب** ٢٢٣٦/٥) .

(٥) في المخطوط : غير التَّرخيم .

(٦) لم أقف على هذا البيت .

(٧) لم أقف على قول الفرَّاء هذا .

(٨) لم أقف على قول الفرَّاء .

(٩) البيت منقول عن الفرَّاء في (**شرح القصائد السَّبع** ٩٩) .

أحارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيْكَ وَمِيْضَهُ   كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ [١]

وقال :

يا حارِ لا تَجْهَلْ عَلَى أشْياخِنا   .... [٢]

وقال في (عامِرٍ) :

فَصالِحُونَ جَمِيْعاً لا أبالَكُمُ   ولا تَقُوْلُوا لَنا أمْثالَها عامِ [٣]

وحُكي أنَّ بعضهم [٤] كان يمنع من وصف المرخَّم ، ونِعْمَ القول قوله ؛ لأنَّ ترخيمه يقارب إضماره ، فأمَّا قول الشاعر :

حارُ بْنَ عَمْرٍو ألا أحْلامَ تَزْجُرُكُمْ   عَنِّي وأنْتُمْ مِن الجُوْفِ الجَماخِيْرِ [٥]

---

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في (**ديوانه** ٢٤ و **الكتاب** ٢/٢٥٢ و **المقتضب** ٤/٢٣٤ و **الفسر** ١/٩٤٠ و **المقتصد** ٢/٧٩٢ و **أمالي ابن الشّجريّ** ٢/٣١٥ و **الإنصاف** ٥٤٦) ، و(وميضه) : بريقه ، و(لمع اليدين) : حركة اليدين ، و(حبيّ) : ما ارتفع من السَّحاب ، و(مكلّل) : الّذي بعضه على بعض (**شرح القصائد السَّبع** ١٠٠) .

(٢) هذا صدر بيت لمهلهل بن ربيعة ، وعجزه :

....   إنَّا ذَوُو السَّوْراتِ والأحْلامِ

وهو في (**ديوانه** ٧٨ و **الكتاب** ٢/٢٥١ و **الأصمعيات** ١٧٦ و **تلقين المتعلِّم في النَّحو** ١٥٧ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/٣٦٦ و **شرح المفصَّل** ٢/٢٢ و **المفضَّل** ٥٣٦) ، و(حار) : هو الحارث بن عُباد ، وذكر ابن السِّيرافيّ أنّ البيت لمهلهل ، ويروى لشُرحبيل بن مالك أحد بني عُصْم (**شرح أبيات سيبويه** ٢/٢٦) .

(٣) البيت للنّابغة الذُّبيانيّ ، وهو في (**ديوانه** ٨٢ و **الكتاب** ٢/٢٥٢ و **المحلّى** ١١٢ و **المسائل البغداديَّات** ٤٥٠ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/٣٦٦ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/١٣٠ أ و **توجيه اللمع** ٣٣٢) ، و(عام) : أي : يا عامر بن صعصعة (**شرح أبيات سيبويه** ٢/٢١٩) .

(٤) هذا قول الفرَّاء وابن السرَّاج (**الأصول** ١/٣٧٤) .

(٥) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، وهو في (**ديوانه** ١٧٨ و **الكتاب** ٢/٧٣ و **المقتضب** ٤/٢٣٣ و **الجمل** ١٦٩ و **الحجَّة** ١/ ٣٠٦ و **أمالي ابن الشجري** ٢/٣٠٢ و **المحرَّر في النحو** ٢/٧٦٠) ، والرِّواية في جميع المصادر ماعدا المقتضب (بن كعب) ، ورواية ابن الدَّهَّان موافقة لما في المقتضب ، و(الجوف) : جمع (أجوف) ، وهو العظيم الجَوْف ، و(الجماخير) : جمع (جُمْخُور) ، وهو الضَّعيف (**تحصيل عين الذَّهب** ٢٦٩) .

وقوله :

فَإنَّكَ يا مالِ ابْنَ [فارِسِ] قُرْزُلٍ   مُعِيْدٌ عَلَى قَوْلِ الخَنا والهَواجِرِ [1]

وقوله :

فَقُلْتَ تَعالَ يا يَزِي بنَ مُحَرّقٍ   فَقُلْتُ لَهُمْ إنّي حَلِيْفُ صُداءِ [2]

فهو بدل ، وذكروا : (يا حارِ الظَّرِيْفُ) [3] وهذا يحقّق الوصفيَّة إنْ كان سماعاً عن العرب .

وممَّا رُخِّم قوله :

تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي   وبَعْدَ التَّصافِي والشَّبابِ المُكَرَّمِ [4]

---

(١) البيت لسَلَمة بن الخُرْشُب الأنماريّ ، وهو في (**المفضّليّات** ٣٨ و **أسماء خيل العرب** ٦٤ و **المحتسب** ٣٣٠/٢ و **المخصّص** ١٠٨/١٠ و **منتهى الطّلب** ٣٩١/٢ و **لسان العرب** "لقا" ٢٥٧/١٥) ، والرواية في المصادر : (يا عامِ) ، والمراد عامر بن الطُّفيل ، و(قُرْزُل) : اسم فرس الطُّفيل ، و(المعيد) : من يعاود الشرَّ مرَّة بعد مرَّة ، و(الهواجر) : الكلام القبيح (**شرح المفضليّات** ٣٩) ، وما بين المعقوفين ساقط من المخطوط ، وأثبته من مصادر تخريج البيت .

(٢) البيت ليزيد بن مُخَرِّم بن حَزْن الحارثيّ ، وهو في (**الكتاب** ٢٥٣/٢ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١٣٠/١ أ و **أمالي ابن الشجري** ٣٠٤/٢ و **الغرّة المخفيَّة** ١٢٠ أ و **المفصَّل** ٥٣٨ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢٩٩/١ و **الكافي شرح الهادي** ٦٨١) ، ويزيد شاعر جاهليٌّ كثير الشِّعر (**معجم الشُّعراء** ٥٥٣ _ ٥٥٤) ، و(صُداء) : بطن كبير من بطون جَلْد بن مَذْحِج ، كان بينه وبين إخوتهم بني الحارث بن كعب حلف (**جمهرة أنساب العرب** ٤١٣ و ٤٧٧) ، و(فقلت) : كذا في المخطوط ، ولعلَّ الصَّواب (فقالوا) ، ليوافق قوله : (فقلتُ لهم) ، ويوافق بهذا رواية ابن بابشاذ وابن الخبّاز وغيرهما ، ورواية سيبويه وابن الشَّجريّ : (فقلتم ... فقلتُ لكم) ، و(محرّق) كذا جاء في المخطوط ، والصَّواب (مخرِّم) .

(٣) ينظر : **البديع** ١ : ٤١٥/٢ .

(٤) البيت لأوس بن حَجَر ، وهو في (**ديوانه** ١١٧ و **الكتاب** ٢٥٤/٢ و **الصاحبي** ٣٨٣ و **الفوائد والقواعد** ٤٧٦ و **أمالي ابن الشَّجريّ** ٣٠٤/٢ و **توجيه اللمع** ٣٣٥ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ٢٩٩/١) .

[٤٤ب]

يريد : (يا لَمِيْسُ) ، والبيت الَّذي أنشده عثمان لزُهَيْر ، وقبله :

لَيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعٌ باقٍ كَما دَنَّسَ القُبْطِيَّة الوَدَكُ [١]/

وبعده :

ارْدُدْ يَساراً ولا تَعْنُفْ عَلَيَّ ولا تَمْعَكْ بِعِرْضِكَ إنَّ الغادِرَ المَعِكُ [٢]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **الثاني نحو قولك في (حارِثٍ) : (يا حارُ) ، وفي (جَعْفَرٍ) : (يا جَعْفُ) ، وفي (أحْمَدَ) : (يا أحْمُ)** » [٣] .

قال سعيد : منزلة (حار) في هذه اللغة منزلة (زَيْدٍ) في الضَّمِّ ، فيجب أنْ تراعي في هذا الفصل الأصول كما راعيتها في النَّقل في الوقف ، بل هذا أولى ؛ لأنَّ ذلك أمر يعتري في الوقف ، وهذا يكون وصلاً ، ولا تعتبرن بالمحذوف .

ويقع في هذا الفصل القلب والردُّ والحذف ، تقول في القلب في ترخيم (نَزَوان) و(غَلَيان) اسم رجل : (يا نَزا) و(يا غَلا) ، وكذلك في (تَرْقُوَة) : (يا تَرْقِي) ، وفي الردِّ في ترخيم [شِيَة] [٤] اسم رجل [٥] : (يا وِشِيْ) ، وفي (قاضُونَ) اسم رجل : (يا

---

(١) هذا البيت بعد البيت المستشهد به لا قبله ، وبينهما خمسة أبيات (**شرح شعر زهير** ١٣٦ ـ ١٣٧ وينظر : **الأغاني** ٢٣٩/١٠ و **جمهرة الأمثال** ١١٦/١ و **الحماسة البصريَّة** ١٤٩/١ و **خزانة الأدب** ٤٥٤/٥) ، و(قذع) : قبيح ، و(القبطيَّة) : كلُّ ثوب أبيض (**شرح شعر زهير** ١٣٧ ـ ١٣٨) ، و(الودك) : دسم اللحم (**الصِّحاح** "ودك" ١٦١٣/٤) .

(٢) البيت في (**شرح شعر زهير** ١٣٦ و **الأغاني** ٢٣٩/١٠ و **جمهرة الأمثال** ١١٦/١ و **الحماسة البصريَّة** ١٤٩/١ و **خزانة الأدب** ٤٥٤/٥) ، و (يسار) : راعي إبل زهير ، أخذ في غارة لبني أسد ، و(لا تمعك) : لا تمطُل ، فإنَّك كلَّما مطلتني أهلكت عرضك (**شرح شعر زهير** ١٢٧ و١٣٦) .

(٣) **اللمع** ١٧٧ .

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق .

(٥) في المخطوط : (أرجل) .

قاضي) ، وقال الأخفش[1] في (حُبْلِيٌّ) : (يا حُبْلَى) ، وفيه نظر ، وفي الحذف في ترخيم (بُلَهْنِيَة)[2] اسم رجل : (يا بُلَهْني) بحذف فتحة الياء .

وربَّما اشترك المذهبان في اللفظ ، والتَّقدير فيهما مختلف ، تقول في (بُرْثُنٍ) في كلا القولين : (يا بُرثُ) .

والقياس ألّا تُرخِّم على هذا القول (سَفَرْجَلاً) ولا (قُذَعْمِلاً)[3] اسم رجل ؛ لأنَّه يصير إلى (سَفَرْجُ) و(قُذَعْمُ) ، و(فُعَلٌّ) و(فَعَلٌّ) ليس من كلامهم[4] ، وكذا قياس سيبويه في (هُنْدَلِع) اسم رجل ؛ لأنَّه يصير إلى (فُعْلَلٍ)[5] ، والأخفش[6] يجيزه على (جُنْدَب) ، وكذلك (سُعُودٌ) اسم رجل لا يرخَّم عند سيبويه[7] على هذه اللغة ، ويجوز عند الأخفش[8] ، فتدبَّر هذه الفصول .

وتقول في (بُرْثُن) اسم رجل : (يا بُرْثُ) في اللغتين جميعاً ، ففي[9] لغة من اعتبر بالمحذوف الضَّمَّة هي الَّتي كانت في (بُرْثُن) ، وفي قول من لم يعتدَّ به هي ضمَّة مختلفة ، مثل : (يا زَيْدُ) ، وهي ضمَّة أخرى أزالت الضَّمَّةَ الآخرة[10] عن مكانها ، كما أزالت كسرة : (يا قاضِينَ) كسرة الضَّاد ، بدلالة (قاضُونَ) ، وأزالت الضَّمَّةُ الكسرةَ .

---

(١) لم أقف على قول الأخفش هذا ، والضَّبط احتهاد منِّي ، و(بنو الحُبْلى) بطن ، والنَّسب إليه (حُبْلِيٌّ) و(حُبَلِيٌّ) (ينظر : **لسان العرب** "حبل" ١٤١/١١) .

(٢) (البلهنية) : سعة العيش (**تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ٩٥) .

(٣) (القذعمل) : القصير الضَّخم من الإبل (**تهذيب اللغة** ٣٦٧/٣) .

(٤) أثبت ابن القطَّاع هذين الوزنين في (**أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** ٢٩٥) .

(٥) وسيبويه لا يثبت هذا الوزن في أبنية الرُّباعيّ (**الكتاب** ٢٨٨/٤ ـ ٢٨٩ ، وينظر : **شرح التَّصريف** ٢٠٦) .

(٦) الأخفش يثبت وزن : (فُعْلَل) (**المنصف** ٢٧/١ وشرح **التَّصريف** ٢٠٦ و**المفتاح في الصَّرف** ٣٣) .

(٧) لأنَّه يصير إلى (سُعِي) ، وسيبويه لا يثبت (فُعِل) في الأسماء (**الكتاب** ٢٤٤/٤ وينظر : **البديع** ٤٢٣/٢:١) .

(٨) لأنَّه يثبت (فُعِل) (**ديوان الأدب** ٨١/١ و **الأسماء والأفعال والحروف** ٩٠ و **البديع** ٢:١/ ٤٢٣) .

(٩) في المخطوط : (في في) .

(١٠) في المخطوط : (الأخر ولي) ، ولعلَّ الصواب ما أثبت .

[٤٥أ]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله / ــ : « **فإنْ كان في آخِر الاسم زائدتان زيدتا معاً حُذفتا للتَّرخيم معاً ، وذلك قولك في (حَمْراء) : (يا حَمْرَ أَقْبِلْ) ، وفي (عُثْمان) : (يا عُثْمَ أَقْبِلْ) ، وفي (مَرْوان) : (يا مَرْوَ أَقْبِلْ) »**[١] .

قال سعيد : الزِّيادتان اللتان زيدتا معاً في آخِرِ الكلمة : الألف والنُّون في (فَعْلان) و(فُعْلان) ، و(فِعْلان) ، و(فَعَلان) ، كـ(غَضْبانَ) ، و(عُثْمانَ) ، و(سِرْحان) ، و(غَلَيان) ونحو ذلك ، والألف والنُّون في التَّثنية في قولك : (الزَّيْدانِ) ، والواو والنُّون في الجمع نحو قولك : (الزَّيْدُونَ) ، والياء والنُّون فيهما ، والألف والتَّاء في (هِنْداتٍ) ونحوها ، وألفا التَّأنيث[٢] في (صَحْراء) ، وياء النَّسب في (بَصْرِيٍّ) .

وحكم الحرف الأوَّل من هذه الحروف أنْ يكون ساكناً ، وإذا كانا قد زيدا معاً فحكمهما إذا اضطررنا إلى حذف أحدهما للتَّخفيف أنْ يُحذفا معاً ؛ لأنَّ الكلمة لم تستعمل بإحداهما ثمَّ دخلت الأخرى[٣] ، فإنْ كانت الكلمة إذا حذفتهما[٤] تبقى على أقلَّ من ثلاثة أحرف ، حذفت الآخِرة منهما حسبُ إذا كانت الكلمة لم تستعمل على حرفين ، وذلك لو رخَّمت (بَنُون) اسم رجل قلت : (يا بَنِي) فحذفت النُّون وحدها ، وقلبت الواو ياء ــ على ما يوجبه التَّصريف ــ في (يا حارُ) ، وأبقيتها في اللغة الثَّانية[٥] ، ولو رخَّمت (يَدانِ) اسم رجل حذفتهما[٦] معاً وإنْ بقيت الكلمة

---

(١) **اللمع** ١٧٧ .

(٢) في المخطوط : (والفاءُ للتَّأنيث) .

(٣) أي : الزِّيادة الأخرى (ينظر : **الكتاب** ٢/٢٥٨) .

(٤) في المخطوط : (حذفتها) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٥٩ .

(٦) في المخطوط : (حذفتها) .

على حرفين ؛ لأنَّ الكلمة قد استعملت على حرفين ، وقال بعضهم : (يـا يَـدا)[١] ، فحذف النُّون وحدها ، والأوَّل أولى .

وإنْ كانت الكلمة إذا حذفتَ الزِّيادتين منها لم تبق[٢] على مثال الأصول لم تـرخِّم الكلمة مثل : (طَيْلسان) اسم رجل ، وكذلك (أيْبِليّ) اسم رجل في قوله :

فَما أيْبُلِيٌّ عَلى هَيْكَلٍ ....[٣]

لأنَّه يبقى (طَيْلِس) و(أيْبُل) ، و(فَيْعِل) في الصَّحيح ليس من كلامهم ، و(فَيْعُـل) أيـضاً ليس في كلامهم[٤] .

فأمَّا (حَوْلايا)[٥] ، و(بَرْدَرايا)[٦] فلا يحذف سوى الألف الآخِرة ، وإنْ كانت اليـاء والألف قبلها أيضاً زائدتين ؛ لأنَّ الياء متحرِّكة ، والكوفيُّ[٧] يحذف الثَّلاثة / الأحـرف ، [٤٥ب] فيقول : (يا بَرْدَر) و(يا حَوْل) ، والأولى أنْ تحذف الألف وحدها ، لأنَّ الياء قبلـها بمنـزلة ياء (دِرْحاية)[٨] .

---

(١) قال ابن جمعة : « وأمَّا (يدان) اسم رجل ، فمنهم من يقول : (يا يدُ) فيحذفهما ؛ لأنَّه قد لفظ به على حرفين ، نقله ابن الدَّهَّان ، ومنهم من يحذف النُّون وحدها » (**شرح ألفيَّة ابن معط** ١٠٧٣/٢).

(٢) في المخطوط : (يبق) .

(٣) هذا صدر بيت للأعشى ، وعجزه :

.... بناه وصلَّب فيه وصارا

وهو في (**ديوانه** ٥٣ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٣٩ و **المسائل الحلبيَّـات** ٣٦٨ و **الإغفـال** ١١٢/١ و **شرح ما يقع فيه التَّصحيف** ٢٩٣ و **المنصف** ١٦٣/١ و **رسالة الغفران** ١٨١) ، و(الأيبلـيُّ) : الرَّاهب كما في الأضداد .

(٤) ينظر : **الكتاب** ٢٦٦/٤ .

(٥) (حولايا) : قرية كانت بنواحي النَّهروان خَرِبت (**معجم البلدان** ٣٢٢/٢) .

(٦) (بردرايا) : قال ياقوت عنه : « موضع أظنُّه بالنَّهروان من أعمال بغداد » (**معجم البلدان** ٣٧٧/١) .

(٧) قول الكوفيين في (**الأصول** ٣٧٥/١ و **شرح الجمل لابن عصفور** ١٢٢/٢) .

(٨) (الدِّرحاية) : الرجل القصير السَّمين (**المنتخب** ١٦٤/١) .

ويدخل في هذا الباب لبس في القولين ؛ لأنَّ (زَيْدُونَ) إذا رخَّمته التبس بـ(زَيْدٍ) غير مرخَّم في اللغتين ، و(زَيْدِيٌّ) إذا رخَّمته التبس في إحدى اللغتين بـ(زَيْدٍ) غير منسوب إليه ، وفي اللغة الأخرى بالمضاف إلى النفس ، وبعض الكوفيين[1] يمنع من ترخيم الاسم المؤنَّث بالهمزة أو الألف فيمن قال : (يا حارُ) ويجيزه في التَّاء ؛ لأجل اللَّبس ، وأنشد البصريُّ شاهداً على جواز ذلك قوله :

يا أَسْمُ صَبْراً عَلَى ما كانَ مِنْ حَدَثٍ   إنَّ الحَوادِثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ[2]

وأنشد الفرَّاء :

أَلَمْ تَعْلَمِي يا أَسْمَ وَيْحَكِ أَنَّني   حَلَفْتُ يَمِيناً لا أَخُوْنُ أَمِيْنِي[3]

وأنشد سيبويه في الألف المقصورة :

ألا يا لَيْلُ إنْ خُيِّرْتِ فِينا   بِنَفْسِي فانْظُرِي أَيْنَ الخِيارُ[4]

وأجاز الفرَّاء[5] في (حَمْراءَ)[6] علماً مرخَّماً : (يا حَمْرا) بالألف .

---

(١) قول الكوفيين في المؤنَّث بالهمزة في (**شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:١/٤٨٣ و **شرح الكافية لابن جمعة** ٢٠١/١) .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة ــ رضي الله عنه ــ في (**ملحق ديوانه** ٣٦٤ و **الكتاب** ٢٥٨/٢ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٦٩/١ و **توجيه اللمع** ٣٣٣ و **الكافي شرح الهادي** ٦٧٩) ، ونُسب إلى أبي زُبيد الطَّائيِّ في (**الحلل** ٢٣٦ و **المفضَّل** ٥٤٥) ، وهو في (**ملحق ديوانه** ٦٧٤) .

(٣) لم أعثر على قائل البيت ، وهو في (**معاني القرآن للفرَّاء** ٢٧٦/٣ و **الأضداد لابن السِّكيت** ١٣٧ و **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ٢٤ /٥٠٥ و **الأضداد لابن الأنباريِّ** ٣٤ و **الأضداد في كلام العرب** ٣٩ و **الصِّحاح** " أمن " ٢٠٧٢/٥) ، وفي المخطوط : (يميني) ، وصوَّبته اعتماداً على المصادر السَّابقة ، الَّتي منها مصدر الشَّارح معاني الفرَّاء ، و(أميني) : مَن ائتمنني .

(٤) البيت لمجنون بني عامر ، وهو في (**ديوانه** ١٢٢ و **الكتاب** ٢٥٣/٢ و **الأغاني** ١٢/٢ و **الغرَّة المخفيَّة** ١١٩ ب و **المفضَّل** ٥٣٧ و **شرح ألفيَّة ابن معط** ١٠٧٦/٢ و **لسان العرب** "حظل" ١٥٥/١١) ، وجاء آخر البيت في المخطوط : (الخيارُي) .

(٥) قول الفرَّاء في (**شرح الكافية للرَّضيِّ** ١:١/٤٨٣ و **شرح الكافية لابن جمعة** ٢٠١/١) .

(٦) في المخطوط : (حمرا) ، والتَّصويب من مصدري الحاشية السَّابقة .

وأنشدوا في الألف والنون :

هَلْ تَحْلِفَنْ يا نُعْمَ لا تَدِينُها [١]

يريد : (نُعْمان) ، والبيت الّذي أورده [٢] ، وهو :

يا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتي مَحْبُوْسَةٌ .... [٣]

للفرزدق في مروان بن الحَكَم [٤] ، وبعده :

وأَتَيْتَــنِي بِصَحِيْــفَةٍ مَخْــتُوْمَةٍ يُخْشَى عَلَيَّ بها الحِباءُ النِّقْرِسُ [٥]

---

(١) البيت بهذه الرواية في (**الكتاب** ٥١٤/٣) ، وهو مذكور برواية :

يا نعم هل تحلف لا تَدِينُها

في (**الكتاب** ٢٥٧/٢ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٨٩/١ و **توجيه اللمــع** ٣٣٤ و **الغــرّة المخفيّة** ١١٩ أ و **الكافي شرح الهادي** ٦٧٩) ، وقد يكون الأقرب في قراءة ما فــي المخطوط هو : (تدنيها) بتقديم النّون ، وأثبتها بتقديم الياء ، لموافقة ما في المصادر ، مع أنّها قراءة محتملة ، ومعنى (تدينها) : تجازيها (**تحصيل عين الذّهب** ٣٣٦) .

(٢) أي : ابن جنّي (**اللمع** ١٧٧) ، ولم يثبت ابن الدّهّان فيما نقله من كلام ابن جنّي هذا البيت وبعض الأمثلة .

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه :

.... ترجو الحِباء وربُّها لم ييأسِ

وهو في (**ديوان الفرزدق** ٣٨٤/١ و **الكتاب** ٢٥٧/٢ و **المحلّى** ١١٣ و **الزّاهــر** ٣٩٨/٢ و **الجمل** ١٧٢ و **الفسر** ١١٩٢/١ و **شرح عيون الإعراب** ٢٧٠) ، ورواية الدّيوان : (مروان) ، ولا شاهد فيها .

(٤) هو أبو عبد الملك مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة (ت٦٥ هـ) ، ولي البحرين لمعاوية ، ثمّ ولي المدينة مرّتين ، ثمّ بويع له بالخلافة ، وكانت ولايته عشرة أشهر (ينظر : **المعارف** ٣٥٣ _ ٣٥٤ و **تاريخ الإسلام** ٧٠٦/٢ _ ٧٤٦) .

(٥) البيت في (**ديوان الفرزدق** ٣٨٤/١ و **طبقات فحول الشّعراء** ٣٧٣/٢ و **الأغــاني** ١١٠/١٦ و **الحــلل** ٢٤١) ، و(النّــقرس) : الهلاك والدّاهية العــظيمة (**لــسان العــرب** " نقــرس " ٢٤١/٦) ، وهــذه الرّواية للبيت فيها إقواء ، أمّا روايته في المصادر السّابقة فلا إقواء فيهــا ، وهي : (حباءُ النّقرسِ) .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **فإنْ كان آخِر الاسم أصلاً ، إلا أنَّ قبله حرفَ مدٍّ زائداً حذفتهما جميعاً ؛ لأنَّهما أشبها الزَّائدين اللَّذين زيدا معاً ، فحُذفا معاً ، وذلك إذا كان يبقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف فصاعداً ، تقول في (مَنْصُوْر) : (يا مَنْصُ) ، وفي (عَمَّار) : (يا عَمَّ) ، وفي (زِحْلِيْل) : (يا زِحْلِ) ، فيحذف الطَّرف وما قبله ؛ لما ذكرتُ لك** »[1] .

[٤٦أ] **قال سعيد** : أبهم في هذا الفصل ، وكان حقُّه أنْ يُقيِّد ؛ لأنَّه لا يستمرُّ له ما ذكر/ ، ألا ترى أنَّ (سِنَّوْراً) و(بِرْذَوْناً)[2] إذا حذفت الرَّاء والنُّون وما قبلهما من الزَّوائد بقيت الكلمة على ثلاثة أحرف ، والبصريُّ[3] لا يجيز ذلك ، ولا يحذف غير الآخِر ، وكذلك (هَبَيَّخ)[4] ، و(عَطَوَّد)[5] ، و(سَنَوَّر)[6] ، وسبب ذلك أنَّ الواو في (سِنَّوْر) ملحقة للكلمة بـ(جِرْدَحْل)[7] ، وقبل الواو فتحة فناسبت الحروف الصَّحيحة ، و(هَبَيَّخ) ملحق بـ(سَفَرْجَل) ، وأيضاً فإنَّ الياء والواو في (هَبَيَّخٍ) و(عَطَوَّدٍ) قد قويا بتحرُّكهما .

---

(١) **اللمع** ١٧٨ .

(٢) (البرذون) : الدَّابَّة (**الصِّحاح** "برذن" ٢٠٧٨/٥) .

(٣) نقل الفارسيُّ عن أبي عمر الجرميِّ قوله : « أكثرهم يحذف واو (سِنَّوْر) في التَّرخيم لسكونها ... وهو أجود » (**المسائل البصريَّات** ٣٤١/١ ــ ٣٤٢) ، والجرميُّ بصريٌّ ، ويحكي الحذف عن الأكثر ، فلعلَّ ما نسبه ابن الدَّهَّان إلى البصريين هو قول بعضهم .

(٤) (الهبيَّخ) : النَّهر العظيم أو الوادي ، وهو في كلام أهل اليمن : الصَّبيُّ (**تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ٩٠) ، ونقل الفارسيُّ عن الجرميِّ قوله : « أكثرهم يحذف واو (سِنَّوْر) في التَّرخيم ... قال : وأمَّا واو (قَنَوَّر) وياء (هبيَّخ) فلا يحذفونه ؛ لأنَّه لمَّا تحركَّت لم تشبه الزَّائد » (**المسائل البصريَّات** ٣٤١/١ ــ ٣٤٢) ، فالجرميُّ ــ وهو بصريٌّ ــ يفرِّق بين (سِنَّوْر) و(هبيَّخ) ونحوه ، فيحذف حرف العلَّة في الأوَّل دون الثَّاني ، وسيبويه إنَّما تحدَّث عن (هبيَّخ) ونحوه بمثل ما قال ابن الدَّهَّان ، ولم يتحدَّث عن (سنَّور) (**الكتاب** ٢٦٠/٢ ــ ٢٦١ وينظر : **التَّعليقة على كتاب سيبويه** ١٠/٢) .

(٥) (العطوَّد) : الطَّويل (**تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ١٠٤) .

(٦) (السَّنَوَّر) : جملة السِّلاح ، وخصَّ بعضهم به الدُّروع (**لسان العرب** "سنر" ٣٨١/٤) .

(٧) (الجردحل) : الغليظ الضَّخم (**تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ١٤٠) .

وقوله : « حرفُ مدٍّ زائدٌ » احترازٌ من ألف (مُختارٍ) و(مُنْقادٍ) ، فإنَّك لو رخَّمتـه قلت : (يا مُختا) ، ولم تحذف الألف كما تحذفها في (سِرْبال) لو رخَّمته ؛ لأنَّها منقلبة عن عين الكلمة ، وكذلك (مُنْقادٌ)[1] ، فالأصل فيـه (مُختَيِـر) للفاعـل ، و(مُختَيَـر) للمفعول .

وقوله : « إذا كان يبقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف » احترازاً من (عَمُودٍ) و(نَصِيبٍ) و(سِراجٍ) أسماء أعلاماً .

وإنَّما حذفوا واو (مَنْصُور) وياء (زِحْلِيْل) وألف (سِرْبال) ؛ لأنَّه يبقى بعد الحـذف ثلاثة أحرف أصول ؛ ولأنَّ قبل كلٍّ واحدة منها حركة تناسبها ، فغُني عن الحروف بها ، ولا تقول في (لُغَّيْز)[2] اسم رجل بلا ألف إلا (يا لُغَّيْ) ؛ لأنَّ الياء لَمَّا انفتح مـا قبلـها ناسبت الحروف الصَّحيحة .

وإنَّما حُذفت أيضاً لأنَّ التَّرخيم لَمَّا تطرَّق على الأصل الَّذي هو اللام تجرَّأ على الزَّائد الَّذي هو الواو والياء والألف ؛ لأنَّه إذا حَذف الأقوى كان حذفه للأضـعف أسـهل ، ونظير ذلك أنَّهم صحَّحوا الواو والياء في (النَّزَوانِ) و(الغَلَيانِ) ؛ لأنَّ بعدهما ألفاً[3] ، فلمَّا جاؤوا إلى (الدَّوَرانِ) و(الهَيَمانِ)[4] صحَّحوا الواو والياء ، وإنْ لم يكن بعدهما ساكن حملاً على اللام ؛ لأنَّ اللام أولى بالاعتلال ، فلمَّا لم تعتلَّ لعلَّة حملنا عليها العين[5] ، وإذا كانوا

---

(١) ينظر : **المسائل البصريَّات** ١/٣٣٩ .

(٢) أصل الكلمة (لُغَّيْزى) بالألف ، أو (لُغَّيْز) بدون الألف ، وهو مكان يعوِّجه اليربوع من جحـره ، ليخفي مكانه (**تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ٥٤) .

(٣) فلو قُلبت اللام ألفاً ، لالتقى ساكنان فوجب حذف إحدى الألفين ، فيبقى (نَزان) و(غَلان) ، فيشتبه (فَعال) من الصَّحيح بـ(فَعَلان) من المعتلّ (**التَّكملة** ٦٠٧ و **المنصف** ٢/٧) .

(٤) (الهَيَمان) : هو كالجنون من شدَّة العشق (**المنصف** ٣/٥٢) .

(٥) « لَمَّا صحَّت في اللام من قولهم : (النَّزوان) ، وهي الأضعف كانت أولى أنْ تصحَّ في العين ؛ لأنَّهـا أقوى من اللام » (**شرح التَّصريف** ٢٩٦ وينظر : **المنصف** ٢/٧) .

قد أتبعوا زائداً زائداً في الحذف نحو (حَنَفِيّ) [١]، فالأولى أنْ يكون الزَّائد تابعاً للأصلـيِّ فيما نحن بصدده ، فتقول في (زِحْلِيل) : (يا زِحْلِ) بحذف اللّام الآخرة والياء الّتي قبلها ، وكذلك تقول في (عَمَّارٍ) و(مَنْصُورٍ) : (يا عَمَّ) و(يا مَنْصُ)/ . [٤٦ب]

و(زِحْلِيلٌ) آثار تدحرج الصِّبيان ، يقال : (زِحْلِيلٌ) ، و(زُحْلُوْلٌ) ، و(زُحْلُـوْفٌ) ، و(زُحْلُوْقٌ) [٢] .

والكوفيُّ [٣] يرخِّم مثل هذا مرَّتين إذا بقي الاسم في المرَّة الثَّانية علـى مـا عـليه الأصول ، فيقول في (خَنْدَرِيْس) [٤] اسم رجل : (يا خَنْدَرِ) فيحذفون السِّين والياء ، ثمَّ يرخِّمون الرَّاء فيقولون : (يا خَنْدَ) .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وتقول في ترخيم (عِمادٍ) و(عَجُوزٍ) و(سَعِيدٍ) : (يا عَما) ، و(يا عَجُو) ، و(سَعِي)** » [٥] .

قال سعيد : كلامه الآن في اللـغة الأولى ، ولولا ذلك لم يجـز (يا عَجُـو) لمـا سنبيِّنه [٦] ، وهذه الأسماء الّتي على أربعة أحرف ، وقبل آخرها زائد ، لا يجـوز حـذف الزَّائد مع الحرف الآخِر ؛ لما يؤدِّي إليه من بقاء الكلمة على حرفين ، وليس لنا ذلك في الأصول ، وقياس الكوفيِّ جواز هذا لما سنذكره [٧] ، وإنَّما ارتكبنـاه في مثـل (زِحْلِيـل)

---

(١) (حنفيّ) منسوب إلى (حَنِيْفة) ، والياء الزَّائدة حُذفت منه تبعاً لحذف التَّاء الزَّائدة من آخِره ، ولـو كانت الكلمة بغير تاء لما حُذفت الياء منها ، نحو : (نُمَيْرِيّ) (**اللمع** ٢٦٩ ـ ٢٧٠) .

(٢) ينظر : **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ١٤٢ .

(٣) لم أقف على قول الكوفيين .

(٤) (الخندريس) : ضرب من الخمر (**تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ٤٠) .

(٥) **اللمع** ١٧٨ .

(٦) ينظر صفحة (٤٤٢) .

(٧) ينظر صفحة (٤٢٧) .

للتَّخفيف ، ونظراً إلى الأصل الكثير ، ألا ترى أنَّهم خفَّفوا مثل (اشْهِيْباب)[١] ، وحذفوا من مثل (ما أنا بالَّذي قائلٌ لَكَ شَيْئاً)[٢] ، ولم يحذفوا ألف (افْتِقار) وألف (إكْرام) لقصره عنه ، ولا في مثل (ما أنا بالَّذي [هُوَ][٣] ضارِبٌ) .

فأمَّا (يا فُلُ) فليس بمرخَّم (فُلانٍ) المستعمل ، وإنَّما هو اسم مستعمل على حياله ، قال الشَّاعر :

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ[٤]

يقال : (فلٌ) ، و(فُلاً) ، و(فُلٍ) كما يقال : (فُلانٌ) ، و(فُلانةٌ)[٥] .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « فإنْ كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يجز ترخيمه ؛ لأنَّه أقلُّ الأصول ، فلم يحتمل الحذف ؛ لئلَّا يلحقه الإجحاف به »[٦] .

---

(١) تخفيفه بحذف الياء منه ، فيقال : (اشْهِباب) ، وإثبات الياء قليل (**الخاطريَّات** ٦٩) .

(٢) والأصل قبل الحذف : ما أنا بالذي هو قائل لك شيئاً (**الكتاب** ٤٠٤/٢ و **المحتسب** ٦٤/١) .

(٣) زيادة يقتضيها السِّياق ؛ لأنَّ هذا المثال لا يجوز فيه حذف العائد ، لأنَّ الصِّلة لم تطل ، وابن الدَّهَّان إنَّما ذكره مثالاً على ذلك (وينظر : **الكتاب** ٤٠٤/٢) .

(٤) البيت لأبي النَّجم العجليِّ ، وهو في (**ديوانه** ١٩٩ و **الكتاب** ٢٤٨/٢ و **تأويل مشكل القرآن** ٣٠٨ و **المقتضب** ٢٣٨/٤ و **الأصول** ٣٤٩/١ و **الجمل** ١٦٤ و **لباب الإعراب** ٣١٥) ، و(اللَّجَّة) : الضَّجَّة (**الصِّحاح** " لجج " ٣٣٨/١) .

(٥) يُفهم من كلام الشَّارح أنَّ (فل) مرادفة لـ (فلان) ، وليس مرخَّماً منه ، ولهذا استعملت في غير النِّداء ـ وهو موضع التَّرخيم ـ في البيت السَّابق ، وإذا استعملت في غير النِّداء جاز فيها الرَّفع والنَّصب والجرُّ ، وهذا الكلام يوافق كلام العلماء في كون (فل) كلمة مستقلَّة عن (فلان) ، ويخالفه في قولهم إنَّها خاصَّة بالنِّداء ، ولا تستعمل في غيره إلا ضرورة كما في البيت (ينظر : **الكتاب** ٢٤٨/٢ و **المقتضب** ٢٣٧/٤ـ٢٣٨ و **الجمل** ١٦٣ ـ١٦٤ و **المسائل البصريَّات** ٦٢٧/١ ـ ٦٢٩ و **المحيط المجموع** ٥٠/٢) .

(٦) **اللمع** ١٧٨ .

قال سعيد : إنَّما رُخِّم الرُّباعيُّ أو ما كان على أربعة أحرف لأنَّه يصير إلى أصل مطلوب ، ورُخِّم ما هو على خمسة أحرف لأنَّه يصير إلى الرُّباعيِّ أو إلى الثُّلاثيِّ / فيكون أصلاً مطلوباً ، ولا يجوز ترخيم الثُّلاثيِّ لأنَّه يصير إلى حرفين ، وليس لنا اسم معرَب على حرفين ، إلا أنْ يكون قد حُذف منه حرف آخَر ، فلمَّا كان الحذف فيه يؤدِّي إلى مثل هذا رفضوه ، وأمَّا الفرَّاء[1] فإنَّه يجيز ترخيم الثُّلاثيِّ إذا كان متحرِّك الأوسط نحو : (عُمَر) و(قَدَم) اسم رجل ، فيقول : (يا عُمَ) ، و(يا قَدَ) ؛ لأنَّه ينزِّل الحركة منزلة الحرف ، ألا ترى أنَّ مَن صرف (هنْداً) اسم امرأة لم يصرف (قَدَماً) اسم امرأة[2] ، وقد بيَّنَّا المناسبة بينهما[3] ، وكما أنَّ الاسم الَّذي على أربعة أحرف يجوز ترخيمه فكذلك هذا ، فعلى هذا القول يجوز حذف حروف اللين في (حِمارٍ) و(عَجُوزٍ) و(قَضِيبٍ) ، وهو مذهب الفرَّاء[4] ؛ لأنَّه جوَّز الحذف والإبقاء ، إلا الواو فإنَّه قلبها ياء إذا لم يحذفها ، فإنْ رخَّمت (بكْراً) لم يجز في كلِّ قول[5] .

[٤٧أ]

وإذا كان الاسم على أربعة أحرف قبل الآخِر حرف صحيح ساكن حذفه الفرَّاء[6] مع الآخِر ، تقول في (قِمَطْرٍ) اسم رجل : (يا قِمَ) ، ولا يعرفه بصريٌّ[7] ، وقال :

---

(١) قول الفرَّاء في (**الأصول** ١/٣٦٥ و **شرح الكتاب للسيرافيّ** ٣/٧١ أ و **الفوائد والقواعد** ٤٧٣) ، ونُسب هذا القول إلى الكوفيين والأخفش والجرميِّ (ينظر : **الفسر** ٣/٥٢٧ و **شرح عيون الإعراب** ١٦٩ ــ ٢٧٠ و **المقتصد** ٢/ ٧٩١ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١/١٢٩ ب) .

(٢) ينظر : **المسائل العسكريَّة** ٢٦٩ و **سر صناعة الإعراب** ١/٢٦ .

(٣) ينظر : **الغرَّة** ــ نسخة كوبريلي ــ ١٠أ .

(٤) قول الفرَّاء في (**الأصول** ١/٣٦٥ و **شرح الكافية الشَّافية** ٣/١٣٥٧) .

(٥) ينظر : **الأصول** ١/٣٦٥ .

(٦) قول الفرَّاء في (**الأصول** ١/٣٦٥ و **شرح الكتاب للسيرافيّ** ٣/٦٥ ب و **اللباب** ١/٣٤٨) ، ونُسب هذا القول في (**الإنصاف** ٣٠٤) إلى الكوفيين .

(٧) قال ابن السرَّاج : « والنَّحويون على خلافه في حذف الطَّاء وما أشبهها من السَّواكن الواقعة ثالثة » (**الأصول** ١/٣٦٥) .

« لئلا يُشْبه الاسمُ الأدواتَ بسكون آخِره »[1]، وهذا ينبغي أنْ يكون في لغة مَن قال : (يا حارِ) ، فأمَّا مَن ضمَّ فلا يجوِّز[2] حذفَه ، والكسائيُّ[3] يجوِّز ترخيمه فيمن ضمَّ ، ويوافق الفرَّاءُ[4] البصريَّ في (عِثْيَر)[5] و(جَهْوَر) اسم رجل ، فيحذف الآخِر وحده ؛ لأنَّه لو حذف الواو والياء لبقي الاسم على ما ذكره .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **فإنْ كان الثَّالث هاء التَّأنيث جاز ترخيمه ، تقول في ترخيم (ثُبَة) : (يا ثُبَ) ، ومَن قال : (يا حارُ) قال : (يا ثُبُ)** »[6] .

قال سعيد : اعلم أنَّ ما فيه تاء التَّأنيث يخالف غيره في التَّرخيم من أربعة أوجه :

[٤٧ب]

الأوَّل : أنَّ الأسماء لا يرخَّم منها إلا ما كان على أكثر من/[7] ثلاثة أحرف ، وما فيه التَّاء يرخَّم وإنْ كان على ثلاثة أحرف بها .

الثَّاني : أنَّ ما لا تاء فيه لا يرخَّم إلا أنْ يكون عَلَماً ، وما فيه تاء التَّأنيث يرخَّم نكرة ومعرفة .

الثَّالث : أنَّ ما كان مرخَّما وفيه التَّاء إذا وقفت عليه فالأولى أنْ تزيد عليه هاء الوقف .

الرَّابع : أنَّ ترخيمه أكثر من غير ترخيمه[8] ، بخلاف غيره من الأسماء .

فمثاله في الاسم العلم قول الشَّاعر :

---

(١) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣/٦٥ ب .

(٢) في المخطوط : (يجاوز) ، (ينظر : **شرح الجمل لابن عصفور** ٢/١١٥) .

(٣) لم أجد قول الكسائيِّ .

(٤) (العثير) : الغبار السَّاطع (**تهذيب اللغة** ٢/٣٢٥) .

(٥) في المخطوط : (يجاوز) ، (ينظر : **شرح الجمل لابن عصفور** ٢/١١٥) .

(٦) **اللمع** ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٧) كرِّرت (من) في المخطوط .

(٨) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٤١ .

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مُوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا [1]

وقوله :

كادَتْ فَزارَةُ تَشْقَى بِنا فَأَوْلَى فَزارَةُ أَوْلَى فَزارَا [2]

وقوله :

عُوْجِي عَلَيْنا وارْبِعِي يا فاطِما [3]

والّذي دعاهم إلى هذا أنَّ تاء التّأنيث بمنـــزلة اسم ضُمَّ إلى اسم ، وليست من الاسم بدليل أنَّ الاسم إذا جُمع مكسَّراً أو صحيحاً حُذفت ، وإذا صُغِّرت الكلمة وهي فيهـــا صُغِّر الصدر ، وبقيت التّاء على ما كانت عليه ، وأنَّها يُتلعَّبُ بها بالتَّغيير في الوقف .

ومثال ترخيم النَّكرة قوله :

جارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذيْرِي [4]

---

(١) البيت للقُطاميِّ ، وهو في (**ديـــوانه** ٢٥٨ و **الكتاب** ٢٤٣/٢ و **المقتضب** ٩٤/٤ و **الأصول** ٨٣/١ و **المحلّى** ٩٦ و **الإيضاح العضدي** ١٣٧ و **الفوائد والقواعد** ٤٧٨) ، و(ضباعة) هي بنت زُفر بن الحارث الكلابيِّ ، يقول : قفي ودِّعينا إنْ عزمت على الفراق ، ولا كان منك الوداع لنا في موقف (**شرح أبيات سيبويه** ٤٤٤/١) .

(٢) البيت لعَوف بن عَطيَّة بن الخَرِع الرِّبابيِّ في (**المفضليّات** ٤١٦ و **الكتاب** ٢٤٣/٢ و **الأصول** ٣٦٢/١ و **شـــرح اللمع لابن برهان** ٢٩١/١) ، وهو بلا نسبة في (**الصاحبي** ٣٨٢ و **الفوائـــد والقـــواعد** ٤٧٩ و **المـــستوفى** ٣٣٩/١) .

(٣) البيت منسوب إلى هُدْبة بن الخَشْرم العُذْريِّ في (**الكتاب** ٢٤٣/٢ و **الفَسر** ٣٦٨/١ و **شرح اللمع لابن برهـــان** ٢٩٢/١ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٣٠٨/٢) ، وهو ممَّا فات جامع شعره ، وقال ابن السِّيرافيِّ : « البيت منسوب في الكتاب إلى هُدبة بن الخَشْرم ، وهو في شعر زيادة بن زيد العذريِّ ، وفاطمة بنت الخشرم أخت هُدبة ، شبَّبَ بها زيادة بن زيد » (**شرح أبيات سيبويه** ٤٦١/١) ، وهو منسوب إلى زيادة في (**أسماء المغتـــالين مـــن الأشـــراف** ٢٥٦/٢ و **الشِّعر والشُّعراء** ٦٩١/٢ و **الحلل** ٣٨٥) ، و(عوجي) : أي أعطفي بعيرك إلى جهتنا ، و(أربعي) : توقفي علينا (**شرح أبيات سيبويه** ٤٦١/١) .

(٤) البيت للعـــجّاج ، وهـــو في (**ديـــوانه** ٣٣٢/١ و **الكـــتاب** ٢٤١/٢ و **المقتضب** ٢٦٠/٤ و **الأصول** ٣٦١/١ و **التّبصرة والتّذكرة** ٣٦٨/١ و **شرح اللمع لابن برهان** ٢٨٨/١ و **نظم الـــفرائد** ١٥٣) ، و(عذيري) : حالي (**شرح أبيات سيبويه** ٤٦٢/١) .

وأنشد الكسائيُّ :

يا نَعْجَ إنْ أهْدَيتِ لِي أَهْدَيْتُ لَكْ[١]

وأنشدوا :

يا ناقُ سِيْرِي عَنَقاً فَسِيْحا[٢]

وقال البُرْج بن مُسْهِر الطَّائيُّ[٣] :

فَمِنْهُنَّ أَلَّا تَجْمَعَ الدَّهْرَ تَلْعَةٌ ... بُيُوتاً لَنا يا تَلْعَ سَيْلُكِ غامِضُ[٤]

وأنشد ابن دُرَيْد[٥] :

يا حَيَّ لا أرْهَبُ أنْ تَفحِّي

أو أنْ تُرَحِّي كَرَحَى المُرَحِّي[٦]

---

(١) لم أقف على هذا البيت .

(٢) البيت لأبي النَّجم العجليِّ ، وهو في (**ديوانه** ٨٢ و **الكتاب** ٣٥/٣ و **معاني القرآن للفرَّاء** ٤٧٨/١ و **المقتضب** ١٣/٢ و **الأصول** ١٨٣/٢ و **الفَسر** ١٤١/٢ و **البديع** ١ :٤١٩/٢) ، و(العَنَق) : ضرب من السَّير ، و(الفسيح) : الواسع المكين (**تحصيل عين الذَّهب** ٣٩٤) .

(٣) هو البُرْج بن مُسْهِر بن الجُلاس ، أحد بني جديلة من طيِّئ ، وهو أحد المعمَّرين ، وفد إلى النَّبي ــ صلَّى الله عليه وسلَّم ــ (ينظر : **الاشتقاق** ٣٨٢ و **المؤتلف والمختلف** ٨٠) .

(٤) البيت في (**الحماسة** ١٧٢ و **جمهرة الأمثال** ٢٤٥/٢ و **الصَّداقة والصَّديق** ٢٠٢) ، و(التَّلعة) : أرض مرتفعة يتردَّد فيها السَّيل إلى بطن الوادي ، والمعنى : من تلك الخلال الَّتي أتألَّم منها أنِّي وصاحبي لا نجتمع طول الدَّهر في مكان ، ولا يحوي بيوتنا تلعة من التِّلاع ، ثم التفت إلى التَّلعة فقال : لا جرى فيك سيل (**شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ** ٦١٦/٢ ــ ٦١٧) .

(٥) هو أبو بكر محمَّد بن الحسن بن دريد الأزديُّ (ت ٣٢١ هــ) ، أخذ عن الأصمعيِّ وأبي حاتم ، وأخذ عنه السِّيرافيُّ والقاليُّ ، من كتبه : الجمهرة ، والاشتقاق (ينظر : **مراتب النَّحويين** ١٣٥ ــ ١٣٦ و **إنباه الرُّواة** ٩٢/٣ ــ ١٠٠) .

(٦) البيتان لرؤبة ، وهما في (**ديوانه** ٣٦ ــ ٣٧ و **جمهرة اللغة** ١٠٠/١ و **لسان العرب** "رحى" ٣١٣/١٤) ، و(فحيح الحيَّة) : نفخها بفيها ، و(ترحَّت الحيَّة) : استدارت وتلوَّت ، و(المرحِّي) : الَّذي يسوِّي الرَّحى (**لسان العرب** "رحى" ٣١٣/١٤) .

وإنّما كثُر هذا لأنّها بمنـزلة اسم ضُمَّ إلى اسم ، والمركّب له شبه بالمضاف ، وأنت إذا ناديت مضافاً إليك كان الأولى عند سيبويه[(١)] حذف الياء ، نحو : (يا غُلامِ) .

قال سيبويه : « وأكثر العرب يلزمون الاسم المرخَّم إذا حذفت منه التَّاء هاءً ، كما فعلوا ذلك بـ(ارْمِ) و(اُغْزُ) و(اخْشَ) »[(٢)]، قال : « وصارت هذه الهاء لازمة في الوقف ، كما لزمت في (ارْمِه) ، ولم يجعلوا المتكلّم بالخيار في حذف الهاء »[(٣)]، وذكر أنَّ الشُّعراء إذا اضطُرُّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك أنّهم يجعلون هذه المدَّة[(٤)] بدلاً منها / ، وأنشد الأبيات المتقدِّمة[(٥)]. [١٤٨أ]

والمبرِّد يردُّ على سيبويه ترخيم النَّكرة العامَّة ، ويقول : « إنَّما يرخَّم منها ما كان مقصوداً ، نحو : (يا شا أُرْجُني)[(٦)]، و(يا ثُبَ تَعالَي)[(٧)]، ولا يجوز ترخيم (شَجَرة) و(نَخْلة) إذا لم تُقصد »[(٨)]، وقال : « لو رخَّمناه في النِّداء لرخَّمناه في غير النِّداء »[(٩)]، وقال : « هذا قول المازنيِّ ، ولا يجوِّز غيره »[(١٠)].

---

(١) **الكتاب** ٢/٢٠٩ .

(٢) هذه العبارة هي ما يُفهم من مجموع نصَّين لسيبويه في (**الكتاب** ٢/٢٤٢ و ٢٤٤) .

(٣) **الكتاب** ٢/٢٤٢ .

(٤) أي : المدَّة الّتي تلحق القوافي المطلقة .

(٥) أنشد بعضها فقط (**الكتاب** ٢/٢٤٢ _ ٢٤٣) .

(٦) (ينظر : **الكتاب** ٢/٢٤١ و **الانتصار** ١٥١) ، والمعنى : يا شاة أقيمي ، يقال : رجَن بالمكان : إذا أقام به (**الصِّحاح** "رجن" ٥/٢١٢١) .

(٧) (ينظر: **الكتاب** ٢/٢٤١ و **الانتصار** ١٥١) ، أراد : ثبة ، و(الثُّبة) : الجماعة (**الصِّحاح** " ثبي" ٦/٢٢٩١) .

(٨) قول المبرِّد في الرَّد على سيبويه في (**الانتصار** ١٥١ و **شرح القصائد التِّسع** ١/١٨٨ _ ١٨٩ و **شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣/٦٠ ب و **شرح عيون كتاب سيبويه** ١٦٩) ، وقد فنَّد ابن ولّاد والسِّيرافي وأبو نصر المجريطي ردَّه ، وقالوا : إنَّما أراد سيبويه ما كان نكرة قبل النِّداء فجاء النِّداء فصار معرفة به .

(٩) قول المبرِّد في (**الانتصار** ١٥١) .

(١٠) قول المازنيّ منقول عن المبرِّد في (**الانتصار** ١٥١) .

وقال سيبويه[١] في باب أخر ما يدلُّ على صحَّة (يا طَلْحُ)، وأنشد :

يَدْعُوْنَ عَنْتَرُ والرِّماحُ كَأَنَّها أَشْطانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ[٢]

ثمَّ قال : «جعل اسمه (عَنْتَراً) »[٣]، والمبرِّد[٤] سوَّى بينهما ، فيقول : (يا حَمْزَ) ، و(يا حَمْزُ) ، وإنَّما كان القياس : (يا حَمْزَ) ؛ كيلا يلتبس باسم لا تاء فيه .

وسيبويه لا يجوِّز في النَّكرة منها العامَّة ترخيماً على مَن قال : (يا حارُ) كيلا يلتبس بالمذكَّر ، فقال : « ولا يجوز أنْ تقول للمؤنَّث : (يا حَبِيْبُ أَقْبِلي) ، وإنَّما جاز في العَلَم لأنَّه لا يؤنِّثُ مذكَّراً ، ولا يذكِّر مؤنَّثاً »[٥].

وقال الفرَّاء : « لو رخَّمت (خَمْسَة) فتحت السِّين ، ولم تضمَّ ؛ كيلا يلتبس بالمؤنَّث »[٦]، وقال : « يقولون في (ثَمانِيَة) : (يا ثَمانيَ أَقْبِلْ) ، و(يا ثَمانِيْ) فيمن قال : (يا حارُ) »[٧]، فقد رجع عن قوله الأوَّل في الظَّاهر ، وقياسه صحيح ؛ لأنَّ اللَّبس قد زال ، وأجاز في (عَشَرَة) الفتح والضمَّ ؛ لأنَّه غير ملتبس[٨].

---

(١) **الكتاب** ٢/٢٤٨ .

(٢) البيت لعنترة بن شدَّاد ، وهو في (**ديوانه** ٢١٦ و **الكتاب** ٢/٢٤٦ و **المحتسب** ١/١٠٩ و **التّبصرة والتّذكرة** ١/٣٦٧ و **أمالي ابن الشّجريّ** ٢/٣١٧ و **البديع** ١ :٢/٤٢٠ و **إيضاح شواهد الإيضاح** ٢/٧٦٨) ، و(الأشطان) : جمع (شَطَن) ، وهو حبل البئر ، و(اللّبان) : الصَّدر ، و(الأدهم) : فرسه (**شرح القصائد التّسع** ٢/٥٢٩) .

(٣) **الكتاب** ٢/٢٤٦ .

(٤) لم أقف على قول المبرِّد .

(٥) **الكتاب** ٢/٢٥١ .

(٦) لم أقف على قول الفرَّاء هذا .

(٧) لم أقف على قول الفرَّاء هذا .

(٨) لأنَّه عند حذف التَّاء للتَّرخيم تبقى فتحة الشِّين دالّة عليها ، وأمَّا ما ليس فيه التَّاء ابتداء فهو ساكن الشِّين (ينظر : **المتّبع** ٢/٥٩٢) .

وقوم يقولون في الوصل : (يا طَلْحَةَ) بالفتح[١]، ويتبعون التَّاء حركة الحاء ، وهذه التَّاء مقحمة ، ولمَّا احتاجوا إلى حركتها أتبعوها حركة ما قبلها ، وعلى هذا ينشدون :

كِلِيْنِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ....[٢]

كأنَّهم رخَّموا الكلمة أوَّلاً ، ثمَّ أقحموا التَّاء غير معتدٍّ بردِّها ، وفتحوها إتباعاً ، وسوَّغ ذلك أنَّ ترخيم[٣] هذا الضَّرب أكثر من غير ترخيمه ، وقيل : « بل تاء التَّأنيث مـرادة مطلوبة ، فتركت التَّاء الَّتي للإقحام مفتوحة أبداً بذلك ، وإنَّمـا زيـدت في موضـع التَّخفيف لتدلَّ على أنَّ المقدَّر مراد »[٤]/ . [٤٨ب]

وقال الرُّمَّانيُّ : « تاء الإقحام لا تكون إلا مفتوحة ؛ لأنَّها زيدت في الأواخر الَّتي لا تكون إلا مفتوحة بعد حذف التَّاء ، وتركت على ما كان قبلها »[٥]، والزَّجَّاج[٦] يدَّعي (يا أُمَيْمَةَ) على أصل النِّداء ، وليس بمرخَّمٍ ، وعليه أنشد :

يا رِيْحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي[٧]

بالنصب على أصل النِّداء ، فترك التَّنوين كما تركوه مع المضموم ، ويجوز على هـذا في الوصل[٨]: (يا طَلْحةَ) ، و(يا طَلْحةُ) ، و(يا طَلْحَ) ، و(يا طَلْحُ) أربعة أوجه .

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٠٧ و **اللامات للزَّجَّاجي** ١٠٢ و **الحجَّة** ٤/٣٩٠ .

(٢) سبق ذكر تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٤٠) .

(٣) في المخطوط : (ترخم) .

(٤) ينظر : **شرح اللمع لابن برهان** ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(٥) ينظر : **شرح الكتاب** ٢/٢٠٨ ب .

(٦) لم أقف على قول الزَّجَّاج هذا ، وما جاء فيه من أنَّ التَّنوين تُرك مع المنصوب كما تُرك مع المضموم يخالف قوله في (**معاني القرآن وإعرابه** ٣/٨٩ ـ ٩٠) : « التَّنوين لا يُحذف من المنادى المنصوب ؛ لأنَّ النَّصب إعراب المنادى ، ولا يجوز معرَب منصرف غير منوَّن في حال النَّصب » .

(٧) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**الفريدة في شرح القصيدة** ١٠٦ و **الكافي شرح الهادي** ٦٧٤ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢/٥٨٥ و **ارتشاف الضَّرب** ٥/٢٢٤١ و **المقاصد النحويَّـة** ٤/٢٩٤ و **منهج السَّالك للأشموني** ٣/١٧٤) .

(٨) ينظر : **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٣٠٦ .

ولو رخَّمت (شاة) على لغة مَن قال : (يا حارِ) قلت : (يا شا) ، ومَن قال : (يا حارُ) قلت : (يا شاهُ) ، تأتي بالهاء الَّتي هي لام الكلمة ، ولو رخَّمت (عِدة) لم تُعد شيئاً ؛ لأنَّ في الكلام ما هو على حرفين مثل (غَدٍ) ، وليس فيه اسم معرَب على حرفين ثانيهما حرف مدٍّ ولين ، فأمَّا (فُو زَيْدٍ) فالإضافة عِوض ، و(شاة) التَّاء عِوض ، وقد حصَّنا حرف الإعراب من التَّنوين ، وتقول في (شِيَة) فيمن قال : (يا حارِ) : (يا شِيَ) ، ومن قال : (يا حارُ) : (يا وِشِيْ) في قول سيبويه[1]، وفي قول الأخفش سعيد[2]: (يا وِشْيُ) ؛ لأنَّ المحذوف قد عاد فأعاد الكلمة إلى أصلها .

وقوله : « هاء التَّأنيث » عبارة غيرها أولى منها ، وقد ذكر مثل ذلك سيبويه[3]، وإنَّما هي تاء التَّأنيث ؛ لأنَّ الهاء إنَّما ثبتت في الوقف ، فلو كان النَّظر إلى الوقف لقلت : (ألف الصَّرف) في التَّنوين ؛ لانقلاب التَّنوين ألفاً في المنصوب ، ويمكن أنْ يفرق بينهما .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **واعلم أنَّك لا ترخِّم مضافاً ولا مشابهاً للمضاف ، ولا جميع ما كان معرَباً في النِّداء ؛ لأنَّه لم يكن مبنيّاً على الضَّمِّ ، فتُسلَّط عليه الحذف** »[4] .

[٤٩أ]

قال سعيد : اعلم أنَّ المضاف لا يُرخَّم ؛ لأنَّه ليس هو المقصود في النِّداء ، وإنَّما / يرخَّم ما كان معرفة عَلَماً مبنيّا للنِّداء ، وهذه علَّة عثمان ، وصار ذلك قريباً من قولهم :

---

(١) نُسب هذا القول إلى سيبويه في (**المسائل البصريَّات** ٨٧٩/٢ و **المجالس** ٣٣٠ و **البديع**١ :٤٢١/٢) ، ولم يتحدَّث سيبويه عن ترخيم (شِية) ، وإنَّما نُسب إليه هذا القول قياساً على قوله في النَّسب إليها ، مع ملاحظة فرق يسير بينهما ، وهو أنَّ كسرة الشِّين في النَّسب تقلب فتحةً لقاعدة الثُّلاثيِّ مكسور العين ، أمَّا في التَّرخيم فلا تقلب (**الكتاب** ٣٦٩/٣) .

(٢) قول الأخفش في (**الأصول** ٣٧٦/١ و **المسائل البصريَّات** ٨٧٨/٢ و٨٨٠ و **البديع** ١ :٤٢١/٢).

(٣) **الكتاب** ٢٤٤/٢ .

(٤) **اللمع** ١٧٩ .

(لا غُلامَيْنِ ظَرِيْفَيْنِ لِزَيْدٍ) في وجود النُّون ، وأنَّه لا يصحُّ حذفها[١]، ولو قلت : (لا غُلامَيْ لِزَيْدٍ) صحَّ ، وحُذفت النُّون[٢]؛ لأنَّ اللَّام قد لابست المنفيَّ بـ(لا) ، ولم يُحذف النُّون من (ظَرِيْفَينِ) لأنَّه وصف ، فكذلك المضاف في النِّداء .

ولا يرخَّم المشابه للمضاف ؛ لأنَّ التَّرخيم إنَّما يكون في الأواخر ، ومعمول الطَّويل من تمامه كما أنَّ معمول المضاف من تمامه ، فقد صار آخِر العامل ـ وهو الطَّويل ـ بمنزلة وسَط الكلمة ، لافتقاره إلى معموله ؛ ولأنَّه معرَب ، والتَّرخيم لا يكون في المعرَب لما بيَّنَّا[٣] .

وأمَّا الكوفيُّ[٤] فإنَّه يجيز ترخيم المضاف إذا كان فيه تاء التَّأنيث ، وينشدون على ذلك :

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ وكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ   سَيَدْعُوهُ [داعِي] يَوْمِهِ فَيُجِيْبُ[٥]

وأنشد البصريُّ والكوفيُّ :

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٩٠ ـ ٢٩١ .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٧٦ .

(٣) في صفحة (٤١٠) .

(٤) قول الكوفيين في (**الإنصاف** ٢٩٥ و **نظم الفرائد** ١٥٢ و **حواشي المفصَّل** ١٥٦) دون اشتراط أن تكون فيه التَّاء ، وقال السِّيرافيُّ : « وزعم الكسائيُّ والفرَّاء أنَّ المضاف يجوز ترخيمه ، ويوقعان التَّرخيم في آخر الاسم الثَّاني ، فيقولان : (يا أبا عرو) و(يآل عكرم) » (**شرح الكتاب** ٣/٦٥ أ و ينظر : **المجالس** ٣١٣) .

(٥) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**معاني القرآن للفرَّاء** ١/١٨٧ و **المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباريِّ** ٥٩٤ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٦٥ أ و٣/٨١ أ و **الفسر** ٣/٤٢٤ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ١/٣٧٣ و **المجالس** ٣١٤ و **الفوائد والقواعد** ٤٨١) ، ورواية المصادر : (موته) ، وما بين المعكوفين ساقط من المخطوط .

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَواصِرَكُمْ والرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ[١]

فهذا عند الكوفيّ مطّرد ، وهو عند البصريّ شاذٌّ[٢] ، كما يجري في غير النّداء ، فما جاء في الشّعر في غير النّداء قوله :

إنَّ ابْنَ حارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أوْ أمْتَدِحْهُ فَإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا[٣]

وأنشدوا :

وهَذا رِدائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِي نَفْسِي أمالِ بْنَ حَنْظَلِ[٤]

يريد : (حنظلة) ، وأنشد بعضهم[٥] : (أَمالَ بْنَ) مثل (يا زَيْدَ بْنَ) .

---

(١) البيت لزهير بن أبي سُلمى ، وهو في (**شرح شعره** ١٥٧ و **الكتاب** ٢٧١/٢ و **الأصول** ٤٥٧/٣ و **التّبصرة والتّذكرة** ٣٧٢/١ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ١٩٣ و **المجالس** ٣١٤ و **نظم الفرائد** ١٥٢) ، و(آل عكرم) : سُليم وهوازن ، وهما من قيس ، والشّاعر مزنيٌّ ، لكنّه كان هو وأبوه وولده في بني عبد الله بن غطفان حلفاء لهم ، وهم من قيس ، والمعنى : خذوا حظّكم من ودّنا ، واذكروا الرَّحِم والقرابة الّتي بيننا (ينظر : **شرح أبيات سيبويه** ٤٦٣/١) ، وجاء في المخطوط (حكرم) مكان (عكرم) ، وجاء (تذكر) بالياء ، والصّواب ما أثبت لأنّ (الرِّحْم) مؤنّث .

(٢) ينظر : **شرح الكتاب للسّيرافيّ** ٦٥/٣ ب .

(٣) البيت للمغيرة بن حَبْناء التّميميّ ، وهو في (**شعره** ١٩٧ و **الكتاب** ٢٧٢/٢ و **الأصول** ٤٥٨/٣ و **التّبصرة والتّذكرة** ٣٧٣/١ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ١٩٢ و **الصّاهل و الشّاحج** ٤٨٨ و **البيان في شرح اللمع** ٤٠٠) ، والشّاهد في قوله : « ابن حارث » ، والأصل : (حارثة) ، وهو حارثة بن بدر الغُداني ، سيِّد بني غدانة بن يربوع بن حنظلة من تميم (**تحصيل عين الذّهب** ٣٤٢) ، فرخّم في غير النّداء ، وجاء البيت برواية : (إنّ المهلّب) في (**الكامل** ١٣٦٠/٣) ، وذكر ابن السّيرافيّ أنّه بهذه الرّواية في شعره (**شرح أبيات سيبويه** ٥٢٨/١) ، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية .

(٤) البيت للأسود بن يعفُر ، وهو في (**ديوانه** ٥٦ و **الكتاب** ٢٤٦/٢ و **النّوادر في اللغة** ٤٤٧ و **المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ** ٢٨١ و **الجمل** ١٧٤ و **الإفصاح للفارقيّ** ١٩٠ و **أمالي ابن الشّجريّ** ١٩٣/١) .

(٥) هذا إنشاد المبرّد (**شرح الكتاب للسّيرافيّ** ٦٨/٣ أ) .

وأمَّا ما زعمه المبرِّد[1] في[2] قوله :

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنا وطَلْقٌ   وعبَّـادٌ وآونةً أُثالا[3]

إنَّه منادى مرخَّم فليس يصحُّ ؛ لأنَّه لو كان منادى لبقي (وآونةً) ظرفاً معطوفاً على غير شيء ، فبقي أنْ يكون كما يقول سيبويه[4].

وروى ابن الأعرابيِّ[5] : (هُمْ بَيْنَ حاذٍ وقاذٍ)[6]، يريد : (حاذِفاً وقاذِفاً) ، وأنشد

---

(١) ذكر السِّيرافيُّ أنَّ المبرِّد يرى أنَّ (أثالا) في موضع نصب عطفاً على (نا) من (يؤرقنا) (**شرح الكتاب** ١٣٩/٢ و ٨٠/٣ ب وينظر: **المجالس** ٣٦٣ و **الفوائد والقواعد** ٤٨٢ و **ضـوء السـّقط** ٧١٣ و **المفضَّل** ٥٢٦) ، وفي (**الإنصـاف** ٢٩٩) أنَّ المبرِّد يرى أنَّه منصوب على تقدير : (يذكِّرني آونة أثالاً) ، وهذا القول ذكره السِّيرافيُّ مع قول المبرِّد السَّابق ولم ينسبه إليه ، وأمَّا ما نسبه إليه ابن الدَّهَّان فلم أقف عليه ، لكنَّ الفارسيَّ ذكر أنَّ قول المبرِّد ليس فيه فصل بـالظَّرف بـين حـرف العطـف والمعطوف (**المسائل البصريَّات** ٧٧٤/٢) ، والقول الَّذي نسبه السِّيرافيُّ إلى المبرِّد ليس كذلك ، فبقي أنْ يكون الفارسيُّ يشير إلى أنَّ قول المبرِّد هـو القول الَّذي ذكره الشَّارح ، أو أنَّه القول المذكور في الإنصاف .

(٢) في المخطوط : (من) .

(٣) البيت لعمرو بن أحمر الباهليِّ ، وهو في (**شعره** ١٢٩ و **الكتاب** ٢٧٠/٢ و **المسائل العسكريَّة** ١٦٦ و **الفَسر** ١٤٢/٢ و **المجالس** ٣٦٣ و **الفوائد والقواعد** ٤٨٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٩٢/١) .

(٤) سيبويه يرى أنَّ (أثالا) ترخيم (أثالة) في غير النِّداء على لغة من قـال : (يـا حـارِ) (**الكتـاب** ٢٧٠/٢) ، وهو في محلِّ رفع معطوف على (أبو حنش) ومن بعده (**شـرح الكتـاب للسـِّيرافيِّ** ٨٠/٣ب و **الفوائد والقواعد** ٤٨٢) .

(٥) هو أبو عبد الله محمَّد بن زياد الأعرابيُّ (ت ٢٣١ هـ) ، وهو أحفظ الكوفيين للغة ، كـان نحويـاً كثير السَّماع راوية للأشعار ، أخذ عن المفضَّل الضَّبِّيِّ وجماعة من الأعراب (ينظر : **مراتب النَّحويين** ١٤٧ و **طبقات النَّحويين واللغويين** ١٩٥ ـ ١٩٧) .

(٦) قال الأزهريُّ : « ثعلب عن ابن الأعرابيِّ : القذف بالحجر ، والحذف بالعصا ، يقال : هو بين حاذِفٍ وقاذِفٍ ، وبين حاذٍ وقاذٍ ، على التَّرخيم » (**تهذيب اللغة** ٧٥/٩ وينظر : **المذكَّر والمؤنَّـث لابـن الأنباريِّ** ٦٥٩) ، وهذا مثل يُضرب لمن لا ينصرف من مكـروه إلا إلى مثله (**جمهـرة الأمثـال** ٢١٢/١) .

واعلم أنَّ من قال : (يا حارُ) واعتقد أنَّ الاسم لم يُحذف منه شيء ، فإنَّه يجوز له أنْ يرخِّم في الشِّعر في غير النِّداء عند الجميع[1] ، ومَن قال : (يا حارِ) واعتبر بالمحذوف لم يجوِّز ترخيمه في الشِّعر في غير النِّداء غيرُ سيبويه[2] ، واحتجَّ بقوله :

ألا أضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما   وأمْسَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُماما[3]

فرخَّم على هذه اللُّغة في غير النِّدء ، وقال : « إذا سوَّغ الوجهين النِّداءُ ، وجاز أحدهما جاز الآخَر »[4] ، وأمَّا المبرِّد[5] فإنَّه لا يجيزه ، وينشد ذلك :

.... وما عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُماما[6]

(١) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٣٧/٢ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ١٩٠/٢ .

(٢) (**الكتاب** ٢٧٠/٢و ٢٧٢ و ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٨٠/٣ ب) ، وابن الدَّهَّان ــ رحمه الله ــ وهم في جعله الإجازة خاصَّة بسيبويه ، بل هي قول سائر المتقدِّمين من البصريين والكوفيين (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٣٧/٢ ــ ١٣٨ و١٤٠) ، ورجَّحه السِّيرافيُّ في الموضع السَّابق من شرحه ، وينظر: (**النَّوادر في اللغة** ٢٠٦ و **الجمل** ١٧٤ و **التَّبصرة والتَّذكرة** ٣٧٢/١ و **شرح عيون كتاب سيبويه** ١٧١) ، ولم يُنقل المنع إلا عن المبرِّد (**شرح الكتاب للسيرافيِّ** ١٣٩/٢) ، والخطيبُ الإسكافيُّ جعل الخلاف في هذه المسألة بين سيبويه والمبرِّد (**المجالس** ٣٦٢ ــ ٣٦٤) ، وتبع ابن الأثير شيخه ابن الدَّهَّان في وهمه (**البديع** ١ :٤٢١/٢) .

(٣) البيت لجرير ، وهو في (**ديوانه** ٢٢١/١ و **الكتاب** ٢٧٠/٢ و **النَّوادر في اللغة** ٢٠٧ و **الجمل** ١٧٤ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٣٦٤ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٣١٧/٢ و **أسرار العربيَّة** ٢١٧) .

(٤) لم أقف على هذا القول في الكتاب .

(٥) قول المبرِّد في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٣٩/٢ و ٨٠/٣ ب و **شرح عيون الإعراب** ٢٦٩) .

(٦) رواية المبرِّد هي رواية الدِّيوان ، وذُكرت منسوبة إليه في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ١٣٩/٢ و٨١/٣ أ و **شرح الجمل لابن بابشاذ** ١٣٣/١ أ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٣٦٥ و **شرح الجمل لابن خروف** ٧٧٣/٢) .

[٥٠أ]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله / ـ : « **وتقول في ترخيم (كَرَوان) : (يا كَرَوَ أَقْبِلْ) ، ومَن قال : (يا حارُ) قال : (يا كَرَا أَقْبِلْ) بقلب الواو ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، وكذلك (صَمَيان)** »[١] .

قال سعيد : مَن قال في (حارِثٍ) : (يا حارِ) قال في (كَرَوان) : (يا كَرَوَ) ؛ لأنَّ المحذوف مراد كما قال :

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَواوِرِ[٢]

ولم يهمز الواو الثّانية كما يهمز واو (أَوائل) جمع (أَوَّل) ؛ لأنَّ الأصل فيه (العَواوِيْر) ، فالياء مرادة ، فكما لا يهمز واو (طَواوِيْس) كذلك لا يهمز واو (العَواوِر) ، وذلك لبعدها عن الطَّرف[٣] ؛ لأنَّ المحذوف لا يعتدُّ به[٤] ، والواو إذا وقعت متحرِّكة وقبلها فتحة لا ساكنَ بعدها وجب قلبها ألفاً ، وإنَّما قلت ذلك احترازاً من (كَرَوان) و(غَلَيان) .

وحكم (صَمَيان) حكم (كَرَوان) في القلب والإثبات ، و(الكَرَوان) طائر ، وقيل : « اسم ذكره (كَرا) »[٥] ، وعليه عند بعضهم[٦] : (أَطْرِقْ كَرا إنَّ النَّعامَ فِي القُرَى)[٧] ،

---

(١) **اللمع** ١٧٩ .

(٢) البيت لجندل بن المثنّى الطُّهَويّ في (**شرح أبيات سيبويه** ٢/٤٢٨ و **شرح شواهد الشّافية** ٣٧٤) ، ونسبه ابن جنّي إلى العجّاج في (**الخصائص** ٣/٣٢٦) ، وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في (**الكتاب** ٤/٣٧٠ و **اشتقاق أسماء الله** ٢٠٥ و **التّكملة** ٥٩٥ و **الفسر** ١/٤٠٨ و **المخصّص** ١/١٠٩) ، و(العواور) : أصلها (العواوير) ، وهي جمع (عُوّار) : وهو القذى في العين (**الصِّحاح** "عور" ٢/٧٦١) .

(٣) ينظر : **التّكملة** ٦٠١ و **المنصف** ٢/٤٩ .

(٤) المراد أنَّ المحذوف لا يعتدُّ بعدم وجوده ، بل تعامل الكلمة وكأنّه موجود ؛ لأنَّ المحذوف مراد .

(٥) هذا قول الخليل (**العين** ٥/٤٠٠ وينظر : **تهذيب اللغة** ١٠/ ٣٤١ و **مجمع الأمثال** ٢/٢٨٥) ، ونسبه ابن مالك إلى المبرِّد (**شرح التّسهيل** ٣/٤٣٢) .

(٦) (ينظر : **العين** ٥/٤٠٠ و **تهذيب اللغة** ١٠/ ٣٤١) ، وقال القاليّ : « (كرا) عند أهل النَّظر والتَّحقيق من أهل العربيَّة ترخيم (كروان) » (**المقصور والممدود** ٦٠) .

(٧) سبق الحديث عن هذا المثل في صفحة (٣٦٣) .

و(الصَّمَيان) : التَّقلُّب والوثب[١]، وقيل : « رجل صَمَيان أي : شجاع »[٢].

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وتقول في ترخيم (تَرْقُوَة) و(عَرْقُوَة)[٣] : (يا تَرْقُوَ) ، و(يا عَرْقُوَ) ، ومَن قال : (يا حارُ) قال : (يا تَرْقِي) و(يا عَرْقِي) ، فقلب الواو ياءً والضمَّة قبلها كسرةً ؛ لأنَّ ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمَّة ، ومثله (دَلْوٌ و أدْلٍ) ، و(حَقْوٌ[٤] وأحْقٍ) ، والأصل فيه : (أدْلُوٌ) و(أحْقُوٌ) ، ففُعل فيها من القلب والتَّغيير ما ذكرتُ لك** »[٥] .

قال سعيد : قد تقرَّر أنَّه ليس في كلام العرب اسم معرب في آخره واو قبلها / [٥٠ب] حركة البتَّة ، سوى الأسماء السِّتَّة في حالة الرَّفع مضافة إلى غيرك ، فإنْ وقعت في القياس وقبلها فتحة قلبت ألفاً نحو : (عصًا) ، وإنْ كان قبلها كسرة قلبت ياء نحو : (الدَّاعِي) ، وإنْ كان قبلها ضمَّة قُلبت الضَّمَّةُ كسرةً ، فانقلبت الواو ياء ، نحو : (أدْلٍ) ، فعلى هذا تقول في (عَرْقُوَة) و(تَرْقُوة) فيمن قال : (يا حارِ) : (يا عَرْقُوَ) ، و(يا تَرْقُوَ) ، تحذف التَّاء لا غير ، ولا تغيِّر شيئاً ؛ لأنَّ التَّاء مطلوبة ، ومَن قال : (يا حارُ) قال : (يا عَرْقِي) ، تقلب الواو ياء ، والضَّمَّة كسرة ، كما فعلت ذلك بـ(أدْلٍ) و(أحْقٍ) ، وكذلك (ثَمُودٌ) ، فأمَّا (سُعُودٌ) اسم رجل فإنَّه لا يصحُّ ذلك فيه عند سيبويه فيمن قال : (يا حارُ) ؛ لأنَّه يصير إلى (فُعِل) ، وليس هذا الوزن عنده في الأسماء[٦]، ويجيزه الأخفش ؛ لأنَّ عنده (دُئِلاً)[٧]، ولو أجازه سيبويه لكان قياساً ، نظراً إلى حركته

---

(١) ينظر: **تهذيب اللغة** ١٢/٢٦٠ .

(٢) هذا القول نسبه الأزهريُّ في (**تهذيب اللغة** ١٢/٢٦١) إلى الليث ، وهو في (**العين** ٧/١٧٤) .

(٣) (العَرْقوة) : أحد الخشبتين اللّتين تُعرضان على الدَّلو كالصَّليب (**الغريب المصنَّف** ٢/٤٦١) .

(٤) (الحَقْو) : الإزار و الخصر و مَشدُّ الإزار (**الصِّحاح** "حقو" ٦/٢٣١٧) .

(٥) **اللمع** ١٧٩ .

(٦) **الكتاب** ٤/٢٤٤ .

(٧) ينظر : **الأسماء والأفعال والحروف** ٩٠ و **شرح التَّصريف** ٢٠٢ و **البديع** ١ :٢/٤٢٣ .

الأصليَّة ، كما صُرِف (التَّرامِي) و(التَّعازِي) نظراً إلى الضَّمَّة الَّتي انقلبت الكسرة عنها[1] .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وتقول في ترخيم (شَقاوَة) و(عَبايَة) : (يا شَقاوَ) ، و(يا عَبايَ) ، ومَن قال : (يا حارِ) قال : (يا شَقاءُ) ، و(يا عَباءُ) ، أبدل الواو والياء همزةً ؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة** »[2] .

قال سعيد : الواو والياء إذا وقعا طرفين بعد ألف زائدة أوجب التَّصريف قلبهما ألفين ، فيجتمع ألفان ، فتقلب الثَّانية همزة ، وإنْ وقعت بعد الواو والياء تاء تأنيث ، وبُنيت الكلمة في أوَّل أحوالها على التَّأنيث أقرتهما على حالهما ، فتقول : (شَقاوةٌ) و(سِقايةٌ) ، فإنْ بنيت الكلمة على التَّذكير لم تعتدَّ بالتَّاء ، وهمزت الواو والياء ، فقلت : (عَباءة) و (صَلاءة)[3] ، ولا شبهه أنَّ التَّاء إذا سقطت لفظاً وتقديراً قلبتا همزتين ، فتقول في (شَقاوة) و(عَباية)[4] فيمَن قال : (يا حارِ) : (يا شَقاوَ) ، و(يا عَبايَ) / ؛ لإرادة التَّاء ، ومَن قال : (يا حارُ) قال : (يا شَقاءُ) ، و(يا عَباءُ) .

[٥١أ]

ولو نسبت إلى (صَحْراء) لقلت : (صَحْراوِيٌّ) ، ولو ناديته مرخَّماً قلت : (يا صَحْراءُ)[5] ، فلو أزلته عن النِّداء صرفته ؛ لأنَّها منقلبة عن واو ، هي منقلبة عن همزة ،

---

(١) ينظر : **الحجَّة** ٥/١٢٩ و **البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجيِّ** ١/٢١٣ .

(٢) **اللمع** ١٨٠ .

(٣) (ينظر : **المنصف** ٢/١٢٨ ـ ١٣١ و **سر صناعة الإعراب** ١/٩٣ ـ٩٤) ، و(الصَّلاءة) : كلُّ حجر عريض يُدقُّ عليه عطر أو هبيد ، يقال : صَلاءة وصَلاية (**تهذيب اللغة** ١٢/٢٣٩) .

(٤) جاء في (عباية) وجهان : التَّصحيح وقلب الياء همزة ، والهمز أكثر (**إصلاح المنطق** ١٥٩ وينظر : **سر صناعة الإعراب** ١/٩٤) .

(٥) هذا على لغة من قال : (يا حارُ) ، تقلب الواو همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، وأمَّا من قال : (يا حارِ) فتبقى الواو دون قلب (ينظر : **سر صناعة الإعراب** ١/١٠٠ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٣١٤) .

هي منقلبة عن ألف التّأنيث[١]، فبعُد التّأنيث عنها، فصارت بمنزلة همزة (حِرْباء)، وهذا فيه نظر؛ لأنّ (فَعْلالاً) ليس لنا إلا مضاعفاً[٢]، فأمّا (ناقةٌ بِها خَزْعالٌ)[٣] فشاذٌّ، وإذا كان كذلك لم يكن الهمزة في (صَحْراء) هنا للإلحاق، ويجب أنْ يكون للتّكثير كألف (بُهْماة)[٤] عند سيبويه[٥].

ولو سمّيت بـ(غاوٍ) و(شاوٍ) ثمّ رخّمته على لغة مَن قال: (يا حارُ) لم تقل إلا (يا غاوُ)، فلا تهمز؛ لأنّ الواو عينٌ، فلا تُهمز، كيلا تُعلّ عينه بالقلب ولامه بالحذف، وليست لاماً فتُعلّ كإعلال (شَقاء)، ولو رخّمت (معاوي)[٦] لهمزت الواو؛ لأنّها رابعة قبلها ألف زائدة، فأشبهت اللّام خلاف الأوّل، ولو سمّيت بـ(أُسَيْوِد)[٧] ثمّ رخّمته لأدغمت[٨]؛ لأنّها صارت آخراً.

---

(١) ينظر: **سر صناعة الإعراب** ١/١٠٠ و **أمالي ابن الشّجريّ** ٢/٣١٤.

(٢) ينظر: **الكتاب** ٤/٢٩٤ و **الخصائص** ٣/٢١٣.

(٣) (ينظر: **الأسماء والأفعال والحروف** ٢٧٧ و **الخصائص** ٣/٢١٣)، و(الخَزْعال): الظَّلْع (**تهذيب اللغة** ٣/٢٧٥).

(٤) في المخطوط: (بهماءة)، و(البهماة): واحدة (البُهْمى)، وهي نبت تَجِد به الغنم وجداً شديداً ما دام أخضر، فإذا يبس اشتدّ شوكه وامتنع (**تهذيب اللغة** ٦/٣٣٩).

(٥) لم يقل سيبويه أنّ الألف فيها للتّكثير، وإنّما قال: « ولا يكون (فُعْلى) والألف لغير التّأنيث، إلا أنّ بعضهم قال: (بهماة واحدة)، وليس هذا بالمعروف » (**الكتاب** ٤/٢٥٥ وينظر: **المنصف** ١/٣٦).

(٦) لعلّه ترخيم (معاوية).

(٧) في المخطوط: (لو سمّيت ياسَيْوِد)، و(أُسَيْوِد) تصغير (أسود) للحيّة، وللعرب فيه لغتان: الأولى: الإعلال (أُسَيِّد)، وهي لغة بني تميم، وذلك على أصل القاعدة المشهورة: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وسبقت الأولى منهما بالسُّكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، واللغة الثّانية: التّصحيح (أُسَيْوِد)، وهي لغة سائر العرب، وتصحيح الواو هنا حملاً على تصحيحها في الجمع (أساود)، فإذا رُخّمت فحذفت الدّال منها، تطرّفت الواو، وزال شبهها بواو الجمع، فيُعمل فيها بالقاعدة السّابقة، تقلب الواو ياء، ثمّ تدغم الياء في الياء (ينظر: **الكتاب** ٣/٤٦٩ ـ ٤٧٠ و **الكامل** ١/٤١٣ و **الاشتقاق** ٢٠٦ و **سر صناعة الإعراب** ٢/٥٨٢).

(٨) في المخطوط: (لأغمت).

قال أبو الفتح ـ رحمه الله **ـ : « فإنْ سمَّيت رجلاً بـ(حُبْلَيان) تثنية (حُبْلى) قلت على لغة مَن قال : (يا حارِ) : (يا حُبْلَي أَقْبِلْ) ، فتحذف الألف والنُّون ، وتدع الياء بحالها ، ومَن قال : (يا حارُ) لم يجز على قوله ترخيم (حُبْلَيان) ؛ لئلا تنقلب الياء ألفاً ، فتقول : (حُبْلَى) ، وهذا فاسد ؛ لأنَّ ألف (حُبْلى) لا تكون أبداً منقلبة ، إنَّما هي زائدة ، وعلى هذا فقس ، فإنَّ في المسائل طولاً »** [1] .

قال سعيد : لو سمَّيت بـ(حُبْلَيان) تثنية (حُبْلى) أو (حُبْلوِيّ) منسوباً إلى (حُبْلَى) جاز ترخيمه في لغة مَن قال : (يا حارِ) ، فتحذف الألف والنُّون ويائي النِّسبة ، وتقول : (يا حُبْلَي أَقْبِلْ) ، و(يا حُبْلَوِ أَقْبِلْ) ، ولا يجوز ترخيمه فيمن قال : (يا حارُ) ؛ لما يؤدِّي إليه من القلب ، فتصير[2] ألف (فُعْلى) / الَّتي لم تُعهد إلا للتَّأنيث [٥١ب] منقلبةً ، وهذا لا يوجد مثله[3] ، والأخفش[4] منع من هذه المسألة ، وقياس مذهبه إجازتها ، وتكون الألف للإلحاق بـ(جُخْدَب)[5] ، فأمَّا سيبويه[6] فمنعها واجب عنده ؛ لأنَّه يمنع من هذا الوزن .

---

(١) **اللمع** ١٨٠ .

(٢) في المخطوط : (فيصير) .

(٣) (ينظر : **المقتضب** ٤/٥ و **الأصول** ١/٣٧٣ و **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٧١ ب) ، وذكر الخطيب الإسكافيُّ أنَّ المتأخِّرين من النَّحويين أجازوا ترخيم (حبلويًّا) على لغة من قال : (يا حارُ) (**المجالس** ٣٥٤) .

(٤) قول الأخفش في (**الأصول** ١/٣٧٣) .

(٥) وهذا الوزن ثابت عنده (**المنصف** ١/٢٧ و **أمالي ابن الشَّجريِّ** ٢/٣٣٣ و **المتَّبع** ٢/٤٩٩) ، و(الجخدب) : ضرب من الجنادب ، وهو الأخضر الطَّويل الرِّجلين (**الصِّحاح** " جخدب" ١/٩٧) .

(٦) **الكتاب** ٤/٢٨٨ ـ ٢٨٩ وينظر : **شرح التَّصريف** ٢٠٦ .

ولو رخَّمت (قاضُونَ) اسم رجل قلت على مذهب البصريّ[١] : (يا قاضِي) فأعدت الياء الّتي حُذفت لالتقاء السّاكنين ، والكوفيُّ[٢] لا يجيز ترخيم المثنَّى والمجموع المسمَّى به ؛ كيلا يزول الحكاية .

فإنْ رخَّمت اسماً مدغَمَ الآخِرِ وما قبل السَّاكن ساكنٌ ، نظرت إنْ كان للسَّاكن حظٌّ في الحركة أعدتَها إليه ، فقلت فيمن قال : (يا حارِ) في (مُحْمارّ) اسم رجل : (يا مُحْمارِ) في كلِّ قول[٣] ، وإنْ كان من قولك : (مَكَانٌ مُحْمارٌّ فيْهِ) قلت : (يا مُحْمارَ) ، ولو رخَّمت (مَفَرّا) و(مَرَدّا) قلت على قول البصريّ[٤] : (يا مَفَرْ) ، و(يا مَرَدْ) ، وعلى قول الفرّاء[٥] : (يا مَفْرَ) و (يا مَرْدَ) ، فأعدت كلَّ شيء إلى أصله لمّا زال الإدغام .

فإنْ رخَّمت مدغَماً لا أصل للأوَّل منهما في الحركة ، وقبله ساكن حرَّكته بما يقاربه من الحركات ، كقولك في (إسْحارّ) ــ نبت[٦] ــ اسم رجل : (يا إسْحارَ) ففتحت[٧] ، والفرّاء[٨] يحذفهما معاً ، وينزِّلهما منزلة الحرف الواحد ، ويحذف معهما الألف ، فتقول : (يا إسْحَ) كما يقول في (شِمْلال)[٩] : (يا شِمْلَ) ، وكذلك يقول في كلّ

---

(١) الكتاب ٢/٢٦٢ و الأصول ١/٣٦٣ .

(٢) قول الكوفيين في (شرح الكافية لابن جمعة ١/٢٠١ و ارتشاف الضرب ٥/٢٢٣٥) ، وذكر الرَّضيُّ أنّ بعض الكوفيين يمنع ترخيم المثنّى وجمع المؤنَّث السالم على لغة الضَّمّ ؛ لئلا يلتبس بالمفرد ، ويمنع ترخيم جمع المذكَّر السالم مطلقاً (شرح الكافية ١:١/٤٨٣) .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٢٦٣ .

(٤) الكتاب ٢/٢٦٣ و الأصول ١/٣٦٤ و شرح الكتاب للسيرافيّ ٣/٧٧ أ .

(٥) قول الفرّاء في (شرح الكتاب للسِّيرافيّ ٣/٧٧ أ و شرح الكافية للرَّضيّ ١:١/٤٨٩) .

(٦) (الإسحارّ) : جمع (إسحارّة) ، وهي بقلة حارّة ، تنبت على ساق لها ورق صغار ، لها حبّة سوداء (تهذيب اللغة ٤/٢٩٤) .

(٧) ينظر : الكتاب ٢/١٦٤ ــ ٢٦٦ .

(٨) قول الفرّاء في (شرح الكافية للرَّضيّ ١:١/٤٨٨ و ارتشاف الضَّرب ٥/٢٢٣٧) .

(٩) يقال : (ناقة شملال) : أي : سريعة (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٥٧) .

مدغَم لا أصل له في الحركة ، فيقول في (قَوْصَرَّة)[1] لو سمِّي به بغير تاء : (يا قَــوْصَ) ، وفي (زَعَارّ)[2] بلا تاء : (يا زَعَ) ، ومَن ضمَّ (حارُ) ضمَّ هنا[3] .

وقال الأخفش : « لو رخَّمت (سُفَيْرِجاً) تحقير (سَفَرْجَل) قلت : (يـــا سُــفَيْرِلُ) فرددت المحذوف »[4] ، و لم يجزه المبرِّد[5] ؛ لأنَّها الآن صيغة مستبدَّة بنفسها .

و لم يُجز أكثر العلماء التَّرخيم في الشِّعر في غير النِّداء إلا في لغة مَن قـــال : (يـــا حارُ) يجعل الكلمة كأنَّ لم تحذف منها شيء ، فأمَّا على لغة مَن قال : (يا حارِ) فإنَّما يجيزه سيبويه[6] .

وإذا رخَّمت المركَّب حذفت الاسم الأخير منه حسبُ عند البصريِّ[7] ، إذا جعلتـــه علماً ، فقلت في (مَعْدِي كَرِب) : (يا مَعْدِي) ، وفي رجل اسمه (خَمْسَةَ عَشَر) : (يـــا خَمْسَةَ) / ، فإنْ وقفت وقفت بالهاء عليه ، ولا تحذف مع المركَّب غيره . [٥٢أ]

وكذلك لو سمَّيته بـــ(طائِفيَّة) لم تحذف مع تاء التَّأنيث غيرَها ، فكنت تقول : (يـــا طائِفيَّ) ، وكذلك في (مَرْجانَة) : (يا مَرْجانَ)[8] .

---

(١) (القوصرَّة) : وعاء من قصب يرفع فيه التَّمر ، تخفَّف الرَّاء منه وتثقَّل (**لسان العرب** "قصر" ١٠٤/٥).

(٢) (الزَّعارَّة) : شراسة الخُلُق (**الصِّحاح** "زعر" ٦٧٠/٢) ، والشَّارح يمثل بهذه الكلمة عند حذف التَّاء منها افتراضاً .

(٣) ذكر السِّيرافيُّ أنَّه لا يجوز ترخيم (إسحارّ) على قول من قال : (يا حارُ) فيقال : (يـــا إســـحارُ) (**شرح الكتاب** ٧٨/٣ أ) .

(٤) قول الأخفـــش في (**الأصول** ٣٧٣/١ و **شرح الجمل لابن عصـــفور** ١٢١/٢ و **تذكرة النُّحـــاة** ٥٢٣) .

(٥) قول المبرِّد في (**الأصول** ٣٧٣/١ و **شرح الجمل لابن عصفور** ١٢١/٢ و **تذكرة النُّحاة** ٥٢٣) .

(٦) كرَّر الشَّارح الحديث عن هذه المسألة ، وسبق لي في صفحة (٤٤٠) توثيقها وبيان الوهَم الَّذي وقع فيه هناك ، وكرَّره هنا .

(٧) **الكتاب** ٢٦٧/٢ و **المقتضب** ٢٠/٤ ـ ٢١ و **الأصول** ٣٦٣/١ و **الإيضاح العضدي** ٢٥٣ .

(٨) ينظر : **الكتاب** ٢٤٤/٢ .

وقال الكسائيُّ : « لا يجوز أنْ تحذف الاسم الثَّاني في المركَّب إذا كان على ثلاثة أحرف ، فتسقطه البتَّة كما لا يجوز في المضاف »[١]، وقال : « تقول في (خَمْسَةَ عَشَرَ) : (يا خَمْسَةَ عَشَ) »[٢] ، وأجازه الفرَّاء[٣] في غير العدد إذا ضممت الثَّاني ، فقال في (حَضْرَمَوْت) إذا رفعت التَّاء : (يا حَضْرَمُ) ، وإذا أضاف كان بمنزلة (أبي عُرْوة) عنده .

ولو رخَّمت رجلاً اسمه (اثْنا عَشَرَ) قلت : (يا اثْنَ) ، فأسقطت الألف مع (عَشَر) ؛ لأنَّ (عَشَر) مكان النُّون من (اثنين)[٤] .

ولو رخَّمت (مَطايا) و(جَداوِل) عند البصريِّ[٥] قلت : (يا مَطاءُ) ، و(يا جَداءُ) فيمن ضمَّ ، والكسائيُّ[٦] يقول في (مَطايا) : (يا مَطايُ) ؛ لأنَّه قال هي منقلبة عن همزة ، فلا أغيِّرها مرَّة أخرى ، وقياس الفرَّاء : (يا مَطا) و(يا جَدا) ، وقال في (قَبائِل) : « لا يجوز أنْ أضمَّها ؛ لأنَّها الياء الَّتي كانت في (قبيلة) »[٧]، وكلام البصريِّ هو الصَّواب .

---

(١) لم أقف على قول الكسائيِّ هذا .

(٢) جاء في المخطوط : (يا خمسة عشر) ، وهذا لا ترخيم فيه ، ولعلَّ ما أثبت هو الصَّواب ، وقول الكسائيِّ هذا لم أقف عليه .

(٣) ينظر : **ارتشاف الضَّرب** ٥/٢٢٣٠ ـ ٢٢٣١ .

(٤) « قال سيبويه : لأنَّ (عشر) بمنزلة نون (مسلمين) ، والألف بمنزلة الواو » (**الكتاب** ٢/٢٦٩) .

(٥) لم أقف على قول البصريين .

(٦) لم أجد قول الكسائيِّ .

(٧) لم أجد قول الفرَّاء .

[بابُ النُّدْبةِ]

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **باب النُّدبة ، اعلم أنَّ النُّدبة إنَّما وقعت في الكلام تفجُّعاً على المندوب ، وإعلاماً من النَّادب أنَّه قد وقع في أمر عظيم ، وخطْب جسيم ، وأكثر ما يتكلَّم به النِّساء** »[1] .

قال سعيد : من شأن العرب مخاطبةُ الأطلالِ والوحوش والمياه والجبال والأشجار والسَّحاب وغيرِ ذلك ، والكناياتُ بها عن المقاصد ، فتنــزَّل الجمادات منــزلة مَن يعي ويجيب ، فمن ذلك قوله :

يا دارَ مَيَّةَ بِالجواءِ تَكَلَّمي ....[2]

وقوله :

ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[3]/ [٥٢ب]

وقوله :

---

(١) **اللمع** ١٨١ .

(٢) هذا صدر بيت لعنترة ، وعجزه :

.... وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

وهو في (**ديوان عنترة** ١٨٧ و **الكتاب** ٢٦٩/٢ و **طبقات فحول الشُّعراء** ١٥٢/١ و **الحجَّة** ٧٨/١ و **سر صناعة الإعراب** ٥٢١/٢ و **الفصوص** ١٨٥/٥ و **شروح سقط الزَّند** " البطليوسي " ٦٠٧/٢) ، والرِّواية المعروفة للبيت : (دار عبلة) ، و(الجواء) : وادٍ في ديار عبس أو أسد (**الأمكنة والمياه والجبال** ٤٠٢/١) ، وذكر محقِّق الكتاب الشَّيخ حمد الجاسر أنَّه ليس وادٍ بالمعنى المعروف بل منطقة واسعة منخفضة عمَّا حولها ، وفيها أودية وجبال ورياض وقرى ، وتقع في الشَّمال الغربيِّ للقصيم على نحو ٣٥ كيلاً من بريدة .

(٣) سبق تخريج البيت في صفحة (١٤٢) .

أَيا جَبَلَي نَعْمانَ بِاللهِ خَبِّرا ....[1]

وقوله :

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرَةً ....[2]

وقوله :

يا ناقَ سِيْرِي عَنَقاً فَسِيْحَا[3]

وكذلك :

أيا بانةَ الوادي ....[4]

وقوله :

---

(١) يظهر أنّ ابن الدَّهّان يريد البيت المشهور :

أيا جبلي نعمان بالله خلّيا   سبيل الصَّبا يخلص إليّ نسيمها

وهذا البيت لمجنون ليلى ، وهو في (**ديوانه** ٢٥١ و **المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ** ٢٧١ و **الأغاني** ١٩/٢ و **المخصَّص** ١٨٦/١٦ و **محاضرات الأدباء** ٤٢٣/٤ و **شرح اللمحة البدريَّة** ١٣٩/٢) ، و(نَعمان) : يطلق على كثير من المواضع ، ولعلّ المراد واد في طريق الطّائف ، يخرج إلى عرفات (**الأمكنه والمياه والجبال** ٥٥٥/٢) ، وذكر محقّقه الشيخ حمد الجاسر أنّ (نعمان) الّذي بقرب عرفات جوارها جنوباً ، وهو بين مكّة والطّائف ، وهو وادٍ من أشهر أودية تهامة ، تنحدر فروعه من جبل كرا وما حوله ، ويمرُّ بين جبليّ (كُساب) و(حَبَشيّ) جنوب مكّة على نحو عشرة أكيال .

(٢) تكملة البيت وتخريجه في صفحة (٣٥٤) .

(٣) سبق تخريج البيت في صفحة (٤٣٠) .

(٤) تكرَّر نداء (بانة الوادي) في شعر ابن الدُّمينة ، مثل قوله :

أيا بانة الوادي أليس مصيبةً   من الله أن تُحمى عليَّ ظلالُكِ

(**الحماسة البصريَّة** ١٠١٩/٣ وينظر : **ديوانه** ١٥) ، وقوله :

أيا بانة الوادي لقد أشرف العدى   علينا يفاعاً فاعلمي علم ذالكِ

(**التّعليقات والنّوادر** ٧٠٢/٢) ، و(البانة) :شجرة تسمو وتطول في استواء ، ليس لخشبها صلابة ، ولها هَدَب طُوال شديدة الخضرة ، وثمرها تشبه قرون اللوبياء إلا أنّ خضرها شديدة (**لسان العرب** "بين" ٧٠/١٣) .

أيا واكِفَ الوَسْمِيِّ.........   ....[1]

فإذا وجَّهوا الخطاب إلى هذه الأشياء ، و لم يجدوا منها نطقاً البتَّة ، فأنْ[2] توجُّه الخطاب إلى الميِّت الَّذي أُنس منه الخطاب أولى ، يفعل ذلك في الغالب النِّساء فإنَّهنَّ[3] على كلِّ حال أرقُّ قلوباً ، وأقلُّ نظراً في عاقبةٍ ، والهلع والجزع معذوقان[4] بهنَّ ، وإنَّما يرد منهنَّ لأمرين :

أحدهما : ذكر خلاله الجميلة ، فيخرجونها مخرج الفخر ، فيحفظ الحيُّ بها حرمته ، ويفتخر بها على أقرانه .

والثَّاني : التَّعلُّل في أنْ ينزَّل منزلة الحيِّ فيخاطَب ، وإنَّما بعُد الرِّجال عن هذا الباب ؛ لأنَّ من شأنهم الصَّبر على النَّوازل ، والرِّضا بالقضاء خلاف النِّساء في الغالب .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وعلامته (يا) و(وا) ، ولابدَّ من أحدهما** »[5] .

قال سعيد : حرف النُّدبة (يا) و(وا) ، والمختصُّ به (وا) ؛ لأنَّ (يا) يشترك فيها النِّداء والنُّدبة ، ولا يجوز حذفها كما جاز في بعض المنادَين ؛ لبعد المندوب عن الإجابة ، وكلَّما بعُد المنادى اشتدَّ بُعْدُ مدِّ الصَّوت ، وكلَّما قرُب تقاصر الصَّوت ، وهذا المعنى إنَّما أجيز فيه هذا إذ كان للمخلوقات ، وأمَّا قولهم :

يا رَبُّ يا رَبَّاهُ إيَّاكَ أَسَلْ[6]

---

(١) لم أقف على بيت فيه هذا النِّداء ، و(الواكف) : اسم فاعل من وكف الماء إذا سال ، و(الوسميُّ) : مطر أوَّل الرَّبيع ؛ لأنَّه يسمُ الأرض بالنَّبات (**لسان العرب** "وكف" ٣٦٢/٩ و "وسم" ٦٣٦/١٢).

(٢) لم يظهر في المخطوط من (فأن) إلا النُّون بسبب خرم صغير .

(٣) في المخطوط خرم صغير لم يظهر معه من (فإنَّهن) إلا نقطة الفاء وطرف النُّون .

(٤) أي : متعلَّقان (**مقاييس اللغة** ٢٥٧/٤) .

(٥) **اللمع** ١٨١ .

(٦) سبق تخريج البيت في صفحة (٣٤٩) .

فليس من هذا ؛ لأنَّ الله تعالى حيٌّ لا يموت ، أقرب إلى المنادى من نفسه إليه ، وإنَّما جروا على عادهم في ذلك ، لكلٍّ خفيٌّ عن أعينهم ، فلا يرونه ، ويحقِّقون به أمر الدُّعاء ، ويجوز عندي أنْ تكون الألف منقلبة عن الياء الَّتي للنَّفس ، إنَّما بُيِّنتْ بالهاء كما قالوا : (هاهُناهْ)(١) ، فبيَّنوا الألف بالهاء .

[١٥٣أ] ولهذا المعنى(٢) جُعل للأقرب / الهمزة ، ولأنَّ فيه أيضاً زيادة معنى ، ألا ترى أنَّ في قولك : (وازَيْداه) تفجُّعاً(٣) ، وإنْ لم تذكره ، فلمَّا زاد معنى لزم الحرف بخلاف المنادى ، فإنَّك لو قلت : (يا زَيْدُ) احتجت إلى أمر آخَر حتَّى يكون لندائك تأثيرٌ ، فتقول له : (كانَ كَذا) ، أو (افْعَلْ كَذا) ، أو (تَفْعَلُ) ، أو (أَتَفْعَلُ) ونحو ذلك ، فصار هذا المعنى فيه كالمعنى في المستغاث به في النِّداء ، ووجود (يا) معه .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وتزيد ألفاً آخِر الاسم ، فإذا وقفت ألحقتها هاءً ، فإذا وصلت حذفت الهاء** »(٤) .

قال سعيد : لَمَّا أرادوا الزِّيادة في المدِّ جعلوا الاسم بين مدَّتين ، وكانت ألفاً ؛ لأنَّها أبعد في المدِّ ؛ ولأنَّ الياء يلتبس بالمضاف ، والواو يؤدِّي إلى ما ليس مثله ، ثمَّ إنَّهم حافظوا في غالب الأمر على الألف ليُعلم المعنى الَّذي تدلُّ عليه ؛ لأنَّها هوائيَّة لطيفة ، فخصُّوها في الوقف بهاء ؛ كيلا يستهلكها الوقف ، فإذا وصلت نابت الكلمة الَّتي بعد الألف عن الهاء ، فأزالوها كما فعلوا بهمزة الوصل حيث اجتُلبت للنُّطق(٥) بالسَّاكن ، فإذا اتَّصلت الكلمة بكلمة قبلها غُني عن الهمزة بما تقدَّم الكلمة من الكلام ، إلا أنَّ همزة

---

(١) ينظر : **الكتاب** ١٦٥/٤ و **مغني اللبيب** ٤٥٥ .

(٢) يريد ما ذكره سابقاً من أنَّه كلَّما بعُد المنادى اشتدَّ بُعْدُ مدِّ الصَّوت ، وكلَّما قرُب تقاصر الصَّوت .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٢٢٠/٢ .

(٤) **اللمع** ١٨١ .

(٥) في المخطوط : (النطق) .

الوصل ضروريَّة الوجود إذا لم يسبق الكلمة شيء ، وليس كذلك هاء الوقف هنا ، ولهذا جاءت الكلمة المندوبة بلا هاء في الوقف ، قال الشَّاعر :

حَمَلْتَ أمْراً عَظِيْماً فاصْطَبَرْتَ لَهُ وقُمْتَ فِيْنا بحَــقِّ اللهِ يا عُمَرَا(١)

وقال سيبويه : « إذا وصلت المندوب حذفت الهاء ؛ لأنَّها تـــدخل للـــسَّكتة »(٢)، فتقول : (وازَيْدا واعَمْراهْ) ، حذفها من الأوَّل ، وأثبتها في الثَّاني ، قال الفرَّاء : « ومن العرب مَن يُنوِّن الأوَّل هنا ، فيقول : (وازَيْداً و اعَمْراهْ) »(٣)، شبَّه الألـــف بألـــف (عَصاً) ، وأنشد / : [٥٣ب]

وافَقْعَساً وأيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ(٤)

وقد جاءت الهاء في الوصل(٥)، وحرَّكها بعضهم بالضَّمِّ ، وبعضهم بالكسر(٦)، وزعم بعضهم أنَّ بعض العرب فتحها(٧)، فمن ضمَّها فعلى أنَّه جعلها من الاسم ، ومن كسرها فلالتقاء السَّاكنين ، ومن فتح فعلى الإتباع للألف ، قال الشَّاعر :

---

(١) البيت لجرير ، وهو في (**ديوانه** ٧٣٦/٢ و **الكامل** ٨٣٣/٢ و **العقد الفريد** ٢٨٦/٣ و **البديع** ١ : ٤٢٧/٢ و **التَّخمير** ٣٥٢/١ و **شرح عمدة الحافظ** ٢٨٩/١ و **الفاخر للبعليِّ** ٥٣٩/٢) .

(٢) ينظر : **الكتاب** ٢٢٢/٢ .

(٣) قال أبو حيَّان : « وزعم بعض أهل الكوفة أنَّ العرب تعوِّض من علامة النُّدبة التَّنوين في الوصل ... وهو مذهب الفرَّاء وابن الأنباريِّ » (**ارتشاف الضرب** ٢٢١٧/٥ و ينظر : **شرح الجمل لابن عصفور** ١٣٠/٢ و **المساعد** ٥٣٦/٢) ، وقال ثعلب : « النُّدبة تنوَّن » (**المجالس** ٧٤/١)

(٤) لم أقف على قائل البيت ، وهو في (**مجالس ثعلب** ٤٧٤/٢ و **المبهج** ١٥٠ و **شرح الجمل لابن عصفور** ٢/ ١٣٠ و **شرح التَّسهيل لابن مالك** ٤١٤/٣ و **شرح الألفيَّة لابن النَّاظم** ٥٩٢ و **رصف المباني** ١١٩ و **الفاخر للبعليِّ** ٥٣٨/٢) .

(٥) ذكر ابن سعدان الكوفيُّ أنَّ حذف الهاء في الوصل قليل (**حواشي المفصَّل** ١٣٨) ، وذكر النَّحَّاس أنَّ إثبات الهاء في الوصل خطأ عند جميع النحويين غير الفرَّاء (**إعراب القرآن** ١٧/٤) ، وابن جنِّي يجعله خطأ عند البصريين (**الفَسْر** ٣٦٨/٣ _ ٣٧١) .

(٦) ينظر : **معاني القرآن للفرَّاء** ٤٢٢/٢ و **الفَسر** ٣٦٨/٣ و **حواشي المفصَّل** ١٣٨ .

(٧) « ابن سعدان : واعلم أنَّ العرب تقول : (يا زيداه أقبل) ، فيرفعون الهاء وينصبونها ويخفـــضونها ، وبعض العرب يحذف الهاء ، وهو قليل » (**حواشي المفصَّل** ١٣٨ وينظر : **الممتع** ٢٦٦) .

يا مَرْحَباهُ بِحِمارِ عَفْرا[1]

وقال :

وَقَدْ رابَني قَوْلها يا هنا   هُ ....[2]

في أحد القولين[3] .

وبعضهم[4] يجعل هذه الألف والهاء في الوقف عوضاً من الكلام الَّذي يكون بعد الاسم في المنادى ، إنَّما يناديه ليأمره أو ينهاه أو يخبره ، والمندوب لا يُراد[5] ذلك منه ، فجعلوه بين الحرفين عوضاً من ذلك الكلام في النِّداء .

قال أبو الفتح _ رحمه الله _ : « وإنْ شئت لم تلحق الألف »[6] .

---

(١) البيت لعروة بن حزام ، وهو في (**ديوانه** ٢١ و **إصلاح المنطق** ٩٢ و **الفَسر** ٣٧٠/٣ و **سر صناعة الإعراب** ٥٦٠/٢ و **ما يجوز للشّاعر في الضّرورة** ٩٦ و **تهذيب إصلاح المنطق** ٢٢٥ _ ٢٢٦ و **شرح المفصَّل** ٤٦/٩) .

(٢) تكملة البيت :

.... ويحكَ ألحقت شرّاً بشرّ

وهو لامرئ القيس ، وهو في (**ديوانه** ١٦٠ و **المذكّر والمؤنّث لابن الأنباريّ** ٦١٢ و **الجمل** ١٦٣ و **شرح أبيات إصلاح المنطق** ٢٤٣ و **الفَسر** ٢٥٣/١ و ٣٧٠/٣ و **المقتصد** ٧٦٢/٢ و **أمالي ابن الشّجريّ** ٣٣٨/٢) ، و(يا هناه) : يا رجل ، وهي كلمة تقال لمن يُستحقر (**الحلل** ٢١٩) .

(٣) وهو قول الكوفيين وأبي زيد والأخفش أنّ الهاء في (هناه) زائدة ، وهي هاء السَّكت ، والقول الثّاني : أنّها أصليّة لام الكلمة ، وهو قول جمهور البصريين ، ينظر هذان القولان ، وما يتفرَّع عنهما من أقوال في (**المنصف** ١٣٩/٣ _ ١٤٣ و **الصِّحاح** " هنو " ٢٥٣٧/٦ و **المجالس** ٢٥٢ _٢٥٣ و **أمالي ابن الشّجريّ** ٣٣٨/٢ _ ٣٣٩) .

(٤) لم أقف على قائل هذا القول .

(٥) في المخطوط : (يريد) والعبارة معه مختلّة ، وتصحيحها ما أثبت ، أو (والنّادب لا يريد) .

(٦) **اللمع** ١٨١ .

قال سعيد : ربَّما استغنت العرب بالمدَّة الأولى عن الأخرى ، وذلك أنَّ المقـصود إظهار التَّفجُّع وإبداء المناقب ، لا إسماع الميِّت ، وإذا كان كذلك غَنُوا بـ(وا) في أوَّله ، وأحسن ما يحذف إذا كان مع المندوب (وا) ؛ كيلا يلتبس بالمنادى .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وذلك قولك :[(وازَيْداهْ) ، (واعَمْـراهْ) ، وإنْ شئت قلت : (وازَيْدُ) ، (واعَمْرُو) ، وتقول]**[١] : **(وازَيْدا وا عَمْراهْ) فتُلحِق الهاء في الَّذي تقف عليه** »[٢] .

قال سعيد : يجوز في (زَيْدٍ) إذا كان مندوباً ووقفت عليه ثلاثة أوجه :
أحدها : (وازَيْداهْ) ، والثَّاني : (وازَيْدا) ، والثَّالث : (وازَيْدْ) ، فإذا وصلته جاز فيه وجهان في الكلام ، ووجه آخَر في الشِّعر ، وذلك قولك : (وازَيْدا وازَيْداهْ) ، والثَّاني : (وازَيْدُ وازَيْداهْ) ، والثَّالث الَّذي في الشِّعر : (وازَيْداهُ وازَيْداهَ وازَيْـداهِ) ، وأجـاز بعضهم[٣] : (وازَيْدَ) بالفتح حسبُ .

وليس / قوله : « تُلحِق الهاءَ الَّذي تقف عليـه » بـلازم ، وإنَّمـا أراد الأولى ، والبصريُّ[٤] لا يعرف ثبوت الهاء في الوصل إلا في الشِّعر . [٥٤أ]

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **واعلم أنَّك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب ؛ ليكون ذلك عذراً لك في تفجُّعك عليه** »[٥] .

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في المخطوط ، وأثبته من اللمع ؛ لأنَّ نصَّ ابن جنِّي السَّابق يقتضي وجوده هنا.

(٢) **اللمع** ١٨١ .

(٣) وهم الكوفيون (**شرح الكافية الشَّافية** ١٣٤٨/٣ وينظر : **البديع** ١ :٤٢٨/٢) .

(٤) قول البصريين بمنع ثبوت الهاء وصلاً في (**إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١٧/٤ و **الفَسر** ٣٦٨/٣) ، وأمَّا إثباتها في الشِّعر فقال عنه ابن جنِّي : « وهذه ضرورة مستقبحة للمحدَث ، وسبيل مثلها ألا يقـاس عليه إلا على الاستكراه » (**الفَسر** ٣٦٩/٣) .

(٥) **اللمع** ١٨١ .

قال سعيد : اعلم أنَّ النُّدبة لَمّا كانت تدلُّ على الجَزَع وقلّة الصَّبر على النَّازلة ، كان الواجب على النَّادب أنْ يُوجد سبباً يكون عذراً له عند السَّامع ، فأتى لذلك بالاسم الَّذي يُعرف بذكره خِلال المندوب من كرم ، وفضل ، وشجاعة ، وحُسْن ، وذكاء ، كقولك : (واحاتِماهْ) ، (واقَيْساهْ) ، (واعَنْتَراهْ) ، (وايُوسُفاهْ) ، (وا إياساهْ) ، فتكون بذكرك هذه الأسماء آتياً بالعذر .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **ولا تندب نكرة ولا مبهماً ، لا تقول :** (وارَجُلاهْ) ، **ولا** (واهَذاهْ) ، **ولا** (واذَلِكاهْ) ، **وكذلك لا تقول** : (**وامَنْ لا يَعْنِيْني أَمْرَهُوهْ**) »[١] .

قال سعيد : إذا كانت النُّدبة كما ذكرنا فلا فائدة في ندبة مجهول لا يقوم به عذر النَّادب ، فلو قلت : (وارَجُلاهْ) لم يتبيَّن من لفظه أمر يجب أنْ يُندب عليه ، ورُوي عن الرُّؤاسيِّ[٢] : (يا رَجُلاً مُسَجَّاهْ)[٣] ، وهذا مشكل من وجهين : أحدهما : أنَّه نكرة ، والثَّاني : أنَّه وصف ، ويونس يجوِّزه ، والخليل يأباه[٤] .

---

(١) **اللمع** ١٨١ .

(٢) الرُّؤاسيُّ : هو أبو جعفر محمَّد بن الحسن ، أستاذ أهل الكوفة في النَّحو ، أخذ عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ، ومن مؤلّفاته : الفيصل ، والتَّصغير ، ومعاني القرآن (ينظر : **طبقات النَّحويين واللغويين** ١٢٥ و **إنباه الرواة** ٤/١٠٥ ـ ١٠٩) .

(٣) ذكر الرَّضيُّ أنَّ هذه الجملة حكاها الكوفيُّون (**شرح الكافية** ١:١/٥٠٤) ، والرُّواسيُّ أحد الكوفيين ، كما رويت من حكاية ثعلب في (**شرح ألفيَّة ابن معط** ٢/١٠٥٨ وينظر : **شرح الكافية لابن جمعة** ١/٢٠٥) ، و(مسجًّى) : مغطًّى (**لسان العرب** "سجا" ١٤/٣٧١) .

(٤) سيأتي قريباً في صفحة (٤٥٨) تفصيل قولي الخليل ويونس .

وأمَّا أسماء الإشارة فهي صالحة لكلِّ مشار إليه ، فليس في لفظه عذر للنَّادب ، فلا تقول : (واهَذاهْ) ، وكذلك لا تقول : (وامَنْ لا يَعْنِيْني[1] أمْرَهُوهْ) ؛ لأنَّه ضدُّ ما وُضع له النُّدبة ؛ لأنَّ النُّدبة يجب أنْ تكون لمن يعنيك أمره .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله / ـ : « **ولكن تقول** : (**وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهْ**) ، **وإذا ندبت مضافاً أوقعت المدَّة على آخرِ المضاف إليه ، تقول** : : (**واعَبْدَ المَلِكاهْ**) ، و(**وا أبا الحَسَناهْ**) »[2] . [٥٤ب]

قال سعيد : لمَّا كان (بِئْرُ زَمْزَمَ) ينتفع بها النَّاس ،كان لحافرها منزلة في القلب تقضي بالتَّفجُّع على من أسَّسها ، وكان النَّادب له معذوراً ، وكذلك (وامَنْ بَنى الكَعْبَتاهْ) .

وأنت متى ندبت مضافاً أوقعت ألف النُّدبة على المضاف إليه ، نحو : (وا أميرَ المُؤْمنِيْناهْ) ؛ لأنَّ الثَّاني من تمام الأوَّل ، وإنْ كان الأوَّل المندوب ، وذكر ابن كيسان عن الفرَّاء في قولك : (غُلام زَيْدٍ) وكلِّ مضاف منوَّن إذا ندبته أربعة أوجه[3] :
أحدها : (يا غُلامَ زَيْداه) ، والثَّاني : (واغُلامَ زَيْدِيه) ، والثَّالث : (واغُلامَ زَيْدناهْ) ، والرَّابع : (واغُلامَ زَيْدِنيهْ) ، وإنْ كان الثَّاني غير منوَّن كان فيه وجهان[4] : الأوَّل : (واغُلامَ أحْمَداه) ، والثَّاني : (واوَلَدَ الأميْرِيه) .

---

(١) كُرِّر في هذا الموضع من المخطوط قوله : « فلا تقول : (وا هذاه) ، وكذلك لا تقول » .
(٢) **اللمع** ١٨١ .
(٣) الأوجه الأربعة منسوبة إلى الفرَّاء في (**ارتشاف الضَّرب** ٥/٢٢١٨ـ ٢٢١٩ و **المساعد** ٢/٥٤١) ، وذكر ابن مالك الوجهين الثَّالث والرَّابع منسوبين إلى الكوفيين ، وذكر أنَّ البصريين لا يجيزون إلا الوجه الأوَّل (**شرح الكافية الشَّافية** ٣/١٣٤٧ وينظر : **شرح ألفيَّة ابن معط** ٢/١٠٥٩) .
(٤) في المخطوط : (وجها) .

وإذا ندبت موصوفاً أوقعت ألف النُّدبة على الموصوف عند الخليل[١]، وعلى الصِّفة عند يونس[٢]، فتقول : (وازَيْدا[٣] الظَّريفُ) عند الخليل ، و(وازَيْدُ الظَّريْفاهْ) عند يونس ، واستدلَّ يونس بأنَّ الصِّفة قد تكون مع الموصوف بمنزلة شيء واحد، نحو : (لا غُلامَ ظَرِيْفَ لَكَ) ، و(هَذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو)[٤]، وكلٌّ واحد منهما يقوم مقام صاحبه، ولهذا المعنى دخلت الفاء في الخبر في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[٥] .

وزعم الخليل أنَّ دخول ألف النُّدبة على الصِّفة خطأ[٦] ؛ لأنَّ الصِّفة لا يُضطرُّ إليها ، وأنَّها يُفصل بينها وبين الاسم في حال السَّعة ، وقد تفارق الاسم ، وليست من تمام الموصوف في غالب الأمر ، وليس كذلك المضاف ، ألا ترى أنَّه قد يجيء وليس له معنى في نفسه إذا فارق المضاف مستعملاً كـ(ابنِ عِرْسٍ) و(حِمارِ قَبَّان) ، وكذلك جميع الكنى ، وقال الخليل : « لو جاز ذلك لجاز أنْ تقول / : (وازَيْدُ أَنْتَ [٥٥أ]

---

(١) قول الخليل في (**الكتاب** ٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦ و **المسائل البصريَّات** ١/٦٨٠ و **البديع** ١: ٢/٤٢٧) ، وزعم ابن السرَّاج أنَّ ألف النُّدبة لا تدخل على الصِّفة ولا الموصوف إذا اجتمعا في قول الخليل (**الأصول** ١/٣٥٧ ـ ٣٥٨) ، وهذا يخالف ما جاء في (**الكتاب** ٢/٢٢٦) عند ذكر احتجاج الخليل : « والموصوف إنَّما تقع ألف النُّدبة عليه ، لا على الوصف » .

(٢) قول يونس في (**الكتاب** ٢/٢٢٦ و **المقتضب** ٤/٢٧٥ و **المسائل البصريَّات** ١/٥١٣ ـ ٥١٤) ، وهو قول الكوفيين وابن كيسان أيضاً (**شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣/٥٧أ) .

(٣) في المخطوط : (وازيداهُ) ، وهذا خطأ ؛ لأنَّ الهاء عند البصريين لا تلحق في الوصل .

(٤) ينظر : **المسائل البصريَّات** ١/٥١٥ ـ ٥١٦ .

(٥) سورة الجمعة ، الآية (٨) ، ودخلت الفاء في الخبر ؛ لأنَّ (الَّذي) جاء وصفاً للمخبر عنه ، وهو اسم (إنَّ) ، فلمَّا جاز أنْ تدخل الفاء في خبر (الَّذي) إذا وصل بفعل ، جاز أنْ تدخل في خبر الموصوف بـ (الَّذي) ، إقامةً للصِّفة مقام الموصوف (ينظر : **البيان في غريب إعراب القرآن** ٢/٤٣٨) .

(٦) قول الخليل في (**الكتاب** ٢/٢٢٦) .

الفارِسُ البَطَلاهْ) »[١] ، وقال الخصم : « هذا لا يلزم ؛ لأنَّ هذا ليس بصفة »[٢] .

وليونس أنْ يقول : إنَّ الصِّفة قد تلزم[٣] في قولك : (يا أيُّها الرَّجُلُ) ، و(الجَمَّاء الغَفيْر) ، وللخليل أنْ يقول : ليست صفة المنادى كصفة غيره ؛ لأنَّ المنادى مبني ، والصِّفة معربة نحو : (يا زَيْدُ الظَّرِيْفُ والظَّرِيْفَ) ، وليونس أنْ يقول : إذا جاز أنْ تدخل علامة النُّدبة المضاف في نحو : (يا أَميْرَ المُؤْمنِيْناه) جاز أنْ تدخل على الصِّفة ؛ لأنَّ المضاف أجنبيٌّ من الأوَّل ، وليست الصِّفة كذلك .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **واعلم أنَّ ألف النُّدبة يُفتح أبداً ما قبلها كما تقدَّم ، إلا أنْ تخاف اللَّبس ، فإنَّك تتبعها ، تقول إذا ندبت غلام امرأة : (واغُلامَكِيهْ) ، تقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ، ولم تقل : (واغُلامَكاهْ) كيلا يلتبس بالمذكَّر** »[٤] .

قال سعيد : اعلم أنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، ولهذا المعنى من خفَّف (لَؤُمَ) و(سَئِمَ) جعل الهمزة بين الهمزة وبين ما منه حركتها[٥] ، فإذا خفَّفوا (جُؤَناً)[٦] و(مِئَراً)[٧] قلبوا الهمزة في (جُؤَنٍ) واواً خالصة ، وقلبوا الهمزة في (مِئَرٍ) ياء خالصة[٨] ؛

---

(١) كلام الخليل في (**الكتاب** ٢/٢٢٥) .

(٢) ينظر : **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٣/٥٧ أ و **المجالس** ٣٣٨ .

(٣) في المخطوط : (يلزام) .

(٤) **اللمع** ١٨٢ .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٣/٥٤٢ و **سر صناعة الإعراب** ١/٤٨ .

(٦) (جؤن) : جمع (جُؤْنة) ، وهي سُليلة مستديرة مغشَّاة أدَماً ، تكون مع العطَّارين (**تهذيب اللغة** ١١/٢٠٤) .

(٧) (مِئَر) : جمع (مِئْرة) وهي العداوة (**الصِّحاح** " مأر" ٢/٨١١) .

(٨) ينظر : **الكتاب** ٣/٥٤٣ و **سر صناعة الإعراب** ٢/٥٧٣ و ٧٣٨ .

كيلا تقرب بتخفيفها من الألف وقبلها ضمَّة أو كسرة[١] ، فالأولى أنْ تكون الألف الخالصة ممتنعاً قبلها غير الفتحة ، فتقول : (وازَيْدَاهْ) ، (واعَمْرَاهْ) فتجعل الضَّمَّة فتحة لأجل الألف .

فإنْ أدَّى الأمر في القلب إلى لبس جعلت الألف تابعة للحركة ، فتقول إذا ندبت غلام امرأة مخاطَبة : (واغُلامَكِيهْ) ، ولم تقل : (واغُلامَكاهْ) كيلا يلتبس غلام المخاطَب المذكَّر بغلام المخاطَب المؤنَّث ، وإنَّما جاز : (واغُلامَكاهْ) ، ولم يجز : (يا غُلامَكَ) ؛ لأنَّ المنادى مخاطَب ، والمندوب ليس بمخاطَب في الحقيقة .

[٥٥ب] وقال بعضهم : « كلُّ حركة كانت فارقة فإتباع / الألف لها واجب »[٢] ، فتقول : (واغُلامَكِيهْ) ؛ لأنَّ كسرة الكاف للمؤنَّث ، وفتحتها للمذكَّر ، وكذلك (واأَنْتاهْ) ، و(واأَنْتِيه) ، فإنْ كانت غير فارقة كنت مخيَّراً في إتباع الألف لها وإتباعها الألفَ ، تقول : (واقَطاماه) ، و(واقَطامِيه) ، كذا حكى ابن السرَّاج[٣] ، وقال : « (واغُلامَ الرَّجُلِيهْ) ، و(واغُلامَ الرَّجُلاهْ) »[٤] ، وجعل حركة المضاف غير فارقة ، وهذا فيه نظر ، وكذلك : (وازَيْدانِيه) و(وازَيْداناه) عنده[٥] .

قال أبو الفتح ـ رحمه الله ـ : « **وتقول**[٦] **إذا ندبت (غُلامَهُ) : (واغُلامَهُوهْ)، تقلب الألف واواً ، ولم تقل** : (**واغُلامَهَاهْ**) ؛ **كيلا يلتبس بالمؤنَّث** »[٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٥٤٣ و التَّكملة ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

(٢) ينظر : الأصول ١/٣٥٧ .

(٣) الأصول ١/٣٥٧ .

(٤) الأصول ١/٣٥٧ .

(٥) ينظر : الأصول ١/٣٥٧ .

(٦) لم يظهر في المخطوط إلا اللام من (وتقول) ، بسبب خرم صغير .

(٧) اللمع ١٨١ .

قال سعيد : قد بيَّنا أنَّ الكلام إذا أدَّى إلى اللَّبس كان إتباع الألف للحركة واجباً ، ولا شبهة أنَّ ضمَّه يؤدِّي إلى تذكير الضَّمير ، وفتحه يؤدِّي إلى تأنيثه ، فارتُكب إتباع الألف الحركةَ كيلا يلتبس المقصود ، وقريب من هذا ما ارتكبناه من ثبوت لام (النَّزَوان) صحيحة ؛ كيلا نقلبها [1] ألفاً ، فيلتقي ساكنان ، فيصير إلى (نَزان) [2] ، فيلتبس بـــ (فَعَال) [3] ، فتقول حينئذ : (واغُلامَهُوهْ) .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وإذا ندبت (غُلامَهُم) قلت : (واغُلامَهُمُوهْ) ، فتبدل الألف واواً ، ولم تقل : (واغُلامَهُماهْ) كيلا يلتبس بالتَّثنية** » [4] .

قال سعيد : التَّثنية والجمع معنيان مختلفان ، والفرق بينهما واجب ، ألا ترى أنَّ العرب لم يكفها فرقاً بين التَّثنية والجمع أنَّ الألف في أحدهما والواو في الآخَر ، وفتح ما قبل ياء أحدهما ، وكسر ما قبل ياء الآخَر ، حتَّى كسروا نون أحدهما ، وفتحوا نون الآخَر ؛ ليشتدَّ الفرق ، فإذا كان كذلك فإدخال/ أحدهما على الآخَر يضادُّ هذا الفصل [5] ، فجُعل المثنَّى على بابه ؛ لأنَّ له ألفاً ، وتحذف ألف التَّثنية ، وتبقى ألف النُّدبة ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وإنَّما كان كذلك لأمرين : أحدهما : أنَّ الطَّارئ يزيل الثَّابت ، والثَّاني : أنَّ الثَّاني لمعنى وهو بابها ، وقيل : « إنَّ الثَّاني هو المحذوف ؛ لأنَّ ألف النُّدبة ليست لازمة » [6] ، والصَّحيح الأوَّل . [٥٦أ]

ولو ندبت رجلاً اسمه (مُثَنَّى) لقلت : (وا مُثَنَّاهْ) فحذفت ألف (مثَنَّى) ، ولم تقلبها كما قلبتها في التَّثنية ، قال الفارسيُّ : « لأنَّ التَّثنية لازمة ، والنُّدبة ليست بلازمة ،

---

(١) في المخطوط : (يقليها) .

(٢) في المخطوط : (نزوان) ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) ينظر : **سر صناعة الإعراب** ٦٦٨/٢ .

(٤) **اللمع** ١٨١ .

(٥) في المخطوط : (الفضل) .

(٦) لم أجد هذا القول .

وذلك أنَّ النُّدبة ليس جميع العرب يقولها ، وإنَّما هي كلام النِّساء ، فإذا أرادوا التَّفجُّع وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف النُّدبة على كلِّ كلام يريدون أنْ يسكتوا عليه ، وألحقوا الهاء ، لا يبالون أيَّ كلام كان »[١] ، وهذا يرِد عليهم فيه (قامَ الزَّيْدانِ) ، وحذف العلامة الَّتي للتَّثنية من الفعل وإثباتها[٢] في (قامَتْ هِنْدُ) ، لكون المثنَّى غير لازم ، والمؤنَّث الحقيقيّ لازماً ، وإنَّما حُذفت ألف (مُثَنَّى) ، ولم يحذف ألف النُّدبة ؛ لأنَّها لمعنى ، والَّذي عندي أنَّ التَّنوين يزيل الألف في (مُثَنَّى) ، وألف النُّدبة يزيل التَّنوين في النُّدبة ، نحو : (واغُلامَ زَيْداهْ) ، فإذا كان ألف النُّدبة تزيل التَّنوين فإزالتها ألف (مُثَنَّى) أولى ، ويجوز أنْ يكون أراد أنَّ التَّثنية لازمة بالنِّسبة إلى النُّدبة ، فلذلك قُلبت مع التَّثنية ، ولم تُقلب مع النُّدبة[٣] .

قال أبو الفتح ــ رحمه الله ــ : « **وتقول إذا ندبت (غُلامَكَ) في قول مَن قال : (يا غُلامِ) : (واغُلامَاهْ) بفتح الميم للألف ، ومَن قال : (يا غُلامِيْ) بإسكان الياء فله وجهان : إنْ شاء حذفها لالتقاء السَّاكنين ، فقال : (واغُلاماهْ) ، وإنْ شاء حرَّكها للألف ، فقال : (واغُلامَيَاهْ) ، [ومن قال : (يا غُلامِيَ) بتحريكها ، لم يقل إلا : (واغُلامَياهْ)]**[٤] **بإثباتها/** »[٥] . [٥٦ب]

قال سعيد : اعلم أنَّ أصل ياء المتكلِّم الفتح حملاً على الكاف الَّتي للمخاطب ، وإنَّما يستثقل بعض العرب الحركة على الياء ــ وإنْ كانت فتحة ــ فيُسكنها ، وليس كذلك الكاف ، ولذلك إذا سكن ما قبلها فُتحت ، نحو : (عَصايَ) ، و(غُلامَيَّ) ،

---

(١) لم أجد قول الفارسيِّ هذا ، والكلام من قوله : « الندبة ليس جميع ... » إلى آخر النصِّ موجود في (**الأصول** ٣٥٨/١) منسوباً إلى الأخفش .

(٢) أي : إثبات العلامة الَّتي للتَّأنيث .

(٣) ينظر : **المقاصد الشَّافية** ٣٩٢/٥ .

(٤) ما بين المعقوفين ليس في المخطوط ، وأثبته من اللمع .

(٥) **اللمع** ١٨٢ .

و(زَيْدِيَّ) ، وبعضهم[١] يجتزئ بالكسرة الَّتي قبل الياء عن الياء ، نحو : (غُلامِ) في الفواصل وأواخر الأبيات ، وقد جاء في غير ذلك ، وذلك في النِّداء ، وقد جاء في غير النِّداء أيضاً ، كقوله :

.... شَرِقَتْ دُمُوعِ بِهِنَّ فَهْيَ سُجُومُ[٢]

وبعضهم[٣] يقلب الكسرة الَّتي قبل الياء فتحة ، فيقلب الياء ألفاً ، فيقول : (غُلاما) ، وأنشد سيبويه لرؤبة :

بُكاءَ ثَكْلَى فَقَدَتْ حَمِيْما

فَهْيَ تَرَنَّى بِأَبا وابْنِيْما[٤]

وقد روي : (وابناما)[٥]، وهذا سناد[٦]، ويجوز على هذا عندي قوله :

فَيا عَجَبا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ[٧]

لأنَّ (عَجَبا) نكرة ، فلا يُندب ، ويجوز أنْ يكون (عَجَبي) على (غُلاما) ، وحذف الألف لالتقاء السَّاكنين ، ويجوز أنْ يكون حذف الياء لالتقاء السَّاكنين[٨]، وعلى هذا عندي قوله :

---

(١) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٠٩ و **مجاز القرآن** ٢/١٥٩ .

(٢) سبق الحديث عن هذا الشَّطر في صفحة (٣٠٢) .

(٣) ينظر : **الكتاب** ٢/٢١٠ و **الجمل** ١٦٠ .

(٤) سبق ذكر البيتين في صفحة (٣٩٩) ، وسيبويه إنَّما ذكر البيت الثَّاني فقط (**الكتاب** ٢/٢٢٣) .

(٥) ينظر : **الكتاب** ٢/٢٢٣ .

(٦) (السِّناد) : هو كلُّ فساد قبل حرف الرَّوِيِّ مِمَّا هو في القافية (**القوافي للأخفش** ٥٣) ، والعيب هنا هو أنَّ الياء إذا وقعت ردفاً لا يعقبها الألف ، وسبق الحديث عن هذا في صفحة (٣٩٩) .

(٧) البيت للفرزدق ، وهو في (**ديوانه** ١/٤١٩ و **الكتاب** ٣/١٨ و **طبقات فحول الشُّعراء** ١/٢٢ و **المقتضب** ٢/٣٩ و **الأصول** ١/٤٢٥ و **الجمل** ٦٦ و **إعراب القرآن للنَّحَّاس** ١/ ٣٠٥) .

(٨) يظهر لي أنَّ الشَّارح أراد أنَّ (عجبا) في البيت أصله (عجبيْ) ثمَّ قلبت الياء ألفاً ولم تلحقه ألف النُّدبة ، أو أنَّه كذلك لكنَّه اتَّصل بألف النُّدبة ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف الأولى ، أو أنَّ ياء المتكلِّم لم تقلب ألفاً ، ولكنَّها عند اتِّصالها بألف النُّدبة حُذفت لالتقاء السَّاكنين ، وهذا على لغة من يسكِّن الياء ، وعبارة ابن الدَّهَّان ليست بيِّنة .

فَما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ   يفُوْقانِ مِرْداسَ فِي مَجْمَعِ [(١)]

ولا يُرتكب مذهب الكوفيّ [(٢)] في ترك صرف ما ينصرف ، ومنه قوله :

يا صاحِــبا رُبَّتَ إِنْســـان حَسَنْ

يَسْأَلُ عَنْكَ اليَــوْمَ أوْ يَسْأَلُ عَنْ [(٣)]

ومن حرَّك الياء لم يُجز [(٤)] إلا إثباتها لتحصُّنها بالحركة ، ومن سكَّنها كان له وجهان : حذفها لالتقاء السَّاكنين ، فتقول : (واغُلاماهْ) ، وتحريكها بالحركة الَّتي كانت لها في الأصل ، وردَّ المبرِّد [(٥)] القول الأوَّل ، وقـــال : « لهـــا حركة تعـــاد إليها كما اضطـــررت في السَّاكن إذا كـــان قبلـــها » ، وأجـــاز سيبـــويه [(٦)] : (واغُلاميَهْ) .

---

(١) البيت للعبَّاس بن مرداس السُّلميِّ ، وهو في (**ديوانه** ١١٢ و **الشِّعر والـشُّعراء** ١/١٠١ و **شـــرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٢/ ١٠٤ و **سر صناعة الإعراب** ٢/٥٤٦ و **ما يجوز للشَّاعر في الـضَّرورة** ١٦١ و **الإفصاح للفارقيِّ** ٥٩ و **الإنصاف** ٣٩٩) ، والشّاهد في (مرداس) ، فإنَّه يُستشهد به على تـــرك صرف المصروف ، وابن الدَّهَّان وجَّهه بتوجيه آخَر ، أشار إليه هنا ، وبيَّنه في (**الغرَّة** ــ قليج علي ــ ١١٧ب) بقوله : « الأصل : (مرداسيْ) ، ثمَّ قُلب من الياء ألفاً ، كـــما حكى أبو عثمان في غـــير النِّداء ، ثمَّ حذف الألف احتزاء بالفتحة » .

(٢) مذهب الكوفيين في (**شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** ٢/ ١٠٤ و **الإنصاف** ٣٩٧ و **ضرائر الشِّعر** ١٠١) ، ونُسب أيضاً في الإنصاف إلى الأخفش والفارسيّ وابن بَرهان .

(٣) لم أقف على نسبة هذين البيتين ، وهما في (**النَّوادر في اللغة** ٣٤٣ و **الحجَّة** ٥/٣٦ و **كتاب الشِّعر** ١/٧٢ و **الأزهيَّة** ٢٦٢ و **شرح الكافية للرَّضـــيِّ** ٢ :١/٥٩٨ و ٢ :٢/١١٠٧ و **خزانـــة الأدب** ٧/٤٢٢ وينظر : **شرح المفصَّل** ٣/٣٢) .

(٤) يلاحظ أنَّ ابن الدَّهَّان لم يذكر حكم النُّدبة في لغة من يحذف الياء ، وهي أولى اللغات في كلام ابن جنِّي ، فقد يكون سها عنها ، أو أنَّ هناك سقطاً .

(٥) القول بحذف الياء الساكنة أجازه المبرِّد في (**المقتضب** ٤/٢٧٠) ، وهو القـــول المنـــسوب إليـــه في (**الأصول** ١/٣٥٦ و **الإيضاح في شرح المفصَّل** ١/٢٨٤) ، وذكر الـــسِّيرافيُّ أنَّ المـــبرِّد ذكـــره ، وسيبويه لم يذكره (**شرح الكتاب** ٣/٥٤ أ وينظر : **الكتاب** ٢/٢٢١ و**المقاصد الشَّافية** ٥/٤٠٤) .

(٦) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنَّه يجوز في النُّدبة : (واغلاميَهْ) ... » (**الكتاب** ٢/٢٢١) .

[٥٧أ]

فإنْ ندبت مضافاً [١] إلى مضاف / إليك ،لم يجز إلا إثبات الياء عند سيبويه [٢] ، وحركتُها في النُّدبة [٣] ، فيقولون : (واغُلامَ غُلامِي) ، فـإنْ ألحقت الألـف قلت : (واغُلامَ غُلامِيَاهْ) ، وكذلك : (وا انْقِطاعَ ظَهْرِياهْ) ، وهذا يدلُّ على صحَّة قول المبرِّد في عدم جواز الحذف .

وتقول إذا ندبت (انْقِطاعَ ظَهْرِ) غائبٍ : (وا انْقِطاعَ ظَهْرِهِيهْ) ، فمَن كسر هاء الضَّمير ألحق الياء في النُّدبة ، ومن ضمَّ ألحق الواو ، فيقول : (وا انْقِطاعَ ظَهْرِهِيهْ) ، و (وا انْقِطاعَ ظَهْرِهُوهْ) [٤] .

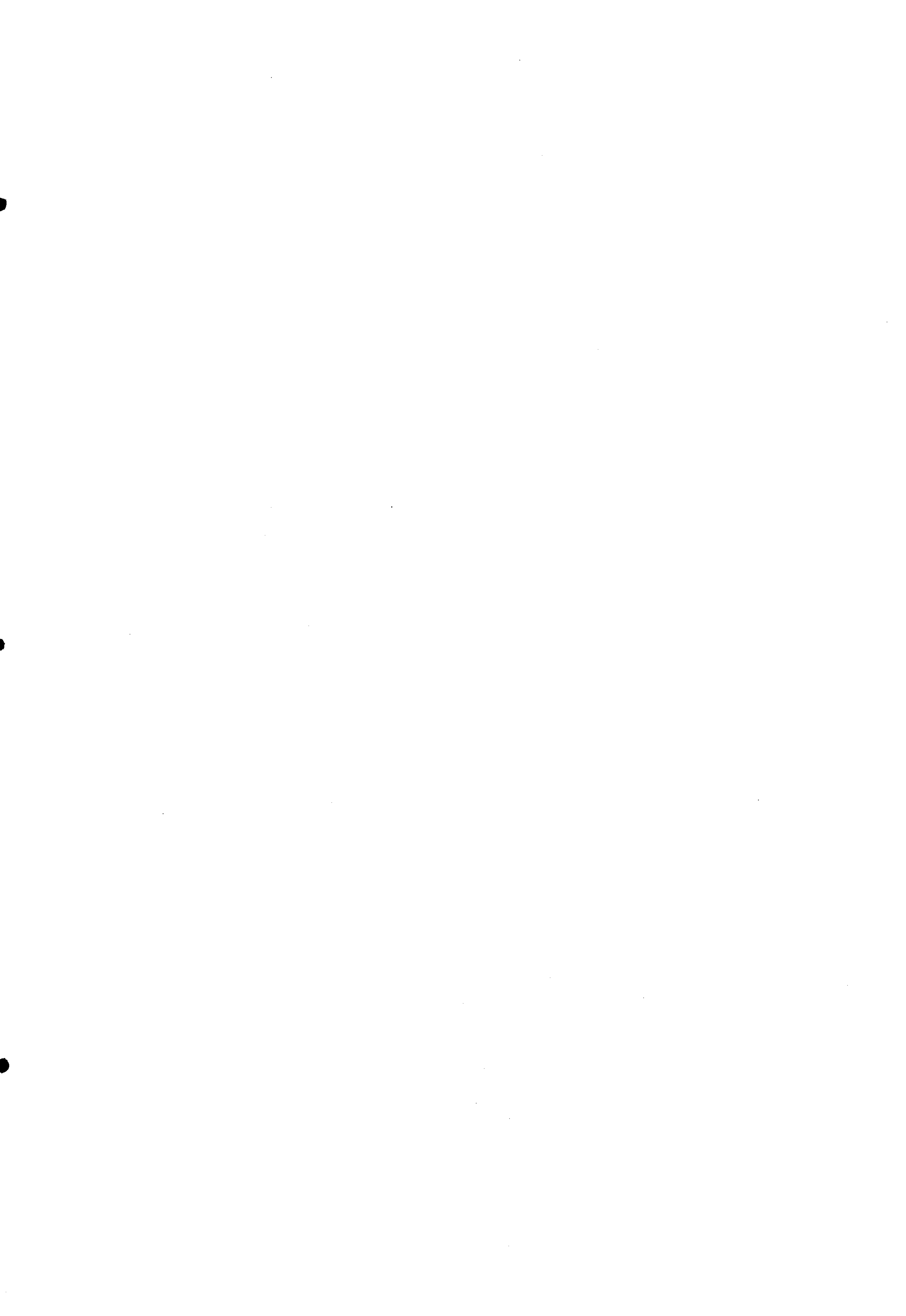
---

(١) في المخطوط : (مضا مضافاً) .

(٢) **الكتاب** ٢/٢٢٢ .

(٣) كذا في المخطوط ، وحركتها غير لازمة (**شرح الكتاب للسِّيرافيّ** ٣/٥٤ أ) .

(٤) ينظر: **الكتاب** ٢/ ٢٢٤ .



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التّوبة

سورة يونس

فهرس الأحاديث النَّبويَّة والآثار

فهرس الأمثال وأقوال العرب

فهرس الأشعار والأرجاز

فهرس الأبيات النّاقصة

فهرس اللغة

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والجماعات والمدارس النَّحويَّة

فهرس المواضع

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس المصادر والمراجع

- **الإبانة في اللغة العربيَّة** ، لسلمة بن مسلم العَوْتبي الصُّحاريّ ، تحقيق د.عبد الكريم خليفة وآخرين ، وزارة التُّراث القومي والثَّقافة في سلطنة عمان ، ١٤٢٠هـ .
- **الإبدال** ، لابن السِّكِّيت ، تحقيق د. حسين محمَّد محمَّد شرف ، القاهرة ، مجمع اللغة العربيَّة ، القاهرة ، ١٣٩٨ هـ .
- **الإبدال** ، لأبي الطَّيِّب اللغويِّ ، تحقيق عزّ الدِّين التَّنوخيِّ ، مطبوعات المجمع العلمي العـربيِّ بدمشق ، ١٣٧٩ هـ .
- **إبراز المعاني من حرز الأماني** ، لأبي شامة ، تحقيق محمود عبد الخالق محمد جاد ، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النبويَّة ، ١٤١٣هـ .
- **الإبل** ، للأصمعيِّ ، تحقيق د. حاتم الضَّامن ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤٢٤ هـ .
- **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر** ،لابن القطَّاع الصقلي ، تحقيق أ.د. أحمد محمد عبد الدايم ، دار الكتب والوثائق القومية ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٩٩٩م.
- **الإتباع** ، لأبي الطَّيِّب عبد الواحد اللغويِّ ، تحقيق عز الدِّين التَّنوخيِّ ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٤٠٩ هـ .
- **الأحاجي النَّحويَّة** ، للزَّمخشريِّ ، تحقيق مصطفى الحدري ، مكتبة الغزالي ، حماه ، ١٩٧١م .
- **أخبار أبي القاسم الزَّجَّاجيِّ** ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك ، وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة ، دار الرَّشيد للنَّشر ، ١٤٠١هـ .
- **أخبار النَّحويين البصريين** ، **للسِّيرافيِّ** ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ .
- **الاختيارين** ، للأخفش الأصغر ، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ .
- **الإرشاد إلى علم الإعراب** ، لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد القُرشيِّ الكِيشيِّ ، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني و د. محسن سالم العميري ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكَّة ، ١٤١٠ هـ .
- **الأزمنة والأمكنة** ، للمرزوقيِّ ، تحقيق د. محمَّد نايف الدُّليميِّ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٢٢ هـ .

- **الأُزْهِيَّة في علم الحروف** ،لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ،مجمع اللغة العربية في دمشق ، ١٤٠٢هـ .
- **أساس البلاغة** ، للزَّمخشريِّ ، تحقيق د. مزيد نعيم ، ود. شوقي المعريِّ ، مكتبة لبنان ناشرون ، ١٩٩٨م .
- **الاستدراك في الرَّدِّ على رسالة ابن الدَّهَّان المسمَّاة " المآخذ الكنديَّة من المعاني الطَّائيَّة "** ، لضياء الدِّين بن الأثير ، تحقيق حنفي محمَّد شرف ، مكتبة الأنجلو المصريَّة ، ١٩٥٨ هـ .
- **الاستغناء في أحكام الاستثناء** ، لشهاب الدِّين القرافيِّ ، تحقيق د. طه محسن ، وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ .
- **أسرار العربية** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د. فخر صالح قداره ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥ هـ .
- **إسفار الفصيح** ، لأبي سهل الهرويِّ ، تحقيق د. أحمد بن سعيد قشَّاش ، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة ، ١٤٢٠هـ .
- **أسماء خيل العرب وفرسانها** ، لابن الأعرابيِّ ، تحقيق د. نوري حَمّودي القيسيِّ ، ود. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب _ بيروت ، مكتبة النَّهضة العربيَّة ، ١٤٠٧هـ .
- **أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهليَّة والإسلام** ، لمحمَّد بن حبيب ، (منشور ضمن نوادر المخطوطات) ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٩٣هـ .
- **إشارة التَّعيين في تراجم النُّحاة واللغويين** ، لعبد الباقي اليمانيِّ ، تحقيق د. عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث و الدِّراسات ، الرِّياض ، ١٤٠٦هـ .
- **الأشباه والنَّظائر في النَّحو** ، لجلال الدين السُّيوطيِّ ، تحقيق عبد الإله نبهان و غازي مختار طليمات و إبراهيم محمَّد عبد الله و أحمد مختار الشَّريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٤٠٦ _ ١٤٠٧ هـ .
- **الاشتقاق** ، لابن دريد ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، مؤسسة الخانجي بمصر ، ١٩٥٨ م .
- **اشتقاق أسماء الله** ، لأبي القاسم الزَّجَّاجيِّ ، تحقيق د .عبد الحسين المبارك ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ .
- **الإشراف على مذاهب العلماء** ، لأبي بكر محمَّد بن إبراهيم بن المنذر ، تحقيق د. أبو حمَّاد صغير الأنصاريِّ ، دار المدينة للطِّباعة والنَّشر ، مكتبة مكَّة الثَّقافيَّة ، رأس الخيمة ، ١٤٢٥ هـ .
- **الإصابة في تمييز الصَّحابة** ، لابن حجر ، تحقيق علي محمَّد البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى .
- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل** ، لعبد الله بن السِّيد البطليوسي ، تحقيق د .حمزة عبد الله النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، ١٣٩٩هـ .

- **إصلاح المنطق** ، **لابن السِّكِّيت** ، تحقيق أحمد شاكر و عبد السَّلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطَّبعة الرَّابعة .
- **الأصول في النَّحو** ، لأبي بكر بن السَّرَّاج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- **الأضداد** ، لأبي بكر بن الأنباريِّ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دائرة المطبوعات والنَّشر في الكويت ، ١٩٦٠م .
- **الأضداد** ، لأبي حاتم السَّجستانيِّ ، تحقيق د. محمَّد عبد القادر أحمد ، مكتبة النَّهضة المصريَّة ، القاهرة ، ١٤١١ هـ .
- **الأضداد** ، لابن السِّكِّيت ، تحقيق د. محمَّد عودة سلامة أبو جري ، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة ، القاهرة .
- **الأضداد في كلام العرب** ، لأبي الطَّيِّب اللغويِّ ، تحقيق د. عزة حسن ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٦م .
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن** ، لابن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ .
- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٩هـ .
- **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهانيِّ ، تحقيق د. إحسان عبَّاس و د. إبراهيم السَّعافين و يكر عبَّاس ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٢٣ هـ .
- **الإغفال** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، إصدارات المجمع الثقافي – أبو ظبي و مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث – دبي ، ١٤٢٤هـ .
- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح** ، لابن الطراوة ،تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ، مكتبة دار التراث ، مكة ،١٤١٤هـ .
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي في ليبيا ،١٣٩٤هـ .
- **الاقتراح في أصول النَّحو وجدله** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د. محمود فجال ، مطبعة الثغر ، خميس مشيط ، ١٤٠٩هـ .
- **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب** ، لابن السِّيد البطليوسيِّ ، تحقيق مصطفى السَّقا و د. حامد عبد المجيد ، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١م .
- **الإقناع في القراءات السَّبع** ، لابن الباذِش ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، مطبوعات جامعة أمِّ القرى ، ١٤٠٣ هـ .
- **الإكسير في علم التَّفسير** ، للطُّوفيِّ ، تحقيق د. عبد القادر حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .
- **الألفات** ، لابن خالويه ، تحقيق د. عليّ حسين البوَّاب ، مكتبة المعارف ، الرِّياض ، ١٤٠٢ هـ .
- **الألفاظ** ، لابن السِّكِّيت ، تحقيق د . فخر الدِّين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٨ م .

- **الألفاظ** ، لعبد الرَّحمن بن عيسى الهمذانيِّ ، تحقيق د . البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، الطَّبعة الثَّالثة .
- **الأمالي** ، لأبي علي القاليِّ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق د. فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت ، دار عمَّار ، عمَّان ، ١٤٠٩هـ .
- **أمالي ابن الشَّجريِّ** ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١٣هـ .
- **أمالي الزَّجَّاجيِّ** ، تحقيق عبد السلام هارون ، المؤسسة العربية الحديثة ، ١٣٨٢هـ .
- **أمالي المرزوقيِّ** ، تحقيق د. يحيى وهيب الجبوري ، دار الغرب الإسلاميِّ ، بيروت ،١٩٩٥ م .
- **الأمثال** ، لأبي عبيد القاسم بن سلَّام ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلاميِّ ، كليَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة ، مكَّة ، ١٤٠٠ هـ .
- **أمثال العـرب** ، للمفـضَّل بن محمَّد الضَّبيِّ ، تحقيق د. إحسان عبَّاس ، دار الـرَّائد العربيِّ ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- **الأمكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها المذكورة في الأخبار والأشعار** ، لأبي الفتح نصر بن عبد الرَّحمن الإسكندريِّ ، تحقيق حمد الجاسر ، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات و دارة الملك عبد العـزيز ، الرِّياض ، ١٤٢٥ هـ .
- **الأمّ** ، للشَّافعيِّ ، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب ، دار الوفاء ، المنصورة ، ١٤٢٢ هـ .
- **إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة** ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ١٤٠٦هـ .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لابن ولَّاد ، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسـالة ، بيروت ، ١٤١٦هـ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د .جودة مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى .
- **الأوائل** ، لأبي هلال العسكريِّ ، تحقيق د. وليد قصَّـاب ، ومـحمَّد المصريِّ ، دار العلوم ، الرِّياض ، ١٤٠١ هـ .
- **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك** ، لابن هشام الأنصاريِّ ، تحقيق محمد محي الدِّين عبد الحميد ، المكتبة العصريَّة ، صيدا _ بيروت ،١٤١٥هـ .
- **إيضاح شواهد الإيضاح** ، لأبي علي القيسيِّ ، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجانيِّ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- **الإيضاح العضدي** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٨هـ .

- **الإيضاح في شرح المفصَّل** ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد .
- **البحر المحيط** ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق د. عبد الرَّزَّاق المهدي ، دار إحياء التُّراث العربيِّ ، بيروت ، ١٤٢٣هـ .
- **البديع في علم العربية** ، لمجد الدين بن الأثير ، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين و د. صالح حسين العايد ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٠هـ .
- **البرهان في أصول الفقه** ، لأبي المعالي الجويني ، تحقيق د. عبد العظيم محمود الدِّيب ، دار الوفاء المنصورة ، ١٤٢٠ هـ .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عيَّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلاميِّ ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- **البسيط في النَّحو** ، لابن العلج ، تحقيق د. صالح بن حسين العايد ، مركز الدِّراسات والإعلام ، دار إشبيليا ، الرِّياض ، ١٤١٨ هـ .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة** ، لجلال الدين السُّيوطيِّ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت .
- **بقيَّة الخاطريَّات** ، لابن جني ، تحقيق د . محمَّد أحمد الدَّاليِّ ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٤١٣ هـ .
- **البيان في شرح اللمع** ، للشَّريف عمر الكوفيِّ ، تحقيق د. علاء الدِّين حَمْويَّة ، دار عمَّار ، عمَّان ، ١٤٢٣ هـ .
- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
- **البيان والتَّبيين** ، للجاحظ ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .
- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، للزَّبيدي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، للذَّهبيِّ ، تحقيق د. بشَّار عوَّاد معروف ، دار الغرب الإسلاميِّ ، بيروت ، ١٤٢٤ هـ .
- **تاريخ العلماء النَّحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم** ، للمفضَّل بن محمَّد بن مِسْعَر ، تحقيق د. عبد الفتَّاح محمَّد الحلو ، مطبوعات جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، الرِّياض ، ١٤٠١هـ .
- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد الصقر ، مكتبة دار التراث ، ١٣٩٣هـ .
- **التَّبصرة و التَّذكرة** ، للصَّيمريِّ ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، جامعة أمِّ القرى ، مكَّة ، ١٤٠٢هـ .
- **التِّبيان في إعراب القرآن** ، لأبي البقاء العُكبريِّ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .

- **التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين و الكوفيين** ، لأبي البقاء العُكبريّ ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- **تثقيف اللسان وتلقيح الجَنان** ، لابن مكيّ الصّقليّ ، تحقيق د. عبد العزيز مطر ، لجنة إحياء التُّراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ .
- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ، لجلال الدِّين السّيوطيّ ، تحقيق د. حسن الملخ و د. سهى نعجة ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، ١٤٢٦ هـ .
- **تخريج أحاديث الرّضيّ في شرح الكافية** ، لعبد القادر البغداديّ ، تحقيق د . محمود فجَّال ، من إصدارات نادي الشرقيَّة الأدبي ، ١٤١٦هـ .
- **تخليص الشّواهد و تلخيص الفوائد** ، لابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق د. عباس مصطفى الصَّالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- **التّخمير** (شرح المفصَّل في صنعة الإعراب) ، لصدر الأفاضل الخوارزميّ ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م .
- **التّدريب في تمثيل التّقريب** ، لأبي حيَّان الأندلسيّ ، تحقيق نهاد فليح حسن ، الجامعة المستنصريَّة ، بغداد ، ١٩٨٧ م .
- **التّذكرة الحمدونيَّة** ، لابن حَمدون ، محمَّد بن الحسن بن محمَّد ، تحقيق إحسان عبَّاس ، وبكر عبَّاس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- **التّذكرة في القراءات الثّمان** ، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غَلْبون الحلبيّ ، تحقيق أيمن رشدي سويد ، الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن بجدَّة ، ١٤١٢ هـ .
- **تذكرة النُّحاة** ، لأبي حيَّان الأندلسيّ ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- **التّذييل و التّكميل في شرح كتاب التّسهيل** ، لأبي حيَّان الأندلسي ، تحقيق أ. د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطّبعة الأولى.
- **تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد** ،لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربيّ ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ .
- **التّصريح بمضمون التّوضيح** ، لخالد الأزهريّ ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزّهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، الطّبعة الأولى .
- **التّعازي والمراثي** ، للمبرِّد ، تحقيق محمَّد الدِّيباجيّ ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٣٩٦ هـ .

- **التّعليقات و النّوادر** ، لأبي علي الهَجَريِّ ، تحقيق و ترتيب حمد الجاسر ، شركة العبيكان ، الرِّياض ، ١٤١٣هـ .
- **التّعليقة على كتاب سيبويه** ،لأبي علي الفارسيِّ ، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة-القاهرة ، ودار المعارف-القاهرة ، ومطابع الحسني-الرياض ، الطّبعة الأولى.
- **التّعليق على الموطأ في تفسير لغاته و غوامض إعرابه و معانيه** ، لهشام بن أحمد الوقّشيِّ ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤٢١هـ .
- **تعليق من أمالي ابن دريد** ، تحقيق السّيِّد مصطفى السّنوسيِّ ، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ .
- **تفسير أرجوزة أبي نُواس في تقريظ الفضل بن الرَّبيع** ، لابن جني ، تحقيق محمَّد بهجة الأثريِّ ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، الطّبعة الثّانية .
- **تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية** ، لأبي حاتم السّجستانيِّ ، تحقيق د. محسن بن سالم العميريّ ، المكتبة التّجاريَّة ، مكّة ، ١٤١٤ هـ .
- **تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضب** ، لأبي القاسم سعيد الفارقيِّ ، تحقيق د. سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات العربيَّة ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- **التّقفية في اللغة** ، لأبي بشر البندنيجيّ ، تحقيق د. خليل إبراهيم العطيَّة ، وزارة الثّقافة العرقيَّة ، بغداد ، ١٩٧٦ م .
- **التّكملة** ، لأبي عليٍّ الفارسيِّ ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٩هـ .
- **التّكملة والذّيل والصّلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربيَّة** ، للصَّغانيِّ ، تحقيق عبد العليم الطّحاويّ ، وإبراهيم الأبياريِّ ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة ، ١٩٧٠م — ١٩٧٩م .
- **تلقين المتعلّم من النّحو** ، لابن قتيبة ، تحقيق عبد الله النّاصير ، المكتب الإسلاميِّ ، بيروت ، ١٤١٣هـ .
- **التّمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السُّكَّريُّ** ، لابن جنِّي ، تحقيق أحمد ناجي القيسيّ و خديجة الحديثيّ و أحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨١ هـ .
- **التّنبيه في شرح مشكلات الحماسة** ، لابن جنِّي ، مخطوط في مكتبة يكيني جامع بتركيا ، برقم (٩٦٦) .
- **التّنبيه و الإيضاح عما وقع في الصّحاح** ، لابن برِّي ، تحقيق مصطفى حجازيِّ ، مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة، ١٩٨٠م .
- **تهذيب إصلاح المنطق** ، للخطيب التّبريزيِّ ، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .

- **تهذيب الألفاظ** ، للخطيب التّبريزيّ ، تحقيق د. فخر الدّين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، للمزي ، تحقيق د . بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطّبعة الأولى .
- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهريّ ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، الطّبعة الأولى .
- **توجيه اللمع** ، لابن الخبّاز ، تحقيق أ.د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ .
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرُّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم** ، لابن ناصر الدِّين الدِّمشقيّ ، تحقيق محمَّد نعيم العرقسوسيّ ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- **توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطّبعة الثانية .
- **التّوطئة** ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٤٠١هـ .
- **ثمار الصِّناعة** ، لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدِّينوريّ ، تحقيق د. محمَّد بن خالد الفاضل ، مطبوعات جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، الرِّياض ، ١٤١١ هـ .
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، لأبي جعفر الطبري ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، الطّبعة الثانية ، (هذه الطّبعة في ٢٤ مجلدا ، المحقّق منها ١٦ مجلداً فقط) .
- **جامع البيان في القراءات السّبع** ، لأبي عمرو الدّانيّ ، تحقيق عبد المهيمن الطّحّان و طلحة محمَّد توفيق و سامي عمر إبراهيم و خالد علي الغامديّ ، كليَّة الدِّراسات العليا والبحث العلميّ ـ جامعة الشّارقة ، ١٤٢٨ هـ .
- **الجامع الكبير** ، للإمام الترمذيّ ، تحقيق د. بشّار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
- **الجامع لأحكام القرآن** ، للقرطبي ، تحقيق د. عبد الله التركيّ وفريقه ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤٢٧ هـ .
- **الجليس الصّالح الكافي والأنيس النّاصح الشّافي** ، لأبي الفرج المعافى بن زكريَّا الجريريّ ، تحقيق د. محمَّد مرسي الخولي و د. إحسان عبّاس ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٣ هـ .
- **الجمل في النّحو** ، للزجّاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، دار الأمل-إربد ، ١٤٠٥هـ .
- **جمهرة أشعار العرب** ، لأبي زيد محمَّد بن أبي الخطّاب القرشيّ ، تحقيق د. محمَّد عليّ الهاشميّ ، دار القلم ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ .

- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكريِّ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربيَّة الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ .
- **جمهرة أنساب العرب** ، لابن حزم الأندلسيِّ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطَّبعة الخامسة .
- **جمهرة اللغة** ، لابن دريد ، تحقيق د. رمزي منير بعلبكيِّ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
- **جمهرة النَّسب** ، لابن الكلبيِّ ، تحقيق د. ناجي حسن ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ .
- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للمراديِّ ، تحقيق د. فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- **الجواهر** ، لجامع العلوم الأصبهانيِّ ، (وهو الكتاب المطبوع بعنوان " إعراب القرآن المنسوب للزَّجَّاج ") ، تحقيق إبراهيم الأبياريِّ ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ، ودار الكتاب اللبنانيِّ ـ بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، لعلاء الدِّين الإربلّي ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، دار النَّفائس ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- **الجيم** ، لأبي عمرو الشيبانيِّ ، تحقيق إبراهيم الإبياريِّ و عبد الحليم الطحاويِّ و عبد الكريم العزباويِّ ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٣٩٤-١٣٩٥هـ .
- **حجة القراءات** ، لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغانيِّ ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، الطَّبعة الخامسة .
- **الحجة للقرَّاء السبعة** ،لأبي علي الفارسيِّ ، تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جو يجاتي ، دار المأمون للتُّراث ، دمشق ، ١٤١٣هـ .
- **حروف المعاني** ، للزَّجَّاجيِّ ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، دار الأمل-إربد، ١٤٠٦هـ .
- **الحُلل في شرح أبيات الجمل** ، لابن السِّيد البطليوسيِّ ، تحقيق د. مصطفى إمام ، مكتبة المتنبيِّ ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- **الحماسة** ، لأبي تمَّـام ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد صـالح ، منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة ، ١٩٨٠ م .
- **الحماسة** ، للبحتريِّ ، تحقيق د. محمَّد إبراهيم حور و أحمد محمَّد عبيد ، من إصدارات أبـو ظبي للثَّقافة والتُّراث ، المجمع الثَّقافي ، ١٤٢٨ هـ .
- **الحماسة البصريَّة** ، لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصريِّ ، تحقيق د . عادل سليمـان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ .
- **حواشي ابن برِّي وابن ظَفَر على دُرَّة الغوَّاص في أوهام الخواص** ، تحقيق د. أحمد طه حسانين سلطان ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٤١١هـ .

- **حواشي المفصَّل** ، لأبي علي الشَّلوبين ، تحقيق حمَّاد بن محمَّد الثُّمالي ، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربيَّة جامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ .
- **الحيوان** ، للجاحظ ، تحقيق عبد السَّلام هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٥هـ .
- **الخاطريَّات** ، لابن جني ، تحقيق د. علي ذو الفقَّار شاكر ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ .
- **خريدة القصر وجريدة العصر (القسم العراقيّ)** ، للعماد الأصفهانيّ ، تحقيق محمَّد بهجة الأثريّ ، وزارة الإعلام العراقيَّة ، بغداد ، ١٩٧٦ م .
- **خريدة القصر وجريدة العصر (قسم شعراء الشَّام)** ، للعماد الأصفهانيّ ، تحقيق د. شكري فيصل ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق ، ١٣٧٨ هـ .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الرابعة .
- **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، الطَّبعة الثانية.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، لمحمَّد عبد الخالق عظيمة ، مطبعة السَّعادة ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ.
- **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسَّمين الحلبيّ ، تحقيق أحمد محمد الخرَّاط ، دار القلم ، دمشق ، الطَّبعة الأولى .
- **درَّة التَّنزيل وغرَّة التَّأويل** ، للخطيب الإسكافيّ ، تحقيق د. محمَّد مصطفى آيدين ، مطبوعات جامعة أمّ القرى ، ١٤٢٢ هـ .
- **درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص** ، للحريريّ ، تحقيق د. عبد الله علي الحسينيّ البركاتيّ ، المكتبة الفيصليَّة ، مكَّة ، ١٤١٧هـ .
- **دروس العروض** ، لابن الدَّهَّان ، تحقيق إبراهيم جميل محمَّد ، مكتبة الرُّشد ، الرِّياض ، ١٤٢٦ هـ .
- **دقائق التَّصريف** ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب الشَّاشيّ ، تحقيق د. أحمد ناجي القيسيّ و د.حاتم صالح الضَّامن و د.حسين تورال ، مطبوعات المجمع العلمي العراقيّ ، ١٤٠٧هـ .
- **الدِّيباج** ، لأبي عبيدة ، تحقيق د. عبد الله الجربوع ، ود. عبد الرَّحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١١ هـ .
- **ديوان ابن الدُّمينة** ، تحقيق أحمد راتب النَّفَّاخ ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ .
- **ديوان أبي الأسود الدُّؤليّ** ، تحقيق محمَّد حسن آل ياسين ، مؤسسة إيف ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .
- **ديوان أبي زُبيد الطَّائيّ** ، منشور ضمن (كتاب شعراء إسلاميُّون) .
- **ديوان أبي النَّجم العجليّ** ، صنعه و شرحه علاء الدين أغا ، النَّادي الأدبي في الرِّياض ، ١٤٠١ هـ .

- **ديوان أبي نواس** ، دار صادر ، بيروت ، الطّبعة الأولى .
- **ديوان الأدب** ، لأبي إبراهيم إسحاق الفارابيّ ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطّبعة الأولى .
- **ديوان الأسود بن يعفر** ، صنعه نوري حمودي القيسيّ ، وزارة الثّقافة والإعلام العراقيّة ، ١٩٧٠م .
- **ديوان الأعشى الكبير** ، شرح وتعليق د. محمّد محمّد حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة .
- **ديوان الأقيشر الأسديّ** ، جمع وتحقيق د. خليل الدويهي ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ١٤١١ هـ .
- **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطّبعة الرابعة .
- **ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُّكّريّ** ، تحقيق د. أنور عليان أبو سليم و د. محمّد علي الشّوابكة ، إصدار مركز زايد للتّراث والتّاريخ ، العين ، ١٤٢١هـ .
- **ديوان أميّة بن أبي الصّلت** ، جمع وتحقيق د. عبد الحفيظ السّطليّ ، المطبعة التّعاونيّة بدمشق ، الطّبعة الثّانية .
- **ديوان أوس بن حجر** ، تحقيق د. محمّد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .
- **ديوان البحتريّ** ، تحقيق حسن كامل الصّيرفيّ ، دار المعارف ، القاهرة ، الطّبعة الثّانية .
- **ديوان تميم بن أُبيّ بن مقبل** ، تحقيق د . عِزّة حسن ، دار الشّرق العربي ، بيروت ـ حلب ، ١٤١٦ هـ .
- **ديوان جرير** ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطّبعة الثالثة .
- **ديوان جميل** ، جمع وتحقيق د . حسين نصّار ، مكتبة مصر ، القاهرة .
- **ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق د. سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ، القاهرة.
- **ديوان الحطيئة** ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ .
- **ديوان حُميد بن ثور الهلاليّ** ، صنعه عبد العزيز الميمنيّ ، مطبعة دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، ١٣٧١ هـ .
- **ديوان الخنساء** ، تحقيق د. أنور أبو سويلم ، دار عمّار ، عمّان ، نُشر بدعم من جامعة مؤتة ، ١٤٠٩ هـ .
- **ديوان دُريد بن الصِّمَّة** ، تحقيق د. عمر عبد الرسول ، دار المعارف ، القاهرة .
- **ديوان ذي الإصبع العَدْوانيّ** ، تحقيق عبد الوهّاب محمّد العدوانيّ ومحمّد نائف الدُّليميّ ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، ١٣٩٣ هـ .
- **ديون ذي الرُّمّة (بشرح أبي نصر الباهليّ)** ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- **ديوان الرّاعي النُّميريّ** ، تحقيق راينهَرت ڤايبرت ، إصدار المعهد الألمانيّ للأبحاث الشّرقيّة في بيروت ، ١٤٠١هـ .

- **ديوان رؤبة بن العجَّاج** ، بعناية وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ .
- **ديوان سُحَيم عبد بني الحَسْحاس** ، تحقيق عبد العزيز الميمنيّ ، دار الكتب المصريَّة ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ .
- **ديوان شعر حاتم الطَّائيِّ** ، تحقيق د. عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١١ هـ .
- **ديوان شعر الخرنق بنت بدر** ، تحقيق د . حسين نصَّار ، مطبوعات مركز تحقيق التُّراث ونشره ، وزارة الثَّقافة ، الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة ، ١٩٦٩ م .
- **ديوان شعر الخوارج** ، جمع وتحقيق د.إحسان عبَّاس ، دار الشُّروق ، بيروت ـ القاهرة ، ١٤٠٢هـ .
- **ديوان الشَّماخ بن ضرار** ، تحقيق د. صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، القاهرة .
- **ديوان طرفة بن العبد** ، تحقيق : دريَّة الخطيب و لطفي الصَّقَّال ، المؤسسة العربيَّة للدِّراسات والنَّشر بيروت ، وإدارة الثَّقافة والفنون في البحرين ، ٢٠٠٠ م .
- **ديوان الطِّرمَّاح** ، تحقيق د . عِزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ـــ حلب ، ١٤١٤ هـ .
- **ديوان طُفيل الغنويِّ** ، تحقيق حسَّان فلاح أوغلي ، دار صادر ، بيروت ،١٩٩٧م .
- **ديوان العبَّاس بن مِرداس السُّلميِّ** ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤١٢هـ .
- **ديوان عبد الله بن رواحة** ، ودراسة في سيرته وشعره ، للدكتور وليد قصَّاب ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٢هـ .
- **ديوان عَبيد بن الأبرص** ، تحقيق د. حسين نصَّار ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيِّ وأولاده بمصر ، ١٣٧٧ هـ .
- **ديوان العجَّاج** ، تحقيق د. عبد الحفيظ السَّطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق ،١٩٧١م .
- **ديوان عَديِّ بن زيد العِباديِّ** ، تحقيق محمَّد جبَّار المعيبد ، وزارة الثَّقافة والإرشاد العراقيَّة ، بغداد ، ١٩٦٥م .
- **ديوان العَرْجيِّ** ، شرح وتحقيق خضر الطَّائيّ و رشيد العبيديّ ، الشَّركة الإسلاميَّة للطباعة والنَّشر المحدودة ، بغداد ، ١٩٥٦ م .
- **ديوان عروة بن حِزام العذريِّ** ، جمع وتحقيق أنطوان محسن القوَّال ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- **ديوان عُروة بن الورد العبسيِّ** ، تحقيق د. محمَّد فؤاد نعناع ، مكتبة دار العروبة ـ الكويت ، ومكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ١٤١٥ هـ .
- **ديوان علقمة الفحل** ، تحقيق لطفي الصَّقَّال ، ودريَّة الخطيب ، دار الكتاب العربي ، حلب ، ١٣٨٩ هـ .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ، بيروت .
- **ديوان عمرو بن قَميْئة** ، تحقيق د. خليل إبراهيم العطيَّة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٧ هـ .

- **ديوان عنترة** ، تحقيق محمَّد سعيد مولوي ، المكتب الإسلاميّ ، بيروت ـ دمشق ، ١٤٠٣هـ .
- **ديوان الفرزدق** ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ .
- **ديوان القطامي** ، تحقيق د. محمود الربيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١م .
- **ديوان قيس (قيس ولبنى شعر ودراسة)** ، جمع و تحقيق د . حسين نصَّار ، مكتبة مصر ، القاهرة .
- **ديوان كثيِّر** ، تحقيق د. إحسان عبَّاس ، دار الثّقافة ، بيروت ، ١٩٧١ م .
- **ديوان الكُميت بن زيد الأسدي** ، تحقيق د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- **ديوان المتنبِّي** ، دار صادر ، بيروت ، الطّبعة الأولى .
- **ديوان مسكين الدَّارميّ** ، جمع وتحقيق عبد الله الجبوريّ و خليل إبراهيم العطيَّة ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٣٨٩ هـ .
- **ديوان مهلهل بن ربيعة** ، إعداد طلال حرب ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٦ م .
- **ديوان النَّابغة الذُّبيانيّ** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطّبعة الثانية .
- **ديوان النَّمِر بن تَوْلَب العُكْليّ** ، جمع وتحقيق د. محمَّد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠ م .
- **ذيل الأمالي** ، لأبي علي القاليّ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- **رسائل في اللغة** ، لابن السِّيد البطليوسيّ ، تحقيق د. وليد محمَّد السَّراقبيّ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة ، الرِّياض ، ١٤٢٨ هـ .
- **رسالة الغفران** ، لأبي العلاء المعريّ ، تحقيق د. عائشة عبد الرَّحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطّبعة التَّاسعة .
- **رسالة الملائكة** ، لأبي العلاء المعرِّيّ ، تحقيق محمَّد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٢ هـ .
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، للمالقي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ .
- **الزّاهر في معاني كلمات النّاس** ، لأبي بكر الأنباريّ ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤٢٤ هـ .
- **السَّبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطّبعة الثانية .
- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٣هـ .
- **سنن ابن ماجة** ، حقّق نصوصه ورقّمه محمَّد عبد الباقيّ ، دار إحياء التُّراث العربيّ ، بيروت ، ١٣٩٥ هـ .
- **السُّنن الكبرى** ، للبيهقيّ ، تحقيق محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- **سير أعلام النُّبلاء** ، للذّهبيّ ، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، الطّبعة الأولى .

- **السِّيرة النَّبويَّة** ، لابن هشام الحميريِّ ، تحقيق مصطفى السَّقا و إبراهيم الأبياريِّ و عبد الحفيظ شلبيّ ، مؤسسة علوم القرآن بجدَّة ، مصوَّرة عن الطَّبعة المصريَّة .
- **الشَّافية في علم التَّصريف** ، لابن الحاجب ، تحقيق د. حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكيَّة ، مكَّة ، ١٤١٥ هـ .
- **شذَرات الذَّهب في أخبار من ذهب** ، لابن العماد الحنبليِّ ، تحقيق محمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، ١٤١١ هـ .
- **شرح أبيات إصلاح المنطق** ، لابن السِّيرافيِّ ، تحقيق ياسين محمَّد السُّواس ، الدَّار المتَّحدة ، دمشق ، ١٤١٢ هـ .
- **شرح أبيات سيبويه** ، لابن السِّيرافيِّ ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دار المأمون ، دمشق-بيروت ، ١٩٧٩م .
- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، لعبد القادر البغداديِّ ، تحقيق عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدَّقَّاق ، دار المأمون للتُّراث ، دمشق ، الطَّبعة الأولى .
- **شرح أدب الكاتب** ، للجواليقيِّ ، تحقيق طيبة حمد بودي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٤١٥هـ .
- **شرح الأشعار السِّتَّة الجاهليَّة** ، للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسيِّ ، تحقيق ناصيف سليمان عوَّاد ، وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة ، الطَّبعة الأولى .
- **شرح أشعار الهذليين** ، لأبي سعيد السُّكَّريِّ ، تحقيق عبد السَّتَّار أحمد فرَّاج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ .
- **شرح ألفيَّة ابن مالك** ،لابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ .
- **شرح ألفيَّة ابن مالك** ، لابن الناظم ، تحقيق د. عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت .
- **شرح ألفيَّة ابن معط** ، لعبد العزيز بن جمعة الموصليِّ ، تحقيق د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجيِّ ، الرِّياض ، ١٤٠٥هـ .
- **شرح التَّسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة و النشر ، القاهرة ، ١٤١٠هـ .
- **شرح التَّسهيل** ، للمراديِّ ، تحقيق أحمد محمَّد عبد الله محمَّد ، رسالة دكتوراه في كلِّيَّة اللغة العربيَّة ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٣٩٥ هـ .
- **شرح التَّصريف** ، لعمر بن ثابت الثَّمانينيِّ ، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيميِّ ، مكتبة الرُّشد ، الرِّياض ، ١٤١٩هـ .
- **شرح الجزوليَّة للأُبَّذيِّ** (الأبذيُّ ومنهجه في النَّحو مع تحقيق السِّفر الأوَّل من شرحه على الجزوليَّة) ، تحقيق سعد حمدان الغامدي ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربيَّة جامعة أم القرى ، ١٤٠٥ هـ .

- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن خروف ، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القـرى ، ١٤١٩هـ .
- **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور ، تحـقيق د. صاحب أبو جناح ، عالم الـكتب ، بـيروت ، ١٤١٩ هـ .
- **شرح الجمل في النّحو** ، لابن بابشاذ ، مخطوط في دار الكتب الظّاهريَّة بدمشق ، برقم (١٦٨٧) .
- **شرح حماسة أبي تمّام** ، للأعلم الشّنتمريّ ، تحقيق د. علي المفضّل حمودان ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثّقافة والتُّراث بدبيّ ، ١٤١٣ هـ .
- **شرح الدُّروس في النّحو** ، لابن الدَّهَّان ، مخطوط في مكتبة شهيد عليّ بتركيا ، رقم (٢٣٤٩) .
- **شرح ديوان الحماسة** ، للمرزوقيّ ، تحقيق أحمد أمين و عبد السَّلام هارون ، لجنة التّأليف والتَّرجمة والنَّشر ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ .
- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، تحقيق محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار الأندلس ، بيروت .
- **شرح ديوان الفرزدق** ، عُني بجمعه وطبعه والتَّعليق عليه عبد الله إسماعيل الصَّاويّ ، مطبعة الصَّاوي ، مصر ، ١٣٥٤ هـ .
- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ** ، تحقيق د. إحسان عبَّاس ، منشور ضمن سلسلة التُّراث العربيّ الّتي تصدرها وزارة الإعلام في الكويت ، ١٩٨٤ م .
- **شرح الشّافية** ، لرضي الدين الإستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- **شرح شعر زُهير بن أبي سُلْمى** ، لثعلب ، تحقيق د. فخر الدِّين قباوة ، دار الفكر ــ دمشق ، ودار الفكر المعاصر ــ بيروت ، ١٤١٧هـ .
- **شرح شواهد شرح الشّافية** ، لعبد القادر البغداديّ ، تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطيّ ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت .
- **شرح عمدة الحافظ و عدَّة اللافظ** ، لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقيَّة ، ١٣٩٧هـ .
- **شرح عيون الإعـراب** ، لعلي بن فضَّال المجاشعيّ ، تحقيق د. عبد الفتَّاح سليم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ .
- **شرح عيون كتاب سيبويه** ، لأبي نصر هارون بن صالح بن جندل القيسي المجريطي ، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، مطبعة حسَّان ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ .
- **شرح القصائد التّسع المشهورات** ، لأبي جعفر النّحَّاس ، تحقيق أحمد خطَّـاب ، وزارة الإعلام العراقيَّة ، دار الحريَّة ، ١٣٩٣ هـ .

- **شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات** ، لأبي بكر الأنباريِّ ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ .
- **شرح الكافية** ، للرّضيِّ ، تحقيق د. حسن بن محمد الحفظيّ و د. يحيى بشير مصريّ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، الطّبعة الأولى .
- **شرح الكافية** ، لعبد العزيز بن جمعة الموصليِّ ، تحقيق د. علي الشوملىّ ، دار الكنديّ-إربد و دار الأمل- إربد ، ١٤٢١هـ .
- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ،١٤٠٢هـ .
- **شرح كتاب الحماسة** ، لأبي القاسم زيد بن عليٍّ الفارسيِّ ، تحقيق د. محمَّد عثمان علي ، دار الأوزاعيِّ ، بيروت ، الطّبعة الأولى .
- **شرح كتاب سيبويه** ، للرُّمّانيِّ ، مخطوط في مكتبة فيض الله في استانبول ، الأرقام(١٩٨٤- ١٩٨٧).
- **شرح كتاب سيبويه** ، للسيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين ، الجزء الأول والثّاني من منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، والأجزاء من الرّابع إلى العاشر من منشورات دار الكتب والوثائق القوميَّة ، القاهرة ، الطّبعة الأولى .
- **شرح كتاب سيبويه** ، للسيرافي ، مخطوط في دار الكتب المصريَّة ، رقم (١٣٧ نحو) ، (ويميز بين المخطوط و المطبوع في هذا المصدر و الذي يليه بالحرفين الدالين على وجهي الورقة في المخطوط) .
- **شرح الكتاب للسِّيرافيِّ** (السِّيرافيّ النّحوي) ، تحقيق د. عبد المنعم الفائز ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٣هـ .
- **شرح اللمع** ، للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ، تحقيق د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، الطّبعة الأولى .
- **شرح اللمع** ، لابن بَرهــان العكبري ، تحقيق د . فائز فارس ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب – قسم التراث العربي ، الكويت ، ١٤٠٤هـ .
- **شرح اللمع في النّحو** ، للواسطيِّ الضّرير ، تحقيق د. رجب عثمان محمَّد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ .
- **شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف** ، لأبي أحمد العسكريِّ ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٣ هـ .
- **شرح المفضّليّات** (ديوان المفضّليّات مع شرحه) ، لأبي محمَّد القاسم بن محمَّد بن بشّار الأنباريّ ، اعتنى بإخراجه كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٠ م .
- **شرح المعلّقات العشر** ، للخطيب التّبريزيِّ ، تحقيق فخر الدِّين قباوة ، دار الفكر ـ دمشق ، ودار الفكر المعاصر ـ بيروت ، ١٤١٨هـ .
- **شرح المفصّل** ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .

- **شرح المقدّمــة الجزوليّة الكبير** ، لأبي علي الشّلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبيّ ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ١٤١٤هـ .
- **شرح المقدّمة المحسبة** ، لابن بابشاذ ، تحقيق د. خالد عبد الكريم جمعة ، المكتبة العصريَّة ، الكويت ، ١٩٧٦م
- **شرح ملحة الإعراب** ، للحريريّ ، تحقيق بركات يوسف هبود ، المكتبة العصــريَّة ، صيدا _ بيروت ، ١٤١٨ هـ .
- **شرح نقائض جرير والفرزدق** ، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى ، تحقيق د. محمَّد إبراهيم حُوَّر ، ود.وليد محمود خالص ، إصدارات المجمع الثّقافيّ ، أبو ظبي ، ١٩٩٨ م .
- **شرح الهداية** ، لأبي العبَّاس أحمد المهدويّ ، تحقيق د. حــازم سعيد حيدر ، مكـتبة الرُّشد ، الرِّياض ، ١٤١٦ هـ .
- **شروح سقط الزَّند** ، للتبريزي و البطليوسي و الخوارزمي ، تحقيق مصطفى السقّا و آخرين ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ، الطّبعة الثّالثة .
- **شعراء إسلاميُّون** ، للدُّكتور نوري حموّدي القيسيّ ، عالم الكتب _ مكتــبة النَّهضة العربيَّة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- **شعراء أمويُّون (القسم الأوَّل)** ، للدُّكتور نوري حموّدي القيسيّ ، مؤسسة دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٣٩٦ هـ .
- **شعراء أمويُّون (القسم الثّاني)** ، للدُّكتور نوري حموّدي القيسيّ ، مطبعة المجــمع العلميّ العراقيّ ، بغداد ، ١٣٩٦ هـ .
- **شعراء أمويُّون (القسم الثّالث)** ، للدُّكتور نوري حموّدي القيسيّ ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ .
- **شعراء أمويُّون (القسم الرَّابع)** ، للدُّكتور نوري حموّدي القيسيّ ، عالم الكتب _ مكتبة النَّهضة العربيَّة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- **شعر أبي حَيَّة النُّميريّ** ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري ، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥ م .
- **شعر أبي خِراش الهذليّ** ، منشور في ملحق (شرح أشعار الهذليين للسكّريّ) .
- **شعر أبي كَبِير الهذليّ** ، منشور في ملحق (شرح أشعار الهذليين للسكّريّ) .
- **شعر أبي نُخَيْلة الحِمَّانيّ** ، جمع وتحقيق عدنان عمر الخطيب ، معهد المخطوطات العربيَّة ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ .
- **شعر الأخطل** ، تحقيق د .فخر الدين قباوة ، دار الفكر ـــ دمشق و دارالفكر المعاصر ـــ بيروت ، ١٤١٦هـ .
- **شعر الأغلب العجليّ** ، منشور ضمن كتاب (شعراء أمويُّون ـــ القسم الرَّابع) .

- **شعر حارثة بن بدر الغدانيّ** ، منشور ضمن كتاب (شعراء أمويُّون ــ القسم الثّاني) .
- **شعر الحُصين بن الحُمام المُرّيّ** ، جمع وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم ، مجلة المورد العراقيَّة ، المجلد السَّابع عشر ، العدد الثّالث ، ١٩٨٨ م .
- **شعر خُفاف بن نُدبة السُّلميّ** ، منشور ضمن كتاب (شعراء إسلاميُّون) .
- **شعر زياد الأعجم** ، جمع وتحقيق د. يوسف حسين بكّار ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- **شعر زيد الخيل الطّائيّ** ، صنعه د. أحمد مختار البزرة ، دار المأمون للتُّراث ، دمشق ، ١٤٠٨ هـ .
- **شعر ساعدة بن جؤيَّة الهذليّ** ، منشور في ملحق (شرح أشعار الهذليين للسكّريّ) .
- **شعر الصَّلَتان العبدي** (الصَّلتان العبديّ ــ حياته وشعره) ، د. محمود علي مكيّ ، منشور ضمن (دراسات عربيَّة وإسلاميَّة مهداة إلى أديب العربية الكبير أبي فهر محمود شاكر بمناسبة بلوغه السَّبعين) ، القاهرة ، ١٤٠٣ هـ .
- **شعر عبد الله بن الزِّبَعْرى** ، تحقيق د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- **شعر عبْدة بن الطَّبيب** ، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوريّ ، دار التّربيَّة ، بغداد ، ١٣٩١ هـ .
- **شعر عبيد الله بن الحُرّ الجُعفيّ** ، منشور ضمن كتاب (شعراء أمويُّون ــ القسم الأوَّل) .
- **شعر العُجير السلوليّ** ، مجلة المورد العراقيَّة ، بغداد ، المجلد الثّامن ، العدد الأوَّل ، عام ١٩٧٩ م .
- **شعر عمرو بن أحمر الباهليّ** ، جمعه وحقّقه د. حسين عَطْوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق .
- **شعر عمرو بن معدي كرب** ، جمعه ونسَّقه مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٤٠٥هـ .
- **شعر قيس بن عاصم المنقري** ، منشور ضمن (شعر بني تميم في العصر الجاهليّ) ، جمع وتحقيق د. عبد الحميد محمود المعيني ، من منشورات نادي القصيم الأدبي ، ١٤٠٢ هـ .
- **شعر مالك بن الرَّيب** ، منشور ضمن كتاب (شعراء أمويُّون ــ القسم الأوَّل) .
- **شعر متمم بن نويرة (مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعيّ)** ، جمع وتحقيق ابتسام مرهون الصَّفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨ م .
- **شعر المسيَّب بن عَلَس** ، جمع وتحقيق أ .د أنور أبو سويلم ، منشورات جامعة مؤتة ، ١٤١٥ هـ .
- **شعر المغيرة بن حَبْناء التَّميميّ** ، صنعه د.نوري حمودي القيسيّ ، مجلة المورد العراقيَّة ، المجلد العاشر ، العددان الثّالث والرَّابع ، ١٩٨١ م .
- **شعر النَّابغة الجعديّ** ، تحقيق عبد العزير رباح ، منشورات المكتب الإسلاميّ بدمشق ، ١٣٨٤ هـ .
- **شعر يزيد بن الحكم الثّقفيّ** ، منشور ضمن كتاب (شعراء أمويُّون ــ القسم الثّالث) .
- **الشِّعر و الشُّعراء** ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٧هـ .
- **شفاء العليل في إيضاح التّسهيل** ، لأبي عبد الله محمَّد بن عيسى السلسيليّ ، تحقيق د. الشَّريف عبد الله عليّ الحسينيّ ، مكتبة الفيصليَّة ، مكّة ، ١٤٠٦هـ .

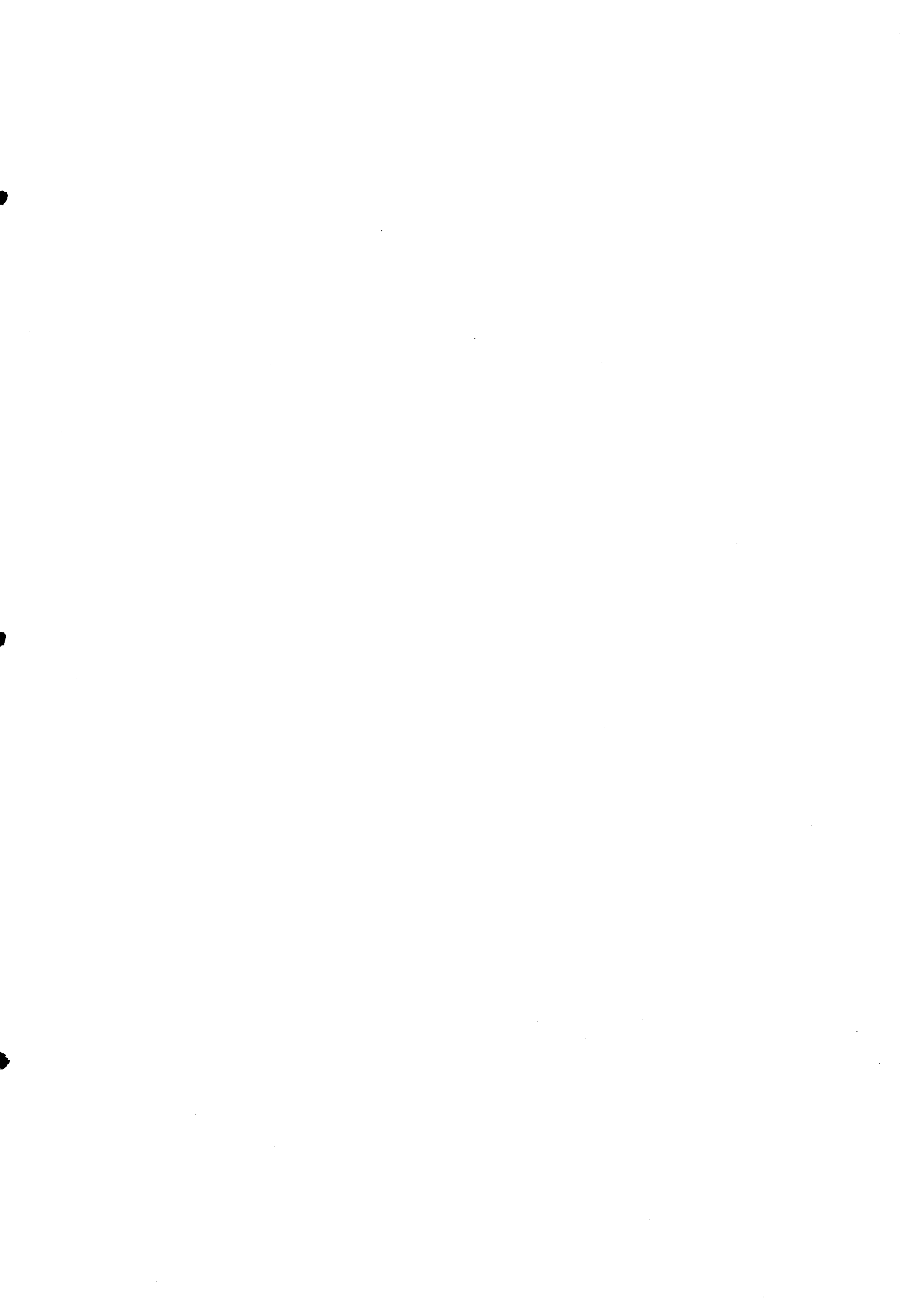
- **شمس العلوم و دواء كلام العرب من الكلوم** ، لنشوان الحميري ، تحقيق أ.د حسين عبد الله العمري و مطهر بن علي الإرياني و أ.د يوسف محمد عبد الله ، دار الفكر المعاصر ـ بيروت و دار الفكر ـ دمشق ، ١٤٢٠هـ .
- **الصَّاحبي** ، لابن فارس ، تحقيق أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٩٧ هـ .
- **الصَّاهِل والشَّاحِج** ، لأبي العلاء المعريِّ ، تحقيق د. عائشة عبد الرَّحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ .
- **الصِّحاح** ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار ، دار العلم للملايين ، بـيروت ، ١٣٩٩هـ .
- **صحيح البخاري** ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٤هـ .
- **صحيح مسلم** ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٤٢٣هـ .
- **الصَّداقة والصَّديق** ، لأبي حيَّان التَّوحيديِّ ، تحقيق د. إبراهيم الكيلانيّ ، دار الفكر ـ دمشق ، ودار الفكر المعاصر ـ بيروت ، ١٤١٦ هـ .
- **الصعقة الغضبيَّة في الردِّ على منكري العربيَّة** ، لأبي الربيع الطوفي ، تحقيق د. محمد بن خال الفاضل ، مكتبة العبيكان ، ١٤١٧هـ .
- **الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة** ، لتقي الدِّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنِّيليِّ ، تحقيق أ.د. محسن بن سالم العميريِّ ، مطبوعات جامعة أمِّ القرى ، مكَّة ، ١٤١٩ هـ .
- **طبقات الشَّافعيَّة** ، لجمال الدِّين عبد الرحيم الأسنويِّ ، تحقيق عبد الله الجبوريّ ، رئاسة ديوان الأوقاف ، بغداد ، ١٣٩٠ هـ .
- **طبقات الشُّعراء** ، لابن المعتز ، تحقيق عبد السَّتَّار فرَّاج ، دار المعارف ، القاهرة ، الطَّبعة الثَّالثة .
- **ضرائر الشِّعر** ، لابن عصفور ، تحقيق إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت .
- **ضوء السِّقط (سِقط الزِّند وضوؤه)** ، لأبي العلاء المعريِّ ، تحقيق د. السَّعيد السَّيِّد عِبادة ، معهد المخطوطات العربيَّة ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ .
- **طبقات فحول الشُّعراء** ، لمحمَّد بن سلَّام الجُمحيِّ ، تحقيق محمود محمَّد شاكر ، دار المدنيّ بجدة ، ١٩٧٤م .
- **طبقات النَّحويين و اللغويين** ، للزُّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطَّبعة الثَّانية .
- **العُباب الزَّاخر واللباب الفاخر (حرف السين)** ، و للصَّغاني ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة ، بغداد ، ١٩٨٧م .
- **العُباب الزَّاخر واللباب الفاخر (حرف الطَّاء)** ، للصَّغاني ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة ، دار الرَّشيد ، بغداد ، ١٩٧٩م .
- **العُباب الزَّاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء)** ، للصَّغاني ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، وزارة الثَّقافة والإعلام العراقيَّة ، دار الرَّشيد ، بغداد ، ١٩٨١م .

- **عبث الوليد** ، لأبي العلاء المعرِّي ، تحقيق ناديا علي دولة ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، ١٩٧٨م .
- **العقد الفريد** ، لابن عبد ربِّه ، تحقيق أحمد أمين و أحمد زين و إبراهيم الإبياريّ ، لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .
- **عَقيل بن عُلَّفة المريِّ حياته وشعره** ، للدكتور مرزوق بن صنيتان بن تنباك ، منشور ضمن (بحوث ودراسات في اللغة العربيَّة وآدابها) الصَّادر عن كليَّة اللغة العربيَّة في جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، الرِّياض ، ١٤٠٧ هـ .
- **علل النَّحو** ، لابن الورَّاق ، تحقيق د . محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ .
- **العمدة في صناعة الشِّعر ونقده** ، لابن رشيق القيروانيِّ ، تحقيق د. النَّبوي عبد الواحد شعلان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ .
- **عيار الشِّعر** ، لابن طباطبا ، تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى .
- **العين** ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د. مهدي المخزوميّ و د. إبراهيم السامرائيّ ، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- **غاية النهاية في طبقات القرَّاء** ، لابن الجزري ، عُني بنشره ج . برجستراسر ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٥٢هـ .
- **الغرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة** ، لابن الخبَّاز ، مخطوط في مكتبة أحمد الثَّالث بتركيا ، برقم (٢٢٣٦) .
- **غريب الحديث** ، لأبي عبيد القاسم بن سلَّام الهروي ، تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربيَّة ، القاهرة ، ١٤٠٤ هـ .
- **الغريب المصنَّف** ، لأبي عبيد القاسم بن سلَّام ، تحقيق د. محمد المختار العبيدي ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون و دار سحنون ، تونس ، ١٤١٦هـ .
- **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة** ، للإسفراييني ، تحقيق د. عفيف عبد الرَّحمن ، جامعة اليرموك ، ١٤٠٠ هـ .
- **الفاخر** ، لأبي طالب المفضَّل بن سلمة بن عاصم ، تحقيق عبد العليم الطَّحاوي ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ، ١٩٧٤ م .
- **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر** ، لمحمد بن أبي الفتح البعلي ، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – التراث العربي ، الكويت ، ١٤٢٣هـ .
- **فتح الوصيد في شرح القصيد** ، لعلم الدِّين السَّخاويِّ ، تحقيق د. مولاي محمَّد الإدريسيِّ ، مكتبة الرُّشد ، الرِّياض ، ١٤٢٦ هـ .
- **فُرْحة الأديب في الرَّدِّ على ابن السِّيرافيِّ في شرح أبيات سيبويه** ، للأسود الغندجانيِّ ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دار قتيبة ، دمشق .

- **الفَرْق بين الفِرَق** ، لعبد القاهر البغداديّ ، تحقيق محيي الدِّين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- **الفريدة في شرح القصيدة** ، لابن الخبَّاز ، تحقيـــق د. عبد الرَّحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١٠ هـــ .
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، للمنتَجَب الهمذاني ، تحقيق محمَّد نِظام الدِّين الفتيِّح ، مكتبة دار الزَّمان ، المدينة ، ١٤٢٧هـــ .
- **الفَسْر** (الشرح الكبير على ديوان المتنبي) ، لابن جنِّي ، تحقيق د . رضا رجب ، دار الينابيع ، دمشق ، ٢٠٠٤ م .
- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** ، لأبي عبيد البكريِّ ، تحقيق د. إحسان عبَّاس و د. عبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، ومؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤٠٣ هـــ .
- **الفُصوص** ، لأبي العلاء صاعد البغداديِّ ، تحقيق د. عبد الوهَّاب التَّازي سعود ، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة في المغرب ، ١٤١٣ ــ ١٤١٦هـــ .
- **الفصول في العربيَّة** ، لابن الدَّهَّان ، تحقيق د. فائز فارس ، مؤسسة الرِّسالة ــ بيروت ، دار الأمل ــ إربد ، ١٤٠٩ هـــ .
- **الفصول في القوافي** ، لابن الدَّهَّان ، تحقيق د. صالح بن حسين العائد ، مركز الدِّراسات والإعلام ــ دار إشبيليا ، الرِّياض ، ١٤١٨هـــ .
- **الفصول المفيدة في الواو المزيـــدة** ، لصلاح الدِّين خليل بن كَيْكلدي العلائيِّ ، تحقيق د. حسن موسى الشَّاعر ، دار البشير ، عمَّان ، ١٤١٠ هـــ .
- **فقه اللغة و سر العربيَّة** ، لأبي منصور الثَّعالبيِّ ، تحقيق خالد فهمي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـــ .
- **الفوائد المحصورة في شرح المقصورة** ، لابن هشام اللخميِّ ، تحقيق أحمد عبد الغفَّار عطَّار ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٤٠٠هـــ .
- **الفوائد و القواعد** (الصَّحيح أنَّه شرح اللمع) ، للثَّمانيني ، تحقيق د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٢هـــ .
- **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، ضبط و توثيق يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٥هـــ .
- **القوافي** ، لأبي الحسن سعيد الأخفش ، تحقيق د. عزَّة حسن ، مطبوعات مديريَّة إحياء التُّراث القديم ، وزارة الثَّقافة والسِّياحة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٣٩٠ هـــ .
- **القوافي** ، لأبي يعلى التَّنوخيِّ ، تحقيق د. عوني عبد الرَّؤوف ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- **الكافي شرح الهادي ، للزَّنْجانيِّ** (الزَّنجانيُّ وأثره في علم النَّحو وتحقيق قسم النَّحو من كتابه الكافي شرح الهادي) ، إعداد محمود فجال بن يوسف ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربيَّة في الأزهر ، ١٣٩٨هـــ .

- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح** ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د. فيصل الحفيان ، مكتبة الرشد ، الرياض ،١٤٢٢هـ .
- **الكافي في العروض والقوافي** ، للخطيب التّبريزيّ ، تحقيق الحسَّاني حسن عبد الله ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٦٩م .
- **الكامل** ، للمبرِّد ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ .
- **الكامل في التّاريخ** ، لعزِّ الدِّين بن الأثير ، دار صادر و دار بيروت ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ .
- **الكتاب** ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ .
- **الكُتَّاب** (كذا ، ولعلَّ الصواب " الكِتَاب " بمعنى الكتابة) ، لابن درستويه ، تحقيق د . إبراهيم السامرائيّ و د . عبد الحسين الفتليّ ، دار الكتب الثقافيَّة ، الكويت ، ١٣٩٧هـ .
- **كتاب الخط** ، للزجَّاجي ، تحقيق د . غانم قدوري الحمد ، دار عمَّار ، عمَّان ، ١٤٢١هـ .
- **كتاب الشِّعر** ، للفارسيّ ، تحقيق د. محمود محمد الطناحيّ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ .
- **كتاب في علم العروض** ، لأبي الحسن العروضيّ ، تحقيق د. جعفر ماجد ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- **كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرُّمَّانيّ** ، بحث للدكتور سيف العريفيّ ، مجلّة عالم الكتب ، دار ثقيف ، المجلد الثّالث والعشرون ، العددان الخامس والسَّادس ، ١٤٢٣ هـ .
- **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، للزّمخشريّ ، تحقيق عادل أحمد و علي محمد ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤١٨هـ .
- **الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها** ، لمكيّ بن أبي طالب القيسيّ ، تحقيق د. محيي الدِّين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٣٩٤هـ .
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** ، لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي ، تحقيق د.محمَّد أحمد الدَّالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٤١٥هـ .
- **كشف المشكل في النّحو** ، لحيدرة اليمني ، تحقيق د. هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينيَّة العراقيَّة ، بغداد ، ١٤٠٤هـ .
- **الكشف والبيان في تفسير القرآن** ، لأحمد بن محمَّد الثّعلبيّ ، مخطوط في مكتبة الحرم النّبويّ ، برقم (٢١٢ _ ١٢) .
- **الكفاية في علم الرِّواية** ، للخطيب البغداديّ ، مراجعة عبد الحليم محمَّد عبد الحليم و عبد الرَّحمن حسن محمود ، مطبعة السَّعادة ، القاهرة ، الطَّبعة الأولى .
- **اللآلي في شرح أمالي القالي** ، لأبي عبيد البكري ،لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ .
- **اللامات** ، للزجَّاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥ هـ .

- **اللامات** ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق د. أحمد عبد المنعم الرصد ، مطبعة حسَّان، القاهرة ، ١٤٠٤ هـ .
- **لباب الآداب** ، لأسامة بن منقذ ، تحقيق أحمد شاكر ، دار الكتب السَّلفيَّة ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ .
- **لباب الإعراب** ، للإسفرايينيِّ ، تحقيق بهاء الدِّين عبد الوهَّاب عبد الرَّحمن ، دار الرِّفاعيِّ ، الرِّياض ، ١٤٠٥ هـ .
- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات و د. عبد الإله نبهان ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث بدبي، ١٤١٦هـ .
- **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٤ هـ .
- **اللغات في الكتاب لسيبويه المستوى النَّحويّ** ، لماجد بن عمر القرنيّ ، رسالة ماجستير في كليَّة اللغة العربيَّة ، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة ، عام ١٤٢٤ هـ .
- **لمع الأدلَّة** ، لأبي البركات الأنباريِّ ، تحقيق سعيد الأفغانيّ ، الجامعة السُّوريَّة ، دمشق ، ١٣٧٧ هـ .
- **اللمع في العربيَّة** ، لابن جنّي ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب و مكتبة النَّهضة العربيَّة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- **ما بنته العرب على فَعَالِ** ، للصَّغانيّ ، تحقيق د. عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق ، ١٣٨٣هـ .
- **المؤتلف والمختلف** ، لأبي القاسم الحسن الآمديِّ ، تحقيق عبد السَّتَّار فرَّاج ، داء إحياء الكتب العربيَّة ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ .
- **ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة** ، للقزَّاز القيروانيِّ ، تحقيق د. رمضان عبد التَّواب ، و د. صلاح الدِّين الهادي ، الزَّهراء للإعلام العربيِّ ، القاهرة ، ١٤١٢ هـ .
- **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، للزَّجَّاج ، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخـانجي ، القاهرة ، ١٤١٤هـ .
- **مبادئ اللغة** ، للخطيب الإسكافيِّ ، تحقيق د. يحيى عبابنة و د. عبد القادر الخليل ، وزارة الثَّقافة ، عَمَّان ، ١٩٩٧ م .
- **المبسوط في القراءات العشر** ، لابن مهران الأصبهانيّ ، تحقيق سُبيع حمزة حاكمي ، دار القبلة للثَّقافة الإسلاميَّة ـ جدة ، و مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** ، لابن جني ، تحقق د. حسن هنداويّ ، دار القلم ـ دمشق ، ودار المنارة ـ بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- **المتَّبع في شرح اللمع** ، لأبي البقاء العُكبري ، تحقيق د. عبد الحميد حمد محمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ـ ليبيا ، ١٩٩٤م .
- **مجاز القرآن** ، لأبي عبيدة ، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠١هـ .





فهرس الموضوعات

القسم الثَّاني : التَّحقيق

النَّصّ المحقَّق

فهرس الفهارس